



الحِجْرُ الشَّالِي

مِنْ حَاشِيَةٍ

العَالَمِ الْعَلَامَةِ الْمُحَقِّقِ الْفَتْوَامَةِ  
السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَرَفَةَ أَلَهُ سُوْنِي

وَلَهُنَا مَشِيدٌ  
مُنْتَبِهُ خَلْقِي الْبَيْتِ

لَهُمَا نَمِ الْقُدْوَةِ ابْنِ الْفَتَا مِ الْأَنْصَارِي  
تَغْفِرُ لَهُمَا اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ وَأَسْكِنَهُمَا  
فِي جَنَّةِ نَبَاتِهِ  
أَمِينَ

مَلَزَمَ الطَّبْعِ وَالنَّشْرِ

عَبْدُ الْحَمِيدِ أَحْمَدُ حَنْفِي

بِشَارِعِ الْمَشْرِقِ الْحَسَنِيِّ رَقْمُ ١٨

الْمُرَاسِلَاتُ : مَصْنَعٌ - صَنْدُوقُ بُوَيْسْتَةِ الْغُورِيَّةِ رَقْمُ ١٣٧

## بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### « حرف النون »

(قوله النون المفردة) اعترض بأن هذا لا يتناول نون التوكيد الثقيلة وجبثذ فهو من تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره وأجيب بان المراد بالنون المفردة ما لم ينضم اليها شيء من غير جنسها وجبثذ فيصدق بنون التوكيد الثقيلة لأنها لا ينضم اليها شيء من غير جنسها بل من جنسها أو يقال أراد بالمفردة المفردة في الخط (قوله الثقيلة أصل) أى والخفيفة فرع عنها بالحذف وقوله الثقيلة أصل أى ولا مانع من عكسه (قوله أبلغ) أى لأن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى (قوله ويختصان الخ) أى فلا يدخلان الاسم وأما قوله الخ (قوله ويختصان بالفعل) أى بجنس الفعل لأن الماضى لا يدخلانه أصلاً وأما الأمر فيدخلانه مطلقاً إلا فعل في التمجيد على أنه فعل أمر وأما المضارع فيدخلانه على تفصيل (قوله أقانن الخ) قال الدمامنى يمكن أنه غير مؤكد بل أصله أقانن أنا حذف الهمة تخفيفاً وأدغم التنوين في النون على حد لكننا هو الله ربى وفيه أن معنى التكلم غير مراد في البيت وإنما هو خطاب لمن جاهد قلبه في مولود وقوله

أرأيت أن جاءت به أملودا • مرجلا ويلبس البرودا

المرجل حسن الشعر والأملود بضم الهمة الناعم والشهود من يشهد أنه ولده وفي الشواهد أحضرى ياء المخاطبة ثم ان التخريج الذى قاله الدمامنى لا يتأتى في قوله

يألبت شمرى عنكم حنيفا • أشاهرن بعدنا السيوا

وحنيفا مرخم حنيفة قبيلة وحرف النداء محذوف ثم ان اسم الفاعل معرب مع نون التوكيد لعراقة الاسماء في الاعراب (قوله شبه الوصف) أى اسم الفاعل وقوله بالفعل أى الفعل المضارع (قوله مطلقاً) أى من غير تعديد بشرط ولا فعل (قوله كقوله) أى قول النبي عليه السلام وهو ليس بنظم أو قيل انه من كلام عبد الله بن رواحة اه تقرير دردير (قوله إلا فعل) الاستثناء من صيغ الامر باعتبار الصورة وهذا الاستثناء بناء على

### « حرف النون » « النون المفردة »

تأتى على أربعة أوجه  
• أحدها نون التوكيد وهى خفيفة وثقيلة وقد اجتمعتا في ليسجنن وليكونا وهما أصلان عند البصريين وقال الكوفيون الثقيلة أصل ومعناها التوكيد قال الخليل والتوكيد بالثقيلة أبلغ ويختصان بالفعل وأما قوله

أقانن أحضروا الشهودا  
فضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل ويؤكد بهما صيغ الامر مطلقاً ولو كان دعائياً كقوله فأنزلن سكينة علينا إلا فعل في التهجى لأن

معناه كمنى الفعل الماضى وشذ قوله • فأحربه بطول فقر وأحريا • ولا يؤكد بهما الماضى مطلقا • وشذ قوله • دامن سعدك لو رحمت متيا • لولاك لم يك للصباة جانحا • والذي سهله انه بمعنى اقبل (٣) وأما المضارع فان كان حالا لم يؤكد بهما

وإن كان مستقبلا أكد بهما وجوبا في نحو قوله تعالى وتالله لا أكذبنكم وقرىءان من الوجوب بدلا ما في نحو وما تخافن من قوم وإنما يتوخذك وقرىءان جنى أنه قرىء. فاما قرين ياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يوفون بالجاء فيها شذوقا نون التوكيد وإثبات نون الرفع مع الجازم وجوازا كثيرا بعد الطلب نحو ولا تحسبن الله غافلا وقيل لا في مواضع كقولهم ومن عنة ما يفتن شكريها (الثاني التنوين) وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد فخرج نون حسن لأنها أصل ونون ضيفن للطفلي لأنها متحركة ونون منكر وانكر لأنها غير آخرون ونون لنسفا لأنها لتوكيد وأقسامه خمسة تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المرب المنصرف اعلاما ببقائه على أصله وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الامكنية أيضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال وتنوين التكدير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية

على مذهب المصنف والكوفيين من أنها فعل أمر وأما على مذهب البصريين من أنها فعل ماض جى به على صيغة الامر فلا معنى للاستثناء إلا أن يقال الاستثناء من صيغ الامر باعتبار الصورة (قوله فأحربه) صدره • ومستبدل من بعد عضي صريفة العضي الماتة من الابل وهي معرفة لا تنون ولا تدخلها ال والصرمة تصغر صرمة بكسر فسكون نحو الثلاثين (قوله وأحريا) بالحاء وقف عليها بالالف والشامد فيه لأن الأصل وأحزين وأبدلت نون التوكيد الفالوقوعا بعد فتحة في حالة الوقف قال ابن مالك وأبدلتها اثر فتح ألفاء وقفا (قوله متيا) التميم هو الذي ذله الحب وعبد المحبوبه والصباة رقة التدوق وحرارته وجانحا ما تلا (قوله بمعنى اقبل) أى بمعنى الطلب لان دعاء المني دم ياسعدا وقال الدمامي لوقال بمعنى ليفعل كان أولى لأن فاعل دام في البيت اسم ظاهر وهو سعدك ولا يرفعه افعل فلا يحل دم هنا محل دام بخلاف ليدم وقد يقال أراد بافعل ما يدل عليه وهو الامر لاختصاصه الصيغة فكانه قال بمعنى الامر فيصدق على مثل ليدم (قوله فان كان حالا) نحو قوله تعالى لا قسم يوم القيامة على قراءة بعض بالاثبات (قوله في نحو قوله تعالى وتالله) المراد به كل فعل مضارع مثبت واقع جوابا للقسم ولم يفصل بينه وبين اللام فاصل فلو كان منفيا لم يجوز توكيده نحو تالله تفتو إذا المعنى لا تفتو وقوله ولم يفصل احرازاً عما إذا فصل بينه وبين اللام فاصل فلا يجب التأكيد نحو لالى الله تحشرون (قوله وقرىءان من الوجوب) أراد بالقرب من الوجوب ما كثر استعماله بحيث لا يكثر على تركه إلا نادرا ويريد بنحو اماتخافن أن يكون المضارع شرطاً لان المؤكدة بما الزائدة (قوله ولا تحسبن الله الخ) أى فهو طلب لوقوعه بدلا للثانية (قوله وقيل لا في مواضع كقولهم الخ) أى من كل مضارع وقع بعدما الزائدة الغير المؤكدة لأنو غير الواقعة بعد رب ومثل ما الزائدة ما النافية أما لو وقعت بعدان الشرطية فهو قريب من الوجوب وبعد رب فلا يجوز فلا تقول ربما تضرين زيدا وشذ قولهم

ربما أوفيت في علم • ترفعن ثوبى شلالات

(قوله ومن عنة الخ) العنة شجرة والشكر ما ينبت حول الشجر من أصله (قوله فخرج) أى بزيادة وأما قوله نون فهو كالجنس لم يخرج به شئ (قوله ونون ضيفن) أى النون الأولى التي قبل التنوين فهي زائدة للاحاق ضيف بمعبر (قوله لأنها متحركة) أى وإن كانت زائدة لأن أصله ضيف (قوله لأنها غير آخر) الانسب أن يقول لأنها غير لاحقة للأصل لأن القيد المخرج به تلحق الآخر (قوله تنوين التمكين) من اضافة الدال للمدلول أى التنوين الدال على تمكن الاسم من الالسمية وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وفي هذه التسمية نظر لاقتضائها أن المنوع من الصرف غير متمكن مع أنه متمكن إلا أنه غير أمكن (قوله ويسمى تنوين الامكنية) أى الدال على زيادة تمكن الاسم من الالسمية قبل هذه التسمية أولى لأن المنوع من الصرف متمكن غير أمكن (قوله وتنوين الصرف) اضافة تنوين للصرف من قبيل اضافة العام للخاص فالإضافة يانية لأن الصرف هو التنوين وأما قولهم تنوين التمكين أو الامكنية فهو من اضافة الدال للمدلول (قوله فرقا بين معرفتها ونكرتها) أى فانون منها كان نكرة ومالم ينون كان معرفة فاذا قلت صه بالسكون فالمعنى اسكت عن هذا الكلام بخصوصه وأما لو قلت صه بالتنوين كان المعنى اكفف عن كل كلام لأنه حيث نكرة وإذا قلت ايه بالتنوين كان المعنى ردنى من أى حديث كان وابه بلاتنوين معناه زدنى من حديث خاص (قوله كما قديتوم بعض الطلبة) نظرا اسكون ذلك المنون نكرة فالتنوين الذى فيه يكون للتكثير ورد ذلك بأن الذى لا تكثير هو الدال على التكثير وفى صه وهذا بخلاف رجل فان التكثير حاصل بدون التنوين قال الرضى وأنا لا أرى تنافيا بين كون التنوين للتمكين وكونه للتكثير وقد تدل الكلمة على معنيين فرجل تنوينه للتمكين والتكثير معا وبعد العلية يتمحض للتمكين (قوله مع زوال التكثير) لا يقال ان

فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسمع كصوموا به وفى العلم المختوم بويه بقياس نحو جاءنى سيوبه وحجوبه آخر وأما تنوين رجل ونحوه من المبررات فتبين تمكين لا تنوين تكثير كما قديتوم بعض الطلبة ولهذا لو سميت به رجلا بقى ذلك التنوين يعينه مع زوال التكثير

هو تنوين المقابلة وهو اللاحق (٤) لنحو مسلمات جعل في مقابلة النون في مسلمين وقيل هو عوض عن الفتحة نصبار لو كان كذلك لم يوجد

الرفع والجزم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني وقيل هو تنوين التمكين و يردّه ثبوته مع التسمية به كعربات كما تبقى نون مسلمين مسمى به وتنوين التمكين لا يجمع العلتين ولهذا الوسمى بمسلة أو عرفة زال تنوينها وزعم الزمخشري أن عرفات مصروف لأن تاءه ليست للتانيث وإنما هي والالف للجمع قال ولا يصح أن يقدر فيه تاء غيرها لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأتي ذلك كما لا تقدر التاء في بنت مع أن التاء المذكورة مبدلة من الواو ولكن اختصاصها بالمؤنث يأتي ذلك وقال ابن مالك اعتبار تاء نحو عرفات في منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو عرفة ومسلمة لأنها لتأنيث مع جمعيه ولأنها علامة لم تغير في رصل ولا وقف وتنوين العوض وهو اللاحق عوضا من حرف أصلي أو زائد أو مضاف اليه مفرد أو جملة فالاول كجوار وغواش فانه عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور لا عوض من ضمة الياء وفتحها النابتة عن الكسرة خلافا للمبرد إذ لو صح لعوض عن حركات نحو حيلي ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافا للأخفش

التنوين أو لا قبل العلمية كان للتنكير والآن صار للتمكين لأن الأصل ابقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الدليل على التغير (قوله جعل في مقابلة النون في مسلمين) أي لأن جمع المؤنث فرع عن جمع المذكر كرو الأصل قد وجد فيه النون متكملا بها ولم توجد في جمع المؤنث الذي هو فرع بل وجد متكملا بنفسه فقد وجدت في الفرع مزبة عن أصله فعوض عنها التنوين لمعادلة الفرع لأصله (قوله ثم الفتحة) رد ثان (قوله لا يجمع العلتين) أعني العلمية والتانيث لأن تنوين التمكين إنما يكون في الاسماء المعربة المنصرفة الحالية عن العلتين (قوله لا يجمع العلتين) أي المانعتين من الصرف فان وجد التنوين معها كان لغير التمكين (قوله ولهذا) أي ليكون تنوين التمكين لا يجمع العلتين (قوله لو سمي بمسلة وعرفة) أي ونحوها من كل ما كان تنوينه للتمكين وقوله زال الخ أي لوجود العلمية والتانيث فهاتان العلتان مقتضيتان لعدم التنوين (قوله وزعم الزمخشري أن عرفات مصروف) أي عند التسمية به حيثند فتوينه تنوين تمكين وإنما لم يزل عند العلمية لأنها لم توجد فيه العلتان لأن التاء ليست للتانيث (قوله أن عرفات) أي مسمى به مصروف أي فتوينه للتمكين (قوله ليست للتانيث) أي ولو كانت للتانيث لمنع من الصرف لوجود العلتين (قوله وإنما هي والالف للجمع) لكن هي مع ذلك ليست للتانيث كما ذكر ابن مالك (قوله تأتي ذلك) أي تأتي تقدير تاء أخرى لانه لا يجوز الجمع بين علامتي تانيث للدلالة على تانيث شيء واحد كما يجمع هنا (قوله كما لا تقدر التاء الخ) هذا نظير وحاصله أن التاء في بنت مختصة بالمؤنث فلا يصح أن تقدر معها تاء أخرى دالة على المؤنث لانه لا يجتمع تاءان دالان على مؤنث وقوله مع أن التاء الخ أي لأن أصل بنت بنو (قوله وقال ابن مالك الخ) هذا رد لكلام الزمخشري أي أنا لا نسلم أن التاء ليست للتانيث بل هي للتانيث اللفظي وهو كاف وحيثند فعربات ومسلمات مسمى بهما ممنوعان من الصرف وحيثند فتوينهما ليس للتمكين بل للمقابلة (قوله نحو عرفة) لأن عرفة وجد فيه العلمية والتانيث وأما عرفات علمافيه تانيث وعلمية وجمعية واجمعية لها دخل في منع الصرف في صيغ متبهي المجموع فلها دخل في منع الصرف في الجملة (قوله ولأنها علامة لم تغير في رصل) أي لأن التاء في عرفات علمافيه لا تغير وصلا ولا وقفا بخلاف تاء عرفة ومسلمة فانها تتغير في الوقف وتصير هاء وإذا لم تغير تاء عرفات فهي أقوى من الذي يتغير في منع الصرف (قوله فالاول) وهو ما كان عوضا عن حرف أصلي (قوله فانه عوض من الياء) أي بناء على أن الاعلال مقدم على منع الصرف فأصله جوارى وغواشي على صيغة متبهي المجموع أعني مفاعل استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار فحذف التنوين لانه ممنوع من الصرف لانه على زنة مفاعل تقدير إذا المحذوف لعله كالثابت فصار جوار فاقى بالتنوين عوضا عن الياء المحذوفة مخافة عودها في اللفظ لزوال الموجب لحذفها وهو التنوين هذا مذهب سيبويه والجمهور وأما المبرد فيقول ان منع الصرف مقدم على الاعلال فالأصل عنده جوارى ومررت بجوارى بتقديم منع الصرف فيقول استثقلت الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة على الياء فحذفت وأما الفتحة الأصلية فهي خفيفة فهي ظاهرة وحيثند فصار جوارى ثم عوض التنوين عن تلك الحركة أعني الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة فصار جوارى فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار (قوله وفتحها النابتة عن الكسرة) هذا إشارة لجواب عن استشكل بعضهم استثقال الفتحة على الياء مع أنها في نفسها خفيفة وذلك لأنها هنا نابتة عن الكسرة التي حق هذه الكلمة أن تعرب بها والكسرة على الياء ثقيلة بلا شك فاعطى نائبا وهو الفتحة حكمها في الاستثقال فحذفت (قوله إذ لو صح) أي إذ لو صح أن التنوين عوض عن الحركة لعوض التنوين عن حركة حيلي بحيث يقال حيلان أصله حيلي بل قد يقال إن التعويض في حيلي أولى لأن حركة حيلي متعذرة لا يمكن النطق بها بخلاف حركات جوار فان حركاتها إنما هي ثقيلة يمكن النطق بها والتعذر خوف الثقل (قوله ولا هو) أي وليس التنوين في جوار للتمكين (قوله خلافا للأخفش) أي فالأصل عنده جوارى بالمنع من الصرف



الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف مردود لأن حذفها عارض للتخفيف وهي منوية بدليل أن الحرف الذي بقي آخرها لم يحرك بحسب  
المعامل وقد وافق على أنه لو سمي بكتف امرأة ثم سكن تخفيفا لم يحز صرفه كما جاز في هندوانه إذا (هـ) قيل في جبال علما لرجل جبل بالنقل لم

ينصرف انصرفا قدم علما  
لرجل لأن حركة ناء كتف  
وهزة جبل منويا الثبوت  
ولهذا لم تقلب ياء جبل ألفا  
لتحركها وانفتاح ما قبلها  
والثاني كجندل فان تنوينه  
عوض من ألف جندل  
قاله ابن مالك والذي يظهر  
خلافاً أنه تنوين الصرف  
ولهذا جاز بالكسرة وليس  
ذهاب الألف التي هي علم  
الجمعية كذهاب الياء من نحو  
جولو وغواش والثالث  
تنوين كل وبعض إذا قطعنا  
عن الإضافة نحو وكلا ضربنا  
له الأمثال فضلا بعضهم على  
بعض وقيل هو تنوين  
التمكين رجع لزوال  
الإضافة التي كانت تعارضه  
والرابع اللاحق لا في مثل  
وانشقت السماء فهي يومئذ  
واهي والاصل فهي يوم  
إذا انشقت واهية ثم حذفت  
الجملة المضاف إليها العلم بها  
وجيء بالتنوين عوضا عنها  
وكسرت الدال لساكنين  
وقال الاخفش التنوين  
تنوين التمكين والكسرة  
إعراب المضاف إليه  
وتنوين التزيم وهو اللاحق  
للقوافي المطلقة بدلا من  
حرف الإطلاق وهو  
الالتصا والواو والياء وذلك  
في التشديد بنى تميم وظاهر  
قولهم أنه تنوين محصل  
للتزيم وقد صرح بذلك ابن  
بشير كما سيأتي والذي صرح

لصيغة منتهى الجموع فاستقلت الحركة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء للتخفيف فالتحق الجمع بأوزان  
الآحاد فنون للتمكين (قوله عارض) أي والعارض لا يعتد به (قوله وهي) أي الياء منوية أي فكانها  
موجودة وقوله بدليل أن الحرف الذي بقي آخرها لم يحرك المراد بالحرف الأخير الراء من جوار والشين من  
غواش وعدم تحريكه لكونه غير آخر بنية الياء بعده وحيث كانت الياء منوية لم يلتحق الجمع بأوزان  
الآحاد (قوله وقد وافق) أي الاخفش (قوله لم يحز صرفه) أي بل يمنع من الصرف لأنه محرك الوسط أصالة  
وقوله كما جاز في هندى الثلاثى الساكن الوسط أصالة فيجوز فيه الصرف وعدمه والحاصل أن المؤنث إذا كان  
رباعيا امتنع صرفه وأما إذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جاز فيه الأمران لأن كان محركا لأن تحرك الوسط  
منزل منزلة حرف راجع (قوله لم يحز صرفه) أي نظرا إلى أن الحركة مقدرة وهذا السكون عارض للتخفيف  
والعارض لا يعتد به (قوله جبال) هو اسم لمؤنث الضبع وأما ذكره فيقال له ضبعان كسر حان (قوله  
بالنقل) أي نقل حركة الهزة للياء وحذف الهزة (قوله انصرفا قدم) أي لأنه ثلاثى مسمى به مذكر  
بمخلاف أزينب وسعاد وجبال إذا سمي به مذكر لأنه رباعى فيمتنع للتانيث الأصل (قوله ولهذا لم تقلب) أي  
ولا جمل كون همزة جبل منوية الثبوت لم تقلب الخ (قوله لتحركها) أي بحركة عارضة (قوله من ألف جندل)  
أي فهو ممنوع من الصرف لوجود صيغة منتهى الجموع فالألف فيه زائدة لاجل الجمع ثم أنه حذف منه الألف  
فصار جندل ثم أنه نون عوضا عن الألف فصار جندل فالمراد من جندل الجمع لا المفرد لأنه لم يوجد مفرد على  
هذه الصيغة (قوله وليس ذهب الألف الخ) هذا جواب عما يقال أي فرق بين جوار وجندل حيث جعل تنوين  
جوار تنوين عوض وجعل تنوين جندل تنوين صرف مع أن كلا منهما صيغته في الأصل صيغة منتهى  
الجموع وحاصل الجواب أن الألف في جندل علامة الجمعية لحذفها محل بها خصوصا وحذفها اعتبارا  
والمحذوف اعتبارا كالعدم فاختلقت الصيغة فصرف بخلاف حذف الياء في جوار فانها ليست علامة الجمعية  
على أنها محذوفة لعل الصيغة لم تختلف فكان التنوين غير الصرف (قوله وكلا ضربنا الخ) أي كل طائفة  
وقوله على بعض أي على بعضهم (قوله اللاحق لا ذ) المراد منها جنس الجملة ولو تعددت كافي سورة الزلزلة  
(قوله للساكنين) لأن اذمنية على السكون والتنوين نون ساكنة (قوله المضاف إليه) أعني إذا فاذا عنده معربة  
لامنية وقد تقدم رده بقوله

نيتك عن طلابك أم عمرو • بعافية وأنت إذ صحيح

فليس قبلها ما تضاف إليه (قوله المطلقة) أي الذي آخرها حرف إطلاق أي مدرك الحروف الثلاثة (قوله  
وذلك) أي لحق التنوين للقوافي المطلقة بدلا من حرف الإطلاق في إنشاد أي تغني بنى تميم (قوله للترنم) أي  
التغني (قوله والذي صرح به سيويه) أي فقد وقع خلاف في تسميته قيل لأنه محصل للترنم وقيل لأن به يحصل  
قطع الترنم (قوله أنه جىء به لقطع الترنم) أي فقولهم تنوين الترنم على حذف مضاف أو على حد قولهم  
قدرة للذين يغنون القدر ويقولون إن الله لم يقدر الأشياء في الأزل وقد انقرضوا وصار القدرة الآن  
لقبال معتزلة لاستادهم أفعال العبد لنفسه وإثباتهم تأثير القدرة الحادثة (قوله ولا يختص الخ) أي بخلاف  
الاقسام الثلاثة قبله فانها مختصة بالاسم (قوله وقولنا أن أصبت الخ) صدره • أقلى اللوم عاذل والعائين •  
وعاذل مرخم وهو لجرير ومن أبيات القصيدة

إذا غضبت عليك بنو تميم • وجدت الناس كلهم غضابا

به سيويه وغيره من المحققين أنه جىء به لقطع الترنم وإن الترنم وهو التغني يحصل بأحرف الإطلاق لقبها لئلا يصوت فيها فاذا انشدا  
ولم يترنموا جاؤا بالتنوين في مكانها ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله • وقولنا إن أصبت لقد أصابن •

وقوله . لما نزل بحالنا وكان قد ن . وزاد الاخفش والعروضيون تنويننا سادسا وسموه الغالي وهو اللاحق لآخر القوافي المقيدة كقول  
 روبة . وقام الاعمق حاوي المخترق (٦) وسمى غالبا لتجاوزه حد الوزن ويسمى الاخفش الحركة التي قبله غلوا وفائدة الفرق بين

الوقف والوصل وجمله  
 ابن يعيش من نوع تنوين  
 الترتم زاعمان الترتم يحصل  
 بالنون نفسها لانها حرف  
 أغن قال وإنما سمي المغنى  
 مغنيا لانه يغنى صوته أى  
 يجعل فيه غنة والاصل عنده  
 . من ثلاث نونات فابدلت  
 الاخيرة بـاء تخفيفا وانكر  
 الزجاج والسيرافى ثبوت  
 هذا التنوين البتة لانه يكسر  
 الوزن وقال لعل الشاعر  
 كان يريد ان فى آخر كل بيت  
 فضعف صوته بالهمزة  
 فتوهم السامع ان النون  
 تنوين واختار هذا القول  
 ابن مالك وزعم أبو  
 الحجاج بن معز وزان ظاهر  
 كلام سيبويه فى المسمى  
 تنوين الترتم أنه نون عوض  
 من المدة وليس بتنوين  
 وزعم ابن مالك فى التختة  
 ان تسمية اللاحق للقوافي  
 المطلقة والقوافي المقيدة  
 تنويننا مجاز وإنما هو نون  
 أخرى زائدة قولنا لا يختص  
 بالاسم وبجامع الألف  
 واللام وثبت فى الوقف .  
 وزاد بعضهم تنوينا سابعا  
 وهو تنوين الضرورة وهو  
 اللاحق لما لا ينصرف  
 كقوله  
 ويوم دخلت الخدر خدر  
 عنزة  
 وللمنادى المضموم كقوله  
 سلام الله يا مطر عليها  
 ويقول قول فى الثاني دون

(قوله لقد أصابن) أى فقد لحق الفعل وقوله قدن لحق التنوين فيه الحرف (قوله لما نزل الخ) هذا عجزيت  
 للناطقة صدره أفدا لترحل غير ان ركابنا (قوله القوافي المقيدة) أى التى آخرها حرف ليس من حروف  
 الاطلاق (قوله وقاتم الاعماق) تمامه مشتبه الاعلام لماع الحفقه القاتم شديد السواد والاعماق جمع  
 عمق بفتح العين المهملة وضمها ر هو ما بعد من أطراف المفازة أى مغبر النواحي والحاوى بالحاء المعجمة الخالى  
 والمخترق بالحاء المعجمة وفتح التاء المتناقض الرأ الطريق الواسع والاعلام جمع علم الجبل وما يستدل به على  
 الطريق والحقق بفتح الفاء وأصله السكون مصدر خفف البرق اضطرب (قوله لتجاوزه حد الوزن) أى  
 فهو من الغلو بمعنى الزيادة لان هذا زائد على الوزن (قوله الحركة التى قبله) هى كسرة القاف لانه مضاف  
 اليه وجرى على الالسن فتحها كانه تابع للراء (قوله الفرق بين الوقف والوصل) أى فإذا أتى به الشاعر علم  
 أنه وقف ولم يوصل البيت بما بعده بخلاف لو لم يأت به فيحتمل أنه واصل ويحتمل أنه واقف وان كانت القاف  
 ساكنة لاجل توافق الروى مطلقا والحاصل ان اسكان القاف لاجل توافق الروى لا يمنع تردد السامع من  
 كون المنشد واصل او واقفا لا ترى أنك تنشدا الايات الساكنة الآخر موصولا بعضها ببعض من غير وقف  
 مع المحافظة على سكون الآخر من كل بيت فعلم أن ذلك السكون لاجل الوزن لا لاجل الوقف (قوله وجعله  
 ابن يعيش) هذا هو الذى وعد به فيما سبق فتبين الترتم عنده لا يختص بالقوافي المطلقة (قوله أغن)  
 أى خارج من الخيشوم الذى هو مخرج الغنة التى هى صوت يخرج من الخيشوم (قوله لانه يغنى صوته) ومنه  
 الروضة الغناء المورقة المثمرة لتغنى الطير عليها (قوله والاصل) أى أصل مغنى (قوله فابدلت الاخيرة بـاء)  
 أى وحذفت الباء (قوله وانكر الزجاج والسيرافى ثبوت هذا التنوين) أى اللاحق للقوافي المقيدة  
 (قوله عوض من المدة) الظاهر أنه ثبت تنوين الغالي لانه ليس عوضا عن شيء (قوله وليس بتنوين)  
 أى لان التنوين نون زائدة لغير تو كيد وما كان بدلا عن حرف أصلى فليس بزائد (قوله وزعم ابن مالك)  
 هذا غير اختياره لمذهب السيرافى والزجاج فله قولان (قوله وثبت فى الوقف) فيه ان الزمخشري كلامه  
 يفيد أنه لا يثبت فى الوقف وعبارته حيث أشار إلى تنوين الترتم هو التنوين الذى يقع فى انشاد الشعر مكان  
 حرف الاطلاق إذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص فى أنه لم يثبت فى الوقف (قوله وهو اللاحق لما لا ينصرف)  
 أى فتنبينه تنوين ضرورة لا تنوين تمكين لوجود العلتين فى الممنوع من الصرف وتنوين التمكين  
 لا يجامعهما وحينئذ فقولهم إن الممنوع من الصرف يجوز صرفه للضرورة معناه أنه يجوز أن يؤتى فيه  
 بتنوين مشابهة فى الصورة لتنوين الصرف وإن كان ليس بتنوين تمكين لوجود العلتين (قوله ويوم دخلت  
 الخدر الخ) تمامه فقالت لك الولايات أنك مرجلى الخدر هو الهودج ويستعار للستر ومنه قولهم جاربة  
 عنزة أى مقصورة فى خدرها لا تبرز منه وعنزة بعين مهملة مضمومة فنون فباء تصغير فزأى فباء تانيث  
 اسم محبوبته وهى ابنة عم الشاعر امرى القيس وقيل هو لقب لها واسمها فاطمة وقيل بل اسمها عنزة وفاطمة  
 غيرها والولايات جمع ويلة والويلة والويل شدة العذاب وزعم بعضهم ان هذا منهال فى معرض الدعاء عليه  
 والعرب تفعل ذلك صرفا لعين الكمال عن المدعو عليه ومنه قولهم قاتله الله ما أفصحه وقوله أنك مرجلى أى  
 مصيرنى راجلة أى ماشية لعنرك ظهر بعيرى (قوله عنزة) أى فقد نون ما فيه العلية والتانيث (قوله وللمنادى  
 المضموم) أى المبنى على الضم (قوله وبقوله) أى وهو كون التنوين اللاحق لما لا ينصرف وللمنادى  
 المبنى على الضم تنوين ضرورة (قوله أباحت الصرف) أى لما لا ينصرف أى وأباحت بجامعة العلتين  
 لتنوين التمكين (قوله لان الاسم مبنى على الضم) أى وتنوين التمكين إنما يكون فى الاسماء المعربة

(قوله)

الاول لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة أباحت الصرف  
 وأما الثانى فليس تنوين تمكين لان الاسم مبنى على الضم

هو ثامننا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وفائدة مجرد تكثير اللفظ كما قيل في ألف قبعثي وقال ابن مالك الصحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين وفيما قاله نظر لأن الذي حكاه سباه تنويناً (٧) فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصل دون

الوقف ونون ضيفن ليست كذلك وذكر ابن الخباز في شرح الجرولية أن أقسام التنوين عشرة وجعل كلا من تنوين النادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسماً برأيه قال والعاشر تنوين الحكاية مثل أن تسمى رجلاً بعاقلة لبيه فانك تحكى اللفظ المسى به وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف لأن الذي كان قبل التسمية يحكى بعدها (الثالث نون الأنثى) وهى اسم فى نحو النسوة يذهبن خلافاً للهازنى وحرف فى نحو يذهبن النسوة فى لغة من قال أكرنى الدراغث خلافاً لمن زعم أنها اسم وما بعدها بدل منها أو مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره (الرابع نون الوقاية) وتسمى نون العمد أيضاً وتلحق قبل ياء المتكلم المتصبة بواحد من ثلاثة أحدها الفعل متصرفاً كان نحو أكرمنى أو جامداً نحو عسانى وقاموا ما خلا نى وما عدانى وحاشانى إن قدرت فعلاً أو ما قوله إذ ذهب القوم الكرام ليسى بضرورة ونحو تامروتنى يجوز فيه الفك والادغام والنطق بنون واحدة وقد قرئ بهن فى السعوى على الأخيرة فقليل النون الباقية نون الرفع

(قوله وهو التنوين الشاذ) أى ولا يكون إلا فى الأسماء المبنية (قوله كما قيل فى ألف قبعثي) فالألف ليس القصد منها التأنيت بل مجرد التكثير (قوله سباه تنويناً) أى ولم يعتد بذلك إلا لكونه سمعه فى الوصل أى ويحذف فى الوقف ومن المعلوم أنه لا يثبت فى الوصل إلا إذا كان تنويناً حقيقياً ولو كان نوناً ثبتت فيه وصلاً ووقفاً (قوله ونون ضيفن) أى النون الأولى أما الثانية فهى تنوين وقوله ليست كذلك أى بل ثبتت وصلاً ووقفاً (قوله وهذا) أى قوله فانك تحكى اللفظ المسى به وقوله أنه أى التنوين المحكى تنوين الصرف أى تنوين التمكين وقوله لأن الذى كان قبل التسمية يحكى بعدها أى الذى قبل التسمية تنوين تمكين فيكون الحاصل بالحكاية بعد التسمية تنوين تمكين وحينئذ فلا وجه لجعل تنوين الحكاية زائداً وقد يقال لا سلم أن تنوين الحكاية تنوين تمكين لأنك إذا سميت رجلاً بعاقلة لبيه اجتمع العلية والتأنيت وتنوين التمكين لا يجامعها فالحق أن تنوين الحكاية ليس للتمكين وإن كان المحكى للتمكين ونظير هذا قولك من زيدانى حكاية من قال ضربت زيدا فالفتحة على الدال فى لفظ من حكيت لفظه حركة اعراب واما فى لفظك فليست حركة اعراب وإلا لزم نصب خبر المتدبلاً ناسخاً وانما هى حركة حكيته بصورة الحركة الاعرابية والحاصل أن حكاية الصرف ليست صرفاً كما كان حكاية الاعراب ليست اعراباً (قوله خلافاً للهازنى) أى القائل أنها حرف فالفاعل عنده ضمير (قوله خلافاً لمن زعم الخ) هذا مقابل قوله فى لغة ذلك أن كون قوم يكثر من الابدال أو تأخير المتدبلاً بعيداً عما التاويل إذا وقعت فلتة من غيرم (قوله خلافاً لمن زعم أنها اسم) أى لأن هذا التخريج انما يكون لوجاه هذا الكلام فى غير لغة هؤلاء القوم واما فى لغتهم فلا تخريج أصلاً (قوله وتلحق قبل ياء المتكلم) أى وجوباً وجوازاً فالوجوب فى الفعل واسم الفعل رضى وعنى وما عداه فهو جائز وهذا ظاهر المصنف (قوله المتصبة) أى الكائنة فى محل نصب وفى نسخة المتصلة (قوله أو جامداً نحو عسانى الخ) فلا يعترض هذا بان نون الوقاية إنما تدخل فى الفعل لئلا تنتمى آخره من الكسر وذلك لا يتأتى فى الفعل الذى آخره ألف فلا قالوا عسانى وما خلاى مثلاً بغير نون والجواب أنهم فعلوا ذلك لاجراء لباب الفعل على وتيرة واحدة أو حملاً للرفع على الأصل لأن أصل الفعل هو الصحيح اللام وهو إذا لم تجلب له نون الوقاية دخله الكسر لحمل عليه مالم يدخله الكسر مع عدم النون (قوله إذ ذهب القوم الكرام الخ) صدره عددت قوماً كعديد الطير والطير هو الكثير من الرمل (قوله ليسى) أى فهو فعل جامد ولم تلحقه نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله يجوز فيه الفك والادغام) أى وعليها فتامرون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل والنون الثانية للوقاية والياء مفعول (قوله فقل النون الباقية نون الرفع) هـ هذا قول الجزولى ووجه أن الثقل جاء من نون الوقاية لأم نون الاعراب لأنها واقعة أولاً فيحذف ما حدث فيه الثقل (قوله وقيل نون الوقاية) هو قول سيبويه (قوله وهو الصحيح) أى لأن نون الرفع وإن سبقت عهد حذفها فى الجملة عند الناصب والجازم فحذفها ألوف بخلاف نون الوقاية وما عهد حذفه أولى بالحذف من غيره (قوله اسم الفعل) ظاهر هذا الكلام أنه لا بد من نون الوقاية مع اسم الفعل ونص الرضى على خلافه فقال ويجوز إلحاقها بأسماء الأفعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها أيضاً لأنها ليست أفعالاً أصلاً فى الأصل اهـ دمايينى (قوله الحرف) المراد أن وأخواتها (قوله وغالبه الحذف مع لعل) نحو لعلى أبلغ الأسباب لعل آتيكم منها بقبس ومن ثبوتها قوله

فقلت أعرانى القوم لعلنى هـ أخط بها قبراً لا يبيض ما جد

(قوله وقيلته مع ليت) أى وقيلته الحذف وظاهره أن الحذف مع ليت جائز بقلة نظائرها وهو قول الفراء

وقيل نون الوقاية وهو الصحيح هـ الثانى اسم الفعل نحو دراكنى وتراكنى وعليكنى بمعنى أدركنى وأتركنى والزمنى هـ الثالث الحرف نحو انتى وهى جائزة الحذف مع أن وأن ولكن وكان وغالبه الحذف مع لعل وقيلته مع ليت

وتلحق أيضا قبل الياء  
المخفوضة عن وعن الا في  
الضرورة وقبل المضاف  
الياء لدن أو قد أو قط الا في  
قليل من الكلام وقد  
تلحق في غير ذلك شذوذا  
كقولهم بجلنى بمعنى حسبي  
وقوله

أمسلىنى الى قومى شراحي  
يريد شراحي وزعم  
هشام ان الذى فى مسلىنى  
ونحوه تنوين لانون وبنى  
ذلك على قوله فى ضاربى  
ان الياء منصوبة ويرده  
قول الشاعر • وليس  
الموافقى ليرقد خائباه وفى  
الحديث غير الدجال  
أخوفى عليكم والتنوين  
لا يجمع الالف واللام  
ولا اسم التفضيل لكونه  
غير منصرف وما لا ينصرف  
لا تنوين فيه وفى الصحاح  
انه يقال بجلى ولا يقال بجلنى  
وليس كذلك (نعم)  
بفتح العين وكنانة تكسرها  
وبها قرأ الكسائى وبعضهم  
يبدلها حاء وبها قرأ ابن  
مسعود وبعضهم يكسر  
النون اتباعا لكسرة العين  
تنزيلا لها منزلة الفعل فى  
قولك نعم وشهد بكسرتين  
كانزلت بلى منزلة الفعل فى  
الامالة والفارسي لم يطلع  
على هذه القراءة وأجازها  
بالقياس وهى حرف  
تصديق ووعد واعلام  
فالاول بعد الخبر كقام  
زيد أو ما قام زيد والثانى  
بعد افعال ولا تفعل وما فى  
معناها نحو هلا تفعل

ونص سيبويه على أن الحذف مع لیت ضرورة وهو ظاهر كإلى المفضل ومثال الحذف قول زيد الخيل  
كنية جابر اذ قال لیتی • أصادفه وأفقد بعض مالى  
(قوله وتلحق أيضا) أى وتلحق وجوباً بنون الوقاية بإاء المتكلم المخفوضة (قوله الا فى الضرورة) مثال عدم  
اللاحق فيها للضرورة قول الشاعر

أيها السائل عنهم وعنى • لست من قيس ولا قيس منى

وهذا بيت واحد مقفى من بحر الرمل (قوله وقبل المضاف اليها لدن) يعنى قد تلحق نون الوقاية قبل الياء  
المضاف اليها لدن نحو قد بلغت من لدنى عذرا بالتشديد كما قرأ الاكثر ونقرأ نافع وأبو بكر لدنى بالتخفيف قال  
ابن مالك وزعم سيبويه ان عدم لحاق نون الوقاية للدن من الضرورات وليس كذلك لهذه القراءة الثابتة  
فى السبع وأما قد وقط المضافان الى الياء فقدنى وقطنى بالنون فهما أعرف من قدنى وقطى بتركها كذا قال  
ابن مالك وظاهره وظاهر المصنف جواز الوجهين فى الاختيار وقد نص قوم على أن الحذف فيها ضرورة  
(قوله أمسلىنى) الهمزة للاستفهام ومسلىنى اسم فاعل مبتدأ والنون للوقاية والياء فى محل جر بالاضافة لمسلم  
وشراحي فاعل أغنى عن الخبر ونون الوقاية لا تمنع من الاضافة وهذا الاعراب هو المشهور وقال هشام الهمزة  
للاستفهام ومسلم مبتدأ والياء مفعول لمسلم وليست مضافة لمسلم لان التنوين يمنع من الاضافة والاصل عنده  
أمسلم لى ثم حرك التنوين بالكسر لمناسبة الياء وليس فيه نون وقاية (قوله وبنى ذلك الخ) أى ان مذهبه  
أن الياء فى ضاربى فى محل نصب وليست هناك اضافة فهو بمنزلة زيد ضارب عمرا واذ لم يكن اضافة فالذى قبل  
الياء تنوين لانون وقاية لانها تجماع الاضافة والغرض الفرائض (قوله ان الياء منصوبة) أى لان الجر  
انما يكون بالاضافة والتنوين مانع منها وانما حرك التنوين عنده بالكسر لمناسبة الياء (قوله ويرده قول  
الشاعر • وليس الموافقى ليرقد خائباه) أى فانه لو كان ذلك تنوين لانون وقاية لزم عليه الجمع بين ال  
والتنوين فتعين أن النون للوقاية والياء فى محل جر بالاضافة (قوله الموافقى) أى الجائى الى وقوله ليرقد  
أى يعطى ويعان والخائب الذى لم يزل مطلوبه (قوله غير الدجال الخ) الاصل خرف غير الدجال أخوف  
أخوافى أى أشدهما فظهر كون أفضل بعض ما أضيف اليه غايته أنه أسند للمصدر مجازا فاندفع ما يقال ان  
الحديث يقتضى أن غير الدجال خائف مع أن المراد أن غير الدجال مخوف منه وان أفعل التفضيل انما يضاف  
لبعضه والياء لا تقبل ذلك (قوله لكونه غير منصرف) أى للوصفية والوزن (قوله وليس كذلك) أى  
بل يقال وان كان شاذاً (نعم) (قوله بفتح العين) المراد بها العين الهجائية لا التصريفية كما قد يتوهم  
لان ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لاحظ لها فى ذلك وقوله بفتح العين أى وبفتح النون  
أيضا (قوله وكنانة تكسرها) كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وآثروا أشرف اللفظين  
باخف الحركتين فقالوا نعم بالفتح فى واحد الانعام وقد جمع بين اللفظين من قال

دعاني عبيد الله نفسى فداؤه • فيا لك من داع دعاني نعم نعم

الرواية بفتح عين الاولى وكسر الثانية اه دما مبنى (قوله وبعضهم) أى بعض كنانة وقوله وبعضهم  
أى بعض كنانة أيضا (قوله تنزيلا لها منزلة الفعل) أى لان الفعل الثلاثى اذا كانت عينه مكسورة يجوز  
اتباع فائه ما وقوله كما نزلت بلى منزلة الفعل فى الامالة أى لان الاصل فى الامالة ان تكون فى الفعل (قوله لم  
يطلع على هذه القراءة) أى قراءة ابن مسعود (قوله وأجازها بالقياس) فقال مقتضى القياس جواز قراءة  
ابن مسعود لكن لم أسمعها (قوله وهى حرف تصديق) أى للمخبر بكسر الباء وقوله ووعد أى للطالب  
وقوله واعلام أى للمستخبر (قوله بعد افعال) أى بعد الامر والنهى (قوله وما فى معناها) أى وهو  
التحضيض لانه فى الحقيقة طلب فعل أو ترك (قوله فى نحو هل تعطينى) أى فقول نعم سأعطيك فهو وعد



ويحتمل أن تفسر في هذا بالمعنى الثالث والثالث بعد الاستفهام في نحو هل جاءك زيد ونحو هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً أم  
لنا لأجراً وقول صاحب المقرب أنها بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بيناه قبل قيل وتأتي للتوكيد إذا وقعت صدر نحو نعم  
هذه أطلالهم والحق أنها في ذلك حرف اعلام وأنها جواب لسؤال مقدر ولم (٩) يذكر سيويه معنى الاعلام البتة

بل قال وأما نعم فعدة  
وتصديق وأما بل  
فيوجبها بعد النفي وكذا  
رأى أنه إذا قيل هل قال  
زيد قيل نعم فهي لتصديق  
ما بعد الاستفهام والاولى  
ما ذكرناه من أنها للاعلام  
إذ لا يصح أن تقول لقائل  
لذلك صدقت لأنه انشاء  
لا خبره واعلم أنه إذا قيل  
قام زيد فتصديقه نعم  
وتكذيبه لا ويمتنع دخول  
بل لعدم النفي وإذا قيل  
ما قام زيد فتصديقه نعم  
وتكذيبه بل ومنه زعم  
الذين كفروا أن لن يعموا  
قل على وربي ويمتنع دخول  
لا لأنها لنفي الاثبات  
لأن النفي وإذا قيل أقام  
زيد فهو مثل قام زيد أعني  
أنك تقول إن أثبت القيام  
نعم وإن نفيه لا ويمتنع  
دخول بل وإذا قيل ألم يقم  
زيد فهو مثل لم يقم زيد  
فتقول إن أثبت القيام بل  
ويمتنع دخول لا وإن  
نفيه صلت نعم قال الله تعالى  
ألم يأتكم نذير قالوا بل  
أستبرئكم قالوا بل أولم  
تؤمن قال بل وعن ابن  
عباس رضي الله تعالى عنهما  
أنه لو قيل نعم في جواب  
أستبرئكم لكان كفراً  
والحاصل أن بل لا تأتي  
إلا بعد نفي وأن لا تأتي

منك له وقوله في نحو هل الخ أي من كل استفهام عن مطلوب فعله وأما بعد نحو هل قام زيد فهو حينئذ اعلام  
قط (قوله ان تفسر) أي نعم (قوله في هذا) أي في هذا المثال نحو هل تعطيني من كل استفهام عن مطلوب  
فعله فتكون للاعلام به (قوله أن لنا لأجراً) الظاهر أن هذا من باب هل تعطيني فهي عتمة لأن تكون  
للوعد والاعلام (قوله وقول صاحب المقرب) هو ابن عصفور (قوله غير مطرد) أي لأنها بعد الاستفهام  
قد تكون للاعلام إذا كان المستفهم عنه غير مطلوب حصوله وقد تكون للوعد إذا كان المستفهم عنه  
مطلوباً حصوله (قوله وتأتي للتوكيد) أي تقوية الكلام (قوله نعم هذا أطلالهم) أي هذه اطلالهم  
قطعا ولا بد (قوله جواب لسؤال مقدر) أي فسكار قائلها قال له هل هذه اطلالهم فقال نعم هذه اطلالهم  
وحيث يخرج على هذا ما إذا قيل لك يا فلان فقلت نعم فهي من هذا القيل فسكأنه قال لك يا فلان أنت  
صاغ لي فأجبت بقولك نعم أي صاغ لك وكذا إذا طرقت عليك إنسان الدار فقلت نعم فهي واقعة في جواب  
سؤال فسكأنه حين ذق الباب قال أنت حاضر فأجبت نعم أنا حاضر ومن ذلك ما يقع في كلام المؤلفين بعد  
الاعتراض نعم لو كان الأمر كذا فهو جواب سؤال كانه قيل هل لهذا صحة يمكن التماسها ما يقوله الشيخ  
لمن يقرأ بين يديه نعم فكان القاري يسأل الشيخ هل ما قرأته صحيح (قوله معنى الاعلام) الاضافة للبيان  
(قوله وأما بل الخ) من كلام سيويه (قوله من أنها للاعلام) أي لأن المستكلم بها يعلم المخاطب بجواب استفهامه  
(قوله قام زيد) أي ونحوه من كل كلام موجب (قوله لأنه انشاء) أي ولو كانت في ذلك للتصديق لصح ذلك  
(قوله ادم النفي) أي لأن بل لا تكون إلا جواباً للنفي (قوله فتصديقه نعم وتكذيبه بل) علم منه أن نعم  
يجاب بها كل من الإيجاب والنفي فتقرره وأما بل فإيجاباً بالنفي تكذيباً به فيكون الجواب بها مثبتاً  
(قوله ومنه) أي من تكذيب النفي بل زعم الذين كفروا الخ (قوله أقام زيد) ما تقدم كان الكلام المجاب  
خبراً أي مجرداً عن الاستفهام سواء كان موجباً أو منفياً والكلام الآن فيما إذا كان الكلام المجاب  
استفهاماً موجباً أو منفياً (قوله ويمتنع) أي لعدم النفي لأنها لا يقال إلا في جوابه (قوله وإذا قيل ألم) أي والحال  
أن مرادك الاستفهام عن النفي لا تقرير النفي (قوله ويمتنع دخول لا) أي لأنها لنفي الاثبات لا لنفي النفي  
(قوله قالوا بل) أي جاءنا النذير وقوله قالوا بل أي أنت ربنا وقوله قال بل أي آمنت (قوله لكان كفراً)  
أي لأن نعم تقر ما قبلها سواء كان إيجاباً أو منفياً فقولوا نعم كان المعنى نعم لست ربنا (قوله بعد نفي) أي  
فتفيد الإيجاب وقوله لا بعد إيجاب أي وتصيره منفياً وقوله بعد هما أي فتقررها (قوله يدل الخ) أي لأن  
لو الامتناع والامتناع منفي (قوله أي قد أُرشدتك) أي فمعنى قوله بل قد جاءتك آياتي بل قد مديتك أي بل  
قد أُرشدتك وليس المراد بالهداية التوصل كما هو أصل معانيها ولا نافية قوله بعد فكذبت بها الخ (قوله  
بذلك) أي بمعنى الآيات (قوله وأما مودد فدينام) فالمراد بالهداية الارشاد لا التوصل (قوله وقال سيويه)  
القصده أن ذكر كلام سيويه المعارضة به لما سبق لأن حاصله أن نعم تقر ما قبلها فإذا كان إثباتاً تصيرته إثباتاً  
وإن كان نفياً تصيرته نفياً وكلام سيويه الذي حكاه يقتضي أن نعم بعد النفي تفيد الإيجاب (قوله فيقال)  
هذا مقول القول فقوله فيقال القائل هو سيويه وقوله له أي لذلك الخصم المناظر وقوله فانه لا يجد  
أي ذلك الخصم مفرأ من أن يقول نعم والحاصل أن سيويه حكى واقعة حصلت له وذكّر فيها نعم بعد النفي  
والقصده منها الاثبات لأن قول الخصم نعم معناه قلته مع أن مقتضى ما سبق أن معنى قوله نعم أني لست  
قلته (قوله أفلست تفعل) أي تقول ذلك فهو بمعنى ما قبله (قوله فانه قائل نعم) أي فعله (قوله

[٢ - دسوق - ثاني] إلا بعد إيجاب وأن نعم تأتي بعدها وإما جازي قد جاءتك آياتي مع أنهم لم يتقدم أدلة نفي لأن لو أن الله هداني يدل على نفي  
هدايته ومعنى الجواب حينئذ بل قد هديتك بمعنى الآيات أي قد أُرشدتك بذلك مثل وأما مودد فدينام وقال سيويه في باب التمتع في مناظرة  
جرت بينه وبين بعض النحويين فيقال له أأست تقول كذا فانه لا يجد بداً من أن يقول نعم فيقال له أفلست تفعل كذا فانه قائل نعم



فزع ابن الطراوة أن ذلك لحن وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشاويين إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد وإن كان مراداً (١٠) به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رعا للفظه ويجوز عنداً من اللبس أن يجاب بما يجاب

به الإيجاب رعا لمعناه ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ لا يقال ليس أحد في الدار ولا ليس في الدار إلا زيد وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله تعالى عنهم النبي ﷺ وقد قال لهم ألسن ترون لهم ذلك نعم وقرئ جحدرو ليس الليل يجمع أم عمرو وإيانا فذاك بناتداني نعم وأرى الهلال كاتراه ويعلمها النهار كاعلاني وعلى ذلك جرى كلام سيويه والخطبي مخطيء وقال ابن عصفور أجرت العرب التقرير في الجواب بجرى النفي المحض وإن كان إيجاباً في المعنى فاذا قيل ألم أعطك درهما قيل في تصديقه نعم وفي تكذيبه بلى وذلك لأن المقرر قدبو أفكك فيما تدعيه وقد يخالفك فاذا قال نعم لم يعلم هل أراد نعم لم تعطني على اللفظ أو نعم أعطيتني على المعنى فذلك أجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا إلى المعنى وأما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو وجاز ذلك لأن اللبس له أنه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو أو هو جواب لقوله وأرى الهلال

فزع ابن الطراوة أن ذلك لحن (أي زعم أن قول سيويه نعم في حكايته لحن منه وكان الأولى له أن يقول بلى دل نعم وقد شد على ابن الطراوة في كلامه هذا) قوله فإن كان على حقيقته (أي فإن كان الاستفهام على حقيقته بأن كان الاستفهام عن النفي) قوله فجوابه كجواب النفي (أي فتدخله نعم وبلى لكن تدخله نعم لتقرير النفي وتدخله بلى لتكذيب النفي وإفادة الإثبات) قوله وإن كان مراداً به التقرير (أي التقرير لما بعد النفي أي حمل المخاطب على الإقرار بمدخول النفي فهو في الحقيقة إيجاب) قوله فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي (أي وحينئذ في جواب بلى لا بنعم ليحصل الإقرار بما بعد النفي) قوله أن يجاب بما يجاب به الإيجاب (أي وحينئذ في جواب نعم لا ببلى) قوله أنه لا يجوز بعده دخول أحد الخ (أي ولو كان معناه زنيا لجاز دخول أحد والاستثناء المفرغ بعده لأن أحداً والاستثناء المفرغ لا يقمان إلا بعد نفي) قوله ألسن ترون (أي تعرفون) قوله نعم (أي فامن اللبس جاء من علمهم أن النبي عليه السلام يعلم أن مرادهم بقولهم نعم أن نأمرهم ذلك فقد أجابوا النفي المسبوق بالاستفهام التقريري بما يجاب به الإيجاب وهو نعم نظراً للمعنى لعدم اللبس) قوله جحدرو (بوزن جعفر) قوله فذاك (أي جمع الليل له ولأم عمرو تدان وتقریب لنامتها) قوله نعم الخ (أي فالمعنى الليل يجمعنا مع أم عمرو) قوله وعلى ذلك (أي على ما ذكر من جواز إجابة النفي المسبوق بالاستفهام التقريري بما يجاب به الإيجاب إذا أمن اللبس مراعاة للمعنى جرى الخ والحاصل أن ما تقدم من أن نعم بعد النفي تقرره محمول على ما إذا كان النفي غير مسبوق باستفهام تقريري بأن لم يسبق باستفهام أصلاً أو سبق باستفهام حقيقي وكلام سيويه فيما إذا وقع قبل النفي استفهام تقريري فهو إيجاب معنى فلا معارضة (قوله جرى كلام سيويه) أي قول سيويه للخصم ألسن تفعل كذا معناه أنت تفعل كذا وقول الخصم له نعم معناه أفعل كذا (قوله وقال ابن عصفور) كلام ابن عصفور توضيح لما سبق وليس زائداً عليه (قوله التقرير) أي الاستفهام التقريري المسبوق بالنفي (قوله في الجواب) أي من حيث الجواب وقوله بجرى النفي المحض أي في جواز إجابته بنعم وبلى (قوله في تصديقه نعم) أي لم تعطني (قوله وفي تكذيبه الله تصديره إيجاباً لأنه لنقض نفيه فقوله بلى أي أعطيتني) قوله وذلك (أي وبيان أن نعم أجروه بجرى النفي المحض وإن كان إيجاباً في المعنى) قوله فيما تدعيه (أي من الاعطاء) قوله وقد يخالفك (أي بأن يكون معترفا بعدم الاعطاء) قوله هل أراد نعم (أي فيكون مخالفاً) قوله أو نعم أعطيتني (أي فيكون موافقاً لما يدعيه) قوله فلذلك (أي لاجل الاحتمال أجابوه على اللفظ أي أناطوا الجواب بمراعاة اللفظ ولم يلتفتوا لمراعاة المعنى بحيث يكون معنى نعم الإيجاب) قوله على اللفظ (أي مراعاة اللفظ السؤال) قوله ولم يلتفتوا للمعنى (أعني الإيجاب) قوله وأما نعم في بيت جحدر الخ (هذا جواب عما يقال حيث أناطوا الجواب بمراعاة اللفظ فمقتضاه أن يكون معنى نعم في بيت جحدر أن الليل لم يجمعه مع أم عمرو ومع أن المراد أنه يجمعهما فلم يكن الجواب منوطاً بمراعاة اللفظ بل بمراعاة المعنى وحاصل الجواب أن نعم ليست بجزءاً بالسؤال المتقدم حتى يكون مراعى فيه المعنى بل جواب لمقدر (قوله فجواب لغير مذكور) أي فهو جواب لقوله في نفسه الليل يجمعنا وأم عمرو فأجاب بقوله نعم فقوله نعم ليس جواباً لقوله المذكور أليس الليل الخ ومن هذا يعلم أن قول النجيب للطارق للباب نعم جواب لسؤال المقدرف كان الطارق حين طرق قال ألسن حاضر فأجابه بقوله نعم أنا حاضر (قوله في اعتقاده) أي في نفسه (قوله وجاز ذلك) أي إجابة غير المذكور (قوله قلت الخ) هذا الاحتمال منقول عن الشيخ أبي حيان فلعن المصنف لم طالع عليه (قوله أو لقوله) أي جواب لقوله (قوله قال) أي ابن عصفور (قوله وأما قول الأنصار الخ) هذا جواب عما يقال إن قول الأنصار قد أناطوا فيه الجواب بمراعاة المعنى لا باللفظ وحاصل الجواب

لانه قد علم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك وعلى هذا يحمل استعمال سيويه لما بعد التقرير (١١) اه ويتحرر على هذا انه لو اجيب

السبح بكم نعم لم يكف في  
الاقوال لان الله سبحانه  
وتعالى اوجب في الاقرار بما  
يتعلق بالربوبية العبارة التي  
لا تحمل غير المعنى المراد  
من المحرول هذا لا يدخل في  
الاسلام بقوله لا اله الا الله  
برفع الله لاحتماله لنفي  
الوحدة فقط ولعل ابن  
عباس رضي الله عنهما انما  
قال انهم لو قالوا نعم لم يكن  
اقراوا كافيا وجوز  
الشواحين ان يكون مراده  
أنهم لو قالوا نعم جوابا  
للمفوض به على ما هو  
الاصح لكان كفرا اذ  
الاصل تطابق الجواب  
والسؤال لفظا وفيه نظر  
لان التكفير لا يكون  
بالاحتمال

(حرف الهاء)

الهاء المفردة على خمسة  
أوجه أحدها أن تكون  
ضمير الغائب وتستعمل  
في موحى الجر والنصب  
نحو قال له صاحبه وهو  
بحاوره والثاني أن تكون  
حرفا لغوية وهي الهاء في إياه  
فالتحقيق انها حرف مجرد  
معنى الغيبة وان الضمير إياه  
وحدها والثالث ماء  
السكرت وهي اللاحقة  
ليان حركة أو حرف نحو  
ما هي ونحو ما هنا وما زيدا  
واصلها أن يوقف عليها  
وربما وصلت بنية الوقف  
والواحد المدة من حمرة  
الاستفهام كقولها  
واتى صواحبها فقلنا هذا

أن محل اناطة الجواب باللفظ وعدم مراعاة المعنى اذ لم يؤمن اللبس فان أمن جاز مراعاته كافي كلام الانصار  
(قوله لانه) اي النبي ﷺ وقوله انهم يريدون أى بقولهم نعم (قوله وعلى هذا يحمل الخ) اي على  
مراعاة المعنى في الجواب لا من اللبس يحمل استعمال سيويه لان فيه قرينة مزيلة للبس وهو كون القصد الزام  
الحصم (قوله لان الله سبحانه وتعالى الخ) قد يقال ان الله عالم بالقصد من قولهم نعم اي أنت ربنا فحينئذ  
يكون ذلك كافيا كأن لا اله الا الله يكون كافيا بالنسبة لما عند الله حيث كان قصده نفي الجنس الا ان يقال  
ان وجوب العبارة الصريحة من حيث انها قاطعة لبعض الاحتمالات التي يعتقد بها بعض الكفرة تأمل (قوله  
غير المعنى المراد) أى ونعم جوابا لا لست بربكم تحتمل احتمالين يحتمل أن يكون المعنى لست ربنا نظرا  
لكون الجواب منوطا باللفظ ويحتمل أن المعنى أنت ربنا نظرا لكون الجواب منوطا بالمعنى (قوله لنفي  
الوحدة) أي بخلاف لا اله الا الله فان لنفي الجنس وقوله لنفي الوحدة أي فيحتمل انه انما نفي الاله الواحد غير الله  
ولم ينف الهين فأكبر (قوله ولعل ابن عباس الخ) جواب عما يقال قد علم من كلامك انهم لو قالوا نعم كان  
اللفظ غير كاف في الاقرار لكون اللفظ محتلا للكفر وعدمه ومن المعلوم ان المحتمل لا يوجب الردة والكفر  
فكيف يقول ابن عباس لو قالوا نعم الكفر او (قوله انما قال الخ) أى ولم يصدر منه أنهم لو قالوا نعم كفروا لكن  
يرد على المصنف بانه مجرد الاحتمال العقلي كيف يرد به على العلماء الناقلين ذلك عنه (قوله مراده) أى  
مراد ابن عباس أى على تسليم انه قال لو قالوا نعم لكفروا (قوله جوابا للمفوض) أى قاصدين اجابة اللفظ  
(قوله اذا لاصل) علة لكون اجابة اللفظ أفصح (قوله لا يكون بالاحتمال) اي لانهم اذا قالوا نعم يحتمل أن  
يكونوا اناطوا الجواب باللفظ ويحتمل ان يكونوا اناطوه بالمعنى وفيه أن الموضوع أنهم اجابوا بنعم قاصدين  
اجابة اللفظ فأمل

(حرف الهاء)

(قوله الهاء مفردة) اي التي لم يتصل بها الف ولا واو نحو له وبه وفيه وإياه (قوله أن تكون ضميرا) أى فالضمير  
الهاء والواو مقوية للحركة وقال الزجاج مجموعها هو الضمير وهذه الواو انما تكون اذا وقعت الهاء بعد  
متحرك نحو قال له صاحبه امان وقت بعد ساكن معتل فالتحقيق فيه اختلاس الحركة نحو فيه وعليه وكذا ان  
كان صحيحا على الاصح نحو منه وعنه وقرأ ابن كثير بالاشباع فيها وكذا حفص في قوله تعالى فيه مهابا (قوله  
للقائبات) اي دالا على ذات الغائب (قوله قال له صاحبه وهو يحاوره) أي فالاول مجرور باللام والثاني بالاضافة  
والثالث مفعول (قوله الغيبة) أي حرف يؤتى به ليدل على غيبة مرجع الضمير الذي هو إياه وهذا بناء على  
أن الضمير إياه وحدها (قوله واصلها) أي هاء السكت أي الغالب ان يوقف عليها (قوله لبيان حركة) اي لانه لو  
وقف بدون الهاء لحذفت الحركة وأما الحرف فعمل المراد بانه امتداده لسكون الهاء والمراد بانه حاله من أنه  
ألف التذبة فلربما نوههم مع حذفها ان الالف مبدلة من تنوين مثلا (قوله نحو ما هي) اراد بنحوها ما كان  
محركا بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بها فلا تتصل بنحو لارجل لان حركته وان لم تكن اعرابية الا انها شبيهة  
بالاعراب من حيث العروض وكذا المبني لفظه عند الاضافة كقبل وبعد (قوله وربما وصلت بنية الوقف)  
اي يؤتى بها في الوصل كالحال في الوقف اي بان ينطق بها ساكنة لكن توصل الكلام ببعضه بعض ولا تقف في  
السكون انما هو بنية الوقف عليها (قوله واتى صواحبها الخ) يحتمل ان يكون صواحبها مرفوعا على انه فاعل  
يأتى ويحتمل ان يكون منصوبا على انه مفعول به وبالفعل ضمير يعود على الشخص المحدث عنه هذه القصة  
ومنح أعطى ومضارع يمنح ويمنح بالفتح والكسر والمودة مفعول ثان قد علم لان ذكره أهم وغيره مفعول اول  
وجفانا نوترك مودتنا (قوله هذا الذي) أي فالاصل اذا الذي (قوله أن لا تعد هذه) أي الهاء الموجودة  
هنا من أقسام الهاء المفردة لانها ليست باصل بل مبدلة والكلام في المفردة اسالة وقد يقال ان المصنف قد ذكر في

الذي ومنح المودة غيرنا وجفانا والتحقق أن لا تعد هذه

لأنها ليست بأصل على أن بعضهم زعم أن الأصل هذا الحذف الألف والخامس ما التأنيث نحو رحمة في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا أنها الأصل وأن التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك (١٢) البصريون والتحقيق أن لا تعدوا لوقلتنا بقول الكوفيين لأنها جزء كلمة لا كلمة (ها)

حرف الألف يحذف الالاستفهام وهمزة بدل من الهاء الأصلية فيرد على اه دما ميني (قوله) لأنها ليست بأصل) أي بل هي مبدلة من الهمزة التي للاستفهام (قوله) أن الأصل هذا) أي فالهاء للتنبيه داخل على اسم الإشارة وقوله حذف الألف أي الواقعة بعد الهاء وقبل اسم الإشارة (قوله) زعموا أنها) أي الهاء (قوله) وعكس ذلك البصريون) أي لأن الأصل في الكلام عدم الوقف فأبدلت التاء في الوقف هاء فالتاء أصل والهاء فرع لأن الوصل أصل بالنسبة للوقف (قوله) أن لا تعد) أي هاء التأنيث من أقسام الهاء المفردة (قوله) لأنها جزء كلمة) نص الرضى على أن هاء التأنيث كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصار الشدة الامتزاج كلمة واحدة ومثلها ياء النسب

(ها)

(قوله) ويجوز مد ألفها) أي مد استصلا كما أن فيما إن مكنا كم فيه مفصل وقوله ويجوز أي يجوز ذلك كما يجوز القصر فتقول هاو ما زيدا وقوله ويستعملان أي المقصورة والممدودة فتقول هاك وهاك فهذه أربع لغات (قوله) وهاؤما) أي للمثنى مذكرا أو مؤنثا (قوله) وهاؤم) أي لجمع المذكر فها اسم فعل وم حرف دال على جماعة الذكور وكذا يقال في الباقي (قوله) وهاؤن) أي بتشديد نون النسوة العلامة كضربك (قوله) قد دخل على أربعة) أي الزمخشري في المفصل أنه يقال دام أن زيدا منطلق وها فعل كذا وهذا ليس شيئا من الأربعة التي ذكرها المصنف لكن قال الرضى لم أعثر لذلك على شاهد وهو عجيب فإن الزمخشري أشد في المفصل قول النابتة

هان ناعذرة أن لم تكن قبلت \* فان صاحبها قد تاه في البلد

وهذا شاهد على دخولها على الجملة لاسمية مثل هان زيدا منطلق إلا أن المسند اليه في اليت اسم إشارة فامل الرضى يقول أن هذا لا يصلح شاهدا له دخولها على الاسمية الخالية من اسم الإشارة تأملوه العذرة بكسر العين المهمة نوع من الاعتذار وتاه ذهب متحيرا اه دما ميني (قوله) بخلاف ثمونها) المدار على التشديد في النون وأما الهاء فيجوز فتحها وضمها (قوله) بالتشديد) أي فلا يقول هائم ولا هائنا ولا هاءنا لك لأنها كلها للبعيد (قوله) فرد بنحوها أتم) أي فانه لو كانت هاء الداخلة على الضمير المرفوع داخل على الأصل على اسم الإشارة للزوم أن اسم الإشارة دخل عليه هان وهو لا يصح (قوله) نعمت أي في النداء) أي فاي منادى ميني على الضم والهاء للتنبيه والرجل نعمت أي وقوله واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء أي المقصود بالنداء انما هو النعت لاى ولكن لما كان لا يمكن مناداه لما فيه من الجمع بين يا وأل أنى بأى توصل لندائه (قوله) يا أيها الرجل) قال الاخفش الرجل ليس نعمت لاى بل هو خبر محذوف وأى موصولة والجملة صلة ويجب حذف هذا المبتدأ المناسبة للتخفيف للمنادى كذا في الرضى ونقله ملا على قارى والاشموزى عنه وزاد الاشموزى وعن ابن كيسان والكوفيين أن اسم الإشارة مقدر بعد الهاء (قوله) قيل وللتعريض) أي أن الهاء تدخل على نعمت أي في النداء للتنبيه وللتعريض فهي للامير (قوله) وان تضم هاؤما) هذا هو محط الجواز وأما حذف الألف فهو واجب اتفاقا للساكنين وقوله انباعا أي لضمه أي (قوله) بضم الهاء في الوصل) أي واما في الوقف فتسكن الهاء ولا تضم (قوله) عند حذف الحرف) أي حرف القسم أعنى الواو والباء والتاء فاذا حذف الحرف أتيت بالهاء وظاهر كلام الشيخ خالد في شرح الأجرومية أن الهاء هنا حرف قسم وانها بدل من التاء هو أولى لسلامته من حذف الجار وبقاء عمله وان كان ما ذكره المصنف أولى لأن الالاق بالحروف عدم التصرف (قوله) بقطع الهمزة) أي بان تقول ها الله أو ها الله وقوله ووصلها أي بان تقول ها الله أو تقول ها الله هذه هي الأربعة أحوال

(هل)

على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون اسما لفعل وهو خذ ويجوز مد ألفها ويستعملان بكاف الخطاب ويدرنها ويجوز في الممدودة أن يستغنى عن الكاف بتصرف همزتها تصريف الكاف فيقال هاء للمذكر بالفتح وها للمؤنث بالكسر وهاؤما وهاؤن وهاؤم ومنه هاؤم اقروا كتابه والثاني أن تكون ضمير المؤنث فتستعمل مجرورة الموضع ومنصوبته نحو فالحها فجورها وتقواها والثالث أن تكون للتنبيه فتدخل على أربعة أحدها الإشارة غير المختصة بالبعد نحو هذا بخلاف ثمونها بالتشديد وهالك والثاني ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة نحو ها أنتم أولا وقيل انما كانت داخل على الإشارة فقدمت فرد بنحوها أتم هؤلاء فاجيب بانها أعيدت توكيدا والثالث نعمت أي في النداء نحو يا أيها الرجل وهي في هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء قبل وللتعريض عما تضاف اليه أي ويجوز في هذه في لغة بنى أسدان تحذف ألفها وان تضم هاؤما انباعا وعليه قراءة ابن عامر أبه المؤمنون أياه الثقلان بضم الهاء في الوصل والرابع اسم

الله تعالى في القسم عند حذف الحرف يقال هاء الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات (قوله) ألفها وحذفها (هل) حرف موضوع

هل زيد اضرب لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة ونحو هل زيد قائم أم عمرو إذا أريد بام المتصلة وهل لم يقم زيد ونظيرهما في الاختصاص بطلب التصديق أم المنقطعة وعكسهما أم المتصلة وجميع أسماء الاستفهام فأنهم طلب التصور لا غير وأعم من الجميع الهمزة فانها مشتركة بين الطرفين وتفرق هل من الهمزة من عشرة أوجه أحدها اختصاصها بالتصديق والثاني اختصاصها بالايجاب تقول هل زيد قائم ويصح هل لم يقم بخلاف الهمزة نحو ألم تشرح أن يكفيكم آيس الله بكاف عبده وقال

• الاطمان الأفرسان عادية وهاتك تخصبها المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو أنظمتا ما أو ما قول ابن سيدة في شرح الجبل لا يكون الفعل المستفهم عنه الاستقبال فهو قال الله سبحانه وتعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا وقال زهير

فمن مبلغ الأحلاف عن رسالة وديان هل أستمعو كل مقسم من الرابع والخامس والسادس أنها لا تدخل على الشرط ولا على أن ولا على اسم بعدم فعل في الاختيار بخلاف الهمزة بدليل أن من فهم الخالدون أن ذكرهم

(قوله التصديق الايجابي) أي طلب ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها (قوله ودون التصديق السلبي) يعني أنها لا تدخل على سلب فلا ينافي أنها عند دخولها على الايجاب لطلب تصديق مطلقا اذ يصبح جوابها بالنفي بلا مثلا تدرفان هنا وهما به ليه المحل في شرح جمع الجوامع (قوله يشعر بحصول التصديق) أي فهو عالم بأنه حصل منك ضرب ولكن لم يعلم وقوعه على من من الأشخاص وقوله يشعر بحصول الخ أي وهل لا يطلب بها التخصيص وإنما يطلب بها حصول النسبة فهو من طلب تحصيل الحاصل وهذا ممنوع الذي قاله في متن التلخيص أن هذا قبيح لا ممنوع قال بعض شراحه ولا يمنع لاحتمال أن زيدا مفعول محذوف هو المستفهم عنه تصديقا وإن الأصل هل ضربت زيد اضربت ولكنه لما كان احتمالا مرجوحا لما فيه من حذف عامل المعمول الاول وحذف المعمول العامل الثاني كان ذلك قبيحا وقيل انما لم يمنع لاحتمال أن التقديم مجرد الاهتمام وورده السعد بأنه لا وجه للفتح حيث لا لزوم قبح وجه الحبيب أنى على أن التقديم مجرد الاهتمام ولا قائل به (قوله إذا أريد بام المتصلة) أي لأنها الطلب تعيين أحد الأمرين وذلك إنما يكون بعد التصديق بالنسبة وحينئذ فلا يصح معادلتها هل التي طلب بها التصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المناقاة وإنما تعادل الهمزة التي لطلب التصور (قوله إذا أريد بام المتصلة) أي وذلك لأن أم المتصلة لتعيين أحد الأمرين فهي خاصة بالتصوير بمنزلة أي وذلك لا يكون إلا بعد تصديق باصل الحكم والتردد في تعيين شيء من الأجزاء فيجب أن تكون معادلتها الهمزة الطالبة للتصوير دون هل الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المناقاة ويصح مقابلة هل بام المنقطعة لأنها اضرب عن حكم وطلب الحكم آخر فلا تنافيها هل الطالبة للتصديق وعلى هذا إذا أردت المنقطعة في المثال وقدرت ما بعدها جملة جاز وهذا كله مبنى على أن هل مقصورة على طلب التصديق وقد أسلفنا في الكلام على الالف المفردة أن ابن مالك قال إن هل تأتي بمعنى الهمزة لطلب التصديق والتصوير وحينئذ فتأمل أم المتصلة كحديث هل تزوجت بكرا أم ثيبا أم دما ميني (قوله أم المنقطعة) أي فهي من أدوات الاستفهام الحق أنها حرف اضرب وأنها أن أفادت استفهاما حقيقيا فهو آمن الأدوات الموجودة أو المقدرة وليست أداة استفهام أصلا (قوله لا غير) قد سبق له أن لا غير لحن ولكن قد وقع له ذلك كثيرا (قوله وأعم من الجميع الهمزة) خرجت الهمزة لأنها حرف وسأى أنها مشتركة (قوله اختصاصها بالايجاب) أي بخلاف الهمزة قائم تدخل على الايجاب والسلب (قوله بخلاف الهمزة) أي فلا يمنع دخولها على المنفى (قوله الاطمان الأفرسان الخ) تمامه الاتيتمشؤكم حول التناثر • (قوله بخلاف الهمزة) أي فانها ليست بلام أن تخلصه للاستقبال (قوله نحو أنظمتا قائم) أي في الحال لأن الظن حالي ولا يصح أن تقول هل تظنه لأن هل للاستقبال والظن حالي لا استقبال (قوله بالاستقبال) كأنه توهم أن الاستفهام عن جمل والمستقبل مجهول وأما الماضي والحال فقد وقما وعلما وفيه أنه لا يلزم أن يعلمها كل أحد (قوله فهو) أي لأن المستفهم عنه قد يكون ماضيا وقد يكون حاليا نحو أنظن زيدا قائما (قوله الأحلاف) جمع حلف وهو المعاهد أي الذي يهادك على التعاقد والتناثر وديان بذال معجزة مضمومة وقد تكسر أبو قبيلة من قيس ومقسم بضم الميم أي كل أقسام فهو مصدر ميمي من الرباعي وهو أقسم يقول أبلغ قبيلة ديان وحلفاءها هل حلفتم على أرام جبل الصلح والتناثر كل حلف فتخرجوا من الحنث وبعدها البيت

فلا تكتمن الله ما في صدوركم • ليخفى ومهما يكتم الله يعلم

يرد أن الله عالم بالخفيات والسرائر ولا يخفى عليه شيء من صفات العباد فلا تضمروا الذنوب ونقض العهد فانكم أن أضمرتموه علمه الله وفي هذا البيت تعديته كتم للمفعول الثاني بنفسه (قوله ولا على اسم الخ) أي فلا تقول هل زيد اضربت وإن كان على تقدير الفعل لأنها إذا رأت الفعل في حيزه لم ترض إلا بما تقتضيه في صريح اللفظ عند سيوبه (قوله أن ذكرتم) كرم المثال إشارة إلى أنه لا فرق بين عدم فصلها من الشرط وفصلها

أنتك لانت يوسف أبشرا منا واحدا نتبعه (١٤) والسابع والثامن أنها تقع بعد العاطف لاقبله وبعدهم نحو فهل بهالك إلا القوم الفاسقون

وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع وقال ليت شعري هل ثم هل آتينهم أو يحولن دون ذلك حمامه وقال تعالى قل هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور التاسع أنها يراد بالاستفهام بالنفي ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا في نحو هل جزاء الاحسان إلا الاحسان والباء في قوله الأهل أخو عيش لزيد بدائم وصح المطف في قوله هو ان شفاعي عبرة مرفقة وهل عند رسم دارس من معول اذلا يعطف الانشاء على الخبر ( فان قلت ) قدم لك في صدر الكتاب ان الهمزة تأتي لمثل ذلك مثل أأصفاكم ربكم بالبين ألا ترى أن الواقع انه سبحانه لم يفهم بذلك ( قلت ) انما مر أنها للأنكار على مدعى ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لأنها للنفي ابتداء ولها لا يجوز أقام الازيد كما يجوز هل قام الازيد فهل على الرسل إلا البلاغ هل ينظرون إلا الساعة وقد يكون الإنكار مقتضيا لوقوع الفعل على العكس من هذا وذلك إذا كان بمعنى ما كان ينبغي لك أن تفعل

منه بالفاء مثلا ( قوله أنتك لانت يوسف ) دخلت هنا على ان واما فيما قبلها من المتأولين فقد دخلت على الشرط ( قوله انها ) أي هل تقع بعد العاطف أي بخلاف الهمزة فليست مثلها بل تقع قبل العاطف نحو أأصفاكم ربكم وقل أم ( قوله وفي الحديث الخ ) قاله <sup>عليه السلام</sup> وهو متوجه لمكة عام الحديبية وقبل له أين المنزل ( قوله وهل ترك لنا عقيل ) هو أخو سيدنا علي شقيقه وكذلك طالب وجعفر الطيار واكبر الاربعة طالب ثم عقيل ثم جعفر ثم علي وكاهم صحابة الا طالب فقدمت كافرا ( قوله ليت شعري ) أي ليتي أشعر وأعلم هل آتينهم ثم هل آتينهم وهذا توكيد للاول ( قوله أنها يراد بالاستفهام بها ) الباء في الاستفهام للبدل أي بانها تارة للنفي بدل ما وضعت له اعني الاستفهام فاستعمالها في النفي حينئذ مجاز لانه استعمال في غير ما وضع له وسيأتي ما يخالفه ( قوله ولذلك دخلت على الخبر ) أي خبر المبتدأ أي لأن الا والباء لا يدخلان على الخبر إلا في حيز النفي ( قوله والباء في قوله ) ظاهر هذا انه لولا أن النفي يراد به لم ترد الباء في الخبر وعلى هذا فلا نزاع في نحو قولك هل زيد قائم إذا أردت الاستفهام الحقيقي وفيه نظر فقد قال المصنف في حرف الباء ان زيادتها في الخبر الغير الموجب بنقاس والاستفهام عندهم من قيل غير الموجب اه دمايني قال الشمني ليس الاستفهام عندهم من قيل غير الموجب في كل موضع وإنما هو من قبيله في مواضع صرحوا فيها بذلك ولم يصرحوا منها بشيء فالأصل انه ليس منه إلا بدليل ( قوله أأهل أخو عيش الخ ) هو للفرزدق يرمى جريرا وقومه بانيان الآن وصدوره يقول إذا اقلولى عليها واقردت اقلولى ارفع واقردت سكنت وتدل البيت وليس كلبى إذا جن إليه إذا لم يذق طعم الا نان بنائم

( قوله اذلا يعطف الخ ) علة للعلل مع علته أو علة لمحدوف أي وإنما قلنا بصحة العطف حينئذ ( قوله اذلا لا يعطف الانشاء على الخبر ) أي قلنا جعلت هل للنفي كان ذلك من عطف الخبر على الخبر ( قوله لمثل ذلك ) أي المعنى فيراد بالاستفهام بها النفي ( قوله لم يفهم ) أي لم يفهم بالبين أي فهو نفي ( قوله على مدعى ذلك ) أي اصنافهم بالبين ( قوله لأنها للنفي ابتداء ) أي وإنما للنفي لزومي بخلاف دل فاتها تستعمل للنفي ابتداء وهذا يخالف قولهم سابقا ان استعمال هل في النفي مجاز ويجاب بانه لا منافاة أصلا لان هل موضوع للاستفهام ثم فصلت واستعملت في النفي ابتداء من غير واسطة إنكار بخلاف الهمزة فانها جمعت أولا للأنكار ويلزم ذلك النفي والحاصل أن الهمزة تستعمل في الإنكار ويلزمها النفي فدلتها على النفي بواسطة استعمالها في الإنكار بخلاف هل فانها تستعمل في النفي ابتداء بدل الاستفهام فدلتها على النفي بلا واسطة وهذا لا يقتضي ان هل موضوع للنفي ولا يخالف قوله ان هل يراد بالاستفهام بها النفي المفيد أن دلالتها على النفي ليس ابتداء بل بواسطة لما علمت ان الباء للبدل كذا أجاب الشمني عن اعتراض الدمايني بالمانفاة ولعل الأظهر حمله على ظاهره هنا وأن الأصل فيها الاستفهام وقد يراد بالنفي الاستفهام مجاز أي ان النفي متفرع على الاستفهام وهذا كقولهم المراد بالاستفهام الإنكار ولا ينافي قوله انها للنفي ابتداء لان معناه بقرينة المقابل من غير واسطة الإنكار على من ادعى وقوع الفعل وهذا لا ينافي التفرع على الاستفهام ( قوله ولهذا ) أم لكون الهمزة للأنكار لا للنفي وإنما هو لزومي لا يجوز الخ أي لأن الاستثناء المفرغ إنما يكون بعد النفي ( قوله مقتضيا لوقوع الفعل ) أي بخلاف ما سبق فانه مقتض لعدم وقوع الفعل ( قوله على العكس ) أي بان كان الاستفهام للتوبيخ وذلك لانه لا يوبخ إلا على ما حصل وقوله من هذا أي المذكور سابقا وقوله من هذا أي الإنكار على دعوى الثبوت ( قوله إنكار على من ادعى وقوع الشيء ) أي كالإنكار على من ادعى ان الله خصهم بالبين ( قوله إنكار على من ادعى الخ ) أي كافي قوله تعالى أأصفاكم ربكم ( قوله وإنكار على من أوقع الشيء ) أي كالإنكار على من ضرب أخاه أو شتم أباه ويلزم من هذا ثبوت الفعل ( قوله وإنكار ) أي نفي لوقوع الشيء أي نفي ذلك الشيء كافي هل جزاء

نحو أنضرب زيدا هو أخوك ويتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه إنكار على من ادعى لوقوع الشيء ويلزم من هذا الاحسان النفي وإنكار على من أوقع الشيء ويخصان بالهمزة وإنكار لوقوع الشيء وهذا هو معنى النفي وهو الذي تنفرد به هل عن الهمزة



العاشر أنها تأتي بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر جماعة منهم ابن عباس رضي الله عنهما  
والكسائي والفراء والمبرد قال في مقصده هل للاستفهام نحو هل جاء زيد وتكون بمنزلة قد نحو قوله جل اسمه هل أتى على الإنسان اه وبالحق  
أي فرغم أنها أبدا بمعنى قد وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من هيزة مقدرة معها ونقله (١٥) في الفصل عن سيويه فقال وعند

سيويه أن هل بمعنى قد إلا  
أنهم تركوا الألف قبلها  
لأنها لا تصح إلا في الاستفهام  
وقد جاء دخولها عليها في  
قوله

سائل فوارس يربوع  
بشد تمام أهل رؤا بسفح  
القاع ذي الأكم اه  
ولو كان كما زعم لم تدخل  
إلا على الفعل كقد وثبت  
في كتاب سيويه ما نقله  
عنه ذكره في باب أم  
المتصلة ولكن فيه أيضا  
ما قد يخالفه فانه قال في باب  
عدة ما يكون عليه الكلم  
ما نصحوه هل وهي للاستفهام  
لم يزد على ذلك وقال  
الزمخشري في كشافه هل  
أتى أي أتى أي على معنى  
التقرير والتقريب جميعا  
أي أتى على الإنسان  
قبل زمان قريب طائفة من  
الزمان الطويل المستعمل يكن  
فيه شيئا مذكورا بل شيئا  
منسيا خلفه في الاصلاص  
والمراد بالإنسان الجنس  
بدليل أنما خلقنا الإنسان  
من نطفة اه وفسرها  
غيره بحد خاصة ولم  
يحملوا قد على معنى التقرير  
بل على معنى التحقيق وقال  
بعضهم معناها التوقع  
وكانه قيل لقوم يتوقعون  
الخبر عما أتى على الإنسان

الإحسان إلا الإحسان أي ما جزاء الإحسان شيء إلا الإحسان (قوله أنها تأتي بمعنى قد) أي بخلاف الهزة  
فلا تأتي لذلك (قوله هل أتى على الإنسان) أي قد أتى فلا يصح جعلها للاستفهام الحقيقي لأن الله تعالى عالم  
بكون الإنسان أتى عليه حين من الدهر كان فيه غير مذكور (قوله قال) أي المبرد (قوله أنها أبدا) أي  
سواء دخلت على فعل أو دخلت على اسم (قوله ونقله) أي نقل الزمخشري كونها بمعنى قد دائما وحاصل كلامه  
أن هل بمعنى قد دائما وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من هيزة مقدرة وإنما حذف تلك الهيزة لأن هل  
لا تدخل إلا على شيء مستفهم عنه فحينئذ توسع في الهيزة وحذفت والقرينة عليها هل (قوله لأنها) أي هل  
لا تدخل إلا على شيء مستفهم عنه (قوله لأنها لا تقع إلا في الاستفهام) أي في الكلام الذي فيه الاستفهام بهيزة  
لا بهل كما يتوم (قوله سائل) أي أسأل والباء في قوله بشدتنا بمعنى عن والشدّة بالفتح الحلة الواحدة في  
الحرب (١) وسفح الجبل أعلاه حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوي من الأرض والأكم جمع أكمة وهي  
التل من حجارة واحدة (قوله ولو كان الخ) أي ولو كان الواقع كما ذكره الزمخشري (قوله وثبت الخ) كذا  
في نسخة وفي نسخة أخرى وأم أرف في كتاب سيويه ما نقله عنه إنما قال في باب عدة الخ قال الدمامي وأظن أن  
الصحيحة من النسختين الثانية بدليل قوله في الدليل الثاني الآتي وقد مضى أن سيويه لم يقل ذلك اه لكن  
الواقع هو النسخة الأولى فان سيويه ذكر في باب أم المتصلة ما نصه وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد إلا  
أنهم تركوا الألف إذا كانت لا تقع إلا في الاستفهام وقد بين المصنف رأي الصواب فابدل النسخة الثانية بالأولى  
وغفل عما يأتي في الدليل الثاني (قوله ما نقله عنه) رأى ما نقله الزمخشري عن سيويه (قوله ولكن فيه  
أيضا) أي ولكن ثبت في كتاب سيويه (قوله فانه قال في باب عدة) أي فانه قال في باب عدة ما يتركب منه  
الكلم من الكلمات (قوله ولم يزد على ذلك) أي بحيث يقول وهي للاستفهام وبمعنى قد (قوله ولم يزد)  
أي سيويه على ذلك أي وهذا يخالف ما ذكره في باب أم المتصلة الذي نقله عنه الزمخشري وقد يقال معنى قوله  
وهي للاستفهام أي أن الكلام معها على الاستفهام وذلك لتقدير الألف فلا تنافي (قوله أي أتى) أي  
بالهيزة إشارة للاستفهام التقريري فقوله على معنى التقرير أي المستفاد من الهيزة المقدرة دائما على كلام  
الزمخشري وقوله والتقريب المستفاد من قد (قوله التقرير) أي حمل المخاطب على الإقرار بما بعد الأداة  
ولما كان التقرير ظاهرا في الآية والتقريب فيها خفي تعرض ليأنه بقوله أي أتى على الإنسان الخ ولو أريد  
بيان الأمرين أقبل قروا عترف بأنه أتى الخ (قوله قبل زمان قريب) أي أتى عليه قبل وجوده بزمان قريب طائفة  
الخ (قوله من الزمان الطويل الممتد) أي في الماضي والحاصل أن وجوده بولادته والمراد بالزمان القريب زمن  
حله وزمان كونه نقطة في أصلاص الآباء طائفة من الزمان الممتد في الماضي (قوله والمراد الجنس) أي والمراد  
بالإنسان الجنس المتحقق في الأفراد أي في بعضها خروج آدم فانه ليس من نطفة (قوله بدليل الخ) أي فان المخلوق  
من النطفة بعض أفراد الإنسان لا كلها لا ترى آدم عليه الصلوات والسلام (قوله وفسرها غير بقدر) أي وهذا  
يوافق ما مشى عليه المصنف وأولاني قوله العاشر ولما ذكره المبرد في المقصود من أن هل تارة تكون للاستفهام  
وتارة تكون بمعنى قد (قوله بل على معنى التحقيق) أي فالمعنى قد أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن فيه  
شيئا مذكورا لتحقيق هذا أقرب في الحل بما قاله الكشاف (قوله وقال بعضهم معناها) أي هل في هذه  
الآية (قوله يتوقعون) أي ينتظرون (قوله لا تعين لذلك) أي لمرادفة قد بل قد تكون مرادفة لها وقد

وهو آدم عليه الصلاة والسلام قال والحين زمن كونه طينا وفي تسهيل ابن مالك أنه يتعين مرادفة هل لقد إذا دخلت عليها الهيزة يعني كما في البيت  
ومفهومه أنها لا تعين لذلك إذا لم تدخل عليها بل قد تأتي لذلك كما في الآية وقد لا تأتي له  
(١) قوله سفح الجبل المناسب سفح القاع وفي الصحاح سفح الجبل أسفله لأعلاه فاضافة للقاع لادنى ملاساة له

وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا أن هل لا تأتي بمعنى قد أصلا وهذا هو الصواب عندي إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور أحدها تفسير ابن عباس رضي الله عنهما وله أنه إنما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير وليس باستفهام حقيقي وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين فقال بعضهم هل هنا للاستفهام التقريري والمقرره من أنكر البعث وقد علم أنهم يقولون نعم قدمضي دهر طويل لا إنسان فيه فقال لهم فالذي أحدث الناس بعد أن لم (١٦) يكونوا كيف يتمتع عليه إحياءهم بعد موتهم وهو معنى قوله تعالى ولقد علمت النشأة الأولى

فلولا تذكرون أي فهلا تذكرون فتعلمون أنه من أنشأ شيئا بعد أن لم يكن قادر على إعادته بعد عدمه اه وقال آخر مثل ذلك إلا أنه فسر الحين بزمن التصوير في الرحم فقال المعنى ألم يأت على الناس حين من الدهر كانوا فيه نطفة ثم علقائم مضغا إلى أن صاروا شيئا مذكورا وكذا قال الزجاج إلا أنه حمل الإنسان على آدم عليه الصلاة والسلام فقال المعنى ألم يأت على الإنسان حين من الدهر كان فيه ترابا وطينا إلى أن نفخ فيه الروح اه وقال بعضهم لا تكون هل للاستفهام التقريري وإنما ذلك من خصائص الهمزة وليس كما قالوا وذكر جماعة من النحويين أن هل تكون بمنزلة إن في إفادة التوكيد والتحقيق وحملوا على ذلك هل في ذلك قسم لذى حجر وقدره جوابا للقسم وهو بعيد والدليل الثاني قول سيبويه الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك وإنما دخل الهمزة عليها في البيت

لا تكون (قوله وقد عكس قوم) مذاربع الأقوال في هل وحاصلها أن هل تارة تكون بمعنى قد وتارة لا من غير تعيين أن تكون داخلية عليها الهمزة أو لا الثاني أنها تكون بمعنى قد دائما الثالث أنها يتعين كونها بمعنى قد إن دخلت عليها الهمزة وإلا فلا يتعين كونها بمعنى تارة تكون وتارة لا تكون الرابع أنها لا تكون بمعنى قد أصلا (قوله ولعله الخ) حاصله أن تفسير ابن عباس هل بقلا يدل على أن قدمضي هل لأنه يمكن أنه إنما فسر هل بقلا لأنه أراد أن هل الاستفهام التقريري والتقرير معناه التحقيق وهو معنى قد فقد طرق الدليل الاحتمال فسطر الاستدلال به (قوله والمقرره) أي والمأمور بالاقرار به (قوله من أنكر البعث) أي حيث قالوا أن هذا متناو كنا ترايا أن الثاني خلق جديد وهم عالمون بأنه قد مضى على الإنسان دهر لم يكن شيئا، ذكرنا فقال لهم هل أتى على الإنسان الخ فيقولون نعم ثم تغلبهم من تقريرهم ذلك إلى أن يقال لهم أن الذي أحدث الناس بعد أن لم يكونوا كيف يتمتع عليه إحياءهم بعد موتهم فقد علمت أن فائدة تقريرهم بما هم عالمون به الانتقال إلى إقرارهم بالبعث (قوله فيقال لهم) أي في الجواب (قوله مثل ذلك) أي أن هل للتقرير والمقرره من أنكر البعث (قوله إلا أنه فسر الحين بزمن التصوير الخ) أي لا بزمن كون نطفة في أصلاب الآباء (قوله وكذا قال الزجاج) أي قال إنها للاستفهام التقريري إلا أنه حمل الإنسان على آدم كان الأول حمله على غيره كما علمت وفسر الزجاج الحين بزمن الكون ترابا بخلاف الأول فإنه فسر به زمن التصوير في الرحم (قوله وقال بعضهم الخ) القصد من نقل ذلك الكلام الرد على من قال من المفسرين أن هل للاستفهام التقريري (قوله وذكر الخ) الأولى تأخير آخر الباب إذ لا مدخل له في الدليل (قوله هل في ذلك) أي أن في ذلك (قوله جوابا للقسم) هو قوله والفجر (قوله وهو بعيد) أي لفظا لأنه لم يعد أر هل بمعنى أو بمعنى لأنه لا يصلح أن يكون جوابا لإذ لا تتم به الفائدة لأن المعنى أقسم بالفجر أن في ذلك القسم قسم الذي عقل فالحق أن هذه الجملة معترضة لتقوية القسم بأنه كاف لكل ذي عقل أو جواب القسم محذوف دل عليه سياق الكلام أي والفجر الخ أنكم تعتدون يا أهل مكة بدليل ألم تر كيف فعل ربك بعاد الخ (قوله لم يقل ذلك) أي لم يقل أن هل بمعنى قد وفيه أن هذا يخالف ما ذكره سابقا من أن ما نقله الزمخشري في الفصل عن سيبويه من أن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الالف قبلها الخ قد ثبت في كتاب سيبويه ذكره في باب أم المتصلة (قوله لم يقل ذلك) أي دائما هذا على نسخة وثبت فم تقدم وأما على نسخة ولم أر في كتاب سيبويه الخ فيرد عليه أنه لا يلزم من عدم الرؤية أنه لم يقل ذلك فهذه النسخة يرد عليها هذا إلا يراى أن وافقها قوله وقد مضى الخ (قوله والحرف لا يدخل على مثله) أي بأن يكون حرف الاستفهام دخل على حرف الاستفهام (قوله في المعنى) أي فوجب حملها على معنى قد (قوله بمعنى بل) أي وهي ليست للاستفهام وهذا القول هو الحق خلافا لما سبق له من أن أم المنقطعة تكون للاستفهام (قوله فلا دليل) أي في البيت دلي أن هل بمعنى قد (قوله فيمكن تخريجه) الأولى أن يقول فالبيت شاذ لما فيه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد نظير قوله ولا للمابهم أبدأوا وظاهر قوله ويمكن تخريجه أي تأويله أي فيكون ليس شاذا مع أنه حينئذ شاذ (قوله بل الذي في البيت) أي بل الجمع بين الحرفين اللذين معنى في البيت السابق أسهل منه في هذا البيت (قوله لا اختلاف اللفظين) أي هما الهمزة وهل (قوله عن بابه) أي قالبا بمعنى عن وهي مؤكدة لعن (قوله وأحرفا)

والحرف لا يدخل على مثله في المعنى وقد رأيت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة أم هل وأم هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل وبتقدير أي ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين بمعنى واحد على سبيل التوكيد كقوله ولا للمابهم أبدأوا \* بل الذي في ذلك البيت أسهل للاختلاف اللفظين وكون أحدهما على حرفين فهو كقوله فاصبح لا يسألني عن بابه \* أصعد في علو الهوى أم تصوبا (هو وفروعه) تكون أسماء وهو الغالب وأحرفا في نحو زيد هو الفاضل إذا أعرب فصلا وقتنا لا موضع له من الأعراب وقيل

هي مع القول بذلك اسما كما قال الاخفش في نحوه ونزال اسما لا عمل لها وكما في الالف واللام في نحو الضارب اذا قدرناهما اسما  
(حرف الواو) الواو المفردة انتهى بمجموع ما ذكر من اقسامها (١٧) الى أحد عشر الاول العاطفة ومعناها

مطلق الجمع فتعطف الشيء على مصاحبه نحو فانجيناها وأصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم وعلى لاحقته نحو كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك وقد اجتمع هذين في ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى فعلى هذا اذا قيل قام زيد وعمر واحتمل ثلاثة معان قال ابن مالك وكونها للمعية راجح للترتيب كثير وللمعية قليل ولا يجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب أو تراخ نحو لا تارادوه إليك وجاعلوه من المرسلين فان الرد بعيد إلتصافهم بالتم والارسال على رأس أربعين سنة وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد وقول السيرافي ان التحويلين والتحويلين اجتمعا على قنما لا تفيد الترتيب مرحوب بل قال بافادتها اياه قطرب والرقي والفراء وتعليق أبو عمرو الزاهد ومشام والشافعي ونقل الاطعم في البرهان عن بعض الحقيقة أنها للمعية وتنفرد عن سائر أحرف اللفظ بخمسة عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة والثاني اقترانها باما نحو إما شاكر وإما

أي وتسميته ضمير ايجاز للصورة كما يأتي يانه (قوله هي مع القول بذلك) أي كونه ضمير فصل لا عمل له من الاعراب (قوله في نحوه) قيل هي مبتدأ سد مرفوعها سد الخبر وقيل مفعول مطلق كأنه قيل اضمير الفصل محل باعتبار ما قبله أو ما بعده (قوله اذا قدرناهما) أي الالف واللام وقوله اسما أي اسم موصول أي فلا منافاة بين كونه لا عمل له من الاعراب وكونه اسما

### (حرف الواو الواو المفردة)

(قوله الواو المفردة) هي التي لم تقع قبلها ولا بعدها ألف (قوله أحد عشر) قال الدمامي ان أراد بمجموع ما ذكر ما ذكره هنا فقيه أنه ذكر هنا خمسة عشر وان أراد بمجموع ما ذكر صوابا فقيه أنه ثمانية لأنها بطل من خمسة عشر سبعة وهي واو الصرف التي ينصب المضارع بعدها واو رب وواو التانيئة والواو الداخلة على جملة النعت وواو الانكار وواو التذكرو الواو المبذلة من همزة الاستفهام فواجه قوله أحد عشر وأجاب الشمني بان غرض المصنف عد غير الواو التي ينصب المضارع بعدها لأنه قال فيها الحق انها للتعطف والواو التي للانكار والواو التي للتذكرو الواو المبذلة من همزة الاستفهام لأنه قال الصواب ان لا تعد هذه الثلاثة من أقسام الواو وما عدا هذه الاربعة فهو أحد عشر فلا إشكال (قوله مطلق الجمع) أي للجمع لا بقيد معية ولا لاحقة ولا سابقة (قوله وأصحاب السفينة) أي فهم مصاحبون لنوح وعطفهم عليه (قوله وإبراهيم) أي فقد عطف إبراهيم الذي هو لاحق على السابق الذي هو نوح (قوله وإلى الذين من قبلك) هو عطف على الضمير في إليك مع أن الذين من قبله اغنى الانبياء سابقون على نبينا (قوله وقد اجتمع هذان) أي عطف السابق على اللاحق والعكس وهذا بناء على أن كل واحد عطف على ما قبله وقيل الجمع عطف على الاول وعليه فليس في الآية إلا عطف السابق على اللاحق ونظير فائدة الخلاف في إعادة الخافض في زيد مرت به وبعمرو وبكر وبعض اذا كان العاطف مرتبا فكل على ما قبله قطعا (قوله فعل هذا) أي فعل ما ذكر من انها تعطف الشيء على مصاحبه وعلى لاحقته (قوله ثلاثة معان) أي المعية والتركيب وعكسه (قوله راجح) أي أكثر فهو فوق الكثير (قوله تقارب) نحو جاء زيد طلوع الشمس وعمرو غبوة فيبينهما تقارب (قوله نحو انا رادوه إليك) هذا مثال لقوله أو تراخ (قوله وانما هي للجمع لا بقيد) والحق ان الجمع المطلق ومطلق الجمع في اللغة شيء واحد وانما عبارة عن الماهية لا بقيد شيء لاهي بقيد لا شيء وأما قول الفقهاء فرق بين الماء المطلق ومطلق الماء فهو اصطلاح طاري ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم أي قوله غير سديد فالحق ان كلام هذا البعض سديد (قوله لا تفيد الترتيب) بل هي لمطلق الجمع فهي محتملة للترتيب وعكسه والمعية (قوله على انها لا تفيد الترتيب) أي فقط أي انها غير مضرورة لذلك (قوله الشافعي) أي قال ان ترتيب أعضاء الوضوء واجب أي فرض وأخذ ذلك من كون الواو للترتيب (قوله ونقل الامام في البرهان) أي امام الحرمين لان البرهان كتاب له وامام الحرمين هو أبو المعالي عبد الملك الجويني ضياء الدين (قوله أنها للمعية) أي لا للترتيب ولا لمطلق الجمع فهو قول ثالث فيها (قوله للمعاني الثلاثة السابقة) أي الترتيب وعكسه والمعية وأورد على هذا حتى فانها على كلام الجمهور تحتل المعاني الثلاثة فاذا قلت قدم الحجاج حتى المشاة احتمل المعية والسبقية والترتيب وحينئذ فلا يصح الانفراد وأجيب بان كلامهما وإن احتمل معطوفه للمعاني الثلاثة لكن الترتيب في الواو ذهني وخارجي بخلاف حتى فان الترتيب فيها ذهني (قوله ولم تقصد المعية) أي ولم يقصد في الحكم عنها على سبيل المعية أما اذا قصد ذلك فلا يصح الاتيان بلا لانها توهم في الحكم مطلقا والغرض تقيده على سبيل المعية اه دمامي (قوله لتفيد) أي الواو وحدها انها لا تشرك ما قبلها فيما بعدها ولا بعدها انما هي لتوكيد النفي (قوله ومنه) أي من اقتران الواو بل لعدم قصد نفي الحكم عن المتعاطفين على سبيل المعية (قوله

ومنه وما موالكم ولا أولادكم بالتي تقرّبكم (١٨) عندنا نفي والعطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على اضممار العامل والمشهور انه

من عطف المفردات واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو وانما جاز ولا الضالين لان في غير معنى النفي وانما جاز قوله فاذهب فأى فتى في الناس أحرزه هـ من حقه ظلم دعيج هـ ولا حيل هـ لان المعنى لا فتى أحرزه مثل أهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية لا غير وأما وما يستوى الا عني والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لان اللبس والرابع افتراءها يمكن نحو واكن رسول الله والخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيدواخوه ونحو زيد قائم عمرو وغلامه وقولك في باب الاشتغال زيد اضربت عمراواخاه والسادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون والسابع عطف الصفات المفردة مع اجتماع منعوتها كقوله بكيت وما بكارجل خزين على ربعين مسلوب وبالي والثامن عطف ماحقه التثنية أو الجمع نحو قول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها

ومنه وما موالكم ولا أولادكم الخ أى فالمعنى انتهى تقرّبكم عندنا في الحالتين أى اجتماع الاموال والا اولاد عندكم واقتراها (قوله والعطف حينئذ من عطف الجمل) أى فيقدر للتاني عامل فتقول في ما قام زيد ولا عمرو ولا قام عمرو وكذا تقول ما موالكم ولا أولادكم ما موالكم تقرّبكم ولا تقرّبكم أولادكم (قوله الشرطين) وهما سبق النفي على الواو وعدم قصد النفي على سبيل المعية (قوله دخولها) أى دخول (قوله فلا يجوز) أى لفقد الشرط الاول ووجه منعه ظاهر وهو أن الواو تقتضي تشريك ما بعدها لما قبلها في الإيجاب وذكر لا يقتضي نفي ما بعدها فيكون ما بعدها موجبا منفيًا وهو تناقض (قوله لاز في غير) أى في غير المفضوب (قوله أحرزه) أى جعله في حرز يمنع من الوصول اليه (قوله من حقه) أى من موته وقوله دعيج نى شديدة السواد (قوله حيل) يصح أن يكون المراد جمع حيلة ويصح أن يكون المراد جبل بالجيم والباء (قوله ولا حيل) أى فهو عطف على ظلم أى فتى أحرزه من الموت ظلم الليالي ولا حيل فقد عطف بلا بعد اثبات (قوله لان المعنى لا فتى الخ) أى فالاستفهام بمعنى النفي لانه الانكار (قوله فهل يهلك الخ) أى لا يهلك الخ (قوله ولا يجوز ما اختصم زيد الخ) أى لان الواو ولا تفيد نفي الاختصاص عنهما مجتمعين ومنفردين فيفيد أن الاختصاص يصح أن يكون متعلقا بشخص واحد حتى انه يصح النفي عنه مع أنه لا يعقل الا بين شخصين (قوله زوائد) يؤخذ منه أنه لو قيل ما اختصم زيد ولا عمرو على أن لازائدة كان جائزا وأن عمل المنع اذا قصد نفي الفعل عنهما مطلقا في حال الاجتماع والانفراد لان نفي الشيء يفيد صحة ثبوته والفعل لا يثبت حال الانفراد (قوله زوائد) أى لجرد التوكيد واما الاولى والثالثة فهما زائدتان لكن لا لجرد التوكيد بل لافادة نفي التسمية في كل اثنين اجتماعا وانفرادا (قوله لامن اللبس) أى لان من المعلوم أن الاستواء انما يكون بين اثنين ولو جعلت لا ليست زائدة لاقتضى أن الاستواء منفي عنهما مجتمعين ومنفردين فيكون الاستواء يصح تعلقه بكل واحد حتى انه ينفي مع أن الاستواء أى المساواة في الامور لا تعقل الا بين أمرين (قوله المفرد) أى وأما في الجمل فذلك من خصوصيات الفاء نحو الذي قام زيد فكيره عمرو أخوك (قوله عطف العقد على النيف) أى عند تركيهم ما جعلها عددا واحدا تقول ثلاثة وعشرون أوقية مثلا ولا تقول ففشرون أو ثم عشرون أما عند كونهم معددين مستقلين فيعطفان بكل عاطف تقول ماضى ثلاثة قبل عشرون أولكن عشرون وتقول مضى ثلاثة ففشرون أو ثم عشرون بحسب ما تريد من مهلة أو تعقيب (قوله النيف) هو واوى العين كسيد من ناف بنوف اذا زاد وهو ما زاد من الاحاد على عقد حتى يبلغ العقد الاخر والعقد عشرات أو مئات أو ألوف (قوله المفردة) أى التى كل واحدة منها الواحد بانفراده كالوكان زيد موصوفا بالشعر وعمرو بالكتابة فتقول رأيت رجلين شاعروا كاتب (قوله بكارجل) بضم الباء وبالقصرو بالاضافة (قوله مسلوب وبالي) أى فهما صفتان للربعين فاحدهما موصوف بكونه مسلوبا والثاني موصوف بكونه بالياء وليس المراد أن كلاما من الربعين مسلوب وبالي للتنافي (قوله ماحقه التثنية والجمع) أى فالاصل والغالب والكثير فيه ذلك فلا ينافى ان التفريق ايضا فصيح الا انه خلاف الكثير الغالب (قوله الرزية) بالهمز وبدونه وقوله فقدان بكسر أوله كالوجدان وقوله مثل محمد المراد به ابن الحجاج ومحمد الثاني اخو الحجاج فالاصل الغالب ان يقول محمد بن (قوله أقمتها) أى بدار كسرى (قوله يوم ما يوم ما) أى فالاصل الغالب أن يقول أقمتها بأما ولا يفرق (قوله وقصو صف الخ) أى فهذا اليوم الموصوف بحسوب من الخسة التى بعد الثلاثة المذكورة أولا لان المبدأ للشيء محسوب من ذلك الشيء (قوله فيكون يوم الترحل هو ثامن الخ) فيه ان هذا يفيد ان ايام الاقامة سبعة لا ثمانية وهذا يخالف قوله والجواب ثمانية الا ان يقال سمي يوم الرحيل يوم اقامة نظرا لاقامة بعضه ولكن الذى يذكره في الحكاية ان الاقامة كانت اربعة ايام ورحلوا في الخامس

فقدان مثل محمد ومحمد وقول أبي نواسه أقمتها يوم ما يوم ما وثلاثة ويوم ما يوم الترحل خامس وهذا البيت يتسامل عنه والحكاية أهل الادب فيقولون كم أقامه أو الجواب ثمانية لان يوم الاخير رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له وحينئذ فيكون يوم الترحل هو ثامن

بالنسبة إلى أول يوم التاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو واشترك زيد وعمرو وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو ولهذا كان الأصمعي يقول الصواب بين الدخول وحول (١٩) لا حول وأجيب بأن التقديرين

نواحي الدخول فهو كقولك

جلست بين الزيد بن

العمرين أو بأن الدخول

مشتعل على أما كن

ويشاركها في هذا الحكم

أم المصلحة في نحو سواء على

أفست لم قدمت فأنها عاطفة

ما لا يستغنى عنه والمأثر

والخاص عشر عطف العام

على الخاص وبالعكس

فالاول نحو رب اغفر لي

ولو ألقى ولم يدخل يتي

مؤمنًا والمؤمنين

والمؤمنات والثاني نحو

وإذا أخذنا من الدين

مباقيهم ومنك ومن نوح

الآية ويشاركها في هذا

الحكم الأخير حتى كانت الناس

حتى الانقياء وقدم الحجاج

حتى الشاة فأنها عاطفة

خاصة على عام والثاني عشر

عطف عامل حذف وبقى

معموله على عامل آخر

مذكور يجمعها معنى واحد

كقوله

وزججن الحواجب والعيونا

أي وكلن العيونا

والجامع بينهما التحسين

ولولا هذا التقيد لورد

اشتريته بدرهم فصاعدا

إذ التقدير فذهب الثمن

صاعدا والثالث عشر

عطف الشيء على مرادفه

نحو لما أشكو نبي وحزني

إلى أقوم نحو أولئك عليهم

صلوات من ربهم ورحمة

والحكاية إن جماعة من جملتهم أبو نواس مروا بمدائن كسرى فأروا في إيوائه على أظرفها فافهمه شوافيه أربعة أيام  
يا كلون ويشربون ثم رحلوا في الخامس فقال بعض الناس منهم لاني نواس اذكر هذه الوفعة في قصيدة ففعل  
ذلك ففعله ويوماله يوم الترحل خامس معناه ويوم ما موصوفا بأن يوم الترحل خامس منسوب لهذا اليوم  
من حيث أنه بلفظه ثم لا بد من نزاع في اختصاص الواو بهذا إذ لا مانع من نحو أقمت يوما فيوما (قوله على عدم  
إفادتها الترتيب) أي لأنه لا يعقل الفعل هنا إلا معا وفيه أن القائل بأنها موضوعة للترتيب له أن يقول أنها  
تفيد الترتيب ما لم تقم قرينة على خلافه فأنها (قوله جلست بين زيد وعمرو) أي لأن اليقينة لا تعقل إلا بين  
شئين (قوله ولهذا) أي لأجل كون الواو اختصت بعطف ما لا يستغنى عنه (قوله لا حول) أي لأن  
المأثر ما عطف ما لا يستغنى عنه والعامل بين واليذية لا تعقل إلا بين متعدد وعطف ما لا يستغنى عنه من  
خواص الواو (قوله بين نواحي الدخول) أي أطرافه القريبة وقوله أو بأن الدخول الخ الأولى تقديمه  
على قوله فهو كقولك جلست لأنه صحيح أيضا في قولك جلست بين الزيد بن العمرين (قوله فهو كقولك جلست  
بين الزيد بن العمرين) أي فالمعنى جلست بين أما كن الزيد بن والعمرين (قوله أو بأن الدخول مشتمل)  
أي من غير تقدير مضاف فغير ما قبله (قوله ويشاركها في هذا الحكم أم الخ) فيه أن الموضوع في الكلام  
على انفراد الواو ومع هذا الاشتراك لا يعقل الانفراد وأجاب الشافعي بأن قوله التاسع الخ على مذهب الجمهور  
وقوله ويشاركها الخ اعتراض منه عليهم وهو بعيد إذ لو كان قصده الاعتراض عليهم لقال وفيه نظر لأن أم الخ  
وهذا السؤال والجواب بعينه يتأني في قوله قريبا ويشاركها في هذا حتى (قوله ويشاركها الخ) أي فعده  
من المختصة بالواو أما بالنسبة لغير أم نظير الحصر الإضافي وأنه تبع غيره ثم بين ما فيه وهذا الجواب بأن  
يأتين في مشاركتها حتى لام في عطف الخاص على العام كما يأتي (قوله رب اغفر لي ولو ألقى) المثال باعتبار غير  
الواو الدين وكل واحد عطف على ما قبله (قوله ولم يدخل يتي مؤمنا) أي فهذا أعم من والديه وكذلك المؤمنين  
والمؤمنات أعم من دخل يتي (قوله ومنك ومن نوح) هذا محل الشاهد أعني قوله ومنك وكذا ما بعده بناء  
على أن الكل عطف على الأول (قوله ويشاركها في هذا الحكم) أعني العكس وهو عطف الخاص على  
العام (قوله حذف) أي ذلك العامل (قوله وكلن العيونا) أي فالعامل المحذوف المعطوف هو كلن  
ومعموله الثاني هو العيون وإنما احتجنا التقدير عامل معطوف ولم نجعل المعطوف العيون لأنه يكون الكلام  
فاسدا لأن المعنى حينئذ وزججن العيون مع أن العيون لا تزجج أي لأن التزجيج هو التدقيق مع الاستطالة  
ولا يقال بقدر مضاف أي هذب العيون لا نأقول لا يصح أيضا لأن هذب العيون إذا انتف كان ذلك تقييحا  
للعين مع أن المراد تحسينها (قوله ولو لا هذا التقيد) أي بقولنا يجمعها معنى واحد لورد الخ وحاصله أن القام في  
هذا المثال عطف عامل حذف وهو ذهب وبقى معموله وهو صاعدا على العامل الأخير وهو اشتريت لكن  
لما قيد الأول بأن العالمين يجمعها معنى واحد خرج هذا المثال إذ الاشتراء وذهاب الثمن صاعدا لا يجمعها  
معنى واحد بخلاف التزجيج والتكحيل فأنه يجمعها أمر واحد وهو التحسين (قوله فذهب الثمن) أي فقد  
عطف بالفاء عامل حذف وبقى معموله على عامل مذكور لكن له معنى يجمعها وقوله صاعدا حال معمولة  
للمحذوف عامل صاحبها (قوله وحزني إلى الله) أي فالخزن هو البث (قوله صلوات من ربهم ورحمة) أي  
فالصلوات والرحمة بمعنى (قوله ليلى) أي في الصلاة (قوله ذوو الأحلام) جمع حلم بضمين أي العقل وقوله  
النهي هو جمع نية وهو العقل لأنه ينهى عما لا يليق (قوله وألني) أي جذيمة الأبرش أي وجد وضيم  
قوله للزباء والبيت لعدي بن الأبرش وصدرة وقدرت الأديم لرامشيه (قوله وزعم بعضهم أن الرواية  
الخ) قال الشيخ بهاء الدين بن السبكي وهو الأوفق بقية القصيدة لأن آياتها كلها مكسور فيها ما قبل الباء

ومحورجا ولا أمتا وقوله عليه الصلاة والسلام ليلى منكم ذوو الأحلام والنبي وقول الشاعر \* وألني قولها كذبا ومينا \* وزعم بعضهم أن الرواية كذبا مينا فلا عطف ولا تأكيد ولا أن



تقدر الاحلام في الحديث جمع حلم بضمين فالمعنى المبني بالعرف والعقلاء وزعم ابن مالك ان ذلك قد يأتي في أو أن منه ومن يكسب خطيئة أو  
 إنما والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه (٢٠) للضرورة كقوله لا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام والخامس عشر عطف

المخفوض على الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم فيمن خفض الأرجل وفيه بحث سيأتي (تنبيه) زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إقادة مطلق الجمع فتستعمل على أوجه أحدها أن تستعمل بمعنى أو وذلك على أوجه ثلاثة أحدها أن تكون بمعناها في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجرور عليه وجارم ومن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة والصواب أنها في ذلك على معناها الأصل إذا الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ولو كانت أو هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو والثاني أن تكون بمعناها في الإباحة قاله الزمخشري وزعم أنه يقال جالس الحسروان سيرين أي أحدهما وأمه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة ثلاثا يتوهم إرادة الإباحة والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان أمرا بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف باو والثالث أن تكون بمعناها في التخيير قاله بعضهم في قوله هو قالو أنات

بخلاف ما رواه الجمهور فالظاهر أنه وهم (قوله بضمين) أي والمراد بالحلم البلوغ لا العقل كما يقول الأول (قوله أن ذلك) أي عطف الشيء على مرادفه وقوله قد يأتي في أو أي فليس من خصوصيات الواو (قوله عطف المقدم) أي التابع المتقدم على متبوعه (قوله نخلة) كناية عن المرأة وبعده سألت الناس عنك فخبروني ه هنا من ذاك يكرهه الكرام وليس بما أحل الله بأس ه إذا هو لم يخالفه الحرام ولا يعلم فأنه ونسبه بعضهم للأحوص وفي التفاتاتي على المفتاح أن هذا غير خاص بالواو قال تقديم المعطوف جاز يشترط الضرورة وكون العاطف أحد خمسة الواو والفاء ونحوها ولا وجعل بعضهم العطف على الضمير في متعلق عليك بلا فصل (قوله ورحمة الله السلام) أي فالأصل عليك السلام ورحمة الله (قوله وأرجلكم) بالجر أي فهو معطوف على وجوهكم لأنها هي التي تغسل وجوه المجاورة للمجرور فاعراب أرجلكم منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجوار أي الحركة الناشئة عن الجوار (قوله وفيه بحث) حاصله أن الجر على الجوار إنما يكون في التعت كثير وفي التوكيد قليلا وأما في النسق فلا يكون فيه ذلك لأن العاطف يمنع من المجاورة فالأولى حمل قراءة الجر على مسح الخفاف وأن المسح بالنسبة للأرجل الغسل الخفيف دفعا للسرف لأنها مظنة (قوله سيأتي) أي في القاعدة الثانية من الباب الثاني (قوله على أوجه) أي ثلاثة إما بمعنى أو أو بأداء الجر أو لام التعليل (قوله على أوجه ثلاثة) الإباحة والتخيير والتقسيم (قوله اسم وفعل وحرف) أي فالواو بمعنى أو التي للتقسيم (قوله مجرور عليه وجارم) أي إما مجرور عليه أو جارم فالناس قسمان فالواو هنا بمعنى أو التي للتقسيم (قوله على معناها الأصل) أي وهو مطلق الجمع (قوله تحت الجنس) الحاصل أنك إذا ذكرت جنسا وعددت أنواعه فإن لاحظت أن تلك الأنواع مجتمعة تحت ذلك الجنس أتيت بالواو كما في الكلمة اسم وفعل وحرف والحال أنك قصدت دخولها تحت الكلمة وإن لاحظت أنها أنواع متباينة أتيت بأو فتقول اسم أو فعل أو حرف وهذا في تقسيم الكل وأما تقسيم الكل فتعين فيه الواو (قوله لكان استعمالها فيه أكثر) أي مع أنه ليس كذلك (قوله بمعناها في الإباحة) أي التي يجوز فيها الجمع بين الطرفين (قوله أي أحدهما) أي فالما موربه بمجالسة أحدهما وإن كان الجمع بين مجالستهما جائزا (قوله لهذا) علة مقدرة على المعلول وهو قوله قبل أي لاجل إتيان الواو للإباحة (قوله إرادة الإباحة) أي فيتوهم أن المراد صيام ثلاثة أيام في الحج فإن لم تصوموها فصوموا سبعة إذا جمعتم مع أنه ليس المراد بل المراد صيام كل من الثلاثة والسبعة (قوله إرادة الإباحة) أي والا كان لا حاجة لذكر قوله ذلك عشرة كاملة لأن ذلك معلوم (قوله بمجالسة كل منهما) أي الأقرينة تدل على أن القصد أن لا يخرج عنهما (قوله وجعلوا ذلك) أي الأمر بمجالسة كل (قوله والعطف بأو) أي فإن القصد الأمر بمجالسة واحد منهما لا بعينه (قوله وقالوا أنات) أي المحبوبة من الوصال وقوله فاختر لها أي لاجلها (قوله إذا لا يجتمع الخ) أي لأن الصابرا لا يبكي والباكي ليس بصابر (قوله وتقول تحت الخ) أي ويحتمل أن المعنى اختر الصبر ساعة والباكي أخرى على اتباعها وطلبها ويحتمل أن يكون البكاء مفعولا لفعل محذوف والتقدير واترك البكاء وبدل عليه السياق والسباق فإن الأمر باختيار الصبر أمر في المعنى بترك البكاء وقوله فقلت البكاء اشفي إذا لغلي يشير لذلك والغليل حرارة العطش واستعمله هنا مطلق الحرارة مجازا (قوله أي أحدهما) أي فالأصل اختر من الصبر والبكاء أحدهما فيكون حذف من والمفعول قول ثم حذف من أي والمفعول (قوله رواه ابن) أي بدل لها (قوله المراد التخيير) أي لأنه لا يتأتى الجمع بين الوصل والسكات ولما كان المتبادر

من  
 قال معناه أو البكاء إذا لا يجتمع مع الصبر وتقول يحتمل أن الأصل فاختر من الصبر والبكاء أي أحدهما ثم حذف من كافي واختار موسى قومه ويؤيده أن با على القائل رواه ابن وقال الشاطبي رحمه الله في باب البسملة وصل واستكتافا قال شارح كلامه المراد التخيير

فاختر لها الصبر والبكاء فقلت البكاء اشفي إذا لغلي

ثم قال محققهم ليس ذلك من قبل الواو بل من جهة أن المعنى وصل إن شئت وأسكت إن شئت (٣١) قال أبو شامة وزعم به ضمهم أن الواو تأتي

للتخير مجازا والثاني أن تكون بمعنى باء الجر كقولهم أنت أعلم ومالك وبعث الشامسة ودرهما قاله جماعة وهو ظاهر والثالث أن تكون بمعنى لام التعليل قاله الخارزنجي وحمل عليه الواو الدخلة على الأفعال المتصوغة في قوله تعالى أو يوحيين بما كسبوا ويعف عن كثير ويعلم الذين أم حسيهم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين بالبتنا نردوا لا تكذب بآيات ربنا ونكون والصواب أن الواو فين للمعية كإساقى الثاني والثالث من أقسام الواو أو أن يرتفع ما بعدها لإحلالها أو الاستئناف نحو ثمين لكم ونقر في الأرحام ما نشاء ونحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع ونحو من ينزل الله فلا هادي له ويغرم فيمن رفع أيضا ونحو وأتوا الله ويعلمكم الله لا تكونوا ولا تعطفوا ولا تنصبوا ونحو من يشرب ولجزم يذر كما قرأ الآخرون وللزم عطف الخبر على الأمر وقال الشاعر على الحكم المأني يوما إذا قضى وقضيته أن لا يجوز ويقصده وهذا متعين للاستئناف لأن العطف يجعله شريكا في

من هذا الكلام أن التخير مستفاد من الواو مع أنها لمطلق الجمع أتى بكلام المحققين من الشراح وأتى بكلام أبي شامة إشارة إلى جواز أن يكون التخير من الواو لأنها قد تستعمل فيه مجازا (قوله ثم قال محققهم) القص من نقل كلام المحققين وكلام أبي شامة الرد على من قال إن الواو تستعمل للتخير كما (قوله أن المعنى) أي فالتخير من فعوى الكلام (قوله قال أبو شامة) هو من شراح الشاطبية وكلامه مقابل لكلام المحققين كما أنه مقابل للقاتل بأنها للتخير (قوله والثاني) أي من الأوجه الثلاثة التي تخرج الواو عن معناها الأصلي وتستعمل فيها (قوله أنت أعلم ومالك) أي فالواو حرف عطف ومال عطف على أنت لكن ليس العطف هنا للتشريك بل الواو في الحقيقة بمعنى باء الجر متعلقة بأعلم ورد هذا بأنه يحتمل أن الأصل أنت أعلم بمالك فانت ومالك أي مقترنان فانت ومالك بمنزلة كل رجل وضعته وعلى هذا في الكلام حذف متعلق أعلم وحذف المبتدأ والخبر معا (قوله الشاء) اسم جنس وقوله شاة أي كل شاة بدل بما قبله وقوله ودرهما أي بدرهم أي بعت الشاء كل شاة بدرهم وفيه إن النكرة لا تبدل من المعرفة إلا إذا كانت موصوفة نحو بالناسية ناصية كاذبة الخ وخرجه الدماميني على تقدير العامل أي دفعت شاة وأخذت درهما (قوله وهو ظاهر) أي لعدم الحذف بخلاف ما ذكر من التخريج في كل من المثالين فإنه محجج لا رتكاب الحذف وهو خلاف الأصل (قوله والثالث) أي من الأوجه الثلاثة التي تخرج الواو عن معناها وهو مطلق الجمع وتستعمل فيه (قوله الخارزنجي) بخام معجمة فالق فراء مهملة مفتوحة فزاي معجمة مفتوحة وسكون النون وكسر الجيم نسبة لخارزنج بلدة قاله الدماميني (قوله للمعية) أي والنصب بان مضرة بعد واو المعية في الأجوبة الثانية (قوله أحدهما أو الاستئناف) قد يقال الاستئناف ابتداء الكلام وهذا حاصل أتى بالواو أم لا فامعنى إضافته للواو بل ربما أوهمت هي العطف فلا تخرج عن الزائدة عند التدقيق (قوله ونقر في الأرحام) أي فقرأته بالرفع على أن الفعل قبله منصوب بان يقتضى الاستئناف (قوله فيمن رفع أيضا) أي وأما على قراءته بالجزم فالعطف على الجزاء باعتبار محله (قوله لا تنصب نقر) أي عطفًا على نين ونال الدماميني يمكن أن الواو عاطفة والرفع صحيح للعطف على ما تعلق به لنين أي فنقل ذلك لنين لكم القدرة الباهرة ونقر ولك أن تجعل لنين متعلقا بخلقنا كم المذكور ونقر عطف على جملة الخبر (قوله ولا تنصب) أي إذا أريد النهي عن الجمع والعطف بين المصادر المؤولة (قوله أو انجزم) أي إذا أريد النهي عن كل واحد (قوله ولجزم يذر) أي عطفًا على الجزاء وقد قال الواو عاطفة والرفع صحيح عطفًا على الجملة الشرطية بتأنيها لا على الجزاء وحده حتى يجب الجزم (قوله وللزم الخ) يعني لو كانت الواو في هذه الآية عاطفة للزم ما ذكر لكن اللازم باطل فكذلك المألوم معين أنها للاستئناف (قوله وللزم عطف الخبر) اعني قوله ويعلمكم الله على الأمر اعني أتوا الله (قوله المأني) صفة للحكم وقضيته مفعول قضى وقوله ويقصد الواو للاستئناف لأنها للعطف وإلا كان عطفًا على مجزور وحيث يكون المعنى على الحكم أن لا يجوز وأن لا يعدل مع أن المراد أنه لا يجوز ويعدل (قوله فيلزم التناقض) لأن نفى الجور يقتضي ثبوت العدل وقد نفاه ثانيا قال الدماميني يمكن أن الواو عاطفة وأن الأصل وان يقصد فالواو عاطفة على أن لا يجوز ثم حذفت أن فارتفع الفعل على حد من آياته بربكم البرق وتسمع بالعبد خير من أن تراه وتقدم أن ابن مالك حكى خلافا في كون هذا قياسا أولا ولك أن تجعل جملة ويقصد عاطفًا على جملة على الحكم الخ كما تقول على زيد الصلاة ويزكي (قوله وكذلك قولهم) أي قول من كان موثوقا عنده وأراد تأديبه (قوله دعني) أي أترك عقوبتي (قوله لا يلو نصب) أي بان مضرة بعد واو المعية التي هي عاطفة (قوله كان المعنى ليجمع الخ) أي لأن الواو حيثئذ للمعية عاطفة للمصدر المؤول من أن والفعل بعدها على المصدر المتصدي من الكلام قبلها فالاجتماع مأخوذ من كون الواو للمعية (قوله فاذا تقيد الخ) أي لأنه إذا جمعت للعطف كان ترك المنهى عنه أيضا مقيدا بالحال ولا يحصل

النفي فيلزم التناقض وكذلك قولهم دعني ولا أعود لأنه لو نصب كان المعنى ليجمع تركك أمعوبتي وترككي لما تنهاني عنه وهو باطل لأن طلبه لترك العقوبة إنما هو في الحال فاذا تقيد

ترك المنهى عنه بالحال له يحصل غرض المؤدب ولو جزم فاما بالمعطف لم يتقدم جازم أو بلاعلى أن تقدر ناهية ويرده أن المقتضى لترك التأديب إنما هو الخبر عن نفي العود لانه نفسه (٢٢) عن العود إذ لا تناقض بين النهي عن العود وبين العود بخلاف العود الاخبار بعدمه

ويوضحه أنك تقول أنا أنها وهو فعل ولا تقول أنا لا أصل وأنا أفعل معا الثانية أو الحال الداخلة على الجملة الاسمية نحو جاء زيد والشمس طالعت وتسمى أو الابتداء ويقدر ما سيور وهو الأقدمون بأذ لا يريدون أنها بمعنى ما إذ لا يرادف الحرف الاسم بل أنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن إذ كذلك ولم يقدروا بأذا لأنها لا تدخل على الجملة الاسمية ووم أبو البقاء في قوله في وطاعة قدأهمتهم أنفسهم الواء للعالم وقيل بمعنى إذ سبقه إلى ذلك مكي وزاد عليه فقال الواء للابتداء وقيل للحال وقيل بمعنى إذاه والثلاثة بمعنى واحد فان أراد بالابتداء الاستئناف فهو لها سواء ومن أمثلتها داخلة على الجملة الفعلية قوله بايدي رجال لم يشيوا سيوفهم ولم تكثر القتل بها حين سكت هولو قدرت للمعطف لا قلب المدح ذما وإذا سبقت بجملة حالية احتملت عند من يجوز تعدد الحال العاطفة والابتدائية نحو اهبطوا بمضكم لبعض عدوكم في لارض مستقر

غرض المؤدب من ترك ما نهاه عنه في المستقبل واعترض باننا سلم ان طلب ترك العقوبة حالي لكن لا نسلم أن متعلقه المطلوب وهو ترك العقوبة حالي بل هو مستقبل فيمكن أى يقيد به ترك المنهى عنه وان يجتمعا فيحصل غرض المؤدب والمعنى أطلب منك في الحال ان تترك عقوبتي في المستقبل فيحصل فيه تركي لما تنهى عنه (قوله لم يحصل غرض المؤدب) أى وهو ترك المنهى عنه مطلقا (قوله إذ لا تناقض بين النهي عن العود) فيمكن أن تنهى عن العود ويعود العود مقتضى لتأديبه (قوله بخلاف الخ) أى فان ذلك متناقض (قوله ويوضحه) أى ويوضح التناقض وعدمه (قوله ويوضحه) أى ما تقدم من أنه لا تناقض بين العود والنهي عنه بخلاف العود الاخبار بعدمه (قوله والثانية) أى من الواوين التي يرتفع ما بعدها (قوله ونسبى أو الابتداء) أى لدخولها على مبتدأ (قوله والاقدمون باذ) فيقولون في تقدير المثال السابق أى إذ طلعت الشمس (قوله ولا يريدون أنها) أى وأو الحال بمعنى إذ (قوله كما ان اذ كذلك) أى قيد للفعل قبلها (قوله لأنها لا تدخل على الجملة الاسمية) أى بخلاف إذ فلذا اختاروا اذ دون اذا (قوله لأنها لا تدخل الخ) أى لان اذا لا تدخل على الجملة الاسمية التي تدخل عليها وأو الحال (قوله في قوله في وطاعة قدأهمتهم أنفسهم) قبلها ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعا سيوشى طاعة منكم (قوله وقيل بمعنى اذ) أى فظاهره ان كونها بمعنى اذ غير كونها بمعنى وأو الحال مع انها نفسها (قوله وزاد عليه) أى وزاد مكي على أبى البقاء في الخطأ (قوله الواء الخ) هذا مقول قول مكي (قوله والثلاثة) الخ علة لغلط مكي (قوله فان أراد الخ) أى بظاهره أنها متغايرة (قوله فان أراد الخ) أى انه ان أراد بواو الابتداء أو الاستئناف التي تبدأ بعدها الجمل ولم يرد بها أو الحال كان قولها سواء (قوله فقولها سواء) أى في الخطأ أى من حيث كون كل ذكر أمرين بمعنى واحد ولم يزد أحدهما على الآخر في الغلط (قوله ومن أمثلتها الخ) أى من أمثلة الواء التي للحال وفيه أن الكلام في الواء التي يرفع الاسم بعدها وهذا خروج عن الموضوع أى كونها داخلة على الفعل والموضوع دخولها على الاسم المرفوع وأما كونها تدخل على الجملة الفعلية أو لا تدخل فتشأ آخر (قوله ومن أمثلتها) أى وأو الحال مطلقا لا بقيد الداخلة على الاسمية السابقة (قوله لم يشيوا) أى لم يعمدوا سيوفهم أى لم يدخلوها في أغصنها حال عدم كثرة القتل أى انتفى الادخال حال عدم كثرة القتل بها فالتاب لهم ادخالها في الأغصنة حال كثرة القتل بها هذا على جعل الواء للحال أو ما على جعلها عاطفة فالمعنى انتفى اشامتهم أى ادخالهم السيوف في الأغصنة وانتفى كثرة القتل منهم بها وهذا يشهد بزمهم لجنبهم وخوفهم وأجاب بعض بان المعنى ولم يكثروا بالتح أى بحيث يقتلون أراذل الناس بل إنما يقتلون أكفأهم وهم قليلون فعدم الكثرة لكونهم لا يقتلون إلا الكفء (قوله لم يشيوا) يقال شمت السيف بالكسر غمدته ويطلق على السل أيضا فهو من أسماء الاضداد كذا في ملا على قارى (قوله وإذا سبقت) أى الواء (قوله عند من يجوز تعدد الحال) أى وأما عند من يمنعه فيقول انه يتعين الابتدائية ولا يصح المعطف كذا قرر (قوله تعدد الحال العاطفة) أى فتكون الجملة بعدها حالا (قوله والابتدائية) أى كونها للاستئناف كذا قرر (قوله والابتدائية) الأشهر حملها على الحالية الداخلة على الجملة الاسمية ليكون من تعدد الحال بلا عطف وأما من منع تعدد الحال فيعين المعطف والخلاف في تعدد الحال من غير عطف ما معه فلا خلاف في جوازه (قوله اهبطوا بعضكم الخ) الجملة حالية (قوله وليس النصب بها) أى بل بالعامل السابق بواسطتها من فعل أو شبهه (قوله خلافا للجر جاني) بما رده عليه انها لو كانت عاملة لا تصل بها الضمير في نحو سرتو اياك كما يصل بحرف الجر (قوله لم تأت) أى أو المعية (قوله فتحتمل الواء فيه ذلك) أى المعية (قوله وهو موجب التقدير) أى في وجه المعطف وقوله موجب التقدير أى تقدير المضاف

في الرابع والخامس أو ان ينصب ما بعدها وما أو المفعول معه كسرت والنبل وليس النصب بها خلافا للجر جاني ولم تأت في التنزيل يقين فاما قوله تعالى فأجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فأجمعوا بقطع الهمة وشركاءكم بالنصب فتحتمل الواء فيه ذلك وأن تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف أى وأمر شركاءكم أو جملة على جملة بتقدير فعل أى واجمعوا شركاءكم بوصل الهمة وموجب التقدير

في الوجهين أن أجمع لا يتعاق بالذوات بل بالمعاني كقولك أجمعوا على قول كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيدك الذي جمع مالا ويقرأ فاجمعوا بالوصل فلا إشكال ويروى برفع الشركاء عطفا على الواو لفصل بالفعل والواو الداخلة على المضارع المنصوب لمعطوف على اسم صريح أو مؤول فالاول كقوله ولبس عباءة وتقرعني أحب إلى من ليس الشفوف والثاني (٢٣٣) شرطه أن يتقدم الواو نفى أو طلب

ويسمى الكوفيون هذه واو الصرف وليس النصب بها خلافا لهم ومثالها ولما يعلم الله الذين جاءهوا منكم ويعلم الصابرين وقوله لا تمنعن خلقا وتأتى مثله والحق أن هذه واو المعطف كاسياني السادس والسابع واو نحن ينجر ما بعدهما إحداهما واو القسم ولا تدخل إلا على مظهر ولا تتعلق إلا بمحذوف نحو والقرآن الحكيم فان قلنا واو أخرى نحو والتين والزيتون فالتالية واو المعطف والإلا لا تحتاج كل من الاسمين إلى جواب الثانية واو رب كقوله وليلى كموج البحر أرغى سدوده ولا تدخل إلا على حشر ولا تتعلق إلا بمؤخر والصحيح أنها واو المعطف وأن الجر برب مجزئة خلافا للكوفيين والمبرد وحجته افتتاح القصائد بقول رؤية وقائم الإعماق خاوي المخترق وأجيب بجواز تقدير المعطف على شيء في نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة أن واو المعطف لا تدخل عليها كما تدخل على الواو القسم قاله وواو لا تلحق ما حجبته (الثامن) واو دخولها كخروجها

في الأول والفعل في الثاني وقوله في الوجهين أي عطفت المفردات وعطف الجمل (قوله لا يتعلق بالذوات) نقل الدماميني عن ابن سيده أن الإجماع كالجمع يتعلق بالذوات والمعاني وحينئذ فيصح جعل الواو للمعطف من غير تقدير ثم قال لكن يلزم استعمال المشترك في معنييه وفيه خلاف ولك منع أن هذا من المشترك اللفظي (قوله فجمع كيدك) أي فالكيد معنى بخلاف المال (قوله ويقرأ) هي قراءة ورس من العشرة (قوله فلا إشكال) أي في جعلها عاطفة أو للمعنى لأن كلا منهما لا يجوز لتقدير (قوله ويروى برفع الشركاء) وهي قراءة روح من العشرة (قوله عطفا على الواو) أي في أجمعوا وقوله للفصل أي وإنما صح المعطف على ضمير الرفع المتصل للفصل وصح رفع فعل الأمر للظاهر لأنه يفتر في التابع ما لا يفتر في المتبوع (قوله لمعطوف على اسم صريح الخ) قد سري على المصنف التحقيق وإلا فهي عندهم عدا مستقلة بجمعها غير عاطفة (قوله لمعطوف على اسم صريح الخ) قال الدماميني جزءه هنا بأنها للمعطف مع قوله بعد والحق أنها واو المعطف فيه تناقض لأن قوله والحق أن هذه واو المعطف يشعر بأن الواو المتكلم فيها ليست كذلك وقد جزم أو لا بأنها للمعطف نعم لو قال أو لا أنها واو الصرف لا المعطف ثم قال والحق أنها واو المعطف لا تمام الكلام وانتدق النظام (قوله أو مؤول) عني به المصدر المتصدي من الكلام السابق إذ لا سابق قبل بل متوهم (قوله كقوله) أي القائل أعني ميسون زوجة معاوية (قوله واو الصرف) أي لأنها صرفت المضارع من الرفع الذي كان يستحقه إلى النصب إرشادا بصرفه عن سنن الكلام إلى أنها غير عاطفة (قوله والحق أن هذه واو المعطف) أي الواو الداخلة على المضارع المنصوب للمعطف إلا أنها في الأول عطفت مصدر على مصدر صريح وفي الثاني عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم واضرار أن في الأول جائز وفي الثاني واجب (قوله كاسياني) أي في الباب الرابع في بحث المعطف على المعنى (قوله لا تتعلق إلا بمحذوف) أي وجوبا بتقديره أقسم ولا تنجب بان شاء ما سبق أن القسم الاستعاطاف من خواص الباء نحو باقية أفعل كذا (قوله وإلا لا تحتاج) أي وإلا بأن كانت لقسم أي كالقسم الأول في كونه مستقلا بخلاف ما إذا جعلت المعطف فانه وإن كان المعطوف قسما إلا أنه غير مستقل (قوله لا تحتاج كل من الاسمين إلى جواب) أي مع أنهم إنما يذكرون جوابا واحدا ويمكن أن يقال أنها القسم وحذف جواب أحدهما لئلا لا جواب الآخر عليه على أنه لا مانع من توارد قسمين على مقسم به واحد (قوله ولا تتعلق) أي على القول بأنها تتعلق والحق أن رب حرف جر شبه بالزائد لا يتعلق وتقدم تحقيق ما فيه وقوله إلا بمؤخر أي في البيت المذكور (قوله افتتاح القصائد) أي فلم يتقدم عليها ما تعطف عليه (قوله في نفس المتكلم) أي وحينئذ يكون الأصل ورب هول اقحمت وقائم الإعماق الخ وأما احتمال كون الراوي حذف من أول القصيدة شيئا كافي الشئ فبعيد (قوله لا تدخل عليها) أي لأن حرف المعطف لا يدخل على مثله (قوله كما تدخل على واو القسم) أي لأنه لا يمنع دخول حرف على آخر بخلافه في المعنى وإن انحدا لفظا وأما لو انحدا لفظا ومعنى فانه يمتنع (قوله وفتحت أبوابها) أي فهي زائدة في جواب إذا وقوله والزائدة أي في الجواب وقوله والجواب أي جواب إذا (قوله كيت وكيت) كناية عما يناسب المقام أي رأوا نفعها منها أو سلمت عليهم الملائكة أو حيّاهم الله (قوله وكذا البحث) أي القول (قوله وتله للجين) أي أي قبل إن هذه الواو زائدة في جواب لما وقيل ما بعدها (قوله على القول الأول) أي القائل بالزيادة وإن كان القائل بالزيادة مختلفا لأن بعضهم يقول الأولى هي الزائدة وبعضهم يقول الزائدة الثانية فالمراد بالقول بالزيادة ما عدا من يقول أنها عاطفة (قوله لا جبر عظمه) جبر العظم أصلاحه

وهي الزائدة أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة وحمل على ذلك حتى إذا جاؤا وفتحت أبوابها بدليل الآية الأخرى وقيل هي عاطفة الزائدة الواو في وقال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف أي كان كيت وكيت وكذا البحث في فلما أسلما وتله للجين وناديتاه الأولى أو الثانية زائدة على القول الأول أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني والثالثة ظاهرة في قوله فإيا من أسعى لا جبر عظمه

حفاظا وبنوى من سفاته كبرى وقوله ولقد رمتك في المجالس كلها فاذا وانت تعين من يغني \* والتاسع واو الثمانية ذكرها جماعة من الابداء كالحريري ومن النحويين الضعفاء (٣٤) كابن خالويه ومن المفسرين كالتعلي وزعموا أن العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية اذنا

بان السبعة عدد تام وان ما بعده عدد مستأنف واستدلوا على ذلك بآيات احدا ما يقولون ثلاثة رابعهم كلهم الى قوله سبحانه وثامنهم كلهم وقيل هي في ذلك لمطف جملة على جملة اذ التقدير هم سبعة ثم قيل الجميع كلامهم وقيل المطف من كلام الله تعالى والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلهم وان هذا تصديق لهذه المقالة كأن رجما بالغيب تكذيب لتلك المقالة ويؤيده قول ابن عباس رضى الله عنهما حين جاءت الراوا انقطعت العدد أى لم تبقى عدة عاد يثقت اليها (فان قلت) اذ كان المراد التصديق فما وجه محي قل ربي أعلم بعدتهم ما يعلمهم الاقليل (قلت) وجه الجملة الاولى تؤكد صحة التصديق باثبات علم المصدق ووجه الثانية الاشارة الى أن القائلين تلك المقالة الصادقة قليل أو أن الذي قالها منهم عن يقين قليل أو لما كان التصديق في الآية خفيا لا يستخرجه الا مثل ابن عباس قل ذلك ولهذا كان يقول أنا من ذلك القليل هم سبعة وثامنهم كلهم وقيل هي واو الحال وعلى هذا فيقدر المبدأ اسم اشارة أى هؤلاء سبعة ليكون في

وحفاظا مفعول لاجله والحفاظ المراقبة اهدماني (قوله وبنوى) الواو زائدة لان المضارع الواقع حالا اذا كان مشبها لا يربط بالواو وقوله بنوى حال اى ما بال الخ في حال كونه نوبا بالخ قال الدمامي ويمكن المطف على محذوف أى جعل حق وبنوى الخ (قوله ولقد رمتك) الزيادة فيه ظاهرة (قوله وانت) الواو زائدة والمعنى فاذا أنت فاذا فجائية وانت مبتدأ وجملة تعين خبر وقوله يغني اى يقصدنى بسوء أو يظلمنى وقوله رمتك اى نظرت اليك (قوله واو الثمانية) هي الداخلة على لفظ الثمانية حالة سرد العدد فتى أى لفظ ثمانية حال سرد العدد اى هؤلاء القوم واو (قوله وزعموا أن العرب الخ) في الدمامي ان هذه لغة فصيحة لبعض العرب (قوله اذا عدوا) اى من الواحد (قوله عدد تام) يقال كذلك غير السبعة فلا خصوصية لها في الدمامي توجيه تمام السبعة بان العدد اى ما فرد أو مركب من فردين وهو الزوج أو من زوج وفرد أو من زوجين والثلاثة الاول من الثلاثة فان في ضمنها الواحد والاثنين والاخير من الاربعة وجميع الثلاثة والاربعة سبعة فتمت بها الاحوال وما أتى تكرار فالثمانية زوج وزوج قد مضى والتسعة زوج وفرد وهكذا (قوله لو ان ما بعده عدد مستأنف) اى فبذلك تشبهوا والاستئناف من حيث ان ما بعده مستأنف لكن لما كانت لا تدخل الاعلى لفظ ثمانية ويصح سقوطها لم تجعل واو الاستئناف (قوله لمطف جملة الخ) اى فقل له يا ثامنهم كلهم جملة عطف على جملة وسبعة (قوله الجميع) اى جميع الجمل التي فيها الواو والتي ليست فيها (قوله وقيل المطف) اى بالواو وقوله وأن هذا اى قوله وثامنهم كلهم وقوله لهذه المقالة اى اعنى هم سبعة (قوله لتلك المقالة) اعنى يقولون ثلاثة رابعهم كلهم ويقولون خمسة سادسهم كلهم (قوله ويؤيده) اى يؤيد كون المطف أى الكلام المدحوف من كلام الله (قوله انقطعت العدد الخ) هو مقول لقول ابن عباس (قوله يثقت اليها) اى فيكون قوله وثامنهم كلهم من مقول الله تعالى (قوله اذا كان المراد) اى من جملة وثامنهم كلهم (قوله الجملة الاولى) اى قوله قل ربي أعلم بعدتهم وحاصله أنه لما كان يتوهم أن هذا التصديق اعنى قوله وثامنهم كلهم ليس بصحيح وان الذي صدقهم وقال لهم صدقتم ليس عالما بالواقع قال الله تعالى قل ربي أعلم أى أن المصدق بذلك هو العالم بكل شىء واذا كان المصدق بذلك عالما بكل شىء ما كذا التصديق (قوله يؤكد صحة التصديق) الاولى حذف محبة وأنه من اضافة الصفة للموصوف (قوله باثبات علم المصدق) اى وهو الله (قوله ووجه الثانية) اعنى قوله ما يعلمهم الاقليل الاشارة الى أن المولى قال انهم صدقوا في هذه المقالة ولكن هذه المقالة الصادقة لم يقل بها الاقليل لقلة العالمين بالعدد (قوله تلك المقالة) اى وهي سبعة (قوله ولما كان الخ) أى أو يقال في وجه الجملة الثانية لما كان التصديق أى من الله لهم وقوله لا يستخرجه الا ابن عباس اى وأمثاله (١) من الراسخين في العلم الذين يعلمون مواقع الكلام بان يقولوا هذه الواو لا بد لها من نكتة والنكتة فيها أنها داخلة على محذوف تصديق لهم أى نعم هم سبعة وثامنهم الخ (قوله خفيا) أى لانه يتوهم أن قوله وثامنهم الخ من كلامهم لا زلفها كل من أثبت عددا ذكر السكب سادسا أو رابعا واعلم أن قوله ما يعلمهم الاقليل معناه على هذا الجواب ما يعلمهم الآن وأما على الجوابين الاولين فالمعنى ما يعلمهم فيما مضى الاقليل (قوله قيل ذلك) لان العالم بالتصديق لما كان قليلا لزم أن يكون العالم بهم وهو العالم بالتصديق قليلا (قوله واو الحال) أى وسبعة خبر لمبتدأ محذوف (قوله اسم اشارة) اى وتكون الاشارة لهم لجريان ذكرهم (قوله ليكون الخ) هذا وجه تقديره اسم اشارة (قوله ما يعمل في الحال) اى وهو اسم الاشارة لان فيه معنى الفعل وهو اشير والحال يكفى في العمل فيها راحة الفعل (قوله ويرد ذلك) قد يقال اننا نقدره اسم اشارة ولكن نجعل العامل غير معنوى بل اسم مفعول والاصل هؤلاء معدودون والحال أن ثامنهم كلهم ولا منع ولا شىء لكن هذا وان كان جائزا إلا أنه بعيد من الكلام كأن تقدير اسم الاشارة كقولك (قوله اذا كان معنويا) المراد به ما فيه معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة والجار والمجرور

وليت

الكلام ما يعمل في الحال ويرد ذلك ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا

(٤) قوله إلا ابن عباس اى وأمثاله هكذا في خطه ونسخ المتن التي بأيدينا إلا مثل ابن عباس اه



متع ولهذا ردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق وإذ ما مثلهم بشر أن مثلهم حال ناصبها خبر محذوف أى وإذ ما في الوجود بشر مماثلة لهم الثانية آية الزمر إذ قيل فتحت في آية النار لأن أبوابها سبعة وفتحت في آية الجنة إذ أبوابها ثمانية وأقول لو كان لو أو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها إذ ليس فيها ذكر عدد البتة وإنما فيها ذكر الأبواب (٢٥) وهي جمع لا يدل على عدد

خاص ثم الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هو فيها وقد مر أن الواو في وفتحت مقحمة عند قوم وعاطفة عند آخرين وقيل هي ولو الحال أى جاؤها مفتحة أبوابها كما صرح بمفتحة حالا من جئات عدن مفتحة لهم الأبواب وهو قول المبرد والفارسي وجماعة قيل وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم كما ما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم الثالث نحو الثناهي عن المنكر فإنه الوصف الثامن والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصيته إنما كان من جهة أن الأمر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات ولأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو ترك المعروف والناهي عن المنكر أمر بالمعروف فأشير إلى الاعتبار بكل من الوصفين وأنه لا يكتفى فيه بما يحصل في ضمن الآخر وذهب أبو القاسم على إمامته في هذه الآية مذهب الضعفاء وقال إنما دخلت في الصفة الثامنة لإيداننا بأن السبعة عندهم عدد تام ولذلك قالوا سبع في ثمانية أى سبع

وليت ولعل وكان لأن فيها معنى الفعل دون حروفه (قوله وإذ ما في الوجود) خبر مقدم وبشر مبتدأ ومماثلة لهم حال (قوله لو كان لو أو الثمانية حقيقة) أى لانسام أن لما حقيقة ولو سلمنا ذلك فالآية ليست من ذلك القبيل (قوله إذ ليس فيها ذكر عدد) أى راو الثمانية عند هؤلاء الجماعة القائلين بها هي الداخلة على لفظ ثمانية حال سرد العدد (قوله لا يدل على عدد خاص) أى لا على سبعة ولا على ثمانية ولا على أقل ولا على أكثر (قوله ثم الواو الخ) هو ترك في الاعتراض أى سلمنا أنه دال على عدد خاص وأن المراد بالجمع عدد خاص فالواو ليست داخلة على ذلك الجمع الذي أريد منه العدد الخاص على التساميم (قوله وقيل هي واو الحال) أى فجعله الاقوال في هذه الواو ثلاثة غير القول بأنها واو الثمانية (قوله حالا من جئات عدن) أى حال كون مفتحة حالا (قوله وإنما فتحت الخ) هذا الكلام إنما هو على جعلها للحال فقوله قبل أى على جعلها للحال (قوله إكراما) أى بخلاف النار فإنها سجن لا تفتح إلا عند الإدخال كما هو عادة السجن لا يفتح إلا للدخول فيه أو الخارج منه (قوله الثالثة) أى من الآيات التي استدلت بها على وجود واو الثمانية (قوله فإنه الوصف الثامن) أى من الأوصاف المذكورة في المجاهد في سبيل الله (قوله من حيث هما أمر ونهي) احتراز به عن حيثية تعلق الأمر بالمعروف وتعلق النهي بالمنكر فانهما من هذه الحيثية متلازمان لا متقابلان كما قال بعد (قوله متقابلان) أى متضادان فقد امتازا عن الصفات السابقة بالتضاد فناسب أن يمتازا في الظاهر بواو وليست تلك الواو شرطاً في صحة العطف ولا في حسنة (قوله هو) أى المنكر وقوله ناه عن المنكر أى لأن الأمر بالكثير انتهى عن ضده (قوله فأشير) أى بالواو وقوله إلى الاعتداد الخ أى أنه أشار بالواو إلى أن كل واحد منهما ممتد به في ذاته وأنه لا بد من وجود كل منهما ولا يكفي الوجود الضمني وذلك لأن شأن العطف المغايرة فلو ترك الواو لتوهم أن أحدهما يغني عن الآخر لأن كل واحد منهما يستلزم الآخر (قوله على إمامته) أى مع كاله فكأنه استعمل على الإمامة وملكها (قوله إنما دخلت) أى الواو (قوله عدد تام) أى وأن ما بعدها عدد مستأنف (قوله ولذلك) أى لكون السبعة عددا تاما صرح ضربهم السبعة في الثمانية وجعلوا الثمانية ظرفاً للسبعة وما ذلك إلا لكون السبعة عددا تاما وفيه أن كل عدد يضرب في غيره سواء كان تاما أو غير تام ألا ترى أن الثلاثة وغيرها تضرب في الثمانية وفي غيرها فلهذه العلة لا تفيد شيئا تاما له ويمكن أن يقال إن قولهم سبعة في ثمانية اشتهر منهم على أنه مثل أو شبهة مثل ولما اختاروها مضروبة كان ذلك دليلاً على أن تلك السبعة عدد تام نأمل ذلك (قوله وإنما دخلت الخ) هذا من كلام المصنف رد لكلام أبي البقاء بأنها واو الثمانية (قوله على ذلك) أى الوصف الثامن (قوله لأن وضعها) أى الاتيان بها بالواو وقوله على مغايرة أى لأجل مغايرة ما بعدها لما قبلها فلما امتازا عن نعم الصفات بالتضاد فناسب امتيازهما في الظاهر بالعطف (قوله ذكرها القاضي الفاضل) أى فقال أنها دخلت على الوصف الثامن فهي واو الثمانية وقوله القاضي الفاضل اشتهر بذلك عبد الرحيم بن علي بن الحسين العسقلاني مولد المصري موتا (قوله وتبجح) أى فرح وافتخر باستخراجها أى لاهازأئدة عما استخرجه غيره من الآيات الثلاثة المشهورة وهي آية براءة وآية الكهف وآية التنزيل (قوله وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبي) أى ولم يطلع القاضي على ما قاله الثعلبي وإلا لما تبجح باستخراجها زيادة على ما استخرجه النجاة من الآيات (قوله الصفات السابقة) أى لأن النساء اللاتي تزوج بهن عليه السلام المسلمات القاتلات اثبات العبادات السانحات لا يخلو إما أن يكن ثبات أو أبكارا (قوله فلا يصح إسقاطها) أى فلا أسقط الواو لتوهم اجتماع الأمرين (قوله صالحة للسقوط) أى لأنها إنما جئ

[م ٤ - دسوقي - ثاني] أذرع في ثمانية إشاراً وإنما دخلت الواو على ذلك لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها الرابعة وأبكارا في آية التحريم ذكرها القاضي الفاضل وتبجح باستخراجها وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبي والصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح إسقاطها إذ لا تجتمع الثبوتة والبكارة وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط

وأما قول الثعلبي أن منها الواو في قوله تعالى سبع ليال وثمانية أيام حسوما فسويين وإنما هذه واو العطف وهي واجبة الذكر  
ثم إن أباكرا صفة تاسعة لا ثامنة إذ أول الصفات خيرا منكن لا مسلمات فان أجاب بأن مسلمات وما بعده تفصيل لخيرا منكن  
فلهذا لم تعد قسيمة لها فلنا (٢٦) وكذلك ثنيات وأبكرا تفصيل للصفات السابقة فلا نعدهما معهن (العاشر) الواو الداخلة

على الجملة الموصوف بها  
لأن كيد لصوقها بموصوفها  
واقادتها أن انصافه بها أمر  
ثابت وهذه الواو أثبتها  
الزمخشري ومن قلده  
وحلوا على ذلك مواضع  
الواو فيها كلها وأوال الحال  
نحو وعسى أن تكرهوا  
شيئا وهو خير لكم الآية  
سبعة وثامنهم كلبهم أو  
كالذي مر على قرية وهي  
خاوية على عروشها وما  
أهلكنا من قرية إلا ولها  
كتاب معلوم والمسوخ  
لحجى الحال من النكرة  
في هذه الآية أمر أن أحدها  
خاص بها وهو تقدم النبي  
والثاني عام في بقية الآيات  
وهو امتناع الوصفية إذ  
الحال متى امتنع كونها صفة  
جاز مجيئها من النكرة ولهذا  
جاءت منها عند تقدمها  
عليها نحو في الدار قائما  
رجل وعند جردها نحو  
هذا خاتم حديد أو مررت  
بماء قعدة رجل وما منع  
الوصفية في هذه الآية  
أمر أن أحدها خاص  
بها وهو اقتران  
الجملة بالآلة لا يجوز  
التفريغ في الصفات لا تقول  
بامررت بأحد إلا قائم نص  
على ذلك أبو علي وغيره  
والثاني عام في بقية الآيات  
وهو اقترانها بالواو

بها لمجرد الإيذان بأن السبعة عدتها (قوله فسوي) أي لأنه لا يتأق اسقاط الواو هنا لأن الأيام الحسومات  
ثمانية أيام بلياليها السبعة (قوله ثم إن أباكرا الخ) هذه زيادة في الاعتراض على القول بأنها واو الثمانية (قوله  
تفصيل للصفات) أي فالصفات السابقة ستة وهذا الأمر أن تفصيل فيها أي أن ما يتزوجه النبي إما ثنيات  
أو أبكارا (قوله لا كيد لصوقها بموصوفها) أي لتفيد أن الصفة التصفقت بموصوفها زيادة لصوق بمعنى أنها  
ثبتت له ثبوتاً مؤكداً لازماً فالمراد باللصوق اللصوق المعنوي لا اللفظي وإلا فقد وجد الفصل بين الصفة  
والموصوف بالواو وإيضاح المقام أن تقول إن الجملة إذا كانت صفة فلا بد من ضمير يربطها وقد وجد زيادة  
عليه الواو التي عهد الربط بها كافي الحال لأن من معانيها الجمع والجمع من ناحية الضم واللصوق فقد أفادت  
زيادة اللصوق وتأكيده (قوله أثبتنا الزمخشري) الحامل له في ذلك أنه لما نظر لقاعدة الجمل بعد المعارف  
أحوال وبعد التكرات صفات قال إن هذه الجمل صفات وقد وجد رابطاً زائداً على الرابط الأصلي أعني الضمير  
فليكن ذلك الرابط إنما هو لتأكيد لصوقها بالموصوف لأن الصفة ملصوقة بالاسم والواو مفيدة لزيادة  
ذلك اللصوق فالزمخشري لم ينظر لقولهم أنه لا يفصل بين الصفة والموصوف ولو نظر لذلك لم يقل بها (قوله  
الواو فيها كلها وأوال الحال) أي بناء على المشهور من أن الواو في تلك الآيات وأوال الحال وأما عند الزمخشري  
ومن قلده فالواو في ذلك وأوال اللصوق وكان الانسب أن يحذف قوله الواو فيها كلها وأوال الحال من هنا ويذكرها  
بعد قوله لا ولها كتاب معلوم تأمل (قوله وهو خير لكم) أي فجعله خير لكم صفة كشيء على ما قاله الزمخشري  
ومن قلده وكذلك وثامنهم كلبهم صفة لسبعة وكذلك قوله وهي خاوية صفة لقرية وكذلك قوله لا ولها  
كتاب معلوم (قوله والمسوخ لحجى الحال) أي إذا جعلت الجملة حالاً بناءً على القول المشهور من أنها حال  
(قوله ولهذا جاءت) أي الحال منها عند تقدمها أي الحال عليها أي لأنه إذا تقدمت عليها لم يصح جعلها  
صفة (قوله وعند جردها) أي الحال (قوله هذا خاتم حديد) أي تخديداً جامدة فلا يصح كونه صفة فتعين  
كونه حالاً (قوله قعدة رجل) في ضبط بفتح القاف وفي آخر بالكسر وقوله قعدة رجل أي قعدة جامدة  
والمراد أن الماء قد مر ما يجلس فيه الرجل (قوله في هذه الآية) وهي وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم  
(قوله إذ لا يجوز التفريغ الخ) أي خلافاً لما في السعد على المفتاح (قوله إذ لا يجوز التفريغ) أي ولو  
جعلت إلا ولها كتاب صفة لزم التفريغ في الصفات فتعين جعلها حالاً (قوله وهو اقترانها بالواو) أي  
فالتحقيق كما قال ابن مالك وغيره أن الصفة لا يجوز اقترانها بالواو خلافاً للزمخشري (قوله حرف) أي دال  
على جمية الفاعل (قوله والفاعل مستتر) تقديره هم (قوله وذلك) أي ويأيد ذلك أي التبريل في الآية (قوله  
لتوجيه الخطاب إليهم) أي في قوله يا أيها النمل فإن النداء خطاب وهو لا يتوجه إلا للعقلاء فأتى بالواو لذلك  
التبريل (قوله وشذ الخ) أي لأنه لم يوجد فيه خطاب حتى ينزل منزلة العقلاء وقد يكتفي في ذلك باسناد الدنو  
والتصوب قال الدماميني ويروى تميزت بها والديك والتميزت بمص الشراب قليلاً وبنات نمش سبع  
نجوم أربع نمش وثلاث بنات وبنات نمش ثنتان كبرى وصغرى القطب من جملتها والتصوب النزول والمراد  
هنا النزول إلى جهة الغروب (قوله جراه) أي حمله على ذلك أي على ترجيح الواو في قوله فتصوبوا لغير العقلاء  
وقوله قوله بنواي لأنه لا يستعمل إلا للعقلاء فعبر بالواو لاجل المشاكلة وقوله لا بنات أي مع أنه المشهور  
فيها والشائع (قوله سوغ ذلك) أي سوغ الاتيان بينه وبين بنات (قوله أن ما فيه) خبر الذي والضمير عائد  
على بنو وقوله من تغيير بيان لما (قوله شبه الخ) حاصلة أن جمع السلامة هو ما سلم فيه بناء الواحد وهو يختص

(الحادي عشر) واو ضمير الذكور نحو الرجال قاموا وهي اسم وقال الأخفش والماز في حرف والفاعل مستتر وقد تستعمل لغير  
العقلاء إذ أنزلوا منزلتهم نحو قوله تعالى يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم وذلك لتوجيه الخطاب إليهم وشذ قوله شربت بها والديك يدعو صاحبه  
إذا ما بنو نمش دنوا فتصوبوا وهو الذي جراه على ذلك قوله بنو لا بنات والذي سوغ ذلك أن ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير فسهل

بحيثه لغير العاقل ولهذا جاز تأنيث فعله نحو إلا الذي آمنت به بنو اسرائيل مع امتناع قامت الزيدون (الثاني عشر) واول علامة المذكورين في لغة  
طبي. أو أزدشنوأة أو بلحات ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار (٢٧) وقوله يلومونني في اشترائي

التخية ل أهل فكلهم ألوم  
وهي عند سيوبه حرف  
دال على الجماعة كما ان التاء  
في قالت حرف دال على  
التأنيث وقيل هي اسم  
مرفوع على الفاعلية ثم قبل  
ان ما بعدها بدل منها وقيل  
مبتدأ والجملة خبر مقدم  
وكذا الخلاف في نحو  
قاما اخوك وقمن نسوتك  
وقد تستعمل لغير العقلاء  
اذا نزلوا منزلتهم قال أبو  
سعيد غمرا كلوني البراغيث  
إذ وصفت بالاكل  
لا بالقرص. هذا سهومته  
لان الاكل من صفات  
الحوانات عاقلة وغير  
عاقلة وقال ابن السجري  
عندي ان الاكل هنا  
بمعنى العدوان والظلم  
كقوله

أكلت بئيك أكل الضب  
حتى وجدت مرارة  
الكل الويل له أي ظلمته  
وشبه الاكل المعنوي  
بالحقيقي والاحسن في  
الضب في البيت أن لا يكون  
في موضع نصب على  
حذف الفاعل أي مثل  
أكلت الضب بل في موضع  
رفع على حذف المفعول  
أي مثل أكل الضب أولاده  
لان ذلك أدخل في التشبيه  
وعلى هذا فيحتمل الاكل  
الثاني أن يكون معنويا

بالعاقل بخلاف جمع التكسير فإنه لا يختص به وينو جمع سلامة لكنه تغير فيه بناء الواحد فأشبه جمع التكسير  
فلما ألحق بجمع التكسير سهل مجي بنو لغير العاقل فلما أني بنو ساع له الا نيان بالواو التي العاقل في قوله تصورا  
للمشاكله (قوله ولهذا) أي لاجل شبهه بجمع التكسير وقوله جاز تأنيث فعله أي كما يجوز تأنيث  
الفعل بجمع التكسير (قوله مع امتناع الخ) أي لأن الزيدون جمع سلامة لم يشبه جمع التكسير فهو باق على  
أصله (قوله بلحات) أي بني الحرث وأشار بأولها أنها روايات ثلاثة (قوله يتعاقبون أي فهو فعل  
مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم والواو علامة الجمع وملائكة فاعل والاولى تخريجه على غير  
هذه اللغة لانها ضعيفة بأن تجعل الواو فاعلا وملائكة بدلا أو مبتدأ مؤخر أو الجملة خبر (قوله يلومونني الخ) جعل  
هذا من هذه اللغة ظاهر لانه من كلامهم وشرط البيت الياء من التخييل لانه من بحر المتقارب فهو مرفوع  
لتجرده من الناصب والجازم والواو علامة الجماعة وأهل فاعل (قوله في اشترائي النخيل) يروي البيت  
بإضافة الاشتراء للفاعل الذي هو ياء المتكلم كما أشدناه ويروي بترك الياء والإضافة للمفعول الذي هو  
النخيل وألوم أقفل مأخوذ من المبني للمفعول أي وكلهم كترملومية (قوله وقيل الخ) هذا كلام ضعيف لان  
نوعا أهل هذه اللغة على الا نيان بالواو والالف يبعد جعلهم لها فاعلات بل الغرض إتمام أرادوا العلامات ولو  
أرادوا غير العلامات لم يمانطقوا بدون الالف أو الواو مع أنهم لم ينطقوا أصلا بدونها والحاصل أن الذي  
يحسن تخريجه على هذا القليل إنما هو نحو آية أو حديث أو كلام شاعر فصيح وأما كلام قوم التزموا ذلك  
في لغتهم فلا يخرج على هذا القليل بل هو في هذه اللغة قطعاً خلافاً للمخرج لكل كلام على اللغة الجيدة (قوله  
وقد تستعمل) أي الواو العلامة (قوله وهذا) أي قول أبي سعيد إن التزيل إذا وصفت بالاكل لا بالقرص  
سهومته (قوله بمعنى العدوان والظلم) تفسير أي والظلم من صفات العقلاء (قوله بمعنى العدوان والظلم) أي  
فالكلام أعني كلوني البراغيث فيه استعارة تبعية حيث شبه الظلم والعدوان بالاكل واستعار الاكل للظلم  
واشتق من أكل أكلوا بمعنى ظلوا والقرينة الواو في أكلوني لانها لا تستعمل الا في العقلاء (قوله أكلت  
بئيك) استعار الاكل لظلم البنين أو لانهم استعار لهم الكلام من حيث كان المظلم بمنزلة المأكل كقول في الاستهلاك  
والاستئصال مما كان ذلك مستقبحا وخيم العاقبة جعله ويلا وشبه ما ينشأ منه من الفساد الذي تنفر منه  
الطباع السليمة بمرارة العشب المر الذي يرعى اه دما مني وقول أكلت بئيك الخ بعده

ولو كان الأولى غابوا شهودا • منعت فناء بيتك من يجيل  
وهذه الايات في رجل طردبني لخطم رجل قال له يجيل يوتيه بما شئته فاقبل بعض أولاده من الشام فنصره  
واحقر الباغي عليه ثم رجع للشام ولم ياكل لايه طعاما (قوله الكلا) بالقصر العشب وقوله الويل أي  
الوخيم المر الذي لا يوافق المزاج (قوله وشبه الاكل المعنوي) أي وهو الظلم المبر عنه بالاكل مجازا (قوله  
والاحسن الخ) هذا تحقيق للكلام وتورك على ابن السجري لانه قال شبه الاكل المعنوي بالحقيقي وهو أكل  
الضب أولاده وأكلت للضب ولا يجوز أن يشبه الاكل المعنوي بالمعنوي (قوله أي مثلاً أكلت الضب) بيان  
للمعنى (قوله أدخل في التشبيه) أي لانه قد شبه أكل الرجل أولاده بأكل الضب أولاده فالشبه به والمشبّه كل  
منها أكل أولاد بخلاف المعنى الاول فانها ليسا متحدين (قوله الثاني) أي كان الاول اكل معنى قد شبه  
اكل معنى بأكل معنى (قوله ظالم لا أولاده) أي لان اكل الاصل لا أولاده ظلم منه لهم (قوله على هذه اللغة)  
أي لغة طبي التي تلحق الفعل علامة تنية الفاعل وجمعه (وقوله ثم عوا وصموا كثير الخ) أي فقد جعل ذلك  
بعض ان الواو في الفعلين علامة جمع وكثير فاعل للثاني عند البصريين وفاعل الاول محذوف أي هم وقوله  
وأسرو النجوى الذين أي فأسروا فعل مضارع والواو علامة والذين فاعل (قوله ان يكون بدلا من الواو

لان الضب ظالم لا أولاده بأكله إياهم ففي المثل أعق من ضب وقد حذل بعضهم على هذه اللغة ثم عوا وصموا كثير منهم وأسروا النجوى الذين  
ظلموا وحملها على غير هذه اللغة أولى لضعفها وقد جوز في الذين ظلموا ان يكون بدلا من الواو

في وأسرُوا أو مبتدأ خبره إما وأسرُوا أو قول محذوف عامل في جملة الاستفهام أي يقولون هل هذا وإن يكون خبر المحذوف أي هم الذين أو فاعلا بأسرُوا الواو علامة كاقدمنا أو يقول محذوف فاعلا من واو استمعوه وأن يكون منصوبا على البدل من مفعول يأتهم أو على إضمار أذم أو أعني وأن يكون مجرورا (٢٨) على البدل من الناس في اقرب للناس حسابهم أو من الماء والميم في لاهية قلوبهم فهذه أحد عشر

وجها وأما الآية الأولى فإذا قدرت فيها الواو علامتين فالعاملان قد تنازعا الظاهر فيجب حينئذ أن تقدر في أحدهما ضميرا مستترا راجعا إليه وهذا من غرائب العربية أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين ويجوز كون كثير مبتدأ وما قبله خبرا وكونه بدلا من الواو الأولى مثل "مصل عليه الرؤف الرحيم فالواو الثانية حينئذ عائدة على متقدم رتبة ولا يجوز العكس لأن الأولى حينئذ لا مفسر لها ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جاؤني من جارك لأنها لم تسمع إلا مع ما لفظه جمع وأقول إذا كان سبب دخولها بيان أن الفاعل الآتي جمع كان لحاقها هنا أولى لأن الجمعية خفية وقد أوجب الجميع علامة التانيث في قامت هند كما أوجبوها في قامت امرأة وأجازوها في غلت القدر وانكسرت القوس كما أجازوها في طلعت الشمس ونفعت الموعدة لتانيث الفاعل في كل وإن كان التانيث في الأولين معنويا وفي الأخيرين لفظيا أما في الموعدة فظاهرها ما في الشمس فلا يقال في تصغيرها شمسية برد التاء (قوله وجوز الزمخشري الخ) هذا سند للرد على أبي حيان وفيه أن هذا لم يفده لأن المصنف يرى أن هذه لغة ضعيفة لا يخرج عليها التبريل وإذا وجد تخريج على هذه اللغة فهو غير مقبول كذا قيل والحق أنه يفيد لأن كلام الزمخشري في الرد على أبي حيان وإن كان بعد ذلك يبحث في كلام الزمخشري (قوله لم يجوز الخ) أي فيتعين جعل الواو فاعلا وزيد بدل أو مبتدأ (قوله لم يجوز عند ابن هشام) أي الحضراو أي أي أجازوه غيره (قوله لم يجوز عند ابن هشام) أي لأن الفاعل مفرد وهو زيد وما بعده عطف عليه وحينئذ فلا تصح الاتيان بالواو فهو قد نظر للظاهر من حيث كون الفاعل لفظا هو زيد فقط وأما غيره لما نظر إلى أن الفاعل في المعنى جمع وهو زيد وما عطف عليه صح الجمع عنده فغيره راعى المعنى فاجازوه وهو نظر للفظ فنع (قوله بيان المعنى) أي بيان كون الفاعل جمعا أو مشى في المعنى والفاعل في المعنى متعدد لأن المعطوف على الفاعل فاعل في المعنى (قوله وقد أسلمه الخ) صدره تولى قتال المارقين بنفسه وبعد البيت

الخ) أي وعلى جميع الأوجه فالواو فاعل أسروا الأعلى جعل الذين ظلموا فاعلا (قوله أو مبتدأ خبره إما وأسرُوا الخ) أشار بذلك إلى ما قيل فيها من الأعراب سواء كان على هذه اللغة وغيرها (قوله أو يقول محذوف) أي يقول الذين (قوله من مفعول يأتهم) أي من قوله قبل ما يأتهم من ذكر من رهم يحدث إلا استمعوه وهم يلبون (قوله فهذه أحد عشر وجها) حاصله أن الذين ظلموا إما في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر فان كان في محل رفع فهو لا بد من واو وأسرُوا ومن واو استمعوه وإما مبتدأ خبره إما جملة وأسرُوا أو قول محذوف وأما فاعل بأسرُوا الواو علامة أو يقول محذوف وإما خبره إما جملة وأسرُوا أو قول ظلموا في محل رفع وأما على أنه في محل نصب فقبه وجها وكذا إذا كان في محل جر (قوله وأما الآية الأولى) أي هي ثم عموا وصموا الخ وحاصل ما ذكره فيها ثلاثة أوجه (قوله في فعل الغائبين) أي لأنه إنما يستتروا جوابا في فعل المخاطب وفعل المتكلم وكذا في فعل العائيب المفرد كما في فعل التعجب والاستثناء (قوله مثل اللهم صل عليه) هذا تنظير في كون الاسم الظاهر بدلا من ضمير الغائب وقوله الرؤف بدل من ضمير عليه (قوله فالواو الثانية حينئذ عائدة الخ) أي فهي على هذا الأعراب اسم بخلاف ما على الأعراب الأولى (قوله على مقدم رتبة) أي وإن كان متأخرا لفظا (قوله ولا يجوز العكس) أي جعل كثير بدلا من الواو الثانية (قوله لا يفسر لها) أي لم يتقدم لها مرجع لالفاظ ولا حكما ولا معنى ولا رتبة وليس هذا من باب التنازع حتى يقتضيه عوده على المتأخر لفظا ورتبة (قوله لأنها) أي الواو الآتية علامة للجمع (قوله لا مع ما لفظه جمع) أي وأما إذا كان الفاعل جمعا في المعنى كمن فلم يسمع الاتيان بها (قوله وأقول) أي في الرد على أبي حيان (قوله إذا كان سبب دخولها) أي في الواقع وفيه أن هذا لا يرد عليه لأنه استند للسباع والقياس لا يردده وأيضا لفظ الجمع يشاكل بالعلامة (قوله لأن الجمعية خفية) أي لأنه لا يعلم الجمعية إلا من الواو (قوله في قامت هند) أي مع أن نظما مذكرا وإمما أرجوها نظرا لكونها مؤنثة في المعنى (قوله في قامت امرأة) أي التي هو مؤنث لفظا والحاصل أنهم قاسوا على قامت امرأة قامت هند لكونه مؤنثا في المعنى فقد نظروا للمعنى وقاسوا وحينئذ فمقتضاها أن يجوز قياس جاؤني من جارك على قاموا الرجال وأوجب بأن الكثير العالب مراعاة لفظ من لا معناها حتى أنه يصح القياس والرد عليه (قوله غلت القدر) في نسخة القدور وقوله وانكسرت القوس وفي نسخة النفوس (قوله وأجازوها في غلت القدور وانكسرت القوس) أي فهذا لم يسمع لكن أجازوها قياسا على طلعت الشمس ونفعت الموعدة لتانيث الفاعل في كل وإن كان التانيث في الأولين معنويا وفي الأخيرين لفظيا أما في الموعدة فظاهرها ما في الشمس فلا يقال في تصغيرها شمسية برد التاء (قوله وجوز الزمخشري الخ) هذا سند للرد على أبي حيان وفيه أن هذا لم يفده لأن المصنف يرى أن هذه لغة ضعيفة لا يخرج عليها التبريل وإذا وجد تخريج على هذه اللغة فهو غير مقبول كذا قيل والحق أنه يفيد لأن كلام الزمخشري في الرد على أبي حيان وإن كان بعد ذلك يبحث في كلام الزمخشري (قوله لم يجوز الخ) أي فيتعين جعل الواو فاعلا وزيد بدل أو مبتدأ (قوله لم يجوز عند ابن هشام) أي الحضراو أي أي أجازوه غيره (قوله لم يجوز عند ابن هشام) أي لأن الفاعل مفرد وهو زيد وما بعده عطف عليه وحينئذ فلا تصح الاتيان بالواو فهو قد نظر للظاهر من حيث كون الفاعل لفظا هو زيد فقط وأما غيره لما نظر إلى أن الفاعل في المعنى جمع وهو زيد وما عطف عليه صح الجمع عنده فغيره راعى المعنى فاجازوه وهو نظر للفظ فنع (قوله بيان المعنى) أي بيان كون الفاعل جمعا أو مشى في المعنى والفاعل في المعنى متعدد لأن المعطوف على الفاعل فاعل في المعنى (قوله وقد أسلمه الخ) صدره تولى قتال المارقين بنفسه وبعد البيت

في لا يملكون الشفاعة إلا من أخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة وإذا قيل جاؤا زيد وعمرو لقد وبكر لم يجوز عند ابن هشام أن يكون من هذه اللغة وكذا تقول في جاء زيد وعمرو وقول غيره أولى لما بينا من أن المراد بيان المعنى وقدره عليه بقوله وقد أسلمه مبدع وحيم وليس بشيء

لأنه إنما يمنع التخريج لا التركيب ويجب القطع بامتناعه في نحو قام زيد أو عمرو لأن القائم واحد بخلاف قام أخوك أو غلامك لأنه اثنان وكذلك تمتنع في قام أخوك أو زيد أو ما قوله تعالى إما يلغان عندك الكبير أحدهما أو كلاهما فمن زعم أنه من ذلك فهو غلط بل الالف ضمير الوالدين في وبالوالدين إحسانا وأحدهما أو كلاهما بتقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما (٢٩) أو أحدهما بدل بعض وما بعده باضمار فعل

ولا يكون معطوفاً لأن بدل الكل لا يعطف على بدل البعض لا تقول أعجبنى زيد وجهه وأخوك على أن الأخ هو زيد لأنك لا تعطف المبين على المخصص فإن قلت قام أخوك وزيد جاز قاموا بالواو إن قدرته من عطف المفردات بقاما بالالف إن قدرته من عطف الجمل كما قال السبيل في لاناخذه سنة ولا نوم أن التقدير ولا يأخذه نوم (الثالث عشر) واو الانكار نحو آل رجلوه بعد قول القائل قام الرجل والصواب أن لا تعد هذه لأنها اشباع للحركة بدليل آل رجلاه في النصب وآل رجله في الجر ونظيرها الواو في منوف الحكاية وفي أنظور من قوله من حوثما سلكوا أدنوا فنظوره وواو القوافي كقوله سقيت الغيث أيها الحيا (الرابع عشر) واو التذكر كقول من أراد أن يقول يقوم زيد فنسي زيد فأراد مد الصوت ليتذكر إذ لم يرد قطع الكلام يقوم والصواب أن هذه كالتى قبلها (الخامس عشر) الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قبل واليه

لقد أورت المصيرين حزنا وذلة قتل بدر الجائليق مقيم والايات اعبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام والمارقين الخارجين والمبعد بفتح العين الاجنبي والحميم القريب الذي يتم بأمره يعني أنه تبرأ منه القريب والبعيد وأسليه لما يراد منه والمصيرين البصرة والكوفة ودير الجائليق بجيم ومثثة مفتوحة ولام مكسورة وتحتية وقاف موضع بالعراق قتل به مصعب (قوله لأنه) أي ابن هشام الحضراوى إنما يمنع التخريج أى على هذه اللفظة لا يمنع التركيب في ذاته وذلك بجمل الواو فاعلا والاسم الظاهر بدلا أو مبتدأ والجملة قبله خبر ولا يتأتى الرد عليه إلا لو كان يمنع التركيب في ذاته (قوله في قام أخوك أو زيد) أى لأن للفاعل واحد لأن أو لاحد الكيتين (قوله فمن زعم أنه من ذلك) أى بما جاءت فيه الالف علامة على تثنية الفاعل (قوله ضمير الوالدين) أى فهو الفاعل (قوله بتقدير يبلغه أحدهما الخ) أى فهو فاعل لفعل محذوف (قوله أو أحدهما بدل بعض) أى من الالف وقوله وما بعده أى وهو أو كلاهما (قوله لأن بدل) الكل لا يعطف على بدل البعض أى وأما عكسه فالظاهر جوازه (قوله على أن الأخ هو زيد) أى وأما قوله أعجبنى زيد أخوك وجهه فانه يجوز (قوله لأنك لا تعطف المبين الخ) أى لأن عطفك الشئ على الشئ يقتضى أنه شاركه من كل وجه أى في الحكم. إن اقتضى أن ذات هذا غير هذا فعطفك على الخبر يكون المعطوف خبرا وكذلك العطف على الفاعل فاعل وعلى الحال حال وهكذا فإذا عطف بدل الكل على بدل البعض اقتضى أن بدل الكل مخصص كما أن المعطوف عليه كذلك مع أنه في الواقع مبين لا مخصص (قوله إن قدرته من عطف الجمل) أى وإن زيد فاعل لمحذوف أى وقام زيد وأما أن قدرته من عطف المفردات فلا يصح لأن قاما بالالف لا يصح تسلطه على زيد لا فراده (قوله كما قال السبيل) هذا نظير في قوله في عطف الجمل فقد جعل السبيل قوله ولا نوم فاعلا لمحذوف والجملة عطف على جملة لاناخذه سنة ولم يجعله عطفا على قوله سنة ويكون من عطف المفردات لأن نوم لا يصح تسلطه تأخذه بالتاء عليه بل إنما يدخل عليه يأخذه بالياء لا بالتاء كما هو الموجود في الكلام (قوله واو الانكار) في الحقيقة الواو إنما أفادت زيادة الانكار لأن أصل الانكار استفيد من همزة الاستفهام (قوله آل رجلوه) أى فقد أنكرت عليه كون القائم رجلا بل القائم إنما هو امرأة (قوله لأنها اشباع) أى فليست كلمة موضوعة لمعنى بل جزء كلمة وهذا الباب إنما هو معقود للكلمات المستقلة الموضوعة لمعان (قوله لأنها اشباع) أى لتسمة الحرف الذى قبلها (قوله ونظيرها) حوثما وقبل البيت الله يعلم أنا في تلقنا يوم الفراق إلى أحبابنا صور (قوله أنظور الخ) أى فالأصل فانظر فهو فعل مضارع وأشبعت ضمة الظاء فتولد الواو منها (قوله سقيت الغيث الخ) هذا عجز بيت صدره متى كان الحيايم بذى طلوح والطلوح جمع طلحة وهو شجر عظيم له شوك أى متى كان الحيايم به كان ذى طلوح (قوله كالتى قبلها) أى للاشباع لأنها موضوعة لمعنى وحيتند فلا تعد (قوله مبدلة) أى وايست الواو موضوعة للاستفهام فقد علم أن هذه المعانى الثلاثة الأخيرة باطلة فلم يبق إلا أحد عشر معنى (قوله لياب الندبة) أى وهى نداء المنفجع عليه لفقده حقيقة أو حكما أو المتوجع منه (قوله واو زيدا) أى فالواو حرف نداء يزيدا منادى مندوب مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة

النشور وأنتم قال فرعون وآمنتم به والصواب أن لا تعد هذه أيضا لأنها مبدلة ولو صح عدها لصح عد الواو من أحرف الاستفهام (وا) على وجهين أحدهما أن يكون حرف نداء مختصا بباب الندبة نحو وازيداه (٢) قوله فلم يبق إلا أحد عشر الخ أى مع إسقاط الواو التى ينصب المضارع بعدها كما تقدم للشمى اه



وابأب أنت وفرك الأشنب هـ  
 كما نادر عليه الزرنب هـ  
 أو زنجيل وهو عند أطيبه هـ  
 وقد يقال واهما كقوله هـ  
 واهما السلي هم واهما واهما هـ  
 ووى كقوله هـ  
 وى كان من يكر له نشب يح هـ  
 بب ومن يفتقر بعش عيش هـ  
 ضره وقد تلحق هذه كاف هـ  
 الخطاب كقوله هـ  
 ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها هـ  
 قيل الفوارس ويك عثر هـ  
 أقدم هو قال الكسائي أصل هـ  
 ويك ويك فالكاف ضمير هـ  
 مجرور وأما ويك أن الله هـ  
 فقال أبو الحسن وى اسم هـ  
 فعل والكاف حرف خطاب هـ  
 وأن على اضممار اللام هـ  
 والمعنى أعجب لأن الله هـ  
 وقال الخليل وى وحدها كما هـ  
 قال وى كأن من يكن البيت هـ  
 فكان للتحقيق كما قال هـ  
 كأننى حين أمسى لا تكلمنى هـ  
 متيم يشتكى ما ليس موجودا هـ  
 أى أنتى حين أمسى على هذه هـ  
 الحالة (حرف الالف) هـ  
 والمراد به هنا الحرف هـ  
 الهاوى الممتنع الابتداء به هـ  
 اكونه لا يقبل الحركة فأما هـ  
 الذى يراد به الهمزة فقد هـ  
 مر في صدر الكتاب وابن هـ  
 جنى يرى أن هذا الحرف هـ  
 اسمه لا وأنه الحرف الذى هـ  
 يذكر قبل الباء عند عد هـ  
 الحروف وأنه لالم يمكن هـ  
 أن يتلفظ به فى أول اسمه كما هـ  
 فعل فى أخواته إذ قيل صاد هـ  
 جم توصل اليه باللام كما هـ  
 توصل الى اللفظ بلام هـ

الف التندبة فى محل نصب والالف التندبة والهاء للسكت (قوله وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي) أى  
 فيجوز أن تقول لمن رأيت وأردت نداءه وأزيد فوا حرف نداء وزيد منادى مبنى على الضم فى محل نصب (قوله  
 اسما لا عجب) أى اسم فعل مضارع معناه أعجب (قوله وابأبى) التعجب هنا للاستحسان أى أعجب من  
 حسنك (قوله وابأبى) أى أعجب وقوله أبى متعلق بمحذوف أى فديك وأنت مبتدا وبأبى خبره قدم  
 عليه وفرك مبتدا والاشنب صفة من الشنب بفتحين وهو حدة الاسنان وقيل يردو عدو وقوله كما خبره  
 وذربا المعجمة من ذريت الحب فرقته والزرنب نبت طيب الرائحة (قوله وقد يقال) أى فى الواو التى هى اسم  
 فعل لا عجب (قوله واهما السلي) فى الصحاح إذا عجت من طيب الشئ قلت واهما ما أطيبه قال أبو النجم  
 واهما لربائهم واهما واهما هـ ياليت عيناهما لنا وفاها هـ بشن نرضى به أباهما  
 (قوله ووى) أى ويقال فى الواو التى هى اسم فعل لا عجب وى وهذا أى ما ذكره المصنف من أن وى اسم فعل  
 بمعنى أعجب هو المشهور وقيل إن وى حرف تنبيه للردع والزجر على وقوع فى محذور ومكروه كما إذا وجد رجل  
 يسب أحدا ويوقعه فى مكروه أو يتلفه أو يأخذ ماله أو يعرض له شئ من ذلك فيقال لذلك الرجل وى ومعناه  
 تنبه وانزجر عن فمك (قوله كقوله) هو من الخفيف (قوله وى كأن الخ) هذا البيت مدرج من بحر  
 الخفيف فاعلان متفعلن فاعلان آخر صدره الحاء من يحجب والنصب المال وبعد البيت  
 ويحجب سر التجنى ولكن هـ أخا المال محضر كل سر هـ  
 (قوله هذه) أى وهى وى بمعنى أعجب (قوله قيل الفوارس الخ) أى قول الفوارس يا عنزة أقدم فيتعجب  
 لك فى تأخره وعدم قدمك على الحرب (قوله قيل الفوارس الخ) يريد أن تعويل أصحابه عليه والتجاء هم  
 فى هذا المقام الصعب اليه قد شفى نفسه ونفى سقمه والقبيل القول وعنزة منادى مرخم أى يا عنزة (قوله وقال  
 الكسائي) هذا مقابل لمن يقول إن الكاف فيه حرف خطاب (قوله حرف خطاب) تديتكف أن الكاف  
 جارة للتعليل على حد واذكروه كما هذا كم (قوله فكان للتحقيق) أى للتشبيه أى فالكاف على هذا  
 مفصولة من وى بخلافها على القول (قوله كما قال) أى عمن أبى ربيعة وقيل يزيد بن الحكم (قوله  
 كأننى الخ) ليس غرضه أن يشبه نفسه بمتيم موصوف بما ذكر وإنما غرضه أن يخبر بأنه فى حال إمسانه غير  
 مكلمة متيم يشتهى أمرا غير موجود وهو كلاما فن ثم جعلت كأن للتحقيق لا للتشبيه (قوله لا تكلمنى)  
 أى المحبوبة وقوله متيم خبر كأن فالقصد التحقيق لا التشبيه أى أنه إذا أمسى ولم تكلمه متيم لا أن المراد أنه  
 كمتيم (قوله ما ليس موجودا) أى وهو الكلام منها (قوله على هذه الحالة) أى غير مكلمة لى متيم  
 (حرف الالف)  
 (قوله والمراد به هنا) أى وأما فى غير ما هنا كقوله فى أول الكتاب حرف الالف فالمراد به الهمزة (قوله  
 الحرف الهاوى) فى نسخة البوائى أى الصوت الممتد فى الهواء المعداد من حروف العلة كالف موسى  
 (قوله فاما الذى) أى الالف الذى يراد به الهمزة أى بمدلوله الهمزة والحاصل أن الالف على هذا مشتركة  
 بين الحرف الهاوى وبين اسم الهمزة فاذا قيل على هذا تهج قام أى قطع حروفها قلت قاف وألف وميم هذا  
 مذهب الجمهور وأما ابن جنى فيقول إن الالف الهاوى لا يعبر عنه بلافاذا قيل تهج قم قلت قاف ولا  
 وميم فالحرف الهاوى عنده لا يعبر عنه إلا بالالف لكونه لا يعبر عنه فى أول اسمه لعدم تانى ذلك (قوله أن يتلفظ به)  
 أى بالالف الهاوى وقوله كما توصل إلى اللفظ أى التلغظ (قوله كما فعل فى أخواته) أى فصا اسم لصهر جيم اسم  
 لجه فقد نطق بكل حرف فى أول اسمه (قوله ليتقارضا) أى فلام التعريف توصل لها بالالف والالف توصل  
 لها باللام فكل منهما قارض الآخر وفيه أن الذى توصل به اللام التعريف اليابسة بمعنى الهمزة لا الالف  
 اللينة بمعنى الحرف الهاوى فهذه الالف المتوصل بها اللام غير الالف المتوصل باللام لها لأنها الالف اللينة فلا

لام الف خطأ لان كلامه من اللام والالف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط ثم اعترض على نفسه بقول أبي النجم أقبلت من عندك يا حرف • تخطر جلاي بخط مختلف (٣١) • تكتبان في الطريق لام الالف • وأجاب

بأنه لعله تلفاء من افواه العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة وقد ذكر للالف تسعة اوجه (احدها) ان تكون للانكار نحو اعمره لمن قال لقيت عمرا (الثاني) ان تكون للتذكير كرايت الرجل وقد مضى أن التحقيق أن لا يعد هذان (الثالث) أن تكون ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما وقال المازني هي حرف والضمير مستتر (الرابع) ان تكون علامة الاثنين كقوله الفيتا عينك عند القفا

وقوله

وقد أسلباه مبعودو حميم  
وعليه قول المتنبي  
ورمي ومار متايداه فصاني  
سهم يعذب والسهم تريخ  
(الخامس) الالف الكافة كقوله

فينا نسوس الناس والامر امرنا

إذا نحن فيهم سوقة ليس  
تصفه وقيل الالف بعض  
مال الكافة وقيل اشباع وبين  
مضافة إلى الجملة ويؤيده  
انها قد اضيفت إلى المفرد في

قوله

ينتا ناقة الكماة وروغه  
يوما أتج له جرى سلفع  
(السادس) ان تكون فاصلة  
بين الهمزتين نحو أنذرته  
ودخولها جائز لا واجب  
ولا فرق بين كون الهمزة

تقارض إلا أن يقال اكتفى بانحداد الاسم واطلاق الالف (قوله لام الف خطأ) أي وإنما الصواب أن يقولوا لا لان الالف الهاوى إما يلحق بلا لا بما ذكره ولا نكلا الخ (قوله قد مضى ذكره) فيه أن الذي مضى ذكره إنما هو الهمزة ولام الف حرف مركب من اللام والالف اللينة أي الهاوى ولم يذكر هذا نعم يرد أن المراد سرد أسماء الحروف البسيطة لا المركبة اللهم إلا أن يكون أهل الخط اصطلاحوا على أن لام الف اسم للالف اللينة فقط ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله بيان كيفية تركيب الحروف) أي لان كيفية تركيب الحروف غير هذه الطريقة ترى باب بالفي بوبه باب وهكذا (قوله أسماء الحروف) أي بان يقال ابث ثج الخ (قوله بقول أبي النجم) الاوضح أن يعترض بالحديث الذي ذكره النبي حين عد الحروف وقال لام الف إلا أن يقال ان الحديث لم يبلغه (قوله كالخرف) بفتح الخاء وكسر الراء وذلك لان أبا النجم قدم على زياد بعد حه ويطلب منه الجائزة فأراد زياد قتله ففر هارباً ينشد ذلك (قوله وأجاب الخ) اعترض هذا الجواب الدماميني بأنه كيف أن العربي الفصحى التي تتلقى اللغة عنه تخطئ في اللفظ تبعاً للعامة وقوله لان الخط الخ فيه أن أبا النجم إنما صدر منه لفظ لا خطأ فاعل مراد به النجم لام الف اللذان • ما حرفان فحذف العاطف وهمزة القطع للضرورة فليس مراده لام الف الذي هو اسم واحد مركب ومراده أنه يمشى تارة مستقيماً فتخطر جلاه خطاً شبيهاً بالالف وتارة يمشى معوجاً فتخطر جلاه خطاً معوجاً شبيهاً باللام أو قد يقال الظاهر ان ما ذكره الدماميني لا يرد وذلك لان العرب معصومون عن الخطأ في اللغة العربية كحركات الكلم ونحوها ونطقهم بلام الف تبعاً للعامة لا يمنع إذ تسمية العامة لهذا الحرف بلام الف بمنزلة ما لوسمى إنسان ابنة بديز مقلوب زيد وظاهر ان العرب تناديه في ذلك الحال بالمهمل وأجاب الشمني بأن أبا النجم لما دخل الحاضرة ووجد العامة يقولون ذلك كثير أشاعها ساعاً له تلقى وجعل قوله لان الخط الخ جواباً عما يقال كيف يسوغ للعربي الفصحى أن يتلقى ذلك الخطأ عن العامة وحاصل الجواب أن الذي صدر من العامة إنما هو متعلق بالخط لا بالفصاحة ولكن هذا كلام بعيد فالحق أن كلام ابن جني مشكل تأمل (قوله وقد ذكر الالف) أي الحرف الهاوى (قوله أعمره) الأصل عمر أي أنت لقيت عمر أو أنت لم تلقه لكونه مثلك لا يرامو قوله لانكار أي لزيادته والاف الهمزة لاصل الانكار لانها للاستفهام الانكارى (قوله للتذكر) أي إذا نطقت بالكلمة ولم تدر شيئاً بعدها بل نسيت فتأتى بالالف حتى تذكر ما بعده (قوله وقد مضى) أي في نظره في مبحث الواو (قوله أن لا يعد هذان) أي من الواجه التي تأتي لها الالف لان الباب معقود للحروف الأصلية الموضوعة لمعان والالف في هذين الوجهين غير أصلية بل حاصلة من اشباع الفتحة (قوله هي حرف) أي دال على الثنية (قوله عيناك) فاعل ألفيتا والالف حرف علامة الثنية (قوله وعليه الخ) إنما لم يقل وقال المتنبي إشارة إلى أنه ليس من العرب العرباء المعتد بكلامهم بل هو مولد (قوله ورمي الخ) يعني أنه نظر إليه فرمى بطرفه سهماً أصاب قواده ولم يرم يداه على أن هذا السهم الصائب لم يجر على عادة السهام التي ترميها الأيدي لأنها تقتل قتريح من تعب الحياة وأما هذا السهم الصائب فإنه يعذب دائماً لتهيجه لوعة الغرام اه دماميني (قوله يداه) فاعل رمنا والالف علامة الثنية (قوله ورمي) أي بلحظه سهماً وقوله فصاني سهم أي من لحاظه وقواه والسهم أي التي ترمي باليد (قوله الكافة) أي عن الإضافة من وهذا القبيل قوله بينا نحن جلوس عند رسول الله (قوله قد اضيفت إلى المفرد) أي وظهر أثرها في الإضافة للمفرد (قوله تعانقه) مضاف لبينا (قوله مسهلة) أي كافي قراءة قالون وأبي عمرو وقوله وأوحققة أي كافي قراءة مشام (قوله وهذه واجبة) أي لانك لو لم تأت بها لتوالى الأمثال (قوله والمتعجب منه) ظاهره أو المنادى المتعجب منه مع أن المنادى في البيت نفس التعجب فالأولى ان يقول

الثانية مسهلة أو محققة (السابع) ان تكون فاصله بين نون النسوة ونون التوكيد في نحو اضربنن وهذه واجبة (الثامن) ان تكون لد الصوت بالمنادى المستغاث والمتعجب منه أو المندوب

كقوله \* يا يزيد الاكمل نيل عز \* وغنى بعدفاقة وهو ان (٣٢) وقوله \* يا عجا لهذه الفليقة \* هل تذهبن القوباء الريقة وقوله

حملت أمر أعظم فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله ناعمر (الناسم) أى تكون بدلا من نون ساكنة وهى إمانون التوكيد أو تنوين المنصوب فالاول نحو لنسفعا وليكونا وقوله

ولا تعبد الشيطان والله فاعبداه ويحتمل أن يكون هذا من باب يا حرسى اضربا عنقه والثاني كرايت زيدا فى لغة غير ربيعة ولا يجوز أن تعد الالف المبذلة من نون إذن ولا الالف التكميل كقبحه ثرى ولا الالف التانيث كالف حيل ولا الالف اللاحق كالف أرطى ولا الالف الاطلاق كالالف فى قوله من طلل كالانحى أنهما ولا الالف التثنية كالزيدان ولا الالف الاشباع الواقعة فى الحكاية نحو مناو وغيرها فى الضرورة كقوله

\* أعوذ بالله من العقراب \* ولا التى تبين بها الحركة فى الوقف وهى ألف أنا عند البصريين ولا ألف التصغير نحو ذبا والذبا لما قدمنا (حرف الياء)

(الياء المقردة) تاتي على ثلاثة أوجه وذلك أنها تكون ضمير للمؤنثة نحو تقومين وقومى وقال الاخفش والمازنى هى حرف تانيث والفاعل مستتر وحرف انكار نحو ازيدنيه وحرف تذكار نحو قدى وقد تقدم

او المأني به للتعجب لا الحقيقة النداء (قوله كقوله الخ) أورد الايات الممثل بها على ترتيب الاقسام الممثل لها فقوله يا يزيد امثال للمنادى المستغاث والامل الراجى اسم فاعل من امل يأمل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع (قوله يا يزيدا) الاصل يا يزيد لأن المنادى المفرد يبنى على الضم (قوله يا عجا) مثال للمنادى المتعجب منه (قوله الفليقة) بالفاء والقاف أى الداهية والمنكر (قوله القوباء) بضم القاف وفتح الواو وقد تسكن وبالمدد ايمالج بالريق وهى فى البيت بناء الوحدة فاعل مؤخر (قوله القوباء) هى القوبة المعروفة أى القوبة التى تداوى بالريق وسبب ذلك أن أعرايا أصابه قوبة فقبل له كل يوم ضع عليها الريق فوضع عليها فصحت فقال ذلك (قوله وقوله) مثال للمندوب (قوله حات أمر أعظما) هو الجرير فى عمر بن عبد العزيز وقوله الشمس طالعة ليست بكاسفة \* تبكى عليك نجوم الليل والقمر

ويروى الشمس كاسفة ليست بطالمة جوز أن يكون نصب نجوم على الظرفية أى مدة نجوم الخ أى الشهر والدهر فعبر عن الشهر بالقمر وعن الدهر بالزجوم وقبل المعنى تقلبها فى البكاء أو تجعلها بكاء أو نجوم فاعل والقمر مفعول معه وأن نجوم مفعول لكاسفة (قوله يا عمرا) أصله يا عمر فزيدت الالف للتدبة (قوله لنسفعا وليكونا) أى فنقول لنسفعا وليكونا (قوله من باب الخ) أى فيكون خاطب المفرد بخطاب المثنى (قوله والثاني) أى المبذلة من تنوين المنصوب (قوله فى لغة غير ربيعة) أى وأمامهم يقفون على المنون المنصوب بالسكون (قوله ولا ألف التكثير) أى وهى الزائدة فى الكلمة لمجرد تكثير حرورها (قوله ولا ألف اللاحق) هى التى تزداد فى كلمة لاجل إلحاقها بكلمة أخرى لتثنيها وتجمع جمعها فارطى ملحقة بجمعفر (قوله ولا ألف الاطلاق) هى الالف اللاحقة للوقا فى المطلقه نحو \* ألقى اللوم عاذل والعنابا \* الخ (قوله كالانحى) بفتح الهمزة وسكون المثناة فوق وفتح الحاء المهملة وشذالياء نوع من البرد وأنه جالى فصار كالطريق وصدره ماهاج أشواقا وشجوا قد شجا \* وهو للعجاج منها وهى فاحاوم سنا مسرجا \* (قوله وفى غيرها فى الضرورة) أى أو الواقعة فى غير الحكاية (قوله أعوذ بالله الخ) تمامه \* الشائلات عقد الاذنان \* ولما وصف العقراب وهى مفرد بالجمع لأن الالف واللام للاستغراق فالافراد مرادة فيجوز رعاية المعنى فيجمع الوصف (قوله عند البصريين) أى فالالف عندهم زائدة لاجل بيان حركة أن وأما الكوفيون فيقولون انها من جملة الضمير لا أنها زائدة فالضمير عندهم أنا بتامها (قوله لما قدمنا) أى فى حرف الهاء من قوله والتحقيق أن لا تعد هاء التانيث من نحو رحمة من ذلك لأنها جزء كلمة اولولى ان يقول لما بأتى قريبا لأنه علل بمثل ذلك التعليل قريبا (قوله لما قدمنا) أى فى هاء التانيث من أنها جزء كلمة ويأتى بعد أسطر فى الياء وما لا ينبغي عده أيضا الالف المبذلة من همزة ال عند دخول همزة الاستفهام نحو آلا ن

(حرف الياء الياء المفردة)

(قوله هى حرف تانيث) أى فهى مثل ناء قامت هند وقوله والفاعل مستتر أى تقديره أنت (قوله ازيدنيه) يصح بكسر الدال وفتحها وضمها لأنه يقال فى الاحوال الثلاثة وهذا بخلاف الرجل فإنه يقال فى حالة الرفع آ لرجله وفى حالة النصب آ لرجلاه وفى حالة الجر آ لرجليه وذلك لأن زيدا محرك فتتوونته بالكسر لاجل التفاتة ساكنة مع الياء فهذا انكار له فى أحواله الثلاث بخلاف ما لا تنوين له كالرجل فانكاره تابع لحركته فحال الرفع بالواو وحال النصب بالالف وحال الجر بالياء (قوله وقد تقدم البحث فيها) أى فى الواو (قوله وياء الاطلاق) أى كافى وكان قدى وقوله وياء الاشباع أى إذا اشبع الحرف المكسور للحكاية كنى أو غيرها وقوله ونحو من أى كالتثنية والجمع المذكر السالم فى حالة الجر والنصب (قوله لا كلمات) أى والباب انما هو معقود لبيان احوال الكلمات المستقلة (يا) (قوله او حكما) أى كما إذا ناديت بها السامى أو النائم

البحث فيها والصواب ان لا يبعد كما لا تعد ياء التصغير وياء المضارعة وياء الاطلاق او ياء الاشباع ونحوهن لانهن اجزاء الكلمات لا كلمات (يا) حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب

توكيدا وقبل مشتركة بين القريب والبعيد وقبل بينهما وبين المتوسط وهي أكثر أحرف النداء (٣٣) استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف

سواها نحو يوسف أعرض  
عن هذا ولا ينادى اسم الله  
عز وجل والاسم المستعاث  
وأها وأيتها وإلاها ولا  
المتدوب إلا بها أو بها  
وليس نصب المنادى بها  
ولا بأخواتها أحرفا  
ولا من أسماء لأدعو  
متحملة لضمر الفاعل خلافا  
لأعنى ذلك بل بأدعو محذوفا  
لروما وقول ابن الطراوة  
النداء انشاء وأدعو خبر  
سهو بل أدعو المقدر انشاء  
كعبت و أقسمت وإذا ولي  
يا مانيس ينادى كالفاعل  
في الألباسجدوا وقوله  
ألا يا سقياني بعد غارة سنجال  
وقبل منا يا عاديات وأوجال  
والحرف في نحو يا ليتني كنت  
معهم فأفوز بيارب كاسية في  
الدنيا عارية يوم القيامة  
والجملة الاتسمية كقوله  
يا لعنة الله والأفوام ككلم  
والصالحين على سمعان من جار  
فقبل هي للنداء والمنادى  
محذوف وقيل هي لمجرد  
التنبيه لئلا يلزم الاجحاف  
بحذف الجملة كلها وقال  
ابن مالك إن وليها دعاء كذا  
البيت أو أمر نحو ألا  
يا اسجدوا فهي للنداء  
لكثرة وقوع النداء قبلها  
نحو يا آدم اسكن يا نوح  
اهبط ونحو يا لك ليتض  
علينا ربك وإلا فهي للتنبيه  
والله سبحانه وتعالى أعلم  
(الباب الثاني من الكتاب)  
في تفسير الجملة وذكر  
اقسامها وأحكامها (شرح

أو الغافل القريب (قوله توكيدا) المراد بالتوكيد الإشارة إلى أن ما بقى للمخاطب أمر عظيم شأنه أن  
يعتني به حتى نزل القريب وإن كان متنبها لذلك منزلة الغافل لكونه لم يأت بالأكمال المناسب (قوله وقبل  
مشتركة) أي اشتراكا معتربا لا لأنها موضوعة الأمر الكلي وهو طلب الاقبال سواء كان المطلوب بعيدا  
أو قريبا (قوله أو بها) أي فلما لم يشار كمالا إلى البصر في بعض الأحوال ضمت الكثرة لها (قوله أحرفا) أي  
حال كونها أحرفا كما قال بعض إنما أحرف والناسب للمنادى هي (قوله أسماء) أي أسماء أفعال لأدعو  
فياعنده اسم فعل مضارع (قوله بل بأدعو محذوفا) أي لقيام حرف النداء مقامه (قوله وأدعو خبر) أي  
وكيف يقوم الانشاء مقام الخبر (قوله المقدر) أي المحذوف الذي قام حرف النداء مقامه (قوله غارة)  
مضافة بعد (قوله سنجال) اسم موضع باذريجان أي اسقياني بعد غارة هذا الموضع أي بعد الوقفة الحاصلة  
فيه قبل أن يصل إلى الموت وينقضي أجله فالشاعر كان مطمونا وقال ذلك حال ضعفه (قوله وقبل منا يا  
عاديات) في نسخة وقبل صروف عاديات وهي نواب الدهر وأرجال أي خرف وفي نسخة وأجال (قوله  
كاسية) أي ذات مكسوة (قوله يا لعنة الله) لعنة مبتدأ وقوله على سمعان خبر وقوله من جار تمييز مجرور بمن (قوله  
والصالحين) يروى والصالحون بالواو إما على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والأصل يا لعنة  
الصالحين وإما على العطف على المحل إذا مجرور قبله لفظ امر فروع محلا على أنه فاعل المصدر (قوله سمعان) بكسر  
السين وفتحها وكأنه رجل نصراني (قوله محذوف) أي والأصل يا هؤلاء اسجدوا الخ (قوله لئلا يلزم  
الاجحاف) أي أوجعت بالنداء لأن أدعو محذوف وكذلك المنادى لأن فضلات الجملة منها كجهر القول فيما  
يتى للمصنف (قوله وإلا) أي بأن لم يلها لأدعاء ولا فعل أمر بل فعل غير أمر نحو

يا حبذا جبل الريان من جبل هـ وحبذا ساكن الريان من كانا

أو حرف نحو يا ليتنا نرد

### (الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة)

(قوله الباب) مبتدأ والثاني نعت وقوله في تفسير خبر وقوله من الكتاب صفة ثانية أو حال من المبتدأ على مذهب  
سبويه أو من الخبر لكن يرد عليه أنه قد تقدم الحال على عاملها المعنوي (قوله وذكري أقسامها) أي من كونها  
اسمية أو فعلية صغرى أو كبرى أو ذات وجهين (قوله وأحكامها) أي من كونها انشائية إن وقعت جوا بالقسم  
استعطاف أو خبرية إن وقعت صفة أو صلة أو حالا ومنه عروض الأعراب لها بحسب المحل رفعها ونصبها وجرا  
وجزما (قوله شرح الجملة) أي هذا باب شرح الجملة فحذف المبتدأ والخبر أعني المضاف وأقيم المضاف إليه  
مقامه (قوله هو القول) إنما لم يقل اللفظ لأن القول جنس قريب لأنه عبارة عن اللفظ المستعمل بخلاف  
اللفظ فإنه جنس بعيد لصدقه على الماهل والمستعمل وأخذ الجنس القريب في التعريف أولى لأجل أن يصيره  
تاما بخلاف البعيد فإنه يصيره ناقصا فان قلت إن القول كما يطلق على اللفظ يطلق على الاعتقاد وعلى الرأي فهو  
مشترك أو كالمشترك وأخذ المشترك في التعريف ممنوع قلنا على ذلك إذا لم توجد قرينة على أن المراد  
واحد من أفراد ذلك المشترك وهنا وجدت قرينة على إرادة اللفظ وهو الوصف بالأفادة إذ المفيد إنما هو  
اللفظ المستعمل لا الرأي والاعتقاد (قوله المفيد) خرج الجملة الاستثنائية وجملة الشرط وقوله المفيد بالقصد  
الخ اعترض بان المنيد بغنى عن القصد لأن النائم إذا أخبر بخبر فإنه لا يفيد شيئا وكذلك المجنون إذ هو كالغديان  
وأصوات الحيوانات ولو فرض إفادته كالقول قام زيد ووافق ذلك قيامه فالفائدة تم تحصيل من إخباره بل إنما  
حصلت من خارج كالمشاهدة ورد بان المتفاد من المشاهدة صدق الخبر أي طابقته للواقع وأما الفائدة فالكلام  
متصف بها غاية أنه غير مقصود بالأفادة والحاصل أن كلام النائم والمجنون في حد ذاته مفيد أي دال على معنى



يحسن السكوت عليه وهو ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه لكنه غير مقصود بالافادة وحينئذ فلا يسمى كلاما عند النحاة فلذا أخرجه المصنف بقوله بالقصد (قوله يحسن السكوت عليه) أي من المتكلم بمعنى قطع كلامه أو من السامع بأن لا يطلب زائدا على ما سمع والاول أولى لان الكلام صفة له فيكون منه وهو السكوت صفة له وفي الحقيقة هما متلازمان لانه متى ذكر ركنا الاسناد حسن السكوت من كل منهما أو الا فلا (قوله يحسن السكوت عليه) خرج ما دل على معنى لا يحسن السكوت عليه كزيد على الذات وإن قام زيد على تعليق شيء ما على القيام فهو ليس بمفيد (قوله وما كان بمنزلة أحدهما) أي منزلة الفعل مع فاعله أو منزلة المبتدأ مع خبره (قوله ضرب اللص) أي فهو منزل بمنزلة الفعل مع الفاعل لان اللص نائب فاعل ونائب الفاعل بمنزلة (قوله وأقام الزيدان) أي فهو أيضا بمنزلة الفعل مع الفاعل لان الزيدان فاعل بقائم الذي هو اسم فاعل لأنه فعل ويحتمل انه منزل بمنزلة المبتدأ مع الخبر وذلك لان قائم وان كان مبتدأ إلا ان الزيدان كالخبر لأنه خبر (قوله وكان زيد قائما) يحتمل انه منزل بمنزلة الفعل مع الفاعل لان زيد كالفاعل لانه اسم كان لانه فاعل ويحتمل انه منزل بمنزلة المبتدأ والخبر نظر الى أن أصل معمولي كان المبتدأ والخبر والآن لا يطلق عليهما ذلك لكن الظاهر قصره على الاول لان الجملة كل مع معموليها وأما معمولها فلا يقال لها الآن جملة في قواعد النحو (قوله وظنته قائما) اي راده فيما ينزل منزلة أحدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح وليس مما ينزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدأ والخبر (قوله انها ليسا مترادفين) أي بل الجملة أعم (قوله انها ليسا مترادفين) أي لانه لا يشترط في الجملة الافادة (قوله كما يتوهمه الخ) فيه ان النحاة فرقان احداهما اصطلاحا على الترادف والاخرى اصطلاحا على عموم الجملة فتوهم المصنف لفقائين بالتزادف نظر الاصطلاح لا يصح وإلا كان للغير ان يوهموه أيضا نظر الاصطلاحهم إذ ليس توهمه لهم أولى من توهمهم له وأجاب الشافعي بالان لا نسلم أنهم اختلفوا في الاصطلاح بل اختلفوا في نقل الاصطلاح فالمصنف وجماة نقلوا اعموم الجملة وغيره نقل الترادف وعلى هذا فالتوهم ظاهر (قوله وهو) أي الترادف قول صاحب المفصل هو الزمخشري (قوله ويسمى جملة) وفي نسخة بالجملة وفي نسخة الجملة أي فهو ظاهر في الترادف ووجه ظهوره ان الشيء لا يسمى باسم شيء إلا إذا كان مرادف له وإنما قال وهو ظاهر ولم يقل وهو صريح الخ لاحتمال ان معنى قوله ويسمى جملة أي من حيث أنه من افرادها وان الجملة تفردها إلا أنه خلاف الظاهر (قوله انها أعم منه) أي لانه أخذ في مفهوم الكلام قيد ليس مأخوذا في حد الجملة (قوله إذ شرطه الافادة) أي المقصودة وقوله بخلافها أي فلا يشترط فيها الافادة قصدا (قوله ولهذا) أي لاجل عدم اشتراط قصد الافادة (قوله وكل ذلك ليس مفيدا) أي ليس مقصودا بالافادة لان المقصود من قولك جاء الذي قام الاخبار بالمجيء لا بالقيام وإنما ذكرت لتعيين الموصول (قوله صحة قول الخ) في نسخة وجه قول ابن مالك وهي احسن لما يأتي ان كلام ابن مالك ليس صحيحا وان كان له وجه في نفسه (قوله ثم بدلنا) أي أعطيناهم مكان انسيئة العذاب الحسنة أي الصحة حتى عفا أي كفروا وقالوا كفرا للنعمة (قوله ان الزمخشري الخ) ظاهره ان هذا الكلام ابن مالك وليس كذلك بل كلامه قال الزمخشري ان قوله وهم لا يشعرون ولو أن أهل القرى إلى قوله يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه ثم انه زاد وقال فالاعتراض هنا بسبع جمل ثم ان بعضهم اعترض على ابن مالك كيف يقول ان الاعتراض بسبع جمل مع ان الاعتراض هنا بأربع جمل وحاصل الجواب عن ابن مالك ان كلامه مبنى على ان الجملة أعم من الكلام والمعتراض راعى القول بالتزادف فكلام ابن مالك وجيه ولا اعتراض عليه (قوله بسبع جمل) الاولى وهم لا يشعرون والثانية ولو أن أهل القرى آمنوا والثالثة وانقرأ والرابعة لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض والخامسة ولكن كذبوا والسادسة فاخذناهم والسابعة بما كانوا يكسبون (قوله إذ زعم) أي الزمخشري وقوله أن أفأمن أي فالفاء مزحلقة عن محلها فيما معنى السببية (قوله أن أفأمن

يحسن السكوت عليه وهو ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه لكنه غير مقصود بالافادة وحينئذ فلا يسمى كلاما عند النحاة فلذا أخرجه المصنف بقوله بالقصد (قوله يحسن السكوت عليه) أي من المتكلم بمعنى قطع كلامه أو من السامع بأن لا يطلب زائدا على ما سمع والاول أولى لان الكلام صفة له فيكون منه وهو السكوت صفة له وفي الحقيقة هما متلازمان لانه متى ذكر ركنا الاسناد حسن السكوت من كل منهما أو الا فلا (قوله يحسن السكوت عليه) خرج ما دل على معنى لا يحسن السكوت عليه كزيد على الذات وإن قام زيد على تعليق شيء ما على القيام فهو ليس بمفيد (قوله وما كان بمنزلة أحدهما) أي منزلة الفعل مع فاعله أو منزلة المبتدأ مع خبره (قوله ضرب اللص) أي فهو منزل بمنزلة الفعل مع الفاعل لان اللص نائب فاعل ونائب الفاعل بمنزلة (قوله وأقام الزيدان) أي فهو أيضا بمنزلة الفعل مع الفاعل لان الزيدان فاعل بقائم الذي هو اسم فاعل لأنه فعل ويحتمل انه منزل بمنزلة المبتدأ مع الخبر وذلك لان قائم وان كان مبتدأ إلا ان الزيدان كالخبر لأنه خبر (قوله وكان زيد قائما) يحتمل انه منزل بمنزلة الفعل مع الفاعل لان زيد كالفاعل لانه اسم كان لانه فاعل ويحتمل انه منزل بمنزلة المبتدأ والخبر نظر الى أن أصل معمولي كان المبتدأ والخبر والآن لا يطلق عليهما ذلك لكن الظاهر قصره على الاول لان الجملة كل مع معموليها وأما معمولها فلا يقال لها الآن جملة في قواعد النحو (قوله وظنته قائما) اي راده فيما ينزل منزلة أحدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح وليس مما ينزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدأ والخبر (قوله انها ليسا مترادفين) أي بل الجملة أعم (قوله انها ليسا مترادفين) أي لانه لا يشترط في الجملة الافادة (قوله كما يتوهمه الخ) فيه ان النحاة فرقان احداهما اصطلاحا على الترادف والاخرى اصطلاحا على عموم الجملة فتوهم المصنف لفقائين بالتزادف نظر الاصطلاح لا يصح وإلا كان للغير ان يوهموه أيضا نظر الاصطلاحهم إذ ليس توهمه لهم أولى من توهمهم له وأجاب الشافعي بالان لا نسلم أنهم اختلفوا في الاصطلاح بل اختلفوا في نقل الاصطلاح فالمصنف وجماة نقلوا اعموم الجملة وغيره نقل الترادف وعلى هذا فالتوهم ظاهر (قوله وهو) أي الترادف قول صاحب المفصل هو الزمخشري (قوله ويسمى جملة) وفي نسخة بالجملة وفي نسخة الجملة أي فهو ظاهر في الترادف ووجه ظهوره ان الشيء لا يسمى باسم شيء إلا إذا كان مرادف له وإنما قال وهو ظاهر ولم يقل وهو صريح الخ لاحتمال ان معنى قوله ويسمى جملة أي من حيث أنه من افرادها وان الجملة تفردها إلا أنه خلاف الظاهر (قوله انها أعم منه) أي لانه أخذ في مفهوم الكلام قيد ليس مأخوذا في حد الجملة (قوله إذ شرطه الافادة) أي المقصودة وقوله بخلافها أي فلا يشترط فيها الافادة قصدا (قوله ولهذا) أي لاجل عدم اشتراط قصد الافادة (قوله وكل ذلك ليس مفيدا) أي ليس مقصودا بالافادة لان المقصود من قولك جاء الذي قام الاخبار بالمجيء لا بالقيام وإنما ذكرت لتعيين الموصول (قوله صحة قول الخ) في نسخة وجه قول ابن مالك وهي احسن لما يأتي ان كلام ابن مالك ليس صحيحا وان كان له وجه في نفسه (قوله ثم بدلنا) أي أعطيناهم مكان انسيئة العذاب الحسنة أي الصحة حتى عفا أي كفروا وقالوا كفرا للنعمة (قوله ان الزمخشري الخ) ظاهره ان هذا الكلام ابن مالك وليس كذلك بل كلامه قال الزمخشري ان قوله وهم لا يشعرون ولو أن أهل القرى إلى قوله يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه ثم انه زاد وقال فالاعتراض هنا بسبع جمل ثم ان بعضهم اعترض على ابن مالك كيف يقول ان الاعتراض بسبع جمل مع ان الاعتراض هنا بأربع جمل وحاصل الجواب عن ابن مالك ان كلامه مبنى على ان الجملة أعم من الكلام والمعتراض راعى القول بالتزادف فكلام ابن مالك وجيه ولا اعتراض عليه (قوله بسبع جمل) الاولى وهم لا يشعرون والثانية ولو أن أهل القرى آمنوا والثالثة وانقرأ والرابعة لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض والخامسة ولكن كذبوا والسادسة فاخذناهم والسابعة بما كانوا يكسبون (قوله إذ زعم) أي الزمخشري وقوله أن أفأمن أي فالفاء مزحلقة عن محلها فيما معنى السببية (قوله أن أفأمن

معطوف على فأخذناهم ورد عليه من ظن أن الجملة والكلام مترادفان فقال إنما اعترض (٣٥) بأربع جل وزعم أن من عدولوا أن أهل

القرى إلى والارض جملة لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه وبعد فقي القولين نظر أما قول ابن مالك فلا أنه كان من حقه أن يعدها ثمانى جل لإحداها وهم لا يشعرون وأربعة في حيز ولو هو آمنوا واتفقوا وفتحنا والمركبة من أن وصلتها مع ثبت مقدر أو مع ثابت مقدر على الخلاف في أنها اسمية أو فعلية والسادسة ولكن كذبوا والسابعة فأخذناهم والثامنة بما كانوا يكسبون (فإن قلت) لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيويه من كون أن وصلتها مبتدأ لا خبر له وذلك لطوله وجريان الاستناد في ضمنه قلت إنما مراده أن يبين ما لم يسم على أعراب المخشري والمخشري يرى أن أن وصلتها هنا فاعل ثبت وأما قول المعارض فلا أنه كان من حقه أن يعدها ثلاث جل وذلك لأنه لا يعد وهم لا يشعرون جملة لأنها حال مرتبطة بعاملها وليست مستقلة برأسها ويعدلو وما في حيزها جملة واحدة إما فعلية أن قدروا لو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتفقوا أو اسمية أن قدروا لو أن إيمانهم وتقواهم ثابتان ويعدلو لكن كذبوا جملة فأخذناهم بما كانوا يكسبون كل جملة وهذا هو التحقيق ولا يتناق

معطوف على فأخذناهم) أي أخذناهم الأولى أعني قوله فأخذناهم بغته وفي هذا العطف شيء وذلك لأن أخذناهم خبر وقوله فأمن أشاء مع أنه لا يصح عطف الانشاء على الخبر الآن يقال إنه يجوز ذلك تأمله وأجيب بأن الاستفهام انكارى بمعنى النفي أي لا يأمن فهو خبر معطوف على خبر (قوله معطوف على فأخذناهم) ضمير أخذناهم عائدا على أهل القرية المكذبين لنبيهم والهمزة في فأمن للاستفهام الانكارى بمعنى النفي أي لا يأمن أي أخذنا المكذبون لأنبيائهم بغته وهم لا يشعرون فتسبب عن ذلك عدم أمان أهل القرى من العذاب والمراد بالقرى قرى مكة لسكان فيها العرب (قوله معطوف الخ) أي وليس العطف على مقدر بعد الهمزة أي يقولون فأمن الخ لأن هذا مذهب سيويه والز مخشري يخالفه في ذلك (قوله إنما اعترض) أي في الآية بأربع لا يسع كافلت يا ابن مالك (قوله وبعد) أي وبعد أن عرفت كلام ابن مالك وكلام المعارض وأن كلام ابن مالك له وجه فأقول الخ (قوله أما قول ابن مالك) أي أما الاعتراض على قول ابن مالك (قوله على الخلاف الخ) فيه أن الكلام حينئذ في كلام الز مخشري وهو يقدرها ثبت فحينئذ لا يتأتى هذا الخلاف (قوله على الخلاف الخ) ينبغي الجزم بأن المقدر ثبت لأن المصنف بعدد ما لم يكسب كلام الز مخشري وهو يرى أن الجملة الواقعة بعد لو فعلية وحينئذ فإن وصلتها فاعل لفعل محذوف يعدلو (قوله فإن قلت) أي جوابا عن ابن مالك في عدمه الجملة سبعة ولم يعدها ثمانية (قوله ونقله عن سيويه الخ) حاصله أن سيويه يقول إن المعنى ولو أن إيمانهم قليل له أن الخبر فقال أنه لما طال الكلام وجرى الاستناد في ضمنه لم يحتج للخبر (قوله وذلك) أي الاستفهام المفهوم من المقام (قوله فاعل ثبت) أي فيلزمه أن يكون أن وصلتها مع ثبت جملة ثانية وقد يجاب بأن ابن مالك والز مخشري لم يعدا قوله وهم لا يشعرون معترضاً لها جملة حالية فهي مرتبطة بالكلام قبلها وصراحاً بأن بدأ الاعتراض قوله ولو أن أهل القرى إلى قوله يكسبون وحيث صرح بذلك فيعلم أن مقصودهما بالجملة المعطوف عليها مجموع قوله فأخذناهم بغته وهم لا يشعرون غير أنهما تركا بعض الجملة اعتماداً على فهم المقصود من مبدأ الاعتراض ونهايته وحيث كان وهم لا يشعرون لم يعدا من الاعتراض ضح ما قالاه من أن الاعتراض بسبع جل وقد يقال بل هي ثمانية غير ما والثامنة جملة يكسبون وهي غير كان مع خبرها ألا ترى أنها عدا آمنوا التي هي خبر أن جملة غير جملة أن مع خبرها (قوله وأما قول المعارض) أي وأما التنظير الوارد على قول المعارض (قوله وهذا والتحقيق) يعني عدم عد جملة وهم لا يشعرون وعد جل الاعتراض في هذه الآية ثلاثة وفي الدماميني وهذا التحقيق فيه والتحقيق أن يقال أن قوله تعالى ولو أن أهل القرى آمنوا إلى قوله يكسبون جملة واحدة باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاماً تاماً والكلام التام هنا هو المجموع لا ارتباط بعضه ببعض وأما كل واحد من قوله تعالى ولكن كذبوا وقوله تعالى فأخذناهم بما كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة افتراءه بالعاطف المفيد لمعنى مقصود يفوت بترك اعتباره وأقول لا نسلم أن جملة الاعتراض لا تكون الا كلاماً تاماً لما لسياتي في الاعتراضية أن وإن شطت نواها من قوله على وإن شطت نواها أزورها \* جملة معترضة اه شئني (قوله لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة) فيه نظر لأنه يقتضى أن من قال الاعتراض بسبع جل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع وإنما مراده مطلق الجملة

(قوله إلى اسمية وفعلية وظرفية) هذا تقسيم أصلي للجملة ولكن في الحقيقة أن الظرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعلية لأنك إما أن تقدر عامل الظرف كإثبات أو استقر فلي الأول تكون اسمية وعلى الثاني تكون فعلية (قوله التي صدرها اسم) أي غير ظرف بدليل ما ياتي (قوله وقائم الزيدان) أي بدون اعتماد أو بما مثل بذلك بدون أقائم الزيدان لأن كلامه في الجملة التي صدرها اسم لم يسبقه حرف وأما ما سبقه حرف فسياتي في

ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض وتلك لا تكون الا كلاماً تاماً (انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية) فالاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم وهيئات العقيق وقائم الزيدان

عند من جوزه وهو الاخشى والكوفون والفعلية هي التي صدر ما قبل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم والظرفية المصدرية بظرف أو مجرور نحو (٣٦) عندك زيد أي الدار زيد إذا قدرت زيدا غاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار

المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما ومثل الزمخشري لذلك بفي الدار من قولك زيد في الدار وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية لما سبق (تدريسه) مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو أقام الزيدان وأزيد أخوك ولعل أباك منطلق وما زيد قائما اسمية ومن نحو أقام زيد وإن قام زيد وقد قام زيد وهما قمت فعلية والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ومن نحو فأي آيات الله تتكرون ومن نحو فريقا كذبهم وفريقا تقتلون وخاشعا أبصارهم يخرجون فعلية لأن هذه الأسماء في نية التأخير وكذا الجملة في نحو يا عبد الله ونحو وإن أحد من المشركين استجارك والانعام خافهم أو الليل إذا يغشى فعلية لأن صدورهما في الأصل أفعال والتقدير

التدريسه (قوله عند من جوزه) أي جوزه لا ابتداء بالوصف من غير اعتماد (قوله التي صدر ما قبل كقام زيد) المثال الأول للفعلية التي فعلها ماض مبني للفاعل والثاني لما فعلها مض مبني للمفعول والثالث لما فعلها ناسخ مختلف الآخر والرابع لما فعلها ناسخ متفق الآخر والخامس لما فعلها مضارع والسادس لما فعلها أمر وكلام المصنف يقتضي أن كان مسندة لاسمها وهو الصحيح بناء على قول الجمهور أن لادلالة على الحدث والزمان وأما قول البيانين أنها قيد للخبر فعني كان زيدا قائما زيد تصف بالقيام المتصف بالوصول في الزمن الماضي وحينئذ فلا سناد بين اسمها وخبرها كما كان قبل دخولها فهو مبني على أنه لادلالة لها على الحدث وهو مشكل إذ لم يعمد فعل يقع في التركيب غير زائد ولا مؤكد ولا مسند (قوله فعل) أي لأنه جملة فيصح أن النائب عنه جملة والا كان مفردا (قوله لا بالاستقرار) أي والا كانت فعلية إن قدرت فعلا واسمية إن قدرت اسما (قوله ولا مبتدأ) أي والا كانت اسمية (قوله ومثل الزمخشري لذلك) أي لما ذكر من الظرفية (قوله زيد في الدار) أي الجملة الواقعة خبرا عن زيد ظرفية وأما جملة زيد في الدار فهي اسمية (قوله بعد أن عمل) أي الظرف وقوله فيه أي في ذلك الضمير لأن الضمير لا يتصل إلا بما عمله فلا بد من ملاحظة العمل بعد الاستتار وتوضيحه أنك إذا قلت زيدا استقر في الدار كان في استقر ضمير مستتر معمول له فلما حذف الفعل وهو استقر صار الضمير خاليا عن عامل فعمل في الظرف فانتقل الضمير إليه واستقر فيه لأنه لا يتصل إلا بما عمله وقرر الشمني أن قوله بعد أن عمل أي الاستقرار فيه أي أن الضمير بعد أن كان الاستقرار عاملا فيه لما حذف الاستقرار انتقل للظرف واستقر فيه بعد حذف الاستقرار وجد العمل في الظرف بعد أن كان للاستقرار (قوله الجملة الشرطية أي الواقعة فعل الشرط أي جعلوا أقسام الجملة أربعة) (قوله مرادنا بصدر الجملة) أي في قولنا إن صدرت باسم فهي اسمية وإن صدرت بفعل فهي فعلية (قوله المسند) الأولي أن يقول مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه سواء كان ملفوظا أو مقدرا فخرجت الفضلات المصدرية كما خرجت الحروف وهو ظاهر ودخل نحو يا عبد الله الخ فلوقال هكذا اغناه عن قوله وإيضاما هو صدر في الأصل الخ لأنه يفيد حينئذ أنه غير ما سبق مع أنه ليس كذلك لأن قولنا المسند إليه أو المسند يخرج هذه الأشياء لأنها فضلات (قوله اسمية) أي لأنها مصدرية باسم وهو المسند إليه (قوله في نية التأخير) أي لأنها فضلات (قوله وإن أحد الخ) أي أن إن داخل على فعل محذوف لأن أدوات الشرط لا تدخل إلا على فعل (قوله أدعو زيدا) صوابه أدع عبد الله (قوله وأقسم الليل) في نسخة بالليل والمناسب الموجود هنا لأن نسخة الباء حل معنى فقط (باب ما يجب على المسؤل في المسؤل عنه)

(قوله باب) كذا في نسخة وفي نسخة حذفه (قوله باب) خبر لمحذوف وهو مضاف لما ويجب فعل مضارع وقوله أن يفصل فاعل والجملة صلة ما أي هذا باب ما يجب على المسؤل التفصيل فيه أي التفصيل في جوابه (قوله ما يجب) ما واقعة على الكلام أي باب الكلام الذي يجب على الشخص المسؤل في حال الفاء المسؤل عنه (قوله لاحتتماله) أي وأما وجب على المسؤل التفصيل في الجواب إذا ألقي له المسؤل عنه لاحتتماله أي المسؤل عنه الخ (قوله ولذلك) أي المسؤل عنه المحتمل للاحتتمالات المذكورة أمثلة (قوله أحدها) أي أحد الأمثلة صدر الكلام الخ فإذا سئل إنسان وقيل له هل صدر قولنا إذا قام زيد فأنكره جملة اسمية أو فعلية فلا ينبغي له أن يتنصر في الجواب على قوله اسمية ولا على قوله فعلية بل يجب عليه التفصيل بأن يقول إن كان إذا معمولاً للجواب فالصدر جملة اسمية وإن كان معمولاً للشرط فالصدر جملة فعلية (قوله وهذا) أي واحتمال صدر هذا

أدع زيد وإن استجارك أحد وخلق الانعام وأقسم والليل (باب ما يجب على المسؤل في المسؤل عنه أن يفصل فيه لاحتتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين) ولذلك أمثلة أحدهما صدر الكلام من نحو إذا قام زيد فأنكره وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل إذا

فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية وإذا مقدمة من تأخير وما بعد إذا متمم لها لانه مضاف اليه ونظير ذلك قولنا ك يوم يسافر زيداً نامسافر وعكسه قوله فينا نحن نرقبه أماناه إذا قدرت لف بذا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف إلى جملة اسمية وإن قلنا العامل في إذا قبل الشرط وإذا غير مضافة لصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها (٣٧) كافي قولك متى تقم فانا اقوم

(الثاني) نحو أفي الدار زيد وأعذك عمرو فانا إن قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعاً مبتدأ محذوف تقديره كان أو مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية وإن قدرناه فاعلاً باستقر ففعلية أو بالظرف فظرفية (الثالث) نحو يومان في نحو مارأيت منذ يومان فان تقديره عند الأخفش والزجاج بين وبين لقائه يومان وعند أبي بكر وأبي علي أمد انتفاء الرؤية يومان وعليها فالجملة اسمية لا محل لها ومنذ خبر على الاول ومبتدأ على الثاني وقال الكسائي وجماعة المعنى منذ كان يومان فمنذ ظرف لما قبلها وما بعدها جملة فعلية فعلها ماض حذف فعلها وهي في محل خفض وقال آخرون المعنى من الزمن الذي هو يومان ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائفة واقعة على الزمن وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدؤها ولا محل لها لانها صلة (الرابع) ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين أحدهما ما الذي صنعتها فالجملة اسمية قدم

الكلام للاحتمالات المذكورة مبنى الخ (قوله فان قلنا جوابها) أي فالمعنى أنا أكرم زيداً وقت مجيئه (قوله جوابها) أي ما في خبر جوابها من فعل أو شبهه كأننا أكرمه أو أنا مكرمه وهذا أي كون العامل ما في خبر الجواب هو التحقيق عند غير المصنف والتحقيق عند المصنف أن العامل شرطها وعلى كلام غير المصنف يلزم عليه أن ما بعد الفاء عمل فيما قبلها مع أنه ممنوع فالمناسب أن يقدر أكرمه مقدماً يفسره أكرمه المذكور وحينئذ فالجملة فعلية ولو قلنا العامل ما في خبر الجواب وقولهم ما لا يعمل لا يفسره عاملاً مختصراً بباب الاشتغال كذا بحث الدماميني وأجاب الشمني بأن عمل ما بعد الفاء فيما قبلها غير ممنوع عند ذلك القائل (قوله ونظير ذلك) أي في كون الظرف مضافاً للجملة فعلية ومقدم من تأخير وصدر الكلام جملة اسمية (قوله يوم) ظرف منصوب بقوله أنا مسافر (قوله وعكسه) أي من حيث أن الظرف مضاف للجملة اسمية والكلام جملة فعلية (قوله إذا قدرت الخ) بيان للعكس (قوله العامل في إذا قبل الشرط) أي وإن المعنى إذا جاء زيد في الزمان المستقبل فانا أكرمه (قوله مبتدأ) أي والخبر في الدار وقوله أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف أي على أنه فاعل أغنى عن الخبر (قوله وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية) جرى على ما يقول كثيرون من أن الفاعل مغن عن الخبر في مثل أقائم الزيدان والتحقيق أن هذا المبتدأ لا خبر له أصلاً ولا يتصور أن يكون مخبراً عنه وكيف هو في نفسه مستند إلى ما بعده فهو في المعنى خبر ومنشأ الفاعل تسميته مبتدأ فظن أن كل مبتدأ مخبر عنه وليس كذلك اه دماميني (قوله نحو يومان) فيه أن يومان في الأعراب الاتية اما مبتدأ أو فاعل أو خبر وعلى كل فهو مفرد لاجملة وكان الاولى أن يقول الثالث منذ يومان في نحواً لانه هو الذي يتأق فيه الجملة الاسمية أو الفعلية والجواب أن المراد يومان مع ما ينضم لها بحيث يصير جملة وإن لم يقل منذ يومان لانه لا يصح لأن يومان تارة ينضم لها منذ فيكون جملة اسمية وهذا على القولين الاولين وعلى القول الثالث أن الذي يضم لها كان وعليه فهي جملة فعلية والقول الرابع المنضم لها هو فالجملة اسمية صلة الموصول (قوله بيني الخ) أي فمنذ خبر مقدم ويومان مبتدأ مؤخر (قوله أمد انتفاء الرؤية يومان) أي فامد مبتدأ وقوله انتفاء الرؤية أخذ من قوله مارأيت (قوله وعليها فالجملة اسمية) قد يقال هي على الاول تحتمل الفعلية ان جعلت المرفوع فاعل استقر محذوفاً نعم لا تكون ظرفية لان الظرف اذا لم يعتمد لا يعمل (قوله فالجملة) أي جملة منذ يومان وهي جملة نائية وأما الجملة الاولى فهي مارأيت (قوله ومنذ خبر) أي عن يومان على الاول وقوله ومبتدأ على الثاني أي لانها مؤولة بامد فهي مبتدأ (قوله منذ كان) أي رجد (قوله لما قبلها) أي كعدم الرؤية في المثال (قوله في محل خفض) أي بالاضافة للظرف وهو منذ (قوله واقعة على الزمن) أي فالذي صفة للزمن (قوله قدم خبرها) أي هو ما الاستفهامية (قوله أي شيء) أي وعلى هذا فمركبة مع ذوا جعل اسما واحداً للاستفهام بخلاف الوجه الاول فان ذا عليه موصولة وعاندها محذوف (قوله فعل التقدير الاول) أي من أن ما اسم استفهام خبر مقدم أو مبتدأ وذا اسم موصول خبر أو مبتدأ مؤخر وقوله بجاها أي من كونها اسمية (قوله وعلى الثاني) أي من أن ما مركبة مع ذوا جعل اسماً واحداً للاستفهام (قوله ماذا مبتدأ) أي والمعنى أي شيء صنعته (قوله له الصدر) والتقدير أي شيء صنعت صنعتته هذا وقد ذكر بعضهم أن ماذا من بين أدوات الاستفهام تخرج عن الصدرية اه دماميني (قوله فالأرجح الخ) أي لان الأصل في الاستفهام أن يدخل على

خبر ما عند الأخفش ومبتدأ ما عند سيديوي والثاني أي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت ماذا صنعتته فعلى التقدير الاول الجملة بجاها وعلى الثاني تحتمل الاسمية بان تقدم ماذا مبتدأ أو صنعتته الخبر والفعلية بان تقدم مفعولها لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام له الصدر (الخامس) نحو أبشريدوننا فالأرجح تقدير بشر فاعلاً يهدي محذوفاً والجملة فعلية



ويجوز تقديره مبتدأ وتقدير الاسمية في أنتم تخلقونه أرجح منه في أبشر يهدونا لمعادلتها الاسمية وهي أم نحن الخالقون وتقدير الفعلية في قوله  
ه فقلت أي سرت أم عادي حل لم أكثر رجحانا من تقدير هافي أبشر يهدونا لمعادلتها الفعلية (السادس) نحو قاما أخواك فان الآلة كل من  
حرف تنثية كما أن التاء حرف (٣٨) تأتي في قامت هندا واسما وأخراك بدل منها فالجمله فعلية وإن قدرت اسما وما بعدها مبتدأ فالجمله اسمية

الافعال (قوله ويجوز تقديره مبتدأ) أي ويهدونا خبر أي فالجمله حينئذ اسمية (قوله أنتم تخلقونه) أي  
فالهمزة للاستفهام وأنتم مبتدأ وتخلقونه خبر (قوله أرجح) اعلم أنه قد وجد في هذه الآية كل من  
الاسمية والفعلية مرجحا فقد رجحت الفعلية بغلبة إيلاء الفعل للهمزة والاسمية بمعادلة الاسمية لها وحينئذ  
فهما متساويان وهذا لا يعارض ما ذكره من ترجيح الاسمية لأن الأرجحية بالنسبة إلى شيء خاص وهو قوله  
أبشر يهدونا فلا تعارض (قوله لمعادلتها الخ) أي فقد رجحت الاسمية فيها بالمعادلة المذكورة بخلاف الاسمية  
في أبشر يهدونا فانها لم ترجح وإنما رجحت الفعلية فيها بغلبة إيلاء الفعل للهمزة (قوله أكثر رجحانا الخ) أي  
وأما جعل الجملة في هذا اسمية فوضيف جدا لوجود أمرين يقتضيان الفعلية الهمزة والتعادل بخلاف  
الاسمية (قوله لمعادلتها الفعلية) أي فقد وجد للفعلية في هذا البيت مرجحان غلبة إيلاء الفعل للهمزة والمعادلة  
للفعلية بخلاف الفعلية في أبشر يهدونا فانها لم يوجد فيها إلا مرجح واحد وهو الأول في الآيتين المذكورتين  
(قوله فعلية واسمية) أي وكذا إن قدر مبتدأ خبره محذوف وتركه لضعفه وقوله فجعلتان أي جملة نعم الرجل  
وجملة هو زيد (قوله مؤخر) أي لأجل إفادة الحصر وقوله إلا أنه أي إلا أن الأولى أنه أي الحال والشأن  
يقدر الخ (قوله ومناسبا الخ) إنما كان تقديره مناسبا أولى لأنه أوفى بتأدية المطلوب لدلالة ذلك المقدر حينئذ  
على تلبس الفعل كله بالسملة على وجه التبرك والاستعانة (قوله ربني) في نسخة اللهم (قوله التاسع الخ) فيه أنه  
في حالة الرفع لا يحتمل إلا وجها واحدا وهو الفعلية وكذا في حالة النصب لا يحتمل إلا وجها واحدا وهو الاسمية  
وحينئذ فعد هذا المثال لما ينبغي أن يفصل في الجواب عنه لوجود الاحتمال مشكلا له دما ميني (قوله بمعنى  
صار) أي فهو من أخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر (قوله واسمها) أي اسم جاء أي وخبرها الحاجة  
(قوله على معنى ما) أي لأر ما أقمه على حاجة ولوراعى اللفظ لذكر (قوله إلا أن الرفع على الابتدائية)  
أي وأنت خبر (قوله على خلاف سيويه) أي فسيويه يقول أنها مبتدأ والاختش يقول أنها خبر  
مقدم وحينئذ يكون أنت خبراً على الأول ومبتدأ على الثاني وموسى عطف على أنت (قوله وذلك) أي  
ما ذكر من الرفع بقوله (قوله والنصب) أي نصب ما على الخبرية أي لتكون أو المفعولية أي لتضع  
(قوله إذا قدرته) أي قدرت موسى فالاعراب حينئذ ما خبر مقدم أو مفعول وأنت فاعل أو اسم يكون  
وموسى مفعول معه (قوله إذا لا بد من تقدير فعل حينئذ) أي حين إذ جعل وموسى مفعولا معه لأن العامل  
فيه ما سبق من فعل أو شبهه لا الواو (قوله في الوجهين) أي الرفع والنصب (قوله إلا أنها لا تكون مبتدأ) أي  
أي لأن كيف معناها على أي حاله وحينئذ فلا يصح وقوعها مبتدأ (قوله فليس للرفع إلا توجيه واحد) أي وهو  
الخبرية فكيف خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر وموسى عطف على أنت (قوله وأما النصب فيجوز كونه  
على الخبرية أو الحالية) كونه على الخبرية بتقدير أنت اسمها لتكون محذوفة أي كيف تكون فلما حذف  
تكون وحدها أبرز الضمير المستكن فيها وقوله أو الحالية أي بتقدير توجد وموسى على وجهي النصب  
مفعول معه (قوله فالأرجح الفعلية) أي يجعل زيد فاعلا محذوف يفسره المذكور (قوله وما يرجع فيه الفعلية)  
هذا خارج عن المطرف فلو جعله قسما حادى عشر كان أولى لأن هذا محتمل الوجهين (قوله  
موسى أكرمه) أي فأكرمه جملة طلبية لضعف كونها خبرا عن موسى فالأرجح حينئذ جعل موسى

قدم خبرها (السابع) نحو  
نعم الرجل زيد فان قدر  
نعم الرجل خبراً عن زيد  
فاسمية كما في زيد نعم الرجل  
وإن قدر زيد خبرا للمبتدأ  
محذوف فجعلتان فعلية  
واسمية (الثامن) جملة  
السملة فان قدر ابتدائي  
باسم الله فسمية وهو قول  
البصريين أو أبداً باسم  
الله فعلية وهو قول  
الكوفيين وهو المشهور في  
التفسير والأعاريب  
ولم يذكر الزحشرى  
غيره إلا أنه يقدر الفعل  
مؤخر أو مناسبا لما جعلت  
السملة مبتدأ له فيقدر  
باسم الله اقرأ باسم الله  
أحل باسم الله ارتحل ويؤيده  
الحديث باسمك ربى وضعت  
جنى (التاسع) قوله  
ما جاءت حاجتك فانه  
يروى برفع حاجتك  
فالجملة فعلية وبنيها  
فالجملة اسمية وذلك لأن  
جاء بمعنى صار فعلى الأول  
ما خبرها وحاجتك اسمها  
وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها  
ضمير ما وأنت حملا على  
معنى ما وحاجتك خبرها  
ونظير ما هذه ما في قولك  
ما أنت وموسى فانها أيضا  
تحتل الرفع والنصب إلا أن

الرفع على الابتدائية أو الخبرية على خلاف سيويه والاختش وذلك إذا قدرت موسى عطف على أنت والنصب على  
الخبرية أو المفعولية وذلك إذا قدرته مفعولا معه إذا لا بد من تقدير فعل حينئذ أي ما تكون أو ما تضع ونظير ما هذه في الوجهين على اختلاف  
التقديرين كيف في نحو كيف أنت وموسى إلا أنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به فليس للرفع إلا توجيه واحد وأما النصب فيجوز كونه على  
الخبرية أو الحالية (العاشر) الجملة المعطوفة من نحو قد عمرو وزيد قام فالأرجح الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق  
الجمليتين المتعاطفتين وما يرجع فيه الفعلية نحو موسى أكرمه

ونحو زيد ليقم وعمر لا يذهب بالجزم لأن وقوع الجملة الطلية خبرا قابلا وأما نحو زيد قام فالجملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول الجمهور وجوز البرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير والكوفيون على التقديم والتأخير فان قلت زيد قام وعمر وقد عنده فالاولى اسمية عند الجمهور (٣٩) والثانية محتملة لها على السواء عند الجميع

﴿ انقسام الجملة إلى

الصغرى والكبرى ﴾

الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو زيد قام أبوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لأنها خبر وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام ومثله لكتابه هو الله في الأصل لكن أنا هو الله في فقيها أيضا ثلاث مبتدآت إذا لم يقدر هو ضمير آله سبحانه ولهظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير الشأن وهو الظاهر ثم حذف همزة أنا حذفًا اعتباطيا وقيل حذفًا قياسيا بأن نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون أنا

﴿ تنبيهان ﴾

(الاول) ما فسرته به

الجملة الكبرى هو مقتضى

كلامهم وقد يقال كما

مفعول لا لفعل محذوف (قوله زيد ليقم) أي فليقم جملة طلية وجملة لا يذهب طلية فلا يجعلان خبرا فيعرب زيد وعمر وفاعلان محذوف (قوله وعمر لا يذهب) أي فالتقدير لا يذهب عمرو ولا يذهب وكذا ما قبله (قوله فالجملة اسمية) أي فزيد مبتدأ وقام خبر (قوله والكوفيون الخ) أي لأنه يجوز عندهم تقدم الفاعل (قوله عند الجمهور) أي ويجري فيها خلاف الكوفيين وابن مالك ومن معه (قوله محتملة لها) أي لأن جملة وعمر وقد يحتمل جعلها فعلية أن عطف على جملة قام ويحتمل جعلها اسمية أن عطف على جملة زيد قام (قوله إلى الصغرى والكبرى) في نسخة إلى صغرى وكبرى وهي المناسبة لقوله فيما يأتي وإنما قلت صغرى وكبرى الخ (قوله والصغرى الخ) على هذا زيد قائم وقام زيد ليست صغرى ولا كبرى فالقصة غير حاضرة (قوله المبنية) أي التي هي خبر عنه (قوله في المثالين) ففي المثال الاول وقعت الصغرى فعلية وفي الثاني وقعت اسمية (قوله كبرى لا غير) أي لأن الخبر فيها جملة (قوله صغرى لا غير) أي لأنها مبنية على المبتدأ أي مخبر بها عنه (قوله باعتبار غلامه منطلق) أي باعتبار أن الخبر فيه جملة وهي غلامه منطلق (قوله صغرى باعتبار جملة الكلام) المناسب باعتبار وقوعها خبرا عن المبتدأ الذي هو زيد (قوله لكن أنا هو الله ربي) أي فلكن حرف استدراك وأنا مبتدأ أول وهو مبتدأ ثان ضمير الشأن والله مبتدأ ثالث وربي خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول وليس في الله ربي رابط لأنه عين المبتدأ فالجملة بتمامها كبرى لا غير والله ربي صغرى لا غير وهو الله ربي كبرى بالنظر لا لله ربي وصغرى نظر المبتدأ الاول (قوله إذا لم يقدر الخ) أي فان قدر كذلك فهي جملة كبرى فقط والخبر جملة صغرى فقط ولا يتأتى أن تكون محتملة للصغرى والكبرى لأن ذلك لا يكون إلا إذا وجد ثلاث مبتدآت (قوله اعتباطيا) أي لا لعله (قوله وقيل حذفًا الخ) قد رد هذا المصنف سابقا بأن ما حذف لعله كالالف هنا كالثابت فيمنع من ادغام ما قبله فيما بعده بخلاف ما لو كان الحذف اعتباطيا فكأنهم وجد أصلا (قوله ما فسرته به الجملة الكبرى) أي بأنها الاسمية التي خبرها جملة (قوله بالنعل) أي وحينئذ فالكبرى يصح أن تكون فعلية خلافا لظاهر كلامهم (قوله بالفعل) أي بالفعل الناسخ إذا كان الخبر في الأصل جملة وعلى هذا فغيرها بانها ما كان الخبر فيها جملة ولو بحسب الأصل أو قول هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة والفعلية التي فعلها ناسخ والخبر فيها بحسب الأصل جملة (قوله فعل في الفعل) أي الذي هو مؤنث الفعل وحاصل الكلام أن الفعل التفضيل إن جرد من الـ أو الإضافة يجب أفراده وتذكيره وجرا المفضل عليه بمن ولا يجوز فيه المطابقة فلا يجوز أن تقول امرأة فضلى ولا امرأتان فضليان ولا نساء فضليات ولا رجلا ن أفضلان ولا رجال أفضلون بل تقول رجل أو امرأة أو رجلا ن أو امرأتان أو رجال أو نساء أفضل من كذا فان عرف أو أضيف طابق موصوفه فتقول بالمرأة الفضلى أو فضلى النساء والمرأتان الفضليان والنساء الفضليات وكذا الباقي إذا علمت هذا تعلم أن قولهم جملة صغرى أو كبرى مثل امرأة فضلى وهو ممنوع وأجاب المصنف عنه (قوله كأن صغرى الخ) أي فحقه كان الصغرى والكبرى (قوله فواقعها) جمع فاقعة وفي نسخة فقاقتها جمع فقاغة والمراد بها التفاحة التي تكون على وجه الماء من شدة تحريكه أو غليانه بالنار أي كان الفقاع الصغيرة والكبيرة على وجه الخردور على أرض من ذهب (قوله وقول بعضهم) أي في الجواب عنه (قوله وانهما مضافان) أي فالأصل صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من الاول لدلالة الثاني أو من الثاني لدلالة الاول وانهما مضافان له وجود كما قيل بكل من ذلك (قوله لا تنقسم في الإيجاب) أي وهما واجب ومجورودا معرفة (قوله ولكن الخ) جواب عن البيت وعن كل كلام مثله

تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالنعل نحو ظننت زيدا يقوم أبوه (الثاني) إنما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وإنما الوجه استعمال فعل في الفعل بال أو بالاضافة ولذلك نحن من قاله كان صغرى وكبرى من فواقعها حاصبا در على أرض من الذهب وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد يردده ان الصحيح ان من لا تنقسم في الإيجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن

ربما استعمل أفعال التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قاله إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراما أو أنتم ما أقام إلا ثم  
 أي إثم فعلى هذا يخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العرويين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقد يحتمل الكلام الكبير وغيره  
 ولهذا النوع أمثلة أحدها نحو أنا أنيك به (٤٠) إذ يحتمل أن يكون فعلا مضارعا ومفعولا وأن يكون اسم فاعل ومضافا إليه مثل

وانهم آت بهم عذاب وكلهم  
 آت به يوم القيامة فردا  
 ويؤيده أن أصل الخبر  
 الافراد وأن حمزة يميل  
 الالف من آتيك وذلك  
 بمنع على تقدير انقلابها من  
 الهزة الثاني نحو زيد في  
 الدار إذ يحتمل تقدير استقرار  
 وتقدير استقرار الثالث نحو  
 إنما أنت سيرا إذ يحتمل  
 تقدير تسير وتقدير سائر  
 وينبغي أن يجري هنا  
 الخلاف الذي في المسئلة قبلها  
 الرابع زيد قائم أبوه إذ  
 يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ  
 وأن يقدر فاعلا بقائم  
 (تنبيه) يتعين في قوله  
 ألا عمر ولي مستطاع رجوعه  
 تقدير رجوعه مبتدأ  
 ومستطاع خبره والجملة في  
 محل نصب على أنها صفة  
 لافي محل رفع على أنها خبر  
 إلا أن الآتي للتمييز لا خبر  
 لها عند سيوبه لا لفظا ولا  
 قدرا فإذا قيل ألا ما كان  
 ذلك كلاما مؤلفا من حرف  
 واسم وانما تم الكلام  
 بذلك حملا على معناه  
 وهو أتمى ماء وكذلك  
 بمنع تقدير مستطاع خبرا  
 ورجوعه فاعلا لما ذكرنا  
 ويمتنع أيضا تقدير مستطاع  
 صفة على المحل أو تقدير  
 مستطاع رجوعه جملة في

(قوله مع كونه مجردا) أي من آل والاضافة (قوله إلا ثم) الشاهد فيه أنه جمع الاسم على غير باب له لا جمع اسم  
 وجمعه مع أنه مجرد من ال مراعاة لقوله أنتم لعدم قصد المفاضلة (قوله فعلى هذا يخرج البيت) أي بحيث  
 يقال أنه ليس مراد أي نواس في البيت التفضيل بل مراده فقاعة صغيرة من الخمر وفقاعة كبيرة من الخمر (قوله  
 وقول النحويين) أي جملة صغرى وكبرى (قوله أن يكون فعلا مضارعا) أي والأصل أنيك أبتك ابدلت الهزمة  
 الثانية ألفا لوقوعها ساكنة أثر هزمة وعلى هذا الاحتمال تكون جملة كبرى بخلاف الاحتمال الذي بعده  
 فانها تكون جملة لا صغرى ولا كبرى (قوله مثل الخ) نظير في الاحتمال الثاني (قوله ويؤيده) أي يؤيد  
 كون أنيك اسم فاعل (قوله وان حمزة يميل الالف) أي فهذا دليل على أنه اسم فاعل لأن عليه الالف  
 تكون أصلية ولا يجوز إمالة الالف الا اذا كانت أصلية وأما على جعله فعلا تكون الالف بدلا عن الهزمة  
 والالف المبذلة لا تمال (قوله نحو زيد في الدار) أي في الاحتمال الأول يكون الكلام جملة كبرى وعلى  
 الثاني لا يكون جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما وكذا يقال في المثال الثالث (قوله وينبغي أن يجري هنا)  
 أي في الأولوية (قوله الخلاف الذي في المسئلة قبلها) وهو أنه هل يقدر المحذوف اسم فاعل لأن الأصل في  
 الخبر الافراد ويقدر العامل في سيرا فعلا لأنه الأصل في العمل وقوله في المسئلة قبلها أي مسئلة عامل الظرف  
 الواقع خبرا وانما حال عليه ولم يتقدم له لشبهة هذا الخلاف في تلك المسئلة (قوله في المسئلة قبلها) وهي قوله  
 الثالث نحو زيد في الدار (قوله أبوه مبتدأ) أي مؤخر أو قائم خبره مقدم وحينئذ فيكون الكلام جملة كبرى  
 (قوله فاعلا بقائم) أي وحينئذ فليس الكلام جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما (قوله تنبيه الخ) إنما أتى  
 بهذا التنبيه عقب ما قبله لئلا يظن أن قوله ألا عمر ولي الخ جملة كبرى لأن عمر في الأصل مبتدأ وقوله مستطاع  
 رجوعه خبر فحينئذ يكون مستطاع رجوعه جملة صغرى وقوله ألا عمر الخ جملة كبرى فذفع المصنف هذا  
 التوهم بانها ليست جملة كبرى أصلا (قوله ألا عمر الخ) الهزمة للاستفهام ولا اصحابا لا النافية للجنس  
 ثم لما دخلت عليها هزمة الاستفهام صارت للتمييز فحينئذ يكون لها اسم وليس لها خبر وعمر اسمها مبنى معها  
 على الفتح وقوله مستطاع رجوعه جملة في محل نصب صفة لعمر نظر اللفظ في الحالة العارضة لصفة على المحل والأ  
 كانت في محل رفع (قوله والجملة في محل نصب) أي والأصل أتمى عمر أو موصوفا بكونه رجوعه مستطاع (قوله  
 لافي محل رفع) أي حتى تكون الجملة كبرى (قوله فاعلا) الأولى نائب فاعل لأن مستطاع اسم مفعول  
 (قوله صفة على المحل) أي ورجوعه نائب فاعل (قوله جملة) أي من مبتدأ وهو رجوعه وخبره وهو مستطاع  
 (قوله في امتناع مراعاة محل اسمها) أي قبل دخول الناسخ وإنما امتنع مراعاة المحل لكون الناسخ هنا أزاها عن  
 حالها الأصلي المرة من الاعراب وهو ظاهر وصير الكلام انشاء بعد أن كان خبرا فالمحل قد زال بالار الحاصل  
 أن سيوبه راعى أمورا ثلاثة فراعى معنى ألا وهو أتمى فقال لا خبر لها واعتبر أصل لا وهو أنها نافية للجنس  
 فجعل لها اسما ونظر لذكر نفيها في معنى ليت وأن لها اسما فمنع الوصف مراعاة محل اسمها (قوله في الوجهين) أي  
 وجهي الوصفية على المحل (قوله وخالفه في المستثنين الخ) أي فجوز جعل مستطاع رجوعه جملة في محل رفع خبرا  
 لا والكلام حينئذ جملة كبرى وجوز جعل مستطاع صفة لعمر على المحل ورجوعه نائب فاعل أو أن الجملة  
 في محل رفع صفة على المحل وخبر لا محذوف على الوجهين (قوله إسمية الصدر فعلية العجز) أي فإذا نظرت أصدرها  
 وجدته جملة اسمية وإذا نظرت لعجزها وجدته جملة فعلية (قوله في نحو ظننت زيدا أبوه قائم) أي هي فعلية

موضع رفع على أنها صفة على المحل إجراء لا لا يجري ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا أيضا قول سيوبه في الوجهين وخالفه الصدر  
 في المستثنين المازني والمبرد (انقسام الكبرى إلى ذات وجهه وإلى ذات وجهين) ذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو  
 زيد يقوم أبوه كذا قالوا وينبغي أن يزداد عكس ذلك في نحو ظننت زيدا أبوه قائم بناء على ما قدمنا

وذات الوجه نحو زيد أبوهم قائم ومثله على ما تقدمه نحو ظنفت زيدا يوم أبوه (الجل التي لا محل لها من الاعراب) وهي سبع وبدأنا بها لانها لم  
لم تحل محل مفرد وذلك هو الاصل في الجمل فالاولى الابتدائية وتسمى ايضا المستأنفة وهو أوضح لان الجملة الابتدائية تطلق ايضا على الجملة  
المصدرة بالمتبادر لو كان لها محل ثم الجمل المستأنفة نوعان أحدهما الجملة المفتحة بها النطق كقوله ابتداء زيد قائم ومنه الجمل المفتحة بها السور  
والثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله وقوله تعالى قل سألتوكم عليكم منه ذكرا (٤١) إنا مكنا له في الارض ومنه

الصدر اسمية العجز (قوله وذات الوجه) أي وهي التي كل من صدرها وعجزها اسم أو فعل

(الجل التي لا محل لها من الاعراب)

(قوله تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمتبادر لو كان لها محل) أي وهذا غير مراد وذلك كما في جاء زيد ويده  
على رأسه فان جملة يده على رأسه ابتدائية بهذا المعنى ولها محل (قوله تطلق ايضا) أي كما تطلق على الجملة التي  
ابتدى بها الكلام سواء صدرت بمبتدأ أو بفعل ولا محل لها من الاعراب وهذا المعنى هو المراد والحاصل أن  
الابتدائية تطلق على أمرين أحدهما مراد الثاني غير مراد فلذا كانت التسمية بالاستئنافية أوضح لانها نص  
في المعنى المراد (قوله تطلق ايضا الخ) وأيضا الابتدائية يتوهم قصرها على المفتحة بها النطق (قوله المفتحة بها  
النطق) وهذه تسمى مستأنفة استئنافية تاما (قوله المفتحة بها السور) نحو إنا أنزلناه في ليلة القدر إنا فتحنا لك  
(قوله المنقطعة) أي لفظا أو معنى فمثال المنقطعة لفظا ما مثل به المصنف فان رحمه الله منقطعة لفظا لانه ليس  
هنا حرف يوصلها بها أو ما في المعنى فان الرحمة مرتبطة بالموت ومثال المعنى ثم يعيده من قوله ولم يروا كيف  
يبدأ الله الخلق ثم يعيده فان الاعادة منقطعة عما قبلها لفظا لان الاعادة لم تقع حتى يحلوا على الاقرار برؤيتها  
وليس انقطاعا لفظا بل متصلة فيه لان ثم للعطف والضم (قوله المنقطعة عما قبلها) المراد بانقطاعها عما قبلها عدم  
تعلقها بها تعلقا صناعيا بانواع أو اخبار أو حالية سواء كان هناك انقطاع في المعنى أو في اللفظ فقط فلا يضر  
الارتباط معنى بغير ذلك فيدخل في ذلك جملة آمن الناس من قوله تعالى كما آمن الناس وإن ارتبطت من حيث  
التشبيه فالارتباط معنى لا يستلزم تخلية الاعراب إلا من جملة الصلة (قوله رحمه الله) أي فجملة رحمه الله  
منقطعة عما قبلها لانها انشائية (قوله لانها من باب جمل الاعراض) أي لان جمل الاستئناف التي كلامنا  
فيها فلا تترادفنا (قوله ويخص اليبانيون الاستئناف الخ) أي واما النحاة فقالوا هي المنقطعة عما قبلها سواء  
كانت جوابا عن سؤال أم لا فلا استئناف عندهم اعم (قوله فان جملة القول الثانية) وهي قال سلام (قوله  
ولهذا) أي لاجل انقطاعها (قوله فلم تعطف عليها) تفسير لقوله فصلت لما بين الجملتين من شبه كمال الانقطاع  
واما دخول واو الاستئناف على الجملة المستأنفة فلا يمنع على الاظهر نحو وما كان استغفار ابراهيم لآيه  
الآية بعدما كان للنبي الآية فانه جواب عما يقال كيف استغفر ابراهيم لآيه ومن منع دخول الواو مطلقا  
على الجملة المستأنفة قال الاستئناف اليباني ما كان جوابا لسؤال عن شيء مصرح به في الجملة الاولى وليس  
هذا منه تامل (قوله قال إنا منكم ورجلون) هذا محل الشاهد فانه جواب عما يقال ماذا قال لهم حين سلوا عليه  
(قوله قالوا سلاما) أي ماذا قالوا له فاجاب وقال قالوا سلاما ثم سأله وقبل ماذا قال لهم فاجاب وقال قال سلام  
(قوله العواذل) جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة فلذا ذكر الضمير لاجمع عاذل لان فاعلا لا يجمع على فواعل  
(قوله رجال) فاعل لمخزوف أي بسبحه رجال وهو جواب عن سؤال تقديره من يسبح (قوله فيمن فتح باب  
يسبح) أي وهو شعبة وامان كسر هاء رجال فاعل يسبح المذكورة ليس قوله رجال جملة (قوله انه صفة) أي  
فتكون الجملة في محل جر وقوله أو حال أي فتكون في محل نصب (قوله انه صفة) أي على قاعدة الجمل بعد  
النكرات وقوله أو حال أي لوجود المسوغ وهو الوصف بما رد (قوله من شيطان لا يسمع) أي موصوف بكونه

جملة العامل الملقى لآخره  
نحو زيد قائم أظن قاما  
العامل الملقى لتوسطه نحو  
زيد أظن قائم فجملة ايضا  
لا محل لها إلا انها من باب  
جمل الاعراض ويخص  
اليبانيون الاستئناف بما  
كان جوابا لسؤال مقدر  
نحو قوله تعالى هل أتاك  
حديث ضيف ابراهيم  
المكرمين إذ دخلوا عليه  
فقالوا سلاما قال سلام  
قوم منكرون فان جملة  
القول الثانية جواب  
لسؤال مقدر تقديره فهاذا  
قال لهم ولهذا فصلت عن  
الاولى فلم تعطف عليها  
وفي قوله تعالى سلام قوم  
منكرون جملتان حذف  
خبر الاولى ومبتدأ الثانية  
إذ التقدير سلام عليكم أتم  
قوم منكرون ومثله في  
استئناف جملة القول الثانية  
ونبشهم عن ضيف ابراهيم  
إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما  
قال إنا منكم ورجلون وقد  
استؤنفت جملتا القول في  
قوله تعالى ولقد جاءت  
رسالتنا ابراهيم بالبشرى  
قالوا سلاما قال سلام ومن  
الاستئناف اليباني أيضا  
قوله  
زعم العواذل اني في غمرة

[٦٢ - دسوقي - ثاني] صدقوا ولكن غمر في لا تنجلي فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره اصدقوا أم كذبوا ومثله قوله تعالى  
يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فيمن فتح باب يسبح (نفيات) الاول من الاستئناف ما قد يخفى وله أمثلة كثيرة أحدها لا يسمعون من  
قوله تعالى وحفظان كل شيطان مارد لا يسمعون إلى الملا الأعلى فان الذي يتبادر إلى الذهن انه صفة لسكل شيطان أو حال منه وكل منهما  
باطل إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وإنما هي

للاستئناف النحوى ولا يكون (٤٣) استئنافا ينافى الفساد المعنى أيضاً وقيل يحتل أن الأصل للاستئناف حذف اللام كما فى جئتكم أن

لا يسمع وهذا تعليل لبطان الصفة والحال أما الصفة فظاهر وأما الحال فهى وصف فى المعنى (قوله من شيطان لا يسمع) قد يجاب بأن المراد لا يسمع حال الحفظ بسبب ذلك الحفظ وهذا كلام لا غبار عليه فالصفة حينئذ ظاهرة والاراد انما يتأتى على أن المراد موصوفون بعدم السماع من قبل الحفظ اه تقرير شيخنا دردير (قوله للاستئناف النحوى) أى انه ابتداء بيان حال الشياطين والمعنى ان الشياطين لا يسمعون للملا الأعلى قال الدمامنى إذا كانت للاستئناف النحوى يكون قد أخبر عن الشياطين المتحفظ منهم بعدم السماع وحينئذ فيعود الاشكال به انه كيف يتحفظ من شيطان لم يسمع فى نفس الامر إذا لم يتحفظ منه من يسمع فان قلت إن المراد لا يسمعون بعد الحفظ فلنا قدر ذلك فى الصفة ويكون المعنى لا غبار عليه فما بالك قدرته فى الاستئناف النحوى دون الصفة مع أن المعنى على كل عليه ظاهر فهذا تحكم وأجاب الشافعى بأنه إخبار عن حال الشياطين لا بوصف كونهم محضوفا منهم وفيه أنه لا يصح الإخبار عنهم بعدم السماع مع قطع النظر عن الحفظ لأنهم يسمعون فى نفس الامر وما أنى عدم السماع إلا من الحفظ ولا لما كان للحفظ معنى (قوله لفساد المعنى) أى لأنه يكون جوابا عن سؤال وهو أنه يقال لم حفظت السماء الدنيا من الشياطين فأجاب لأنهم موصوفون بعدم السماع من قبل الحفظ وأعلم أنه إنما يحصل الفساد إذا جمل جوابا عن سؤال عن العلم أى لم حفظت السماء من الشياطين وأما إن جعل جوابا عن السؤال عن حال الشياطين أى ما حاله ولاء الشياطين بعد الحفظ فأجاب بأن حالهم أنهم لا يسمعون إلى الملا الأعلى كان الكلام مستقيا فاطلاق القول بالفساد لا يصح (قوله ان الأصل اثلا الخ) أى فهو علة لقوله وحفظا (قوله أحضر الخ) أى فالأصل عن أن أحضر الوعى لحذف أن بعد حذف عن رفع الفعل بعد أن كان منصوبا على حد تسع بالمعنى الخ (قوله واستضعف الزمخشري الخ) قد يقال إنه يرد عليه هذا البيت على أنه فى كلام العرب كثير (قوله اجعلها حالا مقدرة) هذا وارد على قوله سابقا لا يصح جعلها حالا وحاصله أن الممنوع على جعلها حالا إذا جمعت حالا مقارنة فلو جعلتها منتظرة أصح الكلام (قوله هو صاحبها) قد يقال هذا غير لازم ولو قيل فى المثال مقدرا على صيغة اسم المفعول أصح سواء كان المقدر ذلك الرجل أو غيره سلبنا أن المقدر هو صاحبها فلا مانع هنا من أن الشياطين يقدرون عدم سماعهم لما شاهدوا من الكواكب المتزامحة وما الإرادة فغير لازمة كما إذا قيل المظلوم ادخل السجن خالدا فيه اه دماينى (قوله مقدرا) أى ذلك الرجل (قوله لا يقدرون عدم السماع) أى وإنما يقدرون حين ارتقائهم للسماء السماع لأنهم راجعون له (قوله فلا يحزنك قولهم) هكذا بالفاء فى أكثر النسخ والتلاوة ولا يحزنك بالواو واعترض عليه أن الاستئناف فيها غير خفى وإنما يخفى على الجاهل يتدبر فى معنى الآية لأن كل أحد يعلم أن الكفار لم يصدر منهم أنانعلم ما يسرون وما يعلنون ولا قول ان العزة لله جميعا وحينئذ فلا ينبغي أن يعد هذا من الاستئناف الخفى (قوله هو كالتى قبلها) أى فى كونها يتبادر إلى الذهن انها من قولهم (قوله وقف واجب) أى سواء كان له سبب أولا هو واجب بان المراد واجب صناعى والمنفى الوجوب الشرعى (قوله الرابع) أى من أمثلة الاستئناف الذى قد يخفى (قوله ثم يعيده) أى فليبادر العاطف على ما قبله وان الله يقررهم على رؤيتهم بدء الخلق واعدادته (قوله بعد) أى إلى الآن حتى أنهم يقررون برؤيتها (قوله ثم الله ينشئ الخ) أى فقد غير الأسلوب ولم يقل ثم نشأ فهذا دليل على الاستئناف (قوله زعم أبو حاتم ان من ذلك) أى من الاستئناف الخفى وحق السياق الخامس ثمر الأرض عند أبي حاتم والمتبادر أن ثمر صفة بدلول أى لا مذلة بانارة الأرض أى بالعمل والحرث ولا تنسق الحرث أى الزرع فمن قال الحسن هى بقرة كانت وحشية لا يحرب بها ولا يسقى (قوله بان ولا الخ) هذا كلام أبى البقاء فالمعنى وبذلك أن المصنف سياق يرد كلام أبى البقاء ولو كان هذا عين كلامه لا اعتراض المصنف عليه بان العاطف الواو لا (قوله على النفى) أى ولو جعلت مستأنفة لكانت

تكرهنى ثم حذف أن فارفع الفعل كما فى قوله لا إلا هذا الزاجرى أحضر الوعى فيمن رفع أحضر واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين (فان قلت) اجعلها حالا مقدرة أى وحفظا من كل شيطان ما رد مقدرا عدم سماعه أى بعد الحفظ (قلت) الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالمرور به فى قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أى مقدرا حال المرور به أن يصيده غدا أو الشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه الثانى أنا نعلم ما يسرون وما يعلنون بعد قوله تعالى فلا يحزنك قولهم فانه ربما يتبادر للذهن أنه يحكى بالقول وليس كذلك لأن ذلك ليس مقولا لهم (الثالث) أن العزة لله جميعا بعد قوله فلا يحزنك قولهم وهى كالتى قبلها وفى جمال القراء للسخاوى أن الوقف على قولهم فى الآيتين واجب والصواب أنه ليس فى جميع القرآن وقف واجب (الرابع) ثم يعيده بعد قوله أولم يروا كيف يبدأ الله الخلق لأن إعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك قل سيروا فى الأرض

فاظنروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة (الخامس) زعم أبو حاتم أن من ذلك ثمر الأرض فقال الوقف على الواو ذل جيد ثم يتدنى ثمر الأرض على الاستئناف ورده أبو البقاء بان ولا إنما تعطف على النفى



الواو من ر لا عاطفة على مثبت فيه تسمح لأن العاطف الراو وحدها فالاولى الواو الداخلة على لا لا تعطف  
 لا اعلى منقى (قوله وبأنها أو أثار الأرض) أى أثار غبارها وميجتها وقوله كانت ذلولاً أى مذلة للحرث  
 لأنها لا تثير الغبار من الأرض إلا إذا علفت في المحراث ومتى علفت فيه كانت مذلة وقد حكم أو لا بأنها ليست  
 ذلولاً لجعلها استئنافاً ناقض (قوله ولا يلتفت) أى وكذا زيد يصوم ولا يقعد والاولى أن يمثل بهذا الظهور  
 أن الواو عاطفة بخلافها في المثال الذى ذكره فانها تحتمل أنها للحال (قوله والثاني الخ) أى ويرد اعتراضه  
 الثاني ويرد أيضاً بأن المعنى أنها تثير الأرض من بطرها في قوة المشى (قوله ولا يماوجه الرد) أى على أبي حاتم  
 وحاصل الرد أن لا نسلم أن ذلك من عجائب المدمر وروى ذلك في خبر أى حديث ولكن اعترض على المصنف  
 بأنه لا يلزم من كونه لم يلفك خبر بان ذلك من عجائبها انه لم يرد خبر بذلك في الواقع إذاً هو حاتم ثقة في النقل فلا  
 يفسر لا بسند (قوله من عجائبها) أى في تثير الأرض وليست مذلة للحرث وهذا بخلاف غيرها من البقراته  
 لا تثير غبار الأرض إلا إذا كان مذلاً (قوله وبأنهم إنما كفوا بامر موجود الخ) حاصله انه يلزم على قوله  
 بالاستئناف أن البقرة التي أمروا بذبجها متصفة بامر خارق للعادة وهو جمعها بين كونها غير ذلول وبين اثارها  
 غبار الأرض فيلزم عليه تكليفهم بامر خارق للعادة مع أنهم إنما كفوا بامر موجود وروى هذا الاعتراض بأنهم  
 كفوا بذبج بقرة موجودة إلا أنها متصفة بامر خارق للعادة لأنهم لما شددوا شدد عليهم فالتكليف ليس بامر  
 خارق للعادة وهو الجمع بين الوصفين (قوله وبانه كان يجب الخ) هذا رد للاستئناف في حد ذاته وقوله في ذلول  
 في نسخة لا ذلول أى بعده (قوله تكرار لا في ذلول) أى تكرار لا الواقعة في ذلول أى الداخلة عليه فقوله في  
 ذلول صفة لا لا تتعلق بتكرار (قوله بعد الاستئناف) أى فهو كلام منقطع عما قبله وقد يقال هو جار على كلام  
 الكوفيين وصرح به السخاوى من أن لا تستعمل بمعنى غير فلا يجب تكرارها نحو غضبت من لاشئ ووجئت  
 بلا زاد أو على قول المبرد ومن وافقه أن لا يجب تكرارها في الصفات (قوله الثاني) أى من التثنيات (قوله  
 وهو نوعان) أى واللفظ المحتمل نوعان (قوله نعم الرجل زيد) فان جملة زيداً مبتدأ وما قبله خبرا كان زيد  
 لفظاً غير مستأنف وإن جعلته خبراً محذوف أى هو زيد كان مستأنفاً وعبر المصنف باللفظ لأن المحتمل قد  
 لا يكون جملة كرى في المثال المذكور فانه على الاحتمال الاول مفرد وجملة على الثاني (قوله والثاني ما) أى لفظاً و  
 جعل على الاستئناف (قوله إن ذلك) أى تقدير (قوله لا تتخذوا بطانة) أى أصفاء تظهر ونهم على سرهم  
 وهو الاقربكم أى لا يتبعونكم (قوله وما تخفى صدورهم أكبر) كان عليه أن يزيد قديناكم الآيات لأن قول  
 الزمخشري أن تكون مستأنفات أى الجمل الثلاث أعنى لا يألونكم خبالاً وقد بدت البغضاء من أفواههم  
 وقديناكم الآيات وأما قوله وما تخفى صدورهم فجمله حالية لا تعدو والحاصل أن الزمخشري بعد أن ذكر  
 أن الجملتين يصح أن تكونا صفتين ذكر أن الاولى أن تكون الجمل الثلاث مستأنفات وإن لم يعدروا ما غتم  
 جملة منها لأنها بيان لقوله لا يألونكم خبالاً (قوله والابلاغ أن تكون مستأنفات) أى استئنافاً نحو يا أيها  
 ووجه الابلية أن بيان التعليل أكثر فائدة وأيضاً الوصفية توهم أن البطانة من الدون قد تنصف بهذه الصفة  
 وقد لامع أنها كذلك دائماً (قوله على وجه التعليل) أى لأنهم لا يألونكم خبالاً أى لا يمنعونكم من الخيال أى  
 من الفساد بدليل أنهم يودون عنتكم أى شدة ضرركم ولانه قد بدت البغضاء من أفواههم لكم والحال أن  
 ما تخفى صدورهم من البغضاء أعظم مما أبدته أفواههم فقوله وما تخفى صدورهم أكبر جملة حالية  
 وقوله ودوا ما غتم بيان لما قبله وأما قديناكم الآيات فيحتمل انه استئناف كلام وانه علة للنهي أيضاً أى  
 لا تآيبنالكم الآيات الدالة على وجوب معاداة من عادانا والحاصل أن الزمخشري جوز أن تكون الجملتان  
 الاولى بيان صفتين وهو قوله لا يألونكم خبالاً وقوله قد بدت البغضاء وجوز جعلهما مستأنفين علة للنهي وأما  
 قوله قديناكم الآيات الخ فهو مستأنف على كل حال إما علة للنهي أو منقطع عما قبله لفظاً ومعنى (قوله على

وبأنها لو أثار الأرض  
 كانت ذلولاً ويرد اعتراضه  
 الاول صحة مررت برجل  
 يصلى ولا يلتفت والثاني  
 أن أباحتم زعم أن ذلك  
 من عجائب هذه البقرة وإياها  
 وجه الرد أن الخبر لم يأت  
 بأن ذلك من عجائبها وبأنهم  
 إنما كفوا بامر موجود  
 لا بامر خارق للعادة وبأنه  
 كان يجب تكرار لا في  
 ذلول إذ لا يقال مررت  
 برجل لا شاعر حتى تقول  
 ولا كاتب لا يقال قد  
 تكررت بقوله ولا نسق  
 الحرث لأن ذلك واقع بعد  
 الاستئناف على زعمه  
 والثاني قد يحتل اللفظ  
 الاستئناف وغيره وهو  
 نوعان أحدهما إذا حمل  
 على الاستئناف احتج  
 إلى تقدير جزء يكون معه  
 كلاماً نحو زيد من قولك  
 نعم الرجل زيد والثاني  
 ما لا يحتاج فيه إلى ذلك  
 لكونه جملة تامة وذلك  
 كثير جداً نحو الجملة المنفية  
 وما بعدها في قوله تعالى  
 يا أيها الذين آمنوا  
 لا تتخذوا بطانة من دونكم  
 لا يألونكم خبالاً ودوا  
 ما غتم قد بدت البغضاء من  
 أفواههم ما تخفى صدورهم  
 أكبر قال الزمخشري  
 الاحسن والابلاغ أن تكون  
 مستأنفات على وجه التعليل

لنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفتين أي بطانة غير مانتكم فسادا بادية بغضاؤهم ومنع الواحدى هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم أنه لا يبان لا تتخذ صاحباً يؤذيك أحب مفارقة أي والذي يظهر أن الصفة تعدد بغير عاطف وإن كانت جملة كافي الخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الإنسان عليه البيان وحصل للامام فخر الدين في تفسير هذه الآية سهو فانه سأل ما الحكمة في تقديم من دونكم على بطانة (٤٤) وأجاب بأن عطف النهي هو من دونكم لا بطانة فلذلك قدم الآهم وأليست التلاوة كاذر ونظير

وجه التعليل للنهي) ليس المراد أن المجموع علة واحدة للنهي بل كل واحد علة مستقلة وترك العاطف تنبيها على الاستقلال ويجوز أن يكون كل واحد علة لما قبله (قوله بطانة) أي أو ليا وترك المصنف ودوا ما عنتم لما علمت أنها توكد بيان لما قبله (قوله من دون المسلمين) أي من غيرهم (قوله ويجوز الخ) هذا هو الذي صدر به الزمخشري فقال يجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفة والاحسن الخ فقد ذكر في جانب الصفة الجملتين الأولىين وذكر في الاستئناف الثلاثة (قوله أحب) أي بدون العاطف أي وإنما يقال وأحب بالوار (قوله كما في الخبر) أي لأن الصفة محكوم بها في المعنى (قوله كاذر) أي بل التلاوة تقديم البطانة على قوله من دونكم (قوله وإنما هي في سورة المؤمنين وترك تفسيرها هناك وتبعه على هذا السهو رجلا لخصا من تفسيره إعرابا (الثالث) من الجمل ما جرى فيه خلاف هل هو مستأنف أم لا وله أمثلة أحدها أقوم من نحو قولك إن قام زيد أقوم وذلك لأن المبرد يرى أنه على اضمار الفاء وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم وأن الأصل أقوم إن قام زيد وإن جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ما ضيا وينبغي على هذا مستثنان أحدهما أنه هل يجوز زيدا إن أتاني أكرمه بنصب زيدا فسيبويه يجز كما يجوز زيدا أكرمه إن أتاني والقياس أن المبرد يمنعه لأنه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه والثانية أنه إذا جرى بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل يجزم أم لا

وجه التعليل للنهي) ليس المراد أن المجموع علة واحدة للنهي بل كل واحد علة مستقلة وترك العاطف تنبيها على الاستقلال ويجوز أن يكون كل واحد علة لما قبله (قوله بطانة) أي أو ليا وترك المصنف ودوا ما عنتم لما علمت أنها توكد بيان لما قبله (قوله من دون المسلمين) أي من غيرهم (قوله ويجوز الخ) هذا هو الذي صدر به الزمخشري فقال يجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفة والاحسن الخ فقد ذكر في جانب الصفة الجملتين الأولىين وذكر في الاستئناف الثلاثة (قوله أحب) أي بدون العاطف أي وإنما يقال وأحب بالوار (قوله كما في الخبر) أي لأن الصفة محكوم بها في المعنى (قوله كاذر) أي بل التلاوة تقديم البطانة على قوله من دونكم (قوله وإنما هي في سورة المؤمنين وترك تفسيرها هناك وتبعه على هذا السهو رجلا لخصا من تفسيره إعرابا (الثالث) من الجمل ما جرى فيه خلاف هل هو مستأنف أم لا وله أمثلة أحدها أقوم من نحو قولك إن قام زيد أقوم وذلك لأن المبرد يرى أنه على اضمار الفاء وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم وأن الأصل أقوم إن قام زيد وإن جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ما ضيا وينبغي على هذا مستثنان أحدهما أنه هل يجوز زيدا إن أتاني أكرمه بنصب زيدا فسيبويه يجز كما يجوز زيدا أكرمه إن أتاني والقياس أن المبرد يمنعه لأنه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه والثانية أنه إذا جرى بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل يجزم أم لا

فعل قول سيبويه لا يجوز الجزم وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها الثاني مذوم منذ وما بعدها في نحو ما رأيت مذوم ما فقال السيرافي في موضع نصب على الحال وليس بشئ لعدم الرابطة قال الجمهور مستأنفة جوابا لسؤال تقديره عن عدم قدر مذمبدا ما أم ذلك وعند من قدرها خبرا ما بينك وبين لقائه الثالث جملة أفعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشي فقال السيرافي حال إذا المعنى قام القول خالين عن زيد وجوز الاستئناف

وأوجه ابن عصفور أن قلت جاءني رجال ليسوا زيداً بالجملة صفة ولا يتمتع عندى أن يقال (٤٥) جأوني ليسوا زيداً على الحال الرابع الجملة

بعد حتى الابتدائية كقوله  
حتى ماء دجلة أشكله فقال  
الجمهور مستأنفة وعن  
الزجاج وابن درستويه أنها  
في موضع جرحي وقد تقدم  
(الجملة الثانية)

المعترضة بين شيئين لا فائدة  
الكلام تقوية وتسديدا  
أو تحسينا وقوت في  
مواضع (أحدها) بين  
الفعل ومفعول كقوله  
شجاك أظن ربع الظاعيناه  
ويروى بنصب الربع على  
أنه مفعول أول وشجاك  
مفعول الثاني وفيه ضمير  
مستتر راجع إليه وقوله  
وقد أدركتني والحوادث  
جمه أسنة قوم لضعاف  
ولا عزل وهو الظاهر  
في قوله

ألم يأتك والانباء تنمى  
بما لاقت لبون بن زياد  
على أن الباء زائدة في الفاعل  
ويحتمل أن يأتي وتنمى  
تنازعا ما فاعل الثاني  
وأضمر الفاعل في الأول  
فلا اعتراض ولا زيادة  
ولكن المعنى على الأول  
أوجه إذ الأنباء من شأنها  
أن تنمى بهذا وبغيره  
(الثاني) بين وبين مفعوله  
كقوله

وبدلت والدرهم ذو تبدل  
هيفادبور بالصباء الشمال  
(والثالث) بين المبتدا  
وخبره كقوله  
وفيهن والأيام يعثرن  
بالفتى

نوادب لا يملكه ونوائح  
نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن

وأوجه ابن عصفور) أي لعدم الرابط في الجملة الحالية (قوله بالجملة صفة) أي لأن الجمل بعد النكرات  
صفات (قوله في موضع جرحي) أي بناء على أن حتى الابتدائية كما هو موضوع الخلاف تكون جارة خلافا  
للجمهور القائلين أن حتى متى كانت ابتدائية امتنع أن تكون عاملة للجر في الجملة وعلى كلام ابن درستويه  
فالفرق بين حتى الجارة والابتدائية إذا عملت الجر مع كون كل عاملا للجر أن الأولى الداخلة على المفرد  
والثانية الداخلة على الجملة وأما على كلام الجمهور فالابتدائية لا تعمل جراً لا لفظاً ولا عملاً  
(الجملة الثانية المعترضة)

(قوله المعترضة بين شيئين) أي متلازمين لا فائدة الكلام المعترضة في إثباته تقوية أي توكيداً وقوله وتسديدا  
مرادف لما قبله (قوله أو تحسينا) أي فهمي لمجرد تزيين اللفظ ولا نفيد تقوية أي توكيداً لما قبلها (قوله بين  
الفعل ومفعول كقوله الخ) أي بناء على أن شجك فعل ويحتمل أنه مصدر مضاف مبتدأ وربع خبره  
(قوله شجك) فعل ومفعول وربع فاعل وتامه ولم تبعاً بعذل العاذليناه (قوله أظن) هذه جملة معترضة بين  
الفعل والفاعل أفادت التقوية لأنه حين يقال شجك ربع الظاعين يحتمل أن ذلك مطلق أو مترم فأخبر  
أنه مطلقون (قوله وشجك مفعول الثاني) أي هذه الجملة مفعول ثان وقوله وفيه أي في شجك (قوله  
راجع إليه) أي الرابع وعلى رواية النصب هذه لا اعتراض في البيت (قوله والحوادث) الواو للاعتراض  
وتسمى استئنافية لأن هذه الجملة منقطعة عما قبلها (قوله ولا عزل) أي ليسوا غاليين من السلاح وقوله  
وقائلة ما باله لا يزورنا وقد كنت عن تلك الزيارة في شغل

أمر رجل من بني عجل رجلا من دارم فقال هذه الآيات فأطلقوه وتماها  
لعلموا أن يطروني بنعمة كما صاب ماء المزن في البلد المحل  
فقد ينسأ الله الفتى بعد عشرة ويصطنع الحسنى سراة بني عجل  
(قوله وهو الظاهر) أي الاعتراض بين الفعل ومفعوله هو الظاهر في قوله الخ (قوله ألم يأتك والانباء  
تنمى الخ) بعده

ومحبسها على القرشي تشرى • بأدراع وأسياف حداد  
وبنو زياد الربيع بن زياد وأخوته أخذوا لقيس درعا فاستاق لقيس إبل الربيع بمكروا بها لعبد الله بن  
جدعان وهو مراده بالقرشي بدروع وسيرف (قوله والانباء) أي الأخبار (قوله على أن) أي بناء على أن  
الباء زائدة في الفاعل أي فما مفعول المحل على الفاعلية ومجرور بالباء الزائدة (قوله فاعمل الثاني) أي بدليل  
أنه قرنه بالباء (قوله فلا اعتراض ولا زيادة) أي لأن تنمى يتعدى بالباء (قوله إذا الأنباء) أي الأخبار وقوله  
تنمى أي تخبر وقوله هذا وبغيره أي ولو جعل بالافت معمر لا تنمى لأفاد أن الأخبار لا تخبر إلا بما  
لاقت لبون الخ مع أنها أي الأخبار كما تخبر بما لاقت لبون تخبر بغيره (قوله بينه) أي بين الفعل وبين مفعوله (قوله  
وبدلت) نائب الفاعل ضمير يعود على الريح (قوله هيفا) أي ريحاً حارة (قوله بالصبا) الباء داخلة على المتروك  
وهو الأشهر وقوله هيفا أي ريحاً هيفا أي حرة فهو ريح تأتي من قبل اليمن حارة لا تمر بشيء إلا يسته  
وتسمى بالنسكباء والصباهي ما يهب من المشرق عند استواء الليل والنهار والشمال هي الريح التي تأتي من  
ناحية القطب المسماة بالطباب والباء في بالصبا داخلة على المتروك وهو الأشهر من دخولها على الماخوذ  
(قوله وفيه الخ) خبر مقدم أي في البنات السابقات في البيت السابق وقوله نوادب مبتدأ أي ملازمات للتدب  
وقوله ونوائح أي رفين نوائح أي نائحات (قوله لا يملانه) أي لا يرغبن عنه (قوله وفيه الخ) قبله  
رأيت رجالاً يكرهون بناتهم • وفيه لا تكذب نساء صوالح  
(قوله ومنه الاعتراض الخ) أي من الاعتراض بين المبتدأ والخبر الاعتراض الخ (قوله وبجملة الاختصاص)

ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملقى في نحو زيد أظن قائم وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن

معاشر الانبياء لا نورث وقول الشاعر نحن بنات طارق (٤٦) تمشي على النار وهما اما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله او نبى كان موسى

فالصحيح انها لا فاعل لها فلا جملة (والرابع) بين ما اصله مبتدا والخبر كقوله واذا نظرنا قبل التي لملي وان شطت نواها أزورها وذلك على تقدير أزورها خير لملي وتقدير الصلة محذوفة أى التي أقول لملي وكقوله لعلك والموعود حق لقاءه بدل لك في تلك القلوص بداء وقوله باليت شعري والمضى لا تنفع هل أغدون يوما وأمرى بجمع إذا قيل بان جملة الاستفهام خبر على تأويل شعري بمشعورى لتكون الجملة نفس المبتدا فلا تحتاج إلى رابط أو ما إذا قيل بان الخبر محذوف أى موجود أو أن ليت لا خبر لها هنا إذا المعنى ليتى أشعر فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذى تلقى عنه بالاستفهام وقول الحماسى ان الثمانين وبلغتها قد أوجبت سعى إلى ترجمانه وقول ان هرمة ان سلبى واقه يكلوها ضنت بشى ما كان برزوها وقول روبة

إني وأسطار سطرنا سطرنا لقائل يانصر نصر نصرنا وقول كثير

وإني وتيامى بعزة بعدما تخليت مما بيننا وتخلت لكالمترجى ظل الغامة كلما تبوأ منها للمقبل اضمحلت

قال أبو على تيامى بعزة جملة معترضة بين اسم إن وخبرها وقال أبو الفتح يجوز أن تكون الواو

للقسم كقولك انى وجبك لضنين بك فتكون الباء

في المطول هي في محل نصب على الحال وكذا قال الرضى ومعنى الحديث نحن لا نورث مخصوصين من بين الناس ولعل ما ذكره المصنف أظهر (قوله وقول الشاعر الخ) أى قول الشخص الشاعر وذكرها باعتبار أنها شخص ولا فهو لهند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس أم معاوية زوج أبى سفيان بن حرب تعرض به المشركين يوم أحد قبل إسلامها وأرادت بالطارق الجم شبت أباهما بالنجم في علوه وشهرة مكانه وقيل للنجم طارق لأنه يطلع ليلا وكل آت ليلا فهو طارق وبعد البيت والمسك في المفارق \* والدر في المخائق \* إن تقبلوا نعاقي \* ونبسط النارق أو تدبروا تفارق \* فراق غير وابق

والنارق فرش والمقة الحب (قوله نحن) مبتدا وقوله تمشي خبر وقوله بنات أى أخص بنات فهو منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم وقوله بنات طارق جملة اختصاصية لا محل لها من الاعراب لأنها اعتراضية وذهب بعض إلى أن جملة الاختصاص في محل نصب على الحال (قوله فالصحيح أنها الخ) أى فلا تعد من هذا القبيل أى من جمل الاعتراض لأن الصحيح أنها لا فاعل لها (قوله على تقدير أزورها خبر لملي) أى لا على أن أزورها هو الصلة وخبر لملي محذوف وإلا كان من القسم الثانى أى الاعتراض بين الصلة والموصول (قوله وتقدير الصلة محذوفة) لأنها إما تكون خبرية والترجى انشاء ويجوز أن أزورها صلة وخبر لملي محذوف وهذا هو المحترز عنه بقوله وذلك على تقدير الخ أى فعل هذا الاحتمال لا تكون من الاعتراض بين ما أصلها المبتدا والخبر (قوله القلوص) بفتح القاف هي الشابة من الابل والبدا ما يحدث من الاراء يخاطب من وعده قلوصا فأخلفه (قوله باليت شعري الخ) شدى اسم ليت وجملة الاستفهام خبر وقوله والمضى أى التمنى لا تنفع جملة معترضة بين اسم ليت وخبرها (قوله بمشعورى) أى باليت شعورى ومعلومى جواب هذا الاستفهام (قوله وأما إذا قيل بان الخبر محذوف) أى وان المعنى ليت شعري أى علمى بجواب هذا الاستفهام موجود (قوله لا خبر لها هنا) أى بناء على ما ذكره بعض من أن ليت إذا دخلت على لفظ شعري كانت لا تحتاج إلا إلى الاسم وكان لا خبر لها لأن المعنى ليتى أشعر كما أن لا التى لنفى الجنس إذا دخل عليها همزة الاستفهام صارت لا تحتاج لخبر وصار معناها أمتنى (قوله فالاعتراض بين الشعر ومعموله) أى فهو من باب الاعتراض بين العامل أى المصدر ومعموله لا من باب الاعتراض بين ما أصله المبتدا والخبر (قوله وبلغتها) بالخطاب جملة دعائية أى اللهم بلغه إياها فهو دعاء له يبلغه الثمانين (قوله ترجمان) بفتح التاء مع ضم الجيم وبضمهما وفيه لغة ثالثة كزعفران وهو من يبلغ الكلام بلغة أخرى والمراد هنا مطلق مبلغ (قوله ان سلبى الخ) بعده

ولا أراها تزال ظالمة \* تحدث لي نكبة وتذكروها

من نكأ الجرح (قوله انى) الياء اسمها ولقائل خبرها وقوله وأسطار جملة قسمية معترضة بين اسم ان وخبرها (قوله واسطار) يعنى الكتب أى أقسم بالكتب التى سطرت سطر بعد سطر انى لقائل الخ (قوله يانصر) منادى مبنى على الضم ونصر هذا ابن سيار أمير خراسان والآخر بمعنى المعونة فهو ممول لمحذوف وأما الثانى فهو اتباع على اللفظ وقيل الثانى والثالث اتباع على اللفظ والمحل (قوله وانى الخ) مطلع القصيدة

خليلى هذا ربح عزة فاعقلا \* قلوصيكما ثم ابكيا حيث حلت

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا \* ولا موجعات القلب حتى تولت

(قوله لكالمترجى) خبر انى انى لكالمترجى أى الطالب (قوله جملة معترضة) أى فتيهامى مبتدا وبعزة متعلق بمحذوف خبر فتيهامى (قوله وخبرها) أى لكالمترجى (قوله يجوز أن تكون الواو للقسم) أى كما يجوز الاعراب

متعلقة بالتهيام لا يخبر محذوف (الخامس) بين الشرط وجوابه نحو وإذا بدنا آية وكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إيماننا مفترون نحو فان لم  
تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ونحو إن يكن غنياً وفقيراً قاله أولى بهما فلا تنبؤوا الهوى قاله جماعة منهم ابن مالك والظاهر أن الجواب قاله  
أولى بهما ولا يرد ذلك ثنية الضمير فأنتم هو الآن أو هنا للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب (٤٧) المطابقة نص عليه الأبدى وهو الحق وأما

الاول فهو مجوز للامرين (قوله الواو للقسم) أي فهي جملة فعلية معترضة وأما ما قاله أبو علي فلا اعتراض  
بجملة اسمية (قوله والظاهر أن الجواب قاله أولى بهما) في الحقيقة هو دليل الجواب والجواب محذوف أي  
أن يكن المشهود عليه غنياً وفقيراً فلا تنكتموا الشهادة رافة به لأن الله أولى وأرحم بهما (قوله ولا يرد الخ)  
جاصله أن أول أحد الامرين أي وإذا كان كذلك فالضمير معها إنما يعود مفرداً لا متنى (قوله للتنويع) أي  
والضمير معها يطابق بخلاف أو التي ليست للتنويع فانه يفرد معها (قوله مثل ذلك) أي أنه قال أن افراد  
الضمير في هذه الآية شاذو القياس الثنية وقوله وفيه أي فيما ذكر من الآية أو في تخريج الافراد في هذه  
الآية ثلاثة أوجه (قوله والله ورسوله أحق الخ) صدر الآية بحلفون بالله لكم ليرضوكم أي يحلف  
المنافقون بالله لكم أنهم لنكم وإن ما بلغ النبي عنهم من الإيذاء لم يقع منهم لاجل أن يرضوكم والحال أن الله  
ورسوله أحق أن يرضوهم بالطاعة (قوله وفيه) أي وفي تخريج افراد ثلاثة أوجه (قوله أن يرضاء الله الخ)  
في الكشف وحواشيه أن الضمير للرسول وحده وإنما ذكر اسم الله جل اسمه تقوية للرسول ﷺ  
على حد أن الذين يؤذون الله ورسوله وهم إنما يؤذون الرسول (قوله أن الذين يبايعونك) هذا دليل  
للعكس أي كون أرضاء الرسول أرضاء لله وأما كون أرضاء الله أرضاء لرسوله فظاهر لا يحتاج لدليل (قوله  
افراد أحق) أي فلما كان مفرداً سهل ذلك أفراد الضمير وحاصله أن الخبر لما سبق الضمير وكان مفرداً كان  
لوحظ الافراد في المبتدأ فساغ افراد الضمير العائد عليه (قوله ووجه ذلك) أي وجه افراد أحق الذي هو  
الخبر الموجب افراده لافراد الضمير في يرضوه (قوله أو بالعكس) أي فالضمير إنما هو راجع لله أو لرسوله  
(قوله بأن يرضوه) أي على الخلاف المذكور أوائل الكتاب من أن الذي حذف منه حرف الجر هل عليه نصب  
أو جر (قوله وما عمرى على بهين) العمر بفتح العين هو بمعنى ضمها أي الحياة والذي يقع في القسم مفتوح  
العين (قوله الأقارع) جمع أقرع صفة رجل أي لقد نطقت الرجال القرع على باطلا (قوله لعمرى الخ)  
عمر الرجل بابه فرح إذا عاش طويلاً لأن مصدره خاف القياس فأتى بسكون الميم مع فتح العين وضمها  
والمستعمل في القسم الاول والبطل مصدر بطل الشيء والبيت للناطقة الذي يأتي من قصيدة يعتذر فيها للنعمان  
ابن المنذر منها

على حين عانت المشيب على الصبا • وقلت لما أصبح والشيب وازع  
أناني آيبت اللعن أنك لمتني • وتلك التي تستدعها المسامح  
مقالة أن قد قلت سوف أناله • وذلك من تلقاء مثلك رائع  
فبت كأنى ساورتني ضئيلة • من الرقش في أنيابها السم نافع  
فالك كالليل الذي هو مدركى • وإن خلت أن المتأى عنك واسع  
(قوله أقسم بالحق) أي فقد أقسم المولى سبحانه باسمه والاولى أن يقول فاقسم لي بشي إلى الفاء الموجودة (قوله  
بعد اسقاط الخافض) أعني حرف القسم وهو الباء نحو أن على الله أن تبايعا • وقوله باقسم متعلق بالنصب  
(قوله فالحق قسمى) أي فالحق مبتدا وخبره محذوف وأما الحق الثاني فهو مبتدا وخبره مذكور إلا أنه حذف  
منه العائد وعلى هذا فالاعتراض بجملة اسمية بخلاف الأول فان الاعتراض بجملة فعلية (قوله على تقدير واو  
القسم) أي فالمعنى قال فوالحق والحق أي فاقسم بالحق وأقسم بالحق لأن الخو على هذا فالاعتراض بجملة

لعمرى وما عمرى على بهين • لقد نطقت بطلا على الأقارع • وقوله تعالى قال فالحق والحق أقول لا • لأن الأصل أقسم بالحق لا • لأن أقول  
الحق فانتصب الحق الاول بعد اسقاط الخافض باقسم محذوفا والحق الثاني باقول واعتراض بجملة أقول الحق وقدم مفعولها للاختصاص  
وقرى • برفعها بتقدير فالحق قسمى والحق أقوله وبجرهما على تقدير واو القسم في الاول

سبحانه وحذف مثله خبر  
عن اسمه عليه الصلاة  
والسلام أو بالعكس  
والثالث أن أن يرضوه  
ليس في موضع جر أو نصب  
بتقدير بأن يرضوه بل في موضع  
رفع بدلا عن أحد الاسمين  
وحذف من الآخر مثل ذلك  
والمعنى وإرضاء الله  
وإرضاء رسوله أحق من  
إرضاء غيرهما (والسادس)  
بين القسم وجوابه كقوله



والثاني توكيذا كقولك والله والله لا فعلن وقال الزمخشري جر الثاني على أن المعنى وأقول والحق أي هذا اللفظ فأعمل القول في انعطوا والقسم  
ومجرور ما على سبيل الحكاية قال وهو وجه (٤٨) حسن دقيق جائز في الرفع والنصب انتهى وقرى برفع الاول ونصب الثاني قيل أي فالحق

أقول (قوله والثاني توكيذا) أي فالاعتراض حينئذ إنما هو بجملة أقول مع فاعلها أي فالحق والحق لا لأن  
فاعتراض بأقول فقط (قوله وقال الزمخشري) أي بهان ذكر ما قاله المصنف في وجه النصب والرفع وأما  
ما قاله المصنف من الجر فلم يذكره الزمخشري (قوله على أن المعنى وأقول والحق) الاولى حذف الواو من قوله  
وأقول لأن الموجود إنما هي واو واحدة داخلة على الحق فالمعنى أقسم بالحق أقول في قسمي في هذا المقام الهائل  
والحق أي أقول هذا اللفظ أي لا أقول في قسمي الا هذا اللفظ وبقولنا في هذا المقام اندفع ما يقال ان كثيرا  
ما يقسم بغير هذا اللفظ (قوله فاعمل القول في لفظ واو القسم ومجرورها) أي لتأويلها بهذا اللفظ (قوله  
على سبيل الحكاية) أي للفظ المقسم به مع حرف القسم (قوله وهو وجه حسن) أي لا فادته الحصر وتوكيد  
القسم بالحق والتنويه بان ذلك القسم امر عظيم (قوله وهو وجه حسن الخ) يعني ان حكاية اللفظ وتسلط  
العامل عليه محلا وتقديرا وجه حسن وكما جاز في المجرور كذه الآية كذلك يجوز في المرفوع والمنصوب فيحكي  
رفعها ونصبها وتسلط عامل غير الرفع والنصب عليهما (قوله جائز في الرفع) أي لانه تقدم ان المعنى الحق  
قسمي وأقول الحق فالحق مفعول أقول وحكاية الرفع فيه حصر بتقديم المفعول أي الحق قسمي ولا أقول  
الا هذا اللفظ وقوله والنصب أي نصبها والمعنى أقسم بالحق والحق أقول أي لا أقول الا هذا اللفظ فتحصل ان  
الحق يحكى سواء رفع أو نصب أو جر (قوله انتهى) أي كلام الزمخشري لكن المصنف حذف من عبارته بيان  
الحصر وحذف بيان التوكيد وقد علمت وقدم قوله وجه حسن على قوله جائز في الرفع والنصب مع أن الزمخشري  
آخره وزاد في عبارته قوله فاعمل القول في لفظ واو القسم ومجرورها تأمل (قوله ومن ذلك) أي من الاعتراض  
بين القسم وجوابه (قوله فلا أقسم الخ) أي لان الامر واضح لا يحتاج لقسم أو فاقسم ولا مزيدة لتأكيد كافي  
لئلا يعلم أو لا أنا قسم فحذف المبتدأ وأشبع فتحة لام الابتداء وبدل له أنه قرى فلا قسم أو لا رد لكلام مخالف  
للمقسم عليه أي ليس الامر كما تزعمون من كون القرآن شعرا أو أساطير الاولين (قوله في حجة الاعتراض)  
أي لانه قال فيما سبق الاعتراضية هي الواقعة بين شيئين متلازمين للتوكيد أو للتحسين (قوله ذاك الذي الخ) تمامه  
والحق يدمغ ترهات الباطل • انا تزيد على الحلو حلو منا • فضلا ونجمل فوق جهل الجاهل  
(قوله وأليك الخ) جملة معترضة قسمية بين الموصول وصلته أعني يعرف (قوله بين أجزاء الصلة) جمع جزء  
والمراد بالاجزاء أحدر كنى الاستناد وليس هنا كذلك بل الاعتراض هنا بين جملتين معطوفتين فالاولى أن يقول  
بين جملتين غير مستقلتين لعطف احدهما على الأخرى وقد يقال ان المعطوف على الصلة صلة فمجموع  
الجملتين صلة وكل واحدة منهما جزء منها (قوله الآيات) الاولى الا يقول له جعلها آيات نظر المأفها من  
الوقوف (قوله فهي من الصلة) أي بعض منها فالصلة بمجموع المتعاطفين فالعطف ملاحظ قبل الوصل  
فصح قول المصنف التاسع بين أجزاء الصلة وسنط ما ذكره الشمني (قوله بين به قدر جزائهم) أي وهو ان  
قدر الجزاء المثل لا الأقل ولا الاكثر وحينئذ فالمعنى جزاء كل سينة كائن بقدرها (قوله خبر) أي عن المبتدأ  
وهو قوله والذين كسبوا (قوله لان الظاهر أن ترهقهم الخ) انما كان ذلك ظاهرا لان الشأن أن الموصول  
والصلة يؤولان باسم الفاعل مع صحة المعنى تقول الذي جاء أبوه زيد أي الجاني أبوه وهنا يصح أن يقال  
الكاسبون السيئات في تعيين هؤلاء القوم ولا يقال في تعيينهم المرهقون بالذلة اذ الارهاق بالذلة انما يصيبهم  
جزاء على كسبهم للسيئات يوم القيامة وحينئذ فلا يعرفون به الا أن (قوله فيعطف) بالنصب في جواب  
النفي أي حتى يعطف (قوله بل جرى به) أي وحينئذ فهو عطف على جملة جزائية بمثلها الواقع اعتراضا  
لا على جملة الصلة حتى يكون بعضها منها (قوله أن يكون الخبر) أي وحينئذ فقوله وترهقهم عطف على الخبر

قسمي أو فالحق مني أو فالحق  
أما الاول أولى ومن ذلك  
قوله تعالى فلا أقسم بمواقع  
النجوم الآية (والسابع)  
بين الموصوف وصفته  
كلاية فان فيها اعتراضين  
اعتراضا بين الموصوف  
وهو قسم وصفته وهو عظيم  
بجملة لو تعلمون واعتراضا  
بين أقسم بمواقع النجوم  
وجوابه وهو انه لقرآن  
كرم بالكلام الذي بينهما  
وأنا أقول ابن عطية ليس  
فيها الاعتراض واحد  
وهو لو تعلمون لان ولانه  
لقسم عظيم توكيذا لا اعتراض  
فمردود لان التوكيد  
والاعتراض لا يتنافيان  
وقدمت في ذلك في حجة  
الاعتراض (والثامن) بين  
الموصول وصلته كقوله  
• ذاك الذي وأيك  
يعرف مالكا • ويحتمله  
قوله وانى لرام نظرة البيت  
وذلك على أن تقدر الصلة  
أزورها ويقدر خبر لعل  
محذوفا أي لعل افعال ذلك  
( والتاسع ) بين أجزاء  
الصلة نحو والذين كسبوا  
السيئات جزاء سينة بمثلها  
وترهقهم ذلة الآيات فان  
جملة وترهقهم ذلة معطوفة  
على كسبوا السيئات فهي  
من الصلة وما فيها اعتراض  
بين به قدر جزائهم وجملة  
ما لهم من الله من عاصم خبر  
قائه ان عصفور وهو بعيد

(قوله)

لان الظاهر أن ترهقهم لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته بل جرى به للاعلام بما يصيبهم  
جزاء على كسبهم السيئات ثم انه ليس بمتمين لجواز أن يكون الخبر

جزاء سيئة بمثلها فلا يكون في الآية اعتراض ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وأن يكون الخبر كأنما أغشيت فالاعتراض ثلاث جمل أو أولئك أصحاب النار فالاعتراض بأربع جمل ويحتمل وهو الاظهر أن الذين ليس مبتدأ بل معطوف على الذين الأولى أي للذين أحسنوا الحسنى وزيادة وللذين كسبوا السيئات (٢٩) جزاء سيئة بمثلها فلهذا هنا في

مقابلة الزيادة هناك ونظيرها في المعنى قوله تعالى من جاء بالحسنة فله خير منها ومن جاء بالسيئة فلا يجزي الذين عملوا السيئات إلا ما كانوا يعملون وفي اللفظ قولهم في الدار زيدوا بالحجارة عمرو وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الاختصاص وعلى اضممار الجار عند سيديويه والمحققين وما يرجع هذا الوجه أن الظاهر أن الباء في مثلها متعلقة بالجزاء فإذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتج إلى تقدير الخبر أي واقع قاله أبو البقاء أو لم قاله الحوفي وهو أحسن لا غناؤه عن تقدير رابط أي واقع لهم (قوله فلا يحتاج إلى تقدير) أي وما لا يخرج أولى (قوله فلا يحتاج إلى تقدير) أي لا للمبتدأ ولا للخبر لوجود كل منهما في اللفظ (قوله وأما قول أبي الحسن الخ) جواب عما يقال أنه على جعل جزاء سيئة مبتدأ يمكن أن يجعل خبره مثلها ولا تقدير فيكون مساويا لما اختاره المصنف (قوله فمردود) أي لأن الباء عندهم لا تزاد في الخبر بل في المبتدأ إلا إذا كان الخبر منفيا (قوله وقد يؤنس) أي من حيث أن مثلها مجرد من الباء وهو الصفة لسيئة فقوله بمثلها أي سيئة مثلها فالباء زائدة (قوله ولا أخا فاعلم لزيد) أي فلا نافية وأخا اسم منصوب بالالف وأخا مضاف وزيد مضاف إليه وقوله فاعلم اعتراض بينها واللام في لزيد زائدة والخبر محذوف أي موجود وإنما عملت لا في المضاف لمعرفته لكونه على صورة غير المضاف بواسطة ظهور اللام (قوله هو الاسم) أي اسم لا وقوله والظرف أي لزيد وعلى هذا فاللام صلة وحيز فالاعتراض بين اسم لا وخبرها لا بين المتضايقين (قوله وإن الأخ الخ) جواب عما يقال إنه إذا كان الأخ اسما لا كان الواجب أن يقول ولا أخ (قوله جاء على لغة القصر) أي فهو مبنى على فتحه مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر (قوله كقول) أي قول القائل وهو عمرو بن العاص مخاطب على بن أبي طالب (قوله فهو كقولهم لا عصالك) أي أنه نظيره من جهة أن اسم لا مقصور مبنى على فتح مقدرة على الالف وخبرها ظرفت (قوله باري) أي باطن فالأصل اشتريته أي أغن بالف درهم فاعتراض باري بين الجار والمجرور (قوله أنافيا) جمع أنفية بضم الهززة وتشديد الياء وتخفيفها حجارة القدر والمثول من أسماء الاضداد يطلق على المنتصبات والملتصقات بالأرض وهو لاني الغول الطهري وقوله

(قوله جزاء سيئة بمثلها) أي جملة جزاء سيئة بمثلها على أن جزاء مبتدأ والباء متعلقة بمحذوف خبر أو أن الخبر مثلها وزيدت الباء فيه كما يأتي ما فيه (قوله لجواز أن يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها) أي والمهم الخ خبر ثان (قوله جملة النفي) أي وهي ما لهم من الله من عاصم (قوله جملتان معترضتان) أي بين المبتدأ والخبر لا بين أجزاء الصلة (قوله أو أولئك) أي وأن يكون الخبر أولئك الخ (قوله فالاعتراض) أي بين المبتدأ والخبر (قوله بل معطوف على الذين) أي فهو في محل رفع خبر لأنه في محل رفع مبتدأ وقوله جزاء سيئة مبتدأ عطف على الحسنى (قوله أي للذين) هو خبر مقدم والحسنى مبتدأ وأحسنوا صلته (قوله ونظيرها) أي نظير هذه الآية بتأنيها (قوله إلا ما كانوا يعملون) كأنه قيل ومن جاء بالسيئة فله شر مثل عمله (قوله وفي اللفظ) أي ونظير هذه الآية في اللفظ بناء على هذا الظاهر من أن الواو عطفت شيئين على شيئين (قوله وفي اللفظ الخ) هذا استطراد لأن الكلام في الاعتراض وعدمه أتى به ليبين أنه غاية ما يلزم على هذا الاظهر الذي اخترناه العطف على معمولي عاملين مختلفين وهو جائز عند الأخفش أو على تقدير اللام عند سيديويه (قوله من العطف على معمولي عاملين) أي لأن عمرو عطف على زيد والعامل فيه الابتداء والحجرة عطف على الدار والعامل فيه في وكذلك الآية فان جزاء سيئة عطف على الحسنى والعامل فيه الابتداء والذين عطف على الذين والعامل فيه اللام (قوله عند الأخفش) متعلق بمحذوف أي وهو جائز عند الأخفش (قوله وعلى اضممار الجار) أي اللام في الآية وفي المثال (قوله عند سيديويه والمحققين) أي المانعين لذلك (قوله وما يرجع هذا الوجه) أي كون الذين ليس مبتدأ بل عطف على الذين السابق (قوله متعلقة بالجزاء) أي لأن المعنى الجزاء المثل (قوله وهو) أي تقدير الخبر لهم وقوله أحسن أي من تقدير واقع وإنما تظهر الاحسنية عند جعل جملة جزاء سيئة بمثلها خبرا عن الذين لا عند جعلها معترضة فابو البقاء راعى الثاني والحوفي راعى الأول (قوله لا غناؤه) أي وأما على تقدير واقع فلا بد من تقدير رابط أي واقع لهم (قوله فلا يحتاج إلى تقدير) أي وما لا يخرج أولى (قوله فلا يحتاج إلى تقدير) أي لا للمبتدأ ولا للخبر لوجود كل منهما في اللفظ (قوله وأما قول أبي الحسن الخ) جواب عما يقال أنه على جعل جزاء سيئة مبتدأ يمكن أن يجعل خبره مثلها ولا تقدير فيكون مساويا لما اختاره المصنف (قوله فمردود) أي لأن الباء عندهم لا تزاد في الخبر بل في المبتدأ إلا إذا كان الخبر منفيا (قوله وقد يؤنس) أي من حيث أن مثلها مجرد من الباء وهو الصفة لسيئة فقوله بمثلها أي سيئة مثلها فالباء زائدة (قوله ولا أخا فاعلم لزيد) أي فلا نافية وأخا اسم منصوب بالالف وأخا مضاف وزيد مضاف إليه وقوله فاعلم اعتراض بينها واللام في لزيد زائدة والخبر محذوف أي موجود وإنما عملت لا في المضاف لمعرفته لكونه على صورة غير المضاف بواسطة ظهور اللام (قوله هو الاسم) أي اسم لا وقوله والظرف أي لزيد وعلى هذا فاللام صلة وحيز فالاعتراض بين اسم لا وخبرها لا بين المتضايقين (قوله وإن الأخ الخ) جواب عما يقال إنه إذا كان الأخ اسما لا كان الواجب أن يقول ولا أخ (قوله جاء على لغة القصر) أي فهو مبنى على فتحه مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر (قوله كقول) أي قول القائل وهو عمرو بن العاص مخاطب على بن أبي طالب (قوله فهو كقولهم لا عصالك) أي أنه نظيره من جهة أن اسم لا مقصور مبنى على فتح مقدرة على الالف وخبرها ظرفت (قوله باري) أي باطن فالأصل اشتريته أي أغن بالف درهم فاعتراض باري بين الجار والمجرور (قوله أنافيا) جمع أنفية بضم الهززة وتشديد الياء وتخفيفها حجارة القدر والمثول من أسماء الاضداد يطلق على المنتصبات والملتصقات بالأرض وهو لاني الغول الطهري وقوله

[ ٧ - دسوقي - ثاني ] وقبل الأخ هو الاسم والظرف الخبر وأن الأخ حينئذ جاء على لغة القصر كقوله مكروه أخاك لا بطل فهو كقولهم لا عصالك (الحادي عشر) بين الجار والمجرور كقوله اشتريته باري ألف درهم (الثاني عشر) بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله كان وقد أتى حول كميله أنافيا حمامات مثول كذا قال قوم

ويمكن أن تكون هذه الجملة (٥٠) حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كان على حد الحال في قوله كأن قلوب الطير وطباو يابسا له لدى وكرها

العناب والحشف البالي  
(الثالث عشر) بين الحرف  
وتوكيده كقوله ليت  
وهل ينفع شيئا ليت ليت  
شبابا بوع فاشترت  
(الرابع عشر) بين حرف  
التنفيس والفعل كقوله  
وما أدري وسوف أخال  
أدري أقوم آل حصن أم  
نساء وهذا الاعتراض  
في أثناء اعتراض آخر فإن  
سوف وما بعدها اعتراض  
بين أدري وجملة الاستفهام  
(الخامس عشر) بين قد  
والفعل كقوله أخال قد  
واقه أو طأت عشوة  
(السادس عشر) بين حرف  
التنفي ومنفيه كقوله ولا  
أراها تزال ظالمة وقوله  
فلأولاي دهما زالت عزيزة  
(السابع عشر) بين جملتين  
مستقلتين نحو فأتوهن من  
حيث أمركم الله إن الله يحب  
التوابين ويحب المتطهرين  
نساؤكم حرث لكم فأن  
نساؤكم حرث لكم تفسير  
لقوله تعالى من حيث أمركم  
الله أي أن المأني الذي أمركم  
الله به هو مكان الحرث  
ودلالة على أن الغرض  
الأصلي في الاتيان طلب  
النسل لا محض الشهوة  
وقد تضمنت هذه الآية  
الاعتراض بأكثر من  
جملة ومثلا في ذلك قوله  
تعالى ووصينا الإنسان  
بوالديه حملته أمه وهنا على  
وهن وفصاله في عامين

أتفسى لاهدك الله سلى \* وعهد شبابها الحسن الجميل  
(قوله ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية) قال الدمامني منع بعضهم تقديم الجملة الحالية المقترنة بالواو  
وحينئذ يفتعن الاعتراض عندهم (قوله على حد الحال) أي في مجيئها من اسم كان يقطع النظر عن التقدم فان قوله  
رطباً حال من قلوب السابق (قوله كأن قلوب الطير الخ) هذا في وصف العقاب ومشهور أنها لا تأكل القلوب  
والبيت لا مري القيس وقد ضمن ذلك جمال الدين بن نباتة وقد دنا من امرأة مخضبة البنان  
دنوت اليها وهو كالفرخ راقد \* فيا خجلتي لما دنوت واذلالى  
فقلت امسك به بالانامل فالنقى \* لدى وكرها العناب والحشف البالي  
(قوله ليت الخ) ليت الثانية فاعل ينفع لأن المراد لفظها الثالثة توكيد الأولى وجملة وهل ينفع معترضة بين  
الأولى والثالثة (قوله وما أدري) أي الآن وقوله وسوف الخ أي وأظن الآن أني سوف أدري في المستقبل  
(قوله وسوف أخال) الأصل وأخال سوف أدري فاعتراض بأخال بين سوف وأدري وليست سوف  
داخلة على أخال لأن الظن واقع الآن لأن المعنى وما أدري فيما مضى وأظن الآن أني سوف أدري في المستقبل  
جواب هذا الاستفهام (قوله وهذا الاعتراض) أي الواقع بين حرف التنفيس والفعل (قوله اعتراض بين  
أدري الخ) أي أنه اعتراض بين الفعل وبين ماسد مسدفعوله (قوله وجملة الاستفهام) أعني أقوم آل  
حصن أم نساء (قوله أخال الخ) تمامه \* وما قائل المعروف فينا ينف \* (قوله ولا أراها تزال ظالمة)  
تمامه \* تحدث لي نكبة وتكسوها \* فالأصل وأراها لا تزال ظالمة فاعتراض بجملة أراها بين لا وبين منفيها  
(قوله فلأولاي دهما) تمامه \* على قومها مادام للزندقادح \* (قوله بين جملتين مستقلتين) أي ليست إحداها  
مقطوعة على الأخرى بحيث تكون حكوما عليها بحكمها فان المعطوفة على الصلة صلة وعلى الخبر خبر وعلى  
الحالية حال (قوله بين جملتين مستقلتين) أي بينهما تلازم (قوله من حيث أمركم الله) أي من المكان  
الذي أمركم الله بالاتيان فيه (قوله تفسير الخ) ليس المراد أن اللفظ الثاني معناه معنى الأول بل المراد أن  
المحل الماء وري بالاتيان فيه الذي هو معنى قوله من حيث أمركم الله بحمل بينه بقوله نساؤكم حرث لكم أي  
أن المحل المأمورين بالاتيان فيه هو محل الحرث والزراعة من المعلوم أن محل الحرث والزراعة إنما هو  
الفرج لا الدبر فكان يأناله بهذا المعنى (قوله أي أن المأني) أي محل الاتيان الذي أمركم الله به أي بالاتيان  
فيه الذي هو معنى قوله من حيث أمركم الله (قوله ودلالة) عطف على تفسير أي وذو دلالة أي أنه دال على  
ما ذكر (قوله على أن الغرض) أي على أنه ينبغي للشخص أن يكون الغرض الخ (قوله في الاتيان) أي من اتيان  
النساء (قوله بأكثر من جملة) أي بل بجملتين أعني إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين وفيه أن قوله  
يجب التوابين في قوة المفرد لأنه خبر إن وقوله ويجب المتطهرين عطف عليه وحينئذ فهو في قوة المفرد  
فليس معناه إلا جملة واحدة والظاهر أن المصنف إنما جعلها جملتين نظر للصورة من كون كل واحدة فيها  
مسند ومسند إليه وأجاب بعض بان قوله ويجب المتطهرين يحتمل أنه خبر لمحذوف أي وهو يجب المتطهرين وهذه  
الجملة عطف على جملة إن الله يحب التوابين فحينئذ هما جملتان وهذا بعيد بل الظاهر أن قوله ويجب عطف على  
يجب لكن المثال يكفي فيه رأتحة الاحتمال (قوله ومثلا في ذلك) أي في الاعتراض بأكثر من جملة (قوله  
ووصينا الإنسان بوالديه) أي أمرناه بالشكر لها فقوله أن اشكرى ولو الديك تفسير لوصينا أو بدل  
من والديه بدل اشتمال وذكر الجملتين في البين اعتراض وفائدة الاعتراض التنويه على حق الوالدين (قوله  
حملته أمه وهنا) أي فوهنت سببه وهنا على وهن أي أنها ضعفت للحمل وضعفت للطلق والولادة (قوله  
فيمن قرأ الخ) وهو ما عدا شجرة راما على قراءته بضم التاء وسكون العين فالاعتراض بجملة واحدة (قوله

من

أن اشكرى ولو الديك وقوله تعالى رب إني وضعتها أنثى والله أعلم  
بما وضعت وليس الذكر كالاتى ولإني سميتها مريم فيمن قرأ بسكون تاء وضعت إذ الجملتان المصدرتان باني

من قولها عليها السلام وما بينهما اعتراض والمعنى وليس الذكر الذي طلبته كالآتي التي وهبت لها وقال الزمخشري هنا جملتان معترضان كقوله تعالى وإنه لقسيم لو تعلمون عظيم اه وفي التنظير نظر لان الذي في الآية الثانية اعتراض كل منها (٥١) بجملة لا اعتراض واحد بجملتين

وقد يعترض باكثر من جملتين كقوله تعالى ألم تر الى الذين أتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون أن تضلوا السبيل والله أعلم بآئكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا من الذين هادوا يحرفون الكلم إن قدر من الذين هادوا بيانا للذين أتوا وتواخصيهم اذا كان اللفظ عاما في اليهود والنصارى والمراد اليهود أو ييانا لاعدائكم والمعترض به على هذا التقدير جملتان وعلى التقدير الاول ثلاث جمل وهي والله أعلم وكفى بالله مرتين وأما يشترون ويريدون فجملة تفسير لمقدر اذ المعنى ألم تر الى قصة الذين أتوا وإن علققت من بنصير مثل ونصيرناه من القوم أو يخبر محذوف على أن يحرفون صفة لمبتدأ محذوف أي قوم يحرفون كقولهم مناظمن ومنا أقم أي منا فريق فلا اعتراض التوقد مر أن الزمخشري أجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك وزعم أبو علي أنه لا يعترض باكثر من جملة وذلك لانه قال في قول الشاعر أراني ولا كفران لله أية لنفسية طالبت غير منيل

من قولها) أي قول حنة امرأة عمران (قوله والمعنى) أي معنى الجملة الثانية من جمل الاعتراض وقصد المصنف بيانه دفع ما يقال ان مقتضى القاعدة من دخول أداة التشبيه على الأقوى ان يقال وليس الآتي كالذكر يعني في الفضل والشرف فاجاب المصنف بأن المعنى ليس الذكر الذي طلبته لتقرب بخدمته لبيت المقدس كالآتي التي وهبت لها في الفضل والشرف بل تلك الآتي افضل من كثير من الذكور لأن ترى لقوله تعالى يا مريم إن الله اصطفاك الآية (قوله وفي التنظير) أي جعل هذه الآية وهي قالت رب اني وضعتها اني الى آخرها تنظيرا لقوله تعالى وإنه لقسيم لو تعلمون عظيم نظرا لان مقتضى كونها نظيرة لها ان يكون الاعتراض في الاولى كالاعتراض في الثانية من كل وجه وليس الامر كذلك لان الذي الخ (قوله اعتراضا) أي اعتراض في أثناء اعتراض وأما نحن فيه فانه اعتراض واحد بجملتين وأجيب عن الزمخشري بان قصده التنظير بالاعتراض بجملتين لكن لا من كل وجه على ان الاعتراض في الاعتراض لا ينافي ان المجموع اعتراض بل هو لازمه (قوله ييانا) أي فن بيانية مشوبة ببعض كإبدل عليه قوله اذا كان اللفظ الخ (قوله اذا كان اللفظ) أي لفظ الذين أتوا نصيبا من الكتاب عاما وفي نسخة اذا كان اللفظ وعلى كل من الاثنين فهو علة لقوله ان قدر من الذين هادوا مخصصا لهم (قوله أو ييانا لاعدائكم) ظاهره انه عطف على قوله ييانا من قوله ان قدر ييانا للذين الخ وحيث أنه فيد أنه اذا كان ييانا للاعداء يكون الاعتراض باكثر من جملتين مع انه ليس كذلك كما قال فالأولى أن يتم الكلام على جملة ييانا للذين ثم يقول ويصح أن يجعل ييانا للاعداء والمعترض الخ وقد يجاب بان قوله أو ييانا معمول محذوف وانه من عطف الجمل أي أو يجعل ييانا (قوله جملتان تفسير) أي والمفسرة غير معترضة (قوله الى قصة الذين الخ) أي الى حالهم كأنه قال ألم تر الى الذين يشترون الضلالة (قوله أو يخبر محذوف الخ) أي قوم يحرفون كأنهم من الذين الخ فالخبر لم يذكر في تقديره وإنما ذكر المبتدأ (قوله أي قوم الخ) أي قد حذف الموصوف وأبقى صفته الشرطية فيه موجوده هو كونه بعض اسم مجرور بمن أعنى من الذين الخ (قوله لانه قال الخ) أشار بهذا الى انه لم يصرح بما زعمه فقوله وذلك أي وبيان الزعم لانه قال الخ ومصبب الأخذ منه قوله لتلازم الاعتراض أي الذي هو ممنوع كما هو ظاهر عبارته وان كان يمكن ان مراده ان ذلك خلاف الاصل (قوله قد طالبت الخ) هذه الجملة مفعول ثان لآراي والاول هو الباء أي آراي قد طالبت شخصا غير منيل ومنيل اسم فاعل من أنال اذا أعطى (قوله ان أية) مقول القول وقوله هو مصدر جملة حالية وقوله لا ينتصب خبر إن وقوله مصدر أو يت أي فاصلا أية أوية فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله لتلازم الاعتراض بجملتين) قد يقال هذا الكلام لا يؤخذ منه منع الاعتراض باكثر من جملة مطلقا لاحتمال أن يكون الباعث في هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل الحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا على انه لا يلزم من تقدير أية معمولا لاو يت الاعتراض بجملتين لاحتمال أن تكون هذه الجملة المقدرة مفعولا ثانيا لآراي وقوله قد طالبت غير منيل حال من فاعل آراي أو من مفعوله الاول اه دما يعني (قوله باسم لا) أي وهو المصدر أي لا كفران (وقوله ولزمه من هذا) أي من أجل هذا قوله ترك تنوين الاسم المطول) يعني التشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه بان كان مصدرا كما هنا واسم فاعل واسم مفعول أي مع ان تنوين الاسم التشبيه بالمضاف واجب اذا لم يمنع من تنوين المعرب المنصرف إلا ل أو الاضافة وهما ليس مضافا ولا محلى بال (قوله وهو قول البغداديين) أي فأنهم قالوا يجوز ترك تنوين اسم المطول وخالفوا البصريين (قوله أجره) أي الاسم المطول في ذلك أي في ترك التنوين والمراد بالاسم المطول

ان أية وهي مصدر أو يت له اذار حتمه ورفقت به لا ينتصب بأو يت محذوفة لتلازم الاعتراض بجملتين قالوا انها انتصابه باسم لا أي ولا كفران الله رحمة مني لنفسى ولزومه من هذا ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين أجازوا لا طالع جبلا أجره في ذلك مجرى المضاف

لما منع لما أعطيت ولا مطلقا  
لما منعت وأما على قول  
البصريين فيجب تنوينه  
ولكن الرواية إنما جاءت  
بغير تنوين وقد اعترض  
ابن مالك قول أنى على  
بقوله تعالى وما أرسلنا  
من قبلك إلا رجالا نوحي  
إليهم فاسألوا أهل الذكر  
إن كنتم لا تعلمون بالبينات  
والزبر ويقول زهير  
لعمري والخطوب مغيرات  
وفي طول المعاشرة النقال  
لقد البت مظن أم أوفى  
ولكن أم أوفى لا تنال  
وقد يجاب عن الآية بأن  
جملة الأمر دليل الجواب  
عند الأكثرين ونفسه عند  
قوم فهمي مع جملة الشرط كالجملة  
الواحدة وبأنه يجب أن  
يقدر للبلاء متعلق محذوف  
أي أرسلناهم بالبينات لأنه  
لا يستثنى بأداة واحدة  
شيآن ولا يعمل ما قبل إلا  
فيما بعدها إلا إذا كان  
مستثنى نحو ما قام إلا زيد  
أو مستثنى منه نحو ما قام إلا  
زيدا أحدا أو تابعا له نحو  
ما قام أحد إلا زيدا فاضل  
(مسئلة) كثير ما تشبه  
المعترضة بالحالية ويبرها  
منها أمور أحدها أنها  
تكون غير خبرية كالأمريّة  
في ولا تؤمنوا إلا من تبع  
دينكم قل إن الهدى هدى  
الله أن يؤتى أحد مثل  
ما أو تيتكم كذا مثل ابن  
مالك وغيره بناء على أن  
أن يؤتى أحد متعلق بتؤمنوا  
وأن المعنى

الشبيه بالمضاف (قوله كأجرى) أي الاسم المطول مجراه أي مجرى المضاف في الاعراب وهو النصب (قوله  
يتخرج الحديث) أي فلا فيه نافية للجنس ومانع اسمها منصوب وترك تنوينه أجراه له مجرى المضاف وقوله  
لما متعلق بقوله مانع وخبر لا محذوف وكذا يقال في ولا مطلق (قوله ولكن الرواية) أي في الحديث إنما جاءت  
بغير تنوين أي وهذا ما يرد على البصريين وقد يقال للبصريين أن يجعلوا مانع اسم لا مفردا مبنيًا لتركيبه  
مبها تركيب خمسة عشر أو انضمامه معنى من الاستغراقية والخبر محذوف أي لا مانع مانع لما أعطيت واللام  
للتقوية فلأن يجعلها متعلقة بالخبر المحذوف وأن تجعلها غير متعلقة كما سبق في بحث اللام وكذا نقول في ولا  
مطلق لما منعت وسهل الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار فظهر من ذلك أن التنوين على رأى  
البصريين ممنع لا واجب فظهر لك أن الحديث يخرج عند البصريين على وجه جائز وهو التعلق بمحذوف  
وهذا مناف للحصر المفاده من تقديم المعمول في قوله وعلى قولهم يتخرج الحديث (قوله قول أبي علي) أنه  
لا يعترض بأكثر من جملة (قوله لا أراجالا) أي لا ملانكة (قوله فاسألوا أهل الذكر) أي عن ذلك فانهم يعلمونه  
والمراد بهم العلماء بالتوراة والانجيل (قوله بالبينات) أي الحجج الواضحة والزبر أي الكتب أي فان قوله  
بالبينات متعلق بأرسلنا واعتراض بقوله فاسألوا أهل الذكر وبقوله إن كنتم لا تعلمون (قوله والخطوب) أي  
الأمور الصعبة الشديدة أسباب لتغير الإنسان وانقلابه عما يعبر منه (قوله وفي طول المعاشرة النقال) أي  
التباغض لأن طولها موجب للامتناعين وسأمة كل منهم ما من الآخر وذلك مظنة وقوع البغضاء (قوله لقد  
بالت الخ) جواب القسم اعني لعمري وقد اعترض بقوله والخطوب إلى آخر البيت (قوله لقد بالت) أي  
اهتممت وأكثرت والمظن مصدر ميمي أي ظننها أي سيرها وارتحالها وأم أوفى زوجته طلقها وقوله لا تنال  
أي لم تكثر ولم تنهم بفرأق لها (قوله وقد يجاب عن الآية) أي وإنما لم يجب عن كلام زهير لأن الاعتراض  
فيه بأكثر من جملة ظاهر (قوله بأن جملة الأمر) أي أسألوا أهل الذكر (قوله دليل الجواب) أي جواب الشرط  
من قوله إن كنتم (قوله وبأنه) عطف على قوله بأن جملة الخ فهو جواب ثان (قوله متعلق محذوف) أي  
وحينئذ فقوله بالبينات مستأنف لامر جملة ما قبله فلا اعتراض حينئذ وعلى هذا فيجوز الوقف على قوله  
لا تعلمون (قوله متعلق محذوف) أي جراب عن سؤال مقدر كأنه قيل هم أرسلوا (قوله متعلق محذوف) أي  
لا بأرسلنا المذكور بحيث يكون داخل تحت حكم الاستثناء مع رجالا أي وما أرسلنا إلا رجالا بالبينات (قوله  
لأنه لا يستثنى الخ) علة لقوله فانه يجب أي إنما وجب ذلك ولم يجعل قوله بالبينات متعلقا بأرسلنا المذكور  
داخلا في حيز الاستثناء لأنه لا يستثنى بأداة واحدة شيآن أي بدون عطف نحو ما قام إلا زيد عمرو ولا جاز  
وما ذكره من المنع فهو أحد قولين وقد أجازوه الزمخشري في لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير  
ناظرين إناء (قوله لا يعمل الخ) جواب عما يقال بجمله معمو لا لأرسلنا المذكور غير داخل تحت حكم  
الاستثناء (قوله لا يعمل ما قبل إلا) أي ولا يسلط العامل بنفسه على ما بعده إلا فقوله لا زيد فاعل قام وقوله  
لا زيداً أحد فاعل قام (قوله فاضل) صفة لأحد فالعامل هو قام لكن يلزم عليه الفصل بين النعت والمنعوت  
بالأو هو مجموع والجواب أن التقابل بالمنع هو الاختصاص وقيد ذلك بكون الصفة واقعة في مكرها الأصلي كما إذا  
وقع التفرغ في النعت نحو ما مردت بأحد الأقيم بالجرو أما إذا كانت الصفة مزالة عن المحل الذي تستحقه  
بطريق الإحصاء فلا يضر لأن إحصاء المحل تجذبها إلى التقديم واللصوق بالموصوف فكانه لا يقع فصل في الحقيقة  
نظر الأصل كما نحن فيه فان الصفة من قولنا ما قام أحد إلا زيداً فاضل محلها أن تقع إلى جانب الموصوف والنصل  
عرض لغرض فلا يكترث به (مسئلة) (قوله بالحالية) أي أن توجد الجملة مقرونة بالوفاصلة بين أمرين  
متلازمين فلا يدرى حينئذ أن الواو الحال أو للاعتراض (قوله أنها) أي الاعتراضية تكرون الخ أي وأما



ولا تظهروا تصديقكم بان أحد يؤتى من كتب الله مثل ماؤيتهم وبان ذلك الأحدي حاجر نكم عند الله تعالى يوم القيامة بالحق فيغلبونكم  
 الا لاهل دينكم لان ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين فان ذلك يزيدهم ثباتا وبخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم الى الاسلام ومعنى  
 الاعتراض حينئذ ان الهدى بيد الله فاذا قدره لاحد لم يضره مكرهم والآية محتملة لغير ذلك وهى (٥٣) أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء

والمراد لا تظهروا الايمان  
 الكاذب الذى توقعونه  
 وجه النهار وتنقصونه  
 آخره الا لمن كان منكم كعبدا  
 الله بن سلام ثم أسلم وذلك  
 لان اسلامهم كان أغبط  
 لهم ورجوعهم الى الكفر  
 كان عندهم أقرب وعلى هذا  
 فان يؤتى من كلام الله  
 تعالى وهو متعلق بمحذوف  
 مؤخر أى لكرامية أن يؤتى  
 أحد دبرتم هذا الكيد  
 وهذا الوجه أرجح لوجهين  
 أحدهما انه الموافق لقراءة  
 ابن كثير أن يؤتى  
 بهزتين أى الكرامة  
 أن يؤتى قائم ذلك والثاني  
 ان في الوجه الاول عمل  
 ما قبل الا فمابعد ما مع انه  
 ليس من المسائل الثلاث  
 المذكورة آنفا وكالدعائية  
 في قوله إن الثابتين وبلغتها  
 قد أحوجت سمعى الى ترجمان  
 وقوله

ان سابعى والله يكلفها  
 ضنت بشىء ما كان يرزوها  
 وكالقسمية في قوله  
 واني وأسطار ه البيت  
 وكالتنزيهية في قوله تعالى  
 ويجعلون لله البنات سبحانه  
 ولهم ما يشتهون كذا مثل  
 بعضهم وكالاستفهامية في  
 قوله تعالى فاستغفروا  
 لذنوبهم ومن يغفر الذنوب

الحالية فلا تكون الاخبارية ففى وجدت جملة غير خبرية بين امرين متلازمين نعم انها اعتراضية لاحالية (قوله  
 ولا تظهروا تصديقكم) هذا معنى قوله ولا ومنوا وقوله بان أحد يؤتى أشار بتقدير الباء الى ان قوله أن  
 يؤتى على حذف الجار (قوله ولا تظهروا تصديقكم الخ) اعلم أن علماء اليهود يعلمون ويصدقون انه يأتى  
 آخر الزمان رسول اسمه محمد ويؤتى كتابا أو تيت رسلم وان يحاجهم يوم القيامة عند ربهم ويغلبهم ثم انهم  
 توأصروا على أنهم لا يظهرن تصديقهم بذلك الا لمن كان يهوديا مثلهم ولا يظهرن ولا للمسلمين لئلا يزدادوا اثباتا  
 على التصديق بالنبي ولا يظهرن ولا للمشركين لئلا يسلموا (قوله بان أحد) أى محمدا (قوله وبان ذلك)  
 أى فالمراد لا تظهرن تصديقكم بالأميرين الا لمن كان على دينكم وفى هذا اشارة الى أن أوفى قوله أو يحاجوكم  
 بمعنى الواو (قوله لغير ذلك) أى لغير الاعتراض الذى قاله ابن مالك (قوله والمراد الخ) أى أن اليهود  
 توأصروا مع بعضهم أن يؤمنوا بمحمد أول النهار ويكفروا آخر النهار لاجل أن المسلمين يرجعون عن الايمان  
 ويقولون ان اليهود رجعوا لعلمهم أن هذا ليس هو النبي الموصوف عندهم فى التوراة ثم ان رؤسائهم  
 أو صرهم أنهم لا يظهرن هذا الايمان الكاذب الا لمن كان منهم وأسلم (قوله ثم أسلم) عطف على كان  
 منكم أى كان منكم ثم أسلم كعبدا لله (قوله وذلك) أى وسبب ذلك أى توأصروا أنهم لا يظهرن هذا  
 الايمان الكاذب الا على من كان منهم ثم أسلم أن اسلام بعضهم أغبط ورجوع من أسلم منهم عن الاسلام  
 أقرب أى يحصل رجوعه بحيلة سهلة (قوله وهو متعلق بمحذوف) لعل الاولى وهو معمول لمحذوف متعلق  
 بمحذوف وقوله مؤخر أى لا فائدة الحصر (قوله دبرتم هذا الكيد) أى الاسلام أول النهار والكفر آخره (قوله  
 أن يؤتى بهزتين) أى ثابتيها مسئلة أى فالاستفهام يقتضى ان قوله أن يؤتى ليس معمولا لما قبلها لان  
 الهمزة مانعة من ذلك فيؤيد الوجه الأرجح (قوله قائم ذلك) أى قائم لا تظهروا ايمانكم الكاذب الا لمن كان  
 منكم وأسلم لاجل أن يرجع عن اسلامه (قوله مع انه ليس من المسائل الثلاث الخ) فى هذا التعليل نظر  
 لان المدعى أولان الوجهين صحيحان وان الثانى منها أرجح من الاول وهذا التعليل يقتضى تعين الثانى ويطلان  
 الاول لاشتماله على المحذور الذى أشار اليه والحاصل ان هذا التعليل يفيد فساد الاول لامرجه حيته الا ان  
 يقال انه لاحظ الخلاف فى ذلك (قوله ليس من المسائل) أى وهى المستثنى منه والمستثنى والتابع للمستثنى  
 منه (قوله وكالدعائية) عطف على قوله كالأمرية وكذا قوله بعد وكالقسمية (قوله ولهم ما يشتهون) أى  
 فان لهم عطف على الله وقوله ما عطف على البنات أى وقد فصل بجملة تنزيهية أعنى سبحانه (قوله ولم يصرروا)  
 أى فانه عطف على استغفروا لذنوبهم وقد فصل بقوله ومن يغفر الذنوب الا الله (قوله فاما الاولى الخ) أى  
 وهى ويجعلون لله البنات الآية وقوله فلا دليل فيها على الاعتراض (قوله لا عاطفة جملة على جملة) أى  
 فلا اعتراض حينئذ أصلا (قوله لا عاطفة جملة على جملة) أى لعدم تناسبها باختلافها بالاسمية والفعلية (قوله  
 وقد رالكلام تهديدا) أى فالمدنى حينئذ أجازهم على كلامهم ذلك أى جعلهم البنات لله (قوله لك عندى  
 ما تختار) أى فالمراد من هذا التهديد لا إخباره بانه يعطيه شيئا يختاره (قوله إيعاده) أى تهديده (قوله بل  
 اذا قدر) أى بل انما تكبر ما لا اعتراض اذا قدر الخ (قوله وذلك متمتع) المناسب ولكنه متمتع الخ (قوله  
 فعل الضمير المتصل) أى الفعل المستند الى الضمير المتصل (قوله الى ضميره المتصل) أى بان يكون الفعل متعديا  
 الى فاعل ضمير ومفعول ضمير ومعنى الضميرين شىء واحد كافى ظنتنى وقد تى وعدم تنى فلا يجوز ضميرى

الا الله ولم يصرروا كذا مثل ابن مالك فاما الاولى فلا دليل فيها اذا قدر لهم خبرا وامبتدا والواو للاستئناف لا عاطفة جملة  
 على جملة وقد رالكلام تهديدا كقولك لعبدك لك عندى ما تختار تريد بذلك إيعاده أو التكم به بل اذا قدر لهم مطوفا على الله ومعطوفة على  
 البنات وذلك متمتع فى الظاهر اذا لا يتمدى فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل الا فى باب

ظن وفقد وعدم نحو فلا يحسنهم بمغازه فيمن ضم الباء ونحو أن رآه استغنى ولا يجوز مثل زيد ضربته ثم يضرب نفسه فأنما يصح في الآية العطف المذكور اذا قدر أن الاصل ولا أنفسهم (٥٤) ثم حذف المضاف وذلك تكلم ومن العجب أن الفراء والزمخشري والحواري

قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف ولا يصح العطف إلا به وأما الثانية فنص هو وغيره على أن الاستفهام فيها بمعنى التفي فالجمله خبرية وقد فهم ما أوردته من أن المعارضة تقع طلبية أن الحالية لا تقع الاخبارية وذلك بالاجماع وأما قول بعضهم في قول القائل اطلب ولا يضجر من مطلب أن الواو للحال وإن لانه فخطأ وإنما هي عاطفه إما مصدرا يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق أى ليكن منك طلب وعدم ضجر أو جملة على جملة وعلى الاول فتحة تضجر اعراب ولا نافية والعطف مثله في قولك اتنى ولا أجفوك بالنصب وقوله فقلت ادعى وأدع وإن اندر له صوت أن ينادى داعيان وعلى الثاني فالفتحة للتركيب والاصل ولا تضجر بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثله في قوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً الثاني انه يجوز تصديرها بدليل استقبالي كاللتفيس في قوله وسوف أخال أدري وأما قول الحوفي في أنى ذاهب الى ربى سيدين

على جعل مصدوق الضمير شيئاً واحداً (قوله ظن) المراد ما أفاد الرجحان أو اليقين وقوله وفقد عطف على باب ظن وكذا عدم (قوله فيمن ضم الباء) أى في قراءة من ضم النخ وأما من فتحها فالفاعل عائد على النبي (قوله فيمن ضم الباء) أى مع باء الغيبة فالفاعل الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين والهاء مفعول والضمير ان لشيء واحد (قوله زيد ضربته) أى فالفاعل ضمير مستتر والهاء الموجودة مفعول ومصدوق الضمير من أريد منه شيء واحد (قوله فأنما يصح النخ) الفاء فاء الفصيحة أى اذا علمت أنه يتمتع في الظاهر فاقول انما يصح النخ (قوله ولا أنفسهم) أى فيجوز فعل فاعل الضمير المتصل اما تعدى الى ظاهره لالى ضمير متصل (قوله وذلك تكلف) أى والاولى ان لا يرتكب بل تجعل الآية من غير الاعتراض (قوله العطف المذكور) أى عطف المفردات وهو جعل لهم عطف على الله وما يشتهون عطفاً على النبات (قوله وأما الثانية) أى وهى قوله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصر والنخ (قوله فنص هو) أى ابن مالك (قوله فالجمله خبرية) أى وحيدته فى محتملة للحالية والاعتراضية والاستفهامية لا تخرجها عن الاحتمال لتعين الاعتراض (قوله فالجمله خبرية) أى فمن مبتدأ ويغفر فعل مضارع والذنوب مفعوله والا لله بدل من فاعل يغفر لا فاعل والالزم عدم الرابط بالمبتدأ (قوله مما أوردته من أن المعارضة تقع طلبية) الاولى أن يقول وقد فهم بما أوردته من أن التمييز يكون بكونها غير خبرية أن الحالية لا تقع الاخبارية والا فكلما يفيد أنه يقال ان المعارضة تقع طلبية مع انه لم يقل ذلك على انه لا يلزم من كونها طلبية ان الحالية لا تكون الاخبارية اذ مقابل الطلبية غير طلبية وهى قسمان انشائية كعت واشترت وخبرية وأجيب بان مراده بما عدا الطلبية الخبرية فقط تأمل (قوله ان الحالية لا تقع الاخبارية) أى لان بقية الانشاءات كالطلب اذ لا فارق فاندفع ما يقال انه لا يلزم من كون الاعتراضية طلبية ان الحالية لا تكون الاخبارية لان مقابل الطلبية غير الطلبية وهى قسمان خبرية وانشائية ولو قال الشارح وقد فهم مما أوردته من ان الطلبية تكون غير خبرية ان الحالية لا تكون الاخبارية لكان اولى (قوله وذلك بالاجماع) فالطلبية لا تقع حالا الاعلى اضمار القول نحوه جذب الليالى أبطنى أو أسرعى (قوله اطلب النخ) صديريت تمامه \* فآفة الطلب ان يضجرا \* ألم تر الحبل بتكراره \* فى الصخرة الصماء قد أثرا \* ومراده بذلك البعض الامين المحلى العروضى (قوله من ان والفعل) أى لان الواو بعد الطلب ينصب الفعل بعدها بان مضمره وجواباً (قوله وادعون أنى الخ) الواو للمعية وادعو منصوب بان مضمره بعدوا والمعية فى جواب الامر والمصدر المنسبك من ان والفعل عطف على مصدر متوهم أى ليكن دعاء منك ودعاء منى (قوله اندى لصوت) أى أبعد ذهاب لصوت (قوله وعلى الثانى) أى وهو كرن الواو عاطفة لجمله على جملة (قوله للتركيب) أى انها فتحة بناء لتركيب الفعل مع التون تركيب خمسة عشر (قوله ولا ناهية) أى وتضجر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة (قوله والعطف) أى على هذا الاحتمال الثانى فى البيت (قوله مثله فى قوله تعالى) أى من جهة انه فى كل عطف جملة طلبية على مثلها (قوله الثانى) أى من الامور التى تميز الجملة الحالية من الاعتراضية وقوله انه يجوز الاولى ان يقول الثانى تصديرها وكذا محذوفه من الثالث وذلك لانه لا يبرر بالجزاز الا فى مقام الفرق بين امرين والكلام فى مقام أمور يميزها بين أمرين (قوله يجوز تصديرها) أى الاعتراضية واما الحالية فلا يجوز لامتناع الجمع بين حال واستقبال (قوله بدليل استقبال) أى واما الحالية فلا يجوز لان الاستقبال ينافى الحال ولا يقال انه قد يكون الحال متظرة فيجوز فيها لانها مقدر وقرعها فى الحال وإن كان الوقوع فى المستقبل (قوله وسوف أخال أدري) الشاهد فى دخول سوف على أدري فان ذلك اعتراض بين ما أدري ومعموله وهو جملة الاستفهام (قوله فردود)

أى

ان الجملة الحالية فردود وكان فى ولن تفعلوا وكالشرط فى قبل عسىم ان توليتم أن تفسدوا فى الارض قال هل عسىم ان كذب عليكم القتال أن لا تقاتلوا ولا جناح عليكم إن كان بكم

أدى من . طر أو كنتم مرضى أن تضعوا أساحتكم إنى أخاف أن عصيت ربى عذاب يوم عظيم فكيف تتقون أن كفرتم بوما قلوا إن كنتم غير مدنيين ترجعونها وإنما جاز لأضرته أن ذهب وأن مكث لأن المعنى لأضرته على كل (٥٥) حال إذ لا يصح أن يشترط

وجود الشيء وعدمه  
 شيء واحد والثالث  
 أنه يجوز اقترانها بالفاء  
 كقوله **و** اعلم فعلم المرء  
 ينفعه **و** أن سوف يأتي  
 كل ما قدر **و** كجملة فاقه  
 أولى بهما في قول وقد  
 مضى وكجملة فبأى آلاء  
 ربك **و** تكذب أن الفاصلة بين  
 فإذا انشقت السماء فكانت  
 وردة وبين الجواب وهو  
 فيومئذ لا يستل عن ذنبه  
 إنس والفاصلة بين ومن  
 درنهما جنتان وبين فيهن  
 خيرات حسان وبين  
 صفتهما وهى مدهامتان  
 فى الأولى وحو  
 مقصورات فى الثانية  
 ويحتملان تقدير مبتدا  
 فتكون الجملة إما موصولة وإما  
 مستأنفة الرابع أنه يجوز  
 اقترانها بالواو مع تصديرها  
 بالمضارع المثبت كقول  
 النبي **و** يا حادى غيرها  
 وأحسبني **و** أوجد ميتا  
 قبيل أقدما **و** قفا قليلا  
 على فلا **و** أقل من نظرة  
 أزودما **و** قوله أقدما على  
 اضمار أن وقوله أقل يروى  
 بالرفع والنصب **(تنبيه)**  
 للبيانين فى الاعتراض  
 اصطلاحات مخالفة  
 لاصطلاح النحويين  
 الزمخشري يستعمل بعضها  
 كقوله فى قوله تعالى ونحن  
 له مسلمون يجوز أن يكون  
 حالا من فاعل نعبداً ومن  
 مفعوله لا شئنا لها على ضمير بهما وأن تكون معطوفة على نعبداً وأن تكون اعتراضية مؤكدة أى ومن حالنا إذا مخلصون له التوحيد ويرد عليه

أى لتصديرها بـ **و** اعلم استقبال **(قوله)** وإنما جاز لأضرته أن ذهب أى مع أنهم جعلوا أن ذهب وأن مكث جملة حالية وهذا وارد على كون الجملة الحالية لا تقترن بـ **و** اعلم استقبال **(قوله)** لأن المعنى الخ) حاصل هذا الجواب أن إن هنا تجردت عن الشرطية والتعلق بالمقتضى ذلك للاستقبال إذ ليس المعنى عليها إذ لا يصح أن يكون المعنيين المتضادان أى الذهاب والمكث سببين لشيء واحد وهو الضرب فالمراد حينئذ العموم أى لأضرته على كل حال فإن هذه وصلة لا تمنع الحالية فقوله لأن المعنى الخ فى قوة لأن إن تجردت عن الشرطية والمضارع فى اقتران الجملة الحالية بالشرطية المقتضية للاستقبال لا الوصلية وقوله إذ لا يصح علة للعلة أى وإنما تجردت عن الشرطية لأنه لا يصح الخ **(قوله)** والثالث أى من الأمور التى تميز الاعتراضية من الحالية **(قوله)** يجوز اقترانها أى الاعتراضية وأما الحالية فلا يجوز اقترانها بالفاء **(قوله)** واعلم الأصل واعلم أن سوف وقوله فعلم المرء معترضة بدليل اقترانها بالفاء وقوله فعلم المرء الخ وجه كون هذه الجملة المعترضة تنفيداً أكيداً هنا أن الأخبار بان علم المرء ينفعه فيه باعث وتقوية لامتنال الأمر فى قوله واعلم **(قوله)** أن سوف أن هذه مخففة من الثقيلة واسمها محذوف إما ضمير شأن على مذهب الجمهور وهو الظاهر أو ضمير مخاطب للمأمور بالعلم أى أنك سوف يأتيك كل ما قدر كما أجازة سيديوه وجماعة فى أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا فالمراد أن المقدور آت البتة وأن وقع فيه تأخر وفى هذا تسهيلة وتسهيل الأمور **(قوله)** فى قول أى والقول الثانى أنها جواب الشرط فلا اعتراض **(قوله)** بين ومن دونهما جنتان أى وبين صفتها وهى قوله مدهامتان أى سوداوان من شدة خضرتها وقوله وبين فيهن خيرات حسان أى وبين صفتها وهى حور فقوله وبين صفتهما على التوزيع فيهما **(قوله)** فيهن أى الجنتين المذكورتين سابقاً بقوله ولمن خاف مقام رب جنتان وقوله خيرات أى أخلاقاً حسان وجوهاً وقوله حور أى شديداً سواد العين وياضها **(قوله)** ويحتملان تقدير مبتداً أى من حور وهما مدهامتان وقوله صفة أى لخيرات وجنتان **(قوله)** فتكون الجملة أى جملة هما مدهامتان وجملة من حور **(قوله)** يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها الخ) أى بخلاف الحالية فإنها إذا صدرت بمضارع مثبت امتنع اقترانها بالواو لأن المضارع المثبت على زنة اسم الفاعل لفظاً ويتقديره معنى فيجب أن تكون مثله فى ربطه بنى الحال بالضمير فتطوأ ما نحو قول بعض العرب قمت وأصك وجهه وقول الآخر

فلما خشيت أظافيرهم \* نجوت وأرهنهم مالكا

فقد اعتذروا عنه بوجوه أحدها أنا لا نسلم أن الواو الحال بل هى للعطف والمضارع بمعنى الماضى والأصل وصككت ورهنت لكن عدل إلى المضارع لحكاية الحال الماضية علمنا أنها للحال لكن لا نسلم أن الحال جملة فعلية بل جملة اسمية باعتبار حذف المبتداً أى وأنا أصك وأنا أرهنهم كما فى لم تؤذنى وقد تعلمون أى وأنتم قد تعلمون الخ **(قوله)** غيرها بكسر العين أى بلها وليس بفتحها أى حارها إذ فيه ذم لها وقوله غيرها مجرور بالإضافة **(قوله)** على اضمار أن) والاحسن الرفع بعد حذفها كما فى تسمع بالمعدي **(قوله)** يروى بالرفع) أى على أن لا نفى الوحدة **(قوله)** والنصب) أى على أن لا نافية للجنس **(قوله)** اصطلاحات) أى ثلاثة فعرفه بعض أن لا تبارز فى أثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين معنى بجملة فأكثر لا محل لها من الأعراب لنكتة أعم من أن تكون لدفع الالباس أو غير هذا الذى مشى عليه الزمخشري والاصطلاح الثانى خص النكتة بغير دفع الالباس والاصطلاح الثالث أن يؤتى فى أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما **(قوله)** حالاً من فاعل نعبداً) أى نحن وقوله أو من مفعوله أى إلهك **(قوله)** على ضمير بهما) أى لأن ضمير له للاله ونحن عائد على الفاعل **(قوله)** ويرد عليه) هذا تعريض من المصنف بشيخه أبى حيان لأنه قرأ عليه ديوان زهير **(قوله)** من لا يعرف) فاعل يرد وقوله هذا العلم أى علم البيان وقوله كفى حيان أى فإنه قال

مفعوله لا شئنا لها على ضمير بهما وأن تكون معطوفة على نعبداً وأن تكون اعتراضية مؤكدة أى ومن حالنا إذا مخلصون له التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كفى حيان توهماته أنه لا اعتراض

وسأذكر لها أمثلة توضحها  
 أحدها وأسرروا النجوى  
 الذين ظلموا هل هذا الاشر  
 منكم فجمله الاستفهام  
 مفسرة للنجوى وهل هنا  
 للنفى ويجوز أن تكون بدلا  
 منها ان قلنا إن ما فيه معنى  
 القول يعمل في الجمل وهو  
 قول الكوفيين وأن تكون  
 معمولة لقول محذوف هو  
 حال مثل والملائكة يدخلون  
 عليهم من كل باب سلام  
 عليكم الثاني ان مثل عيسى  
 عند الله كمثل آدم خلقه من  
 تراب ثم قال له كن فيكون  
 فخلقه وما به تفسير ماثل  
 آدم لا باعتبار ما به طيه ظاهر  
 لفظ الجملة من كونه قدر  
 جسدا من طين ثم كون بل  
 باعتبار المعنى أى ان شأن  
 عيسى كشأن آدم في الخروج  
 عن مستمر العادة وهو  
 التولد بين أبوين والثالث  
 هل أدلكم على تجارة تنجيكم  
 من عذاب أليم تؤمنون بالله  
 فجمله تؤمنون تفسير للتجارة  
 وقيل مستأنفة معناها الطلب  
 أى آمنوا بدليل يغفر بالجزم  
 كقولهم اتقى الله امرؤ فعل  
 خيرا شب عليه أى ليق  
 وليفعل شب وعلى الاول  
 فالجزم في جواب الاستفهام  
 تنزيلا للسبب وهو الامثال  
 ه الرابع ولما يأتكم مثل الذين  
 خلوا من قبلكم مستهم  
 الأساء والضراء وزلزلوا  
 وجوز أبو البقاء كونها حايا  
 على اضمار تد والحال

لا يصح ان تكون معترضة لان الاعتراض لا يقع في الاخر  
 (الجملة الثالثة التفسيرية) \*

(قوله وهى الفضلة) أى التى لا محل لها من الاعراب كما يؤخذ من كلام الشارح  
 المعترض به على الحد من ايراد الجملة الحالية من قولك أسررت إلى زيد النجوى وهى ما جزاء الاحسان إلا  
 الاحسان فجمله وهى الخ حالية لا تفسيرية ولا شك انها فضلة كاشفة لحقيقة ما قلته من النجوى فيلزم أن لا يكون  
 لها محل من الاعراب وهو باطل والحاصل ان الحد غير مانع لكن هذا الجواب فيه نظر لانه دورى لان غرض  
 المصنف تعريف الامور التى لا محل لها من الاعراب فلاحسن ان يقال في الجواب ان المفسر في هذا المثال الخبر  
 لا الجملة الحالية كلها ان قلت تدرج الجملة الخبر هذه قلنا مراد المصنف تعريف الجملة المفسرة بذاتها أو يحرف  
 موضوع للتفسير وحينئذ فلا يرد جملة الخبر هنا لان تفسيرها بواسطة حملها على ضمير النجوى (قوله الكاشفة  
 لحقيقة ما تليه) خرج جملة الصلة فانها كاشفة لحال ما تليه لا لحقيقة على أنها ليست فضلة لتوقف المعنى عليها فى  
 خارجة عن الجنس (قوله مفسرة للنجوى) أى ان الكلام الذى تناجوه وأسرروه هو هل هذا الا بشر الخ  
 (قوله ويجوز أن تكون) أى جملة الاستفهام وقوله بدلا منها أى فلها محل على هذا كما أن لها محلا على الحال  
 قوله إن قلنا الخ) أى لان البدل على نية تكرار العامل فيكون العامل فى جملة البدل أسروا (قوله وهو قول  
 الكوفيين) أى وقال البصريون لا تعمل (قوله وأن تكون) أى جملة الاستفهام معمولة أى وهو أسروا  
 لان معناه قالوا قولاسرا (قوله لقول) أى قالوا أو قالين (قوله سلام عليكم) أى قائلين أو قالوا سلام  
 عليكم (قوله ان مثل عيسى) أى صفته وحالته الغريبة كمثل آدم أى صفته وحالته الغريبة (قوله لا باعتبار  
 الخ) مرتبط بمحذوف أى وهذا التشبيه لا باعتبار الخ لان ظاهر اللفظ ان التشبيه فى ان عيسى خلق من تراب  
 كآدم وليس مراد ابل المراد أن مثل عيسى كمثل آدم فى كون كل مخالفا للعادة وبهذا التقرير اندفع ما يقال  
 ان قوله لا باعتبار ظاهر مائه متعلق بتفسير فيرد عليه اننا نسلم أنه تفسير لا باعتبار الخ بل هو تفسير باعتبار اللفظ  
 قطعا لما هذا الذى يقوله فى الجامع بين مثل عيسى ومثل آدم (قوله عن مستمر العادة) أى عن العادة المستمرة  
 (قوله وهو التولد بين أبوين) أى وهذا قدر مشترك بينهما (قوله وقيل مستأنفة) أى وقال الزجاج انها  
 مستأنفة فلا محل لها وقوله معناها الطلب والاستئناف عند هذا القائل يأتى كأنه لما قيل هل أدلكم على  
 تجارة تنجيكم من عذاب أليم قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون بمعنى آمنوا كذا نقل عن سيويه ويؤيده قراءة  
 ابن مسعود آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا على هذا فاجبى بالامر على لفظ الخبر لا يذان بوجود الا لمثال وكأنه  
 امثل فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين كما يقول الداعى غفر الله لك ويغفر الله لك جعل المغمرة لقوة الرجاء  
 كأنها موجودة (قوله بدليل يغفر بالجزم) أى فان جزم المضارع عند اسقاط الفاء إنما يكون فى جواب  
 الطلب (قوله وعلى الاول) أى وهو كون الجملة مفسرة للتجارة (قوله تنزيلا الخ) جواب عن اعتراض  
 الزجاج بان يغفر لا يترتب على الدلالة فكيف يكون قوله يغفر لكم جوابا بالاستفهام وحاصل الجواب ان الدلالة  
 سبب للامثال والغفران مسبب عن الامثال فاقام السبب الذى هو الدلالة مقام المسبب الذى هو الامثال  
 (قوله منزلة الخ) أى فكانه قال هل تمتثلوا يغفر الخ (قوله مستهم) هذا تفسير لمثل بمعنى الحال والشأن اذ  
 هو بهم (قوله وجوز أبو البقاء الخ) وجدلها الزمخشري مستأنفة استئنافا يأتى كأنه قيل ما حالهم وشأنهم  
 قيل مستهم الخ وقوله ولما يأتكم أى ولما يصيبكم ثم لا يخفى ان الذين يصيبهم مثل حالهم وشأنهم لا نفسه ففى الكلام  
 حذف أى ولما يصيبكم مثل الذين أى مثل حالهم (قوله كونها) أى جملة مستهم وقوله حالية أى من الذين  
 (قوله على اضمار قد) لان الجملة الماضية اذا وقعت حالا يجب اقترانها بقدر لتقرب الماضى من الحال (قوله  
 والحال) اعتراض على أبى البقاء كأنه قيل وكلامه غير مسلم لان الحال لا تأتى من المضاف اليه كالذين الا اذا كان

يقول الذين كفروا ان قدرت اذا غير شرعية جملة القول تفسير ليجادلونك والافهى جواب اذا وعاليها فيجادلونك حال  
( تنبيه ) المفسرة ثلاثة أقسام مجردة من حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة ومقرونة بأى كقوله وترمينى بالطرف أى  
أنت مذبذب ومقرونة بان نحو فلو حينا اليه أن اصنع الفلك وقولك كتبت اليه أن ( ٥٧ ) افعل ان لم تقدر الباء قبل ان

المضاف يعمل عمل الفعل أو كان جزأ من المضاف اليه أو مثل جزئ في صحة السقوط فكان عامل المضاف العامل  
في الحال عامل في المضاف اليه صاحب الحال والمضاف هناليس كذلك وحينئذ فلا يصح جعلها حالا من المضاف  
اليه ( قوله تنبيه الخ ) لوجه للاثيان به في خلال الأمثلة فكان الاولى ان يقدمه أو يؤخره ( قوله أى أنت  
مذبذب ) تفسير لقوله وترمينى بالطرف وتماه وتقلينى لكن إياك لا أقل ( قوله ومقرونة بان ) أى  
التفسيرية التى بمعنى أى وهى الواقعة بعد جملة فيها معنى القول دون حرره ( قوله ان لم تقدر الباء قبل ان )  
يعنى وان قدرت الباء خرج التركيب عما نحن فيه لان الكلام في الجملة المفسرة وعند دخول الباء تكون  
أن مصدرية ويلزم ان يكون ما بعدها فى تأويل مفرد فله محل فلا يكون من قبيل ما الكلام فيه ( قوله  
والتحقيق ) أى بدليل اللام والتوكيد بالنون ( قوله مجموع الجملتين ) أى جملة القسم وجملة جوابه ( قوله  
ولا يمنع الخ ) جواب عما يقال ان القسم لا خارج له حتى يجعل تفسير أو حاصل الجواب ان جملة تفسير انظرا  
للمعنى المتحصل في الجواب فقط اذ هو خبره لا خارج هذا حاصل كلام المصنف واعتراضه بان كان المفسر هو  
المعنى المتحصل من الجواب فلم يكن جملة القسم وجوابه هو المفسر فكلامه فيه تناقض واجيب بان قوله والمفسر  
مجموع الجملتين أى بحسب الظاهر وهذا لا ينافى ان المفسر في الحقيقة جملة الجواب لانه المقصود وجملة القسم  
تأكيده وحينئذ فلا تناقض ( قوله وأسروا النجوى ) أى فالنجوى في المعنى عبارة عن كلام مسرور به فقوله  
هل هذا الخ مفسر لذلك المفرد أعنى النجوى ( قوله وأسروا النجوى الخ ) لا يتعين في هل هذا الا بشر مثلكم ان  
يكون جملة مفسرة للنجوى لا محل لها من الاعراب بل يجوز ان تكون في محل نصب على انها بدل من المفعول به  
الذى هو النجوى فان قلت ليس هذا من الايوب التى يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة مراد بها لفظها  
على تقدير البدلية فهى في حكم المفرد فساكنه قيل أسروا هذا الكلام ( قوله مراد به النفى ) أى وهذا يفيد انه  
خبرى لا انشائى ( قوله وأوجبه الصناعة الخ ) أى اقتضته الصناعة من أن الاستثناء المفرغ انما يكون بعد  
النفى وهذا لا ينافى أن الاستفهام باق على حقيقته وأن الجملة باقية على انشائها في المعنى هذا كلامه وفيه أنه  
لا يصح أن يكون الاستفهام هنا باقيا على حاله لأنهم جازمون بأنه بشر مثلهم وحينئذ فلا استفهام مراد به النفى  
قطعا فلا يصح أن يكون مثالا لما اذا كان الانشاء مفسرا للمفرد ( قوله بلغنى عن زيد كلام والله لا فعلن كذا )  
يحتمل أن الجملة الاخيرة ذات محل من الاعراب على انها بدل من الفاعل الذى هو كلام وذلك لانه أردها  
لفظها فهى كالمفرد والمعنى بلغنى عن زيد هذا اللفظ وهو والله لا فعلن فان قلت يلزم على ما ذكره حكاية الجمل  
بماليس فيه أحرف القول والبصريون يأبونه قلت يمكن أن يقدر قول مضاف للجملة وحذف وأقيمت مقامه  
والأصل بلغنى عن زيد قول والله لا فعلن وأما اذا قلنا بالمذهب الكوفى فلا اشكال ولا حاجة الى التقدير ( قوله  
والله لا فعلن كذا ) أى فهذه الجملة مفسرة للكلام ( قوله لأن افعال القلوب ) أى التى لا تنفيذ التردد ( قوله  
لا فادتها التحقيق ) أى كالقسم ( قوله تجاب بما يجاب به القسم ) أى وهو الجواب المقرون باللام المؤكد  
بالنون لان القسم يدل على التحقيق وكذلك افعال القلوب ( قوله ولقد علمت الخ ) تمامه \* ان المنايا لا تطيش  
سها ما ( قوله يجوز ذلك ) أى كون الجملة فاعلا أى أرثابه في كل جملة قال الدمامى لا أظن أحدا  
ينازع في أن المسند اليه لا يكون الاسما حينئذ يجب حمل كلام هشام ومن معه على أن الجملة مؤولة بمصدر  
فاعل غايته أنه سلك بدون سابق وله نظائر ( قوله يكون المسند اليها قليلا ) أى أن يكون الفعل المسند الى الجملة  
( قوله ظهر ) فعل ماض مبنى على الفتح وقوله أقام زيد فاعل وقوله علم فعل ماض مبنى له جهول وقوله هل قد

السادس ثم بدالهم من بعد  
مارأوا آيات ليسجته لجملة  
ليسجته قيل هى مفسرة للضمير  
في بدالهم الى البداء المفهوم  
منه والتحقيق أنها جواب  
لقسم مقدر وأن المفسر  
مجموع الجملتين ولا يمنع  
من ذلك كون القسم انشاء  
لان المفسر هنا انما هو المعنى  
المتحصل من الجواب وهو  
خبرى لا انشائى وذلك المعنى  
هو سجته عليه الصلاة  
والسلام فهذا هو البداء  
الذى بدالهم ثم اعلم أنه لا يمنع  
كون الجملة الانشائية  
مفسرة بنفسها ويقع ذلك  
في موضعين أحدهما أن  
أن يكون المفسر انشاء أيضا  
نحو أحسن الى زيد أعطه  
ألف دينار والثاني أن يكون  
مفردا مؤدبا معنى جملة  
نحو وأسروا النجوى الذين  
ظالموا وانا قلنا فيما مضى  
ان الاستفهام مراد به النفى  
تفسيرا لما اقتضاه المعنى  
وأوجبه الصناعة لاجل  
الاستثناء المفرغ لأن  
التفسير أوجب ذلك  
ونظيره بلغنى عن زيد  
كلام والله لا فعلن كذا  
ويجوز أن يكون ليسجته  
جوابا لبدا لأن افعال  
القلوب لا فادتها التحقيق  
تجاب بما يجاب به القسم

قال \* ولقد علمت لثانين مني \* وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام  
وتملج وجماعة يجوز ذلك في كل جملة نحو يعجبني تقوم وقال الفراء وجماعة جوازه مشروط بكون المسند اليها قليلا  
وباقتنائها بإداة معلقة نحو ظهر لي أقام زيد وعلم هل قد عمرو وفيه نظر لان أداة التعليق



بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوزة وف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء وبعد فعندى أن المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى أن الاسناد إلى مضاف محذوف إلى الجملة الأخرى ألا ترى أن المعنى ظهر لى جواب أقام زيد أى جواب قول القائل ذلك وكذلك فى علم أفعد عمرو وذلك لابد من تقديره دفعا للتناقض إذ ظهور الشئ مو العلم به منافيا للاستفهام المقتضى للجهل به فان قلت ليس هذا بما نصح فيه الاضافة إلى الجمل قلت قد مضى (٥٨) لنا عن قريب أن الجملة التى يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات ه السابع وإذا قيل

عمرو نائب فاعل (قوله بان تكون الخ) أى كونها مانعة من العمل أشبه من كونها مجوزة له لانها تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها أى انها مانعة من العمل فكيف تكون مجوزة للعمل (قوله وكيف يعلق الفعل الخ) نظر ثان حاصله سلمنا أن التعليق يقتضى جواز كونها فاعلا لكن لا نسلم تأتى التعليق هنا أى جوازه لانه كيف يعلق الفعل عن الفاعل الذى هو كالجزء منه تأمل (قوله وبعد فعندى الخ) أى وأقول بعدما تقدم تنبه فعندى كذا ويمكن أن يكون مراد القراء ومن ذهب إلى قوله أعنى أن الاسناد فى التحقيق إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة لكن لا حذف المضاف وأقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقدير ذلك المضاف مع كون المعلق استفهاما ما ذكره المصنف وأما إذا كان غير استفهام نحو ظهر لى ما قام زيد فيقال الأصل ظهر لى مضمون ما قام زيد أى ظهر لى انتفاء قيام زيد لأن ذلك هو مضمون تلك الجملة وحمل كلامهم على هذا خير من حمله على ما يؤدى إلى الخروج عن القاعدة المقررة وهو أن المستداليه لا بد أن يكون اسما أو ما فى تأويله (قوله أن المسئلة) أى وهى وقوع الجملة مستدأ اليها فى الصورة وظاهر اللفظ (قوله ان المسئلة) أى جعل الجملة فاعلا أو نائب فاعل (قوله خاصة) أى لانه الموجب لتقدير المضاف المستداليه (قوله وعلى ان) أى وبناء على ان الخ أى فلا بد من وجود الأمرين فى جوازاها ولكن بعد هذا تجد المسئلة قد خرجت عن الموضوع وهو جعل الجملة فاعلا أو نائب فاعل لان الفاعل هنا مفرد (قوله الاسناد) أى اسناد الفعل الذى هو قولى (قوله الى مضاف محذوف) أى الى مضاف للجملة محذوف (قوله لا الى الجملة الأخرى) أى جملة هل قام زيد (قوله وذلك) أى المضاف (قوله ليس هذا) أى المضاف المحذوف (قوله بما يصح الخ) أى بل الذى يضاف للجملة إنما هو بعض الظروف المهمة كيوم وحيث وإذا (قوله يحكم لها بحكم المفردات) أى وحينئذ فذلك المضاف المقدر إنما هو مضاف لمفرد للجملة (قوله ضمير المصدر) أى العائد على القول (قوله وبعدمه) أى ويرد بعدم الظرف فى قوله وإذا قيل الخ فانه ليس فيها ظرف ولو كان الظرف نائب الفاعل لوجب ذكره وقوله ويرد بانه لانتم الفائدة الا بالمقول فلا يكون نائب الفاعل الامقول القول وقوله بانه لانتم الخ أى وشأن نائب الفاعل كالفاعل أن تتم به الفائدة (قوله وفى المثل الخ) فى هذا اشارة لطيفة الى التعريض بآب عصفور بانه كذب فى مقالته (قوله زعموا مطية الكذب) أى هذا اللفظ مطية الكذب أى انك اذا أردت التوصل الى نسبة الكذب لقوم قلت القوم زعموا كذا فالتعريض بالزعم اشارة الى نسبتهم للكذب فتشبه الزعم بالادابة التى هى المطية التى يتوصل الى المطلوب بها كأن زعموا موصلة لنسبة الكذب لقائله (قوله اقامة السبب) أعنى المغفرة والاجر العظيم مقام المسبب أعنى الجنة (قوله ولها الخ) أى فليست فضلة لان لها موضعا الخ أى فيؤخذ من هذا أن المراد بالفضلة ما لا عمل له من الاعراب (قوله لانا خبر فى الحال) أى كما فى قل هو الله أحد أو هو زيد قائم فزيد قائم خبر فى الحال ومفسر لضمير الشأن (قوله أو فى الاصل) أى كما فى ظنته زيد قائم فزيد قائم جملة مفسرة لضمير الشأن الذى هو مبتدأ فى الاصل وهى خبر عنه (قوله كما سأتى) أى قريبا عن الشلوين فى قوله إنا كل شئ خلقناه بقدر (قوله وهذا القيد) أعنى قوله الفضلة (مسئلة) (قوله بحسب ما تفسره) أى فان فسرت ما له عمل كان لها عمل والا فلا (قوله

لهم لا تفسدوا زعم ابن عصفور ان البصريين يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهى مفسرة لذلك الضمير وقيل الظرف نائب الفاعل فالجملة فى محل نصب ويرد بانه لانتم الفائدة بالظرف وبعدمه فى وإذا قيل إن وعد الله حق والصواب أن النائب الجملة لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متمين للنيابة وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا تابا عنه جوابه أن التى يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كزمن كنوز الجنة وفى المثل زعموا مطية الكذب ومن هنالم يحتج الخبر الى رابط فى نحو قولى لا إله الا الله كما لا يحتاج اليه الخبر المفرد الجامد ه الثامن وعداقه الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم لان وعد يتعدى لاثني وليس الثانى هنا لهم مغفرة لان ثانى مفعولى كسا لا يكون جملة بل هو

محذوف والجملة مفسرة له وتقديره خبر اعطيا أو الجنة وعلى الثانى فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب اذ الجنة مسبية عن استقرار الغفران والاجر وقولى الضابط الفضلة احرزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع لانا خبر فى الحال أو فى الاصل وعن الجملة المفسرة فى باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سيأتى وهذا القيد أهملوه ولا بد منه (مسئلة) قولنا إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشاويى يزعم انها بحسب ما تفسره فهى فى نحو زيدا ضربت

لأجل لها وفي نحو لما كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبز في محل (٥٩) رفع ولهذا يظهر الرفع إذا قلت أكله وقال

فمن نحن تؤمنه بيت وهو آمن فظهر الجزم وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقبح البيان والبدل جملة وقد ثبت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير ولم يثبت جواز حذف المظوف عليه عطف البيان واختلف في المبدل منه وفي البغداديات لأبي على أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة فانه قال ما ملخصه أن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله لا تجزعي إن منفساً أهلكته مجزومان في التقدير وإن انجزام الثاني ليس على البدلية إذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير أن أي إن أهلكت منفساً أن أهلكته وساغ اضمار إن وإن لم يجز اضمار لام الأمر للضرورة لا تساعهم فيها بدليل لا يلائم إياها الاسم ولأن تقدماً مقولاً للدلالة عليها ولهذا أجاز سيبويه بـن تمرأمرور في بعض النسخ بفك الإدغام ومقتضاه أنه مجزوم ومن شرطية والشاهد في حذف متعلق الشرط أي به لتقدم الباء في الذكر (قوله ومنع من تضرب أنزل) أي فالمعنى من تضرب أنزل عليه فلا يجوز حذف عليه (قوله حتى تقول) غاية لقوله منع وقوله تقول أي حتى تذكر ذلك (قوله بالخفض) أي بحرف جزم مقدراً يمررت برجل صالح إن لا تمر بصالح فطالح (قوله من اضمار رب بعد الواو) أي كما قالوا في وقائم الأعماق خاوى المخترق حيث قالوا إن الأصل ورب قائم الخ وإنما كان المثال أسهل من هذا لأنه لم يدل على رب دليل بخلاف الباء فانه دل عليها دليل وهو الباء المذكورة أولاً (قوله ورب شيء) أي كحرف أداة الشرط في البيت فانه ضعيف في نفسه وقوله يحسن للضرورة المراد بها الحاجة لا الواقعة في الشعر فالحاجة كالاختصار وكاستقامة الوزن (قوله فانه ضعيف جداً) أي لعدم الضرب فيه على ما أخلفا ورتبة (قوله وحسن في نحو الخ) أي في باب الاشتغال

لأجل لها) أي لاها فست جملة ابتدائية (قوله في محل رفع) أي في الآية والمثال وذلك لأن خلقناه مفسر لخبز إن وهو في محل رفع إذا الأصل إنما خلقناه كل شيء خلقناه وحينئذ فليكن المفسر كذلك في محل رفع وقوله يأكله مفسر لخبز المبتدأ إذا الأصل زيد يأكل الخبز يأكله والخبر في محل رفع فافسره كذلك (قوله ولهذا يظهر الرفع) أي لأجل كون الجملة في محل يظهر لأن معنى كونها في محل أنها لو حل محلها لفرد لكان معرباً (قوله فمن نحن تؤمنه الخ) تمامه ومن لا نجمره يمررنا مفزعا (قوله فظهر الجزم) أي في الجملة المفسرة أعني تؤمنه لكون الجملة المفسرة مجزومة إذا الأصل فمن تؤمنه نحن تؤمنه فحذف الفعل الأول فأنفصل الضمير وجزم المفسر لأنه تابع للمفسر (قوله عطف بيان أو بدل) أي والبدل وعطف البيان تابعان للمبدل منه والمبين فإن كان له محل فيكون له محل وإلا فلا (قوله ولم يثبت الخ) حاصله اعتراض آخر وهو أنه يلزم على كلام الشلوين حذف المطر ف عليه عطف البيان ولم يثبت ويلزم عليه حذف المبدل منه وهو الجملة المفسرة وهو ممنوع (قوله ولم يثبت الجمهور) هذا رد على الشلوين المثبت لعطف البيان والبدل في الجمل (قوله ولم يثبت الجمهور) أي وخلافهم أثبتوه ومنه قوله

فقد لا راحل لا تقيم عندنا ولا تكن في السر والجهر مسلماً

فجعلوا جملة لا تقيم عندنا بدل اشتمال من قوله لا راحل لأن النهي عن الإقامة يستلزم الأمر بالرحيل وكافي قوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبين الخ فان جملة أمدكم بأنعام الخ بدل بعض وقوله الجمهور أي جمهور العلماء وخلاف الجمهور هم البيانون (قوله وقد بينت الخ) اعتراض على الشلوين حيث جعلها منها (قوله وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى الخ) أي وإذا كانت في الاصطلاح لا تسمى بذلك فلا يصح اعتراض الشلوين على الجمهور في قولهم أن الجملة المفسرة لا محل لها وقوله بل الجملة المفسرة قد يكون لها محل أي كالاشتغالية إذا فسرت خبراً مثلاً (قوله أن الجزم في ذلك) الأولى في نحو ذلك لأن الآتي في البغداديات إنما هو في لا تجزعي إن منفساً البيت لا البيت السابق وإن كان كل من العلتين الآتين في كلام أبي علي تانيان في هذا البيت أعني فمن نحن تؤمنه من كونهم اتسعوا في من بدليل إيلانها الاسم أعني نحن ويكون تقدمها إذا الأصل عند أبي علي من تؤمنه وليس تؤمنه بدلاً كما يقول الشلوين (قوله بأداة شرط مقدرة) أي لأعلى البدلية من الفعل المحذوف (قوله في التقدير) أي لافي اللفظ لانها فعلان ما ضيان لا يجزم لفظه (قوله وساغ اضمار إن) أي للضرورة وقوله وإن لم يجز اضمار لام الأمر أي مع أنها جازمان (قوله للضرورة) أي الحاجة إليه لا ضرورة الشعر وهذا نظير لما نحن فيه بجامع الخروج عن الضعف (قوله بدليل إيلانهم إياها) أي في الظاهر بخلاف لام الأمر (قوله ولأن تقدماً مقولاً للدلالة الخ) أي ولأن ذكر إن في أول الكلام يدل على أنها محذوفة ثانياً (قوله ولهذا) أي ولاجل كون التقدم في الذكر مقولاً للدلالة أجاز سيبويه بـن تمرأمرور في بعض النسخ بفك الإدغام ومقتضاه أنه مجزوم ومن شرطية والشاهد في حذف متعلق الشرط أي به لتقدم الباء في الذكر (قوله ومنع من تضرب أنزل) أي فالمعنى من تضرب أنزل عليه فلا يجوز حذف عليه (قوله حتى تقول) غاية لقوله منع وقوله تقول أي حتى تذكر ذلك (قوله بالخفض) أي بحرف جزم مقدراً يمررت برجل صالح إن لا تمر بصالح فطالح (قوله من اضمار رب بعد الواو) أي كما قالوا في وقائم الأعماق خاوى المخترق حيث قالوا إن الأصل ورب قائم الخ وإنما كان المثال أسهل من هذا لأنه لم يدل على رب دليل بخلاف الباء فانه دل عليها دليل وهو الباء المذكورة أولاً (قوله ورب شيء) أي كحرف أداة الشرط في البيت فانه ضعيف في نفسه وقوله يحسن للضرورة المراد بها الحاجة لا الواقعة في الشعر فالحاجة كالاختصار وكاستقامة الوزن (قوله فانه ضعيف جداً) أي لعدم الضرب فيه على ما أخلفا ورتبة (قوله وحسن في نحو الخ) أي في باب الاشتغال

يكون ضعيفاً يحسن للضرورة كما في ضرب غلامه زيداً فانه ضعيف جداً وحسن في نحو ضربوني وضربت

قولكم واستغنى بحجوب الأولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو أزيداً ظننته قائماً بثنائي مفعولى ظننت المذكورة عن ثنائي مفعولى ظننت المقدرة  
(الجملة الرابعة المجاب بها القسم) (٦٠) نحو والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين ونحو وتالله لا يكون أصنامكم ومنه لينبذن

فانهم جوزوا عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة لأن الفعل لا بد له من فاعل (قوله واستغنى الخ) مربوط بأول الكلام وهو قوله وان انجزام الثاني ليس على البدلية بل على تكرير ان والمراد بالجواب هو قوله لا تجزعى على مذهب الكوفيين الذين يرون تقديم الجواب أو المراد الجواب ولو مقدر أبناء على مذهب البصريين من أن لا تجزعى دليل الجواب (قوله واستغنى) أى الشاعر بجواب الأولى أى بجواب أداة الشرط الأولى وهى إن فى بيت لا تجزعى الخ ومن فى بيت فمن نحن تؤمنه وجواب إن فى بيتها لا تجزعى وجواب من فى بيتها بيت وهو آمن (قوله كما استغنى الخ) هذا تظير وان كان فى الأول استغنى عما للثاني بما الأول وفى هذا الثاني بالعكس (قوله فى نحو أزيداً الخ) أى فالأصل أظننت زيدا ظننته قائماً بحرف ثنائي مفعولى ظن ن المقدرة استغناء عنه بثنائي مفعولى ظن المذكورة وقيل ان قائماً بثنائي مفعولى الأولى المحذوفة لأنها مقصودة بالذات والثانية ذكرت لضرورة التفسير

(الجملة الرابعة المجاب بها القسم)

(قوله نحو والقرآن الحكيم إنك الخ) الأولى نحو إنك لمن المرسلين من قوله والقرآن الحكيم إنك الخ قوله لينبذن جواب لقسم مقدر ويدل لذلك اللام والتوكيد بالنون (قوله وبما يحتمل جواب القسم) أى ويحتمل الاستئناف والأولى أن يذكر هذا فى التنبيه الآتى لأنه معقود لما احتمل كونه جواباً واحتمل عدمه (قوله أجوبة الخ) أى ومن المعلوم أن العطف على الجواب جواب حينئذ تكون تلك الجملة جواباً فلا محل لها (قوله أى هو جواب قسم) أى فكلام ابن عطية على حذف مضاف فقوله هو قسم أى جواب قسم (قوله المحصلة لذلك) أى لكون الجملة جواباً وقوله لأنها عطف على أى تلك الجملة على ما هو جواب (قوله عليه) أى من أجله أى من أجل كلامه الذى قاله وقوله على صغار الطلبة أى من صغار الطلبة أى ان أبا حيان توهم من أجل كلام ابن عطية توهماً لا يحصل من صغار الطلبة أو أنه ضمن توهم معنى تقول فعداه بعلى (قوله وهو) أى التوهم وقوله ان الواو الخ أى ان قوله هو قسم يفيد أن الواو واقسم وجر والمجرور محذوف والجواب هو غير جائز ويلزمه كون القسم محذوفاً والحال أن الجواب منفى بان وهو لا يجوز لكن رد الالتزام الثانى بأنه جائز قال تعالى ولئن زلنا لأمسكناهم فقد حذف القسم مع أن الجواب منفى بان (قوله أم لكم إيمان علينا بالغة إلى يوم القيامة) أى بمعنى بل الاضربية ولكم خبر مقدم وإيمان مبتدأ مؤخر وبالغة صفة لإيمان وقوله ان لكم جواب القسم أعنى إيمان (قوله لا تعبدون إلا الله) هذه الجملة المنفية جواب القسم أعنى أخذ الميثاق لأنه فى معنى حلفناهم (قوله بمعنى الاستحلاف) أى وكأنه قال حلفناهم لا تعبدون إلا الله وأخذنا ميثاقهم وحلفناهم على أن لا يسفكوا الخ (قوله وبوضحه) أى ويقويه ويدل له لأن قوله لينبنته ظاهر فى انه جواب القسم أعنى أخذ الميثاق بدليل اللام والتوكيد بالنون (قوله بان لا تعبدوا الخ) أى فهو منصوب بان مضمرة والجملة فى تأويل مفرد معمول لأخذنا وخرج عما نحن فيه (قوله الاصل النهى) أى معمول للحال محذوفة أى قائلين لا تعبدوا إلا الله كما هو المعنى ثم عدل إلى الخبر فهى جملة خبرية انظروا انشائية معنى فهو مثل قولك لتذهب إلى فلان يعطيك كذا فالمراد اذهب وعلى هذا فالجملة ليست جواباً للقسم لأنه خبر لفظاً ومعنى وإنما خرجت إلى الخبر مبالغة فى الحث على الامتثال حتى كأنه تحقق وأخبر عنه (قوله ثم أخرج) أى النهى (قوله تعش الخ) قبله

فقلت له لما تكسر ضاحكاً • وقائم سيفى من يدي بمكان

فى الحطمة ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل يقدر لذلك ولما أشبهه القسم وبما يحتمل جواب القسم وإن منكم إلا واردها وذلك بأن تقدر الواو عاطفة على ثم لنحن أعلم فإنه وما قبله أجوبة لقوله تعالى فوربك لنحشرنهم والشیاطین وهذا مراد ابن عطية من قوله هو قسم والواو تقتضيه أى هو جواب قسم والواو هى المحصلة لذلك لأنها عطف وتوهم أبو حيان عليه ما لا توهم على صغار الطلبة وهو أن الواو حرف قسم فرد عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منقياً بان (نفيه) من أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو أم لكم إيمان علينا بالغة إلى يوم القيامة إن لكم لما تحكمون وإذا أخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون إلا الله وإذا أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثيرون منهم الزجاج وبوضحه وإذا أخذنا ميثاق الذين أتوا الكتاب لينبنته للناس وقال الكسائى والفراء ومن وافقهما اتفقوا بأن لا تعبدوا إلا الله وبأن لا تسفكوا

ثم حذف الجار ثم أن فارفع الفعل وجوز الفراء أن يكون الاصل النهى ثم أخرج مخرج الخبر ويؤيده أن بعده وقولوا وأقيموا آتوا وبما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق تعش فان عاهدتني لا تخونني • نكن مثل من ياذنب يصطحبان فجملة النهى

وبعد

وبعد

إما جواب لعاهدتي كما قال أرى محرز عاهدته ليوافق هـ فكان كمن أغريته بخلاف (٦١) فلا محل لها أو حال من الفاعل أو المفعول

وبعده

وأنت امرؤ ياذنب والغدر كنتما هـ أخيين كما أرضعا بلبان

تعرض له ذنب في بعض الصحارى (قوله أما جواب لعاهدتي) أي والمعنى أن عاهدتني على عدم الخيانة في الصلابة (قوله ليوافق) أي فهو جواب القسم اعني عاهدت والدليل على ذلك اللام والتوكيد بالنون فإذا كان هذا جوابا لعاهدتني فتكن جملة النفي في البيت قبله جوابا لعاهدتني (قوله أو حال من الفاعل) أي عاهدتني حال كونك غير خائن لي وقوله أو المفعول أي والمعنى حال كونك غير غيرون لك في المعاهدة (قوله أو كليهما) الظاهر أنه أراد ملاحظته فيهما معنى والافعال التحوية إنما تكون من واحد (قوله والمعنى شاهد للجواية) أي شاهد لكون الجملة جوابا وذلك لأن المعاهدة إنما هي على ترك الخيانة نفسها بدليل البيت الذي ذكره بعد لأن الخلف في حال ترك الخيانة على شيء آخر كما هو ظاهره على الحال (قوله شاهد على الجواية) أي لأن المراد كما يأتي في البيتين بعد فإن عاهدتني على نفس عدم الخيانة لا على شيء آخر في حال عدم الخيانة وهذا بناء على أن المراد لا تخوتني في الصلابة فإن كان المراد لا تخوتني في المعاهدة فالمعنى على الحال (قوله وقد يحتاج للعالية بقوله) أي بقول الفرزدق أيضا فراجع لقوله أي أن البيتين للفرزدق لما تاب عن الهجو (قوله بقوله أيضا) أيضا راجع لقوله أي أن هذين البيتين للفرزدق أيضا لما تاب عن الهجو وحسب نفسه على القرآن قال الدماميني كيف يقال وقوع لفظ حالا في تركيب بدل على وقوع آخر حالا في تركيب آخر والجواب أن القصد مطلق ووقع الحال بعد المعاهدة كما استدلل بالبيت الأول على أجرائه مجرى القسم فإن الشيء يحمل على نظيره (قوله لين) خبر إن أي واتني لكان بين رناج الكعبة ومقام الخليل وقوله إنما حال من الضمير في الخبر المذكور وقوله على حلفة متعلق بعاهدتني (قوله رناج) هو الباب العظيم أي باب الكعبة وقوله ومقام أي مقام إبراهيم الخليل (قوله لا أشتم الخ) هذه الجملة يحتمل أن تكون جوابا للقسم وتحتمل الحال لكن لما عطف عليه ولا خارجا بالنصب عين ذلك كونه حالا فإن قلت كيف تعين الحالية في هذا البيت بدل على أرجحية الحال في البيت السابق مع أنها تتركبان متغايران وجوابه أنها اشتركا في أن كلا مضارع منفى بلا ودل دليل على الحال في هذا البيت فليكن كذلك فيما سبق لأن الشيء يحمل على نظيره (قوله والذي عليه انخفتمون) أي وأما ما ذكره من توجيه الحالية فهو كلام ظاهري أي منظور فيه للظاهر أي حيث نظر لخارجا الذي هو وصف منصوب فلما عطف دل على أن ما قبله منصوب (قوله ولا يخرج خروجا) أي وجملة ولا يخرج خروجا لا محل لها من الأعراب لمطافها على لا أشتم الذي هو جواب القسم فهو لا احتجاج فيه للحالية (قوله إن أصبح ماؤكم غورا) أي فالأصل غائرا تحذف الوصف وأتاب المصدر متنا به (مسئلة) (قوله فقيل في تعليقه) أي فقال بعضهم في تعليل منع ثلث (قوله لان نحو الخ) هذا الممثل فهم أن قوله لا تقع جملة القسم أي جملة جواب القسم وسيأتي أن الشارح برد عليه بأن المراد بقوله جملة القسم الجملة القسمية وهي القسم والجواب لا الجواب فقط (قوله فاذا بنى) أي إذا حمل ذلك الجواب على مبتدأ (قوله صار له موضع) أي وهو ليس له موضع فحينئذ يصير له محل ولا محل له وهو تناقض هذا مراده (قوله لا جملة هي جواب القسم) أي حتى يتم التعليل المذكور (قوله ومراده) أي مراد ثلث بقوله لا تقع جملة القسم خبرا وكان الأولى أن يعبر بالفاء (قوله لا لا تنفك الخ) علة لكون المراد المجموع أي خلافا لهذا الممثل فان كلامه يقتضى انفكاكما (قوله يمكن أن يكون لهما محل) أي وحينئذ إذا وقعا خبرا فلا يحصل تناقض (قوله قال زيد) مقرره المجموع وأما جملة القسم وحدها فهي ابتدائية في غير هذا المثال وهنا يخرج الخلاف في جزء المقول (قوله أما كرن جملة القسم لا ضمير فيها) أي الجملة الأولى وأما جملة الجواب فان فيها ضميرا كما في زيد والله لا ضرب به فان قلت ان الضمير في الجملة الأخيرة وهذا يكفى في الربط ألا ترى أن جملة الشرط الأولى لا ضمير فيها والثانية فيها ضمير وصح الاخبار بها نظر لذلك الضمير وأجاب عن هذا المصنف بقوله لأن الجملتين

أو كليهما فحملها النصب والمعنى شاهد للجواية وقد يحتاج للعالية بقوله أيضا ألم ترني عاهدت ربي واتني لبن رناج قائما ومقام على حلفة لا أشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلام وذلك أنه عطف خارجا على محل جملة لا أشتم فكانه قال حلفت غير شاتم ولا خارجا والذي عليه المحققون أن خارجا مفعول مطلق والاصل ولا يخرج خروجا ثم حذف الفعل وأتاب الوصف عن المصدر كما عكس في قوله تعالى إن أصبح ماؤكم غورا لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلما في المستقبل ولا يتكلم بزور لأنه حلف في حال انصافه بهذين الوصفين على شيء آخر (مسئلة) قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا فقيل في تعليقه لأن نحو لا فعل لا محل له فاذا بنى على مبتدأ فقيل زيد ليفعلن صار له موضع وليس شيء لانه إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبرا إذ لا تنفك أحدهما عن الأخرى وجملنا القسم والجواب يمكن أن يكون لها محل من الأعراب كقولك قال زيد أقسم لا فعلين وإنما المانع عنده إما كونه جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا

لأن الجملتين ههنا ليستا بجمليتي الشرط والجزاء لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة وأما كون الجملة أعني جملة القسم انشائية والجملة الواقعة خبراً لا بد من احتياها للصدق والكذب ولهذا منع قوم من الكوفيين منهم ابن الأنباري أن يقال (٦٢) زيدا ضربوه زيد هل جاءك وبعد فعتدى أن كلا من التعليلين ملغى أما الأول فلأن

الجملتين مرتبطتان ارتباطاً صار تابه كجملة وإن لم يكن بينهما عمل وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها وذلك قوله تعالى وإن كلا لما يوفينهم قال فها موصولة لازائدة وإلزام دخول اللام على اللام اه وليس بشيء لأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي وهو نقل التكرار والفاصل يزيله ولو كان زائداً ولهذا اكتفى بالالف فاصلة بين التونات في اذهبان وبين المهرتين في آ أمدرتهم وإن كانت زائدة وكان الجيد أن يستدل بقوله تعالى وإن منكم لمن ليبطن فإن قيل محتمل من الموصوفة أى تقريباً ليبطن قلنا وكذا ما في الآية أى لقوم ليوفينهم ثم إنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت وإن قدرت صفة (فان قيل) فأوجهه والجملة الأولى انشائية (قلت) جاز لانها غير مقصودة وإنما المقصود جملة الجواب وهي خبرية ولم يؤت بجملة القسم إلا مجرد التوكيد لا لتأسيس وأما الثاني فلأن الخبر الذي شرطه

الخ فهو تعليل محذوف حاصله وإعماله يصح الأخبار بها نظر الضمير الموجود في الجملة الثانية كالجمله الشرطية لأن الجملتين النسخ وحاصله أنه فرق بين الجملتين هنا وبين جمليتي الشرط (قوله لأن الجملتين النسخ) جواب عما يقال جملة القسم وإن لم تكن محتوية على عائد المبتدأ فجواب القسم محتوية فهلا اكتفى به كما اكتفى به عند جملة الجواب في زيد إن جاء عمرو أو كرمه (قوله لأن الجملة الثانية) أعني جملة جواب القسم ليست النسخ أى بخلاف جملة جواب الشرط فانها معمولة للاداءة (قوله ولهذا) أى لعدم احتوائها على الضمير منع بعضهم وقوعه أى وقوع جملة القسم (قوله ولهذا منع النسخ) أى لاجل كون الجملة الواقعة خبراً لا بد من احتياها للصدق والكذب منع الخ (قوله وبعد النسخ) أى وأقول بعدما تقدم تنبه فعتدى النسخ (قوله ملغى) أى باطل أى وحيث بطل كل من التعليلين بطل المعلل وثبت صحة وقوع الجملة القسمية خبراً عن المبتدأ كما قال العلامة الرضى (قوله أما الأول) أى أما وجه بطلان التعليل الأول (قوله كالجمله) أى بدليل قرهلم إن جملة القسم إنما ذكرت توكيداً لجملة الجواب ومن المعلوم أن المؤكد والمؤكد كالشيء الواحد (قوله وزعم النسخ) هذا معارضة لقوله ولهذا منع بعضهم وقوعه عاصلة (قوله فها موصولة) أى والاصل وإن كلا والله الذي ليوفينهم (قوله وإلزام الخ) أى لأن الحرف الزائد في نية الطرح (قوله وليس بشيء) أى وليس ما زعمه ابن عصفور وبشيء لجواز أن تكون ما في الآية زائدة وجملة ليوفينهم خبر إن وامتناع النسخ (قوله والفاصل) أى كالزائدة يزيله (قوله في اذهبان) أى على أن الفاصل هنا حرف واحد والامثال ثلاثة وما في الآية بثلاث والفاصل حرفان (قوله في آ أمدرتهم) أى فالجمع بينهما في قولك أنذرهم فيه نقل والالف الفاصلة بينهما مزيله لذلك وإن كانت زائدة (قوله أن يستدل) أى ابن عصفور على جواز وقوع الجملة القسمية صلة (قوله لمن ليبطن) اللام للابتداء ومن موصولة في محل نصب اسم إن وجملة ليبطن قسمية صلة من ومن لا تحتمل الزيادة وحيث قاله ليل لم يطرقة الاحتمال حتى يسقط به الاستدلال بخلاف ما في الآية التي استدل بها ابن عصفور فانه يطرقةا احتمال الزيادة (قوله محتمل من الموصوفة) أى متساوى الدليلان لأن ذلك احتمال الزيادة وهذا احتمال الموصوفة وكل منهما خلاف المدعى (قوله قلنا وكذا ما الخ) حاصله أن ما تحتمل الزيادة الوصفية ومن تحتمل الوصفية فقط وما يحتمل شيئاً واحداً جرداً بما يحتمل شيئين هذا على أن احتمال الوصفية مضرولنا أن نقول هو لا يضر وإليه أشار بقوله ثم أنه النسخ (قوله فأوجهه) أى ما وجه كون الجملة القسمية تقع صلة وصفة والصفة اشتراطاً فيها أن يكون لها خارج طابقه أو لا تطابقه لأنه أنى هما للتعين فلا بد أن يكون معناها معهوداً بدون النطق بهما والجملة الأولى أعني جملة القسم انشائية ليس لها خارج (قوله والجملة الأولى) أى والحال أن الجملة الأولى وهي جملة القسم انشائية أى والصفة أى للتعين فلا بد أن يكون معناها معهوداً بدون النطق بهما (قوله لأنها) أى الجملة الأولى غير مقصودة أى لأنها لنا كيد الجواب الذي هو مقصود بالافادة (قوله إلا مجرد التوكيد) أى فتلك جاء الذي واقعه قام أخوه مثل قولك جاء الذي قام أخوه وإنما زادته الأولى التأكيد فقط (قوله وأما الثاني) أى وأما بطلان التعليل الثاني (قوله للاتفاق على أن أصله) أى خبر المتدأ الأفراد أى حقه ذلك لأنه منسوب للمبتدأ والاصل في المنسوب أن يكون شيئاً واحداً ويحتمل أن المراد بالاصل الغالب (قوله على أن أصله الأفراد) أى ولا يقال في المفرد إنه يحتمل الصدق والكذب أى وحيث ذفا كان فرع ما لا يوصف بذلك لا يشترط فيه ذلك والذي هو فرعه الجملة (قوله أين زيد وكيف عمرو) أي وكيف خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهذا تأسيس والافادة الاستفهام مفرد لا يوصف بانشاء نعم الكلام انشائي

(قوله)

احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسم الانشاء  
لا خبر المبتدأ للاتفاق على أن أصله الأفراد واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام وعلى جواز أين زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك أن السماع



ورديا منه ثلث وهو قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبواتهم والذين جاءوا  
 فينا لنهدينهم وقوله جشأت فقلت اللذخثيت لياثين انتهى وعندى لما استدل به تاويل (٦٣) لطيف وهو أن المبتدأ في ذلك كله ضمن

معنى الشرط خبره منزل  
 منزلة الجواب فاذا قدر قبله  
 قسم كان الجواب له وكان  
 خبر المبتدأ المشبه لجواب  
 الشرط محذوف والاستغناء  
 بجواب القسم المقدر قبله  
 ونظيره في الاستغناء  
 بجواب القسم المقدر قبل  
 الشرط المجرد من لام التوطئة  
 نحو وان لم ينتهوا عما يقولون  
 ليمسن التقدير وانه ليمسن لأن  
 لم ينتهوا يمسس (تنبيه)  
 ونعم لم يمسس وأبى القاسم في  
 جملة الجواب فأعرباها  
 اعربا يقتضى أن لها موضعا  
 فاما مكي فقال في قوله تعالى  
 كتب ربكم على نفسه الرحمة  
 ليجمعكم أن ليجمعكم  
 بدل من الرحمة وقد سبقه  
 الى هذا الاعراب غيره  
 ولكنه زعم أن اللام  
 بمعنى أن المصدرية وأن  
 من ذلك ثم بدا لهم من  
 بدمار أو الآيات ليسجته  
 أى ان يسجنوه ولم يثبت  
 مجي اللام مصدرية وخط  
 مكي فأجاز البدلية مع قول  
 ان اللام لام جواب القسم  
 والصواب أنها لام الجواب  
 وانها منقطعة عما قبلها إن  
 قدر قسم أو متصلة به اتصال  
 الجواب بالقسم ان أجرى  
 بدا مجرى أقسم كما أجرى  
 علم في قوله  
 ولقد علمت لتأنيين

(قوله ورد بما منه ثلث) أى من مجي الجملة القسمية خبرا للمبتدأ (قوله خشيت) بكسر الشين من خشى  
 وتماهه وإذا أتاك فلا تحين مناص (قوله لياثين) خبر عن قوله اللذخثيت (قوله لما استدل به) أى ابن مالك على  
 الجواز أى عندى تاويل يخرج عن الاستدلال فنفع ثلث مسلم وقد علمت أن الحق الجواز وهذا تاويل بعيد  
 لا يمنع من الاستدلال (قوله أن المبتدأ في ذلك كله الخ) مثلا والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم الخ تقديره  
 إن آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم فاذا قدر القسم قبل الشرط كان المعنى وانه إن آمنوا وعملوا الصالحات  
 لنهدينهم فلنهدينهم جواب القسم المقدر والمبتدأ المضمن معنى الشرط خبره محذوف وحيث قد لم تقع الجملة  
 القسمية خبر المبتدأ (قوله كان الجواب له) أى لان القاعدة انه اذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق ويحذف  
 جواب المتأخر فكذا يقال في المبتدأ المنزل منزلة الشرط مع القسم (قوله المجرد) صفة للشرط (قوله لن لم ينتهوا)  
 الصواب إن لم ينتهوا لأن أداة الشرط مجردة من اللام لأن يقال انه قدر اللام هنا مع أداة الشرط ليكون من  
 الشرط المقرون بلام التوطئة التي تدل على القسم المحذوف قطعوا ولا فلام مجي لها (قوله وم) بفتح الهاء أى  
 غلط وأما بسكونها فهو توجه القوة الواهمة الى شئ وليس مرادها هنا (قوله في جملة الجواب) أى جواب القسم  
 (قوله بدل من الرحمة) أى التي هي مفعول كتب فقتضاه ان جملة ليجمعكم لها محل مع انها جواب لقسم مقدر  
 فلا عمل لها (قوله ولكنه) أى ذلك الغير (قوله بمعنى أن المصدرية) أى فالمعنى كتب ربكم على نفسه جمعكم  
 فالبدلية حيث ظاهرة الا ان هذا الكلام بعيد جدا من حيث أن اللام لم يثبت أنها مصدرية (قوله وان من  
 ذلك أى كون اللام بمعنى أن المصدرية وهي وصلتها بدل (قوله أى ان يسجنوه) وهو بدل من ضمير بدا العائد  
 على البداء (قوله ولم يثبت الخ) أى وان كان المعنى على كونها مصدرية ظاهر او هازد على غير مكي (قوله وخط  
 مكي الخ) أى لانه يلزم على كلامه التناقض السابق أى كون الجملة لها محل ولا عمل لها (قوله وانها منقطعة عما  
 قبلها) أى وهو الرحمة في الآية الاولى والضمير في بداني الآية الثانية اذ ليست الرحمة خصوص الجمع (قوله  
 ان قدر قسم) أى قبلها بحيث تكون اللام موطئة للقسم والاصل ثم بدا لهم وانه ليسجته وكتب ربكم على  
 نفسه الرحمة وانه ليجمعكم الخ (قوله أو متصلة الخ) هذا خاص بقوله ثم بدا لهم لانه بما يتأتى فيها (قوله  
 ان أجرى الخ) أى لانه من افعال القلوب يوصى لتحقيقها تجاب بما يجاب به القسم كما سبق (قوله لما آتيتكم الخ)  
 حاصل معنى الآية ان الله أخذ ميثاق النبيين وقال لهم ان آتيتكم الكتاب والحكمة أى التوراة والانجيل  
 وغيرهما من الكتب ثم جاءكم رسول في آخر الزمان بكتاب مصدق لتلك الكتب أنؤمنون به وتصرونه قالوا  
 نعم قال اشهدوا بذلك وأنا معكم من الشاهدين ولكن غريب الآية على القواعد النحوية على هذا المعنى  
 فيه أوجه منها ما ذكره أبو البقاء هنا (قوله انها موصولة الخ) حاصل هذا الاعراب ان ماموصولة مبتدأ  
 واللام لام الابتداء وآتيتكم صلة والعائد محذوف أى آتيتكموه وقوله ثم جاءكم عطف على آتيتكم فهو من  
 تمام الصلة له طنه على الصلة والعائد محذوف أى ثم جاءكم به وقوله لتؤمنن خبر او ان الخبر من كتاب وسيأتى  
 للمصنف ان جعل الخبر من كتاب يلزم عليه الاخبار قبل تمام الصلة وكان لتؤمنن خبر هو جواب القسم اعنى  
 قوله اخذ الله ميثاق الخ (قوله من الكتاب) أى كائن من الكتاب (قوله عطف على آتيتكم) أى وحيث  
 الجملة ثم جاءكم رسول صان لان المطوف على الصلة صلة (قوله ثم جاءكم به) أى بنظيره من عندنا (قوله  
 او الاصل مصدق له) أى لما آتيتكم من الكتاب والحكمة (قوله ثم تاب الظاهر) اعنى قوله مامعكم مقام  
 الضمير اعنى الهاء في (قوله او العائد ضمير استقر) أى والتقدير للذى استقر معكم فضمير استقر هو العائد

واما أبو البقاء فانه قال لما آتيتكم من كتاب وحكمة الآية من فتح اللام ففى ما وجهان أحدهما انها موصولة مبتدأ والخبر امان  
 كتاب أى الذى آتيتكموه من الكتاب أو لتؤمنن به واللام جواب القسم لان أخذ الميثاق قسم وجاءكم عطف على آتيتكم والاصل ثم جاءكم  
 به فعطف عائد ما والاصل مصدق له ثم تاب الظاهر عن الضمير أو العائد ضمير استقر الذى تعلقت به مع

والثاني أنها شرطية واللام موطئة وموضع ما نصب يأتي والمفعول الثاني ضمير المخاطب ومن كتاب مثل من آية في ما نسخ من آية انتهى ما خصا وفيه أموره أحدها أن اجازته كونه من كتاب خبر فيه الاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة لأن ثم جاءكم عطف على الصلة الثاني أن تجويزه كونه لتؤمن خبرا مع تقديره إياه جوابا (٦٤) لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعا وأنه لا موضع له وإنما كان خقه أن يقدره جوابا بالقسم محذوف

ويقدر الجملة خبرا وقد يقال إنما أراد بقوله اللام جواب القسم لأن أخذ الميثاق قسم إن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة ومجموع الجملتين الخبر وإنما سمي لتوهم خبرا لأنه الدال على المقصود بالاصالة لأنه وحده هو الخبر بالحقيقة وأنه لا قسم مقدر بل أخذ الله ميثاق الدين هو جملة القسم وقد يقال لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكر للاتفاق على أن وجود المضارع مفتوحا بلام مقترحة محتاجون مؤكدة دليل قاطع على القسم ولم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه والثالث أن تجويزه كونه العائد ضمير استقر يقتضي عود ضمير مفرد إلى شيئين معا فإنه عائد إلى الموصول والرابع أنه جوز حذف العائد المحرور مع أن الموصول غير محرور (فان قيل) اكتفى بكلمة به الثانية فيكون كقوله

لو أن ما عالجته لين فؤادهما فقسا استلين به اللان الجنديل قلنا قد جوز على هذا الوجه عود به المذكورة إلى الرسول لا إلى ما

وسياق أن ضمير استقر عائد على ما الثانية فلا يربط الأولى (قوله والثاني أنها شرطية) أي والمعنى وإذا أخذ الله ميثاق النبيين واقع أي شيء آتيتكم من كتاب الخ (قوله مثل من آية) أي في كونها يانية (قوله عطف على الصلة) أي والمعطوف على الصلة صلة وأجيب بان ثم جاءكم كمال الصلة لكونه تابعا ويغترف في التابع ما لا يغترف في المتبوع أي أن المنعوع الاخبار قيل تمام الصلة الاصلية نحو جاء الذي قام هو الفاضل أبوه على أن المعنى الذي تام أبوه هو الفاضل لا قبل تمام الصلة من حيث أن التكميل لها بالمعطوف (قوله الثاني) هذا الاعتراض هو المقصود من التنبيه (قوله ان له موضعا) أي من حيث جعله خبرا وقوله وأنه لا موضع له أي من حيث أنه جواب للقسم وهذا تناقض (قوله ويقدر الجملتين) أي جملة القسم وجوابه (قوله خبرا) وعلى هذا فضمير به راجع لما آتيتكم لا للرسول التلاخلو جملة الخبر عن عائد (قوله إن أخذ الميثاق) هذا معمول لقوله أراد (قوله ومجموع الجملتين الخبر) أي والمجموع له محل (قوله وإنما سمي لتؤمن خبرا) أي مع أنها جزء الخبر لما علمت أن الخبر مجموع جملة القسم وجوابه لا جوابه فقط (قوله وأنه لا قسم مقدر بل أخذ الله الخ) هذا الكلام كله حتى الاضراب في حيز النفي أي ليس هذا مراده حتى يرد الاعتراض (قوله لم يحصر الدليل) أي لأن الاقتصار في مقام البيان يفيد الحصر (قوله لم يحصر الدليل الخ) الأولى لم يقتصر على الدليل الذي ذكره والمراد بالدليل الذي ذكره هو قوله لأن أخذ الميثاق قسم أي لو أراد هذا لم يقتصر على الدليل الذي ذكره مع أن هناك دليل قاطع دال على القسم وهو اللام والتوكيد بالنون بخلاف ما ذكره فإنه دليل ظني (قوله إلى شيئين) أي إلى موصولين وهو ما في قوله لما آتيتكم وما في قوله لما معكم وقوله فإنه عائد أي مع أنه عائد إلى الموصول الثاني فقط وهو لما معكم (قوله جوز حذف العائد المحرور) الأولى أن يجعل هذا الاعتراض ثانيا لأنه المذكور في كلامه قبل الثالث (قوله ولو أن) لشرطية وإن توكيدية وما اسم موصول اسم أن وعالجته صلة الموصول والعائد محذوف أي ما عالجته به وحذف لدلالة به الآية عليه وقوله لين معمول عالجته وفؤادهما مضاف إليه وقوله استلين خبران وقوله اللان جواب لو والجنديل فاعل لأن أي لو أن الذي عالجته به لين فؤادهما استلين به الجنديل اللان الجنديل (قوله ولو أن الخ) بنقل حركة الهمزة للواو الساكنة قبلها والبيت من الكامل (قوله قد جوز على هذا الوجه) أي الأول وهو جمل ما موصوله والدليل إذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال ويمكن ردها بان هذا تجويز بعيد لان حذف به لدلالة الثاني قرينة (قوله لا إلى ما) أي بخلاف الضمير في به في البيت فهو عائد على ما وليست الآية كالبيت في حذف به الأولى لدلالة الثانية (قوله وإنما هو مفعول أول) أي لأن الفاعل في المعنى الأخذ ولعله أراد الثاني عدد الارتبة (قوله وإنما هو مفعول أول) أي وما الشرطية مفعول ثان (مسئلة) (قوله إذا قال) أي الضيف وقوله قدني أي يكفيني ما شرب من اللبن وقوله قال أي رب المنزل بالله لا بد أن تشرب ما في الانا جميعا هذا معناه وقد سبق هذا المصنف ولكن بلفظ إذا قلت قدني قال الخ فعلى كل حال قال الثاني ضمير راجع للمضيف (قوله وليس فيه ما يكون الخ) أي وحيث ذاقوا للقسم جارة لقسم به محذوف ولتصني جواب لذلك القسم (قوله وليس فيه ما يكون الخ) قال الدماميني يمكن أنه عطف على غرورا باعتبار المعنى أي ليغروا ولتصني الخ (قوله وأما ما استدلل به) أي من أنه ليس في الكلام السابق ما يصلح لكونه وتصني عطف عليه فلا يتج مدعا

والخامس أنه سمي ضمير آتيتكم مفعولا ثانيا وإنما هو مفعول أول (مسئلة) زعم الاخفش في قوله إذا قال قدني قال بالله حلقة لان لتغني عن ذانك أجمعا ان لتغني جواب القسم وكذا قال في وتصني اليه أقده الذين لا يؤمنون بالآخرة لأن قبله وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا الآية وليس فيه ما يكون وتصني معطوف عليه والصواب خلاف قوله لان الجواب لا يكون الاجملة ولا مكي وما بعدها في تأويل المفرد وأما استدلل به فتعلق اللام فيه محذوف أي لتغني عن وفعلنا ذلك لتصني (الجملة الخامسة) الواقعة جوابا لشرط غير جازم

مطلقا أو جازم ولم تقترن بالفاء. ولا باذا الفجائية فالأول جواب لولا ولو ولا وكيف (والثاني) نحو إن تقوم أقم وإن قمت قمت أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل وأما الثاني فلأن المحكوم لموضع الجزم (٦٥)

(الجملة السادسة)

الواقعة صلة لايم أو حرف فالأول نحو جاء

الذي قام ابوه فالذي في

موضع رفع والصلة لا عمل

لها وبلغني عن بعضهم أنه

كان يلقن أصحابه أن يقولوا

إن الموصول وصلته في

موضع كذا محتجا بانها

ككلمة واحدة والحق

ما قدمت لك بدليل ظهور

الاعراب في نفس

الموصول في نحو ليقم أيهم

في الدار ولا لزمن أيهم

عندك وأمرر بأيهم هو

أفضل وفي التنزيل ربنا

أرنا الذين أضلنا وقرى.

أيهم أشد بالنصب وروي

فسلم عن أيهم أفضل

بالخفض وقال الطائي

خسني من ذي عندهم

ما كفأني وقال العقيلي

نحن الذنون صبحوا الصباحا

وقال الهذلي

هم اللاعن فكوا الغل عنى

والثاني نحو أعجبنى أن قمت

أو ما قمت إذا قلنا بحرفية

ما المصدرية وفي هذا النوع

يقال الموصول وصلته في

موضع كذا لأن الموصول

حرف فلا اعراب له

لا لفظا ولا عملا وأما قول

أبي البقاء في بما كانوا

يكذبون إن ما مصدرية

وصلتها يكذبون وحكمه

مع ذلك بأن يكذبون

في موضع نصب خبرا

لأن متعلق الخ (قوله مطلقا) أي اقترن بالفاء أولا (قوله ولم تقترن الخ) أما لو اقترنت بالفاء أو باذا لكان محلها جزم نحو إن جاءني فانا أكرمه أو فاذا زيد يكرمه والحق أن جملة جواب الشرط لا عمل لها مطلقا كان الشرط جازما أو غير جازم كان ذلك الجواب غير مقترن باذا أو الفاء أو كان مقترنا بأحدهما ذلك لأن كل جملة لا تقع موقع المفعول فلا محل لها كما يأتي توضيحه في الجملة الخامسة مما له محل (قوله أما الأول) أي أما المثال الأول وهو إن يقوم أقم أي أما وجه كون جملة الجواب فيه لا محل لها (قوله وأما الثاني) أي وأما المثال الثاني قمت قمت أي وأما كون جملة الجواب فيه لا محل لها (قوله لا الجملة بأسرها) لا مانع من هذا خصوصا والاعراب فرع في الفعل ويكون العطف في نحو إن قام زيد قمت ويقم بكر على محل الجملة فأوله

(الجملة السادسة الواقعة صلة)

(قوله الواقعة صلة) ظاهره ولولا ل نحو ما أنت بالحكم الترضى حكومته نحو من القوم الرسول الله منهم فالملح لال وقال الدماميني ينبغي أن لها محل لو وقعها موضع المفعول وقال الشمني الظاهر أنه لا محل لها لأن المفرد ليس في مكانه الأصلي إذا أصل الصلة أن تكون جملة واعراب الصلة عارضة عن ال لكونها على صورة الحرف فلا يظهر فيها اعراب فظهر على ما بعدها من الوصف (قوله ما قدمت لك) أي من أن الصلة لا محل لها والموصول له محل وأما مجموعها لا يقال إن له محل أو ليس له محل (قوله وقال الطائي) أي قال الشاعر الكائن من بني طي والمراد به منا منظور بن سحيم الفقعي شاعر إسلامي وقبل البيت واستبهاج في القرى أهل منزل على زادهم أبكي وأبكي البواكيا فاما كرام موسرون أنيتهم خسني الخ وبعده

وإما كرام معسرون عذرتهم وإما لثام فادخرت حياتيا

وعرضي أبني ما ادخرت ذخيرة وبطني أطويه كطلي رداثيا

يتمدح بالقناعة والكف عن أعراض الناس (قوله وقال العقيلي) أي الشاعر الكائن من عقيل والمراد به هنا أبو حرب الأعمى وقوله نحن قلنا الملك الجحجا حاه دهرنا فبيجنا به أنواحا

لا كذب اليوم ولا مزاحاه نحن الذنون الخ واعلم أنه على هذه اللغة يكتب الذنون بلامين وأما على لغة من يلزمه الياء فيكتب بلام واحدة والسرفيه أن ال معرفة أو على صورتها إن قلنا أنه معرفة بالصلة والمعرفة لا تدخل على الحرف ولا على شبهه من المبنيات بخذفت منه خطا بخلاف المعرب (قوله إذا قلنا الخ) أي وإنما يكون المثال الثاني من القسم الثاني إذا قلنا الخ أي وأما إذا قلنا باسميتها كان المثال الثاني من القسم الأول (قوله وفي هذا النوع) أي صلة الموصول الحرفي فالوصول الحرفي لا محل له وكذا وصلته وأما مجموعها فله محل وهو المصدر المنتسب منهما (قوله في موضع كذا) أي ولا يقال الموصول في موضع كذا لأن الخ (قوله وأما قول أبي البقاء) وأما قوله في موضع كذا (قوله وأما قول أبي البقاء) جعل صلة الحرفي لها محل (قوله وحكمه الخ) عطف على قول أي وحكم أبي البقاء مع ذلك أي مع قوله إن ما وصول حرفي وصلتها يكذبون (قوله فظاهره متناقض) أي لأن مقتضى كون يكذبون صلة أنه لا محل لها فينافي أنها في محل نصب خبر لكان (قوله ولعل مراده) أي بقوله وصلتها يكذبون (قوله ولعل مراده الخ) أي أن الصلة مجموع كانوا يكذبون فاطلق على يكذبون الذي هو جزء الصلة صلة من حيث أن سبك المصدر من ذلك الجزء نفى عبارة أبي البقاء مجاز (قوله من ما ويكذبون) أي وإن كانت الصلة في الحقيقة جملة كان لكنه اقتصر على محل الفائدة (قوله لا مصدر لها) أما على القول بأن لها مصدر فالصلة منسبك منها (قوله التابعة لما لا محل له) أي الواقعة بعد ما لا محل له اعترضه الدماميني بأنه كيف تعقل التبعية لما لا اعراب له مع

[٩٠ - دسوقي - ثاني] لكان فظاهره متناقض ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من ما ويكذبون لا منها ومن كان بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح وآخرين أن كان الناقصة لا مصدر لها (الجملة السابعة) التابعة لما لا محل له

نحو قام زيد ولم يتم عمرو إذا قدرت الواو عاطفة لا واو الحال ( الجمل التي لها محل من الاعراب ) وهي أيضا سبع ( الجملة الاولى الواقعة خبراً ) ( ٦٦ ) وموضعها رفع في بابي المبتدأ وإن ونصب في بابي كان وكاد واختلف في نحو زيد

اضربه وعمرو هل جاءك  
فقبل محل الجملة التي بعد  
المبتدأ رفع على الخبرية  
وهو الصحيح وقيل نصب  
بقول مضمرة هو الخبر  
بناء على أن الجملة الانشائية  
لا تكون خبراً وقد  
مرابطاً له ( الجملة الثانية  
الواقعة حالاً ) وموضعها  
نصب نحو ولا تمنن تستكثر  
ونحو لا تقربوا الصلاة  
وأنتم سكارى قالوا أتؤمن  
لك وأنتمك الأرذلون  
ومنه ما يأتيهم من ذكر  
من ربهم محدث إلا  
استمعوه وهم يلعبون جملة  
استمعوه حال من مفعول  
يأتيهم أو من فاعله وقرئ  
محدثاً لأن الذكر مختص  
بصفته مع أنه قد سبق  
بالنفي فالحالان على الأول  
وهو أن يكون استمعوه  
حالاً من مفعول يأتيهم  
مثلها في قولك مالتى  
الزيدين عمرو مفعدا  
إلا منحدرين وعلى الثاني  
وهو أن يكون جملة استمعوه  
حالاً من فاعل يأتيهم  
مثلها في قولك مالتى  
الزيدين عمرو راجعاً إلى  
صاحبا وأما وهم يلعبون  
فحال من فاعل استمعوه  
فالحالان متداخلتان  
ولاهية حال من فاعل  
يلعبون وهذا من التداخل  
أيضاً أو من فاعل استمعوه  
فيكون من التعدد لأن

تعريفهم التابع بالثاني المعرب بأعراب سابقة من جهة واحدة فإن أريد التابع اللغوي قلنا هذا مع كونه  
خروجاً عن التسليم باصطلاح الفن لا يظهر في قولهم الجملة الثانية في جاء زيد وذهب عمرو ولا محل لها من  
الاعراب لكونها معطوفة على ما لا محل له من الاعراب فاستعملوا الدطف الذى هو خاص بالتابع  
الاصطلاحى ولك أن تجيب بأنه ليس المراد بالاعراب في التعريف ما قبل البناء بل التطبيق على القواعد العربية  
فيشمل جهات ثبوت الاعراب ونفيه ( قوله إذا قدرت الواو عاطفة ) أى أن الجملة الثانية لا محل لها إذا  
قدرت الواو عاطفة لأنها عطفت الثانية على الاولى والاولى لا محل لها لأنها ابتدائية فتكون الثانية كذلك  
( قوله لا واو الحال ) أى وإلا كان محل الثانية نصاً

( الجمل التي لها محل من الاعراب )

وهي التي محل علم المفرد بخلاف التي لا محل لها فانه لا محل للمفرد محلها ( قوله الواقعة خبراً ) أى عن مبتدأ في  
الحال أو بحسب الأصل ( قوله وموضعها رفع ) أى موضع ذى رفع ( قوله واختلف في نحو زيد اضربه ) أى  
الجملة الانشائية الواقعة بعد المبتدأ واعلم أن الجملة الصغرى انشائية قطعاً والكبرى خبرية لأن مدلولها  
لا يتوقف على النطق بها من حيث هي كبرى ( قوله رفع ) أى محل ذى رفع أو محل اسم مرفوع على الخبرية أى  
على أنها خبر ( قوله وهو الصحيح ) أى بناء على تجويز الاخبار بالجملة الانشائية ( قوله وقبل نصب بقول مضمرة  
الخ ) بحث فيه الدمايني بأنه لا يلزم من تقدير القول بالنصب لجواز أن يقدر زيد مفعول فيه اضربه فيكون في  
محل رفع على أنه نائب الفاعل ولك أن تجيب بأن المصنف لاحظ أن تقدير فعل المتكلم هو الدال على المراد  
من أنه انطاب أى أقول فيه اضربه وبعض المتأخرين أنه إذا وقع الانشاء خبراً فلا يكون إلا مع التأويل بخبر  
فتجوز زيد اضربه معناه زيد مطلوب ضربه ( قوله وقد مرابطاً له ) أى لأن الخبر المحتمل للصدق والكذب إنما  
هو المقابل للانشاء لا خبر المبتدأ على ما مر ( قوله تستكثر ) حال من فاعل تمنن أى لا تمنن في حال كونك مستكثراً  
لما تعطيه ( قوله وأنتم سكارى ) حال من الواو ( قوله من ذكر ) فاعل ومن زائدة والضمير في يأتي مفعول مقدم  
( قوله وقرئ محدثاً ) أى بالنصب على الحال وقوله لأن الذكر المختص بالصدق والكذب إنما  
والحال صاحبها معرفة وأجاب بأنه وجد مسوغ أى وإنما صح محيى الحال من النكرة لوجوده مسوغين ( قوله  
فالحالان ) أعنى محدثاً واستمعوه ( قوله مالتى الزيدين عمرو ) أى فالزيدين مفعول مقدم وعمر وفاعل مؤخر  
ومصعد حال من عمرو وقوله إلا منحدرين حال من الزيدين فهو مثل الآية في كون الحال الاولى أعنى محدثاً  
حال من الفاعل المتأخر أعنى الذكر واستمعوه حال من المفعول المتقدم ( قوله وعلى الثاني ) أى والحالان على  
الثاني ( قوله مثلها الخ ) أى في كون الحالين مترادفين على شئ واحد وهو الفاعل أعنى الذكر ( قوله فالحالان )  
أى استمعوه وهم يلعبون وقوله متداخلتان أى لدخول صاحب الثانية في الاولى ( قوله متداخلتان ) الحال  
المتداخلة هي الداخلة صاحبها في حال أخرى بأن يكون ضميراً أو أما الحال المترادفة فهي الحال الواقعة هي وغيرها  
من شئ واحد ويقال لها حال متعددة ( قوله فيكون ) أى لاهية مع يلعبون وقوله من التعدد أى لتعدد الحال من  
شئ واحد ( قوله لا من الداخل ) أى إذا نظر لها وللحال التي قبلها أعنى قوله وهم يلعبون وأما إذا نظر لها مع قوله  
استمعوه فهي متداخلة ( قوله أقرب الخ ) أى أشد كونه أى أحواله قرباً من ربه حاصل وهو ساجد ( قوله  
وهو من الخ ) أى أن الحديث من أقوى الخ وبيان ذلك أن أقرب أفضل تفضيل وهو بعض ما يضاف إليه وقوله  
ما يكون أى أكران فقد أضيف أقرب للصدر فيكون مصدراً بمنزلة ضربي وقوله وهو ساجد بمنزلة قائماً  
( قوله لا على أنه خبر لكان محذوفة ) أى كما يقوله الكوفي والأصل إذا كان أو إذا كان ( قوله لا يقرن الخبر  
بالواو ) حاصله أنك لو أثبت بدل قائماً في المثال بجملة لقلت وهو قائم فإني أنك بالواو في الجملة يدل على أنه حال

إذ التداخل ومن مثل الحالية أيضاً قوله عليه الصلاة والسلام أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو من أقوى الأدلة  
على أن انتصاب قائماً في ضربي زيدا قائماً على الحال لا على أنه خبر لكان محذوفة إذ لا يقرن الخبر بالواو

وقولك ما تكلم فلان إلا قال خيرا كما تقول ما تكلم إلا قال خيرا وهو استثناء مفرغ (٦٧) من أحوال عامة محذوفة وقول الفرزدق

بأيدى رجال لم يشيموا  
سيوفهم ولم تكثر القتلى  
بما حين سلكه لان تقدير  
العطف مفسد للمعنى  
وقول كعب رضى الله عنه  
صاف بأبطح أضحى وهو  
مشمول به وأضحى تامة  
(الجملة الثالثة الواقعة  
مفعولا) وحلها النصب  
ان لم تنب عن فاعل وهذه  
النيابة مختصة بباب القول  
نحوهم يقال هذا الذى كنتم  
به تكذبون لما قدمنا من أن  
الجملة التى يراد بها لفظها  
تنزل منزلة الاسماء المفردة  
قل وتقع أيضا فى الجملة  
المقرونة بملحق نحو علم أقام  
زيد وأجاز هؤلاء وقوم  
هذه فاعلا وحلوا عليه  
وتبين لكم كيف فعلنا بهم  
أو لم يهد لهم كم أهلكنا  
فهم بدا لهم من بعد ما رأوا  
الآيات ليسجنته  
والصواب خلاف ذلك  
وعلى قول هؤلاء فيزاد فى  
الجل التى لها محل الجملة  
الواقعة فاعلا (فان قلت)  
وينبى زيادتها على  
ما قدمت اختيارا من جواز  
ذلك مع الفعل القلى المعلق  
بالاستفهام فقط نحو ظهر  
لى أقام زيد (قلت) إنما  
أجزت ذلك على أن المستند  
إليه مضاف محذوف لا الجملة  
وتقع الجملة مفعولا فى ثلاثة  
أبواب أحدها باب الحكاية  
بالقول أو مرادفة فالأول نحو  
قال لى عبد الله وهل هى مفعول

إذا الخبر لا يقترب بالواو على الحق وفى الدمامنى عن الرضى أن الأفعال الناقصة يجوز اقتران خبرها بالواو قليلا  
(قوله وقولك) عطف على قوله عليه الصلاة والسلام (قوله إلا قال خيرا) الجملة حال أى ما تكلم إلا فى  
حال كونه قائلا خيرا وقوله من أحوال عامة الأولى من حال عامة لأن الاستثناء إنما هو من شئ عام لا من أشياء  
والأصل ما تكلم بكلام فى حال من الأحوال إلا حال كونه قائلا خيرا (قوله لم يشيموا) أى لم يعمدوا السيوف  
بل أخرجوها من غدها وأظهروها وقوله ولم تكثر الخ هذه الجملة حالية أى أنهم لم يعمدوها فى حال عدم  
كثرة القتلى بل فى حالة كثرتها وقوله مفسد للمعنى أى لأن المعنى أن السيوف بأيدى رجال لم يعمدوها ولم تكثر  
القتلى وإذا انتفى الاعناء والكثرة كان ذلك جينا وهذا بخلاف المقصود الذى هو المدح وقد يجاب عن صحة  
العطف أى أنه لم تكثر القتلى له لو هم منهم من حيث أنهم لا يقتلون إلا الشجعان ولا يقتلون رعاع الناس  
(قوله لان تقدير العطف) أى وإنما كانت الجملة هنا حالية لأن الخ (قوله صاف الخ) صدره شجيت بذى  
شيم من ماء محبة صاف الخ وقوله

تجلو عوارض ذى ظلم إذا ابتسمت \* كأنه منهل بالراح معلول

الظلم بالفتح الريق وقوله كأنه أى الظلم وقوله منهل بالضم من أنه لسهة الشراب والمعلول مكر والشرب أى  
كان ذلك الظلم ريق من سقى الراح سقيا معلولا أى مكررا وقوله شجيت أى مزجت تلك الراح وقوله شيم  
بفتح الباء برودة الماء أى مزجت بماء ذى برودة والخمية منعطف النهر وقوله مشمول أى هذبته بريح الشمال  
(قوله وأضحى تامة) أى وحيد فذوقه وهو مشمول حال لأن أضحى ناقصة والجملة بعدها خبرها لا يلزم  
عليه اقتران خبر أضحى بالواو مع أنه لا يجوز (فان قلت) أنه ورد على قلة فلم يجعل هذا منه (وأجيب) بأن  
الكلام الفصيح يبعد عن مثل هذا فى التخريج

(الجملة الثالثة الواقعة مفعولا)

اعترضه الدمامنى بأن كلامنا فى الجملة الباقية على جملتها التى أريد لفظها فى قوة المنرد ورده الشمنى بأن  
الكلام فى مطلق الجملة وفيه أنه كان بعد الواقعة مبتدأ نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كتر الخ (قوله ان لم تنب عن  
فاعل) أى فان ثابت عن فاعل كانت فى محل رفع (قوله وهذه النيابة) أى نيابة الجملة عن الفاعل (قوله  
لما قدمنا الخ) علة محذوف أى وإنما صح وقوع الجملة مفعولا به ونائبا عن الفاعل مع أن كلا منهما إنما  
يكون اسما مفردا لما قدمنا الخ (قوله قيل وتقع) هذا مرتبط بقوله الواقعة مفعولا (قوله قيل وتقع الخ)  
هذا مقابل لقوله مختصة بباب القول (قوله علم أقام زيد) فجملة أقام زيد فى محل رفع نائب فاعل (قوله  
وأجاز هؤلاء) أى أصحاب هذا القول وقوع هذه أى الجملة المقرونة بملحق فاعلا أى لأنها إذا وقعت نائب عن  
الفاعل صح وقوعها فاعلا فجملة كيف فعلنا فاعل تبين وجملة كم أهلكنا فاعل يهد وجملة ليسجنته فاعل بدا  
(قوله والصواب خلاف ذلك) أى وأن الفاعل ضمير مصدر بين وضمير مصدر يهد وضمير مصدر أهلكنا  
(قوله فتزاد الخ) أى فتكون الجملة حيث ثمانية (قوله على أن) أى بناء على أن المستند إليه مضاف محذوف  
والمعنى ظهر لى جواب هذا الاستفهام وقوله لا الجملة أى وحيث فلا تزداد على السبع (قوله قال لى عبد الله)  
أى قال هذا اللفظ (قوله وهل هى) أى الجملة لمحكية بالقول (قوله إذ هى دالة الخ) أى لأن الأصل قال  
قولا ثم بين نوع هذا القول بقوله لى عبد الله كأن القوم محتمل لكونه ترعبا وقرصاء أو تمددافين نوعه  
بقوله القرصاء (قوله الا كثرين) أى فى قولهم أنه مفعول به (قوله أن تعلق الخ) أى أنهم ظنوا أن  
هذه الجملة تعلق بها القول بحيث صارت مقولا كما أن العلم إذا تعلق بأمر صار ما تعلق به معلوما (قوله نفس  
القول) أى لأنه يطلق عليها قول (قوله انتهى) أى كلام ابن الحاجب (قوله والصواب الخ) حاصله أن

به أو مفعول مطلق نوعى كالقرصاء فى تعدد القرصاء إذ هى دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذى غر  
الا كثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كلفظها يعلم فى علمت زيد نطائى وليس كذلك لأن الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى



والصواب قول الجمهور إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بأنه مضروب بخلاف الفرقاء في المثال فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقولة لأنها نفس القعود أو أما تسمية النحويين الكلام قوله لا فتسميتهم إياه لفظا وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ والثاني نوعان مامعه حرف التفسير كقوله وترميني بالطرف أي أنت مذهب وتقليتي لكن إياك لأقل \* وقولك كتبت إليه أن أفعل إذا لم تقدر بآء الجر والجملة في هذا النوع (٦٨) مفسرة للفعل فلا موضع لها وما ليس معه حرف التفسير نحو ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب

يأبى أن الله اصطفى لكم الدين ونحو ونادى نوح ابنه وكان في معزل يأبى أركب معنوا قراءة بعضهم فداربه إلى مغلوب بكسر الهمزة وقوله

رجلان من مكة أخبرانا إنا رأينا رجلا عريانا روى بكسر أن فهذه الجمل في محل نصب اتفاقا ثم قال البصريون نصب بقول مقدر وقال الكوفيون بالفعل المذكور ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابنى من أهلى ونحو إذ نادى ربه نداء خفيا قال رب إني ومن العظم مني وقول أبي البقاء في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين أن الجملة الثانية في موضع نصب يوصى قال لأن المعنى يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم إنا يصح ذلك على قول الكوفيين وقال الزمخشري أن الجملة الأولى اجمال والثانية تفصيل لها وهذا يقتضى أنها عنده مفسرة ولا عمل لها وهو الظاهر

قول ابن الحاجب هو الذي لا يسلم إذ تمسكه باطلاقهم القول على الجملة تساهل إذ الجملة مقولة وحينئذ قد ساوى تعلق القول بالجملة تعلق العلم بها فكما يقال لما تعلق العام به معلومة يقال لما تعلق القول بها مقولة (قوله وأما تسمية النحويين الكلام) أي الجملة وقوله فتسميتهم إياه أي في كونه تجوزا (قوله والثاني) أي وهو الحكاية بمرادف القول (قوله إذ لم تقدر الخ) أي لا لم تكن أن مفسرة بل مصدرية (قوله مفسرة للفعل) أي مبدئية له من حيث أنها تصرفه لمفعول معين بعد أن كان محتملا لامور كثيرة (قوله فلا موضع لها) اعترض بأن هذا مناف لقوله وتقع الجملة مفعولا في ثلاث أبواب أحدها باب الحكاية بالقول أو بمرادفه فان هذا يقتضى أن الجملة المحكية بالقول أو بمرادفه لها محل وأنها مفعول والجواب أن المراد بقوله وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة أبواب معناه أنه يوجد ويتحقق وقوعها مفعولا في الأبواب الثلاثة لا في كل فرد منها بل فيها على الأجمال ثم فصل بعد ذلك فذكر أن ما حكى بمرادف القول وقرن بحرف التفسير لا محل لها وما حكى بالقول أو بمرادفه ولم يقرن بحرف التفسير لها محل (قوله ووصى بها) أي بالماله ر قوله ويعقوب عطف على إبراهيم أي ووصى بها يعقوب بنيه (قوله بكسر الهمزة) أي وأما يفتحها فتكون مصدرية (قوله رجلا) بسكون الجيم لأجل الوزن (قوله روى بالكسر الخ) أما على الفتح فالجار محذوف أي أنا (قوله فهذه الجمل) أي جملة يأبى الخ في الآيتين الأولىين وجملة إني مغلوب وإنا رأينا (قوله أن الجملة الثانية) أي قوله للذكر مثل حظ الخ (قوله على قول الكوفيين) أي وأما على المذهب البصرى فيقدر القول (قوله وهو الظاهر) أي عند المصنف واعتراض بأن هذا يجري في كل جملة وقعت محكية بما فيه معنى القول وتجردت عن حرف التفسير فتكون لا محل لها وحينئذ فلا يكون هناك جملة محكية بمرادف القول لها محل سواء كان بها حرف التفسير أم لا فكان الأولى للمصنف إسقاط هذا القسم الثاني بوعيه ويمكن أن يجاب بأن المصنف وإن كان يرى ذلك إلا أنه ذكر هذا القسم لأجل حكاية كلام غيره من البصريين والكوفيين وغيرها (قوله ما قد يخفى) أي على النظر فلا يدرى هل هو محكى أو لا وفي الواقع أنه محكى (قوله ثم عدل) أي عن الخطاب أي فالذى أوجب خفاء الحكاية العدول (قوله لأنهم تكلموا بذلك) أي بقوله إنا لندائقون عن أنفسهم أي الشأن إن التكمم إذا حكى عن نفسه إنا يذكره بالخطاب مثلا إذا قال زيد اضرب عمرا فيحكى عمرو ذلك ويقول زيد يقول يضربني فالأصل اضربه (قوله جو سوية) بالواو اسم مكان وهذا مطلع قصيدة للفرزدق وهي أول قصيدة هجا بها جريرا وبعده

فقلت لها ان البكاء راحة به يشتفى من ظن ان لا تلقيا  
قنى ودعينا يا هنيئ فانتى أرى القوم قد ساموا العقيق الجانيا

(قوله والاصل مالك) أي ثم لما تكلم عن نفسه عدل عن الخطاب إلى التكمم (قوله ومنه) أي من الجمل المحكى حكايتها (قوله أم لكم كتاب الخ) قبله مالك كيف تحكمون أي هذا الحكم الفاسد وقوله لما تخبرون أي تختارون (قوله أي تدرسون فيه هذا اللفظ) أي فالدراسة فيه معنى القول (قوله أي تدرسون) أي تقرأون وتقولون هذا اللفظ فصح كسر الهمزة (قوله أو تدرسون الخ) أي فالجملة محكية بقول محذوف فهي مكسورة الهمزة (قوله أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام) هذا لا يناسب ما نحن فيه وهو الحكاية

(تلييات) (الأول) من الجمل المحكية ما قد يخفى فمن ذلك في المحكية بعد القول فحق علينا قول ربنا إنا لندائقون (الأول) أنكم لندائقون عذاني ثم عدل إلى التكمم لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم كما قال ألم ترأى يوم جو سوية \* بكيت فنادتني هيدة ماليا والاصل مالك ومنه في المحكية بعدما فيه معنى القول أم لكم كتاب فيه تدرسون أن لكم فيه لما تخبرون أي تدرسون فيه هذا اللفظ أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام

وذلك إما على أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم أو الأصل أن لهم لما يتخيرون (٦٩) ثم عدل إلى الخطاب عند مواعجتهم وقد قيل

في قوله تعالى يدعو لمن ضره أقرب من نفسه أن يدعو في معنى يقول مثلها في قول عشرة ه يدعو عنتر والراح كأنه أشطان ير في لسان الأدهم فيمن رواه عنتر بالضم على النداء وان من مبتدا ولبس المولى خبره وما بينهما جملة اسمية صلة وجملة من وخبرها محكية يدعو أي أن الكافر يقول ذلك في يوم القيامة وقيل من مبتدا حذف خبره أي إلهه وأن ذلك حكاية لما يقوله في الدنيا وعلى هذا فالأصل يقول الوثني إلهه ثم عبر عن الوثن بمن ضره أقرب من نفسه تشبيها على الكافر (الثاني) قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو أقول موسى في الدار فلك أن تقدر موسى مفعولا أول وفي الدار مفعولا ثانيا على إجراء القول مجرى الظن ولك أن تقدرهما مبتدا وخبر على الحكاية كما في قوله تعالى أم تقولون إن إبراهيم واسماعيل واسحق الآبئة ألا نرى أن القول قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظن ومع هذا جرى بالجملة بعده محكية (الثالث) قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها وذلك نحو أول قولي إنى أحداه إذا كسرت إنى أحداه إذا كسرت إنى أحداه أول قولي هذا لأن المعنى أول قولي هذا اللفظ جملة خبر لا مفعول

بعد ما فيه معنى القول لأنه على هذا محكية بقول مقدر إلا أن ير بد قوله محكية بعد ما فيه معناه ولو بقول مقدر فتدبر و يقال لا داعي لذلك بل التقدير الأول مبنى على قول الكوفيين والثاني على قول البصريين من أن المحكي بعد ما يراد بالقول إذ لم يكن معه حرف التفسير هل العامل فيه الفعل المتقدم أو قول مقدر وقوله أو الأصل أن لهم الخ أي أن حق المزل في الكتاب أن لهم بالغية ثم لما واجهم قال أنكم الخ ألا ترى أنك إذا كتبت ورقة فيها فرضت لزيد عشرة فاذا كلمته قلت له كتبت ورقة فيها فرضت لك عشرة (قوله وذلك) أي ما ذكر من الحكاية على الوجهين ويحتمل أنه بيان للوجه الأول الذي يناسب ما نحن فيه (قوله أما على أن يكونوا خوطبوا بذلك) أي بقوله إن لكم فيه لما يتخيرون (قوله أو الأصل الخ) أي وأما على أن لا يراعى خطابهم على ما يزعمون بل روى أن أصل الكلام غيبة أي أم لهم الخ ثم عدل للخطاب عند مواعجتهم وحاصله أن جملة إن لكم فيه لما يتخيرون محكية بعد ما فيه معنى القول سواء روى ما يزعمونه من أنهم خوطبوا في كتابهم أو لم يراع ما يزعمونه من الخطاب بل روى أن أصل الكلام غيبة (قوله في معنى يقول) أي وقيل بمعنى يزعم فيتمدى لمفعولين ونكون اللام معلقة عن العمل في المفعولين (قوله في معنى يقول) أي يدعو بمعنى يقول أي يقول هذا اللفظ (قوله عنتر) هو منادى مرخم على لغة من لا ينتظر وأما من رواه بالفتح فيحتمل أنه منادى على لغة من ينتظر ويحتمل أن عنتر مفعول يدعو ولا شاهد فيه (قوله أشطان) جمع شطن وهو الحبل (قوله لسان) بفتح اللام هو الصدر (قوله وان من مبتدا) أي وهى واقعة على الصم (قوله أي إلهه) الأصل اضافته لضمير المتكلم لكن المصنف استبشع التصريح به (قوله فالأصل) أي أن الكافر في الدنيا يقول الوثن إلهي ويعتقد ذلك (قوله بمن ضره) أي الضر المسبب عنه وافعل على غير باب فلا نافي ما لا يضره لأن معناه ما لا يؤثر في الضر (قوله الثاني) أي من التنبيهان وكذا يقال فيما بعده من الثالث والرابع (قوله كافي قوله تعالى أم تقولون الخ) تنظير في قوله ولك أن تقدرها فالآية يتعين فيها الحكاية (قوله استوفى شروط) أي على قراءة تقولون بالتاء وشروطه أن يكون مضارعا مبدؤا بالخطاب وسبقه استفهام ومحل القول الملحق بالظن معناه خصوص الظن أو الاعتقاد مطلقا ظنا أو علما قولان (قوله ومع هذا جرى بالجملة بعده محكية) أي بدليل كسر أن لأن الشروط إنما اعتبرت لجواز إجراء القول مجرى الظن لا لوجوب ذلك وقد ألفز الأخ الفاضل الشيخ أحمد السجاعي

أيها الحاذق الذي حاز فهما ه في علوم كالشمس نورا أضاء

ما حكوه من بعد قول ولم يعمل له ما الذي يزيل خفاء

وأجاب الأخ الفاضل الشيخ محمد الأمير

يا عريبا عني بنظم كدر ه زاد حسنا نظم له وبها ه

بده قولي أني حميد لربي ه نخر بالمحكي يجلو العلماء

قال ه هذا المحقق ابن هشام ه في كتاب يعطى اليب غناء

(قوله جملة محكية) أي بالقول معنى الحكاية بالقول أن تكون الجملة المذكورة عين المقول وإن لم يكن القول عاملا فيها كما هنا إذ لا شك أن جملة إنى أحداه ه عين أول المقول ولا عمل للقول فيها أي ليس في محل نصب للقول بل هو خبر عن أول والمبتدأ عين الخبر في المعنى فلذا لم يحتج لرباط في الجملة (قوله إذا كسرت أن) أي لأن الكسر دليل على الحكاية بالقول (قوله موجود الخ) أي فالأصل أول قولي أنى أحداه موجود (قوله يستغنى عنه) أي لأن المعنى تام بدونه بمحل الجملة خبرا عن أول (قوله لأن أول قولي الخ) حاصله أنه لو قدر الخبر ثابت أو موجود لكان الأخبار في المعنى عن الهمزة أو أن لأن أول القول باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات أن أي أول حروف هذا القول أو أول كلماته موجود وليس هذا مراد المتكلم بل غرضه

خلافا لاني على زعم أنها في موضع نصب بالقول فيجب المبتدا بلا خبر فقد مر موجودا وثابت وهذا المقدر يستغنى عنه بل هو مفسد للمعنى لأن أول

قولي إني أحمد الله باعتبار الكلمات ان وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الاخبار بأن ذلك الاول ثابت ويقتضى بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت اللهم إلا أن يقدر أول زائدا والبصريون لا يجزونه وتبع الزحشرى أبا على في التقدير المذكور والصواب خلاف قولها فان فتحت فالعنى حمد الله (٧٠) يعنى بأى عبارة كانت (الرايع) قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به وهى

نوعان محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى فإذا تأمرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان هذا لساحر علم لان قولهم ثم عند قوله من أرضكم ثم التقدير فقال فرعون بدليل قالوا أرجه وإخاه وقول الشاعر قالت له وهوبعش ضنك لا تكثرى لومى وخلقى عنك التقدير قالت له أئذ كر قولك لى اذ ألومك فى الاسراف فى الاتفاق لا تكثرى لومى لحذف المحكية بالمدكور وأثبت المحكية بالمحذوف وغير محكية وهى نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد لعمر وفي حاتم أظن حاتما بخلاف حذف المفعول وهو حاتم بخيل مدلولاً عليه بجملة الانكار التى هى من كلامك دونه وليس من ذلك قوله تعالى قال موسى أقولون للحق لما جاءكم أسحر هذا وإن كان الأصل واقع اعلم أقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم حذف مقالهم مدلولاً عليها بجملة الانكار لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول وإن لم تكن محكية بالقول الثانى

أن يخبر بأن أول أقواله حمد الله بهذا اللفظ فالصواب أن القول عام يشمل الحمد وغيره وأخبرت بأن أول ذلك قولك إني أحمد الله أى أول أقوالى هذا القول وهو انى أحد الله على هذا فلا حاجة لخبر محذوف بل الخبر انى أحد الله ووجب أن يكون جملة لانك أخبرت به عما معناه جملة اه دعائى (قوله لا يجزونه) أى لا يجزونه زيادة أول أى لانهم لا يجزونه زيادة شئ من الاسماء (قوله وتبع الزحشرى) أى فى المفصل (قوله فالعنى حمد الله الخ) أى فان وما دخلت عليه مؤول بمفرد خبر ولا حكاية فالخاصل أن جملة ان خبر كسرت الهزمة أو فتحت إلا أنه على الاول الجملة محكية بالقول دون الثانى (قوله ثم عند قوله من أرضكم) وفى نسخة ثم عند قوله بسحره وهى النسخة المنقولة عن المصنف وهى غير صواب لان آية الاعراف التى تلاها المصنف ليس فيها بسحره وإنما هى فى آية الشعراء وليس فيها قال الملأ من قوم فرعون وإنما فيها قال للملأ حوله (قوله فقال فرعون) أى قال فرعون فإذا تأمرون (قوله بدليل الخ) أى لان قوله قالوا أرجه أى أنزله وإخاه جواب لفرعون حين قال لهم ماذا تأمرون (قوله وهو بعش الخ) حال من ضمير له (قوله فحذف المحكية) وهى قوله له وأثبت المحكية وهى قوله لا تكثرى لانها مقولة للمحذوف أعنى قولك (قوله فحذف) أى المنكاهم ولو قال فحذفت أى بامتنكاهم القول أى قول زيد لكان أنسب بقوله أولاً كقولك وبقوله بعد التى هى من كلامك وقوله دونه أى دون زيد (قوله وغير محكية) عطف على قوله محكية بقول آخر محذوف (قوله كقولك قال زيد الخ) أى كقولك أيها المتكلم حاكياً مقالة زيد لعمر قال زيد لعمر وفي شأن حاتم أظن حاتما بخيلاً فيظن بالياء وضميره راجع لزيد وهو انكار من المتكلم على زيد وفى نسخة أنظن بالتاء خطاب لزيد اذ كان حاضراً بالمجلس ولو تنزيلاً (قوله فحذف المفعول) أى مفعول قال زيد وقوله من كلامك أى أيها المتكلم (قوله ليس من ذلك) أى من وقوع الجملة بعد القول غير محكية إلا أنها دالة على المحكية (قوله حذف مقالهم) أى وهى هذا سحر وقوله مدلولاً عليها بجملة الانكار أى وهى أسحر هذا (قوله لان جملة الانكار هنا محكية) أى فما سبق الجملة الواقعة بعد القول الدالة على المحكى غير محكية أصلاً وهنا محكية لمفعول آخر وإن لم تكن محكية للمفعول الدالة على محكيه (قوله بالقول الاول) أى وهو قال موسى فقال موسى جلتان الاولى أقولون للحق لما جاءكم فأسحر هذا (قوله بالقول الثانى) وهو أقولون (قوله وغير دالة عليه) أى على المحكى (قوله وغير دالة عليه) عطف على قوله دالة على المحكية (قوله إن العزة لله الخ) أى فجملة إن العزة ليست مقولة لهم ولا دالة على المفعول (قوله قد يوصل بالمحكية غير محكى الخ) أى كقولك قال صلى الله عليه وسلم كن فى الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء وإذا أمست فلا تنتظر الصباح فان قولك وإذا أصبحت الخ غير محكى لأنه ليس مقولاً للنبي صلى الله عليه وسلم بل من كلام ابن عمر (قوله غير محكى) أى كلام غير محكى (قوله مدرجا) أى وهو أن يأتى المحدث فى المتن بكلام من عنده فيوم أنه ليس من عنده بل من الحديث وهذا نوع من الادراج وهناك نوع آخر له وهو أن يذكر حديثين بسند واحد على أنهما حديث واحد ويحذف سند الثانى والقرض أن لكل سند فى الواقع وهذان النوعان حرام عند عدم بيان الادراج وأما إذا كان يزيد كلمة فى المتن لكن هناك ما يدل على أنها ليست منه فلا حرمة بل جائز وقد وقع فى البخارى (قوله بعد حكاية قولها) أى قول بلقيس وهو إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة فقال الله صدقها وكذلك يفعلون وقيل ان قوله وكذلك يفعلون من جملة كلامها أرادت وهذه عادتهم

المستمرة

محزنك قولهم إن العزة لله جميعاً وقد مر البحث فيها (الخامس) أن يوصل بالمحكية غير محكى وهو الذى يسميه المحدثون مدرجا ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة رنجرها مستأنفة لا يقدر لها قول (الباب الثانى) من الابواب التى تقع فيها الجملة مفعولاً باب ظن واعلم فانها تقع مفعولاً ثانياً لظن والثالث لا علم

وذلك لان اصلها الخبر ووقوعه جملة سائغ كالمزج وقد اجتمع وقرع خبري كان وان والثاني من مفعول باب ظن جملة في قول أبي ذؤيب فان تزعميني كنت أجهل فيكمه فاني شريت الحلم بعدك بالجهل (الباب الثالث) (٧١) باب التعليق وذلك غير مختص باب ظن بل هو جائز في كل فعل قلبي ولهذا

انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة اقسام (أحدها) أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو أو لم يفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر أيها أركي طعاما يسألون أيان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه وسألت عنه ونظرت فيه ولكن علقته هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسددة للمفعولين واختلف في قوله تعالى اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم فقيل التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم وقيل يتعرفون وقيل يقولون فالجملة على التقدير الاول بما نحن فيه وعلى الثاني في موضع المفعول به المسرح أي غير مقيد بالجار وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة (الثاني) أن تكون في موضع المفعول المسرح نحو عرفت من أبوك وذلك لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت من أبوك اذا أردت علم بمعنى عرف ومنه قول بعضهم أمارى

المستمرة الثابتة التي لا تتغير لانها كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت (قوله وذلك) أي وبيان صحة وقوعها مفعولا لان اصلها الخبر أي والخبر يقع جملة فقر له ووقوعه أي الخبر من تمة العلة (قوله لان اصلها) أي المفعول الثاني لظن والثالث لعلم (قوله اجهل) فعل مضارع وهذه الجملة خبر كان وجملة كان وخبرها واسمها مفعول ثان انزعم والاول الياء وقوله فاني شريت الياء اسم إن وقوله شريت أي اشتريت هذه الجملة خبر إن (قوله باب التعليق) أي فكل جملة علق الفعل عن العمل في لفظها المعلق فهي في محل نصب على المفعولية (قوله فعل قلبي) أي كل فعل دل على معنى قائم بالقلب كعلم وتفكر ونظر وعرف وقوله ولهذا أي ولاجل كون التعليق فيه جائزا فكل فعل قلبي (قوله هذه الجملة) أي التي علق الفعل عن العمل فيها (قوله في موضع مفعول مقيد الخ) يعني ان الجملة حلت محل الجار والمجرور فمن ثم كان معنى الجار ملاحظا فيها كاسيقرول ولا يلاحظ ان الاصل كان جار داخلا عليها حتى يرد قول الدماميني يستلزم النصب بنزع الخافض وهو سماعي لا يخرج عليه هذا التركيب الشائع أو حذف حرف الجر وبقاء عمله وهو أشد واختار تقدير العلم أي يسألون ليعلموا أيان يوم الدين الخ (قوله بالجار) أي يتعدى اليه الفعل بواسطة الجار ومعلوم ان المفعول بواسطة الجار في محل نصب فتكون الجملة في محل نصب (قوله ما بصاحبهم) مانافية بصاحبهم خبر مقدم ومن جنة مبتدأ مؤخر والجملة في محل نصب مفعول ليفكروا على معنى في أي أولم يفكروا في عدم جنة صاحبهم (قوله أيها أركي الخ) أيها مبتدأ وأركي خبر وطعاما تمييز والجملة في محل نصب مفعول لينظر على معنى في أي فلينظر في جواب هذا الاستفهام (قوله لانه يقال) علة لقوله مقيد بالجار (قوله ولكن علقته) أي تلك الافعال والتعليق منع العامل عن العمل في اللفظ بواسطة الاداة وهذا ظاهر في قوله تعالى أيان يوم الدين وفي قوله أيها أركي وأما قوله ما بصاحبكم فالظاهر أن مانافية لاستفهامية وحينئذ ففي كلامه أكفاء والاصل بالاستفهام أو بما النافية (قوله وهي) أي تلك الافعال (قوله طالبة له) أي لذلك المفعول (قوله غير علم وظن الخ) أي وحينئذ فالافعال الثلاثة في الآيات السابقة مضمنة معنى علم (قوله وعلى هذا) أي ما زعم ابن عصفور وسيأتي رده بأن باب التضمن غير مقيس (قوله سادة مسددة للمفعولين) أي لان الشيء حمل على ما تضمنه (قوله واختلف في قوله تعالى) أي واختلف في العامل في أي من قوله تعالى (قوله فقيل التقدير الخ) أي فجملة أيهم يكفل معمولة محذوف فيتعدى الى مفعول بالجار فهي بما نحن فيه (قوله وقيل يقولون) وعلى هذا فهو حكاية بالمعنى لانهم يقولون أيننا يكفل الخ (قوله المصرح) كأنه شبه بالذات غير المقيدة (قوله والثاني) أي من الاقسام وقوله المسرح أي المطلق الغير المقيد (قوله وذلك) أي وبيان كون الجملة هنا في موضع المفعول المسرح (قوله بمعنى عرف) أي اما لو كانت بمعنى علم اليقينة فالجملة سادة مسددة للمفعولين (قوله ومنه) أي ومن وقوع الجملة في موضع المفعول المسرح (قوله لا اسمع المعلقة) أي المرتبطة باسم عين أي المقيدة به (قوله وقيل الى واحد) هذا هو التحقيق فاصل سمعت زيدا يقرأ سمعت قراء فزيد فلما حذف المضاف جى بالجملة الحالية مبدأة للمحذوف ولا يجوز حذف هذه الحال قال السعد ويجوز جعل الجملة مؤولة بمصدر يدل اشتغال وفيه انه لزم عليه حذف أن الناصبة ورفع الفعل أو سبك المصدر من غير سابق في غير الابواب المعروفة وهو غير مقيس عند المحققين اه دماميني لكن الذي ذكره الناصر اللقاني ان مذهب المغاربة ان حذف ان المصدرية مع رفع الفعل جائز لاشذوذ فيه بخلاف بقاء النصب بعد حذف ان وحيث كان كذلك فلا بعد ان يختار (قوله فن علقته) أي تلك الكلمة وهي سمع (قوله وليس من الباب) أي باب التعليق الذي تكون فيه الجملة في

أي برق منها لان رأى البصرية وسائر أفعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف لا اسمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل متعدية لاثنتين ثانيها الجملة وقيل الواحد والجملة حال فان علقته بسموع فتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة وليس من الباب ثم لتزعم من كل شيعة أيهم أشد

خلافا ليويس لان نزع ليس بفعل قاي بل (٧٢) أى موصولة لاستفهامية وهى المفعول وضمتها بناء لاعراب وأشد خبر لهو محذوف والجمله

صاة (والثالث) ان تكون  
فى موضع المفعولين نحو  
ولتعلم اننا أشد عذبا  
لنعلم اى الحزبين أحصى  
ومنه وسيعلم الذين ظلموا  
اى منقلب يتقلبون لان ايا  
مفعول مطلق لينقلبون لا  
مفعول به ليعلم لان  
الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله  
ومجموع الجملة الفعلية  
فى محل نصب بفعل العلم  
ومما يوهمون فى انشاده  
واعرابه مستعمل لى اى  
دين تداينت  
واى غريم للتقاضى غريما  
والصواب فيه نصب اى  
الاولى على حد انتصابها فى  
اى منقلب الا أنها مفعول  
به لا مفعول مطلق ورفع  
اى الثانية مبتدأ وما بعدها  
الخبر والعلم معلق عن  
الجمتين المتعاطفتين الفعلية  
والاسمية واختلفت فى نحو  
عرفت زيدا من هو قليل جملة  
الاستفهام حال ورد بان  
الجملة الانشائية لا تكون  
حالا وقل مفعول ثان على  
تضمن عرف معنى علم ورد  
بان التضمن لا ينقاس وهذا  
التركيب مقيس وقيل بدل  
من المنصوب ثم اختلف قليل  
بدل اشتغال وقيل بدل كل  
والاصل عرفت شان زيد  
وعلى القول بان عرف بمعنى  
علم قيل يقال ان الفعل معلق  
ام لا قال جماعة من المغاربة  
اذا قلت علمت زيد ألا بوه  
قائم او ما بوه قائم فالعامل  
معلق عن الجملة وهو عامل  
فى محلها النصب على انها

موضع المفعول المسرح أو المقيد (قوله خلافا ليويس) أى القائل انه من باب التعليق بناء على ان التعليق  
عنده لا يختص بافعال القلوب فإى اسم استفهام مبتدأ وأشد خبر الجملة فى محل نصب وأى استفهامية معلقة  
(قوله بل أى موصولة) هذا تقرير لمذهب الجمهور ولا رد فيه على يونس فلو قال لان نزع ايس بفعل قلبى  
وأى ليست استفهامية ويكون الرد بقولنا ليست النخ كان اولى والا فلهذه العلة التى ذكرها لا ترد على يونس  
لان مذهبه ان التعليق ليس خاصا بافعال القلوب (قوله والثالث) أى من اقسام الجملة الواقعة مفعولا  
فى باب التعليق (قوله ولتعلمن) اللام موصولة للقسم والفعل بعدها مضارع مرفوع بالون المحذوفة لتوالى  
الامثال والواو المحذوفة فاعل وجملة اننا أشد فى محل نصب سدت مسد مفعولى يعلم وانما مبتدأ وأشد خبر (قوله  
أى الحزبين أحصى) أى مبتدأ وأحصى خبر وجملة أى الحزبين أحصى فى محل نصب سدت مسد مفعولى  
نعم (قوله ظلموا) صلة الذين الواقعة فاعلا وقوله أى مفعول مطلق ومنقلب بمعنى انقلاب مضاف لى  
وجملة يتقلبون معلقة أى يتقلبون أى انقلاب (قوله لان ايا مفعول مطلق) علة لمحذوف أى وانما كانت  
الجملة فى هذه الآية فى موضع المفعولين لان موضع المفعول الثانى فقط وأى مفعول أول لان ايا النخ (قوله  
لا يعمل فيه ما قبله) أى لان له الصدارة (قوله بفعل العلم) اى سادة مسد مفعولى (قوله ومما يوهمون)  
هو كى باطون وزنا ومعنى وما ضيه وهم كذا طوا وانما محذوف او المضارع اذ ليس أصل عينه الكسر بخلاف  
يهب وانما فتحت الهاء فى يهب لكونها حرف حلق (قوله فى انشاده) أى برفع أى الاولى وقوله واعرابه اى  
حيث جعل اى مبتدأ والجملة معلقة وعطف اعرابه عطاف مسبب على سبب (قوله والصواب فيه نصب اى  
الاولى) اى لان رفعا على انها مبتدأ فى قطع العامل على العمل بعد تهيئة له وذلك لانه لما تى بتدائنت من  
غير ضمير مفعوله كان ذلك تهيئة لعمله فى اى ورفعا قطع له عن العمل فيها (قوله الا أنها مفعول) اى لان  
أى مضافة لى وهو ما يكون بالذمة فليست مضافة لمصدر بخلاف اى منقلب قاي مضافة لمصدر لان منقلب بمعنى  
انقلاب فلذا كانت مفعولا مطلقا ولك ان تقول ان الدين بمعنى التدان مصدر محذوف منه الزوائد فتكون  
أى مضافة لمصدر فى مفعول مطلق (قوله ورفع) عطف على نصب ولا دخل لى الثانية فى الوم (قوله  
وما بعدها) أى وهو غريما (قوله معلق عن الجماتين) أى بالاستفهام فيها (قوله لا ينقاس) أى بل  
هو سماعى والمراد بالتضمن الذى لا ينقاس النحوى وأما اليانى على القول بمغايرته له فهو حذف لدليل ينقاس  
ولعل القول بعدم قياس النحوى مع ان بعضهم يجعله مجازا وهو يكفيه سماع النوع أنه يزيد الالحاق فى  
العمل والتدنية وقيل انه حقيقة ملمح بغير معناه وقيل انه جمع بينهما وقد اشتراه اشرا ب الكلمة معنى  
أخرى مع انه قد يتحد المعنى نحو احسن فى أى اطفى فالاول ان يقال فيه انه الحاق مادة باخرى لاتحاد المعنى  
أو تناسبه (قوله ثم اختلف) أى ثم اخبرك بان القائلين بانها بدل اختلفوا النخ (قوله بدل اشتغال) اى لان  
من يسأل بها عن الشخصات وزيد مشتمل عليها فكانه قيل عرفت زيدا مشخصاته (قوله والاصل عرفت  
شان زيد) الاضافة للعهد والا كان بدل بعض وهذا راجع لبدل الكل وأما بدل الاشتغال فلا يحتاج  
لتقدير ومن يسأل بها عن الشخصات وهى شان من شؤنه فصح كونه بدل كل وقد يقال معنى عرفت زيدا من  
هو عرفت زيدا جواب من هو وجواب من هو التاجر وابن عمرو او نحو ذلك وهو نفس زيد فيتعين حينئذ  
بدلية الكل بدون حذف ولا يظهر غيرها اصلا (قوله فهل يقال ان الفعل معلق) اى وان تلك الجملة فى  
موضع المفعول به المسرح (قوله علمت زيدا لا بوه قائم) اى او قلت ما مائل هذا التركيب من كل جملة  
اقرنت بمعلق واقعة بعد المفعول الاول فدخل عرفت زيدا من هو على القول بان عرف بمعنى علم (قوله فالعامل  
معلق عن الجملة) اى عن العمل فى لفظ الجملة (قوله وخالف فى ذلك بعضهم) اى وهو الحق وحاصله ان بعضهم  
يقول الجملة اذا اقرنت بمعلق وقعت بعد المفعول الاول لا يكون العامل معلقا عنها لان الجملة فى مثل هذا



حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قائم واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليلوكم أيكم أحسن عملا في سورة هود إنها جاز تعلق فعل البلوى لا في الاختبار من معنى العلم لأنه طريق إليه فهو ملابس له كما تقول انظر أيهم أحسن وجها واستمع أيهم أحسن صوتا لأن (٧٣) النظر والاستماع من طرق العلم

انتهى ولم أقف على تعلق النظر البصري والاستماع إلا من جهة وقال في تفسير الآية في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وإنما التعلق أن يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت أيهم أعمر ولا ترى أنه لا يفترق الحال بعد تقدم أحد المنصوبين بين مجيء ماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لا افتراقا كما افتراق في علمت زيدا منطلقا وعلمت أزيد منطلق (تنبيه) فائدة الحكم على محل الجملة في التعلق بالنصب ظهور ذلك في التابع فتقول عرفت من زيد وغير ذلك من أموره واستدل ابن عصفور بقول كثير

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا  
ولا موجعات القلب حتى تولت  
بمنصب موجعات ولك أن تدعي أن البكا مفعول وان ما زائدة أوان الأصل ولا أدري موجعات فيكون من عطف الجمل أو أن الواو للحال وموجعات اسم لأي وما كنت أدري قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا

تكون في محل نصب مفعولا ثانيا ولا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وإذا كان العامل لا يؤثر في لفظها عند عدم المعلق فلا يقال أن المامل معاق عنها عند وجود الماهاق (قوله أن تكون في موضع نصب) أي على أنها مفعول ثان (قوله علمت زيدا أبوه قائم) أي لجملة أبوه قائم لم يعمل العامل في لفظها ولم يوجد معلق (قوله واضطرب) أي اختلف رأيها فتارة جعلها معلقة وتارة لا (قوله ليلوكم أيكم) الكاف مفعول أول وجملة أيكم أحسن معلقة (قوله ما في الاختبار) بالباء الموحدة أي الذي هو البلوى (قوله طريق إليه) أي فيكون من جملة الفعل القلي (قوله أيهم أحسن) فانظر يتعدى لمفعول مقيد بحرف الجر فجملة أيهم أحسن في محل نصب مفعول لا نظرو النظر هنا بالبصر لانه بمعنى العمد وكذا يقال فيما بعده فقوله كما تقول الخ تنظير في كون التعلق يتأق في الفعل المؤدى العلم وان لم يكن أصل الفعل يتعدى لمفعولين (قوله ولم أقف الخ) ذكر الرضى أن أفعال الحواس تعاق لأنها طرق للعلم ولم ينقل كتاب الرضى للقاهرة إلا بعد موت المصنف كذا ذكره عبد القاهر البغدادي في شرح شواهد على الكافية وقد سبق للمصنف نحوه أنفاقا ما ترى أي يرق هنا (قوله ولا يسمى هذا) أي وقوع الجملة المقرونة بالمعلق بعد المفعول (قوله أن يوقع بعد العامل) أي بلصقه من غير فصل بالمفعول الأول وقوله أن يوقع الخ هذا الحصر بالنظر لما يتعدى لمفعولين أو بالنظر لتضمن جميع العوامل معنى علم وقد حاول بعضهم التوفيق بين كلاميه بحمل التعلق المتيقن على اللغوى (قوله لا ترى أنه لا يفترق الحال) أي حال جزأى الجملة من وقفهما (قوله بعد تقدم أحد الخ) كقولك عرفت زيدا أبوه قائم أو عرفت زيدا أبوه قائم ولا ترى الخ راجع لقوله ولا يسمى هذا تعليقا أي لعدم افتراق الحال بين مجيء ماله الصدارة وغيره (قوله ولو كان) هذا الإشارة إلى قياس استثنائي وحاصله لو كان مجيء الجملة المقرونة بالمعلق بعد المفعول تعليقا لا افتراق الحال بين مجيء ماله الصدر وغيره لكن الحال لا يفترق وحيث فلا يكون مجيء الحال على الوجه المذكور تعليقا (قوله لا افتراقا) أي حال جزأى الجملة (قوله كما افتراق الخ) فالأول لا تعلق فيه والثاني فيه معلق وهو الهمزة (قوله وغير ذلك) بالنصب عطفًا على محل الجملة وقوله من أموره أي من أمور زيد (قوله واستدل ابن عصفور) أي على أن محل الجملة التي علق عنها العامل نصب وعلى ظهوره في التابع لما بقول كثير وهو من التابعين وكثير بالتصغير هو أبو صخر بن عبد الرحمن بن أبي جمعة الخزاعي أحد عشاق العرب المشهورين وإنما قيل له كثير من أساء الاضداد لأنه كان شديد القصر وكان إذا دخل على عبد العزيز بن مروان يقول له طأطأ رأسك ثلاثا يؤذك السقف بما زححه بذلك (قوله عزة) هي بنت جميل بن حفص لقيها في طريق مصر متوجه لها وجرى بينهما كلام وقد تمت مصر ثم بعد ذلك عاد كثير لمصر فوجد الناس منصرفين من جنازتها (قوله ما البكا) ما استفهامية مبتدأ والبكا خبر والجملة سدت مسد مفعولى أدري وموجعات عطف على محل تلك الجملة (قوله ولك أن تدعي) أي لاجل أن ترد استدلاله بأنه يحتمل غير مدعاه والدليل إذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال وقوله أن البكا مفعول أي وحيث ظلم يكن في البيت تعلق وقوله أوان الأصل الخ أي وحيث ظلم يظهر النصب في التابع (قوله وأوان الواو للحال) أي من التاء في كنت (قوله ورايت الخ) هذا ما يبدل ما ذكره المصنف في أول التنبيه ولما قاله ابن عصفور غاية الأمر أنه يعترض على ابن عصفور من حيث الدليل بأنه طرقة الاحتمال (قوله أقول القياس جواز العطف الخ) أي من غير اطلاع على نص مصرح بذلك الجواز

(الجملة الرابعة)

ورأيت بخط الامام بها الدين بن النحاس رحمه الله أقمت مدة أقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب ثم رأيت منصوصا انتهى ومن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل

(الجملة الرابعة المضاف إليها) ومحلها (٧٤) الجر ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية (أحدها) أسماء الزمان ظروفًا كانت أو أسماء نحو والسلام

(قوله المضاف إليها) قال الدماميني لا ينبغي عده هذه الجملة لأنها في معنى المفرد لأن قولك زمن قام زيد في معنى زمن قام زيد لأن المضاف إليه محكوم عليه معنى وإنما يحكم على الأسماء بالكلام في الجمل الباقية على جمليتها وخرج الدماميني على ذلك اللفظ الذي نظمه

أيا علماء الهند اتق سائل ه فنوا بتحقيق به يظهر السر  
أرى فاعلا بالفعل اعرب لفظه ه يجر ولا حرف يكون به الجر  
وليس بمحكي ولا بمجاور ه لدى الخفض والانسان للبحث يضطر  
فهل من جواب عندكم أستفيدة ه فمن بحركم ما زال يستخرج الدر  
وجوابه يت طريقة بجفان تعترى نادينا ه من سنام حين حاج الصنبر

الجفان جمع جفنة آنية كالقصعة وتعترى نادينا تأتي بجاسنا والسنام أعلى ظهر الجمل والصنبر بكسر الصاد  
وفتح النون المشددة وكسر الموحدة وسكون الراء فاعل حاج فحقه الرفع لكنه جره نظرا إلى أن الفعل وهو  
حاج لكونه مضافا إليه في قوة مفرد مضاف لما بعده ثم نقل جره لما قبله وسكن آخره للروى والأصل حين  
هيجان الصنبر وهو البرد الشديد وقوله بالفعل أي في صورة اللفظ وهو احتراز عن المصدر فجر فاعله معبود  
نحوه لولا دفع الله الناس (قوله أسماء الزمان) أي فهي تضاف للجملة لكن بعضها وجوباؤه وإذا وإذولما  
وما عداها جوازا (قوله ظروفًا) أي أسماء منصوبة على الظرفية أي مضمنة معنى في وقوله أو أسماء أي أسماء زمان  
غير منصوبة على الظرفية (قوله ليندر يوم التلاق) يوم مفعول ثان والمفعول الأول محذوف أي ليندرهم يوم  
التلاق والكلام في يوم الثاني (قوله ألا ترى الخ) غليل لما ذكره من أن أسماء الزمان تضاف للجملة مطلقا سواء  
كانت ظروفًا أو غير ظروف (قوله ومفعول ثان في الثانية) أي أنذر الناس يوم يأتيهم الخ أي أنذرهم  
وخوفهم الآن من ذلك اليوم وليس المراد خوفهم في ذلك اليوم حتى يكون ظرفا (قوله أن يكون ظرفا  
ليخفى) وعلى هذا فالوقف على التلاق أي ليندرهم ذلك اليوم لا يخفى على الله منهم شيء يوم هم بارزون (قوله  
وإذا عند الجمهور) أخذنا من قولهم خافضة لشرطها منصوبة بجوابها وهذا القول هو التحقيق خلافا لما  
صححه المصنف سابقا من أنها معمولة لشرطها (قوله المبهم) أي كحين وزمن ووقت ونحوها (قوله في  
اختصاصه بالجملة الفعلية) أي وإن كانت إضافة إذا إليها واجبة وإضافة اسم الزمان لها جائزة ويجوز عدم  
إضافته لما بان يضاف لمفرد أو يقطع عن الإضافة رأسا أو أضافته للجملة غير فعلية فلا (قوله إلى الجملة  
أي لأن الإضافة لها قال تعالى وإذا بمكر بك الذين كفروا وقال الشاعر ه إذ هم قريش وإذا مثلهم بشر ه  
(قوله اختصاص المستقبل) أي الزمن المبهم المستقبل (قوله بقوله تعالى يوم هم بارزون) أي فإن اليوم  
هنا مبهم مستقبل وقد أضيف للجملة الاسمية (قوله ويقول الشاعر) أي سواد بن قارب (قوله يوم لا ذو شفاعه)  
أي فقدو اسم لا النافية للوحدة وقوله بمن أي نافع خبرها والجملة في محل جر بإضافة يوم إليه ولا شك  
أن اليوم مبهم ومستقبل ومع ذلك أضيف للجملة الاسمية (قوله قتيلا) بالقاء والتاء وهو الخطب الأبيض  
الذي يكون في نواة البلحة أي يوم لأصاحب شفاعه مغنيا قدر قتيلا (قوله عن سواد بن قارب) هو صحابي  
جليل كان له اجتماع ببعض الجن فآخبر يبعث النبي صلى الله عليه وسلم (قوله على إذا كان ظرفا الخ)  
حاصل هذا الجواب أن قول سيويه أن الزمن المبهم إذا كان مستقبلا يختص بالفعلية مشروط بما إذا كان  
الزمن المبهم ظرفا في الآية ليس ظرفا بل بدلا وهذا جواب عن الاحتمال الأول في الآية لا على الاحتمال  
الثاني من كونه ظرفا (قوله ولا يتأتى هذا الجواب في البيت) أي لأن المعنى كن لي شفيعا في ذلك اليوم  
فهو ظرف قطعا قال الدماميني يمكن تخريج البيت باضممار يكون وزيادة الباء في خبرها أي يوم لا يكون  
ذو شفاعه مغنيا وحينئذ فيوم قد أضيف للجملة الفعلية (قوله على حد ونفخ في الصور) أي فقد عبر عن

على يوم ولدت ونحوه وأندر  
الناس يوم يأتيهم العذاب  
ونحو ليندر يوم التلاق يوم  
هم بارزون ونحو هذا يوم  
لا ينطقون ألا ترى أن  
اليوم ظرف في الأولى  
ومفعول ثان في الثانية وبدل  
منه في الثالثة وخبر في الرابعة  
ويمكن في الثالثة أن يكون  
ظرفا ليخفى من قوله  
تعالى لا يخفى على الله منهم  
شيء ومن أسماء الزمان ثلاثة  
إضافتها إلى الجملة واجبة ه  
إذا بانفاق وإذا عند الجمهور  
ولما عند من قال باسميتها  
وزعم سيويه أن اسم الزمان  
المبهم أن كان مستقبلا فهو  
كاذبا في اختصاصه بالجملة  
الفعلية وإن كان ماضيا فهو  
كاذب في الإضافة إلى الجملتين  
فتقول آتيك زمن يقدم  
الحاج ولا يجوز زمن الحاج  
قادم وتقول آتيك زمن  
قدم الحاج وزمن الحاج  
قادم ورد عليه دعوى  
اختصاص المستقبل بالفعلية  
بقوله تعالى يوم هم بارزون  
ويقول الشاعر  
وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعه  
بمن قتيلا عن سواد بن قارب  
وأجاب ابن عصفور عن الآية  
به أنه لا يما يشترط محل الزمان  
المستقبل على إذا إذا كان  
ظرفا وهي في الآية بدل  
من المفعول به لا ظرف ولا  
يتأتى هذا الجواب في البيت  
والجواب الشامل لها أن  
يوم القيامة لما كان محقق  
الوقوع جعل كالماضي فحمل

(الثاني) حيث ونختص بذلك عن سائر أسماء المكان وإضافتها إلى الجملة لازمة ولا يشترط لذلك كونها (٧٥) ظرفاً وزعم المهدوي شارح

الدريدية وليس بالمهدوي  
المفسر المقرئ أن حيث في  
قوله تمت راح في الملبين  
إلى حيث تحجي المأزمان  
ومنى لما خرجت عن  
الظرفية بدخول إلى عليها  
خرجت عن الإضافة إلى  
الجل وصارت الجملة  
بعدها صفة لها وتكلف  
تقدير رابط لها وهو فيه  
وليس شيء لما قدمنا في  
أسماء الزمان ( الثالث )  
آية بمعنى علامة فانها  
تضاف جوازا إلى الجملة  
الفعلية المتصرف فعلمنا  
مثبتا أو منفيا بما كقولها  
بآية يقدمون الخيل شعنا  
وقوله

بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا  
هذا قول سيويه وزعم  
أبو الفتح أنها إنما تضاف  
إلى المفرد نحو آية ملكه أن  
يأتيكم التابوت وقال  
الأصل بآية ما يدموز أي  
بآية إقدامكم كما قال  
بآية ما يحبون الطعام  
اتمى وفيه حذف موصول  
حرفي غير أن بقاء صلتها  
ثم هو غير مثبت في قوله  
بآية ما كانوا ضعافا ولا  
عزلا ( الرابع ) ذو في قولهم  
أذهب بذى تسلم والباء  
في ذلك ظرفية وذى صفة  
لزم من محذوف ثم قال  
الاكترون هي بمعنى  
صاحب فالوصف نكرة  
أي أذهب في وقت صاحب  
سلامة أي في وقت هو  
مظنة السلامة وقيل بمعنى

التفخ الاستقبال بالفعل الماضي لتحقيق وقوعه (قوله الثاني) أي من الأسماء الثمانية التي تضاف للجملة (قوله)  
ونختص بذلك) أي بإضافتها للجملة عن سائر أسماء المكان إذ هي إنما تضاف للمفرد (قوله كرا شرفا) أي  
بل هي مضافة للجملة ولو خرجت عن الظرفية (قوله وزعم المهدوي) نسبة للمهدية قرية من بلاد المغرب  
نسبة على غير قياس والقياس المهدى (قوله شارح الدريدية) قصيدة لابن دريد مقصورة لقصر أو آخر  
أبياتها (قوله تمت) أصلها تم العاطفة لحقتها التاء لتأنيث الكلمة وإذا دخلت عليها التاء اختصت بطف  
الجملة (قوله في الملبين) أي الذين يقولون ليك (قوله تحجي) أي أقام وقوله المأزمان اسم محل ضيق بين  
مزدلفة وعرفة فالمنى ثم راح الرجل مع الملبين إلى مكان "موصوف بأنه حل فيه هذان المسكان وهما  
المأزمان ومنى فالمكان الموصوف كبير تحت أفراد من الأمكنة من جملة ذلك المأزمان ومنى وقوله المأزمان  
فاعل تحجي (قوله بدخول إلى عليها) أي من المعلوم أن اسم الزمان أو المكان إذا جرب من خرج عن  
الظرفية (قوله لما قدمنا في أسماء الزمان) أي وهو أن ما بعدها من الجمل في محل جر سواء كانت تلك الأسماء  
ظروفا أو خارجة عن الظرفية فقياس حيث على ما سبق بجامع اسمية الظرف في كل هذا مراده ورد بأنه لا يلزم  
من كون الأولى تكون مضافة للجملة سواء كانت ظروفا أو أسماء أن تكون أسماء المكان كذلك ألا ترى أن  
أسماء الزمان كلها تضاف للجملة ولا يضاف من أسماء المكان للجملة إلا حيث فإضافتها للجملة خلاف الأصل  
فلولزم جريان الحكم الذي في أسماء الزمان في أسماء المكان لكانت أسماء المكان كلها مضافة للجملة تأمل  
(قوله بآية يقدمون الخ) تمامه كأن على سنا بكها مدا ما وقوله

ألا من مبلغ عنى تيماء بآية ما يحبون الطعام

وهذا محمول على تيمم لأنهم عرفوا بحب الطعام ويقان لهم أسرى الدخان أي بعلامة ما يحبون الطعام وبعلمة  
يقدمون والسنابك جمع سنبك بضم أوله وثالثه مقدم الحافر شبه ما يتصبب من عرقها ودمعها من الجهد والتعب  
بالمدام (قوله بآية ما كانوا ضعافا الخ) أي لأن ما هنا نافية لا مصدرية ولا لازم العطف على مثبت وهو غير  
جائز فهذا زيادة في الاعتراض وقد يقال إنه يتأتى ذلك فيه بأن تجعل ما مصدرية وهو الحرف التاني مقدر به  
كانوا وقبل ضعافا أي بعلامة كونهم لا ضعافا قاله الدماميني وهو بعيد لأن النافية إنما تحذف إذا كانت  
داخلة على مضارع جوا باللقسم (قوله بآية ما كانوا الخ) صدره الكنى إلى قومي السلام رسالته ألاك  
يلك بلغ أي بلغ عنى إلى قومي الخ وبعده

ولا سيئي زى إذا ما تلبسوا إلى حاجة ير ما مخيسة بزلا

سيئي جمع سي من السومو الزى بكسر الزاى اللباس والهيئة وتلبسوا بمعنى ركبوا ومخيسة صفة لمحذوف أي  
رواحل مخيسة بضم الميم وفتح الحاء المدجمة والياء المشددة وبالسين المهملة أي مذلة بالركوب والبزل بضم  
الموحدة وسكون الزاى الحسنة جمع بزل قال المصنف هو جمع غريب (قوله هذا قول سيويه) المشار له كون  
آية بمعنى علامة تضاف للجملة أو إضافة آية بمعنى علامة للجملة (قوله آية ملكه) آية مضاف وملكه مضاف  
إليه (قوله وقال الأصل الخ) أي وقال بجياعن البيتين أي الأصل في البيت ذلك (قوله أي بآية أقدامكم)  
هذا يناسب رواية تقدمون بالتاء والمناسب لرواية الباء بآية أقدامهم (قوله كما قال) أي أن هذا  
نظيره فما فيه مصدرية ولا شك أن ما المصدرية مع صلتها في قوة المفرد لسبكها بمصدر (قوله وفيه حذف  
الخ) هذا اعتراض على أبي الفتح (قوله غير أن) أي وهو غير جائز بخلاف أن فانها تحذف وجوبا في الأجوبة  
الثمانية وبعلام كي وبعدي كي المصدرية (قوله هو مظنة السلامة) أي أو مظنة الأكل أو العلم  
يفقد ذلك بما يناسب المقام كما إذا قلت أذهب بذى تاكل أو تعلم (قوله فلا عمل لها) أي وحيلة فعمل  
ذى مضافة للجملة بعدها إنما هو على القول الأول من أن ذى بمعنى صاحب فالوصف بها نكرة (قوله

الذى فالوصف معرفة والجملة صلة فلا عمل لها والأصل أذهب في الوقت الذى تسلم فيه ويضعه أن استعمال ذى موصولة مختص بطي

ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وأن الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا إلا الأعراب وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متعده المعنى مشروط باتحاد المتعلق بنحو ويشرب مما تشربون والمتعلق هنا يختلف ولأن هذا العائد لم يذ كر في وقت وهذا الأخير يضعف قول الاخفش في بابها الناس (٧٦) أن أيا موصولة والناس خبر لمخدوف والجملة صلة وعائد أي يأمن هم الناس على أنه قد حذف العائد

حذفاً لازماً في نحو ولا سيما يوم فيمن رفع أي لا مثل الذي هو يوم ولم يسمع في نظائره ذكر العائد ولكنه نادر فلا يحسن الحمل عليه (والخامس والسادس) لدن وريث فانها يضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتاً بخلافه مع آية فاما لدن فهي اسم لمبدأ الغاية زمانية كانت أو مكانية ومن شواهد ما قوله لزمنا لدن سالتنونا وفاقكم فلايك منكم للخلاف جنوحه وأما ريث فهي مصدر راث إذا أظأ وعملت معاملة أسماء الزمان في الاضافة إلى الجملة كما عملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك جئتك صلاة العصر قال الشاعر خليلي رفقاريت أقضى لبانه من العرصات المذكرات عهوداً وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها أن الفعل بعدهما على إضمار أن والاول قوله في التسهيل وشرحه وقد يعذر في ريث لانها ليست زماناً بخلاف لدن وقد يجاب بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقاً لم تخلص للوقت وفي الغرة لابن الدهان أن سيويه لا يرى جواز اضافتها إلى الجملة ولهذا قال في قوله من لدشولا أن تقديره من لد أن كانت شولا ولم يقدر

ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم) أي خيئت تعين أن تكون بمعنى صاحب لا بمعنى الذي كما يقول به أهل طي. (قوله ولم يسمع هنا إلا الأعراب) أي ولو كان ذو معنى الذي لوجدت ولو في بعض التراكيب مبنية (قوله متعده المعنى) أي اللفظ في كلامه كتناف. (قوله ويشرب مما تشربون) أي منه فكل من من الجارة لما والعائد متعلق بيشرب (قوله والمتعلق هنا مختلف) أي لأن الياء الجارة الوصول متعلقة باذهب والجارة للعائد متعلقة بقوله تسل (قوله ولأن هذا العائد لم يذ كر الخ) أي فلو كانت ذو موصولة لذ كر عائدها في بعض الاوقات لأن العائد لا يكون واجب الحذف أصلاً (قوله والناس خبر لمخدوف) أي يضعف بان ذلك العائد لم يصرح به في تركيب أصلاً (قوله على أنه قد حذف العائد) الملاوة هنا بمعنى نعم استدراك قصد به الجواب عما يقال إنه قد حذف العائد حذفاً لازماً في نحو ولا سيما يوم في رواية الرفع فانه لم يصرح به في نظائره فتحمل الآية على ذلك وحاصل ما أجاب به نعم ورد ذلك لكنه نادر وحيث فلا يحمل القرآن عليه (قوله لمبدأ الغاية) أي لا ابتداء المفعول بالغاية تأمل وحاصله انها اسم لمبدأ المفعول بالغاية من زمان أو مكان (قوله سالتنونا) أي من وقت مسالتكم أي ترككم الحرب أي نحن لزمنا الوفاق من ابتداء مسالتكم إلى هذا الوقت وهذا شاهد لانها اسم لمبدأ الغاية الزمانية (قوله فهي مصدر راث الخ) أي وحيث فهي منصوبة نصب المصادر لأن أصل معناه البطء فقوله ريث أقضى لبانه معناه أمهل أمهال قضاء لبانه أي حاجة (قوله رفقا) أي ترفقي في السير ترفقا وقوله ريث نصب على المصدرية أي أبطى بطء قضاء حاجة فاللبانة بالضم معناها الحاجة (قوله من العرصات) جمع عرضة وهي الفسحة التي تكون أمام الدار (قوله على إضمار أن) أي وأنهما لا يضافان إلا إلى مفرد حاصل كلامه في الكافية وشرحها ان لدن وريث لا يضافان إلا للمفرد فان وقع بعدهما جملة فانه يقدر قبل الجملة أن لأجل أن تكون تلك الجملة في قوة المفرد وهذا خلاف كلامه في التسهيل وشرحه من أنها يضافان للجمع فقوله والاول أي والقول الأول لوهو ما صدر به المصنف (قوله وقد يعذر) أي ابن مالك أي قد يسلم له ذلك في ريث لانها لما كانت ليست زماناً قد رغبنا أن بخلاف لدن فلا يقدر فيها أي ان ريث ليست زماناً وما كان غير زمان لا يضاف للجمع فحيث يقدر أن بخلاف لدن فانها لما كانت زماناً والزمان يضاف للجملة لم يقدر أن (قوله وقد يجاب) أي عن لدن أيضاً بحيث يقدر فيها أيضاً ان (قوله بانها) أي لدن (قوله لم تخلص) أي فلذا قد ران (قوله وفي الغرة الخ) هذا موافق لما في الكافية فهو معضد للجواب (قوله من لدشولا) بفتح فسكون جمع شائلة على غير قياس وهي النافذة التي خف لبنا وارتفع ضرعها وقيل التي رفعت ذنبها للقاح وتماه في انلاها مصدر ألت الناقة إذا تلاها ولدها وروى الجرمي شولا بلا تنوين على أن أصلها المدوقصر للضرورة (قوله ولم يقدر من لدن كانت) أي ولو قدر كانت فقط بدون ان لزم عليه اضافة لدن للجملة وهي لانضاف لما (قوله قول بالرجال الخ) أي قول القائل بالرجال يصير الكهول والشبان مناهاضين له فجملة ينهض خبر عن قوله وقوله فقول مبتدا وهو مضاف وجملة بالرجال مضاف اليه واعتراض بان المقصود منها لفظها فهي في قوة المفرد وكذا قوله قائل كيف الخ أي قائل هذا اللفظ فهي مفرد والجواب أن المراد بالجملة ولو بحسب الظاهر أي ولو كانت في المعنى مفرداً كذا أجاب الشمني اه تقرير شيخنا دردير (قوله بصالح) متعلق بأجبت وكثره في ذلك حتى ملئت وملئ عوادي كناية عن طول مرضه وملئت بابه علم

الجملة

لا يرى جواز اضافتها إلى الجملة ولهذا قال في قوله من لدشولا أن تقديره من لد أن كانت شولا ولم يقدر من لدن كانت (والسابع والثامن) قول وقائل كقوله قول بالرجال ينهض منا \* مسرعين الكهول والشبان وقوله وأجبت قائل كيف أنت بصالح \* حتى ملئت وملئ عوادي

٥ (الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء أو إذا) جوابا بالشرط جازم لانها لم تصدر بمفرد (٧٧) يقبل الجزم لفظا كما في قولك ان تقم أقم أو محلا كما

في قولك ان جنتي أكرمك  
مثال المقرونة بالفاء من  
يضل الله فلا هادي له  
ويذرهم ولهذا قرئ بجزم  
يذر عطفها على المحل ومثال  
المقرونة بأذا وإن تصيبهم  
سنة بما قدمت أيديهم إذا هم  
يقنطون والفاء المقدرة  
كالجودة كقوله

من يفعل الحسنات الله  
يشكرها ومنه عند المبرد  
نحو إن قمت أكرم وقول  
زهير وإن أتاه خليل يوم  
مسبة يقول لا غائب مالي  
ولا حرم وهو أحد الوجهين  
عند سيبويه والوجه الآخر  
أنه على التقديم والتأخير  
فيكون دليل الجواب لا عنه  
وحينئذ فلا يجزم ما عطف  
عليه ويجوز أن يفسر ناصبا  
لما قبل الاداة نحو زيد إن  
أتاني أكرمه ومنع المبرد  
تقدير التقديم محتجا بان  
الشيء إذا حل في موضعه  
لا يؤى به غير هو الالجاز  
ضرب غلامه زيدا وإذا  
خلا الجواب الذي لم يجزم  
لفظه من الفاء وإذا نحو إن  
قام زيد قام عمرو فحل  
الجزم محكوم به للفعل لا  
للجملة وكذا القول في فعل  
الشرط قيل ولهذا جاز  
نحو إن قام ويقعد أخواك  
على أعمال الأول ولو كان  
محلل الجزم للجملة  
بأسرها لزم العطف على  
الجملة قبل أن تكمل  
(تنبيه) قرأ غير أبي

### (الجملة الخامسة)

(قوله الواقعة بعد الفاء) أي ومحلها جزم وقوله أو إذا أي النجائية (قوله جوابا بالشرط جازم) أي جوابا  
لاداة شرط جازمة واستظهر الشارح أن جملة الجواب لا محل لها سواء كان الشرط جازما أم لا سواء وقعت  
بعد الفاء أو إذا أم لا لأن جملة الجواب لا محل لها من المضارع لا بدله من فاعل كما هو قاعدة ما له محل من  
الأعراب وجعل جزم المعطوف باضمار شرط أي وإن يضل يذرهم وقس (قوله لانها لم تصدر الخ) أي حتى  
لا تكون الجملة في محل وقوله لانها لم تصدر بمفرد أي بفعل مفرد أي قابل للجزم في اللفظ بان كان مضارعا أو  
محلا بان كان ماضيا (قوله كما في قولك ان تقم أقم) هذا مثال للمعنى وكذلك قوله ان جنتي أكرمك مثال  
للمعنى (قوله ولهذا قرئ) أي ولاجل أن الجملة الواقعة جوابا بالشرط جازم في محل جزم إذا قرئت بالفاء قرئ الخ  
(قوله بجزم يذر) أي وقرئ بالرفع على الاستئناف (قوله عطفها على المحل) هذا على ما قاله المصنف تبعا  
لغيره من كون الجملة الواقعة جوابا بالشرط جازم في محل جزم إذا قرئت بالفاء وقد علمت أن الدماميني قد خالف  
في ذلك وجعل جزم المعطوف باضمار شرط (قوله الله يشكرها) أي فله يشكرها فالجملة في محل جزم  
وحذف الفاء ضرورة (قوله ومنه عند المبرد) أي ما حذف فيه الفاء عند المبرد نحو إن قمت أكرم أي  
فالأصل فأتا أكرم فالفاء مقدرة مع مبتدأ وقوله أكرم خبر والجملة في محل جزم جوابا بالشرط (قوله وقول  
زهير) بالرفع عطف على المضاف أي نحو والوجه الجزم عطف على المضاف إليه أعني ان قمت وقوله في قول  
زهير أي في مدح هرم (قوله وإن أتاه خليل) من الخلل أي الذي اختل حاله وهو الفقير أو من الخلعة بالفتح  
وهي الحاجة أي أنه إذا أتاه الفقير يعطيه المال مطلقا أي كان زمن مجاعة أولا ولا يقول له ان مالي غائب ولا  
يقول له ان احرم أي محروم أي ليس عندي مال (قوله والوجه الآخر) أي المشهور عنه (قوله وحينئذ)  
أي حين إذا كان على التقديم والتأخير فلا يجزم الخ أي وأما عند المبرد فيجزم بالعطف على محله وقوله فلا يجزم  
ما عطف عليه أي لأنه ليس في محل جزم بل لا محل له (قوله ويجوز) أي عند سيبويه بناء على الوجه الثاني  
له أما عند المبرد فلا يجوز أن يفسر لان الجواب لا يعمل فيما قبل الاداة فلا يفسر عاملا (قوله نحو زيد ان  
أتاني أكرمه) أي فالأصل زيد أكرمه ان أتاني فزيد مفعول المحذوف دل عليه أكرمه الموجود وقوله ان  
أتاني ان اداة شرط وقوله أتاني فعل الشرط وحذف جوابه لدلالة أكرمه عليه فأكرمه مفسر لما مل في زيد  
ودال على الجواب المقدر لأنه وإن تأخر لفظا فهو في نية التقديم على الاداة فلا محذور في تفسيره للمحذوف  
(قوله لا ينوي به غيره) يقال الرفع دليل على نية تقديمه واضمار مبتدأ مع الفاء خلاف الأصل (قوله والا  
لجاز ضرب غلامه زيدا) أي مع أنه لا يجوز لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك للزوم بانه  
فرق بين الأمرين وذلك لان ضرب غلامه زيدا المفعول واقع في محله إذا الأصل فيه التأخير وهو منصوب فلا  
دليل على تقديمه بخلاف ما نحن فيه فان أقوم لما وقع مرفوعا دل ذلك على أنه ليس واقعا في محله والالجزم فرغمه  
دل على نية تقديمه (قوله وكذا القول في فعل الشرط) أي فإذا كان غير مجزوم لفظه فالمحل للفظ الفعل (قوله  
على أعمال الأول) أي ولذا أضر في الثاني ما يناسبه وهو الفاعل (قوله العطف) أي عطف يقعدا  
(قوله قبل أن تكمل) أي وهو لا يجوز لأنه حينئذ قد عطف وفصل بين ما هما كالجوابين أعني الفعل والفاعل  
ويمكن ان يقال يجوز العطف على الجملة قبل كمالها في باب التنازع لانهم يغتفرون فيه ما لا يغتفرون في  
غيره ألا ترى أنهم جوزوا فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ولذا أحكام المصنف بقيل (قوله وجزم اصدق)  
أي باداة شرط مقدرة أو بنفس الطلب لنيابته عن الشرط (قوله على المعنى) أي ان تؤخرني أصدق وأكن  
(قوله على التوهم) أي بان توهم ما ليس موجودا وهو اشتراط الفاء كون اصدق بالجزم موجودا وقوله

عمرو لولا آخرتي إلى أجل قريب فاصدق اكن بالجزم فاعطف على ما قبله على تقدير اسقاط الفاء وجزم اصدق ويسمى العطف على المعنى  
ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها



وهو أصدق ومجمل الجزم لأنه جواب التحضيض ويجزم بأن مقدرة أو أنه كالعطف على من يضلل الله فلا مادي له ويذرم بالجزم وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال أرجو أن لا يتقدم هذه المسئلة بالفاء لأنهم أنشدوا على ذلك قوله فألوني بليتكم لعل \* أصل الحكم وأستدرج نوباه وقال أبو علي عطف أستدرج (٧٨) على محل الفاء الداخلة في التقدير على لعل وما بعدها قلت فكان هذا هنا بمنزلة \* من يفعل الحسنات

في غير القرآن أي وأما في القرآن فلا يقال فيه ذلك لبشاعة اللفظ وإن كان المعنى صحيحاً أي توهم ما ليس موجوداً موجوداً (قوله في بعض النسخ وهو أصدق) هذا تفسير لما بعد الفاء (قوله وأنه كالعطف على من الخ) أي في أن كلاً في العطف على محل الجواب (قوله فيضاف إلى الضابط) أي المذكور في قوله الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء الخ يقال الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً بالشرط جازم والواقعة جواباً بالطلب سواء كانت مقترنة بالفاء أو لا (قوله ولا تنقيد هذه المسئلة) أي مسئلة جواب الطلب (قوله أنشدوا على ذلك) أي على العطف على محل الجملة (قوله فألوني) أي أعطوني بليتكم أي ناقتكم لأن البلية هي الناقة التي تعقل على قبر صاحبها الميت بلا طعام ولا شراب حتى تموت (قوله لعل) هذا هو محل الشاهد وأستدرج عطف على محل لعل من غير تقدير فاء وأما على كلام أبي علي فيقدر الفاء (قوله نوباه) بفتح الواو كهوى وأصله نوباه على محل قلبت الألف ياء وادغمت الياء في الياء على لغة هذيل والشاعر منهم والنوى هي الجهة التي ينوبها المسافر (قوله على محل الفاء الداخلة) أي أن الفاء محذوفة من قوله لعل والجملة جواب الشرط أي فإن تباروني فلعل فالفاء مقدرة فعنده الجملة الواقعة جواباً بالطلب إنما تكون في محل جزم إذا قرنت بالفاء (قوله هذا) أي تقدير الفاء وقوله قلت الخ هذا كلام أبي علي الذي يقدر الفاء وعلى كلامه فتقدير المسئلة بالفاء ولو تقديراً (قوله هنا) أي في الطلب (قوله وبعد فالتحقيق أن العطف الخ) هذا ترجيح للقول الأول الذي قدمه (قوله أن العطف في الباب) أي باب العطف على جواب الطلب وقوله من العطف على المعنى أي في الآية المعنى كما قدمته أن تؤخرني لأجل قريب أصدق وأكن وفي البيت على أن الأصل أن تباروني بليتكم (قوله من العطف على المعنى) أي في الآية وكذا البيت (قوله لأن المنصوب) أي في الآية (قوله في نأويل الاسم) والتقدير لكن منك تأخير وتصديق مني (الجملة السادسة) \*

الله يشكرها \* في باب الشرط وبعد فالتحقيق أن العطف في الباب من العطف على المعنى لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم فيكيف فيكون هو والفاء في محل الجزم وسأوضح ذلك في باب أقسام العطف (الجملة السادسة التابعة لمفرد) وهي ثلاثة أنواع أحدها المنعوت بها في موضع رفع في نحو من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ونصب في نحو واتقوا يوم ما ترجعون فيه إلى الله وجر في نحو ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ومن مثل المنصوبة المحل ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عدا خذ من أموالهم صدقة تطهرهم الآية فجملة تكون لنا عدا صفة لمائدة وجملة تطهرهم رتزيهم صفة لصدقة ويحتمل أن الأولى حال من ضمير مائدة المستتر في من السماء على تقديره صفة لها لا متعلقاً بأنزل أو من مائدة على هذا التقدير لا نهائياً ووصفت وإن الثانية حال من ضمير خذ ونحو فهب لي من لدنك ولياً يرثني أي ولياً وارثاً وذلك فيمن رفع يرث وأما من جزمه

أعلم أن الجمل بعد النكرات المحضة صفات وأما بعد النكرات غير المحضة فيجوز في الجملة أن تكون حالاً وأن تكون صفة فقوله ومن مثل الخ إشارة للمحتمل وما قبله إشارة للتمتعين للصفة وهذا هو النكتة في الفصل في قوله ومن مثل والمراد بغير المحضة أن تكون موصوفة (قوله ثلاثة أنواع) أي لأن الجملة لا تؤكد المفرد وأما نحو زيد قائم قام فلا شاهد له فلينظر (قوله ثلاثة أنواع) أي لأنها إما أن تكون نعتاً للمفرد أو مبطوفة عليه بالحرف أو بدلا منه (قوله ومن مثل الخ) فصله للاحتالات الآية (قوله ربنا أنزل علينا مائدة من السماء) هذا بناء على أن من السماء متعلق بأنزل فهو ظرف لغو (قوله أي ولياً) أي ميباً للإيجاء فيصير نبياً وإلا فالنبوة لا تورث (قوله وارثاً) أي بالقوة لا بالفعل لأنه مات قبله (قوله فيمن رفع) أي على أنه صفة وقوله وأما من جزمه أي جواباً بالطلب (قوله جواب للدعاء) وهو قوله فهب لأنه دعاء ولا يقال أمر تأدياً (قوله فتصبح الأرض مخضرة) فتصبح فعل والارض فاعل وهذه الجملة إن جعلت مفسرة لضمير القصة أي فهي تصبح كان لها محل من الأعراب وهو الرفع وإن جعلتها عطفاً على أنزل بمعنى أصبحت فلا محل لها هذا حاصل كلام أبي البقاء لكن يرد على الأول شيء وهو أن حذف ضمير القصة المبتدأ يلزم عليه حذف ما لم يعلم وهو ممنوع كالعائد الذي تصلح الجملة بعده لكونها صلة بخلاف إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون فإن عمل إن يقتضيه (قوله فتصبح) بالرفع بناء على أن الاستفهام بمعنى

الخبر الخبر فارجو أن لا يصدقني قرى برفع يصدق وجزمه الثاني المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وأبوه ذاهب إن قدرت الواو عاطفة على الخبر فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها وقد رت الواو والحال فلا تبعه والمحل نصب وقال أبو البقاء في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة

الاصل فهي تصيح والضمير للقصة وتصيح خبره أو تصيح بمعنى أصبحت هو معطوف على أنزل فلا محل له إذا انتهى وفيه اشكالان أحدهما انه لا محرج في الظاهر لتقدير ضمير القصة والثاني تقديره الفعل المعطوف (٧٩) على الفعل المخبر به لا محل له وجواب الاول انه قد

يكون قدر الكلام مستأنفا والنحويون بقدرون في مثل ذلك مبتدا كما قالوا في وشرب اللبن فيمن رفع ان التقدير وانت تشرب اللبن وذلك إما لقصد موضح الاستئناف أو لأنه لا يستأنف الا على هذا التقدير والا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وجواب الثاني ان الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى فيها بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعها كما في جملة الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع واما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له فافهمه فانه بديع ويجب على هذا ان يدعى أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو زيد بطير الذباب فيغضب قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط وفي نحو احسن اليك فلان فأحسن اليه ويكون ذكر ابي البقاء للعطف تجوزا أو سهوا وما يلحق بهذا البحث انه اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمره مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معافي

الخبر أي أنت قد رأيت انزال الله الماء من السماء فتصيح الخ وإذا كان الاستفهام بمعنى الخبر فلا يكون له جواب فلا ينصب حينئذ الفعل وأيضا انما ينصب الفعل لان ما بعده الفاء لا ينتصب الا اذا كان المستفهم عنه سببا له ورؤيته لانزال الماء لا يوجب اخضرار الارض وانما يجب عن الماء الماء ليس مستفهما عنه (قوله فهي تصيح) اعلم ان ضمير القصة والشأن المراد منهما شيء واحد من حيث ان ضمير الشأن هو ما بعده جملة خبر بها عنه مفسرة له وكذلك ضمير القصة لكن يختلفان من حيث ان الجملة ان كان فيها مؤنث ليس فضلة أي بالضمير مؤنثا ويقال له ضمير القصة كما هنا فان الارض مؤنث وفاعل ونظيره هي هند المليحة ولا يرد فانها لا تعني لا بصار فانه اما انت قصد الى المطابقة لالكو نهر اجمعاً مؤنث وان كانت الجملة فيها مذكر وليس بفضلة جعل مذكر أو يقال له ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد (قوله وتصيح خبره) أي فالجملة لماعمل (قوله أنه لا محرج) اذا لا يتوقف عليه (قوله والثاني تقديره) أي جعله فالمفعول الاول قوله الفعل وقوله لا محل له مفعول ثان وقوله الفعل أي تصيح وفيه ان الذي جعل معطوفا للجملة بتأنيدها قوله على الفعل المخبر به الخ المراد بالفعل المخبر به أنزل فانه خبر أن ولكن فيه تسامح اذا الخبر جملة أنزل وقوله لا محل له أي فلا يظهر لان المعطوف على الخبر خبر فتكون الجملة لها محل حينئذ وهذا الاعراب الثاني هو محل مناسبة كلام ابي البقاء للقسم الثاني وذلك ان ابي البقاء جعل الجملة المعطوفة على الجملة التي لها محل وهو الخبر لا محل لها وان كان كلاما في عطف الجملة على المفرد وكلام ابي البقاء مناسب في الجملة (قوله فيمن رفع) أي وأما على النصب فهو منصوب بان مضمرة بعدوا والمعية واذا جزم فهو مجزوم عطف على تاكل (قوله وذلك) أي ووجه ذلك أي تقديرهم المبتدا (قوله ايضاح الاستئناف) أي من غير توقف الاستئناف عليه (قوله أولا لا يستأنف الخ) أي لا يصح استئناف المضارع إلا على تقدير المبتدا لانه لو لم يقدر المبتدا للزم العطف والدطف مع رفعه لا وجه له (قوله ولا لزم الخ) في قوة العلة وكأنه قال لانه لو لم يقدر لزم العطف واللازم باطل فكذلك الملزوم وانما بطل اللازم وهو الدطف لانه ليس في الكلام ما يعطف عليه المضارع المرفوع واعتراض بان العطف صحيح بان يعطف وتشرب على جملة انتهى بتأنيدها وهي لا تاكل السمك والمعنى صحيح على أن لا نسلم لزوم العطف بل قوله وتشرب مستأنف وكأنه كلام ابتدئ به وحده (قوله منزلة الجملة الواحدة) أي لان الفاء مجرد السببية فهي للربط فقط فالحل حينئذ محكوم به له مجموع وكل واحد لا محل له على انفراده (قوله ولهذا) أي لاجل التنزيل (قوله اكتفى فيها بضمير واحد) أي لان الله في الاصل مبتدا والضمير الذي اكتفى به في أنزل وأما تصحيح فلارابط فيها ولما كانت الجملتان بمنزلة جملة واحدة كفى ضمير واحد فيها (قوله كما في جملة الشرط الخ) نحو زيد ان جاءني اكرمه فزيد مبتدا وإن شرط وجاءني فعل الشرط وأكرمه الجزاء وجملة الجواب والشرط الاثنان في محل رفع خبر عن زيد وليست احداهما في محل (قوله زيد) مبتدا ويطير فعل مضارع والذباب فاعل فيغضب الفاء مجرد السببية وليس فيها راحة العطف وينضب فعل مضارع والفاعل ضمير يعود على زيد وكل من الجملتين أعني طير الذباب وينضب في محل رفع خبر عن زيد بدليل أنا اكتفينا فيها بضمير رابط (قوله وأخرجت عن العطف) أي فلا يصح جعلها للعطف لانه يقتضي المغايرة والتشريك في الاعراب فيفيد أن كلاما من الجملتين له محل مع انه ليس كذلك (قوله كما ان الفاء كذلك) أي لمعنى السببية وأخرجت عن العطف لان العطف على فعل الشرط يدل على انه فعل الشرط والفرض انه جواربه وهذا تناقض (قوله فأحسن اليه) يجب ان تكون الفاء للسببية لا للعطف لانه يلزم عطف الانشاء على الخبر وهو لا يجوز (قوله لو يكون الخ) كلام مستأنف (قوله تجوزا) أي لكونها على صورة العاطفة وان لم تشرك في الاعراب (قوله لان المقول مجموعها) يحتمل كما في الدما ميني ان كل واحدة لها محل كالواقصر عليها وجزء المقول مقول (قوله جزء) أي للجملة أعني عبد الله ومنطلق (قوله ما يقال لك الا ما قد قيل) أي الا

موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لان المقول مجموعها وكل منها جزء المقول كما ان جزأ الجملة الواحدة لا محل لواحد منها باعتبار القول فتأمل ه الثالث المبدلة كقوله تعالى ما يقال لك الا ما قد قيل للرسول من قبلك ان ربك

لنو مغفرة وذو عقاب أليم فان وما علمت فيه بدل (٨٠) من ما وصلتها وازا سناد يقال الى الجملة كما جاز في واذ قيل ان وعد الله حق والساعة لا ريب

فيها هذا كله ان كان المعنى ما يقول الله لك الا ما قد قيل فاما ان كان المعنى ما يقول لك كما راقمك من الكلمات المؤذية الامثل ما قد قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري فالجملة استئناف ومن ذلك وأسروا التجوى ثم قال الله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم أفتأتون السحر قال الزمخشري هذا في موضع نصب بدلا من التجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جني في قوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى اي الى الله أشكو حاجتين تعذر التقاؤهما (الجملة السابعة) التابعة اجملة لما محل ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة فالاول نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه اذالم تقدر الوالوالحال ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى والثاني شرطه كون الثانية أوفى من الاولى بتادية المعنى المراد نحو واتقوا الذي أمركم بما تعلمون أمركم بانعام وبنين وجنات وعيون فازدلالة الثانية على نعم الله مفصاة بخلاف الاولى وقوله أقول له ارحل لا تقيم عندنا فان دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة

الذي قد قيل للرسول من قبلك فأبدل من ما الذي هي مفردة لانها وصولة قوله إن ربك الخ (قوله من ما وصلتها) فيه تسميح لما سبق أن المحل للموصول الاسمي وحده (قوله وازا سناد الخ) أي مع أن المسند اليه بما يكون مفردا (قوله الى الجملة) أعني قوله إن ربك الخ فان قوله الا ما قد قيل الخ نائب فاعل والجملة بدل منه (قوله كما جاز الخ) أي وانما جاز لكون الجملة أريد لفظها وحيتذ فيحكم لها بحكم المفرد (قوله واذ قيل إن وعد الله حق) أي لجملة إن وعد الله حق نائب فاعل قيل (قوله هذا) أي ما ذكر من أن الجملة بدل من ما وان يقال مسند للجملة (قوله الا ما قد قال) أي الا القول الذي قاله للرسول من قبلك (قوله ومن ذلك) أي من ابدال الجملة من المفرد (قوله هذا) أي ما ذكر من قوله هل هذا الا بشر مثلكم (قوله بدلا من التجوى) أي بدل كل أو بعض لان المراد بالتجوى الكلام الذي يقال سر اغنيا أي قالوا قولا مخفيا وهو ما هذا الا بشر مثلكم (قوله ويحتمل التفسير) أي ويحتمل فلا عمل لها (قوله جملة الاستفهام الخ) مقول القول واعلم أن الاستفهام الانكارى عنناه النفي وكأنه قال لا يلتقيان أي أشكو عدم التقائهما وهذا معنى قول المصنف تعذر الخ وقوله بدل من حاجة أي بدل من الحاجتين ولا شك ان الحاجتين مفرد ليس بجملة فلا ينافي انه مثنى

### (الجملة السابعة)

(قوله والبدل خاصة) أي ولا يقع في النعت لان الذي ينعت انما هو المفرد كما انه لا يثنى الا ما كان مفردا أو لا يقع ذلك في التوكيد لانه لا يؤكد بالانفاظ المخصوصة أعني أجمع وتوابع أجمع الا المفردات واعتراض بانه يقع في التوكيد اللفظي نحو زيد قام أبوه قام أبوه وأجاب الشمني بان لا نسلم ان هذا توكيد لفظي بل هو تكرير للجملة وفيه نظر ولعل الاولى أن المصنف لم يعتبر ذلك لان الثانية لما كانت تكرير الاولى كانتا عينا (قوله اذالم تقدر الوالوالحال) أي والالم يكن هنا تابعة وان كان عليها نصبا (قوله ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى) أي والالم يكن لها عمل (قوله والثاني) أي الوقوع في باب البدل (قوله بما تعلمون) أي من النعم (قوله بخلاف) أي الاولى فان دلالتها على نعم الله غير مفصاة واعتراض بان الجملة الاولى صلة الموصول لا محل لها وحيتذ فلتكن الجملة الثانية أيضا كذلك وهذا بخلاف الموضوع أعني الجملة التابعة لما لها محل واعتذره بان الغرض بالمثال كون الجملة الثانية أوفى من الاولى وبدلها منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى لها محل (قوله ارحل) في محل نصب مقول القول وقوله لا تقيم بدل من ارحل فيكون في محل نصب واعتراض بان قوله لا تقيم من جملة المقول وقد سبق أن جزء المقول لا محل له وحيتذ فلا يصح جعله بدلا والجواب ان ما هنا مبني على ما قاله غيره من البيانين وبعض النحاة أن جزء المقول له محل وأما ما سبق فهو الذي حققه هو أن ما تقدم مخصوص بما اذا استقل كل جزء بمعنى أما اذا اتحد المراد منها فكل له محل لصلاحته لتام المقولة أو يجاب بان الغرض التمثيل لكون الثانية بدلا من الاولى لكونها أوفى منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى لها محل (قوله من اظهار الكراهية) بيان لما اراده واعلم أن مدلول ارحل المطابق لطلب الرحيل وعدم الاقامة في هذا المكان ويلزمه الكراهية لاقامته وأما قوله لا تقيم فيدل مطابقة على اظهار الكراهية لاقامته مطابقة هذا كلامه ورد بان مدلول لا تقيم المطابق للنهي والكف عن الاقامة ويلزمه كراهية الاقامة والجواب ان لا تقيم بدل عرفا مطابقة على اظهار الكراهية بخلاف ارحل والاعتراض مبناه النظر للمعنى القوي لا العرفي (قوله بالمطابقة) خبران والمراد بالمطابقة العرفية فانه اشتهر في اظهار الكراهية عرفا (قوله بخلاف الاولى) أي فان دلالتها على ذلك بالاتزام (قوله والخطي) بفتح الحاء وكسر الطاء مشددة أي الرخ المنسوب الى خط حجر بادة باليامة يقوم فيها الرماح المجلوبة من الهند وقوله يخطر بكسر الطاء من خطر يخطر كضرب يضرب معناه يهتز وقوله نهلك بكسر الهاء أي شربت اذ النهل الشرب أولا وأما ثانيا فيقال له علل والمراد شربت من الدم بسبب الطعن والمراد بشربها تلطخها وقوله المتقفة السمر أي الرماح الممتدة وقوله من قوله والخطي

نهلت من قوله والخطي يخطر بنبينا بدل اشتمال انتهى وإيس متعينا لجواز كونه من باب الندى على أن تقدر الواو اللطيفة ويجوز أن تقدر واو الحال وتكون الجملة حالا لإيمان فاعل ذلك كرك على المذهب الصحيح في جواز ترادف الأحوال (٨١) وإيمان فاعل يخطر فتكون الحالان

متداخلتين والرباط على هذا الواو وإعادة صاحبة الحال بمناه فان المنفرد السمر هي الرماح ومن غريب هذا الباب قولك قلت لهم قوموا أولكم وآخركم زعم ابن مالك أن التقدير ليقم أولكم وآخركم وأنه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد كما قال في العطف في نحو اسكن أنت وزوجك الجنة ولا تخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده (تنبيه) هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جوار على ما قرر والحق أنها تسع والذي أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها أما الأولى فتحولت عليهم بمساطر إلا من تولى وكفر فيعذب الله قال ابن خروف من مبتدأ ويعذب الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع وقال الفراء في قراءة بعضهم فشربوها منه إلا قليل منهم از قليل مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا وقال جماعة في الأمر أنك بالرفع أنه مبتدأ والجملة بعده خبر وليس من ذلك نحو ما مررت بأحد إلا زيد خبر منه لأن الجملة

يخطر بنبينا) أي والشرط موجود فان قوله وقد نهلت أو في بداية المعنى المراد هو أنه وقع الطعن بخلاف يخطر أي يهتز فلا يدل على ذلك لاحتمال أنها تهتز بدون طعن (قوله بدل اشتمال) أي وعلى هذا فالواو زائدة وقوله بدل اشتمال أي لأن اهتزاز الرمح يشتمل على شرب الدم ويصاحبه (قوله الواو) أي في قوله وقد نهلت وقوله للعطف أي على جملة يخطر بيتنا فتكون الثانية تابعة لجملة لها محل (قوله على المذهب الصحيح) وعلى هذا فالمعنى ذكر تلك حال كوني في هاتين العاليتين (قوله ومن غريب هذا الباب) أي باب بدل الجملة من الجملة التي لها محل ووجه غرابته أن المتبادر في المثال بدل المفرد وإن لم يتسلط عليه عامل الأول لأنه يقتصر في التابع ما لا يقتصر في الأول (قوله زعم ابن مالك الخ) أي وأما غيره فاجعل الأمثلة الثلاثة من بدل المفرد من المفرد ومن عطف المفرد وقال أنه يقتصر في التابع ما لا يقتصر في المتبوع (قوله أن التقدير ليقم الخ) أي فالأصل قوموا ليقم أولكم وآخركم فقوله أولكم وآخركم معمول محذوف وهذه الجملة بدل من جملة قوموا (قوله لا المفرد من المفرد) أي لأن أولكم وآخركم بدل من الواو في قوموا لأن البدل على نية تسليط العامل ولا يصح تسليطه هنا فلا يقال قم أولكم (قوله اسكن أنت وزوجك الجنة) أي وليسكن زوجك الجنة فهو من عطف الجمل لأن زوجك فاعل لمحذوف ولا يصح عطفه على أنت إذ لا يقال اسكن زوجك (قوله ولا أنت) أي ولا تخلفه أنت إذ لا يقال لا تخلفه أنت (قوله ولا مولود) أي ولا يضار مولود (قوله على ما قرر) أي على ما قررته النجاة (قوله الجملة المستثناة) أي استثناء منقطع لأن الإلغاء لا يدخل إلا على جملة وإنما كانت في محل نصب لأن حق المستثنى بالامن كلام موجب أن ينصب (قوله بمسيطر) هو المسلط المتولى أي لست مسطرا عليهم ولا متوليا عليهم لكن من تولى وكفر بالله المتولى عليه ويعذب الله العذاب الأكبر فلا يتوهم تركه فالاستثناء منقطع وقيل الاستثناء متصل والمعنى إلا من تولى وكفر فانت مسلط عليه بالجهاد (قوله من مبتدأ) وقوله تولى صلة من وقوله فيعذب خبر أي وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب وهي حالة محل مفرد أي لكن تعذيب الله من كفر قال ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح حق المستثنى بالامن كلام موجب أن ينصب مفردا كان أو مكمل معناه بما بعده نحو أنا المنجوه هم أجمعين إلا أمر أنه قد قدرنا أنها لمن الغابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا إلا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعا ثابت الخبر ومحذوف فافهم الأول قول أبي قتادة أحرموهم أكاهم إلا أبو قتادة لم يحرم فالأمر أي لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبر ومن الثاني قوله <sup>عليه السلام</sup> ولا تدري نفس بأى أرض تموت إلا الله أي لكن الله يعلم ذلك (قوله على الاستثناء المنقطع) أي لأن الجملة لا يعقل دخولها في غير ما حتى يحكم على الاستثناء بأنه متصل (قوله والجملة بعده خبر) أي والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب على الاستثناء (قوله لأن الجملة هنا حال) وذلك لأن قوله بأحد جار ومجرور متعلق بمحذوف وقوله إلا أداة استثناء وقوله زيد مبتدأ وخبر منه خبر والجملة حال من أحد أو صفة له لا في محل نصب على الاستثناء (قوله باتفاق) أي حتى الأخفش وقوله عند الأخفش أي فقط واعترض بأنه سيأتي أن الأخفش لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالواو واجب بأن الضمير في قوله أو صفة له أي الأحدا لا بقيد كونه السابق على حد عندى درهم ونصفه بل هو صفة لأحد مقدر بعد الإبدال من أحد المذكور قبلها أي ما مررت بأحد إلا أحد زيد خبر منه فالفصل إنما هو بين البدل والمبدل منه لا بين الصفة والموصوف لكن فيه أنه يلزم عليه حذف الموصوف بالجملة وهو ليس ببعض اسم مجرور وبين أرفق وهو غر جاز عند الأخفش وغيره (قوله فانها حال) أي من المرسلين لا في محل نصب على الاستثناء (قوله فانها مفعول) أي لا في محل نصب على الاستثناء (قوله وأما الثانية) أي الجملة المسند إليها (قوله وأنذر تهم مبتدأ) أي هذه الجملة مبتدأ مؤخر في محل رفع وإنما صح ذلك لقيامها مقام المفرد

[١١ - دسوقي - ثاني] هنا حال من أحد باتفاق أو صفة له عند الأخفش وكل منها مقدم ذكره وكذلك الجملة في إلا أنهم لياكلون الطعام فانها حال وفي نحو ما عدت زيدا لا يفعل الخير فانها مفعول وكل ذلك قد ذكره وأما الثانية فنحو سواء عليهم أن أنذرتهم الآية إذا أعرب سواء خبرا وأنذرتهم مبتدأ ونحو

تسمع بالمعدي خبر من ان تراه اذ لم قدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كأن الجملة بعد الظرف في نحو ويوم تسير الجبال وفي نحو أنذرهم في تأويل المصدر (٨٢) وإن لم يكن معها حرف سابق واختلاف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا فالماشهور المنع مطلقا

أي انذارك وعده سواء (قوله تسمع بالمعدي) أي تسمع فعل مضارع مرفوع والفاعل مستتر فيه جوازا تقديره أنت والجملة في محل رفع مبتدا (قوله اذ لم قدر الخ) أما اذا قدرت الاصل ذلك فيكون المصدر المؤول هو المبتدا لانفس الجملة (قوله مقام السماع) أي مقام المفرد وهو السماع (قوله ويوم تسير الجبال) أي فيوم مضاف والجملة مضاف اليها وإنما جعلت الجملة مضافا اليها لأنها قائمة مقام مفرد أي يوم تسير (قوله في تأويل المصدر) الأولى قائمة مقام المصدر لأن الفرض أن المبتدا نفس الجملة وأما على كلامه فيوم أن المبتدا المصدر الذي في تأويلها (قوله واختلف في الفاعل الخ) لما أفاد أن الجملة تدسكون مبتدا أفاد أن في وقوعها فاعلا أو نائباعنه خلافا (قوله يعجنني قام زيد) أي الجملة قام زيد فاعل عنده (قوله معاق) أي أي معاق وقد سبق للوصف مختار له قصره على الاستفهام (قوله ومنعوا الخ) أي لأنه لم يوجد معاقا وإن كان الفعل قليا (قوله وأجازها هشام وتعلب) كرر هذا ليرتب عليه الاحتجاج (قوله واحتجاج الخ) قال الدمامي الأحسن أن جملة يسير حال فاعلها راجع لما يرجع له ضمير راعني (قوله وما راعني الخ) تمامه وعدي به قينا يسير بكبر والقين الحداد والجمع قيون والكبير كبر الحداد وهو زق أو ولد غليظ ذو حافات وهو المنفاخ وأما الحفرة التي يوضع فيها الفحم فيقال لها كورا شني (قوله الايسر) فعل مضارع والفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو والجملة في محل رفع فاعل راع بمعنى أخاف والشرطة كالغرفة واحد الشرط كالغرف وهي علامة الولاية ويقال للواحد من الولاية شرطي كتركي وشرطي كجني سوا بذلك لأنهم جعلوا لأنفسهم علامات يميزون بها (قوله ومنع الا كثر من ذلك) أي كون الجملة مستندا اليها سواء كانت مبتدا أو فاعلا أو نائب فاعل (قوله وتسمع ويسير على اضمار أن) قال الدمامي الأحسن في المصراع أن يقال أن فاعل راعني ضمير يعود إلى ما يعود اليه ضمير يسير وهو الشخص وقوله يسير جملة في محل نصب على أنها حال فاعل راعني والاستثناء مفرغ أي راعني هو في حال من الأحوال إلا في حال كونه يسير قال الشمني ويمكن أن يخرج البيت أيضا على تقديره ملق أي لا يسير كما في قوله إني وجدت ملاك الشيمة الأدباء أي للملاك اه شمني (قوله على اضمار أن) أي وحذف أن ورفع الفعل جائز لاشدوذه بخلاف حذفه مع نصب الفعل فإنه شاذ لا ينقاس إلا في مواضع معلومة (قوله لما يبين في غير هذا الموضع) أي من أن الجملة إذا قصد لفظها يحكم لها بحكم المفرد فيجوز وقوعها مبتدا أو فعلا ونائباعنه

### (حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات)

(قوله أو بغير المحضة) أي وإن كانت مرتبطة بغير المحضة منها أي من المعرفة النكرة والمراد بالمعرفة الغير المحضة المعرفة بالجنسية والمراد بالنكرة الغير المحضة النكرة الموصوفة (قوله وجودا مقتضى) أي وهو صحة عمل العامل في صاحب الحال أو في الموصوف في الحال وفي الصفة (قوله وانتفاء المانع) أي الذي يمنع من الوصفية أو الحالية (قوله ومنه الخ) إنما فصله لاحتمال أنه ليس منه كإتي (قوله وإنما أعيد ذكر الأهل) أي الواقع بعد استطعام أي ولم يأت بالضمير بدل الاسم الظاهر (قوله مع أن المراد وصف القرية) لأن الحديث سوق فيها لا ترى فوجد فيها جدارا (قوله أزم خلو الصفة) أي لأنه ليس فيها ضمير عائد على الموصوف وهو القرية ورده الدمامي بأن الضمير في استطعام عائد على الأهل المقيد بالقرية لضافته لها فالربط المعنوي حاصل والجواب أنه لا يكفي في الجملة الواقعة صفة الارتباط اللفظي وهو الضمير العائد على نفس الموصوف وقوله كان مجاز أي وهو خلاف الأولى وورد بان انجاز أبلغ من الحقيقة والقرآن مشحون به فلا مانع من المجاز حيث نؤا جواب به ض

وأجازه هشام وتعلب مطلقا نحو يعجنني قام زيد وفصل الفراء وجماعة ونسبه لسيويه فقالوا إن كان الفعل قليا وجد معلق عن العمل نحو ظهر لي أقام زيد صبح ولا فلا وحلوا عليه ثم بداهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجته حتى حين ومنعوا يعجنني يقوم زيد وأجازها هشام وتعلب واحتجاج بقوله وما راعني الا يسير بشرطة ومنع الا كثر من ذلك كله وأولوا ما ورد بما يورمه فقالوا في بدا ضمير البدء وتسمع ويسير على اضمار أن وأما قوله تعالى وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض وقوله عليه الصلاة والسلام لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب فليس من باب الاستناد إلى الجملة لما يبين في غير هذا الموضع (حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات) تقول العربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال وشرح المسئلة مستوفاة أن يقال الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها أو بمعرفة محضة

فهي حال عنها أو بغير المحضة منها فهي محتملة لها وكل ذلك بشرط وجود المقتضى وانتفاء المانع (مثال النوع الأول) وهو الواقع بان صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه لم تظنون قوما هم مهلكهم أو معذبهم من قبل أن يأتي يوم لا ينفع فيه ومنه حتى إذا أتيا أهل قرية استطعموا أهلها وإنما أعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل استطعموا مع أن المراد وصف القرية لزم خلو الصفة



من ضمير الموصوف، لوقيل استطاعا ما كان مجازا ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدر الجملة جوا بالاذن لأن تكرار الظاهر يعبرى حيث  
عن هذا المعنى وأيضاً فلا الجواب في قصة الغلام قال أقنلت لاقوله قنلته لأن الماضي المقرون بقوله لا يكون جواباً فليكن قال في هذه أيضاً جواباً  
(ومثال النوع الثاني) وهو الواقع حالاً لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تمن تستكثر (٨٣) لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى (ومثال

النوع الثالث) وهو  
المحتمل لها بعد النكرة  
وهذا ذكر مبارك أنزلناه  
فلك أن تقدر الجملة صفة  
للكرة وهو الظاهر  
ولك أن تقدرها حالاً عنها  
لأنها قد تخصصت بالموصف  
وذلك يقربها من المعرفة  
حتى أن أبا الحسن أجاز  
وصفها بالمعرفة فقال في  
قوله تعالى فأخران  
يقومان مقامهما من الذين  
استحق عليهم الأوليان  
أن الأوليان صفة لأخران  
لوصفهم يقومان ولك  
أن تقدرها حالاً عن  
المعرفة وهو الضمير في  
مبارك إلا أنه قد يضعف  
من حيث المعنى وجهاً  
الحال أما الأول فلأن  
الإشارة إليه لم تقع في  
حالة الانزال كما وقعت  
الإشارة إلى البعل في حالة  
الشيخوخة في وهذا يعلى  
شيخاً أما الثاني فلا تقتضاه  
تقييد البركة بحالة الانزال  
وتقول ما فيها أحديقرأ  
فيجوز الوجهان أيضاً  
لأن الإبهام عن النكرة  
لعمومها (ومثال النوع  
الرابع) وهو المحتمل لها  
بعد المعرفة كمثل الحمار  
يحمل أسفاراً فإن المعرفة  
الجنسية يقرب في المعنى  
من النكرة فيصح تقدير

بأن المجاز خلاف الأصل على كل حال وأيضاً حيث قيل أولاً أتيا أهل قرية بنى الكلام على الحقيقة فالجوز بعد  
من الرجوع للشيء بعد الانصراف عنه (قوله كان مجازاً) لأن اسناد الاستطعام للأهل هو الحقيقة أي ولا يجوز  
الانبان بضمير الأهل والقرية معاً بأن يقول استطاعا معهما (قوله ولهذا) أي ولا أجل لتعليل إعادة الذكر بما  
سبق كان هذا الوجه أي وهو جعل الجملة صفة (قوله لأن تكرار الظاهر الخ) علة لحذف أي وإنما كان جعل  
الجملة جواباً لاذن الأولوية فيه لأن تكرار الخ وحاصله أنه على جعل الجملة صفة يكون الانبان بالاسم الظاهر  
في محل الضمير نكتة بخلاف جعلها جواباً بالاذن فإنه لا يكون للانبان بالظاهر محل الضمير نكتة وأيضاً يلزم على  
جعلها جواباً لاذن مخالفة النظر (قوله المقرون بقدر) وفي نسخة بالفاء أي الدالة على قد الدالة على تحقق الماضي  
فلا يكون جواباً بالشرط إذا المستقبل وإنما احتيج لقد لأن الماضي بدونها صالح للشرطية فلا يقرن بالفاء (قوله  
بقدر) أي المقدرة بعد الفاء وفي نسخة لأن الماضي المقرون بالفاء ووجه عدم صحة الجواب عنها أن الماضي صالح  
للجوابية لجواز كونه مستقبلاً في المعنى وحيث فلا يقرن بالفاء ودخول الفاء عليه مع الصلاحية يدل على أنه  
لا يصلح للجواب وعدم الصلاحية له لا قرأته بقدر فالفاء دالة على قد محذوفة وقد تدل على تحقق الماضي فلا يكون  
الفعل جواباً بالاذن إذ لا يكون إلا مستقبلاً (قوله لا يكون جواباً) أي لأنها تدل على تحقق الماضي وجواب إذا  
لا يكون إلا مستقبلاً (قوله قال الخ) أي أن الجواب عن إذا قال قنلت لأن الجواب قنلته من قوله لقيت غلاماً  
قنلته لأن الماضي الخ (قوله بعد المعارف المحضة) أن قلت هي في باحليماً لا يجل ونحوه صفة مع أنه معرفة محضة  
بتعيين الذم كما نص عليه بن السيد الجواب أنه صفة له قبل النداء وهو إذ ذاك نكرة فهو من نداء الموصوف  
لا من وصف المنادى (قوله تستكثر) جملة حالية من ضمير تمن وكذلك وأنتم سكارى حال من ضمير لا تقربوا  
(قوله فأخران يقومان مقامهما) أي في وجه اليمين عليهم ما وقوله من الذين استحق عليهم أي الوصية وهم الورثة  
وقوله الأوليان باليت أي الأقربان إليه بدل من آخران أو صفة له كما قال أبو الحسن (قوله ولك أن تقدرها)  
أي جملة أنزلناه والمراد بتقديرها جعلها (قوله وجهاً الحال الخ) بالنسبة لأن الحال إمام من النكرة أو من ضمير  
مبارك (قوله أما الأول) أي أما تضعيف الوجه الأول وهو أنه حال من ذكر وحاصله أن الحال قيد في عاملها  
والعامل هنا الإشارة فيفيد أن الإشارة تقيد بالانزال مع أن الإشارة إليه ليست في وقت انزال جميعه (قوله وأما  
الثاني) أي وأما تضعيف الثاني وهو أنه حال من ضمير مبارك ويكون العامل مبارك فالحال قيد فيه (قوله يحمل  
أسفاراً) أي في حال من حمار وان كان مضافاً إليه لكون المضاف كالجزء في صحة السقوط إذ يقال مثله كالحمار  
والضمير حيثنراجع للمضاف إليه وهو كثير منه كمثل آدم خلقه أهل قرية استطاع أهلها نعم إذا احتمل  
عود الضمير للمضاف أو المضاف إليه فالأولى عرده على المضاف لأنه المحدث عنه والمضاف إليه قيد لعينه إلا أن  
يكون المضاف لفظ كل أو بعض لا هما سور والمقصود ما بعدهما (قوله وقد اشتمل الضابط) أي السابق عند  
الترجيح هو قوله الجملة الخبرية الخ (قوله كذلك) أي تريد الانشاء وأما لو أردت الخبر كانت الجملة حالاً لوقوعها  
بعد معرفة (قوله لا يكون نعتاً ولا حالاً) أي لأنه لا يعلم مدلولها إلا بعد النطق بها وكل من الحال والنعت لا بد أن  
يعلم مدلوله من قبل لأن القصد منهما تعريف الموصوف (قوله ويجوز أن يكون) أي جملتا بعته في المثالين وقوله  
خبرين أي عن اسم الإشارة وقوله آخرين أي الخبر الأول العبد المنكر في المثال الأول والمعرف في المثال الثاني

يحمل حالاً أو وصفاً ومثله آية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله وقد أمر على التثنية يسبى وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود  
أحدها كون الجملة خبرية واحتوت بذلك من نحو هذا عبيد بعته يريد بالجملة الانشاء وهذا عبيد بعته كذلك فإن الجمليتين  
مستأنفتان لأن الانشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند من منع تعدد الخبر

مطلقا وهو اختيار ابن عصفور (٨٤) وعند من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة وهو أبو علي وعند من منع وقوع الانشاء خبرا وهم طائفة من

الكوفيين ومن الجمل ما  
يحمل الانشائية والخبرية  
فيختلف الحكم باختلاف  
التقدير وله أمثلة منها قوله  
تعالى قال رجلان من الذين  
يخافون أنعم الله عليهم  
فان جملة أنعم الله عليهم  
تحمّل الدعاء فتكون  
معترضة والاخبار صفة  
ثانية ويضعف من حيث  
المعنى أن تكون حالا ولا  
يضعف في الصناعة لو صفها  
بالظرف (ومنها) قوله  
تعالى أو جاؤكم حصرت  
صدورهم فذهب الجمهور  
إلى أن حصرت صدورهم  
جملة خبرية ثم اختلفوا فقال  
جماعة منهم الأخفش هي  
حال من فاعل جاء على  
إضمار قد ويؤيده قراءة  
الحسن حصرة صدورهم  
وقال آخرون هي صفة انلا  
يحتاج الى إضمار قد ثم  
اختلفوا قبل الموصوف  
منسوب محذوف أى قوما  
حصرت صدورهم ورأوا أن  
إضمار الاسم أسهل من  
إضمار حرف المعنى وقيل  
مخفوض مذكور وهم  
قوم المتقدم ذكرهم  
فلا إضمار البتة وما بينهما  
اعتراض ويؤيده أنه قرئ  
باسقاط أو وعلى ذلك  
يكره جاؤكم صفة لقوم  
ويكون حصرت صفة ثانية  
وقيل بدل اشتغال من  
جاؤكم لان المجيء  
مشتغل على الحصر وفيه  
يبطل لان الحصر من صفة  
الجائين وقال أبو العباس

(قوله مطلقا) أى سواء كان الثاني مفردا أو جملة كان انشاء أو خبرا (قوله تحتمل الدعاء) أى فى جملة انشائية  
(قوله فتكون معترضة) أى بين القول والمقول (قوله من حيث المعنى) أى لانه ليس المعنى على التقيد (قوله  
أن تكون حالا) أى لان جعلها حالا يقتضى أن قولهم فى وقت انعامه عليهم فقط مع أن قولهم لا يتقيد بذلك  
والحاصل ان الحالية تقتضى تفيد العامل مع أن المعنى ليس على التقيد (قوله أو جاؤكم) عطف على قوله  
يصلون أى إلا الذين يصلون إلى قوم موصوفين بكونهم يبتكم وبينهم ميثاق أى فلا تقتلوهم وإلا الذين جاؤكم  
حصرت صدورهم فلا تقابلوه وهذا بناء على أن حصرت جملة خبرية (قوله أو جاؤكم حصرت صدورهم) قبله  
ودواو تكفرون أى ودالمنافقون لو تكفرون كما كفروا فتكفرون أنتم وهم مستوون فى الكفر فلا تتخذوا  
منهم أولياء تولوهم حتى يهاجروا مجرة صحيحة محقة لا يمانهم فان تولوا وأعرضوا واستمروا على ما هم عليه  
يخدوهم بالأسروا قتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا تولونه ولا نصيرا تنصرون به على أعدائكم إلا  
الذين يصلون إلى قوم يبتكم وبينهم ميثاق أى عهد على الإيمان وترك قتالهم وقاتلهم من أتى اليهم كلال بن  
عويمر الأسلمى فلا تأخذوهم ولا تقتلوهم أو جاؤكم حصرت صدورهم أى ضاقت صدورهم عن قتالكم مع  
قومهم وعن قتال قومهم معكم أى عسكين عن قتالكم وقاتل قومهم فلا تعرضوا اليهم بأخذ ولا بقتل وقد نسخت  
هذه الآية بآية السيف (قوله على إضمار قد) اعلم أن إضمار قد واجب عند البصريين فيقولون إن الجملة  
الماضية إذا وقعت حالا لا بد من اقترانها بقدر ظاهرة أو مقدر قو أما الأخفش فلا يرى وجوبها مع الماضى إذا  
وقع حالا فيقول ان الجملة الماضية تقع حالا وتقترن بقدران وجدت فان لم توجد فلا تحتاج إلى تقديرها إذا علمت  
هذا فيقول المصنف منهم الأخفش على إضمار قد لا يظهر فالأولى أن يقول ثم اختلفوا فقال الجمهور هي حال  
من فاعل جاؤ على إضمار قد خلافا للأخفش القائل لا تحتاج لتقدير (قوله قراءة الحسن حصرة) أى ضيقة أى  
حال كون قلوبهم ضيقة (قوله أى قوما حصرت صدورهم) أى أو جاؤكم حال كونهم قوما موصوفين بهذا  
الوصف (قوله وقيل مخفوض) أعنى الموصوف (قوله وهم قوم المتقدم ذكرهم) فالقوم المتقدم ذكرهم  
موصوفون بوصفين الأول قوله يبتكم وبينهم ميثاق والوصف الثاني قوله حصرت صدورهم وقوله أو جاؤكم  
اعتراض هذا هو كلام أبى البقاء الذى هذه عبارة وليس ما بين القوم وقوله حصرت كله اعتراض كما هو ظاهر  
المصنف (قوله ويؤيده) أى يؤيد جملة صفة لقوله المذكور لا حالا من فاعل جاؤكم وقوله وما بينهما اعتراض  
هو أو جاؤكم وأما يبتكم وبينهم ميثاق فصفة لقوم ولما كان جاؤكم اعتراضا لأن أو تمنع من جملة صفة  
ثانية والواقع بين الشيتين المتلازمين كالموصوف وصفته اعتراض (قوله ويكون حصرت صفة ثانية) فتعين  
حصرت للوصفية على قراءة اسقاط أى يؤيد جعلها صفة لاحالا على قراءة اثبات أولان الأصل التوافق بين  
القراءة وعدم اختلافها تأمل (قوله ثانية) أى بالنسبة لجاؤكم فلا ينافى انه صفة ثالثة بالنظر لىبتكم وبينهم  
ميثاق (قوله لان المجيء) أى فى تلك الحالة مشتغل على الحصر أى على ضيق الصدر (قوله لان الحصر من صفة  
الجائين) أى فهو صفة ثانية لانه من صفات المجيء حتى يكون بدلا منه قال الدماميني وقد يقال كون الحصر صفة  
للجائين لا ينافى اشتغال المجيء عليه من حيث أن سبب المجيء حصر الصدور فتأمل (قوله من صفة الجائين) أى  
لان صفة المجيء وشرط بدل الاشتغال إنما يكون من صفات المبدل منه ودالا عليه دلالة اجمالية حتى  
إذا ذكر البدل يكون كالمعنى لما ذكر إجمالا (قوله وقال أبو العباس المبرد بالجملة) أى جملة حصرت صدورهم  
(قوله معناه الدعاء) أى فالمعنى أو جاؤكم اللهم ضيق صدورهم كراهية أن يقابلوكم أو  
يقاقلوا قريتهم (قوله مثل غلت الخ) أى فالمعنى اللهم ضيق صدورهم (قوله لا يتجه) أى لا يظهر وحاصل  
الرد أن المعنى على هذا القول اللهم ضيق صدورهم عن قتالنا وعن قتال قومهم أى الكفار والدعاء عليهم بضيق  
الصدور بالنظر لقتال المسلمين ظاهر وأما الدعاء عليهم بالنظر لقتال قريتهم فلا يظهر إذا المطلب اتخاذ

الكفر

المبرد الجملة انشائية معناها الدعاء مثل غلت أي يبتكم في مستأنفة ورد بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه

ومن ذلك قوله تعالى واتقوا فتنة لا نصيب الذين ظلموا منكم عامة فانه يجوز أن تقدر لانهية ونافية وعلى الأول فهي مقولة لقول محذوف هو الصفة أى فتنة مقولا فيها ذلك ويرجحه أن تؤكد الفعل بالتون بعد لا الناهية قياس نحو ولا تحسبن الله غافلا وعلى الثاني فهي صفة لفتنة ويرجحه سلامته من تقدير القيد الثانى صلاحيتها للاستغناء عنها وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا يستغنى عنها بمعنى أن معقولة القول متوقفة عليها واشياء (٨٥) ذلك القيد الثالث وجود

الكفر ولو بأهله وأجيب بان المراد الدعاء عليهم بسلب أهلية القتال بالمرّة تحقير ألهم فتأمل (قوله لانهية) تقدم أن فيه إقامة السبب مقام السبب فالمعنى لا تعرضوا لها فتصيب (قوله قياس) أى وأما التوكيد بعد لانهية فهو شاذ (قوله صلاحيتها للاستغناء) هذا القيد مأخوذ من قوله فى الضابط لم يستلزمها ما قبلها لانه إذا لم يستلزمها ما قبلها كانت سالحة للاستغناء عنها (قوله وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر) أى فإذا قلت جاء الذى قام أبوه أو زيد قام أبوه فلا تكون جملة قام أبوه حالا من المعرفة قبلها وكذا يقال فى قال زيد عمرو وقام أبوه لا تكون جملة عمرو وقام أبوه حالا من المعرفة قبلها ولا صفة للكره فى قولك قال رجل عمرو وقام أبوه لعدم الاستغناء عنها (قوله بمعنى أن معقولة القول) أى تعقل القول بمعنى المقول فإذا قلت قال زيد لا ترض فلا يتعقل كون زيد قال لا ترض إلا بهذه الجملة أى جملة لا ترض (قوله بمعنى أن معقولة الخ) أى لا بمعنى انها عمدة (قوله وجرد المقتضى) أى وهو صحة كون العامل فى صاحب الحال عاملا فيها بان كان قويا كالفعل وما شابهه لأن كان ضعيفا كالابتداء فانه لا يصح حينئذ ولذا قالوا لا يصح الحال من المبتدأ (قوله فانه صفة الخ) أى والمعنى وكل شئ مفعول لم ثابت فى الزبر (قوله أو شئ) أى والمعنى الشئ المفعول لهم كله ثابت فى الزبر (قوله مع جواز الوجهين) مما جعل الجملة صفة لرجل أو حالاً منه (قوله لعدم ما يعمل فى الحال) علة لقوله لا يصح فان الابتداء لا يعمل فيها لانه عامل ضعيف فلا يعمل الرفع والنصب وإنما كان ضعيفا لانه معنوى لا لفظى ولما أجاز سيبويه الحال من المبتدأ جعلها معمولة للاستقرار فى نحو

ه لية موحشا طلل ه ولم يبالى باختلاف عاملها وعامل صاحبها والقوم يحملونها من ضمير الاستقرار (قوله لعدم ما يعمل فى الحال) أى فقد عدم المقتضى للحال (قوله ونظيره) أى فى امتناع الحال لعدم المقتضى وامتناع الخبر وتعين الصفة (قوله ولا من الضمير المستتر فى الخبر) أى موجود المقدراى لولا كتاب من الله موجود حال كونه سابقا (قوله ولا يكون خبراً) أى لكتاب وقوله لما أشرنا إليه أى يقول أى الحسن أن الخبر لا يقع بعد لولا (قوله ولا ينقض الأول) أى كون الحال لا تقع بعد لولا (قوله مدهونا) أى فان مدهونا حال من المبتدأ (قوله ولا الثانى) أى كون الخبر لا يقع بعد لولا (قوله بقول الزبير) بن العوام وكان ضرباً للنساء وكان لاسماء الصديقة زوجه أولاد يحولون بينه وبين ضربها (قوله لحبطتها) من الحبط أى لحبطتها فى الأرض وهو جراب لولا وقوله حولها نصب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر عن المبتدأ وتماز البيت كحطبة عصفور ولم ألتئم (قوله والخبر محذوف) أى موجود (قوله لولا وجوده) أى المانع (قوله ويتعين حينئذ) أى حين إذ وجد المانع (قوله حال) أى يتعين كونها حالا (قوله بدليل استقبال) أى لأن الحال منافية الاستقبال (قوله حال) أى من ربي (قوله فسو) أى لأن هذا لا يصح جملة نظراً لأن السين فى هذا المثال المنظر به داخل على عامل الحال وفى الآية داخل على الحال وفرق بينهما وقيل ان ذلك القائل لاحظ فى التنظير انه يلزم من استقبال الحال استقبال عاملها وبالعكس لاتحاد زمنهما فصح التنظير (قوله بعد أن كانت متممة) قبل المانع لأن الجملة الخبرية بعد النكرة المحضة يتعين جعلها صفة ويمتنع كونها حالا (قوله وهو خير لكم) أى قالوا ومدينة للحال إذ الصفة لا يفصل بينها وبين موصوفها بالواو أى عسى أن تذكر هو شيئاً فى حال كونه خيراً لكم وفى حال كونه شرّاً لكم جز ما فالترجى

حينئذ الاستئناف محو زارنى زيد ساء كافته أولن أنسى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لأن الحالية لا تصدر بدليل استقبال وأما قول بعضهم فى وقال (فى ذاهب إلى ربى سيدين أن سيدين حال كما تقول سأذهب مهدياً فسو) (الثانى) ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع ويمتنع فيه الاستئناف لأن المسمى على تقييد المتقدم فيتعين الحالية بعد أن كانت متممة وذلك نحو وعسى أن تذكر هو شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم أو كاذبى مر على قرية

وهي غاوية وقوله مضى زمن والناس يستشفعون بي (٨٦) والمعارض فيهن الوارفان لا تعترض بين الموصوف وصنفته خلافا لزمه خشي

ومن وافقه ( والثالث )  
ما يمنعها ما نحو وحفظا  
من كل شيطان مارد  
لا يسمعون وقد مضى  
البحث فيها ( والرابع )  
ما يمنع أحدهما دون الآخر  
رلولا للمانع لكنا جائزين  
وذلك نحو ما جاء في أحد  
الأقال خير افان جملة القول  
كانت قبل وجوده ولا اعتمة  
لوصفية والحالية فلما جاءت  
الامتعة الوصفية ومثله  
ما أهلكنا من قرية الألها  
منذرون وأما ما أهلكنا  
من قرية الألها كتاب  
معلوم فللوصفية مانعان  
الواو والألمير الزمخشري  
وأبو البقاء واحدا منهما  
مانعا وكلام التحوين  
بخلاف ذلك قال الاخفش  
لا تفصل الا بين الموصوف  
وصفته فان قلت ما جاني  
رجل الاراكب فالتقدير  
الارجل راكب يعني أن  
را كبا صفة لبدل محذوف  
قال وفيه قبح لجعلك الصفة  
كالاسم يعني في إيلاتك  
إياها العامل وقال الفارسي  
لا يجوز ما مررت بأحد  
الاقائم فان قلت الاقائما  
جاز ومثل ذلك قوله  
وقائلة تخشى على أظنة  
ستردى به تر حاله وجمائله  
فان جملة تخشى على حال من  
الضمير في قائلة ولا يجوز  
أن يكون صفة لها لان  
اسم الفاعل لا يوصف قبل  
العمل والله اعلم ( الباب

في كلام الله بمعنى الجزم أي قد تكرهوا شيأ الخ (قوله وهي غاوية) أي في حال كونها خادية (قوله)  
وقوله) أي قول قيس بن ذريح وتماه \* فهل لي الى ليل الغداة شفيح \*  
يقولون صب بالنساء موكل \* وهل ذلك من فعل الرجال بديع  
(قوله والمعارض) أي والمانع من الوصفية والمعين للحالية فيهن الوارف (قوله ومن وافقه) أي كابي البقاء  
(قوله والثالث ما يمنعها) أي ما يمنع من الوصفية والحالية بعد أن كانا جائزين لولا المانع (قوله من كل  
شيطان) أي فمعرفة مقتضاه صحة أن يكون لا يسمعون بعده صفة وإذا نظرت لوصفه بما رده صرح جعلها حالا  
منه لكن منع مانع معنوي من كل من الأمرين وهو انه لا معنى للاحتراس من شيطان موصوف بعدم السماع  
ولان شيطان في حال عدم سماعه وحينئذ الجملة لا يسمعون الخ مستأنفة لبيان حال الشيطان بعد التحفظ منه  
على ما مر (قوله وقد مضى البحث فيها) أي الكلام فيها (قوله الاقال خيرا) أي فأحد نكرة وبصح  
جعل قوله قال خيرا صفة له وأيضا إذا نظرت له من حيث انه نكرة في حيز النفي فيصح جعله حالا لكن منع  
من الصفة مانع وهو الا (قوله امتعت الوصفية) أي رقيت الحالية (قوله ولم ير) وفي نسخة ولم يسم  
(قوله مانعا) أي من الوصفية فجوزا في الجملة المذكورة كونها صفة وحالا (قوله وكلام التحوين بخلاف  
ذلك) أي لان كلامهم يقتضي أن لا تمنع من جعل ما بعدها صفة لما قبلها وقوله قال الاخفش الخ أي بكلام  
الاخفش وكلام الفارسي دليلا لما ادعاه من أن كلام التحرين مخالف لما قاله الزمخشري وأبو البقاء وهو  
أن لا تمنع من كون ما بعدها صفة لما قبلها (قوله فالتقدير) أي المجوز لذلك التركيب وهذا لا ينفي قبحه  
(قوله وفيه قبح) أي يلزم شيء آخر لهذا التقدير في ما جاء في أحد الاقال خيرا أي الواحد قال خيرا وهو أن  
فيه حذف الموصوف بجملة والشرط غير موجود لانه ليس بعض اسم مجرور بمن أوفى (قوله لجملك الخ)  
أي قبل التقدير (قوله في إيلاتك إياها العامل) أي مع أن العامل لا يليه الا الاسماء لا الصفة (قوله في  
إيلاتك إياها العامل) مراده بالعامل الا اذشأنها العمل أي والعامل انما يليه الموصوف فيعمل في الصفة  
بالتبع (قوله لا يجوز الخ) أي مطلقا سواء جعلت الاقائم صفة لأحد الموجود لا نه يلزم عليه الفصل بالابن الصفة  
والموصوف أو جعلته صفة لأحد محذوف بدلا من أحد المذكور لانه لا يجوز عنده خلافا للاخفش الذي يقبحه  
فقط فحاصل كلامه منع ما يقبحه الاخفش (قوله الاقائم) أي بالجر على التبعية (قوله جاز) أي على الحالية (قوله  
ومثل ذلك) أي مثل ما تقدم من قوله ما جاني أحد الاقال خيرا وقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الألها  
منذرون في امتناع الوصفية دون الحالية قوله الخ (قوله أظنة) أي من الظنون التي تظنها في من موق مثلا  
(قوله ستردي به) أي تهلكه والترحال التنقل في الاسفار والجمائل جمع جمالة بمعنى الجعل على الفعل (قوله  
لان اسم العامل لا يوصف قبل العمل) قال الدماميني يحتمل أن جملة ستردي به مفعول ثانيا لأظنة على انه  
قالها وأنه ليس مقولا لقائله المذكور بل مقول لمحذوف أي تقول ستردي أو أظنة ستردي الخ وحينئذ فلا  
يلزم من جعل جملة تخشى صفة لقائلة ما ذكره من وصف اسم الفاعل قبل العمل (قوله قبل العمل) أي لان  
قوله ستردي الخ مقول القول فهي في محل نصب بقائلة (قوله قبل العمل) أي لان الوصف من خواص  
الاسماء فيبعد الشبه بالفعل

### ( الباب الثالث من الكتاب في ذكر أحكام ما يشبه الجملة )

(قوله أو ما يشبه) أي وهو الاسم المشتق العامل عمل الفعل (قوله أو ما أول بما يشبهه) وهو الاسم الجامد  
المؤول بالمشتق (قوله أو ما يشير الى معناه) أي بان كان علما مشتهرا مسما به بوصف فيشار به حال العلية  
للاوصف كخاتم فانه يشير الى معنى الفعل وهو الختم (قوله أو ما يشير الى معناه) أي الى معنى الفعل (قوله

( الثالث ) من الكتاب في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور ( ذكر حكمهما في التعلق ) فان  
لا بد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما يشير الى معناه

فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا قدر كاسياتي وزعم الكوفيون وابتاطاها، خروف انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمر في الدار ثم  
اختلفوا فقال ابتاطاها وخروف الناصب المبتدأ وزعم انه رفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد (٨٧) أخوك وينصبه اذا كان غيره وان

ذلك مذهب سيويه وقال  
الكوفيون الناصب أمر  
معنوي وهو كونها  
مخالفين للمبتدأ ولا معمول  
على هذين المذهبين مثال  
التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى  
أنعمت عليهم غير المنضوب

عليهم وقول ابن دريد  
واشتمل المبيض في مسوده  
مثل اشتعال النار في جزل  
الغضى \* وقد تقدر في  
الاولى متعلقة بالمبيض  
فيكون تعلق الجارين بالاسم  
واسكن تعلق الثاني  
بالاشتعال يرجع تعلق  
الاول بفعله لانه أنم لمعنى  
التشبيه وقد يجوز تعلق  
في الثانية بكون محذوف  
حالا من النار ويعددها  
الاصل عدم الحذف  
ومثال التعلق بمأول بمشبه  
الفعل قوله تعالى وهو  
الذى في السماء إله أى وهو  
الذى هو إله فى السماء فى  
متعلقة باله وهو اسم غير  
صفة بدليل أنه يوصف  
فتقول إله واحد ولا  
يوصف به لا يقال شيء، إله  
وإنما يصح التعلق به لتأوله  
بمعبود وإله خبر لهو  
محذوف ولا يجوز تقدير  
إله مبتدأ مخبر عنه بالظرف  
أو فاعلا بالظرف  
لان الصلة حيث خالية من  
العائد ولا يحسن تقدير  
الظرف صلة وإله بدلا من  
الضمير المستتر فيه وتقدير

فان لم يكن الخ) أى كافى زيد عندك أو فى الدار (قوله فى نحو زيد عندك) أى بل نفس عند خبر وليس هناك  
متعلق بمقدر (قوله ثم اختلفوا) أى فى العامل فى الظرف وقوله الناصب أى للظرف وقوله وينصبه اذا كان  
غيره أى كما هنا فالمبتدأ عندهم تارة يكون ناصبا وتارة يكون رافعا (قوله نحو زيد أخوك) فان زيدا نفس  
الاخ (قوله اذا كان غيره) أى كما هنا فان العند الدار غير زيد (قوله كونها مخالفين) لان الخبر مخالف  
للمبتدأ معنى اذ معنى العند ليس هو زيد او هذه المخالفة المعنوية تعمل عندهم المخالفة اللفظية فى الاعراب  
فتنصب الخبر (قوله مخالفين للمبتدأ) أى لان المخالفة عندهم من عوامل النصب فيقولون فى الاستثناء انه  
منصوب على المخالفة (قوله ولا معمول على هذين المذهبين) أى والمحول عليه ما تقدم فى عامل الظرف فى  
المثالين مقدرا (قوله أنعمت عليهم) على متعاقبة بأنهم وهو فعل وقوله عليهم اثنائية متعلقة بالمنضوب وهو  
اسم مفعول (قوله الغضى) بالغين والضاد المعجمتين فى الاولى فى البيت متعاقبة باشتعال والثانية متعلقة  
بالاسم وهو اشتعال (قوله وقد تقدر) أى تجمل (قوله لمعنى التشبيه) أى لانه شبه اشتعال شيء فى شيء  
وهو البياض فى السواد باشتعال شيء كالنار فى شيء وهو جزل الغضى (قوله بكون محذوف) أى حال كون  
النار كائنة فى جزل (قوله أى وهو الذى هو إله) اشار بذلك لتقدير المبتدأ المحذوف العائد على الموصول  
(قوله ولا يوصف به) وهذا حقيقة الاسماء واما الاوصاف فيوصف بها ولا توصف (قوله لهو محذوف) أى  
وانما جاز حذف العائد لطول الصلة بالمعطوف والجار والمجرور المعمول (قوله ولا يجوز تقدير إله) أى  
والمعنى حيث تدور هو الذى إله كائن فى السماء (قوله مخبر عنه بالظرف) أى والجملة صلة (قوله أو فاعلا بالظرف)  
أى والظرف صلة (قوله لان الصلة حيث تدور) أى حين اذ جعل إله مبتدأ مخبر عنه بالظرف او جعل إله فاعلا  
بالظرف وقوله خالية من العائد أى لانه على الاول يكون الضمير فى الظرف عائد اعلى المبتدأ وهو إله لاعلى  
الموصول وعلى الثانى يكون الظرف خاليا عن الضمير لرفعه الظاهر (قوله خالية من العائد) أى لان ضمير  
كائن انما يعود على المبتدأ أى إله (قوله من الضمير المستتر فيه) والتقدير وهو الذى فى السماء أى يكون  
هو فى السماء ثم ابدل من الضمير المستكن فى يكون إله (قوله معطوفا كذلك) أى معطوفا على ان فى الارض  
صلة وقوله إله بدلا من الضمير المستتر فى الظرف أى وهو الذى يكون هو فى الارض ثم ابدل من هو إله (قوله  
لتضمنه الخ) علة لقواه ولا يحسن (قوله وفيه) أى فى الابدال من ضمير العائد مرتين (قوله حتى قيل الخ)  
لانه لا يعرف تكرار البدل الا فى بدل الاضراب كما مر للمصنف فى لزوم اذا الاضافة واعترضه ابن الصائغ بنحو  
لا تمر بهم الا الفتى الا العلافان الاول يختار فيه الابدال والثانى بدل وأجيب بان مراده منع تكرار البدل  
والمبدل اليه والفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى (قوله على الوجه البعيد) مراده بالوجه البعيد  
الابدال من ضمير العائد (قوله ان يكون سيده الخ) أى ولا محذور هنا فى الآية حتى يحمل على هذا الوجه  
(قوله وإما أن يكون الخ) أى ان عدم الحسن لهذين الامرين وأما كون عدم حسن هذا الاعراب لما يلزم  
عليه من ارتكاب محذور يحوج فى تصحيح الكلام الى تأويلين (قوله وإما ان يكون) أى وإما كونه موقعا  
فى شيء أى محذور يحوج فى تصحيح الكلام الى تأويلين فقوله فيما يحوج أى فى محذور يحوج الى تأويلين  
حتى يصح الكلام والمحذور هو ان الضمير اذا كان مبدلا منه كان فى نية الطرح وحيث قيل لم يلزم خلاف الصلة من  
عائده حاصل التأويل ان كان فى نية الطرح الا ان الخلو عن العائد فى المعنى وإما فى اللفظ فلم تخل عن  
العائد وهذا التأويل فى الطرف الاول ومثله يقال فى الثانى فها تأويلان بالنظر لكل مثال والا فالتأويل  
واحد (قوله وإما ان يكون هو) أى هذا الاعراب (قوله فلا) أى فلا تقول ان هذا هو سبب عدم الحسن

وفى الارض إله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه لان الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه  
التخاص به من محذور وأما أن يكون هو موقعا فيما يحوج الى تأويلين فلا



ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون في الأرض إله مبتدأ وخبر التلازم فساد المعنى أن استوفى وخار الصلة من عائد إن عطف ومن ذلك أيضا قوله وإن لساني شهدة يشفي بها هو على من صبه الله علقم (٨٨) أصله علقم عليه فعلى الخنزرة متعلقة بصبه والمذكورة متعلقة بعلقم لأنأوله

بصعب أو شاق أو شديد ومن هنا كان الحذف شاذاً لا اختلاف متعلق جار الموصول وجار العائد ومثال التعلق بما فيه راجحة قوله أنا أبو المنهال بعض الاحيان

وقوله أنا ابن مارية إذ جد النقر فتعلق بعض وإذ بالاسمين العليين لأنأولهما باسم شبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود ومن هنارد على الكسائي في استدلاله على اعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم أغلنى مرتحلا وسورا فرسخا وعلى سيويه في استدلاله على اعمال فاعل بقوله حتى شأها كليل موهنا عمل وذلك أن فرسخا ظرف مكان وموهنا ظرف زمان والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به ويوضح كون الموهنا ليس مفعولا به أن كليل من كل وفعله لا يتعدى واعتذر عن سيويه بأن كليل بمعنى مكل وكان البرق بكل الوقت بدوامة فيه كما يقال أنعت يومك أو بانه إنما استشهد به على أن فاعلا

(قوله ولا يجوز على هذا) أي كون في السماء صلة وإله بدل من الضمير المستتر في الظرف (قوله فساد المعنى) أي لانه يلزم عليه التعدد في الآلهة كأنه قيل وهو الذي يكون في السماء إله وأخبركم أن إلهها في الأرض (قوله) وأخلو الصلة) أي لأن جملة وفي الأرض إله صلتها لعطفها على الصلة فهي صلة ولا ضمير فيها فقوله لخلو الصلة أي بالنظر للمعطوف وأما المعطوف عليه فقيه رابط وهو الضمير المبديل منه إله (قوله ان عطف) أي أن عطف تلك الجملة على الصلة (قوله ومن ذلك) أي من المتعلق بما يشبه الفعل (قوله علقم عليه) المناسب أن يقول الأصل علقم على من صبه الله عليه لاجل مناسبة ما بعده (قوله ومن هنا) أي من أجل ما ذكرهنا من الأصل (قوله) بما فيه راجحة) وهو المراد بقوله سابقا وبما يشير إلى معناه (قوله بعض الاحيان) بعض ظرف لأن لها حكم ما تضاف اليه وهي هنا مضافة للظرف والأصل في بعض الاحيان كأن اذ ظرف (قوله العليين) وهما أبو المنهال وابن مارية وهو علم على الشاعر (قوله النقر) وقف بنقل ضمة الراء للفاف الساكنة وهو صوت تنزعج به الفرس للمشي وذلك بأن يلقى اللسان بأعلى الحنك ثم يفتح بنبرة (قوله لأنأولهما) أي لأن العلمية مانعة من تأويل الاسم بالمشق (قوله لأنأولهما الخ) حاصل ما قاله المصنف أن العلم إذا اشتهر سمي به برص كان فيه معنى المشتق كحاتم وأبو المنهال لأنه مؤول بالمشق وهذا بخلاف النكرة كإسدي فأنها تقول بالمشق أي صائل أو مجتري على (قوله بما في حاتم الخ) الأولى بحاتم لما فيه من معنى الجود (قوله ومن هنا) أي من كون الظرف يكتفى برائحة الفعل (قوله وسورا) تصغير ساروق قد عمل في قوله فرسخا (قوله وعلى سيويه) أي ورد على سيويه (قوله شأها) بالف بعد الهمزة على وزن قلاها (قوله حتى شأها) أي السحاب أي حتى سبقها كليل أي برق كليل أي كثير الكليل أي التعب وقوله موهنا اسم انصف الليل أي في نصف الليل وقوله عمل أي مطبوع على العمل أي صار العمل طبعه وسجيته والمعنى حتى سبق السحاب برق كليل في نصف الليل وعمل صفة ثانية لبرق (قوله كليل) هو على وزن فاعل وقد عمل في موهنا (قوله وذلك) أي وبيان ذلك أي الرد على الكسائي وسيويه (قوله وموهنا ظرف زمان) أي لانه نصف الليل وما قرأ به (قوله بخلاف المفعول به) أي فانه لا يكتفى براحة الفعل ولا يتم الاستدلال الا لو كان فرسخا وموهنا موهنا موهنا موهنا لا يتعدى) أي فلا ينصب المفعول به (قوله بمعنى مكل) أي من كل بمعنى أنعب لا من كل وحيتن فيكون متعديا والمعنى حتى سبقها برق أي أنعب نصف الليل وإيقاع الاتعاب على نصف الليل مجاز عقلي في النسبة الإيقاعية كما أن اسناد الالال أي الاتعاب للبرق مجاز عقلي وحقه أن يسند للعافل فعلى هذا الجواب فيه مجازان عقليان (قوله وكان البرق الخ) أي وإيقاع الالال على الوقت مجاز عقلي وكان البرق يتعب الوقت أي إلى نصف الليل بسبب دوامه أي ترداده فيه (قوله وهذا أقرب) أي الجواب الثاني وهو أنه استشهد به على أن فاعلا يعدل به إلى فاعل (قوله فان في الأول) أي في الجواب الأول (قوله حمل الكلام على المجاز) أي بخلاف الثاني فانه ليس فيه مجاز واعتراض بان المجاز لازم مطلقا إذا تعب والاتعاب لا يستندان للبرق ولا يقعان على الوقت إلا مجازا والجواب أنه على الجواب الأول فيه مجازان عقليان الأول اسناد الاتعاب للبرق والثاني إيقاع الاتعاب على الوقت بخلاف الثاني فان فيه مجازا عقليا فقط وهو اسناد الاتعاب للبرق ويوقعه في الوقت لأنه عليه لا مجاز فيه قال الشمني والأحسن أن يراد بالمجاز خلاف الأصل لأن كون كليل بمعنى مكل من كل خلاف الأصل لأن الأصل أخذ فاعل من الثلاثي لا من غيره والأصل كونه من كل والمراد بالحقيقة الأصل اهتقير دردير (قوله مع امكان حمله على الحقيقة) أي كما في الجواب الثاني (قوله خبره هو أخرى مقدرة) أي والجملة

صلة يعدل إلى فعل للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا أقرب فان في الأول حمل الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة وقال ابن مالك في قول الشاعر ونعم من هو في سر وإعلان يجوز كون من موصولة فاعلة بنعم وهو مبتدأ خبره هو أخرى مقدرة وفي متعلقة بالمقدرة لأن فيها معنى الفعل أي الذي هو مشهور انتهى

والاولى أن يكون المعنى الذى هو ملازم لحالة واحدة في سرواعلان "وقدر أبو على من هذه تميزا والفاعل مستتر وقد أجيز في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض تعلقه باسم الله تعالى وان كان علما على معنى وهو المعبود (٨٩) أو هو المسمى بهذا الاسم وأجيز تعلقه يعلم

وسركم وجهركم وبخبر  
عذوف قدره الزعشري  
بعالم ورد الثاني بان فيه تقديم  
معمول المصدر وتنازع  
عاملين في متقدم وليس  
بشيء لان المصدر هنا ليس  
مقدرا بحرف مصدرى  
وصلته ولا نه قد جاء نحو  
بالمؤمنين رؤوف رحيم  
والظرف متعلق بأحد  
الوصفين قطعا فكذا هنا  
ورد أبو حيان الثالث بان  
في لا تدل على عالم ونحوه  
من الاكران الخاصة  
وكذلك رد على تقديرهم في  
قطعه ومن لعنهن مستقبلات  
لعدتهن وليس بشيء لان  
الدليل ما جرى في الكلام  
من ذكر العلم فان بعده يعلم  
سركم وجهركم وليس  
الدليل حرف الجر وقال  
له اذا كنت تجيز الحذف  
للدليل المعنوي مع عدم  
ما يسد مسده فكيف تمنع  
مع وجود ما يسد وانما  
اشترطوا الكون المطلق  
لوجوب الحذف لا لجوازه  
ومثال التعلق بالمحذوف  
والى ثمود اخاهم صالحا  
بتقدير وارسلنا ولم يتقدم  
ذكر الارسال ولكن ذكر  
النبي والرسول اليهم يدل على  
ذلك ومثله في تسع آيات  
الى فرعون قفى والى  
متعلقان باذهب محذوف  
وبالوالدين احسانا أى  
واحسنوا بالوالدين احسانا

صلوة وقوله وفي متعلقة بالمقدرة هذا هو عمل الشاهد (قوله والاولى ان يكسر الخ) أى الاولى أن يفسر هو  
الثانية بملازم لحالة واحدة أى ليس عنده نفاق وانما كان أولى لان مشهور لا يناسب السر وعلى كل حال  
فالظرف متعلق به والثانية لانها هى التى فيها معنى الفعل (قوله والفاعل مستتر) أى وهو مبتدأ محذوف  
خبره والظرف متعلق بذلك الخبر أى والمعنى نعم هو شخصا أى نعم المدحوش شخصا هو ملازم لحالة واحدة في سر  
واعلان (قوله على معنى) متعلق بقوله تعلقه أى أنه متعلق به لتضمنه لمعنى ما يشير للفعل وليس مؤولا بمشتق  
لان العلم عند المصنف لا يؤول بالمشتق (قوله ورد الثاني) أى تعلقه بسركم وجهركم (قوله تقدم معمول  
المصدر) أى لان في السموات معمول للمصدر وهو سركم وقد تقدم ذلك المعمول عليه (قوله عاملين) أى  
سركم وجهركم وقوله في متقدم أى مع ان شرط التنازع ان يكون في معمول متأخر نحو قام وأكل زيد  
(قوله وليس بشيء لان المصدر الخ) أى وعلى المنع لتقديم معمول المصدر عليه اذا كان المصدر يقدر بان  
وهنا ليس كذلك لان المعنى جيتذ وهو الله يعلم أن تسروا وتجهروا في السموات والارض فيفيد ان الاسرار  
والجهر مستقبل وليس كذلك (قوله لان المصدر الخ) رد لقوله تقدم معمول المصدر وقوله ولا نه قد جاء الخ  
رد لقوله وتنازع عاملين الخ (قوله لان المصدر هنا ليس مقدرا) رده الشارح بان من الجائز أن يقدر ما المصدرية  
وهي لا تدل على الاستقبال وأجاب الشمنى بان السرو والجهر المراد منهما الكلام الخفى والكلام الجهر لا نفس  
الاسرار والاجهار (قوله والظرف متعلق بأحد الوصفين) أى وحذف متعلق الآخر للدلالة عليه فكذا  
هنا أى فلا يلزم التنازع بين عاملين في معمول متقدم وحاصله أنه من باب الحذف من أحد الموضعين  
لدلالة الآخر لا من التنازع (قوله لا تدل على عالم الخ) أى وانما تدل على كون عام (قوله وكذلك رد) أبو حيان  
(قوله مستقبلات) حال (قوله للدليل المعنوي) أى للدليل عقلى كما قالوا وحذف ما يعلم جائز للدليل العقلى  
عليه (قوله فكيف يمنع) أى الحذف مع وجود ما يسد أى هو الجار والمجرور والدليل لفظى (قوله ولكن  
ذكر التنى) أى صالح وقوله والمرسل اليهم هم ثمود (قوله ومنه) أى من المتعلق بمحذوف

(هل يتعلقان بالفعل الناقص)

أى هذا مبحث هل يتعلقان الخ (قوله أنه لا يدل الخ) أى وادعى أن هذا هو معنى النقصان أى انه لا آن صار  
لا يدل إلا على مجرد الزمان ولا يدل على الحدث فقد نقص مدلوله الحدث ودل على الزمان واما على المختار من أنه  
يدل على الحدث والزمان فسمى ناقصا لأنه لا يكتفى بمر فوعه بل لابد في تمام الفائدة من ذكر المنصوب (قوله  
والصحيح أنها كلها دالة) أى فكان تدل على حدث وهو كون مطلق والمقيد له خبر ما فعنى كان زيد حصل زيد  
وقولك قائما أفاد أن المراد حصول قيام زيد وتدل أيضا على زمن لكن خاص وهو الزمن الماضى وأما خبرها  
وهو قائم فيدل على زمن مطلق فيقيد ويعين بالزمن من كان أو يكون فتحصل أن كان تدل على حدث مطلق  
يقيد بالخبر والخبر يدل على زمن مطلق يقيد بالزمن المستفاد من كان فتعاضفا فان قلت ان الخبر هو قائم  
حقيقة في الحال فهو دال على الحال قلت ان هذه دلالة عرفية وقولنا انه دال على زمن مطلق أى بحسب الفعل  
لان الحدث لا بد له من زمن وأما قولك في كان زيد أخاك فمناه كان زيد محكما له بالاخوة فهو مؤول باسم  
الفاعل وأما بقية الافعال كصار الدالة على الاتقال وأصبح الدالة على الدخول في الصباح الخ فدلالتها على حدث  
لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور وقد استدلل على بطلان القول بانها لا تدل على الحدث بامور منها ان الاصل  
في الفعل الدلالة على الحدث والزمان اذا دل على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان ولا يخرج  
الفعل عن اصله الا بدليل ومنها أن الافعال المتساوية في الزمان انما تمتاز بالاحداث فاذا زال ما به الافتراق

[١٢ - دسوقى ثانيا] مثل وقد أحسن بي أو وصيتهم بالوالدين إحسانا مثل وو صيتا الانسان بالديه حسنا ومنه بام البسملة (هل يتعلقان بالفعل الناقص) من زعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك وهم البردق الفارسي فابن جنى فالجرجاني فابن برهان ثم اشلو بين والصحيح أنها كلها دالة عليه

إلا ليس واستدل للمثبت ذلك التعلق بقوله تعالى أكان للناس عجباً أن أوحينا فإن اللام لا تتعلق بعجبا لأنه مصدر مؤخر ولا بأوحينا لفساد المعنى ولأنه صلة لأن وقدم مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول ولا صلة لا يتمتع التقديم عليه ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من (٩٠) عجباً على حذف قوله هـ لية موحشاً طلل هـ (هل يتعلقان بالفعل الجامد) زعم الفارسي في قوله

ونعم من كذا من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر وإعلان أن من نسكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستترا كما قال هو وطائفة في ما من يجوز فنعلم ما هي وأن الظرف متعلق بنعم وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل وأن هو مبتدأ خبره هو أخرى مقدرة على حد شعري شعري وأن الظرف متعلق به والمحذوفة لتضمنها معنى الفعل أي ونعم الذي هو باق على وده في سره وإعلانه وأن المخصوص محذوف أي بشر بن مروان وعندى أن يتدر المخصوص هو لتقدم ذكر بشر في البيت قبله وهو وكيف أذهب أمراً أو أع به وقد زكأت إلى بشر ابن مروان فيبقى التقدير حينئذ من هو هو (هل يتعلقان بالحرف المعاني) المشهور منع ذلك مطلقاً وقيل بجوازه مطلقاً وفصل بعضهم فقال إن كان نائباً عن فعل حذف جاز ذلك على سبيل النية لا الإصالة ولا الفلا وهو قول أبي علي وأن الفتح زعم في نحو بالبدن اللام متعلقة يا بل قال في ياعبد الله إن النصب يا وهو نظير قولهما في قوله هـ أبا خراشة أما أنت ذا نفر هـ ان ما الزائدة هي الراجعة الناصبة لا كان المحذوفة وأما الذين قالوا بالجواز مطلقاً فقال بعضهم في قول كعب رضي الله تعالى عنه وهو ما سعاد غداة البين إذ رحلوا هـ

ونعم ما به التساوي فلا فرق بين كان زيد غنياً وصار زيد غنياً والفرق حاصل فطل ما يوجب خلافاً ومنها أنه لو كان معناها الز من الجاز أن ينعقد جملة تامة من بعضهم ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم زمان وفي شرح الأجر ومية للشيخ خاله أن الذي يقول بعدم دلالة على الحدث يريد أنها لا تدل على حدث التام الذي يفيد مجرد استناده إلى فاعله فلا ينافي أنها تدل على حدث ناقص لا تتم فاندته إلا بالنصب فكان التامة للوجود ضد العدم والناقصة للحصول على صفة ما تعين بالحرف فتدبر جمع الخلاف لفظياً (قوله إلا ليس) في الرضى أن ليس تدل على حدث يضا وهو الاتقاء وإنما سميت ناقصة لأنه لا يتم المرفوع بها كلام بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأعمال التامة فإن التامة تتم بمرفوعها (قوله واستدل الخ) وجه الاستدلال أن معناه أمور ثلاثة صالحة للتعلق بها عجباً وأوحينا وكان فلا يصح تعلقه بعجبا لماذا ذكره وكذا لا يصح تعلقه بأوحينا فتعين تعلقه بكان (قوله مؤخر) أي ومعمول المصدر لا يتقدم عليه (قوله لفساد المعنى) أي لأنه حيث يذكون المعنى أكان عجباً يحاكي الناس في تنصيص أن الأبناء للناس مع أن الأبناء للناس (قوله لفساد المعنى) فيقال الفساد متنفذ أن جعل إلى رجل بدلاً من الناس أو جعلت اللام في الناس لية أي لأجل إهداء الناس (قوله لأنه صلة لأن) أي ومعمول الصلة لا يتقدم عليها (قوله وقدم مضى عن قريب) يحتمل أنه رد لنوع تعلقه بعجبا أي أن القول يمنع تعلقه بعجبا التلا يكون معمول المصدر مقدم على المصدر وهو ممنوع لا يسم لأنه إنما يمنع تقدم معمول المصدر عليه إذا كان ذلك المصدر مؤولاً من أن والفعل وعجبا ليس كذلك ويحتمل أنه تقوية لقوله ولأنه صلة لأن لكن بحسب المفهوم فيثبت يكون قوله لا يتمتع التقديم عليه أي ومنه يهونه أن ما كان مقدراً بأن وصلته فلا يجوز التقديم فأولى إذا كانت أن ملوطة لا يجوز التقديم (قوله ويجوز أيضاً) أي كما يجوز تعلقه بعجبا على الاحتمال الأول أو بكان على الاحتمال الثاني (قوله حال من عجباً) أي فالتاس في الأصل صفة لعجبا تقدم عليه فيعرب حينئذ حالاً كما كان موحشاً كان صفة لطلل تقدم فأعرب حالاً لأن الأول في الخبر والثاني في المبتدأ (قوله في ما من نحو الخ) أي فالضمير الواقع بعد من في البيت وبعد ما في الآية مخصوص بالمدح (قوله وأن الظرف متعلق بنعم) هذا هو محل الشاهد (قوله وزعم ابن مالك) هذا الكلام لا يتعلق بهامنا وإنما ذكره لتتم الكلام المتعلق بالبيت (قوله على حد) أي فيكون بعد التقدير على حد شعري شعري أي أن شعري الآن هو شعري المعروف في زمن الصبا أي لم يتغير عن حاله وكذلك قولك نعم هو هو أي أن بشراً المشهور الآن هو بشر المعروف سابقاً أي أنه باق على حاله لم يتغير (قوله من هو هو هو) هو مبتدأ وهو الثانية خبر وهو الثالثة هو المخصوص بالمدح وعلى تقدير أن المخصوص به خبر بقدره مبتدأ هو رابعة

(هل يتعلقان بالحرف المعاني)

أي هذا مبحث جواب هل يتعلقان الخ وقوله المعاني أي الحروف الذي وضعت لمعان كان حقاً أن يدل عليها بالفعل واحترز عن حروف المباني كزاي زيد ويائه (قوله منع ذلك مطلقاً) أي سواء كان الحرف نائباً عن فعل حذف أو كان غير نائب عن فعل (قوله وقيل بجوازه مطلقاً) أي لا فيها من معنى الفعل وقوله منع مطلقاً أي لهدم الاشتقاق (قوله متعلقة يا) أي لثابتها عن الفعل المحذوف وهو أودعو (قوله أن النصب يا) أي لا بالفعل الذي ثابت عنه وهو أودعو كما قاله الجمهور (قوله نظير قولهما الخ) وذلك أن ما زيدت عوضاً عن كان (قوله الراجعة) أي لانت وقوله الناصبة أي إذا نفر وأما الجمهور فيقولون الناصب والرافع إنما هو كان المحذوفة الذي ثابت ما عنها (قوله غداة البين) الغداة البكرة أو ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس ويحتمل أنه

استعمله

وهو نظير قولهما في قوله هـ أبا خراشة أما أنت ذا نفر هـ ان ما الزائدة هي الراجعة الناصبة لا كان المحذوفة وأما الذين قالوا بالجواز مطلقاً فقال بعضهم في قول كعب رضي الله تعالى عنه وهو ما سعاد غداة البين إذ رحلوا هـ

إلا أغن غرض الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفي أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن (٩١) وقال ابن الحاجب في وإن يتنعم

اليوم إذ ظلم إذ بدل من  
اليوم واليوم إما ظرف  
للتفع المنفي وإما لما في لن  
من معنى النفي أي انتفى  
في هذا اليوم التفع فالمعنى  
تفع مطلق وعلى الأول نفع  
مقيد باليوم وقال أيضا إذا  
قلت ما ضربته للتأديب فإن  
قصدت نفي ضرب معلل  
بالتأديب فاللام متعلقة  
بالفعل والمنفي ضرب  
مخصوص والتأديب تدليل  
للضرب المنفي وإن قصدت  
نفي الضرب على كل حال  
فاللام متعلقة بالنفي والتدليل  
له أي أن انتفاء الضرب  
كان لاجل التأديب لأنه قد  
يؤدب بعض الناس بترك  
الضرب ومثله في التعليق  
يحرف النفي ما أكرمت  
المسيء لتأديبه وما أهنت  
المحسن لمكافأته إذ لو علق  
هذا بالفعل فسد المعنى المراد  
ومن ذلك قوله تعالى ما أنت  
بنعمة ربك بمجنون الباء  
متعلقة بالنفي إذ لو علق  
بمجنون لأفاد نفي جنون  
خاص وهو الجنون الذي  
يكون من نعمة الله تعالى  
وليس في الوجود جنون  
هو نعمة ولا المراد نفي  
جنون خاص انتهى ملخصا  
وهو كلام بدیع إلا أن  
جمهور النحويين لا يوافقون  
على صحة التعلق بالحرف  
فينبغي على قولهم أن يقدر أن  
التعلق بفعل دل عليه النافي  
أي انتفى ذلك بنعمه ربك وقد

استعمله في مطلق الوقت والمراد بالبين هنا الفراق ورحلوا انتقلوا من مكانهم (قوله إلا أغن) أي  
إلا كأغن أي الا كظي أغن أي يخرج صوته من خياشيمه وقوله غرض الطرف أي فائر الطرف أي  
ناعسه ومسبلة (قوله أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن) أي انتفى كونها في هذا الوقت متصفة بآي  
صفة الا وصفها بكونها كظي أغن وإنما خص هذا الوقت بالذكر مع أنه لا مدخل له في التشبيه لأنها تشبه الظبي  
المذكور مطلقا في وقت الذهاب وفي غيره لأن الرحيل يقتضي مهنة وابتدالا فإذا كانت شبيهة بالظبي في تلك  
الحالة فأولى غير ما أعلم أنه ليس الجامع بين سعاد والظبي الأوصاف المذكورة في البيت من كونه أغن الخ  
لأنها لا تختص بهذا الوقت وحيتذ فالنقيض بالظرف على هذا التدبير يعدلوا بل يضرب لانتفاء انتفاء  
الشبه عند انتفاء هذا القيد وذلك مناف للفرض من المدح بل الجامع النور والذهاب وحذفه اما الاشتجار  
الظبي به وإلا لشارة القيد إليه لأن حالة البين والرحيل حالة نفور وذهاب فيكون المعنى أن سعاد تشبه عند  
رحيلها وذهابها بالظبي لا غير من يريد الانس به وإنما ذكر هذه الصفات مع أنه لا مدخل لها في التشبيه  
لمزيد التلخيص والتأسف على فوات الظبي وعدم الظفر به ليعبر بذلك في جانب سعاد (قوله للنعيم المنفي)  
أي فالمعنى انتفى تنعمكم في هذا اليوم الذي هو وقت الخ (قوله وإما لما في لن الخ) أي وما ظرف للنفي الكائن  
في لن (قوله فالمعنى) أي على هذا الأخير (قوله فاللام متعلقة بالفعل) أي ضربت أي انتفى الضرب الكائن  
لاجل التأديب أي بل الصادر ضرب لغيره (قوله ما أكرمت المسيء لتأديبه) أي انتفى إكرامه لاجل  
تأديبه أي لاجل أن يتأدب وانتفى الامانة لوجود المكافأة (قوله فسد المعنى المراد) أي لأن المعنى حيث  
إكرام المسيء لاجل تأديبه منفي وإماتة المحسن لاجل مكافأته منفية وهذا لا ينافي أن الإكرام والامانة  
ثبنا لغير ذلك وهذا خلاف المعنى المراد لأن المعنى المراد انتقاما لا إكرام المتعلق بالمسيء لاجل أن يتأدب  
وانتفاء الامانة المتعلقة بالمحسن لاجل المكافأة وقوله المعنى المراد أي وأما المعنى في نفسه فهو صحيح غاية  
أنه خلاف المراد (قوله بنعمة) هي صفة ذات أي انتفى جنونك بسبب إرادة الله أو صفة فعل أي انتفى جنونك  
بسبب انعام الله (قوله الباء) أي من قوله بنعمة ربك وأما الباء بمنجنون فهي صلة لأنها داخلية في الخبر (قوله  
يكون من نعمة الله) هذا مبني على أن الباء بمعنى من الابتدائية وقوله وليس في الوجود الخ مبني على أن الباء  
بمعنى من البيانية ففيه تليق إلا أن يقال أن الأول حل معنى (قوله أي انتفى ذلك) أي فالأصل ما أنت  
بمجنون انتفى ذلك بنعمة ربك (قوله بمعنى التشبيه) الإضافة بيانية أي بالتشبيه لا بالنفي كما مر (قوله بمعنى  
التشبيه) أي بالحرف الحامل لمعنى التشبيه (قوله وذلك على أن الخ) أي وذلك مبني على أن الخ وقوله على  
التشبيه الخ أي حالة كون ذلك الأصل آتيا على التشبيه المعكوس (قوله وما كسعاد لا ظي) أي وما يشبه سعاد  
في وقت ان تحالها وذهابها عن محبها لا ظي أغن فالظبي مشبه وسعاد مشبه به في الواقع العكس فهو تشبيه مقلوب  
(قوله لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه) أي واللفظ الحامل لمعنى التشبيه  
لا يصح تقدم معموله لأنه واقع بعد لا وهي تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها هذا مراده (قوله لئلا الخ) علة  
لحذف أي وإنما جعلناه من باب التشبيه المقلوب بحيث جعلنا الكاف المقدرة داخلة على سعاد لا على الظبي  
لئلا الخ وناقشه الدماميني بأن هذا جائز في الظرف فقال لزوم تقديم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه  
لا يضرب ذلك بمجرد إذ الظرف يجوز أن يتقدم على عامله المعنوي نعم أن أريد خصوصية العامل  
هنا من حيث هو واقع بعد الا وقد علم أنها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها استقام وانتفى الاعتراض (قوله  
في التقدير) أي في هذا التقدير أي تقدير جعل التشبيه غير معكوس فليس المراد بالتقدير قسم اللفظ  
لأن تقدم الظرف في هذا الوجه على عامله ملفوظ به لا مقدر اه دماميني (قوله ابن عمرو) هو على وزن

ذكرت في شرحي لفصيدة كعب رضي الله تعالى عنه أن المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت وذلك على أن الأصل وما كسعاد لا ظي  
أغن على التشبيه المعكوس للبالغة لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرو وإذا

جاء حرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو قوله كان قلوب الطير رطبا وباسا لدى وكرها العناب والحشف البالي مع أن الحال شبيهة بالمفعول به فعمله في الظرف أجدر فإن قلت لا يلزم من صحة إعمال المذكور إعمال المقدر لأنه أضعف قلت قد قالوا زيد زهير شعرا وحاتم جودا و قيل في المنصوب فيها (٩٢) أنه حال أو تمييز وهو الظاهر وأيا كان فالحجة قائمة به وقد جاء أبلغ من ذلك وهو إعماله

في الحالين وذلك في قوله تعيرنا أنا عالة \* ونحن صعاليك أنتم ملوكا ه إذا المعنى تعيرنا أنا فقراء ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ما بكمكم فإن قلت قد أوجبت في بيت كعب رضى الله عنه أن يكون من عكس التشبيه لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوي فما الذي سوغ تقدم صعاليك هنا عليه قلت سوغه الذي سوغ تقدم بسرا في هذا بسرا أطيب منه رطبا وإن كان معول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو لو كفوهم فاصرا وهو خشية اختلاط المعنى إلا أن هذا مطرد في لقوة التفضيل و زاد هنا لضعف حرف التشبيه وهذا الذي ذكرته في البيت أجود ما قيل فيه وفيه قولان آخران أحدهما ذكره السخاوي في كتابه سفر السعادة وهو أن عالة من عالتى الشيء إذا أثقاني وملوكا مفعول أى أنا تنقل الملوك بطرح كلنا عليهم ونحن أنتم أى مثلكم في هذا الأمر فالأخبار هنا مثله في وأزواجه أمهاتهم والثاني قاله الحريري وقد سئل عن البيت وهو أن

التقدير أنا عالة صعاليك نحن وأنتم وقد خطيء في ذلك وقيل إنه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعده وهو أن يكون صعاليك مفعول عالة أى أنا نعمل صعاليك ويكون نحن توكيد الضمير عالة وأنتم توكيد الضمير مستتر في صعاليك وحصل في البيت

حدود والمشهور فيه الصرف والفارسي يتبعه من الصرف للعالية وشبه الهجمة (قوله لدى وكرها) أى العقاب (قوله شبيهة بالمفعول به) أى من حيث أن الفعل يتسلط على بعضها من غير توسط ظرف ملفوظ به ولا مقدر المعنى (قوله أجدر) أى أولى لأنه يكفى في العمل فيه برائحة الفعل (قوله من صحة إعمال المذكور) أى إعمال حرف التشبيه المذكور كما في هذا البيت وقوله إعمال المقدر أى كما في بيت كعب على الوجه الذى ذكره المصنف في شرح بانت سعاد (قوله إعمال المقدر) أى القياس حينئذ لا يصح لو جودا الفارق (قوله زيد زهير شعرا) أى زيد ذكره شعرا وقوله وحاتم جودا أى وزيد حكاهم جودا (قوله وقيل في المنصوب) أى وهو شعرا وجودا (قوله وهو الظاهر) أى لأن المعنى على تبيين وجه الشبه لا على التقيد (قوله وهو الظاهر) أى لأن شعرا وجودا مصدران يقل وقوعهما حالا (قوله وأيا كان) أى جعل حالا أو تمييزا (قوله فالحجة) أى على إعمال حرف التشبيه المقدرة قائمة به أى بذلك القول (قوله) أى لأن العامل فى تلك الحال أو التمييز إعماله وحرف التشبيه المقدر لا فى معنى الفعل واعتراض الدماميني بأنه لا يلزم من العمل أى من عمل حرف التشبيه فى التمييز العمل فى حرف إذ التمييز معمول ضعيف يعمل فيه حتى الجامد بلا تأويل كعشرين درهما وقد يجاب بأنه بمعنى معدود بكذا فهو وإن كان جامدا إلا أن فيه معنى الفعل لأنه مؤول به (قوله وهو إعماله) أى حرف التشبيه المقدر المحذوف (قوله تعيرنا) أى تنسبنا للعار والعيب (قوله أنا) أى من أجل أننا عالة أى فقراء (قوله ونحن) مبتدأ وأنتم خبر على التشبيه وصعاليك وملوكا حالا والعامل فيهما حرف التشبيه المقدر (قوله فى حال صعلكتنا) أى فقرنا مثلكم فى حال الشرف والكرم فى حال ملككم (قوله) لئلا يتقدم الحال (المناسب للظرف لأن غداة البين ظرف لا حال اللهم إلا أن يقال أنه رأى أن الظرف له حكم الحال لأنه يؤول بها أى فى حال كذا وقوله عليه أى على العامل المعنوى المقدر فى قوله أنتم (قوله قلت سوغه الخ) حاصله أنه سوغه وحسنه اختلاف المعنى لأنه لو قيل نحن وأنتم صعاليك وملوكا لا يدرى الحال من المبتدأ والحال من الخبر أيهما لأن الحالين قد يأتیان على طريق اللف والنشر المشوش وهو عكس المراد (قوله هذا بسرا) هذا مبتدأ وسرا حال من ضمير أطيب الواقع خبر أو رطبا حال من ضمير منه والعامل فى الحالين هو أطيب فقد تقدم الحال على أفعل التفضيل وهو لا يجوز بحسب الأصل (قوله وهو) أى الذى سوغ تقدم بسرا (قوله اختلاط المعنى) أى لأنه لو قيل هذا أطيب منه بسرا رطبا لا يدرى الحال المفضلة من الفضل أيها على سبيل الجزم فيوهم أن رطبا حال من ضمير أطيب وذلك أن الحالين يأتیان على طريق اللف والنشر المشوش وهو عكس المعنى المراد فإن قلت يمكن التخصيص بتقديم رطبا على بسرا فنقول هذا أطيب منه رطبا بسرا قلت إن المجموع من العرب مكذبا وهذه نكات بعد الوقوع والنزول (قوله إلا أن هذا) أى التقديم وهو إعمال العامل فى حالين متقدمة ومتأخرة (قوله ثم) أى فى أفعل التفضيل (قوله ونادر هنا) أى فى حرف التشبيه المقتر المحذوف (قوله وهذا الذى ذكرته فى البيت) أى قوله تعيرنا أنا عالة (قوله وملوكا مفعول) أى لعالة أى تعيرنا أنا تنقلون للملوك بطرح صعاليك أى مثقلين للملوك فعلى هذا الوجه يكون صعاليك حال من المجموع مقدمة على عاملها المعنوى فلذا جعل المصنف القول الأول أجود من هذا (قوله بطرح كلنا) أى تعبنا من حيث المؤنة (قوله فى هذا الأمر) أى وهو كوننا صعاليك أى مثقلين فصعاليك حال (قوله مثله فى وأزواجه أمهاتهم والثاني) أى فى (قوله الخ) أى فى معنى التشبيه أى مثل أمهاتهم فى التحريم والاحترام (قوله أنا نعمل) أى نطعم (قوله توكيد الضمير مستتر) أى فالعنى أننا نعمل أى نطعم نحن الصعاليك هم وأنتم أى نطعم الصعاليك الذين

هم التقدير أنا عالة صعاليك نحن وأنتم وقد خطيء فى ذلك وقيل إنه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعده وهو أن يكون صعاليك مفعول عالة أى أنا نعمل صعاليك ويكون نحن توكيد الضمير عالة وأنتم توكيد الضمير مستتر فى صعاليك وحصل فى البيت



تقديم وتأخير للضرورة ولم يتعرض لقوله ملوكا وكأنه عنده حال من ضمير عالة والاولى على قوله أن يكون صعا ليك حال من محذوف أي تقولكم صعا ليك ويكون الحال أن يمتاز بها في لقيته مصعدا متحدر فانهم تصور على أنه يكون الاول (٩٣) الثاني والثاني للاول لأن فصلا أسهل من فصلين

ويكون أنتم توكيدا للمحذوف لا لضمير صعا ليك لانه ضمير غيبة وإنما جوزناه أولا لأن الصعا ليك هم المخاطبون فيحتمل كونه راعي المعنى (ذكر مالا يتعلق من حروف الجر) يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق سنة أمورا حدها الحرف الزائد كالباء ومن في كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعلالا قصرت عن الوصول إلى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيد ولم يدخل للربط وقول الخوف ان الباء في ليس الله بأحكم الحاكمين متعلقة وهم نعم يصح في اللام المقوية ان يقال انها متعلقة بالعمل المقوى نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد وإن كنتم لارؤيا تعبرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نوله منزلة التماس ولا معدية محضة لا طراد صحة استقامتها فلها منزلة بين المنزلتين (الثاني) لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد

هم أنتم (قوله تقديم) أي تقديم الواو على نحن وحقها الدخول على أنتم والتأخير لمفعول عالة وهو صعا ليك إذ حقه عدم الفصل بينه وبين عالة ووجه البعد في ذلك أنه عطف توكيد على آخر مع اختلاف المتبوع (قوله حال من ضمير عالة) أي وحيد فالعنى تعير نامن أجل أننا نعلم نحن في حال كوننا ملوكا الصعا ليك الذين هم أنتم (قوله والاولى على قوله) هذا مقابل لقوله وصعا ليك لمفعول عالة وقوله على قوله أي على تقديره الذي ذكره سابقا من ان الاصل اننا عالة صعا ليك نحن وأنتم وحاصله أن المناسب لتقديره ان الاصل تعيرنا أننا عالة نعولكم صعا ليك ملوكا نحن وأنتم ففى الكلام حذف جملة فتحن توكيد لفاعله المستتر وأنتم توكيد للمفعول ولهاو قوله صعا ليك حال من المفعول المحذوف وملوكا حال من الفاعل على سبيل اللف والنشر المشوش لان الكثير في الحالات المتوالية أن يرتكب فيها ذلك لانه أسهل من اللف والنشر المرتب لان فيه فصلا واحدا بخلاف المرتب فان فيه فصلين أي نعولكم في حال كوننا ملوكا وفي حال كونكم صعا ليك ووجه بعد هذا ما فيه من عطف توكيد على توكيد مع اختلاف المتبوع (قوله لانه ضمير غيبة) أي وهو لا يؤكد بضمير المخاطب

(ذكر مالا يتعلق من حروف الجر)

(قوله في كفى بالله) اصله كفى الله شهيدا فجراسم الجلالة وهو الفاعل بحرف الجر الزائد (قوله هل من خالق غير الله) أي هل خالق فجر المبتدأ وهو خالق بحرف الجر الزائد (قوله وذلك) أي ويان الزيادة (قوله الارتباط المعنوي) أي ارتباط العامل بالمجرور أي تعلق معنى العامل بالمجرور (قوله والاصل) أي اصل الارتباط (قوله على ذلك) أي على الوصول للاسماء (قوله تقوية له وتوكيد) العطف للتفسير وقوله لم يدخل للربط أي المعنوي وهو تعلق معنى الفعل بالمجرور (قوله وم) أي لانها زائدة في خبر ليس (قوله في اللام المقوية) وهي الداخلة على معمول الفعل المتقدم عليه وعلى معمول العامل الذي هو فرع في العمل (قوله انها متعلقة بالعامل) أي وهو ما كان فرعاً في العمل او قدم معموله عليه (قوله لان التحقيق) علة لصحة القول بانها متعلقة بالعامل المقوى (قوله لما تخيل في العامل من الضعف) أي بسبب فرعية العمل او تقدم معموله عليه (قوله فلها منزلة بين المنزلتين) أي بين منزلة الزائد المحض والمعدى المحض أي فلذا صح القول بتعلقها بالعامل الذي قوته (قوله في لغة عقيل) أي الذين يجرون بها أي وأما في لغة غيرهم فلا تجر بل ترفع الاسم وتنصب الخبر (قوله لانها بمنزلة الحرف الزائد) أي وليست بزيادة محضة لافادتها الترجي والزائد لا يفيد معنى غير التوكيد ولا أصلية محضة لان مجرورها في محل رفع مبتدأ والحرف الجار الاصل مجرور في محل نصب (قوله ألا ترى الخ) علة لكونها شبيهة بالزائد وليست حرفاً أصلياً (قوله في موضع رفع) أي والحرف الاصل مجرور في موضع نصب على المفعولية (قوله ولانها لم تدخل) عطف على المعنى أي لان مجرورها ولانها الخ وهما علتان لقوله لانها بمنزلة (قوله ثم انهم) أي عقيلاً (قوله منبهة) أي تنبيهاً أي جروا بها لاجل التنبيه فهي مفعول لاجله ويصح أن تقرأ منبهة اسم فاعل أي حال كونها منبهة الخ (قوله فيمن قال) أي في قول من قال (قوله ان لو لا جارة للضمير) أي وهي بمنزلة الحرف الزائد وليست حرفاً أصلياً لانها بمنزلة الخ (قوله جارة للضمير) أي فيقول ان لو لا حرف جر والياء والكاف في محل جروا والدليل على ذلك ان لو لا ليست من الحروف الناصبة للاسم بالاجماع إذ الناصب انما هي ان وأخواتها ولو لا ليست منها وأيضاً الياء والكاف والهاء ليست ضمائر رفع هنا لان العامل للرفع في الضمير إنما هو الفعل أو نائبه فتعين انها جارة (قوله فانها

الآ ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية قاله اعل ابى المغوار منك قريب ولا ناهم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة معنى التوقع كادخلت لافادة معنى التمني ثم انهم جروا بها منبهة على أن الاصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الاعراب المختص به كحروف الجر (الثالث) لو لا فيمن قال لو لا يولو لاك ولو لا على قول سيبويه ان لو لا جارة للضمير فانها

أيضا منزلة لعل في أن ما بعدهما مرفوع المحل بالابتداء فان لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق وزعم أبو الحسن أن لولا غير جارة وإن الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما عكسوا في قولهم ما أنا كأت وهذا كقولهم في عساي ويردها أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الاعراب إنما ثبتت في المنفصل وإنما جاءت النيابة في المنفصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا (٩٤) وتوافقهم في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كقولهم أن لا يجاورنا إلاك

أيضا هذا علة لكونها لا تتعلق وقوله فان لولا علة لعل قبلها (قوله وإن الضمير بعدها مرفوع) أي في محل رفع بالابتداء (قوله ولكنهم استعاروا ضمير الجر) أي وهو الياء والكاف والهاء وقوله ضمير الرفع أي وهو أنا وأنت وهو (قوله ما أنا كأت) أي فالأصل لك لكنهم عدلوا عن ضمير الجر إلى ضمير الرفع للاستئصال (قوله وهذا) أي ما تقدم من قوله استعاروا ضمير الجر لضمير الرفع كقوله الخ (قوله كقوله) أي كقول الحسن في عساي أي فالأصل عساي أنا فقد استعار ضمير الجر بدل ضمير الرفع (قوله ويردها) أي يرد قوله في أولي وفي عساي (قوله في المنفصل) أي في النائب المنفصل (قوله وإنما جاءت النيابة في المنفصل) أي في النائب المنفصل (قوله أن لا يجاورنا الخ) صدره وما نابى إذا ما كنت جارتنا والشروط الثلاثة متوفرة في البيت أما انفصال المنوب عنه والتوافق في الاعراب فلان الأصل الإيالك ضرورة أنه استثناء مقدم وإن الكاف ضمير نصب وأما كونه في الضرورة فواضح (قوله الإيالك ديار) أي فالأصل الإيالك فقد عدل عن ضمير النصب المنفصل إلى ضمير متصل منصوب وإنما لم يكن أصله أنت لأنه مستثنى والمستثنى منصوب فتعين أن الأصل ضمير منفصل منصوب (قوله وعليه) أي على نيابة الضمير المتصل بالشروط الثلاثة خرج الخ ووجه توفر ما فيه أن الأصل أعلم نحن فقد أقيم ضمير متصل مكان المنفصل وظلما محله رفع وكون البيت ضرورة فواضح (قوله بغرس الودي) صغار النخل المسمى بالنسبل واحده ودية والسدف يضم السين وفتح الدال جمع سدفة يطاق على الظلمة والضوء فهو من أسماء الاستعداد والمعنى أن علمنا بغرس الودي أكثر من علمنا بركنش الجياد في السدف (قوله وهو نائب عن نحن) أي التي كانت مؤكدة للضمير المستتر في أعلم بحسب الأصل (قوله ليتخلص بذلك من الجمع) أي مع أنه لا يجمع بين إضافة أفعل التفضيل ومن فلا تقول أفضل الناس زيد منهم (قوله أشكل على أبي علي) أي من حيث أنه جمع فيه بين الإضافة ومن (قوله وضطر الناصب) أي مجرور ما على أنه مفعول في المثال الأول (قوله لا قبل الجار) أي ولا بعده وقبل المجرور لأنه لا يفصل بين الجار والمجرور بمثل هذا (قوله لأن ربها الصدين) أي ومن المعلوم أنه إذا كان لها الصدارة لا تتعلق بشيء (قوله لا تعدية عامل) أي وحينئذ فلا تتعلق بشيء (قوله هي) أي رب وقوله فيها أي في المثالين المذكورين (قوله لأنه يتعدى بنفسه) أي وحينئذ فلا يحتاج لعد بعده (قوله ولاستيافته معمولة) أي وحينئذ فلا يتعدى الزائد عليه (قوله تقديره حصل) أي فالأصل رب رجل صالح حصل لقبه (قوله من نحو زيد في الدار) أي وذلك لأن في اللفظية تشعر باستقرار ما قبلها فيما بعدها (قوله وإن كان) أي المتعلق (قوله فهو متعد بنفسه لا بالحرف) أي وحينئذ فلا يصح أن يقدر المتعلق فعلا مناسباً (قوله ونحوه) أي الحال والصفة (قوله تدل الخ) أي وحينئذ فكاف التشبيه في هذا المثال متعلقة باستقرار محنوف أي كائن أو مستقر كعمرو (قوله إذا خفضن) أي فأتين في هذه الحالة حروف جر غير متعلقة لأنن الخ (قوله لتحية) أي إبعاد الفعل عما دخان عليه (قوله وذلك) أي ما ذكر من التحية وقوله عكس الخ أي لأن التحية عكس الإيصال ويمكن أن يقال أن التعدية هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم على معنى ما يقتضيه الحرف من إنبات أو نفي وحينئذ فهذه الأفعال تعدى الفعل وتوصله على جهة النفي فقولك قام القوم غير زيد أو خلا زيد بمثل قولك ما قام زيد فقد تعدى الفعل بهما على جهة النفي وأما قام القوم إلا زيدا فالأعدادية له على

ديار = وعليه خرج أبو الفتح قوله = نحن بغرس الودي أعلمنا = منا بركنش الجياد في السدف = فادعى أن ما مرفوع متوكل للضمير في أعلم وهو نائب عن نحن ليتخلص بذلك من الجمع بين إضافة أفعل وكونه بمن وهذا أليت أشكل على أبي علي حتى جعله من تخطيط الاعراب (والرابع) رب في نحو رب رجل صالح لقبته أو لقبته لأن مجرور ما مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول أو مفعول على حذف ماضية ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكرير أو التقليل لا التعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيما حرف جر معد فان قالوا إنها عدت العامل المذكور فخطأ لأنه يتعدى بنفسه ولاستيافته معمولة في المثال الأول وإن قالوا عدت محنوفاً تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة فبهي تقدير تامعي

الكلام مستغن عنه ولم يقط به وقت (الخامس) كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور مستدلين بأنه إذا قيل زيد كمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف نحو في من نحو زيد في الدار وإن كان فعلا مناسباً للكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار (السادس) حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفضن فأتين لتحية الفعل عما دخلن عليه كما أن الاكذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى

الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في الاوانما خفض من المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالاثلاث ليزول الفرق بينهما أفعالا واحرفا (حكمهما بعد المعارف والكلمات) حكمهما بعدها حكم الجمل فيها صفتان في نحو رأيت طائرا فوق غصن أو على غصن لانهما بعد تكرة محضة وحالان في نحو رأيت الهلال بين السحاب أو في الاقلاق لانهما بعد معرفة محضة (٩٥) ومتملان لهما في نحو يعجنني الزهر في أكامه والتمر

على أغصانه لان المرفوع الجنسي كالنكرة وفي نحو هذا ثم يانع على أغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة

جهة الثبوت (قوله وانما خفض الخ) جواب عما يقال اذا كانت هذه الاحرف لنتيجة معنى الفعل عمادخلت عليه كالافاء وجه خفض المستثنى بها ولم ينصب كالمستثنى بالا (قوله في أكامه) جمع كم وهو وعاء النور كالكمامة والتمر بالثلاثة واليانع النضيج الطيب

### (حكم المرفوع بعدهما)

أى هذا مبحث حكم المرفوع بعدهما (قوله أو موصوف الخ) أى والوصف والصلة والخبر والحال هو الظرف (قوله مافى الدار أحد) هذه أمثلة على سبيل القس والنشر المرتب (قوله ويجوز الخ) هذا يقدح في قولهم انه متى أوقع تقديم الخبر في لباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخره نحو زيد قام (قوله والثالث انه يجب الخ) وذلك لان أصحاب هذا القول يقدرون المتعلق فعلا فقط وحينئذ لجعل المرفوع مبتدأ وأخبر عنه بالظرف لزم عليه تقديم الخبر الفعلي مع أن الخبر الفعلي يجب أن يؤخر فتمين أن يكون فاعلا (قوله وحيث أعرب) أى المرفوع بعد الظرف فاعلا أى على جهة الوجوب أو الراجحية أو المرجوحية أى وحيث أعرب على أى وجه كان (قوله لاعتمادهما) انما كان الاعتماد مقربا من الفعل لانه معتمد على المسند اليه خصوصا ونحو الاستفهام الغالب دخوله على الافعال (قوله امتناع تقديم الخالف في نحو زيد فى الدار جالسا) أى فزيد مبتدأ وفى الدار خبر وقوله جالسا حال ولا يصح أن تقول زيد جالسا فى الدار لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها المعنوى وهو الجار والمجرور وهو ممنوع ولو كان العامل الفعل لجاز التقديم لان الفعل لفظى والعامل اللفظى وهو الفعل والوصف يجوز أن يقدم الحال عليه (قوله ولو كان العامل الفعل لم يمتنع) فديجاب عن هذا بأنه لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به جواز تقديمها عليه اذا أضمر لضعفه بالاضمار ووجوب الحذف (قوله ولقوله) عطف على معنى قوله امتناع تقديم وكأنه قال لا متناع ولقوله وقوله ولقوله الخ هو الدليل الثانى وكأنه قال أحدهما لا متناع الخ وثانيهما لقوله الخ (قوله فان فؤادى الخ) صدره فان بك جئنا ببارض واكمه فان فؤادى الخ (قوله فأكد الضمير المستتر في الظرف) أى وهو عندك بقوله أجمع (قوله الا فى عامله) أى وحينئذ فالظرف هو العامل فى الضمير فان لم يكن فيه ضمير لوجود المرفوع بعده كان هو العامل فى ذلك المرفوع الذى هو خلاف عن الضمير (قوله متناهيان) لان التوكيد للاعتناء والحذف لعدوه اهتقير رد ردير لكن سياقى في خاتمة الباب الخامس أن الخليل وسيده به أجاز الجمع بين الحذف والتوكيد نحو جاء زيد ومرت بعمر وأنفسهما يرفع أنفسهما بتقدير هما صاحبى أنفسهما وينصبه بتقدير أعنيهما (قوله على محله) أى قبل دخول الناسخ هو الرفع بالابتداء وقوله لان الطالب أعنى الابتداء قد زال بوجود الناسخ (قوله لان الطالب للمحل قد زال الخ) ياتى فى أقسام العطف من الباب الرابع أرى فى الاتباع على المحل خلافا فى اشتراط بقاء الطالب للمحل فالقول بالمنع مبنى على اشتراط بقاءه (قوله المذهب الاول) أعنى كون العامل فى المرفوع بعد الظرف الفعل المحذوف (قوله مع اترافه بان الضمير) أى الذى فى متعلق الظرف وقوله مستتر فى الظرف أى عند حذف المتعلق (قوله الا فى عامله) أى فهذا يفيد أن العامل فى الضمير الظرف فان وقع بعد الظرف اسم مرفوع كان فاعلا بالظرف لخلوه من الضمير (قوله وان لم يعتمد) هذا مفهوم قوله سابقا فان تقدمه انتهى أو استفهام الخ لان ذلك دعاء إن اعتمد على واحد من الامور الخمسة (قوله

(حكم المرفوع بعدهما) اذا وقع بعدهما مرفوع فان تقدمهما نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو مافى الدار أحد وفى الدار زيد ومرت برجل معه صتر وجاء الذى فى الدار ابوه وزيد عندك اخوه ومرت بزيد عليه جبة قفى المرفوع ثلاثة مذاهب (أحدهما) ان الأرجح كونه مبتدأ مخبر عنه بالظرف أو المجرور ويجوز كونه فاعلا (والثانى) ان الأرجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيه ان الاصل عدم التقديم والتأخير (والثالث) انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين وحيث أعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لئلا يتبعها عن استفرو قريبا من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب المختار الثانى بدليلين أحدهما امتناع تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع ولقوله

فان فؤادى عندك الدهم اجمع فأكدا الضمير المستتر فى الظرف والضمير لا يستتر الا فى عامله ولا يصح ان يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متناهيان ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الاول مع اعترافه بأن الضمير مستتر فى الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا فى عامله وان لم يعتمد الظرف أو المجرور نحو فى الدار أو عندك زيد فالجهمور يوجبون الابتداء والاختصاص والكوفيون يجيزون الوجهين

لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ولذا يجوزون (٩٦) في نحو قائم زيد أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلا وغيره يوجب كونه ماعلى التقديم

والناخير (تنبيهات) الاول  
يحتمل قول المتنبي يذكر  
دار المحبوب

ظلت بها تنطوى على كبد  
نضيجة فوق خطبا يدهما  
أن تكون اليد فيه فاعلة  
بنضيجة أو بالظرف أو  
بالابتداء والاول ابلغ  
لانه أشد لحرارة والقلب  
زيادة الكبد أو حجاب  
القلب أو ما بين الكبد  
والقلب واذن اليد  
الى الكبد للملاسة بينهما  
فانهما في الشخص ولا  
خلاف في تعيين الابتداء  
في نحو في داره زيد مثلا  
يعود الضمير على متأخر  
لفظا ورتبة فان قلت في داره  
قيام زيد لم يجزها الكوفيون  
البتة أما على الفاعلية فلما  
قدمنا وأما على الابتدائية  
فلان الضمير لم يعد على  
المبتدأ بل على ما أضيف  
اليه المبتدأ والمستحق للتقديم  
أما هو المبتدأ وأجازه  
البصريون على أن يكون  
المرفوع مبتدأ لافاعلا  
لفولهم في أكفائه أنه درج  
الميت وقوله  
بسماعته ملك الفتى ونجاته  
وإذا كان الاسم في نية  
التقديم كان ما هو من تمامه  
كذلك والارجح تعيين  
الابتدائية في نحو هل أفضل  
منك زيد لان اسم التفضيل  
لا يرفع الفاعل الظاهر  
عند الاكثر على هذا الحد  
وتجوز الفاعلية في لغة  
قليلة ومن المشكل قوله

لان الاعتماد عندهم ليس بشرط) أقول حكى صاحب الضوء عن سيبويه انه يفصل في الاسم الواقع بعد  
الظرف بين أن يكون حدثا وأن يكون غيره فان كان حدثا فارتقاعه عنه بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف وذلك  
نحو قولهم يوم الجمعة الخروج وأما ملك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن آياته أنك ترى الأرض خضرة وميتة  
آياته رؤيتك وأما عند الخليل فلا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد وارتفاع هذه الاسماء عنده  
بالابتداء وهو الاقرب الى القياس هذا كلامه ولم أقف على نقل هذا التفصيل عن سيبويه في غيره وهو غريب  
لإظهار قوله فارتقاعه عند سيبويه بالفاعلية انه لا يرتفع عنده بالابتداء ومن ذهب الى ان الاعتماد ليس  
بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتداء بل جوز الوجهين اه دما مئى (قوله قائم زيد) أى اسم الفاعل  
غير المعتد (قوله على التقديم) أى تقديم الخبر على المبتدأ (قوله الاول) في بعض النسخ يحتمل بدون  
الاول (قوله ظلت) بكسر التاء مخاطب به الناقه ويفتحها خطا لمن جرده من نفسه وقوله بهائى الدار  
وتنطوى خبر ظل وهى بمعنى صار والباء فيهما معنى فى أى صرت فيها وقال تنطوى ضمير المخاطب (قوله ظلت)  
أصله ظلمت بلامين أولاهما مكسورة لحذف الاولى فصارت ظلمت وهذه لغة سامية ويجوز عندهم فتح الظاء  
وكسرها وتحرير لغتهم انهم يجوزون حذف عين الفعل المضاعف المتصل بباء التضعيف نحو ظلمت قائما  
أو نونه نحو النساء ظلمن متبرجات وينقلون حركة العين على الفاء وجوابا بان سكنت نحو أحسنت بكذا أصله  
أحسنت وجواز أن تحركت العين بغير الفتح نحو ظلمت وحينئذ فلك في ظلمت عندهم كسر الظاء وفتحها  
وأما ان كانت العين مفتوحة نحو هممت فلا تكون الفاء بعد التضعيف بحذف العين الامتوحة نحو هممت  
(قوله نضيجة) من نضج اللحم وهو تكامل طبعه والمراد بهاشدة الحرارة وارتفاعها (قوله فاعلة  
بنضيجة) أى والظرف حال (قوله أو بالابتداء) أى والظرف خبر مقدم وقوله أو بالابتداء عطف  
على فاعلة أى أو مرفوعة بالابتداء (قوله لانه أشد) أى لانه يفيد زيادة شدة الحرارة فى الكبد  
(قوله فانهما فى الشخص) أى لانهما فى الشخص والاولى ان الملاسة من حيث وضع يده عليها أى انه  
دائما واضع يده على كبده فانشرت يده من حرارة الكبد وانما كان هذا الاول لان ما قاله يلزم عليه أن  
يقال رجل الكبد ورأس الكبد وغير ذلك لان كلا فى الشخص (قوله ولا خلاف الخ) هذا هو التنبيه  
الثانى من التنبيهات الرابع (قوله لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة) أى ولوجهل مبتدأ أعاد  
الضمير على مقدم رتبة وان تأخر لفظا ولا يقال انه يلزم تقدم الخبر الفعلي لانا نقول انما يكون كذلك على طريقة  
قليلة تعين تقدير المحذوف فعلا ونحن لا نقول بالتعين (قوله فلما قدمنا) أى من عود الضمير على متأخر لفظا  
ورتبة (قوله انما هو المبتدأ) أى لا ما أضيف اليه (قوله وأجازه) هذا التركيب (قوله لا فاعلا)  
أى ولا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه (قوله لقولهم) أى العرب (قوله فى أكفائه) خبر مقدم  
ودرج مصدر مبتدأ مؤخر فالمراد بالدرج اللف أى لف الميت فى أكفائه (قوله وإذا كان الاسم فى نية التقديم)  
أى كالمبتدأ وهذا هو محط العلة فى الجواز وهو رد على الكوفيين القائمين فى علة المنع لان الضمير لم يعد الخ  
(قوله ما هو من تمامه) أى وهو المضاف اليه وقوله كذلك أى فى نية التقديم (قوله والارجح الخ) هذا هو  
التنبيه الثالث وقد ذكره المصنف هو الذى بعده استطراد الا ان كلامنا فى المرفوع بعد الظرف والجار  
والمحذور لا فى المرفوع بعد اسم التفضيل (قوله تعين الابتدائية) أى ابتدائية الاسم المتأخر (قوله على هذا  
الحد) أى على هذا الوجه وهو غير مسئلة الكحل اما على هذا الحد وهو مسئلة الكحل فيجرى ان يكون كل  
فرع فاعلا (قوله فى لغة) حكاهما يونس عن جماعة من العرب ونقلها سيبويه فى كتابه فنقول عليها مرت  
يرجل أكرم منه أبوه باتباع أكرم لرجل ورفع أبوه على انه فاعل باكرم فكانهم أجازوا ذلك لانه بمعنى مرت  
يرجل فائق فى الكرم أبوه لحذف (قوله ومن المشكل) هذا هو التنبيه الرابع (قوله ولم يثبت) أى لم

وعمل أفعل في الظاهر في غير مسئلة السكحل وهو ضعيف وإن قدر مبتدأ لم يمتد إلى النص بل هو (٩٧) أجنبي بين أفعل ومن وخرجه أبو علي وتبعه

ابن خروف على أن الوصف خبر لجن محذوف وقد نحن المذكورة نو كيد للضمير في أفعل (ما يجب فيه تعلقه بمحذوف) وهو ثمانية أحدهما أن يقعا صفة نحو أو كصيب من السماء. الثاني أن يقعا حالا نحو فخرج علي قومه في زيته وأما قوله سبحانه وتعالى فلما رآه مستقرا عنده فزعم ابن عطية أن مستقرا هو المتعاقب الذي يقدر في أمثاله أن يظهر والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطاق الوجود والحصول فهو كونه خاصا الثالث أن يقعا صلة نحو وله من السموات والأرض ومن عنده لا يستكبرون الرابع أن يقعا خبرا نحو زيد عندك أو في الدار ور بما ظهر في الضرورة كقوله لك العز من مولائك عز وإن

يرد في ذلك دليل يفيد الجواز وأما قوله خير بنو لطف فلا تك ملغيا فان خير وصف وبنو لطف فاعل به وهو غير معتد فقد أجابوا عنه بأنه على نية التقديم والتأخير فخير خبر مقدم وبنو مبتدأ مؤخر وفيه أنه كيف يخبر عن الجمع بالواحد وأجيب بأن خير على وزن فاعيل يستمر في الواحد والآخر نحو والملائكة بعد ذلك ظهر (قوله في الظاهر) أراد به ما سمع التلطف به فشمع الضمير المنفصل كنحن لا قسم المضمر مطلقا (قوله وهو أجنبي) إنما كان المبتدأ أجنبيا من الخبر لأن المبتدأ ليس معمولا للخبر أي والفصل بينهما بأجنبي ممنوع (قوله على أن الوصف) أي وهو خير وقوله خبر ونحن محذوف أي والأصل نحن خير ونحن الخ (ما يجب فيه تعلقه بمحذوف) هـ

أي هذا باب بيان المواضع التي يجب فيها تعلقه بمحذوف أي بواجب الحذف إذا ما يأتي فما واقعة على مواضع وذكر الضمير نظر اللفظ ما وإنما كان واجب الحذف لكونه كونا عاما والظرف حينئذ مستقر لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلق وقيل لاستقرار معنى العامل العام فيه بحيث يفهم بداهة عند سماعه وإذا وجب حذفه كان ذكره عتبا بخلاف الخاص فانه يجب ذكره الدليل فيجوز وقد يجب حذفه كما يأتي في الأمثال والأحوال والقسم ومقابل المستقر للغير لا لغائه عن تحمل الضمير لذكر المتعلق لكونه خاصا واجب الذكر أو جائزه للدليل والحاصل أن الظرف اعتبار متعلقه إما مستقرا أو لغيره فالأول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة والثاني ما كان متعلقه خاصا سواء واجب الذكر نحو زيد جالس في الدار أو جائزه كما إذا قيل هل صمت يوما فتقول يوم الجمعة (قوله أن يقعا صفة) أي ذوان يقع أي أحد المواضع موضع صاحب الوقوع صفة (قوله من السماء) أي كائن أو حصل من السماء فالمدار على تقدير المتعلق عاما سواء كان اسما أو فعلا (قوله وأما قوله سبحانه الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على ما ذكره من أن الظرف إذا وقع حالا كان متعلقا بواجب الحذف وحاصله أن الظرف في هذه الآية قد وقع حالا وذكر متعلقه (قوله فهو كونه خاصا) أي وهو واجب الذكر الدليل أي وكلامنا في الاستقرار العام لا في الخاص فلا يرد (قوله وله من في السموات والأرض) أي يكون أو يوجد (قوله ومن عنده) أي ومن ثبت أو استقر (قوله وربما ظهر) أي الاستقرار العام الذي هو متعلق الخبر (قوله لك العز) الخطاب لعبد وقوله أن مولائك أي سيدك أيها العبد وقوله عز أي عز الناس وقوله من أي وإن يذل فأنتم الخ يهين من هان هون مدعز فإذا دخله الجازم صار هون فتحذف الواو لالتقاء الساكنين فهو ينتزع الياء ومضم الهاء كذا ضبطه الشارح والمحشى ولكن ضبط السيوطي في الشواهد بأنه بالبناء للمفعول (قوله كائن) أي فكائن متعلق لدى الذي هو ظرف مخبر به عن أنت وقد يقال لا نسلم أن لدى متعلق بكائن لجواز أن كائن اسم فاعل من كان الناقصة وخبرها محذوف ولدى متعلق بذلك الخبر المحذوف أي وإن يهين فكائن أنت مستقر الذي بجو حة الخ سلمنا متعلق لدى بكائن فلم لا يجوز أن يكون الكون خاصا بجعل كائن اسم فاعل من كان التامة فهو بمعنى الثبوت الاستمرارى وعدم التزلزل وهو خاص أي أنت ثابت دائما عند بجو حة الخ وكلامنا في الكون العام لا الخاص اه تقرير دردير (قوله بجواز اظهاره) أي اظهار ذلك المتعلق بناء على نسخة متعلق الظرف وفي نسخة الظرف الواقع الخ حيث قد قول بجواز اظهاره أي الظرف أي متعلقه وقوله بجواز اظهاره أي سواء نقل الضمير إلى الظرف أم لا (قوله فلما إن ذكرته أو لا) أي إن ذكرت أو لا المتعلق وذكرت الظرف بعد فلا يمنع مانع أي لأن ذكر المتعلق أو لا يدل على أنه لم ينقل الضمير إلى الظرف بل مستمر في العامل وقوله انتهى أي كلام ابن بعيش وقوله وهو أي كلام ابن بعيش غريب لأنه لم يوافق عليه أحد (قوله فلا يمنع مانع منه) أي من اظهاره الاتيان به (قوله أن يرفعا) أي ذو أن رفا أي الخامس موضع يقعا رافعين للاسم الظاهر فيه (قوله أنى الله شك) أي أثبت في الله أو استقر في الله (قوله أو كصيب من السماء) أي كائن أو حصل



ونحو أعندك زبده السادس أن يستعمل المتعلق محذوفا في مثل أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمر اقتداهم عهده حينئذ إلا أن أصله كان ذلك حينئذ  
واسمع الآن وقولهم للمعمرس بالرفاء والبنين باضار (٩٨) أمرست هو السابع أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو أروم الجمعة

من السماء وقوله فيه ظلمات أي استقر فيه ظلمات والشاهد فيه وأما من السماء فقد سبق (قوله أعندك  
زيد) أي استقر (قوله أن يستعمل المتعلق محذوفا في مثل) لعل الأنسب أن يقع في مثل (قوله كقولهم)  
أي وكقولهم الكلاب على البقر فلا يجوز ذكر سلطان الأمثال لا تغير (قوله حينئذ إلا أن) هذا مقول  
قولهم مثلا إذا قيل لك أنه وقع في زمن السلطان قاتل كذا وكذا فتقول حينئذ إلا أن أي كان الذي ذكرته  
واقعا حينئذ كان ذلك السلطان موجودا واسمع الآن ما هو أغرب وأعجب من ذلك (قوله للمعمرس) من  
أعرس الرجل اتخذ عرسا بالكسر أي زوجة وهذا شبه مثل لكثرة دورانه على اللسان والكن لا يقال إلا في  
شيء خاص بخلاف المثل فإنه كلام شبه مضر به بمورده فلا يقال في شيء خاص فقوله كقولهم مثال للمثل وأما  
ما بعده فهو مثال لشبه المثل (قوله أعرست) أي تزوجت بالرفاء أي ملتبسا بالرفاء أي الالتئام والتوافق مع  
الزوجة (قوله والاكثرون يوجبون في ذلك اسقاط الجار) أي لأن في بقائه تركيد الحرف باعاده داخل على  
ضمير ما دخل عليه المؤكد وهو ممنوع عند الأكثر (قوله وبالوجهين قرى في الآية) يريد بالآية قوله تعالى  
يدخل من يشاء في رحمة والظالمين أعد لهم عذابا أليما وبالوجهين رفع الظالمين وهي قراءة شاذة ونصب وهي  
قراءة السبعة (قوله العطف على الجملة الفعلية) أي وهي قوله يدخل من يشاء في رحمة (قوله أي ويعذب)  
إنما قدره من جنس العذاب لأنه مناسب للاستقبال بخلاف الأعداد فإنه ليس مستقبلا وقوله أي وعذب إنما  
يقول وأعد مع أنه المفسر لأن أعد لا يتعدى إلا باللام لا بنفسه (قوله لمناسبة المفسر) أي وهو أعد لهم وقوله  
فيه نظر أي تردد (قوله والرفع بالابتداء) عطف على قوله والنصب قراءة الجمهور (قوله ولا يكون الجار  
والمجرور توكيدا) أي وأعد فاصلة بين المؤكد والمؤكد ولا يضر ذلك لأنه من متعلقاته وقوله تركيد الجار  
والمجرور أعني للظالمين (قوله ولا يكون المجرور) أي الضمير في لم (قوله لأن العرب لا تبدل مضمرا  
من مظهر) أي رفاقا لابن مالك فقد قال ولا يبدل مضمرا من مضمرا ولا من ظاهر (قوله بعض النحويين) مراده  
به ابن عصفور فقد صرح في قراءة والظالمين أعد لهم بأن اللام الأولى متعلقة بأعد لهم بدل من الظالمين وهو  
عين ما نعه المصنف وبالجملة فالخلاف في المسئلة ما ثور (قوله بغير الباء) أي وأما ما لا يجب تعلقها محذوف  
بل تتعلق بالمذكور والمحذوف (قوله ولو صرح في ذلك بالفعل) أي بأن قيل أقسم وقوله لو جيت الباء أي  
لأنها هي التي يجوز أن يصرح بفعل القسم معها بأن يقال أقسم بالليل إذا بغشى وأقسم بالله لا كيدن الخ  
(هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف)

(قوله بتقدير مستقر) أي ملتبس بتقدير مستقر (قوله على أنه خبر لمحذوف) أي جاء الذي هو مستقر  
في الدار وتجعل تلك الجملة صلة (قوله بالرفع) أي على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي هو أحسن (قوله  
لقلة ذلك) أي حذف العائد المرفوع كما في قوله تماما على الذي أحسن وأشار بالكاف الدالة على  
البعد لأنها بعيدة باعتبار أنها ليست مما نحن فيه وقوله وأطارد هذا أي أطارد قوله جاء الذي في الدار الخ فلا  
يقاس المطرد على النادر ولك أن تقول أنه لا يجوز الحذف في قوله جاء الذي في الدار لأن الباقي صالح للصلة بدون  
الصدر كما قال ابن مالك هو أبوان يتنزلان أن صلح الباقي لوصف بخلاف الآية وإنما منع حذف صدر الصلة  
إذا صلح الباقي لا وصل لأنه لا يدري المحذوف لصلاحيته الباقي (قوله وكذلك يجب) أي تقدير الفعل (قوله  
في نحو رجل في الدار) أي من كل نكرة موصوفة بظرف وقعت مبتدأ وخبرها مقرون بالفاء وهو جملة  
(قوله لأن الفاء تجوز الخ) علة ذلك أن الفاء إنما دخلت على الخبر لشبه الخبر بجواب الشرط ولا يشبه الخبر

صحت فيه ونحوه يدر مررت  
به عندهم أجازة مستدلا  
بقراءة بعضهم والظالمين  
أعد لهم والاكثرون  
يوجبون في ذلك اسقاط  
الجار وأن يرفع الاسم  
بالابتداء أو ينصب باضار  
جاوزت أو نحو هو بالوجهين  
قرى في الآية والنصب  
قراءة الجماعة ويرجحها  
العطف على الجملة الفعلية وهل  
الأولى أن يقدر المحذوف  
مضارعا أي ويعذب لمناسبة  
يدخل أو ماضيا أي وعذب  
لمناسبة المفسر فيه نظروا الرفع  
بالابتداء وأما القراءة بالجر  
فن توكيد الحرف باعاده  
داخل على ضمير ما دخل عليه  
المؤكد مثل أن زيدا أنه  
فاضل ولا يكون الجار  
والمجرور توكيدا للجار  
والمجرور لأن الضمير  
لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر  
أقوى ولا يكون المجرور  
بدلا من المجرور بأعادة  
الجار لأن العرب لم تبدل  
مضمرا من مظهر لا يقولون  
قام زيد وهو إنما جاوز ذلك  
بعض النحويين بالقياس  
إلى ما من القسم بغير الباء  
نحو والليل إذا بغشى وتائه  
لا كيدن أصنامكم وقولهم  
لله لا يؤخر الأجل ولو  
صرح في ذلك بالفعل

لوجبت الباء (هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف) لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة الجواب  
لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين قال ابن يعيش وأما المجرى في الصلة أن يقال إن نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على  
حذف قراءة بعضهم تماما على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك وأطارد هذا انتهى وكذلك يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم  
لأن الفاء تجوز

في نحو رجل يأثني فله درهم ومنتفع في نحو رجل صالح فله درهم فاما قوله كل امر مباعدا ومدان فمفروض بحكمة المتعالي ه فنادر واختلف في الخبر والصفة والجال فمن قدر الفعل وهم الا كثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والحال والذمت الافراد ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف قالوا لان تقليل المقدر أولى وليس بشيء لان (٩٩) الحق ان لم نحذف الضمير بل نقلناه الى

الظرف فالمحذوف فعل أو وصف وكلاهما مفرد وأما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو أيوم الجمعة تعتكف فيه والوصف في نحو أيوم الجمعة أنت معتكف فيه والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى كما سألته كنية تقديره باعتبار المعنى أما في القسم فتقديره أقسم وأما في الاشتغال فتقديره كما المنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه واعلم أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنه يجب أن لا يقدر مثل المذكور اذا حصل مانع صناعي كما في زيدا مرت به أو معنوي كما في زيدا ضربت أخاه اذا تقدير المذكور يقتضي في الاول تعدى القاصر بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع اذا الضرب لم يقع بزید فوجب أن يقدر جاوزت في الاول وأهنت في الثاني وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي ألا ترى أنه لا مانع في نحو زيدا شكرت له لان شكر يتعدى بالجار وينتبه وكذلك الظرف نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى الى

الجواب الا اذا كان وصف المتدا جلة لاجل أن يكون مثل فعل الشرط ولا يكون الوصف جملة الا اذا كان المتعلق فعلا ه تقرير دردير (قوله في نحو رجل صالح) أي في خبر مبتدا التكررة الموصوف بمفرد (قوله مباعدا) بكسر العين أي متباعدا (قوله فمفروض) خبر عن كل أمر وهو توكيد ووصفت بمفرد وهو قوله مباعدا أو مدان أي مدان والمنطوق المعلق والمراد بالحكمة العدل وهو من جملة معانيها لغة أو يريد أن كل أمر مباعدا من شيء أو مقرب منه معلق بمدل الباري سبحانه لا يعطى الا بإرادته (قوله واختلف في الخبر) أي واختلف في الاولى في الخبر النحوي وقوله فمن قدر الفعل أي فمن قال الاولى ان يقدر فعلا الخ وكذا يقال فيما يأتي وانما قلنا ذلك لانه يجوز تقدير المتعلق فعلا ووصفا في هذه المواضع باتفاق والخلاف اعماهر في الاولى منها كما صرح بذلك بعضهم (قوله فلانه) أي قد نظرنا الى انه الخ (قوله ولان تقليل المقدر أولى) تعليلهم بذلك ظنان الفعل قد حذف مع فاعله وهو جملة والوصف مع مرفوعه في قوة المفرد (قوله فيقدر) أي المتعلق بحسب المفسر أي لاجل المشاكلة لكن انت خير بان المشاكلة لا تقتضي الوجوب (قوله في نحو أيوم الجمعة تعتكف فيه) أي تعتكف يوم الجمعة وقوله أنت معتكف فيه أي معتكف يوم الجمعة (قوله بل بحسب المعنى) أي فكل ما اقتضاه المعنى من اسم أو فعل يقدر (قوله كنية تقديره) أي تقدير المتعلق وهذا هو الذي وعده به حيث قال يقدر له عامل بحسب المعنى كما سألته (قوله كالمنطوق) أي ما لم يمنع من تقدير مثل المنطوق مانع صناعي أو معنوي والاقدر مناسب له في المعنى (قوله أو معنوي) أي أو حصل مانع معنوي (قوله اذا تقدير الخ) أي وانما كان التقدير المذكور في المثال الاول مانع صناعي وفي المثال الثاني مانع معنوي لان تقدير الخ (قوله اذا تقدير المذكور) أي وهو مرت في الاول بان تقول مررت زيدا أو ضرب في الثاني بان تقول ضربت زيدا (قوله خلاف الواقع) أي بخلافه الواقع مانع معنوي (قوله لم يقع بزید) أي عليه (قوله وليس المانعان) أي المانع الصناعي والمانع المعنوي (قوله مع كل متعد بالحرف) راجع للمانع الاول أي انه ليس المانع الصناعي موجودا في كل فعل متعد بالحرف (قوله ولا مع كل سببي) راجع للمانع الثاني أي انه ليس المانع الثاني وهو كون الكلام خلاف الواقع متأثرا في كل سببي (قوله كل سببي) نسبة للسبب وهو الضمير لانه تربطه الصلة وبحرها أي ولا مع كل اسم مضاف للسبب (قوله لان العامل لا يتعدى) أي فلذا يقدر صمت يوم الجمعة صمت فيه (قوله وكذلك الخ) رجوع للمانع الثاني (قوله وأما في المثل) أي وشبهه أو تقول ان مراده بالمثل ما يشمل الشبه وقوله بحسب المعنى أي فيقدر قبل حينئذ كان وقبل بالرفاء أعريت (قوله وأما في البواقي) وهي خمسة الحال والصفة والخبر والصلة والرافع للاسم الظاهر لان ما ذكره ثمانية وقد ذكر تفصيلا القسم وما كان على شريطة التفسير والمثل (قوله وهو كائن أو مستقر) الاولى الكون أو الاستقرار أي هذه المادة ثم يقول مضارعا ان أريد الحال أو الاستقبال وما ضيا أو وصفه ان أريد الماضي فان جهلت المعنى فقدّر الوصف فانه صالح للأزمنة كلها وان كانت حقيقته الحال واعلم أن الكون المقدّر تام لا ناقص والا كان الظرف خبره فيحتاج لمعلق آخر ويتسلسل كما أفاده السعد (قوله أو وصفهما) يعني وصف الماضي أي اسم الفاعل مراد به الماضي لكن الاولى لاقتصار على الفعل لان الماضي لا يتبادر من الوصف (قوله ولا فرق الخ) أي لا فرق بين هذه الامور الخمسة وبين الظرف في اذا كان او اذا كان وحيث

ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى الى ظاهره بنفسه وكذلك لا مانع في نحو زيدا أهنت أخاه لان إمانه أخيه أهانة له بخلاف الضرب وأما في المثل فيقدر بحسب المعنى وأما في البواقي نحو زيدا في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كائن أو مستقر أو مضارعا ان أريد الحال أو الاستقبال نحو الصرم اليوم أو في اليوم والجزاء أو في الغد ويقدر كان أو استقر أو وصفهما ان أريد الماضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربت زيدا قائما أن التقدير اذا كان ان أريه المصنوع أو اذا كان ان أريد به المستقبل ولا فرق

وإذا جهلت المعنى فقد ر الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وإن كانت حقيقة الحال وقال الرغشري في قوله تعالى أفأنت تنفذ من في النار أنهم جعلوا في النار الآن لتحقيق الموعد به ولا يلزم ما ذكره لأنه لا يتمتع تقدير المستقبل ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا لدليل ويكون الحذف حينئذ جائزاً لا واجباً ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والحرور وتوهم (١٠٠) جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويطلبه أنا متفقون على جواز حذف الخبر

عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوياً للدليل واشترط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه وما يخرج على ذلك قولهم من لي بكذا أي من يتكفل لي به وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أي مستقبلات لعدتهن كذا فسره جماعة من السلف وعليه عول الرغشري ورد أبو حيان توهماً منه أن الخاص لا يحذف وقال الصواب أن اللام للتوقيت وأن الأصل لاستقبال عدتهن فحذف المضاف أهو وقتينا فساد تلك الشبهة وما يخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى التقدير مقتول أو يقتل لا كائن اللهم إلا أن تقدر مع ذلك مضافين أي قتل الحر كائن يقتل الحر وفيه تكلف تقدير ثلاثة الكون والمضافان بل تقدير خمسة لأن كلام من

ذكرناه في إذ وإذا كان عليهم أن يذكره في هذه الأمور الخمسة (قوله وإن كانت حقيقة الحال) فيه أنه إذا كان كذلك لا يقدر إلا إذا علم الحال لأن الشيء إذا أطلق إنما ينصرف لحقيقته (قوله أنهم جعلوا في النار) أي أنه يقدر المتعلق ما ضياً لأجل إفادة أنهم جعلوا في النار لتحقيق الموعد به (قوله ولا يلزم ما ذكره) أي من تقدير المتعلق ما ضياً لأفادة الجعل المذكور ولا يجوز تقدير الوصف لأن الصلة لا تكون إلا جملة (قوله لأنه لا يتمتع تقدير المستقبل) أي المضارع لأنه صالح للحال فإذا قدر المتعلق مستقبلاً أفاد الجمل المذكور (قوله أبلغ أي أنه لا ينزل الاستقرار المستقبل منزلة الواقع فعبر بالماضي بخلاف تقدير المضارع فلا ينزل فيه (قوله ولا يجوز) أي في البواق (قوله إلا للدليل) أي لفظي أو معنوي فعلم من هذا أن حذف الكون الخاص للدليل جائز لا واجب (قوله إلا للدليل) أي كما إذا قيل هل أحد جالس في الدار فقلت في جوابه زيد في الدار أي جالس فيها قد كرر جالس في السؤال دليل على ذلك المتعلق المحذوف (قوله ولا ينتقل النخ) عطف لازم على ملزوم (قوله ولا ينتقل ضمير من المحذوف) أي ولا ينتقل ضمير من الكون الخاص المحذوف لدليل إلى الظرف النخ أي لعدم الانتقال سمي ظرفاً للظرف اللغو هو ما كان متعلقه خاصاً وإنا سمي لغواً للغو الظرف عن تحمله الضمير وإنا المتحمل لذلك المتعلق وأما الذي متعلقه عام فهو الظرف المستقر أي الذي استقر فيه الضمير لأن العامل لما حذف وجوباً انتقل الضمير للظرف وصار متحملاً له (قوله وتوهم جماعة) أي عند وجود الدليل أما إذا لم يوجد فلا خلاف في المنع (قوله وعدم وجود معمول) فإذا قيل أقائم أحد فقيل زيد فالسؤال دليل على الخبر المحذوف وهذا جائز والحال أنه لم يذكر ذلك الخبر معمول (قوله فكيف يكون وجود المعمول مانعاً) وهو الظرف في قولك زيد في الدار جواباً لمن قال هل أحد جالس في الدار (قوله واشترط النحويين النخ) هذا وارد على قوله ولا يجوز أن يقدر الكون خاصاً إلا للدليل وحاصله كيف تقول إذا وجد دليل صح أن يقدر الكون خاصاً مع أن النحاة اشترطوا الكون العام (قوله واشترط النحويين) أي في متعلق الظرف في المراضع الثمانية (قوله إنما هو لوجوب الحذف) أي فاشترط الكون العام ليس إلا لوجوب الحذف لا لجوازه فلا ينافي أنه يجوز أن يكون كونا خاصاً ويحذف جوازا (قوله وما يخرج على ذلك) أي على حذف الكون الخاص لدليل هذه الأمثلة وهذا شروع في الأمثلة التي حذف فيها الكون الخاص (قوله أن الخاص) أي الكون الخاص (قوله لاستقبال) أي عند استقبال أي وقت استقبال لأن لام التوقيت هي التي محل محلا وقت (قوله تلك الشبهة) أي وهي كون الكون الخاص لا يجوز حذفه وقوله وقد ينافي فساد الخ أي حيث قال وما يطله أنا متفقون النخ (قوله مع ذلك) أي مع تقدير كائن (قوله بل تقدير خمسة) أي لأن المعنى قتلكم لحر بقتله الحر أي قتلكم الحر الجاني بقتله الحر المجنى عليه (قوله وما يبعد ذلك) أي تقدير كائن في هذه الآية (قوله إلا بعد تمام الكلام) أي بالخبر وقد يدعى مثل ذلك في الخاص إلا أن يقال الخاص يقدر في نفس الخبر لا قبله في المبتدأ على أنه قيد على دليل وهو القصاص في القتل (قوله أن يعلم) أي المقدر أي يعلم تعيينه وقوله عند موضع تقديره مراده بوضع التقدير الكلمة الذي يقدر بعدها كقوله وأسأل فمن المعلوم أنك إذا قلت وأسأل ولم تكمل الكلام تعلم أن السؤال إنما هو المأمور (قوله ونظير هذه الآية) أي في كون المقدر كونا خاصاً (قوله مجدوع) بالبدال المهملة أي مقطوع

(قوله) المصدرين لا بدله من فاعل وما يبعد ذلك أيضاً أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام وإنا أحسن الحذف أن يعلم عند موضع تقديره نحو وأسأل القريظة ونظيره هذه الآية قوله تعالى إن النفس بالنفس الآية أي أن النفس مقتولة بالنفس والعين مفعولة بالعين والأنف مجدوع بالأنف والأذن مصلومة بالأذن والسن مقلوعة بالسن هذا هو الأحسن وكذلك الأرجح في قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان

أن يقدر يجرى بان فان قدرت الكون قدرت مضافا الى جريان الشمس والقمر كائن بحسبان وقال ابن مالك في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله ان الظرف ليس متعلقا بالاستقرار لاستلزامه اما الجمع بين الحقيقة والمجاز فان الظرفية المستفادة من حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه ومجاز بالنسبة اليه تعالى واما محل قراءة السبعة على لغة مرجحة وهي ابدال (١٠١) المستثنى المنقطع كازعم الزعري فانه

زعم أن الاستثناء منقطع والمخلص من هذين المحذوران أن يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة واحتج بقولهم القلم أحد اللسانين ونحوه لم يحتج إلى ذلك وفي الآية وجه آخر وهو أن يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ تعيين موضع التقدير الأصل أن يقدر مقدما عليهما كسائر العوامل مع معولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي إيجابه فالأول نحو في الدار زيد لأن المحذوف هو الخبر وأصله أن يتأخر عن المبتدأ والثاني نحو أن في الدار زيدا لأن لا يليها مرفوعا ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره مؤخرا في جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ (نفيه) رد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى إذا لهم مكر في آياتنا وقولك أما في الدار فزيد لأن إذا الفجائية لا يليها الفعل وإنما لا يقع بعدها فعل

(قوله أن يقدر يجرى بان) أي وهو كون خاص وقوله فان قدرت المكون أي المطلق (قوله لاستلزامه الخ) هذا بناء على أن من فاعل أي أن من في السموات والارض لا يعلم أحد منهم الغيب إلا الله فانه يعلمه (قوله فان الظرفية المستفادة من حقيقة) أي لأن غير الله فهو مستقر في السموات وفي الارض قطعا (قوله ومجاز بالنسبة اليه تعالى) أي لأن الله ليس مستقرا في السموات وفي الارض وقوله ومجاز بالنسبة اليه تعالى الخ لزوم الحقيقة والمجاز اذا جعل الاستثناء متصلا (قوله ابدال المستثنى المنقطع) هذا اذا جعلت الاستثناء منقطعا (قوله ابدال المستثنى المنقطع) أي وإبداله لغة ضعيفة وهي لغة تميم وأما لغة غيرهم فيجب النصب في المنقطع على الاستثناء سواء وقع بعد إيجاب أو بعد نفي وشبهه فيقولون ما في الدار أحد إلا حمارا بالنصب على الاستثناء ولا يقولون إلا حمارا بالرفع على أنه بدل من أحد وجهه أنه ليس داخل فيا قبله فكيف يدل بما قبله (قوله قل لا يعلم من يذكر الخ) أي فيقدر كونا خاصا ولا شك أن من يذكر في السموات والارض الله وغيره (قوله أحد اللسانين) أي فقد أريد بهما اللسان بمعنى الجارحة وهو حقيقة واللسان بمعنى القلم وهو مجاز (قوله ونحوه) أي كالحال أحد الأبوين فشبّه الحال بالأب على سبيل المجاز وأطلق عليه وعلى الأب أبوين وكذا تقول في القلم أحد اللسانين (قوله والاستثناء مفرغ) أي والمعنى قل لا يعلم غيب من في السموات والارض أحد إلا الله وقوله والاستثناء مفرغ الخ هذا آخر كلام ابن مالك ولكن هذا الكلام نقله المصنف بالمعنى (قوله الأصل أن يقدر) أي متعلق الظرف والجار والمجرور (قوله إيجابه) أي إيجاب تقديره مؤخرا (قوله وأصله أن يتأخر الخ) لكن قد يقال أن مقتضى كونه عاملا أن يقدر مقدما واعلم أن الأرجح تقديمه في التقدير وسيأتي هذا للمصنف في الباب الآتي (قوله لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ) أي لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان قلت ان علة منع التقديم خوف الالتباس وهنا محذوف فلا يحصل التباس قلت ان المقدر عندهم كالثابت فلو قدر مقدما لزم عليه أن الجملة فعلية فيوقع في ليس إذ يحتمل أن المبتدأ فاعل (قوله بنحو قوله تعالى الخ) أي في نحو قوله الخ أي أن بعضهم قدر الفعل في هاتين الآيتين فرد عليه ابن مالك بأنه لا يصح تقدير الفعل هنا لأن إذا الفجائية لا يليها فعل وإنما لا يليها الفعل إلا مقروا بنحو الشرط ورد المصنف على ابن مالك بأن هذا الرد غير وارد لأن الفعل يقدر مؤخرا لا قبل الجار وبعدا أو بعدا ما حتى يتم اعتراض ابن مالك (قوله وهذا) أي الرد عليه في تقدير الفعل أي وهذا الرد غير وارد بناء على ما بيناه من أنه قد يعرض ما يوجب تقدير المتعلق مؤخرا (قوله يقدر مؤخرا) أي عن الجار والمجرور لا مقدما عليه كما فهم ابن مالك فاعترض بما علبت

### (الباب الرابع من الكتاب)

(قوله بكثرة دورها) أي دور متعلقها فالأحكام مثل المعلومات التعريف والتشكيك إلى آخر ما يأتي والمتعلق هو المبتدأ والخبر والفاعل الخ فالذي يقيح الجمل به أحكام هذه المتعلقات كحكم المبتدأ والمبتدأ يعرف بالمعلومية فيقيح الجمل بهذا الحكم أي يكون المعلوم مبتدأ وقوله فمن ذلك أي فمن الأحكام التي يكثردور متعلقها (قوله على وجهها) أي بأن لا يعرفها أصلا أو يعرفها على خلاف الواقع فهو صادق بالجهل المركب والبسيط فمطنه على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله تساوت رتبتهما) أي في التعريف (قوله الله ربنا) إنما كانا متساويين بناء على أن الله في رتبة غيره من الأعلام ورب مضاف للضمير والمضاف له في رتبة العلم وأما

إلا مقروا بنحو الشرط فاما ان كان من المقرين وهذا على ما بيناه غير وارد لأن الفعل يقدر مؤخرا (الباب الرابع من الكتاب) في ذكر أحكام يكثردورها ويقيح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها فمن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل (أحداها) أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا

او اختلفت نحو زيد الفاضل والماضل زيد هذا (١٠٢) هو المشهور وقيل يحيز تقدير كل منهما مبتدا وخبر مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو

القائم زيد والتحقيق ان المبتدا ما كان أعرف كزيد في المثال أو كان هو المعلوم عند المخاطب كان يقول من القائم فتقول زيد القائم فان عليهما جمل النسبة فالمقدم المبتدا (الثانية) أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو أفضل منك أفضل مني (الثالثة) أن يكونا مختلفين تعريفا وتكسيرا والاول هو المعرفة كزيد قائم واما ان كان هو النكرة فان لم يكن له ميسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان له ميسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيوييه فيجعله المبتدا نحوكم مالك وخير منكم زيد وحسبنا الله ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتأخير وانهما شيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما نحو الفاضل أنت ويتجه عندي جواز الوجهين اعمالا للدليلين ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى فان حسبك الله إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة وقولهم ان قريبا منك زيد وقولهم بحسبك زيد والباء لا تدخل في الخبر في الايجاب والخبر يتم اقوالهم ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدا ولولا هذا التقدير لم يدخل اذا لا يعمل في الاستفهام ما قبله واما من نصب فالاصل ما هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه ونظيره ان تقول زيد هو الفاضل وتقدر الحاجة

على ان لفظ الجلالة أعرف المعارف فلم يحصل تساوي (قوله زيد الفاضل) أي فزيد مبتدا أعرف من الخبر وقوله الفاضل زيد بالعكس أي والحامل على جمل الفاضل هنا مبتدا تقدمه لا كونه أعرف (قوله مطلقا) أي سواء تساوت رتبتهما في التعريف أولا كان أحدهما مشتقا أو لا (قوله المشتق خبر) هو للرازي محتجا بان المبتدا هو المسند اليه والخبر هو المسند فالمشتق هو المنسوب لانه صفة ورده صاحب التلخيص بان الصفة تقول بالذات مجردة والجامد بالصفة أي صاحب هذه الصفة يسمى بهذا الاسم (قوله ما كان أعرف) أي والفرض انهما معلومان وقوله أو كان هو المعلوم أي والخبر هو المجهول فعلى هذا لو كان المجهول أعرف يجمل خبرا أو كان على المصنف أن يقول والتحقيق انهما اما أن يذكرنا معلومين أو مجهولين أو اختلفا في كل اما أن تساوي في التعريف أولا فالصور ست فان تساويا علما أو جهلا فان كان أحدهما أعرف فهو المبتدا تقدم أو تأخر وان لم يكن أحدهما أعرف فالمقدم هو المبتدا وان اختلفا في العلم والجهل فما كان معلوما هو المبتدا تقدم أو تأخر أعرف أولا لان ما ذكره فيه قصور وحيث قد قول المصنف ما كان أعرف أي سواء علما معا أو جهلا معا فالمبتدا الاعرف تقدم أو تأخر وقوله أو كان هو المعلوم أي الثاني مجهول فالمعلوم مبتدا تقدم أو تأخر ساواه تعريفا أو لا (قوله أو كان هو المعلوم عند المخاطب) المراد يكونه معلوما عنده انه مقرر عنده وهو بحسب زعمك كالطالب لان يحكم عليه بالاخر فلا ينافي انه يعلم الطرفين لان الحكم على الشيء وبالشئ فرع عن تصوره (قوله من القائم) أي فتجعل القائم مبتدا ولو تأخر (قوله كم مالك) فكم مبتدا عنده وخبر عند الجمهور وقوله وحسبنا الله حسب بمعنى كاف فهو بمعنى اسم الفاعل وهو لا يتركف باضافته فلماذا صح جعله نكرة فهو مبتدا عند سيوييه وخبر عند الجمهور ولكن اعترض على المصنف بان سيوييه خص الذكرة الموصوفة بكونها مبتدأ في كم وفي أفضل التفضيل ويوافق في غيرهما فالاولى للمصنف الاقتصار على المثالين الاولين (قوله كم مالك) الميسوغ هنا ملازمة الصدارة لكم (قوله ووجهه) أي ووجه ما قاله سيوييه من جعل النكرة الموصوفة المتقدمة مبتدا والمعرفة بعد خبر اعنها وما قاله الجمهور من أن النكرة الموصوفة المتقدمة تجعل خبرا (قوله وانهما شيهان بمعرفتين الخ) أي لان النكرة الموصوفة نربية من المعرفة لعدم الشيع في كل (قوله تأخر الاخص منهما) أي فالمبتدا الاخص المؤخر فهذا دليل الجمهور اعقب به دليل سيوييه (قوله اعمالا للدليلين) أي دليل سيوييه ودليل الجمهور وهو ان الاصل عدم التقديم والتأخير وبعد ما ذكره من الاتجاه برده ما قاله من التحقيق من ان الذي يجعل مبتدا ما كان معلوما ومن البين ان المعلوم هو المعرفة لا النكرة او ما كان أعرف واجيب بان ما ذكره من التحقيق لغيره واما ما ذكره من الاتجاه فهو قوله هو فلا ضرر حيثن وما ذكره من الاتجاه هو التحقيق أي ان كلا منهما يجوز ان يكون مبتدا ويجوز ان يكون خبرا (قوله ويشهد لابتدائية النكرة) أي كما هو قول سيوييه (قوله فان حسبك الله) نصب النكرة بان ولا ينصب بها الا ما كان مبتدا وكذا تقول فيما بعد (قوله والخبر يتم) أي كما هو قول الجمهور (قوله ما حاجتك) فإ نكرة خبر مقدم وحاجتك مبتدا مؤخر (قوله فدخل الناسخ) أي جاءت لانه بمعنى صار وحيثن فإ خبر مقدم وحاجتك اسمها مؤخر (قوله لم يدخل) أي الناسخ أصلا في الكلام لانه لو جعل ما مبتدا مقدما وحاجتك هو الخبر لكان الناسخ اذا دخل انما يدخل على المبتدا وهو ما فيلزم أن يذكرن ما قبل أداة الاستفهام عمل فيها وهو باطل فذا توضيحه (قوله وأما من نصب) أي الحاجة بان قال ما جاءت حاجتك بالنصب (قوله فالاصل ما هي حاجتك) أي عليه فاما مبتدا أول وهي مبتدأ ثان وحاجتك خبر الثاني فلما دخل الناسخ على هي استتر فيه وانتصب الخبر وهو الحاجة وحيثن فقول في اعراب ما جاءت حاجتك ما اسم استفهام مبتدا وقوله جاءت فعل ناسخ واسمها مستتر وحاجتك خبر والجملة خبر ما (قوله فاستتر فيه) أي فانتصبت



هو مبتدأ ثانياً لا فصيلاً ولا تابعا فيجوز ذلك حينئذ أن تدخل عليه كان فتقول زيد كان الفاضل ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو أبو حنيفة أبو يوسف وبنو نابتا نثار عيا المعنى ويضعفه أن يقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة لأن ذلك نادر الوقوع ومخالف الأصول اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة والله أعلم (ما يعرف به الاسم من الخبر) أعلم أن لها ثلاث حالات إحداها أن يكونا معرفتين فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو ولم يعلم (١٠٣) زيد وأوجمل أخوته لعمرو

وكان أخو عمرو زيدا لمن يعلم أخا عمرو ويجهل أن اسمه زيد وإن كان يعلمها ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فاختار جمعه بالاسم فتقول كان زيد القائم لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم فعرف كلا منهما بقبله ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر ويجوز قليلا كان القائم زيدا وإن لم يكن أحدهما أعرف فانتخب خبر نحو كان زيد أخا عمرو وكان أخو عمرو زيدا ويستثنى من مختلطي الرتبة نحو هذا فانه يتعين للاسمية لمكان التنبية المتصل به فيقال كان هذا أخاك وكان هذا زيدا إلا مع الضمير فإن الإفصح في باب المبتدأ أن يجعله المبتدأ وتدخل التنبية عليه فتقول ها أبذا ولا يتأتى ذلك في باب الناسخ لأن الضمير متصل بالماض فلا يتأتى دخول التنبية عليه على أنه سمع قليلا في باب المبتدأ هذا أنا وأعلم أنهم حكموا لأن وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك فلماذا قرأت

الحاجة حينئذ على أنها خبر (قوله ولا تابعا) أي أزيد على أنه توكيده (قوله ويجب الحكم الخ) هذا كالمستثنى من قوله سابقا يجب أن يكون الأول مبتدأ إذا تساوى في التعريف فكأنه قال إلا أن تقتضى مراعاة المعنى خلاف ذلك (قوله للمبالغة) أي تنويعا بأن أبا يوسف بلغ غاية من الشرف والفضل حتى كان أبو حنيفة مثله (قوله الأصول) أي أصول النحو لأن أصول النحو إنما ينظر فيها لا يفيد صحة المعنى المراد ولا ينظر فيها للمبالغة والذي ينظر لها إنما هو أصول علم المعاني (قوله ما يعرف به) أي اسم الناسخ من خبره (قوله كان زيد القائم) أي أزيد كان القائم فتخبر عن الضمير بغيره ويمنع الأخبار بالضمير عن غيره على المختار (قوله نحو هذا) أي كل اسم إشارة قرن باداة التنبية نحو هو لا وهو هذان وهاتان (قوله فانه يتعين الخ) أي ولو كان غيره أعرف (قوله لمكان) أي لكون أي لوجود التنبية أي فالتنبية أداته تستحق الصدارة فتزيد قوة (قوله فلا يتأتى دخول التنبية عليه) أي بل يدخل على اسم الإشارة الواقع خبرا فتقول كنت هذا يجعل مدخولها التنبية خبرا فلم يتعين للاسمية فمن ثم استثناءه (قوله على أنه سمع قليلا) هذا هو خلاف الإفصح السابق (قوله وأعلم أنهم حكموا الخ) تقدم أن المخاطب إذا كان يعلم الطرفين ويجهل النسبة بينهما فإن كانا مختلفين في التعريف جعل الاعرف منهما اسما للناسخ وغير الاعرف خبره على المختار فعلى هذا المختار لا يخبر عن الضمير بمادونه في التعريف فتقول زيد كان القائم لمن عرفها ولا تقول زيد كان القائم هو وذكرا هنا أن المصدر المعرف بالإضافة المنسبك من أن والفعل كالضمير لا يجوز يخبر عنه بما هو دونه في التعريف على المختار والأخبار بمادونه عنه ضعيف (قوله حكموا لأن وأن) الأولى حكموا للمصدر المعرف المنسبك من أن وأن وقوله معرف أي بالإضافة تأمل (قوله معرف) يقتضى أنها لو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لها حكم الضمير فيجوز وصفهما كما إذا قيل أعجبنى ما صنع رجل حسن على أن يحمل الصفة للمصدر المقدر أي صنع رجل حسن (قوله بحكم الضمير) أي في كون كل لا يخبر عنه بما هو دونه على المختار ثم علل بقوله لا الخ في هذا التعليل شيء وهو أن ظاهره أن كل ما لا يوصف بحكم له بحكم الضمير مع أن هناك أمور لا توصف ولا يحكم لها بحكمه تأمل (قوله قرأت السبعة ما كان الخ) أي بنصب الحجة وجواب قومه على أن كلامهما خبر مقدم وأن والفعل بعدهما مؤول بمصدر اسم للناسخ فقد أخبر بذلك المصدر عما هو دونه في التعريف (قوله الرفع ضعيف) أي رفع الحجة والجواب على أنه اسم للناسخ وأن والفعل بعده خبره ضعيف لما فيه من الأخبار بذلك المصدر عما هو دونه في التعريف كضعف الأخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف كقولك زيد كان القائم هو (قوله أو تعكس) أي بأن تقول كان خبرا من زيد شر من عمرو بتقديم الخبر على الاسم (قوله ولا يعكس) أي بحيث تمل الذكرة الاسم والمعرفة الخبر كأن تقول كان قائم زيدا إلا في الضرورة وهذا إذا لم يكن للذكرة مسوغ وإما أن كان لها مسوغ جاز جعل المعرفة اسما والذكرة خبرا أو العكس ولو في غير الضرورة فيجوز أن تقول كان زيد خير منك وكان خير منك زيدا على ما اختاره المصنف فيأمر (قوله ولا يك موقع الخ) موقع نكرة لا مسوغ لها منك متعلق بالوداع والوداع خبرها وهو بكسر الراء وفتحها والبيت للقطامي وصدره ه قفى قبل التفرق يا ضبا عاهه رخم ضبا عاهه بنت زفر بن الحرت كان أسره ثم أطلقه وأعطاه مائة من الإبل وبعده

السبعة ما كان حجتهم إلا أن قالوا فما كان جواب قومه إلا أن قالوا والرفع ضعيف كضعف الأخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف (الحالة الثانية) إن يكونا نكرتين فإن كان لكل منهما مسوغ للأخبار عنها فانتخب فيها جمعه منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول كان خير من زيد شر من عمرو أو تعكس وإن كان المسوغ لاحداهما فقط جعلتها الاسم نحو كان خير من زيد أمرا (الحالة الثالثة) أن يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والذكرة الخبر نحو كان زيد قائما ولا يعكس إلا في الضرورة كقوله ه ولا يك موقع منك الوداع ه وقوله

• يكون مزاجها غسل وماء • وأما قراءة ابن عامر أولم تكن لهم آية أن يعلمه بتأنيث تكن ورفع آية فان قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها وآية فاعلموا أن يعلمه بدل من آية أو خبر (١٠٤) لمحذوف أى هي أن يعلمه وان قدرتها ناقصة فاسم ضمير القصة وان يعلمه مبتدأ وآية

قفى فافدى أسيرك ان قومي وقومك لا أرى لهم اجتماعا  
أكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرثاءا

(قوله يكون مزاجها الخ) مزاجها خبر مقدم وغسل اسمها مؤخر فقد أخبر عن النكرة بالمعرفة ضرورة وصدوره  
• كأن سبيته من بيت رأسه • يقال سبأت الخرس أسرها اشتريتها ويروى خبية بمعنى مخبأة والمخبأة المصونة  
ويروى سلافة وهو أول ما يسيل من الخمر وبيت الرأس موضع بالأردن معروف بالخمر وقيل المراد من بيت  
رئيس الخمارين والبيت من قصيدة لحسان قبل تحريم الخمر (قوله وأما قراءة ابن عامر) هذا جواب عن سؤال  
وارد على قوله ولا يعكس إلا في الضرورة وحاصله أنه قد ارتكب العكس في الآية وهي من غير الضرورة (قوله  
فاللام متعلقة بها) أى فقد خرجنا عن باب الاسم والخبر (قوله وآية فاعلمها) أى والمعنى أولم توجد لهم آية هي  
علم علماء بني إسرائيل به (قوله أو خبر لمحذوف) أى فلم يلزم الأخبار بالمعرفة عن النكرة (قوله والجملة خبر كان)  
أى ولهم حال من آية والمعنى أولم تكن هي أى القصة علم علماء بني إسرائيل له آية كائنه لهم (قوله لما ذكرنا)  
أى من لزوم الأخبار عن النكرة بالمعرفة (قوله بان النكرة قد تخصصت بلهم) أى فصارت قريبة من المعرفة  
(قوله ما يعرف به الفاعل من المفعول) أى عند الالتباس (قوله وأكثر ما يشبه الخ) ومن غير ألا أكثر ما يأنى  
في الفروع وهو أن يكونا اسمين غير ناقصين لكن أحدهما اسم ذات عاقلة والثاني اسم معنى كما قال في المثال (قوله  
ناقصا) هو ما لا يتم إلا بصفة أو صفة وقوله تاما المراد به هنا ما كان يعقل كما هو المتبادر من تمثيلهم (قوله  
وطريق معرفة ذلك) أى ما ذكر من الفاعل والمفعول (قوله ان تجعل في موضع التام) وهو اسم الذات العاقلة  
(قوله ان كان مرفوعا) أى وأردت ان تختبر صحة الرفع وعدمه (قوله في العقل وعدمه) أى ان كان الاسم  
الموصول لمن يعقل تقدر اسما يعقل وان كان اسم الموصول لمن لا يعقل فتقدر اسم ما لا يعقل وإن كان اسم الموصول  
يصلح لمن يعقل ومن لا يعقل فان أردت به من يعقل قدر اسما يعقل وان أردت به من لا يعقل قدر اسما لا يعقل (قوله  
بعد ذلك) أى الجعل وقوله فهي صحيحة قبله أى قبل الجعل المذكور (قوله ويجوز النصب) أى نصب زيد بأن  
تقول أعجب زيدا ما كره عمرو واثبات الجواز لأجل مقابلة نفيه السابق وإلا فنصب زيد واجب تقرير  
دردير (قوله فان أوقعت ما على أنواع من يعقل) في بعض النسخ فان أوقعت ما على أنواع النساء الاضافة بيانية  
أى على النساء وذلك لأن ما كما تستعمل في غير العاقل تستعمل في العاقل (قوله جاز) أى الرفع كما يجوز النصب  
لأنه يصح ان تقول أعجبنى النساء (قوله أو الذى) صوابه أو الذين لأنه هو الذى لا يقال إلا لمن يعقل وأما الذى فهو  
مثل ما يطلق على من يعقل وعلى ما لا يعقل (قوله جاز الوجهان) أى رفع زيد ونصبه فقول أعجب زيد من كره  
عمرو ولائك تجعل مكان من خالدها فلا تقول أعجبت خالد أو تقول أعجب زيدا من كره عمرو ولائك يصح أعجبنى  
خالد فقول جاز الوجهان أى عرية وان اختلف المراد (قوله فروع) أى ثلاثة أو لها مسئلة السفر والثاني  
مسئلة الخروج والثالث زيد في رزق عمرو الخ (قوله أمكنت السفر) إذ لا معنى لكونك صيرت السفر  
ذامكنة (قوله مادعا) ما اسم استفهام مبتدأ ودعا فاعل ماض وزيدا مفعول والفاعل ضمير ماستترا وهو  
الرابط للجملة الواقعة خبرا وكذا تقول فيما كره زيد إلا أن الضمير المستتر فيها مفعول (قوله وما كره زيد) أى  
أى شئ كرهه زيد من الخروج (قوله ويمتنع العكس) أى وهو رفع زيد في الأول ونصبه في الثاني (قوله لأنه  
لايجز ز دعوت الثوب) هذا بدل ضمير النصب المستتر العائد على ما (قوله وكرهه من الخروج) الأولى وكرهنى  
الثوب من الخروج لأنه يجعل مكان زيد المنصوب يا المتكلم والثوب مكان ما الواقعة مفعول لا مقدما ولا يقال ان  
ما اسم استفهام فكيف يجعل بدل الثوب قلنا لأن القصد حينئذيان المعنى قاطعين النظر عن الاعراب السابق ولا

خبر والجملة خبر كان وآية  
اسمها ولم خبرها وأن  
يعلمه بدل أو خبر لمحذوف  
وأما تجوز الزجاج كون  
آية اسما وأن يعلمه خبرها  
فردوه لما ذكرنا واعتذر  
له بان النكرة قد تخصصت  
بلهم (ما يعرف به الفاعل من  
المفعول) وأكثر ما يشبه  
ذلك إذا كان أحدهما اسما  
ناقصا والآخر اسما  
تاما وطريق معرفة ذلك  
أن تجعل في موضع التام ان  
كان مرفوعا ضمير المتكلم  
المرفوع وان كان منصوبا  
ضميره المنصوب وتبدل  
من الناقص اسما بمعناه في  
العقل وعدمه فان صحت  
المسئلة بعد ذلك فهي  
صحيحة قبله وإلا فهي فاسدة  
فلا يجوز أعجب زيدا ما كره  
عمرو وان أوقعت ما على ما لا  
يعقل لأنه لا يجوز أعجبت  
الثوب ويجوز النصب  
لأنه يجوز أعجبنى الثوب فان  
أوقعت ما على أنواع  
من يعقل جاز لأنه يجوز  
أعجبت النساء وان كان  
الاسم الناقص من أو الذى  
جاز الوجهان أيضا  
(فروع) تقول أمكن  
المسافر السفر بنصب  
المسافر لأنك تقول  
أمكنتى السفر ولا تقول  
أمكنت السفر وتقول مادعا  
زيد إلى الخروج وما كره  
زيد من الخروج بنصب

شك

زيد في الأولى مفعولا والفاعل ضمير ماستترا ورفعه في الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوف لأنك  
تقول مادعاني إلى الخروج وما كرهت منه ويمتنع العكس لأنه لايجوز دعوت الثوب إلى الخروج وكرهه من الخروج

وتقول زيد في رزق عمرو عشرون دينارا برفع العشرين لا غير فان قدمت عمرا فقلت (١٠٥) عمرو زيد في رزقه عشرون جاز

رفع العشرين ونصبه وعلى  
الرفع فالفاعل خال من  
الضمير فيجب توحده مع  
المتى والمجموع ويجب  
ذكر الجار والمجرور  
لأجل الضمير الراجع إلى  
المبتدأ وعلى النصب فالفاعل  
متحمل للضمير فيرز في  
الثنية والجمع ولا يجب ذكر  
الجار والمجرور

(ما افرق فيه عطف البيان  
والبدل) وذلك ثمانية أمور  
أحدها ان العطف لا يكون  
مضرا ولا تابعا لمضمر  
لأنه في الجوامد نظير التعت  
في المشتق وأما إجازة  
الزمخشري في ان اعدوا  
الله أن يكون بيانا للهاء من  
من قوله تعالى إلا ما أمرتني  
به فقد مضى رده نعم أجاز  
الكسائي ان ينعت الضمير  
بنعت مدح أو ذم أو ترحم  
فالاول نحو لا إله إلا هو  
الرحمن الرحيم ونحو قل  
إن ربي يقذف بالحق علام  
الغيوب وقوله اللهم صل  
عليه الرؤف الرحيم والثاني  
نحو مرت به الحديث  
والثالث نحو قوله فلا تله  
أن ينال البائس وقال  
الزمخشري في جمل الله  
الكعبة البيت الحرام إن  
البيت الحرام عطف بيان  
على جملة المدح كما في الصفة  
لا على جهة التوضيح فملى  
هذا لا يمتنع مثل ذلك في  
عطف البيان على قول  
الكسائي وأما البدل فيكون

شك ان مامعنا ما لا يعقل (قوله ونقول الخ) استطراد لتمييز نائب الفاعل عن غيره (قوله لا غير) تقدم ان  
لا غير لحن وإنما تعين رفع العشرين لأنه المفعول به في الاصل وهو إذا اجتمع مع المصدر أو مع الطرف أو مع  
الجار والمجرور لا يناب نائب الفاعل إلا المفعول به فالاصل زاد السلطان في رزق عمرو عشرين (قوله فان  
قدمت عمر الخ) اعلم ان زادا تارة يتعدى لمفعولين وتارة يتعدى لواحد فان لم يقدم عمرو فهو متعدى لواحد وان  
قدمته يحتمل انه متعدى لمفعول واحد ويحتمل انه متعدى لاثنتين فان رفعت كان متعديا لواحد وان نصبت  
عشرين كان متعديا لاثنتين (قوله جاز رفع العشرين) أي على انه نائب فاعل زيد ونصبه على انه مفعول ثان  
(قوله فيجب توحده مع المتى والمجموع) أي فتقول الزيدان زيد في رزقهما عشرون والزيدون زيد في  
رزقهم عشرون (قوله ويجب ذكر الجار والمجرور) أي لأجل أن يتصل به ضمير مطابق للمبتدأ المتى  
والجمع فتقول في رزقهما أو في رزقهم (قوله لأجل الضمير) أي لأجل أن يتصل به الضمير الراجع للمبتدأ  
مطابقا له ثنية وجمعا (قوله فالفاعل متحمل للضمير) فالفاعل متعد لاثنتين على هذا فتقول الزيدان زيدا في  
رزقهما والزيدون زيدوا في رزقهم عشرين

(ما افرق فيه عطف البيان والبدل)

(قوله لا يكون مضرا ولا تابعا) أي لا يكون المتبوع ضمير أو عطف البيان مبين له فكما يقال الضمير لا ينعت  
ولا ينعت به تقول الضمير لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه غيره بيان له (قوله لأنه في الجوامد الخ) أي  
فكما ان النعت يخص متبوعه النكرة ويوضح متبوعه المعرفة فكذلك عطف البيان والضمير لا يخص  
ولا يبين وحيد فلا يكون نعتا ولا عطف بيان وأنت خبير بأن هذا التعليل إنما يقتضي منع كون عطف البيان  
ضميرا أو لا يقتضي منع كون متبوعه ضميرا مع أنه من جملة المدعى فالدليل أن خص منه (قوله فقد مضى رده) أي  
في أن المقسرة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نظير النعت المفيد ان الضمير لا ينعت أصلا كما أنه لا يعطف  
عليه عطف بيان أصلا (قوله الرحمن الرحيم الخ) فهذه الأمور كلها عند غيره بدل وأما هو فيجعلها نعتا (قوله  
علام الغيوب) نعت لفاعل يقذف (قوله الرؤف الرحيم) نعت للضمير في عليه (قوله فلا تله الخ) صدره  
قد أصبحت بقرقرى كوانسا والشاهد في قوله البائس اضافة للهاء في تله أي لا تلم البائس ان ينال ما امرتني  
بقا فين على وزن فعلا موضع والكوانس جمع كانس وهو أظلي يدخل في كناسه أي موضعه (قوله وقال  
الزمخشري الخ) قصده بيان أن الزمخشري عنده عطف البيان لا ينحصر في كونه للتوضيح والتخصيص خلافا  
للجمهور وقصده بنقل كلام الكسائي قبله أن الضمير عنده بنعت (قوله ان البيت الحرام عطف بيان) أي وأما  
الجمهور فيقولون انه بدل (قوله كافي الصفة) أي كما ان الصفة تخرج عن أصلها وهو التخصيص والتوضيح  
وتأتي للمدح (قوله فعل هذا) أي كلام الزمخشري (قوله لا يمتنع مثل ذلك) أي مثل ما سبق في النعت وهو آتيانه  
نعتا للضمير على سبيل المدح أو الذم أو الترحم وقوله في عطف البيان أي فيكون عطف البيان على كلام  
الكسائي بعد الضمير على طريق الترحم والذم لأن الذم ضد المدح والترحم مثلما هو توضيحه أن العلماء قالوا  
ان النعت للتخصيص والتوضيح وقد يخرج للترحم والمدح والذم فقال الكسائي ان هذه الثلاثة الخارجة قد  
تكون بعد الضمير ثم ان الزمخشري قال ان عطف البيان قد يكون للمدح ولكنه سكت عن كونه بعد ضمير ثم  
انك إذا نظرت تجد أن مثل المدح الذم لأنه ضده والترحم لأنه لا فرق بينهما أي فيكون عطف البيان قد يخرج  
عن التوضيح إلى هذه الثلاثة ثم إنك إذا نظرت لكلام الزمخشري والكسائي أخذ منهما أنه يعطف بعد  
الضمير للمدح والذم والترحم لأن الضمير كثيره عند الكسائي وقد أجزا الثلاثة بعد الضمير عند الكسائي في  
النعت ووجدت هذه الثلاثة في العطف في غير الضمير فيكون الضمير حينئذ كذلك (قوله يخل بعائد  
الموصول) أي لأن المبدل منه في نية الطرح (قوله وقد مضى رده) أي أن المضمر خلو الصلة من العائد في

[١٤ - دسوقي - ثاني]

تابعا لمضمر بافتقار نحو ورثته ما يقول وما أنسانيه إلا الشيطان ان اذكره وإتماما متع الزمخشري  
من تجويز كون أن اعدوا الله بدلا من الهاء في به توهماته ان ذلك يخل بعائد الموصول وقد مضى رده

وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرا تابعا لمضمر كرايته إياه أو الظاهر كرايت زيدا إياه وخالفهم ابن مالك فقال إن الثاني لم يسمع وإن اضراب في الآل قول الكوفيين أنه توكيد كما في قمت أنت ( الثاني ) أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره وأما قول الزحشرى إيقام إبراهيم عطف على آيات بينات فمضمر وكذا قال في إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا أن تقوموا عطف على واحدة ولا يختلف في جواز ذلك ( ١٠٦ ) البدل نحو إلى صراط مستقيم صراط الله ونحو بالناصية ناصية كاذبة ( الثالث ) أنه لا يكون جملة

بخلاف البدل نحو ما يقال لك إلا ما قيل للرسول من قبلك إني ربك لنؤمقره وذو عتاب أليم ونحو وأسيرا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم هو أصح الأقوال في تعريف زيد أبو من هو وقال لقد أذهمتني أدمعرو بكلمة أنصبر يوم الدين أم استنصبر ( الرابع ) أنه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجر ونحو أمدد بما تعلمون ثمكم بأنعام وبنين وقوله أقول له ارحل لا تقمين عندنا ( الخامس ) أنه لا يكون فعلا تابعا لنسب بخلاف البدل نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق آتاما يضاعف له العذاب ( السادس ) أنه لا يكون بلفظ لأول ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع التأكيد زيادة بيان كقراءة يعقوب وتري كل أمة جاثية كل تمندى إلى كتابها بنصبك الثانية فانه قد اتصل به ذكر سبب الجثو وكقوله الخامس رويد بنى شيان بعض

اللفظ لاقى التقدير ( قوله وأجاز النحويون ) هذا مقابل لقوله أولان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر ( قوله أن الثاني ) أي ابدال المضمير من الظاهر ( قوله قول الكوفيين أنه توكيد ) فتحصل أن ابن مالك يمنع ابدال المضمير من الضمير ومن الظاهر فعلى مذهبه كل من البيان والبدل لا يكون ضميرا ويكون البدل تابعا لمضمر دون البيان ( قوله لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره ) أي بل يجب موافقته له فيهما ( قوله فمضمر ) سياق في الجهة السادسة الجواب عنه بأنه أطلق العطف وأراد ابدال بجامع أن كلامين فهو مجاز ( قوله إن أن تقوموا عطف على واحدة ) أي مع أن أن تقوموا موقول بمصدر معرف أي قيامكم ( قوله ولا يختلف في جواز ذلك في البدل ) أي اختلافه مع متبوعه في التعريف والتنكير ( قوله أنه ) أي عطف البيان لا يكون جملة ( قوله ما يقال لك ) أي ما يقول الله لك ( قوله إني ربك ) بدل من ما قيل للرسول ( قوله إلا بشر مثلكم ) بدل من النجوى ( قوله أبو من هو ) هو مبتدأ وأبو خبر ومنه ضاف إليه والجملة بدل من زيد ( قوله أنصبر يوم الدين الخ ) بدل من كلمة والمراد هنا لفظ الجملة وسبق الكلام في أنها في قوة المفرد ( قوله أنه لا يكون ) أي عطف البيان ( قوله بخلاف البدل ) أي فانه يكون تابعا لجملة أي والفرض أنه جملة إذ لا يبدل مفرد من جملة وفيه أنه قد سبق له في الجملة الثالثة بما لا محل له من الأعراب أن البدل والبيان لا يكون واحد منهما جملة وهذا يتنافى وقد مر التنبيه على أن الاتباع إنما يكون في الأعراب إثباتا ونفيا وحينئذ فلا محذور في ابدال الجملة من الجملة ( قوله اتبعوا من لا يسألكم أجرا ) بدل من قوله اتبعوا المرسلين ( قوله أنه ) أي البيان لا يكون الخ ( قوله يضاعف ) بدل من يلق بدليل الجزم لأنه من بدل الجملة من الجملة ( قوله أنه لا يكون بلفظ الأول ) أي سواء اتصل بالثاني زيادة بيان أولا وهذا صريح لأن الشيء لا يبين بنفسه وقد اعترضه الدماميني بأنه إذا اتصل بالثاني زيادة بيان كان بها غير الأول فلا مانع من كونه مجوزا أن يكون بيان أو لا وأنهم يختلفون فيه والذي لا يكون بياناً ما إذا لم يصل بالثاني زيادة بيان فحينئذ لا فرق بين البدل وعطف البيان أنه تقرير دربر ( قوله بنصب كل الثانية ) أي على أنها بدل لا على أنها عطف بيان لأن الشيء لا يبين بنفسه هذا مراده وأما بالرفع فيكون جملة مستأنفة ( قوله رويد بنى شيان الخ ) في رواية بتدوين رويد وهو اسم فعل أمر وبعض وعيدكم مفعوله وبنى شيان منادى فهو جملة معترضة بين اسم الفعل ومفعوله أي أمرلوا بعض وعيدكم يابنى شيان ( قوله تلاقوا ) فعل مضارع مجزوم بحذف النون في جواب الأمر ( قوله على سفوان ) بالسين والقاف المفتوحين ماء على أميال من البصرة والبيت من قصيدة لبعض بني مازن من شعراء الحماسة وبعد البيت عليها الكماة الفر من آل مازن \* ليوث طعان عند كل طعان مقاديرهم وصالون في الروع خطوهم \* بكل رقيق الشفرتين يمان إذا استجدوا لم يسألوا من دعاهم \* لاية حرب أو لاي مكان وفي قوله رصالون خطوهم قلب لأن السيف إذا قصر وصل بخطوة أقدام ( قوله في المأزق ) أي المضيق والشاهد في تلاقوا الثاني والثالث فانه بدل من الأول ( قوله تلاقوهم الخ ) من الطويل لكن دخله القبض تلاقوهم فوان هو وقع مفاعلهن رفوا كي فعولن فصرهم مفاعلهن ( قوله وفيه ) أي في هذا القول نظر ( قوله أن البدل ليس مبنيا للمبدل منه ) أي لأنهم منعوا في البيان أن يكون لمظا الأول لأن الشيء لا يبين بنفسه وجوزوا في البدل

وعيدكم \* تلاقوا غاخي على سفوان \* تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغي \* إذا ما غدت في المأزق المتداني \* تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم \* على ما جنت فيهم يد الحدثان \* وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه وحجتهم أن الشيء لا يبين بنفسه يفيه نظر من توجه ( أحدها ) أنه يقتضي أن البدل ليس مبنيا للمبدل منه

وليس كذلك ولهذا منع سيوبه من بيتي المسكين وبك المسكين دون به المسكين وإنما يفرق (١٠٧) البدل عطف البيان في أنه بمنزلة

جملة استوفت للبين  
والعطف تبين بالمفرد  
المحض والثاني أن اللفظ  
المكرر إذا اتصل به مالم  
يتصل بالاول كما قدمناه  
انجه كون الثاني بياناً بما فيه  
من زيادة الفائدة وعلى  
ذلك أجازوا الوجهين  
في نحو قوله يا زيد زيد  
اليعملات الذيل ويانيم نيم  
عدي إذا ضمنت المنادى  
فيهما (والمثال) أن اليان  
يتصور مع كون المكرر  
مجرداً وذلك في مثل قولك  
يا زيد يا زيد إذا قلته وبحضرتك  
اثنان اسم كل منهما زيد  
فانك لما تذكر الاول  
يتوهم كل منهما أنه المقصود  
فاذا كررته تكرر خطابك  
لاحدهما وأقبلت عليه  
فظهر المراد وعلى هذا  
يخرج قول التحويين  
في قول رؤبة

نقائل يا نصر نصر نصر  
ان الثاني والثالث عطفان  
على اللفظ وعلى المحل  
وخرجه هؤلاء على التوكيد  
اللفظي فيها أو في الاول  
فقط فالثاني إما مصدر  
دعائي مثل سقيالك أو  
مفعول به بتقدير عليك  
على أن المراد إغراء  
نصر بن سيار بحاجب له  
اسمه نصر على ما نقل أبو  
عبدة وقيل لو قدر أحدهما  
توكيداً لضمنا بغير تنوين  
كما تؤكد (السابع) أنه  
ليس في نية إحلاله محل  
الاول بخلاف البدل ولهذا

كونه بلفظ الاول فمفاد كلامهم أن البدل لا يان فيه (قوله) وليس كذلك أي لأن فيه بياناً للبدل منه وقوله  
ولهذا أي لاجل كونه فيه بيان (قوله) مررت في المسكين أي لأن المسكين أقل تعريفاً من الضمير وما كان أقل  
تعريفاً لا يكون بدلاً لأنه ليس فيه بيان والبدل لا بد أن يكون فيه بيان وضمير الغيبة وإن كان كذلك لكن  
لما كان الضمير في حد ذاته مبهماً لصدقه بمتعدد وكان المحل أقل أفراداً لأن ال في له صدق البيان فيه (قوله)  
دون به المسكين أي اصدق ضمير الغيبة على متعدد بخلاف المتكلم ومن يوجه اليه الخطاب (قوله) بمنزلة  
جملة استوفت الخ أي لانه على نية تكرار العامل ويلزم في نحو مررت بزيد أخيك أعمال الجار محذوفاً  
(قوله) والثاني أي من أوجه النظر الثلاثة (قوله) بما فيه أي بسبب ما فيه من زيادة الفائدة إذ لا معنى للبيان  
إلا التوضيح بزيادة الفائدة فالحق أنه لا فرق بين البدل والبيان في أنه إن اتصل اللفظ الثاني بمالم يتصل بالاول  
صح كونه بياناً وبدلاً وإلا فلا يصح أن يكون واجداً منهما (قوله) وعلى ذلك أي ويبنى على ذلك أي على ما ذكر  
من صحة كون اللفظ المكرر بياناً بسبب ما فيه من زيادة الفائدة (قوله) يا زيد زيد يعملات الذيل  
عامه تطاول الليل هديت فانزل (قوله) يعملات (فتح الميم) لانه جمع بعمله بفتح الميم وهي الناقصة المتعينة على العمل  
(قوله) يانيم نيم عدي (عامه) لا بألهم لا يوقعنكم في سوءة عمروه البيت لجرير من قصيدة يهجو بها عمرو بن لحي  
التي هي أي انهود عن شنتي للأهجوم (قوله) إذا ضمنت الخ (ظرف لقوله) أجازوا الوجهين فاما أدى مبنى  
على الضم في محل نصب فما بعده منصوب إما بدل أو عطف بيان باعتبار المحل لما في الثاني من زيادة الفائدة  
وبعضهم جعل الثاني منادى مضافاً أو توكيداً أو مفعولاً لا عنى في الثاني خمسة أعراب وقوله إذا ضمنت  
المنادى مفهوماً أنك لو فتحت الاول ففتح مذهب ثلاثة الاول لسيوبه وهو ان زيد الاول مضاف  
لليعملات وزيد الثاني مقموم وهو توكيد لفظي بين المضاف والمضاف اليه الثاني مذهب المبرد أن زيد الاول  
مضاف لليعملات محذوف فهو من الحذف من الاول لدلالة الثاني والأصل يا زيد يعملات زيد يعملات  
ومفاد المصنف أنه لا يجوز في الثاني على هذا المذهب أن يكون بياناً ولا بدلاً لانه بلفظ الاول بدون زيادة وقد  
يبدجواز الوجهين بضم الاول وحينئذ يجعل الثاني على هذا المذهب اما منادى ياحذوف أو مفعولاً لا عنى  
أو أنه توكيد لفظي المذهب الثالث ان فتحة الاول فتحة بناء فزيد الاول مركب مع زيد الثاني تركيب خمسة عشر  
فهو مبنى على الفتح لتركيبه وإضافته لليعملات فركب زيد الاول والثاني وأضيفا لليعملات كقولهم باسيوبه  
القوم (قوله) والثالث أن البيان الخ أي ان كلام ابن مالك ومن معه يفيد المنع في البيان سواء كان في الثاني زيادة  
أم لا أما إذا كان زيادة فقد تقدم وأما إذا لم يكن زيادة فأشار له بالثالث فعلى كل حال البيان جائز أن يكون  
بلفظ الاول خلافاً لمنع ابن مالك مطلقاً (قوله) يا زيد زيد (قوله) يتوهم الثاني ولا يصح أن يكون بالرفع فقط  
والاصح أن يكون بدلاً لاصحة حلوله محل المبدل منه وكلامنا فيما يتعين فيه البيان (قوله) وأقبلت عليه (قوله) قد يقال  
إن الإقبال والمواجهة هنا زيادة مع الثاني فالزيادة إما لفظية أو معنوية اه تقرير دردير (قوله) على اللفظ  
ناظر الاول وقوله وعلى المحل ناظر للثاني (قوله) وخرجه أي ابن مالك وابنه وابن الطراوة (قوله) أوفى  
الاول أي من الاثنين الآخرين (قوله) مثل سقيالك أي فالمعنى انصر نصر (قوله) على أن المراد اغراء نصر  
ابن سيار) أي فالمعنى يا نصر بن سيار عليك نصر أي ازم نصر احاجبك (قوله) وقيل أي في الرد على ابن  
الطراوة وابن مالك وولده وحكاه بقيل لا يمكن رده بأن التوكيد قد يأتي على المحل كالنعت والبيان (قوله) لو  
قدر أحدهما) هكذا في نسخة بذكر الاحد وعليها فالصواب أن يقال انضم بالافراد في نسخة ولو قدر اتوكيدا  
لضما وهي ظاهرة (قوله) أي البيان (قوله) في نية إحلاله أي ليس على نية تكرار العامل (قوله)  
بخلاف البدل أي فانه في نية إحلاله محل الاول من حيث تكرار العامل (قوله) وتعين البيان في نحو يا زيد  
أي لأن البدل في نية إحلاله محل الاول ولو جعل بدلاً لزم عليه نداء ما فيه أو هو لا يجوز لأن بالابتداء (قوله)

امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحرث وفي نحو يا سعيد كرز بالرفع



أو كرز بالنصب بخلاف ما سعي كرز بالضم فانه بالعكس وفي نحو أنا الضارب الرجل زيد وفي نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال وفي نحو يا أيها الرجل غلام زيد وفي نحو أي الرجلين زيد وعمرو جاك وفي نحو جاءني كلا أخويك زيد وعمرو (اثنا عشر) أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل ولهذا (١٠٨) امتنع أيضا البدل وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو وأخوها ونحو مررت برجل

قام عمرو وأخوه ونحو زيد ضربت عمرا أخاه (ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة) وذلك أحد عشر أمرا (أحدها) أنه يصاغ من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكر وهي لا تصاغ إلا من القاصر كحسن وجميل (الثاني) أنه يكون لازمة الثلاثة وهي لا تكون إلا للحاضر أي الماضي المتصل بالزمان الحاضر (الثالث) أنه لا يكون إلا مجاريا للمضارع في حركاته وسكناته كضارب وبضرب ومطلق وينطلق ومنه يقوم وقائم لأن الأصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا أو أما توافق أعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب وقائل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريف وهي تكون مجاريا له كمطلق اللسان ومطمئن النفس وظاهر العرض وغير مجاريا وهو الغالب نحو ظريف وجميل وقول جماعة أنها لا تنكرن إلا غير مجاريا مردود بانفاقهم على أن منها قوله من صديق أو أخى ثقة

أو كرز بالنصب) أي لأنك لو جعلته بدلا لكان على نية تكرار العامل فيلزم عليه نصب المنادي المفرد أو رفعه منونا وهو لا يجوز (قوله فانه بالعكس) أي فهو بدل لأنه يجوز يا كرز (قوله أنا الضارب) يتعين أنه بيان ولا يصح أن يكون بدلا والالزام إضافة ما فيه ال للمجرد منها وهو لا يجوز (قوله الرجال والنساء) يتعين أنه بيان لا بدل لأن أفضل التفضيل بعض ما يضاف إليه والبدل يحل محل المبدل منه فينحل المعنى زيد أفضل النساء فيفيد أنه من النساء وليس كذلك (قوله غلام زيد) أي أنه يتعين أن يكون بيان ولا يصح أن يكون بدلا والالحل محل الرجل فيفيد أن نعت أي في النداء يكون معر فبالإضافة مع أنه لما يكون محلي بال أو اسم إشارة (قوله أي الرجلين زيد) أي فيتعين أن زيد وعمرو بيان لا بدل والالحل محل الرجلين فيلزم إضافة أي إلى مفرد معرفة مع فقد شرطه وهو نية الإجراء أو تكرير أي (قوله كلا أخويك زيد وعمرو) أي فزيد وعمرو بيان لا أخويك لا يدل منه إذ لو حلا محله لزم إضافة كلا لعدد مفرق من غير ضرورة وهي إنما تضاف إلى معرف دال على اثنين بكلمة واحدة من غير تفرق (قوله أنه) أي البيان ليس (قوله هند قام عمرو وأخوها) أي فيند مبتدأ وقام عمرو وخبرها بيان لا بدل والالاقضى أن أخوها من جملة أخرى فيلزم حينئذ خلوا الجملة الأولى من رابط يعود على المبتدأ وفي المثال الثاني يلزم خلوا جملة الصفة عن ضمير يعود على الموصوف وفي المثال الثالث يلزم اشتغال العامل عن الاسم السابق بأجنبي منه مع أنه إنما يشتغل عنه بالعمل في ضميره وفي الملابس لضميره (قوله ما افترق فيه اسم الفاعل الخ) أما أوجه الاجتماع فلم يذكرها وهي ثلاثة الأولى أن كلا يدل على حدث وصاحبه الثاني أن كلا يثنى ويجمع والثالث أنها يوثقان ويذكران (قوله لا من القاصر) أي ولو تنزلا كما قيل في رحيم وإنما كان صوغها من القاصر لأنها تنصب المفعول به (قوله أنه يكون للآزمنة الثلاثة) أي أنه صالح لأن يكون للآزمنة الثلاثة وقوله إلا للحاضر أي إلا للدلالة على الزمن الحاضر أي زمن التكلم وأما قول المصنف أي الماضي الخ أي به للوفاق بين قولين ويبان ذلك أن السير في ذهب أنها للماضي وابن مالك ذهب إلى أنها للحال فأشار المصنف للوفاق بأن قال بالماضي مراده المتصل بالحال ومن قال بالحال فمراده المتصل به الماضي فلا دلالة لها على الحدوث ولا الثبوت في جميع الأزمنة وإنما يدل على الحدث الحاضر (قوله لأن الأصل الخ) أي فقامت مجاريا يقوم باعتبار أصله (قوله ولهذا) أي لاجل كون مجاراة اسم الفاعل للصفة في الحركات والسكنات لأن أعيان الحركات (قوله هو) أي موافقة اسم الفاعل للمضارع في الحركات الخ (قوله وهي) أي الصفة المشبهة (قوله وظاهر العرض) مجاريا ليطهر (قوله من صديق) قبله انني رمت الخطوب فتى فوجدت العيش أطوارا ليس يفنى عيشه أحد لا يلاقى فيه أقوارا (قوله شاحط) أي بعيد وشاحط مجاريا ليشحط فانفقت الصفة مع المضارع في الوزن (قوله سبيا) أي اسما متصلا بضمير يعود على الموصوف وهو أي السبى نسبة للسبب وهو لغة الحبل وسمى الضمير سبيا مجازا وشبه الضمير بالحبل استعارة مصرحة بجامع الربط في كل فاذا نسبت المضاف للسبب بمعنى الضمير قلت هذا سبى أي متصل بالضمير الرابط (قوله وعمرا) عطف على غلامه فغلامه سبى وعمرو أجنبي فقد اجتمعا في تركيب واحد (قوله أو الوجه) أي بدل من الضمير والمراد معر لها بطريق الشبه باسم الفاعل فلا يرد زيد بك فرح

والحال

أو عدو شاحط دارا (الرابع) أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه نحو زيد عمر اضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن (الخامس) أن معموله يكن سبيا وأجنيا نحو زيد ضارب غلامه وعمرا ولا يكون معمولها لاسبيا تقول زيد حسن وجهه أو الوجه ويمتنع زيد حسن عمر (السادس) أنه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها تقول زيد حسن وجهه ويمتنع زيد حسن وجهه بالنصب

خلافا لبعضهم فاما الحديث (٩٠) ان امرأة كانت شراق الدماء فالدماء تميز على

زيادة ال قال ابن مالك أو

مفعول على أن الاصل تهريق  
ثم قلبت الكسرة فتحة والياء  
ألفا كقولهم جارة  
وناصة وبقا وهذا مردود  
لان شرط ذلك تحريك الياء  
بجارية وناصة وبق  
(السابع) أنه يجوز حذفه  
وبقاء معموله ولهذا أجازوا  
انا زيدا ضاربه وهذا  
ضارب زيد وعمرا بخص  
زيد ونصب عمرو وباضمار  
فعل أو وصف منون وأما  
العطف على محل المخوض  
فممتنع عند من شرط وجود  
المحرز كاسياني ولا يجوز  
مررت برجل حسن الوجه  
والفعل بخص الوجه  
ونصب الفعل ولا مررت  
برجل وجهه حسنه بنصب  
الوجه وخفض الصفة لانها  
لا تعمل محذوفة ولان معمولها  
لا يتقدمها وما لا يعمل  
لا يفسر عاملا (الثامن) أنه  
لا يقبح حذف موصوف  
اسم الفاعل واضافته الى  
مضاف الى ضميره نحو  
مررت بقاتل آية ويقبح  
مررت بحسن وجهه  
(التاسع) أنه يفضل مرفوعه  
ومنصوبه كزيد ضارب  
في الدار أبوه عمرا ويمتنع  
عند الجمهور زيد حسن  
في الحرب وجهه رفعت  
او نصبت (العاشر) أنه يجوز  
اتباع معموله بجميع  
التوابع ولا يتبع معمولها  
بصفة قاله الزجاج و آخره  
المقاربة ويشكل عليهم

والحال والتمييز نحو زيد حسن وجهها أو راكبا (قوله خلافا لبعضهم) أي بانه يجوز كون القاصر الذي  
يكون فيه صفة مشبهة ينصب على التشبيه بالمفعول به (قوله فاما الحديث) جواب عما يراد على قوله ويمتنع الخ  
وحاصل الايراد أن تهراق فعل مبنى للمفعول والفعل إذا بني للمفعول صار قاصرا لا ينصب ما بعده نائب الفاعل  
أي اذا كان لا يتعدى الا لواحد وهناك نصبه فمب أن الفعل القاصر الذي تصاع منه الصفة المشبهة كالفعل  
الذي بني للمفعول بجامع أن كلامها لا يزم وحاصل الجواب أن الدماء تميز لا مفعول أو أن الفعل غير مبنى  
للمفعول بل هو فعل مضارع (قوله فاما الحديث) هذا وارد على قوله ويمتنع حسن وجهه بالنصب وحاصله  
أن يقال هو لا يمتنع لورود الحديث بنظيره فان تهراق يفتح الهاء وسكونها مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير  
المرأة وقد نصب الدماء وهو نظير الوجه مع أن ذلك الفعل قاصر عنها إذ لا يتعدى الا لواحد يتوب عن الفاعل  
فانه مضارع أهراق زيد الدم أي أراقه (قوله تميز) أي والاصل ان امرأة كان الغير يهريقها من جهة الدم فالمرأة  
مقتولة على هذا الجواب بخلاف الجواب الثاني فانها عليه قاتلة (قوله تميز) قال ابن الحاجب أو منصوب بفعل  
مقدر أي تهريق الدماء أو على التشبيه بالمفعول به قال الدمامي وفيه أن أكثر النحاة لا يقولون بالتشبيه مع الافعال  
(قوله كقولهم جارة) أي في جارية وفي ناصية وفي بقى (قوله لان شرط ذلك) أي قلب الكسرة فتحة والياء ألفا  
تحريك الياء أي والياء في تهريق ساكنة لا متحركة (قوله تحريك الياء) أي ينقل حركتها لما قبلها فتحركت بحسب  
الاصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فنقلب ألفا (قوله كجارية) أي تحركت الياء فنقلت حركتها لما قبلها  
فقلب ألفا وكذا نقول في ناصية وحاصل ايضاح المقام أن من المقرر أن الياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها انقلب  
ألفا ثم انه وجد الفاظ نطق فيها بالالف كجارة والحال ان ما قبل الياء ليس مفتوحا وحاصل ما قالوا فيه ان الياء اذا  
تحركت وكان ما قبلها ليس مفتوحا فانه يقدر نقل حركة الياء لما قبلها فنقلب الياء ألفا وتهريق ليس من هذا لان  
ياده ساكنة (قوله عند من شرط وجود المحرز) المراد بالمحرز الطالب للمحل والطالب للمحل ليس بموجود  
هنا وذلك لان الاسم لا يعمل عمل الفعل أي بان نصب المفعول الا اذا كان بال أو منونا وهما ليس بواحد  
منهما فلا يكون عاملا في محل زيد النصب وإذا كان ليس محل زيد النصب فلا يصح حينئذ العطف على محله  
بالنصب (قوله عند من شرط) أي العطف على المحل أي في ذاته أي لا بقيد كونه مجرورا أي ان بعضا اشترط في  
العطف على المحل أمور ثلاثة أحدها وجود المحرز أي الطالب للمحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب  
فقاعد عطف على محل قائم العاملة فيه ليس ولا مانع من ذلك بخلاف مثاله هنا فان هنا مانعا وهو عدم تنوين  
ضارب الموجود وقوله كما سيأتي أي في أقسام العطف (قوله ونصب الفعل) هذا وزن المثال الثاني في اسم الماعل  
وهو هذا ضارب زيد وعمرا وقوله ولا مررت برجل الخ هذا وزن المثال الاول وهو أنا زيدا ضاربه (قوله  
بنصب الوجه) أي بصفة محذوفة على طريق الاشتغال وقوله وخفض الصفة هذا الاحاجة له لأن الصفة لا تكون إلا  
مخفوضة إذا كان الموصوف مخفوضا (قوله ولان معمولها) علة للرفع في المثال الثاني وما قبله علة للرفع في المثال  
الاول والثاني (قوله موصوف اسم الفاعل) أي الموصوف به (قوله إلى ضميره) أي الى ضمير الموصوف المحذوف  
(قوله بقاتل آية) أي برجل قاتل آية (قوله ويقبح مررت بحسن وجهه) أي برجل حسن وجهه واعتراض  
بان اسم الفاعل لا يقبح فيه أصلا ذكر الموصوف أو حذف وأما في الصفة فانه يقبح فيها إضافتها الى ضمير  
الموصوف سواء ذكرت الموصوف أو حذفته وليس القبح قاصرا على حالة الحذف (قوله أنه يفضل مرفوعه  
ومنصوبه) أي منه (قوله رفعت) أي الوجه أو نصبت (قوله بجميع التوابع) بان تصفه كقولك هذا ضارب  
زيدا الظريف أو أخاك إذا بدلت أو نفسه اذا كدت أو عمر اعل العطف (قوله ولا يتبع معمولها) أي لانه  
لما اشترط سببته الحق بالضمير وهو لا يوصف (قوله ويشكل الخ) قد يجاب بان اليمنى خبر لمحذوف أي وهي  
اليمنى وهذه الجملة جواب عن سؤال مقدر كانه قيل أي عين فقيل هي اليمنى أو انه مفعول لمحذوف أي أعنى

الحديث في صفة الدجال أعور عينه اليمنى (الحادي عشر)

أنه يجوز اتباع مجروره على المحل عندهم لا يشترط المحرز ويحتمل أن يكون منه وجاعل الليل سكناً والشمس ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن  
بجر الوجه ونصب البدن خلافاً للفرأه أجاز هو قوى الرجل واليد برفع المعطوف وأجاز البغداديون اتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله  
فظل طهارة اللحم مابين منضج و صفيق شواء (١١٠) أو قدير معجل و القدير المطبوخ في القدير وهو عندهم عطف على صفيق و خرج على

اليمنى (قوله اتباع مجروره) أى فقط أما المرفوع والمنصوب فلا يتبع بمجرور خلافاً للبغداديين في الثانى  
(قوله عندهم لا يشترط) أى فى اتباع على المحل وجود المحرز أى وأما من يشترط فى اتباع على المحل وجود  
المحرز فيمنع اتباع مجروره على المحل لعدم وجود المحرز (قوله المحرز) أى الطالب للمحل وهو هنا اسم الفاعل  
منونا أو مع ال لأنه لا ينصب إلا كذلك (قوله ولا يجوز الخ) أى لأنها ضعيفة فلا تعمل جراً ولا نصباً لأنها سملت  
عليه فى العمل (قوله برفع المعطوف) أى أو نصبه (قوله فى البابين) أى اسم الماعل والصفة المشبهة وقوله كقوله  
مثال للصفة وأما اسم الفاعل فمثاله هذا ضارب عمر أو زيد (قوله فظل) أى صار وقوله طهارة اللحم جمع طاه وهو  
الطباخ لأنه يظهو اللحم أى يصلحه بالطبخ والشى (قوله منضج) صفة مشبهة (قوله صفيق) أى مصفوف أى  
ما بين منضج وشواء مصفوفاً فهو من إضافة الصفة للموصوف وقوله قدير والمطبوخ فى القدير (قوله صفيق  
شواء) هو اللحم الذى يصف على الحجر أو الرقعة حتى يشوى (قوله أو قدير معجل) أى ومنضج قدير معجل (قوله  
أو طابخ قدير) أى بجر قدير أى ما بين منضج وما بين طابخ فالطهارة قهيان (قوله ثم حذف المضاف الخ) قد يقال  
أننا لا نخرجه على الشاذل أنه لما حذف المضاف جر المضاف اليه بجر المضاف وان المضاف اليه لم يبق على حاله  
وهذا شائع وأجاب الشمنى بأن محل كون المضاف اليه يعرب إعراب المضاف إذا حذف إذا كان محالاً له فى  
إعرابه لأن رافقه كاعتنا تأمل (قوله كقراءة بعضهم) أى فهو من القليل لأن الشرط فى إبقاء المضاف اليه على  
حاله أن يكون ما حذف مما تلائم عطف عليه لكن هذا الشرط إنما هو فى الكثير إذ قد يوجد كذلك بدون شرط  
(قوله خفض على الجوار) أر على التزم لا بالنطق على المحل (قوله ولا سابق) أى بالجر عطف على مدرك فى  
قوله بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق إذا كان جانياً

فقد توهم أن الباء داخله على مدرك أى بمدرك ولا سابق

( ما اقترق فيه الحال والتمييز )

(قوله للاهتام) أى وإن كان الحال رافعاً لما انبههم من الهيات والتمييز للاهتام فى الذوات (قوله والتمييز  
لا يكون إلا اسماً) أى لاجل ولا ظرة ولا جاراً ومجروراً (قوله بخلاف التمييز) اعترض هذا بقوله ما طاب  
محمد إلا نفماً لأنك لو قلت ما طاب محمد لم يتم الكلام وأجيب بأن كلامنا فى التمييز يقطع النظر عن ما ولا كما أن  
الحال يتوقف عليها المعنى بدون ما ولا فالتمييز لا يتوقف عليه معنى الكلام إذا كان بدونها (قوله أن الحال  
مهيئة للهيات) أى وأما نحو جاء زيدو الشمس طالعة فهو فى تأويل مقارناً لطلوع الشمس ولا شك أن هذا  
مبين لهية مجيئه وإن كان القصد الزمان (قوله أن الحال يتعدد) أى لأنه مبين لهية الشئ والهيات تتعدد  
ولأنه صفة فى المعنى لصاحبه والشئ يوصف بأوصاف متعددة والتمييز أى للفرق بين الذات والمبين للذات  
لا يتعدد (قوله رجلاً) حال من الباء فى على وكذا حافياً حال من باء على فقد تعددت الحال ويحتمل أن حافياً حال  
متداخلة وحيث فلا تكون متعددة فلا يكون فى البيت شاهد (قوله ولذلك) أى لأجل كون التمييز لا يتعدد  
(قوله لانت له) أى لأنه معرفة بالعلية ولا ينعت بالنكرة (قوله لأن الحق الخ) ومقابلته أنهما صفتان وهما  
قولان والمشهور الثانى وهو الذى عليه كلام المؤلفين فى البسملة وعليه فيجوز جعل رحماناً حالاً أو تمييزاً  
وجعل رحماناً نعتاً (قوله ليس بصفة) أى لا يدل على معنى وصاحبه بل إنما يدل على مجرد الذات (قوله بل علم)  
وحيث كان معرفة بالعلية فلا يجوز وصفه بالنكرة (قوله وبهذا) أى يكون الرحمن علماً يبطل كونه تمييزاً

ويبطل

على إذا ما زورت لىلى بخفية و زيارة بيت الله رجلاً حافياً بخلاف التمييز ولذلك  
كان خطأ قول بعضهم فى تبارك رحماناً رحيماً وموتلاً أنها تمييزان والصواب أن رحماناً باضمار أخص أو أمدح ورحيماً حال  
منه لانت له لأن الحق قول الأعلام وابن مالك أن الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا أيضاً يبطل كونه تمييزاً وقول قوم أنه حال

أن الأصل أو طابخ قدير ثم  
حذف المضاف وأبقى جر  
المضاف إليه كقراءة بعضهم  
والله يريد الآخرة بالخفض  
أو أنه عطف على صفيق  
ولكن خفض على الجوار  
أو على قوم أن الصفيق  
مجرور بالاضافة كما قال  
ولا سابق شيئاً ما اقترق  
فيه الحال والتمييز وما  
اجتمعا فيه اعلم أنهما  
اجتمعا فى خمسة أمور  
واقترقا فى سبعة فأوجه  
الاتفاق أنهما اسمان  
نكرتان فضلتان منصوبتان  
وافستان للاهتام واما  
أوجه الافتراق (فأحدها)  
أن الحال تكون جملة بكاء  
زيد يضحك وظرفاً نحو  
رأيت الهلال بين السحاب  
وجاراً ومجروراً نحو  
فخرج على قومه فى زينته  
والتمييز لا يكون إلا اسماً  
(والثانى) أن الحال قد  
يتوقف معنى الكلام  
عليها كقوله تعالى ولا تمس  
فى الأرض مرحاً  
لا تقربوا الصلاة وأنتم  
سكارى وقوله إنما الميت  
من يعيش كتباً كاسناً  
بالبه قليل الرجاء بخلاف  
التمييز (والثالث) أن  
الحال مهيئة للهيات والتمييز  
مبين للذوات (والرابع)  
أن الحال يتعدد كقوله

وأما قول الزمخشري إذا قلت الله الرحمن أنصرفه أم لا وقول ابن الحاجب أنه اختلف في صرفه فنارج عن كلام العرب من وجهين لأنه لم يستعمل صرفه ولا يجرد من أل واما حذف في البيت للضرورة فوينبغي على علميته أنه في البسلة ونحوها (١١٩) بدل لانت وان الرحيم بعده نعت له

لانت لاسم الله سبحانه وتعالى اذ لا يتقدم البدل على النعت وان السؤال الذي سأله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع أن عاذتهم تقديم غير الأبلغ كقولهم عالم تحرر وجواد فياض غير متجه ومما يوضح ذلك أنه غير صفة بمجته كثير أغرب تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن (والخامس) ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا منصرفا أو وصفا يشبهه نحو خاشعا أبصارهم يخرجون وقوله نجوت وهذا تكميل طابق أي وهذا اطلاق محمول لك ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح فاما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله رددت بمثل السيد نهدهم مقلص كمش اذا عطفاه ماء تحليا وقوله

اذا المرء عينا قر بالعيش مثر يا ولم يعن بالاحسان كان مذمما فسو لان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والتاعب للتمييز هو المحذوف وأما قوله ومارعويت وشيارأسي اشتعلا وقوله

أنفسا تطيب بنبل المنى وداعى المنون ينادى جهارا فضرورتان

ويبطل كونه حالا لأن شرطها التشكيرو هو علم وقوله أيضا أي كإبطال بكونه علما جعل رحيما نعتا له (قوله وأما قول الخ) هذا جواب عما يقال كيف تقول ان الرحمن ليس بصفة بل علم مع ان كلام الزمخشري وابن الحاجب يقتضي أنه صفة (قوله أنصرفه) أي بحيث يقال الرحمن وحينئذ فيكون مؤنثه رحمانه وقوله أم لا أي بان يقال الرحمن وحينئذ فهو نكرة رحي (قوله لا نهلم يستعمل) أي في لغة العرب صفة كما هو كلام الزمخشري وابن الحاجب وانما يستعمل في لغتهم علما (قوله نهلم يستعمل صفة) أي حتى يقال يختم مؤنثه بالتاء أو لا وان كان العلم أيضا يمنع للزيادة (قوله ولا يجرد من أل) هذا وجه ثان والاولى ما قبله (قوله في البيت) أي بيت الشاطبية (قوله لانت) أي لان العلم جامد والنعت لا بد أن يكون مشتقا أو مؤنثا به (قوله سأل) أي وأجاب عنه بان الرحيم جعل كالتمتع والرديف ولم يعكس لان الشأن أن الشريف يجعل متبوعا لا تابعا (قوله لم قدم الرحمن) أي الذي هو أبلغ من الرحيم لزيادة معناه (قوله غير متجه) أي لان الرحمن غير صفة والعادة المذكورة انما هي في الصفات لا في العلم (قوله أو وصفا يشبهه) أي لان كان العامل معنويا أو فعلا جامدا فانها لا تتقدم (قوله خاشعا) حال من فاعل يخرج أي يخرجون في حال كونهم قوما خاشعا أبصارهم (قوله خاشعا الخ) المثال يكفي فيه الاحتمال ولا يضر تجويزهم أنه مفعول يدعو أي يدعو الداعي قوما خاشعا (قوله محمولا لك) أي حال كونه محمولا لك لجملة تحمّلين حال من الضمير في طليق (قوله ولا يجوز ذلك في التمييز) أي ولو كان العامل فعلا منصرفا (قوله بمثل السيد) أي رددت العذر عن نفسي بفرس مثل السيد أي مثل الذئب وقوله نهدهم صفة لفرس هناه الجسم الضخم وقوله مقلص أي طويل القوائم وقوله كمش أي حاد في عدوه (قوله ما تحلبا) أي فالأصل تحلب ماء أي عرفا فقدم التمييز (قوله عينا قر) الأصل اذا المرء قرعينا بالعيش وقوله مثر يا أي حال كونه مثر يا أي غنيا فقدم التمييز أعنى عينا على عامله وهو قر (قوله فسو) فيه نظر لان مذهب ابن مالك ان اذا تدخل على الاسماء موافقا لابن جني اذ قد قال في التسهيل وقد يغني عن وقوع الفعل بعد اذا الاسم كافي اذا السماء انشقت وحينئذ فالتمييز مقدم وحينئذ فقوله مرفوعان بمحذوف جزمه بذلك لا يظهر فالاولى في الرد على ابن مالك ان يقال له ان التمييز هنا محتمل لان يكون منصوبا بفعل محذوف يدل عليه المذكور ويحتمل نصبه بالفعل بعده فالدليل قد طرقة الاحتمال (قوله يفسره المذكور) أي وهو تحلبا قر لان اذا تدخل على الافعال (قوله هو المحذوف) أي وهو متقدم على التمييز (قوله فضرورتان) فيه أنه لا معنى لادعاء الضرورة مع امكان انتصاب التمييز بفعل محذوف دل عليه المذكور والأصل ومارعويت وقد اشتعل شيارأسي اشتعل وأنطيط نفسا تطيب الخ (قوله ذهب) حال من الخبر أي هذا مال لك حال كون المال ذهبيا وقوله يوتا أي حال كون الجبال بيوتا وأما قوله الجبال فهو مفعول وأما نسخة من الجبال بيوتا فلا تصح لأن البيوت فيها مفعول لان تحت يتعدى الى مفعول بنفسه (قوله فارسا) أي فهو لا يصح أن يكون حالا لانها لا تصح ان تكون مقيدة ولا مؤكدة أما الاول فلأن المقصور والتعجب من فروسيته دائما لا التعجب منه في حال كونه فارسا فقط أي را كبا للفرس وأما الثاني فلأنه لم يستفد معناه بدونها لان قولك لله دره يحتمل ان التعجب منه من جهة العلم أو من جهة فروسيته ولكن الظاهر أنه يصح أن يكون حالا مقيدة إذ لا يتعجب من الفروسية الا إذا كانت موجودة إذ لو لم تكن موجودة لا يقال له فارس حتى أنه يتعجب من فروسيته الا أن يقال انه يصح النظر للوصف الذي شأنه القيام به سواء كان موجودا معه أو لا ولذا قال الرضي ان التمييز والحال هناما لها واحد وعلى انه تمييز فهو تمييز نسبة مبنية لجهة التعجب غير محمول عن شيء ويصح ان يكون محمولا عن المضاف والأصل لله دره فروسيته ثم حذف المضاف وأوصل الضمير بالدر فصار دره ثم أتى بفارسا بدل فروسيته (قوله كرم زيد ضيفا) أصله كرم ضيف زيد فهو تمييز محمول

(والسادس) ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجود وقد يتعاضدان فتقع الحال جامدة نحو هذا مال لك ذهبيا وتنشئون الجبال بيوتا ويقع التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وقولك كرم زيد ضيفا اذا أردت الشتاء على ضيف زيد بالكرم فان

كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز والاحسن عند قصد التمييز ادخال من عليه واختلف في المنصوب بعد حذف افعال الاخفش والفارسي  
والربيعي حال مطلقا و أبو عمرو بن العلاء تمييز (١٢) مطلقا و قيل الجامد تمييز والمشتق حال وقيل الجامد تمييز والمشتق ان أريد تقييد المدح به  
كقوله

يا حبيذا المال مبذولا بلا  
سرف فحال والا فتمييز  
نحو حبيذا راكبا زيدا  
(والسابع) ان الحال تكون  
مؤكدة لعاملها نحو ولي  
مدبرا فبسم ضاحكا ولا  
تغشوا في الارض مفسدين  
ولا يقع التمييز كذلك أما  
إن عدة الشهور عند الله  
اثنا عشر شهرا فاشهره مؤكدة  
لما فهم من ان عدة الشهور  
وأما بالنسبة الى عامله وهو  
اثنا عشر فين وأما ما  
اختاره المبرد ومن وافقه  
من نعم الرجل رجلا  
زيد فسرود وأما قوله  
تزود مثل زاد أريك فينا  
فنعم الزاد زاد أريك زادا  
فالصحيح ان زاد معمول  
لتزود إما مفعول مطلق  
إن أريد به التزود أو مفعول  
به ان أريد به الشيء الذي  
يتزوده من أفعال البر  
وعليهما فمثل نعمته تقدم  
فصار حالا وأما قوله  
نعم الفتاة فتاة هندو بذات  
رد التحية نطقا أو بإيحاء  
فتاة حال مؤكدة (اقسام  
الحال) تنقسم باعتبار  
(الاول) انقسامها باعتبار  
انتقال معناها ولزومها الى  
قسمين متقلة وهو الغالب  
وملازمة وذلك واجب في  
ثلاث مسائل احداها الجامدة  
غير المؤولة بالمشتق نحو

عن الفاعل (قوله الحال) أي كرم زيد حال كونه ضيفا أو من جهة كونه ضيفا (قوله والاحسن) أي في المثال  
الثاني احتمل للحال والتمييز اذا قصدت التمييز أن تأتي بمن اليبانية لا نهاندل على ان ما بعدها تمييز لا حال فحينئذ  
تقول من ضيف (قوله ادخال من عليه) أي بان يقال من ضيف (قوله بعد حبيذا) أي حبيذا زيدا (قوله حال  
مطلقا) أي سواء كان جامدا أو مشتقا نحو حبيذا زيدا وحبيذا راكبا أي أنه يجب من حب هذا حال كونه مسمى  
بزيد أو حال كونه راكبا (قوله تمييز) أي مبین لابهام الذات أي مبین لاسم الاشارة لواقع فاعلا وقوله مطلقا  
أي جامدا أو لا (قوله يا حبيذا المال الخ) باحرف تنبيه أو للنداء والمنادي عذوف أي باهولا وحب فعل ماض  
وذا فاعل والمال مخصص ومبذولا حال قصده تقييد مدح المال بكونه مبذولا من غير سرف (قوله والا  
فتمييز) أي والا يرد تقييد المدح به بان كان المراد المدح المطلق فهو تمييز (قوله حبيذا راكبا زيدا) حب فعل ماض  
وذا فاعل وراكبا تمييز مبین للفاعل وزيدا مخصص بالمدح أي أنه يجب من حب هذا راكبا الذي هو زيد  
فليس القصد مدحه في حالة الركوب فقط (قوله ولي مدبرا) أي لان معنى ولي أدبر فعنى مدبرا وهو الادبار  
مستفاد من قوله ولي فقد صدق تعريف الحال المؤكدة عليه وهي التي استفيد معناها بدونها (قوله فاشهره) مؤكدة  
الخ حاصل هذا ان شهر استفاد من المبتدأ وهو عدة لانك اذا قلت ان عدة الشهور اثنا عشر يعلم من المبتدأ انها  
أشهر فهو مؤكدة للمبتدأ أي بحسب الاصل وهو عدة وأما بالنظر للخبر الذي هو عاملها وهو اثنا عشر في حد ذاته  
بقطع النظر عن المخبر عنه فلا يفهم منه التمييز وهي كونها أشهر وحينئذ فهو مبین للعامل لا مؤكدة بخلاف  
الحال فانها تكون مؤكدة للعامل (قوله من نعم الرجل) أي من جوارزه وقوله فسرود أي لانه لا يجوز لان النكرة  
لا تبين الامر فله لان التمييز مبین وهما لا تبين فلا يصح ذلك التركيب (قوله رجلا زيدا) أي فهو أوقع رجلا وكذا  
لعامله وهو الرجل (قوله زادا) أي فهو تمييز للزاد فقد ميز المعرفة بالنكرة فهو شاهد للمبرد فاجاب بقوله  
والصحيح الخ أي واذا كان معمولا لتزود فلا يكون مبينا للنكرة فلا ينتج مدعي المبرد (قوله فالصحيح الخ)  
أي ومقابلها أنه تمييز للفاعل نعم وأما زاد أريك فهو مخصص بالمدح على كل حال (قوله نعمته) أي ان زاد فالاصل  
زادا مثل زاد الخ (قوله فصار حالا) أي مثل بلية وحشا طلل فالاصل طلل بلية وحشا فهو حشا صفة لطلل فلما  
قدم عليها أعرب حالا لان نعمته النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا وأعربت هي بحسب العوامل  
(اقسام الحال) (قوله باعتبارات) أشار بذلك الى أنه يمكن تدخّل الاقسام وإنما تختلف باعتبار  
(قوله متقلة) نحو جاء زيد راكبا (قوله وملازمة) نحو دعوت الله سميعا (قوله وذلك) أي لزوم معناها  
(قوله ما لك ذهب) فان الذهبية لا تنفك عن المال المعين وكذلك الخزية لا تنفك عن الجبة المعينة (قوله  
بعته بدا) هذا هو الحال وقوله ييدجارو مجرور وصفة للحال وموضع لها أي مقرونة يبدو قوله بمعنى متقابلين  
هو معنى الحال والجارو المجرور وهو يشير الى أن قوله ييد منضمة للحال معنى ومثل هذا المثال في كون الذي  
يعرب حالا الاول والثاني صفة له قولك جاؤا رجلا وعلته الحساب بابا بابا فان الثاني صفة عند ابن جني على  
حذف مضاف أي ذا باب مفارق باب ومن قدره قبل باب لم يشمل الاخير أو بعد باب لم يشمل الاول وعن الزجاج  
أن الثاني توكيد للاول وردبانه غير معنى والجواب أنه يرى أن الاول بمعنى مرتبا وقيل هو على حذف الفاء  
وقيل المجموع حال على حد الرمان حلو حامض (قوله بخلافها في الثاني) أي فان المراد ليس خصوص  
اليدل التقابض (قوله وليس كذلك) أي بل تارة تكون مؤولة وتارة لا تكون مؤولة (قوله مدبرا)  
حال لازمة لان التولية لا تكون إلا على وجه الادبار فقوله ولي زيد مستفاد منه انه مدبر فهي حال لازمة (قوله

ومكذبا  
هذا مالك ذهب هذه جبتك خ بخلاف نحو بعته بدا ييدفانه بمعنى متقابلين  
وهو وصف متعل وانما يؤلف في الاول لانها مستعملة في معناها الوضعية بخلافها في الثاني وكثير يتوهم ان الحال الجامدة لا تكون الامؤولة  
باشق وليس كذلك الثانية المؤكدة نحو ولي مدبرا قالوا ومنه هو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا



ومكذبا وغيرهما نعم اذا قيل هو الحق صادقا في مؤكدة \* الثالثة التي دل عامها على نيجد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها الخ أطول ويديها بدل بعض قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا سهو منه لان الكتاب قديم ونقع الملازمة في غير ذلك ( ١١٣ ) بالسباع ومنه قائما بالقسط

اذا أعرب حالا وقول جماعة انها مؤكدة وهم لان معناها غير استفاد عما قبلها ( الثاني ) انقسامها بحسب قصد ما لذاتها ولتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الجمادة الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا قائما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا وتقول جماعة زيد رجلا محسنا ( الثالث ) انقسامها بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة وهو الغالب نحو وهذا على شيخنا ومقدرة وهي المستقبلية كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي مقدرنا ذلك ومنه ادخلوها خالد بن لندخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنتين محلقين رؤسكم ومقصرين وعجكية وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا ( الرابع ) انقسامها بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضا ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي ثلاثة مؤكدة لعامليها نحو ولي مدبرا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو لآمن من في الارض كلهم جميعا

ومكذبا أي للباطل وقوله وغيرهما كالا نشائيات ورد بان كون الحق هو القرآن مصدقا ومكذبا بالنظر لذاته وإن اتفق أنه من لا يكون الا مصدقا لمعهم وهو التوراة والنسخ ليس تكذيبا والمصنف لم ينظر لنام الكلام وهو قوله لمعهم بل نظر لقوله مصدقا فقط فاعترض ( قوله ) اذا قيل هو الحق صادقا في مؤكدة أي لان الحق والصادق معانها واحده وهو المطابق للواقع ( قوله الزرافة ) بضم الزاي وفتحها ( قوله مفصلا ) حال لازمة أي مبينا أحكامه ( قوله لان الكتاب قديم ) أي فالنقص ليس لازما له وفيه أن المراد بالكتاب المكتوب أعني الالفاظ الحادثة بقرينة أنزل وليس المراد به الصفة القائمة بالمولى فلا اعتراض لان الالفاظ المنزلة ما فيها من الاحكام مبين ( قوله بالقسط ) أي العدل ( قوله اذا أعرب حالا ) أي الضمير في لا إله الا هو وأجاز الزمخشري نصبه على المدح أو صفة لاله على المحل بناء على جواز الاتساع في الفصل بين الصفة والموصوف ( قوله انه اموكدة ) أي فنكون لازمة ( قوله لان معناها غير الخ ) أي لان القيام بالقسط لا يستفاد من قوله شهادته ورد بان الله موصوف بكل كمال ومن جملة ذلك القيام بالقسط فالقيام بالقسط مستفاد بدونها ويمكن الجواب عن المصنف بان المراد أنه لا يستفاد معناها عما قبلها بحسب الوضع والمطابقة اذ هو المعترف في المؤكدة ولا يفهم من لفظ الجلالة وضعها قائم بالقسط اه تقرير شيخنا دردير ( قوله الثاني ) أي من الانقسامات ( قوله مقصودة ) أي لذاتها وقوله وموطئة أي عهدة لغيرها ( قوله قائما ذكر بشرا ) أي الذي هو حال لذكر سويا الذي هو صفة لبشرا ( قوله الثالث ) أي من الانقسامات ( قول مقارنة ) أي لعاملها في الزمان ( قوله شيخا ) حال من الخبر والعامل فيه مافي المتبادر من الاشارة أي وحينئذ فالشيخوخة مقارنة للاشارة اليه ( قوله ومقدرة ) ويقال لها منوية ( قوله معه صقر ) خبر مقدم ومبتدا مؤخر والجملة صفة لرجل ( قوله أي مقدرنا ) هذا بيان لحاصل المعنى لايان المعنى الحال وهو صائدا اذ لو كان يابا للمعناه لكانت الحال مقارنة ( قوله خالد بن ) أي مقدرين الخلود وليست مقارنة لان الخلود ليس مقارنا للدخول ( قوله محلقين ) ليس حالا مقارنة بل مقدرة أي ادخلوا المسجد الحرام حال كونكم مقدرين الحلاق اذ الحلاق لا يكون في حال دخول المسجد أو ما قوله آمنتين فهو حال مقارنة فلا شاهد فيه ( قوله جاء زيد أمس راكبا ) فيه ان هذه الحال مقارنة لعامليها لان المجيء والركوب منزها واحده وهو الماضي والاضمح في المثال جاء زيد اليوم قائم لا بكر أمس لا تناظر لذات الوصف من كونه ماضيا ومستقبلا نظير ما شرننا اليه في المقدرة انظر الدمايني ( قوله والرابع ) أي من الانقسامات ( قوله وتسمى مؤسسة ) أي وهي التي لا يستفاد معناها بدونها لانها أسست وينت معنى غير مفاد من غيرها ( قوله نحو ولي مدبرا ) أي فالادبار مستفاد من ولي ( قوله طرا ) أي جميعا ولا شك أن الجمعية تستفاد من القوم لانه جمع ( قوله كلهم جميعا ) أي لان الجمعية تستفاد من لانها من صيغ العموم ( قوله ومؤكدة لمضمون الجملة ) أي وهي التي يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها والمراد أنها مؤكدة لما يستفاد من الجملة لان أبوة زيد يستفاد منها العطف فليس المراد بالمضمون حقيقة وهو المصدر المأخوذ من الجملة ( قوله عطوفا ) حال عامليها وصاحبها محذوفان أي أحقه أو أعرفه عطوفا ( قوله بتلك الامثلة ) أي التي مثلناها للمؤكد لصاحبها وقوله للمؤكد أي المذكورة للمؤكد ( قوله مع انها الخ ) بيان للاشكال ( قوله لا تنحل الى مفرد ) أي لان الجملة الحالية لها محل وكل ماله محل ينحل لمفرد ( قوله ولاتبين الخ ) أي والحال المبينة لا بد أن تبين هيئة واحد منها ( قوله ولا هي حال مؤكدة ) حتى انها لاتبين هيئة ( قوله فقال ابن جني ) أي في الجواب عنه وحاصله اننا نسلم أنها لا تنحل لمفرد

[ ١٥ - دسوقي - ثاني ] ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد أبوك عطوفا واهمل النحويون المؤكدة لصاحبها ومثل ابن مالك وولده بتلك الامثلة للمؤكد لعامليها وهو سهو وبما يشكل قولهم في نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولاتبين هيئة فاعل ولا مقول ولا هي حال مؤكدة فقال ابن جني تاويلها جاء زيد

طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال والنعت السيبين كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانها وقال ابن عمرو هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشري إنما الجملة مفعول معه وأثبت مجيء المفعول معه جملة وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى والبحر يمدده من بعده سبعة (١١٤) أبحر في قراءة من رفع البحر هو كقوله وقد اغتدى والطير في وكنائها

فبعثت والجيش مصطف  
ونحوهما من الاحوال التي  
يحكمها حكم الظروف  
فلذلك عريت عن  
ضمير ذي الحال ويجوز  
أن يقدر ويجرأ أي  
وبحر الارض (اعتراب  
أسماء الشرط والاستفهام  
ونحوها) اعلم أنها ان  
دخل عليها جار أو مضاف  
فحطما الجرح نحو هم  
يتساملون ونحو صديحة  
أي يوم سفرك وغللام  
من جهالك وإلا فان وقت  
على زمان نحو ايان يبعثون  
أو مكان نحو فأن تذهبون  
أو حدث نحو أي منقلب  
يتقلبون فهي منصوبة  
مفعولا فيه ومفعولا  
مطلقا وإلا فان وقع بعدها  
اسم نكرة نحو من أهلك  
فهي مبتدأة أو اسم معرفة  
نحو من زيد فهي خبرا  
ومبتدأة على الخلاف السابق  
ولا يقع هذان النوعان  
في أسماء الشرط وإلا فان  
وقع بعدها فعل قاصر فهي  
مبتدأة نحو من قام ونحو  
من يقيم أقم معه والاصح  
أن الخبر فعل الشرط  
لا فعل الجواب وان وقع  
بعدها فعل متعد فان كان  
واقعا عليها فهي مفعولة  
به نحو فأي آيات الله

بل تنحل له ولا يالم تين هيته لأن المفرد الذي تنحل له حال سببية (قوله طالعة الشمس الخ) أي فقد انحلت  
إلى مفرد وهو حال سببية أي جارية على غير من هي له غير رافعة لضمير صاحب الحال بل لاسم أجنبي ملابس  
لضمير صاحب الحال ولا يالم تين الهيته لأنها كحال سببية لأن المفرد الذي تنحل له حال سببية والسببية لا تين  
هيته وإنما تينها الحقيقية (قوله مبكرا) أي وهو اسم مفرد مبين لهيئة الفاعل وهي مؤسسة (قوله  
ونحوه) أي كمقاتلا بالنسبة لقوله والجيش مصطف أو شجاعا بالنظر له لأن المراد أن تأويله بكلمة من قوة  
الكلام (قوله مفعول معه) أي قالوا وحيد أو المعية (قوله وأثبت مجيء المفعول معه جملة) أي وهذا  
لم يقل به أحد من النحاة فالحق أنها جملة حالية (قوله وقال الزمخشري) حاصله أن الجملة الاسمية يؤولها  
بظرف والمعنى وقت طلوع الشمس الخ أي مقارنا لظنوعها فقد انحلت لمفرد ويثبت هيته مجيء الفاعل (قوله  
وقد اغتدى) أي ذهب غدوة والحال أن الطير في أعشاشها أي وقت كون الطير في أعشاشها أي مقارنا لذلك  
وقوله والجيش مصطف أي وقت اصطفا الجيش أي مقارنا لذلك وقوله والبحر يمدد أي وقت مد البحر وقوله  
فذلك عريت عن ضمير ذي الحال أي الموجود في الكلام اكتفاء بالضمير الموجود في متعلق الظرف الماخوذ  
من المعنى (قوله وكنائها) بفتح الواو والكاف وضمهما جمع وكنة هو عيش الطير (قوله التي حكمها  
حكم الظروف) أي لأنها في قوة وقت اصطفا الجيش (قوله ويجوز أن يقدر ويجرأ) أي يجوز أن يقدر  
في الجملة ضمير ولكن فيه أن الضمير إنما يعود على الأرض وهي ليست صاحب الحال إذ صاحب الحال  
إنما هو مامن قوله ولو أن مافي الأرض تأمل إلا أن يقال أن يعود الضمير للأرض بمنزلة عوده على صاحب  
الحال وهو مافي الأرض كذا قاله الشمي

### (اعتراب أسماء الشروط والاستفهام)

أي ان أسماء الشروط والاستفهام يتكرر دورها على الألسن ويقبح بالمعرب جعل أحكامها وكذا تقول في كل  
ترجمة في هذا الباب مما سبق أو مما سياتي فتقول في مسوغات الابتداء أن النكرة من حيث الابتداء بها أكثر  
في الكلام ويقبح بالمعرب جعل مسوغاتها التي هي من جملة أحكامها تأمل اه تقرير دردير (قوله ان دخل  
عليها جار أو مضاف الخ) من هذا يعلم أن قولهم ان أسماء الشروط وأسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها  
محله إذ لم يكن جاراً أو مضافاً ولا العمل (قوله فحطها الجرح) هذا إذا كان مبنياً أما إذا كان معرباً كما هو  
مجرور لمظلل نحو صديحة أي يوم سفرك (قوله والا) أي والاتى كن واقعة على زمان أو مكان أو حدث (قوله  
مفعولا فيه) راجع لما إذا وقعت على زمان أو مكان أو مفعولا مطلقا راجع لما إذا وقعت على حدث  
(قوله ولا يقع هذان النوعان الخ) أي لأنه لا يقع بعدها إلا الأفعال (قوله والا) أي ولا يقع بعدها اسم نكرة  
أو معرفة بل وقع بعدها فعل أي والموضوع أنهم تقع على مكان أو زمان أو حدث (قوله فان وقع بعدها)  
أي بعد كل من أسماء الشروط والاستفهام (قوله فعل الشرط) أي جملة الشرط لا الفعل وحده (قوله  
أو متعلقها) أراد به المتصل بضميرها (قوله بعدها) أي لا قبلها لأن لها الصدارة (قوله المذكور) أي  
الفعل المتعدي المذكور بعدها (قوله فعل الشرط) أي جملة الشرط هذا هو المراد (قوله لأنه) أي اسم  
الشرط (قوله وفعل الشرط) أي وإذا وقع اسم تام ووقع بعده فعل مشتمل على ضميره كان الاسم مبتدأ  
والفعل خبره (قوله معنى الشرط) أي التعليق وإضافة معنى للشرط يائية (قوله لكان بمنزلة الخ) أي لأن  
من من صيغ العموم فهي بمعنى كل الناس ويقوم باق على حاله (قوله أو فعل الجواب) يعني جملة وعلى

تذكرون ونحوها ما تدعو أو نحو من يضل الله فلا هادي له وإن كان واقعا على ضميرها نحو من رأته أو متعلقها نحو من رأيت هذا  
أخاه فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور (تنبيه) وإذا وقع اسم الشرط مبتدأ فله خبره فعل الشرط وحده  
لأنه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقوله من يقيم لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم أو فعل الجواب لأن

الفائدة به تمت ولا التزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في قوله الذي ياتيني فله درهم أو مجموعهما لان قولك من يقيم أقم معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقيم أقم معه والصحيح الاول وانما توقفت الفائدة على الجواب (١١٥) من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرية

(مسوغات الابتداء بالنكرة)

لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي الى موطن الفائدة فتنبهوا فمن مقل مخول ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدود لا موز متداخلة والذي يظهر لي انها منحصرة في عشرة أمور (أحدها) أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديرًا أو معنى فالاول نحو وأجل مسمى عنده ولبيد ومن خير من مشرك وقولك رجل صالح جاءني ومن ذلك قولهم ضعيف غاذي بقرملة اذا اصل رجل ضعيف فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف وهو موصوف والنحويون يقولون يبتدأ بالنكرة اذا كانت موصوفة أو خلفاً من موصوف والصواب ما بينت وليست كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاءني لم يجز والثاني نحو قولهم السمن متوان بدرهم أي متوان منه بدرهم وقولهم شر أهر ذاناب وقدرا حلك ذالمجاز اذا المعنى شرأي شر وقدر لا يعال به والثالث نحو رجل جاءني لانه في معنى رجل صغير وقولهم ما أحسن زيداً لانه في معنى شيء عظيم حسن زيداً وليس في هذين النوعين

هذا القول فقد يجتمع فيها اعلان باعتبارين نحو من يقيم فاني أكرمه فيجمله الجواب في محل جزم باعتبار كونها جواباً للشرط وفي محل رفع باعتبار كونها خبراً واذا قلت أكرمه كان محل فقط ولا محل لها باعتبارين فهي في محل رفع باعتبار كونها خبراً وليست في محل جزم لان الجواب الماضي لا يعمل فيه الشرط لفظاً ولا محلاً على ما سبق للمصنف (قوله عود ضمير منه) أي من الجواب وقوله اليه أي الى اسم الشرط الواقع مبتدأ (قوله على الاصح) راجع لقوله أو فعل الجواب (قوله كل من الناس ان يقيم أقم معه) ظاهره ان كون ان يقيم أقم معه خبر هذا محل اتفاق مع أنهم قالوا أيضاً هل الخلاف المجموع أو الشرط أو الجواب تامل (مسوغات الابتداء بالنكرة)

(قوله الا على حصول الفائدة) أي فان حصلت الفائدة عند الابتداء بها صح جعلها مبتدأ أو الا فلاذا اعتقد المخاطب أنه ليس في الدار رجل فيصح أن يقال له رجل في الدار من غير مسوغ كما قال الرضي (قوله فمن مقل) الاصل فهم من مقل الخ وفي العبارة قلب أي فمنهم مقل (قوله فمن مقل) من تبعية خبر المحذوف أي فهم بعض فريق مقل فمقل بالجر صفة لمحذوف ويصح أن تكون من بمعنى الى أي فهم قد انقسموا الى فريق مقل مقل اه تقرير دردير (قوله ما لا يصلح) أي ان يكون محلاً للفائدة (قوله فالاول) أي فالقسم الاول (قوله وأجل) مبتدأ وعنده خبر (قوله ولعبدالخ) هذا هو المشهور وقال ابن الحاجب المسوغ فيه العدم (قوله بقرملة) القرملة شجر ضعيف لا شوك له وهو مثل يقال لمن التجأ لشخص ضعيف قال جرير ان الفرزدق اذ يعوذ بخاله مثل الدليل يعوذ تحت القرملة

فقوله عاذ أي التجأ فحين الاعراب تقول ضعيف موصوف محذوف مسوغ الابتداء به الوصف (قوله وهو موصوف) أي وذلك الوصف هو المسوغ للابتداء به (قوله اذا كانت موصوفة) أي نحو رجل صالح جاءني وقوله أو بدلاً الخ كما في ضعيف لاذ بقرملة (قوله والصواب ما بينت) أي من ان المبتدأ في المثال المذكور محذوف وسوغ الابتداء به الوصف المذكور لا أن المبتدأ ضعيف المذكور وسوغ الابتداء به كونه خلفاً عن موصوف كما يقول النحاة (قوله لم يجز) أي لان من المعلوم ان الرجل من الناس فالوصف لم يفد شيئاً (قوله والثاني) أي من اقسام النكرة الموصوفة وهي الموصوفة تقديرًا (قوله السن) مبتدأ اول ومنوان مبتدأ ثان مرفوع بالالف لانه مثنى مناه صواب بدرهم خبر الثاني والجملة خبر الاول وسوغ الابتداء بالنكرة في منوان الوصف المقدّر (قوله شر أهر ذاناب) ذو الناب هو الكلب وهريره تصويته بخلاف العادة وهذا مثل يقال لكل من خرج من الناس بسلاحه هارباً أو صوت مستغيثاً غيره (قوله ذالمجاز) اسم مركب علم على محل مبنى كان سوقاً في الجاهلية أي تقدير من افه أحلك في هذا المكان ويروى ذ النخيل وتماه وقد أرى وابى مالك ذو المجاز بداره وقوله ابى بتشديد الباء وبعده ألا بداركم بذى نفر الحى هيات ذونفر من المزداد

(قوله اذا المعنى شرأي شر) أي أو بمعنى شر عظيم (قوله وليس في هذين النوعين) الاولى المثالين وقد يقال جعلهما نوعين باعتبار التصغير والتعجب (قوله فيكونان) أي حتى يكونان (قوله الثاني) أي من المسوغات العشرة (قوله قائم الزيدان) أي فثانم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر وسوغ الابتداء بالنكرة علمها الرفع وأما قائم الزيدان فلا ابتداء بهامسوع آخر وهو وقوعها بعد الاستفهام (قوله قائم الزيدان) قال الدماميني هذا المبتدأ مسند في المعنى وقالوا المسند لا يجوز تعريفه وحينئذ فلا يطلب له مسوع فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن (قوله وأفضل منك الخ) مقتضى كلامه السابق ان هذا من الوصف

صفة مقدرة فيكونان من القسم الثاني (والثاني) ان تكون عاملة لإمارفان نحو قائم الزيدان عندهم أجازة أو نصيباً نحو أمر بمعروف صدقة وأفضل منك جامتي

إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف أو جرانحو غلام امرأة جاني وممن صلوات كتبت الله وشرط هذه أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثلنا معرفة المضاف بالاعتراف بالاضافة (١١٦) نحو مائك لا يبخل وغيرك لا يجودر أما ما عدا ذلك فان المضاف اليه فيه

معرفة لانكرة (والثالث) العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو طاعة وقول معروف أي أمثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى وكثير مشهم أطلق العطف وأهمل الشرط منهم ابن مالك وإس من أمثلة المسئلة ما أنشد من قوله عندي اضطبار وشكوى عند قاتلي

فهل بأعجب من هذا امرؤ سماعه إذ يحتمل أن الواو هنا للحال وسياق أن ذلك مسوغ وإن سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام أي وشكوى عظيمة على أن لا يحتاج إلى شيء من هذا كله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ كما قدمنا وكأنه توهم أن التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة وقد أسلفنا أن التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة وإتمام يجب هنا الحصول الاختصاص بدونه وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة أو الوقوع بعد واو الحال فلذلك جاز تأخر الظرف كما في قوله تعالى وأجل مسمى عنده فان قلت لعل الواو للعطف ولا صفة مقدرة فيكون

إذا اصل رجل أفضل منك (قوله إذ الظرف) أي الجار والمجرور في المثالين (قوله بالمصدر) أي في المثال الأول وقوله والوصف أي في الثاني (قوله وشرط هذه) أي النكرة العاملة للجروفيه أن الموضوع في النكرة ومتى أضيف لمعرفة كان معرفة فالشرط محرز له الموضوع فلا حاجة له تأمل (قوله ما عدا ذلك) أي وهو ما إذا كانت النكرة مضافة لمعرفة وتعرف بنحو غلام زيد (قوله بما يسوغ الابتداء به) أي لو انفرد فاذا كان المعطوف نكرة محضة والمعطوف عليه نكرة لها مسوغ فان المعطوف يجوز الابتداء به والعطف مسوغ له وكذا إذا كان المعطوف له مسوغ والمعطوف عليه لا مسوغ له فالعطف مسوغ حينئذ للابتداء بالمعطوف عليه فان قلت لا نسلم أن مجرد العطف مسوغ مع وجود المانع إذ النكرة لو انفردت لا يجوز الابتداء بها وكيف العطف يصيرها مفيدة قلنا حرف العطف لا يشرك بين المتعاطفين ما يصح الابتداء به وما لا يصح صيرهما كالشيء الواحد فكان المسوغ في أحدهما بمنزلة في الآخر (قوله طاعة) هو مبتدأ وقول عطف عليه معروف صفة لقول معروف على طاعة ما صح الابتداء بها (قوله أي أمثل من غيرهما) أي فالخبر محذوف ولك أن تجعلها خبر أو المبتدأ محذوف أي المطلوب هنا قول معروف (قوله قول معروف) هذا مثال لما إذا كان المعطوف عليه له مسوغ وعطف عليه ما لا مسوغ له عكس المثال الأول (قوله قول معروف) هو مبتدأ والمسوغ للابتداء به المسوغ للابتداء بكل منهما قصد الجنس نحو رجل خير من امرأة أو العموم لان النكرة في الإثبات نعم وأي للمصنف في الباب الخامس أن قول خير لمحذوف أي الأمثل قول وعلى هذا فقول معروف خير من صدقة جملة مستأنفة ومسوغ الابتداء فيها بالنكرة قصد الجنس أو العموم (قوله وأهمل الشرط) أي كون أحد المعطوفين لا بد أن يكون له مسوغ (قوله عندي اضطبار) أي أنه صابر على هجر محبته وهي تشكر منه وهذا عجيب (قول وشكوى) عطف على اضطبار وهو مبتدأ والمسوغ له عطفه على اضطبار هذا ما قاله ابن مالك (قوله أن ذلك مسوغ) أي المسوغ حينئذ والحوال لا للعطف فلم يصح حينئذ أن يكون مثالا لما نحن فيه (قوله وإن سلم العطف) أي أن سلم أن الواو للعطف (قوله ثم صفة مقدرة) أي والصفة المقدرة من جملة المسوغات فتكون هي المسوغة لا للعطف (قوله بمجرده) أي من غير افتقار إلى انضمام شيء إليه كوصف أو عطف (قوله كما قدمنا) الأولى كما سيأتي قريبا في الرابع وقوله وقد أسلفنا الخ يسلفه بل سيأتي لها هنا (قوله وكأنه) أي ابن مالك وقوله مشروط بتقدمه أي بتقديم الظرف المختص (قوله أن التقديم إنما كان الخ) أي فالذي مسوغ الابتداء إنما هو كونه ظرفا مختصا ولا علاقة لتقدمه في التسويغ (قوله لدفع توهم الصفة) أي توهم كون الظرف صفة وإنما توهم ذلك لان احتياج النكرة للوصف شدة من احتياجها للخبر ولو قدم لا يحتمل غير الخبر (قوله وإنما لم يجب) أي التقديم هنا في قوله وشكوى عند قاتلي لدفع توهم الوصف (قوله للحصول الاختصاص بدونه) أي قد استغنى النكرة عن الوصف فيتغنى اللبس (قوله وهو ما قدمناه من الصفة الخ) هذا الكلام يفيد أننا نحتاج للحال أو الصفة المقدرة فينا في قوله سابقا على أن لا نحتاج الخ لأن يقال قوله أن لا نحتاج أي من حيث التسويغ وأما آخره الأمر فالاحتياج من حيث عدم التقديم فلا تبا في (قوله فيكون العطف هو المسوغ) فيصح حينئذ استدلال ابن مالك (قوله الجملة) أي جملة وشكوى عند قاتلي على جملة عندي اضطبار (قوله اسما) أي شكوى وقوله وظرفا أي عند قاتلي (قوله على مثلها) وهو عندي اضطبار (قوله معمول للابتداء)

أي العطف هو المسوغ قلت لا يسوغ ذلك لان المسوغ عطف النكرة والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة فان قيل يحتمل أن الواو عطفت اسما وظرفا على مثلها فيكون من عطف المقررات قلنا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين إذا اضطبار معمول للابتداء الظرف معمول للاستقرار فان قيل قدر لكل من الطرفين استقرارا وجعل التعاطف بين الاستقرارين

لا بين الطرفين قلنا الاستقرار الاول خبر وهو معمول للمبتدا نفسه عند سيبويه واختار ما بين (١١٧) مالك فرجع الامر الى العطف على

معمول عاملين (والرابع)  
أن يكون خبرها ظرفاً  
أو مجروراً قال ابن مالك  
أوجلة نحو ولدينا مزيد  
ولكل أجل كتاب  
وقصدك غلامه رجل  
وشرط الخبر فيمن  
الاختصاص فلو قيل في  
دار رجل لم يجوز لأن  
الوقت لا تخلو عن أن  
يكون فيه رجل ماني دار  
ما فلا فائدة في الاخبار بذلك  
قالوا والتقديم فلا يجوز  
رجل في الدار وأقول إنما  
وجب التقديم هنا لدفع توهم  
الصفة واشترطه هنا يوم  
أن له مدخل في التخصيص  
وقد ذكرنا المسئلة فيما يجب  
فيه تقديم الخبر وذلك  
موضعها (والخامس) أن  
تكون عامة لما بدأ بها كاسماء  
الشرط واسماء الاستفهام  
أو غيرها نحو ما رجل في الدار  
وهل رجل في الدار وأوله  
مع الله في شرح منظومة ابن  
الحاجب له أن الاستفهام  
المسوغ للابتداء هو الهمزة  
المعادلة بأم نحو أرجل في  
الدار أم امرأة كما مثل به في  
الكافية وليس كما قال  
(والسادس) أن تكون  
مراد بها صاحب الحقيقة  
من حيث هي نحو رجل  
خير من امرأة وتمرة خير  
من جرادة (السابع) أن  
تكون في معنى الفعل وهذا  
شامل لنحو عجب لزيد  
وضبطه بان يراد بها التعجب

أي والابتداء عامل مغاير للاستقرار (قوله وهو معمول للمبتدا نفسه) وهو اصطبار أي والمبتدا معمول  
للابتداء والابتداء عاملان مختلفان وإذا عطف الاستقرار الثاني على الاول كانا معمولين للمبتدا  
وإذا عطف المبتدا الثاني على الاول كانا معمولين للابتداء (قوله قال ابن مالك أوجلة) في نسخة قبل قوله  
قال ابن مالك عند سيبويه عليها فقوله قال ابن مالك أوجلة معناه أو يكون جملة وهو من عند نفسه انقرد به ولم  
ينقله عن سيبويه (قوله وقصدك الخ) قصد فعل ماض والكاف مفعول وغلامه فاعل والجملة خبر برجل  
(قوله فيمن) أي فيما إذا كان ظرفاً أو مجروراً أو جملة (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص أن  
يكون ما أضيف اليه الظرف أو المجرور أو المسند اليه في الجملة يصح الابتداء به ولا شك أن نافي لدينا يصح  
الابتداء به لانه معرفة وكذا كل أجل لان القصد منه العموم وكذا غلامه لانه معرفة لا اضافته للضمير فاندفع  
اعتراض الشارح الفاهم أن المراد بالاختصاص اختصاص النكرة بامر ولا شك أن اضافة النكرة مطلقاً  
يفيد تخصيصها وحينئذ يلزم عليه جواز الابتداء بكتاب من قولك عند رجل كتاب لان النكرة مخصصة  
بكتابها عند رجل مع أنه لا يجوز (قوله فلو قيل في دار رجل لم يجوز) أي بخلاف في الدار رجل فانه جائز (قوله  
وأقول الخ) هذا هو الذي ادعى أنه قدمه وقال وقد أسلفنا الخ (قوله إنما وجب التقديم) أي تقديم الخبر الظرفي  
وقوله هنا أي فيما إذا كان المبتدا نكرة (قوله واشترطه) أي تقديم الظرف الواقع خبراً وقوله هنا أي في  
المسوغات (قوله في التخصيص) الاولى في التسويغ أي تسويغ الابتداء بالنكرة (قوله وقد ذكرنا في  
المسئلة) أي مسألة تقديم الخبر الظرفي على المبتدا إذا كان نكرة (قوله وذلك موضعها) أي فتح الاشتراط  
المذكور هنا أن يذكر هناك (قوله أن تكون عامة) أي أن يكون القصد منها العموم لان الاصل عدم العموم  
وقصدك للعموم حيث أوقفنا بعد ما يفيد العموم أو آتيت بها عامة مسوغ الابتداء بها (قوله عامة) يعني العموم  
الشمولي وهو تام الفائدة وأصل المنع في النكرة من عمومها البدلي وهو مبهم الفائدة حيث يتعلق بالابهام  
غرض (قوله نحو ما رجل) أي ليس فرد من افراد الرجال في الدار لان النكرة في سياق النفي تعم وقوله إلى الخ  
الاستفهام للانكار فهو في معنى النفي والنكرة في سياق الاثبات الذي في معنى النفي تعم وقوله وهل رجل في الدار  
فيه انها نكرة في سياق الاثبات فلا تعم ودخل الاستفهام الحقيقي عليها لا يخرجها عن ذلك وأجاب الشفعي بان  
النكرة لما كان مدلولها فرداً مبهماً صادقاً بأي فرد ولم يخص الاستفهام بواحد منها جاء الشيع (قوله وليس  
كما قال) أي بل وقوع النكرة بعد الاستفهام مسوغ للابتداء كان الاستفهام بالهمزة أو بهل كانت الهمزة  
معادلة بأم أو لا (قوله صاحب الحقيقة) الاولى حذف صاحب ورجع ابن الحاجب هذا للعموم (قوله عجب  
لزيد) أي أعجب من زيد وقوله وضبطه أي النحاة أي ضبطوا نحو عجب بان يراد بها أي بالنكرة (قوله الدعاء)  
أي فالاول بمعنى أدعولهم والثاني أدعول عليهم واحترز بذلك عن كونه مراداً بعجب الاخبار وكذا ليس المراد  
الاخبار بان السلام على آل يس وأن الويل للمطففين (قوله ولنحو قائم الخ) يعني أن كون النكرة في معنى  
الفعل شامل لنحو قائم الزيدان عند من جوز هذه الصورة وهو الأخفش والكوفيون ولا يخفى أن في هذه  
الصورة عندهم مسوغين أحدهما العمل والآخر معنى الفعل وإذا قيل ما قائم الولدان كان فيه ثلاث مسوغات  
الاثنان المذكوران والثاني فقوله مسوغان الاولى ثلاثة (قوله عند من جوزها) أي جوز هذه المسئلة وهو  
الابتداء بالنكرة بدون اعتماد (قوله كما في قوله تعالى الخ) أي كما أن في قوله تعالى ولدينا كتاب حفيظ مسوغين  
الوصف كون الخبر ظرفاً مختصاً (قوله فليس لانه الخ) أي لأن فيه مسوغاً وهو العمل لتأتي معنى الفعل بل المنع  
لشيء آخر (قوله أما لفوات شرط العمل الخ) أي لانه لم يعتمد فتنع من حيث فقد شرط العمل وإذا فقد الشرط  
فقد المشروط (قوله وهو الاعتماد) أي على نفي أو شبهه وهو الاستفهام أو على موصوف أو يكون مستنداً

ولنحو سلام على آل يس وويل للمطففين وضبطه بان يراد بها الدعاء ولنحو قائم الزيدان عند من جوزها وعلى هذا فني نحو ما قائم  
الزيدان مسوغان كما في قوله تعالى وعندها كتاب حفيظ مسوغان وأما منع الجمهور لنحو قائم الزيدان فليس لانه لا مسوغ فيه للابتداء بل لما لفوات  
شرط العمل وهو الاعتماد



أو لقوات شرط الاستثناء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي والاستفهام وهذا أظهر لوجوبين أحدهما أنه لا يكفي مطلق الاعتماد فلا يجوز في خبر زيد قائم أبوه كون قائم مبتدا وإن وجد الاعتماد على الخبر عنه والثاني أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للميل في المنصوب لا مطلق العمل بدليلين أحدهما أنه يصح زيد قائم أبوه أمس والثاني أنهم لم يشترطوا الصحة فتعبر أقائم الزيدان كون الوصف (١١٨) بمعنى الحال أو الاستقبال (الثامن) أن يكون ثبوت ذلك الخبر للسكره من

الخبر قوله أو لقوات شرط النفي أي لا يكون الفاعل سادا مسدا الخبر إلا إذا تقدم الوصف نفي أو استفهام وهما في قوله قائم الزيدان لم يوجده ذلك (قوله أنه لا يكفي) أي في جعل الوصف مبتدا مطلق الاعتماد إذ قد يوجد الاعتماد ولا يصح الابتداء وظاهر التعليل الأول أنه متى وجد الاعتماد صح الابتداء (قوله كون قائم مبتدا) أي بل يتعين جعل قائم خبر أعز زيدا أبوه فاعل الوصف (قوله وإن وجد الاعتماد) أي والحال أنه قد وجد الاعتماد على الخبر عنه لأن المسند معتمد على المسند إليه (قوله إنما هو للعمل) أي أن اشتراط الأمرين معا للعمل في المنصوب لا لعمل الرفع لأنه يكفي في عمل الرفع الاعتماد خاصة واستدل على أن عمل الرفع يكفي فيه الاعتماد خاصة بدليلين (قوله لا مطلق العمل) أي لأنه يكفي في عمل الرفع الاعتماد فقط أي وظاهر التعليل الأول أن الاعتماد مع كون الوصف الخ شرط في مطلق العمل هذا كلامه وفيه نظر بل التعليل الأول يفيد أن الاعتماد شرط في الرفع ولا شك أن الأمر كذلك فقوله في التعليل الأول إمّا لقوات شرط العمل أي عمل الرفع وهذا لا يتنافى أن العمل في المنصوب لا بد فيه من الاعتماد مع كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله أبوه أمس) فأبوه مرفوع بقائم لوجوبه الاعتماد وهو تقديم المتعذر وهو زيد (قوله أنهم لم يشترطوا الصحة الخ) أي بل مجرد الاعتماد كاف في الرفع (قوله ذلك) أي السجود في الأول والسكلام في الثاني (قوله ففي الأخبار به عنها فائدة) أي لكونه ليس معلوما (قوله بخلاف نحو رجل مات) أي فإن وقوع الموت وقيامه بأفراد هذا الجنس معتادا فلا فائدة في الاعتبار به (قوله إذ لا توجب العادة أن لا يتخلو) أي لا توجب عدم التخلو الذي هو الوجود بل يجوز به ففي الأخبار فائدة وقوله أن لا يتخلو الحال من أن يفاجئك الخ أي بل يجوز أن تخرج ولا يفاجئك رجل ولا أسد فالأخبار حينئذ فائدة (قوله ما ذكرناه في المسئلة قبلها) وهو قوله إذ لا توجب العادة الخ فيقال هنا إذ لا توجب العادة أن لا يتخلو الحال من إضاءة نجم في السرى أي بل قد يتخلو السرى من إضاءة نجم فصيح الأخبار حينئذ (قوله يطرقها) أي الغنم وقوله في الدهر أي في العمر مرة واحدة وقوله وكل يوم أي فهي تخاف من أكثر من خوفها منه لأنها كل يوم تراني ومعنى مديّة (قوله وكل يوم) بالنصب على الظرفية لإضافته للظرف (قوله مديّة) مبتدأ والمسحوق للابتداء بالنكرة وقومها أول جملة حالية (قوله وبهذا) أي البيت وقوله ليس بلام أي بل اللازم وقوعها في أول جملة حالية وإن لم تقترن بواو الحال (قوله في أول جملة حالية) أي سواء تقدمتها أو بعده (قوله ولا يحسن أن يكون بدلا) أي بدل اشتمال لأنه المتوهم وعدم الحسن لأن شرطه أن يتشوف النفس إليه وتفهمه أو لا من المبدل منه فهما إجماليا وهما ليس كذلك لأنك لو قلت الغنم كل يوم تراني لم تتشوف النفس لذكر المديّة (قوله بدلا من الباء) أي لأنه لا يحسن أبدال الظاهر من ضمير الحاضر إلا بشرط أن يكون بدل بعض كالعجيتي وجهك أو بدل اشتمال كعجيتي كلامك أو بدل كل مفيد للاحاطة نحو قوله تعالى تكون لنا عيدا أو لنا وآخرنا وتمعن إن لم يفدها خلافا للأخفش أجاز رأيك زيدا وذكر أن الأولى ما علمته سابقا في علة عدم الحسن وقوله ولا يحسن أن يكون بدلا الخ أي من الباء أي لأنه لا يصح هنا إلا بدل الاشتمال وضابطه وهو انتظار النفس للبدل غير موجود (قوله ولا دليل فيهما) كأنه رأى أن المثال هذا في حكم الاستدلال ولو قال وفيما مثل به نظر كان أولى لأنه إنما ذكرهما مثالا لا دليلا (قوله وما ذكرنا الخ) منه أيضا لوقوع بعد لولا كقوله لولا اضطبار لا ودى كل ذى مقه ومقه والمقه الحب وكان المصنف يرى المسحوق وصفا مقدرا (قوله رجل) مبتدأ والمسحوق التفصيل بعد الإجمال

خبر أرق المادة نحو شجرة مسجدة وبقرة تكلمت أذرع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد في الأخبار به عنها فائدة بخلاف نحو رجل مات ونحوه (التاسع) أن تقع بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا أسد أو رجل بالباب إذ لا توجب العادة أن لا يتخلو الحال من أن يفاجئك عند خبر وجهك أسد أو رجل (العاشر) أن تقع في أول جملة حالية كتقوله سرتا ونجم قد أضاء غنم بدا عيناك أنتهى حضوره بكل شارق و علة البوازي ما ذكرناه في المسئلة قبلها ومن ذلك قوله الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مديّة يدي وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلام ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل تنكسر إن إذا وقعت بعد واو الحال وإنما الضابط أن تقع في أول جملة حالية بدليل قوله تعالى وما أرسلناك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون

الطعام ومن روى مديّة بالنصب فمفعول لحال محذوف أي حاملا أو ممسكا ولا يحسن أن يكون بدلا من الباء ومثله ابن مالك بقوله تعالى وطائفة قد أهتمهم أنفسهم وقول الشاعر عر ضنا فسلما فسلم كارها علينا وتبريح من الوجد خانقه ولا دليل فيها لأن النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الآية أي وطائفة من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم وما ذكرنا من المسوغات أن تكون النكرة منصوبة نحو إنما في الدار رجل أو التفصيل نحو الناس رجالان رجل أكرمه

ورجل أهتبه وقوله فأقبلت زحفا على الركبتين ن فتوب نسيت وثوب أجره وقولهم شهر ثرى وشهر ثرى وشهر مرعى أو بعد فاء الجزاء نحو  
 \* ان مضى غير فعير في الرباط \* وفيه نظر أما الأولى فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل بحى وإنما أو الثانية فلا احتمال لرجل الأول للبدلية  
 والثاني عطف عليه كقوله وكنت كذى رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت (١١٩) ويسمى بدل التفصيل ولا احتمال

شهر الأول الخبرية  
 والتقدير أشهر الأرض  
 المطورة شهر ذو ثرى أى  
 ذو تراب ندو شهر ترى فيه  
 الزرع وشهر ذو مرعى  
 ولا احتمال نسيت وأجر  
 للوصفية والخبر محذوف  
 أى فمنها ثوب نسيت ومنها  
 ثوب أجره ويحتمل أنهما  
 خبران ونم صفتان مقدرتان  
 أى ثوب لى نسيت وثوب لى  
 أجره وإنما نسي ثوبه لشغل  
 قلبه كما قال

لعوب نسينى إذا قت سربالى  
 وإنما جر الآخر ليعنى  
 الأثر على القاعة ولهذا  
 زحف على ركبتيه وأما  
 الثالثة فلأن المعنى فعير  
 آخر ثم حذفت الصفة  
 ورأيت فى كلام محمد بن  
 حبيب وحبيب ممنوع من  
 الصرف لأنه اسم أمه قال  
 يونس قال روبة المطر شهر  
 ثرى الخ وهذا دليل على أنه  
 خبر ولا بد من تقدير  
 مضاف قبل المبتدا لتصحيح  
 الأخبار عنه بالزمان  
 (أقسام العطف) وهى  
 ثلاثة أحدها العطف على  
 اللفظ وهو الأصل نحو  
 ليس زيد بقائم ولا قاعد  
 بالخفض وشروطه إمكان  
 توجه العامل إلى المعطوف  
 فلا يجوز فى نحو ما جاءنى

وأكرمته خبر (قوله فتوب) مبتدأ ونسيت خبر والمسوخ التفصيل بعد الإجمال لأن الأصل على الركبتين  
 فى توبين فتوب الخ (قوله ثرى) بالهاء الثالثة وهو بلا توبين لمناسبة ما بعده وكذلك مرعى بلا توبين (قوله  
 شهر ثرى) أى الأشهر شهر ثرى فالأشهر مبتدأ أول وشهر مبتدأ ثان وثرى خبر وسوخ الابتداء بشهر التفصيل  
 بعد الإجمال اه تقرير دردير (قوله فعير) بالفتح أى حمار وعلى هذا يناسبه نسخة الرباط وعلى نسخة  
 الرهط يناسبه ضبط عير بالكسر أى جمل (قوله أما الأولى فلأن الابتداء الخ) فيه أن هذا إنما هو قدح فى  
 المثال لا فى القاعدة وهو لا يضر فيه أولئك أن تمثلوا به وإنا قائم رجل فاعتراض المصنف على هذا غير ظاهر  
 بخلاف ما بعده (قوله والثانى عطف عليه) أى بحسب الظاهر من اللفظ لا فى نفس الأمر مجموع الأمرين  
 هو البدل وهذا مثل الزمان حلوحامض فقد جعلوا هذا من تعدد الخبر نظر الظاهر وأما فى المعنى ونفس الأمر  
 فالخبر مجموع الأمرين (قوله فشلت) هذان الالفاظ التى سميت مبنية للمفعول مثل حب (قوله الخبرية)  
 أى وليس مبتدأ كما هو أصل الدعوى (قوله ند) أى ملول بالماء (قوله للوصفية) أى ولا تجعل خبرا كما  
 هو قول المدعى (قوله أى فمنها) فى نسخة فمن أثواب ثوب (قوله لعوب) أى امرأة لعوب أى كثيرة اللعب  
 (قوله وإنما جر الآخر) أى وإنما جر الثوب الآخر وقوله ليعنى الأثر أى ليعنى الأثر على القاعة الذين  
 يعرفون أقدام من مشى (قوله ولهذا) أى ولا جل اخفائه الأثر على القاعة زحف على ركبتيه ولم يمش  
 مبالغة فى إخفاء الأثر (قوله ممنوع من الصرف) أى فلا تصرفه وتقول ابن حبيب وما قاله المصنف قول  
 الأكثر وقال الأقل إنه مصروف لأنه اسم أبيه (قوله لأنه اسم أمه) أى وإنما ينسب إليها لأن أباه لا عنها وكان  
 عالما بالنسب واللغة توفى رحمه الله لسبع بقين من ذى الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين وقيل إن حبيب اسم  
 أبيه فيصرف (قوله ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدا) الذى هو المطراى أشهر المطر شهر ثرى أى ذو ثراء  
 أى أشهر الأرض المطورة شهر ذو ثراء

### (أقسام العطف)

(قوله إمكان توجه العامل) هذا يقتضى أن مولود فى لانتصار والدته بولدها ولا مولود له ليس عطفًا على والدته  
 وقد سبق أن ابن مالك قدر فى مثل هذا عاملا وجعله عطف جمل وغيره يقول يقتضى التابع (قوله لا تعمل)  
 الأنسب لا تدخل وقوله فى المعارف أى إذ لا تزداد إلا فى التكرات وقوله وقد يمتنع أى لما منع فى كل من الأمرين  
 (قوله وعلى المحل) أى محل قائم ومحل رفع على الخبرية لأنه خبر فى الأصل (قوله نحو ما زيد قائما) ما حجازية  
 وزيد اسمها وقائمًا خبرها (قوله لأن فى العطف على اللفظ إعمال ما) أى لأن بل ولكن يصير أن ما بعد  
 النفى موجب ما بعد الموجب منفيا وقوله فى الموجب أى مع أن من شروطها أن يكون معمولًا نفيًا (قوله  
 اعتبار الابتداء) أى الذى هو المحرز وقوله مع زواله الخ أى وسياق أن من جملة شروط العطف على المحل  
 وجود المحرز أى الطالب الرفع كالا ابتداء (قوله على اضمار مبتدأ) أى لا عطفًا على المحل (قوله العطف  
 على المحل) أى وهو المسمى بأخضع (قوله ليس زيد بقائم) قد استوفى هذا المثال الشروط الثلاثة  
 المذكورة للعطف على المحل أعنى إمكان ظهور المحل فى الفصحى لأنه يمكن حذف الباء والمحرز فيه موجود وهو  
 ليس لأن خبر ليس منصوب والموضع هنا بحق الإصالة لأن قائما حقه النصب لأن خبر ليس حقه النصب (قوله

من امرأة ولا زيد إلا الرفع عطفًا على الموضع لأن من الزائدة لا تعمل فى المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد  
 قائما لكن أو بل قاعد لأن فى العطف على اللفظ إعمال ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناصخ والصواب  
 الرفع على اضمار مبتدأ (والثانى) العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالنصب وله عند الحقيقة ثلاث شروط أحدها

إمكان ظهوره في الفصحى ألا ترى أنه يجوز في ليس زيد بقائم وما جاء في من امرأة أن تسقط الباء فتصوب ومن قتر فع وعلى هذا فلا يجوز مررت  
بزيد وعمر اخلافا لابن جني (١٣٥) لأنه لا يجوز مررت زيدا وأما قوله تمر ون الديار ولم تعوجوا فضرورية ولا تختص مراعاة الموضع

إمكان ظهوره) أي إمكان ظهور ذلك المحل كما هو في نسخة (قوله إمكان الخ) اعترضه الدماميني بجواز رب  
رجل صالح لقيت وامرأة مع أنه لا يجوز رب رجلا صالحا لقيت ومنع بعضهم الجواز (قوله لأنه لا يجوز) أي في  
الفصحى لما فيه من تعدي القاصر بنفسه (قوله وأما قوله تمر ون الديار) أي فإن فيه تعديا بنفسه وتام البيت  
كلامكم على إذا حرام (قوله كما مثلنا) راجع لقوله زائدا لأنه مثل بالباء الزائدة ومن الزائدة  
(قوله من دون عدنان) أي من هو أنزل منه من أولاده أي إن لم يجد والدان ذرية معد ولا من ذرية عدنان  
الخ (قوله ودون معد) عطف على محل درن الأول ويظهر النصب لأن وجدكما يتعدى للمفعول الثاني  
بنفسه يتعدى له عن تقول وجدت العلم نافعاً ووجدت الخير من العلم (قوله فلتر عك) أي تمنعك العواذل  
من التفتن لأن الفخر قاصر على عدنان وقوله فالتر عك وجد بخط المؤلف بفتح الزاء مضبوطاً لأنه يقال  
وزعته أو زعته وزعا أي كفته (قوله وأجاز الفارسي) هذا دليل لما قبله لأن في من قوله في هذه ليست زائدة  
(قوله وأنبعوا في هذه الدنيا لغة) أي ولو كانت الدنيا ظرف مكان إذ لا مانع من عطف الزمان عليه  
لاشترطاً كهيا في الظرفية كما حققه ابن الخباز على الكشف (قوله عطفنا على محل هذه) أي لأن قوله في  
هذه جاز و يجوز متعلقاً بأتبعوا فهو عامل في محله النصب (قوله بمحق الإصالة) أي بمحق هو الإصالة أي أن  
يكون الموضع هو الأصل لأن الأصل في خبر ليس النصب وفي الفاعل الرفع (قوله فلا يجوز) أي لا يجوز عطف  
الاخ على محل زيد لأن محله خفض بالاضافة وهو خلاف الأصل ومفاد كلامه أن زيدا في محل خفض  
حالة نصبه وليس كذلك والجواب أن مراده أن زيدا ثبت له الخفض في تركيب آخر فلا يجوز العطف  
مراعاة له لأنه ليس أصلياً (قوله أو قد ير معجل) أي تقدير عطف على محل عطف المنصوب (قوله وقدم  
جوابه) وهو أن قد ير عطف على صفيق وجز للجوار بناء على جوازه مع العاطف أو للتوهم أو أنه معقول  
لحدوف أي أو طابخ قد ير وطابخ عطف على منضج أه تقرير دردير (قوله وجود المحرز) أي كما في ليس  
زيد بقائم ولا قاعداً (قوله على هذا) أي على اشتراط هذا (قوله أحداها أن زيدا الخ) أي وجوابها  
العطف المرفوع على منصوب إن قبل أن تستكمل وهذا بخلاف ما قاله ابن مالك من الجواز لأنه لا يشترط  
عنده في العطف على المحل ذلك الشرط قال في الخلاصة

وجائز رفعك معطوفاً على منصوب إن قبل أن تستكمل

وأما الثانية فالعطف المرفوع بعد الاستكمال (قوله على المحل) أي محل زيد وقوله لا مبتداً أي ويكون  
من عطف الجمل (قوله وهو توارداً) أي بخلاف المسئلة الثانية فإن العامل في عمرو الابتداء الذي كان  
والعامل في خبر عمرو المحذوف الابتداء الذي عمل في نفس عمرو فلم يرد على قائم المقدّر إلا عامل واحد وهو  
الابتداء الذي كان (قوله وهو الخبر) أي لأن قائمان خبر عن زيد وعن عمرو العامل فيه نظراً لزيد أن  
والعامل فيه نظراً لعمرو الابتداء المؤثر في عمرو وهذا كله بناء على أن المبتدأ والخبر العامل فيهما الابتداء  
لأعلى المشهور وهو أن الرفع للمبتدأ والابتداء للخبر المبتدأ وأما عليه فالعاملان أن و عمرو وهو المبتدأ  
ويمكن أن يمشي المصنف عليه فقوله والابتداء أي وذو الابتداء (قوله لا هم لا يشترطون المحرز) تصحيح  
للمستثنين وقوله ولأن لم تعمل الخ أي فصحت المسئلة الأولى (قوله الفراء) هو كوفي (قوله لصحة الرفع)  
أي لصحة عطف المرفوع على محل اسم إن قبل الاستكمال (قوله خفاء إعراب الاسم) أي بأن كان مبنيًا  
نحو أن هذا و عمرو ذاهبان أو يكون منصوباً بحركة مقدرة نحو إن موسى و عمرو قائمان (قوله لثلاثين ألفاً  
اللفظ) أي لو لم يكن خفياً إعرابه (قوله وحجتهم) أي الفراء والكسائي في عطف المرفوع على المنصوب

بأن يكون العامل في اللفظ  
زائداً كما مثلنا بدليل قوله  
فإن لم يجد من دون عدنان  
والداه ودون معد فلتر عك  
العواذل جواز الفارسي  
في قوله تعالى وأنبعوا في  
هذه الدنيا لعنهم يوم القيامة  
أن يكون يوم القيامة عطفاً  
على محل هذه (والثاني) أن  
يكون الموضع بمحق الإصالة  
فلا يجوز هذا ضارب  
زيداً وأخيه لأن الوصف  
المستوفى لشروط العمل  
الأصل إعماله لإضافته  
للاتحاقه بالفعل وأجازه  
البغداديون تمسكاً بقوله  
منضج صفيق سواء أو  
قد ير معجل وقد مر  
جوابه (والثالث) وجود  
المحرز أي الطالب لذلك  
المحل وابتنى على هذا  
امتناع مسائل أحداها  
أن زيداً وعمر قائمان وذلك  
لأن الطالب لرفع زيده  
الابتداء والابتداء هو  
التجرد والتجرد قد زال  
بدخول أن والثانية أن  
زيداً قائم و عمرو إذا قدرت  
عمراً معطوفاً على المحل  
لا مبتدأ وأجاز هذه بعض  
البصريين لأنهم لم يشترطوا  
المحرز ولا تمامه الأولى  
لما منع آخر وهو توارد  
عاملين أن والابتداء على  
معقول واحد وهو الخبر  
وأجازها الكوفيون لأنهم  
لا يشترطون المحرز ولأن

أن لم تعمل عندهم في الخبر شيئاً بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخوله ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر قبل  
خفاء إعراب الاسم لثلاثين ألفاً لم يشترطه الكسائي كما أنه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ وحجتهم قوله تعالى

إن للذين آمنوا والذين هادوا والصابئون الآية وقولهم إنك وزيد ذاهبان واجيب عن الآية بامر من أحد هاتين خبر إن محذوف أى ، أجورون أو آمنون أو فرحون والصابئون مبتدأ وما بعده الخبر ويشهد له قوله خليلي هل علب فاني وإنيما وإن لم تبوحا بالهوى دفنان • ويضعفه أنه حذف من الأول دلالة الثاني عليه وإنما الكثير العكس والثاني أن الخبر المذكور لأن وخبر الصابئون محذوف أى كذلك ويشهد له قوله

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب اذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يقدم نحو لقائم زيد ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها وعن المثال بامر من أحدهما أنه عطف على توهم عدم ذكر إن والثاني أنه تابع لمبتدأ محذوف أى أنك أنت وزيد ذاهبان وعليهما خرج قولهم أنهم اجمعون ذاهبون (المسألة الثالثة) هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب (المسألة الرابعة) أعجني ضرب زيد وعمرو بالرفع أو وعمرا بالنصب منهما الخذاق لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بأل

قبل مجيء الخبر لأنهما اتفقا على ذلك وإن كان الفراء زاد شرطاً وما ذكر فيه حجة للفراء في اشتراط الشرط لأن الذي سمع في القرآن والأمثلة فيه خفاء أعراب الاسم مثل إنك وزيد ومثل الآية فإن الاسم مبنى (قوله واجيب) أى من طرف البصريين (قوله أى أجورون الخ) أما آمنون فلدلالة لا خوف عليهم وأما فرحون فلدلالة ولا هم يحزنون وأما أجورون فالأولى حذفه لأن هذه الآية التي فيها الصابئون في المائدة وليس فيها فلهم أجرهم (قوله والصابئون مبتدأ) الأولى أن المبتدأ والذين هادوا ليكون مخصصاً بقوله من آمن الخ فالذين هادوا ليسوا بمثابة الذين آمنوا في الفرح لجمعهم (قوله وما بعده الخبر) أى قوله من آمن منهم باقية الخ (قوله ويشهد له) أى من حيث أن خبر إن محذوف وذكر بعده المبتدأ وخبره وحذف خبر إن لدلالة خبر المبتدأ عليه (قوله فاني) أى دفن وأنتما مبتدأ خبره دفنان وقوله وإن لم تبوحا الجملة حال (قوله وإنيما الكثير) أى في كلامهم (قوله إن الخبر المذكور) أى وهو من آمن أو قوله فلا خوف (قوله وخبر الصابئون) الأولى وخبر الذين هادوا وما عطف عليه محذوف (قوله أى والمعنى حينئذ إن الذين آمنوا من آمن منهم أى من استمر منهم على الإيمان أو كان إيمانه على هذا الوجه لا خوف عليهم الخ والذين هادوا وما عطف عليه كذلك أى من آمن منهم الخ لكن بمعنى حصل الإيمان (قوله ويشهد له) أى من حيث أن الخبر الأول والمبتدأ خبره محذوف (قوله فمن يك أمسى الخ) قبله

دعاك الهوى والشوق لما ترممت • هتوف الضحى بين الغصون طروب تجاوبها ورق الحمام لصوتها • فكل لكل مسدد ومجيب

(قوله فاني وقيار) هو غلام الشاعر أو فرسه وهو ضابى بالمعجمة وكسر الموحدة ابن الحرث البرجمي بضم الموحدة والجمع فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربط إلا بالضمير ولا ضمير في قوله فاني وقيار بها لغريب فالتعني • فمن يك بالمدينة مقيما فلسلت على صفته فاني وقيار الخ (قوله حتى يقدم) أى حتى يتقدم ذلك الخبر على المبتدأ (قوله تقديم الجملة المعطوفة الخ) هذا بناء على تقدير خبر المبتدأ وهو قيار في خبر إن وهو لغريب والافصلت كل جملة بجزء الأخرى (قوله بامر من) أى ويصح أن يجربا في الآية فيصح أن تجعل الصابئون عطفاً على تابع محذوف أى والذين هادوا هم والصابئون ويصح أن يكون الصابئون عطفاً على الذين على توهم أن إن لم توجد وأما الجرايان المذكوران في الآية فلا يتأنيان في المثال (قوله على توهم الخ) أى والعطف على التوهم لا يشترط فيه وجود محرز (قوله تابع لمبتدأ محذوف) أى أنه عطف على مبتدأ محذوف (قوله أنهم اجمعون) حاصله أن اجمعون لا يصح أن يكون توكيداً لاسم إن لأنه منصوب إذا راعيت اللفظ ولا على المحل لأنه لا بد من وجود المحرز والمحرز قد زال والجواب أنه توكيد لمبتدأ محذوف أى أنهم هم اجمعون وأنه توكيد له على التوهم أى توهم أن إن لم تذكر أنه تقرير دردير (قوله بالرفع) أى إذا لاحظت أن إضافة ضرب لزيد من إضافة المصدر لما عله وقوله أو عمرا أى أن لاحظته من إضافة المصدر لمفعوله (قوله لأن الاسم) أى سواء كان وصفاً أو لا قوله لا يعمل أى لا نصباً ولا رفعاً وقوله في اللفظ أى لفظ المعطوف عليه حتى يكون بأل أو منونا الخ فالأول نحو جاءني الضارب زيد أو أعجبنى الضارب عمرا وزيدا وقوله أو منونا نحو هذا ضارب عمرا أو أعجبنى ضرب زيد أو قوله أو مضافاً إلى لأن المضاف إليه يقوم مقام التنوين نحو أعجبنى ضرب زيد عمرا وجاءني ضارب القوم زيداً وقوله ولا يعمل في اللفظ أى والفرض أنه للحال والاستقبال (قوله لا يعمل في اللفظ) يعني لفظ المعطوف عليه لأن وجود المحرز بالنسبة له (قوله حتى يكون بأل) أى ويعمل مطلقاً (قوله حتى يكون الخ) أى وقولك ضارب زيد بالإضافة لم يتحقق عمله بالنصب لأنه لم يأت اسم آخر منصوب بعد المضاف إليه فطلبه العامل للنصب ليس موجوداً ومفاد ذلك أن قولك هذا ضارب زيد بالإضافة من إضافة اسم الفاعل لمفعوله لا يقال أن يبدأ به في محل نصب وكذا إذا قلنا

أو مبرنا أو مضانا وأجازهما قوم تسمكا بظاهر قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسانا وقول الشاعر \* فلم تخل من تمهيد  
 مجد وسودا \* وأجيب بان ذلك على اعتبار عامل يدل عليه المذكور أي وجعل الشمس ومهدت سودا أو يكون سودا مفعولا معه ويشهد  
 للتقدير في الآية ان الوصف فيها بمعنى الماضي والماضي المجرد من ال لا يعمل النصب ويوضح لك مضيه قوله تعالى ومن رحمته  
 جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا ( ١٢٢ ) فيه الآية وجوز الزمخشري كون الشمس معطوفا على محل الليل وزعم مع ذلك ان الجعل مراد

منه فعل مستمر في الأزمنة لاني  
 الزمن الماضي بخصوصيته  
 مع نفيه في مالك يوم الدين  
 على انه اذا حمل على  
 الزمن المستمر كان بمنزلة  
 اذا حمل على الماضي في أن  
 اضافته محضة وأما قوله  
 قد كنت داينت به احسانا  
 مخافة الافلاس والليانا فيجوز  
 أن يكون الليان مفعولا معه  
 وأن يكون معطوفا على مخافة  
 على حذف مضاف أي  
 ومخافة الليان ولو لم يقدر  
 المضاف لم يصح لان الليان  
 فعل لغير المتكلم اذ المراد  
 انه داين حسان خشية من  
 افلاس غيره ومطلوه ولا بد  
 في المفعول له من موافقته  
 لئلا له في الفاعل ومن الغريب  
 قول أبي حيان ان من شرط  
 العطف على الموضوع ان  
 يكون للمعطوف عليه لفظ  
 وموضع فجعل صورة المسئلة  
 شرطاً لها ثم انه أسقط  
 الشرط الاول الذي ذكرناه  
 ولا بد منه ( والثالث )  
 العطف على التوهم نحو  
 ليس زيد قائما ولا قاعد  
 بالخفض على توهم  
 دخول الباء في الخبر  
 شرط جوازه صحة  
 ودخول ذلك العامل المتوهم  
 وشرط حسنه كثرة دخوله

ضرب زيد من اضافة المصدر لفاعله لا يقال له انه في محل رفع وكذا اذا اضيف للمفعول فهو ليس في محل نصب  
 وهذا خلاف المشهور وحرر وانما انما المحرز ليس موجودا لان المستثنين متفرعان على عدم وجود المحرز  
 وان قلنا ان المحرز موجود والمخ لعدم الاضافة والالتوين وان وجد المحرز خرجنا عن الموضوع وصار  
 تفرع المستثنين لا يسلم فتأمل ذلك وانصف اه تقرير شيخنا دردير (قوله أو مضانا) أي الى غير ذلك المعمول  
 الذي يعمل فيه النصب اذا اضافته له قاضية بأن عمل الفعل في محله (قوله فلم تخل الخ) صدره هو بت ثناء مستطابا  
 مجددا \* وهذا شاهد للمسئلة الثانية وأما الآية فشاهد للمسئلة الاولى (قوله والماضي المجرد من ال لا يعمل  
 الخ) ظاهره انه ان كان مستقبلا يعمل مع تجرده من ال لوجود المحرز فيخالف ما قدم اه تقرير دردير (قوله  
 مع نفيه في مالك يوم الدين على انه الخ) أي في كلامه تناقض وحاصل الجواب ان المحمول على الزمن المستمر  
 أي المراد منه ذلك اما ان يلاحظ من حيثية المعنى فالاضافة محضة فلا يعمل ومن حيث الاستقبال والحال  
 فالاضافة لفظية فيعمل فهالك وان حمل على الاستمرار الا انه ملاحظ في المعنى وجاعل الليل ملاحظ فيه  
 الاستقبال والمضي فان قلت ما الحامل على ان مالك ملاحظ فيه المضي دون الاستقبال قلت لاجل ان يكون مالك  
 اضافته محضة تفيد التعريف فيصح جعله صفة لله على ان المقصود انه صفة لا بدل لانه خلاف الاصل لانه قد  
 سبق صفتان والاصل جعل الكلام على وتيرة واحدة وانما لفظ الاستقبال في جاعل للعطف عليه بالنصب  
 ولان الجمل متجدد شيئا فشيئا وانما يريد به جميع الأزمنة ابتداء لانه كذلك في الواقع اه تقرير دردير (قوله  
 في ان اضافته محضة أي فيكون المضاف اليه غير محمول فيناقض جعل الليل في محل نصب المتقضى ان الاضافة  
 غير محضة وانما لفظية (قوله وأما قوله) هذا جواب عما ارد على قوله سابقا منعها الخذاق (قوله قد كنت  
 داينت بها) أي بالقينة أي بعثا بالدين مخافة افلاس غيره ومطلوه (قوله والليانا) أي المطل (قوله ولو لم يقدر  
 المضاف لم يصح) أي عطفه على مخافة (قوله ان يكون للمعطوف عليه لفظ) احتراز من الضمير المستتر فلا  
 يقال للعطف عليه انه عطف على المحل على هذا بل هو عطف على ما يقتضيه العامل صريحا اذ ليس له محلان  
 فتأمل (قوله وموضع) هذا هو الموضوع وجعله شرطا (قوله فجعل صورة المسئلة) أي موضوعها وهو العطف  
 على الموضوع (قوله أسقط الشرط الاول) أي وهو ظهور الموضع في الفصيح (قوله العطف على التوهم) أي  
 بسبب التوهم وكذا تقول في قولهم على المعنى أي العطف بسبب ملاحظة المعنى (قوله العطف على التوهم)  
 أي توهم ان العامل الموجود معدوم أو توهم ان المعدوم موجود فالاول كما في انك وزيد ذاهبان فزيد عطف  
 على الكاف على توهم عدم ان والثاني نحو ليس زيد قائما ولا قاعدا على توهم دخول الباء على قائما وهذا هو  
 المسمى بالعطف على المعنى والاولي في القرآن ان يقال العبارة الثانية (قوله المتوهم) أي على المعطوف عليه  
 وقوله كثرة دخوله أي ذلك المتوهم وقوله دخوله هناك أي في المعطوف عليه (قوله ولا سابق) عطف على توهم  
 ان الباء داخلة على مدركو وكذا تقول في ولا بطل (قوله ولا سابق الخ) لكثرة دخول الباء الزائدة في خبر ليس  
 المعطوف عليه (قوله الشهم) أي ذو الشهامة أي القوة وقوله ولا بطل الخ لكثرة زيادة الباء في خبر ما (قوله  
 ولا نمش) الشاهد في قوله ولا نمش فانه عطف على ذا نرب على توهم دخول الباء على المعطوف عليه (قوله  
 ذات البين) أي الحالة صاحبة البين أي التي تكون بين الناس كالصحبة (قوله وكما وقع هذا العطف) أي

هناك ولهذا حسن قول زهير بدالي أي لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا اذا كان جائيا \* وقول الآخر ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل \* ان لم يكن للهوى بالحق غلابا \* ولم يحسن  
 قول الآخر وما كنت ذا نرب فيهم \* ولا نمش فيهم \* مثل \* لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر ليس وما والنرب النيمة  
 والمنمل الكثير النيمة والمنمش المفسد ذات البين وكما وقع هذا العطف في المجرور



وقع في أخيه المجزوم ووقع أيضا في المرفوع اسماء في المنصوب اسماء وفلا في المركبات فاما (١٢٣) المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في

قراءة غير أي عمرو ولولا  
أخرتني إلى أجل قريب  
فاصدق وأكن فان معنى  
لولا أخرتني فاصدق  
ومعنى إن أخرتني أصدق  
واحد وقال السيرافي  
والفارسي هو عطف على  
محل فاصدق كقول الجميع  
في قراءة الأخوين من  
يضل الله فلا هادي له  
ويذرهم بالمجزم ويرده  
انها يسدان ان المجزم  
في نحو انتني أكرمك باضمار  
الشرط فليست الفاء هنا  
وما بعدها في موضع جزم  
لأن ما بعد الفاء منصوب  
بان مضرة وان والفعل  
في تأويل مصدر معطوف  
على مصدر متوهم مما تقدم  
فكيف تكون الفاء مع  
ذلك في موضع الجزم وليس  
بين المفردين المتعاطفة من شرط  
مقدر ويأتي القولان في  
قول الهذلي

فابلوني بليتكمو لعل  
أصالحكم وأستدرج نوبا  
أي نواي وكذلك اختلف  
في نحو قام القوم غير زيد  
وعمر بالنصب والصواب  
أنه على التوهم وأنه مذهب  
سيبويه لقوله لأن غير زيد  
في موضع لا يزيدا ومعناه  
فتشبهوه بقولهم

فلستنا بالجبال ولا الحديد  
وقد استنبط من ضعف فهمه  
من إنشاده هذا البيت هنا  
أنه يراه عطفا على المحل ولولا  
أراد ذلك لم يقل أنهم

العطف على التوهم (قوله وقع في أخيه) إنما جعله أخاه لأنه نظيره في كونه مختصا بقبيل فالجزم مختص بالاسم  
والجزم مختص بالفعل (قوله ومعنى إن أخرتني أصدق الخ) أي فأكن عطف على أصدق على توهم دخول ان في  
عطف عليه باعتبار المعنى لأن أصدق في المعنى جواب الشرط (قوله واحد) أراد اتحادهما معا فإنا كانا واحدا  
وإن كان الشرط لا يدل على الطلب وضما بخلاف التحضيض لأن الشرط دال هنا عليه بقرينة وهي أنه  
لما كان التصديق أمر محبوبا وقد علق على التأخير فليكن المراد الطلب حيث استوى معنى التركيبين في الدلالة  
على الطلب وإن كان أحدهما وضما والآخر بقرينة (قوله عطف على محل فاصدق) أي لأنه في محل جزم جواب  
لشرط مقدر أي أن تؤخرني إليه أصدق (قوله الأخوين) أي حمزة والكسائي (قوله ويذرهم) عطف على  
محل قوله فلا هادي له والعطف في الآيتين على جواب الشرط وإن كان الشرط في الآية الأولى مقدر وفي  
الثانية محققا (قوله ويرده) أي يرد كون العطف هنا على المحل لأعلى التوهم وقد ذكر الدماميني هنا كلاما  
ورده كلام المصنف لكن آل إلى العطف على المعنى فلا وجه للرد فانظره تدله اه تقرير دردير (قوله ويرده  
الخ) حاصل الرد أنه إذا وجدت الفاء بعد الطلب فالفعل منصوب بان مضرة وإذا سقطت الفاء وقصد  
الجزاء فيجزم الفعل بشرط مقدر وإذا كان الشرط حالة سقوط الفاء ملحوظا فليكن الشرط حالة وجود  
الفاء ملاحظا لكن على سبيل التوهم لأعلى سبيل التحقيق وإنما لم يكن ملاحظا تحقيقا لأن الفاء تقتضي إياها  
من عطف المفردات كما أشار لذلك بقوله فليست الفاء الخ أي خلافا لما حيت زعمان الشرط مقدر تحقيقا  
اه تقرير دردير (قوله انهما) أي السيرافي والفارسي (قوله في نحو الخ) أي وهو ما إذا سقطت الفاء بعد الطلب  
وقصد الجزاء (قوله باضمار الشرط) أي لسقوط الباء أي وحيت فليكن الجزم بعد الفاء على تقدير شرط  
متوهم لا محقق فليست الخ فالفاء مفعلة على محذوف (قوله معطوف على مصدر متوهم) لهما أن لا يجعلا المصدر  
محذوفا بل هو مخبر لمحذوف والجملة جواب شرط مضمر والفعل معطوف عليه والتقدير ان تؤخرني  
فتصدقني ثابت فأكن فالفاء رابطة للجواب (قوله فكيف تكون الفاء مع ذلك) أي مع ما بعدها وقوله وليس  
الخ حال (قوله التقولان) أي قول الفارسي والسيرافي أن العطف على المحل وقول سيبويه والخليل أن العطف على  
التوهم (قوله لعل) جواب الطلب أي قوله فابلوني أي أعطوني فهو على تقدير الفاء أي فلي على أصالحكم وقوله  
واستدرج بالمجزم عطف على التوهم أي ان تبلوني استدرج أو عطف على محل الجملة أعني لعل أصالحكم  
فانها في محل جزم على قول الفارسي جوابا بالشرط مقدر أي ان تبلوني لعل أصالحكم (قوله نوبا) بفتح نواو  
ولذا أشار المصنف بقوله أي نواي فقلبت الالف ياء وأدغمت الياء في الياء والنوا جهة السر (قوله أنه على  
التوهم) أي توهم أن لا داخله على المعطوف عليه وهو زيد (قوله وأنه مذهب سيبويه) أي والصواب أنه  
مذهب سيبويه خلافا لمن قال ان هذا عطف على المحل لأن غير زيد محل لا يزيدا ونسب هذا لسيبويه (قوله  
فلستنا بالجبال) صدره معاوي أننا بشر فأسجحه والشاهد في الحديد أنه عطف على محل بالجبال لأعلى  
التوهم (قوله من إنشاده أي من إنشاد سيبويه لهذا البيت وهذا البيت من إنشاد عقبة بن الحرث الاسدي  
يخاطب معاوية وبعده

أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

(قوله ولو أراد ذلك) أي ولو أرادني العطف على الموضع أي المحل لم يقل سيبويه إنهم شبهوه لأن هذه اللفظة  
تقتضي أنه ليس من قبيله ولو كان من قبيله لآني به شاهدا وقال على حد قولهم فلستنا الخ (قوله وقال به الفارسي)  
أي وقال بالعطف على التوهم في المجزوم الفارسي (قوله على توهم معنى من) أي على المعنى المستفاد من من  
الشرطية أي أنه عطف على بقى مراعى فيه توهم ان من شرطية فقد توهم ان ما ليس موجودا وهو من

شبهوه به (رجع القول إلى المجزوم) وقال به الفارسي في قراءة قبل ان من يتقى ويصبر فان الله بآيات الياء في يتقى وجزم يصبر فزعم ان من  
موصولة فلها ثبتت ياء يتقى وانها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في الخبر ولما جزم يصبر على توهم معنى من

وقيل بل وصل بصبر بنية الوقف كقراءة نافع ومحيى ويمائى بسكون ياء محيى وصل وقيل بل سكن لتوالى الحركات فى كلمتين كما فى يا مكرم ويشمركم وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ولام الفعل حذفت للجازم أو هذه الياء لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدرة وأما المرفوع فقال سيويه (١٢٤) واعلم أناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان وذلك

على أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال لم كما قال \*  
لست مدرك ماضى البيت \* انتهى ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه إنشاده البيت وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه باننا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن نثبت شيئا نادرا لا مكان أن يقال فى كل نادرا نأمله غلط وأما المنصوب اسما فقال الزمخشري فى قوله تعالى ومن وراء اسحق يعقوب فيمن فتح الباء كأنه قيل ووهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب على طريقة قوله مشائيم ليسوا بمصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها انتهى وقيل هو على اضمار ووهبنا أى ومن وراء اسحق ووهبنا يعقوب بدليل فبشرنا لأن البشارة من الله تعالى بالشئ فى معنى الهبة وقيل هو مجرور عطفا على باسحق أو منصوب عطفا على محله ويرد الأول أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعتوف على المجرور كغيرت يزيد واليوم

الشرطية موجود (قوله بل وصل بصبر) أى وصلها بما بعدها حال كونها ملتبسة بنية الوقف المقتضى لسكونها (قوله وقيل بل سكن الخ) أى وهو الذى ينبغى تخريج القرآن عليه (قوله لتوالى الحركات) من باء بصبر إلى هـ من (قوله كافى يا مكرم ويشمركم) أى بسكون الراء فيهما تخفيفا لثقل توالى ثلاث حركات (قوله بحذف الحركة) وهو الرفع المقدر الذى كان على الياء فلما دخل الجازم حذفه وحيثما يتقى مجزوم بسكون مقدر على آخره فالرفع والجزم كل منهما فيه حاصل بالاعتبار على هذا القول (قوله وأما المرفوع) أى وأما وقوع عطف التوهم فى المرفوع (قوله وإنك وزيد الخ) هذا محل الشاهد فقد عطف على توهم أن الضمير المعتوف عليه مبتدأ وأما ما قبله فلا شاهد فيه إذ لا عطف أصلا وإن كان فيه تأكيد على توهم أن الضمير المؤكد مبتدأ وإن غير موجود (قوله وذلك) أى وذلك الغلط مبنى على أن معناه الخ (قوله فيرى) أى المتكلم أنه قال لم فلذا أكد بجمعون (قوله انتهى) أى كلام سيويه (قوله ما عبر عنه غيره بالتوهم) أى لا الخطأ وقوله وذلك ظاهر من كلامه أى حيث ذكر توجيهه (قوله ويوضحه) أى يوضح كون مراده بالغلط التوهم لإنشاده البيت أى الذى فيه العطف على التوهم (قوله متى جوزنا ذلك) أى الخطأ وقوله عليهم أى على العرب وقوله الثقة أى الترتيق (قوله وأما المنصوب) أى وأما وقوع عطف التوهم فى المنصوب حال كونه اسما (قوله فيمن فتح الباء) أى وأما فيمن رفعها فيعقوب مبتدأ ومن وراء خبر مقدم (قوله كأنه قيل الخ) حاصله أنه عطف على اسحق من قوله فبشرناها باسحق وضح عطف المنصوب على المجرور لتوهم عامل يصح أن يكون ناصبا وهو وهبنا والاصل فوهبنا لها اسحق ويعقوب أى ووهبنا لها يعقوب من وراء اسحق وقول الشارح كأنه قيل ووهبنا الأولى فوهبنا وقوله له صوابه لها لأن المباشرة امرأة فى الآية وكذا الآية فيها فاء لا واو وإنما كانت البشارة لها لأن النساء أشد تأثرا بالسرور ولا نهال يمكن لها ولد وكان لآبراهيم ولد من غيرها (قوله على طريقة الخ) أى من حيث أن العطف على المعنى فى كل وإلا ففى البيت قد عطف مجرورا على منصوب عكس الآية (قوله ولا ناعب) عطف على عشيرة على توهم أن الاصل مصلحي عشيرة (قوله فى معنى الهبة) أى لأن وعد الكريم لا يتخلف (قوله عطف على باسحق) أى فهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة والمانع له من الصرف العلوية والعجمة (قوله عطف على باسحق) المراد على اسحق من باسحق ولعله أتى بالباء إشارة إلى أن المراد اسحق الأول (قوله أو منصوب الخ) أى جملة الاحتمالات أربعة (قوله على محله) أى لأن محل المجرور نصب بالفعل (قوله ويرد الأول) أى من هذين الأخيرين وهذا رد الأول حقيقة أيضا فإنه يلزم عليه الفصل بين العاطف والمعتوف والمنصوب بالعامل المترهم (قوله بين العاطف) أى الواو والمعتوف هو يعقوب (قوله على المجرور) أى وأما الفصل بين العاطف والمعتوف على المنصوب فلا ضرر فيه هذا ظاهره وانظره (قوله واليوم عمرو) أى وكذا يرد الثانى لأنه لا يظهر ذلك المحل فى الفصحى إذ لا يجوز فى الفصحى أن يقال فبشرناها اسحق وقد سبق إن من جملة الشروط فى العطف على المحل أنه لا بد من صحة ظهور المحل فى الفصحى ولعل المصنف لم يردده استغناء بده مناكاه تقرير دردير (قوله عطف على معنى الخ) أى عطف على زينة من قوله إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب بسبب ملاحظة معنى الكلام وحاصله أنه عطف على زينة على توهم أنه منصوب بعامل يصلح لنصبه (قوله مفعولا لأجله) أى مستقلا فلا ينافى أنه فى الوجه الأول مفعول لأجله إلا أنه عطف على مفعول لأجله متوهم وأيضا العامل فى هذا مقدر بخلاف الأول فإنه متوهم اه تقرير دردير (قوله زيناها بالكواكب) هذا هو العامل فى المفعول لأجله وأما قوله حفظناها

فهم وعرو وقال بعضهم فى قوله تعالى وحفظنا من كل شيطان أنه عطف على معنى إنا زينا السماء الدنيا وهو إنا خلقنا الكواكب فى السماء الدنيا بزينة للسماء كما قال تعالى ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما ويحتمل أن يكون مفعولا لأجله أو مفعولا مطلقا وعليهما فالعامل محذوف أى وحفظنا من كل شيطان زيناها بالكواكب

أو وحفظنا ما حفظنا وأما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودرا لو تدهن فبدعوا حلا على معنى ودوا أن تدهن وقيل في قراءة حفص  
أبلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع بالانصب انه عطف على معنى أبلى أبلغ وهو لعل أن أبلغ فان خبر لعل يقتضون  
بأن كثيرا نحو الحديث فاعل بعضهم أن يكون ألحن بحجته من بعض ويحتمل أنه (١٢٥) عطف على الأسباب على حذف اللبس

عبارة وتقرعني \* ومع  
هذين الاحتمالين فيندفع  
قول الكوفي ان هذه  
القراءة حجة على جواز  
النصب في جواب الترجي  
حلاله على التثنية وأما في  
المرکبات فقد قيل في  
قوله تعالى ومن آياته أن  
يرسل الرياح مبشرات  
وليذيقكم أنه على تقدير  
ليشركم وليذيقكم ويحتمل  
أن التقدير وليذيقكم  
وليكون كذا وكذا  
أرسلها وقيل في قوله تعالى  
أو كالذي مر على قرية انه  
على معنى أرايت كالذي  
حاج أو كالذي مرو ويجوز  
أن يكون على إضمار فعل  
أى أرايت مثل الذي  
لحذف لدلالة ألم تر إلى  
الذي حاج عليه لان  
كليهما تعجب وهذا  
التأويل هنا وفيما تقدم  
أولى لان إضمار الفعل  
لدلالة المعنى عليه أسهل  
من العطف على المعنى  
وقيل الكاف زائدة أى  
ألم تر إلى الذي حاج أو  
الذي مر وقيل الكاف  
اسم بمعنى مثل معطوف  
على الذي أى ألم تنظر إلى  
الذي حاج أو إلى مثل الذي  
مر (تنبيه) من العطف  
على المعنى على قول البصريين

فهو العامل في المفعول المطلق (قوله وأما المنصوب) أى وأما وقوع عطف التوهم في المنصوب حالة كونه  
فعلا (قوله فيدهنوا) عطف على تدهن ووصح عطف المنصوب على المرفوع لتوهم وجود أن المصدرية في  
الكلام بدلوا (قوله انه) أى أطلع (قوله على معنى أبلى) الأولى حذف لعل ويقول على معنى أبلغ  
أى انه عطف على أبلغ باعتبار معناه (قوله ألحن) أى أقوى (قوله على حذف اللبس عبارة) فهو من عطف الفعل  
على اسم خالص من التأويل بالتأويل المشار له بقول ابن مالك

وإن على اسم خالص فعل عطف \* تنصبه أن ثابتا أو من حذف

(قوله على جواز النصب) أى بأن مضمره بعدفاء السببية أو أو المعية (قوله وأما في المركبات) أى وأما  
وقوع عطف التوهم في المركبات (قوله انه على تقدير ليشركم الخ) أى فقد عطف المركب وهو ليذيقكم على  
مبشرات بسبب توهم انه فى معنى ليشركم (قوله وليكون كذا وكذا) كناية عن قوله تعالى ولتجرى الفلك  
فيه بأمره ولتغير من فضله ولعلكم تشكرون وقوله أرسلها إشارة لتقدير المتعلق الذى تعلق به الجار وقدر  
ذلك المتعلق مؤخر الألفاظ بعموله وعلى هذا فالواو فى قوله وليذيقكم للاستئناف لا عاطفة (قوله أو كالذى  
مر الخ) حاصله انه عطف على الذى حاج بسبب ملاحظة معنى الكلام وتوهم أن الاصل أرايت كالذى حاج  
و كالذى مر (قوله انه على معنى أرايت الخ) أى أرايت مثل الذى حاج وأرايت مثل الذى مر فعطف أو  
كالذى مر على الذى حاج لتوهم أن الاصل أرايت كالذى حاج وفيه أن هذا عطف مفردات فهو خارج عن  
قوله وأما في المركبات وأجاب شيخنا بأننا أولنا ألم تر إلى الذى أرايت كالذى فأول مركب بمنزلة وان كان  
العطف في المفردات فقول المصنف وأما في المركبات معناه وأما وقوعه في المركبات وهو صادق بكونه في  
المفردات التى هي أجزاء المركب أو أن المعطوف نفس المركب تأمل اه تقرير دردير (قوله على إضمار فعل)  
أى ويكون من عطف جملة ماضية على جملة مضارعة (قوله لان كليهما تعجب) أى لان الاستفهام فيهما للتعجب  
فصح الحذف أى تعجب من هذين الأول ادعى المشار كنه والثاني استبعد أن الله يحيى الموتى اه تقرير دردير  
(قوله وفيما تقدم) وهو من آياته أن يرسل الرياح الخ (قوله وقيل الكاف زائدة) أى وعليه فالذى مر  
عطف على الذى حاج وقوله زائدة المناسبة صلة وهذا القول بعيد لان دعوى الزيادة في القرآن خلاف الاصل  
(قوله وقيل الكاف اسم بمعنى مثل) وعلى هذا فالتعجب الأول من الأول فقطو التعجب الثاني من الثاني وأمثاله  
لان له نظائر لان استبعاد إيجاد الموتى واقع من أشخاص كثيرة بخلاف حاجة إبراهيم فأنما وقع من نمر وذوق فقط  
(قوله نحو لا لزمنك الخ) المراد بنحوه كل فعل مضارع وقع بعد أو التى بمعنى إلى أو لا أو وقع بعدفاء السببية  
أو أو المعية في الآية أو وقع بعد الواو أو الفاء أو ثم وكانت مسبقة باسم خالص من التأويل  
بالفعل فالصريون يقولون ان الفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمره والحرف المذكور عاطف للمصدر  
المنسبك من أن والفعل على مصدر متوهم والكوفيون يقولون ان الناصب الحرف المذكور ولا عطف  
أصلا فالحرف المذكور غير عاطف (قوله باضمار أن) أى وأما الكوفيون فالناصب عندهم نفس أو فلا  
يتأتى هذا (قوله تقائلونهم أو يسلموا) أى ليسكن منكم قتالهم أو اسلام منهم (قوله أو على القطع) أى على  
قطع الفعل عن عطفه على الفعل قبله بتقدير مبتدأ مخبر عنه بذلك الفعل والجملة عطف على الجملة قبلها فهو من  
عطف جملة اسمية على فعلية وعلى كل من الوجوهين فقوله تقائلونهم أو يسلمون وإن كان خيرا إلا انه فى معنى  
الطلب وإلا لزم الكذب للخلاف لان بعض الكفار لم يقا تل ولم يسلم بل يكتمى منه بأداء الجزية فتعين أن يكون

نحو لا زمنك أو تقضي حتى إذا نصب عندهم باضمار أن وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم أى ليكونن لزوم مبنى  
أو قضاء منك لحق ومنه تقائلونهم أو يسلموا فى قراءة أبى بحذف النون وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقائلونهم  
أو على القطع بتقدير أو هم يسلمون

ومثله ما أتينا فتحدثنا بالنصب (١٢٦) أي ما يكون منك إتيان فحديث ومعنى هذا نفى الإتيان فينتفى الحديث أي ما أتينا فكيف تحدثنا

أو نفى الحديث فقط حتى كأنه قيل ما أتينا تحدثنا أي بل غير محدث وعلى المعنى الأول جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقضى عليهم فيموتوا أي فكيف يموتون ويتمتع أن يكون على الثاني إذ يتمتع أن يقضى عليهم ولا يموتون ويجوز رفعه فيكون أما عطفاً على أتينا فيكون كل منهما داخلاً عليه حرف النفي أو على القطع فيكون موجباً وذلك واضح في نحو ما أتينا فتجهل أمرنا ولم نقرأ فتدنى لان المراد اثبات جهله ونسيانه ولا أنه لو عطف لجزم تنفى وفي قوله غير أن لم تأتينا يقيىن فترجي ونكسر التأميلا إذ المعنى أنه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلاف ما أتى به لا انتفاء اليقين عما أتى به ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه لأنه يصير منفياً على حدثه كالأول إذا جزم ومنفياً على الجمع إذا نصب وإنما المراد اثباته وأما اجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكلة لأن الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان وقديوجه قولهم بأن يكون معناه ما أتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن عوضاً عن ذلك وللاستئناف وجه آخر وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثاني لا انتفاء الأول وهو أحد وجهي النصب وهو قليل وعليه قوله فلقد تركت صبية مرحوة

المعنى ليكن منكم قتال لهم أو إسلام منهم أو للتويع أو بمعنى إلا فلا يلزم الشك (قوله ومثله) أي مثل لا لزمنك أو تقضي حتى في اللفظ على المعنى (قوله فينتفى الحديث) أي فهو من باب انتفاء السبب فينتفى المسبب (قوله أو نفى الحديث فقط) أي فالنفي منصوب على القيد دون المقيد وقوله كأنه قيل الخ أي ما أتينا تحدثنا فلا ينافي أنك تأتي غير محدث وأعلم أن الأصل في نصب الفعل المضارع إنما هو على المعنى الأول لأنه لا يكون نصب له إلا بعد فاء السببية والوجه الثاني الفاء فيه للعطف ونصب الفعل بعدها تنزيلاً لها منزلة فاء السببية وإن كان الغالب انصباب النفي على القيد اه تقرير دردير (قوله أو نفى الحديث) أي فهو لنفي المسبب دون السبب أي أن الإتيان المسبب عنه منفي فالفاء على هذا للسببية أيضاً لكن وقعت بين المثبت والمنفي وعلى الأول بين المنفيين وفي الدماميني عن الرضى إنكار السببية على الثاني فلذا جعل القياس الأول (قوله أو على القطع) أي عدم عطف الفعل على الفعل قبله بتقدير مبتداً ويسمى هذا استئنافاً والاستئناف وجه آخر نه عليه المصنف (قوله وذلك) أي القطع واضح (قوله ما أتينا فتجهل أمرنا) أي أنت لم تأت فأنت تجهل أمرنا فتحصل منه أن الواقع بعد الفاء المسبوقة بنفى أن جعلتها للسببية نصبت الفعل الواقع بعدها وكان الكلام محتملاً لا مرين نفى كل من السبب والمسبب ونفى المسبب فقط وإن لم تجعلها سببية رفعت الفعل وهو محتمل لا مرين لعطف الفعل الواقع بعد الفاء على الفعل قبله ولقطع الفعل الواقع بعد الفاء عن العطف بتقدير مبتداً والواو حينئذ للاستئناف (قوله يقيىن) أي بخبر يقيىن (قوله فترجي) أي فنحن نترجي ونكسر التأميل بخلاف ما أتيت به (قوله فنحن نرجو) أي فالرجاء ثابت (قوله ولو جزمه) أي نرجو (قوله على حدثه) أي فالمدنى انتفى الإتيان باليقين فانتفى ترجينا (قوله ومنفياً على الجمع) أي فالمدنى انتفى الجمع بين الإتيان بخبر يقيىن وبين ترجينا (قوله ومنفياً على الجمع) هذا صادق بوجهي النصب لأن النفي إذا تسلط على الجمع أما أن ينفي الأمرين معاً أو ينفي أحدهما وهو الثاني فقط وعلى كل من نفيهما أو نفى الثاني فالمدنى فاسد لأن المراد اثبات الثاني فقط (قوله وأما اجازتهم ذلك) أي النسخ وقوله في المثال السابق أي وهو ما أتينا فتحدثنا أي فأنت تحدثنا وقوله فمشكلة أي لأنه ترتب على عدم الإتيان حديثك وهو فاسد إذا المترتب على عدم الإتيان عدم الحديث لا الحديث لأن الإتيان سبب في الحديث وقد انتفى فينتفى المسبب ولا يتأني وجود المسبب مع انتفاء سببه (قوله في المثال السابق) أي وهو ما أتينا فتحدثنا وقوله فمشكلة أي لأن المعنى ينحل أنت ما أتينا فأنت تحدثنا لا حديث مسبب وسببه الإتيان والإتيان منفي ولا يمكن أن يوجد مسبب بدون سبب وحينئذ فالقطع لا يصح في هذا المثال (قوله وقديوجه) أشار بقدي بعد السببية فيه وقوله بوجه قولهم أي بجواز القطع فيه (قوله فأنت تحدثنا الآن) أي فالمراد اجلس شيئاً من الزمن تحدثنا فيه لأنك لم تأت في المستقبل (قوله وللاستئناف وجه آخر) أي هو جعل الفعل مرفوعاً لكن ليس لعطفه على الفعل قبله كما هو الوجه الأول من وجهي الرفع ولا ماعطوع بتقدير مبتداً بل هو فعل مضارع مقتضب مستقل غير معطوف على شيء مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وليس الفعل عطفاً على مصدر متوهم لأن هذا وجه النصب والحاصل أن رفع الفعل إما على العطف أو على القطع أو على هذا الوجه وهو جعل الفعل مستقبلاً غير معطوف على شيء وللنصب وجهين وهو من عطف المعنى فيهما (قوله آخر) أي غير القطع وهو المفيد لاثبات الثاني (قوله وانتفاء الثاني لا انتفاء الأول) هذا بيان لمعنى السببية أي ولا يلاحظ على هذا المعنى عطف الفعل على الفعل بل الفعل الآخر مستقل برأسه ومقتضب (قوله لا انتفاء الأول) أي قدسبب عن انتفاء الإتيان انتفاء الحديث (قوله وهو) أي معنى السببية (قوله وهو قليل) أي الوجه الآخر من أوجه الاستئناف قليل لا يرتكب إلا عند الحاجة إليه والحاصل أن أوجه الرفع ثلاثة (قوله وهو قليل) أي والاكثر النصب عند إرادة السببية (قوله ولكنها لم تعرفه فلم تجزع) أي فقد انتفى الجزع لا انتفاء معرفتها الجزع وإنما ارتكب هذا الوجه لأن المعنى

ابن عمر فيموتون عطفا على يقضى وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت وقرأ السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون  
وقد كان النصب ممكنا مثله فيموتوا ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية بل إلى مجرد العطف على  
الفعل وإدخاله معه في سلك النفي لأن المراد بلا يؤذن لهم في الأذن في الاعتذار وقد نهوا (١٣٧) عنه في قوله تعالى لا تعذروا اليوم فلا يتأتى

العدر منهم بعد ذلك وزعم  
ابن مالك بدر الدين أنه  
مستأنف بتقدير فهم  
يعتذرون وهو مشكل على  
مذهب الجماعة لاقتضائه  
ثبوت الاعتذار مع انتفاء  
الأذن كما في قولك ما تؤذينا  
فنجبك بالرفع ولصحة  
الاستئناف يحتمل ثبوت  
الاعتذار مع مجيء  
لا تعذروا اليوم على  
اختلاف المواقف كما جاء  
فيومئذ لا يستل عن ذنبه  
إنس ولا جان وقومهم إنهم  
مسؤلون وإلى ذهب ابن  
الحاجب فيكون بمنزلة  
ما تأتينا فتجمل أمورنا ويرده  
أن الفاعل غير العاطفة للسببية  
ولا يتسبب الاعتذار في  
وقت عن نفي الأذن فيه في  
وقت آخر وقد صح  
الاستئناف بوجه آخر يكون  
الاعتذار معه منفيًا وهو  
ما قدمناه ونقلناه عن ابن  
خروف من أن المستأنف  
قد يكون على معنى السببية  
وقد صرح به هنا لا علم وأنه  
في المعنى مثل لا يقضى عليهم  
فيموتوا ورده ابن عصفور  
بأن الأذن في الاعتذار قد  
يحصل ولا يحصل اعتذار  
بخلاف القضاء عليهم فانه  
يتسبب عنه الموت جز ما ورد  
عليه ابن الضائع بأن

عليه لانه لا يمكن توجيه الرفع على نفي الامرين إلا بهذا الوجه (قوله على معنى السببية) أي فالمعنى انتفاء  
الموت لا انتفاء القضاء ولا يصح القطع لانه ينحل المعنى انتفى القضاء وثبت الموت (قوله ممكنا مثله الخ) أي لأن  
المعنى انتفى الاعتذار لا سيما الأذن لهم فيه أي لا يؤذن لهم فكيف يعتذرون وانتفى القضاء عليهم بالموت  
فلا يموتون وقوله عدل عنه أي عن النصب وقوله لتناسب الخ أي وهو خلاف المشهور (قوله لتناسب الفواصل)  
كذا قيل في التوجيه (قوله بل إلى مجرد الخ) أي فالمراد مجرد العطف إشارة إلى أن كلامهما مني بذاته أما نفي  
الأذن فله قوله لا يؤذن لهم وأما نفي الاعتذار فلاهم فهو اعتذارهم عن شيء في يوم القيامة فهو منفي لعدم  
إمكان المخالفة فيه والمعنى لا يؤذن لهم في الاعتذار وهم لا يعتذرون لكونهم نحو اعتذارهم يوم القيامة (قوله نفي  
الأذن في الاعتذار) أي وهو ظاهر من قوله لا يؤذن (قوله وقد نهوا عنه) أي عن الاعتذار أي ومنه نفي عن  
شيء يوم القيامة فهو منفي فلا يتأتى العذر منهم اه تقرير دردير (قوله بتقدير فهم يعتذرون) أي والأذن منفي  
والاعتذار ثابت (قوله على مذهب الجماعة) أي جماعة المفسرين القائلين أن كلا من الأذن والاعتذار  
منفي (قوله ولصحة الاستئناف الخ) أي ويحتمل ثبوت الاعتذار الذي قصده بدر الدين لاجل صحة الاستئناف  
على اختلاف الخ وقوله مع مجيء متعلق يحتمل وقوله على اختلاف كذلك متعلق يحتمل وقوله ولصحة الخ  
جواب عن ابن مالك وحاصله أن ما ذكره الجماعة من انتفاء الأمرين هذا بالنظر لبعض المواقف وهذا لا يتأتى  
اعتذارهم في بعض آخر (قوله على اختلاف المواقف) أي أن المواقف تختلف يوم القيامة فتارة لا يؤذن  
لهم في الاعتذار فلا يعتذرون وتارة يؤذن لهم فيعتذرون وتارة لا يستل أحد عن ذنبه وتارة يستل كل أحد (قوله  
وإليه ذهب ابن الحاجب) أي إلى كون فيعتذرون مستأنفا بتقدير فهم ذهب ابن الحاجب اعترضه الدماميني  
بأن ابن الحاجب ذكره مضعفه حيث قد فلا يصح نسبته لابن الحاجب وإنما مضعفه لما يلزم عليه من عدم الصحة  
وهو كون الاعتذار مرتباً على عدم الأذن فلا يصح حمل القرآن عليه إلا أن يقال لعل المصنف اطلع على عبارة  
لابن الحاجب في بعض كتبه مطلقاً لم يقل فيها وهو ضعيف وإن مضعفه في بعض كتب تامل (قوله أن الفاء غير  
العاطفة) أي كما هنا أما العاطفة فتأني للسببية ولغيرها (قوله ولا يتسبب الخ) أي فكيف يصح الحمل على  
اختلاف المواقف فلا اعتراض على ابن مالك ما زال باقياً (قوله وقد صح الخ) أي أن الاستئناف بمعنى القطع  
لم يصح وقد صح الاستئناف الخ الذي هو مذهب ابن خروف (قوله قد يكون على معنى السببية) وفي نسخة قد  
يكون منفيًا على السببية (قوله وأنه في المعنى الخ) أي انتفى الاعتذار لا انتفاء الأذن فتحصل أن قوله لا يؤذن الخ  
أما رفعه لتناسب وأما مجرد العطف وأما للاستئناف على معنى السببية (قوله ورده) أي رد قوله وأنه مثل  
لا يقضى الخ وحاصل الرد أنا لا نسلم المثلية لأن السبب في قوله لا يؤذن الخ غير مساو بخلافه في قوله لا يقضى  
الخ فانه مساو فلا تتم المثلية وحاصل ما رده ابن الضائع أنه لا يشترط أن يكون السبب مساوياً فصح قوله مثل  
لا يقضى الخ لوجوده مطلق السببية فالمدار على تسبب الثاني على الأول (قوله والذي أقول الخ) هذان القولان  
وقد صح الاستئناف بوجه آخر والحاصل أن ثبوت النون في يعتذرون إما لتناسب أو للعطف على  
اللفظ ولا يحتمل على الاستئناف بتقدير مبتدأ كما قال ابن مالك ولا على الاستئناف على معنى السببية وانتفاء  
الثاني لا انتفاء الأول لقائه (قوله عند الجميع) من البصريين وغيرهم لأن الواو للعمية فهي معية للجمع أي  
سواء كان العطف على المعنى كما قال البصريون أم لا (قوله مع شرب لبن) أي والتفريق جائز

النصب على معنى السببية في ما تأتينا فتحدثنا جائز باجماع مع أنه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التحديث والذي أقول إن مجيء الرفع  
بهذا المعنى قليل جداً فلا يحسن حمل التنزيل عليه (تنبيه) لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً أن جرمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وإن نصبت  
فالعطف عند البصريين على المعنى والنهي عند الجميع عن الجمع أي لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن وإن رفعت فالمشهور أنه نهى عن الأول وإباحة



لثاني وأن المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه إليه حرف النهي وقال بدر الدين بن مالك إن معناه كمنى وجهه النصب ولكنه على طريق لا تاكل السمسك وأنت تشرب اللبن انتهى وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالفت لقولهم إذ جعلوا السك من أوجه الأعراب معنى (١٢٨) عطف الخبر على الانشاء بالعكس) منه البيانون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من

كتاب التيسير وابن

عصفور في شرح الإيضاح

ونقله عن الأكثرين

وأجازوه الصغار بالفاء تليد

ابن عصفور وجاعة

مستدلين بقوله تعالى وبشر

الذين آمنوا وعملوا

الصالحات في سورة البقرة

وبشر المؤمنين في سورة

الصف قال أبو حيان وأجاز

سيبويه جاءني زيد ومن

عمرو العاقلان على أن

يكون العاقلان خبراً

لخندوف وبؤيده قوله

وإن شغاني عبدة مبرقة

وهل عند رسم دار من

معمل وقوله

تناهى غزال عند باب ابن

عامر وكحل أمأقك

الحسان بالتمد واستدل

الصغار بهذا البيت وقوله

وقائلة خولان فأنكح

فنائهم فان تقديره عند

سيبويه هذه خولان وأقول

أما آية البقرة فقال

الزمن مشري ليس المعتمد

بالعطف إلا مرحى يطلب

له مشا كل بل المراد عطف

جملة ثواب المؤمنين على

جملة عذاب الكافرين

كقوله كذب يعاقب بالعقيد

وبشر فلانا بالاطلاق

وجوز عطفه على اتقوا أتم

من كلامه في الجواب الأول

(قوله منه البيانون) قيد بعضهم المنع بالجل التي لا عمل لها أو أما بالجل التي لها عمل فيجوز فيها انقاعاً بخو زيد  
أبو قائم وما أفسقهما فسقهما جملة انشائية عطف على الأولى ولذا جازوا وقالوا أحسبنا الله ونعم الوكيل على أن الواو  
من الحكاية لا من المحكي لأن الجملة التي لها عمل في قوة المفعول فكان الانشائية والخبرية غير معتبرين (قوله  
وبشر الذين آمنوا الخ) أي فإن هذا انشاء عطف على خبره وهو قوله أعدت للكافرين ونصر من الله وفتح قريب  
(قوله على أن يكون العاقلان خبر الخ) أي لا على أنه صفة لها فإنه لا يجوز كسب أي آخر المبحث (قوله شغاني)  
من الضمير والعبدة المذمومة والمبرقة المصوبة ولا شك أن هذه جملة خبرية وقوله وهل عند الخ جملة انشائية عطفها  
على الخبرية وقوله وهل الخ أي وليس عند الخ لأنه استفهام إنكاري ورسم الدار هو أثرها والدارس البالي  
وقوله معول اسم مفعول أي مصرخ ومصوت (قوله من معول) مبتدأ مؤخر خبره الظرف قبله ومن زائدة  
والمعول اسم مفعول بمعنى العويل أي البكاء والصراخ (قوله تناهى) أي تلك المرأة أي تناهى المرأة عن أي تكلمه  
بما يحب ويكره (قوله أمأقك) هذا هو الشائع على الأسن والذى في الشراح ما قيلك جميع موقوف على طرف  
العين ما يلي الأنف (قوله هذه خولان) أي ففى جملة خبرية عطف عليها الانشاء بقوله فأنكح وتام البيت  
هو أكرمة الخمين خلوكا هيا (قوله وأقول) أي في رد الاستدلال للجواز بهذه الآية والشاهد (قوله  
ليس المعتمد) أي ليس المراد وقوله بل المراد عطف جملة ثواب ليس المراد جملة الانشاء وجملة الخبر بل المراد  
أنه عطف جملة المعنى المتحصل من الجملة الثانية على جملة المعنى المتحصل من الأولى أي أن المراد ضم معنى الكلام  
المفتى للثواب على المعنى المنفرد للعقاب وإنما لم يرد بالجملة الانشائية والخبرية لأن الواو إن كان فيه دليل  
على القائل بالجواز مع أن المراد الرد عليه (قوله عذاب الكافرين) أي فكانه قيل الذين كفروا أعدت  
لهم النار والذين آمنوا أعدت لهم الجنة فبشر عطف على أعدت لكن نظر لعطف المعنى على المعنى فلم يكن  
سيند عطف انشاء على أخبار بل خبر على خبر هذا حاصل ما نسب السيد كلام الزمخشري (قوله كقولك  
زيد الخ) أي فالقصد أن فلانا حاله سيء وفلانا حاله حسن فقد عطف جملة هذا المعنى على جملة هذا المعنى  
(قوله وجوز الخ) هذا جواب ثان فهو عطف انشاء على انشاء (قوله ويراد عليه الخ) فيه لا زيادة وأن مراد  
الزمخشري بجملة ثواب المؤمنين المعنى المتحصل منها فهو عطف معنى المعطوف وأما أن يحمل كلام الزمخشري  
على نفس الجملة كان صريحاً في عطف الانشاء على الخبر فينا في غرض المصنف (قوله ويراد عليه الخ) فيه أن هذا  
هو مراد الزمخشري أي أن العطف إنما هو جملة معنى على جملة المعنى لا جملة الكلام فإن كثرت أيها المصنف  
أردت أن المراد بالجملة في كلام الزمخشري الجملة الانشائية والجملة الخبرية فكلام الزمخشري لا يرد حينئذ على  
من قال بالجواز فالخ أن الأولى حذف قوله ويراد الخ (قوله لأنه لا يصح أن يكون جواباً) حاصل هذا الظاهر أنه  
لو عطف على اتقوا لكان جواباً للشرط لأن العطف على الجواب وهذا لا يصلح أن يكون جواباً لأنه  
لا يتسبب عن الشرط حتى يكون جواباً إذا لمعنى فإن عجزوا فبشر الخ فيكون التبشير مسبباً عن العجز المذكور  
(قوله ويجاب الخ) الذي أجاب به السعد عن الزمخشري أنه جواب في الظاهر وأن كان الجواب محذوفاً والمذكور  
مترتب على الجواب المحذوف أي وإن لم تفعلوا أيها الكفار فاعلموا أنه رسول بحق وحينئذ فاقوا النار أي  
لا تفعلوا الأفعال المرجوة للنار وبشر المؤمنين بأن لهم الجنة وهذا الجواب أظهر اه تقرير دردير (قوله)

قد ان يقال المعتمد بالعطف جملة الثواب كذا كرويزاد عليه فيقال والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه وكانه قيل والذين آمنوا قد  
وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك وأما الجواب الثاني ففيه نظر لأنه لا يصح أن يكون جواباً للشرط إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطاً  
بمعجز الكافرين عن الاتيان بمثل القرآن وبموجب بانه

قد علم أنهم غير المؤمنين فكأنه قيل فإن لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لاحظ لهم من الجنة وقال في آية الصف أن العطف على تؤمنون لأنه بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك أن المخاطب يؤمنون المؤمنين وبشر النبي عليه الصلاة والسلام ولا أن يقال في تؤمنون أنه تفسير للتجارة لاطلب وان يغفر لكم جواب الاستفهام تنزيلاً (١٣٩) لسبب السبب منزلة

السبب كما في بحث الجمل  
المفسرة لأن تخالف  
القاعين لا يقدح تقول  
قوموا أو أقدموا بدولان  
يؤمنون لا يتعين للتفسير  
سلمنا ولكن يحتمل أنه  
تفسير مع كونه أمراً وذلك  
بأن يكون معنى الكلام  
السابق اتجروا تجارة  
تنجيكم من عذاب أليم كما  
كان فهل أنتم متشبهون في  
معنى انتهوا أو بأن يكون  
تفسيراً في المعنى دون  
الاستدلال لأن الأمر قد  
يساق لإفادة المعنى الذي  
يتحصل من المفسرة يقول  
هل أدلك على سبب نجاتك  
آمن بالله كما تقول هو أن  
تؤمن بالله وحينئذ فيمتنع  
العطف لعدم دخول  
التشديد في معنى التفسير  
وقال السكاكي الأمران  
معطوفان على قل مقدرة  
قبل بآيات وحذف القول  
كثير وقيل معطوفان على  
أمر محذوف تقديره في  
الأولى فأنذر وفي الثانية  
فابشر كما قال الزمخشري  
في وأهجرني ملياً أن التقدير  
فأحذرنى وأهجرني لدلالة  
لأرجنك على التهديد وأما  
وهل عند رسم دارس  
من معول فهل فيه نافية  
مثلاً في فهل يهلك إلا القوم  
الظالمون وأما هذه

قد علم أنهم) أي العاجزين عن الإيمان (تقول ومعنى هذا) أي بطريق التعريض والتلويح لأنه إذا قيل فبشر  
غيرهم بالجنات ملو حال الكفار صار المعنى فبشر هؤلاء المعاندين الخ فصار قوله وبشر الذين آمنوا عطفاً على  
المعنى التلويحي وهو قوله فبشر هؤلاء المعاندين فحصله أن قوله فبشر عطف على آمنوا أي عطف على معناه  
التلويحي (قوله لاحظ لهم من الجنة) أي ماداموا على عنادهم (قوله وقال) أي الزمخشري (قوله لأنه بمعنى آمنوا)  
أي فهو عطف إنشاء على إنشاء وتكون جملة تؤمنون استئناف جواب سؤال ثان (قوله لأنه بمعنى آمنوا) أي  
ويكون يغفر مجزوماً في جواب الطلب لافي جواب الاستفهام (قوله لأنه بمعنى آمنوا) أي فلذا جزم المضارع  
في جوابه وهو يغفر ثم عطف على الطلب أعني تؤمنوا فبشر فهو عطف إنشاء على إنشاء (قوله ولا يقدح في ذلك)  
أي العطف هذا من كلام المصنف لأن كلام الزمخشري (قوله وبشر النبي عليه الصلاة والسلام) أي فقد  
اختلف الفاعل في الطلبيين فلا يصح العطف وجواب المصنف بأننا لا نسلم شرط اتحاد الفاعل بل يجوز  
اختلافه (قوله لا طلب) إذا طلب لا يقع تفسير أي فلا يصح عطف وبشر عليه (قوله وان يغفر لكم جواب  
الخ) هذا جواب من القادح عن اعتراض وارد عليه وحاصله أنه إذا كان تؤمنون تفسيراً للتجارة فكيف يصح  
الجزم في جوابه أي الاستفهام مع أنه لا يترتب عليه وحاصل الجواب عنه أن الدلالة على التجارة سبب للإيمان  
الذي هو سبب في القرآن فقد نزل سبب السبب الذي هو الدلالة على التجارة منزلة السبب الذي هو الإيمان لأن  
الإيمان سبب للقرآن أي وحيث نزلنا فإنه سبب له فلذا جزم في جواب الاستفهام (قوله لأن تخاف الفاعلين)  
هذا رد للقدح الأول وقوله ولأن الخ رد للقدح الثاني (قوله سلمنا) أي أنه تفسير وقوله لكن يحتمل الخ أي  
فقد اتفق المفسرون والمفسر في أنها طلب لأن الطالب لا يفسر إلا مثله ويكون تفسيراً أصنعاً (قوله أو بأن يكون  
تفسيراً في المعنى) أي ولا تقول قوله تجارة بالتجروا (قوله لعدم دخول الخ) أي فلو عطف وبشر على تؤمنون  
لكان قوله وبشر تفسيراً لأن المعطوف على المفسر مفسر فيفيد أن التجارة مفسرة بالإيمان وبالتبشير  
وليس كذلك (قوله وحينئذ فيمتنع العطف الخ) الأولى ثم يمتنع العطف لأن هذا لا يتفرع على ما قبله وإنما  
هو استدراك عليه (قوله الأمران) أي بشر في آية البقرة وآية الصف وقوله قبل بآيات أي بآيات الناس أعيادوا  
ربكم في البقرة وبآيات الذين آمنوا هل أدلكم في الصف وعلى هذا القول والذي بعده فهو عطف إنشاء على إنشاء  
(قوله وقيل معطوفان على أمر) أي مقدر قبل بشر في الآيتين أي وفتح قريب فابشر يا محمد في نفسك وبشر  
المؤمنين والنساء في الأمر لمجرد السببية وفي آية البقرة أعدت للكافرين فأنذر الكفار من النار السابقة  
يا محمد وبشر الذين آمنوا (قوله أن التقدير فأحذرنى) مقدر قبل قوله وأهجرني أي لئن لم تنته عن التعرض  
لأهلي وتعييباً لأرجنك بالحجارة أو الكلام القبيح فأحذرنى وأهجرني ملياً أي زمن أطويلاً (قوله وأما  
وهل الخ) هذا رد للاستدلال بالشواهد (قوله فهل يهلك إلا القوم الظالمون) أي فهو عطف خبر على خبر  
(قوله فمعناه تنبه) هذا الفعل مأخوذ من الهاء في هذه لأن الهاء للتنبيه وقوله فمعناه الخ أي فهو عطف إنشاء  
على إنشاء نظراً للمعنى (قوله استدلالاً) أي الصفار والجماعة وليس المراد الصفار وأبو حيان لأن أبا حيان  
لم يستدل به كما سبق في أول عبارة المصنف (قوله فهلا استدلالاً) أي فكان عليهم الاستدلال بهذه الآية لأنها  
مثل البيت المذكور (قوله ونحوه في التنزيل كثير) وقد أجابوا عن الآية بأن الفاء لمجرد السببية لا للعطف  
المفيد حيث أن من عطف الانشاء على الخبر ويمثل هذا الجواب الذي أجيب به عن الآية فيجيب عن بيت  
خولان لأنه مثل الآية (قوله وأما ما نقله أبو حيان عن سيويه) أي من تجويز جاءني زيد ومن عمرو  
العاقلان وقوله فاعطاه من الغلط معنى الكذب فلذا عداه هلي أي فقد كذب فيه على سيويه لأن هذا

[١٧ - دسوقي - ثاني] خولان فمعناه تنبه لخولان أو الفاء لمجرد السببية مثلاً في جواب الشرط وإذا قد استدلالاً بذلك فهلا استدلالاً  
بقوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ونحوه في التنزيل كثير وأما وكل أمأقك فتوقف على النظر فيما قبله من الآيات وقد  
يكون معطوفاً على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي فاقبل كذا وكل كاقبل في وأهجرني ملياً وأما ما نقله أبو حيان عن سيويه فاعطاه عليه

ولما قال واعلم انه لا يجوز. من عبادة هذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لأنك لا تنبئ إلا على من أثبتته وعلمته ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فنجعل ما بمنزلة واحدة (١٣٠) وقال الصغار لما منعوا سيوبه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف

أبو حيان في كلام الصغار فوهم فيه ولا حاجة فيما ذكر الصغار إذ قد يكون للشيء إيمان ويقتصر على ذكر أحدهما لأنه الذي اقتضاه المقام والله أعلم

(عطف الاسم على الفعلية وبالعكس) فيه ثلاثة أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو المضموم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل قام زيد وعمرا أكرمه أن نصب عمرا أرجح لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما والثاني المنع مطلقا حكى عن ابن جني أنه قال في قوله

عاضها الله غلاما بعد ما

شابت الإصداغ والضرس

نقد أن الضرس فاعل

بمحذوف بفسره المذكور

وليس بمبتدأ ويلزمه إيجاب

النصب في مسألة الاشتغال

السابقة إلا أن قال أقدر

الواو للاستئناف والثالث

لأن على أنه يجوز في الواو

فقط نقاه عنه أبو الفتح في سر

الصناعة وبني عليه منع

كون الفاء في خرجت فإذا

الأسد حاضر عاطفة

وأضف الثلاثة القول

الثاني وقد لخص به الرازي في

تفسيره وذكر في كتابه في

مناقب الشافعي رضي الله

عنه أن مجلسا جمعه وجماعة

من الخفية وأنهم زعموا أن

قول الشافعي بجل أكل

ليس كلام سيوبه وإنما هو كلام الصغار بتصرف من أبي حيان فيه (قوله) وإنما قال أي سيوبه (قوله) رفعت أي الرجلين أو نصبتهما على التقطع في كل من الرفع والنصب فإن نصبت على اضمار أعني أو رفعت على اضمار مبتدأ وكذا يمتنع الرفع على الاتباع لأن العاملين مختلفان وهما من وهذا فلا يتواردان على النصب (قوله) لأنك لا تنبئ إلا على من أثبتته وعلمته الخ فهم الصغار من هذا التعليل أنك إذا لم تأت بالنعت أصلا بل قلت هذا عبادة ومن زيد تجاوز إلى هذا أشار المصنف بقوله وقال الصغار لما منعها أي لما منع سيوبه هذه المقالة الخ وقوله علم أن زوال النعت أي من أصله وقوله يصحح ما أي هذه المقالة (قوله) ومن لا تعلم أي وهو المستفهم عنه لأنه مجهول (قوله) من جهة النعت أراد به الصغار ما يشمل المقطوع فالزوال محذوف الرجلين الصالحين رأسا وغلطا أبو حيان ففهم أن المراد النعت التابع وزواله بالقطع (قوله) أن زوال النعت أراد بالنعت التابع وزواله سقوطه أصلا (قوله) يصححها أي وحيث في جواز عطف الخبر على الانشاء (قوله) فنصرف أبو حيان الخ أي حيث فهم من قول الصغار علم أن زوال النعت يصححها أن المراد بالنعت الصناعي وزواله بقطعه فإذا أتى به مرفوعا على أنه خبر أو منصوبا على أنه مفعول لفعل محذوف فانه يجوز والحاصل أنه فهم أن المراد بـ زوال النعت الصناعي بالقطع لأن المراد بالنعت ما يشمل المقطوع فقد فهم كلام الصغار على وجه ليس بحق بل وهما فقولهم مالم يقله فهو غلط منه (قوله) ولا حاجة أي لعطف الانشاء على الخبر وقوله فيما ذكر أي من قوله لما منعها من جهة النعت علم أن زوال النعت محذوف الرجلين الصالحين يصححها (عطف الاسم على الفعلية وبالعكس)

(قوله) أن نصب عمرا أي بفعل محذوف بفسره المذكور (قوله) أرجح أي من رفعه على أنه مبتدأ والجملة بعده خبر والجملة الاسمية عطف على الفعلية قبلها (قوله) لأن تناسب الجملتين أي الحاصل عند نصب عمرو وقوله أولى من تخالفهما أي الحاصل عند رفعه أي فهذا يدل على الجواز (قوله) عاضها الله أي زوجها الله بعد أن كبرت وصارت في هذا السن (قوله) نقد بالناف من باب فرح أي تأكل وتكسر (قوله) أن الضرس الخ فيه أنه لا يؤخذ من هذا الوجوب إذ لا يعمل أن ذلك على جهة الأولوية لا على سبيل الوجوب وهذا الاعتراض وارد على نسخة أنه قال وأما على نسخة وأنه قال فلا يراد لأن المعنى والثاني المنع وحكى عن ابن جني وأنه قال الخ أي وحكى أنه قال هذا في البيت وأنه أوله بأن الضرس فاعل الخ (قوله) فاعل محذوف أي ونقد الضرس أي بعد ما شابت وبعد ما نقد الضرس فهو عطف جملة فعلية على فعلية (قوله) وليس بمبتدأ أي خبر عنه بما بعده (قوله) في مسألة الاشتغال السابقة وهي قام زيد وعمرا أكرمه أي مع أنهم صرحوا بجواز الرفع (قوله) أقدر الواو أي عند الرفع (قوله) فقط أي لأنها أصل حروف المطفو والأصل يخص بمنزلة الواو لا توجد في غيره (قوله) في سر الصناعة اسم كتاب (قوله) عاطفة أي لما يلزم عليه من عطف الجملة الاسمية على الفعلية بالفاء وقوله منع كونها عاطفة أي وجعلها مجردا للسببية أي فتسبب عن خروجي مفاجأة حضور الأسد (قوله) بجل أكل متروك التسمية أي سهو أو عمد أو اغتراف بعضهم النسيان وهو مشهور مذهب مالك وقال بعضهم بعدم الإكلا مطلقا وهو ظاهر الآية (قوله) ليست للعطف أي على تأكلوا (قوله) أن تكون للحال فيه أن التأكيذ يقتضي قصده استقلاله لا رداعلى مخالفة على أن الحال قد تاتي للعلة نحو لا تضرب زيدا وهو أخوك ولا تشرب الخمر والله نهي عنه (قوله) أن تكون للحال) اعترض بأنه لو كانت للحال لقال وهو فاسق من غير تأكيد بأن واللام لأن التوكيد إنما يناسب المنكر حقيقة أو حكما والقرآن في أعلى درجات البلاغة ولا منكر هنا وأجيب بأن المشركين أنكروا ذلك فرد عليهم وفيه أن الخطاب إنما هو للمؤمنين بدليل تمام الآية وحيث فلا يناسب التوكيد للكفار إلا أن يقال أنه وإن كان الخطاب للمؤمنين إلا أن فيه تعريضا بالكفار أي كوا منه خلافا للكفار وفيه أنه وإن كان

متروك التسمية مردود بقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه لفسق فقال فقلت لهم لا دليل فيها بل هي حجة للشافعي وذلك فيه لأن الواو ليست للعطف لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية ولا للاستئناف لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها فبقي أن تكون للحال

فتكون جملة الحال مقيدة للنهي والمعنى لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقا ومفهومه جواز ألاكل إذا لم يكن فسقا والفسق قد فسر الله تعالى بقوله أو فسقا أهل لغير الله به فالمعنى لا تأكلوا منه إذا سمي عليه غير الله ومفهومه كذا ومنه إذا لم يسم عليه غير الله انتهى ملخصا موضع حاولوا بطل العطف بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا (العطف على معمولي عاملين) وقولهم (١٣١) على عاملين فيه تجوز أجمعوا على جواز العطف

في تعريض إلا أن هذا لا يساوي كون الواو للاستئناف لانه الأصل فيها سلمنا حالها للحال فلا نسلم أنها مقيدة لان الأصل في ما ذبح للأصنام واضح في كونه فسقا فلا حاجة لبيان فيبقى أن الحال مبنية لمعنى النهي مثل لا تضرب زيدا وهو أخوك وهي مسوقة لبيان العلة أي لا تضرب زيدا لانه أخوك وهي أي تلك الحال لا تنقيد المفهوم أي لا يستفاد منه عدم الأصل في حال كونه فسقا كما لا يستفاد منه عدم ضرب زيد في حال كونه أخا (قوله مقيدة للنهي) أي لان الحال مقيدة لها ملها (قوله والفسق قد فسر الله الخ) هذا يشير إلى أن الفسق مجمل وفسره بقوله أهل الخ وفيه أن الفسق ظاهر في الشريعة هو العصيان سلمنا أنه مجمل فلا نسلم تفسيره بخصوص ما قال لاحتمال أن يكون النسق أعم أو أخص بما قال في التفسير ولا يعدل إلى هذا التفسير إلا بالدليل ولا دليل هنا (قوله إذا لم يسم عليه غير الله) أي أعم من أن يذكر اسم الله عليه ولم يذكر (قوله بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر) أي لان جملة ولا تأكلوا انشائية وجملة وانه لفسق خبرية وقوله لكان صوابا فيه أن للنصم أن يلتزم خلاف مذهب المعترض بأن يقول بمذهب الصفار اذ كل مسألة خلافية للمعترض أن يلتزم فيها خلاف مذهب المعترض (العطف على معمولي عاملين)

(قوله وقولهم على عاملين) أي قولهم عطف على عاملين وقوله تجوز أي فيه مجاز بالحذف لأن العطف ليس على العاملين كالاتداء والجار مثلا (قوله وعمرا جالس) جالس عطف على ذاهب وعمرا عطف على زيدا والعامل في الكل ان والعطف في الباب من عطف المفردات (قوله ان زيدا ضارب أبوه وعمرو) اللام للثبوتية مقوية للوصف لاجل أن يعمل (قوله وأخاك غلامه بكر) أخاك عطف على زيد وغلامه عطف على أبوه وبكر عطف على عمرو والعامل في الثالث لام الثبوتية وفي الثاني ضارب وفي الأول ان (قوله اجماعا) أي باجماع سيدي وغيره (قوله آكلا) خبر كان وطعامك معمول لا كل وعمرو اسم اكان مؤخر (قوله وتترك بكر) تترك عطف على طعامك وبكر عطف على عمرو والعامل في طعامك آكل وفي عمرو كان فاختلف العامل (قوله الجواز مطلقا) أي جواز العطف على معمولي عاملين ولو كان أحد العاملين ليس حرف جر (قوله مطلقا) أي سواء كان أحد العاملين حرف جر أم لا سواء كان حرف الجر متقدما أو متأخرا (قوله والحجرة) عطف على الدار وعمرو عطف على زيد والعامل في الأول الابتداء وفي الثاني الجار فاختلف العامل (قوله انه يمتنع) أي سواء ارتكب في العطف طريق الف والشر المشوش أو المرتب كما أشار له المصنف (قوله عند من ذكرنا) أي من الإخفش والفارسي (قوله ان ولي المخفوض العاطف) أي بان كان الأول من المعطوفات الأول والثاني للثاني (قوله كالمثال) أي وهو في الدار زيد والحجرة عمرو (قوله تعادلت المتعاطفات) أي جاءت على ترتيب واحد (قوله تعادلت المتعاطفات) أي تناسبت أي من حيث تقدم الجور وفي كل من المعطوفات والمطروف عليها وقوله والامتنع أي ادم السماع عدم التعداد (قوله وعمرو والحجرة) أي لان عمر اراجع لزيد والحجرة عطف على الدار والعامل في الأول الجار وفي الثاني الابتداء (قوله في السموات) خبر مقدم وقوله لايات اسمها مؤخر منصوب بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم (قوله وفي خلقكم الخ) لا شاهد فيه لذكر في وقوله واختلاف الليل الخ حذف فيه في فقه الشاهد كما يأتي ايضا حواها وانما لم يكن في الثانية شاهد لانه اذا رفع آيات كان مبتدأ وفي خلقكم خبر وهو عطف جمل وان نصبت فان عطف على اسم ان وفي خلقكم على خبر ان فم معمول لا عامل واحد (قوله قراهما الاخوان) هما حمزة والكسائي (قوله فعلى نيابة الخ) هذا يفيد أن الواو عاملة بطريق النيابة وهو قول

كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادلت المتعاطفات لا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيدي به كقوله تعالى إن في السموات والارض لايات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبت من دابة آيات لقوم يعقلون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحياه بالارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون آيات الأولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قراهما الاخوان بالنصب والباقيون بالرفع وقد استدلل بالقراءتين آيات الثالثة على المسئلة أما الرفع فعلى نيابة الواو

مناب الابتداء وفي وأما النصب فعلى ثباتها مناب ان وفي أجيب بثلاثة أوجه أحدها ان في مقدرة فالعمل لها ويؤيده أن في حرف عبد الله التصريح بقى وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء أو أن الثاني أن انتصاب آيات على التوكيد الأولى ورفعها على تقدير مبتدا أى هي آيات (١٣٣) وعليها فليست في مقدرة والثالث يخص قراءة النصب وهو أنه على ضمائر ان

وفي ذكره الشاطبي وغيره واضمار أن بعيد وما يشكك على مذهب سيويه قوله هون عليك فان الامور بكف الاله متادرها فليس بآتيك منيها ولا قاصر عنك مأمورها لان قاصر عطف على مجرور الباء فان كان مأمورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين وان كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالمجرر عنه اذ التقدير حينئذ فليس منيها بقاصر عنك مأمورها وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في مأمورها عائدا على الامور كان كالعائد على المنيات لدخولها في الامور واعلم أن الزمخشري ممن منع العطف المذكور وهذا اتجه له أن يسأل في قوله تعالى والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها الآيات فقال فان قلت نصب اذا معضل لانك ان جعلت الواوات عاطفة وقعت في العطف على عاملين يعني ان اذا عطف على اذا المنصوبة باقسم والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بواو القسم قال وان جعلتهن

شاذا (قوله مناب الابتداء) هو ظاهر ان عطفت آيات الثالثة على آيات الثانية المرفوعة على انها مبتدأ فالعامل في آيات الابتداء وعطف اختلاف على خلقكم والعامل في فيه العطف على معمولي عاملين (قوله وأما النصب) أى بناء على عطفت آيات الثالثة على آيات الأولى والعامل ان وعطف اختلاف على السموات والعامل في ويحتمل أن قوله أما الرفع الخ أى بناء على عطفت آيات الثالثة على محل آيات الأولى بما على انه لا يشترط المحرز (قوله وأجيب) أى من طرف سيويه (قوله ان في مقدرة) أى وفي اختلاف الليل فقد عطف في اختلاف على الجار والمجرور أعنى وفي خلقكم أو في السموات والعامل فيهما ان أو الابتداء بناء على أنه عامل في المبتدأ والخبر وحاصله انه اذا قدرنا في داخله على اختلاف الليل فعلى قراءة الرفع يجعل عطفا على قوله وفي خلقكم وآيات عطفا على آيات الثانية والعامل فيهما الابتداء فهو من العطف على معمولي عامل واحد وعلى قراءة النصب يجعل قوله وفي اختلاف الليل عطفا على في السموات وآيات الثالثة عطف على آيات الأولى والعامل فيهما ان (قوله ان في حرف عبد الله) الحرف يطلق على القراءة أى وفي قراءة (قوله وهو الابتداء) أى بناء على انه العامل في المبتدأ والخبر معا ولا كان عطفا على معمولي عاملين (قوله الابتداء) ان جعل العطف على ما قبله وهو وفي خلقكم وقوله أو ان أى ان جعل عطفا على في السموات وقوله الابتداء منظور فيه لقراءة الرفع وقوله أو ان منظور فيه لقراءة النصب (قوله على التوكيد) أى فالمطوف هو اختلاف فقط فهو نظير في الدار زيدو الحجره صمرو ويكون زيد توكيدا للاول والمطوف هو الحجره فقط (قوله يخص قراءة النصب) أى ولا يجرى في قراءة الرفع (قوله واضمار ان بعيد) أى فيكون الجواب الثالث بعيدا (قوله على مذهب سيويه) أى القائل بمنع العطف على معمولي عاملين مطلقا (قوله منيها) اسم ليس وآتيك مجرور بالياء وقوله قاصر عطف على آتيك ومأمورها عطف على منيها فاختلف العامل وهو ليس والياء (قوله اذ التقدير حينئذ فليس الخ) أى لانه ليس هناك ضمير في الجملة الخبرية يعود على اسم ليس وهو منيها (قوله وقد أجيب الخ) حاصله أنا نتخار ان مأمورها فاعل بقاصر لكن لا نسلم عدم ارتباط الخبر بالخبر عنه لان ضمير مأمورها عائدا على الامور ومن جملتها المنيات التي هي المخبر عنه (قوله لدخولها في الامور) أى الذي هو مرجع الضمير وقوله لدخولها أى لان الاضافة من اضافة الخاص للعام (قوله الآيات) الشاهد في قوله والنهار اذا جلاها عطف النهار على الشمس والعامل فيه الواو التي هي حرف جر لانها حرف قسم وعطف اذا من اذا جلاها على اذا من قوله اذا تلاها والعامل فيه أقسم المحذوف وهو ظاهر أيضا في الليل اذا يغشى والنهار اذا نجلى (قوله معضل) أى مشكل من أعضل اذا أشكل وصعب (قوله ان جعلت الواوات) أى في قوله والقمر والنهار والليل الخ (قوله وقعت في العطف على عاملين) أى على معمولي عاملين (قوله يعني ان اذا) أى من اذا جلاها وقوله عطف على اذا المنصوبة بأقسم الأولى من اذا تلاها وقوله والمخفوضات أى من القمر والنهار وما بعده (قوله وان جعلتهن) أى الواوات الداخلة على القمر والنهار والليل وما بعده وقوله للقسم أى كما أن واو والشمس كذلك (قوله وقعت فيما) أى في تعدد القسم الذي اتفق الخ (قوله الى جواب ينحصره) أى ولا يقال ان الجواب عن واحد منها وحذف من الباقي لدلالة المذكور لان الحذف خلاف الاصل وهذا هو سبب الاستكراه (قوله ثم أجاب) أى أنا نتخار الأولى وهو كون الواوات عاطفات ونتمتع لزوم العطف على معمولي عاملين (قوله كأنها هي الناصبة) أى لانها قامت مقام الفعل الناصب ومن حيث نفسها هي الجارة فكانت عاملا واحدا عمل عاملين جرا ونصبا (قوله ثم اعترض الخ) أجاب عنه الرضى بان الكلام فيه حذف

للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيويه على استكراهه يعني انهما استكراه ذلك لثلاث يحتاج كل قسم الى جواب ينحصره ثم أجاب بان فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل قال ابن الحاجب وهذه قرينة منه واستنباط لمعنى دقيق ثم اعترض



عليه بقوله تعالى فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة انتهى وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين نحو في الدار (١٣٣) زيد والحجرة عمرو ولا إشكال حيث قد في

الآية وأخذ ابن الخباز جواب الزمخشري بفعله قولا مستقلا فقال في كتاب النهاية وقيل اذا كان أحد العاملين محذوفا فهو كالمعذوم ولهذا جاز العطف في نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا انجلي وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري فينبغي له أن يقيد الحذف بالوجوب

(المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة) وهي سبعة (أحدها) أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بئس ولا يفسر بالابتداء نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ويلتحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج وظرف رجلا زيد وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل ويرده نعم رجلا كان زيدا ولا بدخل الناسخ على الفاعل وأنه قد يحذف نحو بئس للظالمين بدلا (والثاني) أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو قوله جفوني ولم أجف الا خلاه انني لغير جميل من خليل مهمل هو والموقيون بمنعون من ذلك فقال الكسائي

حذف مضافي وعظمة الليل اذا عسعس فعظمة عاملة في الليل وفي اذا وعاملة فيما عطف عليها فهو من العطف على معمولي عامل (قوله والصبح اذا تنفس) أي فالصبح والليل عطف على الخنس واذا عطف على اذا من اذا عسعس والعامل في الاول الباء وفي الثاني أقسم وكل منهما موصوف به (قوله منزلة الناصبة الخافضة) وحينئذ يلزم في الآية المذكورة العطف على معمولي عاملين (قوله في نحو في الدار الخ) أي فيما اذا كان أحد العاملين جارا تقدم وولي المحفوض العاطف وهذا مذهب الاعلم السابق (قوله ولا إشكال حيث قد في الآية) أي آية والشمس وضحاها الخ وذلك لانها نظير المثال أحد العاملين فيها جارا تقدم وولي المحفوض العاطف (قوله فهو كالمعذوم) أي وكان العطف على معمولي عامل واحد (قوله وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري) أي حتى يقال انه أطلق في حذف أحد العاملين تبعاله (قوله فينبغي له أن يقيد الخ) أي لاجل أن يكون كلامه موافقا لما قاله الزمخشري (قوله أن يقيد) أي بأن يقول اذا كان محذوفا وجوبا

(المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة) (قوله ولا يفسر) أي ذلك الضمير المرفوع بنعم أو بئس الابدال التي بئسكرة منصوبة على التمييز وانما فسروه لاجل ان يحصل في النفس انبساط به لان ذكر الشيء مجمل ثم تفصيله بعد وقوع في النفس من كونه يذكر أولا مفصلا لان النفس تشوق لتفصيله بعد ذكره مجملا والحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب وقوله ولا يفسر بالابتداء أي وأما اذا كان فاعلها على أو مضافا للمحلى فليس كذلك فلا يميز فاعلها إلا اذا كان ضميرا (قوله ويلتحق بهما الخ) أي بنعم وبئس أي في وجوب تفسير الضمير المرفوع به بتمييز (قوله نحو ساء) أصله سوا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا والقوم مخصوص (قوله مثلا) تمييز للضمير في ساء وقوله وكبرت كلمة أي فكلمة تميز للضمير في كبرت والجملة بعدها صفة كلمة (قوله ان المخصوص) أي ما يجعله القوم مخصوصا (قوله نعم رجلا كان زيد) أي وكان لا تدخل على فاعل بل على المتبذ فان قالوا إنها زائدة قلنا ان الزيادة خلاف الأصل (قوله وانه قد يحذف) أي المخصوص الذي جعلوه فاعلا أي والفاعل لا يحذف الا في مواضع ليس هذا منها عندهم (قوله ان يكون) أي الضمير مرفوعا كما في ضربني وضربت زيدا ففاعل ضربني ضمير عائد على زيد المتأخر لفظا ورتبة (قوله جفوني الخ) الواو فاعل جفا وهو عائد على الاخلاء المتأخر (قوله من ذلك) أي من كون الضمير من اول المتنازعين عائدا على متأخر ثم اختلفوا فقال الكسائي الخ (قوله يحذف الفاعل) أي فاعل اول الفعلين المتنازعين فالفاعل عنده اسم ظاهر محذوف فالأصل في ضربني وضربت زيدا ضربني زيد وضربت زيدا فاعترض عليه بانه قد حذف الفاعل وهو لا يحذف فاجاب انما فعلت ذلك خوفا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ورد عليه بان عود الضمير على المتأخر وارد وما حذف الفاعل فهو شاذ جدا وانظر ماذا يقول في البيت المذكور اذا لبتا في كلامهم فيه إلا ان يدعوا ندوره أو شذوذه أو يقولوا إن الواو علامة الجمع تأمل اه تقرير دردير (قوله يضر) أي فاعل اول الفعلين المتنازعين ويؤخر في ضربني وضربت زيدا تقديره ضربني وضربت زيدا هو وانما أخر عن المفسر ولم يقدم عليه فرار من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فاعل بهما) أي وحينئذ فلا يضر الاول ضمير الرفع بخلاف البصريين فانهم يوجبون أن يقال قاما وقعدا خواك وقوله فاعل بهما اعترض بانه يلزم عليه ورود عاملين على معمول واحد وهو ممنوع ولعله يجيزه فرار من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله مخبر عنه) أي بمفرد ففسره مفرد وهذا بخلاف ضمير القصص والشان فانه لا يخبر عنه الا بجملة فمفسره

يحذف الفاعل وقال الفراء يضر ويؤخر عن المفسر فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد أخواك فهو عنده فاعل بهما (الثالث) أن يكون مخبرا عنه فيفسره

نحو إن هي إلا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه وأصله إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هي النفس (١٣٤) تحمل ما حملته وهي العرب تقول ما شئت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه وسكن في

جملة (قوله إن هي إلا حياتنا) ان نافية وهي مبتدأ وقوله إلا حياتنا الدنيا خبر له (قوله وأصله الخ) أي وإنما فعل ذلك لأن التفصيل بعد الإجمال أو وقع في النفس (قوله هي النفس) أي فالأصل النفس النفس وكذلك العرب العرب هم عدل إلى الضمير لما في التكرار من التناثر فهي مبتدأ والعرب خبر والضمير عائد على العرب المتأخر (قوله النفس والعرب بدلين الخ) أي فهو ليس من الضمير المفسر له خبره بل هو القسم السادس المفسر له بدله (قوله وفي كلام ابن مالك أيضا ضعف) أي كما أن في كلام الزمخشري ضعفا فالمراد بالضعف الاعتراض وحاصل الكلام أن الزمخشري إن كان قصده الحصر فيما قال في رد عليه أنه يصح فيه هذا الثالث كما يصح فيه الثاني الذي اعترض به ابن مالك ويرد على ابن مالك أن ظاهره أنه لا يعترض على الزمخشري إلا بما قال مع أنه يرد عليه هذا الآخر أيضا وإن أراد الزمخشري عدم التعيين بما قال فلا يرد عليه اعتراض وإنما يعترض على ابن مالك بأن ظاهره أن المثال إنما يخرج على ما قاله الزمخشري أو على ما قاله هو مع أنه يرد عليه هذا الآخر أيضا وقد يجاب عن ابن مالك بأن القادح في أمر لا يلزمه أن يقدح بكل قادح بقدر في ذلك الأمر فيسكن أن يقدح فيه بواحد (قوله وجه ثالث) حاصله أنه يمكن أن يجعل هي ضمير القصة مبتدأ وقوله العرب مبتدأ ثان وقوله تقول خبر الثاني والجملة خبر لهي وميزة له وعلى كل من الوجهين الثلاثة فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله ضمير الشأن والقصة) هما واحد وهو الضمير المخبر عنه بجملة مفسرة له وإنما يختلفان من جهة أن ذلك الضمير إذا كان ضمير مذ كقيل له ضمير الشأن وأن كان مؤنثا قيل له ضمير القصة وضابط تذكيره وتانيته أنه إن كان في الجملة المفسرة مؤنثا عمدت أن نحوي هندا قام أبوهار إلا ذكر فلا يجوز هي بنيت غرفة أو تقول في ضابط تذكيره وتانيته إن كانت الجملة بعدهما المبتدأ فمحتوية على مسند إليه مذكرا فيذكر الضمير وإن كان مؤنثا فيؤنث الضمير وضابط ضمير القصة والشأن هو الضمير المبين بجملة عائدة على متأخر لفظا ورتبة (قوله والكوفي يسمى) أي هذا الضمير المفسر بالجملة وفي نسخة يسميه (قوله ولا شيء منها عليه) أي مع أن شأن الضمير أن يفسره مرجعه المتقدم عليه (قوله في قوله) أي الفرزدق (قوله ابن المراغة) هو جرير والمراغة لقب لأمه لقبابه الاخطل إشارة لتعريض الرجال عليها أي أنها عمل المرمغ والتعريك أي أنها زانية لا تصون نفسها من أحد وسبب هذا البيت أن جريرا هجتها بقبيلة الفرزدق وكانوا حينئذ في الشام ثم أن هذا الشاعر الذي هو الفرزدق قال في جريرا كان سكران جريرا أمه نسأكرا حيث هجتها مع ثبوت المناقب لهم (قوله مبتدأ وخبر) أي فإن المراغة مبتدأ مؤخر وسكران خبر مقدم والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن ويفسره تلك الجملة (قوله والصواب أن كان زائدة) أي على رواية الرفع وحيث أن المراغة مبتدأ مؤخر وسكران خبر مقدم وكان زائدة بين المبتدأ والخبر (قوله نصب سكران) أي على أنه خبر لهو أي لا بالعطف على سكران لانه منصوب خيرا لكان ولا يعطف المرفوع على المنصوب (قوله ويروى بالعكس أي برفع سكران ونصب ابن وعليه فارفع عطف على سكران المرفوع (قوله فاسم كان مستتر فيها) أي والجملة خبر سكران (قوله ولا يشاركه في هذا ضمير) أي كل ضمير غيره يفسره مفرد (قوله تفسيره) أي ضمير الشأن (قوله بمفرد مرفوع) أي لانه في معنى الجملة (قوله كان قائما زيد) كان شائبة واسمها ضمير وقائما خبرها وزيد فاعل بقائهم (قوله وظننته) الهاء ضمير الشأن مفعول أول وقائما مفعول ثان مفسر وعمره فاعل بقائهم (قوله وهذا إن سمع الخ) هذا رد من البصريين القائلين إن مفسر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة على الكوفيين المجوزين تفسيره بمفرد مرفوع (قواه

تمثيله هي النفس وهي العرب ضعف لا مكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين وفي كلام ابن مالك أيضا ضعف لا مكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده (الراجع) ضمير الشأن والقصة نحو قل هو الله أحد ونحو فاذا هي شاحصة أبصار الذين كفروا والكوفي يسمى ضميرا مجهول وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه أحدها عوده على ما بعده الزوما إذا لا يجوز للجملة المفسرة له أن تقدم هي ولا شيء منها عليه وقد غلط يوسف ابن السيرافي إذ قال في قوله أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تمباجو الشام أم متساكر فيمن رفع سكران وابن المراغة أن كان شائبة وابن المراغة سكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان والصواب أن كان زائدة والأشهر في انشاده نصب سكران ورفع ابن المراغة فارفع متساكر على أنه خبر لهو مخدوفا ويروى بالعكس فاسم كان مستتر فيها والثاني أن مفسره لا يكون إلا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير

وأجاز الكوفيين والاختفى تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا إن سمع خرج

على أن المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظنته راجعان اليه لانه في نية التقدم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها وأجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول وفيه فسادان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل هو الثالث ١٤ لا يتبع بتابع فلا يؤكده ولا يعطف عليه ولا يبدل منه والرابع انه لا يعمل فيه الا ابتداء (١٣٥) أو أحدنا نسخه هو الخامس انه ملازم

للافراد فلا يشي ولا يجمع وان سرب محذير أو أحاديث

واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الخل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يراكم هو وقيله ان اسم ان ضمير الشأن والاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده انه قرئ وقيله بالنصب وضمير الشأن لا يعطف عليه وقول كثير من النحويين اسم ان المفتوحة المخففة ضمير شأن والاولى أن يعاد على غيره اذا أمكن ويؤيده قول سيبويه في أن يابراهيم قد صدقت الرؤيا ان تقديره انك وفي كتبت اليه ان لا يفعل انه يجزم على النهى وينصب على معنى لتلا ويرفع على انك (الخامس) أن يجر برب مفسر بتمييز وحكمه حكم ضمير نعم وبس في وجوب كون مفسره تميزا وكونه هو مفردا قال ربه فنية دعوت الى ما يورث المجد اذا تابا فاجابوا ولكنه يلزم ايضا التذكير فيقال ربه امرأة لارهاو يقال نعمت امرأة هند وأجاز الكوفيون مطابقتها للتمييز في الأنيث

على ان المرفوع او هو زيد في الاول وعمر في الثاني فاصل الاول زيد كان قائما واصل الثاني عمر وظننته قائما (قوله ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها) هذا التأويل لا يتأتى الا في ظننته (قوله مبنيا للفاعل الخ) لف ونشر مرتب فقوله مبنيا للفاعل راجع لقام وقوله أو للمفعول راجع لضرب (قوله فلا يؤكده الخ) أي بخلاف غيره من الضمائر فانه يجوز توكيده والعطف عليه والابدال منه تقول القوم مررت بهم كلهم ومررت بك وبزيد ونكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا (قوله لا يعمل فيه الا ابتداء الخ) أي بخلاف غيره من الضمائر فانه يكون مجرورا أو منصوبا أي في محلها بسبب عاملها (قوله وان سرب محذيرين أو أحاديث) أي نصتين أو قصص نحو هو زيد قائم وعمر وناطق ونحوه وعمر وقائم وبكر منطلق وخالد جالس (قوله) وإذا تقرر هذا أي مخالفته للقياس من أوجه خمسة (قوله اذا أمكن غيره) أي وكان الغير موافقا للقياس اما ان كان مخالفا للقياس ايضا فيجوز الخل عليه كما سبق له في جواز الوجه الثالث والاعتراض على ابن مالك (قوله ومن ثم) أي ومن اجل انه لا ينبغي الخل عليه اذا أمكن غيره ضعف الخ (قوله وضمير الشأن لا يعطف عليه) قال الدماميني يمكن النصب على انه مفعول معه (قوله وقول كثير) عطف على قول الزمخشري أي قول الزمخشري وقول النحاة (قوله والاولى ان يعاد الخ) أي ولا يجعل ضمير شأن (قوله ويؤيده) أي يؤيد عدم جعل اسم ان ضمير الشأن قول سيبويه الخ (قوله تقديره انك) أي فلما جعل امام الصناعة اسمها ضمير المخاطب يعلم ان جعله ضمير الشأن ضعيف (قوله وفي كتبت الخ) أي وقول سيبويه في كتبت الخ (قوله ان لا يفعل) بالياء التحية فهو من نهى الغائب وهو قليل (قوله انه يجزم) أي يفعل على النهى أي والجازم لا الناهية وان مفسرة (قوله وينصب على معنى لتلا الخ) أي فان من النواصب لكن الكلام على اضرار اللام قبلها فالفعل منصوب بان (قوله ويرفع) أي الفعل على خبر لان المخففة (قوله على انك الخ) هذا هو محل الشاهد فلم يقدر الا ضمير الشأن (قوله ان يجر) أي الضمير (قوله ويقال نعمت الخ) أي فضمير نعم لا بد أن يكون مفردا الا انه يوافق في التذكير والتانيث بخلاف ضمير رب فلا يكون الا مذكرا (قوله وأجاز الكوفيون مطابقتها للتمييز الخ) أي فيجوز عندهم ان يقال ربه رجلا وربها امرأة وربها رجلين أو امرأتين وربهم رجلا وربهم نساء (قوله وعندى ان الزمخشري الخ) أي وأما غيري فلا يجعله مفسر للضمير في غير بابي نعم ورب بالتمييز بل يقول ما جاء من كلامه هو ما لذلك والحاصل ان الضمير لا يفسر بالتمييز الا في بابي نعم ورب عندا جهم ورو قد وقع في كلام الزمخشري ما ظاهره ان الضمير يفسر بالتمييز في غير البابين المذكورين فاختر المصنف ابقاء كلامه على ظاهره موغيا المصنف اول كلامه (قوله في غير بابي الخ) أي ولا يقتصر عليهما كما قال الجمهور (قوله في تفسير فساوان) أي الواقعة في سورة البقرة (قوله وقيل راجع الى السماء) أي المذكورة قبله في قوله ثم استوى الى السماء (قوله والسماء في معنى الجنس) أي فصح حيث جزم الضمير (قوله وتقول) أي وتناول غيري كلام الزمخشري وجعله لا يخالف غيره من كونه لا يفسر الضمير بتمييز الا في بابي نعم وبس (قوله بدل) أي فمن افراد الوجه السادس فراد الزمخشري بالتفسير البديل لاحقيقة التفسير وحيث ظلم يكن الزمخشري مخالفا للجماعة في ان الضمير لا يفسر بتمييز الا في البابين وقوله وظاهر الخ رد من المصنف للتأويل وكان المصنف لم يطلع على كلام الزمخشري في سورة فصلت

والثنية والجمع وليس بمسموع وعندى ان الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي نعم ورب وذلك انه قال في تفسير فساوان سبع سموات الضمير في فساوان ضمير مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا وقيل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس وقيل جمع سماء والوجه العربي هو الاول انتهى وتقول على أن مراده ان سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه بربه رجلا ياباه (السادس) ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور أجازة الاخفش ومنعه سيبويه

وقال ابن كيسان هو جائز باجماع نقله عنه ابن مالك وبما خرجوا على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقال السكسائي هو نعت والجماعة يابون نعت الضمير وقوله (١٣٦) قد أصبحت بقرى كوانساء فلا تلبه أن ينأى البائسا وقال سيويه هو باضمار أذم وقولهم قاما أخواك

وقاموا أخوتك وقمن نسوتك وقيل على التقديم والتأخير وقيل الالف والواو والنون أحرف كالتاء في قامت هند وهو المختار (السابع) أن يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا أجازة الاخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين ومن شواهد قول حسان ولو أن مجدا أخذ الدهر واحدا

من الناس أبقى مجده الدهر مطما وقوله كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودده ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجده والجمهور يوجبون في ذلك في النشر تقديم المفعول نحو وإذا تبلى إبراهيم به يمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول ولا خلاف في جواز نحو ضرب غلامه زيد وقال الزمخشري في لا يحسن الذين يفرحون بما أتوا الآية في قراءة أبي عمرو فلا يحسنهم بالغية وضم آخر الفعل أن الفعل مستند للذين

فانه قال از سبع سموات نصب على انه تمميز للضمير المبهم وقيل الضمير عائذ على سماء باعتبار المعنى فان قلت ما الفرق بين النصب على الوجهين قلت النصب على الاول على أن سبع تمميز والنصب على الثاني على الحال هذا كلامه فهو بعيد التأويل كل البعد فكيف يقول المصنف وظاهر تشبيه الخ مع أن هذا يفيد الجزم برده وكيف يقول المصنف وعندى الا أن يقال لعل المصنف لم يطلع على كلامه في سورة فصلت أو اطاع وغفل عنه (قوله جائز باجماع) أى من سيويه وغيره خلافا لما قاله ابن عصفور (قوله وبما خرجوا) خبر مقدم وقولهم مبتدأ مؤخر (قوله الرؤف الرحيم) بدل من الضمير المجزور مفسره (قوله وقوله) بالرفع عطاف على قولهم السابق لانه مبتدأ وكذا تقول فيما بعد (قوله قد أصبحت الخ) قد سبق هذا البيت في الفرق بين البدل وعطف البيان (قوله أن ينأى البائسا) أى فلا تلبه البائس في أن ينأى فقوله البائسا بدل من الضمير في تلبه (قوله هو) أى البائس باضمار أى منصوب باضمار أذم ويجعل الضمير عائذ على شئ معلوم من الكلام (قوله باضمار أذم) الاولى باضمار أرحم لان البائس هو المستكبر وبدل عليه أيضا قوله فلا تلبه فالاولى لسيويه إذ لم يقل بالبدلية وجعله نعتا مقطوعا أن يقدر الفعل أرحم لان الرحمة الابق بالبائس (قوله أحرف) كاف لغة أكلوني البراغيث (قوله وهو المختار) فيه انه لا يحمل على أنها أحرف إلا إذا صدر هذا من لغتهم ذلك أما لو صدر من غيرهم فلا يحمل على أنها أحرف لانها لغة ضعيفة كما قاله سابقا (قوله ضرب غلامه زيدا) أى ضرب غلام زيد سيده زيدا (قوله أجازة الاخفش) أى ومنعها الجمهور وجعلوها شاذة قال ابن مالك هوشذ نحو زان نوره الشجرة (قوله مطما) اسم رجل وهو والد جبر بن مطعم مات ولم يسلم أى لو كان المجذ يخلدوا أحدا من الناس لآتى مطما بمجده مخلدا لأنه أكثر الناس مجدا (قوله حلمه) فاعل بكسا وضمير عائذ على المفعول المتأخر أعنى ذا الحلم أى كسا صاحب الحلم حلمه أثواب سودد وكذا الشاهد في قوله ورقى نداه لان نداه فاعل برقى وضميره عائذ على المفعول أعنى ذا الندى (قوله في ذلك) أى في الضمير المتصل بالفاعل العائد على المفعول وقوله في النشر متعلق بيجوبون أى وأما في النظم فلا يجب تقديم المفعول بل يجوز تأخيره للضرورة (قوله صاحبها) الضمير عائذ على جزء الخبر أعنى الدار وكذا غلامها فان الضمير فيه عائذ على المضاف اليه والفرق بين ما هنا وبين ما سبق حيث قال الاخفش بالجواز فيها دون هذه ان الفعل المتعدي يستلزم مفعولا فكانه في رتبة التقديم فاذا ذكر الفعل وذكر فاعله وذكر فيه ضمير وعاد على المفعول المتأخر فكانه عاد على متقدم (قوله تقديم الخبر) أى في المثال الاول بأن يقول في الدار صاحبها وقوله والمفعول أى في الثاني بأن يقول ضرب عبد هند غلامها (قوله ولا خلاف في جواز الخ) أى لان الضمير عائذ على متأخر لفظا متقدم في الرتبة (قوله نحو ضرب الخ) أى وهو ما إذا كان المفعول متصلا بضمير عائذ على الفاعل المتأخر (قوله بالغية) أى في الفعلين أى يحسن ويحسبهم وقوله وضم آخر الفعل أى الثاني وأما الاول فهو مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة (قوله ان الفعل مستند الخ) أى الفعل الاول أى الفاعل الذين والمفعول الاول الهاء المحذوفة والمفعول الثاني محذوف أيضا أى فائزين هذا بالنظر للفعل الاول وأما بالنظر للثاني فمفعوله الثاني بمفازة فقول المصنف والاصل لا يحسنهم بفتح الياء حل للاول وأشار به إلى أن المفعولين محذوفان وقوله بمفازة إشارة إلى المفعول الثاني المحذوف ولو حذفه ماضر وقوله ولا يحسنهم بضم الباء توكيد ويحتاج لمفعولين مذكورين بخلاف مفعولى يحسن الاول فانها محذوفان اه تقرير در دبر (قوله وهذا) أى الرد غريب وقوله ووقع له نظير هذا أى الرد (قوله ذاهبة) صفة لرجل جرت على غير من هـ له وفرسه فاعل بذاهبة ومكسورا حال

يفرحون واقعا على ضميرهم محذوف والاصل لا يحسنهم الذين يفرحون بمفازة أى لا يحسن أنفسهم الذين يفرحون فائزين ولا وسرجه يحسنهم توكيد وكذا قال في قراءة هشام ولا يحسن الذين قتلوا في سبيل الله أمرا تالغاية ان التقدير ولا يحسنهم والذين فاعل ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر وهذا غريب جدا فان هذا المؤخر مقدم في الرتبة ووقع له نظير هذا في قول القائل مرتت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجه

فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة تمتنع لأن فيه تقديم الضمير على مفسره ولا شك أنه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد ووقع لابن مالك سهو في هذا المثال من وجه غير هذا وهو أنه منع من التقديم (١٣٧) لكون العامل صفة ولا

خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له أنه منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظا وأجاز عوده إلى ما تأخر لفظا ورتبة أما الأول فانه منع في قوله تعالى وما عملت من سوء تود أن يكون ماشرطية لأن تود حينئذ يكون دليل الجواب لا جوابا لكونه مرفوعا فيكون في نية التقديم فيكون حينئذ الضمير في بيته عائد أعلى ما تأخر لفظا ورتبة وهذا عجيب فإن الضمير الآن عائد على متقدم لفظا ولو قدم تود لغير التركيب ويلزم أن يمنع ضرب زيد غلامه لأن زيدا في نية التأخير وقد استشهد ورود ذلك وفرق بينهما بما لا معمول عليه وأما الثاني فانه قال في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه أن فاعل بدا عائد على السجن المفهوم من ليسجننه (شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا) والكلام فيه في أربع مسائل (الأولى) في شروطه وهي ستة وذلك أنه يشترط فينا قبله أمران أحدهما كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل نحو أولئك هم المنافقون وأنا

وسرجها معمول للحال (قوله تقديم الحال) أي مكسورا (قوله ولا شك) رد على أبو حيان وحاصل الرد أنه لو قدمه لكان مثل قولك غلامه ضرب زيد فضمير غلامه عائد على زيد وهو جائز اتفاقا لأن ضرب عامل في غلامه ورتبة العامل مقدمة على المعمول وكذا زيد فاعل ورتبة الفاعل مقدمة على المعمول وعود الضمير على متقدم رتبة جائز اتفاقا وهنا لو قدم وقال مررت برجل مكسور اسرجها ذاهبة فرسه لقل ان ذاهبة عامل ومكسور معمول والعامل مقدم على المعمول وفرسه فاعل ورتبة الفاعل مقدمة على المعمول فالضمير في سرجها عائد على فرس المؤخرة لفظا المقدمة رتبة (قوله منع من التقديم) أي من تقديم الحال وقوله لكون العامل أي العامل فيها صفة أي ولا يجوز تقديم معمول الصفة عليها (قوله ولا خلاف) رد على ابن مالك (قوله بدون الموصوف) أي دون أن يتقدم على الموصوف (قوله هذه المقالة) أي المردود عليهم وهي منه عود الضمير على ما تأخر لفظا وتقدم رتبة في نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسور اسرجها (قوله إلى ما تأخر لفظا ورتبة) هذا الشق الثاني هو محل الغرابة بالنظر لما نحن فيه وأما بالنظر للكلام في حد ذاته فمحل من الشقين يتعجب منه لأنه يجوز ما منعه وهو منع ما جوزه (قوله وما الأول) أي أما القسم الأول وهو منعه عود الضمير على ما تقدم لفظا (قوله فيكون في نية التقديم) أي لأن دليل الجواب على التقديم عند سيديه (قوله فيكون حينئذ الضمير في بيته الخ) أي لأنه من متعلقات تود وتود رتبة التقديم فليكن أيضا بيته كذلك فينحل التركيب تود لو أن بيته وبينها أمدا بعيدا ما عملت من سوء ضمير بيته عائد على ما تقدم لفظا ورتبة (قوله وهذا عجيب الخ) أي أنه لا يسلم أن الضمير عائد على ما تأخر لفظا بل هو عائد على متقدم لفظا وإن كان متأخرا رتبة (قوله الآن) أي في هذا التركيب على هذا الكلام (قوله ولو قدم تود) أي لو فرض أنه أريد تقديمه لغير التركيب بتركيب لا يحذور فيه بأن يقال يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا تود لو أن بينها وبين ما عملت من سوء أمدا بعيدا (قوله ضرب زيد غلامه) أي فضمير غلامه عائد على زيد المتقدم لفظا المتأخر رتبة (قوله وفرق الخ) حاصله أن بين الفاعل والمفعول ارتباطا بعمل الفعل فيها حتى كان أحدهما طالب للآخر فإذا قدم المفعول وتأخر الفاعل وفيه ضمير عائد على المفعول جاز للارتباط بينهما ولا كذلك بين الشرط ودليل الجواب لأن دليل الجواب غير معمول للعامل الشرط فلو عاد ضمير من دليل الجواب على الشرط لزم التدافع لأن جملة الدليل من حيث أنها دليل لا يقتضيه الشرط ومن حيث أن الدليل ضمير عائد على الشرط يكون مقتضيا للدليل فيلزم أن الشرط مقتض للدليل وهو ليس مقتضيا للدليل وهذا تناقض ووجه رد هذا الفرق أن لا ننظر للارتباط وعدمه مع التقديم اللفظي على أن لا نسلم أنه لا ارتباط بين الدليل والشرط بل هناك ارتباط من حيث أن الدليل دال على الجواب المرتب على الشرط سلمنا عدم الارتباط فلا نسلم التناقض اه تقرير دردير (قوله وأما الثاني) أي وأما القسم الثاني وهو تجويزه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله المفهوم من ليسجننه) أي المتأخر عن الضمير لفظا ورتبة

(شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا)

(قوله وذلك) أي ويان ذلك (قوله كونه مبتدأ في الحال) أي حال التكلم وقوله أوفي الأصل أي بأن يدخل على المبتدأ الذي قبله ناسخ (قوله أولئك هم المنافقون) أولئك مبتدا وهم ضمير فصل والمفلحون خبر (قوله ولما نحن الصافون) إن حرف توكيد واسمها ونحن ضمير فصل والشافون خبران (قوله كنت أنت الرقيب عليهم) التاء اسم كان وانت ضمير فصل والرقيب خبرها (قوله تجدوه) الهاء مفعول أول وخبرها مفعول ثان وهو ضمير فصل (قوله إن ترني) الياء مفعول أول وافل مفعول ثان وأنا ضمير فصل ولا يتميز (قوله هو ضاحكا) هو ضمير فصل وضاحكا حال من زيد (قوله هؤلاء) مبتدأ وبناتي خبرهن ضمير فصل وأطهر



بناق من أظهر لكم فيمن نصب أظهر ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك وقد خرجت على أن هؤلاء بناتى جملة وهن إمامون كيد الضمير مستتر في الخبر  
أو مبتدأ أولكم الخبر وعليها فأظهر (١٣٨) حال وفيها نظر أما الأول فلان بناتى جامد غير مؤول بالمشق فلا يتحمل ضمير أعند البصريين

وأما الثانى فلان الحال لا يتقدم على عاملها الظرفى عند أكثرهم والثانى كونه معرفة كما مثلنا وأجاز الفراء وهشام ومن تابعها من الكوفيين كونه نكرة نحو ما ظننت أحدا هو القائم وكان رجل هو القائم وحلوا عليه أن تكون أمة هي أربى من أمة فقدروا أربى منصوبا وبشرط فيما بعده أمران كونه خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل وكونه معرفة أو للمعرفة فإنه لا يقبل ال كما تقدم في خير أو أقل وشرط الذى كالمعرفة أن يكون اسما كما مثلنا وخالف في ذلك الجرجاني فألقى المضارع بالاسم لتشابهها وجعل منه لأنه هو يبدى ويميد وهو عند غيره توكيدا ومبتدأ وتبع الجرجاني أبو البقاء فأجاز الفصل فى ومكر أولئك هو يبور وابن الحجاز فقال فى شرح الإيضاح لافرق بين كون امتناع ال للماض كالفعل من والمضارع كمثلك وغللام زيد أو لذاته كالفعل المضارع انتهى وهو قول السبيلى قال فى قوله تعالى وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيى وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى إنما أتى بضمير الفصل فى الأولين دون

حال ولكم متعلق بالحال (قوله ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك) أى بنصب أظهر لما يلزم عليه من توسط ضمير الفصل بين الحال وصاحبها وهو ممنوع عربية وقوله من قرأ الخ أى فى قراءة شاذة والذى قرأ بهذه القراءة ابن مروان وكأقرأ بها ابن مروان نقلت عن سعيد بن جبيرة والحسن البصرى وزيد بن على (قوله وقد خرجت) أى هذه القراءة على وجهين كل منهما جائز عربية وحينئذ فلا تكون لحناء (قوله جملة) أى فهو لا مبتدأ وبناتى خبر ومن توكيد للضمير فى الخبر وأظهر حال من الضمير المستتر فى الخبر والجواب الثانى أن من مبتدأ ولكم خبر وأظهر حال من ضمير الخبر أعنى لكم فهو على كل حال حال من ضمير الخبر (قوله أما الأول) أى أما النظر فى التخرىج الأول (قوله جامد غير مؤول الخ) فيه أنه لا يسلم بل هو مؤول بالمشق لأنه فى معنى مولوداتى وهو مشتق ويدل له التمتع به فى قولهم مرتت بفساء بنات لفلان فبنات صفة ولا يعمل صفة إلا إذا كان مؤولا بالمشق وما ذكرناه من الجواب والاستدلال عليه هو كلام المجيب بالجواب الأول الذى رد عليه المصنف وهو ابن عصفور وإذا كان ابن عصفور قال ذلك فالعجب للمصنف كيف يعترض عليه (قوله عند البصريين) أى وأما الكوفيون فانهم يقولون إن الجامد يتحمل الضمير (قوله وأما الثانى) أى وأما النظر فى التخرىج الثانى (قوله على عاملها الظرفى) أى لأنه عامل معنى والعامل المعنوى لا يتقدم الحال عليه عند الأكثر بل عند الأقل وتخرىج القرآن على القول الضعيف لا يصح ولو كانت القراءة شاذة ولم يخرج القرآن على الأقوال المشهورة (قوله والثانى) أى من الأمرين المشتركين فيما قبله (قوله كونه نكرة) أى كون الساق على ضمير الفصل نكرة (قوله كان رجل) أى اسمها والقائم خبرها وهو ضمير فصل لا محل له (قوله أن تكون أمة) أى اسمها وأربى خبرها وهى ضمير فصل فقوله قد دروا أربى منصوبا أى لأجل أن يكون خبرا لكان والحق أن من مبتدأ وأربى مرفوع خبر والجملة لكان (قوله كما تقدم فى خير أو أقل) أى لأن أفعل من لا يقترب باللام سواء كانت من ظاهرة كفى أقل أو مقدرة كفى خبر (قوله وخالف فى ذلك) أى فى اشتراط اسميته وقال يجوز أن يكون فعلا مضارعا كما يجوز أن يكون اسما (قوله لتشابهها) أى لأن الفعل المضارع مشابه لاسم الفاعل (قوله لأنه هو يبدى ويميد) أخرجه القوم على أن هو توكيد لأنهم إن جملة يبدى فى محل رفع خبر إن وليس هو ضمير فصل أو أن هو مبتدأ وجملة يبدى خبره والجملة خبر أن فعلى كل حال لم يجعلوا الضمير ضمير فصل (قوله أولئك هو يبور) أى فهو ضمير فصل ويبور خبر أولئك عندهم والقوم يخرجونه على ما علمت فى أنه ويميد ويميد (قوله لافرق بين كون امتناع ال) أى فى المشابهة للمعرفة (قوله كالفعل من) أى الذى يقترب من كثر من كذا وأقل منه أى فان المانع من ال من (قوله كذلك) أى فالمانع من ال الإضافة (قوله وغللام زيد) فيه أن غلام معرفة وليس من أقسام المشبه للمعرفة على أن المتبادر من قوله أو لذاته كالفعل شامل للماضى والمضارع فلا خصوصية لقصره على المضارع فكلامه فى حد ذاته شامل للماضى الذى يقول به السبيلى والمتبادر من كلامه أنه لم يقل بالماضى لأنه تابع للجرجاني وهو لم يقل به (تنبه) فى بعض النسخ وتمثله بغللام زيد مردود لأنه معرفة وقد يقال أنه يلزم إجازة ذلك مع الماضى وهذه النسخة هى المعول عليها لأن قوله وهو قول السبيلى إنما يترتب على هذه النسخة لأن الماضى على النسخة غيرها لم يذكر فيها حتى يعود عليها الضمير تأمل (قوله قد ثبتت هذه الأفعال لغير الله) أى وأتى بضمير الفصل لإفادة قصرها على الله ونفيها عن غيره ردا على ذلك الجاهل (قوله انتهى) أى كلام السبيلى (قوله وقد يستدل الخ) قد يقال بحتمل أن قوله يهدى معمول لمخدوف أى ويرويه يهدى فليس معطوفا على الحق بل هو عطوف جل سلمنا أنه عطوف عليه فيغتنر فى التابع مالا يغتنر فى المتبوع

ولذا الثالث لأن بعض الجهال قد ثبتت هذه الأفعال لغير الله كقول نمرود أنا أحيى وأميت وأما الثالث فلم يدعه أحدا من الناس انتهى وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين أتوا العلم الذى أنزل إليك من ربك

هو الحق ويهدى فعطف يهدى على الحق الواقع خبرا بعد الفصل انتهى ويشرط له في نفسه أمران أحدهما أن يكون بصيغة المرفوع فيمتنع زيد بإياه الفاضل وأنت إياك العالم وأما أنت إياك الفاضل فجاء على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين والثاني أن يطابق ما قبله فلا يجوز كنت هو الفاضل غاما قول جرير ابن الخطفي وكان بالباطح من صديق (١٣٩) يراني لو أصبت هو المصابا وكان قياسه يراني أنا مثل إن

ترى أنا أقر منك فقيل ليس هو فصلا وإنما هو توكيد للفاعل وقيل ل هو فصل فقيل لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كان صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لأنه نفسه في المعنى وقيل هو على تقدير مضاف إلى الياء أي يرى مصابي والمصاب حينئذ مصدر كقولهم جبر الله مصابك أي مصيبتك أي يرى مصابي هو المصاب العظيم ومثله في حذف الصفة الآن جئت بالحق أي أوضح والالكفروا بمفهوم الظرف فلا تقيم لهم يوم القيامة وزنا أي نافعا لأن أعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية وأجازوا سير يزيد سير بتقدير الصفة أي واحد والالم غدوز عم ابن الحاجب ان الانشاد لو أصيب بأشناد الفعل إلى ضمير الصديق وأن هو توكيد له أو ضمير يرى قال إذا يقول عاقل يراني مصابا إذا أصابني مصيبة أم وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض وروى براه أي يرى نفسه وتراه بالخطاب ولا اشكال حينئذ

وله أشار المصنف لضعف هذا الاستدلال بقوله وقد اخ (قوله هو الحق) هذا هو المفعول الثاني والاول هو قوله الذي أنزل وقوله هو الحق الضمير للفصل (قوله انتهى الخ) هكذا وقع في نسخة ولكن لا معنى لها لان هذا الاستدلال من كلام المصنف تأمل (قوله فيمتنع الخ) أي لانه في هذه الامثلة بصيغة المنصوب وإنما التزم أن يكون بصيغة المرفوع لان الأصل فيه أن يكون بعد المتدا فتكون صيغته صيغة مرفوع للتاسب ثم استعمل كذلك بعد دخول الناسخ ليكون حاله على وتيرة واحدة (قوله على البدل) أي لا على أنه ضمير فصل اذ لا يصح أصلا لانه باتفاق لا يكون الا بصيغة المرفوع (قوله أن يطابق ما قبله) أي في التكلم والخطاب والغية وفي التذكير والتانيث وفي الشبهة والجمع والافراد (قوله كنت هو الفاضل) أي لعدم مطابقة ضمير الفصل لما قبله في الخطاب (قوله جرير ابن الخطفي) بفتح الفاء هو الشاعر المعلوم المعادل للفرزدق قال الدمامي الذي رأيته في أكثر النسخ اثبات ألف ابن وحيتنذ فينون جرير ابناء على القول الضعيف المشترك في العلم المضاف إليه ابن أن يكون علم أي لا علم جده كما هو هنا لان جرير ابن عطية بن حذيفة الخطفي فهو لقب لجده وحينئذ فينون العلم الاول ولا تحذف ألفه والمشهور أن المدار على وقوعه بين علي بن وان لم يكن الثاني اسم أي اه تقرير دردير (قوله وكان الخ) على وزن فاعل وبعده اذا سحر الخليفة نار حرب رأى الحجاج انقيا شهابا

(قوله فقيل) أي في توجيه عدم مطابقتها لما قبله (قوله فقيل لما كان) أي جرير وقوله بمنزلة نفسه أي نفس الصديق وقوله حتى كان اذا أصيب أي جرير وقوله فجعل أي جرير وقوله لانه نفسه في المعنى أي بحسب المعنى المقصود له لانه في الواقع كذا (قوله أي يرى مصابي) أي يرى الصديق مصابي ففاعل يرى يعود على الصديق ومصابي هو المفعول وهو اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة فصح كون الضمير ضمير فصل لمطابقته لما قبله في الغيبة فان قلت ان الحمل لا فائدة فيه اذ المعنى يرى الصديق مصيبتى هي المصيبة ولا فائدة لذلك فاجاب المصنف بان الكلام على حذف الصفة أي يرى مصيبتى هي المصيبة العظيمة (قوله مصدر) أي مبي أي ليس اسم مفعول لانه ينحل المعنى يرى الشخص المصاب المضاف الى هو الشخص المصاب ولا معنى له (قوله والالا) أي والايكن المعنى هكذا (قوله بمفهوم الظرف) أي بسبب مفهوم الظرف أي الآن لان مفهومه انك قبل الآن لم تات بالحق ولا شك أن هذا كفر بموسى وحاصل الجواب أن الكلام على حذف الصفة أي الحق الواضح (قوله والالهم يد) اذ لا فائدة لقولك سير يزيد سير (قوله اذ لا يقول عاقل الخ) علة لمخزوف أي ولا يصح اسناده لضمير المتكلم اذ لا يقول الخ وحاصله انه لو كان ذلك الفعل مستنداً لضمير المتكلم والمصاب اسم مفعول كان المعنى اذا أصيب أي أصابني مصيبة يراني الصديق مصابا وهذا لا يقول عاقل لعدم الفائدة فيه فضلا عن هذا الشاعر البالغ واذا قدر مضاف قبل الياء لزم اتحاد المبتدأ والخبر ولا فائدة فيه فتعين ان الفعل مستند لضمير الصديق أي انه اذا أصيب بمصيبة يرى اني المصاب بها لانتي نفسه في المعنى (قوله اذ لا يقول عاقل الخ) رد بان الذي في البيت المصاب خبر معروف بالفيقيد الحصري يراني الصديق عند اصابتى محصورا في الاصابة فالمصيبة المتعلقة بغيري كالعدم وهذا معنى صحيح (قوله لا يتجه الاعتراض) أي اعتراض ابن الحاجب من أن هذا التركيب لا فائدة فيه لانه معلوم وحاصل جوابه انا نقدر الصفة فالمعنى يرى مصابي مصابا عظيما (قوله بان ما بعده خبر) أي ان ضمير الفصل هو الدافع ابتداء تورم ان ما بعده تابع وان الخبر سيأتي فاذا

ولا تقدير والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال ولو أنه قال يراه لكان حسنا أي يرى الصديق نفسه مصابا اذا أصبت (المسئلة الثانية) في فائده وهي ثلاثة أمور أحدها لفظي وهو الاعلام من أول الامر بان ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا

لانه فصل بين الخبر والتابع ومهادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام واكثر الخبر بين يقتصر على ذكر هذه الفائدة وذكر التابع الى من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت أنت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف ه والثاني معزى وهو التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه أنه لا يجمع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لانه يدعم به الكلام أى يقوى ويؤكد ه والثالث معنى أيضا وهو الاختصاص وكثير من البيانين يقتصر عليه وذكر الزحمرى اثلاثة في تفسيره وأولئك هم المفليون فقال فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لاصفة والتوكيد واجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ه (المسئلة الثالثة في محله) ه زعم البصريون أنه لا محل له ثم قال أكثرهم أنه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول أسماء الافعال فيمن براها غير معمولة لشيء وأل الموصولة وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس

دخل ضمير الفصل رفع ذلك التوهم لانه لا يكون قبله الامتداد ولا يكون بعده إلا الخبر (قوله لانه فصل) أى يميز بينهما (قوله وعمادا) أى ويصح أيضا عمادا (قوله لانه يعتمد عليه) أى يعتمد عليه من أول الامر من حيث افادته أن ما بعده مسند لما قبله ونحوه عنه فمفاد التفسيرين ومألفها واحد ولكن الأولى تسميته بالفصل لان الفصل معناه المطابق للتمييز وأما المهاد فمعناه المطابق لما يعتمد عليه وافادته لما قلناه بالزوم (قوله على ذكر هذه الفائدة) وهى الاعلام المذكور (قوله كنت أنت الرقيب عليهم) أى فالضمير رافع لتوهم أن الرقيب صفة لان الضمائر لا توصف وظاهره أنه يحتمل أن الكلام بدونه يحتمل أن يكون بدلا أو توكيدا مع أنه لا توهم لان التوكيد إنما يكون بألفاظ ليس هذا منها ولا نسقا وهو ظاهر ولا بد لانه لا يدل الظاهر من الضمير إلا إذا كان مفيدا للاحاطة والشمول والرقيب ليس كذلك ولا يائنا لانه مشتق والبيان لا يكون الا جامدا فتقوله وذكر التابع أولى لهذه العلة لا يسلم فتأمل (قوله وهو التوكيد) أى توكيد النسبة أى تقريرها وليس المراد التوكيد الحوى لانه ليس توكيد اللفظ ولا معنويا وهذا اندفع قول ابن الحاجب لا يظهر كونه للتوكيد لانه ليس توكيدا معنويا ولا نحويا وهو فهم أن المراد التوكيد الحوى (قوله وبنوا عليه) أى على افادته التوكيد وقوله انه لا يجمع التوكيد أى اللفظي لثلاث يجتمع مؤكدا ان وهو تحصيل الحاصل (قوله وبنوا عليه الخ) لا نسلم ذلك البناء وذلك لان التوكيد المستفاد من ضمير الفصل توكيد للنسبة والثاني توكيد للمسند اليه وهو زيد فليس المؤكد بالامر من شيئا واحدا سلما أنهما واردان على شئ واحد فتقول ما المانع من توكيد الشئ الواحد بمؤكدين قال تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون (قوله وعلى ذلك) أى ولاجل هذه الفائدة (قوله الاختصاص) أى قصر الحكم على المذكور ونفيه عما عداه (قوله يقتصر عليه) أى على هذا الامر في فائدته (قوله وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة الخ) قد بحث في هذه الفائدة الثالثة السعدوق قال لا نسلم هذه الفائدة الا لو كان نحو قولك زيد هو أفضل من عمرو بما الخبر فيه نكرة يفيد الحصر مع أنه لا يفيد واما ما ذكره من الآية فقد يقال ان الحصر جاء من تعريف الطرفين لان الجملة المعرفة الطرفين تفيد الحصر اه تقرير دردير (قوله أنه حرف) أى وتسميته بضمير مجازا نظر للصورة ومن اجل كون صورته صورة الضمير نفي وأفر دوجع (قوله وقال الخليل) هو بصري وقوله ونظيره الخ جواب عن سؤال وارد عليه وحاصله ان كل اسم لا بد له من محل فكيف نقول انه اسم ولا محل له من الاعراب فاجاب المصنف عنه بان الكلية ليست مسئلة بل بعضها لا محل له كاسماء الافعال وأل الموصولة واعترضه الدماميني بان هذا الجواب إنما زاد الاشكال ولم يدفعه لانه يقال أيضا كيف تكون أسماء الافعال أسماء ولا محل لها وكذا يقال في أل واجاب الشمني بان المصنف ليس مراده الجواب بل التظهير وحاصله ان الخليل يقول بالاسمية ولا محل لها ولا يستبعد كلامه لان لذلك نظير كاسماء الافعال ولكن هذا جواب لا رد شيئا تأمل (قوله فيمن براها الخ) أى وبعضهم يجعلها مبتدآت أغنى مرفوعها عن الخبر وبعضهم جعلها مفعولات مطلقه (قوله وأل الموصولة) أى بناء على انها اسم والأولى حذفه لان اعرابها على هذا القول نقل لما بعده لكونها على صورة الحرف فحيث لا محل لها تأمل اه تقرير دردير (قوله بحسب ما بعده) اعترض بانه يقتضى أن يكون تابعا لما بعده ولم يعهد في التوابع أن تكون تابعة لما بعدها بل لما قبلها تأمل (قوله بحسب ما قبله) أى لان ضمير الرفع يؤكد الضمير الذى قبله المرفوع والمنصوب والمجرور تقول صن نفسك أنت ومررت بك أنت فمر مؤكدا لما قبله لان ضمير الفصل عنده ضمير رفع ولا غرابة في توكيد ضمير الرفع للضمير المجرور والمنصوب لكن برد على هذا شئ وهو انه إذا تقدم اسم ظاهر لا يصح أن يكون مؤكدا له لان الضمير لا يؤكد الظاهر عند الجمهور ومنهم الفراء (قوله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع) أى باتفاق الكسائي والفراء وقوله وبين معمولي ظن نصب أى باتفاقها (قوله وبين معمولي كان رفع) أى بحسب

(المسئلة الرابعة فيما يحتمل من الاوجه) يحتمل في نحو كنت أنت الرقيب عليهم ونحو إن كنا نحن الغالبين الفصلية والتوكيد دون الابتداء لا تنصب ما بعده وفي نحو وإنا نحن الصافون ونحو زيد هو العالم وإن عمرا هو الفاضل الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام في الاولى ولكون ما قبله ظاهرا في الثانية والثالثة ولا يؤكد الظاهر بالضمير لانه ضعيف والظاهر قوي ووهم أبو البقاء فأجاز في إن شأنتك هو الأبر التوكيد وقدير يد أنه توكيد للضمير مستتر في شأنتك لا لنفس شأنتك ويحتمل الثلاثة في نحو أنت الفاضل ونحو إنك أنت علام الغيوب ومن أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو إن زيدا هو الفاضل البدلية ووهم أبو البقاء فأجاز في تجدوه عند الله هو خيرا كونه بدلا من الضمير المنصوب ومن مسائل الكتاب قد جربتك فكنت أنت (١٤١) أنت الضمير ابتداء وخبر والجملة

خبر كان ولو قدرت الاول فصلا أو توكيدا لقلت أنت أياك والضمير في قوله تعالى إن تكن أمة هي أربي من أمة مبتدأ لان ظهور ما قبله يمنع التوكيد وتنكيره يمنع الفصل وفي الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه قدر في يكون ضمير لكل فأبواه مبتدأ وقوله هما إما مبتدأ ثان وخبره اللذان والجملة خبر أبواه وإما فصل وأما بدل من أبواه إذا جرزنا إبدال الضمير من الظاهر واللذان خبر أبواه وإن قدر يكون خاليا من الضمير فأبواه اسم يكون وهما مبتدأ أو فصل أو بدل وعلى الاول فاللذان بالالف وعلى الأخير هو بالياء (روابط الجملة بما هي خبر عنه) وهي عشرة أحدها الضمير وهو الاصل ولهذا ربط به مذكورا كزيد ضربته

ما قبله وقوله ونصب عند الكسائي أي بحسب ما بعده (قوله فيما يحتمل من الاوجه) أي بالنظر له في حد ذاته بقطع النظر عن كونه ضمير فصل أو غير فصل وإلا لما أتى أوجه (قوله لدخول اللام الخ) أي لان اللام تدخل على المبتدأ وتدخل على ضمير الفصل ولا تدخل على التوكيد (قوله التوكيد) أي فظاهر كلام أبي البقاء أن الضمير توكيد لشأنتك ولا شك انه وهم لان الاسم الظاهر لا يؤكد بالضمير (قوله وقدير يد الخ) جواب عنه (قوله مستتر في شأنتك) أي لاز شأني اسم فاعل بمعنى مبغض واعترض على المصنف بأنه إذا كان كلامه يحتمل وجهها صحيحا فلا معنى للاعتراض على أبي البقاء من أول الامر (قوله البدلية) أي وعلى كل حال فالتوكيد ممنوع والجائز أمور ثلاثة وهي الفصل والبدلية والمبتدأ ويمتنع التوكيد (قوله ووهم أبو البقاء) أي لان إبدال الضمير من ضمير موافق له في الغيبة والحضور لا يصح لان المبدل منه في نية الطرح والمقصود البديل وإذا توافقا فلا معنى ليكون الاول غير مقصود دون الثاني (قوله واللذان خبر أبواه) أي والجملة خبر كان

(روابط الجملة بما هي خبر عنه)

(قوله بما هي خبر عنه) أي بالمبتدأ حالا أو في الاصل (قوله وكل وعدا لله الحسنى) أي فالتقدير وكل وعده الله الحسنى وحذف الضمير اذا كان المبتدأ فيه كلمة كل متنازع فيه لحكي ابن مالك في التسهيل الاجماع على منع حذفه ونقل غيره أن مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبي الربيع فقال جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفا عن الكسائي والفراء اجازة ذلك اهدما مبنى (قوله وهذا) أي الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة مما أغفلوه أي لانهم انما تكلموا على الترجيح باعتبار ما عطف عليه الجملة (قوله لم يذكرنا مثل ذلك الخ) أي لم يقولوا بترجح النصب على الرفع في نحو زيد ضربته وأكرمت عمرا للتناسب (قوله ولا فرق) أي والحال انه لا فرق بين المثال الاول والثاني في أن النصب في كل منهما يؤدي لمعطف فعلية على فعلية (قوله وقول أبي النجم) عطف على قراءة ابن عامر وصدره وقد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله الخ فكله مبتدأ وجملة لم اصنع خبره والرابط محذوف وهو الضمير الواقع مفعولا أي لم اصنعه (قوله لان ذنبا نكرة) أي غير محدودة وهي لا يجوز توكيدها باتفاق بخلاف المحدودة فأجازة الكوفيون دون البصريين نحو صمت شهرا كله (قوله كان فاسدا) وذلك لان نصب كل يقتضي دخولها في حيز النفي فيتوجه النفي حينئذ للشمول خاصة ويفيد بطريق المفهوم ثبوت الفعل لبعض الافراد فيكون أبو النجم على هذا التقدير معترفا ببعض الذنوب التي ادعتها أم الخيار عليه وليس الغرض ذلك (قوله في فصل كل) هذه السخة هي الصواب وفي بعض النسخ في فصل لو وهي غير الصواب لانهم يبين شيئا من ذلك في الكلام على لو (قوله لا توكيد أو مبتدأ) أي وهنا لا يصح التوكيد لما قاله ولا مفعول لافساد

ومحذوف مرفوعا نحو إن هذان لساحران إذا قدر لهما ساحران ومنصوبا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى ولم يقرأ بذلك في سورة النساء بل قرأ بنصب كل كالجماعة لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهدين فسأوى بين المجننين في الفعلية بل بين الجمل لان بعده وفضل الله المجاهدين وهذا مما أغفلوه أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة فانهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو قام زيد وعمرا أكرمتا للتناسب ولم يذكروا مثل ذلك في نحو زيد ضربته وأكرمت عمرا ولا فرق بينهما وقول أبي النجم كله لم اصنع ولو نصب كل على التوكيد لم يصح لان ذنبا نكرة أو على المفعولية كان فاسدا معنى لما بيناه في فصل كل وضميفا صناعة لان حق كل المتصلة بالضمير أن لا تستعمل إلا توكيدا أو مبتدأ

نحو ان الامر كله لله قرىء  
بالنصب والرفع وقرىء  
افحكم الجاهلية يغيون  
بالرفع ويجرورا نحو السمن  
منوان بدرهم أى منه وقول  
امرأة زوجي المس مس  
أرنب والريح ريح زرنب  
إذا لم نقل ان ال نائية عن  
الضمير وقوله تعالى ولمن  
صبر وغفر ان ذلك لمن عزم  
الأمور أى أن ذلك منه  
لا بد من هذا التقدير سواء  
أقدرنا اللام للابتداء ومن  
موصولة وشرطية أو قدرنا  
اللام موطنة ومن شرطية  
أما على الأول فلان الجملة  
خبر وأما الثاني فلانه لا بد  
في جواب اسم الشرط  
المرتفع بالابتداء من أن  
يشتمل على ضميره سواء  
قلنا انه الخبر أو أن الخبر  
فعل الشرط وهو الصحيح  
وأما على الثالث فلانها  
جواب القسم في اللفظ  
وجواب الشرط في المعنى  
وقرل أبى البقاء والحواف  
ان الجملة جواب الشرط  
مردود لانها اسمية وقولها  
انها على اضممار الفاء مردود  
لاختصاص ذلك بالشعر  
ويجب على قولها أن تكون  
اللام للابتداء لا للتوطئة  
(تنبيه) قد بوجده الضمير  
في اللفظ ولا يحصل الربط  
وذلك في ثلاث مسائل \*  
أحدها أن يكون معطوفا  
بغير الواو نحو زيد قام عمرو  
فهو أو ثم هو والثانية أن  
يماد العامل نحو زيد قام

المعنى كما قال ولضعفه صناعة فتعين الرفع على انه مبتدأ اه تقرير دردير (قوله كله) توكيد ان قرىء بالنصب  
ومبتدأ على قراءة بالرفع (قوله أفحكم) مبتدأ ويغيون خبر (قوله ويجرورا) عطف على قوله سابقا مرفوعا  
ومنصوبا (قوله أى منه) أى منوان كائنان منه بدرهم فالسمن مبتدأ أول ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر  
الثاني والجملة خبر الأول والرابط محذوف وهو الضمير المجرور الكائن في الصفة المحذوفة المسوغة للابتداء  
بالنكرة وهو المبتدأ الثاني (قوله وقول امرأة) بالجر عطفًا على السمن وهذه المرأة إحدى النساء اللاتي  
اجتمعن وتعاقدن على أن يصفن أزواجهن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ومن إحدى عشرة امرأة  
ويعرف هذا الحديث بحديث أم زرع والأرنب واحد الأرناب دابة معروفة وهذا اللفظ قيل يطلق على  
الذكر والانثى وقيل لا يماثلان على الانثى ويقال لذكرها خز بمجعات على وزن مردو الزرنب بزى فراء  
فتون فباء موحدة نبت طيب الرائحة وقيل شجر طيب الرائحة تريد أزوجه كالأرنب في نمومة الجسد  
ولينه وكالزرنب في طيب الرائحة (قوله زوجي) مبتدأ أول والمر مبتدأ ثان وقوله مس أرنب خبر المبتدأ الثاني  
والجملة خبر الأول والرابط محذوف أى المس منه مس أرنب وكذا يقال في زوجي الريح ريح زرنب (قوله)  
نائية عن الضمير أى وإلا فى الرابطة (قوله ولمن صبر) اللام لام الابتداء ومن موصولة مبتدأ وجملة ان ذلك لمن  
عزم الأمور خبر والرابط محذوف أى أن ذلك منه (قوله أى أن ذلك منه) هذا بناء على ان الإشارة للضمير  
الماخوذ من صبر والغفران ويحتمل أن الإشارة لمن والاصل من ذوى عزم الأمور وعلى هذا فالرابط  
الإشارة للضمير (قوله ومن موصولة) حاصلة أن اللام في قوله ولمن صبر ان جعلت للابتداء فن اما موصولة  
أو شرطية وان جعلت موطنة للقسم فمن شرطية لا غير (قوله فلان الجملة) أى جملة ان ذلك لمن عزم الأمور وقوله  
خبر أى عن المبتدأ وهو من الموصولة في من صبر والجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابطة (قوله وأما الثاني) أى  
وهو كوز اللام للابتداء ومن شرطية وفيه أنه إذا كان كذلك فالجملة التي يقدر فيها الضمير وهى قوله ان ذلك لمن  
عزم الأمور هى الجواب وهى اسمية فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال  
بأن هذا الكلام وقول أبى البقاء والحواف ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقولها انها على اضممار  
الفاء مردود لا اختصاص ذلك بالشعر فها هذا الذى فعله المصنف وجوابه أنه لم يجزم بأن من شرطية كما جزم  
أبو البقاء والحواف وإنما قال ان قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير في الجواب ثم أبطل الجوابية بعدم  
الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك إبطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فسامله اه دمايى (قوله وأما  
على الثالث) أى وهو أن اللام موطنة ومن شرطية وقوله فلانها أى جملة ان ذلك لمن عزم الأمور وقوله  
وجواب الشرط في المعنى أى وجملة الجواب يجب اشتغالها على ضمير الشرط الواقع مبتدأ (قوله لانها اسمية)  
أى والجملة الاسمية إذا وقعت جوابا رجب اقترانها بالفاء (قوله وقولها) أى جوابا عن عدم اقترانها بالفاء  
(قوله لا للتوطئة) أى لأن القاعدة أنه إذا جمع قسم وشرط حذف جواب المتأخر منهما وهو هنا الشرط  
وهما قد حكما على أن الجملة جواب الشرط فتعين أن تكون اللام للابتداء (قوله ولا يحصل الربط) أى وحيث  
يكون الكلام فاسدا (قوله أن يكون) أى الضمير معطوفا على شيء في الخبر (قوله بغير الواو) أى وأما إذا  
كان العطف بالواو ونحو زيد قام عمرو وهو جازات المسئلة وذلك لأن الواو لمطلق الجمع فلا سمان معها أو  
الاسماء بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير المبتدأ اه دمايى (قوله فهو) أى فزيد أى قام زيد أو ثم قام  
زيد (قوله ان يعاد العامل) أى مع العطف بالواو فان لم يعد حصل الربط وإنما اشترط عدم إعادة العامل عند  
العطف بالواو لانها ليست للجمع في الجمل بل في المفردات فليست للواو خصوصية في عطف الجمل والخصوصية  
للفاء لانها تنزل الجملتين بالسببية منزلة جملة واحدة ولذا منعوا الزيدان يقوم ويقعدوا أجازوا قائم وقاعدوا أما  
قول به عن المعربين في هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثانية لرجلين فردود (قلت) وينبغي أن



عمر ووقام هو و والثالثة أن يكون بدلنا نحو حسن الجارية الجارية أعجبتني هو فبدل اشتغال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كانه من جملة أخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل (٩٤٣) منه أن تصح المسئلة ونحو ذلك مسئلة

الاشتغال فيجوز النصب والرفع في نحو زيد ضربت عمرا وأباه ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم ومع التصريح بالعامل وإذا أبدلت أخاه ونحوه من عمر ولم يجوز اعلى ما مر من الاختلاف في عامل البدل فان قدرته بيانا جاز باتفاق ويجوز بالاتفاق زيد ضربت رجلا محبه رفته زيدا أو نصبت لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد الثاني الإشارة نحو والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار والذين آمنوا وعملوا الصالحات لانكلف نفسا الا وسعها أولئك أصحاب الجنة إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا ويحتمله لباس التقوى ذلك خير وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدا موصولا أو موصوفا والإشارة لإشارة البعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا لما نعين وزيد قام ذلك لما نعين والحجة عليه في الآية الثالثة ولا حجة في الرابعة لاحتمال كون ذلك فيها بدلا أو بياناً وجوز الفارسي كونه صفة وتبعه جماعة منهم أبو البقاء ورده الجوزي بان الصفة لا تكون أعرف

يكون مشام قائلاً بصفة هذه المسئلة فقد حكى المصنف عنه بعد هذا أنه اجاز نحو زيد قامت هند وأكرمها ونحو زيد قام وقدمت هند وإنه بناء على أن الواو للجمع فالجملتان كالجملة اءدمامني (قوله وهو في التقدير) أي لانه في التقدير الخ فهو علة لعدم الربط (قوله كانه من جملة أخرى) أي لان البدل على نية تكرار العامل على الصحيح (قوله ونحو ذلك) أي ما ذكر من منع المسائل الثلاث في باب الخبر لعدم الربط للجملة الواقعة خبراً (قوله وأباه) أي لان الواو للجمع فالاسمان معاً بمنزلة اسم فيه ضمير وحينئذ فإن رفعت الجملة الخبر احتوت على ضمير المبتدا وإن نصبت كان الفعل المفسر لعامل الاسم السابق قد اشتغل بالعمل في سببي الاسم السابق (قوله مع الفاء وثم) أي لانها ليسا لمطلق الجمع وقوله ومع التصريح أي راءتعا مع العطف بالواو مع التصريح الخ لما علمت أن الواو لمطلق الجمع في المفردات لافي الجمل وحينئذ اذا رفعت فالجملة الواقعة خبراً خاية عن ضمير المبتدا وإن نصبت كانت الجملة المفسرة لعامل الاسم السابق ليست مشتملة على ضمير الاسم السابق (قوله من الاختلاف في عامل البدل) أماً على قول من يقول العامل في البدل هو العامل في المبدل منه فيجوز (قوله) فان قدرته بيانا جاز باتفاق هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت أن العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقاً وكيف يثبت هذا وقد صرحوا بالخلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع أو غيره من غير تفصيل أو يفصل بين البدل وغيره فإذا كان من الناحية من يقول ان العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع وانما هو عامل مقدس سواء كان التابع عطف بيان أو غيره لم يأت القول بجواز هذه المسئلة على تقدير كون التابع فيها بياناً على سبيل الاتفاق اه دما ميني (قوله جازا باتفاق) لعل المراد اتفاق طائفة والافهناك من يقول عامل التابع مطلقاً مقدراً وحينئذ فقياس قوله المع (قوله كالشيء الواحد) وحينئذ فالجملة الخبرية أو المفسرة مشتملة على ضمير المبتدا أو على ضمير الاسم المشتغل عنه (قوله الثاني) أي من روابط الجملة (قوله) أولئك أصحاب الجنة) مبتدا وخبر والجملة خبر ثان عن قوله والذين آمنوا والرباط الإشارة وقوله لانكلف نفساً خبر أول والرباط ضمير مقدراً أي لانكلف منهم (قوله كل أولئك) مبتدا وجملة كان عنه مسئولاً خبره والجملة خبر ثان والرباط الإشارة (قوله ويحتمل) أي ويحتمل أن يكون بياناً أو بدلاً من لباس وخبر خبر لباس فالخبر مفرد (قوله ويحتمل) ولباس التقوى الخ ظاهر تخصيصه الاحتمال بهذه الآية يقتضي أن الاليتين التين تلاهما أو لا متعینان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال البدل والبيان جار فيها أيضاً اه دما ميني (قوله ذلك خير) فذلك مبتدا وخبر وخبر والجملة خبر لباس (قوله وخص ابن الحاج) أي في شرحه لمقرب ابن عصفور (قوله المسئلة) أي مسئلة الربط بالإشارة للمبتدا (قوله لما نعين) هما كون المبتدا ليس موصولاً ولا موصوفاً والإشارة ليست البعيد (قوله لما نعين) هو كون المبتدا ليس موصولاً ولا موصوفاً (قوله) في الآية الثالثة) أي وهي ان السمع والبصر والفؤاد فان المبتدا فيها ليس موصولاً ولا موصوفاً وقد ربط خبره به بالإشارة له (قوله ولا حجة) أي عليه (قوله كونه) أي ذلك صفة للمبتدا وهو لباس (قوله لا تكون أعرف) له له بالسهاج أو أن التابع لا يكون أشرف والافكونها مخصصة أو موضحة أنسب بكونها أعرف (قوله) أكثر وقوع ذلك الخ اعلم أن وقوع الظاهر موضع المضمر في التعظيم والتعظيم جائز قياساً وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد ما زيد وزيد قام أبو طاهر إذا كان أبو طاهر كنية زيد كذا في عباب الباب اه دما ميني (قوله) يسبق) في نسخة يشبه (قوله يسبق الموت شيء) الجملة مفعول ثان وهي خبر بحسب الاصل والرباط اعادة المبتدا بلفظه (قوله نص) من التغيص وهو التكدير (قوله اعادته) أي المبتدا (قوله كنية له) أي لزيد (قوله)

من الموصوف هو الثالث اعادة المبتدا بلفظه أو أكثر وقوع ذلك في مقام التحويل والتفخيم نحو الخاقا ما الخاقا وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين قاله لا أرى الموت يسبق الموت شيء منه نص الموت ذا القنى والفقير اه والرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءني أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله كنية له

أجازه أبو الحسن مستدلاً بنحو قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا ننزع أجر المصلحين وأوجب بمنع كون الذين مبتدأ بال  
يجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن (٤٤) سلم فالرابط العموم لأن المصلحين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أي منهم وقال الحوفي

أجازه أبو الحسن) أي ومنعه غيره (قوله والذين يمسكون بالكتاب) الذين مبتدأ وجملة إنا لا ننزع  
أجر المصلحين خبر والرابط إعادة المبتدأ بمعناه لأن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب (قوله وأوجب)  
أي من طرف المانعين للرابط بأعادة المبتدأ بمعناه (قوله على الذين يتقون) أي من قوله تعالى والدار  
الآخرة خير للذين يتقن أفلا يعقلون (قوله ولئن سلم) أي أنه مبتدأ (قوله أو ضمير محذوف أي  
منهم) يفيد أن المصلحين أخص فينا في ما ذكره أولاً من عمومهم ويمكن الجمع بينهما والار بالعموم  
الوجهي وبعد هذا فبرد على هذا الثاني أن الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا ينقسمون إلى  
مصلحين وغير مصلحين حتى يقال لا ننزع أجر المصلحين منهم اللهم إلا أن تجعل من المحذوفة بياناً لا تبعية  
(قوله والجملة) أي جملة إنا لا ننزع أجر المصلحين (قوله دليل) أي دليل ذلك الخبر المحذوف (قوله عموم)  
أي في الجملة (قوله نحو زيد نعم الرجل) أي فالرجل أعم من زيد لأن في فاعل نعم للجنس (قوله نعم الرجل)  
أي فان اللام لما كانت للجنس وإن لم يكن على سبيل الاستغراق للقطع بأن المتكلم لم يقصد مدح جميع من  
في العالم والجنس مشتمل على كل أفرادها كان الرجل مشتملاً على زيد وغيره فجري اشتماله عليه مجرى الذكر  
اللفظي (قوله فلا صبرا) أي فلا صبر لي عن شيء وقوله فاما الصبر الخ صدره لا لبيت شعري هل إلى أم جحدر  
سبيل فاما الخ (قوله ويلزمهم أن يجزوا زيدات الناس وعمر الخ) أي واللازم باطل لتفكيك الكلام  
وعدم التثنية (قوله في صحة تلك المسئلة) أعني الرابط بأعادة المبتدأ بمعناه وفيه أن أكثرهم على خلاف أبي  
الحسن وعلى أن ال في فاعل نعم للجنس (قوله أو بالعكس) متعلق بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل  
أي أو يقع العطف ملتبساً بالعكس (قوله نحو أ لم تراخ) التثيل وقع على طريق اللف والنشر الغير المرتب  
فالآية مثال للصورة الثانية وهي عطف الجملة الحالية من الضمير على المشتبهة عليه والبيت مثال للصورة الأولى  
بكل من شرطيه وهي عطف الجملة ذات الضمير على الحالية منه (قوله وإنسان عني الخ) إنسان العين هو  
المثال الذي يرى في سوادها ويحسر بضم السين مضارع حسر بفتحها أي انكشف وقوله يحمر بضم الجيم  
وكسرهما أي يكثر ويفرق بفتح الراء مضارع غرق بكسرهما (قوله يحمر الماء) أي ينكشف الماء وقوله يحمر  
أي يكثر الماء وقوله يحمر الماء الخ الجملة خبر والرابط عطف الجملة المحتوية على خبر المبتدأ عليها بقاء السببية  
المصيرة للجملة كالمشئ الواحد (قوله محتمل الخ) لكن ما قالوه أظهر لأن الحذف خلاف الأصل ولا ضرورة  
تدعو إليه فما في البيت كقولهم الذي يطير الذباب فيه غضب زيد (قوله وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضعه)  
وهو الجملة السادسة من الجمل التي لها محل وحاصل ما قدمه من التحقيق أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة  
الواحدة لهذا أكتفى فيهما بضمير واحد حيث نزل الخبر بجمعهما كما في جملة الشرط والجزاء الواقعتين خبراً  
والمحل لذلك الجوع وأما كل منهما أنجزه الخبر فلا محل له ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك يعني في قوله  
تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة وفي نظائر من نحو الذي يطير الذباب فيه غضب زيد  
قد اخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف (قوله العطف بالواو) أي العطف على جملة فيها ضمير الحالية  
من ضمير أو العكس كما سبق في الفاء (قوله أو أكرها) الرابط هنا في الثانية وأما قوله ونحو زيد الخ الرابط في  
الجملة الأولى أعني قام والواو صيرت الجملة كمشئ واحد (قوله بناء) أي هشام (قوله أو أكرها) أو أكرها أو أكرها  
هشام (قوله هذان قائم وقاعد) أي لأن الواو في المفردات تصيرهما بمنزلة المثنى في المعنى وإن كان لا يمكن ذلك  
في اللفظ فلذا صح الاخبار وتصير الاسماء بمنزلة الجمع واما في الجمل فلا تكرر لاطلاق الجمع فلذا لم يصح الحمل (قوله  
زيد يقوم عمر الخ) زيد مبتدأ وجملة يقوم خبر والرابط الشرط أعني قوله إن قام الدالة على جوابه جملة الخبر

الخبر محذوف أي  
مأجورون والجملة دليله  
والخامس عموم يشمل المبتدأ  
نحو زيد نعم الرجل وقوله  
فاما الصبر عنها فلا صبراه  
كذا قالوا ويلزمهم أن  
يجزوا زيد مات الناس  
وعمر وكل الناس يموتون  
وخالد لا رجل في الدار  
أما المثال فقيل الرابط  
إعادة المبتدأ بمعناه بناء  
على قول أبي الحسن في  
صحة تلك المسئلة وعلى  
القول بأن ال في فاعلي  
نعم وبش للعبد لا للجنس  
وأما البيت فالرابط فيه  
إعادة المبتدأ لفظه وليس  
العموم فيه مراد إذ المراد  
أنه لا صبر له عنها لأنه لا  
لا صبر له عن شيء  
والسادس أن يعطف  
بقاء السببية جملة ذات  
ضمير على جملة خالية منه  
أو بالعكس نحو ألم تر أن  
الله أنزل من السماء ماء  
فتصبح الأرض مخضرة وقوله  
وإنسان عني يحمر الماء  
تارة فيبدو وتارات يحمر  
فيغرق كذا قالوا والبيت  
محتمل لأن يكون أصله  
يحمر الماء عني أي ينكشف  
عنه وفي المسئلة تحقيق  
تقدم في موضعه والسابع  
العطف بالواو أجازه  
هشام وحده نحو زيد  
قامت هندوا كرمها ونحو  
زيد قام وعدت هند بناء  
أن الواو للجمع فالجمتان

كالمجملة كمنزلة الفاء وإنما لو ا للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعدون هذان يقوم ويقعد الثامن شرط وفي  
يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو وإن قام ه التاسع ال النابتة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه

واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى الاصل مأواه وقال المانعون ان التقدير هي المأوى له العاشر كون الجملة نفس المتبدا في المعنى نحو هجرى ابي بكر لا اله الا الله ومن هذا اخبار ضمير الشأن والقصة نحو قل هو الله أحد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا (تنبيه) الرابطة قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن (١٤٥) اما النون على أن الاصل أزواج الذين

واما كلمة هم مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التدرج وتقديرها اما قبل يتربصن أي أزواجهم يتربصن وهو قول الاخفش واما بعده أي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقال الكسائي وتبعه ابن مالك الاصل يتربص أزواجهم ثم جىء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكره من فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير (الاشياء التي تحتاج إلى رابط) وهو أحد عشره أحدها الجملة المخبر بها وقد مضت ومن ثم كان مردودا قول ابن الطراوة في لولا زيد

وفي الحقيقة الرابط انما هو الضمير لا الشرط واعلم أن هذا غير الربط بالضمير السابق لان الربط هناك بضمير في جملة الخبر وهناك في جملة شرطية خارجة عن الخبر إلا أنها شرطية فيه (قوله من خاف) من مبتدأ وجملة ان الجنة هي المأوى إما خبر على جعل من اسم وصول مبتدأ أو جواب الشرط بناء على ان من شرطية وعلى كل حال لا بد من ضمير لما تقدم أن جواب الشرط لا بد فيه من ضمير عائد على اسم الشرط إذا كان الشرط مرفوعا بالا بتداء قال نائبة عن الضمير (قوله وقال المانعون) أي المانعون لكون آل تنوب عن الضمير وهم البصريون (قوله كون الخبر نفس المتبدا في المعنى) عدهذا من الروابط لا ينافي ما يأتي في تنبيه ما لا يحتاج لربط لان المراد لا يحتاج رابطا نائبة عن ذات الجملة وهذا لا ينافي أن هناك رابطا في ذاتها (قوله هجرى) بكسر الهماء وتشديد الجيم وفتح الراء أي دأبه وعادته التي كان يستمر عليها في الهجرة لان شأن أبي بكر كان يقول في الهجرة لا اله الا الله فالله أب والعادة له في ذلك الوقت ولا اله الا الله وفيه أن لا اله الا الله المصدومة منه اللفظ فهو مفرد لا جملة فالأخبار انما هو بمفرد لا جملة وحينئذ فهذا خارج عما نحن فيه (قوله والذين) مبتدأ وجملة يتوفون منكم صلة الموصول وقوله يتربصن خبره والربط النون بناء على أن الاصل أزواج الذين لان النون انما تعود على الأزواج لا على الذين ويحتمل أن الخبر محذوف والذين هو المبتدأ أي يذرون أزواجا أزواجهم يتربصن وحينئذ فيتربصن خبر لذلك المحذوف والجملة خبر للذين والربط هو الضمير وقيل إن يتربصن خبر الذين ولكن العائد محذوف أي يتربصن بعدهم فالضمير عائد على الذين وقيل إن يتربصن خبر عن الذين والربط حصل بالضمير أعني النون القائمة مقام الظاهر المضاف للضمير (قوله الاصل يتربص أزواجهم) أي فجملة يتربص أزواجهم خبر عن الذين (قوله ثم جىء بالضمير) وهو النون وقوله فامتنع ذكر الضمير أي الذي كان في أزواجهم ثم حذف وبقي ذلك الضمير (قوله مكان الأزواج) أي وحذف الأزواج وبقي الضمير المضاف إليه الأزواج (قوله لكونها ضميرا) أي لحذف الضمير وقوله وحصل الربط بالضمير أعني النون (الاشياء التي تحتاج إلى رابط)

لا كرمك أن لا كرمك هو الخبر وقول ابن عطية في فالحق والحق أقول لا لأن ان لا لأن خبر الحق الأول فيمن قرأه بالرفع وقوله ان التقدير أن أملا مردود لأن أن تصير الجملة مفردا وجواب القسم لا يكون مفردا بل الخبر فيها محذوف أي لولا زيد موجود والحق قسمي كافي لعمرك لا فعلان الثاني الجملة الموصوف بها ولا يربطها إلا بالضمير إما

أي سواء كانت جملا أو لا (قوله ومن ثم) أي ومن أجل أن الجملة المخبر بها تحتاج إلى رابط (قوله هو الخبر) انما كان مردودا لخلو تلك الجملة عن رابط يربطها بالمبتدأ فيتمين جعل هذه الجملة جواب الشرط وخبر المبتدأ محذوف (قوله فالحق والحق أقول) برفع الحقيقتين على أن الأول مبتدأ خبره محذوف أي فالحق قسمي وجملة لا لأن جواب القسم والحق الثاني مبتدأ وجملة أقول خبر وجملة والحق أقول معترضة بين القسم وجوابه وقال ابن الطراوة الحق الأول مبتدأ خبره جملة لا لأن والتقدير فالحق أن أملا (قوله خبر الحق الأول) انما كان مردودا لان لا ضمير في تلك الجملة والجملة الخبرية لا بد لها من رابط (قوله وقوله ان التقدير الخ) فيه أنه يقول ان لا لأن خبره وحينئذ فتقديره لا لأن بالمفرد مسلم لان الاصل في الخبر أن يكون مفردا فالأولى في الاعتراض عليه أن يقال إنه لا يسلم أن لا لأن خبر لانه لا رابط فيها وحينئذ فيتمين أن يكون لا لأن جواب القسم وحينئذ لا يصح تقديره لا لأن بأن أملا لان جواب القسم لا بد أن يكون جملة لكن هذا الاعتراض الثاني نظر الواقع ولا فهو لا يسلم أنه جواب القسم حتى يرد عليه به أملا (قوله ورب قتل عار) هذا خبر محذوف أي هو عار والجملة صفة لقتل (قوله وما شئ محيت بمسباح) صدره محيت حتى تهامة بعد نجد (قوله وانقروا) فعل أمر مبني على حذف النون ويوما مفعول وقوله لا تجزى ولا تقبل ولا يؤخذ ولا هم

وقراءة الاعشى فسبحان الله حينئذ تسرون (١٤٦) وحينئذ تصيحون على تقدير فيه مرتين وهل حذف الجار والمجرور معا وحذف الجار وحده

فانتصب الضمير واتصل  
بافعل كما قال  
ويوما شهدناه سليمان عامرا  
أى شهدنا فيه ثم حذف  
منصوبا قولان الاول عن  
سبيويه والثاني عن ابى  
الحسن وفى أمالى ابن  
الشجرى قال السكاسى  
لا يجوز ان يكون المحذوف  
الا الهاء أى ان الجار  
حذف أولا ثم حذف  
الضمير وقال آخر لا يكون  
المحذوف الا فيه وقال  
أكثر النحويين منهم  
سبيويه والاخفش يجوز  
الامر ان والافىس عندي  
الاول انتهى وهو مخالف  
لما نقل غيره وزعم أبو  
حيان ان الاولى أن لا يقدر  
في الآية الاولى ضمير بل  
يقدر ان الاصل يوما يوما  
لا تجزى بأبدال يوم الثانى  
من الاول ثم حذف  
المضاف ولا يعلم ان مضافا  
الى جملة حذف ثم ادعى  
ان الجملة باقية على محلها من  
الجر فشاذا وانها أنبت  
عن المضاف فلا تكون  
الجملة مفعولا في مثل هذا  
الموضع . الثالث الجملة  
الموصولة بها الاسماء ولا  
يربطها غالبا الا الضمير  
اما مذكورا نحو الذين  
يؤمنون ونحو ما عملته  
أيديهم وفيها ما تشتهى  
الانفس ونحو يأكل  
ما تأكلون منه واما  
مقدرا نحو أيهم أشد

ينصرون صفات ليوم (قوله وقراءة) بالجر عطف على واتقوا المجرور بضافته لنحو (قوله على تقدير فيه)  
أى فالاصل تسرون فيه وتصيحون فيه (قوله فانتصب الضمير) أى بالفعل بسبب حذف الحافض (قوله  
ويوما شهدناه سليمان عامرا) تمامه . قليلا سوى الطعن النحال نوافله (قوله شهدناه) أى حضرنا فيه  
حرب هاتين القبيلتين والنحال جمع نهل كجمل وجمال ونهل جمع ناهل كطلب وطالب والناهل من أسماء  
الاخذاد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهى العطية المنتطوع بها التى لا يجب فعلها  
ومنه نافلة الصلاة وقيل هنالكن أى ما أعطاني في ذلك اليوم سوى الطعن المذكور والنحال صفة للرمح وحتم  
مضاف محذوف هو بدل من الطعن أى قائل به النوافل سوى الطعن طعن الرماح النحال للدم أى المطاشى له  
لشدة الحيف على العدو أو الريانة منه لكثرة ما وقع من القتل بها (قوله أى شهدنا فيه) أى لحذف الجار  
وانتصب الضمير واتصل بالفعل (قوله ثم حذف) عطف على قوله واتصل وقوله منصوبا بحال من ضمير  
حذف (قوله الاول) أى وهو ان الحذف دفعي وقوله والثاني أى وهو ان الحذف تدريجي (قوله الا الهاء)  
أى وحدهما أى انه اولا حذف الجار ثم حذف الضمير فالذى نسبناه لسبيويه نسبة ابن الشجرى للسكاسى  
(قوله وقال آخر الخ) أى فان نسبناه لابى الحسن الاخفش نسبة ابن الشجرى لرجل آخر وجعل سبيويه  
والاخفش ممن يجوز الامرين فقد عكس ابن الشجرى في النقل (قوله الا فيه) أى الجار والمجرور معا  
(قوله والافىس عندي) الضمير لابن الشجرى لان هذا من كلامه وقوله انتهى أى كلام ابن الشجرى  
(قوله وهو مخالف لما نقل غيره) أى وهو ما علمته سابقا (قوله وزعم أبو حيان الخ) اعترض على المصنف  
بان ابا حيان قال وقد يجوز على مذهب الكوفيين ان لا تقدر ضمير ايل تجعل الجملة مضافة ليوم محذوف  
وحذف لدلالة يوم ما عليه ومراده بمذهب الكوفيين الذى بنى عليه يجوز حذف المضاف وابقاء المضاف اليه  
على جره واذا علمت ذلك فابو حيان لم يقل ان الاولى الخ وانما قال وقد يجوز على مذهب الكوفيين واذا علمت  
البصريين فهو ممتنع وحينئذ تعلم ان قول المصنف ثم ان ادعى الخ لا يتم هذا التردد اذ حيث بناء على المذهب  
الكوفى كان جاريا على النسق الاول اه تقرير رددير (قوله في الآية الاولى) أى وهى واتقوا يوما  
الخ (قوله بأبدال يوم الثانى من الاول) أى والبديل من المفعول مفعول الجملة مضاف اليه فلا يحتاج لربط  
(قوله ولا يعلم الخ) هذا رد من المصنف على ابى حيان (قوله فشاذا) أى لان حذف المضاف وابقاء المضاف  
اليه على جره شاذا الا اذا كان المحذوف مماثلا لما عطف عليه (قوله أو انها أنبت الخ) أى وحينئذ الجملة  
منصوبة بدل من يوما والبديل على نية تكرار العامل فيحمل المعنى واتقوا لا تجزى أى فقد وقعت الجملة مفعولا  
في موضع ليس من المواضع التى تقع فيه الجملة مفعولا لانها ليست بحكية (قوله وفيها ما تشتهى الانفس)  
هذه الآية في سورة الزخرف وفيها قراءتان سبعيتان فقرأنا بآيات الهاء نافع وحفص وابن عامر كما أورده  
المصنف أولا وقرأ الباقون بخذفها كما ذكرهنا وفي سورة فصلت ولكم فيها ما تشتهى أنفسكم بخذف الهاء  
باجماع القراء (قوله أقوى) حاصله أن شدة الارتباط تغني عن وجود الضمير (قوله أقوى) أى أحسن  
وذلك لان الموصول مع صلته كالشيء الواحد بدليل أنه لا يوجد موصول بدون صلته فاستغنى بالربط اللفظي عن  
الانزام لذكر الضمير بخلاف الصفة مع الموصوف فانه وان كان كالجزم من الجملة إلا أنه قد يفارق اذ قد يوجد  
موصوف بدون الصفة فليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من ضروريات الموصول  
ولوازمه فلذا جعلت الصفة حالة وسطى بين الخبر والصلة وأما جملة الخبر فهى مستقلة بذاتها لا تناق لها بالمبتدا  
(قوله أقوى منه) أى أقوى من نفسه (قوله وقد يربطها) أى من غير الغائب (قوله وهو قليل) بل قال  
أبو على في التذكرة من الناس من لا يجيز هذا وقال بعضهم هذا لا يجزه سبيويه في خبر المبتدا فأحرى ان لا يجيزه

ونحو ما عملت أيديهم وفيها ما تشتهى الانفس ونحو ويشرب مما تشربون والحذف من الصلة أقوى منه من الصلة ومن الصفة فى  
أقوى منه من الخبر وقد يربطها ظاهر بخلف الضمير كقوله فيارب ليلي أنت في كل موطن . وأنت الذى فى رحمة الله اطمع . وهو قليل قالوا

وتقدير هو أنت الذي في رحمتهم وقد كان يمكنهم أن يقدرُوا في رحمتك كقولهم \* وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني \* وكانهم كرهوا بناء قليل على قليل إذ الغالب أنت الذي فعل وقولهم فعلت قليل ولكنهم مع هذا مقيس وأما أنت الذي قام (١٤٧) زيد فقليل غير مقيس وعلى هذا

فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا يربهم يعدلون أنه يجوز كون العطف بهم على الجملة الفعلية ضعيف لأنه يلزمه أن يكون من هذا القليل فيكون الأصل كفروا به لأن المعطوف على الصلة صلة فلا بد من رابط

وأما إذا قدر العطف على الحمد لله بعده فلا إشكال في الرابع الواقعة حالا ورابطها إما الواو والضمير نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو الواو فقط نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة ونحن جاء زيد والشمس طالعة أو الضمير فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية أنه لا بد من تقدير الضمير أي طالعة وقت مجيئه وزعم الزمخشري في الثالثة أنها شاذة نادرة وليس كذلك لورودها في مواضع من التنزيل نحو اهبطوا بهضم لبعض عدو فنبذوه وراه ظهورهم كأنهم لا يعلمون والله يحكم لامعقب لحكمه وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله

في الصلة رصرح النصف في أوائل الجمة الثالثة من الباب الخامس بأن ذلك يختص بالشعر وليس في التسهيل ما يدل على قلته ولا على اختصاصه بالشعر فإنه عرف الموصول بأنه ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه وإلى جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا انشائية فأشار بقوله أو خلفه إلى ما أنشده المصنف ومنه في التثنية قولهم أبو سعيد الذي رويت عن الخدرى أي عنه وقولهم الحجاج الذي رأيت ابن يوسف بنصب ابن أي هو الذي رأيت (قوله وتقديره الخ) أي فالظاهر قد خلف ضمير الغيبة (قوله وقد كان يمكنهم الخ) أي بحيث يجعلوه ضمير مخاطب ويكون الظاهر قائما مقام ضمير الخطاب وقوله كقولهم الخ أي فإن الربط فيه بضمير الخطاب (قوله بناء) أي خلف (قوله قليل على قليل) وذلك أن الربط بضمير الخطاب قليل والربط بالاسم الظاهر أقل منه وأما الربط بضمير الغيبة فهو الكثير فلو قدر أنه في رحمتك لكان فيه نيابة لظاهر الذي هو قليل عن ضمير الخطاب الذي هو قليل بخلاف ما لو قدر ضمير غيبة لكان فيه بناء قليل على كثير (قوله إذ الغالب الخ) حاصله أن المبتدأ إذا كان ضمير متكلم أو مخاطب وأخبر عنه بموصول جازر به الصلة بضمير الغيبة نظرا للموصول لأنه اسم ظاهر من قبيل الغيبة وضمير التكلم أو الخطاب نظرا للمبتدأ وكلا الوجهين مقيس إلا أن الأول أكثر من الثاني فإن كان المبتدأ ضمير خطاب أو اسم ظاهر وأخبر عنه بموصول ربطت صلتها باسم ظاهر بدلا عن الضمير كان قليلا غير قياسي (قوله يربزون العطف بهم) أي ودخول المعطوف في سياق الحمد من حيث حمله على من عدل به غيره مع أنه راده بخلق ما ذكر (قوله على الجملة الفعلية) أي جملة الصلة (قوله ضعيف) خبر عن قول الزمخشري (قوله أن يكون من هذا) أي القليل الغير المقيس (قوله فلا بد من رابط) أي فلا بد من ضمير رابط وليس هنا رابط موجود فعين أن يكون الاسم الظاهر الذي هو الرب هو الرابط خلفا عن الضمير فقد خرج القراءة على القليل الغير المقيس وهذا لا يصح أصلا (قوله وأما إذا قدر العطف على الحمد لله) أي وجعلت ثم للترتيب الإخباري أي الذكري (قوله ورابطها) أي والرابط لها بصاحبها (قوله وأنتم سكارى) أي والحال أنكم سكارى فالرابط الواو وأنتم (قوله وأنتم سكارى) ذكر عبد القاهر الجرجاني أن الفرق من جهة المعنى بين قولنا جاء القوم سكارى وجاءوا هم سكارى أن معنى الأول جاءوا هم كذلك والثاني جاءوا هم كذلك باستثنائى الإثبات (قوله ونحن عصبة) أي فالرابط الواو إذا لضمير يعود على صاحب الحال وهو الذئب أو الهاء من أكله أي مصاحبا لكوننا عصبة (قوله وجوههم) جملة حالة الرابط فيها الضمير الدائد على الذين الذي هو صاحب الحال (قوله أنه لا بد من تقدير الضمير) أي لأن الواو لا تكفي في الربط بل إما الواو أو الضمير أو الضمير فقط وهو غير قول الزمخشري لأنه يقول أن الربط بالضمير وحده نادر (قوله أي طالعة وقت مجيئه) أي ونحن عصبة وقت أكله (قوله اهبطوا بهضمكم لبعض عدو) أي فهذه جملة حالة والرابط الكاف (قوله فنبذوه) صوابه نبذ فريق من الذين أو تو الكتاب كتاب الله وراه ظهورهم كأنهم لا يعلمون لأن هذا هو التلاوة فقوله كأنهم لا يعلمون حال والرابط من فريق بالهاء من كأنهم وما آية فنبذوه فليس فيها كأنهم لا يعلمون بل هي فنبذوه وراه ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون وقوله كأنهم لا يعلمون في هذه الآية تعريض بالزمخشري فإنه مفسر فكيف يخفى عليه هذه المواضع (قوله لامعقب لحكمه) أي نافذا حكمه (قوله وجوههم مسودة) حال والرابط الهاء (قوله فقيز بدرهم) أي فقيز منه بدرهم أي حال كونه مسعرا كل فقيز منه بدرهم (قوله نصف النهار) أي انتصف والماء غامرة الجملة حال من النهار ولا وافيها هو ظاهر ولا ضمير يعود على صاحب الحال إذا الضمير المندو ظ به عائد على الغائص فاحتيج لتقدير الواو (قوله الماء غامرة) أي والماء غامرة

وجوههم مسودة وقد تخلو منهما لفظ فيقدر الضمير نحو مرت بالبر فقيز بدرهم أو الواو كقوله يصف غائضا لطلاب اللزوا انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامرة \* ورفيقه بالغيب لا يدري



واعترض بأن الربط يحصل بالواو وبالضمير بحيث لا واو ولا ضمير يقدر أحدهما وكل من المثال والبيت  
يحتمل الواو والضمير فيحتمل وقنيز بدرم ويحتمل قنيز منه بدرم وكذلك يحتمل البيت والماء  
غامره ويحتمل الماء غامره فيه فتخصيص المصنف المثال بحذف الضمير والبيت بحذف الواو تحكم  
(قوله المشتغل عنه) أى بالعمل في ضميره أو بالعمل في سببه أى المضاف لضميره فالأول نحو زيد  
ضربه أى ضربت زيدا وضربه والثاني زيد اضربت أخاه أى أهنت زيدا وضربت أخاه (قوله أو عمرا وأخاه)  
أى زيدا وضربت عمرا وأخاه لأن الواو تجمع المفردات فكان الضمير واقع في الجملة المفسرة وقوله إذا قدرت  
الخ راجع لقوله أو عمرا وأخاه (قوله لم يصح نصب الاسم على الاشتغال) أى لعدم اشتغال الجملة المفسرة على  
ضمير الاسم المشتغل عنه وقوله ولا رفعه على الابتداء أى لعدم اشتغال الجملة الواقعة خبرا على رابطها  
بالمبتدا (قوله لم يصح نصب الخ) أى بناء على القول الصحيح أن البدل على نية تكرار العامل وأما لو قيل إن  
العامل في البدل هو العامل في المبدل منه جاز أيضا (قوله وكذا الوعظت) أى وكذا يتمتع الرفع والنصب  
لوعظت الخ (قوله بغير الواو) أى كالفاء لأنها لا تجمع المفردات بخلاف الواو نحو زيد اضربت عمرا فأخاه  
(قوله الذين مبتدا) أى الذين فيه مبتدا وهذا خبر قوله (قوله لفعل محذوف هو الخبر) أى والقائم في قوله فتعسا  
داخلة على الخبر المحذوف أى فأتعسم الله وما دخلت الفاء خبر الموصول مع كون صلته ماضوية لكونه  
أشبه الشرط لكن هذا قليل والكثير فيما إذا كانت الصلة مضارعية أو مالمكانت الصلة جملة اسمية فلا يجوز قرن  
الخبر بالفاء فلا تقول الذين أبوهم قائم فأكرمهم والرابط في الآية الضمير في الفعل المحذوف (قوله ولا يكون  
الذين منصوبا بمحذوف الخ) أى فليس من باب الاشتغال (قوله زيد اضربا إياه) فزيدا مفعول محذوف أى  
ضربا زيد اضربا إياه والفرق بين الآية وبين هذا المثال أن ضربا المفسر في المثال اشتغل بضمير الاسم السابق  
بخلاف تساقى الآية لأن لهم ليس متعلقا بالمصدر فلا اشتغال (قوله خلافا للجماعة) هذا راجع للآية الثالين  
وما زيد أجدع له وعمر الخ لأنهم قالوا الآية من باب الاشتغال وكذلك يجوز زيد أجدع له وعمر اسقيا له على  
الاشتغال (قوله لأن اللام) علة لعدم الجواز في الآية والمثالين أن قلت هلا علل بأن الفاء في قوله فتعسا ما نعمة من  
عمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت إنما اقتصر على ذلك لعمومه بخلاف الفاء فهي قاصرة على  
الآية فإن قلت أن المانع فاجاب الشرط لافاء الخبر قلت أن فاء الخبر منزلة منزلة فاء الشرط فهي مانعة وبهذا  
التقرير اندفع ما قاله الشارح أن ظاهره أن الفاء ليست مانعة إلا لذكرها (قوله بمحذوف) أى غير العامل في  
المصدر تقديره في الآية إرادتي لهم وتقديره في المثالين إرادتي له وهو مستأنف جواب عما يقال من تريد  
بالتمس والجدع والسقي (قوله لا بالمصدر) أى فلم يشتغل المصدر بضمير الاسم السابق فلا يفسر عاملا فيه  
واعترض بأن ابن مالك جعل اللام متعلقة بالمصدر اللام للثنين وحينئذ يصح النصب على الاشتغال في المثالين  
ولا يصح في الآية لمانع وهي الفاء (قوله لأنها لازمة ولا م التقوية الخ) معارض بقول ابن الحاجب قد تحذف  
اللام نحو جدد عازيدا وسقيا زيدا (قوله لأنها الخ) جواب عما يقال نسلما أنها ليست للتعدية لكنها للتقوية  
(قوله سل بني إسرائيل) سل يتعدى لمفعولين الأول بني إسرائيل وكما اسم استفهام مبتدأ وجملة آتيناهم  
خبرها والرابط الهاء من آتيناهم وهي مفعول أول لا آتيناهم والثاني قوله آية ومن زائدة والمميز محذوف أى  
كم جماعة آتيناهم آية أى أى جماعة آتيناهم وجملة كم الخ مفعول ثان لسعل معلق عنها بالاستفهام هذا على  
إعراب كم مبتدا وأما مفعول المحذوف أى أى جماعة آتيناهم آية فهو من باب الاشتغال والجملة مفعول  
ثان لسعل معلق عنها بالاستفهام (قوله سل الخ) تقدم أن الآية الأولى ليست من الاشتغال لأن الفاء مانعة على  
ما تقدم وكذلك المصدر ليس مشتملا على ضمير الاسم السابق وأما هذه الآية فتحتمل الاشتغال والمبتدا (قوله  
مقدر بعده) أى لأن الاستفهام له المصدر وآية مفعول ثان على كل حال (قوله لعدم الرجوع حينئذ إلى كم)

بالحذف المفسرة لعامل  
الاسم المشتغل عنه نحو  
زيد اضربه أو ضربت  
أخاه أو عمرا وأخاه  
أو عمرا إذا قدرت  
الآية نافان قدرته بدلا  
لم يصح نصب الاسم على  
الاشتغال ولا رفعه على  
الابتداء وكذا لو عطف  
بغير الواو وقوله تعالى  
والذين كفروا فتعسا لهم  
الذين مبتدأ وتسما مصدر  
لفعل محذوف هو الخبر  
ولا يكون الذين منصوبا  
بمحذوف يفسره تسما كما  
تقول زيد اضربا إياه  
وكذا لا يجوز زيد أجدعا  
له ولا عمر اسقيا له خلافا  
لجماعة منهم أبو حيان لأن  
اللام متعلقة بمحذوف  
لا بالمصدر لأنه لا يتعدى  
بالخرف وليست لام  
التقوية لأنها لازمة ولا م  
التقوية غير لازمة وقوله  
تعالى سل بني إسرائيل  
كم آتيناهم من آية أن  
قدرت من زائدة فك  
مبتدا أو مفعول لا آتيناهم  
مقدرا بعده وإن قدرتها  
بأنالكم كما هي بيان لما في  
ما غنسخ من آية لم يجز  
واحد من الوجهين لعدم  
الرجوع حينئذ إلى كم

وإنما هي مفعول ثان مقدم مثل: أعطينك وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وجوز بعضهم زيادة من كقدهم وأما نزاد بعد الاستفهام هل خاصة وقد (١٤٩) يكون يجوز ذلك على قول من لا يشترط

كون الكلام غير موجب مطلقاً أو على قول من يشترطه في غير باب التمييز ويرى أنها في رطل من زيت وخام من حديد زائدة لا مبنية للجنس (السادس والسابع) بدلا البعض والاشتغال ولا يربطهما إلا الضمير ملفوظاً نحو هم عموا وصموا كثير منهم يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه أو مقدرا نحو من استطاع أي منهم ونحو قتل أصحاب الأخدود النار أي فيه وقيل أن خلف عن الضمير أي ناره وقال الأعشى

أفدكان في حول ثواء ثوبته تقضي لبانات ويسأم سائم أي ثوبته فإلهام من ثوبته مفعول مطلق وهي ضمير الثواء لأن الجملة صفة لهام رابط الصفة والضمير المقدر رابط للبدل وهو ثواء بالبدل منه وهو حول وزعم ابن سيده أنه يجوز كرن الهاء من ثوبته للحول على الاتساع في ضمير الظرف يحذف كلمة في وليس بشيء لخلو الصفة حيث من ضمير الموصوف ولا اشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمر والقطع بتقدير منهم لأنه لو أتبع

أي لأن كم واقعة على آية وضمير آتيانهم لبنى إسرائيل (قوله وإنما هي مفعول ثان) أي لا آتيانوا وقوله مقدم أي والجملة مفعول ثان لسل (قوله وجوز الزمخشري الخ) أي أن ماسبق كله بناء على أن كم اسم استفهام وهذا مقابله (قوله في كم) أي المذكورة في هذه الآية (قوله ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق الخ) اعترض بأنه سيأتي في الباب الخامس أن كم الخبرية تعلق خلافاً لا كثيراً فأنظره مع ما هنا سلماً أن كم الخبرية تعلق فلا نسلم أن سل هنا تعلق بل مفعوله الثاني بخذوف أي سل بنى إسرائيل عما آتيانهم من الآيات ثم استأنف لا عادة أنها كثيرة قوله كم آتيانهم ولا تجعل كم مفعولاً ثانياً لسل لأن لها المصدر (قوله أن كم الخبرية تعلق) أي وكم هنا علققت سل عن مفعوله الثاني على كل من الاحتمالات الثلاثة (قوله وجوز بعض زيادة من) أشار بهذا إلى أن كلامه السابق مبنى على قول ضعيف كما أشار به بقوله وإنما نزاد بعد الاستفهام هل لا بكم (قوله أو على قول من يشترطه) أي كون الكلام الذي نزاد فيه غير موجب وقوله في غير التمييز أي وأما في التمييز فلا يشترط كون الكلام غير موجب والاولى حذف هذا القليل لأن من آية ليس تمييزاً لكم بل مفعول ثان لا آتيانهم عند جعل من زائدة كما مر تأمل (قوله كثير منهم) بدل بعض لأن الكثير بعض والرابط ضمير منهم (قوله قتال فيه) بدل من الشهر الحرام والرابط ضمير فيه (قوله من استطاع) بدل من الناس بدل بعض (قوله النار) بدل اشتغال من الأخدود (قوله خلف عن الضمير) أي قوله لا الضمير أي وخلفه (قوله ثواء) بالمثلثة أي لقد كان في إقامة حول أقمتها تقضي الخ ثواء بدل اشتغال من حول وقوله ثوبته جملة فعلية صفة لقوله ثواء وفيها الرابط لها بالموصوف (قوله تقضي) اسم كان أي فراغ لبانات أي حاجات (قوله ويسأم) منصوب بان مضمره جواز أو هي مع صلتها مؤولة بمصدر معطوف على المصدر المذكور رأى تقضي لبانات وسامة سائم (قوله للحول) أي والاصل ثوبت فيه ثم حذف الجار فاقصص الضمير بالفعل أي ثوبته وقوله للحول أي فهي رابطة للبدل وليس الرابط مقدر (قوله وليس شيء) الاولى أن فيه تكافؤ وإلا فهو صحيح لأن الرابط تقديرى كاف إذ لا فرق بينه وبين البدل ولا لكان أيضاً كلامه لا يصح لأنه أيضاً يقدر ضمير البدل وابن سيده يقدر للصفة رابطاً نعم ابن سيده يلزمه تكلف حذف الجار وخلو الصفة (قوله وليس شيء لخلو الصفة حيث من ضمير الموصوف) أن أراد خلوها من الضمير لفظاً وتقديره ممنوع وأن أراد خلوها لفظاً فسلم ولا يضروا الحاصل أن في البيت موصوفاً ومبدلاً منه بدل اشتغال وكل منهما يحتاج إلى ضمير وليس في البيت إلا ضمير واحد فان قدر رابطاً للصفة احتج إلى تقدير ضمير آخر يربط البدل أي ثوبته فيه كما فعل المصنف وإن قدر رابطاً للبدل احتج إلى ضمير آخر يربط الصفة أي ثوبته أيها فالتصل يعود للحول والمفصل يعود للثواء غير أن تقدير المصنف أولى من هذا التقدير الذي رأى ابن سيده سلامته من الاتساع الذي هو خلاف الأصل هذا أن قلنا أن الجار والمجرور حذفاً ما وإن قلنا على التدرج فالأشياء لازم على تقدير المصنف أيضاً (قوله وجب القطع) على ذلك إذا لم تستوف أفراد الجملة أما إن نويت استيفاء أفرادها بحذف معطوف واستوفيت أفرادها بذكرها بعده فإنه يجوز البدل ويكون بدل مفصل من مجمل ولا يحتاج إلى رابط (قوله القطع) فاعل وجب (قوله بتقدير منهم) أي على أنه خبر وقد يقال ب صحة البدل ويقدر منهم رابطاً والرابط كما يكون مذكوراً كما يكون مقدراً (قوله لا يحتاج إلى رابط) أي زائدة عن ذات الجملة (قوله لا الضمير) أي العائد على الموصوف بالصفة المشبهة (قوله وجهه) فاعل بحسن وقوله أو وجهها نصب على التشبيه بالمفعول به (قوله بالرفع) أما بالنصب أو الجر نحو حسن الوجه أو الوجه فانه حيث لا يفتقر إلى رابط لوجود الضمير في الصفة والحاصل أن الصفة أن وجد فيها ضمير كفى

لكن بدل بعض من غير ضمير (تنبيه) إنما لم يحتاج بدل الكل إلى رابط لأنه نفس المبدل منه في المعنى كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك (الثامن) معمول الصفة المشبهة ولا يربطه أيضاً إلا الضمير إما ملفوظاً به نحو زيد حسن وجهه أو وجهاً منه أو مقدراً نحو زيد حسن وجهها أي منه واختلف في نحو زيد حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه

وقيل أل خلف عن الضمير وقال تعالى وإن للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الأبواب جنات بدل أو بيان والثاني بمنع البصريون لانه لا يجوز عندهم ان يقع عطف البيان (١٥٠) في الذكرات وقول الزمخشري انه معرفة لان عدنا علم على الاقامة بدليل جنات عدن التي وعد الرحمن

عباده لو صح تعينت البدلية بالاتفاق اذ لا تبين المعرفة التكررية ولكن قوله ممنوع وانما عدن مصدر عدن فهو نكرة والتي في الآية بدل لا نعت ومفتحة حال من جنسها لا اختصاصها بالاضافة وصفة لها لا صفة لحسن لانه مذكر ولان البدل لا يتقدم على النعت والابواب مفعول مالم يسم فاعله او بدل من ضمير مستتر والاول أولى لضعف مثل مررت بامرأة حسنة الوجه وعليها فلا بد من تقدير ان العمل الابواب منها أو أبرأها ونابت ال عن الضمير وهذا لتبدل بدل بعض لا اشتغال بخلاف الزمخشري (التاسع) جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه ايضا الا الضمير امام ذكره ان خوفه يكفر بعد منكم فاني أعذبه او مقدرا او منوباعه نحو فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج اي منه او الاصل في حجه واما قوله تعالى لي من أوفي بعهده واتي فان الله يحب المتقين ومن يتول الله ورسوله الذين آمنوا فان حزب الله هم الغالبون وقول الشاعر فمن تسكن الحضارة عجزته فاي رجال بادية ترانا

والا لا بد من كونه في معمولها ولكن فيه انه يرد حسن وجهها في الصفة ضميرا مع أنهم قدروا الضمير في معمولها تأمل (قوله خلف عن الضمير) اي وهو مذهب الكوفيين وعلى هذا فقوله الا الضمير اي أو خلفه (قوله لحسن مآب) اي لمآب حسن (قوله بدل) اي من حسن مآب ولا شك ان البدل يقع في التكررات وقوله أو بيان اي على الراجح من أن البيان كالتعريف مخصص في المعارف وموضح في التكررات واما على قول البصريين ان البيان انما يكون مخصصا فلا يصح أن يكون بيانا (قوله والثاني بمنع البصريون الخ) قالوا النكرة غير مبنية في ذاتها فلا تدبر غيرها وجوابه ان التكررات تتفاوت فتنين بما كان واضحا منها فتنين به غير الواضح قال تعالى من ماء صديد (قوله انه معرفة) اي ان جنات معرفة لاضافته الى عدن الذي هو معرفة (قوله لانه عدنا) اي الذي اضيف اليه (قوله علم على الاقامة) اي فهو علم جنس للمعنى كسبحار وبرة والمضاف للعلم معرفة (قوله بدليل الخ) وجه الدليل انه وصف جنات عدن بالاسم الموصل الذي هو معرفة فيفيد انه معرفة اذ لا يوصف بالمعرفة الا المعرفة (قوله لو صح) خبر عن قوله وقول الزمخشري (قوله اذ لا تبين الخ) اي بل لا بد من التوافق في التعريف والتذكير (قوله ولكن قوله) اي الزمخشري ممنوع استدراك على قوله لو صح الخ فان خط الامر على ان جنات بدل باتفاق أو بيان على المذهب الكوفي (قوله والتي في الآية) اي ولفظ التي الواقع في الآية (قوله ومفتحة الخ) عطف على قوله جنات بدل أو بيان (قوله بالاضافة) اي اضافتها الى عدن وقوله لانه اي الحسن مذكر ومفتحة مؤنث ولا بد من تطابق النعت للمنعوت (قوله ولان البدل الخ) اي ولا ناعرا بناجات بدلا من حسن فليجعل مفتحة صفة له لزم تقدم البدل على النعت وهو لا يجوز اه تقرير دردير (قوله او بدل من ضمير مستتر) اي في مفتحة (قوله حسنة الوجه) حسنة نعت لا مرقاة الوجه بدل من ضمير حسنة بدل بعض من كل وابدل الذي اللام من ضمير مستتر في اسم بشرط فيه الضمير فيجب عند البصريين ولا شك ان حسنة بشرط فيه الضمير لكونه صفة (قوله وعليها فلا بد الخ) اي على انه بدل او مفعول فلا بد الخ اما على كونه بدلا فلا بد البعض أو الاشتغال لا بدله من ضمير ولا نه على جعله نائب فاعل صار مفعولا للصفة لان اسم المفعول اذا اريد به الدوام كان صفة مشبهة وهو لا بد فيه من ضمير (قوله الابواب منها) اي فالرابط محذوف (قوله او ابوابها) اي قال عوض عن الضمير (قوله وهذا البدل) اي بدل الابواب من ضمير مفتحة (قوله بدل بعض) اي لان الباب جزء من الدار (قوله لا اشتغال) اي بناء على ان الجنة مشتملة على الباب اي مستلزمة له وليس الباب جزءا منها وبعضهم قال الحق ما قاله الزمخشري لان الباب هو الفرجة فليس بعضا من الجنات لان الجنات هي البساتين والباب ليس جزءا منها وقد يقال ان الباب هو الفرجة والجنات شامل لها وللأشجار وغير ذلك وحيتن فيكون مالم يصف أرجح تأمل اه تقرير شيخنا دردير (قوله فمن فرض فيهن الحج) اي من قدر الحج على نفسه في هذه الاشهر وأوجه على نفسه بالاحرام به فيها فلا رفث منه اي لا ينبغي ان يصدر منه ذلك فيه (قوله واما قوله تعالى) هذا جواب عما يقال ان من في الآيتين شرطية مبتدأ وجواب الشرط خال عن الضمير العائد عليها (قوله الحضارة) بفتح الحاء وكسر هاء ضد البدوة بكسر الهمزة وفتحها والحضارة سكنى الحاضرة كما ان البدوة سكنى البادية واي مفعول ثان لثرائنا ونا مفعوله الاول والفاعل ضمير المخاطب واي للنام والتعجب اي ترانا تامين في

الكلمات من رجال البادية اي من اهلها وبعد البيت

ومن ربط الجحاش فان فينا ه قنا سلبا وافراسا حسنا

وقوله سلبا اي طرا والبيتان للقطامي (قوله يحبه الله) مجزوم لانه جواب الشرط وقوله فان الله دليل الجواب

وقال الزمخشري في الآية الاولى ان الرابط عموم المتقين والظاهر انه لا عموم فيها وان المتقين مساوون لمن تقدم وكذا ذكره وانما الجواب في الآيتين والبيت محذوف وتقديره في الآية الاولى يحبه الله وفي الثانية يغلب وفي البيت

فلسنا على صفته العاشر العاملان في باب التنازع فلا بد من ارتباطهما إما بعاطف كان قاما وقد أخواك أو عمل أو فماني ثانيهما نحو وأنه كان يقول سفيها على الله شططا وانهم غلثوا كما ظنتم أن لن يبعث الله أحداً أو كون ثانيهما جواباً للاول أما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو آتوني أفرغ عليه قطراً أو جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيك في السكالة (١٥١) أو نحو ذلك من أوجه

الارتباط ولا يجوز قام بعد

زيد ولذلك بطل قول

الكوفيين إن من التنازع

قول امرئ القيس كفاني

ولم أطلب قليل من المال

وأنه حجة على رجحان

اختيار الأعمال الاول لأن

الشاعر فصيح وقد ارتكبه

مع لزوم حذف مفعول

الثاني وترك الأعمال الثاني

مع تمكنه منه وسلامته

من الحذف والصواب أنه

ليس من التنازع في شيء

لاختلاف مطلوبي العاملين

فان كفاني طالب للقليل

وأطلب طالب للملك

عذو فاللدليل وليس طالبا

للقليل لئلا يلزم فساد المعنى

وذلك لأن التنازع يوجب

تقدير قوله ولم أطلب

معطوفاً على كفاني وحينئذ

يلزم كونه مثبتاً لأنه حينئذ

داخل في حيز الامتناع

المفهوم من ولو وإذا امتنع

التي جاء الاثبات فيكون

قد أثبت طلبه للقليل بعد

مانقاه بقوله

ولو أن ما أسعى لأدني معيشة

وإنما لم يجوز أن يقدر مستأنفاً

لأنه لا ارتباط حينئذ بينه

وبين كفاني فلا تنازع

بينهما (فان قلت) لم لا يجوز

التنازع على تقدير الواو

للحال فانك إذا قلت لو

وكذا ما بعده (قوله فلسنا على صفته) أي لأنك ترانا تامين في السكالات من أهل البادية (قوله كافي قاما وقد) أي إذا عملت الثاني والارتباط الواو (قوله في ثانيها) يعني في جملة فاندفع الاعتراض (قوله وأنه كان يقول الخ) فسفيها تنازعه كان ويقول وأعمل الثاني واسم كان مستتر عائد على السفيه ولا شك أن العامل الثاني وهو يقول معمول كان لأنه خبر ما وفيه تسميح لأن خبر كان جملة يقول سفيها (قوله أن لن يبعث الخ) تنازع انهم ظنوا وظنتم وأعمل الثاني وأضمر في الاول وحذفه لكونه فضلة وكافظتم معمول لظنوا وما موصولة أو صدرت في جعل ظنتم معمول لا ظنوا تسميح به المعمول كما ظنتم (قوله رسول الله) تنازعه تعالوا على تضمينه معنى اتوا ويستغفروا وأعمل الثاني وأضمر في الاول وحذفه لكونه فضلة والثاني وهو يستغفر جواب الاول لأن المعنى إن اتوا يستغفروا (قوله قطراً) تنازعه آتوا وأفرغ وأعمل الثاني وأضمر في الاول وحذفه لكونه فضلة وأفرغ جواب آتوني (قوله يستفتونك) أي يسألونك عن السكالة قل الله يفتيك فيها (قوله في السكالة) تنازعه كل من يستفتونك ويفتيك وقوله قل الله الخ جواب السؤال (قوله من أوجه الارتباط) أي كان يكونا معمولين لعامل واحد كافي القائم والفاضل أبوه وكان يكون العامل الثاني حالاً من العامل الاول على ما سبق (قوله ولا يجوز قام بعد زيد) أي لعدم الارتباط بين العاملين (قوله ولذلك) أي لأجل وجوب الربط بين العاملين بطل الخ لأن الواو فيه متعينة للاستئناف لا للعطف حتى يكون ارتباطاً إذ لو جمعت للعطف لزم فساد المعنى (قوله وأنه حجة الخ) أي انهم قالوا إن قبل تنازعه كفاني وأطلب وأعمل الاول وأضمر في الثاني وحذفه وعدوله عن أعمال الثاني مع إمكانه وسلامته من الحذف دليل على رجحان أعمال الاول (قوله وقد ارتكبه) أي أعمال الاول (قوله لا اختلاف مطلوبي العاملين) أي لعدم الربط لا اختلاف الخ فالعلة في الحقيقة في عدم التنازع هو عدم الربط (قوله للدليل) أي وهو البيت الذي بعده وهو ولو لكننا أسعى لاجد مؤثلاً الخ (قوله معطوفاً على كفاني) أي لأجل أن يحصل الربط بين العاملين (قوله وحينئذ) أي وحينئذ كان معطوفاً على كفاني كان أي لم أطلب مثبتاً (قوله كونه) أي لم أطلب وقوله لأنه أي لم أطلب داخل في خبر الامتناع أي الذي نفى في المعنى أي ونفى النفي اثبات (قوله بعد مانقاه الخ) فينحل المعنى أن أسعى لأدني معيشة وطلبي للقليل من المال منفي بل أطلب الكثير وانتفاء طلبي للقليل منفي بل أطلب القليل والسعي للأدني (قوله وإنما لم يجوز أن يقدر مستأنفاً) ويكون العاملان تنازعا في قليل (قوله فلا تنازع بينهما) أي لأن شرط التنازع الارتباط بين العاملين ولو بالهطف (قوله أفادت الخ) أي أفادت انتفاء الإجابة لانتفاء الدعاء وكذلك البيت انتفى كفاية القليل لانتفاء السعي لأدني معيشة ويكون عدم طلب القليل مستمرا (قوله لأن المعنى حينئذ) أي وأما في المثال السابق فالقيد ليس نقيضا للشرط لأن عدم التواني لا يناقض الدعوة وإنما المناقضة في البيت وفي قولك لوجاءني لا كرمته غير جاء فان القيد يناقض للشرط فلا يصح التعليق (قوله فيكون انتفاء الخ) أي أنه علق كفاية القليل المقيدة بعدم الطلب على السعي ومن المعلوم أن القيد جزء في المعنى وأن السعي لأدني معيشة هو طلب القليل فيقول الامر إلى أنه علق عدم طلب القليل على طلب القليل فإذا أدخلت لو صارت مقيدة لعدم الطلب وهو ثبوت الطلب لا انتفاء الطلب فقد توقف الشيء على عدمه فقول الشارح فيتوقف عدم الشيء أي عدم الطلب وهو القيد وقوله على وجوده وهو وجود الطلب وهذا كله قبل دخول لو

دعوت له لاجابي غير متوان أفادت لو انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم اثبات التواني (قلت) أجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح المنفصل ووجه به قول الفارسي والكوفيين أن البيت من التنازع وإعمال الاول وفيه نظر لأن المعنى حينئذ لو ثبت أني أسعى لأدني معيشة لكفاني القليل في حالة اني غير طالب له

فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه له فيتوقف عدم الشيء على وجوده ولهذه القاعدة أيضا بطل قول بعضهم في فلما تبين له قال أعلم أن الله على كل شيء (١٥٢) قدير أن فاعل تبين ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من أن وصلتها بناء على أن تبين واعلم قد تنازعا كما

في ضربتي وضربت زيد  
إذ لا ارتباط تبين تبين  
وأعلم على أنه لو صح لم  
يحسن حمل التنزيل عليه  
لضعف الاضمار قبل الذكر  
في باب التنازع حتى أن  
الكوفيين لا يجوزونه البتة  
وضعف حذف مفعول  
العامل الثاني إذا أهمل  
كضربتي وضربت زيد  
حتى أن البصريين لا يجوزونه  
إلا في الضرورة والصواب  
أن مفعول اطلب الملك  
محذوف كما قد منا وأن فاعل  
تبين ضمير مستتر إمام المصدر  
أي فلما تبين له تبين كما قالوا  
في ثم بداهم من بعد ما رأوا  
الآيات ليس جنة أو  
لشيء دل عليه الكلام أي  
فلما تبين له الأمر أو ما أشكل  
عليه ونظيره إذا كان غدا  
فاتني أي إذا كان هو أي  
ما نحن عليه من سلامة  
(الحادي عشر) ألفاظ  
التوكيد الأول وإن باربطها  
الضمير الملقوظ به نحو  
جاء زيد نفسه والزيدان  
كلاهما والقوم كلهم ومن  
ثم كان مردودا قول  
المهروى في الذخائر نقول  
جاء القوم جميعا على الحال  
وجميع على التوكيد وقول  
بعض من عاصرناه في قوله  
تعالى هو الذي خلق لكم  
مافي الأرض جميعا أن  
جميعا توكيد لما ولو كان  
كذلك لقل جميعه ثم

وأما بعد دخول لو فيكون فيه توقف وجود الشيء على عدمه فقول الشارح فيكون انتفاء كفاية الخ الأولى  
حذف انتفاء لأن كلامنا في التعليق بقطع النظر عن لو وما جاء الفساد إلا من جعل الواو للحال وحينئذ  
فتمين جعلها للاستئناف اه تقرير دردير (قوله فيكون انتفاء كفاية الخ) الأولى حذف انتفاء لأن  
التعليق بين الجواب والشرط نفسه لا بين الشرط وانتفاء الجواب وقوله موقوفا على طلبه أي على طلب  
القليل الذي هو السعي لأدنى معيشة (قوله فيتوقف عدم الشيء) أي عدم الطلب للقليل (قوله ولهذه القاعدة) أي وهي وجوب الربط  
معلق أيضا (قوله فيتوقف عدم الشيء) أي عدم الطلب للقليل (قوله ولهذه القاعدة) أي وهي وجوب الربط  
بين عاملي التنازع (قوله ولهذه القاعدة) أي لأجل ارتباط جملي التنازع بطل قول بعضهم الخ (قوله قول  
بعضهم) هو الزمخشري (قوله ضمير راجع إلى المصدر الخ) أي فلما تبين هو أي اقتدار الله على كل شيء  
(قوله بناء على أن تبين الخ) أي فالأصل فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير قال أعلم أن الله الخ فاعمل  
الثاني في قوله أن الخ على أنه مفعول له وأضمر في الأول ما يحتاجه وهو ضمير الرفع (قوله إذ لا ارتباط  
الخ) علة لبطلان قول بعضهم قال الدماميني قد يقال أن الربط موجود لأن لما تربط بين الشرط والجواب  
وأعلم مفعول للجواب فينبغي وبين الشرط ارتباط (قوله لو صح) أي التنازع وفرضا وجود الارتباط  
بين العاملين (قوله لضعف الخ) قال الشارح لا يسلم الضعف وسيأتي للمصنف المروغ عليه قريبا في قوله تعالى  
لقد قطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون فيمن فتح بين حيث قال أن بعضهم ذكر أن بين ظرف والفاعل  
ضمير راجع إلى مصدر الفعل أي لقد وقع التقطع بينكم أو إلى الوصل لأن وما نرى معكم شفعاءكم  
يدل على التهاجر وهو يدل على عدم التواصل أو إلى ما من قوله ما كنتم تزعمون على أن الفعلين تقطع وضل  
تنازعا فعلى التنازع يكون الاضمار قبل الذكر وهو مثل ما في هذا المحل (قوله لضعف الاضمار الخ) أي إذا عمل  
الثاني وأضمرنا في الأول فيلزم الاضمار قبل الذكر وهو لازم لما قاله الزمخشري وأما قوله وضعف  
الخ أي إذا عمل الأول وأهمل الثاني وهذا على غير ما قاله الزمخشري (قوله وضعف الخ) جواب عما يقال نجعل  
العامل الأول فلا يلزم الاضمار قبل الذكر ومفعول الثاني محذوف (قوله كضربتي وضربت زيد) الفصح  
كضربتي وضربته زيد (قوله لا يجوزونه) أي لما فيه من تهينة العامل للعمل ثم قطعه عنه (قوله أنه مفعول اطلب  
الملك محذوف) أي أو أنه منزل منزلة اللازم أي لم احتج لطلب (قوله إمام المصدر) أي المفهوم من الفعل (قوله  
فلما تبين له تبين) أي فلما حصل له تبين (قوله كما قالوا في ثم بداهم) أي ففعله ضمير البداهة (قوله ونظيره) أي في  
كون الضمير راجعا لما دل عليه الكلام (قوله ما نحن عليه من سلامة) أي صحة غدا خبر كان (قوله ألفاظ  
التوكيد الأول) أي التي يؤكدها أو لا بدون تقدم شيء عليها (قوله الأول) أي وهي النفس والعين وكلا وكل  
وأجمع (قوله ومن ثم) أي ومن أجل أن ألفاظ التوكيد يجب ربطها بالضمير (قوله وجميع على التوكيد) فقد  
جعل جميع مؤكدا مع كونه خاليا عن الرابط وهذا محل الشاهد (قوله وقول بعض من عاصرناه) هو  
الإمام بهاء الدين قاضي القضاة أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الأحمدي المصري الشافعي  
تلميذ أبي حيان وكان ابن عقيل نولي القضاة في محكمة باب الفتوح عن القزويني ثم تولى قضاء مصر  
المتيقة عن ابن جماعة وكان يقول عليه العبادي شيخ الكل ثم تولى قاضي القضاة أي قاضي العسكر  
قال السراج البلقيني سمعت أبا حيان يقول ما تحت أديم السماء أنجي من ابن عقيل ولد سنة سبع وتسعين  
وسمائة ولازم أبا حيان اثنتي عشرة سنة وتوفي سنة تسع وستين وسبع مائة ودفن بقرب الإمام الشافعي (قوله  
ولو كان الخ) هذا اعتراض أول على ابن عقيل وقوله ثم التوكيد الخ اعتراض ثان (قوله والصواب أنه حال)

أي

التوكيد بجميع قبل فلا يحمل عليه التنزيل والصواب أنه حال وقول القراء والزمخشري  
في قراءة بعضهم أنا كلا فيها أن كلا توكيد والصواب أنها بدل



وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيداً للاحاطة نحو قمت ثلاثكم وبدل (١٥٣) الكل لا يحتاج إلى ضمير ويجوز لكل

أن يلى العوالم إذا لم تتصل بالضمير نحو جاني كل القوم فيجوز مجيئها بدلا بخلاف جاني كلهم فلا يجوز إلا في الضرورة فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة وخرجها ابن مالك على أن كلا حال وفيه ضممان تكثير كل بقطبها عن الإضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مروت بهم كلا أي جمعا وتقديم الحال على عاملها الظرفي واحترزت بذكر الأول عن أجمع وأخواته فأنها إنما تؤكد بدلا كل نحو فسجد الملائكة كلهم أجمعون (الأمور التي يكتبها الاسم بالاضافة) وهي عشرة: ١- أحدها التعريف نحو غلام زيد ٢- الثاني التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بالانحصار الذي لم يبلغ درجة التعريف فأن غلام رجل أخص من غلام أي من مطلق غلام وقوله كما يتميز غلام زيد أي المفضل للتعريف (قوله كضارب الخ) أي من كل وصف بمعنى الحال أو الاستقبال مضاف لمعناه وتسمى إضافته لفظية لأنها لم تنفذ شيئا غير التخصيص في اللفظ ولا أنها في نية الانفصال بالأعمال مع النون أو التنوين لا بمجرد الضمير لوجوده مع المضى مع أن إضافته معنوية (قوله أخف منه) أي من حيث أنه يترتب عليه حذف التنوين والنون فالخفة بالحذف لأن ذات الخفض أخف من النصب لأن الأمر بالمعكس (قوله إذا لتوين) أي في الوصف المفرد وقوله ولا تون أي في الوصف المثنى أو المجموع (قوله ولا يجتمع على الاسم تعريفان) قال الدماميني هذا منقوض بأي الموصولة المضافة لمعرفة نحو جاني أيهم أكرمه فأن تعريفها على المشهور بصحتها باعتبار ما فيها من العهد وإضافتها معنوية قطعا فتفيد التعريف فيجتمع تعريفان وقال الرضوي وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذا لم يجتمع اجتماع التعريفين إذا اختلفا (قوله ولا يجتمع في الاسم تعريفان) أي وهو تعريف الموصولة والإضافة فإن قلت إن المعرفة بالموصولة أو المعرفة بالإضافة صلتها فلم توارد المعرفة على شيء واحد أجيب بأن لما كانت في صورة الحرف ولا زمت الدخول على الاسم وظهورها فيها بعد ما صار كالشيء الواحد فكان الإضافة المطلقة بالصلة كضارب متعلقة بال وكان الموصولة القائمة بالصلة (قوله بالغ الكعبة) نعم لهديا لأن إضافة بالغ للكعبة لم تفده تعريفا وإلا لامتنع الوصف إذا توصف النكرة بالمعرفة (قوله ثاني عطفه) أي فأنه حال من من في قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير والحال واجبة التكثير (قوله حوش الفؤاد) أي ذكروه المبطن ضامر البطن وهو وصف محمود في الرجال وتماهه سهدا إذا نام أيل الهوجل

أى من ما (قوله وإبدال الظاهر) جواب عما يقال أنه لا يجوز إبدال الظاهر من الضمير (قوله إذا كان) أى ذلك الظاهر (قوله إذا لم تتصل بالضمير) أى وأما إن اتصلت به فلا تباشرها العوالم فلا تقع إلا مبتدا أو مؤكدة (قوله وبدل الكل الخ) جواب عما يقال أنه ليس هناك ضمير (قوله ويجوز الخ) جواب عما يقال كيف البدل مع أنه على نية تكرار العامل فيلزم إبداء كل العوالم والعامل لا يلى كلا (قوله وهو نادر) أى إذا غالب إضافتها لفظا ومعنى أو معنى فقط فهي معرفة في الغالب (قوله فأنها إنما تؤكد بدلا كل) يعنى لا قبلها إذا اجتمعت معها فلا ينافي أنها يؤكد بها وحدها نحو لاجئهم أجمعين (قوله فأنها إنما تؤكد بدلا كل) قال الدماميني هذا سهو ظاهر فقد قال تعالى فككبوا فيها هم والغارون وجنودهم ليس أجمعون وقال تعالى حكاية عن إبليس لأغوينهم أجمعين وقال تعالى لا تقطن أيديكم وأرجلكم من خلاف ثم لأصلبكم أجمعين وقال إنما لنجوهم أجمعين وإن جهنم لم وعدهم أجمعين فقد أكد هذه الآيات كلها بأجمعين دون الأنيان بكل في حالات أعراب الاسم وأجاب الشمني بأن قول المصنف إنما يؤكد بدلا كل أى لا قبلها إذا اجتمعت معها فلا ينافي أنه يؤكد بها وحدها

هـ (الأمور التي يكتبها الاسم بالاضافة)

(قوله الاسم) أى المضاف من المضاف إليه وقوله بالاضافة أى بسبب الإضافة (قوله عشرة) الأولى أحد عشر (قوله والمراد بالتخصيص الخ) قال الدماميني فيه نظر فإن مقتضاه أنه لو أطلق التخصيص لدخل فيه التعريف وليس كذلك فإن التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فإنه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص أه وقد يقال ليس مراد المصنف بقوله والمراد الاحتراز بل بيان ما اصطلاحوا عليه في التخصيص (قوله الذي لم يبلغ الخ) أي التمييز الذي لم يبلغ الخ وقوله درجة التعريف أى التمييز (قوله فأن غلام رجل) أى وكذا غلام امرأة وقوله أخص من غلام أى من مطلق غلام وقوله كما يتميز غلام زيد أى المفضل للتعريف (قوله كضارب الخ) أي من كل وصف بمعنى الحال أو الاستقبال مضاف لمعناه وتسمى إضافته لفظية لأنها لم تنفذ شيئا غير التخصيص في اللفظ ولا أنها في نية الانفصال بالأعمال مع النون أو التنوين لا بمجرد الضمير لوجوده مع المضى مع أن إضافته معنوية (قوله أخف منه) أي من حيث أنه يترتب عليه حذف التنوين والنون فالخفة بالحذف لأن ذات الخفض أخف من النصب لأن الأمر بالمعكس (قوله إذا لتوين) أي في الوصف المفرد وقوله ولا تون أي في الوصف المثنى أو المجموع (قوله ولا يجتمع على الاسم تعريفان) قال الدماميني هذا منقوض بأي الموصولة المضافة لمعرفة نحو جاني أيهم أكرمه فأن تعريفها على المشهور بصحتها باعتبار ما فيها من العهد وإضافتها معنوية قطعا فتفيد التعريف فيجتمع تعريفان وقال الرضوي وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذا لم يجتمع اجتماع التعريفين إذا اختلفا (قوله ولا يجتمع في الاسم تعريفان) أي وهو تعريف الموصولة والإضافة فإن قلت إن المعرفة بالموصولة أو المعرفة بالإضافة صلتها فلم توارد المعرفة على شيء واحد أجيب بأن لما كانت في صورة الحرف ولا زمت الدخول على الاسم وظهورها فيها بعد ما صار كالشيء الواحد فكان الإضافة المطلقة بالصلة كضارب متعلقة بال وكان الموصولة القائمة بالصلة (قوله بالغ الكعبة) نعم لهديا لأن إضافة بالغ للكعبة لم تفده تعريفا وإلا لامتنع الوصف إذا توصف النكرة بالمعرفة (قوله ثاني عطفه) أي فأنه حال من من في قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير والحال واجبة التكثير (قوله حوش الفؤاد) أي ذكروه المبطن ضامر البطن وهو وصف محمود في الرجال وتماهه سهدا إذا نام أيل الهوجل

وقول جزيه يارب غابطا لو كان يطلبكم ولا تدخل رب على المعارف وفي التحفة أن ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله ولا نفيد إلا تحفيضا فقال بل  
تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب وهذا هو ضارب زيد أصله ضارب زيد بالنصب وليس أصله ضارب با فقط فالتخصيص  
حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص لأنها ليست في تقدير  
الاتصال وعلى هذا صح وصف اسم الله (١٥٦) تعالى بمالك يوم الدين قال الزمخشري أريد باسم الفاعل هنا إما الماضي كقولك هو مالك

عبيده أس أي مالك  
الأمور يوم الدين على  
حد ونادى أصحاب الجنة  
ولهذا قرأ أبو حنيفة ملك  
يوم الدين وأما الزمان  
المستمر كقولك هو مالك  
العبيد فإنه بمنزلة قولك  
مولى العبيد انتهى ملخصا  
وهو حسن إلا أنه نقض  
هذا المعنى الثاني عند  
ما تكلم على قوله تعالى  
وجعل الليل سكنا  
والشمس والقمر فقال  
قري بجر الشمس والقمر  
عطفًا على الليل وبضمهما  
باضمار جعل أو عطفًا على  
عمل الليل لأن اسم الفاعل  
هنا ليس في معنى الماضي  
فتكون إضافته حقيقة  
بل هو دال على جعل  
مستمر في الأزمنة المختلفة  
ومثله فالق الحب والنوى  
وقال في الصباح كاقول  
زيد قادر عالم ولا تقصد  
زمانا دون زمان انتهى  
وحاصله أن إضافة الوصف  
إنما تكون حقيقة إذا  
كان بمعنى الماضي وأنه  
إذا كان لإفادة حدث  
مستمر في الأزمنة كانت  
إضافته غير حقيقة وكان  
عاملا وليس الأمر كذلك  
في الرابع إزالة القبح

والسهد بضم السين والهاء قبل النوم أو السران والهو جل الاحق وساد النوم لليل مجاز عقلي والشاهد في  
قوله حوش الهوا فإنه حال وهو صفة مشبهة مضافة لمعمولها (قوله يارب الخ) تمامه لا في مبادعة منكم وحرمانا  
(قوله يارب غابطا) أي فإضافة غابط للضمير لفظية لا تفيد تعريفا وإلا امتنع دخول رب عليه إلا تدخل  
على المعارف (قوله ولا تفيد) أي إضافة الوصف بمعنى الحال والاستقبال لمعمولها (قوله أخص من ضارب)  
أي من مطلق ضارب (قوله قبل أن تأتي الإضافة) وحينئذ فلم تعد الإضافة إلا مجرد التخفيف كما قال ابن  
الحاجب (قوله فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال) أي بل كان بمعنى الماضي (قوله فإضافته محضة)  
أي خالصة من نية الاتصال (قوله تفيد التعريف) أي إن كانت الإضافة لمعرفة وقوله التخصيص أي  
إن كانت الإضافة لتسكرة (قوله ولهذا) أي لأجل كون مالك بمعنى الماضي (قوله ولهذا الخ) أي فنزل  
المالك الاستقبال إلى منزلة المالك في الماضي لتحضي الوقوع واستعمال اللفظ الدال على الماضي فيه فاللفظ مستعمل  
في ملك ماضٍ لكن تنزيلا وكذا يقال في نادى أصحاب الجنة (قوله وأما الزمان المستمر) أي المتناول للماضي  
والحال والاستقبال فاعتبار تناوله للماضي كانت الإضافة حقيقة مفيدة للتعريف فلذا جعل وصفا لاسم الله  
(قوله مالك العبيد) أي مالك لهم على سبيل الاستمرار في الحال والاستقبال والماضي (قوله فتكون) أي  
حتى تكون وهو تفريع على المنفى وقوله ليس في معنى الماضي أي فقط وقوله في الأزمنة المختلفة أي المتناولة  
للماضي والحال والاستقبال أي فاعتبار تناوله للحال والاستقبال كانت الإضافة غير حقيقة لحاصله أنه قد  
جعل هنا الوصف المراد منه الحدث المستمر في الأزمنة إضافة غير حقيقية وفي الكلام على قوله مالك يوم الدين  
جعل إضافته حقيقة وقد يجاب بأن الاستمرار حاصل في الماضي وغيره فيسوغ حمله على كل منهما فها لاحظ  
اعتبار الاستمرار في الاستقبال وفي مالك يوم الدين اعتبر الاستمرار في الماضي (قوله وليس الأمر كذلك)  
أي بل تكون إضافته حقيقة ولا يكون عاملا مثل ما لو كان بمعنى الماضي كاذكره في مالك يوم الدين (قوله كمررت  
بالرجل الحسن الوجه) أي فالحسن يكتسب بسبب الإضافة زوال القبح والتجوز ارتكاب خلاف الأصل  
(قوله بخلو الصفة لفظا) أي وإن كان في المعنى لا بد من تقديره ويكون الوجه المرفوع بدلا من الضمير أو عطف  
بيان (قوله باجرائك الوصف القاصر) أي لأن الصفة المشبهة قاصرة لصوغها من اللازم فإذا نصب الوجه  
كان منصوبا على التشبيه بالمفعول به لأنه مفعول به (قوله باجرائك الوصف) أي وهو خلاف الأصل (قوله  
تذكر المؤنث) أي أن المضاف المؤنث يكتسب التذكير من المضاف إليه المذكور بسبب الإضافة (قوله  
مكسوف) خبر انارة وقتضاه أن يقول مكسوفة لكنه جرده من اناء لاكتساب المضاف التذكير من المضاف  
إليه (قوله حيث لا إضافة) أي فهذا يفيد أن تذكر قريب في الآية الأولى ليس للإضافة بل ذكر في الآية  
الأولى لأن قريب فعيل بمعنى مفعول وهو يستوي فيه المذكور والمؤنث أو أن قريب صفة لمخدوف أي شيء  
قريب وكلام الفراء جواب ثالث (قوله ولكن ذكر الخ) استدراك على مخدوف حاصله وحيث ذكر الوصف  
حيث لا إضافة كان ذلك مشكلا لكن ذكر الفراء في الجواب الخ (قوله إذا لم يرد قرب النسب) أما إن أريد  
به قرب النسب طابق نحو هند قريبة لعمره وزيد قريب لعمره وهما لم يرد قرب النسب فلذا ذكر لا لزوم

التذكير  
أو التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فان رفع قبح الكلام بخلو الصفة لفظا عن ضمير  
الموصوف وإن نصب حصل التجوز باجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكر المؤنث كقوله انارة  
العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا ويحتمل أن يكون منه أن رحمة الله قريب من المحسنين وبعده  
لعل الساعة قريب فقد ذكر الوصف حيث لا إضافة ولكن ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير في قريب

اذالم يرد قرب النسب قصدا للفرق وأما قول الجوهري إن التذكير لكون التانيث مجازيا فهوهم (١٥٥) لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة

والمروعة نافعة وإنما يفرق  
حكم المجازي والحقيقي  
الظاهرين لا المضميرين  
السادس تانيث المذكر  
كقولهم قطعت بعض  
أصابعه وقرى تلتطه  
بعض السيارة ويحتمل  
أن يكون منه فله عشر أمثاله  
وكنتم على شفى حفرة من  
النار فندكم منها أى من  
الشفى ويحتمل أن الضمير  
لنار وفيه بعد لانهم ما كانوا  
في النار حتى ينقدوا منها  
وأن الأصل فله عشر  
حسرات أمثاله فالمعذور  
في الحقيقة الموصوف  
المحذوف وهو مؤنث  
وقال  
طول الليالي أسرع في  
قضى نة من كل وقت  
بعضه وقال

وما حب الديار شغفن قلبي  
وأشد سبويه هو تشرق  
بالقول الذي قد أذعته  
كما شرقت صدر القناة من  
الدم والى هذا البيت يشير  
ابن حزم الظاهري في قوله  
نجنب صديقاً مثل ما وادخن  
الذى  
يكون كعمرو بين غرب  
وأجمعه فان صديق السوء  
يزرى وشاهدى  
كما شرقت صدر القناة من  
الدم ومراده بما الكناية  
عن الرجل الناقص كقصة  
ما الموصولة وبعمرو الكناية  
عن الرجل المرید أخذ ما ليس  
له كأخذ عمرو الوافر في الخط  
وشرط هذه المسئلة التي

التذكير حينئذ (قوله قصدا للفرق) أى بين المراد بها قرب النسب والمراد بها غيره (قوله وأما قول  
الجوهري) (أى في الصحاح جوابا عن تذكير الخبر في قوله تعالى إن رحمة الله قريب (قوله لوجوب التانيث)  
أى تانيث الخبر فيما ذكر من المثلين مع أن المبتدأ فيهما من مجازى التانيث (قوله لوجوب التانيث في نحو  
الشمس طالعة) أى كما يجب في نحو هند قائمة (قوله وإنما يفرق الخ) أى فجازى التانيث الظاهر يجوز  
فيه التذكير والتانيث وحقيقى التانيث الظاهر يجب فيه التانيث (قوله الظاهرين) كما هنا في الشمس  
والمروعة (قوله لا المضميرين) أى لاق الضمير العائد الى مجازى التانيث فان ذلك الضمير يجب تانيثه كما كان  
العائد على حقيقى التانيث كذلك فالحاصل أن مجازى التانيث أن كان ظاهرا جاز فيه التذكير والتانيث  
فتقول طلع الشمس وطلعت الشمس وأما حقيقى التانيث فيجب التانيث معه نحو قامت هند وان كان ضميرا  
عائدا عليه وجب فيه التانيث بحيث يؤنث الفعل أو الوصف المستند له ذلك الضمير نحو الشمس طلعت أو طالعة  
كما أن العائد على حقيقى التانيث كذلك نحو هند قامت (قوله تانيث المذكر) أى أن المضاف المذكر  
يكتسب التانيث من المضاف اليه المؤنث بسبب اضافته له (قوله قطعت بعض أصابعه) أى فهو إنما أنت  
الفعل مع كون الفاعل وهو بعض مذكرا لا اكتساب الفاعل المذكر التانيث من المضاف اليه المؤنث أعنى  
الأصابع والسيارة في الآية (قوله عشر أمثاله) أى انما يقل عشرة أمثاله مع أن المعدود أمثال وهو  
مذكر لا اكتساب المعدود التانيث من المضاف اليه أعنى الضمير العائد الى الحسرات (قوله على شفى) أى  
على طرف وجانب وقوله أى من الشفى أى فانت الضمير العائد على الشفى مع أنه مذكر لا اكتساب المضاف أعنى  
الشفى التانيث من الحفرة (قوله ويحتمل أن الضمير للنار) أى بناء على أن الكون على شفاها كالكون  
فيها (قوله فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف) أى فقد جاء على الأصل (قوله طول الليالي الخ) البيت  
للاغلب المعجلى وقيل للعجاج ويروى بجزءه أخذن بعضى وتركن بعضى وبعده

حين طول وطوين عرضى \* أقعدنى من بعد طول النهض  
(قوله أسرع) انما يقل أسرع أى الطول لا اكتساب الطول التانيث من الليالي (قوله شغفن) أى فلم  
يقل شغف الحب لا كسابه التانيث من المضاف اليه وهو الديار وتام البيت ولكن حب من سكن الديار  
وقبله  
أمر على الديار ديار ليلي \* أقبل ذا الجدار وذا الجدارا  
(قوله وتشرق الخ) البيت اللاعثنى يصف رجلا بافشاء السر وقوله  
فلو كنت في جب ثابن قائمة \* ورقبت أسباب السماء بسلم  
ليستدرجك القول حتى تهرة \* وتعلم أنى لست عنك بمفحم

(قوله وتشرق) أى تفص بالقول الذى فثيته كان صدر القناة يفض بجمود الدم الذى عليها (قوله شرقت)  
بكسر الراء أى كما غصت صدر القناة أى الرمح من الدم والشاهد في شرقت فلم يقل شرق أى الصدر لاضافة  
الصدر للقناة (قوله صدر القناة) أى أن صدرى الذى هو مذكر لما اضيف للقناة التى هى مؤنثة حسنة واكتسب  
التانيث منها بسبب الاضافة (قوله ومراده بما الكناية) أراد الكناية اللغوية وهى ما عبر به عن المعنى لأن  
الواقع هنا تشبيه (قوله ومراده بما الكناية) الاولى ومراده بما الموصولة ومراده بالصدق الذى يكون  
مثل ما الصدق الناقص شبهه بها من حيث انها مفترقة لما يكملها وهو العائد والصلة وأما كلامه فلا يظهر لأن  
كلامه حينئذ يكون تجنب صديقا يكون كناية عن رجل ناقص وكذا نقول في قوله عمرو الخ فالمراد به عمرو ولفظ  
عمرو المرسوم الذى رسم فيه ما ليس حقه وشبه الرجل به من حيث أن كلاهما ليس مستحقا له (قوله المرید  
أخذ) في نسخة المتزید الآخذ (قوله هذه المسئلة الخ) يعنى السادس والخامس (قوله فلا يجوز أمة  
زيد جاء) لانه لو حذف أمة لم يعلم اسناد الحجى للامة بل لزيد وكذا في غلام هند وهذا بخلاف قطعت بعض

قبلها صلاحه المضاف للاستثناء عنه فلا يجوز أمة زيد جاء ولا غلام هند ذهبت

ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح قول أبي الفتح في توجيه قراءة أبي العلية لا تمنع نفسها إيمانها بتأنيث الفعل انه من باب قطعات بعض أصابعه لأن  
المضاف أو سقط هنا القيل نفسا لا تمنع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي تاب عن الايمان في العلية ويلزم من ذلك تعدى  
فعل الضمير المتصل الى ظاهره نحو قولك زيد (١٥٦) أظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز الساب الظرفية نحو توفى أكلها كل حين وقوله

أصابعه لانك لو قلت قطعت أصابعه لعلم قطع البعض في الجملة بأن يكون على سبيل التجوز مثلا تأمل (قوله  
ومن ثم) أي من أجل هذا الشرط رد الخ وقوله لان المضاف الخ علة لقوله رد الخ (قوله انه) مقرر القول وقوله  
من باب قطعت بعض أصابعه أي ان الفعل أنت مع كون الفاعل مذكرا لا كتساب الفاعل التأنيث من  
المضاف اليه (قوله بتقديم الخ) أي لان الضمير يعود بعد الحذف على النفس وحينئذ يلزم عود الضمير على  
متأخر اللفظ ورتبة فالخاص أن يقدم نفسا وجوبا (قوله الذي تاب عن الايمان) أي الذي كان مضافا اليه  
(قوله الى ظاهره) أي بأن يكون الظاهر مفعولا للفعل الراجع لضمير المتصل (قوله كل حين) أي فكل منصوب  
على الظرفية لا كتسابه الظرفية من المضاف اليه وكذا بعض في بعض الاحيان وأي في بيت المتنبي وان كانت  
كل وبعض وأي ليست أسماء زمان ولا مكان (قوله لم تسؤني) تقدم للمصنف انشاده لم ترعني وسيأتي لذلك  
في التقدير (قوله المعنى) أي المراد الذي هو أنت ما سررتني يوما بوصول الا وقد أسأتني وعاقبتني ثلاثة بفراق  
وصدود أي فالمعنى أنني معذب معك على طول الدوام ولو جعل المعنى على الشرط لكان المعنى ان سررتني بوصول  
يو مالم تحصل لي الاساءة بالفراق لحصول السرور الاول بالوصول فأنادى منهم (قوله لا يقال الخ) حاصله انه  
يلزم على جعل أي للاستفهام الانكارى فساد وحاصله أنه يلزم عليه أن تكون الجملة المنفية أعني لم ترعني  
مستأنفة لعدم الربط لها بما قبلها وجعلها استئنافا يلزم عليه فساد في الكلام وذلك لان قوله أي يوم سررتني  
بوصول معناه سلب كلي أي لم يحصل منك سرور أصلا وقوله لم تسؤني الخ معناه ايجاب جزئي أي لم يحصل منك  
اساءة في بعض الاوقات واذا انتفت الاساءة في بعض الاوقات ثبت السرور في بعض الاوقات والايجاب  
الجزئي يناقض السلب الكلي ولا جاء القصد إلا من جعل أي استفهامية فتعين جعلها شرطية والوضوح في العبارة  
أنه كان يقول انه على جعل أي للاستفهام تكون الجملة الثانية مستأنفة لعدم الربط وجعلها للاستئناف يلزم  
عليه فساد المعنى اه تقرير شيخنا دردير (قوله لا يقال الخ) فيه انه استدلل قبل هذا على انها غير شرطية  
بانه لو قيل مكان ذلك ان سررتني انعكس المعنى فبعد تقريره لفساد المعنى على تقدير الشرطية لا يتجه هذا  
السؤال وكيف يستدل بالاستئناف على انها شرطية مع ما تقدم من أن كونها شرطية بوجوب انعكاس المعنى  
(قوله ثم حذف) أي المضاف والمضاف اليه (قوله بفناء عذوبة) أي فناء السببية وهي تربط ما بعدها بما قبلها  
(قوله أي سررتني غير مقدر الخ) راجع لجعلها حالية فالاولى أن يقدم عذوها (قوله فالحالية بمنتهى لعدم  
الربط) قد يقال ان الربط يحصل بتقدير ضمير أي بصدد منك فلا تمتنع الحالية حينئذ اه دما ميني (قوله  
وأي غريم) أي مبتدا وغريمها خبره (قوله لا مفعول مطلق) قد تقدم محته بحمل الدين على الدين وعلى ما ذكره  
المصنف فالبيت ليس بما الكلام فيه اذ لم يكتسب المضاف شيئا من المضاف اليه (قوله لانهم تصنف المصدر) أي  
ولما أضيفت لاسم ذات (قوله غلام من عندك) غلام مبتدا ومن مضاف اليه وعندك خبر (قوله صبيحة) خبر  
مقدم منصرب على الظرفية وهو واجب التصدير لضافته لواجب التصدير وسفر ك مبتدا (قوله من غلام أبيهم  
الخ) الجار والمجرور متعلق بأفضل الواقع خبرا عن أنت وتقديم من ومجرورها هنا على عاملها واجب لاضافة  
المجرور لواجب التصدير (قوله أبو من) مبتدا مقدم وزيد خبر أو العكس ووجب رفع أبو لضافته لواجب  
الصدارة فلذا علق علم عن العمل ولم يقل أبان والجملة في محل نصب سادة مسند مفعول على علم (قوله وإلى هذا) أي  
الى ما ذكر من وجوب التقديم والرفع هذا هو الاتم معنى ويحتمل وإلى الرفع (قوله بعض الفضلاء) هو الشيخ

انا أبو المنهال بعض  
الاحيان وقال المتنبي  
أي يوم سررتني بوصول  
لم تسؤني ثلاثة بصدود  
وأي في البيت استفهامية  
يراد بها التفي لا شرطية  
لانه لو قيل مكان ذلك  
ان سررتني انعكس المعنى  
لا يقال يدل على انها شرطية  
أن الجملة المنفية ان  
استؤنفت ولم تربط  
بالاولى فسد المعنى لانا  
نقول الربط حاصل  
بتقديرها صفة لوصول  
والربط محذوف أي لم  
ترعني بعده ثم حذف اذفة  
أو على التدريج أو حالا من  
تام المخاطب والربط فاعلمها  
وهي حال مقدرة أو  
معطوفة بفاء محذوفة فلا  
موضع لها أي ما سررتني غير  
مقدر أنك تروعي ومن  
روى ثلاثة بالرفع  
فالحالية بمنتهى لعدم الربط  
• الثامن المصدرية نحو  
وسيعلم الذين ظلموا أي  
منقلب يتقلبون فاي مفعول  
مطلق ناصبه يتقلبون ويعلم  
معلقة عن العمل بالاستفهام  
وقال • سيتعلم ليلي أي دين  
تدأيت • وأي غريم  
للتقاضى غريمها • أي  
الاولى واجبة النصب بما  
يهداها في الآية الا  
انها هنا مفعول به كقولك

تدأيت ما لا لا مفعول مطلق لانهم تصنف المصدر الثانية واجبة الرفع بالا ابتداء مثلها في لعلم أي الحزين أحصى ولتعلمن أننا أشد  
عنا بما للتابع وجوب التصدير ولهذا وجب تقديم المبتدا في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة أي يوم سفر ك والمفعول نحو غلام أبيهم  
أكرميت ومن ومجرورها في نحو من غلام أبيهم أنت أفضل ووجب الرفع في نحو علمت أبو من زيد والى هذا يشير قول بعض الفضلاء

عليك بأرباب الصدور فمن غدا مضافا لأرباب الصدور تصدرا وإياك أن ترضى صحابة تأتس به تنتحط قدرا من علاك  
وتحقره فرغ أبو من ثم خفض مزمل وبين قولى مغريا وعذرا والاشارة بقوله ثم خفض مزمل (١٥٧) إلى قول امرئ القيس

كان أبانا في عرايين وبله  
كبير أناس في مجاد مزمل  
ذلك أن مزلا صفة لكبير  
فكان حقه الرفع ولكنه  
خفض لجوارته للخفض  
(والعاشر) الأعراب  
نحو هذه خمسة عشر زيد  
فيمن أعربه والإكثر  
البناء (والحادى عشر)  
البناء وذلك فى ثلاثة  
أبواب (أحدها) أن يكون  
المضاف مبها كغيره مثل  
ودون وقد استدلى على  
ذلك بأمر منها قوله تعالى  
وحيل بينهم وبين  
ما يشتهون ومنا دون  
ذلك قاله الاخفش  
وخولف وأجيب عن  
الأول بأن نائب الفاعل  
ضمير المصدر أى وحيل  
هو أى الحول كما فى قوله  
وقالت متى يبخل عليك  
وبعتل ه يسؤك وإن  
يكشف غرامك تدرى ه  
أى وبعتل هو أى  
الاعتلال ولا بد عندى  
من تقدير عليك مدلول  
عليها بالمدكورة وتكون  
حالا من المضمر ليتقيد  
بها فتفيد مالم يفده الفعل  
وعن الثانى بأنه على  
حذف الموصوف أى  
ومنا قوم دون ذلك  
كقولهم ه منا ظعن ومنا  
أقام ه أى منا فريق ظعن

أمين الدين العروضى الحلى (قوله فرغ أبو من) أى من قولك علت أبو من زيد فلما أضيف لواجب التصدير  
وجبر فعه وإن كان أصله الصب (قوله بين قولى الخ) فيه أنه لا يصح أن يكون خبرا عن المبتدأين المتعاطفين  
ولا عن أحدهما أما الأول فلعدم المطابقة إذ لم يقل بيننا وأما الثانى فلا شتال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل  
منها وذلك لأن رفع أبو من لا يبين قوله مغريا وعذرا بل مغريا فقط وكذا خفض مزمل لا يبينها بل يبين  
عذرا فقط فكيف السبيل إلى تصحيح الكلام والجواب أن يجعل قوله مغريا وعذرا قيد المحذوف لا للذكور  
ويجعل قوله يبين بلا قيد خبرا عن أحدهما وخبر الآخر محذوف والتقدير على أن يكون الحذف من الثانى  
مثلا فرغ أبو من يبين قولى وخفض مزمل كذلك هما يبينان قولى مغريا وعذرا (قوله مغريا) أى فى قوله  
عليك بأرباب الخ وقوله وعذرا أى فى قوله وإياك أن ترضى الخ (قوله أبانا) هو جبل ويروى ثيرا وهو جبل  
بمكة وقوله عرايين جمع عرين معظم الأنف أو كله شبه به أول المطر لقدمه على بقية الوجه واستعاره له وقوله  
وبله أى مطره أى كان هذا الجبل ملفوف فى مجاد أى كساء مخطط حال نزول المطر عليه أى كأنه بين الجبال حال  
نزول المطر كبير أناس ملفوف فى مجاد أى كساء (قوله الأعراب) أى إذا كان المضاف إليه معربا هذا كلامه  
وفيه أن أرباب هذه اللغة قولون المضاف ولو كان مضافا لى نحو خمسة عشر فلو وجب لأعراب المضاف  
الإضافة لا المضاف إليه كما هو ظاهر كلامه لأن الموضوع أن المضاف إليه موصوف بوصف فيكتبه المضاف  
من المضاف إليه بسبب الإضافة (قوله هذه خمسة عشر زيد) أى فلما أضاف عشر لزيد المعرب أعرب عشر  
ورفع مع أنه مبنى على الفتح وأما خمسة فمبنى على حالها مبنية على الفتح (قوله البناء) أى إذا كان المضاف إليه مبنيا  
(قوله مبها) أى وغير اسم زمان كما يؤخذ مما بأتى (قوله وحيل بينهم) أى فبين مبنى على الفتح وحقه الرفع  
لأنه نائب فاعل لإضافته للمبنى (قوله ومنا دون) أى فلم يقل دون بالرفع مع أنه مبتدأ ومنا خبر لإضافته  
للمبنى فاكسب منه البناء (قوله وخولف) لأحاجة لهذا مع قوله وأجيب (قوله أى وحيل هو الخ) المراد  
بالحول الحجز أى حجز الحجز بينهم أى ثبت الحجز بينهم كما يؤخذ مما بأتى فى المصنف (قوله كما فى قوله) أى فهذا  
نظيره فى كون نائب الفاعل ضمير المصدر العائد على الفعل (قوله متى يبخل عليك) أى بالوصل وقوله وبعتل  
أى بعتدلك من تركه وقوله يسؤك أى يحزنك (قوله تدرى) بفتح الراء من ذوب والمراد به يتحدث لسانك أى  
متى يبخل عليك بالوصل وبعتل لك فى تركه نصر حزينا وحينئذ تخضع وتذل وإن كشف غرامك بالوصل  
صار لسانك حادا طلقا كثير الكلام (قوله ولا بد الخ) أى لأجل أن تحصل فائدة لأن الفعل يدل على مصدره  
فلم يحصل بها فائدة فاذا أتيت بالحال أفاد فائدة (قوله ولا بد عندى الخ) لأحاجة إلى هذا الذى ذكر أنه لا بد  
منه عنده فإن الضمير النائب عن الفاعل راجع للمصدر الممهور أى الاعتلال وقد صرح به المصنف معر فافقد  
أفاد المصدر فائدة لم يفدها الفعل ضرورة أنه إنما يدل على مصدر نكرة والنائب هنا مصدر معروف معهود  
وقد قال المصنف فى توضيحه على الألفية المعنى ويستل الاعتلال الممهور أو اعتلال ثم خصه بعليك أخرى  
محدرة للدليل كما تحذف الصفات لجوز الأمرين ولم يجعل أحدهما متعينا لا بد منه وهذا الذى قاله فى التوضيح  
هو الحق اه دما مبنى (قوله مدلول عليها) أى بحيث يكون الأصل متى يبخل عليك وبعتل هو عليك (قوله  
ليتقيد) أى المضمر بها أى بالحال لأن الحال فى المعنى وصف لصاحبها والوصف مقل للاشتراك وفيه أن تقدير  
الاعتلال بالالعدي كاف ومغن عن تقدير عليك ولا يحتاج لتقديرها إلا لوقدر اعتلال منك أى متى يبخل  
عليك وبعتل الاعتلال الممهور بكونه عليك لا على غيرك (قوله على حذف الموصوف) أى قدون منصوب  
على الظرفية صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ ومنا خبر وليس دون هو المبتدأ حتى يتاق كلامه (قوله  
ومنها) أى من الأمور التى استدلت بها على اكتساب المضاف البناء من المضاف إليه (قوله فيمن فتح الخ) أى

ومنا فريق أقام ومنها قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن فتح بينا قاله الاخفش ويؤيده قراءة الرفع وقيل بين ظرف والفاعل  
ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل



أى لقد وقع التقطع أو إلى الوصل لأن وما نرى معكم شفعاءكم بدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل أو إلى ما كنتم تزعمون على أن الفعلين تنازعا ويؤيد التأويل قوله (١٥٨) أم بأمر الحزم لو أستطيعه وقد حيل بين العير والنزوان بفتح بين مع اضافته لمعرب ومنها

قوله تعالى انه لحق مثل ما أنكم تنطقون فيمن فتح مثلا وقراءة بعض السنف أن يصيكم مثل ما أصاب بالفتح وقول الفرزدق \* وإذا ما مثلهم بشره وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها للبهات بأنها تثنى وتجمع كقوله تعالى إلا أمم أمثالكم وقول الشاعر \* والشر بالشر عند الله \* ثلاث \* وزعم أن حق اسم فاعل من حق يحق وأصله حاق فقصركا قيل بر و سر ونم فقيه ضمير مستتر ومثل حال منه وأن فاعل يصيكم ضميره تعالى لتقدمه في وما توفيقى إلا بالله ومثل مصدر وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة ومنها قوله \* لم يمنع الشرب منها غير أن طنت \* حامية في غصون ذات أوقال \* فقير فاعل لينع وقد جاء مفتوحا ولا يأتي فيه بحث ابن مالك لأن قولهم غير أن وأغيار ليس بعربي ولو كان المضاف غير مبهم لم يكن وأما قول الجرجاني وموافقيه أن غلامى ومحوه مبنى فردود ولزمهم بناء غلامك وغلامه ولا قائل بذلك (الباب الثاني) أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف إليه إذ نحو

فبين فاعل لتقطع وبدل له قراءة الرفع وفتح لاضافته للبنى فاكتسب البناء من المضاف إليه (قوله أى لقد وقع التقطع) لا تفسر تقطع بوقع لأن استناد الفعل لمصدره لا بد فيه من التأويل وإلا كان تهاقا (قوله على أن الفعلين) أى تقطع وضل تنازعا على الفاعلية فاعل الثانى واضمر فى الأول ضمير ائتدا على ما كنتم تزعمون وفيه أن هذا يعارضه ما قاله فى قوله تعالى فلما تبين له قال أعلم أن الله على كل شىء قدير فقد ذكر هناك أنه لا يجوز أن يخرج القرآن على الاضمار قبل الذكرك حتى أن البصريين لا يجوزونه وأجيب بأن كلامه الآن بصدد بيان أقوال المؤولين وإن كان أحدها لا يرضاه ولا يقول به بدليل ما سبق له أنه تقرير دردير (قوله ويؤيد التأويل) أى كون بين ظرف والفاعل ضمير يعود إلى المصدر أو إلى الوصل الخ (قوله بين العير) أى الحمار والنزوان أى النط على الآتى والثوب عليها (قوله مع اضافته لمعرب) أى وإذا كان مضافا لمعرب فلا يمكن القول ببنائها لأنها لا تبنى إلا إذا أضيفت لمبنى فتعين أن بين ظرف ونائب الفاعل ضمير يعود على المصدر فالقصد أنه تعين هذا التأويل (قوله مثل ما أصاب) بفتح مثل مع أنه فاعل لقوله يصيب (قوله وإذا ما مثلهم الخ) فنلهم مبتدأ مبنى على الفتح لاضافته لمبنى (قوله وزعم ابن مالك أن ذلك) أى اكتساب المضاف البناء من المضاف إليه لا يكون في مثل لمخالفتها الخ وقد يقال أن يوم تثنى ويجمع ويكتسب البناء من المضاف إليه كما يأتي في الثالث (قوله لمخالفتها الخ) أى فلا يثنى فيها البناء أصلا بخلاف غير وبين (قوله وزعم) عبر بالزعم إشارة لبعده (قوله من حق) من باب ضرب (قوله فقصر) أى بحذف الألف (قوله كما قيل بر الخ) أى فالأصل باروسارونام (قوله فقيه ضمير مستتر) فربيع على كونه اسم فاعل (قوله ومثل مصدر) أى منصوب على المصدرية أى أن يصيكم أصابة مثل أصابة الخ (قوله وأما بيت الفرزدق) وهو قوله

فأصبحرا قد أعاد الله نعمتهم \* إذ هم قريش وإذا ما مثلهم شر

(قوله فقيه أجوبة) أحدها أن نصب مثل على الحال والخبر محذوف أى موجود أو أنه أحمل لامع عدم الترتيب شذوذاً وأن نصب مثل غلط لأن الفرزدق لم يعرف شرط لإعمال ما الحجازية عند الحجازيين لكونه تيمية (قوله غير أن نطقت) قال بعض عد هذا من قبيل الاضافة إلى مبنى مشكل إذ المعنى غير نطق حمامة وهذا أمر لا بد منه لوجود الحرف المصدرى وجوابه أن الاضافة بحسب الظاهر إلى جملة مصدرية بحرف مصدرى كما صرح به الرضى وليست من قبيل المعربات بل هى مبنية نعم هذه الجملة فى تأويل مفرد لوجود الحرف المصدرى فالمعرب هو ذلك المفرد الذى تقول الجملة به والاضافة فى الظاهر إنما هى للجملة (قوله ذات أوقال) وفى نسخة ذات أفنان (قوله ولو كان الخ) هذا مفهوم قوله فى أول الباب أن يكون المضاف مبهما كغير الخ (قوله مفردود) أى لأنه ليس غلام من المبهات ولا أنه يلزمهم الخ (قوله لما ناميهما) أى مثل ساعة ويوم (قوله وفتح) هو محل الشاهد فبناء يوم لاضافته للبنى وأما على جره فيوم معرب (قوله على حين) فالفتح بناء لاضافته للفعل المبني أى للجملة التى فعلها مبنى وقوله على الصبا بكسر الصاد المثل للجهل (قوله ألما أصبح) من الصحو وهو الافاقة من السكر والوازع المانع يعنى أنه بكى لأجل شوقه إلى محبوبه ثم رجع على نفسه بالملاحة على الانهياك فى سكر الصحو وقوبخها عن عدم الصحو منه مع وجود المانع من التلبس بذلك وهو الشيب الذى لا يليق بصاحبه التلطيخ بالادناس الشهوانية (قوله والشيب وازع) أى مانع من ارتكاب الصبا وهذا البيت للناجفة وقوله

وأسبل منى عبرة فرددتها \* على التجر منها مستهل وداعم

أسبل هطل وحذف تاء التانيث للفصل والعبرة بفتح العين الدمع والمستهل بكسر الهاء السائل والداعم مثله (قوله أو بناء عارض الخ) جعل المصنف بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون الاناث عارضا مع أن الأصل فى

ومن خزي يومئذ من عذاب يومئذ يقرآن بحر يوم وفتح (الثالث) أن يكون زمانا مبهما والمضاف إليه فعل مبني بناء أصليا كان البناء كقوله على حين عانت المشيب على الصبا \* وقلت ألما أصبح والشيب وازع \* أو بناء عارضا كقوله

لاجتذب منهن قلمي تحلماه على حين يستصين كل حليم هـ رويما بالفتح وهو أرجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور  
فان كان المضاف اليه فعلا معربا أو جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع  
الصادقين بفتح يوم وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير يوم لا تملك نفس بالفتح وقال (١٥٩) اذا قلت هذا حين أسلو يهيجني هـ

نسيم الصبا من حيث يطلع  
الفجر هـ وقال آخر  
ألم تعلمي يا عمرك الله اني  
كريم على حين الكرام قليل  
واني لا أخزي اذا قيل علق  
سخي وأخزي أن يقال بخيل  
رويما بالفتح ويحك ان ابن  
الاخضر سئل بحضرة ابن  
الابرش عن وجه النصب  
في قول النابغة

أماي أبيت لأعن انك لمتني هـ  
وتلك التي تستك منها المسامح هـ  
مقالة أن قد قلت سوف  
أناله وذلك من تلقاء مثلك  
رائع هـ فقال ولا تصحب  
الاردي فتردي مع الردي هـ  
ف قيل له الجواب فقال ابن  
الابرش قد اجاب يريد  
انه لما أضيف الى المبنى  
اكتسب منه البناء فهو  
مفتوح لا منصوب وعمله  
الرفع بدلا من انك لمتني  
وقد روي بالرفع وهذا  
الجواب عندى غير جيد  
لعدم ايهام المضاف  
ولو صح لصح البناء في نحو  
غلامك وفرسه ونحو هذا

علا قائل به وقد مضى ان  
ابن مالك منع البناء في مثل  
مع ايهامها لكونها نثني  
وتجمع فما ظنك بهذا وانما  
هو منصوب على اسقاط  
الباء أو باضمار أعني  
أعلى المصدرية وفي البيت

الفعل من حيث هو البناء لان المضارع على الخصوص أشبه الاسم فاعرب وجعل ما يرده الى البناء أمر اطارنا  
عليه هـ دما مبنى (قوله لا اجتذب الخ) الاجتذاب السلب والتعلم تكلف الحلم بالكسر يعنى لا سلبن  
قلمي من هذه النفوس تكلفا مبنى لاظهار الحلم والرجوع عن الصبوة وعلى معنى في وهى متعلقة بالفعل أو  
بالمصدر ويستصين بمعنى يصين أو بمعنى يطلب الصبوة (قوله رويما) أى حين في البيت وقوله بالفتح أى  
على انهما مبنيان لا ضافتهما لمبنى (قوله عند ابن مالك) قال في الخلاصة هـ واخترنا متلفعل بنيا (قوله  
والصحيح) أى مع انه خبر لمبتدا محذوف أى هو يوم الخ (قوله بفتح يوم) أى مع انه خبر عن اسم الاشارة  
فهو مبنى على الفتح في محل رفع (قوله هذا حين أسلو) هذا مبتدا والاشارة للوقت الحاضر وحين أسلو  
مبنى على الفتح في محل رفع وهو مضاف لجملة أسلو (قوله حين أسلو) من السلو هو النسيان وقوله يهيجني  
بفتح حرف المضارعة أى يثيرني أى يحرك شوقي والصابر يحث من مطلق الشمس عند استواء الليل والنهار  
(قوله حين أسلو) أى فلو فعل مضارع كآغزو (قوله ألم تعلمي) مجزوم بحذف النون والياء فاعل  
(قوله يا عمرك) ياتية أو المنادى محذوف وعمر كمنصوب محذوف أى عمر عمر ك بالله أى عمر قلبك  
بتذكير الله تقرير دردير وعلم من هذا أن لفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض ويروى برفع اسم  
الجلالة على أنه فاعل والمصدر مضاف للمفعول (قوله على حين الكرام) أى فحين مبنية على الفتح مع ان  
المضاف اليه جملة اسمية (قوله لا أخزي) أى لا أذل ولا أهان والمعلق الفقير (قوله بالفتح) أى حين في  
البيت الاول وهو اذا قلت هذا وفي الثاني وهو قوله ألم تعلمي الخ وأما البيت الثالث فلا شاهد فيه (قوله عن  
وجه النصب) أى نصب مقالة (قوله اللعن) هو الطرد والابعاد من الخير وهذا اللفظ تستعمله العرب كثيرا  
في الدعاء للانسان بالشرف والعز والمرتبة والمعنى جعلك آيالا لعن ولا يكون كذلك إلا اذا كان شريفا أى  
النفس على الهمة (قوله وتلك التي) أى وتلك الملاحة هى التي يضيق منها المسامح فذلك مبتدا والتي خبره  
والجملة بعده صلة (قوله تستك منها المسامح) استكك المسامح ضمها وضيقها (قوله مقالة) نصب مقالة  
بدل من انك لمتني وهى في تأويل مصدر فاعل يأتاني فمقتضاه أن يرفع مقالة لان البدل من المرفوع مرفوع  
(قوله أناله) بضم اللام فعل مضارع أى أصيبه وقوله رائع من أراعه بمعنى اغافه (قوله من تلقاء) يقال  
جلس تلقاء أى حذاءه أى وذلك القول من عند مثلك يخيف (قوله ولا تصحب الاردي الخ) هذا معجزات  
ثان واول البيتين عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه هـ فكل قرن بالمقارن يقتدى  
اذا كنت في قوم فصاحب خيارهم هـ ولا تصحب الاردي فتردي مع الردي

(قوله الى المبنى) أى وهو أن لا يمكن فيه ان الاضافة انما هى للجملة وهى لا توصف بكونها مبنية ولا معربة  
تأمل (قوله وقد روي بالرفع) أى وقد روي البيت برفع مقالة (قوله ولو صح) أى البناء هنا في مقالة  
(قوله لصح البناء الخ) أى بجامع ان كلامها اسم غير مبهم مضاف لمبنى (قوله فما ظنك بهذا) أى الذى  
لأيهام فيه أصلا (قوله أو على المصدرية) أى وعامله ما بعده وهو ان قد قلت (قوله وجوابه الخ) أى أو  
أنه من اضافة العام للخاص وهى المسماة بالبيانىة أى مقالة هى قولك سوف أناله (قوله بدل من مقالة) أى  
فهى في محل نصب على ان مقالة نصب بنزع الخافض أو مفعول لا عنى أو على أنه مصدر (قوله أو من انك  
لمتني) أى فهى في محل رفع لان المبدل منه فاعل اتاني (قوله أو خبر لمحذوف) أى هى أن قد قلت الخ (قوله  
وقد يكون) هذا جواب آخر عن الاشكال الوارد على الشاعر من حيث ان في البيت اضافة الشئ الى نفسه

اشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى وهو اضافة مقالة الى أن قد قلت فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشئ الى نفسه  
أجوابه ان الأصل مقالة فحذف التنوين للضرورة لا للاضافة وأن وصلها بدل من مقالة او من أنك لمتني او خبر  
محذوف وقد يكون الشاعر

أما قال مقالة ان باثبات التنوين ونقل حركة الهززة فانشده الناس بتحقيقها فاضطروا إلى حذف التنوين ويروى ملامة وهو مصدر للمتنى المذكورة أو لاخرى محذوفة (الامور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرا وهي عشرون) أحدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف لانه وقف على أفعال السجايوما أشبهها بما يقوم بفاعله ولا يتجاوز به ولهذا يتحول المتعدى قاصرا إذا حول وزنه إلى فعل لغرض المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل (١٦٠) وفهم بمعنى ما أضربوهما أفهمه وسمع رجبتكم الطاعة وان بشرا طلع اليمن ولائلك لهما وجههما

(قوله) إنما قال مقالة اعلم انه مرسوم فوقه مائة صاد وهذه الصاد المرسومة إشارة إلى الوصل وهذا خلاف طريقة رسم العروضيين عند التقطيع لأنهم إنما سموه مقالتين (قوله) ونقل حركة الهززة أي إلى التنوين قبلها إنما احتاج المصنف لهذا لأن الشاعر لما خالف القواعد النحوية في كلامه احتاج إلى هذا التخريج الحسن فلا عجب فالعجب من الشارح حيث تعجب منه (قوله) بتحقيقها) بالقاف أي باثبات الهززة (قوله) فاضطروا إلى حذف التنوين) أي لأجل التخلص من التقاء الساكنين فصار في صورة المتضامين مع أنه لا إضافة بينهما

(الامور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرا)

أي لازما لا يتعدى أثره إلى مفعول (قوله) لانه وقف على أفعال السجاي) أي الطبائع أي قصر عليها ولا يتجاوزها إلى غيرها (قوله) بما يقوم بفاعله ولا يتجاوز (قوله) أي فن ثم لم يبحر متعديا لأن التعدى يقتضى مجاوزة أثر فعل الفاعل لغيره (قوله) ولهذا) أي ولكونه وقف على أفعال السجاي وما شابهها (قوله) إذا حول) أي المتعدى كضرب فانه إذا حول له صد المبالغة إلى فعل وقيل ضرب الرجل أي ان الضرب صار كأنه سحبة له ولازم له فصار يتعجب منه (قوله) وسمع الخ) أي قد سمع تحويل الفعل المتعدى لفعل مع بقائه على التعدى في فـلـين (قوله) وان بشرا الخ) سمع من علي بن أبي طالب والأول سمع من نصر بن سيار ولكن الذي سمع منه أرحم الدخول في طاعة الكرماء (قوله) ولائلك لهما) أي ولائلك لهما الذين اللفظين مع كونها محولين لفعل (قوله) انهما ضمنا) أي وتضمن القاصر معنى المتعدى بوجوب تعدى ذلك القاصر (قوله) أو فعل بالكسر) الأول وفعل بالواو (قوله) ووصفها) أي الوصف الآتي منها على وزن فـعـلـ نحو ذليل (قوله) ووصفها على فـعـل) أي ليس إلا فلا يرد نحو علم فان وصفه وان جاء على عايم إلا انه جاء على عالم أيضا فهو متعد (قوله) أغد) أصله أغدد على وزن فـعـل نقلت حركة العين الساكن قبلها وأدغم أي صار ذا غدة (قوله) أحر نجم) فالجيم والميم أصليتان لا يسقطان في تصريف فلاماه أصليتان (قوله) إذا انتفش) بالفاء بعد التاء أي إذا انتفش شعر رقبته عند العراك (قوله) ولائلك لهما) أي لهما الذين الفـعـلـين أعنى أغر ندى وأسر ندى في الشذوذ من تعديهما (قوله) وبمعناه الخ) أي ويسر ندين ملتبس بمعناه من التباس الدال بمدلوله (قوله) كاستحجر الطين) أي تحول من صورة الطينية إلى صورة الحجرية (قوله) يستنسر) أي يصير كالنسر أي ان الضعيف يقوى عندنا ولعل الانسب تستنسر بالتاء وهو في نسخة والبغات اسم طائر وقوله يستنسر أي ينتقل من صورته إلى صورة النسر (قوله) كونه مطاوعا) المطاوعة هي قول فاعل فعل أثر فاعل آخر وحيتذ فمعنى المصنف كون فاعل ذلك الفعل قابلا لأثر فعل فاعل متعدلواحد (قوله) فأنكسر) أي الحجر فقد قبل الحجر الذي هو فاعل ذلك الفعل أثر فعل الفاعل الأول وأثر فعله هو الانكسار (قوله) قد مضى عدا فـعـل) أي وحيتذ فيستغنى به عن المطاوع لأن المطاوع على وزن الفعل (قوله) تلك) أي كونه على وزن الفعل (قوله) فتعلم) ويصح أن يقال فالتعلم لكن يكون على وزن انفعال (قوله) وأصله) أي وسبب ذلك وعلة أي كون المطاوع لازما (قوله) ان المطاوع) أي بالكسر وقوله ينقص عن المطاوع بالفتح درجة فان كان المطاوع بالفتح متعديا لاثنين كان مطاوعه متعديا لواحد وان كان المطاوع بالفتح متعديا لواحد كان مطاوعه لازما كما مثل

أنها ضمنا معنى وسع وبلغ (والثاني والثالث) كونه على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفها على فـعـلـ نحو ذل وقوى (والرابع) كونه على أفـعـل بمعنى صار ذا كذا نحو بم أغد البعير وأحصد الزرع أي صار أذوى غدة وحصاد (والخامس) كونه على أفعال كاقشعر واشماز (السادس) كونه على أفـوـعـل كما كوهـد الفـرـخ إذا ارتعد (السابع) كونه على أفـعـلـل باصالة اللامين كاحرنجيم بمعنى اجتمع (الثامن) كونه على أفـعـلـل بزيادة إحدى اللامين كاقشعر الجمل إذا أبى أن ينقاد (التاسع) كونه على أفـعـلـي كاحرنبي الديك إذا انتفش وشذ قوله

قد جعل النعاس بغير نديني أطرده عني ويسر نديني ولائلك لهما و بغير نديني بالعين المعجمة يملون ويغلبون وبمعناه يسر نديني (العاشر) كونه على استـفـعـل وهو دال على التحول كاستحجر الطين وقولهم إن البغات بأرضنا يستنسر (الحادي عشر) كونه على وزن انـفـعـل نحو انطلق

الشارح

وانكسر (الثاني عشر) كونه مطاوعا لتعد إلى واحد نحو كسرت فأنكسر وأرجته فأنزع فان قلت قد مضى عد انفعال قلت نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية وأيضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعال فنقول طاعت الحسنات فتضاعفت وعلمته فتعلم وتلمته فتعلم وأصله ان المطاوع ينقص عن المطاوع درجة كاللبسته الثوب فلبسه وأفته فقام وزعم ابن بري أن الفعل ومطاوعه

قد يتفقان في التعدي لاثنين نحو استخبرته الخبر فاجبرني الخبر واستخبرته الحديث فافهمني الحديث واستخبرته درهما فاعطاني درهما وفي التعدي لو احدث نحو استخبرته اثنان واستخبرته فنصحتني والصواب ما قدمته لانه هو قول النحويين وما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة وانما حتمية المطاوعة ان يدل احد الفعلين على تأثيره ويدل الآخر على قبول فاعله (١٦١) لذلك التأثير (الثالث عشر) ان يكون

ارباعيا من بدافيه نحو قد خرج  
واخرجهم واقشعروا طمان  
(الرابع عشر) ان يضمن  
معنى فعل قاصر نحو قوله  
تعالى ولا تعد عيناك عنهم  
فليحذر الذين يخالفون عن  
أمره اذا عاباه واصلح لي في  
ذريتي لا يسمعون الى الاشارة  
الا على وقولهم سمع الله لمن  
حده وقوله يجرح في عراقيها  
نصلي فانها ضمنت معنى  
ولا تنب ويخرجون وتحدثوا  
وبارك ولا يصغون واستجاب  
ويعث او يفسده والسنة  
الباقية ان تدل على سجية  
كلوم وجبن وشجع او على  
عرض كفرح وبطر وأشر  
وحزن وكسل او على نظافة  
كطهر ووضع أو دنس  
كنجس ورجس وأجنب  
أو على لون كاحمر واخضر  
وادم واحمار واسود او حلية  
كدعج وكحل وشنب وسمن  
وهزل (تنبيه) في فصيح  
ثعلب في باب المشدد فلان  
يتعبد ضيعته قال ابن  
درستويه ولا يجوز عنده  
يتعاهد لانه لا يكون عند  
أصحابه الا من اثنين ولا يكون  
متعديا ويرده قوله  
تجاوزت أحراسا اليها  
ومعشراه وأجاز الخليل  
يتعاهد وهو قليل وسأل  
الحكم بن قنبر أبا زيد  
عنها فنعما وسأل يونس

الشارح لذلك (قوله) قد يتفقان في التعدي لاثنين) أي وقول النحاة لا بد ان ينقص عنه درجة لا يسلم هذا كلامه  
(قوله فنصحتني) أي فاليا. مفعول والهاء في الاول مفعول (قوله والاجابة) أي والاجابة مثل الطلب في التعدي  
(قوله وانما حتمية الخ) أي وما ذكره من قوله استخبرته درهما الخ وما معه لا يصدق عليه هذا (قوله ان يدل  
احد الفعلين الخ) أي فقولك كسرت الحجر الفعل دل على تأثير في شيء كالحجر وقولك فأنكرت دل الفعل على قبول  
الحجر لذلك التأثير أعني الانكسار وكان عليه ان يزيد قيدا ويقول مع التوافق في الاشتقاق فخرج نحو  
ضربته فقام لانه وان صدق عليه ما قاله لكنه ليس موافقا في الاشتقاق (قوله رابعا) هذا أعم من افعلل  
لوجود هذا في المطاوعة وغيرها (قوله تدحرج) على وزن تفعّل واخرجهم على وزن افعلّل وما بعده على وزن  
افعلّل (قوله ان يضمن) أي الفعل المتعدي (قوله اذا عاباه) أي فاذا عابا متعد تقول أذعت الحديث  
أي أفشيته فضمن معنى تحدث وهو لازم يؤتى بالياء في صلاته وكذا أصلح متعد تقول أصلح الله حاله فضمن معنى  
بارك وهو لازم يوصل بفي قال تعالى وبارك فيها وكذا اسمع متعد نحو حتى يسمع كلام الله وصفا لازم بمعنى مال  
يوصل بالي تقول صفوت الى فلان أي ملت اليه (قوله يجرح في عراقيها الخ) الضمير للناقرة الفعل متعد لانك  
تقول جرح عرقوبه وهذا شرطيت وصدره وان تعذر بالمحل من ذي ضرر وعماه الى الضيف: رح الخ  
(قوله فانها) أي هذه الافعال وقد رجحها الامور المضمنة لها على سبيل النشر المرتب بعد الف (قوله معنى  
ولا تنب) أي فعدا متعد بمعنى جاوز تقول عدا فلان طوره أي جاوزه وتنب لازم بمعنى تتجاف وتتباعد وكذا  
يخالفون عن أمره فان خالف متعد تقول خالفت أمر فلان أي ارتكبت خلافه وخرج لازم فدخل عن في  
صلته وهكذا (قوله ويعث او يفسد) راجعان ليخرج فكل من يفسد ويعث يتعدي بفي يقال عاث الذنب في  
الغنم ولا تفسدوا في الارض (قوله ان تدل على سجية) هذا أخص من الاول وهو كرن الفعل على زنة فعل  
لانه يدل على السجاء وما شابهها وحيث كان ما تقدم أعم فيستغنى به عما هنا (قوله او دنس) أي ما يزول  
بسرعة (قوله او حلية) في نسخة او على حلية وهي الاوصاف الظاهرة والسجاء والاصناف الباطنة وكلاهما  
ملازم بخلاف المرض والدعج سعة العين مع سوادها والشنب عذوبة الاسنان وبرودها وصفاءها وحديثها  
والكحل ان يعالجون العين سواد مثل الكحل من غيرا كتحال قال ليس التنكيل في العينين كالكحل  
(قوله وهزل) فيه ان هزل لا يدل على حلية (قوله لانه لا يكون الخ) أي لان التفاعل لا يكون الا من متعدد  
ولا بد ان يكون لازما ولو قيل يتعاهد صنعته كان متعديا وليس هنا متعدد (قوله ويرده) أي هذا التعليل الذي  
ذكره ابن درستويه (قوله تجاوزت الخ) أي فقد عدى تفاعل وليس التجاوز واقعا من متعدد ومن المعلوم ان  
الموجة الجزئية تناقض السالبة الكلية (قوله ابن قنبر) بفتح القاف وبعدها موحدة (قوله لجمع) أي  
الحكمين يونس وبين أبي زيد (قوله كم من علم استفدناه) هذا مدح لأبي زيد من يونس فعلم من هذا ان  
يتعاهد بمجموعة (قوله تعانقه) التعانق جعل كل من المتعانقين يده على عتق صاحبه والفعل منه لازم كما قال ابن  
السيد البطليوسي وغيره فلا يقال زيد تعانق عمرا وانما يقال عانقه أو اعتنقا أو تعانقا وحينئذ فاليق مشكل  
سواء قرئ بالجر أو الرفع أي جرت التعانق على أنه مصدر مضاف ليين أو بالرفع على أنه فعل والجملة مضافة ليين  
ووجه الاشكال على كل أن ذلك المصدر أو الفعل تعدي للضمير والكفاءة فاعل كما قال المصنف والكفاءة جمع  
كمي وهو الشجاع المتكفي في سلاحه لانه كمي نفسه أي سترها بالدرع والبيضة والروغ مصدر راغ أي

[ ٢١ - دسوقي - ثاني ]

فأجازها لجمع بينهما وكان عنده ستة من فصحاء العرب فسلوا عنها  
فامتروا من يتعاهد فقال يونس يا أبا زيدكم من علم استفدناه كنت أنت سبيه ونقل ابن عصفور عن ابن السيدانه قال في قول  
أبي ذؤيب هينا تعانقه الكفاءة وروغها يوما أتبع له جرى سلفه

برواية الجرجي ولا معنى لذلك  
(الأمور التي تعدى بها  
الفعل القاصر) وهى سبعة  
(أحدها) همزة الفعل نحو  
أذهبتم طيئناكم ربنا أمنا  
أنتين وأحييتنا أنتين والله  
أنتنكم من الأرض فبانا  
ثم بعيدكم فيها ويخرجكم  
إخراجا وقد ينقل المتعدى  
إلى واحد بالهمزة إلى  
التعدى إلى اثنين نحو أبست  
زيدا ثوبا وأعطيت دينارا  
ولم ينقل متعد إلى اثنين  
بالهمزة إلى التعدى إلى ثلاثة  
إلا فى رأى وعلم وتقاسه  
الإخفص فى أخواتهما  
الثلاثة القلبية نحو ظن  
وحسب وزعم وقيل والنقل  
بالهمزة كله سماعى وقيل  
قياسى فى القاصر والمتعدى  
إلى واحد والحق أنه قياسى  
فى القاصر سماعى فى غيره  
وهو ظاهر مذهب سيديوه  
(الثانى) ألف المفاعلة تقول  
فى جلس زيد ومشى وسار  
جالست زيدا وماشيت  
وسايرته (الثالث) صوغه  
على فعلت بالفتح أفعل  
بالضم لافادة الغلبة تقول  
كرمت زيدا بالفتح أى غلبته  
فى الكرم (الرابع) صرغه  
على استغفل لالطلب أو النسب

(قوله همزة أفعل) أي وهي المسماة بهمزة النقل (قوله أمثا الخ) الظاهر أنه أطلق على العدم السابق  
إمامة تغليباً والاحياء في الدنيا والقيامة (قوله ألبست زيدا ثوبا) أي فالأصل لبس زيد ثوبا فلما دخلت  
الهمزة صيرت الفاعل مفعولا أول (قوله نحو ظن) الأولى وهي ظن الخ كما هو في نسخة (قوله كله سماعي)  
أي في المتعدى إلى واحد وإلى اثنين وفي القاصر (قوله سماعي في غيره) أي سواء كان متعديا إلى واحد  
أو اثنين فقولهم همزة النقل تعدى أي تعدى القاصر قياسا وتعدى المتعدى زيادة على ما كان متعديا له لكن  
سماعا فها سمع يقال وما لم يسمع لا يقاس على ما سمع اهتقير رد ردير (قوله على فعلت بالفتح أفعل بالضم) أي  
الذي مضارع أفعل وهي لافادة الغلبة (قوله كرمت زيدا) أي غلبته في الكرم (قوله لالطلب أو النسبة)  
خرج الصبرورة كاستحجر الطين والزائدان للتوكيد (قوله كاستخرجت المال) أي طلبت خروجه  
(قوله واستحسن زيدا) أي نسبته للحسن ونسبت للظلم للفتح (قوله وقد ينقل) أي بصوغه على استفعال  
للاطلب أو النسبة والمفعول (قوله استكتبته الكتاب) أي فالأصل كتب زيد الكتاب فلما دخل السين  
والتاء صيرت الفاعل مفعولا وكذا أصل ما بعده غفر الله الذنب فلما أدخل السين والتاء إلى اللطلب صير  
الفاعل مفعولا (قوله وإنما جاز الخ) هذا جواب عما يقال كيف ينقل صوغ الفعل على استفعال للطلب  
المتعدى لو أحد إلى اثنين مع أنه لم يعد للثاني في هذا المثال بنفسه (قوله لتضمنه معنى استكتب) أي وهو يتعدى  
للمفعول الثاني بمن وقوله لتضمنه الخ أي لا لكونه من باب اختار خلا فاللاكثر الآتي (قوله ولو لو استعمل على  
أصله لم يجز) أي لأن صوغه على صيغة استفعال للطلب توجب تعديته لاثنتين بنفسه (قوله من باب اختار الخ)  
هر كل فعل متعد لو أحد بنفسه وللثاني بحرف جر دائها وان أتى في بعض الحالات متعديا للثاني بنفسه فهو من

باب  
واستحسنتم زيدا واستجبحت الظلم وقد ينقل ذوا المفعول الواحد الى الاثنين نحو استسكنته  
نب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لضمته معنى استبنت ولواستعمل على اصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول  
قول اكثرهم ان استغفر من باب اختار فمر دود (الحامس) تضعيف العين تقول في فرح زيد فرحته ومنه قدأف  
كم وزعم ابو على ان التضعيف



في هذا المبالغة لا للتعدي لقولهم سرت زيد او قوله قالوا راض سنة من يسيرها وفيه نظر لان سرته قليل وسيرته كثير بل قيل انه لا يجوز سرته وانه في البيت على اسقاط الباء توسعا وقد اجتمعت التعدي بالباء والتضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس وانزل الفرقان (١٦٣) وزعم الزمخشري ان بين

التعديتين فرقا قال لما نزل القرآن منجما والكتابان جملة واحدة جى بزل في الاول وانزل في الثاني وإنما قال هو في خطبة الكشاف الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاما مؤلفا منظما ونزله بحسب المصالح منجما لانه أراد بالاول أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا وهو الانزال المذكور في إنا أنزلناه في ليلة القدر وفي قوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن واما قول النفا ان المعنى الذي أنزل في وجوب صومه او الذي أنزل في شأنه فتكلف لاداعي اليه وبالثاني تنزيهه من السماء الدنيا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نجوا في ثلاث وعشرين سنة ويشكل على الزمخشري قوله تعالى وقالوا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الخ اي فاعرضوا عنهم والذي نزل في القرآن هو قوله وإذ آتيت الذين يخوضون عليكم في الكتاب أي ان آية النساء تشير إلى آية الانعام (قوله إشارة إلى قوله تعالى وإذ آتيت الذين يخوضون الخ) أي التي هي في الانعام (قوله وهي) أي قوله وإذ آتيت الذين يخوضون (قوله آية واحدة) أي والآية الواحدة لا يتأتى فيها تدرج (قوله والنقل) أي والتعدي (قوله سماعي مطلقا) أي في القاصر والمتعدي لواحد واما المتعدي لاثنين فلم يسمع كما قال قبل وهذا هو نفس ما سبق والانصب أن يذ كر هذا قبل كلام الحريري ويقول وهو ظاهر قول سيوريه وقوله وقيل قياسي أي قيل قياسي مطلقا أي في القاصر والمتعدي لواحد (قوله

باب التوسع وهو سماعي والمسموع منه اختاروا استغفروا أمرهم وكفى ودعا وزوج فتقول زوجت زيدا هند او هند وقول الشارح مردود أي لأن صيغة استغفروا النافلة للمتعدى لواحد إلى اثنين وجدت فلا وجه لجملة من باب اختاروا لا رد علينا استغفرت الله من الذنب لأن هذا من التضمن اه تقرير دردر (قوله للمبالغة) أي في المعنى لأن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى فهو في الاصل قبل التضعيف وتعدي التضعيف إنما فاد المبالغة يقال زكي زيد نفسه والفرسخ سرته (قوله فاول راض الخ) هو لخالد بن زهير ابن عم أبي ذؤيب الهذلي وصدره فلا تجزعن من سنة انت سرتها وكان أرسله أبو ذؤيب لصديقته فافسدها عليه وكان أبو ذؤيب أفسدها على عبدالله بن عمرو (قوله وقد اجتمعت التعدي بالباء الخ) الاولى بالهمزة والتضعيف لانه هو الموجود في الايات المذكورة (قوله نزل عليك الكتاب بالحق) التعدي هنا بالتضعيف (قوله وانزل التوراة) التعدي هنا بالهمزة (قوله ان بين التعديتين) أي التعدي بالهمزة والتعدي بالتضعيف (قوله منجما) أي مفرا اجزاء (قوله والكتابان) أي التوراة والانجيل (قوله جى بزل في الاول) أي المقضي للتجيم بخلاف أنزل بدون تضعيف فانها تقتضي أن الفعل حصل مرة (قوله وإنما قال الخ) جواب عما يقال إذا كان القرآن نزل منجما بالفعل المضعف يفيد التجم فابا له عبر في خطبة كشافه بانزل القرآن هلا قال نزل (قوله ويشكل الخ) جوابه أن محل كون نزل المضعف مفيدا للتدرج مالم تقم قرينة على خلافه كما هنا وهذا الجواب يفيد كلام الزمخشري حيث قال في هذه الآية نزل هنا بمعنى أنزل لا غير كحبر بمعنى أخبر وإلا كان متدافعا يعني لأن نزل للتدرج وجملة واحدة تناهيه فظهر أن ما قلناه مراده وحيث فلا اشكال (قوله وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب الخ) يعني أن هذه الآية الواردة في سورة النساء ترد على الزمخشري أيضا وذلك لانه قد ورد فيها نزل المضعف بالبناء للفاعل في قراءة عاصم وبالبناء للمفعول في قراءة غيره وأن مخففة من الثقيلة واسمها افاضير الشأن على رأى قوم أو ضمير المخاطبين على رأى آخرين أي نزل عليكم في الكتاب ان الشأن كذا والشأن ما أفادته الجملة بشرطها وجزائها او نزل عليكم في الكتاب انكم اذا سمعتم وان مع ما في خبر ما في قراءة عاصم في محل نصب بنزل وفي محل رفع بنزل في قراءة غيره وهو المنزل عليهم في الكتاب ما نزل عليهم بمكة من قوله تعالى وإذ آتيت الذين يخوضون في آياتنا فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره وفي سورة النساء تذكير للمؤمنين بما نزل أولا بمكة وهو آية واحدة ومع ذلك استعمل في شأنها نزل المضعف وهو مناف لقول الزمخشري باقتضائه التدرج في التنزيل ولا تدرج مع وحدة الآية والجواب أن الحمل على التدرج إنما يرتكب عند فقد المنافي وهو موجود فيما ذكر فيحمل نزل ذو التضعيف على أنزل ذي الهمزة وقد قال الزمخشري في آية الانعام نزل بمعنى أنزل اه دما يعني (قوله ان اذا سمعتم) أي نزل عليكم في القرآن ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الخ اي فاعرضوا عنهم والذي نزل في القرآن هو قوله وإذ آتيت الذين يخوضون الخ (قوله وذلك) أي قوله نزل عليكم في الكتاب أي ان آية النساء تشير إلى آية الانعام (قوله إشارة إلى قوله تعالى وإذ آتيت الذين يخوضون الخ) أي التي هي في الانعام (قوله وهي) أي قوله وإذ آتيت الذين يخوضون (قوله آية واحدة) أي والآية الواحدة لا يتأتى فيها تدرج (قوله والنقل) أي والتعدي (قوله سماعي مطلقا) أي في القاصر والمتعدي لواحد واما المتعدي لاثنين فلم يسمع كما قال قبل وهذا هو نفس ما سبق والانصب أن يذ كر هذا قبل كلام الحريري ويقول وهو ظاهر قول سيوريه وقوله وقيل قياسي أي قيل قياسي مطلقا أي في القاصر والمتعدي لواحد (قوله

بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا وفي المتعدي لواحد نحو علمته الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع في المتعدي لاثنين وزعم الحريري انه يجوز في علم التعدي لاثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيوريه انه سماعي مطلقا وقيل قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد

(السادس) التضمين فلذلك عدى رجب وطلع إلى مفعول لما تضمنه معنى وسع وبلغ وقالوا فرقت زيدا وسنة فلهذا تضمنها معنى خاف وامتنع  
أو أهلك ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت إلى مفعولين  
بعد ما كان قاصرا وذلك في قولهم لا آلوك نصحا ولا آلوك جهدا لما تضمن معنى لا أمنعك ومنه قوله تعالى لا آلوكم خيالا وعدى أخبر وخبر  
وحدث وأبأ ونبا إلى ثلاثة لما تضمنت معنى أعلم وأرى بعدما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر الجار نحو أنبئهم بأسمائهم فلما  
أنبأهم بأسمائهم نبؤنى يعلم (١٦٤) (السابع) اسقاط الجار توسعا نحو ولكن لاتواعدوهن سرا أى على سراى نكاح أعجلتم أمر

وبكم أى عن أمره واقعدوا  
لهم كل مرصداى إليه  
وقول الزجاج انه ظرف  
رده الفارسي بانه مختص  
بالمكان الذى يرصد فيه  
فليس فيها وقوله  
كما غسل الطريق الثعلب  
أى فى الطريق وقول ابن  
الطراوة انه ظرف مردود  
أيضا بانه غير مبهم وقوله  
انه اسم لكل ما يقبل  
الاستطراق فهو مبهم  
لصلاحيته لكل موضع  
منازع فيه بل هو اسم لما هو  
مستطرق ولا يحذف الجار  
قياسا إلا مع أن وإن  
وأحمل التحويين هنا  
ذكر كى مع تجويزهم فى  
نحو جئت كى تنكرمنى أن  
تكون كى مصدرية واللام  
مقبية والمعنى لكى  
وأجازوا أيضا كونها  
تعليلية وأن مضرة بعدها  
ولا يحذف مع كى إلا لام  
العلة لأنها لا يدخل عليها  
جار غيرها بخلاف اختيارها  
قال الله تعالى وبشر الذين  
آمنا وعملوا الصالحات  
أن لهم جنات شهد الله أنه  
لا إله إلا هو أى بان لهم

(التضمين) أى وهو سماعى كاسبق للدمايينى قال شيخنا الدردير والظاهر ان فيه قولاً بأنه قياسى لكثرة (قوله  
رجب وطلع) أى مع انه فعل لازم وقوله عدى رجب أى فقلت رجبكم الطاعة وطلع زيد اليمن (قوله فرقت  
زيدا) من الفرق بمعنى الخوف فقوله خاف راجع لفرقت وقوله رامتى أو أهلك راجعا لمن لسه (قوله قد ينقل  
الفعل) أى قد ينقل التضمين الفعل (قوله لا آلوك) هو بمنزلة قبل اللام وقد يمد (قوله إلى ثلاثة) أى بنفسها  
بعد ان كانت تعدى إلى واحد بنفسها والآخر بحرف الجراح (قوله أى نكاح) تفسير لسر (قوله مرصد)  
أى طريق وقوله عليه أى على كل (قوله انه ظرف) أى لأن كل مضافة للظرف وهو مرصد وكل بحسب ما تصاف  
إليه (قوله بانه) أى المرصد (قوله فليس مبهم) أى ولا ينصب على الظرفية إلا ما كان مبهما (قوله كما غسل) أى  
كما اهتز ووطئ الثعلب الطريق أى فى الطريق (قوله وقوله) أى ابن الطراوة جواب عما ورد عليه من انه ليس  
بمبهم (قوله مستطرق) أى بالفعل وهو الذى يكون بين المزارع أو بين المنازل وهذه ليست مبهمة (قوله إلا  
مع ان الخ) أى وأما مع غيرهما فهو سماعى (قوله هنا) أى فى المواضع التى يحذف معها الجار قياسا (قوله واللام  
مقدرة) هذا عمل الشاهد أى لحذف الجار هنا قياسا (قوله كونها تعليلية) أى فى معنى لام العلة وعلى هذا  
لا شاهد فيها (قوله بخلاف اختيارها) أى حتى كى وهما وان فانه يحذف معها كل جار (قوله على خلاف فى  
ذلك) مبنى الخلاف فى سبب النزول هل هو معرض رغبة فيه أو ذم فمن قدر فى رأى الأول ومن قدر عن  
رأى الثانى فاندفع ما يقال ان شرط الحذف أمن اللبس وناقض وجد اللبس لأن اللبس عند عدم القرينة  
والقرينة هنا موجودة وإن اختلف فيها وقبل ان الايهام تعلق به غرض هنا ليزجر من يرغب فيها من لمانه ومن  
رغب عنها لفقر من (قوله وما يحتملها) أى فهو من الكلام الموجه المحتمل لمعنيين أحدهما مدح والثانى  
ذم (قوله المعالى) جمع معلاة بفتح الميم وهى كسب الشرف (قوله صنيع الالاتم) أى فعل القبيح فالالاتم جمع  
الاتم من قولك لؤم الرجل فهو لؤيم أى ذم لا اصل شحيح النفس (قوله للتناقض) أى لأنك متى أثبت له الرغبة  
فى بناء المعالى نفيت عنه الرضا بصنع الالاتم وان أثبت الثانى له وهو الرضا بصنع الالاتم نفيت عنه الاول  
لأنها ضدان لا يجتمعان فلا يصح أن يثبت له الرغبة فى بناء المعالى والرضا بصنع اللاتم ولا الرغبة فى بناء المعالى  
وعن الرضا بصنع اللاتم فان قلت لا شك فى أن الانسان يرغب فى الخير فيفعله وفى الشر فيفعله وفى وقت آخر وقد  
يرغب عن الخير وعن الشر معا فلا يفعل شيئا منهما ولا يريد فعله ولا تناقض فى ذلك قلت الذى فى البيت الاخبار  
باستمرار الرغبة بشهادة المضارع ولا يمكن الجمع بين استمرار الرغبة فى الخير واستمرار الرغبة فى الشر لأنه متى  
استمرت الرغبة فى الخير لزم انتفاء الرغبة فى الشر لأنها شاردة وفرض وجودها لم تستمر الرغبة فى الخير وقد فرض  
استمرارها وكذلك العكس وكذا الاستمرار فى الرغبة عن الخير وعن الشر معا لا يتصور إذا الرغبة عن الخير  
رغبة فى الشر والرغبة عن الشر رغبة فى الخير فثبت التناقض على تقدير فى أو عن فى الموضعين كما ذكر المصنف  
(قوله وعمل ان وان الخ) أى عملها النصب وجوبا (قوله حملا على الغالب) أى لان الغالب ان الجار إذا حذف  
انصب المجرور والاولى التخرج على الغالب لا على النادر (قوله انه) أى عملها جر (قوله لاه ابوك) أى

فالاصل  
وبانه وترغبون أن تنكحوهن أى فى ان أو عن ان على خلاف  
فى ذلك بين المفسرين وما يحتملها قوله ويرغب ان يبنى المعالى خالده ويرغب ان يرضى صنيع الالاتم أنشده ابن السيد فان قدر  
فى أو لا وعن ثانيا فمدح وان عكس فذم ولا يجوز أن يقدر فيها معافى أو عن للتناقض وعمل ان وان وصلتها بعد حذف الجار نصب عند  
الخليل وأكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب بما حذف منه وجوز سبويه أن يكون المحل جرا فقال بعدما حكى قول الخليل  
ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبوك

وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جرو أن سبويه يرى أنه نصب (١٦٥) فهو وما يشهد لمعنى الجر قوله تعالى وإن

المساجد لله فلا تدعوا مع الله  
أحد أو أن هذه أممكم أمة  
واحدة أو أربكم فاعبدون  
أصلهما لا تدعوا مع الله  
أحد! لأن المساجد لله  
وفاعبدون لأن هذه ولا  
يجوز تقديم منصوب الفعل  
عليه إذا كان أن وصلتها  
لا تقول أنك فاضل  
عرفت وقوله وما زرت  
ليل أن تكون حبيبة \* إلى  
ولا دين بها أنا طالبه \*  
رووه بخفض دين عطفاً  
على محل أن تكون إذا أصله  
لأن تكون وقد يجاب بأنه  
عطف على توهم دخل  
اللام وقد يعترض بأن  
الحل على العطف على  
المحل أظهر من الحل على  
العطف على التوهم ويجاب  
بأن القواعد لا تثبت  
بالمحتملات \* وهنا معد  
ثامن ذكره الكوفيون  
وهو تحويل حركة العين  
يقال كسى زيد بوزن  
فرح فيكون قاصراً قاله  
وان يعرب أن كسى  
الجواري \* فتنو العين  
عن كرم عجاف \* فإذا  
فتحت السين صار بمعنى  
ستر وغطى وتعدى إلى  
واحد كقوله

فأصل لله در أيك فقد حذف الجار أعني اللام وأبقى الاسم مجروراً على حاله وقوله در أيك حذف منه المضاف  
وأقيم المضاف إليه مقامه (قوله وإن هذه أممكم) الأمة الملة والاشارة للملة الاسلام أى إن أمة الاسلام هى ملتكم  
التي يجب أن تكثر نواعليها لا تنحرفون عنها يشار إليها ملة واحدة غير مختلفة (قوله أصلهما لا تدعوا إلخ) فيه أنه  
يلزم على كون هذا الأصل أن يكون معمول الفعل مقدماً عليه مع أن الفاء يتمتع أن يكون ما بعد ما عا ملاً فيها  
قبلها سواء كانت للسببية أو جزائية خلافاً للجار بردي في الأولى فإن قلت على ما إذا يخرج قلت على حذف إما  
الشرطية وتكون هذه الفاء هى الداخلة على جوابها وقد ذكر الرضى أن حذف إما مطرد إذا كان ما بعد الفاء  
أمراً أو نهياً وما قبلها منصوباً به أو بمفسر به وضابط الاطراد المذكور يشهد ما في الآيتين فيكون تقديم  
المعمول على الفاء مغتفر على ما تقرر في محله اه دما ميني (قوله أصلهما لا تدعوا مع الله أحد) أى في المساجد  
لأن المساجد لله فالشركون كانوا يأخذون الأصنام معهم في المسجد الحرام ويدعونها فيه فأنزل الله وأن  
المساجد لله إلخ أى لا تدعوا مع الله أحداً في المساجد لأن المساجد الخ فالمساجد على التوسع بنزع الخافض مع  
أنه في محل جر بالحرف المحذوف لافي محل نصب بالفعل وإلا كانت مفعولاً لتدعوا مقدماً عليه وتقديم منصوب  
الفعل المؤول من أن وصلتها ممنوع لأن الابتداء بان المفتوحة يلتبس بان التي بمعنى لعل هذا حاصل كلامه (قوله  
لأن المساجد لله) فإن وصلتها في محل جر بالحرف المحذوف لافي محل نصب بالفعل واللام لازم تقديم الخ (قوله  
وقوله) عطف على قوله قوله تعالى وأن المساجد إلخ (قوله ولا دين بها أنا طالبه) يحتمل أن يكون من باب القلب  
أى ولا دين أنا طالبا به أو أن الباء بمعنى على (قوله أصله لأن تكون) أى وهو محل جرو قد ظهر أثر ذلك في  
التابع (قوله وقد يجاب) أى من طرف من يقول أن محل أن وصلتها بعد حذف الجار نصب (قوله دخول  
اللام) أى لأن تكون (قوله بأن القواعد) أى كقولنا محل أن وصلتها بعد حذف الجار جر (قوله بالمحتملات)  
أى لأن هذا البيت محتمل (قوله وهو تحويل حركة العين) أى تحويلها للفتح بعد الكسر أى بأن تكون عين  
الفعل مكسورة فإذا فتحها تعدى الفعل (قوله كسى زيد) أى صار ذا كسوة (قوله قال الخ) شاهد  
على كون مكسور العين قاصراً (قوله وان يعرب) أى أخاف بعدهم وقى أن يعرب أن كسى الجواري بكسر الهمزة  
فكسى لازم والجواري فاعل وفي نسخة ضبط بفتح الهمزة أى أخاف أن يعرب وقت أن كسى لحذف  
المضاف (قوله ان كسى الجواري) أى صرن ذا كسوة (قوله فتنو) أى تتجافى وتتباعد ولا تنظر  
لهن (قوله عن كرم) بفتح الكاف وكسر الراء يوصف به المفرد والمثنى والجمع مذكراً كان ما ذكر  
أو مؤنثاً وصف من الكرم أى كرام والبيت لا يخاله الخارجى وقوله

لقد زاد الحياة إلى حبا \* بناتى انهن من الضعاف  
أحاذر أن يرين البؤس بعدى \* وان يشرين رفقا غير صاف  
والرقيق بسكون النون للضرورة وأصلها الفتح مصدر رقيق الماء تكدرو بعد البيت  
ولولا هن قد سوّمت مهري \* وفي الرحمن للضعفاء كاف

أى كفاية بمعنى هذا الشاعر أن حبى للحياة وتخلّى عن الحرب إنما هو لاجل بناتى فإني إن قتلت لم يبق لهن من  
يقوم بأمرهن فيعربن ويجهن وتنو عين من تزوجهن عنهن ولولا هن سوّمت مهري للحرب أى جعلت له علامة  
(قوله عجاف) أى هزيلات جمع عجفاء على غير قياس لأن أفعل وفعل لا يجمع على فعال (قوله فإذا فتحت  
السين) أى من كسى (قوله وغطى) أى إذا كان كسا بمعنى غطى (قوله كقولاه) أى امرى القيس (قوله  
خيفانة) هى الجرادة المتلونة استعارها للفرس (قوله رجبها) أى فهو متعد لواحد أى كسا وجهها شعراً كالسيف  
(قوله أو بمعنى أعطى) أى إذا كان كسا بمعنى أعطى وهو عطف على قوله بمعنى ستر (قوله سيف الخ) هو شعر  
الناحية واحترز بقوله منتشر عن تكافؤ شعر الناحية واجتماعه على وجه الفرس فهو غمم مذموم في الخيل

بفتحها متعد بمعنى قلبها وهذا عندنا من باب المطاوعة يقال شتره فشر كما يقال ثرمة فثرم وثلمه فثلم ومنه وكسوته الثوب فكسبه

ومنه البيت ولكن حذف فيه المفعول (١٦٦) (الباب الخامس من الكتاب) في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من

فإذا كان متمد بالواحد فمطاوعه قاصر والذي يتعدى لاثنتين مطاوعه يتعدى لواحد فستر يتعدى لواحد فمطاوعه قاصر وكذا متمد لاثنتين فمطاوعه متمد لواحد (قوله ومنه البيت) أي أن كسي الجوارى فالمفعول محذوف أي أن كسي الجوارى أثوابا (قوله ولكن حذف فيه المفعول) تقديره كسا وجهها جمالا أو نحو ذلك اه دما ميني (الباب الخامس من الكتاب)

(قوله من جهتها) أي من سببها أي بسببها وقوله يدخل الاعتراض أي موجب الاعتراض كذا حرروا الظاهر أنه لا حاجة له لأن المعرب مثلا إذا راعى ظاهر الصناعة ولم يراع المعنى دخل عليه الاعتراض تأمل كانه (قوله ماتزل الاقدام) أي ماتزلق الاقدام وكسي بهذا عن الخطأ (قوله بسبب ذلك) أي بسبب مراعاة ما يقتضيه ظاهر الصناعة وعدم مراعاة المعنى (قوله أن يفهم معنى ما يعبر به) أي ما يريد اعرا به (قوله أن بعض مشايخ الاقراء) وفي نسخة المشايخ القراء (قوله الاقراء) أي الذين يقرؤون الناس وقوله بيت المفصل أي البيت الذي استدل به في المفصل على جواز حذف المبتدأ وإبقاء خبره فاعربه هذا الشيخ وقال لا نافية ويعد فعل مضارع والله فاعل والتلب مفعول والغارات عطف عليه واذ ظرف والخيس فاعل قال رندم حرف فلم يوجد حيث في البيت خبر عن المبتدأ الذي حذف كما هو محل الاستشهاد والحق أن رندم اسم خبر المبتدأ محذوف أي هذه نعم وقوله الخيس اسم للجيش لأنه خمسة أقسام مقدمة الجيش وهي الطائفة المتقدمة منه وساقفة وهي الجماعة المتأخرة منه وقلب وهي الطائفة التي في الوسط وميمنة وهي الطائفة اليسرى ويقال لهما جناحان والكل يسمى خميسا وجيشا (قوله لا يبعد الله التلب الخ) البيت للبرقةش الأكبر وهو عمرو بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة والاصغر ابن أخيه زمعة بن سفيان بن سعد النخ وأول القصيدة

هل بالديار أن تجيب صمم • لو كان رسم ناطقا بكلم  
الدار قفر والرسوم كما • رقت في ظهرا الأديم قلم

وبهذا البيت سمي مرقشا ومنها

الشعر مسك والوجوه دنا • نير وأطراف الأكف غم  
ليس على طرل الحياة ندم • ومن وراء المرء ما يعلم

(قوله التلب) مصدر تلب إذا لبس السلاح والغارات جمع غارة بمعنى اغارة (قوله لغة كنانة) أي أهم قد فروا من هذا وجعلوا حرف الجواب مكسور العين مع فتح النون (قوله أي هذه نعم) أي فقيروا عليها وخذوها فلو عرفوا المعنى ما غلطوا (قوله وقد عرض اجتماعا) أي فالاجتماع لم يكن مقصودا (قوله بنهك ذي قربي) التهلكة الانتهاك بالأسر والعقوبة أي أنه لم يكن الغنيمة بسبب أسر وعقوبة شخص قريب له بل لذاته (قوله ولا يحقد) بفتح الحاء وكسر ما كذا ذكر شيخنا العدوي عن شيخه الملو في الصحاح الحقد الضيق البخل وفي القاموس حقد كعملت الضيق البخل والضعيف وكزبرج السوء الخلق وإذا علمت هذا فالبيت يضبط بفتح الحاء والقاف وفتح اللام المشددة وأيضا كان الأولى للمصنف أن يقول فهو الضيق البخل لأن السوء الخلق إنما هو معنى حقد كزبرج وهو لا يصح في البيت إنما الذي في البيت حقد كعملت (قوله فإذا هو سوء الخلق) الظاهر أنه إنما أتى بهذه العبارة المحتملة لعود الضمير فيها على الحقد وعلى أبي حيان تبكيه لآبي حيان لما كان بينهما من المنافسة في مسئلة يانية والشأن أن المعاربة يكونون سيئى الاخلاق فلذا قال سيء الخلق (قوله وهو معطوف على شيء متوم) يحتمل وجه آخر وهو عطفه على نهك على حذف مضاف أي ولا بنهك حقد أي شخص متصف بسوء الخلق لدناءة الحقد وهو لا يتوجه الا لشريف ولك أن تقول أنه عطف عليه من غير حذف والمراد أنه لا يستعين بحقد (قوله تمييز) أي محول عن الفاعل

سجنتا وهي عشرة (الجملة الاولى) أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعى المعنى وكثيرا ماتزل الاقدام بسبب ذلك

وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعبر به مفردا أو مركبا ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من التشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه ولقد حكى لي أن بعض مشايخ الاقراء أعرب لتأنيده بيت المفصل

لا يبعد الله التلب والـ • غارات اذ قال الخيس نعم فقال نعم حرف جواب ثم طلبا عمل الشاهد في البيت فلم يجداه فظهر لي حيثئذ حسن لغة كنانة في نعم

الجوابية وهي نعم بكسر العين وإنما هم هنا واحد الانعام وهو خبر محذوف أي هذه نعم وهو محل الشاهد وسألني أبو حيان وقد عرض اجتماعا علام عطف بحقد من قول زهير

تقى نقي لم يكثر غنيمة  
بنهك ذي قربي ولا يحقد  
فقلت حتى أعرف ما الحقد  
فنظرنا فإذا هو السوء الخلق  
قلت فهو معطوف على شيء متوم إذ المعنى ليس بكثر غنيمة فاستعظم ذلك وقال الشلوبين حكى لي أن نحويا من كبار طلبة الجزولى سئل عن إعراب كلاله من قوله تعالى وإن كان رجل يورث كلاله فقال أخبروني ما

(قوله)

الكلاله فقالوا له الورثة إذا لم يكن فيهم أب فاعلا ولا ابن فاسفل فقال في أي إذا تميز وتوجبه قوله أن يكون الاصل وان

كان رجل يريته كلاله ثم حذف الفاعل ونى الفعل للمفعول فارفع الضمير واستترم جيء بكلالة تميزا ولقد أصاب هذا النحو في سؤاله وأخطأ في جوابه فان التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لاجله وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل ضرب أخوك رجلا وأما قراءة من قرأ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء فالذي سوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف انه لما ذكر في جملة أخرى غير التي حذف فيها وكأعراب هذا المغرب كلاله تميزا قول (١٦٧) بعضهم في هذا البيت يبسط للاضياف

وجها رجا بسط ذراعيه اعظم كلبا ان الاصل كما بسط كلب ذراعيه ثم جيء بالمصدر واستند للمفعول فرفع ثم أضيف إليه ثم جيء بالفاعل تميزا والصواب في الآية ان كلاله بتقدير مضاف أي ذا كلاله وهو إما حال من ضمير بورث فكان ناقصة وبورث خبر أو تامة فيورث صفة وإما خبر فيورث صفة ومن فسر الكلاله بالميت الذي لم يترك ولها ولا والدا فهي أيضا حال أو خبر ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف ومن فسر ها بالقرابة فهي مفعول لاجله وأما البيت فخبر به على القلب وأصله كما بسط ذراعه كلبا ثم جيء بالمصدر وأضيف للفاعل المقلوب عن المفعول وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل \* وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب \* وسترى ذلك معينا \* فاحدها قوله تعالى أصلوا تلك تأمرك أن

(قوله برته كلاله) أي ورثة ليس فيهم أب ولا ابن (قوله ثم حذف الفاعل) أي لغرض من الأغراض المذكورة في البيان (قوله ولقد أصاب هذا النحو في سؤاله) أي عن معنى الكلاله (قوله وأخطأ في جوابه) حيث أجاب بأنه تميز (قوله نقض) أي ابطال (قوله من طي) بيان لما في قوله عما بنيت وقوله وتراجع أي رجوع وقد يقال ان الغرض الذي حذف هنا الفاعل لاجله الاجمال ثم انه فصل بعد والاجمال أو لائتم التنصيل أو وقع في النفس وحينئذ فكلام النحو ظاهر تأمل (قوله ولهذا) أي ولا جل كون التمييز بالفاعل فيه نقض للغرض الذي حذف لاجله الخ (قوله ضرب أخوك الخ) أصله ضرب أخاك رجل ثم بنى الفعل للمفعول فارفع أخاك على انه نائب فاعل وأعرب رجل تميزا (قوله وأما قراءة الخ) جواب عما يقال اننا لنسلم أن ذكر الفاعل بعد حذفه لغرض نقض للغرض والدليل القراءة السبعة في الآية (قوله إنما ذكر في جملة الخ) أي فهو واقع في جملة استتافية ولا يصح الدليل بها إلا لو كان مذكورا في الجملة الأولى (قوله إنما ذكر في جملة أخرى) أي لانه فاعل لفعل محذوف (قوله كما بسط كلب ذراعيه) أي فذراعيه واقع مفعولا وحيث كان كذلك فقد أضاف الشاعر المصدر للمفعول فإرجاه نصب كلبا مع انه فاعل وهو مرفوع وحاصل الجواب الذي ذكره المصنف أن بسط مصدر المبنى للمفعول وحينئذ فيكون ذراعيه في محل رفع نائب فاعل فهو مصدره مضاف لنائب الفاعل ولبا ذكر على أنه تميز بعد أن كان محذوف للغرض (قوله ثم أضيف إليه) أي ثم أضيف المصدر إلى المفعول النائب عن الفاعل وقوله فرفع أي لنيابته عن الفاعل (قوله وأما خبر) أي لكان وهو عطف على قوله أما حال (قوله فيورث صفة) أي لرجل الذي هو اسمها (قوله ومن فسر الكلاله) أي ان ما ذكر كله سابقا مبني على التفسير السابق في الكلاله وهم الورثة الذين لا أصل ولا فرع معهم (قوله حال) أي على الوجهين السابقين من كون كان تامة أو ناقصة وقوله أو خبر بناء على أنها ناقصة (قوله ولكن لا يحتاج الخ) أي لأن المعنى وان كان رجلا بورث كلاله أو حال كونه كلاله (قوله بالقرابة) أي القرابة المخصوصة وهي التي لا أصل ولا فرع معها وهو المعنى السابق لكن هذا مبني على أن الكلاله اسم للمعنى وما سبق مبني على أنها اسم للرجال فالمعنى على هذا وان كان رجلا بورث من أجل القرابة المخصوصة (قوله على القلب الخ) أي فهو على حد خرق الثوب المدمار وكسر الزجاج الحجر فذراعه مفعول مرفوع ولبا فاعل منصوب لأن اللبس لكن قول المصنف وانتصب كلبا الخ تخالف ذلك لانه يفيد أننا بالغنا في المفعول فجعل فاعلا وفي الفاعل فجعل مفعولا وهو بعيد فالأحسن ما قلناه (قوله وأصله) أي بعد القلب (قوله المقلوب عن الفاعل) أي في الأعراب (قوله وها أنا الخ) في حواشيه على التسهيل ان دخول هاء التثنية على الضمير الذي لم يخبر عنه باسم الإشارة شاذ (قوله لانه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون) أي وإنما أمرهم بفعل ضد ما يفعلونه في أموالهم فكانوا لا يوفون الكيل ولا الميزان فقال أوفوا الكيل والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس وأدوا الزكاة (قوله من قرأ تفعل وتشاء بالتاء) هي قراءة ابن أبي عملة (قوله فاعطف على أن تترك) أي أصلوا تلك تأمرك أن تترك وأن تفعل في أموالنا أي فكانه لما أمرهم بضد ما يفعلونه في أموالهم كأنه هو الذي يفعل فيها ما يشاء (قوله وموجب الوهم) أي المشار له بتبادر الذهن (قوله مرتين)

تترك ما بعد آو نا وان تفعل في أموالنا منشاء فانه يتبادر إلى الذهن عطف ان تفعل على ان تترك وذلك باطل لانه لم يأمرهم ان يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون وإنما هو عطف على ما فهو معمول للترك والمعنى ان تترك ان تفعل ثم من قرأ تفعل وتشاء بالتاء لا بالنون فاعطف على ان تترك وموجب الوهم المذكور ان المغرب يرى ان والفعل مرتين وبينهما حرف العطف ونظير هذا - واه ان يتوهم في قوله ان ما رأيت أبابريد مقاتلا ادع القتال واشهد اليه جاء \* ان الفعلين متعاطفان حين يرى فعلين مضارعين منصوبين وقد بينت في فصل



لما ان ذلك خطأ وان ادع منصوب (١٦٨) بلن واشهد معطوف على القتال الثاني قوله تعالى ولا تاني خفت الموالى من ورأى فان المتبادر تمام

من بخفت وهو فاسد في المعنى والصواب تعلقه بالموالى لما فيه من معنى الولاية أى خفت ولا يتهم من بعدى وسوء خلافتهم أو محذوف هو حال من الموالى أو مضاف إليهم أى كائنين من ورأى أو فعل الموالى من ورأى وأما من قرأ خفت بفتح الحاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمن متعلقة بالفعل المذكور الثالث قوله تعالى ولا تساموا ان تكتبوه صديرا أو كبيرا إلى أجله فان المتبادر تعلق إلى تكتبوه وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين وإنما هو حال أى مستقر في الذمة إلى أجله ونظيره قوله تعالى فاماته الله مائة عام فان المتبادر انتصاب مائة أماته وذلك تمتع مع بقاءه على معناه الوضعى لأن الامانة سلب الحياة وهى لا تمتد والصواب ان يضمن أماته معنى ألته فكانه قيل فألته الله بالموت مائة عام وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمن أى معنى اللبث لا معنى الالباب لأنه كالأمانة في عدم الامتداد فلوصح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعى ويصير هذا التعلق بمنزله في قوله تعالى قال لبت يوما أو بعض يوم قال بل لبت مائة عام وفائدة التضمن ان يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين يدل على ذلك اسماء الشرط والاستفهام

في نسخة مرتين (قوله خطأ) أى لانه إذا كان الفعلان متعاطفين كان كل من الفعلين منفيا بلن فيكون المعنى لا ادع القتال وأحضر الهيجاء وهذا تناقض لأن الهيجاء هى القتال فأول الكلام يقتضى ملازمته لها وآخر الكلام يقتضى عدم حضوره لها والمخلص منه ما ذكره المصنف (قوله معطوف على القتال) نى فهو عطف مصدر موقول على اسم خالص من التأويل بالفعل أى لن ادع القتال ولا ادع شهود الهيجاء (قوله ولا تاني خفت الموالى) أى الذين يلونى في النسب كبنى الدم وقوله من ورأى أى من بعدى أى من بعد موتى على الدين أن يضعوه كإشهادته في بنى اسرائيل من تبديل الدين (قوله وهو فاسد) وجه الفساد أن الخوف واقع في الحال لا فيما يستقبل فلوجعل من ورأى متعلقا بخفت لزم ان يكون الخوف واقعا في المستقبل أى بعد موته وهو ظاهر الفساد اه دمايى (قوله لما فيه من معنى الولاية) أى فهو في قوة المشتق (قوله أو مضاف إليهم) أى وان ذلك المحذوف مضاف إلى الموالى فقوله أو مضاف إليهم عطف على قوله إما حال (قوله أى كائنين من ورأى) لف ونشر مرتب وقوله فعل الموالى أى فالمعنى لنى خفت فعل الموالى (قوله أو فعل الموالى) هو تبديلهم وسوء خلافتهم (قوله وأما من قرأ) هو عثمان بن عفان ومحمد بن علي وعلى بن الحسين وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاصى والوليد بن مسلم (قوله وكسر التاء) أى لأجل الخلو من التثنية الساكنين (قوله متعلقة بالفعل) أى بناء على ان قوله من ورأى معناه من قدامى فالمعنى انه ذهب الموالى من قدامى ودرجوا ولم يبق منهم من يقوى الدين فهب إلى الخ (قوله متعلقة بالفعل المذكور الخ) اعلم انه على قراءة التشديد ان كان من ورأى معناه من بعدى كان متعلقا بالموالى أى ان الموالى الذين يأتون بعدى خفوا وقلوا وعجزوا عن إقامة الدين فهب لى وليا يقوهم وان كان معناه من قدامى فهو متعلق بخفت والمعنى انى خفت الموالى أى قلت من قدامى أى انه رأى الموالى قلت بين يديه فطلب من الله غلاما والرابط للجملة هو الياء من قوله ورأى وهذا كله إذا كان خفت مشددة فان كانت مخففة فهو ما ذكره المصنف قبل إذا علمت هذا تعلم ان قول المصنف فمن متعلقة بالفعل المذكور مبنى على أن من ورأى معناه من قدامى اه تقرير دردير (قوله الثالث الخ) جعل فيه أمثلة ثلاثة لأن التوجيه فيها واحد (قوله أن تكتبوه) أى الدين حال كونه صغيرا أى قليلا أو كثيرا (قوله استمرار الكتابة إلى أجل) أى لان المعنى عليه أن تكتبوه كتابة مستمرة إلى أجله وهذا لا يصح إذ الكتابة تقع في زمن يسير ولا تمتد لأجل الذى هو وقت حلول الدين (قوله وإنما هو حال) أى متعلق باستمرار حال (قوله لا تمتد) أى بل تحصل في لحظة فمراده بسلب الحياة نزع الروح (قوله يتعلق به) أى بأمانته وقوله بما فيه أى بسبب ما فيه وقوله من المعنى العارض وهو اللبث فقول الشارح أى معنى اللبث الاضافة يائية بيان للمعنى العارض وقوله لا معنى الالباب أى لا معنى هو الالباب الذى هو معنى الفعل المضمن (قوله أى معنى اللبث) الذى يستلزمه الالباب الذى هو مصدر ألبت الذى صار معنى للفعل بحسب التضمن فظهر أن في الكلام تأويلين وهو تكلف فالأولى انه متعلق بأمانته بما فيه من معنى الموت الذى هو وصف وجودى أو عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيا وعلى كل فهو مستمر وحينئذ فالمراد بعدم الحياة استمرار عدم الحياة والمعنى حينئذ فاماته الله أى جعل الوصف قائما به أو جعل استمرار عدم الحياة قائما به مائة عام اه تقرير دردير (قوله لا معنى الالباب) أى لا بسبب ما فيه من معنى الالباب (قوله فلوصح ذلك) أى فلوصح تعلقه بأمانته باعتبار ما فيه من معنى الفعل المضمن وهو الالباب (قوله بما فيه من معناه) أى لعلقناه بأمانته بسبب ما فيه من المعنى الوضعى وهو الامانة ولا يحتاج للتضمنين (قوله ويصير) أى وحينئذ يصير هذا التعاقب وهو تعليقه بأمانته بسبب ما فيه من المعنى العارض (قوله على معنى كلمتين) ظاهر الجمع بين الحقيقة والنجاز (قوله على معنى كلمتين) كما ماته فانه مضمن معنى الالباب وبذل على سلب الحياة (قوله يدل على ذلك) أن على كون الكلمة بعد التضمنين تدل على كلمتين (قوله أسماء الشرط)

ونظيره ايضا قوله عليه الصلاة والسلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما (١٦٩) اللذان يهودانه وينصرانه ولا يمجوزان يعلق حتى

يولد لان الولادة لا تستمر الى هذه الغاية بل الذي يستمر اليها كونه على الفطرة فالصواب تعليقها بما تعلقت به على وان على متعلقة بكائن محذوف منصرب على الحال من الضمير في يولد ويولد خبر كل \* الرابع قول الشاعر تركت بنا لو حاولو شئت جادنا \* بعيد الكرى تلج بكرمان ناصح \* فان المتبادر تعليق بعيد الكرى بجاد والصواب تعليقه بما في تلج من معنى باردا والمراد وصفها بان ريقها يوجد عقب الكرى باردا فما الظن به في غير ذلك الوقت لانه لا يمتنى ان تجوده به بعيد الكرى دون ما عاده من الاوقات والروح يفتح اللام العطش \* الخامس قوله تعالى فلما بلغ معه السعي فان المتبادر تعلق مع بلغ قال الزمخشري أي فلما بلغ ان يسعى مع أبيه في أشغاله وحواله قال ولا يتعلق مع يبلغ لاختصاصه انهما ما على حد السعي ولا بالسعي لان صلة المصدر لا تتقدم عليه وانما هي متعلقة بمحذوف على ان يكون يانا كأنه قيل فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي فليل مع من فليل مع أعطف الناس عليه وهو أبوه أي انه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق

أي فمن معناها العاقل وتدل مع ذلك على معنى ان ومتى تدل على التعليق الذي هو معنى الحرف وعلى الزمان وهو معنى الاسم وقوله والاستفهام ككيف انها تدل على معنى الحرف وهو طلب الفهم وعلى معنى الاسم وهو الحالة لان الكيف حاله واعلم انه وقع خلاف في التضمن فليل انه من استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها وقيل انه من باب الحقيقة لكن يلوح الى المعنى المضمن قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب ثلاث مجلدات فظاهاه القول بانه قياسي (قوله على الفطرة) بكسر الفاء أي على الخفاة الاصاية أي التوحيد (قوله لا تستمر الى هذه الغاية) اذ الولاة انما تكون في لحظة (قوله منصرب على الحال) أي ويكون حالا منتظرة اذ الكون الما في هذه الغاية لا يوجد وقت الولادة ولا يظهر جمعه غاية لمحذوف أي ويستمر على ذلك حتى الخ (قوله تركت) الخطاب للمجوبة وقوله لو حاولو عطشا وقوله جادنا أي اروانا من قولهم جيت الارض فهي مجودة اذا صاحبها الجود وهو الماطر الغزير والكرى النعاس وتلج صفة لمحذوف أي ريق تلج أي كالثلج وقوله بكرمان يفتح الكاف اسم بلدة بين فارس وسجستان والفتح في كرمات أشهر من الكسرو هي بلدة من بلاد الثلج وقوله ناصح أي شديد الياض صفة تلج ومعنى البيت تركت بناء عطشا ولو شئت اروا بعيد النوم بريق بارد كالثلج في كرمات لعلت والبيت لجري من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان اولها

أريت بعينيك الدهوع السوافح \* فلا العهد منى ولا الربيع نازح  
وبعديت المصنف صنعت شفاء النفس بمن تركته \* به كالجوى مما تجن الجوانح  
مدحتك يا عبد العزيز وطالما \* مدحت فلم يبلغ فمالك مادح  
تفديك بالآباء في كل موطن \* شباب قريش والكيول الجاحج

(قوله عقب الكرى) أي النوم (قوله فما الظن به في غير ذلك الوقت) أي لانه اذا كان باردا بعد النوم الذي الشأن ان يكون بعده سخنا فمن باب أولى غيره (قوله به) أي بالريق (قوله قال الزمخشري الخ) علة لمحذوف أي وليس كذلك لانه قال الزمخشري الخ (قوله أي فلما بلغ ان يسعى مع أبيه) هذا بيان لحاصل المعنى لانه حل اعراب وأن مع متعلق بالسعي المذكور (قوله لاقتضائه الخ) وجه الاقتضاء ان المعية تشعر باستحداث المصاحبة في الزمن وقد قيد الفعل بها فيجب الاشتراك فيها أي بلغ مع ابراهيم حد السعي مع ان ابراهيم بلغ حد السعي قبل ولده وهذا بخلاف قوله تعالى وأسأمت مع سليمان فان مع متعلقة بأسأمت هو صحيح لان اسلام سليمان تمت فلما آخر يصاحب المتقدم وأما بلوغ حد السعي لا امتداد فيه (قوله حد السعي) أي الطرف الاول من السعي ولا شك ان ابراهيم حصل له اول السعي وهو القدرة على فعل الامور التي تصدر من الرجال قبل وجود اسمعيل فلم يشتركا في أول السعي بل أول سعي ابراهيم متقدم (قوله لان صلة المصدر لا تتقدم عليه) وبه فهم كالسعد توسع في الظروف في مثل هذا (قوله وانما هي الخ) أي وحينئذ تكون الجملة معترضة بين الفعل والمفعول (قوله متعلقة بمحذوف) أي يسعى محذوف بدل عليه المذكور وقوله على أن يكون أي المحذوف يانا أي استنفايا ينافكا أنه قيل فلما بلغ ان يسعى فليل مع من يسعى فليل مع أبيه أي مع أشفق الناس اليه وهو الاب وفيه اشارة الى أن الامر بدعه كان في صفة قبل استحكامه السعي اه تقرير دردير (قوله يعلم المكان المستحق للرسالة) المراد بالمكان ذات الرسول (قوله لان علمه) في المكان أي ذات الرسول (قوله لا مفعول فيه) قد يقال لو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى أنه تعالى ان يؤتيكم مثل ما آتى رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الزكوة والطهارة والفضل والصلاحية للارسال واسم كذلك اه دمايني (قوله وحينئذ) أي وحين اذ كان مفعولا به (قوله فلا ينتصب بأعلم) لان أفعل التفصيل لا ينتصب المفعول به (قوله لا على قول بعضهم

[٢٢-دسوقى-اول] \* السادس قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف في استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لان علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه وحينئذ فلا ينتصب بأعلم الا على قول بعضهم

بشرط تأويله بعالم الصواب انتصابه يعلم محذوف قال عليه اعلم السابغ قوله تعالى فخذا ربعة من الطير فصرهن اليك فان المتبادر تعلق الى بصرهن وهذا لا يصح اذا فصر صرهن بقطعهن وانما تعلقه بخذو اما ان فصر باملهن فالتعلق به وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف أى الى نفسك لانه لا يندى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الى باب ظن نحو ان رآه استغنى فلا يحسبنهم بمفازة فيمن ضم الباء ويجب تقدير هذا المضاف في نحو وهزى اليك بجذع النخلة (١٧٠) واضمم اليك جناحك أسسك عليك زوجك وقوله مون عليك فان الامور بكف الاله مقادير ما وقوله

أى القائل ان أفعل التفضيل ينصب المفعول به (قوله والصواب الخ) مقابله قول بعضهم السابق (قوله اذا فصر صرهن بقطعهن) أى لان قطع لا يتعدى الى وهذا تفسير لصرهن على قراءة الضم يقال صرت الشيء بمعنى قطعه (قوله وانا تعلقه بخذ) أى وحيتن قفى الآية تقديم وتأخير فكانه قيل خذ اليك أربعة من الطير فصرهن (قوله ان فصر باملهن) هذا تفسير لقراءة الجرو يصح تفسير القراءة بالرفع به (قوله أى الى نفسك) أى فالواقع مفعولا حيتن انما هو النفس لا الضمير المتصل (قوله فعل المضمر) أى فعل الفاعل المضمر (قوله الى ضميره المتصل) أى لان الجرور وهو الضمير فى اليك مفعول فى المعنى (قوله الا فى باب ظن) أى وما حل عليه من فقد وعدم فلا يقال الحصر منقوض بفقده وعدم (قوله فلا يحسبنهم) أى بالياء التحتية (قوله فيمن ضم الباء) أى وأما من فتحها ففاعل الفعل ضمير مستتر للواحد والمفعول ضمير الجماعة فلم يتعد فعل المضمر لضميره بل اضميره غيره (قوله وهزى اليك) أى الى نفسك وكذا نقول فيما بعده (قوله وقوله) أى قول امرى القيس وتمام البيت ولكن حديث ما حديث الزواحيل (قوله وقول ابن عصفور) أى فى الجواب عن عدم تقدير النفس وحاصله انا نجعل عز وعلى اسمين وحيتن فلا يحتاج لتقدير المضاف (قوله وهم) خبر عن قول ابن عصفور وهذا الرد لا بى حيان ولم ينسبه له المصنف وفى النفس من ذلك شىء لانه حيثما يمر له أدنى غلط يصرح بالرد عليه ويبالغ فيه واذا ذكر له كلاما حسنا فيورده غير منسوب اليه وما حق ابى حيان الا أن يتمثل بقول القائل

دع عنك نهبا صبح فى حجراته  
قوله حجراته بفتح الحاء  
بفتح الحاء أى نواحيه وقول ابن عصفور ان عن وعلى فى ذلك اسمان كما فى قوله غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها وقوله

فلقد أراى للرماح درية من عن يمينى مرة وأمامى دفعا للمحذور المذكور وهم لان معنى على الاسمية فوق ومعنى عن الاسمية جانب ولا يتاينان هنا ولان ذلك لا يتانى مع الى لانها لا تكون اسما للثامن قوله تعالى يحسبنهم الجاهل أغنيا

ان يسمعو اسبة طاروا بها فرحاه عنى وما سمعوا من صالح دفنوا  
اه دما يمينى (قوله لا يتانى مع الى) أى كافى قوله تعالى وهزى اليك (قوله لمجاورته له) أى لمجاورة من لا غنيا (قوله علم انهم فقراء من المال) أى وانهم استغنوا بالتعفف (قوله فلا يكون جاهلا بحالهم) أى بل عالم بأنهم فقراء وحيتن فيخالفه يحسبنهم الجاهل أى عن حالهم (قوله متعلقة يحسب) أى والمعنى يظنهم الجاهل من أجل تعففهم أغنيا (قوله ألم ترالى الملا) أى ألم ينته عليك أو نظرك الى الجماعة الكائنة من بنى اسرائيل وقوله من بعد موسى أى من بعد موته وقوله اذا قالوا لنبي لهم هو شمويل وقوله ابعت أى أقم لنا ملكا يقاتل فى سبيل الله أى نقاتل معه فى سبيل الله فتتظم كلمتنا ونرجع اليه (قوله انه لم ينته) أى لم يصل عليه فأخذ لا انتهاء من الى لان مدلولها الانتهاء أى لم ينته العلم اليهم اذا جعلت ترى عليه وقوله أو نظره أى اذا جعل ترى بصرية (قوله انه لم ينته علمه) أى المخاطب وهو النبي صلى الله عليه وسلم وقوله اليهم أى لحولاء الجماعة الكائنين من بنى اسرائيل وقوله فى ذلك الوقت أى وقت قولهم لنبيهم ابعت لنا ملكا وانما لم يصل له علمهم فى ذلك الوقت لانه لم يكن فى ذلك الوقت موجودا وانما وجد بعد ذلك (قوله ألم ترالى قصتهم) أى ألم ينته علمك الى قصتهم فى ذلك الوقت (قوله انما هو من ذلك) أى من قصتهم ومن خبرهم (قوله فمن شرب منه) أى مائه على وجه الشبع والكرع (قوله الا من اغترف) أى الا من شرب شربا طيفا ان اغترف بيده (قوله ليس منه) أى ليس من أصحابه الممثلين لامره (قوله بل ذلك) أى الاغتراف (قوله وانما سهل الفصل الخ) هذا راجع لقوله وانما

من التففف فان المتبادر تعلق من باغنيا لمجاورته له ويفسده انهم متى ظنهم ظان قد استغنوا من تعففهم علم انهم فقراء من المال فلا يكون جاهلا بحالهم وانا هى متعلقة يحسب وهى للتعليل التاسع قوله تعالى ألم ترالى الملا من بنى اسرائيل من بعد موسى اذا قالوا فان المتبادر تعلق اذا بفعل الرؤية ويفسده انه لم ينته علمه أو نظره اليهم فى ذلك الوقت وانا العامل مضاف محذوف أى ألم

تر الى قصتهم او خبرهم اذا لم يجب انما هو من ذلك لامن ذواتهم العاشر قوله تعالى فن شرب هو منه فليس منى ومن لم يطعمه فانه منى الا من اغترف غرفة فان المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية وذلك فاسد لاقتضائه ان من اغترف غرفة ليس منه وليس كذلك بل ذلك مباح لهم وانا هو مستثنى من الاولى وهم أبو البقاء فى تجويزه كونه مستثنى من الثانية وانما سهل الفصل بالجملة الثانية لانها مفهومة من الاولى المفصولة لانه اذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومة أن من لم يطعمه منه فكان الفصل به كلا فصل الحادى عشر قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق فان المتبادر تعلق الى باغسلوا وقدرده بعضهم

بان ما قبل الغاية لا بد ان يتكرر قبل الوصول اليه اقول ضربته إلى أن مات ويمتنع قلته إلى أن مات وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول إلى المرفق لان اليد شاملة لرؤس الأنامل والمناكب وما بينهما قال فالصواب تعلق إلى باسقطوا (١٧١) محذوفاً يستفاد من ذلك دخول المرافق

في الغسل لان الاسقاط قام الاجماع على أنه ليس من الأنامل بل من المناكب وقد انتهى إلى المرافق والغالب أن ما بعد إلى يكون غير داخل بخلاف حتى وإذا لم يدخل في الاسقاط بقي داخل في الأمور بغسله وقال بعضهم الأيدي في عرف الشرع اسم للأكف فقط بدليل آية السرة وقد صح الخبر باقتصاره صلى الله عليه وسلم في التيمم على مسح الكفين فكان ذلك تفسيراً للمراد بالأيدي في آية التيمم قال وعلى هذا قال غاية للفصل لا للاسقاط قلت وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف أيضاً أي ومدوا الغسل إلى المرافق اذ لا يكون غسل الأوراء الكف غاية لغسل الكف الثاني عشر قول ابن دريد ان امرأ القيس جرى إلى مدى فاعتاقه حمامه دون المدى فان المتبادر تعلق إلى مجرى ولو كان كذا المكان الجرى قد انتهى إلى ذلك المدى وذلك مناقض لقوله فاعتاقه حمامه دون المدى وإنما إلى مدى متعلق بكون خاص منصوب على الحال أي طالبا إلى مدى ونظيره قوله أيضاً يصف الحاج ينوي التي فضلها رب

هو مستثنى من الأولى (قوله ما قبل الغاية) أي وهو الحدث كالضرب والغسل (قوله ان يتكرر) اعلم أن التكرار أمران الأول ان يحصل الحدث شيئاً فشيئاً والثاني ان يتكرر بحسب أجزاء المحل فالأول نحو ضربته إلى أن مات والثاني غسلك يدي من أصبعي إلى المنكب فالغسل يتكرر باعتبار أجزاء المحل أي غسلك جزءاً بعد جزء إلى ان وصلت إلى المنكب إذا علمت نذا تعلم ان محط النفي في قول المصنف لا يتكرر قبل الوصول إلى المرفق هو قوله قبل الوصول إلى المرفق وأما أصل التكرار فهو حاصل فمحط النفي الظرف وأما التكرار في نفسه فهو موجود باعتبار الأجزاء قبل الوصول إلى المنكب الذي هو الغاية فحينئذ تعلق إلى بغسل يؤدي إلى التناقض لان غسل اليد شامل يصدق بغسلها من طرف الأصابع إلى المنكب فقوله إلى المرفق مناف لذلك إذا علمت ذلك فالمناسب للمصنف أن يعلل بالتناقض لا بعدم التكرار لان تكرار الغسل حاصل باعتبار الأجزاء وهو كاف في الغاية لكن قد علمت أن قوله وغسل اليد لا يتكرر معناه لا يقصر تكرره على ما قبل الوصول بل يتجاوز المرفق إلى ان يصل للمنكب لان اليد شاملة له وحينئذ فيؤدي للتناقض اهدما مبنى (قوله لا يتكرر) أي لا يقصر تكرره باعتبار كل جزء دفعة على ما قبل الوصول إلى المرفق بل يتجاوز المرفق إلى ان يصل للمنكب لان اليد شاملة له فقوله إلى المرفق تناقض (قوله فالصواب تعلق إلى باسقطوا محذوفاً) أي واسقطوا الغسل إلى المرافق أي واسقطوا الغسل من المناكب إلى المرافق (قوله باسقطوا محذوفاً) أي واسقطوا الغسل إلى المرافق (قوله ويستفاد من ذلك) أي من تعلقه باسقطوا (قوله وقد انتهى إلى المرافق) أي والمعنى واسقطوا الغسل من المناكب إلى المرافق (قوله وإذا لم يدخل) أي المرافق (قوله فكان ذلك) أي اقتصار النبي في بعض أحواله في التيمم على المسح إلى الكفين تفسيراً للأيدي في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه (قوله وعلى هذا) أي على كون اليد في الشرع اسماً للأكف فقط (قوله غاية للفصل) أي المذكور وتكرر ما قبل الغاية بحسب الأجزاء (قوله ان امرأ القيس) هو الشاعر المشهور وقد كان أبوه سلطاناً في الجاهلية وكان يسمى ضليلاً ومن كلام بعض

تنقل فاذات الهوى في التنقل ورد كل صاف لا تنف عند منهل  
ففي الأرض أحباب وفيها منازل فلا تبك من ذكرى حبيب ومنزل  
ولا تتبع قول امرئ القيس انه مضل ومن ذا يقتدى بمضلل

(قوله حمامه) هو الوقت الذي يكون فيه موته وقد يطلق على نفس الموت وقوله اعتاقه أي حبسه والمدى هو الغاية (قوله وذلك مناقض لقوله فاعتاقه حمامه دون المدى) أي لان قوله دون المدى معناه عرفاً أنهم يبالغ المدى (قوله طالبا إلخ) هذا التقدير فيه نظر اذ لا يقال طلب إلى كذا ويقال قصدته وقصدت له وقصدت إليه فالأولى أن يقدر كونا خاصاً غير هذا أي جرى قاصداً إلى مدى ويجوز أن يتعلق بجرى على أن المعنى أراد الجرى أو أن جرى على معناه الحقيقي لكن على تقدير مضاف في الأخير أي دون قطع المدى (قوله ينوي) أي قصد والتي صفة للكعبة أو مكة ودحا بسطو البني مقصور لما يضم الباء جمع بنية كغرفة أو بكسر هاء جمع بنية كغربة وهي البناء بالمدو كسر الباء اهدما مبنى (قوله لفساد المعنى) أي لافادته أن اقرب تراهها على البني جمع بنية كغرفة وغرف هي الابنية أي الحيطان ويقال فيها أيضاً بناجع بنية كغربة وقرب اهدما بفتح راء (قوله ولم يجعل له عوجاً) أي ولم يجعل فيه اختلافاً وتناقضاً وقوله فيما أي مستقيماً (قوله من القراء) أي وهو حفص (قوله وإنما فيما حال) المراد بكونها فيما مستقيم معتدل وفائدة الجمع بين نفي

المدى لما دحا ترابها على البني فان قوله على البني متعلق بما بعد الفعلين وهو فضل لا باقرهما وهو دحا بمعنى بسط لفساد المعنى الثالث عشر ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخاً يعرب لتلميذه فيما من قوله تعالى ولم يجعل له عوجاً فيما صفة لعوجاً قال فقلت له يا هذا كيف يكون العوج فيما وترحم على من وقف من القراء على ألف التووين في عوجاً وقفة لطيفة دفعا لهذا التوهم وإنما فيما حال

إمام من اسم معذوف هو وعامله أى أنزله قيا وإمامن الكتاب وجملة النفي معطوفة على الأول ومعرضة على الثانى قالوا ولا تكون معطوفة  
لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كالمها وإمامن الضمير المجرور باللام إذا أعيد إلى الكتاب لئلا يجرور على أو جملة النفي وقيا حالان من  
الكتاب على أن الحال يتعدد (١٧٢) وقياس قول الفارسي في الخبر أنه لا يتعد مختلفا بالافراد والجملة أن يكون الحال كذلك

لا يقال قد صح ذلك في النعت  
نحو وهذا ذكر مبارك أنزلناه  
بل قد ثبت في الحال في نحو  
لا تقر بوا الصلاة وأنتم  
سكارى ثم قال سبحانه  
ولا جنبا لأن الحال بالخبر  
أشبه ومن ثم اخترف في  
تعدد هما واتفق على تعدد  
النعت وأما جنبا فعطف  
على الحال لا حال وقيل  
المنفية حال وقيا بدل منها  
عكس عرفت زيدا أبو  
من هو الرابع عشر قول  
بعضهم في أحوى إنه صفة  
لغناء وهذا ليس بصحيح  
على الإطلاق بل إذا  
فسر الأحوى بالأسود  
من الجفاف واليبس  
وأما إذا فسر بالأسود  
من شدة الخضرة لكثرة  
الرى كما فسر مدهامتان  
فجعل صفة لغناء كجعل  
قيا صفة لعوجا وإنما  
الواجب أن تكون حالا  
من المرعى وآخر لتناسب  
الفواصل الخامس عشر  
قول بعضهم في قوله تعالى  
فأخرجنا به نبات كل شيء  
فأخرجنا منه خضرا نخرج  
منه حبا مترا كما ومن النخل  
من طلعها فنون دانية  
وجنات من أعناب فيمن  
رفع جنات أنه عطف

الوجع وإثبات الاستقامة وفي أحد ما غنية عن الآخر التأكيد فرب مستقيم مشهود له بالاستقامة ولا يخلو  
عن أدنى عوج عند التصفح أو المراد بكونه قيا على سائر الكتب مصدقا لها شاهدا بصحتها اه دما ميني (قوله  
ولا تكون معطوفة) أى على الثانى لأن الحال من جملة الصلة وأشار بقاوا للتبري إشارة إلى أن الحق أن الصلة  
هى التى لا يتم الكلام إلا بها والحال فضلة يتم الكلام بدونها (قوله لا إلى مجرور على) أى لا إذا أعيد إلى  
مجرور على وهو العبد لأن سياق الآية في وصف الكتاب والتوبة بشأنه وذلك يقتضى كونه حالا من الكتاب  
أو من ضميره لا من العبد أو ضميره (قوله أو جملة النفي الخ) عطف على قوله حال إمامن اسم الخ (قوله حالان  
من الكتاب) أى مفيدان للتأكيد (قوله أن يكون الحال كذلك) أى وحينئذ فلا يصح هذا الاحتمال  
الآخر (قوله قد صح ذلك) أى التعدد مختلفا بجملة وإفراد (قوله في النعت) يعنى والحال في المعنى نعت  
لصاحبها فكما أن النعت يتعدد مختلفا بالافراد والجملة ينبغى أن يكون الحال كذلك (قوله بل قد ثبت الخ) أى  
فلا يحتاج للتخريج على النعت وهذا ترقى (قوله وأنتم سكارى) أى فجملة وأنتم سكارى جملة حالية وقوله ولا  
جنبا حال ثان مفرد وقوله لأن الحال علة لقوله لا يقال (قوله لأن الحال الخ) مدامنع للتخريج على النعت لا على  
الخبر وقوله بالخبر أشبه أى لأنك إذا حذف العامل في الحال من نحو جاء زيد راكبا كان الحال مع صاحبها مبتدأ  
وخبرا لا نعتا ومنعونا وحينئذ فالتخريج على الخبر أولى لأنه أشبه (قوله ومن ثم) أى ومن أجل شبه الحال  
بالخبر اختلف في تعدد أى الحال والخبر أى جرى الخلاف في الحال كما جرى في الخبر (قوله لا حال) أى  
وكلامنا في الحال المتعددة المستقلة بدون عطف وقوله أو ما جنبا منع لقوله بل قد ثبت الخ (قوله لا حال) هذا  
مشكل إذ لو كان المعطوف غير حال لم يصح عطفه على الحال ضرورة انتفاء الجهة التى يجب فيها تشارك  
المعطوف والمعطوف عليه وحينئذ فجنبا حال قطع لا غير حال والجواب أن نفي الحال عنه إنما هو باعتبار  
الاصالة والاستقلال وهو صحيح لأن جنبا معطوف وإنما جاء به الحالية بطريق التبعية لا بطريق الاصالة وإذا  
كان كذلك فلا ينتهض الرد به على أبى على لأن الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل (قوله بدل) أى  
بدل كل فكأنه قيل لم يجعل فيه عوجا جملة قيا (قوله بدل منها) أى فندأ بدل المفرد من الجملة وأما في المثال فقد  
أبدل الجملة أعنى قوله أبو من من المفرد أعنى زيد (قوله في أحوى) أى من قوله تعالى والذي أخرج المرعى  
الخ أى أنبت الدشب فجعله بعد الخضرة غناء أى جافا مشبها أحوى أى أسود يابسا (قوله لغناء) الغناء  
بتخفيف الناء وتشديد هاء ما يقذف به السيل على جانب الوادى من الحشيش والنبات اليابس والأحوى سواد  
يضرب إلى الخضرة وقيل خضرة عليها سواد ويطلق الأحوى أيضا على الطيب الذى في ظهره خطان من سواد  
ويبيض (قوله كما فسر مدهامتان) أى فإنه فسر بسوداوان من شدة خضرتهما (قوله فجعله صفة لغناء كجعل  
الخ) أى لأنه ينحل المعنى فجعله يابسا شديد الخضرة وهو تناقض بخلاف المعنى الأول جملة جافا أسود من  
الجفاف واليبس (قوله وإنما الواجب) أى على التفسير الثانى (قوله فأخرجنا به) أى بسببه أى الماء المتقدم في  
قوله وهو الذى أنزل من السماء ماء (قوله فأخرجنا منه خضرا) أى زرعنا نخرج منه أى من الزرع الخضرة  
وقوله ومن النخل خبر مقدم وقوله من طلعها بدل وفنون مبتدأ والجملة حالية (قوله وهذا يقتضى أن جنات  
الأعناب تخرج من طلع النخل) أى لأن المعنى حينئذ القنوان الدانية والجنات من الأعناب كائنان من طلع  
النخل (قوله بعد قوله تعالى يطاف عليهم) الأولى بعد قوله تعالى يطوف عليهم ولأن مخلصون الخ فقوله  
بعد قوله يطاف عليهم الخ هذا خطأ إذ ليست التلاوة كذلك في الآية التى فيها وحرور عين وإنما التلاوة فيها

على قنوان وهذا يقتضى أن جنات الأعناب تخرج من طلع النخل وإنما هو مبتدأ بتقدير وهناك جنات أو ولهم جنات يطوف  
ونظيره قراءة من قرأ وحرور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين أى ولهم حور وأما قراءة السبعة وجنات بالنصب  
فبالعطف على نبات كل شيء



وهو من باب وملائكته وجبريل وميكال السادس عشر قول ابن السدي قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا ان فاعل بالمصدر ويرده ان  
المعنى حينئذ والله على الناس ان يحج المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة  
الصناعة لان الاتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ حتى قيل انه ضرورة كقوله \* أفنى تلادى وما جمعت من نشب \*  
قرع القوايقز أفواه الأباريق \* فيمن رواه برفع أفواه والحق جواز ذلك في (١٧٣) النثر إلا أنه قليل ودليل الجواز هذا

البيت فانه روى بالرفع  
مع التمكن من النصب  
وهي الرواية الأخرى  
وذلك على أن القوايقز  
الفاعل والأفواه مفعول  
وصح الوجهان لأن  
كلاهما قارع ومقروع  
ومن مجيئه في النثر  
الحديث وحج البيت  
من استطاع اليه سبيلا ولا  
يتأتى فيه ذلك الاشكال  
لانه ليس فيه ذكر  
الوجوب على الناس  
والمشهور في من في الآية  
انها بدل من الناس بدل  
بعض وجوز الكسائي  
كونها مبتدأ فان كانت  
موصولة فخيرها محذوف  
أو شرطية فالمحذوف  
جوابها والتقدير عليهما  
من استطاع فليحج وعليهن  
فالعوم مخصص إما  
بالبدل أو بالجملة السابع  
عشر قول الزمخشري  
في قوله تعالى يا ويلتنا  
أعجزت أن أكون مثل  
هذا القراب فأورى  
سواة أخى أن انتصاب  
أورى في جواب  
الاستفهام ووجه فساد  
أن جواب الشيء مسبب  
عنه والمواراة لا تنسب  
عن العجز وإنما انتصابه

يطرف عليهم ولدان مخدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكة  
بما يخبرون ولحم طير مما يشتهون وحرر عين بالرفع وفي قراءة بالجر عطف على الأكواب (قوله  
وهو من باب الخ) أي أنه من عطف الخاص على العام وليس القصد تلاوة الآية ولذا اقتصر المصنف  
على محل الشاهد ولم يقل ورسله وجبريل (قوله ان من فاعل بالمصدر) وهو حج من قوله والله على الناس  
حج البيت (قوله فيلزم الخ) هذا الالتزام مبنى على أن الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع  
لجواز كونها للعهد الذكري والمعهود المستطيعون نعم يكون من استطاع من قبيل الاظهار في موضع  
الاضمار (قوله أفنى تلادى) هو المال القديم الاصل الذي ولد عندك والنشب العقار والقوايقز الافداح  
جمع قاقوزة والأباريق جمع ابريق فارسي معرب والبيت للغيرة بن الأسود الاسدي وقيله

أقول والكأس في كفى ألقها \* أخطب الصيد أبناء العالقي

لا تشرن أبدا راحا مسردة \* الا مع الشم أبناء البطاريق

الصيد جمع أصيد وهو الملك والعالقي الجابرة أو لاد عملاق والمسردة المتواليه والطريق كبير الروم (قوله  
مع التمكن من النصب) فيه ميل للمذهب ابن مالك في تفسير الضرورة وهي ما ليس للشاعر عنه مندوحة  
(قوله ومن مجيئه) أي الاتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر للمفعول (قوله في النثر) روى عن ابن عاصم أنه  
قرأ ذكر رحمة ربك عبده زكرياء بضم الدال والهمزة وهو من هذا القيل (قوله بدل بعض) أي وحذف  
الرايط لفهمه أي من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالأجنبي وهو المبتدأ (قوله  
وعليهن) أي على جعل من بدلا أو مبتدأ موصولة أو شرطية (قوله ان انتصاب أو أرى في جواب الاستفهام)  
أي فقال الفاء سبية وأورى فعل مضارع منصوب في جواب الاستفهام أعنى أعجزت (قوله لا تنسب  
عن العجز) إذ العجز إنما يتسبب عنه عدم الموارد أو المواراة إنما تنسب عن القدرة وأجاب السعد في حاشية  
الكشاف بأنه محتمل أن يكون الاستفهام فيه للانكار الباطل فيفيد النفي وهو سببه أي ان لم أعجز فواريت  
(قوله ومن هنا) أي ومن أجل أن جواب الشيء مسبب عنه (قوله لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر) أي وإذا  
لم يتسبب عنه وجب الرفع لاجرده من الناصب والجازم (قوله وقيل إنما ينتصب) أي قوله فتصبح وحاصل هذا  
القول ان عدم النصب هنا ليس لعدم صحة السبية بل لكون الاستفهام ليس حقيقيا وإنما ينصب في جواب  
الاستفهام الحقيقي (قوله وقيل النصب) أي في قوله فتصبح (قوله فتكون لهم قلوب) أي فتصب تكون بعد  
فاء السبية والاستفهام فيها غير حقيقي فكذلك هنا في قوله فتصبح يجوز النصب بعدها ولكن منع النصب لاجل  
قصد العطف (قوله على أو بل الخ) أي فهو ماض في المعنى وان كان مضارعا فلذا صح عطفه على الماضي (قوله  
القول الاول) أي وهو أن عدم انتصاب فتصبح لكونه ليس جوابا للاستفهام لأن اصباح الارض مخضرة  
لا يتسبب عن رؤية المطر ولا ينصب بعد فاء السبية إلا ما كان جوابا أو جواب الشيء ما كان متسبيعا عنه (قوله  
لما بيناه) أي من أن اصباح الارض مخضرة ليس مسبيعا عن رؤية المطر وأما الآية المنظر بها فالسبية فيها صحيحة  
لأن كون القلوب تفقه يتسبب عن السير ورؤية الارض وما فيها من الاشجار والزرع (قوله الذين  
الخ) صفة لمحذوف أي الاصنام الذين اتخذوا وفيه انه يفيد ان المتخذون بان الاصنام فيجاب بان المفعول

بالطف على أكون ومن هنا امتنع نصب تصبح في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان اصباح  
الارض مخضرة لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر بل عن الانزال نفسه وقيل إنما ينتصب لان ألم ترفي معنى قدرأيت أي انه استفهام  
تقريري مثل ألم تشرح وقيل النصب جائز كافي قوله تعالى أفلم يسروا أفلم يسروا الما بيناهم الثامن عشر قول بعضهم في قولنا نصبرم الذين اتخذوا من دون الله  
نصبح بأصحت والصواب القول الاول وليس ألم ترفي مثل أفلم يسروا الما بيناهم الثامن عشر قول بعضهم في قولنا نصبرم الذين اتخذوا من دون الله

قربانا آلهة أن الأصل اتخذهم قربانا وإن الضمير وقربانا مفعولان وآلهة بدل من قربانا وقال الزمخشري أن ذلك فاسد في المعنى وأن الصواب أن آلهة هو المفعول الثاني وأن قربانا حال ولم يبين وجه فساد المعنى بوجه أنهم إذ ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على أن (١٧٤) يتخذوا لله سبحانه قربانا كما أنك إذا قلت أنتخذ فلانا معلما دوني كنت

أمره أن يتخذك معلما لدونه والله تعالى يتقرب إليه بغيره ولا يتقرب به إلى غيره سبحانه التاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى أو جازكم حصرت صدورهم أن جملة دعائية ورده الفارسي بانه لا يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم ولك أن نجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحد البتة. تتم العشرين قول أبي الحسن في قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين فحين نون مائة أنه يجوز كون سنين منصوبا بدلا من ثلاث أو مجرورا بدلا من مائة والثاني مردود فانه إذا أقيم مقام مائة فسد المعنى العاشر والعشرون قول المبرد في لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا أن اسم الله تعالى بدل من آلهة ويرده أن البدل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم أما الأول فلأن الاستثناء إخراج وما قام أحد الا زيد مفيد لإخراج زيد

الأول محذوف أي اتخذهم (قوله قربانا) أي متقربا بهم (قوله وإن قربانا حال) فيه أنه يريد عليه أن الحال مقيدة لعاملها فيفيد أن توبيخهم لاتخاذهم الآلهة في وقت التقرب بهم مع أنهم موبخون على اتخاذهم دائما إلا أن يقال انها حال مبدئية أي أن من شأن الآلهة عند هؤلاء أن يكونوا قربانا لقولهم ما نعبدكم إلا ليقربونا إلى الله زلفى (قوله ووجه الخ) وقوجه بعضهم بأن المبدل منه في نية الطرح فيقتضى أنهم لا يعترفون بألوهيته تعالى لأن تقدير الكلام فلو لا نصرهم الذين اتخذهم آلهة من دون الله وهذا فاسد لأنهم لم يتخذهم آلهة من دون الله حتى ينسب ذلك إليهم بل كانوا مقرين بالهية المولى تعالى مع قولهم أن الاصنام آلهة تقربنا إليه والمفهوم من قوله تعالى فلو لا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة أنهم قالوا بالهية الاصنام ولم يقولوا بالهية تعالى وهذا بخلاف ما إذا كان قربانا حالا لأن المعنى أنهم اتخذهم آلهة حال تقربهم بهم إلى الله تعالى فانه لا يفهم من هذا نفى إلهية الله تعالى (قوله على اتخاذهم) أي الاصنام قربانا (قوله أو جازكم الخ) قبله ودوا أي المناقون أي تمنوا لو تكفروا كما كفروا فتكونون أنتم وهم سرا في الكفر فلا تتخذوا منهم أولياء نوالونهم وإن أظهروا الايمان حتى يهاجروا في سبيل الله هجرة صحيحة تحقق إيمانهم فان تولوا أو أقاموا على ما هم عليه فخذوهم بالأسر وأقولهم حيث رجعتهم ولا تتخذوا منهم وليا تولوهم ولا نصير انتصرون به على عدوك إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أي عهد بالأمان لهم ولمن وصل إليهم كما عاهد النبي هلال بن عويمر الأسلمي أو الذين جازكم وقد حصرت أي ضاقت صدورهم عن أن يقاتلوك مع قومهم أو يقاتلوا قومهم معكم أي مسكين عن قتالكم وقتالهم فلا تعرضوا لهم بأخذ ولا قتل (قوله حصرت صدورهم) أي صدور الكفار الجائنين لكم (قوله جملة دعائية) أي لا حالة كما قال غيره (قوله عن قتال قومهم) أي الكفار أي بل المطلوب أن يدعى بكونهم يقيمون في بعضهم حتى يهلكوا بعضهم (قوله بأن يسلبوا) أي بالمرض (قوله إذا أقيم مقام الخ) أي لأن المنظور له البدل والمبدل منه في نية الطرح وهذا مذهب الجمهور وقال الزمخشري المنظور له كل من الأمرين (قوله فسد المعنى) أي لأنه يصير المعنى ولبثوا في كهفهم ثلاث سنين (قوله ويرده الخ) أي وحيد فالأولى جمل إلا اسما بمعنى غير صفة لآلهة والتقدير لو كان فيهما آلهة مغايرة لله لفسدنا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة غير الله فجاء التوحيد الذي سبقت الآية لبيانها وعلم من هذا أنه لا يشترط في جعل الاستثناء الاستثناء (قوله أما الأول) أي كونه مستثنى (قوله فلان الاستثناء إخراج) أي بالا أو إحدى أخواتها البدل مخرج بالا فهو مستثنى (قوله وأما الثاني) أي وهو كونه موجبا له الحكم (قوله صدق قام زيد) أي لأن زيدا مخرج من نفى عنه القيام ومن كان كذلك كان القيام ثابتا له (قوله أما الأول) أي كون اسم الله ليس مستثنى وقوله فلان الجمع أي مثل آلهة (قوله فيستثنى منه) أي حتى يستثنى منه لأن الاستثناء معيار العموم (قوله ولان المعنى الخ) حاصله أن ما بعدلو مثبت لفظا والاستثناء من الإثبات نفى فلو كانت الاستثناء هنا كان المعنى لو كان فيهما آلهة ليس الله فيهما لفسدنا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة ليس الله منها وذلك محتمل أن يكون فيهما آلهة الله منها فلا يحصل التوحيد الذي سبقت الآية له (قوله وأما أنه ليس بموجب له) أي ليس بثابت له الحكم أي الفساد اعترض بأن البدل في باب الاستثناء ليس ما بعدل لا بل لا مع ما بعدلها بدليل قولهم في مقام أحد الأزيدا أن الا زيدا بدليل اذ لو كان البدل زيدا فسد المعنى اذ يكون المعنى مقام أحد زيد وهو فاسد لانه عكس الواقع لأن الواقع أن زيدا موجب له القيام وإذا أقمته مقام أحد المبدل منه كان القيام متفيا عنه بخلاف مقام الا زيد ونحن هنا

وأما الثاني فلأنه كلما صدق مقام أحد الا زيد صدق قام زيد واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا موجب له الحكم أما الأول لو فلان الجمع المنكر لا عموم له فيستثنى منه ولأن المعنى حيث لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدنا وذلك يقتضى أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لفسدنا وإنما المراد أن الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقا وأما أنه ليس بموجب له الحكم فلأنه لو قيل لو كان فيهما آلهة لفسدنا لم يستقيم

وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه لو كان معنار جل الا زيد لغلبنا لان رجلا ليس بعلم فيستثنى منه ولا نه لوقيل لو كان معنا جماعة مستثنى عنهم زيد لغلبنا اقتضى انه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا وهذا وإن كان معنى صحيحا إلا ان المراد انما هو ان زيدا وحده كاف فان قيل لا نسلم أن الجمع في الايقاف المفرد في المثال غير عامين لانهما واقعا في سياق لوهي الامتناع (١٧٥) والامتناع انتفاء قلت لوصح ذلك اصح ان يقال

لو كان فيها من احدثوا جاءني ديار ولو جاءني فأكرمه بالنصب لكان كذا واللازم ممتنع \* الثاني والعشرون قول أبي الحسن الاخفش في كلمته فاه الى في ان انتصاب فاه على اسقاط الخافض أي من فيه ورده المبرد فقال انها يتكلم الانسان من في نفسه لا من في غيره وقد يكون ابو الحسن انما قال ذلك في كلمتي فاه الى في أو قاله في ذلك وحمله على القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه سؤال أبي العباس فلنعديل الى مثال غير هذا حكى عن الزبيدي أنه قال في قوله العرجي اظلم ان مصابكم رجلا رد السلام تحية ظلمه إن المصواب رجل بالرفع خبرا لان رعى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له معنى التثنية حكاية مشهورة بين أهل الادب وروا عن أبي عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بذل له مائة دينار على ان يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياجه فلأمله تليذه المبرد فاجابه بان الكتاب مشتمل على ثلثمائة وكذا كذا آية من كتاب الله تعالى

لو قلنا على رأي المبرد لو كان فيهما الا الله لفسدتا لكان المعنى صحيحا (قوله اقتضى) أي بمفهومه (قوله وهذا وان كان معنى صحيحا الخ) هذا مبتدأ وقوله وان كان معنى صحيحا حال والخبر مخوف أي ليس مرادا بدليل الاستثناء الواقع بعده وهو منقطع (قوله انما هو أن زيدا وحده) أي فالتكلم بهذا مراده ان زيدا وحده هو الذي نفع وحده (قوله والامتناع انتفاء) أي والنكرة أي جمعا أو مفردا في سياق النفي تفيد العموم فبطل الدليل الاول (قوله قلت الخ) حاصله ان لولا نعطى حكم النفي من كل وجه (قوله لوصح ذلك) أي السؤال من ان لولتفي فتكون النكرة بعدها عامة (قوله لكان كذا) جواب الثلاث قبله (قوله لكان كذا) وكذا كناية عن جواب لو أي لكان لي ثواب مثله (قوله واللازم ممتنع) أي لانهم قالوا ان من لا تزداد الا بعد نفي صريح وكذا اذ بار قالوا لا تقع الا بعد نفي صريح وكذا النصب بعد فاه السببية انما ينصب بعد النفي المحض ولم يجوزوا وقوع كل بعد لوفدل هذا على ان لولست موضوعا للنفي وحيتذ فلا تفيد النكرة الواقعة بعدها العموم فان قلت انهم دائما يقولون ان ما بعد لومنفى فيدل على انها موضوعا للنفي قلت ممنوع وذلك لان لوموضوعا لتعليق شيء على شيء غير موجود اذا كان المعلق عليه غير موجود كان المعلق وهو ما بعدها غير موجود فنفي ما بعدها ليس منها بل من خارج وهو عدم وجود المعلق عليه اه تقرير دردير (قوله على اسقاط الخافض) لما كان المشهور ان نصبه على الحال تركه المصنف وتعرض للجواب على أبي الحسن (قوله لا من في غيره) أي فكيف يقول المعنى كلمته من فيه (قوله وقد يكون الخ) جواب عن أبي الحسن وحاصله أنه يمكن أن ابا الحسن انما قال ان النصب على نزع الخافض ليس في هذا المثال بل في كلمتي فاه (قوله وحمله على القلب) أي فالاصل كلمته من في الى فيه ثم انه قلب ضمير التكلم الى ضمير الخطاب (قوله فلا يرد عليه) أي على كلام أبي الحسن سؤال أبي العباس المبرد وقوله فلنعديل الخ أي ليكون هذا المثال صحيحا لا فاسدا (قوله العرجي) نسبة للعرج محل بطريق مكروه هو أي العرجي عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان (قوله رد السلام) في نسخة أهدي السلام (قوله ولا يتحصل له معنى) أي صحيح أي بل هو فاسد قال الشارح بل له معنى صحيح وهو ان رجل خبر وجملة رد صفة وظلم خبر لمخوف أي هي ظلم أي الاصابة ويحتمل ان ظلم صفة لرجل بمعنى مظلوم للمبالغة كضرب الامير وعلى هذين الاعرابين قد صاحب اسم مفعول أي ان هذا الذي أصبتموه بما فعلتم معه من الجفاء هو الرجل الموصوف بذلك أي بكونه رد السلام تحية وتودد وهذا أي اصابكم له بالجفاء وظلم لان من حيا أحبته وتودد باهداء السلام اليهم جدير بان لا يخفى وأن لا يصاب أو هو الرجل الموصوف بالصفتين وكلام المصنف مبني على ان مصابكم مصدر والمعنى ان اصابكم رجل مظلوم فاخبر باسم الذات عن المعنى (قوله بحضرة الواثق) هو ابو جعفر هرون بن محمد المعتصم بن هرون الرشيد بوبع بالخلافة بعد موت أبيه سنة ست وثلاثون سنة فقام خليفة خمس سنين وتسعة أشهر ومات يوم الاربعاء لست بقين من ذي الحجة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين ولما مات ترك وحده واشتغل الناس بالبيعة للمتركة فجاء جرذ أي فأر فاستل عينيه وأكلهما فسبحان المعز المذل (قوله على أبي عثمان) أي المازني (قوله باشخاصه) أي باحضاره بشخصه (قوله ورجلا مفعوله) أي واصابة مصدر مضاف لفاعله وقوله اظلم الهمة فيه للنداء أي يا ظلم إن اصابتك فهو نداء للمجوبة أي يا شديدة الظلم ان اصابك الرجل الموصوف بكونه أهدي لك السلام ظلم (قوله ولهذا) أي لاجل كون ظلم خبر لا يتم المعنى بدونه أي بحذفه (قوله

فلا ينبغي تمكن ذمي من قراءتهم قدر أن غنت جارية بحضرة الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه وأصرت الجارية على النصب وزعمت أن أقرأه على أبي عثمان كذلك فامر الواثق باشخاصه من البصرة فلما حضر أوجب النصب وشرحه بان مصابكم بمعنى اصابكم ورجلا مفعوله وظلم الخبر ولهذا لا يتم المعنى بدونه قال فاخذ الزبيدي في معارضة قلتي له هو كقولك ان ضربك زيد اظلم

فاستجنته الواثق ثم أمره بألف دينار ورده مكرما فقال للمبرد تركناه مائة فعوضنا ألفا (الجهة الثانية) أن راعى العرب معنى صحيحا ولا ينظر في صحته في الصناعة (١٧٦) وها أنا مور ذلك أمثلة من ذلك أحدا قول بعضهم في وجودها بقى أن نمودا مفعول مقدم وهذا

معنى صحيحا) نى وهذه الجهة عكس الجهة الأولى (قوله ولا ينظر في صحته) أى في صحة الاعراب أى فيفسد الاعراب صناعة - قوله في الصناعة أى إلى الصناعة (قوله وها أنا موردا) فيه ادخالها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة وهو شاذ كما ذكره المصنف في حواشى التسهيل (قوله من ذلك) أى من الأمور التى راعى العرب فيها المعنى دون الصناعة وحيث يفسد ذلك الاعراب صناعة (قوله لأن لما النافية لصدر الخ) أى ولو جرد اللفظ العاطفة وهى تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فالمنع لا مبرر وقد يقال لصاحب هذا القول أن يحمل ما محذوف وهو من مظان حذفها قياساى وأما نمودا فأتى وحيث فلا يمنع التقديم لغرض الفصل بين أما والفاء بجزء مما فى حيزها ولو كان عاملا مقترنا بماله الصدر نحو أما زيدا فأتى ضارب على ما ذهب إليه المبرد وابن درستويه والفرأ واختاره ابن الحارث وغيره اه دما مبنى (قوله على عادا) أى من قوله قبل وأنه أهلك عاد الأولى وعلى هذا الوجه فالعطف من عطف المفردات (قوله أو هو بتقدير الخ) وعلى هذا فهو من عطف الجمل وفيه أنه حيث أمكن عطف المفردات لا يعدل عنه لعطف الجمل فالأولى الانقصار على ما قبله (قوله ما استغنيا) أى فان قوله عن فضلك معمول استغنيا فقد عمل ما بعد النى فيما قبله (قوله ومن شر ما خلقى) الأولى حذف الواو من هنا ومن التقدير إذ الآية من شر ما خلقى بدون ولو (قوله فما بدل من شر) قال الدما مبنى يحتمل أن يكون ما فى هذه هى الاباهية وهى التى إذا اقترنت باسم نكرة أبهتة ابها ما وزادته شيوعا وعموما كقولك اعطى كتابا ما تريد أى كتاب كان وخلق صفة له والعائد محذوف وعلى كل فليس بما نحن فيه وهو ما النافية اه دما مبنى (قوله فما بدل الخ) أى فى اسم موصول وليست نافية خلافا لما فهمه المعتزلى مستدلا به على أن الله لا يخلق الشرور (قوله بتقدير مضاف) أى وفى الحقيقة أن البدل هو المضاف (قوله ينادون) أى من قبل الملائكة وهم يمتنون أنفسهم عند دخولهم النار (قوله لمقت الله) اللام لام الابتداء ومقت مبتدأ أو أكبر خبره وقوله لمقت الله من إضافة المصدر لفاعله والمفعول محذوف أى لمقت الله إياكم (قوله إذ تدعون إلى الايمان) أى فى الدنيا (قوله فلفساد المعنى) هذا ليس من الجهة الثانية بل من الجهة الأولى لمراعاة العرب الصناعة دون المعنى وأما تعلقه بالمقت الأول الذى فيه المعنى فصحح إلا أنه مخالف للصناعة وهو الذى من هذه الجهة فهذا هو المقصود بالذات (قوله فلفساد المعنى) أى لأن المعنى حيث ينادون لمقت الله إياكم أكبر من مقتكم أنفسكم وقت دعائكم إلى الايمان وهذا لا يصح لأن مقتهم أنفسهم إنما يكون فى الآخرة ودعائهم للايمان فى الدنيا وقد يجاب بأنه على تقدير مضاف والاصل إذ ظهر صحة دعائكم للايمان أى أكبر من مقتكم أنفسكم وقت ظهور صحة دعائكم للايمان ومن المعلوم أن ظهور صحة الدعاء للايمان لهم إنما هو يوم الآخرة وإن كان دعائهم اليه فى الدنيا (قوله ذلك الوقت) أى وقت دعائهم للاسلام (قوله وإنما يمتنونها فى الآخرة) أى عند دخولهم النار ودعائهم للايمان فى الدنيا (قوله ونظيره) أى من جهة فساد المعنى لاختلاف الزمان وإن كان مخالفا وعكسا الأول من جهة أن المعمول الظرفى هنا مقدم بخلاف الأول فإنه مؤخر (قوله وفيه نظر) أى تردد وتخير (قوله لان التحذير فى الدنيا) أى واليوم الذى تجد كل نفس ما عملته محضرا يوم القيامة فكيف يكون الأمر الواقع فى الدنيا ظرفه يوم القيامة (قوله تقديره اذكروا) أى يوم تجد وقوله أو احذروا أى يوم تجد الخ (قوله وأما امتناع تعليقه) يعنى إذ تدعون وقوله بالاول أى بالمقت الأول (قوله فلا ستلزامه) أى وهذا امتنع عند غير الزمخشري وذلك الغير هو السعدو الزمخشري جوز الفصل إذا كان المعمول ظرفا كما هنا (قوله بالاجنبى) أى هو أكبر الواقع خبر أن قلت الخبر ليس أجنبيا من المبتدأ لأنه معمول له قلت جعلوه أجنبيا لاختلاف جهة العمل لأن عمل المبتدأ فى الخبر من حيث أنه مبتدأ وعمله فى الظرف من حيث أنه مصدر

يتمتع لأن لما النافية الصدر فلا يحمل ما بعدها فيما قبلها وإنما هو معطوف على عادا أو هو بتقدير وأهلك نمودا وإنما جاء به ونحن عن فضلك ما استغنيا لأنه شعر مع أن المعمول ظرف وأما قراءة عمرو بن فائد ومن شر ما خلقى بتدوين شر فما بدل من شر بتقدير مضاف أى ومن شر شر ما خلقى وحذف الثانى لدلالة الأول (الثانى) قول بعضهم فى إذ من قوله تعالى إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الايمان فتكفرون انها ظرف للمقت الأول أو للثانى وكلاهما ممنوع أما امتناع تعليقه بالثانى فلفساد المعنى لانهم لم يمتنوا أنفسهم ذلك الوقت وإنما يمتنونها فى الآخرة ونظيره قول من زعم فى يوم تجد أنه ظرف ليحذركم حكاه مكى قال وفيه نظر والصواب الجزم بأنه خطأ لأن التحذير فى الدنيا لا فى الآخرة ولا يكون مفعولا به ليحذركم كما فى وأنذرهم يوم الآخرة لأن يحذر قد استوفى مفعولاه وإنما هو نصب محذوف تقديره اذكروا

(قوله)

أو احذروا وأما امتناع تعليقه بالاول وهو رأى جماعة منهم الزمخشري

فلا ستلزامه الفصل بين المصدر ومفعوله بالاجنبى ولهذا قالوا فى قوله وهن وقوف ينتظرن قضاءه بضاحى غداة أمره وهو ضامن

ان الباء متعلقة بقضاءه لا بوقوف ولا ينتظرن لثلا فصل بين قضاءه وامره بالاجنبى ولا حاجة الى تقدير ابن الشجرى وغيره امره معمولا لقضى  
محذوف فالوجود ما يعمل ونظير ما لم الزم مخشرى هنا ما لزمه اذ علق يوم تبلى السرائر بالرجوع من قوله تعالى انه على رجعه لقادر واذ علق اياها  
بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ايام معدودات فان (١٧٧) في الاولى الفصل بخبر ان وهو

لقادر وفي الثاني الفصل

بمعمول كتب وهو كما كتب

فان قيل لعله يقدر كما كتب

صفة للصيام فلا يكون متعلقا

بكتب فلنا يلزم محذوف آخر

وهو اتباع المصدر قبل ان

يكمل معمولا ونظير اللازم

له على هذا التقدير ما لزمه اذ

قال في قوله تعالى وصد عن

سبيل الله وكفر به والمسجد

الحرام ان المسجد عطف

على سبيل الله وانه حينئذ

من جملة معمول المصدر

وقد عطف كفر على المصدر

قبل مجيئه والصواب ان

الظروف الثلاثة متعلقة

بمحذوف اى مقتكم اذ

تدعون وصوموا اياما

ورجعه يوم تبلى السرائر

ولا يقتضيه يوم بقادر

لان قدرته تعالى لا تنقيد

بذلك اليوم ولا بغيره

ونظيره في التعلق محذوف

يوم يرون الملائك لا بشرى

يومئذ المجرمين الا ترى

ان اليوم لوعاق ببشرى لم

يصح من وجهين انه صدر

وانه اسم للا واما الا يوم

يا تبهم ليس مصروفا عنهم

فعلى الخلاف في جواز

تقدم منصوب ليس عليها

والصواب ان خفض

المسجد بباء محذوفة لدلالة

ما قبلها عليها لا بالهطف

ومجموع الجار والمجرور

(قوله بالاجنبى) أى وهو أكبر لانه خبر عن المبتدأ واعلم ان الاجنبى هنا ما كان غير معمول للمصدر غير الجملة  
المعتزلة والمراد بغير الاجنبى ما كان معمولا له فيشمل الفاعل والمفعول والظرف والجار والمجرور والصفة  
لان هذه منزلة مع المصدر كالجزء فاذا قلت ضربى فى الدار زيد احسن لم تفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى واما  
فصلت بينهما بما يتعلق به داخل فى حيزه بخلاف ضربى حسان زيد فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذى لا يصح  
ان يكون تنمة لما قبله فى الجزئية وانما نزلوا الجمل الاعتراضية منزلة العدم لانه اثنى بها لغرض فلما نزل الفصل بها  
كالعدم وايضا لانه لا يتوهم انها من متعلقات الاول ولا من متعلقات الثانى لاستقلالها بنفسها اه تقرير دردير  
(قوله ولهذا) اى ولا لجل كون الفصل بالاجنبى من المصدر ومعموله بالاجنبى مضرا قار اى قوله الخ (قوله وهن)  
الضمير الاثنى والقضاء المحكم والضمير فى قضاءه وامره للجار والغداة ما بين صلاة النحر وطلوع الشمس  
وضاحيا وقت ضحاها وهى تشرق والضامر بالاضادو الزاى المعجمتين اى الساكت (قوله وهو ضامر) اى  
ساكت عن النهيق (قوله بالاجنبى) اى وهو يمتنع لان يكون الاجنبى جملة معتزلة (قوله الزم الزم مخشرى  
هنا) اى فى جملة اذ تدعون متعلقا بالمتى الاول واللازم له الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى (قوله فان فى  
الاولى الفصل بخبر ان) قال ابن الحاجب ان الفصل معتز فى الظروف لا تساعدهم فيها والمعمول هنا المفعول  
بينه وبين عاملة بخبر ان وهو يوم تبلى ظرف (قوله فان قيل) اى فى الجواب عن الزم مخشرى (قوله قبل ان يكمل  
معموله) اى بقوله اياما (قوله اللازم له) اى لازم مخشرى (قوله على هذا التقدير) اى تقدير جمل كما كتب صفة  
للصيام (قوله وانه) اى المسجد الحرام وقوله حينئذ اى حين يطفئ على سبيل الله من جملة معمول المصدر  
الذى هو صل لكونه معطر فاعلى معموله وهو سبيل الله والحال انه قد عطف كفر على المصدر قبل مجيئ المسجد  
فيلزم اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله (قوله وقد عطف الخ) اى قد لزمه العطف على المصدر قبل استكمالها  
مع انه لا يتبع قبل استكمالها (قوله قبل مجيئه) اى ذلك المعمول (قوله ان الظروف الثلاثة) اى اذ فى قوله اذ  
تدعون واما ما فى قوله اياما معدودات ويوم فى قوله يوم تبلى السرائر (قوله لان قدرته تعالى لا تنقيد بذلك  
اليوم ولا بغيره) قد يقال انه اذا كان قادرا على رجعه يوم تبلى السرائر فقد قدرته على رجوعه قبل البلى من باب  
اولى نأمل (قوله يوم يرون) اى احذروا يوم اواذكروا يوم (قوله انه صدر) اى ومعموله لا يقدم عليه  
وقوله وانه اسم للا اى ولا لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها (قوله واما الا يوم يا تبهم ليس مصروفا  
عنهم) اى فانه قد عمل ما بعد ليس فيما قبلها مع ان لها الصدارة (قوله فعلى الخلاف) اى لجواز تعلق يوم بمصروفا  
وعدمه جار على الخلاف فى جواز تقدم منصوب ليس عليها وعدمه فعلى القول بمنع تقدم خبرها عليها يمنع تقدم  
معمول الخبر عليها وعلى القول بجواز تقدم خبرها عليها يجوز ان يتقدم معمول الخبر عليها (قوله ومن امثلة  
ذلك) اى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى وقوله وفاقوا كما ابتدأ قوله كالربيع خبر وقوله بان تسعدا متعلق  
بالمصدر اعنى وفاقوا وقد علبت ان الخبر اجنبى من المصدر وقوله اشجاء اى احزنه والطاسم الدارس  
والساجم الهامل وهو الفائز والسائل الذى لا مانع له (قوله اشجاء) اى احزنه طاسمه اى دارسه اى انما يكون  
باعثا على الحزن اذا كان دارسا (قوله بان تسعدا) اى بان تسعدانى وتعاونانى بالكاء عند رب الاحبة والحال  
ان الدمع الهامل اشجاء اى احزنه (قوله وقد سأل ابو الفتح) اى ابرجنى وقوله المتنبى هذا هو المفعول  
فهو المسؤول (قوله اباد) بكسر الهمزة حتى من معد اى لسنا كقبيلة اباد التى جعلت دارها تكريت بمشاة فوقية

[ ٣٣ - دسوقى - ثانى ] عطف على به ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء لانه لا يهطف على الضمير المحفوظ الا باعادة الخافض  
ومن امثلة ذلك قول المتنبي وفاؤكما كالربيع اشجاء طاسمه بان تسعدا والذمغ اشقاء ساجمه وقد سأل ابو الفتح المتنبي عنه فاعرب وفاؤكما كالربيع  
مبتدا وخبره وعاق الباء وفاؤكما فقال له كيف تخبر عن اسم لم يتم فاشده قول الشاعر اسنا كن جماعت اباد دارها تكريت تمنع حبا ان يحصدا



أى ان ايا بدل من من قبل بحى معمول جعلت وهو دارها والصواب تعليق دارها بان تسعدا بحذوف اى جعلت ووفيتها ومعنى البيت وفاؤكما  
يا صاحبي بما وعدتاني به من الاسعاد بالبقاء عند ريع الاحبة انما يسلىنى اذا كان بدمع ساجم أى هامل كما ان الربع انما يكون أبعت على  
الحزن إذا كان دارسا هـ الثالث (١٧٨) تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله لا تريب عليكم اليوم ومن قوله

عليه الصلاة والسلام  
لا مانع لما أعطيت ولا معطي  
لما منعت باسم لا وذلك  
باطل عند البصريين لأن  
اسم لا حيث أنه مطول فيجب  
نصبه وتووينه وإنما التعليق  
في ذلك بحذوف إلا عند  
البغداديين وقد معنى  
هـ الرابع وهو عكس ذلك  
تعلق بعضهم الظرف من  
قوله تعالى ولو لا فضل الله  
عليكم بحذوف أى كائن  
عليكم وذلك منتهى عند  
الجمهور وإنما هو متعلق  
بالمذكور وهو الفصل  
لأن خبر المبتدأ بعد لولا  
واجب الحذف ولهذا  
لحن المعنى في قوله  
هـ فلولاً الغد بمسكلاً لاله  
هـ الخامس قول بعضهم في  
ومن ذريتنا أمة مسلمة لك  
ان الظرف كان صفة لأمة  
مهم قد علمها فاتصّب على  
الحال وهذا يلزم منه  
الفصل بين العاطف  
والمعطوف بالحال وأبو  
على لا يجيزه بالظرف فما  
الظن بالحال التى هى شبيهة  
بالمفعول به ومثله قول أبى  
حيان فى فاذكروا الله  
كذكركم آباءكم أو أشد  
ذكرا ان أشد حال كاذن فى  
الأصل صفة لذكرا  
هـ السادس قول الخوفى ان

مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فمشتاة تحتية ساكنة فمشتاة فوقية لم يسميت بتكرير بنت وائل وقوله  
تمنع أى تلك القبيلة أى ان هذه القبيلة لبخلها تبقى الزرع فى تلك الأرض ولا تحصد لئلا تأكل منه فيذهب  
(قوله أى ان ايا بدل الخ) أى وكما جاز اتباع الموصول قبل تمام صلته جاز الاخبار عن المصدر قبل تمامه (قوله  
والصواب تعليق دارها بان تسعدا بحذوف) على هذا فايا بدل من من وجعلت منزلة منزلة اللازم أى لسنا  
كهذه القبيلة التى حصل منها جعل ثم ابدل من جعلت قوله جعلت دارها الخ (قوله ومعنى البيت) أى بيت المتنبي  
(قوله من الاسعاد) أى المساعدة (قوله انما يسلىنى) أى يذهب الحزن من قلبى (قوله مطول) أى شبيه بالمضاف  
وهو واجب النصب وليس مبني على الفتح إذ لا يكون كذلك إلا المفرد (قوله بحذوف) أى خبر المبتدأ  
الواقع بعد لا والتقدير لا عاصم اليوم لا تريب تريب عليكم اليوم ولا مانع مانع لما أعطيت (قوله  
بحذوف) أى دل عليه المذكور أى مانع لما أعطيت فاسم لا مفرد وهو مانع (قوله إلا عند البغداديين) الذين  
يقولون ان اسم لا إذا كان شبيها بالمضاف يجوز نصبه من غير توين (قوله وقد معنى) أى ذهب البغداديين  
(قوله تمنع عند الجمهور) القائلين ان خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف ولا يكون إلا كونا عاما وقيل ان كان  
كونا عاما حذف وجوبا وإن كان كونا خاصا وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل فإن دل عليه دليل جاز ذكره  
وحذفه (قوله قول بعضهم الخ) أى قوله مسلمة عطف على مسلمين لك وقوله أمة عطف على ثامن قوله اجعلنا  
وأصل الكلام واجعل أمة مسلمة من ذريتنا وأول الآية بنا اجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا وهذا يلزم عليه  
ما قاله المصنف من الفصل المذكور فالأولى أن يجعل قوله ومن ذريتنا متعلقا بحذوف أى واجعل من ذريتنا  
الخ (قوله ان الظرف) أى قوله ومن ذريتنا (قوله فما الظن بالحال) أى حيث أنه الأولى أن يجعل الظرف  
متعلقا بحذوف دل عليه المذكور أى واجعل من ذريتنا والجملة عطف على الجملة قبلها (قوله التى هى شبيهة  
بالمفعول به) أى من حيث ان العامل ساطع عليها بدون واسطة حرف ملاحظ انظروا لا تقديرا (قوله ومثله قول  
أبى حيان الخ) أى قد فصل بين المعطوف وحرف العطف بالحال وهو نوع فالأولى أن يجعل قوله أو أشد ذكرا  
حال مع ولة لحذوف أى أو اذكروه حال كونكم أشد ذكرا منكم لا بآبائكم وهو من عطف الجملة لانه عطف  
المفردات كما عند أبى حيان وأجاب أبو حيان عن اعتراض المصنف بقوله لا يقال انه لا يجوز الفصل بين الحرف  
العاطف وهو أو وبين المعطوف وهو ذكر آباءكم لأن جواز الفصل إذا كان حرف العطف أكثر من حرف وكان  
الفصل قسما أو الظرف أو المجرور فالشرط الأول وجود الثانى فقد لا نأقول ان الحال شبيهة بالمفعول فيه لأن  
قوله جاء زيدا كباقي قوة جاء زيد فى وقت الركوب والحال شبيهة بالظرف والمصنف رده بان الحال شبيهة  
بالمفعول به لا بالمفعول فيه اهـ تقرير دردير (قوله كان فى الأصل صفة) أى فالأصل أو ذكرنا أشد من ذكركم  
لا بآبائكم وهو عطف على محذوف أى اذكروا الله ذكرنا كذكركم لا بآبائكم أو ذكرنا أشد فهو من  
عطف المفردات عند أبى حيان (قوله ان الاستفهام له المصدر) أى فلا يعمل ما قبله فيه ولا يخرج مما ثبت  
له (قوله وأيضا) أى انه يرد بما سبق من أن أنى له الصدارة فلا يعمل ما قبله فيه ويرد بانه يلزم الخ (قوله لا موقع  
لها) أى لا محل لذكره ولا وجه له وذلك لأن المقصود الدعاء عليهم بقتل الله لهم فى أى حال  
لا فى حالة افكهم وصرفهم عن الحق بعد ما تبين لهم وجهه فقط هذا هو المراد وليس المراد  
لا موقع له من الاعراب لأنه فى محل جر بالاضافة (قوله تعلقها بما بعدها) أى فالمعنى قاتلهم  
الله كيف يصرفون عن الحق بعد ما تبين لهم وجهه يرجع المرسلون بأى شئ (قوله فعلقوا

مقابل  
الياء من قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون متعلقة بناظرة ويرده أن الاستفهام له المصدر ومثله  
قول ابن عطية فى قاتلهم الله أنى ظرف لقاتلهم الله وأيضا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها حيث والصواب تعلقها بما بعدها  
ونظيرهما قول المفسرين فى ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون ان المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض فعلقوا

ما قبل إذا بما بعدها حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب الوقف والابتداء وهذا لا يصح في العربية رقرل بعضهم في ملونين أينا تقفوا أخذوا أن ملونين حال من معمول تقفوا وأخذوا ويرده أن الشرطه الصدر والصواب أنه منصوب (١٧٩) على الظم وأما رقرل أبي البقاء أنه

حال من فاعل يجاورونك فردود لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيآن وقول آخر في وكانوا فيه من الزاهدين أن في متعلقة براهدين المذكور وهذا تمتع إذا قدرت آل موصولة وهو الظاهر لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول فيجب حينئذ تعلقها بأعني محذوفة أو براهدين محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور أو بالكون المحذوف الذي تعلق به من الزاهدين وأما أن قدرت آل للتعريف فواضح \* السامع قول بعضهم في بيت المتن يخاطب الشيب

إبعد بدت يياضا لا يياض له لأن أسود في عني من الظلم \* أن من متعلقة بأسود وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل وذلك تمتع في الألوان والصحيح أن من الظلم صفة لا سود أي أسود كائن من جملة الظلم وكذا قولهم

\* بلفاك مرتديا باحر من دم ذهبت بخضرته الطلي والأكده من دم إمانعيل أي أحر من أجل التباسه بالدم أو صفة كان السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما \* الثامن قول بعضهم في سقيالك أن اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذا لقبل

ما قبل إذا أي وهو من في الأرض (قوله وهذا لا يصح في العربية) أي لأن إذا الفجائية لها الصدارة وإعمال ما بعدها فيما قبلها يخرجها عن ذلك وأوجب بأن تقديرهم هذا لا يفيد أن ما قبلها متعلق بما بعدها لاحتمال أن مرادهم أن ما بعدهما متعلق بحذف جار ومجرور والاصل يخرجون منها أي من الأرض ثم إنهم عدلوا عن الضمير إلى الاسم الظاهر وليس قصدهم تعلق من الأرض المذكور سابقا بخروجون بل السابق متعلقا بآءاه تقرير دردير (قوله من معمول تقفوا) أي الفاعل وهو الواو (قوله لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيآن) إذا يجوز أن تقول قام القوم إلا زيدا عمر ابل إلا زيدا وعمر أو الحال إذا وقت بعدمستثنى وهي بما قبل إلا كما هنا كانت الإمساكة عليها فتكون الإمساكة على الحال فالمعنى هنا حينئذ لا يجاورونك إلا قليلا من الرجال إلا ملونين (قوله وقول آخر) عطف على قوله قول بعض المفسرين أي نظيره قول بعض المفسرين وقول آخر (قوله وهذا تمتع) أجاب ابن الحاجب عنه بأن تقدم معمول الصلة على آل مغفرو ذلك لأنها على صورة الحرف فهي كال المعرفة فليست كالموصولات غيرها من كل وجه ألا ترى أن صلتها مخالفة لساثر الصلات لأن الصلة جملة و صلتها صفة صريحة اه تقرير دردير (قوله بأعني) فيه أن أعني متعدية بنفسها لا بحرف وتقدره هذا يفيد أنها غير متعدية بنفسها (قوله أو بالكون المحذوف) فيه أنه إذا كان الكون محذوفاً كان خبرا فيكون المعنى حينئذ كانوا كائنين فيه من الزاهدين ولا معنى لكونهم كائنين فيه (قوله إبعد) بكسر الهمزة وفتح الدين أمر من بعد بكسر ما أي اهلك يقال بعدى بعدا كفرح بفرح فرجاً بمعنى هلك وياضاً تميز محول عن الفاعل أي بعد يياضك ولا يياض له في محل نصب صفة للتمييز المذكور والعرب تطلق اليباض على الحسن السار للنفس أي بعدت يياضا لا يسر وقبل البيت

ضيف ألم برأسي غير محتشم \* والشيب أحسن فعلامه باللم

(قوله إبعد) أي اهلك هلكك من جهة كونك يياضا لا حسن فيه ولا سرور (قوله لأن أسود الخ) أي أنت يياض في الظاهر فقط وأما في نفس الأمر فليست يياضا لأنك توجب الغم (قوله وهذا يقتضي الخ) فيه أن المتنبي كوفي وهم يميزون بناء أفعل التفضيل من الألوان إما مطلقا كما قاله جمهورهم أو من الأبيض والأسود كما قاله الكسائي وهشام فالمتنبي كلامه بناء على مذهبه فلا يعترض عليه بمذهب غيره والحاصل أنه إنما قصد التفضيل على مذهبه الكوفي والمعنى أن يياض الشيب عنده أشد سوادا من سواد الظلم وحينئذ فالنتظير من حيث أن له الصدر قول في الجملة (قوله بلفاك مرتديا الخ) الارتداء لبس الرداء وهو هنا استعارة شبه نقله بالسيف بذلك والطلبي بضم الطاء المهملة الاعتاق واحداثها طلبة أو طلالة على الخلاف والأكباد جمع كبذوباء بخضرته للتعدي أي أذهبت الطلي والأكباد خضرته بما كسبه من دمها (قوله باحر) أي بسيف أحر (قوله إمانعيل) أي ولا يحمل من متعلقة باحر لئلا يلزم بناء أفعل التفضيل من الألوان (قوله أو صفة) أي وأنه متعلق بحذف صفة لأحر (قوله كان السيف الخ) إنما احتاج لهذا لأنه على الصفة ينحل المعنى مرتديا بسيف أحر ذلك السيف كائن من الدم مع أنه من حديد لا من دم (قوله اللام التقوية) أي أنها متعلقة بسقيا على أنها التقوية لآعلى أنها للتعدي (قوله فلام التقوية لا تلزم) أي وهذه اللام لازمة لا تقارق أصلا فدل على أنها ليست للتقوية وإذا امتنع تعلقها بسقيا تعين تعلقها بحذف أي إرادتي لك هذا وقد تقدم أن ابن الحاجب حكى عدم لزوم اللام هنا وأنه يقول سقيا لك وسقيا إياك (قوله ومن هنا) أي من أجل امتناع تعلق اللام بالمصدر هنا امتنع (قوله ليس متعلقا بالمصدر) أي فليس العامل المتأخر مشتغلا بضمير الاسم السابق ولا بسببيه وحينئذ فلا يفسر عاملا فيه هذا وقد سبق أن ابن الحاجب قال أنها التقوية وأنه يجوز إسقاطها من قوله سقيا لك (قوله بالليل) راجع لقوله منامكم

سقيا إياك فإن سقى بتعدي بنفسه فإن قيل اللام للتقوية مثل مصداق ما معهم فلام التقوية لا تلزم ومن هنا تمتع في والذين كفروا فتمسألم كوين للذين نصبا على الاشتغال لأن لهم ليس متعلقا بالمصدر \* التاسع قول الزمخشري في ومن آياته منامكم بالليل

والنهار وابتغواكم من فضله انه من اللغ والنشر وان المعنى مناهكم وابتغواكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضى أن يكون النهار معمولاً للابتغاء مع تقديمه عليه وعطفه على معمول مناهكم وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشرع فكيف في انصح الكلام وزعم عصرى في تفسيره على سوزن البقرة وآل عمران في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت أن من متعلقة بحذر أو بالموت وفيهما تقديم معمول المصدر وفي الثاني أيضاً تقديم معمول المضاف إليه على المضاف وحامله على ذلك أنه لو عطفه ليجعلون وهو في موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف إذ كان حذر (١٨٠) الموت مفعولاً له وقد أجيب بأول تعليل للجعل مطلقاً والثاني لتعليل له مقيداً بالاول

وقوله والنهار راجع لقوله وابتغواكم من فضله لأن الابتغاء أى طلب الرزق يناسبه النهار (قوله وهذا) أى تقديم معمول المصدر وعطف ذلك المعمول على معمول مصدر آخر المقضى كونه معمولاً لذلك المصدر الآخر الذى عطف على معموله (قوله وهذا لا يجوز الخ) فيه أن قول الزمخشري من باب اللغ لا يازم عليه أن يكون مراده العمل الذى قاله المصنف بل مراده أن الليل مرتبط معنى بالتمام وقوله والنهار مرتبط معنى بالابتغاء وبالليل خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كائن بالليل والنهار والجملة معترضة حقها الأخير (قوله عصرى) أى شخص منسوب للعصر الذى كنت فيه وهو قاضى القضاة تاج الدين محمد بن عبد الرحمن بن عقيل تلميذ أبي حيان وقد فسر هاتين السورتين فقط (قوله وفيها تقديم معمول المصدر) أى لأن حذر مصدر بدليل جر ما بعده وليس فملاً وكذلك الموت مصدر أيضاً (قوله لزم تعدد المفعول له) أى وهذا ممنوع لأن الشيء لا يعمل بأمرين لما فيه من التخالف (قوله غيران) كان المصنف نسي ما قدمه في الباب الرابع في أواخر الأمور التى يكسبها الاسم بالاضافة من أن قولهم غيران وأغار ليس بعربى اهدم امينى (قوله غيران) استعمل المصنف هذه الكلمة على قياس المولدين ولا قد سبق له أنه ليس بعربى (قوله والصواب الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ذكر هذه الجملة قبل قوله وزعم عصرى (قوله ان ما معنى من) أى لأن الايمان من أوصاف العقلاء الذى يستعمل للعاقل من فتمين أن تكون ما معنى من (قوله لرفع الخ) أى وهو منصوب على أنه مفعول يؤمنون المتأخر وماصلة لتأكيد القلة أى يؤمنون إيماناً قليلاً أو أن ما مصدرية بقليلاً منصوب على الظرفية خبر مقدم أى إيمانهم كائن في قليل من الأزمرة (قوله على أنه خبر) أى لما الموصولة الواقعة مبتداً (قوله وبمزحزحه خبر) والمعنى أى شئ هو التعبير بمزحزحه من العذاب أى مبعده عن النار (قوله لم يدخل الباء في الخبر) أى الموجب كما هنا لأن ما استفهامية أما ان كان الخبر منفيًا فانه تدخل عليه الباء وسواء كان خبراً أو خبراً للمبتدأ المنفى بما بناء على أنها لا تعمل أو بليس أو المنفى بلا (قوله في الخبر) أى فدخول الباء في الخبر يدل على أن ما نافية والضمير مبتداً أول عائد على الاحدلال للشان وأن يعمر مبتدأ ثان وبمزحزحه خبر الثاني والجملة خبر الاول أى وما ذلك الا احد تعميره بمزحزحه ومبعده عن العذاب أى عن النار فدخلت الباء على خبر المبتدأ المنفى بما وه جازئ (قوله ودخول الباء في الخبر) أى الخبر الموجب وقوله يأتى ذلك أى فتمين أن ما نافية بقرارى خبر المبتدأ وهو الضمير (قوله فيمن رفع يدرك) أى هو طلحة بن سليمان (قوله يعنى) أى بانصال الشرط بما قبله أن ما قبله دليل لجوابه المحذوف (قوله ثم يبتدى يدرككم) أى فهذا كلام مستأنف والوقف على قوله تكونوا (قوله وهذا مردود) أى وحينئذ فيخرج على اضممار الفاء أى فيدرككم أى فهو يدرككم الموت (قوله وهم يجوزون ذلك) أى ذلك التركيب (قوله لا على الحذف) أى حذف الجواب (قوله عند أصحابنا) أى البصريين (قوله لان الشرط) أى الاداة له الصدر أى وإذا تقدم عليها الجواب خرجت عما لها من الصدارة (قوله مفعول به) أى للأخسرين (قوله لا يتعدى) أى وحينئذ لا يتعدى الوصف المشتق منه (قوله وثلاثهم) أى البعض القائل انه مفعول به وابن خروف وابن الصغار القائلين ان خسر لا يتعدى (قوله

والمطلق والمقيد غيران فالمحال متعدد في المعنى وان اتحد في اللفظ الصواب أن يحمل على ان التمام في الأزمان الابتغاء فيها العاشر قول بعضهم في قليلاً ما يؤمنون ان ما معنى من ولو كان كذلك لرفع قليل على أنه خبره الحادى عشر قول بعضهم في وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر أن هو ضمير الشأن وأن يعمر مبتداً وبمزحزحه خبر ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر ونظيره قول آخر في حديث بدء الوحى ما أنا بقرارى ان ما استفهامية مفعولة لقرارى ودخول الباء في الخبر يأتى ذلك في الثاني عشر قول الزمخشري في إينما تكرروا يدرككم الموت فيمن رفع يدرك أنه يجوز كون الشرط متصلاً بما قبله أى ولا تظلمون قليلاً إينما تكونوا يعنى فيكون الجواب محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله ثم يبتدى يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة

وهذا مردود بأن سيوبه وغيره من الأئمة نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض تقول أنت ظالم ان فقلت ولا تقول أنت ظالم ان تفعل إلا في الشعر وأما قول أبي بكر في كتاب الاصول انه يقال آتيتك إن تأتيت فقله من كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك لا على الحذف بل على ان المتقدم هو الجواب وهو خطأ عند أصحابنا لأن الشرط له الصدره الثالث عشر قول بعضهم في بالأخسرين أعمالاً أن أعمالاً مفعول به ورده ابن خروف بأن خسر لا يتعدى كقبضه ربح ووافقه الصغار مستنداً بقوله تعالى كرة خامرة إذ لم يرد أنها خسرت شيئاً وثلاثهم ساهون لأن اسم التفضيل لا ينصب

المفعول به ولو ان خسره مدققتي التنزيل الذين خسروا أنفسهم خسر الدنيا والآخرة واما خسارة فكانه على النسب أي ذات خسرو ربح أيضا  
يعدى فيقال ربح دينار أو قال سيوبه أعمالا مشبه بالمفعول به ويرده أن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل لأنه لا تلاحقه علامات الفروع الا بشرط  
والصواب انه تمييز (الجملة الثالثة) أن يخرج على ما لم يثبت في العربية وذلك انما يقع عن جهل أو غفلة فلنذكر منه أمثلة (أحدها) قول  
أبي عبيدة في كما أخرجك ربك من بيتك بالحق أن الكاف حرف قسم وان المعنى الاتقال لله (١٨١) والرسول والذي أخرجك وقد شنع

ابن الشجري على مكي في  
حكايته هذا القول وسكونه  
عنه قال ولو أن قائلا  
قال كالله لأفعلن لاستحق  
ان يصدق في وجهه  
ويبطل هذه المقالة أربعة  
أمور ان الكاف لم تحي  
بمعنى واو القسم واطلاق  
ما على الله سبحانه وربط  
الموصول بالظاهر وهو  
فاعل اخرج وباب ذلك  
الشعر كقوله \* وأنت  
الذي في رحمة الله أطمع \*  
ووصله بأول السورة  
مع تباعد ما بينهما وقد  
يجاب عن الثاني بأنه قد  
جاء نحو والسما وما بناها  
وعنه أنه قال الجواب  
يجادلونك ويرده عدم  
توكيده وفي الآية أقوال  
أخر \* ثانيها أن الكاف  
مبتدا وخبره فائقوا الله  
ويفسده أقرانه بالفاء  
وخلوه من رابط وتباعد  
ما بينهما وثالثها انها نعت  
مصدر محض أي  
يجادلونك في الحق الذي  
هو اخراجك من بيتك  
جاء الا مثل جدال  
اخراجك وهذا فيه  
تشبيه الشيء بنفسه \*  
ورابعها وهو أقرب مما  
قبله انها نعت مصدر

شبه بالمفعول ٤) أي لا مفعول به (قوله لا يشبه باسم الفاعل) أي فلا يكون منصوبه مشابها لمنصوبه  
بخلاف الصفة المشبهة فانها لما أشبهت اسم الفاعل في الحاق التانيث والتذكير والتثنية واجمع كان  
منصوبها مشبها للمفعول به الذي هو منصوبه (قوله الا بشرط) أي خلوه عن من فاذا خلا عنها اجتهت  
الدلائل لكن تارة وجوبا وذلك بأن دخلت عليه ل أو أضيف وقصد التفضيل كالمندجات الفضليات  
ومند فضلي النساء وما إن لم يقصد التفضيل عند الاضافة ففي المطابقة وجهان (قوله والصواب أنه تمييز)  
أي تمييز نسبة من الضمير المستتر في الآخر من (قوله ان يخرج) أي العرب الكلام على ما أي شيء (قوله قول  
أبي عبيدة) كلام غير المصنف قال أبو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم وما بمعنى الذي واقعة على ذي العلم والجواب  
يجادلونك (قوله والذي أخرجك الخ) جواب القسم محذوف دل عليه السابق أي الاتقال لله والرسول وهذا غير  
ما أتى ومن أن أبا عبيدة يقول ان الجواب يجادلونك فهذا التقرير ليس على طبق كلام أبي عبيدة (قوله وسكونه  
عنه) أي وعدم سكونه عنه أن يتركه بالمرّة ويحتمل سكونه عنه بلا اعتراض بل سلمه وهذا أولى (قوله وهو  
فاعل اخرج) أعني قوله ربك (قوله ووصله) أي الموصول أي ربطه بأول السورة وذلك ظاهر التقدير الذي  
قدروه وهو مع ما سبق يقتضي أن أول السورة أعني الاتقال لله والرسول دليل لجواب القسم المحذوف (قوله يجاب  
عن الثاني) أعني اطلاق ما على الله (قوله والسما وما بناها) أي أقسم بالسما وأقسم بالذي بناها فقد أوقع  
ما على الله لأنه هو الذي بناها (قوله وعنه الخ) مراده بهذا التخلص عن الاعتراض الرابع (قوله الجواب  
يجادلونك) أي وهو أقرب من جعل أول السورة دليل الجواب لعرو هذا من القسم (قوله عدم توكيده)  
أي مع ان جواب القسم اذا كان مضارعا منفيا يجب توكيده (قوله أقوال آخر) أي مغايرة لهذا القول  
(قوله ثانيها) أي ثاني الأقوال يقطع النظر عن قوله آخر وإلا كان هذا أولها (قوله ان الكاف مبتدا) أي  
والمعنى مثل اخراج الله لك من بيتك في الكراهية تقوى الله واطاعته ورسوله واصلاح ما بينهما بالمودة (قوله  
وخبره فائقوا الله) أي الواقع قبله وهذا الاعراب لا معنى له لان تقدير الكلام مثل اخراج الله لك من بيتك  
فائقوا الله الخ (قوله ويفسده أقرانه بالفاء) أي والخبر لا يقترب بالفاء الا اذا كان المبتدا أشبه الشرط في العموم  
(قوله انها) أي الكاف نعت الخ فهي اسم بمعنى مثل على جميع الأقوال (قوله وهو أقرب) أي لكونه  
ليس فيه تشبيه الشيء بنفسه (قوله مثل ثبوت اخراج ربك إياك من بيتك) أي ثبوت الاخراج معلوم لهم فشبّه  
به ثبوت الاتقال لله والرسول وهذا بعيد من جهة اللفظ لبعدها بينهما (قوله كما أخرجك) أي بما لا لا اخرجك  
(قوله والذي سهل هذا) أي الوجه أي جملة سهلا وأقرب مما قبله (قوله من تنفيلك الغزاة) أي اعطاء بعضهم  
من الخمس زيادة عن سهمه لمصلحة (قوله مثل حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب) وذلك ان أباسفيان  
قدم بعير من الشام فخرج النبي وأصحابه ليغنموها فعلمت قريش بذلك فخرج أبو جهل ومقاتلو مكة ليذبو عنها  
وهم التفير وأخذ أبوسفيان بالعير طريق الساحل فنجت فقيل لأبي جهل ارجع فإني وسار إلى بدر فشاور النبي  
أصحابه وقال ان الله وعدني إحدى الطائفتين العير أو التفير فوافقوه على قتال التفير وكره بعضهم ذلك وقالوا لم  
نستعده كما قال تعالى يجادلونك في الحق أي القتال بعد ما تبين أي بعد ما ظهر لهم وجهه وهو وعد الله لك إحدى

أيضا ولكن التقدير قل الاتقال ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتا مثل ثبوت اخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون \*  
وخامسها وهو أقرب من الرابع انها نعت لهما أي أولئك هم المؤمنون حقا كما أخرجك والذي سهل هذا تقاربهما ووصف الاخراج بالحق في  
الآية وسادسها وهو أقرب من الخامس أنها خبر لمحذوف أي هذه الحال كحال اخراجك أي ان حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغزاة مثل  
حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب وفي الآية أقوال آخر منتشرة (المثال الثاني) قول ابن مهران في كتاب الشواذ فيمن قرأ أن البقر تشابهت

بشديد التاء ان العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في أول الماضي وأنشده تنقطع في ذلك الاسباب ولا حقيقة لهذا البيت ولا هذه القاعدة وإنما أصل القراءة أن البقرة تاء الواحدة ثم أدمغت في تاء تشابهت فهو ادغام من كلمتين (الثالث) قول بعضهم في ومالتنا أن لا نقاتل في سبيل الله ان الأصل ومالتنا وأن لا نقاتل أي مالتنا (١٨٢) وترك القتال كما تقول مالك وزيدا ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه (الرابع)

قول محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة ان الذي وان المصدرية يتقارضان فيقع الذي مصدرية كقوله أنقرح أكباد المحبين كالذي أرى كبدى من حب مية يقرح هو تقع ان بمعنى الذي كقولهم زيد أعقل من ان يكذب أي من الذي يكذب انتهى فاما وقوع الذي مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي وأرتضاء ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذي يبشر الله عباده وخضم كالذي خاضوا أو أعاكسه فلم اعرف له قائلا والذي جراء عليه اشكال هذا الكلام فان ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال وقل من يتنبه لاشكالها وظهر لي فيها توجيهان أحدهما أن يكون في الكلام تأويل على تأويل فيؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف فيؤول الى المعنى الذي أرادوه ولكن

الطائفتين كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون اليه عيانا في كراهيتهم له (قوله تزيد تاء على التاء) أي كالتاء في أول تشابه (قوله وأنشد الخ) أي استدل لا على أن الماضي قد تزايد فيه تاء على التاء المزيدة في أوله وحينئذ فيكون الأصل في الآية تشابهت بتحريك التاءين مثل هذا الفعل الموجود في البيت ثم أدمغت التاء في التاء (قوله ومالتنا وأن لا نقاتل) أي فاستفهاية مبتدأ ولنا خبره وأن لا نقاتل الخ مؤول بمصدر مفعول معه وفي الكلام حذف واو المعية (قوله أي مالتنا) أي شيء ثبت لنا معك ترك القتال الجالوت وقومه وقد أخرجونا من ديارنا وأخذوا أبناءنا وقوله وترك القتال أخذ ترك من لا التافية (قوله ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه) أي فالحق أن الكلام على حذف في أي مالتنا ترك القتال أي شيء ثبت لنا حتى نتركه (قوله قول محمد بن مسعود الزكي) وفي نسخة محمد بن مسعود بن الزكي وهي التي حل الشارح عليها وفي نسخ عدة بدون ابن وقد شطب ابن شيخنا العلامة العدوي من نسخته (قوله يتقارضان) بالقاف أي تقع هذه موضع هذه وهذه موضع هذه (قوله أنقرح الخ) القرع الجرح والضعف أي كالقرع الذي أرى كبدى تفرحه والذي موصول اسمي وعائدها محذوف هذا هو الحق كما هو مذهب الجمهور (قوله أنقرح الخ) يذم أن تكون صلة الذي على جعلها مصدرية هي الجملة الاسمية وهي كبدى من حب مية تفرح وقوله أرى جملة معترضة بين الصلة والموصول فالمعنى أنقرح أكباد المحبين مثل قرع كبدى من حب مية فمأراة ولا علم تجعل الجملة الفعلية صلة لعدم صحة التشبيه لأن المعنى حينئذ أنقرح أكباد المحبين قرحا مثل رؤية كبدى ويحتمل أن يجعل الذي موصولا اسميا وصلته أرى وما بعده والعائد محذوف أي أراه وقوله يقرح في موضع نصب على انه مفعول ثان لارى وكبدى مفعول به منصوب يقرح فهو بالياء التحية والذي وصف لمحذوف والمعنى أنقرح أكباد المحبين كالقرع الذي أراه يقرح كبدى من حب مية اه دمايني ويصح أن يكون بالتاء الفوقانية والمعنى كالقرع الذي أرى كبدى تفرحه (قوله كالذي أرى كبدى) أي كقرح كبدى والحامل على انها مصدرية عدم وجود عائده في الكلام لأن ضمير أرى عائده على المتكلم وكبدى مفعول أول وجملة يقرح مفعول ثان (قوله ذلك الذي يبشر الخ) أي ذلك نبير الله عباده وقوله خضم كالذي خاضوا أي خضم كخضهم (قوله فلم اعرف له قائلا) أي ويرده أيضا فقولهم أنت أعقل من أن تكذب بالفوقية وأنا أعقل من أن أكذب فانه لو جعل ان بمعنى الذي لم يكن الفعل المذكور متحملا لضمير الغيبة العائد على الموصول بل لضمير المخاطب في الأول والتكلم في الثاني فيعين أن تقول وان الفعل بالمصدر والمصدر يؤول باسم الفاعل (قوله جراء) أي حمله عليه أي على القول بأن ان بمعنى الذي في المثال المذكور (قوله وهذا لا معنى له) اذ لا معنى لقولك هو أكثر هؤلاء من الكذب (قوله توجيهان) أي في ذلك التركيب ومماثلة قوله تأويل على تأويل) أي تأويل بعد تأويل فأولا يؤول ان والفعل بالمصدر ثم يؤول المصدر باسم الفاعل فتؤول أن يكذب ثم تؤول الكذب بالكاذب ولا شك ان قولك زيد أعقل من الكاذب يرجع لقولك زيد أعقل من الذي يكذب (قوله ويؤول المصدر بالوصف) أي اسم الفاعل فيقال زيد أعقل من الكذب ثم يؤول الكذب بالكاذب ويقال زيد أعقل من الشخص الكاذب وهذا يرجع لقولك زيد أعقل من الذي يكذب (قوله الى المعنى الذي أراداه) أي ابن مسعود (قوله ولكن بتوجيه يقبله العلماء) أي بخلاف التوجيه الذي ذكره ابن مسعود نفسه فانه لا يقبله العلماء (قوله وذلك) أي التأويل (قوله

الى بتوجيه يقبله العلماء ألا ترى انه قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ان التقدير ما كان اقراء ومعنى هذا ما كان مفترى وقال ابن الحسن في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان المعنى ثم يعودون للقول والقول في تأويل المفعول أي يعودون للمقول فينبى لفظ الظاهر وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة العود الى المرأة لا العود



إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر وبعد فهذا الوجه ضعيف لأن التفضيل على الناقص لا فضل فيه وعليه قوله إذا أنت فضلت أمرًا إذا براعة على ناقص كان المديح من النقص والتوجيه الثاني أرأقتل ضمن معنى أبعدهم معنى المثال زيد أبعدهم الناس من الكذب لفضله من غيره فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بالفعل لما تضمنته من معنى البعد لما فيه من المعنى (١٨٣) الوضعي والمفضل عليه متروك أبدأ مع

أفعل هذا القصد التعميم ولولا خشية الاسهاب لاوردت لك أمثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على الدجب العجيب (الجملة الرابعة) ان يخرج على الامور البعيدة والاوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوى فان كان لم يظهر له الا ذلك فله غدر وان ذكر الجميع فان تصديان المحتمل او تدريب الطالب فحسن الا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز ان يخرج الاعلى ما يقاب الظن ارادته فان لم يقاب شي فليذكر الاوجه المحتملة من غير تعسف وان أراد مجرد الاغراب على الناس وتكثير الاوجه فصعب شديد وسأضرب لك أمثلة مما خرجوه على الامور المستبعدة لتجنبها وأمثالها . أحدها قول جماعة في وقيله انه عطف على لفظ الساعة فيمن خفض وعلى عملها فيمن نصب مع ما بينهما من التباعد وأبعده قول أبي عمرو في قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر ان خبره اولئك ينادون من مكان بعيد وأبعد من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله تعالى ص والقرآن ذي الذكر ان جوابه ان

إلى القول نفسه) أى من أنت على كظهر أسمى (قوله كما يقول أهل الظاهر) أى القائلين انه إذا قال لها أنت على كظهر أسمى لا تجب عليه الكفارة إلا اذا كرر هذا اللفظ مراراً وانظر ما المراد بأهل الظاهر منا المقلدين داود الظاهري او الفرقة الضالة (قوله وبعد) أى أقول بعد ذكر هذا التوجيه تبيينه هذا الوجه الخ وقوله فهذا الوجه أى تأويل أن والفعل بالمصدر والمصدر باسم الفاعل (قوله لا فضل فيه) أى فقولك زيد افضل في العقل من الكاذب فيه تفضيل الكامل على الناقص وهذا لا بلاغة فيه (قوله الثاني الخ) فيه نظر فان الفعل الذى ينسبك هو ومأمعه في المثال بالمصدر . مستند إلى ضمير المفضل فيبقى عند السبك ان يضاف ذلك المصدر إلى هذا الضمير كما تقول في أعجبنى ما صنعت المعنى أعجبنى صنعك وإذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيداً بعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضلاً على الناس في البعد من كذب نفسه فيلزم مشاركة الناس له في ذلك أعنى البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا عن مظان التوجيه بمعزل ثم في كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وإدخال من على المفضل عليه وهو ممتنع فقد ظهر لك ان التوجيهين اللذين ظهر الالامعول عليهما اهدما مبنى قال الشمني والجواب عن النظر الاول ان المصدر المنسبك من ان والفعل لا تجب اضافته ولا نسبه لفاعل ذلك الفعل لان المصدر لا يضمير فيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سبكهما بيان المصدر الحاصل فيها ولا دخل للفاعل في ذلك والجواب عن النظر الثاني قد ذكرناه (قوله من غيره) متعلق بفضل ومن بمعنى على ولا يصح ان يكون هو المفضل عليه لان أبعدهم مضاف فلا يوصل بمن واندفع اعتراض الدماميني (قوله من المعنى الوضعي) أى التفضيل (قوله هذا) أى الذى ذكر بعده من أن يكذب (قوله الاسهاب) أى الاكثار والتطويل (قوله الجهة الرابعة) أى من الجهات الموجهة لفساد الاعراب (قوله ان يخرج) أى المعرب الكلام (قوله ويترك الوجه الخ) أى للجنس لاجل ان يصدق بالمتعدد (قوله الجميع) أى القوى والضعيف (قوله الا ذلك) أى الوجه الضعيف (قوله فان تصديان المحتمل) أى الوجه المحتمل (قوله فان لم يقاب شي) أى فان لم يقاب على الظن ارادة شي من الاوجه المحتملة (قوله من غير تعسف) أى ولا ينبغي ان يذكر الاوجه البعيدة التى فيها تعسف (قوله وسأضرب لك امثلة) أى اذكر لك امثلة وليس المراد ضرب المثال الذى هو معلوم من تشبيه شي بشي لاجل التقريب للافهام كان يقال مثل العالم الذى لا يعمل مثل الحمار يحمل أسفارا فليس هذا مراداً (قوله وأمثالها) عطف على الضمير في تجنبها (قوله انه عطف على لفظ الساعة) أى فالمعنى وعنده علم الساعة وعلم قيله أى قيل النبي يارب (قوله فيمن خفض) أى خفض قيله وهما عاصم وحزة وقوله فيمن نصب قيله أى هم اعداء عاصم وحزة وقرأ الحسن ومجاهد وقادة وقيله بالرفع وخرجت على أنه عطف على علم الساعة على حذف مضاف أى وعلم قيله حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وعلى عملها) أى لان الساعة مضاف للمصدر الذى هو علم فهو من اضافة المصدر للمفعول فمحله نصب فالمعنى وعنده علم الساعة وعلم قول النبي يارب (قوله قول أبي عمرو) أى ابن العلاء (قوله وقول بعضهم) عطف على قوله قول الكوفيين وكان عليه ان يقول وأبعدهم قول بعضهم لان هذا أبعدهم اقبله (قوله وقول الزمخشري) عطف على قوله قول جماعة لا على قول الكوفيين والالزم أن هذا أبعدهم عما في فصلت مع أنه ليس أبعدهم منه (قوله فيمن جر مستقر) أما من رفع فمستقر خبر عن كل (قوله عطف على الساعة) أى اقتربت الساعة واقترب كل أمر مستقر وثابت (قوله قوله) أى قول

ذلك لحق وقول بعضهم في ثم آتينا موسى الكتاب انه عطف على ووهبنا له اسحق وقول الزمخشري في وكل أمر مستقر فيمن جر مستقر ان كلا عطف على الساعة وأبعدهم منه قوله في وفي موسى إذ أرسلناه انه عطف على وفي الارض آيات وأبعد من هذا قوله في فاستفتهم الربك البنات انه عطف على فاستفتهم ام أشد خلقا

قال هو معطوف على مثله أول السور ق وان تباعدت بينهما المسافة انتهى والصواب خلاف ذلك كله فاما وقيله فيمن خفض فقبل الواو للقسم وما بعده الجواب واختاره الزمخشري وأما من نصب فقبل عطف على سرهم أو على مفعول محذوف معمول لـ يكتبون أو لـ يعلمون أي يكتبون ذلك أو يعلمون الحق وأنه مصدر (١٨٤) لقال محذوفاً أو نصب على اسقاط حرف القسم واختاره الزمخشري وأما ان الذين كفروا

بالذكر فقبل الذين بدل من الذين في ان الذين يلحدون والخبر لا يخفون واختاره الزمخشري وقيل مبتداً خبره مذكور ولكن حذف رابطة ثم اختلف في تعيينه فقيل هو ما يقال لك اي في شأنهم وقيل هو لما جاءهم أي كفروا به وقيل لا يأتيه الباطل أي لا يأتيه منهم وهو بعيد لان الظاهر ان لا يأتيه من جملة خبراته وأما ص والقرآن الآية فقيل الجواب محذوف اي انه لم يجر بدليل البناء عليه بقوله ذي الذكر أو انك ان المرسلين بدليل وعجوز ان جاءهم منذر منهم أما الامر كما زعموا بدليل وقال الكافرون هذا ساحر كذاب وقيل مذكور فقال الاخفش ان كل الا كذب الرسل وقال الفراهيدي لم يصح لان هاء صدق الله ويرد ان الجواب لا يتقدم فان اردناه دليل الجواب فقريب وقيل كم اهلكنا الآية وحذف اللام للطول وأما هم آتينا فاعطف على ذلكم وصاكم به وهم ان ترتيب الاخبار لا ترتيب الزمان أي ثم أخبركم بانا آتينا فموسى الكتاب ه وأما وكل أمم مستقر فمبتداً حذف خبره أي

الزمخشري وقوله أو بعد من هذا قوله أي قول الزمخشري (قول قال) أي الزمخشري هو أي قوله فاستفتحهم الربك (قوله معطوف على مثله) هو فاستفتحهم أهم أشد خلقاً (قوله خلاف ذلك كله) أي بعد الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه في هذه الآيات وحينئذ فتجيب هذه الأمور (قوله الواو للقسم) أي فالمعنى أقسم بقول النبي يارب الخ (قوله وما بعده الجواب) هو أن هؤلاء قوم الخ أي وقيل الجواب محذوف أي لتصرن أو لا فعلن فيهم ما أشاء (قوله عطف على سرهم الخ) فيه أن حكاية هذا القول والقولين بعده في توجيه النصب فيما هو صواب غير جيدة لوجود التباعد بين المتعاطفين نعم جعل قبله مصدر فقال محذوفاً أو كون الواو للاستئناف وحرف القسم محذوفاً هذا قريب (قوله أو لـ يعلمون) أي من قوله ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة الخ (قوله أو أنه مصدر لقال محذوفاً) أي فالمعنى قال قبله يارب على حد ضرب ضرباً زيداً ثم حذف الفعل لقيام المصدر مقامه (قوله على اسقاط حرف القسم) أعني الباء والواو الموجودة للاستئناف والمعنى أقسم بقبله يارب (قوله بدل من الذين) أي مع إعادة العامل فكأنه قال ان الذين يلحدون وهم الذين كفروا الخ لا يخفون علينا ولا ضرر في الاخبار عن الاسم قبل اتباعه بالبدل (قوله في تعيينه) أي تعيين ذلك الخبر المذكور (قوله أي في شأنهم) هذا تقدير للرابط وتقول فيما بعده كذلك (قوله أي كفروا به) إشارة لجواب لما فات الخبر على هذا القول الجملة الشرطية أي ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به وفيه ان هذا الاخبار لا فائدة فيه لأن التقدير حينئذ ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به والخبر يجب أن يفيد ما لا يفيد المتبداً وقد تخلف هنا فلا يستقيم الاخبار كما في قولك ان الذي قام قائم وقد يقال تقييد الكفر بحج المجي موقع في الخبر والمخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد ما لم يكن فاستقام الاخبار وأفاد ذمهم وعنادهم وأنهم كفروا بمجرد المجي من غير سبب بوجوب الكفران (قوله من جملة خبره) أي من جملة خبر انه لكتاب عزيز أي انها من جملة الخبر في المعنى لا نها على اي انما كان الكتاب عزيزاً أي منيعاً لانه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه أي ليس قبله كتاب يكذبه ولا بعده (قوله ذي الذكر) أي ذي البيان أو الشرف (قوله أو ما الامر كما زعموا) أي كما قالوا أي كما قال كفاركم من تعدد الاله (قوله بدليل وقال الكافرون هذا ساحر كذاب) أي إلى آخره لأن عمل الدلالة قوله بعد أجعل الآلهة لها واحداً حيث قال لهم قولوا لا اله الا الله أي كيف يسع الخلق كلهم اله واحد (قوله لان معناه صدق الخ) هذا بناء على ان هذه الحروف الواقعة في أوائل السور ليست مما استأثر الله بعلمه وهو خلاف الصحيح (قوله لالترتيب الزمان) أي لان زمن ايصال الله المخاطبين من أمة النبي بما تقدم ذكره متأخر عز من نزول التوراة على موسى لا متقدم عليه (قوله عند الله واقع) أي واقع عند الله فعند خبر مقدم وقوله واقع مبتدأ مؤخر فالخبر المحذوف جملة (قوله أو ذكر) عطف على حذف (قوله وخفض على الجوار) أي لجوارته الامر بالمجرور بسبب الاضافة (قوله فعطف على فيها من وتركنا) أي فالمعنى وتركنا في موسى أي جعلنا في قصة موسى آية مما بينها بقوله اذ أرسلناه الخ (قوله وتركنا فيها آية) أي جعلنا في قرى لوط بعد اهلاك الكافرين آية أي علامة على اهلاكهم للذين يخافون العذاب الاليم فلا يفعلون مثل فعلهم (قوله وان ما بعده) أي وهو قوله عليه أن يطوف بهما وقوله اغراء أي طلب وامر بمحبة أي على الحاج والمعتر أن يطوف بهما أي يلزمه ذلك (قوله مطاوية التطوف) أي السمي بين الصفا والمروة لانه بدون هذا ربما يتوهم ان التطوف بهما ليس مطاوباً

وكل أمر مستقر عند الله واقع أو ذكر وهو حكمة بالغة وما بينهما اعتراض وقول بعضهم الخبر مستقر وخفض على بل الجوار حمل على ما لم يثبت في الخبر وأما وفي موسى فاعطف على فيها من وتركنا فيها آية للذين يخافون العذاب الاليم ه الثاني قول بعضهم في فلا جناح عليه أن يطوف بهما ان الوقف على فلا جناح وان ما بعده اغراء ليفيد صريحاً مطاوية التطوف بالصفا والمروة

ويرده أن اغراء الغائب كقول بعضهم وقد بلغه أن إنسانا يهدده عليه رجلا ليسنى أى يلزم غيرى والذى فسرت به عائشة رضى الله عنها خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير رضى الله تعالى عنهم فى ذلك (١٨٥) مسطورة فى صحيح البخارى ثم

الايجاب لا يتوقف على كون عليه اغراء بل كلمة على تقتضى ذلك مطلقا وأما قول بعضهم فى قل تعالوا أنل ما حرم ربكم عليكم أن لا تنشر كوابه شيئا ان الوذف قبل عليكم وان عليكم اغراء لحسن به ويتخلص من اشكال ظاهر فى الآية محوج للتأويل (الثالث) قول بعضهم فى إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ان أهل منصوب على الاختصاص وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل بك الله نرجو الفضل وإنما الاكثر أن يقع بعد ضمير التكلم كالحديث نحن معاشر الأنبياء لا نورث والصواب أنه منادى (الرابع) قول الزمخشري فى فلا تجعلوا لله أندادا أنه يجوز كون تجعلوا منصوبا فى جواب الترجى أعنى لعلكم تتقون على حد النصب فى قراءة حفص فاطلع وهذا لا يجزه بصرى ويتأولون قراءة حفص اما على أنه جواب الأمر وهو ابنى صرحا وعلى العطف على الاسباب على حد قوله وليس عبادة وتقرعنى أو على معنى ما يقع موقع أبغ وهو أن أبغ على حد قوله ولا سابق شيئا ثم ان ثبت قول الفراء ان جواب

بل مباح فقط مع انه ركن (قوله عليه رجلا الخ) هذا مقول قول الرجل الذى بلغه ان إنسانا يهدده (قوله خلاف ذلك) أى خلاف كون عليه اغراء على السمع بينهما (قوله وقصتها الخ) هى ما روى هشام عن أبيه عروة انه قال قلت لعائشة وأبايو منذ حديث السن رأيت قول الله تعالى إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما فعلى الرجل أن لا يطوف بهما قالت عائشة كلا لو كان كما تقول لكانت الآية فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما لما نزلت هذه الآية فى الانصار كانوا يملون لمناة الطاغية التى كانوا يعبدون وهما وصم كان ذو قديد وكانوا يخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة لأنه كان على الصفا صنم يقال له أساف وعلى المروة صنم يقال له نائلة يقال لهما كانا رجلا وامراة زنيا فى الكفر فسخا حجرتين فوضعا ليعتبر بهما فلما طالت المدة عبدا من دون الله فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك وقالوا له انطوف على الاصنام فانزل الله تبارك وتعالى إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما فعروة رأى دلالة الآية على اباحة السعى لاعتلى وجوبه ووجهه أنه اقتصر فى الآية على نفي الاثم فى السعى ونفي الاثم بجامع فعل المطلوب فله والمكروه والمباح فلو كان واجبا لما اكتفى بذلك بل كان يذكرا خص منه وهو اثبات الاجر لأنه اذا كان للحقيقة اعتبارا أن أحدهما عام يشملها وغيرها والآخر خاص بها فالبلاغة أن يعبر عنها بما هو خاص بها فاما جواب عائشة فهو من بدع فقها وذلك أن النص على عدم الوجوب أن يقال فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما لأن هذا يتضمن سقوط الاثم عن ترك الطواف بهما حيث لم يقل ذلك ووردت الآية على ما هى عليه لم يكن نصا فى انتفاء الوجوب ثم يثبت له ان الاقتصار هنا على نفي الاثم له سبب خاص وهو أنهم تركوا الاثم فجاء الكلام منطبقا على سؤالهم فقيل لهم لا اثم فيه خلا لما توقعتموه كونه واجبا ولا فشى آخر فلم ترد عائشة الا كفا فى اثبات الايجاب بما ذكرناه وإنما أرادت نفي دلالة الآية على كونه مباحا وأما وجوب السعى بينهما فقد علم من السنة (قوله تقتضى ذلك مطلقا) أى جعلت اغراء ولا (قوله وبه يتخلص من اشكال الخ) الاشكال هو أن ما من قوله ما حرم موصولة وان لا تنشر كوابل أو خبر مبتدا محذوف وكلاهما مشكل لأن المحرم الاشرار لا عدمه وان الاوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تنشر كوابل فيه عطف الانشاء على الخبر وجعل المعانى الواجبة المأمور بها محرمة فيحوج ذلك إلى التأويل بادعاء أن لازمة لنافية والمعنى على القول بالاغراء حسن سالم من تلك التكلفات كما وعطف الاوامر على المحرمات باعتبار حرمة تضادها وجعل الخبر السابق انشاء معنى والمعنى عليكم أن لا تنشر كوابه شئ أى الزموا ترك الشرك به وقدم الكلام على ذلك فى لامن حرف اللام (قوله فلا تجعلوا لله أندادا) لانه نهاية وتعملوا مجزوم بلا النافية وهذا الاعراب هو الوجه (قوله فى جواب الترجى) أى ولا نافية وقوله فى جواب الترجى أى على مذهب الكوفيين المجوزين للنصب فى جواب الترجى (قوله على حد قوله ولبس عبادة) أى فهو من عطف الفعل المضارع على المصدر الصريح (قوله موقع أبلغ) أى فهو من العطف على التوهم أى توهم أن أن موجوده (قوله ولا سابق) أى فهو عطف على معنى ما يقع موقع مدرك فى قوله بدالى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق الخبر الذى يقع موقع مدرك بمدرك (قوله قول الفراء) أى الذى هو كوفى وقوله ان جواب أى من أن جواب بيان لقول الفراء أى ان ثبت قول الفراء مع من وافقه من الكوفيين ولا فولى ليس منفردا بهذا القول (قوله فهو قليل) أى فنصب جواب الترجى قليل (قوله وهذا) أى التخرج على النصب فى جواب الترجى مثل تخرج الزمخشري قوله تعالى الخ أى مثله فى كون كل قليلا (قوله منقطع) إنما حمله على ذلك توهم حلول استقرار المولى فى السموات أو فى الأرض وهو لا يصح فلذا جعل منقطع ولم يجعله متصلا فان قيل ان الراجح فى الاستثناء المنقطع بعد النفي النصب على الاستثناء فواجهه الرفع أجاب المصنف بأنه جاء على البدل الخ أى

أو نه جاء على البدل الواقع في اللغة التيمية وقده ضي البحث فيها ونظير هذا على العكس قول السكر ماني في ومن يرغب عن ملة ابراهيم إلا من سفة  
نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه توكيد فعمل قراءة السبعة على النصب في مثل ما قام أحد لا يزيد كما حمل الزمخشري قراءتهم على البدل مثل  
ما فيها أحد لا حار أو إنما (١٨٦) تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين ألا ترى إلى إجماعهم على الرفع في لم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم وأن

أكثرهم قرأه في ما فعلوه  
إلا قليل منهم وأنه لم يقرأ  
أحد بالبدل في وما لا أحد  
عنده من نعمة تجزى إلا  
ابتغاء وجه ربه الأعلى ولا  
منقطع وقد قيل إن بعضهم  
قرأ به في ما لهم به من علم  
إلا اتباع الظن وإجماع  
الجماعة على خلافه ونظير  
حل السكر ماني النفس على  
التوكيد في موضع لم يحسن  
فيه ذلك قول بعضهم في  
قوله تعالى والمطلقات  
يتربصن بأنفسهن أن الباء  
زائدة وأنفسن توكيد  
للنون وإنما لغة الأكرين  
في توكيد الضمير المرفوع  
المتصل بالنفس والعين أن  
يكون بعد التوكيد بالمتفصل  
نحو فتم أنتم أنفسكم  
(الخامس) قول بعضهم في  
لستوا على ظهوره أن  
اللام للأمر والفعل مجزوم  
والصواب أنها لام العلة  
والفعل منصوب لضعف  
أمر المخاطب باللام كقوله  
لنقم أنت يا ابن خبيث قرش  
فقلتض حوائج المسلمين  
(السادس) قول التبريزي  
في قراءة يحيى بن يعمر تماماً  
على الذين أحسن بالرفع أن  
أصله أحسنوا فحذفت  
الواو اجزاء عنها بالضممة  
كما قال إذا ما شاء ضرُوا

والنخريج على اللغة التيمية ضعيف لأنها لغة ضعيفة وحينئذ فالأولى أن الظرف أعني قوله في السموات الخ  
متعلق بمحذوف وأن الاستثناء متصل أي قل لا يعلم من يذكرك في السموات والأرض الغيب إلا الله وقوله إلا  
الله بدل من من لأن الراجع في المتصل الإبدال بعد النفي والتعلق بالمحذوف أولى من الانقطاع وأن من معمول  
ليعلم والنصب بدل اشتمال وإلا الله فاعل وهو من الاستثناء المفرغ وهذا الوجهان سبقا للمصنف (قوله  
ونظير هذا على العكس) أي من جهة أن الاستثناء هنا متصل وفيما تقدم منقطع وكل منهما واقع بعد نفي وقد  
أعرب كل من الاستثناء بخلاف الراجع فيه (قوله إلا من سفة نفسه) في البحر من في قوله ومن يرغب اسم  
استفهام في محل رفع على الابتداء وهو استفهام معناه الانكار ومن سفة في موضع رفع بدل من الضمير المستكن  
في يرغب ويجوز أن يكون في محل نصب على الاستثناء والرفع على البدل أجود لأنه استثناء من غير وجوب  
واتصاف نفسه على أنه تمييز على قول الفراء المجوز لمحبة معرفة أو على التشبيه بالمفعول به على قول بعض الكوفيين  
وأما الجمهور فيجعلون النصب على التشبيه المذكور خاصاً بالصفة المشبهة ولا يجوز في الفعل تقول زيد حسن  
الوجه ولا تقول يحسن الوجه وأما على أنه مفعول به أالكوز سفة بتعدي نفسه كسفة المضعف وأما لكونه  
ضمن معنى ما يتعدى كجهل وهو قول الزجاج وابن جني وأهلك وهو قول أبي عبيدة أو على إسقاط حرف  
الجر والأصل سفة في نفسه وهو قول بعض البصريين (قوله لحمل) أي الكر ماني قراءة السبعة الخ وهذا بيان  
لحقيقة العكس المشار له بقوله ونظيره على العكس (قوله في مثل ما قام أحد لا يزيد) أي فالأولى الإبدال لا النصب  
والنصب خلاف الراجع وحينئذ فيتمين أن محلها رفع على الإبدال من ضمير يرغب ونفسه مفعول لسفة بناء  
على أنه يتعدى لضمته معنى أهلك أو جهل (قوله الأحرار) أي فجعل حمار بالرفع بدلاً من خلاف الراجع (قوله  
ولما تأتي الخ) علة لمحذوف أي وكلا التخييرين غير صواب لأنه إنما تأتي قراءة الخ (قوله على الرفع) أي على البدل  
من شهداء وقوله إلا قليل أي بالرفع بدلاً من ضمير فعلوه (قوله إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى) لأنه منقطع لأن  
طلب رؤية المولى ليس من النعمة أي التي شأنها أن تصدر من العبد جزاء لغيره (قوله على خلافه) أي وأنه يقرأ  
اتباع بالنصب أي لأنه منقطع (قوله أن يكون بعد التوكيد بالمتفصل) هذا أي كون التوكيد بالمتفصل أو لا ثم  
بالم متصل مذهب الأكثر فلا ينافي أن بعضهم يقول إن مطلق فاصل يكفي فاندفع قول الشارح أن الباء فاصل  
ومطلق فاصل كاف وحاصل الجواب نعم وإن كان كافياً إلا أنه ليس لمة إلا أكثر والمصنف إنما قال لغة  
الأكثرين كذا قرر شيخنا (قوله لضعف أمر المخاطب) علة لمحذوف أي الصواب أنها لام العلة لا لام الأمر  
الضعف الخ (قوله كقوله الخ) هذا مثال لأمر المخاطب باللام واقتصر المصنف على البيت لبروج له دعوى  
الضعف ولا يستنكر لكن قد ذكره في حرف اللام أنه قرأ جماعة فذلك فلفظ حوا وفي الحديث لناخذوا  
مصافكم قلت ممن قرأ بالتاء الفوقية في تلك الآية يعقوب وليست قراءته شاذة إذ الصحيح في الشاذ أنه ما وراء  
القراءات وقراءته من العشره دما ميني (قوله فلتنقض) بضم التاء لا نه باع من قضى (قوله شاء) أي فاصله  
شاؤا فاجتزى بالضممة عن الواو (قوله ولا يالوهم الخ) يالو أي يستطيع قال الجوهري تقول ألاه يالو له أو  
استطاعه والضرار المضارة يريد الشاعر أن أحد لا يستطيع أن يضارهم ولا يقاومهم في المضارة (قوله  
كقوله) تنظير في إطلاق الذي على الجماعة (قوله والأولى الخ) أي لأنه لا يلزم عليها أمران قليلان حذف  
الواو والاجتزاء بالضممة وإطلاق الذي على الجماعة (قوله وقد جاءت) هذا استئناف مقول لما قبله وقوله

من أرادوا ولا يالوهم أحد ضراراه واجتماع حذف الواو وإطلاق الذي على الجماعة كقوله

هو أن الذي حانت بفالج دماؤهم وليس بالسهل والأولى قول الجماعة أنه بتقدير مبتدأ أي هو أحسن وقد جاءت منه مواضع حتى أن أهل الكوفة  
يقسونه والافتاق على أنه قياس مع أي كقوله فسلم على أيهم أفضل وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاة

ان الاصل أن يتموا بالجمع لحسن لأن الجمع على معنى من مثل ومنهم من يستمعون ولكن أظهر منه (١٨٧) قول الجماعة أنه قد جاء على إعمال

أن الناصبة حملا على أختها  
ما المصدرية (السابع) قول  
بعضهم في قوله تعالى وان  
تصبروا وتنفقوا لا يضركم  
كيدهم شيئا فيمن قرأ بتشديد  
الراء وضما انه على حد  
قوله انك ان يصرع أخوك  
تصرع \* فخرج القراءة  
المتواترة على شيء لا يجوز  
إلا في الشعر والصواب  
أنه مجزوم وأن الضمة  
اتباع كالضمة في قولك لم  
يشد ولم يرد وقوله تعالى  
عليكم أنفسكم لا يضركم من  
ضل إذا اهتديتم إذا قدر  
لا يضركم جوابا لاسم  
الفعل فان قدر استغنافا  
فالضمة إعراب بل قد امتنع  
الزمخشري من تخريج  
التنزيل على رفع الجواب  
مع معنى فعل الشرط فقال  
في قوله تعالى وما حملت من  
سوءه تود لا يجوز أن تكون  
ما شرطية لرفع تود هذا  
مع نصريحه في الفصل بجواز  
الوجهين في نحو أن قام زيد  
أقوم ولكنه لما رأى الرفع  
مرجوحا لم يستعمل تخريج  
القراءة المتفق عليها عليه  
يوضح لك هذا أنه يجوز  
ذلك في قراءة شاذة مع كون  
فعل الشرط مضارعا وذلك  
على تأويله بالماضي فقال  
قريء أينما تكونوا  
بدركم الموت برفع يدرك  
فقبل هو على حذف الفاء  
ويجوز أن يقال إنه محمول  
على ما يقع موقعه وهو أينما

منه أن من هذا الباب وهو حذف صدر الصلة عند عدم طولها (قوله ان الاصل أن يتموا بالجمع) أي  
لحذف الواو واجتزأ عنها بالضمة (قوله ولكن أظهر منه الخ) الاظهرية من جهة مخالفة الاول للرسم  
من غير واه تقرير دردير (قوله ولكن أظهر منه قول الجماعة الخ) فيه نظر من وجهين أحدهما أنه  
لا وجه لكون هذا أظهر فان حمل أن الناصبة على ما المصدرية في الإعمال قليل وليس بقياس وإنما وقع في  
شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير ووقوعه في فصيح الكلام شائع الثاني أنه قد ذكر في  
أواخر الكلام على المثال الثاني من أمثلة الجملة الثامنة أن حمل الرسم على خلاف الاصل مع إمكانه غير سديد  
وذلك مناف لقوله هنا بأن القول أن الاصل أن يتموا بالجمع حملا على معنى من حسن وبيان المناقاة أن كون  
هذا حسنا يقتضي سداه كذا اعتراض الشارح الدماميني وأجاب الشنقي عن الاول بأن المراد أنه أظهر لتبادره  
إلى الذهن وهذا لا ينافي أنه غير قياسي وعن الثاني أن هذا المحل لما وقع في المصحف على خلاف الاصطلاح  
عند أهل الخط ولا يسلم إمكان الاصل فيه (قوله فيمن قرأ بتشديد الخ) أما قراءة السكون وكسر الضاد  
فهو جواب ان (قوله على شيء لا يجوز) أي وهو رفع الجواب مع كون فعل الشرط مضارعا وهذا هو  
المشار إليه بقول الخلاصة \* ورفعه بعد مضارع \* من (قوله اتباع) أي والقياس فتح الراء لأن المضارع  
المجزوم إذا كان آخره مشددا ففتح آخره للتخلص من التقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة للخفة وقوله اتباع  
أي لحركة الضاد قبلها فيضرك مجزوم بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الانباع (قوله لم  
يشد ولم يرد) بضم الدال فيما اتبعا لضم الشين والراء (قوله وقوله تعالى عطف على قوله في قولك لم يشد  
(قوله لا يضركم من ضل) أي فلا يضركم مجزوم وضمته للانباع فسكونه مقدر (قوله جوابا لاسم  
الفعل) أي فهو جواب الأمر فيكون مجزوما (قوله فالضمة إعراب) أي رفع لتجرده من الناصب الجازم  
(قوله بل قد امتنع الزمخشري الخ) هذا ترق على ما استفيد من قوله فخرج القراءة الخ أي ان رفع الجواب مع  
كون فعل الشرط مضارعا ضعيف لا يجوز إلا في الشعر فكيف يخرج عليه القرآن بل قد امتنع الزمخشري  
من تخريج القرآن على رفع الجواب مع كون فعل الشرط ما ضيا مع كونه كثيرا في نفسه (قوله هذا) أي  
وانظر هذا (قوله بجواز الوجهين) أي جزم الجواب بحيث يقال أقوم ورفعه لتكون الاداة لم تعمل في لفظ  
الشرط مع قرينه منها فلا تعمل في لفظ الجواب (قوله لم يستعمل الخ) أي فكيف يصح تخريج القراءة على  
ما هو خاص بالشعر كما تقدم (قوله عليه) أي على الرفع المرجوح (قوله بوضح لك هذا) أي عدم استسهاله  
تخريج القراءة المتفق عليها أنه أي الزمخشري جوز ذلك في الشاذة فالخاصل ان القراءة المتفق عليها  
لم يخرجها إلا على الوجه الأصح بخلاف الشاذة فجوز تخريجها على خلافه فلما جوز في الشاذة ومنع في المتفق  
عليها علم أن المتفق عليها إنما يخرج على الأصح بخلاف الشاذة (قوله أنه جوز ذلك) أي رفع الجواب  
(قوله على تأويله بالماضي) أي فيؤول تكونوا بكنتم فيفرض ما ليس واقعا فيفرض أينما تكونوا واقعا  
(قوله على حذف الفاء) أي مع المبتدأ أي فالجملة اسمية أي فأنتم بدركم (قوله ويجوز أن يقال الخ) وهذا  
هو محل الشاهد (قوله محمول الخ) أي فيدركم مرفوع لكونه جواب شرط ماض تأويلا فيؤول تكونوا  
بكنتم (قوله وهو) أي ما يقع موقعه هو أينما كنتم (قوله كاحل ولا ناعب) أي فناعب مجرور عطف على  
مصلحين خبر ليس باعتبار تأويله بمصلحين وقوله ولا ناعب تمامه إلا بين غرابها (قوله ولا ناعب) أول  
البيت \* مشائيم ليسوا بمصلحين عشرين ولا ناعب (قوله وهو ليسوا) بيان لما يقع موقعه (قوله والصواب  
ما بينت لك) حاصل دفع التناقض عن الزمخشري أنه امتنع من جعل ما شرطية لرفع تود من حيث كانت هذه  
القراءة قراءة الجماعة وتساهل في تجويزه ما أجاز في أينما تكونوا بدركم الموت برفع يدرك وان كان

كنتم كاحل ولا ناعب على ما يقع موقع ليسوا بمصلحين وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع  
متناقضا والصواب ما بينت لك



قال ويجوز أن يتصل بقوله ولا تظلمون انتهى وقدمضى رده (الثامن) قول ابن حبيب ان بسم الله خبر الحمد مبتدأ والله حال والصواب أن الحمد لله مبتدأ وخبره بسم الله على ما تقدم (١٨٨) في إعرابها (التاسع) قول بعضهم ان أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغة من قال سم أو سم أم

سكنت السين لثلاثي توالي كسرات أول ثلاثي خرجوا من كسر إلى ضم والأولى قول الجماعة ان السكون أصل وهي لغة الأكثرين وهم الذين يبتدون اسما بهمز الوصل (العاشر) قول بعضهم في الرحيم من البسمة انه وصل بنية الوقف فالتقى ما كنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لالتقاءهما ومن جوز ذلك ابن عطية ونظيره هذا قول جماعة منهم المبرد أن حركة راء أكبر من قول المؤذن الله أكبر الله أكبر فتحة راء وصل بنية الوقف ثم اختفوا فتبيل هي حركة السا كنين وإتمام بكسروا حفظا لتفخيم اللام كافي الم الله وقيل هي حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع والصواب أن كسرة الميم إعرابية وأن حركة الراء ضمة إعرابية وليس الهمزة الوصل ثبوت في الدرج فتقل حركتها إلا في تدوير (الحادي عشر) قول الجماعة في قوله تعالى تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين ان فيه حذف مضافين والمعنى علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤسؤهم وهذا معنى حسن إلا ان فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر

مثل ما منعه أو أشد لكون القراءة شاذة فلم يبال بالتمسح فيها وفيه نظر فانه يرى ان القراءات كلها آحاد ولا متواتر فيها ولذلك تراه يطلق عنان القول في تحطئة بعض القراء السبعة في بعض الأماكن ولا يبالي بما يقر لظنه أن القراءة بالرأى لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي ﷺ فلا يعتد له بما ذكره المصنف غير ظاهر وأقول بل الاعتدال به بما ذكره المصنف ظاهر لان الزحشرى وان كان يرى ان القراءات كلها آحاد لكن لما كانت الأولى قراءة الجماعة لم يتمسح فيها لقوتها بسبب كثرة القاري بها وكانت الثانية قراءة البعض تسمح فيها لقلة القاري بها اه شئني (قوله) ويجوز أن يتصل الخ أى بان يجعل قوله ولا تظلمون دليل الجواب وقوله بدر ككم مستأنف أى أيما تكونوا لا تظلموا فتبلا (قوله) وقدمضى رده أى بان جراب الشرط لا يحذف إذا كان فعل الشرط مضارعا بل ماضيا (قوله) ان بسم الله خبر الخ أى والمعنى الحمد حالة كونه لله كائن باسمه تعالى (قوله) قول بعضهم ان أصل بسم الخ هذا المثال لا ينبغي أن يذكر في هذا الباب لانه موضوع لذكر الأمور التي يدخل على المعرب الخلل من جهة والنظر في ذلك ليس من الاعراب في شيء وقد ذكر المصنف في ديباجة الكتاب أنه يحتج بذكر ما لا يتعلق بالاعراب فكان حقه أن يتجنب ذلك في كتابه رأسا اه دما ميني (قوله) لثلاثي توالي كسرات راجع لقوله سم وقوله أول ثلاثي الخ راجع لقول سم (قوله) لثلاثي خرجوا من كسر الخ وهو أنقل من توالي كسرات (قوله) انه وصل بنية الوقف أى فالميم سا كنة للوقف ولم يوقف عليها بل وصلها مع نية الوقف عليها مع سكونها باللام السا كنة من الحمد وحذفت الألف من الحمد لأنها همزة وصل تحذف عند الوصل فالتقى سا كنان فحركات الميم بالكسر لاجل التخلص من التناقض ما (قوله) لالتقاءهما أى لاجل التخلص من التقاء السا كنين (قوله) ونظيره هذا أى كون الكسر في الميم لاجل التخلص من التقاء السا كنين (قوله) ان حركة الخ أى لان ألفاظ الأذان جزم وكل جملة آخرها سا كنى فالراء من أكبر سا كنة ولم يوقف عليها بل وصلها بلفظ الجلالة فالتقى سا كنان فحركات الراء للتخلص (قوله) حركة السا كنين أعنى الراء ولام الله أى حركة التخلص منها (قوله) وإنما يكسروا أى مع أن الأصل في التخلص من السا كنين يكون بالكسر (قوله) حفظا لتفخيم اللام أى مع خفة الفتح وإلا فالتفخيم يحصل أيضا مع الضم وكل من الضم والفتح ليس أصلا في التخلص (قوله) لتفخيم اللام أى من اسم الله لان اللام إذا كان ما قبلها فتحة فغمت لان كان ما قبلها كسرة لاذى حيث ترفق (قوله) حركة الهمزة حاصلة نقلت حركة الهمزة للسا كنى قبلها وهو الراء ثم وصلت بما بعدها بنية الوقف (قوله) لغير داع فيه داعيان الاذان لان الاذان لم يسمع إلا موقوفا فنقل الحركة إلى اذان بانه واقف حكما ولو لا ذلك لما نقل ولما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالكلية من السنة في الاذان من إيراد كنه موقوفا على آخرها فهو ان لم يقف حسا وقف حكما من جهة أنه اعتبر آخر الكلمة سا كنا لاجل الوقف ثم نقل إليهم حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الراء بالضممة الإعرابية كما استصوبه المصنف كان لم يقف حسا ولا حكما فخرج عن سنة الاذان بالكلية اه دما ميني (قوله) فتقل حركتها أى حتى تنقل حركتها (قوله) قول الجماعة أى المفسرين (قوله) علمت هو معنى تبينت (قوله) معنى حسن) أى وأما ظاهر الآية فهو بعيد إذ ظاهره أن كل الجن ادعوا علم الغيب ولم يتبين لهم عدم علمهم للغيب إلا حين خرسا لسان ميتا (قوله) لم يظهر الدليل عليها) وقد يقال الدليل عليها توقف المعنى عليها فالدليل عقلي ولا يقال ان ظاهر الآية صحيح لا نأقول انه بعيد متى كان بعيدا عقلا أو عادة ارتكبا خلافة (قوله) بمعنى واضح) أى لا بمعنى علم فهو كقولك تبين جهل زيد أى اتضح للناس جهله (قوله) على تسمى هنا الأولى هنا على تسمى

ويكون

الدليل عليها والأولى ان تبين بمعنى وضع وأن وصلت بدل اشتغال من الجن أى وضع للناس أن الجن لو كانوا الخ (الثاني عشر) قول بعضهم في عينا فيها تسمى ان الوقف على تسمى هنا أى عينا مسماة معروفة وان سل سبيلا جملة أمرية

أى أسأل طريقاً موصلة إليها ودون هذا في القول آخر أنه علم مركب كذا بطشرا أو الأظهر أنه اسم مفرد بالغة في السلسل كما أن السلسل  
مبالغة في السلس ثم يحتمل أنه نكرة ويحتمل أنه علم منقول وصرف لأنه اسم ماء وتقدم ذكر العين لا يوجب تأنيده كما نقول هذه واسط بالصرف  
وبعد أن يقال صرف للتناسب كقبول إير الاتفاقهم على صرفه (الثالث عشر) قول مكى وغيره (١٨٩) في قوله تعالى ولا تدن عنيك إلى ما متعنا

به أزواجهم زهرة الحياة الدنيا إن زهرة حال من هاء به أو من ما وإن التنوين حذف للسالكين مثل قوله هو لا إذا كرا لله لا قليلا وان جراحة الحياة على أنه بدل من ما والصواب أن زهرة مفعول بتقدير جعلناها أو آتيناهم ودليل ذلك ذكر التنوين أو بتقدير اذم لأن المأمم يقتضيه أو بتقدير أعنى بيانا لما أو للضمير أو بدل من أزواج أما بتقدير ذوى زهرة أو على أنهم جعلوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة وقال القراء هو تمييز لما أو للهاء وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز وقيل بدل من ما ورد بان لتفتنهم من صلة متعنا فيلزم الفصل بين ابعاض الصلة باجنبي وبان الوصول لا يتبع قبل كمال صلتها وبأنه لا يقال مرت بزيد أخاك على البدل لأن العامل في المبدل منه لا يتوجه إليه بنفسه وقيل من الهاء وفيه ما ذكر وزيادة الابدال من البائد وبعضهم بمنع بناء على أن المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير وقد مر أن

ويكون على تسمى بيانا لهذا (قوله أى أسأل طريقاً موصلة) أى أسأل العلماء طريقاً موصلة إليها وأن المعنى الزم طريقاً موصلة إليها وقد شنع الزمخشري في الكشف على من قال بهذا القول من نسبة لعلي بن أبي طالب وقال إن هذا من الأحداث في كتاب الله (قوله الساسال) بفتح السين لأنه في الأصل مصدر والتفعالم يأت منه أفعال مكسورة العين الأتيان والتقاء (قوله مبالغة في السلس) بكسر اللام الثانية والشراب السلس هو سهل المساغ يقال شراب سلس وسلسال وسلسيل وكل واحد بلغ بمأقوله في إساعة الشراب لأن كل واحد أزيد جر وفاقاً مقوله تقرير دردير (قوله ثم يحتمل) أى على كونه مفرداً وقوله نكرة أى فصرفه ظاهر لأنه لم توجد فيه العلتان (قوله وصرف لأنه الخ) حاصله أنه إذا كان علماً فقد وجد فيه العلتان العلمية والتأنيث إذ هو اسم للعين كما سبق عينا فيها تسمى الخ فلا شيء وصرف والجواب أنه صرف نظراً لكونه اسماً للهاء الذي هو مذكر فلوروى كونه اسماً للعين لمنع من الصرف والحاصل أنه يجوز فيه الامران (قوله وتقدم ذكر العين الخ) جواب عن سؤال حاصله أن تقدم ذكر العين يفيد أنه اسم للعين فحينئذ يجب منعه من الصرف وحاصل الجواب أن تقدم ذكر العين لا نسلم أنه معني لمنع الجواز ملاحظة كونه علماً للهاء (قوله هذه واسط) أى فالصرف للملاحظة أيها اسم لموضع وهو مذكر ويجوز المنع من الصرف نظراً لكونه اسم بلد (قوله لاتفاقهم على صرفه) أى في هذه الآية لاتفاق السبعة فلا ينافي أن هناك قراءة شاذة تمنعه من الصرف وقوله لاتفاقهم الخ أى ولو كان الصرف للتناسب لوجد قراءة سبعة بالمنع من الصرف لأن المنع للتناسب وقع فيه خلاف قوى تأمل (قوله أزواجاً) أى أصنافاً منهم زهرة الحياة الدنيا أي زينتها وبهجتها (قوله وان التنوين) جواب عما يقال إن الحال واجبة التشكيك وزهرة مضاف للحياة فهو معرفة (قوله ولا إذا كرا الخ) أى فالأصل إذا كرا فحذف التنوين للسالكين (قوله بدل من ما) أى والمعنى حينئذ لا تمدن عنيك إلى الحياة الدنيا التي متعنا بها أزواجهم حالة كرون ذلك الممتع بزهرة وزينة (قوله والصواب الخ) أى وإما قول مكى فغير صواب لأنه يلزم عليه الفصل بين أبعاض الصلة باجنبي لأن لتفتنهم متعلق بمتعنا الواقع صلة لما ولا يلزم عليه أيضاً اتباع الموصول قبل كمال صلتها وهو ممنوع (قوله وقيل بدل من ما) أى والمعنى لا تمدن عنيك إلى زهرة الحياة الدنيا التي متعنا بها أزواجهم (قوله على البدل) أى بدل المنصوب من المجرور نظراً للمحل (قوله بنفسه) أى بل يحرف الجر فيجب تعديده أيضاً للبدل بحرف الجر لأن البدل على نية تكرار العامل (قوله وفيه ما ذكر) أى مجموع أذكر الخ من الاعتراضات وليس المراد الجميع إذ الذي يأتي هنا إنما هو الاعتراض الأول والثالث وأما الثاني فلا يأتي هنا لأنه ليس في هذا الوجه ابدال من الموصول (قوله ووردناه عليه) بان المضرب الموصول فلا عائد في اللفظ وأما بقاؤه بلا عائد في التقدير فلا ضرر فيه (قوله حكم المؤخر) أى بالفعل فلا يعود الضمير عليه فقوله ضرب الخ للمفعول في نية التأخير فلو كان في حكم المؤخر بالفعل للزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة مع أن الآية فيها ذلك والامة أجمعت على جوازه (قوله كقراءة ابن عامر) أى فإنها خرجت على وجه ثلاثه كل منها لا يخلو عن ضعف ولا يثبت تخريجها على غير ما ذكر (قوله وعاصم) أى من رواية شعبة قال في الحرز في الانبياء ونجى أحذف وشد كذا صلا (قوله وكذلك نجى المؤمنين) هذا اعتراف من المصنف بان هذه القراءة المتواترة غير فصحة لكونها لا تخرج الاعلى وجه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله اه دما مبنى قال الشمنى أقول ليس في كلام المصنف اعتراف بان هذه القراءة غير

الزمخشري منع في أن اعبدا الله أن يكون بدلاً من الهاء في أمرتي به ووردناه عليه ولو لم اعطاه منوى الطرح حكم المطروح لزم اعطاه منوى التأخير حكم المؤخر فكن يتمتع ضرب زيد اغلامه ويرد ذلك قوله تعالى وإذا ابني إبراهيم ربه والإجماع على جوازه (تنبيه) وقد يكون الموضع لا يخرج الاعلى وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجى المؤمنين فقيل الفعل ماض مبنى للمفعول

وفيه ضعف من جهات إسكان آخر الماضي (١٩٠) وإثابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل وإثابة غير المفعول به مع وجوده وقيل

فصحة غاية الأمر فيه أنها مرجوحة ولا يلزم من المرجوحة عدم الفصاحة (قوله وفيه ضعف من جهات) أي ثلاثة (قوله إسكان آخر الماضي) أي مع أنه مبني على الفتح وفيه أنه لا يعذر في تخفيف الياء. بالاسكان ولا بعدا يضاهي إقامة المصدر مقام الفاعل لأن اقتضاء الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه للمفعول به لأن كل فعل متعد أو لازم لا بد له من مصدر إلا ما شذف فكان قيامه مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوصاً في موضع يكون الغرض منوطاً بذكر الفعل وهو النتيجة هنا وإذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لأن المصدر قام مقام الفاعل فيبقى المؤمنين مفعولاً به صريحاً والتقدير ونجى النجاة المؤمنين اه شئني (قوله وإثابة ضمير المصدر) أي مناب الفاعل (قوله مع أنه مفهوم من الفعل) أي فاستناد الفعل له لا يفيد (قوله بسكون ثانيه) أي فأدغمت النون الثانية في الجيم (قوله تخفى) أي بأن تسكن وتغير وقوله ولا ندغم أي وهنا أدغمت في الجيم (قوله وفدز عم النخ) أي وزعمهم لا يسلم وما ذكره من اجازة وما معها فهو من ادغام المثليين لا المتقاربين وقد يقال يدل على جواز هذا الادغام هذه الآية فإن العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته وقول من يقول ان لم يحج مثله عن العرب مشيراً إلى أنه أحاط بجميع كلام العرب فيه فحجج واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهل أو لعدم عدالة أو لجهالة علمه وترك الأخذ والتمسك بما ثبت تواتره عن ثبت عصمته من النقل وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون فإن قلت الفراءات السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الادغام أو أماناً ما هو من قبيل الادغام كالمندو والامالو وتخفيف الهزوة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب وغيره قلت نعم لكن لا يكون نقل القراء لهذه الاشياء أقل من نقل الريبية والاشعار والاقوال فكيف يطعن فيما نقله القراء الثقات بأنهم يحججوا مثله ومن أين عرف أنه لم يحججوا مثله ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبولهم فقيل هذا أولى اه شئني (قوله أدغمت فيها قليلاً) أي وما شئت من القليل (قوله واجازة) هي حريم النخلة (قوله ونحوه) أي من كل ماض مبدوء بالنون (قوله إذا ابتدئت بالنون) نحو تنبي ونزل وننقب (قوله أن يترك) أي الممرع ببعض ما يحتمله اللفظ أي فيعرض عليه بأنه قد ترك بعض الواجهة الظاهرة التي يحتملها اللفظ (قوله من ذلك) أي من الامور التي يحتملها اللفظ لا بقيد كونها ظاهرة بدليل أنه سيذكر في باب كان نحوها وأوجهها ضعيفة (قوله باب المبتدا) أي باب الاسم الذي يحتمل أن يكون مبتداً احتمالاً ظاهراً (قوله أضعفها) أفعل التفضيل هنا كالذي قبله ليس على يابه وإلا كان بينهما تناقض واعلم أن محل ضعف كون الضمير مبتداً إذا تعين فيه الفصل وذلك فيما إذا احتمل كون المرفوع صفة لولا الضمير نحو زيد هو الفاضل فلو لا ذكر الضمير لتوهم أن الفاضل صفة وأتى بالضمير لأنه يصل بين الخبر والصفة وأما إن لم يتعين الضمير للفصل كافي الآية فليس فيه ضعف إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح وهو أضعفها لا يظهر اه تقرير دردير (قوله ويختص بانه تميم) فيه ان الافظ متحد الا أن يكون مرة ذلك اذا التان واختلف الاعراب نحو كان زيد هو الفاضل بنصب الفاضل عند غير بني تميم وبرفمه عندهم (قوله لكن في هاتين بقدر الفعل مؤخر) أي وأما في المثال الاول فيقدر مقدماً (قوله ومثلهم ارب رجل صالح لقيته) أي مثل كم رجل لقيته ومن أكرمه في جواز الوجهين وفي تقدير الفعل مؤخر ارب رجل صالح لقيته وان كان بينهما وبين ررب رجل لقيته فرق من جهة أن معمول الفعل والابتداء فيهما كم ومن وفيه هو المجرور ورب وقد تقدم في ررب أنها تنفرد بالزيادة في الاعراب دون المعنى وأن محل مجرورها في نحو ررب رجل صالح عندى رفع على الابتدائية وفي نحو ررب رجل صالح لقيته نصب على المفعولية وفي ررب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كافي قولك هذا لقيته اه شئني (قوله الابتدائية والفاعلية) أي لان الظرف اعتمد على الاستفهام في الآية وعلى النفي في المثال (قوله لان الاصل عدم التقديم والتأخير) أي وهذا لازم على الابتدائية (قوله ومثله) أي في

مضارع أصله تنجي بسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد زعم قوم انها أدغمت فيها قليلاً وأن منه اترج واجازة واجازة وقيل مضارع وأصله تنجي ينتج ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذف النون الثانية ويضعفه انه لا يجوز في مضارع نبات ونقت ونزلت ونحوه من اذا ابتدئت بالنون ان تحذف النون الثانية الا في ندور كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلاً (الجهة الخامسة) ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الواجهة الظاهرة ولنورد مسائل من ذلك ليعلم بها الطالب مرتبة على الابواب ليسهل كشفها (باب المبتدا)

مسئلة يجوز في الضمير المتفصل من نحو انك أنت السميع العليم ثلاثة أوجه الفصل وهو ارجعها والابتداء وهو أضعفها ويختص بلغة تميم والتوكيد (مسئلة) يجوز في الاسم المفتوح به من نحو قولك هذا أكرمه الابتداء والمفعولية ومثله كم رجل لقيته ومن أكرمه لكن في هاتين بقدر الفعل مؤخر او مثلهم ارب رجل صالح لقيته (مسئلة) يجوز في المرفوع في نحو أفي الله شك وما في الدار زيد الابتدائية والفاعلية

كلنا غرف في سورة الزمر لان الظرف الاول معتمد على المخبر عنه والثاني على الموصوف إذ الغرف الاول موصوفة بما بعده وكذلك نار في قول الخساء \* كانه علم في رأسه نار \* ومثله الاسم الثاني للوصف في نحو زيد قائم أبوه وأقام زيد لما ذكرنا ولان الآب إذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفردا وهو الأصل في الخبر ومثله ظلمات من قوله تعالى أو كصيب من السماء فيه ظلمات لان الأصل في الصفة الافراد فان قلت أقائم أنت فكذلك عند البصريين وأوجب الكوفيون (١٩١) في ذلك الابتدائية ووافقهم

ابن الحاجب وهم اذ نقل في اماليه الاجماع على ذلك وحجتهم أن المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه لا يقال قام أنا والجواب انه انما انفصل مع الوصف انلا يجعل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت أو قمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتل معه الفصل ولان المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل وبما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي وقول الشاعر \* خليلي ما واف بعدي أنتاه فان القول بان الضمير مبتدا كازعم الزمخشري في الآية مؤد إلى فصل العامل من المعمول بالاجنبي والقول بذلك في البيت مؤد إلى الاخبار عن الاثنين بالواحد ويجوز في نحو ماني الدار زيد وجه ثالث عند ابن عصفور ونقله عن أكثر البصريين وهو ان يكون

جواز الوجهين والارجح الفاعلية (قوله كما تغرف) أي في قوله لكن الذين انقوار بهم لهم غرف من فوقها غرف (قوله على المخبر عنه) أي وهو قوله لكن الذين اتقوا الآن الذين مبتدا ولهم غرف خبر (قوله والثاني على الموصوف) أعني الغرف الاول أي غرف موصوفة بكونها من فوقها غرف (قوله وكذلك) أي يجوز الوجهان والفاعلية أرجح والظرف معتمد على الموصوف أعني علم (قوله ومثله) أي في جواز الوجهين والارجح الفاعلية (قوله لماذا ذكرنا) أي من ان الاعمل عدم التأخير (قوله كان خبر زيد مفردا) أي لان الصفة مع مرفوعها في حكم المفرد وهذا التوجيه الثاني كما يأتي هنا يأتي في نار وفي غرف الثاني اه تقرير دردير (قوله فكذلك) أي يجوز فيه الوجهان والارجح الفاعلية لان الأصل عدم التقديم والتأخير (قوله في ذلك) أي الضمير (قوله على ذلك) أي على وجوب الابتدائية ووجه الوهم ان البصريين يجوزون الوجهين وحينئذ فلا يصح حكاية الاجماع (قوله وحجتهم) أي وحجة الكوفيين على وجوب الابتدائية بالضمير (قوله لا يجاوره) أي لا يجاور الضمير الفعل حال كون الضمير منفصلا عن الفعل أي لانه متى أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال أي ومثل الفعل الوصف اذا لفرق بينهما وما جاء عالفا لذلك خرج على التقديم والتأخير هذا حاصل توجيههم وبما ذكرناه تم كلامهم (قوله والجواب الخ) حاصله انه انما يجب الوصل في الوصف لانه لو وصل لاستتر الضمير ولو استتر لم يعلم مرجعه هل هو للمتكلم أو للمخاطب بخلاف الضمير الذي في الفعل فانه لو اتصل لبرز ولم يستتر ففرق بين الوصف والفعل فقر لهم في التوجيه لافرق بين الوصف والفعل لا يسلم اه تقرير دردير (قوله انلا يجعل معناه) أي المراد منه من كونه ضمير متكلم أو مخاطب (قوله احتمل معه) أي اغتفر معه الفصل (قوله مسد واجب الفصل) أي فلذا جاز فصله (قوله بخلاف فاعل الفعل) أي فانه ليس واجب الفصل (قوله وبما يقطع به على بطلان مذهبهم) أي من وجوب الابتدائية بالضمير وذلك لان الضمير في الآية والبيت يمنع جعله مبتدا (قوله مؤد الخ) قال الدماميني ليس هذا بما يقطع به على بطلان مذهبهم أما الآية فلان قوله عن آلهتي يحتمل أنه متعلق بفعل محذوف أي ترغب عن آلهتي وأما البيت فلان الخبر يحتمل أن يكون الجملة الشرطية مع جوابها المحذوف المدلول عليه بالنفي أي أنتم اذا لم تكونا لي فما واف بعدي موجود لان غيركما بالاولى وحيث كانت الآية والبيت تحتين لما ذكر فلا يتم ما ذكره المصنف من انها قاطعان ببطلان مذهب الكوفيين وأجاب الشمني بان مراد المصنف بالقطع الظن الغالب وحينئذ فلا بدح فيه احتمال غير ذلك ولا شك أن غالب الظن في الآية تعلق عن آلهتي براغب وفي البيت أن المعنى اذا لم تكونا لي على من أقاطعه فأنتما وافيان بعدي (قوله فصل العامل) أعني راغب وقوله من المعمول أعني آلهتي وقوله بالاجنبي أعني المبتدا لما علمت سابقا ان الاجنبي ما ليس معمولا لما قبله ومن المعلوم ان المشهور أن المبتدأ ليس معمولا للخبر (قوله الى الاخبار عن الاثنين) أعني أنتما وقوله بالواحد أعني واف والمطلوب أن يقول وافيان (قوله بالواحد) أي فتعين كون الضمير فيهما فاعلا (قوله لاعتماده على ذي الحال) أي فالمعنى زيد ضرب هو في حال كون أخيه في الدار (قوله على تقديره) أي فالمعنى زيد ضرب أخوه في حال كونه في الدار وقوله خاليا من الضمير أي فالمضروب على هذا (الآخ) قوله وأن يكون مبتدا خبره الظرف (مرجع هذا في المعنى للاول من حيث ان المضروب في كل زيد لكن الحال

المرفوع اسما لما الحجازية والظرف في موضع نصب على الخبرية والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا (مسئلة) يجوز في نحو أخوه من قولك زيد ضرب في الدار أخوه ان يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر في ضرب وان يكون تابعا عن فاعل ضرب على تقديره خاليا من الضمير وان يكون مبتدا خبره الظرف والجملة حال والفراء والزمخشري يريان هذا الوجه شاذا ردينا لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو

ويوجبان الفاعلية في نحو جاء زيد عليه جبة (١٩٢) وليس كازعما والوجه الثلاثة في قوله تعالى وكاين من نبي قتل معه ربيون كثير قبل

واذا قرىء بتشديد قتل  
لزم ارتفاع ربيون بالفعل  
يعنى لان التكثير  
لا ينصرف الى الواحد  
وليس بشيء لان النبي هنا  
متعدد لا واحد بذليل  
كاين وإنما افرد الضمير  
بحسب لفظها (مسئلة)  
زيد نعم الرجل يتعين في زيد  
الابتداء ونعم الرجل زيد  
فيل كذلك وعليهما فالرابط  
العموم او اعادة المبتدا  
بمعناه على الخلاف في  
الالف واللام اللجنس  
هى أم للعهد وقيل يجوز  
أيضا ان يكون خيرا  
لمحذوف وجوبا أى  
الممدوح زيد وقال ابن  
عصفور يجوز فيه وجه  
ثالث وهو ان يكون مبتدأ  
حذف خبره وجوبا أى  
زيد الممدوح ورد بان لم  
يسد شيء مسده (مسئلة)  
حبذا ازيد يحتمل زيد على  
القول بان حب فعل وذا  
فاعل ان يكون مبتدأ مخبرا  
عنه بحبذا والرابط الاشارة  
وان يكون خبر المحذوف  
ويجوز على قول ابن  
عصفور السابق ان  
يكون مبتدأ حذف خبره  
ولم يقل به هنا لانه يرى ان  
حبذا اسم وقيل بدل من ذا  
ويرده انه لا يحل محل  
الاول وانه لا يجوز  
الاستغناء عنه وقيل عطف  
بيان ويرده قوله وحبذا  
نفعات من يمانية ولا تبيين  
المعرفة بالنكرة باتفاق  
واذا قيل

على هذا الجملة الاسمية وعلى الاول الطرف (يقوله ويوجبان الفاعلية) أى كون الاسم فاعلا للطرف كما انه  
مبتدأ والطرف خبر والجملة حال لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو (قوله وليس كازعما) أى لان الحق جواز  
خلو الجملة الاسمية الواقعة حالا من الواو نحو جاء زيد يديه على رأسه والحاصل ان اجتماع الواو والضمير في  
الجملة الحالية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطا في الربط وأما انه راد الضمير  
فان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو نحو جاء زيد وهو راكب فتصدر بالواو ايذنا من أول الامر  
بكون الحال جملة وان أردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال فانظر ان كان الضمير  
فيما صدرت به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاء زيد يديه على رأسه وكلفت فوه إلى في أو خبرا نحو خرجت مع  
البازي على سواد فلم يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في أول الجملة نعم هو أقل من اجتماع  
الواو والضمير ومن انفراد الواو وان كان الضمير في آخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامرة فلا شك  
في ضعفه وظاهر كلام الزمخشري أن انفراد الضمير في الجملة الاسمية ضعيف مطلقا وليس كذلك كما علمت  
(قوله والوجه الثلاثة) أى ويجوز الواجهة الثلاثة (قوله وكاين الخ) كاين مبتدأ ومن نبي تمييز له وقوله  
قتل نائب الفاعل ضمير نبي وريون نائب فاعل الطرف الواقع حالا من نائب الفاعل أو ازريون نائب فاعل  
قتل أو انه مبتدأ والطرف خبر والجملة حال (قوله قيل وإذا قرىء) أى فاسبق من الواجهة الثلاثة إذا قرىء  
بتخفيف التاء (قوله لزم ارتفاع ربيون بالفعل) أى على أنه نائب فاعل قتل (قوله لان التكثير الخ) علة  
لمحذوف أى لا بالطرف ولا بالابتداء ونائب الفاعل ضمير لان الخ (قوله بدليل كاين) أى لان كاين يدل على  
الكثرة كما هو الغالب فيها شئى (قوله وإنما افرد الضمير) أى فى معه العائد على نبي وقوله بحسب  
لفظها أى لفظ كاين والاولى مراعاة للفظه (قوله يتعين) أى عند تقديم المخصوص وقوله الابتداء أى والجملة  
بعده خبر وقوله ونعم الرجل زيد أى إذا أخر المخصوص (قوله قيل كذلك) أى يتعين جعل المخصوص المؤخر  
مبتدأ والجملة قبله خبر (قوله وقيل يجوز أيضا) أى فى المخصوص إذا تأخر (قوله ورد بان لم يسد الخ) لم يورد  
هذا على ما قبله لانه إنما يعرف في الجزء المتم الفائدة لافى المبتدأ وهذا أخير بما قاله الشئى فانه قال قوله وقيل  
يجوز أيضا ان يكون خبر المحذوف وجوبا الخ ان قيل يرد على هذا ما سيورده المصنف على ابن عصفور من أن  
شرط المحذوف وجوبا أن يسد شيء مسده أوجب بان هذا شرط فى المحذوف قياسا وحذف المبتدأ وجوبا ليس  
قياسا ولو سلم ففعل المدح مع فاعله ساد مسدها كلامه (قوله لم يسد الخ) أى والخبر المحذوف وجوبا لا بد  
أن يسد مسده شئى (قوله على القول) أى المشهور (قوله وذا فاعل) أى لازم الافراد والتذكير لانه  
كامل فاندفع ما يقال لو كان فاعلا لم يرد ولم يذكر في الاحوال كلها نحو حبذا زيد والزيدان والزيدون  
وحبذا هند وهندان وهندات (قوله وأن يكون خبر المحذوف) أى الممدوح زيد (قوله حذف خبره)  
أى وجوبا ويرد عليه ما مر (قوله اسم) أى تغليب الاشرف وهو مبتدأ وزيد خبره أو بالعكس ومعنى حبذا  
على هذا المحبوب (قوله انه لا يحل) أى لان فاعل حب انما يكون اسم اشارة (قوله وانه لا يجوز الخ) أى  
فلا يقال حبذا فقط وهذا بخلاف البدل فانه يستغنى عنه فى نحو جاء زيد أخوك وقوله فلا يستغنى عنه أى  
وحبذا فلا بد من ذكره او ذكر ما يشعر به إذا حذف (قوله من يمانية) بتخفيف الياء وأصله يمنية عوض  
الالف عن إحدى ياءى النسب وتماهه نأيتك من قبل الريان احياناه والريان جبل ببلاد بني  
عامر والبيت اجرير والنفحات جمع نفحة يقال نفح الطيب بنفح إذا فاح (قوله ولا تبيين المعرفة بالنكرة  
باتفاق) أى ولو جعل نفحات بيان المعرفة بالنكرة وقد يجاب عن رده المذكور بجواز أن يكون  
صاحب هذا القول أطلق عطف البيان على البدل كما اعتذر به المصنف سابقا عن الزمخشري فى بعض  
المواضع وحيث فلا يضر التخالف بالتعريف والتشكيك اه دما ينى (قوله وإذا قيل الخ) قائله



حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدا وزيد خبر او بالاكس عنده من يجوز في قولك زيد الفاضل وجهين وإذ قبل (١٩٣) بان حبذا كاه فعل فزيد

فاعل وهذا أضف ما قبل  
لجواز حذف المخصوص  
كقولك هـ ألا حبذا لولا  
الحياة وربما هـ منحت  
الموى ما ليس بالمقارب هـ  
والفاعل لا يحذف (مسئلة)  
يجوز في نحو فصر جميل  
ابتدائية كل منها وخبرية  
الآخرى شأني صبر جميل  
أو صبر جميل أمثل من غيره  
(باب كان وما جرى  
بجراها) (مسئلة)  
يجوز في كان من نحو ان في  
ذلك لذكرى ان كان له  
قلب ونحو زيد كان له مال  
نقصان كان وتماها  
وزيادتها هو أضعف افعال  
ابن عصفور باب زيادتها  
الشعر والظرف متعلق بها  
على التام وباستقرار  
محذوف مرفوع على الزيادة  
ومنصوب على النقصان  
إلا ان قدرت الناقصة  
شأنية فالاستقرار مرفوع  
لأنه خبر المبتدا (مسئلة)  
فانظر كيف كان عاقبة  
مكرم يحتتمل في كان الواجهة  
الثلاثة إلا أن الناقصة  
لا تكون شأنية لأجل  
الاستفهام ولتقدم الخبر  
وكيف حال على التام وخبر  
لكن على النقصان وللمبتدا  
على الزيادة (مسئلة) وما  
كان لبشر أن يكلمه الله الا  
وحيا أو من وراء حجاب  
أو يرسل رسولا تحتتمل  
كان الواجهة الثلاثة فعلى  
الناقصة الخبر إما لبشر  
ووحيا استثناء مفرغ

المبرد (قوله حبذا اسم للمحبوب) أي فالأصل أن حب فعل وزا اسم لكن جعل علما مركبا للمحبوب (قوله  
عنده من يجوز في قولك زيد الفاضل وجهين) أي وأما على القول بأنه يتعين جعل الاعرف وهو زيد مبتدا فلا  
يصح منه أن زيد خبر عن حبذا بمعنى المدح لأن زيد أعرف من المعرف بال (قوله وإذا قيل الخ) قاله  
الاخفش (قوله كاه فعل) أي تغلبا للسابق (قوله لجواز حذف المخصوص) أي فقد حذف في البيت  
المخصوص وهو قولنا حبيب لاسميه فمذا هو المخصوص المحذوف وإنما قدرنا لاسميه أخذنا من قول الشاعر  
لولا الحياة (قوله والفاعل لا يحذف الخ) مقتضى هذا القول أن الاسم المرفوع بعد حبذا لا يحذف لأنه فاعل  
مع أنه قد حذف في البيت (قوله كل منها) أي من ركني الاستناد وليس المراد كلا من صبر وجميل إذ لا يصح  
إذ هما صفة وموصوف والدليل على عود الضمير لما قلنا إن الصبر الجميل لما كان شيئا واحدا وهو أحد ركني  
الاستناد فلا بد من شيء آخر فالمقام دال عليه (قوله كل منها) أي من ركني الاستناد المذكور والمحذوف  
ولا ضرر في الإجمال بين معنيين كل منهما كاف في المقام دفعي وسيأتي في الحاشية بيان الأولى منها (قوله شأني  
صبر جميل) شأنى مبتدا أو صبر خبر وقوله أو صبر مبتدا وقوله أمثل خبر (قوله من نحو الخ) أي وهو كل تركيب  
وقع فيه الظرف بعد الفعل الناسخ ووقع بعد الظرف اسم مرفوع (قوله وهو أضعفها) أفعل التفضيل  
ليس على بابها ولا يقال أنه كيف يخرج القرآن على أضعف الأوجه مع أنه ممنوع كما سبق له لأن غرضه بيان  
الوجه المحتملة وبيان الضعيف منها لأجل أن لا يرتكب (قوله باب زيادتها الشعر) فيه أنهم اتفقوا على  
زيادتها بعدما التعجبية وفي الوسط قياسا وفي الآخر على خلاف نحو ما كان أصح علم من تقدما والمراد  
بالوسط وسط الأمرين المتلازمين وبالأخر آخر الكلام الملازم بعضه لبعض اه تقرير درديرى ولا  
فرق بين شعر وغيره (قوله مرفوع) أي ذلك الاستقرار لأنه خبر للاسم بعده وقوله ومنصوب أي ذلك  
الاستقرار أرى لأنه خبر لكان تقدم على اسمها (قوله لأنه خبر المبتدا) أي والجملة خبر كان الشانية (قوله يحتتمل  
في كان الواجهة الثلاثة) فإن كانت ناقصة فكيف خبرها قدما وعاقبة اسمها وعلى الزيادة فكيف خبر  
مقدم وعاقبة مبتدا مؤخر وعلى التام فكيف حال وعاقبة فاعلها (قوله لأجل الاستفهام) أي وذلك أن ضمير  
الشأن لا يفسره إلا الجملة خبرية والاستفهام لا يفسره وأيضا ضمير الشأن لا بد في مفسره أن يكون متأخر عنه  
بتامه وهما بعض المفسر وهو الخبر أعنى كيف قد تقدم وهذا معنى قوله ولتقدم الخبر (قوله وما كان لبشر أن  
يكلمه) تحتتمل كان الواجهة الثلاثة أي تحتتمل أنها آتية وانها زائدة وانها ناقصة وهو الظاهر فعلى التام فإن يكلمه  
فاعل ولبشر تبين أي ارادنى كائنه لبشر وعلى الزيادة فإن يكلمه مبتدا وأبشر خبره أي ما تكلم الله  
ثابت لبشر إلا في حالة الإحياء الخ والمعنى على التام وما ثبت تكليم الله ارادنى لبشر إلا في حالة الإحياء الخ  
ومعنى ارادنى أي قصدى بالتكليم للبشر وعلى النقصان فإن يكلمه اسمها والخبر لبشر أو وحيا ومن المعلوم أن  
لبشر إذا كان خبرا كان فيه ضمير يجوز جعل الحال منه كما يجوز بحجته من المصدر (قوله الخبر اما لبشر)  
أي واسمها قوله أن يكلمه الله أي تكليم الله (قوله فمناه موحيا) أي ان جعلته استثناء مفرغا من الاحوال المقدرة  
في فاعل يكلمه وهو الله وقوله أو موحى إليه أي بناء على أنه مستثنى من الاحوال المقدرة  
من مفعول يكلمه وهو الضمير في يكلمه ونظير هذا ما ضربت الدابة إلا ركوبا فركوبا إن جعلته حالا من  
الاحوال المقدرة في الدابة كان المعنى ما ضربت الدابة في حال من الاحوال إلا في حال كونها مركوبة فركوبا  
مراد منه اسم المفعول وإن جعلته استثناء من الاحوال المقدرة في فاعل ضربت كان ركوبا مراد منه اسم  
الفاعل والمعنى ما ضربت الدابة في حال من الاحوال إلا في حال كونى راكبا فالمعنى في الآية على الاول ما كان  
لبشر أن يكلمه الله في حال من الاحوال إلا في حال كونه موحيا وعلى الثاني ما كان لبشر أن يكلمه الله في حال من  
الاحوال إلا في حال كون البشر موحى اليه فقرله أو موحى اى اليه وكذا نقول في موصلا بكسر الصاد وفتحها

من وراء حجاب أو برسل بتقدير أو إرسال أي أو ذا إرسال وأما وحياء التفرع في الاخبار أي ما كان تكليمهم إلا إحياء أو إيصالا من وراء حجاب أو إرسال وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف ولشعر على هذا تبيين وعلى التام والزيادة فالنوع في الأحوال المقدرة في الضمير المستتر في بشر (١٩٤) (مسئلة) أين كان زيد قائما يحتمل الأوجه الثلاثة وعلى نقصان الخبر إما قائما وأين ظرف

له أو أين فيتعلق بمحذوف وقائما حال وعلى الزيادة والتام فقائما حال وأين ظرف له ويجوز كونه ظرفا لكان إن قدرت تامة (مسئلة) يجوز في نحو زيد عسى أن يقوم نقصان عسى واسمها مستتر وتماها فان والفعل مرفوع المحل بها (مسئلة) يجوز الوجان في عسى أن يقوم زيد فعلى نقصان زيد اسمها وفي يقوم ضميره وعلى التام لا ضمير وكل شيء في محله ويتمين التام في نحو عسى أن يقوم زيد في الدار وعسى أن يبعثك ربك مقاما ثلثا يلزم فصل صلة أن من معمولها بالاجنبي وهو اسم عسى (مسئلة) وما ربك بغافل تحتل ما الحجازية والتميمية وأوجب الفارسي والزمرشري الحجازية ظنا أن المقضى لزيادة الباء نصب الخبر وإما المقضى فيه لامتناع الباء في كان زيد قائما وجوازها فلم أكن بأعجلم وفي ما ان زيد بقائم (مسئلة) لا رجل ولا امرأة في الدار إن رفعت الاسمين فيها مبتدآن على الأرجح أو اسمان

وعلى الفتح فاصله موصلا اليه ولم يكرر موصلا بان يقول موصلا أو موصلا لأن لم يتغير اللفظ (قوله أي أو ذا إرسال) أي منه على أنه حال من الفاعل أي إذا إرسال إليه على أنه حال من المفعول (قوله في الاخبار) أي اخبار كان نحو ما كان زيد لا قائما وفيه أن الخبر عين المبتدأ في المعنى وهو لا يظهر بالنسبة لقوله وحيالان الإحياء هو الإلهام وهو غير التكليم وكذا الإرسال ليس عين التكليم والجواب ما أشار له المصنف بقوله وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف أي ذا إحياء الخ وتكليم إحياء أو تكليم إرسال من إضافة الشيء إلى سببه (قوله وجعل ذلك) أي الظرفان الإحياء والإرسال وأما الإيصال من وراء حجاب فلا يكون كذلك لظهور أنه تكليم من غير احتياج إلى تقدير فاسم الإشارة راجع للطرفين أو انهار اجمعة إلى أبعد مذكرة في كلامه وهو الإحياء فيدخل الإرسال بالطريق الأولى ومعنى الآية على هذا ما كان تكليم الله لا تكليم إلهام فالمراد بالوحي الإلهام والإيصال الكلام من وراء حجاب ولا تكليم إرسال رسول وهو الملك والمراد بالإيصال من وراء حجاب أن يسمع النبي كلام الله وهو محجوب عن الله كما وقع لموسى فالمنوع تكليم الله الشخص وهو يراه (قوله تبيين) أي متعلق بمحذوف أي ارادني أو أعني والمعنى إرادتي ذلك لبشر وهذا روي لأن أعني لا يتعدى بنفسه اه تقرير دردير (قوله وعلى التام والزيادة الخ) فالمعنى على الأول ما ثبت تكليم الله حال كونه قائما لبشر في حال من الأحوال إلا في حال كونه إحياء أو إرسال أو إيصالا (قوله في الأحوال) أي التحرية وقوله في الضمير أي منه (قوله وعلى الزيادة والتام فقائما حال وأين ظرف له) اعترضه الدماميني بأنه على التام فزيد فاعل بكان وقائما حال منه وأين ظرف لغو متعلق بكان أو بقائما وأما على الزيادة فزيد مبتدأ وأين خبره قطعا فيكون ظرفا مستقرا متعلقا بمحذوف وجوبا وقائما حال من الضمير المستكن فيه فكيف يتأتى أن يكون ظرفا لقائما هذا لما لا سبيل إليه اللهم إلا أن يكون كلامه بناء على لغة ونحن عصبة بالنصب (قوله في نحو زيد عسى أن يقوم الخ) أي ينبغي عليهما إبراز ضمير التثنية والجمع فيها وعدم الإبراز (قوله واسمها مستتر) أي والمصدر المنسبك خبرها على التأويل أو نظر اللفظ الجملة (قوله لا ضمير وكل شيء في محله) أي وأن وما دخلت عليه مؤول بمصدر فاعلها (قوله لئلا يلزم فصل صلة أن) أي وهو يقوم ويبعثك (قوله من معمولها) وهو في الدار ومقاما (قوله بالاجنبي) أي وهو اسم عسى (قوله وأوجب الفارسي الخ) عبارة الزمخشري في المفصل ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول زيد بمنطلق اه وحينئذ فاندفع ما يقال الظاهر أنهم إنما أوجبا ذلك في القرآن لأنهم تقع فيه ما لا حجازية فيحمل وماربك بغافل على المتيقن وحكم المصنف ليهما إنما فعلا ذلك لظنهما أن المقضى لزيادة الباء نصب الخبر مجرد سوء ظن بهما بغير ثبوت (قوله ظنا أن المقضى لزيادة الباء) أي ولا ينصب الخبر بعد ما إلا إذا كانت حجازية (قوله إنما المقضى فيه) أي وفيه كما يتحقق بعد الحجازية يتحقق بعد التميمية (قوله لا امتناع الباء الخ) أي لعدم نفى الخبر (قوله وفي ما ان زيد بقائم) أي فان الخبر منفى وغير منصوب لبطان عمل ما (قوله على الأرجح) أي ولا غير عاملة (قوله لا الحجازية) أي وهي التي لنفى الوحدة وهي العاملة عمل ليس (قوله عند سيوبه) أي لانه يرى أن المركبة مع الاسم لا عمل لها في الخبر وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخوله وهو مع مدخوله في محل رفع بالابتداء فلا مانع عنده من جعل الخبر للجمع كافي قولك زيد وبكر وخالف في الدار أي كائنون في الدار وكذا في الآية التقدير كائنة في الحج، فتح جميع هذه الاسماء هي قراءة من

ولا يتوارد عاملان على معمول واحد فكيف عوامل وان رفعت الاولين فان قدرت لامعها حجازية تعين عند الجميع اضمار خبرين ان قدرت لا الثانية كالاولى وخبرا واحدا ان قدرتها مؤكدة لها و قدرت (١٩٥) الرفع بالمطف ولما وجب

التقدير في الوجهين  
لاختلاف خبري الحجازية  
والثبوت بالاصب والرفع  
فلا يكون خبر واحد لهما  
وان قدرت الرفع بالابتداء  
فيهما على اهمهما مهمتان  
قدرت عند غير سيبويه  
خبرا واحدا للاولين او  
للتالث كما تقدر في زيد  
وعمر وقائم خبرا للاول او  
للتاني ولم يتجيز اذ كان عند  
سبويه

(باب المنصوبات المتشابهة  
ما يحتمل المصدرية  
والمفعولية) من ذلك نحو  
ولا تظلمون فتبلا  
ولا تظلمون تقرأ أى ظلم  
ما وخيرا ما أى لا تنقصونه  
مثل ولم تظلم منه شيئا من  
ذلك ثم لم ينقصكم شيئا أى  
نقصا أو خيرا واما  
ولا تنصروه شيئا فمصدر  
لاستيفاء ضر مفعوله  
واما فن عفى له من أخيه  
شيء فتبى قبل ارتفاعه  
مصدر أيضا لا مفعول به  
لان عفى لا يتعدى  
(ما يحتمل المصدرية  
والظرفية والحالية) من ذلك  
سرت طويلا أى سيرا طويلا  
أوز منا طويلا أو سرت طويلا  
ومنه وأزلت الجنة  
للمتقين غير بعيد أى أزالها  
غير بعيد أوز منا غير بعيد  
وأزلت الجنة أى الأزاله  
في حالة كونه غير بعيد  
إلا ان هذه الحال

علا بامر و ابن كثير (قوله وان رفعت الاولين) أى رفعت الثالث كما هو قراءة المكي وأبي عمرو (قوله  
حجازية) أى نافية للوجه عاملة عمل ليس أى وقدرتها مع الثالث للتبينة (قوله إضمار خبرين) خبر للاول  
وخبر للثانية إذ جعل الخبر اذ كور للثالثة وانما قدرنا الخبر لكل من الاولين لان خبر لا الحجازية في  
عمل نصب وخبر لا الثالثة في محل رفع فقوله وان رفعت الاولين أى وفتحت الثالث على أن لا عاملة عمل ان (قوله  
كالاولى) أى في كون كل منهما حجازية (قوله وخبرا واحدا الخ) خبر منصوب بفعل محذوف أى واضمرت  
أو قدرت خبرا واحدا وقد يقال إذ قدرت لا الثانية مؤكدة للاولى والرفع بالعطف كما صرح به كانت زائدة  
لأن كيد النفي فلا ينافي تقريره على كون لامعها حجازية وقد يجاب بأنه إذا كانت الاول حجازية والثانية  
مؤكدة لها كانت الثانية أيضا بهذا الاعتبار حجازية اعطاء للمؤكد حكم المؤكد ويحتمل ان يكون قوله  
واضمرت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت لامعها حجازية فيكون قسياه لا يكون من التفرع في شيء  
(قوله ولما رجب التقدير) أى تقدير خبرين إذ قدرت ان الثانية كالاولى وإلى تقدير خبر إذا كانت الثانية  
مؤكدة أى وقدرتها مع الثالث للتبينة (قوله وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما) هذا مقابل لقوله فان قدرت  
لامعها حجازية (قوله قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا) أى لان فى الاولين مهمة والاسم بعدها  
مبتدأ وفى الثالث عاملة فى خبر ما فلو قدرت الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولا لعاملين مختلفين  
المبتدأ بالنسبة لكونه خبرا عن الاولين ولا بالنسبة لكونه خبرا عن الثالث (قوله ولم يتجيز لذلك عند سيبويه)  
أى لانه لا يرى للاعلا فى الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع (قوله ما يحتمل المصدرية  
والمفعولية) أى كونه مفعولا به (قوله فتبلا) هو ما يكرن فى شق النواة وقيل ما يكون بين الاصلين من الوسخ  
والنقى ما يكون فى النقرة التى فى ظهر النواة والمراد هنا أقل قليل كما أشار له بقوله أى ظلما أى ظلم فهو  
مفعول مطلق (قوله أو خيرا) إشارة إلى كونه مفعولا به والمراد بالفتيل والتقى الخبر لكن على تأويل تظلمون  
وتضمنته تنقصون (قوله ولم تظلم منه شيئا) أى تنقص (قوله ومن ذلك) أى المحتمل (قوله أى نقصا) بيان  
لكونه مصدر او قوله أو خيرا بيان لكونه مفعولا به (قوله لاستيفاء ضر مفعوله) يحتمل ان يكون الضمير  
المنصوب من قوله تعالى ولا تنصروه عائدا على المصدر المفهوم من الفعل وشيا مفعول به أى ولا تنصرو الضرر  
شيئا من الاشياء تعبير المصنف بضر غير مناسب لان المذكور فى الآية مضارع لاما ض اهدم امين (قوله فن  
عفى له من أخيه) هوولى المقتول وقيل له أخوه لانه لا يسه من جهة انه ولى الدم ومطالبه وقوله شيء أى من المفعول  
(قوله أى سيرا طويلا) أى فالتأثيل على حذف الموصوف المصدر أو الموصوف الظرف وهو زمتا (قوله وأسرته)  
أى السير المفهوم من الفعل وقوله طويلا حال مؤكدة لعاملها ولصاحبها أيضا كما يوضحه ما بعده (قوله ومنه  
وأزلت الخ) أى فى محتمل وأزلت أزالها فاعيد أزاله من غير بعيد ويحتمل الحالية أى أزلته غير بعيد  
(قوله أوز منا غير بعيد) أى فهذا ذكره لان الجنة بمعنى البستان أو على معنى النسب أى غير ذات بعد (قوله إلا ان  
هذه الحال مؤكدة) أى لعاملها وهو أزلت ولصاحبها وهو الأزاله لان الأزاله معنى القرب وأزلت معناه  
قربت ولا شك أن معنى قوله غير بعيد انها قريبة لان غير البعيد هو القريب (قوله وقد يجعل) أى قوله غير بعيد  
(قوله غير بعيدة) أى بالثالث لان الحال وصف فى المبنى والوصف للمؤنث مؤنث (قوله حال مؤكدة) أى لعاملها  
فقط وهو أزلت لاصحابها لان الجنة لا تفيد قربا (قوله فى لعل الساعة قريب) أى فتذكر قريب نظرا  
لمعنى الساعة أعنى الزمن أو على معنى البعث أو على معنى النسب أى ذات قرب (قوله أى ركض ركضا) أى  
فهو مفعول مطلق عاملة محذوف موافق له فى لفظه (قوله أو عاملة جاء) أى ان عاملة من معناه (قوله على حد  
قدت جلوسا) أى على قياس الاختلاف الواقع فى قعدت جلوسا أى الواقع بعد فعل غير موافق له فى الاشتقاق

مؤكدة وقد يجعل حالا من الجنة فالاصل غير بعيدة وهى أيضا حال مؤكدة ويكون التذكير على هذا مثله فى لعل الساعة قريب  
(ما يحتمل المصدرية والحالية) جاء زيد ركضا أى يركض ركضا أو عاملة جاء على حد قعدت جلوسا

او التقدير جامرا كضاهو قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى اثنيًا طوعا وأوكرها فالتأنيب طائعين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره  
 هـ) ما يمتثل المصدرية والحالية والمفعول لاجله من ذلك يريكم البرق خوفاً وطمعاً أي فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً وابن مالك يمنع حذف  
 عامل المصدر المؤكد لأنها ستنى واخافين (١٩٦) وطائعين أو لاجل الخوف والطمع فان قلنا لا يشترط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعال

وهو اختيار ابن خروف  
 فواضح وان قيل باشرطه  
 فوجهه ان يريكم بمعنى  
 يجعلكم ترون والتليل  
 باعتبار الرؤية لا الاراءة  
 او الاصل اخافة واطماعا  
 وحذفت الزوائد تقول  
 جاء زيد رغبة أي يرغب  
 رغبة أو يحى رغبة أو رغباً  
 او للرغبة وابن مالك يمنع  
 الاول الامر وان الحاجب  
 يمنع الثاني لانه يؤدي  
 الى اخراج الابواب عن  
 حقائقها اذ يصح في ضربته  
 يوم الجمعة ان يقدر ضرب  
 يوم الجمعة قلت وهو حذف  
 بلا دليل اذ لم تنوع اليه  
 ضرورة وقال المتنى ما يلي  
 الهوى أسفا يوم التوى بدني  
 والتقدير أسف أسفام  
 اعترض بذلك بين الفاعل  
 والمفعول به او ابلاء  
 أسف ارجل الأسف  
 فن لم يشترط اتحاد الفاعل  
 فلا اشكال واما من اشترطه  
 فهو على اسقاط لام العلة  
 توسعاً كما في قوله تعالى يغفون  
 عوجا والايحاد موجود  
 تقدير اإما على ان الفعل  
 الممثل مطاوع أبلي محذوفاً  
 أي فليت أسفا ولا تقدر  
 في بدني لان الاختلاف  
 حاصل اذ الأسف فعل  
 النفس لا البدن أو لان  
 الهوى لما حصل بتسبيه

وإن وافقه في المعنى فقال سيبويه انه نصب بفعل مقدر من معنى ذلك المصدر وقال المازني والمبرد انه نصب  
 بالذكور والنحقيق الثاني اذ لا ضرورة للتقدير اهـ (قوله أو التقدير جامرا كضاً) أي فهو حال (قوله فجاءت  
 الحال الخ) يعني ان تأنيب طائعين لما كان جراً بالانتياب طوعاً أو كرهاً كان طائعين في موضع طوعاً لان الجواب  
 على طبق السؤال فلما أني بالحال في الجواب علم ان المصدر في السؤال حال فقوله في موضع المصدر أي في مقابلة  
 المصدر لان طائعين في الجواب مقابل طوعاً في السؤال (قوله أي فتخافون) أي من افساد المطر أو من الصواعق  
 (قوله الا فيما استثنى) أي بان حذف عامله قياساً جواز انحوا أنت سير أو جرباً نحو ما يزيد الا يسير أو سماعاً  
 في نحو سقياً وجدعا وحاول المصنف بهذا الرد على بدر الدين بن مالك حيث اعترض على قول أبيه  
 هـ وحذف عامل المؤكد امتنع به أنه قد حذف عامل المصدر المؤكد في نحو هذه الصور وحاصل الجواب أن  
 الكلام في مجرد المصدر المؤكد من غير هذه الصور لاني ما ناب المصدر المؤكد فيه مناب الفعل وجعل عرضاً منه  
 كهذه الصورة اهـ شمني (قوله فان قلنا لا يشترط الخ) مرتبط بالمفعول لاجله (قوله فواضح) أي جمل  
 خوفاً وطمعاً مفعولاً لاجله أو فاعل الاراءة هو الله وفاعل الخوف والطمع المخاطبون (قوله فوجهه) أي مع  
 أن فاعل يرى هو الله وفاعل الخوف والطمع هو المخاطب فاختلف الفاعل (قوله باعتبار الرؤية) أي فاعل  
 الرؤية المخاطب كما ان فاعل المصدر كذلك (قوله باعتبار الخ) تحقيق ذلك ان يقال ان الكاف في يريكم  
 مفعول الآن وفي الاصل فاعل فنظر لفاعل الفعل الاصل فاصل يريكم ترون من رأى ثم دخلت الهزة فصار  
 أرى ثم أخذته يريكم فصارت الكاف مفعولاً بعد ان كانت فاعلاً فلا اتحاد في الفاعل الاصل كافي (قوله  
 لا الاراءة) أي التي فاعلها المولى (قوله أو اصل اخافة واطماعاً) أي وفاعل الاخافة والاطماع هو الله كما انه  
 فاعل الاراءة (قوله يمنع الاول) أي التقدير الاول لما يلزم عليه من حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع  
 عنده (قوله يمنع الثاني) أي التقدير الثاني لان تقديره كذلك يؤدي الى اخراج رغبة عن كونه مفعولاً مطلقاً  
 الى كونه مضافاً اليه (قوله قلت الخ) هذا تقوية لما قاله ابن الحاجب من منع التقدير الثاني (قوله بلا دليل)  
 المناسب بلا فائدة بدليل التعليل والافالدليل هو العمل المتقدم قبله فهو دليل على حذف المصدر (قوله أبلي  
 الهوى أسفا الخ) تمامه هـ و فرق الهجر بين الجفن والوسن

كفي بحسبي نحزلاً أنتي رجل هـ لولا مخاطبتي إياك لم ترني  
 (قوله أبلي الهوى) يقال ابلاه اذا جعله بالياء والأسف أشد الحزن والوسن الزمنا (قوله أسف) مضارع أسف  
 كفرح وآسف بفتح السين أصله أسف (قوله اتحاد الفاعل) أي فاعل المصدر المنصوب على انه مفعول له مع  
 فاعل عامله (قوله والمفعول به) أي بدني والفاعل هو الهوى وسكت عن الظرف وهو يوم الذي لانه تارة  
 يتقدم وتارة يتأخر وتارة يتوسط (قوله أسف أسفا) وقوله أو ابلاء أسف كلاهما إشارة للمفعول المطلق وقوله  
 أو لاجل الأسف إشارة الى المفعول لاجله وسكت عن الحال مع ان الترجمة لما يحتمل الثلاثة لوضوح أي أسفا  
 واما المصدر فهو رخصي لان تحتو جهين والمفعول لاجله فيه خنما ولذا قال فمن لم يشترط الخ (قوله أو ابلاء أسف)  
 أي فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله ييغونها) أي ييغون لها أو عوجا (قوله أو لان الهوى  
 الخ) عطف على قوله أما على ان الفعل الخ (قوله لحصول الخ) أي لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يصح  
 الا اذا فصل بين المتعاطفين بضمير منفصل أو فاصل ما (قوله قد أجيز) أي الاعراب الاول ذهب اليه الزجاج

وإن  
 كان كأنه قال ابليت بالهوى بدني هـ (ما يحتمل المفعول به والمفعول معه) هـ نحزلاً كرمك وزيداً  
 يجوز كونه عطفاً على المفعول به وكونه مفعولاً معه ونحزلاً كرمك وهذا يحتملها وكونه معطوفاً على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول وقد  
 أجيز في حسبك وزيداً درهم كونه مفعولاً معه وكونه مفعولاً به

وابن عطية والزحخشري قائلان ان حسب اسم فعل بمعنى يكفى فالضمة بنائية والكاف مفعول به ودرهم فاعل وزيدا مفعول معه وذهب غيرهم إلى ان حسب اسم فاعل بمعنى كافى فالضمة إعرابية وهو مبتدأ والكاف في محل جر به مضافا إليها ودرهم خبر المبتدأ وزيدا مفعول به بتقدير فعل هو يحسب بمعنى يكفى والواو لعطف جملة على جملة وفاعل يحسب ضمير يعود على الدرهم لتقدمه رتبة اه دمايى (قوله باضمار يحسب) بضم أوله وكسر ثالثة اه شمنى وعلى هذا قالوا لعطف الجمل ودرهم في نية التقديم (قوله وهو الصحيح) أى وكونه مفعولا به هو الصحيح أى والمفعول معه غير صحيح لأنه لا يعمل الخ قوله إلا ما كان من جنس الخ أى وجنس الذى يعمل في المفعول به الفعل مطلقا وما جرى مجراه وحسب ليس فعلا وليس جاريا مجراه وحينئذ فلم يكن وزيدا مفعولا به لعدم وجود العامل في المفعول به وقد ظهر لك ان المراد بجنس العامل في المفعول به هو الفعل وما أشبهه أى اسم الفاعل والمفعول ونحوه من الأوصاف وبهذا اندفع ما أورد على المصنف من أن ظاهره ان الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه مع أنه يعمل نحو سرت والنيل وهذا لا يراد مبنى على ان المراد بجنس العامل في المفعول به هو الفعل المتمدى وبعده هذا فردد على هذا التعليل أن اسم الفعل جار مجرى الفعل لأن اسم الفعل في التمديد والازوم حكمه حكم فعله للموافقة في المعنى وحسب اسم فعل بمعنى يحسب أى يكفى وهو متعدي فيكون اسم الفعل كذلك وحينئذ فالمفعول معه إنما عمل فيه ما جرى مجرى الفعل وهو من جنس ما يعمل في المفعول به فان قالوا ان حسب اسم فاعل بمعنى كاف لا اسم فعل قلنا هو جار مجرى الفعل بل لا ريب ثم إن القول الذى صححه المصنف العطف على الجملة قبل أن تكمل أجزاؤها والقول الأول سالم من ذلك فيترجح على الثاني اه تقرير شيخنا دردير (قوله فقبل بالعطف) أى على الضمير المجزوء من غير إعادة الجار وهو جائز عند يونس والاختش والكوفيين وهو اختيار ابن مالك والقول الثاني الذى استصوبه المصنف هو ذهب أكثر البصريين القائلين بمنع العطف في الصورة المذكورة (قوله باضمار حسب) أى فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على جره وهو الشرط وهو جود (قوله ورووا بالأوجه الثلاثة) أى فالنصب في الضحاك على وجهين أن يكون مفعولا معه أو مفعولا به وجره على وجهين العطف على الضمير المجزوء وتقدير مضاف ورفع بالعطف على الاسم المرفوع بتقدير المضاف أى وحسب الضحاك وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعه واختلاف الكلمة (توله مهند) أى مطبوع من حديد الهند (قوله وهو أرجحها) أى لأنه إذا ذكر المستثنى منه وكان الكلام منفيًا ترجح البدل على الاستثناء (قوله وهو أضعفها) أى لأن كون إلا لاختلاف الأصل فيها فالضعف لما فيه من خروج إلا عن أصلها من الحرفية والاستثناء وتحلى اللفظ بغير إعرابه (قوله وهو أضعفها) فيه تدافع وتقريره أن قوله أرجحها يقتضى رجحان الجميع وأرجحية البدل وقوله وهو أضعفها يقتضى ضعف الجميع وأضعفية النعت فتحصل من ذلك ان البدل أرجح وضعيف وأن النعت أضعف وأرجح وتنافيه ظاهر وجوابه أن أفعلا فيهما ليس على بابه (قوله ليس زيد شيئا) زيد اسم ليس وشيا خبرها (قوله بطل كونه بدلا) أى وتعين الوجهان الأولان (قوله لأنها لا تعمل في الموجب) أى البدل يقتضى إعمالها فيه فان البدل على نية تكرار العامل وإذا كرر العامل انتقض النفي بالأى (قوله كون الضمير منصوبا) أى مفعول حاشى (قوله وكونه مجرورا) أى حاشا على أنها حرف جر (قوله تعين النصب) أى لأن نون الواو لا تلحق بحروف الجر (قوله وهو المختار) وكونه بدلا من ضميره (أما وجه الثاني فهو اشتغال النفي على الضمير من حيث لحنى لأن معنى ما أحديقول ذلك إلا زيد ما يقول أحد ذلك إلا زيد فاندفع ما يقال كيف الإبدال من الضمير مع أنه استثناء من موجب وأما وجه اختيار الأول فلان الإبدال من صاحب الضمير أولى لأنه الأصل ولأنه لا يحتاج إلى تأويل لكونه في غير الموجب (قوله فارتقاه من وجهين) أى البدل من أحداً من ضميره (قوله إلا زيد) أى رفعه إنما هو من وجه وهو الإبدال من الضمير وانتصابه من وجهين الإبدال من أحد والاستثناء

باضمار يحسب وهو الصحيح لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به ويجوز جره فقبل بالعطف وقيل باضمار حسب أخرى وهو الصواب ورفع بتقدير حسب حذفت وخلفها المضاف إليه ورووا بالأوجه الثلاثة قوله إذا كانت الهجاء وانشتت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند (باب الاستثناء) يجوز في نحو ماضيت أحداً لا يزيدا كون زيد بدلا من المستثنى منه وهو أرجحها وكونه منصوبا على الاستثناء وكون إلا وما بعدها نعتا وهو أضعفها ومثله ليس زيد شيئا الأشياء لا يعابا به فان جئت بما يمكن ليس بطل كونه بدلا لأنها لا تعمل في الموجب (مسئلة) يجوز في نحو قام القوم حاشاك وحاشاه كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا فان قلت حاشاى تعين الجر أو حاشاى تعين النصب وكذا القول في خلا وعدا (مسئلة) يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك إلا زيد كون زيد بدلا من أحد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره وأن ينصب على الاستثناء فارتقاه من وجهين وانتصابه من وجه فان قلت ما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيد



فبالعكس ومن يجيء مرفوعاً  
قوله في ليلة لا نرى بها أحداً  
يحكي علينا الاكواكبها  
وعلى هنا بمعنى عن أو ضمن  
يحكي معنى يتم أو يشنع  
(ما يحتمل الحالية والتمييز)  
من ذلك كرم زيد ضيفان  
قدرت أن الضيف غير زيد  
فهو تمييز محمول عن الفاعل  
يتمتع أن يدخل عليه من وإن  
قدر نفسه احتمال الحال  
والتمييز وعند قصد  
التمييز فالأحسن ادخال  
من ومن ذلك هذا غانم  
حديثاً أو الأرجح التمييز  
للسلامة به من جمود الحال  
ولزومها أي عدم انتقالها  
ووقوعها من نكرة وخير  
منها الحذف بالاضافة  
(من الحال ما يحتمل كونه  
من الفاعل وكونه من  
المفعول) نحو ضربت  
زيداً ضاحكاً ونحو قاتلوا  
المشركين كافةً وتجويز  
الزمخشري الوجهين في  
ادخلوا في السلم كافةً وهم  
لان كافة مختص بمن يعقل  
ووهمة في قوله تعالى وما  
أرسلناك الا كافة للناس  
اذ قدر كافة نعنا لمصدر  
محدوف أي ارساله كافة  
أشدلانه أضاف الى استعماله  
فيما لا يعقل اخراجه عما  
النزم فيه من الحالية ووهمة  
في خطبة المفصل اذ قال محيط  
بكافة الابواب أشدوا أشد  
لاخراجه اياه عن النصب  
البتة (من الحال ما يحتمل  
باعتبار عامله وجهين) نحو  
وهذا بعلي شيخاً يحتمل  
أن عامله

(قوله فبالعكس) يعني فرقه من وجه وهو الابدال من الضمير واتصافه من وجهين وهما البديل من أحد  
والاستثناء قال الرضي ولولم يرجع الضمير للمبتدأ في الحال أو الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا نقول  
ما ضربت أحداً يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لأن القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب قول  
سيبويه اذ اقلت ما رأيت أحداً يقول ذلك الا زيداً رأيت بمعنى أبصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من  
نواسخ الابدال هذا كلامه قال الرضي وأنا لا أرى بأساً في غير نواسخ الابدال فيصح أيضاً الابدال من ضمير  
راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي على عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت أحداً ينصفني الا زيداً لان  
المعنى ما أنصفني أحد كلمته الا زيداً ومنه قول عدى بن زيد

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا الاكواكبها

ونرى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكرنه مخالفاً لمعنى البيت الظاهر  
منه فالانصاف والحكاية منفيان معنى ولو قلت لا وذي أحداً يوحد الله تعالى الا زيداً لم يجز الابدال من ضمير  
يوحد لأن التوحيد ليس بمنفى بل الأذى فقط اه شئني (قوله يتمتع أن يدخل عليه من) أي لاها للبيان (قوله  
وان قدر نفسه) أي وان قدر ان الضيف نفس زيد (قوله احتمال الحال والتمييز) أي ويكون من  
التمييز غير الغالب وهو غير المحمول كما مثلاً الخوض مائة مرة ذكر ابن مالك ان عجز الجملة لا يلزم أن يقدر الاستناد  
اليه التزام بعضهم في كل عجز وقع عن النسبة في الجملة أن يكون في الاصل مستند اليه فكلف اذ هو غير منأت  
في نحو قولهم املاً لا نأه ما ونحو طاب زيداً باحث يراد أن زيداً نفس الاب كافي مسئلتنا هذه (قوله فالأحسن  
ادخال من) أي لما في ادخالها من بيان المعنى المقصود بالتخصيص عليه (قوله للسلامة به من جمود الحال) أي  
والاصل في الحال الاشتقاق وأن تكون منتقلة وأن يكون صاحبها معرفة (قوله وخير منهما) أي من  
النصب الجري من اه دمايني وقال الشئني قوله منهما أي من كون حدباً حالاً ومن نصبه على التمييز  
(قوله وخير منهما) لدله لكثرة بحسب الاستعمال وقال الدمايني لسلامته من الامر المسكروه والحصول  
التخفيف الناشئ عن الاضافة (قوله ادخلوا في السلم) أي الاسلام (قوله كافة) ان جعل حالاً من الفاعل  
فالمعنى ادخلوا جميعاً وان جعل حالاً من السلم فالمعنى جميع شرائعه (قوله مختص بمن يعقل) أي وهو أيضاً  
انما يكون منصوباً على الحال فقد خالف في الاول والامر ان متفق عليهما وقوله مختص بمن يعقل أي والسلم  
أي الاسلام لا يعقل (قوله ووهمة) مبتدأ وقوله أشد خبر (قوله اذ قدر كافة نعنا لمصدر محدوف  
الخ) انما قدره الزمخشري كذلك فراراً من تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فان سيبويه وأكثر  
البصريين بمنعونه لان الحال تابع وفرع لصاحبها والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك تابعه ونقل عن ابن  
كيسان وأبي علي وابن الدهان الجواز استدلالاً بهذه الآية وبعضهم يجعل كافة حالاً من الكاف والتاء  
للمبالغة وهو تعسف اه شئني (قوله أشدوا أشد) أي أشد من الاول وأشد من الثاني (قوله أشدوا أشد لا خراجه  
الخ) في الباب ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طراو كافة وقاطبة واستمعن اضافتها قال السيد  
عبد الله عند شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة مضافاً في كلام البلاذري والفصحاء منه قول عمر رضي الله عنه  
قد جئت لآل بني كاهلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام ماتني مثقال ذهباً لم يرزاً كتبه عمر بن الخطاب  
ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخطم موجود في آل بني كاهلة الى الان فلا وجه للخطئة اه ما في شرح  
اللباب قال الدمايني ان صح مذهبنا قط الاوجه الثلاثة بأسرها ذيف استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه  
على الحال واخراجه عن النصب البتة قال الشئني وأقول ثبوت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ وانما كان  
ختم عمر كفى بالموت واعظا يا عمر لان ذلك كان نقش خاتمه الذي يلبسه وهم كانوا يختصمون به اه كلامه  
(قوله يحتمل ان عامله الخ) ان قيل ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها واذا كان العامل في الحال

معنى التنبيه أو معنى  
الإشارة وعلى الأول  
فيجوزها قائما ذا زيد قال  
هـ هايتنا ذا صريح النص  
فاصغله هـ وعلى الثاني  
يتمتع وأما التقديم عليها  
معا فتمتع على كل تقدير  
(من الحال ما يحتمل  
التعدد والتداخل) نحو  
جاء زيد راكبا ضاحكا  
فالتعدد على أن يكون  
عاملهما جاء وصاحبهما زيد  
والتداخل على أن الأول  
من زيد وعاملها جاء  
والثانية من ضمير الأول  
وهي العامل وذلك واجب  
عند من منع تعدد الحال  
وأما نيته مصغدا منحدرا  
فمن التعدد لكن مع  
الاختلاف الصاحب  
ويستحيل التداخل ويجب  
كون الأول من المفعول  
والثانية من الفاعل تقليلا  
للفصل ولا يحمل على  
العكس الإبدليل قوله  
خرجت بها أمشي تجر  
وراءنا هـ ومن الأول  
قوله هـ عهدت سعاد ذات  
هوى معنى هـ فزدت  
وعاد سلوانا هواها هـ  
(باب اعراب الفعل)  
(مسئلة) ما يتنا فتحدثنا  
لك رفع تحدث على  
المطف فيكون شريكا  
في النفي أو الاستئناف  
فتكون مثبتا أي فانت  
تحدثنا الآن

معنى التشبيه أو الإشارة لا يكون كذلك لأن على خبر العامل فيه الابتداء أو المبتدأ أو أوجب بان انتصاب الحال  
عن على ليس باعتبار أنه خبر المبتدأ بل باعتبار أنه مفعول محذوف أي أنه أو أشير والاصل هذا على أشير إليه  
أو أنه عليه شيئا فالعامل هنا في الحال وفي صاحبها واحد اهـ شمنى (قوله معنى التنبيه) هو الأول بالعمل  
عند الكوفيين لسبقه (قوله معنى التنبيه) أي ما في ها التنبيه من معنى الفعل وهو أنه وقوله أو معنى الإشارة  
أي وهو الأول بالعمل عند البصريين لقربه من الحال وقوله أو معنى الإشارة أي ما في اسم الإشارة من معنى  
الفعل وهو أشير (قوله هايتنا الخ) تمامه هـ وطع فطاعة مهـ نصحه رشد هـ (قوله ذا صريح) الصريح  
الخاص وقوله فاصغله أي فعمله (قوله يتمتع) أي لتقدم الحال على عاملها المعنوي (قوله فيتمتع على كل  
تقدير) أي لتقدم الحال على عاملها المعنوي (قوله نحو جاء زيد راكبا ضاحكا) اعلم أنهم نصوا على أن  
الحال إذا تعددت وتعدد صاحبها لا يحمل لغير الأقرب الإبدليل تقليلا للفصل فينبغي أن يكون هنا كذلك لأن  
كونها للأقرب سالم من الفصل وكونها للابعد مستلزم للفصل وقد يفرق بأن الفصل هنا يسير واقع في موضع  
واحد وهناك وإن كان يسيرا بقدر الفصل هنا إلا أنه واقع في موضعين (قوله وذلك) أي التداخل واجب  
عند من منع تعدد الحال أي مطلقا أي كانت متضادة نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا أو غير متضادة نحو أخرج  
منها مذقوا مادحورا وشبهة المانعين لتعدد الحال للقياس على ظرف الزمان والمكان فإن الحال في المعنى ظرف  
اذمى من جاء زيد راكبا جاء في حالة الركوب فكما لا يتعدد الظرف الزماني أو المكاني والمظروف واحد لا يتعدد  
الحال وصاحبها واحد قال الرضي ولا وجه للقياس وذلك أن وقوع فعل واحد في زمانين أو مكانين مختلفين  
محال نحو جلست خلفك أمامك وضربت اليوم أمس فلو جئت بالواو لجاز لدلالته على تكرير الفعل وأما  
تقييد الفعل بقيدتين مختلفتين كما في قوله تعالى أخرج منها مذقوا مدحورا فلا بأس به اهـ دمايني وسواء كان  
القيدان المختلفان غير متضادين كما مثل أو كانا متضادين نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا (قوله ويستحيل  
التداخل) أي لعدم إمكان تقييد الحال الأولى بأكنية لاستحالة الجمع بينهما (قوله ويجب الخ) الذي  
ذكره الرضي أن الحال إذا تعددت وتعدد صاحبها لاكثر فيه أن يحمل كل حال بحجب صاحبها نحو لقيت  
مصعدا زيدا منحدرا ويجوز على ضعف أن يحمل حال المفعول بحجبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا  
منحدرا والمصعد زيدا وذلك لأنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحال لأن وقدمت حال  
المفعول إذ لا أقل أن يكون أحدا الحالين بحجب صاحبه لما لم يكن كل واحد بحجب صاحبه اهـ كلامه وانظر  
كيف حكم على ما جعله المصنف واجبا بأنه جائز على ضعف وبينها بون بعيد (قوله تقليلا للفصل) أي لأن  
الفصل حيث نذوا أحدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس وهو جعل الأول من الفاعل والثانية  
من المفعول فإنه حيث فصلان أحدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني بين المفعول وحاله بحال الفاعل  
(قوله خرجت بها أمشي الخ) تمامه هـ على أثرنا ذيل مرط مرحل هـ والبيت لا مرى القيس من معلقته  
المشهوره و يروى على إثرنا اذيال مرط والآثر والآثر واحد والذيل طرف الثوب والمرط بكسر الميم  
وسكون الراء كساء من خز أو صوف والمرحل بالحاء المهملة المنقش بنقوش تشبه حال الأبل يقول أخرجتها  
من خدرها في حالة كوني ماشيا وكونها تجر على آثار أقدمنا ذيل مرطها لتخفي الآثار على القافة قصد الاستر  
اهـ دمايني (قوله عهدت سعاد الخ) ذات هوى حال من المفعول وهو سعاد معنى حال من الفاعل وهو تاء  
عهدت والمعنى من غنى بالكسر يعني تعب ونصب وعاد من أخوات كان الناقصة والسلوان النسيان والترك  
يقول كنت أنا وسعاد متحايين فانا أنا فصرت إلى ازدياد المحبة وأما هي فصارت إلى السلو ونسيان المودة وفي  
الصالح السلوانة بالضم خرزة كأنه يقولون إذا صب عليها ماء المطر فشر به العاشق سلاقال  
شربت على سلوانة ماء مزنة هـ فلا وجديد العيش يأمى ما سلو

بدلاً عن ذلك ونصبه باضمار أن وله معنيان (٢٠٠) نفى السبب في نفى المسبب ونفى الثاني فقط فإن جئت بأن مكان ما فلا نصب وجهان اضمار

واسم ذلك الماء السلوان (قوله بدلاً عن ذلك) أي عز عدم بحيثك فيما مضى (قوله نفى السبب) فالمعنى أنت لم تأت فكيف تحدثنا (قوله ونفى الثاني فقط) أي ما تأتينا محدثاً بل غير محدث (قوله وهو النقطع) أي الاستئناف (قوله لعدم تقدم الفعل) المراد بالفعل المجزوم الذي يتبعه تحدث في الجزم والفعل المرفوع الذي يتبعه في الرفع لأن الأعراب بالتبعية يقتضي متبوعاً اشتمل على مثل ذلك الأعراب اه شمنى (قوله وإنما هو على القطع) أي ويجوز النصب باضمار أن (قوله الرفع على وجهين) هما العطف على تأنيي والاستئناف (قوله لا يرفع على العطف) لا يظهر أن هاتماً غير تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية وليس يمنع على الصحيح وأما من جهة المعنى فلا منع إذ يمكن الاستفهام عن أخوة زيد وعن أكرامه الواقع بعد ثبوت الأخوة (قوله بل على الاستئناف) وسكت عن نصبه على اضمار أن والظاهر أن سكوته عنه لجوازه (قوله الرفع على الاستئناف) وأما الرفع على العطف فمنعه معلوم بما مر قبله وفيه ما مر (قوله أو على العطف على التثنية) أي فهو من باب هـ وابس عبادة وتقر عني هـ (قوله واضمار أن واجب على الأول الخ) قال ابن الحاجب إنما وجب اضمار أن على الأول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف أخصر وقال غيره لأنها لو ظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل وهو غير مستحسن وإنما جاز اضمار أن على الوجه الثاني لأن الغاء تدخل على الاسم الصريح نحو أعجبتني ضرب زيد فغضبه فجاز أن يظهر معها ما يقبل الفعل إلى اسم صريح (قوله على الأول) أي لأن أن تضمر وجوباً في جواب الاستفهام (قوله وكالمثال) هو لك التثنية اليه فتكرمه وقيد المشابهة بكونه للثنية لأنها لو كانت للشرط لم تكن الآية مشابهة للمثال فإعرابه لعدم تأنيي النصب على الجواب فيها وتأنيي في المثال (قوله ان سالم الخ) أما أن لم تجعل للثنية بل جعلت شرطية لم يكن فيه إلا وجهان الرفع على الاستئناف والنصب إما على العطف على المصدر الصريح أي كراهة أو على تقدير أنه في جواب النفي (قوله يتمتع الرفع على العطف) أي لعدم مرفوع بعطف عليه ويجوز الرفع على الاستئناف والنصب باضمار أن (قوله فتكرمه) بالزوائد لا بالناء لأن أمر المخاطب قليل إلا أن يقال يعتز في الثواني (قوله على النقطع) أي الاستئناف (قوله والنصب على الاضمار) أي في جواب الأمر وسكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التتابع في إعرابه (قوله على الاضمار) أي في جواب الاستفهام (قوله ونحو وإن تؤمنوا الخ) اعلم أن أن الناصبة يجوز اضمارها بعد الغاء والواو الواقعتين أما بعد فعل الشرط وقبل الجزاء نحو إن تأني فتكرمني آتلك ونحو الآية التي تلاها على وجه والمصراع الذي أنشده والتقدير إن يك منك إنيان فإكرام وإن يكن منكم إيمان فتقوى يؤتكم أجوركم ومن يكن منه اقتراب منا وخضوع لنا نقوه وأما بعد الشرط والجزاء نحو إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء على قراءة النصب وإما جاز النصب في هذه الصور لمشابهة الشرط في الأول والجزاء في الثاني النفي إذ الجزاء شرط وجوده وجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة فحمل نصب المضارع واقفاً بعد ذلك على نصبه واقفاً في جواب النفي اه دما ميني (قوله ونحو وإن تؤمنوا الخ) أشار في الآية لجواز الوجهين المذكورين بقوله وجزم أو نصب لفعل اثر فاه أو أو وان بالجملتين اكتنفاً

(قوله باضمار أن) أي تنزيلاً للشرط منزلة النفي (قوله ما مضى شرحه) أي في الباب الثاني فيما يجب على المسؤول عنه أن يفصل فيه وهو أن ما اسم استفهام وذام وصول خبر وصنعت صلة الموصول والعائد في الأول محذوف ويجوز أن تكون ماذا برمتها اسم استفهام وهي إما في محل نصب على المفعولية وفي الثاني الجملة مفسرة للعامل المحذوف وإما في محل رفع على الابتداء والجملة من الفعل والفاعل خبر وهذا الوجهان أحد

أن والدطف والرفع وجه وهو القطع وان جئت بلم فللنصب وجه باضمار أن والرفع وجه وهو الاستئناف ولك الجزم بالعطف فإن قلت ما أنت آت فتحدثنا فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل وإنما هو على القطع (مسئلة) هل تأنيي فإكرامك الرفع على وجهين والنصب على الاضمار وهل زيد أخوك فتكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستئناف وهل لك التثنية اليه فتكرمه الرفع على الاستئناف والنصب إما على الجواب أو على العطف على التثنية واضمار أن واجب على الأول وجائز على الثاني وكالمثال سوا فلان لنا كراهة فنكون ان سلم كرون لو للثنية (مسئلة) ليتي أجد ما لا فائق منه الرفع على وجهين والنصب على اضمار أن وليت لي ما لا فائق منه يتمتع الرفع على العطف (مسئلة) ليقم زيد فتكرمه الرفع على النقطع والجزم بالدطف والنصب على الاضمار (مسئلة) نحو أفلم يسبوا في الأرض فينظروا يحتمل الجزم بالعطف والنصب على الاضمار مثل أفلم يسبوا في الأرض فتكون لهم قلوب

ونحو وإن تؤمنوا وتقوى يؤتكم أجوركم يحتمل تقوى الجزم بالعطف وهو الراجح والنصب باضمار أن على حد قوله ومن يقترب منا أوجه ويخضع نقوه (باب الموصول) (مسئلة) يجوز في نحو ماذا صنعت وماذا صنعت ما مضى شرحه وقوله تعالى ماذا أجبتم المرسلين

ماذا مفعول مطلق لا مفعول به لا راجح لا يمدى الى الثاني بنفسه بل بالباء واسقاط الجار ليس بقياس ولا يكون اذا امتدأ وخبر الال التقدير حينئذ ما الذي اجبت به ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه (٢٠١) والاكثر في نحر من اذ لقيت كرن ذا الاشارة

أو جهة ستة تقدمت (قوله ماذا مفعول مطلق) أي اسم استفهام مفعول مطلق أي اجبتهم أي اجابة (قوله واسقاط الجار ليس بقياس) أي وحينئذ فلا يصح جعل اذا مفعولا به ثانيا (قوله مبتدأ وخبر) أي ما اسم استفهام مبتدأ وخبر اسم موصول وأجبت صلة الموصول (قوله كون ذا الاشارة الخ) حاصله أن ذا الواقعة بعد ما يجوز جعلها اسم موصول اتفاقا وأما الواقعة بعد من الاستفهامية فالأكثر أنها اسم اشارة بدليل دخولها كثيرا على الذي نحو من الذي وخلاف الاكثر أنها تكون موصولا وقيل ان ذا بعد من لا تكون موصولة أصلا وحينئذ فمن مبتدأ وذا اسم اشارة خبر ولقيت جملة حالية والعامل فيه ما في الاشارة من معنى الفعل أي من ذا أشير اليه حال كونه لا قيا لك (قوله أي بالذي تؤمره) أي فحذف العائد المنصوب بالفعل (قوله على حد قولهم) أي من كون أمر يمدى الى المفعول الثاني بنفسه وهذا قليل (قوله أمرتك بكذا) أي من كون أمر يمدى للمفعول الثاني بالباء وهذا هو الأكثر (قوله معنى ومتعلقا) أي وهنا الجار إن اختلغا في المتعلق لان الباء الجارة للموصول متعلقة باصارع والباء الجارة للعائد متعلقة بتؤمر (قوله أي منه) أي فالعائد مجرور بمن كالموصول وانقضاء متعلقا لأن الاول متعلق بتشرب والثاني متعلق بتشربون والمعنى فيهما أن في الحرفين واحد أي التعدي (قوله بمعنى أو مر) أي فكل من الجارين متعلق بالآخر فقد اتفق المتعلقان معنى وإن اختلفا لفظا وهذه طريقة الحق أنه لا بد في الحذف من كون المتعلقين متوافقين لفظا ومعنى كالحرفين (قوله فيحتمل أن يكون الأصل بما كذبوه) أي فالعائد المحذوف منصوب توسعا بحذف الجار أي كالشيء الذي كذبوه من قبل (قوله فلا إشكال) أي لان العائد المحذوف منصوب وهو يجوز حذفه (قوله بمنزلة كذبوا في المعنى) أي فقد اتفق المتعلقان في المعنى وقد علمت أنها طريقة والحق أن ما في هذه الآية مصدرية والباء سببية (قوله مصدرية) هذا بناء على قول ابن مالك والكوفيين أن الذي قديأتي حرفا مصدريا أي موصولا حرفيا لاحتياج لعائد وهذا القول مردود لانه لم يثبت أن الذي يأتي حرفا مصدريا واستدلوا لم بقوله تعالى وخصتم كالذي خاضوا اذ المعنى كعوضهم مردود اجواز كون الذي موصولا اسما صفة لمصدر محذوف أي وخصتم كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف لقيام الدليل عليه وحذف العائد المنصوب على القياس فالعائد أن الذي قد ثبتت اسميته ولا يعدل عما ثبت الا بدليل وما استدل به على الحرفية محتمل (قوله وقيل الأصل النخ) أي بناء على ان الذي اسم موصول وهذا القول مردود لانه يؤدي الى فتح باب حذف الجار توسعا فكل ما يوجد مثل هذا يقال ان العائد المحذوف منصوب لحذف الجار أو لا توسعا وذلك مؤد الى عدم اشتراط الشروط المذكورة في حذف العائد المجرور وحينئذ فالوجه ان الذي هنا صفة لمصدر محذوف أي ذلك التبشير الذي يبشره فالعائد منصوب اه تقرير دردير (قوله وقيل الأصل يبشربه النخ) هذا أحد أقوال ذكرها الزمخشري كذا ذكر ما قلناه من أنه الاول لكن ما قلناه انه الاول اعترضه أبو حيان بأنه لا يظهر اذ لم يتقدم لفظ التبشير ولا ما يدل عليه من بشر أو شبهه وقد يقال حذف الموصول لدلالة الصلة فالدليل يكفي ولو متأخر اه تقرير شيخنا دردير (قوله ثم حذف) أي فهو من باب حذف العائد المنصوب بالفعل ولا يشترط في حذفه شيء (قوله أي زيادة على العلم الذي أحسنه) أي أجاد معرفته من قولك أحسن الشيء اذا أجاد معرفته وهذا القول لابن قتيبة وهو بناء على ان المراد بالذي غير من يعقل وهو العلم وعليه فسر الزمخشري حيث قال ثم آتينا موسى الكتاب تماما على الذي أحسن أي على الذي أحسن موسى من العلم والشرائع من أحسن الشيء اذا أجاد معرفته أي آتينا الكتاب زيادة على علمه على وجه التميم (قوله أي تماما على احسانه) على هذا في أحسن ضمير عائد على موسى أي تماما على احسان موسى بطاعتنا وقيامه بأمرنا ونهينا وقيل الضمير في أحسن يعود على الله ومتعلق الاحسان الى آتينا فهو الى موسى وعلى هذا ففي الآية التفات أي آتينا الكتاب زيادة على احساننا

خبر أو لقيت جملة حالية وبقيل كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجوز من الكش من ذا الذي يشفع عنده أذ لا يدخل موصول على موصول الا شاذا كقراءة زيد بن علي والذين من قبلكم بفتح الميم واللام (مسئلة) فاصدع بما تؤمر مامصدرية أي بالامر أو موصول اسمي أي بالذي تؤمره على حد قولهم أمرتك بالخبر وأما من قال امرتك بكذا هو الأكثر فيشكل لان الشرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا نحو ويشرب مما تشربون أي منه وقد يقال ان اصدع بمعنى أو مروا ما فاما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا في الاعراف فيحتمل أن يكون الأصل بما كذبوه فلا إشكال أو بما كذبوا به ويؤيده التصريح به في سورة يونس وانما جاز مع اختلاف المتعلق لان ما كانوا ليؤمنوا بمنزلة كذبوا في المعنى وأما ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي مصدرية أي ذلك تبشير الله وقيل الأصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا فاتصّب الضمير ثم حذف (مسئلة) يجوز في نحو

[ ٢٦ - دسوقي - ثاني ] تماما على الذي أحسن كون الذي موصولا اسما فيحتاج الى تقدير عائد أي زيادة على العلم الذي أحسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أي تماما على احسانه

وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لافعلما مضيا وفجته اعراب لا بناء وهي علامة الجر وهذا الوجهان  
كوفيان وبعض البصريين يوافق الثاني (مسئلة) نحو أعجني ما صنعت يجوز فيه كون ما بمعنى الذي وكونها نكرة موصوفة وعليها فالعائد  
محذوف وكونها مصدرية فلا عائد ونحو حتى (٢٠٧) تنفق وانما يحبون يحمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية لان المعاني لا ينفق منها وكذا

ومارزقناهم ينفقون فان  
ذهبت الى تأويل ما يحبون  
ومارزقناهم بالحب  
والرزق وتأويل هذين  
بالحب والرزق فقد  
تسفت من غير محوج  
الى ذلك وقال أبو حيان  
لم يثبت مجيء ما نكرة  
موصوفة ولا دليل في  
مررت بما معجب لك  
لا احتمال الزيادة ولو ثبت  
نحو سرتي ما معجب لك  
لثبت ذلك اه ولا أعلمهم  
زاد ا ما بعد الباء الا وهما  
السبية نحو فلما نقصهم  
ميثاقهم لغناهم فبارحهم من  
الله لنت لهم (مسئلة) اذا  
قلت أعجني من جاك  
احتمل كون موصولة  
أو موصوفة وقد جوزوا في  
ومن الناس من يقول  
وضعف أو البقاء الموصولة  
لأنها تتناول قولما بأعيانهم  
والمعنى على الإبهام وأوجب  
بأنها نزلت في عبده بن  
أبي وأصحابه (باب التواضع)  
(مسئلة) نحو آتارب  
العالمين رب موسى وهرون  
يحتمل بدل الكل من الكل  
وعطف البيان ومثله تعبد  
للهك وإله آباءك إبراهيم  
واسماعيل واسحق فانظر  
كيف كان عاقبة مكرم أنا  
دمرناهم فيمن فتح الهمة

اليه وإلى الانبياء على وجه التعميم (قوله) وكونه نكرة موصوفة أي وأحسن صفة أي تماما على شيء أحسن  
أي زائد في الحسن وهو على قيامه بالأمر والنواهي (قوله) وهي علامة الجر أي فهو ممنوع من الصرف  
للوصفة ووزن الفعل (قوله) فالعائد عذرف أي لأن كلام الموصولة والموصوفة يحتاج للعائد بما يختلفان  
في أن الأولى تحتاج للصلة والثانية للصفة (قوله) يحمل الموصولة والموصوفة أي وعليهما فالعائد محذوف  
(قوله) لان المعاني أي التي منها المحبة (قوله) وكذا ومارزقناهم ينفقون أي تحتل ما فيه أن تكون موصولة  
وأن تكون موصوفة ولا تحتل المصدرية (قوله) وكذا ومارزقناهم ينفقون أي فالمعنى على المصدرية  
وينفقون مازقناهم والرزق مطلق القدرة ولا ينفق منه (قوله) نحو سرتي ما معجب لك أي فإليه مفعول وما  
فاعل ومعجب بالرفع صفة لما وصفه المرفوع برفع (قوله) ولو ثبت نحو سرتي ما معجب لك لثبت ذلك أي لثبت  
مجيء ما نكرة موصوفة لا تنفاه احتمال الزيادة في نحو سرتي ما معجب لك لأن ما لما تزايد بين الجار والمجرور وفيه  
نظر فقد مضى في ما الزائدة أنها تقع بعد الرفع كقولك شتان ما زيد وعمر وواضح لا يمكن أن تكون موصولة  
حذف صدر صلتها قال الدماميني في كلام المصنف اشعار بموافقة أبي حيان على أنه لو سمع سرتي ما معجب لك  
لثبت كون ما موصوفة والظاهر أنه لا يثبت ولو سمع ذلك لا احتمال أن تكون موصولة حذف صدر صلتها ويمكن  
الجواب بأن كلام أبي حيان إنما هو على الأصل وهو عدم الحذف والحاصل أنه لا يلزم من ثبوت سرتي ما معجب  
لك ثبوت كون ما نكرة موصوفة لجواز كونها في هذا المثال زائدة بين الفعل ومرفوعه أو أنها غير زائدة بل  
موصولة اسمي وحذف صدر صلتها تقرير شيخنا دردير (قوله) لثبت ذلك أي مجيئها نكرة موصوفة لأن  
هذا الاحتمال فيه (قوله) ولا أعلمهم الخ ماذا رد من المصنف على أبي حيان في قوله أن ما في قولهم مررت بما  
معجب لك تحتل أن تكون زائدة وحاصله أن ما لما تزايد بعد الباء إذا كانت الباء للسبية وهما في قوله مررت  
بما معجب لك لا لاصاق للسبية فدل على أن ما غير زائدة فتم كونها نكرة موصوفة (قوله) ومن الناس الخ  
اعترض بأنه لا فائدة في هذا الخبر إذ من المعلوم أن من يقول آمنا الخ من الناس وأوجب بأن الفائدة حصلت  
من الخبر بالمعضية أي إن الذي قال ذلك بعضهم لا كلهم (قوله) بأنها نزلت الخ أي وحينئذ فليس المعنى على  
الإبهام (قوله) وعطف البيان) هذا مبني على أن رب من صيغ المصادر لا مشتق لأن عطف البيان في الجوامد  
كالنعت في المشتقات (قوله) إبراهيم الخ يجوز أن يكون أبدا من الآباء أو يانا (قوله) فانظر كيف كان عاقبة  
مكرم) يحتل أن تكون كان زائدة فكيف خبر مقدم وأن تكون تامة فكيف حال وعاقبة فاعل وأن  
تكون ناقصة فكيف خبر مقدم (قوله) هذا أي الآية الأخيرة وقوله أي هي الضمير للعاقبة (قوله) سبح اسم  
ربك أي نزه اسم عن الإلحاد فيه بالتأويلات الزائفة وإطلاقة على غيره هذا هو المراد بتسبيح الاسم وتنزيهه  
فاندفع ما يقال أن المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم  
وأجاب بعضهم عنه بأن الاسم صلة ورد بان زيادة الأسماء لم تثبت وأجاب عنه أيضا الغزالي  
بأنه إنما تعلق التسبيح بالاسم وإن كان غير المسمى لأن التعظيم إذا وجب للمعظم عظم ما هو  
من سببه لأجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى عن النقائص يجب تنزيه الألفاظ  
الموضوعة لها عن الرفق وسوء الأدب (قوله) فالصفة للمضاف أي الغلام وإنما جاز في  
الآية جعل الأعلى صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف إليه لأن المضاف إليه في الآية مقصود  
بحكم المضاف وهو التسبيح وليس المضاف إليه في المثال كذلك (قوله) إنما جيء به لغرض التخصيص

ويحتل هذا تقدير مبتدأ أي هو أنا دمرناهم (مسئلة) نحو سبح اسم ربك الأعلى يجوز فيه كون الأعلى صفة للاسم أو صفة  
للرب أو ما نحو جاني غلام زيد الظرف فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص ولم  
يؤت به لذاته وعكسه وكل قى يبقى فائزه فالصفة للمضاف إليه لأن المضاف إنما جيء به لغرض التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله



وكل أخ مفارقة أخوه هـ لعمر أليك إلا الفرقان (مسئلة) نحو هدى للمتعين الذين ومررت بالرجل الذي فعل يجوز في الموصول أن يكون تابعا أو باضمار أعني أو أمدح أو هو وعلى التبعة فهو نعت لا بد إلا إذا تعذر نحو ويل لكل (٢٠٣) هـ مارة الذي جمع لأن النكرة

لا توصف بالمعرفة

(باب حروف الجر)

(مسئلة) نحو زيد

كعمرو تحتل الكاف فيه

عند المبرين الحرفية

فتعلق باستقرار وقيل

لا يتعلق والاسمية

فتكون رفوعة المحل وما

بعدها جر بالاضافة ولا

تقدير بالاتفاق ونحو جاء

الذي كريد يتعين الحرفية

لأن الوصل بالمتضامين

ممتنع (مسئلة) زيد على

السطح تحتل على الوجهين

وعليها فهي متعلقة

باستقرار محذوف

(مسئلة) قيل في نحو

والضحى والليل أن الواو

الثانية تحتل العاطفة

والقسمية والصواب الأول

والاحتاج كل إلى

الجواب وما يوضحه بجي

الفاء في أوائل سورتي

المرسلات والنازعات

(باب في مسائل مفردة)

(مسئلة) نحو يسبح له

فيها بالغدو فيمن فتح الباء

يحتمل كون النائب عن

الفاعل الظرف الأول وهو

الأول أو الثاني أو الثالث

ونحو ميم نفع فيه أخرى

النائب الظرف أو الوصف

وفي هذا ضعف لضعف

قولهم سير عليه طويل

(مسئلة) تجلي الشمس

يحتمل كون تجلي ماضيا

تركت البناء آخره لمجازية

أى ولم يوث به لئلا يثقل ما الفرق بين الآتي وهذا المثال حيث جاز في الآية أن يكون إلا على صفة الاسم المضاف أو للرب المضاف إليه وتعين في المثال أن يكون الظريف صفة للغلام المضاف أجيب بأن المضاف إليه في الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسييح مضاف لما بعده وليس المضاف إليه في المثال كذلك اهـ (قوله) وكل أخ) كل مبتدأ وخ مضاف إليه وجملة مفارقة أخوه خبر وقوله إلا الفرقان حقه أن يقول إلا الفرقدين بالجر صفة الأخ فالاسم بمعنى غير ظهري أعربا بما بعدها أى كل أخ موصوف بكونه غير الفرقدين لكنه لاحظ أنه صفة للمضاف وهو كل فرغ ويحتمل أنه أنى على قصر المثنى (قوله أن يكون تابعا) أى على النعت لأن الموصول مع صلته في قوة المشتق ولا يمنع أن يكون بدلا (قوله فهو نعت لا بد لاخ) قال الدماميني ينبغي أن ينظر في وجه تعين النعت وامتناع البدل في نحو هدى للمتعين الذين يؤمنون بالغيث وفي نحو مررت بالرجل الذي فعل وقيل يقال له افتصار على الأقرب للذم من تعين السابق لا طرحه وقال الشمني وجه تعين النعت أن كل موصول فيه الالف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله كما صرح به الرضى في باب الصفة وسينقله عنه المصنف في الجمة السادسة فالموصول الذي فيه الالف واللام دائما صفة لموصوف مذكور أو مقدر فاذا وجد في اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا له لأن جعله غير ذلك لا يفي عن جعله نعتا لا احتياجه دائما إلى منعت وجعله نعتا يفي عن جعله غير ذلك ولذا لم يذكر الزمخشري ولا أبو البقاء كونه بدلا وان ذكره الشمني حيث قال يحتمل الجر من ثلاثة أوجه أظهرها أنه نعت وانتهى في أنه بدل والثالث عطف بيان اهـ كلامه (قوله إلا إذا تعذر) أى بأن وقع الموصول بعد نكرة والذي في الآية بدل من لمزة لانعت إذ لا توصف النكرة بالمعرفة (قوله وقيل لا يتعلق) بناء على أن كاف التشبيه حرف جر شبه بالرائد فلا تتعلق بشيء (قوله لأن الوصل الخ) أى ولو جعل الكاف مضافا لما بعده لزم أن تكون الصلة مضافا ومضافا إليه مع أنها إنما تكون جملة (قوله تحتل على الوجهين) يعني كون على حرفا وكونها اسما ظرفا بمعنى فوق وعليها فهي متعلقة باستقرار محذوف لاها مع ما بعدها في موضع الخبر (قوله وإلا احتاج الخ) فيه ادخال اللام على جواب أن الشرطية وهو ممنوع كما مر (قوله بجي الفاء في أوائل سورة المرسلات) أى لأن الفاء بالضرورة هناك حرف عطف فتعين أن تكون الواو هنا كذلك

(باب في مسائل مفردة)

(قوله في مسائل) مراده بالجمع ما فوق الواحد لأنه لم يذكر إلا مستلثان (قوله فيمن فتح) أى في قراءة من فتح الباء وهو شعبة (قوله وهو الأول) أى لأنه القائم مقام المفعول لأن الفعل يتعدى باللام وأيضاً القربة من العامل وسبقه وأما رجال فهو فاعل محذوف أى يسبحه رجال والجملة مستأنفة جواب بالسؤال مقدر تقديره من يسبحه (قوله لضعف قولهم سير عليه طويل) وجه الضعف أن سير عليه الأول فيه أن يكون نائب الفاعل الجار والمجرور لأنه القائم مقام المفعول عند حذفه فاذا وجد مصدر وجار ومجرور كان الجار والمجرور أحق بالنيابة وحينئذ فعليه نائب الفاعل وطويلا يقرأ بالنصب صفة لموصوف محذوف أى سير أطريلا (قوله لمجازية التأنيث) أى لأن مجازي التأنيث إذا كان اسما ظاهرا يجوز تجريد فعله (قوله وبما ذكرنا من الوجهين الخ) اعلم أنه إنما علم الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعا محذوفا منه إحدى التامين لا باعتبار الوجه الأول وهو كونه ماضيا إذ لا مدخل لهذا الوجه في تعيين الفساد أصلا اهـ دما ميني وأجيب بأن قوله وبما ذكرنا من الوجهين فيه حذف مضاف أى من جواز الوجهين وهما كون تجلي ماضيا

التأنيث وكونه مضارعا أصله تجلي ثم حذف إحدى التامين على حذف قوله تعالى نارا تظلي ولا يجوز في هذا كونه ماضيا وإلا لقل تظلت لأن التأنيث واجب مع المجازي إذا كان ضميرا متصلا وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الأول

تعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هند في الشعر بقوله ه تمنى ابتناى أن يعيش أبوهما ه لجواز أن يكون أصله تمنى (الجهة السادسة) ان لا يراعى الشروط المختلفة بحسب (٣٠٤) الابواب فان العرب يشترطون في باب شيأ ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته

حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم فاذا لم يتأمل العرب اختلطت عليه الابواب والشرايط فلنورد أنواعا من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين (النوع الاول) اشتراطهم الجود لطف البيان والاشتقاق للنعته ومن الوهم في الاول قول الزمخشري في ملك الناس إله الناس انهما عطايايان والصواب انهما نعتان وقد يجاب بأنهما أجريا مجرى الجوامد إذ يستعملان غير جاريتين على موصوف وتجرى عليها الصفات نحو قولنا إله واحد وملك عظيم ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت وقد هدى ابن السيد إلى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفًا لانتاؤا وكذا ابن جني انتهى قلت وكذا الزجاج في السبيل قال السبيل وأما تسمية سيبويه له نعتا فتساع

أو مضارعا فالسقوط جاء من جوازهما (قوله تعلم فساد الخ) حاصله ان بعضهم قال ان حقيق التانيث يجوز تجريد فعله من التاء اذا كان في الشعر واستدل بهذا الشعر فقال أصله تمنى ابتناى وحاصله أنه يحتمل أن أصله تمنى وان أصله تمنى والدليل اذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال (قوله الجهة السادسة) أى من الجهات التي يدخل على المغرب الفساد بسببها (قوله ويشترطون) أى يلزمون (قوله نقيض ذلك الشيء) مثلا عطف البيان لتوضيح ذات الشيء بالحكمة تقتضى جموده وصحيح القياس على التمييز والنعته لبيان رسم الشيء بالحكمة تقتضى اشتقاقه وصحيح قياسه على الحال (قوله فاذا لم يتأمل العرب) أى في تلك الشروط (قوله اختلطت عليه الابواب) أى في عرب ما لا يكون بدلا بدلا وهكذا (قوله لطف البيان) أى فن أعرب المشتق يانا فقد أخطأ ومن أعرب الجامد نعتا فقد أخطأ (قوله والصواب انهما نعتان) أى لأن ملك وإله مشتقان لاجامدان (قوله مجرى الجوامد) أى في كونهما قد لا يقعان نعتا الشيء وفي أنهما بوصفان وهذا شأن الجوامد وحينئذ صح جعلهما يانا (قوله إذ يستعملان غير جاريتين على موصوف) نحو إله الخلق وملكهم (قوله وملك عظيم) أى وكذا يقال مالك عظيم فاندفع ما يقال إن الجواب إنما يظهر على قراءة ملك لا مالك (قوله ومن الخطأ في الثاني) أى وهو النعت (قوله إن الرجل نعت) أى مع أنه جامد فالصواب أنه بدل أو عطف بيان (قوله يقلد بعضهم بعضا في ذلك) أى في جعل الرجل نعتا لاسم الإشارة (قوله والحامل لهم عليه توهمهم الخ) لا نسلم أن هذا هو الحامل لهم بل الحامل لهم على ذلك ما رأوه من صدق حد النعت الاصطلاحي عليه مع عدم التكلف وذلك لأن النعت عندهم تابع يدل على معنى في متبوعه فاذا وجدت هذه الدلالة في لفظ صحيح وقوعه نعتا ولا فرق بين المشتق وغيره فالرجل المذكور عند المحققين صفة لهذا وإن كان وضعه للذات في غير هذا الموضع وإنما استعمل هنا صفة لأن ما تقدم من اسم الإشارة دال على الذات فتعين دلالة الرجل على معنى فيها وهو معنى الصفة وكان وصف اسم الإشارة بذلك أعنى اسم الجنس المعروف باللام لأنه لادلالة في اسم الإشارة على حقيقة الذات المشار إليها فاحتج إلى بيان حقيقتها فأقرب باسم الجنس لبيان حقيقة تلك الذات فان قيل لم يجوز أن يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له كسائر المبهرات التي هي في غير اسماء الإشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وسبع أسد كما يقال بهذا الرجل وبذلك الأسد فان شخصا وسبعًا بهمان كاسماء الإشارة فالجواب ان ذلك لم يجوز لتجرّد الموصوف في مثله عن فائدة على ما كان يحصل من اسم الجنس لولم يقع صفة إذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية وأسد يفيد السبعية وأما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرًا معنا كذا قرره الرضى اه دما بيني (قوله الا أخص) أى إلا أعرف أى وهما المين أعرف لأن اسم الإشارة أعرف من المحلي فلذا عدلوا عن جعله يانا لجعله نعتا وقوله من متبوعه أى لاجل أن يصح تبيينه به (قوله وليس كذلك) أى وليس هذا مطابقا للواقع (قوله بمنزلة النعت) أى في إفادة تخصيص المتبوع إن كان نكرة وتوضيحه إن كان معرفة والفارق إنما هو الجمود والاشتقاق (قوله ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت) أى أو مساويا له وكذا عطف البيان يجوز أن يكون مساويا للمين أو أدنى رتبة منه بان يكون المين أخص من البيان فصحة التبيين تابعة للشهرة لا للأخصية والأعرافية (قوله في ذلك) أى فالرجل من مررت بهذا الرجل (قوله بان البيان أعرف) أى يجب أن يكون أعرف من المين لاجل أن يصح تبيينه به وفيه أن صحة التبيين تابعة لقلة الافراد والشهرة لا للأعرافية وأجاز سيبويه في با هذا ذا اللمة أن ذا اللمة عطف بيان فكلامه هذا في حيز المنع (قوله وهو جامد) هذا الاشتراط مسلم فلا اعتراض به مسلم وأما اشتراط أعرفيته عن المين فلا تسلم لما علم من كلام ابن مالك قريبا (قوله والنعت دون المنعوت) أى في رتبة التعريف أو مساولة فيها وحينئذ فلا

كما ينبغي التوكيد وعطف البيان صفة وزعم ابن عصفور ان النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بأن البيان أعرف من المين يكون وهو جامد والنعت دون المنعوت أو مساولة وهو مشتق أو في تأويله فكيف يجتمع في الشيء أن يكون يانا ونعتا وأجاب بأنه إذا قدر نعتا فاللام فيه

للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار اليه وإذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فيسارى الإشارة بذلك ويؤيد عليها بإفادته الجنس المعين فكان اخص قال وهذا معنى قول سيبويه انتهى وفيما قاله نظر (٢٠٥) لان الذى يؤوله النحويون

بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فاما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرا له وقال الزخشرى فى ذلكم الله ربكم يجوز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة او بيانا وربكم الخبر مجزى فى الشيء الواحد البيان والصفة يجوز كون العلم نعتا وانما العلم نعت ولا نعت به وجوز نعت الإشارة بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك بما أجمعوا على بطلانه (النوع الثانى) اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتكبر للحال والتمييز وأقبل من نعت النكرة ومن الوهم فى الاول قول جماعة فى صديد من ماء صديدوفى طعام مساكين من كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة انها عطفا بيان وهذا انما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم فيجب عندهم فى ذلك ان يكون بدلا واما الكوفيون فيرون ان عطف البيان فى الجوامد كالنعت فى المشتقات فيكون فى المارف والتكرات وقول بعضهم

يكون النعت أعرف من المنعوت وذلك لان التابع لا يشرف على المتبوع وفيه أن النعت موضح أو مخصص للمنعوت فمقتضاه أنه يجوز أن يكون أشرف منه (قوله للعهد) أى الحضورى أى من غير ملاحظة افادة الجنس المعين وحينئذ فهو مساو لمذلول اسم الإشارة من حيث أن كل معين حاضر فالحاضر المعين هو المشار اليه وحينئذ فيؤول مدخول اللام إما بالحاضر أخذا له من اللام أو بالمشار اليه أخذا من الإشارة وانما قلنا من غير ملاحظة افادة الجنس لانه لو لوحظ لكان زائدا على المنعوت مع أن ابصدا أن لا يزيد عليه وهذا حصل التساوى فيها وحصل الاشتقاق من حيث التأويل (قوله والاسم) أعنى الرجل (قوله لتعريف الحضور) أى والحاضر هو المشار اليه وبهذا ساوى مدخول اسم الإشارة وهذا لا يكفى فى جعله بيانا إذ لا بد أن يكون البيان اخص وحينئذ فلا حظ مع كون ال للحضور افادة الجنس المعين وحينئذ فالاسم المعرف مفيد لحضور الجنس المعين دون غيره من الأشياء بخلاف اسم الإشارة فانه انما أفاد حاضرا مبهما وحينئذ فقد حصل الشرط الاول وهو أعرافية البيان وسكت عن الشرط الثانى وهو الجرد لو ضوحه (قوله فيسارى) أى الرجل (قوله فيساوى الإشارة الخ) فيه نظر إذ المرف بال دون المرف باسم الإشارة (قوله بذلك) أى بسبب دلالة اللام على الحضور (قوله ويزيد عليها الخ) فيه نظر لان اسم الإشارة يفيد التعين بالحس والقلب وأما التعين من ال فهو تعيين قلب ولا شك أن التعين بالحس والقلب أقوى من التعين بالحس فقط فلا يسلم زيادة المرف بال وقد علمت أن اشتراط الاعرفية غير مسلم بل الشرط هو الجود فقط (قوله الجنس المعين) أى جنس الرجل دون غيره من الأشياء (قوله وفيما قاله نظر) والجواب عنه أنه فسر بالحاضر أخذا من ال لان اسم الإشارة ولا يتم كلام المصنف إلا لو كان التأويل أخذا من معنى الإشارة والحاضر هو المشار اليه فصح تفسيره بالمشار اليه واحتيج لذلك التأويل ليصح كونه نعتا وبالجملة فما قاله ابن عصفور هو المناسب فنجد حله نعتا يؤول بالمشق وعند جعله بيانا لا يؤول إلا أن اشتراط ابن عصفور الاعرفية فى البيان لا تسلم (قوله فليس ذلك معناه) يقال هو معناه أيضا أى من ال التى للعهد الحضورى والنعت لا بد من تأويله فالجامد بيان لذاته نعت لنا ويله (قوله مجزى فى الشيء الواحد البيان والصفة) أى جواب ابن عصفور السابق لا يتأتى هذا لان ال فى الله صارت جزأ من العلم لانها لتعريف (قوله وجوز كون العلم الخ) أجب عن ذلك بأنه لاحظ الأصل قبل العلمية والغلبة فهو بمنزلة ذلك المعبود وحينئذ فاندفع هذا وما بعده وقد أجازوا تعلق الظرف بالاسم الشريف فى قوله تعالى وهو الله فى السموات وفى الأرض يعلم سرركم على معنى وهو المعبود فاذا ساغ لهم تأويله بذلك لاجل التعلق فلم لا يجوز مثله لاجل الوصف (قوله اشتراطهم التعريف لعطف البيان) أى فعطف البيان لا بد أن يكون معرفة لان النكرة غير بيينة فى نفسها فكيف تبين غيرها وفيه أن التكرات تتفاوت فى الوضوح فتبين النكرة غير الواضحة بالواضحة على أنهم قالوا يجوز أن يتضح المراد بالمجموع وأن يكون عطف البيان للمدح (قوله والتكبر للحال والتمييز) أى وغير ذلك فيشمل خبر لا التبرئة والمضاف إذ لا يكون الانكرة كما بأتى له (قوله فى الاول) أى ما يشترط ن فى التعريف أعم من عطف البيان ونعت المعرفة (قوله انما هو معترض) أى يكونه نكرة والبيان لا يكون نكرة (قوله على قول البصريين) أى المشترطين لكون البيان معرفة (قوله فيكون فى المارف والتكرات) أى كان النعت كذلك والتحقيق مذهب الكوفيين (قوله من الرقش الخ) صدره فبت كاتى ساورتى ضيلة و قوله ساورتى أى عاتقتى والضيلة الحية الدقيقة والرقش جمع رقشاهى من الحيات المنقطة بسواد وياض والناقع البالغ فى القتل (قوله انه نعت للسم) أى وهو خطأ لان نعت المعرفة لا يكون الا معرفة وأجب عنه بان السم فى معنى النكرة لان ال للجنس والمعرف بهانى حكم النكرة (قوله وليس من ذلك) أى من الخطا فى الاول (قوله كونه

فى نافع من قول النابتة من الرقش فى انباها السم نافع انه نعت للسم والصواب انه خبر للسم فان وليس من ذلك قول الزخشرى فى شديد العقاب انه يجوز كونه

صفة لاسم الله تعالى في أوائل سورة المؤمن (٣٠٦) وان كان من باب الصفة المشبهة وإضافتها لا تكون الا في تقدير الانفصال الا ترى ان شديد

العقاب معناه شديد عقابه  
ولهذا قالوا كل شيء اضافته  
غير محضة فانه يجوز ان  
تصير إضافته محضة الا  
الصفة المشبهة لانه جعله  
على تقدير ال وجعل سبب  
حذفها ارادة ال ازدواج  
وأجاز وصفته ايضا  
ابو البقاء لكان على ان شديد  
بمعنى مشدد كما ان ال الذين  
في معنى المؤذن فأخرجه  
بالتأويل من باب الصفة  
المشبهة الى باب اسم الفاعل  
والذي قدمه الزمخشري انه  
وجميع ما قبله ابدال أماته  
بدل فلتنكيره وكذا  
المضافان قبله وان كانا من  
باب اسم الفاعل لا المراد  
بهما المستقبل واما البواقى  
فلتناسب وورد على الزجاج  
في جملة شديد العقاب بدلا  
وما قبله صفات وقال  
في جملة بدلا وحده من  
بين الصفات نبو ظاهر ومن  
ذلك قول الجاحظ في بيت  
الاعشى ولست بالأكثر  
منهم حصي \* انه يطل  
قول النحويين لا يجتمع ال  
ومن في اسم التفضيل  
فجمل كلا من ال ومن  
معتدأ به جاريا على ظاهره  
والصواب أنت تقدر  
ال زائدة أو معرفة ومن  
متعلقة بأكثر منسكرا  
مجنوفا مبدلا من المذكور  
أو بالمذكور على أنها  
بمنزلة في قولك أنت منهم  
الفارس البطر أى أنت من  
بينهم وقول بعضهم إنها

صفة لاسم الله تعالى أى فريد عليه أن شديد صفة مشبهة وإضافتها غير محضة لانها ذاتها من إضافة الوصف  
لمعموله وإضافته الى معموله دائما غير محضة والإضافة الغير المحضة لا تفيد تعريفا فيلزم وصف المعرفة بالنكرة  
(قوله في أوائل الخ) أى الواقع في أوائل الخ (قوله وإضافتها لا تكون الخ) أى فلا تكون محضة أصلا إذ  
لا يمكن قصرها على المضى حتى تكون إضافتها الغير معمولها وتكون محضة بخلاف غير ما من الصفات كاسمى  
الفاعل والمفعول (قوله الا في تقدير الانفصال) لانها ذاتها من إضافة الوصف الى معموله (قوله كل شيء)  
أى كاسم الفاعل واسم المفعول (قوله أن تصير اضافته محضة) أى بان يراد منه المضى فلا يكون حينئذ مضافا  
لمعموله اذ لا يعمل اذا اريد منه المضى (قوله لانه جعله الخ) علة للنفى أعنى قوله وليس من ذلك قول الزمخشري  
الخ (قوله على تقدير ال) أى فالاصل الشديد العقاب (قوله ال ازدواج) أى الموافقة لما معها من الصفات  
في انتفاء ال من كل اه تقرير دردير (قوله الى باب اسم الفاعل) أى والمراد منه المضى أى شديد عقابه  
في الماضى أى واسم الفاعل اذا كان المراد منه الماضى كانت اضافته محضة لانه من إضافة الوصف لغير معموله  
(قوله والذي قدمه الزمخشري) أى على غيره من كلامه أى والذي ذكره في كشفه قبل هذا الوجه أن  
شديد العقاب وجميع ما قبله وهو قوله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب (قوله أماته بدل) أى أما  
كون شديد العقاب بدلا (قوله فلتنكيره) أى لانه من إضافة الصفة المشبهة لمعموله فإضافتها غير محضة لا تفيد  
تعريفا (قوله فلتنكيره) أى والنكرة لا تكون نعنا للمعرفة ولا يابا نالها وقوله فلتنكيره أى وحيث كان  
نكرة وما قبله معرفة فلا يعرب الثاني نعتا لانه يشترط توافق النعت للمنعوت بخلاف البديل اذ بدل النكرة من  
المعرفة جائز (قوله لان المراد بهما المستقبل) أى واسم الفاعل اذا اريد به المستقبل كان عاملا وإضافة اسم  
الفاعل لمعموله غير محضة فلا تفيد تعريفا (قوله واما البواقى) أى وأما كون البراقى أعنى العزيز العليم  
بدلا فالتناسب أى لتناسب ما بعدهما في كونه بدلا اذ جعلهما صفات وما بعدهما بدلا يكون خاليا عن التناسب  
(قوله واما البواقى) المراد بها العزيز العليم لانها البواقى من جميع ما قبل شديد العقاب أو هما وذى الطول  
ان اريد البواقى من التوابع فى الآية (قوله وورد على الزجاج الخ) أى لانه يكون خاليا عن المناسبة (قوله  
ورد على الزجاج الخ) تحصل من كلامه ثلاثة أقوال الاول جمل الجميع صفات الثاني جعل الجميع ابدالاً  
والثالث جعل الرابع الاول صفات وجعل الاخير بدلا والاولان للزمخشري والاخير للزجاج (قوله نبو  
ظاهر) أى لانه لا موجب للتخالف بالبدلية والوصفية مع امكان أن السكل بدل وقال اليمنى يحتمل أن يكون  
وجه النبوه وأن هذه النكرة لو كانت بدلا فقط لكان المبدل منه هو المتبوع فى حكم المنحى ولما كان ما قبله  
وما بعده صفات لزم أن لا تكون فى حكم المنحى وإضافته كونه بدلا يقتضى أن يكون هو المقصود بما نسب الى  
المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضى كون المتبوع هو المقصود دونه وإيضالوكان بدلا والبديل  
على نية تكرار العامل لكان مع عامله أجنيا من الصفات اه كلامه (قوله ومن ذلك قول الجاحظ) الاولى  
ومن الوم فى الثاني أى فى اشتراط التنكير فى الحال وما بعده اذ ليس هذا من الوم فى الامر الاول كما هو  
ظاهره بل من الثاني لانه ذكر من جملة الثاني أقفل من (قوله حصي) أى عدد أو تمامه \* وانما العزة للكثير \*  
العزة القوة والغلبة والكثير الكثير (قوله جاريا على ظاهره) أى من أن ال معرفة ومن جارة للمفضول  
متعلقة بالمذكور (قوله ومن متعلقة بأكثر منسكرا) فيه أنه يلزم عليه ابدال  
النكرة غير الموصوفة من المعرفة وهو ممنوع (قوله على أنها بمنزلة الخ) أى فهى جارة لغير المفضول عليه  
والممنوع انما هو متعلقها بأفعل مع كونها جارة للمفضول (قوله قد يرد بانها لا تدل على الحدث عند من قال فى  
أخواتها أنها تدل عليه) ليس لهذا الظرف مفهوم مخالفة حتى يكون المعنى أنها تدل على الحدث عند  
من لم يقل فى أخواتها أنها تدل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما هما قرلان أحدهما أن أخوات ليس

متعلقة بليس قد يرد بأنها لا تدل على الحدث عند من قال فى أخواتها أنها تدل عليه

ولأن فيه فصلا بين أفعول وتمييزه بالأجنبي وقد يجاب بأن الظرف يتعلق بالوهم وفي ليس رائحة قولك اتقي وبأن فصل التمييز قد جاء في الضرورة في قوله على أنني بعد ما قدمته ثلاثون للجر حولا كيلا هو وأفعول أقوى في العمل من ثلاثون (٢٠٧) ومن الوهم في الثاني قول مكى في

قراءة ابن أبي عجلة فانه آثم قلبه بالنصب أن قلبه تمييز والصواب أنه مشبه بالمفعول به كحسن وجهه أو بدل من اسم أن وقول الخليل والآخرش والمماز في في إياي وإياك وإياه أن إيا ضمير أضيف إلى ضمير تحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا للسكرات وهو الاضافة وقول بعضهم في لا إله إلا الله أن اسم الله سبحانه خير لا التبرئة ويرده أنها لا تعمل إلا في نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة نعم يصح أن يقال خبر للامع اسمها فانه في موضع رفع بالابتداء عند سيويه وزعم أن المركبة لا تعمل في الخبر لضعفها بالتركيب عن أن تعمل فيما تباعد منها وهو الخبر كذا قال ابن مالك والذي عندى أن سيويه يرى أن المركبة لا يعمل في الاسم أيضا لأن جزء الشيء لا يعمل فهو أما لرجل ظريفا بالنصب فانه عند سيويه مثل يازيد الفاضل بالرفع وكذا البحث في لا إله إلا هو للتعريف والإيجاب أيضا وفي لا إله إلا إله واحد للإيجاب وإذا قيل لا مستحقا للعبادة إلا إله واحد أو لا الله لم يتجبه

دالة على الحدث الثاني انها غير دالة عليه وأما ليس فلا دلالة لها عليه قولا واحدا فان قلت فافائدة التقييد إذن قلت التنبيه على أن انتفاء تعلق الظرف ليس عند من لا يقول بان أخواتها تدل على الحدث من باب أولى فهو مفهوم موافقة ما دما مبنى (قوله بالأجنبي) أى والفصل بين المميز والتمييز لا يجوز (قوله يتعلق بالوهم) أى بما يتوهم فيه رائحة الفعل (قوله للجر) متعلق بمضى وحولا تمييز للعدد وهو ثلاثون (قوله وأفعول أقوى في العمل) أى لأنه وصف وثلاثون جامد وكل منهما عامل في التمييز لأنه هو المميز والمميز ينصب التمييز لمشايبته الفعل من حيث أن كلا طالب لما يعمل فيه (قوله ابن أبي عجلة) بالعين المهمة والباء الموحدة (قوله تمييز) أى فهو وهم لا اشتراط. تنكير التمييز وقلبه معرفة ويمكن أن هذا القائل شى على طريقة الكوفيين من جواز تعريف التمييز (قوله والصواب أنه مشبه بالمفعول به) أى يكون آثم على هذا صفة مشبهة بما جاء على صيغة فاعل كقوله

من صديق أو أخى ثقة أو عدو شاحط دارا

(قوله وقول الخليل) هذا عطف على قول مكى وإنما جعل هذا من الوهم في الثاني لأن الاضافة يشترط فيها تنكير المضاف (قوله إلا للسكرات) قد يقال لعل مذهبهم جواز اجتماع معرفين على معرف واحد من وجهين مختلفين ولا يتحاشون من ذلك كما قال به الرضى في أهم الموصولة وغيره ما ه تقرير دردير (قوله واسم الله تعالى معرفة) هذا هو المقصود بالاعتراض به وإن كان الاعتراض بالإيجاب حاصل أيضا (قوله فانه في موضع رفع بالابتداء عند سيويه) قال الدماميني كيف يجعل الكلمتان معا مبتدأ مع أن تعريف المبتدأ غير صادق عليها إذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مستند اليه أو صفة معتدة على نفى أو استفهام رافعة لظاهر أو ضمير منفصل وليس مجموع لا إله مجرد أو لصفة معتدة الخ قال الشنق وأقول لا نسلم أن مجموع لا إله ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمس عشرة في قولك عندى خمسة عشر اه أو يقال لعل سيويه أراد إلحاقها بالمبتدأ نأمل (قوله لأن جزء الشيء لا يعمل فيه) كان مقتضى الظاهر أن يقول لا يعمل في جزئه الآخر لأن الشيء مصدوقه بجمع المركب إلا أن يقال أراد بالشىء مدخول لا وانها في حكم جزئه تأمل (قوله بالنصب) أى فنصب النعت دليل على اعتبار المحل وما جاء المحل إلا من اعتبار العمل في الاسم وحاصل الجواب أن ظريفا بالنصب مثل يازيد الفاضل من جهة أن حركة التابع فيه إعرابية محمولة على حركة لفظ الاول العارضة لأنها محمولة على محله وتوضيحه أن سيويه يرى أن هذا النعت مراعى فيه لفظ المنادى وإنما روى حركة البناء لكونها عارضة لأنها مشابهة للحركة الإعرابية في العروض وقولهم حركة البناء لا تراعى محله مالم تكن حركة البناء عارضة بان كانت لازمة لا تشابه الحركة الإعرابية وحينئذ فظريفا منصوب مراعاة لفظ رجل لأنه مركب مع لا تركيب خمسة عشر والمجموع منهما مبتدأ في محل رفع والحاصل أن حركة البناء يجوز مراعاتها إذا كانت عارضة عند المصنف (قوله وكذا البحث) أى القول في لا إله إلا هو مثل القول في لا إله إلا الله (قوله لم يتجبه الاعتذار) أى الإشارة بقوله نعم يصح (قوله لعدم التركيب) أى لأنه في حالة التركيب يكون ما بعده مأمينا على الفتح لأنه مركب معها تركيب خمسة عشر ومستحقا معرب لأنه مشبه بالمضاف (قوله بدل من محل اسم لا) أى قبل دخول الناسخ وفيه انه زال بالناسخ (قوله ما جاء في من أحد لا يزيد) أى فزيد بدل من أحد المجرور بحرف الجار الزائد (قوله أن البديل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول) قال الدماميني إنها يتم هذا الاشكال أن لو كان هذا أمرا لا بد من اعتباره في البديل ونحن نراه يتخلف كافي فتنتى هند حسنها أو أكلت الأرغفة جزء منها (قوله وقد يجاب الخ) هذا لا يصلح أن يكون جوابا لأنهم قالوا المرتفع بدل من محل اسم لا ولم يقولوا بديل من محل لا مع اسمها

الاعتذار المتقدم لأن لا في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التركيب وزعم الأكترون أن المرتفع بعد لا في ذلك كله بدل من محل اسم لا كما في قولك ما جاء في من أحد لا يزيد ويشكل على ذلك أن البديل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول وقد يجاب



بانه بدل من الاسم مع لافانها كالشيء الواحد ويصح أن يخلفهما ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال الله موجود وقيل هو بدل من ضمير الخبر المحذوف ولم يتكلم ثم يخشى في كشافه على المسئلة اكتفاء بتأليف مفرد له فيها وزعم فيه أن الأصل الله المعرفة مبتدأ أو النكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم أدخل (٢٠٨) النفي على الخبر واليجاب على المبتدأ وركبت لامع الخبر فيقال له فما تقول في نحو لا طالعاجلا إلا زيد

لم انتصب خبر المبتدأ فان قال ان لاعامة عمل ليس فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولا تنقاض النفي ولتعريف أحد الجزأين فاما قوله يجب كون المعرفة المبتدأ فقد مر أن الاخبار عن النكرة المخصصة المقدمة بالمعرفة جائز نحو إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ماشيت من رجل ان ماصدرية وانها وصلتها صفة لرجل وتبعه على ذلك صاحب الترشيح قال ومثله قوله تعالى في أي صورة ماشاء ركبك أي في أي صورة مشيته أي يشاؤها وقول أبي البقاء في تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله أن أن وصلتها بدل من سواء وبدل الصفة صفة والحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة وقول بهضمهم في ويل لكل همزة لمزة الذي جمع أن الذي صفة والصواب أن ما في المثال شرطية حذف جوابها أي فهو كذلك والصفة الجملتان معا وأما الآية الأولى فقال أبو البقاء ما شرطية أو زائدة وعليهما فالجملة صفة

وعلى تقدير تسليم أنهم أرادوا ذلك وتجوزوا من حيث إطلاق الجزم وإرادة الكل فهاذا البدل من الأقسام المذكورة في باب البدل قال الشمني وأقول إنه بدل كل من كل باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله على المسئلة) أي مسئلة لا إله إلا الله (قوله أن الأصل) أي أصل لا إله إلا الله (قوله على القاعدة) أي من أنه إذا وجد معرفة ونكرة جعل المعرفة مبتدأ وخبر بالنكرة (قوله وركبت لامع الخبر) أي فلا إله خبر مقدم وإلا الله مبتدأ مؤخر (قوله في نحو لا طالعاجلا إلخ) أي بما كان الواقع بعد لامضافا أو شيئا بالمضاف (قوله عمل ليس) أي فطالعا خبر هام مقدم وزيد اسمها مؤخر وأنه لا تركيب لأنه إنما يكون إذا كان خبر المبتدأ مفردا (قوله لتقدم الخبر) أي خبر لا التي هي كليس في الأعمال وتقدم خبر ما على اسمها يمنع من أعمالها (قوله ولا تنقاض النفي إلخ) أي وشرط عمل لأن يبقى خبر هام منفيا وقوله ولتعريف إلخ أي وشرط عمل لأن يكون الجزآن نكرتين (قوله فاما قوله إلخ) هذا منع لدليله وهو قوله للقاعدة إلخ (قوله يجب كون المعرفة المبتدأ) أي والنكرة خبرا ولا يجوز العكس وظاهره مطلقا ولو كانت النكرة مخصصة غير دالمة حينئذ الذي ذكره المصنف بقوله فقد مر إلخ أقرب بر شيئا در در (قوله إن أول بيت) أي فبيت نكرة والمضاف إليه هو أول كذلك وقد أخبر عنه بالمعرفة وهو قوله للذي وذلك لتخصيصه بالوصف وظاهر الزمخشري جعل المعرفة مبتدأ مطلقا ولا تجعل النكرة مبتدأ أصلا (قوله ماشيت من رجل) أي برجل مشيتك واعترض بان اللفظ في كلام الفارسي لا يحمل على ظاهره بل لا بد من تقدير أي مثل مشيتك أي برجل بمائل مشيتك بمعنى أنه على وفقها فكلامه صحيح وأجيب بان الاعتراض بالنظر للظاهر من غير تقدير هذا حاصل ما قاله الدماميني (قوله صفة لرجل) أي مشيتك أي مشي لك وعلى وفق مرادك وجه الوهم ما يأتي للمصنف من أن حرف المصدرى مع صلته معرفة فسقط ما في الدماميني والشمني (قوله في نحو ذلك) يريد أن يكون الفعل الواقع بعد ما مسندا إلى معرفة كالضمير في الآية حتى لو كان مسندا إلى نكرة لم يكن المصدر المقدر معرفة وقوله في نحو ذلك معرفة المراد بالحرف المصدرى أن وأن لانها مع صلتهما يحكم لهما بحكم الضمير (قوله والحرف المصدرى) بيان للوهم في جميع ما مر (قوله الجملتان معا) أي جملة الشرط والجواب فإشراطية وشت فعل الشرط وقوله من رجل بيان لما مررت برجل مرصوف بكونه أي رجل شته فهو كذلك أي من تشاؤه أو أي رجل شته فهو كذلك أي فهو مثل من تشاؤه أي في جميع صفات الرجال الممدوحة فيه وهذا معنى دقيق (قوله وأما الآية) أي في أي صورة ماشاء ركبك (قوله وعليهما) أي فالمعنى في أي صورة شامركبك عليها أو إن شامركبك عليها (قوله لا ذل يتعلق الشرط الجازم بجوابه) الأولى إذ لا يتقدم معمول الجواب على أداة الشرط وهنا قد جعل ركبك جوابا للشرط والجواب المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما في حيز الجزاء على الشرط وهو باطل وأما ذكره المصنف من أن الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم أتفق. معناه ولا وجه كونه علة لبطان القول بشرطية ما له دماميني وأجاب الشمني بان هذا من باب نفى الشيء لنفي ملزومه إذ المراد من عدم تعاق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمول الجوابه وإذا انتفى كون الشرط الجازم معمول الجوابه انتفى كون ما قبله معمول الجوابه قال وإنما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الآية لا احتمال أن يقال إن غير الجازم كذا يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه أه كلامه (قوله ولا تكون إلخ) اعتراض على قوله والصفة الجملة وظاهره جملة الشرط مع أن الصفة جملة الشرط وجملة الجواب معا والحاصل أنه أجمل في الجملة على الاحتمالين فظاهره اتحادهما عليهما (قوله والتقدير شاءها)

أي لصورة العائد محذوف أي إليها وفي متعلقة بركبك انتهى كلامه وكان حقه إذ علق في بركبك وقال الجملة صفة أن يقطع بان ما زائدة أي إذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة والصواب أن يقال إن قدرت ما زائدة فالصفة جملة شاء وحدها والتقدير شاءها وفي متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف هو

حال من مفعوله أو بعد ذلك أى وضعك فى صورة أى صورة وان قدرت شرطية فالصفة مجموع الجملتين والعائد محذوف أيضا وتقديره عليها وتكون فى حيثند متعلقة بعد ذلك أى عدلك فى صورة أى صورة ثم استوف ما بعده والصواب (٣٠٩) فى الآية الثانية أنها على تقدير مبتدا

وفى الثالثة أن الذى يدل أو

صفة مقطوعة بتقدير هو

أو أذم أو أعنى هذا هو

الصواب خلافا لمن أجاز

وصف النكرة بالمعرفة

مطلقا ولمن أجاز به بشرط

وصف النكرة أولا بنكرة

وهو قول الاخفش زعم

أن الأوليان صفة لا حران

فى ما حران بقومان مقامها

الآية لو صفها بقومان

وكذا قال بعضهم فى قوله

تعالى إن الله لا يحب كل مختال

فخور الذين يبخلون ومن

ذلك قول الزمخشري فى إنا

اعظمكم واحدة أن تقوموا

فإن أن تقوموا عطف بيان

على واحدة وفى مقام

ابراهيم انه عطف بيان على

آيات بينات مع اتفاق

التحويين على أن البيان

والمبين لا يتخالفان تعريفا

وتسكيما وقد يكون عبر

عن البدل بعطف البيان

لتأخيرها وتؤيده قوله فى

أسكنوهن من حيث سكنتم

من وجدكم أن من وجدكم

عطف بيان لقوله تعالى من

حيث سكنتم وتفسيره

قال ومن تبعضية حذف

بعض أى أسكنوهن مكانا

من مساكنكم عما تطيقون

انتهى وإنا يريد البدل لأن

الخافض لا يعاد إلا معه

وهذا إمام الصناعة سيويه

يسمى التوكيد صفة وعطف

البيان صفة كما مر

أى لا عليها كازعم أبو البقاء (قوله حال من مفعوله) أى حال كونه كأننا (قوله ثم استوف ما بعده) أى وهو  
الجملتان الشرطية والجوابية وهذا مناف لقوله فيما سبق أن الجملة صفة لأن المعنى على الصفة فى صورة مقول  
فيها ما شاء الله ركبك إلا أن يقال انه وصف فى المعنى استئناف لفظا فامل اه تقرير شيخنا دردير (قوله ثم  
استوف ما بعده) مراده أن ما بعده هو ما شاء ركبك كلام منقطع عن قوله فى أى صورة بمعنى أنه غير عامل فى  
ذلك الجار والمجرور ولما أنه متعلق بما قبل على ما بين فلا ينافى أن جملة الشرط والجزاء صفة للصورة كما أسلفه أى  
صورة مقول فيها ما شاء ركبك عليها هكذا ينبغي أن يفهم هذا الكلام من من حاشية الشيخ الأمير (قوله فى الآية  
الثانية) وهى قوله قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء الخ (قوله على تقدير مبتدا) أى هى أن لا نعبد إلا الله  
(قوله وفى الثالثة) وهى قوله ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا وقوله وهو قول الاخفش راجع لقوله ولمن  
أجاز به بشرط الخ (قوله زعم أن الأوليان صفة) أى والحق أنه بدل (قوله ومن ذلك) أى من الوهم فى الثانى  
(قوله لا يتخالفان الخ) أى بل إما أن يكون مرقتين فقط كما يقول البصريون أو نكرتين أيضا كما يقول الكوفيون  
وأما جواز اختلافهما فلم يقل به أحد وحيثند الصواب جعل أن تقوموا بدلا من واحدة وجعل مقام ابراهيم  
بدلا من آيات بينات (قوله تعريفا) أى وأن تقوموا ومعرفة لتأويله بقيامكم وكذا مقام ابراهيم معرفة وهو  
ظاهر (قوله وقد يكون) أى الزمخشري كما أن ضمير قوله قال بعد ذلك عائد عليه وقوله وقد يكون الخ جواب  
عن الزمخشري وحاصله أن مراده بعطف البيان البدل وعبر عن البدل بعطف البيان لتأخيرها إذ كل ما جاز أن  
يكون بيانا جاز أن يكون بدلا إلا ما استثنى (قوله أسكنوهن من حيث سكنتم) أى أسكنوهن مكانا من  
الأمكنة التى تسكنونها مما يطقونه (قوله ومن) أى الداخلة على حيث تبعضية (قوله وإنا يريد) أى بالبيان  
البدل (قوله إمام الصناعة) بدل من هذا أى وإذا كان يسمى هذين صفة فأولى تسمية البدل بيانا لأنه  
مواخ للبيان إذ كل ما كان بيانا كان بدلا إلا فيما استثنى (قوله كمنع الصرف) أى فانه لا يكون فى النكرة  
لأنها مصروفة المعارف المضمرات والمبهمات منها مبنية فلا تكون مصروفة ولا متنوعة منه فلم يبق المنع من  
الصرف إلا تعريف العلمية (قوله اشتراطا له تعريف العلمية أو شبهه كما فى أجمع) قال الرضى وذلك لأن من  
المعارف المضمرات والمبهمات وهما بيان فلا مدخل لهما فى غير المنصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف  
منه التنوين والكسر تبع للتنوين وإذا لم يدخلها التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال  
غير المنصرف هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا فلم يبق من جملة المعارف إلا العلم وأما تعريف التوكيد  
فهو بتقدير اللام أو الإضافة نحو أجمع لأنه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره أولى للاحتياج  
إليه فى منع صرف بعض التأكيذ وقيل إن تعريف التأكيذ تعريف العلمية لأن الفاظ التوكيد أعلام لها  
وإليه ذهب أبو على الفارسي (قوله كما فى أجمع) أى فانه معرفة بالإضافة المقدرة لأن أصله أجزمه فحذف  
الضمير فاكتفرا بالإضافة فى المعنى فهو مثل العلم فى كون تعريف كل ليس ظاهرا اه تقرير دردير (قوله  
اشتراطا لهما) أى لنعنيهما تعريف الخ قال الرضى فلا ينعى اسم الإشارة إلا بذى اللام أو بما حمل عليه من  
الموصول ذى اللام أو ذو الطائفة وكان الواجب بناء على أن الموصوف أحصى أو مساو وأن ينعى اسم الإشارة  
بكل واحد من اسم الإشارة والموصول بذى اللام والمضاف إلى أحد الثلاثة لكن اسم الإشارة مبهم الذات  
وانما تعين الذات المشار إليها بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه مبهم آخر مثله لأن المبهم مثله لا يدفع  
إليه فلو لم يبق إلا الموصول وذو اللام والمضاف إلى أحدهما وتعرف المضاف بالمضاف إليه والى القى بالحكمة  
أن يرفع إبهام المبهم بما هو متعين فى نفسه كذى اللام لا بالشئ الذى يكتب التعريف من معرف آخر ثم يكتب

فاعلى نعم ونس لكنها تكون مباشرة له أو لا أضيف إليه بخلاف ما تقدم فشرطها المباشرة له ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن أبي عمير أن ذلك لحق تخاصم أهل (٢١٠) النار ينصب التخاصم أنه صفة للاشارة وقد مضى أن جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الاشارة

الاشتقاق كما اشترطوه في غيره من النعوت ولا يكون التخاصم أيضا عطف بيان لأن البيان يشبه الصفة فكما لا توصف الاشارة إلا بما فيه أل كذلك ما يعطف عليها ولهذا منع أبو الفتح في وهذا على شيخ في قراءة ابن مسعود برفع شيخ كون يعلى عطف بيان وأوجب كونه خبرا وشيخ أما خبر ثان أو خبر محذوف أو بدل من يعلى أو يعلى بدل وشيخ الخبر ونظير منع أبي الفتح ما ذكرنا منع ابن السيد في كتاب المسائل والأجوبة وابن مالك في التسهيل كون عطف البيان تابعا للمضمر لا متنازع ذلك في النعت ولكن أجاز سيويه ياهذان زيد وعمرو على عطف البيان وتبعه الريادي فأجاز مررت بهذين الطويل والقصير على البيان وأجازه على البدل أيضا ولم يجزه على النعت لأن نعت الاشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ \* وعن نص على منع النعت في هذا سيويه والمبرد والزجاج وهو مقتضى القياس ومنع سيويه فيها مخالف لأجازته في النداء (النوع الرابع) اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان والاختصاص في بعضها كالمبتدآت وأصحاب

المبهم منه تعريفه المستعار واقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحل الوصول عليه لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب (قوله مباشرة له) نحو نعم الرجل وقوله أو لا أضيف أي الفاعل إليه أي إلى المباشر نحو نعم غلام الرجل (قوله بخلاف ما تقدم) أي من الاشارة وأي في النداء (قوله فشرطها المباشرة له) أي مباشرة اللام الجنسية (قوله أنه صفة للاشارة) أي فهذا وهم لأن تخاصم ليس معرفا بال الجنسية (قوله أنه صفة للاشارة) قال الشنقي يُلزم عليه الفصل بين اسم الاشارة وصفته بالخبر وهو غير جائز (قوله وقد مضى الخ) وجه ثان للوهم (قوله كما اشترطوه في غيره من النعوت) أي وتخاصم غير مشتق فلا يكون نعتا للاشارة (قوله كذلك ما يعطف عليها) أي عطف بيان لا يكون إلا بال (قوله ولا يكون التخاصم أيضا عطف بيان) أي كما لا يكون نعتا (قوله ولهذا) أي لكون البيان لاسم الاشارة لا بد أن يكون مقرونا بال (قوله كون يعلى عطف بيان) أي لخلوه من أل (قوله وأوجب كونه خبرا) أي عن هذا وقوله أو يعلى بدل أي من هذا (قوله لا متنازع ذلك في النعت) أي لأن الضمير لا ينعى ولا ينعى به والقاعدة أن كل ما كان يائنا يجوز أن يكون صفة إذا أول بمشتق (قوله ولكن أجاز الخ) قصد المصنف بهذا ذكر قول آخر والحاصل أن المسئلة فيها قولان الأول أن كل ما جاز أن يكون يائنا يجوز أن يكون صفة وهذا هو الصحيح والقول الثاني أنه لا يلزم ذلك (قوله ولكن أجاز سيويه الخ) هذا استدراك على قوله فكما لا توصف الاشارة إلا بما فيه أل فكذلك ما عطف عليها أفاد به أن هذا ليس متفقا عليه (قوله على عطف البيان) أي مع أنه لا يجوز أن يكونا صفة لما سبق أن نعت الاشارة لا بد أن يكون على بلام الجنس (قوله لا يكون إلا طبقها في اللفظ) وذلك لأن نعت اسم الاشارة اشترط فيه شروط ستة الأول أن يكون بال والثاني أن يكون جنسا لا وصفا وهذا غالب لا لازم والثالث أن يكون مفردا والرابع أن يكون متصلا فلا يقال مررت بهذا في الدار الفاضل وإن جاز مررت بالرجل في الدار الكريم والخامس أن لا يقطع والسادس أن لا يخالف متبوعه في أفرادوه وغيره فلا يجوز مررت بهذين الرجل والمرأة (قوله إلا طبقها في اللفظ) أي فإذا كانت الاشارة مفردة لا بد أن تكون الصفة كذلك وهذا نلفظ مثني والطويل والقصير لفظان مفردان تابع أحدهما للآخر (قوله ومنع سيويه فيها) أي في هذه المسئلة وهي مررت يزيد الطويل والقصير (قوله في النداء) أي فانه قال في قولك ياهذان الطويل والقصير أن الطويل والقصير يجوز أن يكونا نعتا لاسم الاشارة مع أنه لم يطبق في اللفظ وقصده بهذا الاعتراض على سيويه (قوله في بعض الألفاظ) لم يقل في بعض المعمولات لأنه لو قال ذلك لكان الضمير في قوله والاختصاص في بعضها عاتدا على المعمولات وقد عد من هذا البعض أصحاب الأحوال وصاحب الحال من حيث أنه صاحبها ليس بمعمول اه شمني وتأمله (قوله كظروف المكان الخ) قال الرضي إنما نصب الفعل جميع أنواع الزمان لأن بعض الأزمنة أعني الأزمنة الثلاثة من مدلوله فطردها لتعصب في مدلوله وغيره وأما المكان فلأنه يمكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالة عليه عقلية لالفظية لأن كل فعل لا بد له من مكان فتعصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل أعني الأزمنة الثلاثة وهو غير المحصور كالجهاات الست والمحدود كالفرسخ والميل ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة (قوله كظروف المكان) أما ظروف الزمان فتعصب على الظرفية كانت مبهمه أو مختصة (قوله كما عسل الطريق الثعلب) هذا بعض عجز من بيت وهو \* لذن بهز الكف يعسل مته \* فيه كما عسل الخ (قوله وقول جماعة) أي ومنهم سيويه فانه قال إن الدار نصب على الظرفية وهو مستثنى من اشتراط إبهام ظرف المكان فهو مثل قعدت مقعد زيد فان مقعد ليس منها وانفقوا على أنه ظرف مكان وذلك لكثرة دورانه في الكلام (قوله وقول جماعة الخ)

هؤلاء

الأحوال ومن الوهم في الأول قول الزمخشري في فاستبقوا الصراط وفي سنعيدها سيرتها الأولى

وقول ابن الطراوة في قوله \* كما عسل الطريق الثعلب \* وقول جماعة في دخلت الدار أو المسجد أو السوق

ان هذه المنصوبات ظروف وإنما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وامام وخلف والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا والجار المقدر إلى في سعيدها سيرتها (٢١١) الأولى وفي البيت وفي أو

إلى في الباقي ويحتمل ان استبقوا ضمن معنى تبادروا وقد أجز الوجهان في فاستبقوا الخيرات ويحتمل سيرتها أن يكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتغال أي سعيدها طريقته ومن ذلك قول الزجاج في واقعدوا لهم كل مرصد أن كلا ظرف ورده أبو علي في الاغفال بما ذكرنا وأجاب أبو حيان بأن اقعدوا ليس على حقيقة بل معناه ارصدوهم كل مرصد ويصح ارصدوهم كل مرصد فكذا يصح قعدت كل مرصد قال ويجوز قعدت بحسب زيد كما يجوز قعدت مقعده انتهى وهذا مخالف لسكلامهم إذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر والفرق أن انتصاب هذا النوع على ظرفيته على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع وأما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس وقيل التقدير على كل مرصد لحذفت على كما قاله وأخفى الذي لولا الـ لـ لقضائي أي لقضي على وقياس الزجاج أن يقول في لا قعدن لهم صراطك المستقيم مثل

هؤلاء الجماعة هم إلا كثرون ومنهم امام الصناعة سيديوه فيرون ان دخول وسكن ونزل تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان أو لا نحو دخلت الدار ونزلت الحان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة في كلامهم فحذف حرف الجر أعني في معها في غير المبهم أيضا واتصب ما بعدهما على الظرفية ولو لمختصا فهو مستثنى من قولهم إنما ينصب من الظروف المكانية ما كان مبهما وقال الجرمي دخلت متعدي بنفسه فمفعوله مفعول به على طريق التوسع لا مفعول فيه والاصح أنه لازم كما هو القول الأول ألا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة أيضا نحو دخلت في البلد وسكنت في مساكن الذين ظلموا ونزلت في الحان وكون مصدر دخلت هو الدخول والفعل في مصادر اللازم أغلب وكون دخلت ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجح ان كونه لازما ما شئني (قوله ان هذه المنصوبات ظروف) أي مضمنة معنى في (قوله ويعرف) أي المكان المبهم (قوله والصواب الخ) أي هو مذهب ابن مالك هذا بناء على أن الفعل فيها لازم وقوله والصواب الخ وقيل ان الدار والمسجد مفعول ببناء على أنه متعد (قوله والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا) قال الدماميني هو مذهب ابن مالك ولا يخفى أن التخريج على ذلك ليس أولى من تخريج الجماعة فان من يرى ان هذه المنصوبات منصوبة على الظرفية يلزمه مخالفة الاستعمال في نصب غير المبهم من المكان على الظرفية وما استصوبه المصنف من التخريج على نزع الخافض توسعا ليس بمقيس فما الذي اقضى كون هذا صوابا دون قولهم قال الشئني يمكن أن يكون الذي اقضى كون هذا صوابا كثرة وجود النصب على اسقاط الجار توسعا في كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان على الظرفية (قوله في الباقي) أي فالمعنى دخلت إلى الدار أي انتهى الدخول إليها ودخلت فيها وهذا هو المتبادر واستبقوا في الصراط أي في المرور عليه أو استبقوا إلى الصراط أي إلى المرور عليه (قوله تبادروا) أي هم متعد بنفسيه ويتبادر مضارع والماضى تبادر وأمره تبادر لأن ماضيه بادر لأنه متعد بالي (قوله الوجهان) أي النصب على نزع الخافض والتضمين (قوله سعيدها طريقته) أي فالمعنى سعيدها طريقته (قوله ان كلا) أي في كل مرصد (قوله في الاغفال) اسم كتاب وضعه الفارسي فيما أغفله الزجاج (قوله بما ذكرنا) أي من أن ظرف المكان لا بد أن يكون مبهما وكل مرصد مختص إذ على الارصاد مختص (قوله بان اقعدوا الخ) حاصله انه من جملة الظرف الملاقي لعامله في اللفظ والمعنى فهم كما اشترطوا الإيهام الظرف استثنوا منه ما إذا كان موافقا لعامله في اللفظ والمعنى وهنا قد توافقا في المعنى فهو من جملة المستثنى غاية الأمر أنه عبر باقعدوا بدل ارصدوا (قوله فكذا يصح قعدت الخ) أي لا ارصدوا ليس على حقيقة بل بمعنى ارصدوا (قوله كما يجوز قعدت مقعده) أي فالمدار عنده على الاتفاق في المعنى وأن التوافق في اللفظ لا يشترط (قوله وهذا مخالف الخ) هذا رد لجواب أبي حيان المذكور (قوله توافق مادتي الظرف وعامله) أي التوافق في اللفظ والمعنى وأما التوافق في المعنى فقط فلا يكفي فهو ليس كالمصدر (قوله كما في المصدر) أي فقد اكتفوا فيه بالتوافق في المعنى فقط على القول الصحيح (قوله على ظرفيته) أي على الظرفية (قوله عمل السماع) أي والمسموع إنما هو توافق الظرف وعامله في اللفظ والمعنى (قوله على كل الخ) أي فهو منصوب على نزع الخافض (قوله وأخفى الذي الخ) صدره تخن وتبدى ما بهما من صباة (قوله لقضي على) أي فحذف على وأتى بنون الوقاية لتقي الفعل من الكسر (قوله مثل قوله في واقعدوا لهم كل مرصد) أي من ان صراطك نصب على الظرفية أي انه لم يقل فيه ذلك بل قال انه نصب على نزع الخافض وقال ذلك في اقعدوا لهم كل مرصد ومما متاثران فما جرى في أحدهما يجري في الآخر فهذا اعتراض ثان على الزجاج (قوله الظاهر) أي على الظاهر فهو منصوب على نزع

قوله في واقعدوا لهم كل مرصد والصواب في الموضعين أنهما على تقدير على كقولهم ضرب زيد الظهر والبطن فيمن نصبهما أو أن لا قعدن واقعدوا

فمنها معنى لا من والزمو ومن الوهم في الثاني قول الحوفي في ظلمات بعضها فوق بعض إن بعضها فوق بعض جملة متخبر بها عن ظلمات وظلما  
غير مختص فالصواب قول الجماعة انه خبر لمحدوف أى تلك ظلمات نعم إن قدر أن المعنى ظلمات أى ظلمات بمعنى ظلمات عظام أو  
متكاثفة وترك الصفة لالة (٢١٢) المقام عليها كما قال له حاجب في كل أمر يشينه صرح وقول الفارسي في ورهانية

ابتدعوا ما له من باب زيدا  
ضربته واعترضه ابن  
الشجري بأن المنصوب في  
هذا الباب شرط أن يكون  
مختصا ليصح رفعه بالابتداء  
والمشهور أنه عطف على  
ما قبله وابتدعوا صفة  
ولا بد من تقدير مضاف  
أى وحب رهانية لإعمال  
يحمل أبو على الآية على  
ذلك لا عزاله فقال لأن  
ما ابتدعونه لا يخلقه الله  
عز وجل وقد يتخيل ورود  
اعتراض ابن الشجري  
على أى البقاء في تجويزه في  
وأخرى تجويزها كونه  
كزييدا ضربته ويجاب  
بأن الأصل وصفة أخرى  
ويجوز كون تجويزها صفة  
والخبر إما نصر وإما  
محدوف أى ولستم نعمة  
أخرى ونصر بدل أو خبر  
لمحدوف وقول ابن مالك  
بدل الدين في قول الحماسي  
فأرسا ما غادروه ملجاء  
أنه من باب الاشتغال  
كقول أبي على في الآية  
والظاهر أنه نصب على  
المدح لما قدمنا وما في البيت  
زائدة ولهذا أمكن أن  
يدعى أنه من باب  
الاشتغال (النوع الخامس)  
اشتراطهم الاضمار في  
بعض المعدولات

الخافض (قوله ضمنا) أى فهو نصب على المفعولية (قوله ومن الوهم في الثاني) وهو اشتراط الاختصاص  
في المبتدآت وأصحاب الأحوال (قوله أو متكاثفة) بالناسخ في نسخة بالنون ومناهما واحد (قوله حاجب الخ)  
هذا صدرت لمروان بن أبي حفصة المعروف بابن أبي السمت وعجزه وليس له عن طاب العرف حاجب  
وقبله يصم عن الفحشاء حتى كأنه إذا ذكرت في مجلس القوم غائب  
ويشبهه بعبية من الثين وهو العيب والعرف بضم العين المعروف وهو الاحسان أى له حاجب عظيم في كل  
ما يعبه وليس له حاجب حقير يحجبه عن طالب الاحسان فضلا عن الحاجب العظيم واستعمل الشاعر في مع  
حاجب الاول إشارة إلى أن الأمر الذي يشينه تمكن المانع منه تمكن المظروف من الظرف فجعل الحاجب  
كأن في ذلك الأمر الذي يشين واستعمل مع حاجب الثاني عن لأنه لا يقال في طالب العرف حاجب (قوله وقول  
الفارسي الخ) عطف على قول الحوفي (قوله ورهانية) أول الآية ثم فقينا على آثارهم برسائنا فقينا به يسي  
ابن مريم وآتياء الانجيل وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رافة ورحمة الخ (قوله في هذا الباب) أى باب الاشتغال  
(قوله ليصح رفعه) أى ورهانية نكرة غير مختصة (قوله على ما قبله) أى رافة (قوله وحب رهانية) أى لأنه  
الذي يتعلق بالقلب لا نفس الرهانية وهذا بناء على أن المراد الرهانية بالأعضاء الظاهرية (قوله أبو على)  
أى الفارسي (قوله على ذلك) أى على العطف وحاصله أنه لو جعل ورهانية عطفًا على ما قبله لكان في الكلام  
تناقض وذلك أن مفاد العطف يقتضى أن تكون الرهانية مخلوقة لله والوصف بالابتداء يقتضى أنها مخلوقة  
لهم وما كان مخلوقا لهم لا يخلقه الله فهو تناقض فعدل الفارسي عن العطف وجعله من باب الاشتغال  
والتناقض مبني على مذهبه من أن الوصف بابتداعهم لها ينافي كونها مخلوقة لله إذ ما ابتدعونه لا يخلقه الله  
عنده (قوله لا عزاله) أى لأنه كان من المعزلة (قوله في تجويزه في أو أخرى الخ) أى فيقال إن أخرى نكرة  
غير مختصة وشرط المنصوب في باب الاشتغال أن يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء (قوله بأن الأصل الخ)  
أى فالمرسوف المحذوف مختص فيجوز حينئذ نصبه على أنه من باب الاشتغال (قوله ويجوز كون تجويزها  
صفة) أى لاخرى الواقعة مبتدا (قوله أو خبر) أى هي نصر (قوله فارسي الخ) قال الدماميني هذا صدر  
بيت عجزه غير زميل ولا نكس وكل البيت في الحماسة منسوب لامرأة من بني الحرث ولم أرفها  
النصب في فارسي وإثماريته فيها مرفوعا ولعل النصبر رواية وما زائدة وغادروه تركوه وما جازم الميم  
وبالحاء المهملة مأكول اللحم للباع والزميل بضم الزاى وفتح الميم المشددة المصنف والتكسر بكسر النون من  
لاخير فيه والوكل العاجز بكل أمره لغيره (قوله كقول أبي على) أى فورد عليه ما ورد على أى على من أن فارسي  
ليس مختصا وغير المختص لا ينصب على الاشتغال (قوله لما قدمنا) أى من أن المنصوب على الاشتغال لا بد  
أن يكون مختصا (قوله ولهذا) أى لإفادة ما أى أنه ما جاء دعوى الاشتغال إلا من جعل ما زائدة أمالو  
جعلها نافية فلا يأتى له دعوى الاشتغال لأن ما لافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل  
لا يفسر عاملا (قوله أمكن أن يدعى أنه من باب الاشتغال) أى وإن كان يرد عليه بعد ذلك الاعتراض السابق  
(قوله ويجزولوا) أى عند سبويه (قوله ولا يختصان بضمير خطاب) بل مثله ضمير المتكلم وضمير الغائب  
(قوله ويجزولوا) وسعدى وحناني وفي بعض النسخ زيادة ودوالى قبل حناني قال المصنف فى أوضح  
المالك معنى ليك إقامة على اجابتك بعد إقامة وسعدى لك بعد إسماعيل أى إعانة بعد إعانة ولا  
يستعمل إلا بعد ليك وحنانيك تحتنا لك بعد نحن ودوالى بعد تداول (قوله وشذ الخ) أى لعدم

إضافته

والإظهار في بعض فمن الاول مجرور لولا ومجرور  
وحد ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره تقول لولاى ولولاك ولولاه ووحدى ووحدك ووحده ومجرور لى وسعدى وحناني  
ويشترط لمن ضمير الخطاب وشذ محو قوله



فيآلي إذ هدرت لهم وقول آخر \* لقلت إليه لمن يدعو \* كما شذت اضافتها إلى الظاهر في قوله \* قلبي فإني يدعى مسور \* ومن ذلك مرفوع خبر كادواخوانها لإلا عسى تقول كاد زيد يموت ولا تقول يموت أبوه ويجوز عسى زيد أن يقوم أو يقوم أبوه فيرفع السببي ولا يجوز رفعه إلاجنبي نحو عسى زيد أن يقوم عمرو عنده ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل في غير مسألة الكحل وهذا شرطه مع الاضمار الاستتار وكذا مرفوع محرقم وأقوم وتقوم وتقوم ومن الثاني (٣١٣) تأكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت

وعطف البيان والمبين ومن الودم في الاول قول بعضهم في لولاى وموسى أن موسى محتمل الجر وهذا خطأ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بأداة الجار ولان لولا لا تجر الظاهر فلو أعيدت لم تعمل الجر فكيف ولم تعد هذه مسألة يحاجي بها فيقال ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسم مجرور أعدت الجار أم لم تعده وقول مجرور لأنه يصح أن تعطف عليه اسما مرفوعا لان لولا محكوم لها بحكم الحروف الزائدة والزائد لا يقدح في كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية فكذا ما أشبه الزائد وقول جماعة في قول هدية عسى السكرب الذي أمسيت فيه

يسكون وراءه فرج قريب ان فرجا اسم كان والصواب انه مبتدا خبره الظرف والجملة خبر كان واسمها ضمير الكرب واما قوله وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني فهو في فانهض فنهض الشارب الثمر فهو بدل اشتغال من تاء جعلت

اضافته ليا المتكلم وقوله وقول آخر أى لاضافته لضمير الغائب (قوله فيآلي الخ) مضاف ليا المتكلم وهو من الطويل أنشده السيوطي

دعوني فيآلي إذ هدرت لهم \* شقائق أقوام فأسكتها هدرى  
وحيثنذ فاذ ساكنة لا مفتوحة كما هو الواقع في نسخ هذا الكتاب (قوله لقلت إليه الخ) قبله

انك لودعوتني ودوني \* زورا ذات مترع يوني

الزورا الارض البعيدة وقوله مترع أى مائة بالماء وقوله ييوني بفتح الباء أى بعيدة متسعة (قوله قلبي يدى) أى قلبي مضاف ويدى مضاف اليه وأما ابي الاول فهو فعل ماض لا شاهد فيه وصدر البيت دعوت لما نابني مسورا \* ومعنى البيت دعوت مسورا ينصرني لاجل ما نابني من الشدائد فأجاني ولباني أجاب الله دعاءه ونصره كما نصرني (قوله ومن ذلك) أى الاول (قوله مرفوع خبر كادواخوانها) أى فلا يكون إلا ضمير عائد على اسمها (قوله إلا عسى) أى فان مرفوع خبرها يجوز أن يكون اسما ظاهرا لكن لا بد أن يكون سيبيا أى مضافا للضمير اسمها ولا يكون أجنيا (قوله ومن ذلك) أى الاول (قوله مرفوع اسم التفضيل) أى فلا يكون إلا ضمير عائد على الموصوف به (قوله وهذا) أى مرفوع اسم التفضيل أى أنه يشترط فيه أمران (قوله ومن الثاني) أى اشتراط الاظهار في بعض المعمولات (قوله تأكيد الاسم المظهر) أى فلا يؤكده المظهر إلا بمظهر (قوله والنعت) أى لان الضمير لا ينعت ولا ينعت به ولا يبين ولا يبين به (قوله محتمل الجر) أى عطفا على الياء المجرورة بحلا بلا (قوله وهذا خطأ) أى من وجهين (قوله ولان لولا الخ) هذا هو المنظور له في الوهم (قوله يحاجي بها) أى يلغز بها (قوله في كون الاسم) أى الواقع بعده وقوله مجردا من العوامل اللفظية أى فيكون مبتدا (قوله فكذا ما أشبه الزائد) أى وحيثنذ فإيا مبدءا لعلها رفع بالابتداء والعطف عليها نظرا للمحل (قوله ان فرجا اسم كان) أى وجملة كان وخبرها خبر عسى وفيه أنه يلزم عليه أن مرفوع خبر عسى اسم ظاهر غير سببي وهو لا يجوز وهذا وجه الوهم (قوله فانهض) أى أقوم والتمل السكران (قوله لا فاعل يثقلني) أى والجملة من الفعل والداعل خبر لجعل لانه من أخوات كاد لا يلزم عليه أن مرفوع خبر أخوات كاد اسم ظاهر مع أنه لا يرفع إلا للضمير (قوله انه يجوز كون هو توكيدا) أى لشأنه وهو وهم لانه يلزم عليه توكيد الاسم الظاهر بالماض وهو لا يصح وقوله وقد مضى إشارة إلى الاعتذار عنه بما سبق له في باب ضمير الفصل من أنه محتمل أن مراد أبي البقاء أنه توكيد للضمير مستتر في شانتك لانه نفس شانتك وحيثنذ فلا معنى لقطع بتوهمه (قوله عطف بيان) ووجه الوهم أن الضمير لا يبين كما انه لا ينعت وقد يحاج عنه بانه أراد بالبيان البدل لتأخيرها (قوله وقول التحوين) أى ومن الوهم في الثاني قول التحوين وجعل ذلك من الوهم في الثاني وهم لان الثاني اشتراط الاظهار في بعض المعمولات ولم يشترط أحد في العطف على فاعل فعل الامر المستتر فيه ان يكون المعطوف اسما ظاهرا قال الشمني وأقول الأول في جعل ذلك من الوهم في الثاني لان رد ابن مالك على التحوين يقتضى أن عطاف الاسم الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه ان يكون ذلك الفاعل ظاهرا أو يصح في موضعه ظاهر (قوله ان العطف على الضمير المستتر) أى وهو وهم لانه يقتضى أن فعل الامر يرفع الظاهر وهو لا يجوز وقد يحاج بانه يتفرق في

لا فاعل يثقلني ومن الوهم في الثاني قول أبي البقاء في إن شانتك هو الأبتى انه يجوز كون هو توكيدا وقد مضى وقول الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله إذا قدرت أن مصدرية وأنها وصلت عطف بيان على الهاء وقول التحوين في نحو اسكن أنت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر وقدر ذلك ابن مالك وجعله من عطف الجمل والاصل وليسكن زوجك وكذا قال في لا تخلقه نحن ولا أنت أن القدير لا تخلقه أنت

لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهر أو مرفوع الفعل المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم وجوز في قوله نظوف ما نظوف ثم ناوى  
ذو الاموال مناو العديم الى حفر اسافلن جوف (٢١٤) وأعلاهن صفاح مقيم كونه ذوو فاعلا بفعل غيبة محذوف أى يأوى ذوو الاموال

وكونه وما به توكيد على  
حاضر بزيد الظهور والطن  
(تذيه) من العوامل  
ما يعمل في الظاهر وفي  
المضمير بشرط استتاره  
وهو نعم وبش تقول  
نعم الرجلان الزيدان ونعم  
رجلين الزيدان ولا يقال  
نعم الا في لية أو بشرط  
افراد وتذكيره وهو رب  
في الاصح (النوع السادس)  
اشترطهم المفرد في بعض  
المعمولات والجملة في  
بعض فمن الاول الفاعل  
ونائبه وهو الصحيح فاما  
ثم بداهم من بعد ما رأوا  
الآيات ليسجنته اذا قيل  
لهم لا تقسدا في الارض  
فقد مر البحث فيما ومن  
الثاني خبر ان المفتوحة اذا  
خفت وخبر القول المحكى  
نحو قول لا اله الا الله وخرج  
بذكر المحكى قولك قولي  
حق وكذلك خبر ضمير  
الشان وعلى هذا فقوله  
تعالى من يكتمها فانه آثم  
قلبه اذا قدر ضمير انه للشان  
لزم كون آثم خبرا مقدما  
وقلعه مبتدأ مؤخرًا واذا قدر  
راجعا الى اسم الشرط جاز  
ذلك وان يكون آثم الخبر  
وقلعه فاعل به وخبر أفعال  
المقاربة ومن الوهم قول  
بعضهم في فطلق مسح  
بالسوق والاعناق ان مسح  
خبر طفق والصواب انه  
مصدر لخبر محذوف أى  
ي مسح مسحوا جواب الشرط

التابع وقد أشار لتوجيه الوهم المصنف بقوله لان مرفوع الخ (قوله لان مرفوع فعل الامر الخ) أى  
وانما جعله من عطف الجمل لان عطف المفردات لان مرفوع فعل الامر الخ (قوله لا يكون غير ضمير المتكلم)  
أى ولو عطف أنت في المثال الثاني على الضمير المستتر لكان المضارع المبدوء بالنون رفع ضمير المخاطب مع انه لا  
يرفع الا ضمير المتكلم وهذا تدليل لقوله وكذا قل في لا تخفقه وأما قوله قبل لان فعل الامر فراجع لقوله ليسكن  
زوجك الخ (قوله وجوز) أى ابن مالك (قوله الى حفر) أى القبور (قوله جوف) أى واسعة (قوله صفاح) هى  
الحجارة العريضة (قوله أى يأوى ذوو الاموال الخ) أى وليس قوله ذوو الاموال فاعلا لتأوى لان الفعل  
المضارع المبدوء بالنون لا يرفع الا ضمير المتكلم وحده أو معه غيره (قوله توكيدا) أى اضمير ناوى (قوله على  
حاضر بزيد الظهور والطن) اعلم انهم أجازوا فيه التاكيد كما ذكره وأجازوا فيه أيضا اليدل وهو بدل البعض  
من الكل لكن يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز أن يكون ارتقا معا على البدل أو على  
الأكيد فان قلت فلم لم يجوزوا في البيت البدلية وقد نصوا على ان البدل اذا كان مفيد للاحاطة جاز كونه بدلا  
من ضمير الحاضر كما في قمتنا أولنا وآخرنا قلت كأنهم امتنعوا من ذلك لاجل اشتراطهم في البدل صحة حلوله محل  
المبدل منه وفيه أن هذه القاعدة منطوية فيها اذ لا يتمتع ان يقال أكلت الارغفة جزء منها ولا سكنت الدار بيت  
منها على أن يكون كل منهما مبدل بعض مع ان الثاني لا يحل محل الاول اذ لا يقال أكلت جزء من الارغفة ولا  
سكنت بيت من الدار اه دمايى (قوله الظهور والطن) توكيد لزيد أى الظاهر منه والبطن منه (قوله  
ونعم رجلين) أى نعم هما رجلين فرجلين تميز والزيدان المخصوص بالمدح (قوله نعمنا) أى بابر از الضمير  
(قوله في لغية) أى ضعيفه وهى لغة كلوفى البراغيث (قوله وهو رب) نحور به رجلا ورب رجلا لا ورب  
وامرأة ونساء فالضمير على كل حال مفرد مذكر (قوله فقد مر البحث فيهما) أى فليس ليسجنته فاعل بدليل  
الضمير العائد على البداء وكذا انائب الفاعل لهم لاجل لا تقسدا (قوله ومن اثنى) أى بما اشترطوا فيه ان  
يكون جملة (قوله خبر ان المفتوحة الخ) قال في الخلاصة  
وان تخفف ان فاسمها استكن \* والخبر اجمل جملة من بعد أن  
(قوله وخبر القول المحكى) حاصل ان القول اذا وقع فاما أن تقصد حكاية أو الاخبار عنه بمر فان كان الاول  
وجب الاخبار عنه بجملة مراد لفظها وان كان اثنى أخبر عنه بمفرد (قوله خبر ضمير الشان) أى فيجب ان  
يكون جملة (قوله وعلى هذا) أى كرون خبر ضمير الشان جملة (قوله اذا قدر الخ) هذا يفيد حوان التقديرين  
وهو مخالف لما سبق في مبحث ضمير الشان من انه اذا احتل كونه غير ضمير شأن تعين ولا يعدل لغيره  
والجواب ان المراد هناك لا يعدل لغيره أى لراحيته وناقصه التدرب في الاعراب مع ارضاء العنان وقطع  
النظر عن الارجحية وعدمها (قوله كون آثم خبرا) أى لا مبتدأ وقلبه خبر اذ لا يتخير عن التذكير الغير  
المختص بالمعرفة ولا يجوز أن يكون آثم خبر ان وقلبه فاعل به لان خبر ضمير الشان لا يكون مفردا (قوله وخبر  
أفعال المقاربة) نحو طفق يتكلم وأخذ يشعر (قوله ومن الوهم) أى في أفعال المقاربة (قوله ان مسح خبر  
طقف) أى قد جعل خبرا مفردا وهو وهم (قوله ومن الوهم) أى في جواب القسم (قوله ان اللام وما بعدها  
جواب) أى جواب للقسم أى وهو خطأ لان المضمر بعد لام كى والفعل بعدها في تأويل مفرد والمفرد  
لا يجاب به القسم (قوله وقد مر البحث الخ) أى فقد قال سابقا وأجاز أبو الحسن تلقى القسم بلام كى وجعل منه  
يحلفون بالله لكم ليرضوكم وقال المني ليرضتكم وان ابا على قال وهذا عندى أولى من ان يكون متعلقا  
يحلفون والمقسم عليه محذوف والجماعة يابون ذلك بناء على ان القسم انما يجاب بالجملة ويقدر في الآية  
وجواب القسم ومن الوهم قول الكسائي وأبي حاتم في نحو يحلفون بالله لكم ليرضوكم ان اللام وما بعدها جواب وقد مر البحث في ذلك ليكون

وقول بدر الدين بن مالك في قوله تعالى أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا ان جواب الشرط مخدوف وان تقديره ذهب نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات أو كمن هداه الله بدليل فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء والتقدير الثاني باطل ويجب عليه كون من موصولة وقد (٢١٥) يتوهم ان مثل هذا قول صاحب

اللوامح وهو أبو الفضل الرازي فانه قال في قوله تعالى أم من خلق السموات والأرض لا بد من اضمار جملة معادلة والتقدير كمن لا يخلق انتهى وانما هذا مبنى على تسمية جماعة منهم الزمخشري في مفصله الظرف من نحو زيد في الدار جملة ظرفية لكونه عندهم خلفا عن جملة مقدرة ولا يعتد بمثل هذا عن ابن مالك فان الظرف لا يكون جوابا وان قلنا انه جملة (النوع السابغ) اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع والاسمية في بعض ومن الاول جملة الشرط غير لولا وجملة جواب لولا لولا وما والجمتان بعدلما والجملة التالية أحرف التحضيض وجملة أخبار أفعال المقاربة وخبر أن المفتوحة بعدلما عند الزمخشري ومتابعه نحو ولو أنهم آمنوا ومن الثاني الجملة بعد إذا الفجائية وليتبعها على الصحيح فيها ومن الوهم في الاول أن يقول من لا يذهب إلى قول الاخفش والكوفي: في نحو وإن امرأة خافت وإن أحد من المشركين استجارك وإذا السماء

ليكون كذا العرضوك (قوله وقول بدر الدين) هذا ناظر لجواب الشرط (قوله ان جواب الشرط) أي من قوله أفمن زين الخ (قوله حسرة) الاولى حسرات بالجمع ليوافق المقدر المنطوق به الدالة عليه ولان الجمع ذكر للمعنى فاذا قدر المفردات ذلك المعنى المراد (قوله باطل) أي لان الجار والمجرور لا يكون جوابا للشرط (قوله باطل) أي على ان من شرطية وهذا جوابها (قوله ويجب عليه الخ) هذا كلام مستأنف أي انه على التقدير الثاني نجعل من موصولة ولا نجعلها شرطية خلافا لبدر الدين ويكون هذا المقدر خبرا للمبتدأ وهو من الموصولة والحاصل ان التقدير الثاني باطل ان كان معتقدا ابن مالك ان من شرطية لا موصولة وان كان مراده أنها موصولة وأطلق على خبرها جواب الشرط تجوزا من حيث كونه شبهة في المعنى فلا بطلان ووجه المشابهة ان المبتدأ الموصول بجملة فعلية مستقبلية مشابهة لاسم الشرط فصلته بجملة الشرط وخبره بجملة الجزاء في المعنى اذ قولك الذي يأتيني أكرمه في معنى من يأتيني أكرمه فان قلت هذا الاطلاق مجازي لكن لا قرينة على التجوزات القرينة قائمة وهي عدم صلاحية المقدر لان يكون جواب الشرط فتعذرت الحقيقة لحمل على المجاز والعلاقة المشابهة (قوله وقد يتوهم) أي يقع في الوهم أي الذهن ولو على سبيل الرجحان (قوله ان مثل هذا) أي مثل التقدير الثاني والمثلية المتروكة في البطلان ووجه بطلانه ان قوله لا بد من اضمار جملة معادلة ان ارادها جملة من الالفاظ فهو صحيح وان اراد الجمل المصطلح عليها في النحو فليس كذلك اذا الجار والمجرور من قبيل المفرد وقوله وانما هذا أي التعبير بالجملة الخ جواب عن هذا الاعتراض فلما كان هذا الاعتراض مجابا عنه بخلاف الوارد على ابن مالك كان تقدير صاحب اللوامح كتقدير ابن مالك في البطلان على سبيل التوهم لا على سبيل التحقيق (قوله خلفا عن جملة مقدرة) أي والاصل يكون واستقر (قوله ومن الاول) أي الذي اشترط فيه الجملة الفعلية (قوله غير لولا) أي وكذا شرط لولا لان كل جملة شرطية فهي فعلية الا شرط لولا ولو ما فان شرطها جملة اسمية (قوله وجملة جواب لولا) أي لجوابها كشرطها لا يكون الاجملة فعلية واما لولا لو ما فجوها لا يكون الاجملة فعلية وشرطها لا يكون الاسمية (قوله والجمتان بعدلما) أي لا يكونان الا فعليتين نحو لما جاء زيداً كرمته (قوله والجملة التالية احرف التحضيض) أي لا تكون الا فعلية نحو هلا كرمت زيدا والآخر متو مقابله بالجمع بالجمع فيبدان كل حرف من احرف التحضيض يليه جملة واحدة وهو كذلك كما مثلنا (قوله وجملة) أي رجع اخبار أفعال المقاربة فلا يكون الاجملة فعلية (قوله أفعال المقاربة) أي فلا يكون الاجملة فعلية لا يقال ان من جملتها عسى وخبرها مفرد لانه غالبا مقرون بان قال في الخلاصة هو كونه بدون ان بعد عسى نزل الخ لان المراد جملة ولو بحسب الظاهر تأمل (قوله عند الزمخشري الخ) أي القائلين ان أن وما بعدها مؤولة بمصدر فاعل مخدوف لان لو عندهم غنصة بالافعال فشرطها لا بد ان يكون جملة فعلية أي لو ثبت ايمانهم (قوله ومن الثاني) أي الذي اشترط فيه الجملة الاسمية (قوله ولانها) أي لان ليت اذا دخلت عليها ما لا يزول اختصاصها عن العمل في الاسماء على الصحيح بخلاف اخواتها فانه يجوز فيها الاعمال والاهمال (قوله على الصحيح فيهما) أي من اختصاصهما بالدخول على الجملة الاسمية (قوله ومن الوهم في الاول) أي اشتراط الجملة الفعلية في الشرط (قوله الى قول الاخفش) أي من ان المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ وما بعد المرفوع خبر والاخفش بصرى (قوله وان امرأة) أي بان يقول ان امرأة مبتدأ وخافت خبر ركذا وان أحد (قوله ان المرفوع مبتدأ) أي والجملة بعده خبر (قوله وذلك خطأ) أي للزوم دخول أدوات الشرط على الجملة الاسمية (قوله لانه خلاف قول من اعتمد عليهم) أي من ان جملة الشرط انما تكون فعلية (قوله وانما قاله سهوا) أي عن القواعد البصرية (قوله وانما اذا قل ذلك الاخفش) أي او من قلده ايضا (قوله واجازوا)

انشقت ان المرفوع مبتدأ وذلك خطأ لانه خلاف قول من اعتمد عليهم وانما قاله سهوا وأما اذا قل ذلك الاخفش أو الكوفي فلا بعد ذلك الاعراب خطأ لان هذا مذهب ذهبوا اليه ولم يقولوه سهوا عن قاعدة نعم الصواب خلاف قولهم في أصل المسئلة وأجازوا أن يكون المرفوع محمولا على

اعتبار فعل كما يقول الجمهور وأجاز الكوفيون وجها ثالثا وهو أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزبارة مالا لجمال مشيها وثيذاه فيمن رفع مشيها وذلك عند الجماعة مبتدا حذف خبره وبقي معمول الخبر أى مشيها يكون وثيذا أو يوجد وثيذا ولا يكون (٢١٦) بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جره بدل اشتمال من الجمال

لأنه عائد على ما الاستفهامية  
ومنى أبدل اسم من اسم  
استفهام وجب اقتران  
البدل بهزة الاستفهام  
فكذلك حكم ضمير  
الاستفهام ولأنه لا ضمير  
فيه راجع الى المبدل منه  
ومن ذلك قول بعضهم في  
بيت الكتاب وقلنا \*  
وصال على طول الصدود  
يدوم \* ان وصالا مبتدا  
والصواب انه فاعل يدوم  
معدو فامفسرا بالذكور  
وقول آخر في نحو آتيك  
يوم زيدا تلقاه انه يجوز  
في زيد الرفع بالابتداء  
وذلك خطأ عند سيويه  
لان الزمن المبهم المستقبل  
يحمل على اذا في أنه  
لا يضاف الى الجملة  
الاسمية وأما قوله تعالى  
يوم هم يارزون فقد  
مضى أن الزمن هنا محمول  
على اذا لا على اذا وأنه  
لتحققه نزل منزلة الماضي  
وأما جواب ابن عصفور  
عن سيويه بانه انما يوجب  
ذلك في الظروف واليوم  
هنا بدل من المفعول به  
وهو يوم التلاق في قوله  
تعالى لتتذر يوم التلاق  
فردود وانما ذلك في  
اسم الزمان ظرفا كان أو  
غيره ثم هذا الجواب

أى الاخفش والكوفيون (قوله) وأجاز الخ أى ولم يوافق على ذلك الاخفش بل وافق قومه البصريين على امتناع تقديم الفاعل على عامله (قوله فيمن رفع) أى اما من جر فهو بدل من الجمال بدل اشتمال ووجه استدلالهم على تقديم الفاعل على عامله ان رفع مشيها إما ان يكون بالتبعية أو بالاصالة ولا يتأتى هنا بالتبعية إلا على أنه بدل من الضمير المستكن في الظرف وقد منعه المصنف بما علمت فتعين أن يكون الرفع أصليا ولا وجه له إلا أن يكون مبتدا أو فاعلا لا سيل الى الاول اذا لا خبر له من حيث المعنى إلا ويبدأ وهو منصوب فامتنع كونه خبرا لمبتدأ وتعين أن يكون مرفوعا على انه فاعل وثيذا الذى هو حال من الجمال أى شئ ثبت للجمال في حال كونهما وثيذا مشيها وهذا الاستدلال مردود بما ذكره في المتن من تقدير الخبر يكون أو يوجد (قوله وثيذا) الوثيد الرزانة والثنى أى على نأن (قوله بدل من الضمير المستتر في الظرف) أى أى شئ ثبت للجمال فهو عائد على الشئ (قوله ولأنه لا ضمير فيه) أى وبدل البعض لا بد فيه من رابط يعود على المبدل منه (قوله في بيت الكتاب) أى كتاب سيويه وهذا الذى أنشده عجز بيت للسرار وصدرة عددت فأطارت الصدود وقلنا الخ (قوله ان وصالا مبتدا) أى وجملة يدوم بعده خبره وهو خلاف الصواب لان قل المسكوفة بما لا زائدة لا يليها الا الجملة الفعلية لا الاسمية وكان على المصنف أن يرد قائلها في الاول المشترط فيه الجملة الفعلية لاجل أن يبنى عليه ما ذكره من الوم (قوله والصواب الخ) لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون هذا المذهب لو صال مبتدأ مبنى على أن ما في البيت مصدرية لا كافة كما ذهب اليه بعضهم وعلى أن ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به في التسهيل قاله الدمامنى قال الشمنى وأقول لما لم يذكر هذا القائل انه مبنى على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهر كلامه أنه مبنى على ما هو المعروف عند النحاة فورد عليه أنه ليس كذلك (قوله وذلك خطأ عند سيويه) قال الشمنى أقول ان المصنف لم يخطئ ذلك القائل مستندا الى قول سيويه وإنما أخبر بان قول هذا القائل خطأ عند سيويه ويغيب منه أنه صواب عند غيره وهذا يدفع الاعتراض المذكور بعد (قوله لان الزمان المبهم) أى كيوم أعم من أن يكون ظرفا أو غيره (قوله لا يضاف الى الجملة الاسمية) بل لا يضاف الا الى الفعلية واعتراضه بانه وان كان خطأ عند سيويه إلا أنه صواب عند غيره وهو قول مشهور واذا كان صوابا عند غيره سيويه فيمكن ان المغرب مقلد لذلك القول القوي فالحق أن هذا الاعراب ليس رهما (قوله وأما قوله الخ) هذا وارد على قول سيويه فان يوم قد أضيف في الآية للجملة الاسمية (قوله فقد مضى ان الزمن) أى اسم الزمن (قوله محمول على اذا على اذا) أى فلما حل على اذ جازت اضافته للجملة الاسمية (قوله وانه لتحقيقه) هذا على الجملة على اذ (قوله نزل منزلة الماضي) أى الموضع له اذا فلذا صح حمله عليها (قوله بانه انما يوجب ذلك) أى اضافة الزمن المبهم للجملة الفعلية (قوله في الظروف) أى فيما اذا وقعت أسماء الزمان المبهمة ظرفا أى وليس كلامه في مطلق الزمن المبهم سواء كان ظرفا أو لا (قوله وانما ذلك) أى كلام سيويه (قوله ثم هذا الجواب) أى جواب ابن عصفور وانما لم يثبت لان يوم هنا ظرف قطعاً وأضيف الى الجملة الاسمية فلا يوجب عنه الا بالاجواب الاول من أنه نزل المستقبل وهو يوم القيامة منزلة الماضي لتحقيقه فهو حيثن محمول بعد التنزيل على اذ هو تضاف الى الجملة الاسمية وقد يقال يمكن تحريكه على حذف يكون أى يوم لا يكون ذو شفاعة بمعنى فتلا فتكون الاضافة للجملة الفعلية وحيثن ثم جواب ابن عصفور فيه (قوله كون الجملة الاسمية) أعنى أو به أذى (قوله على انه) أى ذلك البعض القائل بما تقدم من ان أو به أذى من رأسه

عطف

لا يتأتى له في قوله \* وكفى شفيما يوم لا ذو شفاعة \* بمعنى فتلا عن سرادبن قارب \* ومن

الوم أيضا قول بعضهم في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه بعد ما جزم بان من شرطية انه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعدها ويرده أن جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها

على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله ايضا لان الفاء لا تدخل في الخبر اذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهه حيث بدأ باسم الشرط وقول ابن طاهر في قوله فان لا مال اعطيه فاني صدق من غدو أو روح وقول آخرين في قول الشاعر ونبت لي أرسك بشفاقة ه الى فها نفس لي شفيعا (٢١٧)

ان ما بعد ان لا وهلا جملة اسمية ثابتة عن الجملة الفعلية والصواب أن التقدير في الأولى فان أكن وفي الثاني فها كان أي الأمر والشأن والجملة الاسمية فيها خبر ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو والأولى أن يقدر الجواب محذوفاً لكان خيراً لهم أو أن يقدر له بمنزلة ليت في افادة التثنية فلا تحتاج الى جواب ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمضمم مقتصد أن الجملة جواب لما للظاهر أن الجواب جملة فعلية محذوفة أي انقسموا قسمين فمضمم مقتصد ومنهم غير ذلك ويؤيد هذا أن جواب لما لا يقترن بالفاء ومن الوهم في إثبات نجوين كثير من التحوين الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فها في بحث الظروف وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها وأجاز ابن أبي الربيع في ليتما زيدا أضربه أن يكون انتصاب زيد على الاشتغال

عطف على الفعلية المتقدمة لو قدر من موصولة لا شرطية لم يصح قوله المذكور (قوله على أنه لو قدر من موصولة) أي وجعلت مبتدأ لم يصح قوله ايضاً أي بأن يجعل أو به أذى عطف على كان وإنما لم يصح لأن المبتدأ الذي هو الموصول اعني من كان خبره قوله فقديته والموصول لا يقترن خبره بالفاء إلا إذا كانت صلتها فعلية لأن الموصول الواقع مبتدأ لا يشبه الشرط الا اذا كان صلتها كذلك وهذا الموصول صلتها جملة اسمية بالنظر للجملة المحذوفة وحاصل الجواب عن هذا الاعتراض والذي قبله انه يقتصر في التابع ما لا يقتصر في المتبوع فقد قالوا رب رجل وأخيه مع امتناعهم من أن يقولوا رب أخيه وقال الشاعر

ان تر كبو افر كوب الحيل عادتنا ه او تنزلون فاننا معشر نزل

قال يونس أراد وأنتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وهذا عين ما نحن فيه (قوله وقول ابن طاهر) عطف على قول بعضهم (قوله ان ما بعد ان لا الخ) حاصله أنه يقول ان ان شرطية ولا نافية للجنس ومال اسمها وجملة أعطيه خبرها وجملة لا واسمها وخبرها شرط لأن وجملة فاني صديق جواب ان وهذا وهم لأن جملة الشرط لا تكون اسمية (قوله وهلا) حاصله ان ملاحرف تحضيض ونفس مبتدأ مضاف اليه ما بعده وشفيها خبر المبتدأ وهذا وهم لأن حرف التحضيض لا يليه الا الجملة الفعلية (قوله فان أكن) أي فالجملة الاسمية خبر كان المحذوفة الواقعة شرطاً (قوله فها كان) أي وحيثما الجملة الاسمية خبر لكان المحذوفة مع اسمها ضمير الشأن (قوله أي الأمر والشأن) هذا تفسير للضمير المستتر في كان (قوله ومن ذلك) أي ومن الوهم في الأولى المشتركة فيه الجملة الفعلية (قوله قول جماعة منهم الزمخشري) فيه ان هذا ليس وهو ذهول عن القاعدة بل هم مصرحون بمحذوف وقع الاسمية جواباً للو وهو ذهب لهم اختاروه فليس يخرجهم عليه غلطاً فالأولى في الرد عليهم أن يقال والصواب خلاف قولهم في اصل المسئلة وينصب الدليل على ذلك اهداميني (قوله ان الجملة الاسمية جواب لو) أي وهو وهم لأن جوابها كشرطها لا يكون إلا جملة فعلية (قوله ان يقدر الجواب محذوفاً) أي لأن جواب لو لا يكون إلا فعالية (قوله بمنزلة ليت في افادة التثنية) أي وعليها فاللام في المثوبة موطئة للقسم (قوله ان الجملة) أي الاسمية جواب لما وهو وهم لأن جواب لما وشرطها لا يكونان إلا جملتين فعليتين (قوله ويؤيد هذا) أي كوني الجواب محذوفاً فالا فمضمم مقتصد ان جواب الخ (قوله في الثاني) يريد بالثاني اشتراط الجملة الاسمية في بعض المواضع (قوله الاشتغال) أراد بالاشتغال النصب باضمار فعل على شريطة التفسير وإنما كان هذا وهلاً لأن اذا المفاجأة لا يليها إلا الجملة الاسمية على الأصح (قوله ومن العجب الخ) هذا الاعتراض متوجه عليه وقد حاول ابن الحاجب التفتي عنه بما يظهر فقال وكان قياس وقوع المبتدأ والخبر بعد اذا المفاجأة ان يتمتع النصب فيما اضمر عامله إذا وقع بعدها كقولك فاذا عبد الله يضربه عمرو لأن لزوم وقوع المبتدأ والخبر منافي للنصب ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة نظر الصورة المبتدأ والخبر أي انه لما كان بعد اذا مبتدأ وخبر والخبر مشتغل عن المبتدأ بضميره أجرى هذا الكلام مجرى غيره مما لم يقع بعد اذا المفاجأة نحو زيد ضربته فكما جاز النصب في ذلك جاز في هذا وكانهم قطعو النظر عن اذا وروى مجرد صورة المبتدأ والخبر فجواز النصب انما نشأ عن قطع النظر عن اذا ولا يخفى ان قطع النظر عما هو موجود مراد إلغاء لما حقه عدم الإلغاء فالنصب الناشئ عنه يكون باطلاً (قوله لانه لم يسمع الخ) أي لأن ما لا تكف ليت عن الاختصاص بالاسماء بخلاف ان فان ما زالت اختصاصاً (قوله لا يمنع التعاطف) لكن التناسب أولى لا يقع التعاطف الا للكتابة تقتضيه فقد يقال اريد في قضية الكافرين

[ ٢٨ - دسوقي - ثاني ]

كالنصب في إنما زيدا أضربه والصواب أن انتصابه بليت لأنه لم يسمع نحو ليتما قام زيد كما سمع إنما قام زيد (تنبيه) اعترض الرازي على الزمخشري في قوله تعالى والذين كفروا بآيات الله أولئك هم الخاسرون ان الجملة معطوفة على وينجي الله الذين آمنوا بان الاسمية لا تعاطف على الفعلية وقد مر أن تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف وقال



بعض المتأخرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى منهم من كلم الله انه يجوز كون الجملة الاسمية بدلا من فضلنا بعضهم على بعض هذا مردود لأن الاسمية لا تبدل من (٢١٨) الفعلية انتهى ولم يبق دليل على امتناع ذلك (النوع الثامن) اشتراطهم

الدلالة على ثبات خسرانهم فناسبه الايتان بالاسمية وأريد في قضية المؤمنين تصوير نجاتهم بما نال غيرهم من السوء اشعارا بتعظيم منة الله عليهم وفضله فناسبه الايتان بالفعل ذات المضارع اه دمايني (قوله هذا) أي مقول قول بعض المتأخرين مردود لأن الاسمية أي كمنهم من كلم الله ونحوها (قوله لا تبدل من الفعلية) أي كفضلنا ونحوها (قوله ولم يبق دليل) هذا جواب عن رد بعض المتأخرين لما جوزوه أو البقاء في الآية (قوله على امتناع ذلك) أي الابدال (قوله قل أو خبرا للمبتدا) الصحيح أن المبتدا يجوز أن يخبر عنه بالجملة الخبرية وبالانشائية لكن لا يجوز أن يدخل عليه ناسخ مثل كان وأخواتها وإن وأخواتها إلا إذا كان خبره جملة خبرية (قوله أو جوابا للقسم) قال بعض جملة القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة أخرى هي جملة الجواب فان كانت الأخرى خبرية فهو غير استعطافي وإن كانت انشائية فهو الاستعطافي فعلى هذا القسم الاستعطافي ما يجب بجملة انشائية وقال بعض الاستعطافي هو ما كان بالجملة المشعرة بالحنو والمطف (قوله بربك هل ضمنت اليك الخ) أي قوله بربك قسم وقوله هل ضمنت الخ جواب القسم وتام البيت كما في نسخة = قيل الصبح أو قلت فاما = وهو له جنون وبعده وهل رقت عليك قرون ليلى = رفيف الافحانة في ندها

قرونها شعورها خاطب به زوجها وهو يصطلي في بزم شات فقال اللهم إذ خلقتني نعم فقبض الجنون على النار وخبر من شيا عليه ورقته معناه برقت والآلات والأفحانة بضم الهمزة واحدة الأفحان والأفاحي بتشديد الباء وتخفيفها ورده يشبهها بالاسنان (قوله بعيشك الخ) هذا صدر ريت وعجزه = أي غير ما يرضيك في السر والجلور (قوله على خلاف ما ذكر) أي من يحى الصلة أو الصفة أو الحال أو ما بعده انشائية فلا بد من تأويله بوزنه للعبية (قوله واجبة) أي جملة لمعني وقوله معترضة أي بين الموصول وصلة وكذا جملة وإن شطت وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر لعل عليه (قوله لا نعدمه) جملة انشائية لأجل دعاء وليس المراد بها وصف الأخ بأنه غير معدوم اه دمايني (قوله مقول عند رؤيته ذلك) أي على رأيت الذئب قط (قوله وجدت الناس) الناس مفعول لوجدوا خبر بضم الهمزة وقال الباء لانهم من باب نصر فعل أمر أي استخبر وتقله فعل مضارع مجزوم محذوف الآلف فالاصل تقلاه أي تبغضه أو يحذف الياء لوقوعه في جواب الأمر وهو أخبر ومفعول أخبر محذوف أي أخبرهم وقول المصنف أي صادفت الناس يشير إلى أن وجدنا ما كقولك وجد ضالته وحيث أنه جملة أخبر حال على اضمار القول وهذا حال الشاهد فان الجملة انشائية ووقعت حالا لكن على اضمار القول والهاء في تقله للسكت أو انه للناس وأفرد نظرا لكل فرد فرد من الناس والمعنى وجدت الناس مقولا فيهم استخبر عن حال كل واحد منهم بترتب على ذلك البغض له (قوله تقله) يقال قلاه بقله بغضه وقيل من باب رمى فاللام مكسرة وطية تفتح فيقولون قلاه بقلاه (قوله وكوني الخ) قبله

ألا يا أم قارع لا تلومي = على شيء رفعت به سماعي

أي صيتي وقوله ودلى بفتح الدال من الدلال وهو الحفر والماجدة الشريفة الكريمة والصانع بفتح الصاد الحاذقة الماهرة بعمل اليد (قوله والجملة) أي ذكريني (قوله مؤولة بالجملة الخبرية) أي وإلا لزم أن خبر كان يكون جملة طلبية (قوله لا تحسبوا الخ) أي فلا بد من تأويلها بخبرية لأنها خبر إن أي والاصل لا تحسبون بتأويل لا الناهية بالنافية انتهى واقع موقع النفي والنفي خبر أو اسناد تام إلى ضمير الليل مجاز والمراد نوم أهله أي لا تحسبوم سكتوا عنكم وتركوا الأخذ بتأريدهم منكم جعل تركهم الأخذ بالنار نوما على سبيل الاستعارة اه تقرير شيخنا دردير (قوله كانوا أنجي) جمع نجى على صيغة فصيل وهو الذي تسارده من النجوى وهي المساررة والارشية جمع رشاء بكسر الراء وبالمد وهو الحبل الذي في الدلو يريد أن

في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانشائية فالاول كثير كالصلاة والصلة والحال والجملة الواقعة خبرا لكان أو خبرا لأن أو ضمير الشأن قيل أو خبرا للمبتدا أو جوابا للقسم غير الاستعطافي ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي كقوله بربك هل ضمنت اليك ليلى وقوله بعيشك يا سلمى أرحمى ذا صباية = وما ورد على خلاف ما ذكر مؤول فمن الاول قوله = وإنى لراج نظرة قبل التي = لعل وإن شطت نراها أزورها = وتخبر به على على اضمار القول أي قبل التي أقول لعل أو على أن الصلة أزورها وخبر لعل محذوف والجملة معترضة أي لعل لعل ذلك وقوله = جاؤا عنق هل رأيت الذئب قط = وقوله = فانما أنت أخ لا نعدمه = وتخبر بها على اضمار القول أي أخ مقول فيه لاجلنا الله نعدمه ومعنى مقول عند رؤيته ذلك وقول أبي الدرداء رضى الله عنه وجدت الناس أخبر تقله أي صادفت الناس مقولا فيهم ذلك وقوله = وكوني بالمكالم ذكريني = ودلى دل ماجدة صناع = والجملة

في هذا مؤولة بالجملة الخبرية أي وكوني تذكريني مثل قوله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدده الرحمن مدا أي فيمد وقوله الناس إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا اليهم عن الميك لاجلهم وقوله = انى اذا ما القوم كانوا أنجي = واضطرب القوم اضطراب الارشية

هناك أوصى ولا توصى به • وينبغي أن يستثنى من منع ذلك في خبري أن وضيم الشأن خبران (٢١٩) المفتوحة داخفت فانه يجوز أن

يكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها في قرآن من قرآن بالتخفيف وغضب بالفعل والله فاعل وقرههم أمان جزاك الله خيرا فمن فتح الهمة وإذا لم تلزم قول الجمهور في وجوب كون اسم ان هذه ضمير شأن فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن إذ يمكن أن يقدر الخامسة أنها وأما انك وأما نودي أن يورك من في النار فيجوز كون أن تفسيرية ومن الوهم في هذا الباب قوله بعضهم في قوله تعالى وانظر إلى العظام كيف نشرها ان جملة الاستفهام حال من العظام والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول نشر وإن الجملة بدل من العظام ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاما جواز ذلك في الجملة لأن الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو كيف زيد واختلف في نحو زيد كيف هو قول آخرين ان جملة الاستفهام حال في نحو عرفت زيد أبو من هو وقد مر وأعلم أن النظر البصري يعلق فعله كالنظر القلي قال تعالى فلينظر أيها أركي طعاما كما قال سبحانه انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض ومن ذلك قول الأمين المحلى فيما رأيت بخطه ان الجملة التي بعد الواو من قوله اطلب ولا تضجر من مطلب

الناس إذا سار بعضهم بعضا واضطربت أراؤهم كاضطراب الاحبال في الآبار عند الاستقاء منها فهو ثابت الرأي لا يتزلزل لسداد فكره وحسن نظره فكان جدير ألاجل ذلك بأن يوصى على غيره ولا يوصى غيره عليه اه دماميني (قوله هناك) متعلق بأوصى وهو جملة انشائية وقع خبرا لأن فلا بد من تأويلها بخبرية والمعنى أني أستحق أن أكون وصيا على غير في تلك الحالة (قوله ولا توصى به) أي على فالباء بمعنى على والهاء للسكت وجواب إذا مخدوف لدلالة خبر إن عليه (قوله من منع ذلك) أي من منع وقوع الجملة الانشائية خبرا لضمير الشأن ولأن (قوله أن يكون) أي خبران وخبر ضمير الشأن (قوله دعائية) أي وهي انشائية (قوله أن غضب) أي انه أي الحال والشأن غضب الخ (قوله أما أن جزاك الله خيرا) أي فالأصل انه جزاك الخ (قوله وإذا لم تلزم الخ) أي ان محل كونه يغتفر في خبر أن المفتوحة المخففة كونه جملة دعائية إذا مرنا على مذهب الجمهور من أن اسمها لا بد أن يكون ضمير الشأن (قوله كون اسم ان هذه) أي المخففة ضمير شأن أي بل يجوز أن يكون ضمير الغير الحال والشأن (قوله فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن) بل خبره يمتنع كونه جملة طلبية وقوله بالنسبة إلى ضمير الشأن أي والاستثناء إنما هو بالنسبة لأن فقط (قوله أنها) أي المرأة غضب (قوله أنك) أي المخاطب جزاك الخ فخير ان وقع جملة دعائية واعلم أن الاتصال بالضمير يراد الاشياء لا صورها فلذا شدت ان (قوله وأما نودي أن يورك من في النار) جواب عما يقال ان أن المخففة في هذه يتعين ان اسمها يكون ضمير الشأن إذ لا يصح غيره وحقت قد وقع خبر ضمير الشأن جملة انشائية فكيف يقال إذا مشينا على مذهب غير الجمهور فلا استثناء وحاصل الجواب أنه لا يتعين في هذه الآية أن تكون أن مخففة اسمها ضمير الشأن بل يجوز أن تكون غير مخففة وحينئذ فلا إيراد (قوله فيجوز كون أن تفسيرية) أي ويجوز أن تكون مخففة من الثقيلة وخبرها جملة دعائية (قوله ان جملة الاستفهام حال من العظام) وجه الوهم ان الاستفهام انشائي والجملة الحالية لا تكون إلا خبرية (قوله بدل من العظام) يرده على ان هذه الجملة لا تحمل محل المبدل منه وهو شرط في صحة البدل لأنه يلزم عليه تعليق حرف الجر إلا أن يلتفت للمعنى أي إلى العظام كيفية نشرها أو يقال إنه يغتفر في التابع على أن هذه القاعدة أغلبية كما مر (قوله كيف زيد) كيف خبر مقدم وزيد مبتدا مؤخر (قوله واختلف في نحو زيد كيف هو) أي فقيل ان جملة كيف هو يصح ان تكون خبرا وهو الصحيح وقيل لا يصح لأنها جملة انشائية (قوله زيد كيف هو) زيد مبتدا وكيف خبر وهو مبتدأ ثان والجملة خبر عن زيد (قوله وقول آخرين) عطف على قول بعضهم (قوله عرفت زيد أبو من هو) زيد مفعول وأبو خبر مقدم ومن مضاف إليه وهو مبتدأ مؤخر والجملة سدت مسد المفعول الثاني لآل حال كما قاله بعضهم لأن الحال لا تكون إلا خبرية (قوله واعلم أن النظر البصري الخ) قال الدماميني ساق المصنف الحكم المذكور وهو تعليق النظر البصري مباح الحكم المقرر المعلوم الذي لا خلاف فيه مع أنه قد قال في الباب الثاني من الكتاب ولم أقف على تعليق النظر البصري إلا من جهة الزمخشري اه قال الشمني أقول كونه لم يقف عليه إلا من جهة لا يعارض كونه جاز ما به ولا يقتضي أن غير الزمخشري ينفه ثم بعد هذا يقال على المصنف ان مقتضى كون النظر البصري مباح يرد ما تقدم له في كيف في الآية السابقة قريبا تأمل (قوله النظر البصري) أي الذي يتعدى إلى مفعول واحد وقوله يعلق فعله أي عن العمل في ذلك المفعول (قوله كالنظر القلي) أي كما أن النظر القلي المتعدى لاثنتين يعلق اتفاقا (قوله فلينظر الخ) هذا مثال للنظر البصري وقوله أنظر كيف الخ مثال للنظر القلي (قوله ومن ذلك) أي من الوهم (قوله وأن لانهية) أي والفتحة فتحة بناء لأجل نون التوكيد المخدوفة (قوله والصواب أن الواو للسطف) أي ولا نافية لانهية وقوله ان الواو للمطف أي لأن الجملة الحالية لا تقع انشائية (قوله أن الفتحة اعراب الخ) أي فهو منصوب بان مضرة بعد

جالية وأن لانهية والصواب ان الواو للمطف نعم الأصح أن الفتحة اعراب مثلها في لانا كل السمك ونحوه لأن لانا لا جلي نون توكيد خفيفة

مختصة (النوع التاسع) اشتراطهم (٢٢٠) لبعض الاسماء أن توصف ببعضها أن لا توصف فمن الأول مجرور رب اذا كان ظاهرا

وأي في النداء الجاه في قولهم  
جاءوا الجاه الغفير وما وطي  
به من خبر أو صفة أو حال  
نحو زيد رجل صالح ومررت  
بزيد الرجل الصالح ومنه  
بل أنتم قوم تفتنون ولقد  
ضربنا للناس في هذا القرآن  
إلى قوله تعالى قرآنا عربيا  
وقول الشاعر  
أأكرم من ليلى على فتنتي  
به الجاه أم كنت امرأ  
لا أطمئنه ومن ثم أبطل  
أبو علي كون الظرف من  
قول الاعشى

رب رفد مرقت ذلك اليوم  
هو أسرى من عشر أقبال  
متعلقا بأسرى للتأخيل ما  
عطف على مجرور رب من  
صفة قال فاما قوله

فأرب يوم فدهوت ولبلة  
بأنه كأنها خط تمثال فاعلى  
أن صفة الثاني محذوفة مدلول  
عليها بصفة الأول ولا يتأتى  
ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا  
لأن الازالة أتلأف فقد  
تجعل دليلا عليه ومن الثاني  
فاعلان نعم وبس والاسماء  
المتوغلة في شبه الحرف لإامن  
وما التكرين فانها بوصفان  
نحو مررت بمن معجب لك  
وبما معجب لك والحق بهما  
الاخفش أيا نحو مررت  
بأي معجب لك وهو قوى  
في القياس لأنها معربة  
ومن ذلك الضمير وجوز  
الكسائي نعتة ان كان  
لغائب والنعت لغير

واو المعية في جواب الامر (قوله محذوفة) أي الأصل لا تخرجن فهو مبني على الفتح لحذف النون لأجل  
الخفة في الفعل على حاله (قوله إذا كان ظاهرا) نحو رب رجل كريم أو رب رجل لقيته (قوله وأي في النداء)  
نحو يا أيها الذين آمنوا (قوله الجاه) بالمد والغفير أي السائر الأرض لكثرة (قوله الجاه في قولهم الخ)  
في الصحاح يقال جاءوا غفيرا غفيرا أي جاءوا بجملة الشريف والوضيع ولم يتخلف  
منهم أحد والجاء الغفير اسم وليس فعل إلا أنه نصب كما تنصب المصادر التي في معناه كقوله لك جاءني جميعا  
وقاطبة وطرا وكافة وأدخلوا فيه الألف واللام كما أدخلوها في قولهم أوردوها ليراك أي أوردوها كما  
شمى (قوله وما وطي به) أي ما جعل عميدا لغيره مثل رجل في المثال الأول فانه لا فائدة للاخبار برجل وإنما  
أتى به لأجل الوصف بكونه صالحا وإذا كان هذا الخبر أو الصفة أو الحال أنى به لأجل كونه موصوفا بأمر فلا  
ينبغي أن يقطع ذلك الوصف لانه المقصود لانه المتوصل إليه بالخبر أو الحال (قوله أأكرم من ليلى الخ) هذا  
البيت للصمة وقيل لقيس بن الملوح قال الدما مبنى وأظن أن هذا البيت بعد قوله

ونبت ليلى أرسلت بشفاعة ه إلى فهل نفس ليلى شفيها

وتبني بمعنى تطلب وهو نصب بان ضميره بعد الفاء في جواب الاستفهام ولكنه سكن الياء وليس بضرورة  
لثبوت مثله في السعة وان كان قليلا كما في قراءة أي جعفر من أوسط ما نظمهم أهاليكم يسكنون الياء وأم  
منقطعة (قوله فتبني به الجاه) أي فتطلب منه الجاه بان تسوقه على (قوله رب رفد الخ) الرشد بفتح الراء  
القدح الضخم أو الدلو وبكر الراء العطاء وهو رفته أرفقه أبدلت الهزة هاء بمعنى صيته وأسرى جمع أسير  
والعشر جماعة من الناس والأقوال ان كان بالمشاة الفتوية فهو جمع قيل بكسر القاف وهو العدو وان كان  
بالمشاة التحتية فهو جمع قيل بفتح القاف وسكون الياء وهو الملك مطبقا وقيل الملك من ملوك حمير وقيل هو دون  
الملك الأعلى سمي به لانه يقول ماشاء فينفذ ومعنى البيت أنه حصل منه في ذلك اليوم عطاء كثير وإحسان جم  
أو رب قدح كبير لسيد كان يطعم فيه الناس صيته في ذلك اليوم لا يستطيع صاحبه الدفع عنه أو كنى بذلك عن  
قتله وأعلم أن قول أي على أنه لا يصح تعلق من معشر بأسرى مبنى على شيئين أحدهما أن مجرور رب الظاهر  
لا بد من وصفه كما ذكر المصنف وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين وخالف فيه  
الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف والثاني أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت  
أن التواني يفتقر فيها ما لا يفتقر في الأوائل فكلما وجب المستند إليهما قابل للمنازعة (قوله فقد تجعل دليلا  
عليه) أي والمعنى وأسرى أنلفتهم أو قتلهم (قوله ومن الثاني) أي ما اشترط فيه عدم الوصف (قوله  
والاسماء المتوغلة في شبه الحرف) أي الاسماء المبنية لمشايتها للحرف (قوله لانها معربة) أي والمعرب  
لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلذا وصفت (قوله ومن ذلك) أي من الاء المتوغلة في شبه الحرف الضمير  
وإنما بوصف لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والأصل في وصفه أن يكون لتوضيح وتوضيح  
الواضح تحصيل الحاصل وأما وصف مفيد للمدح أو الذم فلم يستعمل فيها لانه امتنع فيها ما هو الأصل في  
وصف المعارف ولم يوصف ضمير الغائب لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج للتوضيح  
المطلوب في وصف المعارف الاغلب أو أنه حمل على ضمير المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما (قوله وجوز  
الكسائي نعتة الخ) كما في قوله تعالى لا إله إلا هو العزيز الحكيم ونحو مررت به المسكين والجمهور يحملون مثل هذا  
على البدل أي شمتي (قوله والنعت لغير التوضيح) أي بأن كان لمدح أو ذم (قوله نعتا للضمير) ووجه الجمهور  
على البدل منه وكذا يقال فيما بعد (قوله وأجاز غير الفارسي الخ) تبع المصنف في هذه العبارة ابن مالك في  
التسهيل واعتراه المصنف في حاشيته عليه بان المانع إنما هو الجمهور لا ابن السراج والفارسي وهما القائلان

بالجواز

التوضيح نحو قل إن ربى يقذف بالحق علام الغيوب ونحو لا إله إلا هو الرحمن الرحيم فقد علمنا  
للضمير المستتر في يقذف والرحمن الرحيم نعتين له وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعلى نعم وبس

تمسك بقوله نعم الفتى المرى أنت إذا هم ه حضروا لدى الحجات نار الموقده وحمله الفارسى وابن السراج على البدل وقال ابن مالك  
يمنع نعته إذا قصد بالنت التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد فاما إذا تقول بالجامع لا كمل  
الحاصل فلا مانع من نعته حينئذ لا مكان أن بنوى فى النعت مانوى فى المنعوت وعلى هذا يحمل البيت انتهى وقال الزمخشري وأبو البقاء  
فى ركم أملكنا قبلهم من قرن هم أحسن ان الجملة بعدكم صفة لها والصواب أنها صفة لقرن وجمع الضمير (٢٢١) حملا على معناه كما جمع

وصف جميع فى وان كل لما  
جميع لدينا حضرون (النوع  
العاشر) تخصيصهم جواز  
وصف بعض الاسماء  
بمكان دون آخر كالعامل  
من وصف ومصدر فانه  
لا يوصف قبل العمل  
ويوصف بعده وكالموصول  
فانه لا يوصف قبل تمام  
الصلة ويوصف بعد تمامها  
وتعميم الجواز فى البعض  
وذلك هو الغالب ومن  
الوهم فى الاول قول  
بعضهم فى قول الخطيئة  
أزمت يأسا مينا من  
نوالكم ولن ترى طاردا  
لحركا لياسه ان من متعلقة  
بياسا والصواب ان تعلقها  
بشئت محذوفا لأن  
المصدر لا يوصف قبل أن  
يأتى معموله وقال أبو البقاء  
فى ولا آمين البيت الحرام  
يبتغون فضلا لا يكون  
يبتغون نعتا لا آمين لأن  
اسم الفاعل إذا وصف  
لم يعمل فى الاختيار بل هو  
حال من آمين انتهى وهذا  
قول ضعيف والصحيح  
جواز الوصف بعد العمل  
(النوع الحادى عشر)  
أجازتهم فى بعض اخبار  
الناسخ أن يتصل بالناسخ

بالجواز وهذا الاعتراض بعينه رد على المصنف اه دما ميني (قوله تمسك بقوله نعم الفتى المرى الخ) المرى  
نسبة لمرأة والبيت لوزير بن أبى سلمى بمدح سنان بن حارثة والموقد بضم الميم وكسر القاف وتمسكوا أيضا بقوله  
تعالى بنس الرفد المرفود (قوله وحمله الفارسى وابن السراج) الاولى وحمله الجهور على البدل لما علمت وهذا  
مبنى على أن الصفة تخصصه المقصود العموم والابهام قال الرضى وليس بشئ لأن الابهام مع مثل هذا باق إذ  
التخصص لا يعين فهو كقوله تعالى ولم يعد مؤمن (قوله بمنع نعته) أى فاعل نعم (قوله مع إقامة الفاعل مقام  
الجنس) أى مع كون الفاعل مراداً منه الجنس (قوله مناف لذلك القصد) أى لأن إرادة الجنس تخصص  
الابهام (قوله إذا تقول) أى الفاعل (قوله وعلى هذا يحمل البيت) أى فالمعنى نعم الجامع لا كمل الحاصل  
المنسوب لمرأة (قوله ان الجملة بعدكم) المراد بها جملة هم أحسن (قوله والصواب أنها صفة لقرن) أى لأن كم  
متوغلة فى شبه الحرف فلا توصف وفيه أن هذا لا يكفى فى الدلالة على منعه وماذا يصنع المصنف بمثل كم من  
رجل قام وكم من قرية هلكت فانه لا يظن فيه سوى أن الظرف متعلق بمحذوف وهو فى محل رفع صفة لكم التى هى  
مبتدأ أى كثير من الرجال قام وكثير من القرى هلك قال الرضى وإذا انجز المميز بمن وجب تقدير كم منونة  
يعنى أنها تكون حينئذ نكرة والجار والمجرور صفة لها والمعنى مساعد عليه اه دما ميني (قوله تخصيصهم الخ)  
حاصله أن بعض الاسماء كاسم الفاعل واسم المفعول والعاملين والمصدر خصوصاً جواز وصفها بعد العمل ومنعوه  
قبله كذلك الموصول خصوصاً جواز وصفه بعد الصلة ومنعوه قبل تمامها (قوله بمكان) هو البعدية كما يأتى  
(قوله كالعامل) أى كالوصف العامل من اسم فاعل أو مفعول (قوله وتعميم الجواز الخ) أى أن بعض الاسماء  
جوزوا وصفها مطلقاً قبل عمله وبعد (قوله الخطيئة) بالحاء المهملة (قوله أزمت الخ) قبله

لما بدالى منكم عيب أنفسكم ولم يكن لجرأحي فيكم آس

أزمت الخ أى جزمت وعرفت واليأس القنوط ومينا اسم فاعل من أبان بمعنى بان أى ظهر وانضح والنوال  
العطاء (قوله أزمت) قال الكسائى يقال أزمت الأمر ولا يقال أزمت عليه وقال القراء أزمت وأزمت  
عليه بمعنى (قوله ان من متعلقة بياسا الخ) إنما كان هذا وهما لما فيه من وصف الاسم المصدر قبل أن يأتى  
معموله (قوله قبل أن يأتى معموله) أى ولو جعل متعلقاً بياسا كان المصدر أعنى ياسا موصوفاً بمينا قبل  
عمله (قوله إذا وصف لم يعمل) ظاهره ان وصفه يمنع عمله سواء وصف قبل تمام العمل أو بعد تمامه (قوله  
جواز الوصف) أى جواز وصفه بعد العمل لا قبله هذا وما ذكره المصنف من التفصيل أصح الأقوال فى  
المسئلة وهو قول البصريين والفرام ووجهه أن الوصف يزيل شبه الفعل أو يضمفه وذلك إنما يتحقق قبل  
العمل لا بعده إذ لا يمتنع إيقاع ما وقع ثانياً قول الكسائى وباقي الكوفيين جواز الوصف مطلقاً ثالثاً ظاهر  
كلام ابن عصفور فى المقرب المنع مطلقاً واختاره ابن مالك (قوله أن يتصل بالناسخ) أى وذلك كان واخواتها  
قال فى الخلاصة وفى جميعها توسط الخبر اه جز (قوله ومنع ذلك فى البعض) وهو ان واخواتها قال فى الخلاصة

وراع ذا الترتيب إلا فى الذى ه كليت فيها أو هنا غير البذى

ولما جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً لتوسعه فى الظرف ما لا يتوسع فى غيره لأن كل شئ من المحدثات لا بد أن  
يكون فى زمان أو مكان فصار مع كل شئ كقرينه ولم يكن أجنياً منه فدخل حيث لا يدخل غير هو أجرى الجار

نحو كان قائماً زيد ومنع ذلك فى البعض نحو إن زيدا قائم ومن الوهم فى هذا قول المبرد فى قولهم إن من أفضلهم كان زيدا أنه لا يجب أن  
يحمل على زيادة كان كما قال سيبويه بل يجوز أن تقدر كان ناقصة واسمها ضمير زيد لأنه متقدم رتبة إذ هو اسم إن ومن أفضلهم خبر كان  
وكان ومعمولها خبر إن فزومه تقديم خبر إن على اسمها مع أنه ليس ظرفاً ولا مجروراً وهذا لا يميزه أحد (النوع الثانى عشر)  
إيجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه

أن يتقدم كالاستفهام والشرط. (٢٢٢) وكل الخبرية نحو فاي آيات الله تتكبرون وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون أيما الأجلين قضيت ولهذا

قد رتبته في قوله  
ان من يدخل الجنة يوم  
يلقى فيها جاذرا وطلباء  
ولبعضها أن يتأخر ما لذاته  
كالفاعل ونائبه ومشببه أو  
لضعف الفعل كمفعول  
التعجب نحو ما احسن زيدا  
أو لعارض معنوي أو  
لفظي وذلك كالمفعول في  
نحو ضرب موسى عيسى  
فان تقديمه يومهم أنه مبتدا  
وان الفعل مستند إلى ضميره  
وكالمفعول الذي هو أي  
الموصولة نحو سأكرم  
أيهم جاءني كأنهم قصدوا  
الفرق بينها وبين أي الشرطية  
والاستفهامية والمفعول  
الذي هو أن وصاتها نحو  
عرفت أنك فاضل كرهوا  
الابتداء بان المفتوحة للآلة  
يلتبس بان التي بمعنى لعل  
وإذا كان المبتدا الذي  
أصله التقديم يجب تأخره  
إذا كان أن وصلتها نحو وآية  
لهم أنا حملنا ذريتهم فان يجب  
تأخر المفعول الذي أصله  
التأخير نحو ولا تخافون  
أنكم أشركتم أحق وأولى  
وكمعمول عامل اقترن بلام  
الابتداء أو القسم أو حرف  
الاستثناء أو ما النافية أو لا  
في جواب قسم ومن الوهم  
في الأول قول ابن عصفور  
في أول يهد لهم كم أهلكنا أن  
كم فاعل يهد فان قلت خرج  
على أنه حكاهما الاختفش  
وهي أن بعض العرب  
لا يلزم صدرية كم الخبرية  
قلت قد اعترف برداءتها  
مخرج التذييل عليها بعد ذلك رداء والصواب ان الفاعل مستورا جاع إلى الله سبحانه وتعالى أي ولم يبين الله لهم أولي الهدى والأول الهدى

والمجرور مجرأه لمناسبة بينهما إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج إلى الفعل ومعناه كاحتياج  
الظرف أنه دمايني (قوله أن يتقدم) أي على العامل (قوله كالاستفهام) أي ذلك المفعول كالاستفهام  
والشرط وكل الخبرية إنما جعل للاستفهام والشرط ونحوهما كالعرض والغنى عما يغير معنى الكلام  
التصدير لأن السامع يفي الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله فوجز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر  
السامع إذا سمع بذلك المغير أو راجع إلى ما قبله بالتغيير أم مغير لما سيأتي بعد من الكلام فيشوش لذلك  
ذهنه ولم الخبرية متضمنة لإنشاء التأكيد فاجريت مجرى الاستفهام وغيره مما هو من قبيل الإنشاء دمايني  
(قوله أي منقلب ينقلبون) هو وما قبله مثال لتقديم اسم الاستفهام على عامله لكن اسم الاستفهام في الأول  
مفعول به وفي الثاني مفعول مطلق (قوله أيما الأجلين) أي شرطية مفعول لقضيت أي ان قضيت أي الأجلين  
فلا عدوان على (قوله ولهذا) أي لوجوب التقديم لأسماء الاستفهام وأسماء الشرط (قوله ولهذا قدر الخ)  
إنما جاز حذف ضمير الشأن منصوبا هنا مع ان حذفه ضعيف لصيرورته بالنصب في ضرورة الفضة مع  
دلالة الكلام عليه ووجهها هنا ان نواسخ الابتداء لا تدخل على كلمة المجازاة اه دمايني (قوله ان من  
يدخل) من اسم شرط جازم له الصدر فلا يصح أن يكون اسم ان ثلثا يخرج عماله من الصدرة فوجب أن يتقدم  
اسمها ضمير الشأن وقوله من مبتدا ويدخل فعل الشرط ويلق جوابه والجملة خبر إن والمختلف له في خبرية  
ان الجملة (قوله لبعضها) أي وإيجابهم لبعض المعمولات أن يتأخر عن العامل (قوله ومشببه) المراد بمشببه  
الفاعل اسم كان الناقصة وأخواتها (قوله كمفعول التعجب) أي فهو لضعفه من حيث عدم اتيان المصدر  
منه واسمي الفاعل والمفعول يشبه الأسماء (قوله نحو ضرب موسى الخ) موسى فاعل وعيسى مفعول والمانع  
هنا معنوي لأنه لو قدم عيسى لانعكس المعنى لأنه يفيد أن موسى هو المضروب والفرض أنه المضارب ومن ثم  
لا يجب التأخير عند وجود القرينة المعينة للبراد نحو أكل موسى الكمثرى فلو قلت الكمثرى أكل  
موسى لم يحصل لبس لما فيه من القرينة الدافعة له إذ لا يشكل ان موسى أكل والكمثرى ما كولة سواء  
قدمت أو أخرت (قوله فان تقدمه) أي المفعول أعني عيسى على العامل (قوله وكالمفعول الذي هو الخ)  
أي فالمانع إنما هو المراد لفظي وهو زوال الثبوتية اللفظية وهي الفرق بين أي الموصولة والشرطية وأما من  
جهة المعنى فلا يحصل خلل واعلم أن وجوب تقديم عامل أي الموصولة مذهب الكوفيين على ما ذكره  
ابن مالك في التسهيل حيث قال في أي الموصولة ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين اه شني  
(قوله كأنهم قصدوا) أي بتأخير أي الموصولة (قوله والمفعول الذي هو أن الخ) هذا بما العارض فيه  
معنوي وذلك لأنه عند التقديم يتوهم أن بمعنى لعل فتكون الجملة حينئذ إنشائية مع ان الغرض الخبر  
(قوله وكالمفعول الخ) هذا مثال للعارض اللفظي وذلك لان معمول هذا العامل لو قدم عليه لم يلزم خلل  
في المعنى وإنما يلزم خلل في الصناعة فاذا قلت إن زيدا عمرا ليضرب لم يحصل خلل في المعنى وإنما يفوت  
الامر اللفظي وهو استحقاق لام الابتداء الصدرة فالأولى حينئذ أن زيدا ليضرب عمرا (قوله أو ما النافية)  
أي لان لها الصدرة مطلقا في قسم أو لا نحو والله ما ضرب زيد عمرا ونحو ما ضرب زيد عمرا فلا يجوز تقديم  
عمرو على العامل في المثالين بخلاف لا فانها لا تستحق الصدرة إلا في جواب القسم نحو والله لا يضرب زيد عمرا  
فلا تقدم عمرا على لا (قوله أو القسم) نحو والله لا يضرب زيد عمرا أو قوله لا استثناء نحو ما جاء إلا المضارب زيدا  
فلا يجوز أن يقدم زيدا على لا (قوله ومن الوهم في الأول) أي في القسم الأول وهو بعض المعمولات التي أوجبوا  
تقديمها على عاملها (قوله ان كم فاعل) ووجه الوهم أن كم الخبرية يجب تقدمها على عاملها وحينئذ فلا يكون  
فاعلا لان الفاعل يجب تأخره عن عامله (قوله أو إلى الهدى) أي المفهوم من يهد أي فالأصل أو لم يهد

الهدى



قول أبي البقاء والثاني قول الزجاج وقال الزمخشري الفاعل الجملة وقدم أن الفاعل لا يكون (٢٢٣) جملة ومفعول أهلكنا والجملة

مفعول يهدر هو معلق عنها  
وكم الخبرية تعلق خلافا  
لاكثرهم ومن الوهم في  
الثاني قول بعضهم في بيت  
الكتاب وقلنا وصال  
على طول الصدود يدوم  
ان وصال فاعل يدوم وفي  
بيت الكتاب ايضا اظني  
كان أمك أم حماره ان ظني  
اسم كان والصواب ان  
وصال فاعل يدوم  
مخذوفامدلول عليه بالذكور  
وان ظني اسم لكان مخذوف  
مفسرة بكان المذكورة  
أو مبتدأ والاول أولى لان  
همزة الاستفهام بالجملة  
الفعلية أولى منها بالاسمية  
وعليها فاسم كان ضمير  
راجع اليه وقول سيويه  
انه اخبر عن النكرة بالمعرفة  
واضح على الاول لان  
ظليا المذكور اسم كان  
وخبره أمك وأما على  
الثاني فخير ظني انها هو  
الجملة والجملة نكرات  
ولكن يكون محل  
الاستشهاد قوله كان أمك  
على ان ضمير النكرة عنده  
نكرة لا على ان الاسم مقدم  
وقول بعضهم في قوله تعالى  
إن السمع والبصر والفؤاد  
كل أولئك كان عنه مسؤولا  
ان عنه مرفوع المحل بمسؤولا  
والصواب ان اسم كان  
ضمير المكلف وان لم يحمله  
ذكروا ان المرفوع بمسؤولا  
مستتر فيه راجع اليه ايضا  
وان غنه في موضع نصب  
وقول بعضهم

الهدى أى أولم يبين لهم البيان أى أولم يحصل لهم البيان أو ان الفاعل ضمير العلم فى احتمالات ثلاثة كما مر  
(قوله الفاعل الجملة) أى لان المراد منها ماها أى مضمونها والتقدير أولم يبين لهم كثرة إهلاكنا هكذا كلام  
الزمخشري وإذا كان المراد من الجملة معناها فإدعاء اعتراض المصنف عليه بان الجملة لا تكون فاعلا وبما عادت من  
ان الزمخشري قدر هذا التقدير تلم ان اعتراض الدمايين والشمى على المصنف لا يصح لانها قالا يمكن ان  
الزمخشري مراده ان الفاعل لفظ الجملة أى وإذا أريد لفظ الجملة صح جعلها فاعلا اتفاقا قالاها حينئذ مفرد فهو  
مثل قول لا إله إلا الله فالقول ان اعتراض المصنف على الزمخشري ظاهر (قوله وقدم الخ) هذا اعتراض  
على الزمخشري أى لا يكون جملة على الصحيح وقدم أنه قيل انها تكون فاعلا مطلقا وقيل انه يجوز أن تكون  
فاعلا ان لم تقترب بما له الصدارة (قوله وكم مفعول أهلكنا) هذا على وجهي الصواب السابقين (قوله  
والجملة مفعول يهد) هذا المفعول مصرح باعتبار تضمين يهد معنى يبين فتكون الجملة فى محل مفعول مصرح  
أى تعدى اليه الفعل بنفسه أى لم يبين الله لهم ذلك (قوله وهو معلق عنها) أى عن العمل فى لفظ الجملة  
(قوله خلافا لاكثرهم) أى وغير الاكثر القائل بانها تعلق انما هو الزمخشري وقد سبق للمصنف فى الباب  
الرابع وجوز الزمخشري كون كم الخبرية تعلق ولم يصرح به أحد من النحويين لكن فى كلام المصنف شىء  
وذلك انه أو لا اعتراض على الزمخشري وهناسله إلا أن يقال أو لا اعتراض عليه لعدم ظهور له ثم ظهر له وهو  
مجتدل لكن قوله خلافا لاكثرهم يفيد ان أكثر النحويين صرح بالمنع وظاهر ما سبق اليه لم يصرح بالمنع أحد  
منهم إذ ليس مجرد سكوت النحاة عن كونها تعلق مسوغا للقول عنهم انها لا تعلق فان كان المصنف ظفر بنقل من  
جهتهم صريح فى ذلك أو ظاهر فيه فذلك مسلم لكنه يشك على قوله ان لها الصدر تأمل اه رير شيخنا  
دردير (قوله ومن الوهم فى الثاني) أى وهو ايجابهم تأخير بعض الممولات عن العامل (قوله وفى بيت الكتاب  
ايضا) صدره فانك لم تألى بعد حوله (قوله والصواب الخ) أى لان الفاعل وكذا مشبه لا يتقدم على عامله  
ولا يجوز أن يكون وصال مبتدأ وجملة يدوم خبر لان قل المكشوفة بما الزائدة لا تدخل إلا على الجملة الفعلية كما  
مر (قوله والصواب ان وصال فاعل يدوم الخ) قد يقال انه لا وهم فيه على مذهب سيويه فانه يرى تقديم  
الفاعل لضرورة الشعر (قوله وان ظني اسم لكان مخذوفة) أى وأمك خبر لكان المخذوفة أو المذكورة  
وحذف مثله من الآخر (قوله وعليها) أى وعلى أن ظني اسم كان مخذوفة أو مبتدأ (قوله راجع اليه)  
أى إلى الظنى (قوله وقول سيويه) أى فى هذا البيت أى قال ذلك لبيان الواقع (قوله وأما على الثاني)  
أى جعل ظني مبتدأ (قوله والجملة نكرات) أى نقدا خبر بالنكرة عن النكرة أى فكلام سيويه لا يتجه  
على الاعراب الثاني (قوله والجملة نكرات) يبنى فى حكم النكرات من حيث انه يصح تأويل الجملة بالنكرة  
كما تقول فى قام رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب قام رجل ذاهب أبوه وكذا تقول فى مررت برجل أبوه زيد أنه  
بمعنى مررت برجل كان أبوه زيد وهذا اندفع ما يقال ان التعريف والتكثير من عوارض الاسم والجملة من  
حيث هى جملة ليست اسما وحينئذ فلا يتم قول المصنف والجملة نكرات (قوله ولكن الخ) اشارة إلى الجواب  
عن اتجاهه على الاعراب الثاني وكانه قال لكن يجاب على هذا الاعراب عن سيويه بأنه يمكن أن يكون كلام  
سيويه فى قوله كان أمك ولكن كلامه ذلك بناء على القول الضعيف الذى له ان ضمير النكرة نكرة (قوله  
لاعلى ان الاسم مقدم) أى بناء على ان الضمير الخ لا على ان الخ كما فهمه الواهم (قوله وقول بعضهم) عطف  
على قول بعضهم السابق (قوله مرفوع المحل بمسؤولا) أى واسم كان ضمير الكل (قوله وان لم يحمله ذكر)  
أى لفهمه من الاوامر السابقة ومسؤولا خبر كان (قوله وان غنه فى موضع نصب) أى على انه مفعول ثان لمسؤولا  
لانه يتعدى لمفعولين ثانيهما بمن هذا ويجوز أن يكون هذا القائل أراد ان غنه مرفوع المحل بمسؤولا مخذوفا  
مدلول عليه بالمذكور وحينئذ فلا يتم رد المصنف قالة الدمايين ولا يخفى بعده وقالة مثله ان وجد له مثل اه

في قوله آليت حب العراق الدهر أطعمه (٢٢٤) أنه من باب الاشتغال لا على اسقاط على كمال سيويه وذلك مردود لان أطعمه بتقدير

لا اطعمه وقريل الغراء في وإن  
كلاما ليو فينهم ربك أعمالهم  
فيمن خفف ان انه أيضا  
من باب الاشتغال مع قوله  
إن اللام بمعنى الا وانافية  
ولا يجوز بالاجماع ان  
يعمل ما بعد إلا فلما قبلها  
على ان هنا ما نعا آخر وهو  
لام القسم وأما قوله تعالى  
ويقول الانسان أنذامات  
لسوف أخرج حيا فان اذا  
ظرف لا يخرج وانما جاز  
تقديم الظرف على لام  
القسم لتوسمهم في الظرف  
ومنه قوله رضى لى بان  
ندى أم تحالفاه باسهم داج  
عوض لا تفرق أى  
لا تفرق أبدا ولا النافية  
لها الصدر في جواب القسم  
وقيل العامل محذوف أى  
أنذامات أبعث لسوف  
أخرج (النوع الثالث  
عشر) منهم من حذف  
بعض النكات واجماهم  
حذف بعضها فن الأول  
الفاعل ونائبه والجار  
الباقى عمله الا فى مواضع  
نحو قولهم الله لا فعلن وبكم  
درهم اشتريت أى والله  
وبكم من درهم ومن الثانى  
أحد معمولى لات ومن  
الوهم فى الاول قول ابن  
مالك فى افعال الانتشاء نحو  
قاموا ليس زيدوا لا يكون  
زيدا وما خلا زيدا ان  
مرفوعه عن محذوف وهو  
كلمة بعض مضافة الى  
ضمير من تقدم والصواب  
انه مضمرة عائدا ما على  
بعض المفهوم من الجمع

شمى (قوله آليت الخ) تمامه والحب يأكله فى القرية السوس (قوله آليت) أى حلفت (قوله الدهر)  
ظرف معمول لما بعده ويتوسع فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها والا فتقدير لا ينافى تقديم المعمول أو ان  
الدهر معمول لمحذوف (قوله كما قال سيويه) راجع للمنى والحاصل ان سيويه جعله على اسقاط على وامتنع  
من جعله من باب الاشتغال مع انه قياسى بخلاف حذف الجار لان أطعمه بتقدير لا أطعمه ولا النافية فى جواب  
القسم لها الصدر لخلوها على أداة الصدر كلام الابتداء وما النافية وماله الصدر لا يعمل ما بعده فيا قبله وما لا  
يعمل لا يفسر عاملا (قوله بتقدير لا أطعمه) أى ولا لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيا قبلها وما هو كذلك  
لا يفسر عاملا وحيث يتعين تقدير على أى حلفت على حب العراق (قوله بتقدير لا أطعمه) أى لان حرف  
النفى يجوز حذفه اذا كان لا وكان الفعل الواقع بعده مضارعا وتقدمه قسم كما قال بعضهم

ويحذف نافع مع شروط ثلاثة ه اذا كان لامع المضارع فى قسم

(قوله مع قوله ان اللام بمعنى الا الخ) فيه نظر أما أولا فلا يلزم من كون اللام بمعنى الا أن تعطى حكمها فكم  
من كلمة بمعنى كلمة أخرى وهما متخالفتان فى الاحكام وأما ثانيا فن المشهور عن الكوفيين ان المبتدأ والخبر  
يتراعى فكل منهما عامل فى الخبر فيلزم ان يكون قائم فى قولنا ما زيد الا قائم عامل فى زيد مع وقوعه بعد الا  
فحكاية الاجماع على هذا مشككة اه دماينى (قوله مع قوله ان اللام) أى فى لا بمعنى الا والمعنى ليو فى  
كلا الا الذى ليو فى نهم الخ (قوله ولا يجوز بالاجماع الخ) هذا رد على الفراء وقوله أن يعمل ما بعد الا فى  
قبلها أى وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ولا يجوز بالاجماع) أى وحيث ان الصواب ان أن مخففة وكلا  
اسمها ولا ملام للابتداء وما موصولة خبر ان وحلة ليو فى نهم جواب لقسم دلت عليه والقسم وجوابه فى محل  
نصب مقول لقوله محذوف صلة ما أى وان كلالذى يقال فيه والله ليو فى نهم ربك أعمالهم (قوله وهو  
لام القسم) أى فانها تمنع من عمل ما بعدها فيا قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ومنه) أى من تقديم  
الظرف توسعا (قوله لها الصدر فى جواب القسم) أى فلا يعمل ما بعدها فيا قبلها لكن جاز تقديم الظرف  
المعمول لما بعدها عليها لتوسمهم فى الظرف (قوله فمن الاول الفاعل) أى فلا يجوز حذفه وكذا ما بعده (قوله  
فمن الاول الفاعل ونائبه) يريد ما هو مرفوع بغير المصدر وأما ما هو مرفوع به كفى قولك اعجبني ضرب  
الامير اللص بتنين ضرب ورفع الامر على أنه فاعل به فلا نزاع فى أنه يجوز حذفه فتقول اعجبني ضرب اللص  
والسبب فيه ان نزاج الفاعل بالفعل وتنزيله منزلة الجزء من الكلمة فكرهوا حذف ما هو كالجزء منها بخلاف  
الما على مع المصدر فان قلت انهم صرحوا فى نحو ما قام وقعد الا زيد وما قام وقعد الا أنت بانه تركيب صحيح وان  
محول على الحذف والتقدير ما قام الا زيد وما قام الا أنت وما قام الا أنت وما قام الا أنت وما قام الا أنت وما قام الا أنت  
التركيب محمول على الحذف على المختار اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل فى مثله فيكون اطلاق القول باه متناع  
حذف الفاعل كما صنع المصنف مستدركا وأجاب بعضهم بأن الممنوع حذف الفاعل لفظا ومعنى أما حذفه لفظا  
مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الا أنت مثلا فاعل لهما معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما  
وادعى بعضهم انه من باب التنازع ورده ابن الحاجب بانه لو كان منه لوجب أن يضم فى أحدهما لانها  
موجهان للفاعل فيقال مثلا ما ضربت وما أكرم الا أنت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينفى احد الفعلين عن  
المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه (قوله الا فى مواضع) أراد بالجمع ما فوق الواحد لانه ذكر موضعين  
الاول ما اذا كان الباقي بعد الجار المحذوف مقسما به والثانى ما اذا كان محذورا عن الاستهامة (قوله الا فى  
مواضع راجع لثلاثة (قوله أحد معمولى لات) أى إما الاول او الثانى (قوله مضافة الى ضمير من تقدم) أى  
قاموا ليس بعضهم زيدا ارقاموا ما خلا بعضهم زيدا أى فقد لزم على هذا حذف الفاعل وهذا ليس من المواضع  
التي يحذف فيها (قوله على البنات المفهومة من الاولاد) أى فالاولاد متضمن للبنات كما ان الجمع متضمن للبعث

في وصيكم الله في أولادكم وأما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل أى لا يكون هو أى القائم زيدا كما جاء لا يزن الزاني حين يزن وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن وأما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ليس ولا (٢٢٥) يكون تقول قاموا خلا زيدا أى

جانب هو أى قيامهم زيدا ومن ذلك قول كثير من المبرين والمفسرين في فوائح السور أنه يجوز كونها في موضع جر باسقاط حرف القسم وهذا مردود بان ذلك يختص عند البصريين باسم الله سبحانه وبأنه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوه ولا يصح أن يقال قدر ذلك الكتاب في البقرة والله لا إله إلا هو في آل عمران جوابا وحذف اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله ورب السموات العلا وبروجها والأرض وما فيها المقدر كائن وقول ابن مسعود والله الذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزل عليه سورة البقرة لأن ذلك على قلة مخصوص باستطالة القسم ومن الوهم في الثاني قول ابن عصفور في قوله حنت نوارولات هنا حنت أن هنا اسم لات وحنت خبرها بتقدير مضاف أى وقت حنت فاقضى إعرابه الجمع بين معموليها وإخراجها عن الظرفية وأعمال لات في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة النائية عن المضاف وحذف المضاف إلى الجملة الأولى أقول الفارسي أن لات مهمة

والمراد من الأخبار عنهن النساء. أنهن خالص لا ذكور معهن وحينئذ فاندفع ما يقال أن الخبر يجب أن يفيد ما لا يفيد الخبر عنه ولا شك أن الضمير إذا جعل عائدا على البنات ومن نسألم فقد الخبر شيئا غير ما أفاده الخبر عنه (قوله المفهوم من الفعل) أى الفعل السابق على أفعال الاستثناء وهذا مذهب لبعض النحويين وهو معترض بأنه لا يطرأ في نحو القوم إخوانك خلا زيدا لأنهم يقدم فعل ولا ما يجري مجراه وقد يجاب بأنه عند عدم تقدم الفعل يؤخذ اسم الفاعل من المعنى أى الكائن أخا مثلا (قوله وهو مؤمن) أى وهو أى الرافى وقوله حين يشربها هو أى الشارب المفهوم من يشرب والشاهد في هذا لافى الزاني لأنه صرح به والمراد نفي الإيمان الكامل لأنه يرفع حال العصيان ثم يعود كما قيل ولا يلزم أن الميت حال العصيان كافر (قوله وأما على المصدر المفهوم من الفعل) أى من الفعل السابق على أفعال الاستثناء (قوله ومن ذلك) أى من الوهم في الأول وهو منع حذف بعض الكلمات كالفاعل ونائبه والجار مع قاء مجروره (قوله في غير ليس ولا يكون) إنما قيد بذلك وإن كان غيره لم يقيد به لأن المستثنى بليس ولا يكون خبر فلو كان المستتر فيها ضمير الفعل السابق لزم الأخبار بالذات عن الحدث وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذ على ما أخبر به عنه فإن قيل هناك مضاف محذوف أفيم المضاف إليه مقامه والأصل ليس هو أى قيامهم قيام زيدا جيب بالهدوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط تكلف اه شئى (قوله بأن ذلك) أى حذف حرف القسم (قوله ولا يصح أن يقال قدر ذلك الكتاب) أى اجعل ذلك الكتاب (قوله وحذف اللام) أى من جواب القسم (قوله المقدر) أى للمقدر كائن (قوله هذا مقام) أى لهذا مقام (قوله لأن ذلك) أى حذف اللام من جواب القسم (قوله مخصوص باستطالة القسم) أى المقسم به فإن لم يكن هناك استطالة فلا يجوز حذفها والحاصل أنه عند عدم استطالة يتمتع الحذف ويقبل مع وجودها هذا محصل كلام المصنف وصرح ابن مالك بأن حذف اللام من الجملة الاسمية المحاب بها القسم دون استطالة قليل كقول أبي بكر الصديق والله أنا كنت أظلم منه قال وأما أن كان في المقسم به استطالة فالحذف حسن كافي البيت وكفى كلام ابن مسعود (قوله باستطالة الخ) أى ولا استطالة هنا ولا يخرج القرآن على القليل (قوله ومن الوهم في الثاني) أى وهو إيجاب حذف أحد معمولي لات (قوله حنت نوار الخ) نوار مبنى على الكسر كوبر البيت لشيب بن جميل يخاطب أمه نوار بنت عمرو بن كثوم وقدره بنو قتيبة بن معين في حرب وتمايه وبد الذي كانت نوار أجنحت لما رأت ماء السلاشر بالها والقرث بعض في الاناء أرنت حنت من الحزن وهو الشفقة وقوله أجنحت أى الذى سترته في جنيها من المحبة والسلا بالقصرواء المولود وأرنت صاحبت (قوله أى وقت حنت) أى وليس هذا الوقت وقت حنت أى وقت حنت (قوله وإعمال لات في معرفة ظاهرة) أى وهو هنا لأنه اسم إشارة (قوله وفي غير الزمان) أى مع أنها لا تعمل إلا فى الزمان وحنت ليس ظرفا (قوله وحنت مبتدا مؤخر بتقدير أن) أى والمعنى وليس الحنين هنا أى كائنا في هذا الوقت (قوله وعكسه) أى تجوزهم في النشر ما لا يجوز في الشعر (قوله بدلا للفظ والنسيان) الفرق بينهما أن المبدل منه أن لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق إليه اللسان فهو بدل الغلط أى بدل عن اللفظ الذى ذكر غلطاً لأن البدل نفسه غلط كما يتوهم وإن كان مقصودا وتبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أى بدل من اللفظ الذى ذكر نسيانا (قوله زعم الخ) أن قلت قد استدلت المثبتون لوقوع بدل الفاظ في كلام العرب بقول ذى الرمة

لماء في شفتيها حوة لفس . وفي الثالث وفي أنيائها شنب

فان الحوة السوداء والفس سودا مشرب بجمرة وفي استدلالهم بذلك دلائل على وقوع البدل المذكور في الشعر وهو خلاف ما زعمه ذلك المتقدم قلت لا دلائل في هذا البيت على ذلك إذ هو محمول على التقديم والتأخير كما قال

[ ٢٩ - دسوقي - ثاني ] وهنا خبر مقدم وحنت مبتدا مؤخر بتقدير أن مثل تسمع بالمعدي خير من أن تراه (النوع الرابع عشر) تجوزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر وذلك كثير وقد أفرد بالتصنيف وعكسه وهو غريب جدا وذلك بدلا للفظ والنسيان زعم بعض القدماء

أنه لا يجوز في الشعر لانه يقع غالباً عن ترو وفكر (النوع الخامس عشر) اشتراطهم وجود الربط في بعض المواضع وفقده في بعض فالاول قدمضى مشروحاو الثاني (٢٢٦) الجملة المضاف إليها نحو يوم قام زيد فاما قوله وتسخن ليلة لا يستطيع . نباحها الكلب إلا هريرا

وقوله

مضت سنة لعام ولدت فيه  
وعشر بعد ذاك وحيثان  
فنادرو هذا الحكم خفى على  
أكثر النحويين والصواب  
في مثل قولك أعجبنى يوم  
ولدت فيه تنوين اليوم  
وجعل الجملة بعده صفة له  
وكذلك أجمع وماتصرف  
منه في باب التوكيد يجب  
تجريد من ضمير المؤكد  
وأما قوله جاء القوم باجمعهم  
فهو بضم الميم لا بفتحها وهو  
جمع لقولك جمع على حد قولهم  
فلس وأفلس والمعنى جاؤا  
بجماعتهم ولو كان توكيدا  
لكانت الباء فيه زائدة مثلما  
في قوله هذا وجدكم الصغار  
بعينه فكان يصح اسقاطها  
(النوع السادس عشر)  
اشتراطهم لبناء بعض الأسماء  
أن تقطع عن الإضافة كقيل  
وبعد وغير ولبناء بعضها  
أن تكون مضافة وذلك  
أى الموصولة فانها لا تنبى إذا  
أضيفت وكان صدر صلتها  
ضمير المحذوف فأنحو أهم أشد  
ومن الوهم في ذلك قول ابن  
الطراوة هم أشد مبتدا وخبر  
وأى مبنية مقطوعة عن  
الإضافة وهذا مخالف  
لرسم المصحف ولاجماع  
النحويين (الجهة السابعة أن  
يحمل كلاما على شئ موشهد  
استعمال آخر في نظير ذلك  
الموضع بخلافه) وله أمثلة  
أحدها قول الزمخشري في

بعضهم أى في شفتيها حوة وفي لثامها العسر ورد ذلك الجواب بانه يلزم عليه تقدم ما في حين الواو العاطفة عليها  
وهو باطل فصح الاستدلال (قوله أ ه) أى المذكور من البدلين لا يجوز الخ (قوله فالاول قدمضى) أى بكلمة  
الخبر والصفة والصلوة والحال (قوله والثاني الجملة المضاف إليها الخ) علل ابن مالك ذلك بان المضاف إلى  
الجملة إنما هو مضاف في التقدير إلى مصدر من معناها وكلا لا يعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف  
لا يعود إليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عد ذلك نادرا أهمنى (قوله نحو يوم قام الخ) أى من كل ظرف  
زمان مبهم كيوم وليلة وحين ووقت أضيف جملة بعده (قوله وتسخن) بفتح المنة الفوقية وضم الخاء المبدجة  
من السخونة وفاعله ضمير المراء أو نباح الكلب بضم النون صياحه وهريره صوته دون نباحه من قلة صبره على  
البرد (قوله ليلة لا يستطيع الخ) أى فقد أضاف الظرف للجملة وفيها رابط وهو ضمير لها (قوله لا يستطيع)  
نصف البيت الباء (٣) وآخره الباء من هريرا وزاد سدا خفيفا لترفيل الكامل (قوله مضت سنة الخ) السنة  
والعام والحجة بكسر الخاء المهملة بمعنى واحد وقيل

ومن يك سائلا عنى فأنى . من الفتيان أيام الختان

وأيام الختان وقمة لهم قال قائل منهم وقد لقوا عدوهم اختنهم بالرماح (قوله لعام ولدت فيه) أى فقد  
أضاف عام إلى الجملة والجملة فيها رابط وهو فيه (قوله فنادر) الحكم بالدور إذا لم يلاحظ التصويب  
المذكور والافعلية لا يوجد مثل ذلك (قوله فنادر) صفة لمحذوف أى فنى فنادر ولا فالواجب التثنية للمطابقة  
أه دماينى (قوله وهذا الحكم) أى جعل الجملة فيها ذكر مضافا إليها مما خفى على أكثر النحويين لأن  
الجملة حينئذ أى حين احتوت على الرابط صفة ولا يضاف موصوف إلى صفته (قوله في مثل قولك الخ) أى  
من كل ظرف زمان وقع مضافا لما بعده من الجملة التى فيها رابط (قوله تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له)  
أى حينئذ فيكون الاتيان بالضمير واجبا لأنه رابط للجملة الموصوف بها (قوله وكذلك أجمع) عطف على  
الجملة المضاف إليها وقوله وماتصرف منها أى مثل جمع وجمعاء وأجمعون (قوله لا بفتحها) نقل الخلبى في شرح  
الازهرية عن النووى جواز فتحها (قوله وهو جمع) أى لأنه من ألفاظ التوكيد وقوله بجماعتهم الأولى  
بجماعتهم ليين ان جمع بمعنى جماعة أه تقرير دردير (قوله هذا وجدكم الخ) يروى هذا لعمر كم  
الصغار الخ وقوله هذا وجدكم هذا مبتدا والصغار خبره وبينه توكيد له مرفوع بضمة مقدرة منع من  
ظهورها اشتغال المحل بحرف الجر الزائد وقوله وجدكم الواو حرف قسم وجروجدكم مقسم به مجرور وجملة  
القسم معترضة بين المبتدا والخبر (قوله فكان يصح اسقاطها) أى وهذه لا يصح اسقاطها فلا تكون زائدة  
وحينئذ لم يكن باجمعهم من ألفاظ التوكيد وقد يقال انه لا يلزم من عدم صحة اسقاطها اصلها إذ كم مزائد  
لازم كالباء في فاعل كفى (قوله أن تقطع عن الإضافة) أى لفظا (قوله ومن الوهم في ذلك) أى الثانى (قوله  
وأى مبنية مقطوعة عن الإضافة) أى في محل نصب مفعول نزع (قوله وهذا بخالف لرسم المصحف) أى  
العثمانى فان فيه أى متصلة بالضمير ومقتضى كون أى مقطوعة عن الإضافة أن ترسم غير متصلة بالضمير (قوله  
ولا جماع النحويين) أى ومخالف لاجماع النحويين من أن أى في هذه الآية مضافة للضمير

(قوله الجهة السابعة) أى من الجهات التى يدخل الخطأ على المعرب بسبب عدم مراعاتها (قوله ان يحمل)  
أى المعرب كلاما محتملا (قوله بخلافه) أى بخلاف ذلك المحل أى وحينئذ فالذى ينبغى للمعرب أن يلاحظ  
المحلات المتقاربة ويحمل الاعراب في المحل المحتمل مثل ما لا اعراب فيه ظاهرا (قوله وله أمثلة) أى كثير الخطأ  
فيها بمعنى خلاف الأولى (قوله ولم يحمله معطوفا على يخرج الحى من الميت) أى الذى هو خبر ثان (قوله

يدل

مخرج الميت من الحى انه عطف على فالحب والنوى ولم يحمله معطوفا على يخرج الحى من الميت  
(٣) قوله نصف البيت الخ البيت من المتقارب فالعين آخر النصف الاول ولا ترفيل أه

لأن عطف الاسم على الاسم أولى ولا يمكن بحج قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج (٢٢٧) الميت من الحي بالفعل فيهما يدل

على خلاف ذلك . الثاني قول مكي وغيره في قوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا أن جملة يضل صفة لثلاث أو مستأنفة والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا أراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء . الثالث قول بعضهم في ذلك الكتاب لا ريب أن الوقف هنا على ريب ويبدأ فيه هدى ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة ألم تنزل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين . الرابع قول بعضهم في ولئن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور أن الرابط الإشارة وأن الصابر والغافر جملا من عزم الأمور مبالغة والصواب أن الإشارة للصبر والغفران دليل وإن تصبروا وتقا فان ذلك من عزم الأمور ولم يقل إنكم . الخامس قولهم في أين شركائي الذين كنتم تزعمون أن التقدير تزعمونهم شركاء والاولى أن يقدر تزعمون أنهم شركاء بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء ولأن الغالب على زعم أن لا يقع على المفعولين صريحا بل على أن وصلتها ولم يقع في التنزيل إلا

بدل الخ) أي لأن العطف فيها على يخرج إذ ليس فيها اسم وحيث فيجعل مخرج هنا عطفا على يخرج لاجل أن يوافق المحل الظاهر أعراجه فيكون من عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل (قوله يدل على خلاف ذلك) قال الدمامي في كلام الزمخشري ما يتدفع به هذا الانتقاد وذلك أنه قال أن يخرج الحي من الميت موقعه موقع الجملة المبينة لقوله فالتق الحب والنوى وإذا ترك العاطف وإنما كانت كالمبينة لأن فلق الحب والنوى بالنبات والشجر التامين من جنس إخراج الحي من الميت لأن التام في حكم الحيوان وإذا كان يخرج الحي من الميت في موضع البيان لفلق الحب والنوى لم يأت عطف مخرج الميت من الحي عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعل عطفا على فالتق الحب فقي تلك الآيات وجد ما يعين العطف على يخرج وفي هذه الآية وجد ما يرجع العطف على غيره فعمل في كل بمقتضاه وظهر بذلك أن كلام المصنف غير متجه (قوله وكذلك يضل الله الخ) أي فهذا لا يصح أن يحمل صفة للمثل وحيث فليكن في آية البقرة كذلك وفي هذا شيء . لأن تعيين الاستئناف في آية المدثر لا يعينه في آية البقرة لجواز الوجهين فيها نعم الاولى الاستئناف للموافقة لأن ذلك هو الصواب دون غيره كما هو كلامه وإذا كان هذا أولى فلا ينبغي أن يعد هذا من جملة الجهات التي يلحق المعرب الخلل منها وأجيب بجواب بعيد وحاصله أن المراد بالصواب ما يشمل الاولى ومراده بالخطأ ما يشمل خلاف الاولى اه تقرير دردير وقال الشنقي أقول القرآن يفسر بعضه بعضا فإذا تكرر لفظ منه وكان له في موضع محمل واحد وفي آخر ذلك المحمل وغيره محل في الآخر على ذلك المحمل دون غيره ومن ثم ترى المهرة من شارحي المختصرات التي لها مطولات لا يعدلون عن حلها بما في مطولاتها وإن احتملت غير ما في المطولات احتمالا ظاهرا اه كلامه (قوله ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة) أي فان فيه فيها متعاقبة بريب وحيث فليكن هنا كذلك لاجل التوافق (قوله ويبدأ فيه هدى) أي والمعنى ذلك الكتاب لا شك ثم قال فيه هدى وهذا معنى صحيح (قوله ان الرابط الإشارة) أي لأن الجملة خبر من (قوله مبالغة) أي لانه لا يصح الاخبار عن الصابر والغافر بكونه من الأمور الشديدة (قوله والصواب ان الإشارة للصبر والغفران) قد يشكل جعل الإشارة راجعة للغفران والصبر بانه يلزم عليه عدم الارتباط إذ يزول الأمر الى قولك ولئن صبر وغفر ان الصبر والغفران لمن عزم الأمور وجوابه أن الإشارة وقعت للصبر والغفران المضاف كل منهما الى ضمير من فكانه قال ان صبره وغفرانه فحصل الربط بهذا الاعتبار وأما الآية الثانية فيتمين أن تكون الإشارة فيها راجعة للصبر والتقوى لا إلى الصابر والمنفى لانها مخاطبان والمخاطب لا يشار اليه من حيث أنه مخاطب فلو أريد خطاب الفريقين لقليل إنكم اه دمامي (قوله ان التقدير تزعمونهم) أي فابن خبر مقدم وشركائي مبتدا مؤخر والذين بدل وكنتم تزعمون صلة والعائد محذوف أي تزعمونهم وكذلك المفعول الثاني محذوف (قوله بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم الخ) أي والاولى التناسب (قوله في التنزيل إلا كذلك) أي الأعلى ان وصلتها (قوله ومثله في هذا) الاول ومثله في هذا الحكم وهو الوقوع على ان وصلتها تعلم كما في قوله وقد وجد هذا في بعض نسخ (قوله تعلم الخ) هو لسارية بن زهيم معتذرا للنبي صلى الله عليه وسلم وأول القصيدة تعلم رسول الله أنك قادر . على كل حي من تمام ومن نجد تعلم رسول الله أنك مدركي . فان وعيدا منك كالأخذ باليد تعلم بان الركب إلا عومرا . هم الكاذبون المخلفون كل موعد ونبي رسول الله أنى مجبوته . فلا رفعت سوطي الى إذا بدى وما حلت من ناقة فوق ظهرها . أبر وأوفى ذمة من محمد (قوله تعلم الخ) أي فتعلم ليس واقعا على المفعولين بل واقع على ان وصلتها فهي سادة مسد المفعولين

كذلك ومثله في هذا كقوله تعلم رسول الله أنك مدركي



ومن القليل فيها قوله \* زعمتني شيخا وليس شيخ \* وقوله \* تعلم شفاء النفس فبرعدوها وعكسها في ذلك \* هب بمعنى ظن فالغالب تعديه الى صريح المفعولين كقولهم فقلت أجرتني أبا خالده (٢٣٨) والافهني امرأها لكاه ووقعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان

( قوله ومن القليل فبهما ) أى فى زعم وتعلم ( قوله زعمتني شيخا ) أى فزعم واقعة على صريح المفعولين وقوله زعمتني شيخا الخ هو لأبى أمية أوس الحنفى وبعده \* انما الشيخ من يذب ديبا انما الشيخ من يستره الحسى ويمشى فى بيته محجوبا ان أراد الخروج خاف من الذئب وان كان لا يرى الحى ذيبا كيف يدعى شيخا آخر مضلعات ليس يثنى ثقبها وركوبها

يذب بالكسر يدرج فى المشى ويبدأ ومضلعات من الاضلاع الامالة ( قوله تعلم شفاء النفس الخ ) تمامه \* فبالغ بالطف فى التحيل والمكر \* ( قوله فى ذلك ) أى فى تقع كثير على صريح المفعولين وقليلا على ان وصلتها ( قوله هب بمعنى ظن ) كون هب من أفعال القلوب مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك وأنشد عليه هذا البيت ( قوله أجرتني ) أى انصرتنى وامنع ظلمى من أن يظلمنى ( قوله ان قول الخواص ) أى فى كتابه درة الفواص فى لحن الخواص أى العارفين من الناس ( قوله لحن ) لعله استند فى ذلك الى قول صاحب الصحاح وهبى فعلت كذا أى احسبني واعدني ولا يقال هب انى كذا نقله المصنف فى حواشى التيسيل ( قوله وذهل عن قول القائل ) أى قوله لعمر بن الخطاب فى المسئلة الحارثية وهى خروج وأم وانير ان لام وانحوان لآب وأم حكم فيها عمر بن الخطاب بالثلاث لا من اللام ولم يجعل الثلاث والاستثناء شيئا فقالوا له يا امير المؤمنين هب ان ابا ناس كان حارا فاشركنا بقرابة أمنا فأشركهم ( قوله لان ) أى فى قوله ان الذين كفروا ( قوله والاولى الاول دليل الخ ) قد يقال انه قد وجد فى آية البقرة ما يصلح أن يكون لا يؤمنون شيئا عنه ولم يوجد ذلك فى الآية الاخرى وهى آية يس فرتب على كل ما يقتضيه ثم الباب موضوع له ذكر الجهات التى يدخل على المغرب الخلل من جهتها والمصنف قد اعترف بان ما ارتكبه خلاف الاول فلا يكون خطأ فليس ثم خلل دخل على المغرب من هذه الجهة ثم انه عبر عما يخالف رأيهم فى المثال الثانى والرابع بقوله والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فأمله اه دما ميني قال الشافعى أقول ليس مراده بالخلل الخطأ بل ما يشمل خلاف الاولى كما مراده بالصواب ما غلب على الظن ( قوله بدليل وسوا عليهم أنذرتهم ) أى ففى هذه لم توجد ان حتى يكون لا يؤمنون خبر ما حثتد تعين أن تكون مستأنفة فجعل آية البقرة كذلك لأجل الموافقة ( قوله الا وهو منصوب ) أى وحينئذ فليكن الذى فيه حرف الجر الزائد كذلك لأجل التوافق ( قوله نحو ما من الخ ) الاول حذف نحو لانه ليس فى القرآن من مثل ما الحجازية المنصوبة الخبر لفظا سوى الآيتين اللتين تلاهما اه دما ميني ( قوله من خلفهم ) مفعول ثان لسأل على حذف عن ( قوله والصواب الحل الخ ) هذا معارض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه الى أن قال قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب قاله الدما ميني قال الشافعى وأقول لا يعارضه لأن الكلام انما هو فى خصوص الجواب الذى سنده خلق لافى كل جواب ( قوله ان الظرف حال ) أى من ضمير أسس أى قاصدا بديناه التقوى ( قوله وهذا الوجه ) أى الذى آخره وقوله لتعينه الخ فيه انه لا وجه لتعين كونه ظرفا لافى متعلقا بأسس مع احتمال كونه ظرفا مستقرا حال من الضمير المستكن فى أسس ( قوله لتعينه ) أى المفعول واذا تعين ذلك فى هذا الموضع حمل فى الآخر عليه للموافقة ( قوله لمسجدا أسس على التقوى ) قيل هو مسجد بقاء وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ( قوله فاجعل بيتنا وبينك موعدا ) يحتمل أن المراد موعدا ويحتمل أن المراد مكان وعد وقد وجد ما يرجح كلامنا من الاحتمالات الثلاثة ( قوله محتمل للمصدر ) أى وهو الوعد وقوله ويشهد له لا تخلفه أى لان الذى يتصف بالاخلاق وعدمه الوعد لا زمانه ولا مكانه ( قوله والزمان ) أى زمان الوعد

قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن وذهل عن قول القائل هب أن ابا ناس كان حارا ونحوه ( السادس ) قولهم فى سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستأنف أو خبر لان وما بينها اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ( السابع ) قولهم فى نحو وغار بطنه بظلام وما الله بغافل ان انحرور فى موضع نصب أو رفع على الحجازية والجميلية والصواب الاول لان الخبر بعد ما لم يجرى فى التنزيل خبر دأب الباء الا وهو منتهى نحو ما من أمهاتهم ما هذا بشرط ( الثامن ) قول بعضهم فى ولئن - أنهم من خلقهم ليقولن الله ان اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ أو فاعل أى الله خلقهم أو خلقهم الله والصواب الحل على الثانى بدليل ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم ( التاسع ) قول أبى البقاء فى أفمن أسس بنيانه على تقوى ان الظرف حال أى على قصد تقوى أو مفعول أسس وهذا الوجه هو المعتمد عليه عندى لتعينه فى مسجد أسس على التقوى ( تبيينه ) وقد

قوله

محتمل الموضع أكثر من وجه ويوجد ما يرجح كلامنا فينظر فى أولا ما كقولته تعالى فاجعل بيتنا وبينك موعدا فان الموعده محتمل للمصدر ويشهد له لا تخلفه نحن ولا أنت والزمان ويشهد له

قال موعدهم يوم الزينة وللمكان ويشبهه مكانا سوى وإذا أعرب مكانا بدلا منه لا ظرفا لتخافه تعين ذلك (الجملة الثامنة أن يشمل المغرب على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه) وهذا أصعب من الذي قبله وله أمثلة (أحدها) قول بعضهم في إن هذان لساحران انها ان وأسماء أي أن القصة وذان مبتدأ وهذا يدفعه رسم إن منفصلة وهذان متصلة (والثاني) قول الاخفش وتبعه أبو البقاء في ولا الذين يموتون وهم كفار اللام للابتداء والذين مبتدأ والجملة بعده خبره ويدفعه أن الرسم ولا وذلك يقتضي انه مجرور بالمطف على الذين (٢٢٩) يعملون السيات لامر فروع

بالابتداء والذي حملها على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح ان الميت على الكفر لا توبة له لفوات زمن التكليف ويمكن ان يدعى لها ان الالف في لا زائدة كالالف في لا أذبحنه فانها زائدة في الرسم وكذا في لا أومضوا والجواب ان هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها مجرد بل ليسوى بينها وبين ما قبلها أي انه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر كما نفى الائم عن المتأخر في فن تعجل في يومين فلا إيم عليه ومن تأخر فلا إيم عليه مع ان حكمه معلوم لانه أخذ بالعزيمة بخلاف المتعجل فانه أخذ بالرخصة على معنى يستوى في عدم الائم من يتعجل ومن لم يتعجل وحل الرسم على خلاف الاصل مع إمكانه غير سديد (والثالث) قول ابن الطراوة في أيهم أشدهم أشد مبتدأ وخبر وأي مضافة لمحدوف ويدفعه رسم أيهم متصلة وان

(قوله قال موعدهم) أي زمان وعدهم (قوله تعين ذلك) أي كون المراد بالموعد مكان الوعد وارتفع الاحتمال (قوله الجملة الثامنة) أي من الجهات التي يدخل على المغرب الخطأ بسبب عدم مراعاتها (قوله أن يحمل المغرب) أن الكلام على شيء (قوله ما يدفعه) أي ما يدفع حمله (قوله وهذا أصعب من الذي قبله) أي لان الدافع إذا كان في المحل أصعب مما إذا كان الدافع في محل آخر (قوله انها ان وأسماء) أي فهو يقول ان الاصل انها ان لساحران فان حرف توكيد ونصب وضمير القصة اسمها وذان مبتدأ وقوله لساحران خبر والجملة لخبر ان (قوله رسم إن منفصلة) أي رسمها في المصحف الامام (قوله والجملة بعده) أي وهي قوله أولئك اعتدنا لهم عذابا أليما وأما جملة يموتون وهم كفار فصلة (قوله وذلك) أي ورسمه بالالف وقوله يقتضي انه مجرور بالمطف أي بالواو ولاننا كيد النفي وقوله على الذين يعملون السيات أي من قوله وليست التوبة للذين يعملون السيات (قوله لامر فروع بالابتداء) أي وأن اللام لام الابتداء بل هي نافية مؤكدة للنفي قبلها (قوله لا توبة له) أي ونفى الشيء فرع عن صحة ثبوته (قوله ويمكن الخ) هذا جواب عن قوله ويدفعه ان الرسم ولا وقوله أن الالف في لا زائدة أي وان اللام للابتداء (قوله فانها زائدة في الرسم) أي واللام للابتداء (قوله وكذا في لا أومضوا) أي من قوله تعالى لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا ولا أرضعوا خلا لكم يغفونكم الفتن (قوله والجواب) أي عن قوله والذي حملها على الخروج عن ذلك الظاهر الخ شمني (قوله لم تذكر ليفاد معناها بمجرد) أي حتى يرد الاعتراض بان نفى الشيء فرع عن صحة ثبوته ومن مات على الكفر لا تأتي توبته فكيف تنفي عنه (قوله مع ان حكمه) أي المتأخر معلوم وهو عدم الائم (قوله على معنى الخ) أي فالجملة الثانية مسوقة لاجل التسوية بينها وبين ما قبلها في عدم الائم لانه اذا ذكرت لاجل افادة معناها مجرد لانه معلوم والحاصل ان سوق الكلام لاجل التحقيق وقيل ان أهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتعجل آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما لتضييقه على نفسه وتشديده عليها فورد القرآن بنفى الائم عنها جميعا فسوى الكلام ليس لاجل التحقيق بل لاجل نفى الائم المتوهم على التقديرين فكل من الجملةين ذكر لافادة معناه بمجرد (قوله وحل الرسم الخ) هذا رد لقوله سابقا ويمكن ان يدعى لها ان الالف في لا زائدة (قوله وان أيا إذا لم تضاف) أي لفظا أعربت (قوله واثنائية كذلك) أي والمعنى وإذا كالوا باقتسام أو وزنوا باقتسام (قوله ما بعده) وهم جملة يخسرون وحذف خبر أحد المتبدئين لدلالة الآخر وقوله خبر أي خبر المبتدأ والجملة جواب إذا (قوله لرسم الواو بغير الف) أي فهذا يدل على أن الضمير متصل بالفعل لان الفعل إذا كان آخره واو البجاعة رسم بعدها ألف (قوله ولان الحديث) أي لان المحدث عنه وهو الذي ذموا من أجله وقوله في الفعل أي الاخذ والاعطاء وهو المشار له بقوله إذا اكنالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم الخ وقوله لافي الفاعل أي وحيتند فلا وجه لتاكيد (قوله إذا أخذوا من الناس) راجع لاكنالوا فيه إشارة إلى أن على بمعنى من وقوله وإذا أعطوا راجع لكالوهم أو وزنوهم (قوله استوفوا) أي أخذوا حقهم بكمالهم (قوله وإذا أعطوهم) أي وإذا أعطوا الناس أخسروهم ونقصوهم (قوله أخسروا) أي وحيتند فضمير كالوهم ووزنوهم للناس (قوله وإذا جعلت الضمير) أي هم في قوله كالوهم أو وزنوهم (قوله إذا أخذوا استوفوا) أي من الناس بان كال أو وزن لهم غيرهم

أيا إذا لم تضاف أعربت باتفاق (والرابع) قول بعضهم في وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ان هم الأولى ضمير رفع مؤكد للواو واثنائية كذلك أو مبتدأ ما بعده خبره والصواب ان هم مفعول فيها لرسم الواو بغير ألف بعدها ولان الحديث في الفعل لافي الفاعل إذ المعنى إذا أخذوا من الناس استوفوا وإذا أعطوهم أخسروا وإذا جعلت الضمير للمطلقين صار معناه إذا أخذوا استوفوا وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا

وهو كلام متافر لان الحديث (٢٣٠) في الفعل لاقى المباشر (الخاص) قوله مكي وغيره قوله تعالى ذلك هو الفضل الكبير جئات عدن

يدخلونها أن جئات بدل  
من الفضل والاولى انه  
مبتدا لقراءة بعضهم  
بالنصب على حد زيدا  
ضربته (السادس) قول  
كثير من التحويز في قوله  
تعالى إن عبادي ليس لك  
عليهم سلطان إلا من اتبعك  
انه دليل على جواز استثناء  
الأكثر من الأقل  
والصواب أن المراد بالعباد  
المخلصون لا عموم المملوكين  
وان الاستثناء منقطع  
بدليل سقوطه في آية سبحان  
إن عبادي ليس لك عليهم  
سلطان وكفى بربك وكلا  
ونظيره المثال الآتي (السابع)  
قوله الزمخشري في ولا  
يلتفت منكم أحد إلا  
أمر أنك أن من نصب قدر  
الاستثناء من فأسر بأهلك  
ومن رفع قدره من ولا  
يلتفت منكم أحد ورد  
باستلزامه تناقض القراءتين  
فان المرأة تكون مسرى  
بها على قراءة الرفع وغير  
مسرى بها على قراءة النصب  
وفيه نظر لأن إخراجها  
من جملة النهي لا يدل على  
انها مسرى بها بل على انها  
معهم وقد روى انها تبعهم  
وانها التفتت فرأت العذاب  
فصاحت فأصابها حجر  
فقتلها وبعد فقول  
الزمخشري في الآية  
خلاف الظاهر وقد سبقه  
غيره اليه والذي حملهم على  
ذلك أن النصب قرلة  
الأكثرين فاذا قدر

وقوله استوفوا أي حقهم وقولهوا ذاتوا الكيل أي واخفوا لا تقسمهم أخسروا أنفسهم أي وهذا بعيد  
لكون الشأن أنهم إنما يخشرون إذا لم يتولوا الكيل وإذا تولوا الكيل بأنفسهم فلا يخشرون على أن هذا ليس  
فيه دم لهم (قوله متافر) أي تخالفه الطبع (قوله وهو كلام متافر) قد يقال إن المعنى وإذا كانوا بأنفسهم أو  
وزنوا بأنفسهم لغيرهم يخشرون المكيل له والموزن له بنفسه وجئت فلا تافر (قوله لاقى المباشر) أي  
الذي هو الماعل (قوله لقراءة بعضهم بالنصب) أي وكل ما جاز أن يكون منصوبا على الاشتغال إنما يكون رفعه  
على الابتداء (قوله على جواز استثناء الأقل) الأول حذف الأقل وقول استثناء الأقل فقط  
لأن الاستثناء من المجموع فهو كقولك جاءني عشرة إلا سبعة وظاهر قوله من الأقل أنه يجوز قولك جاءني  
ثلاثة إلا عشرة لأنه حينئذ استثناء الأقل من الأقل مع أنه لا يصح (قوله والصواب أن المراد الخ) أي بدليل  
الإضافة للياء المفيدة للتشريف ولا شك أن الياء من نفس الموضع لأن الدال آية سبحان حتى يكون من الجهة  
التي قبل هذه وقوله بدليل آية سبحان دليل مجرد كون الاستثناء منقطعا بقطع النظر عن كون المراد بالعباد المخلصين  
وهذا في الحقيقة ليس من هذه الجهة بل من الجهة التي قبلها والمصنف لم يذكره هنا لأنه من هذه الجهة وإنما ذكره  
لكونه لازما لكون المراد بالعباد المخلصين أو لكونه دفعا لسؤال مقدر وهو إذا كان المراد بالعباد المخلصين  
فما هذا الاستثناء أم تقرير شيخنا درددرو به سقط بحث الدمايني (قوله والصواب أن المراد بالعباد المخلصون  
الخ) قال الدمايني اختياره لكون الاستثناء منقطعا مقدوح فيه بانها تركاب لخلاف الأصل من غير ضرورة  
لا مكان حل الاستثناء على الاتصال وهو الأصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضر في ذلك أن آية  
سبحان بدون استثناء لا ما ريد بالعباد فيها المخلصون فترك الاستثناء وقد يجب أن القرآن يفسر بعضها  
فاذا تكرر لفظ فيه وكان له في موضع محل واحد وفي آخر ذلك المحمل وغيره محل في الآخر على ذلك المحمل  
دون غيره والاستثناء المنقطع وإن كان خلاف الأصل إلا أنه فصيح شائع أم قال الدمايني ثم هذا المثال  
لا يصلح لهذه الجهة إذ هي موضوع لا يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر أن الدافع  
عنده له وورد آية سبحان مجردة عن الاستثناء فهي الدالة على أن المراد بالعباد المخلصون وحينئذ فهو من أمثلة  
الجهة المعقودة لأن يحمل الكلام على شيء موشهد استتمال في مكان آخر بخلافه أم دمايني (قوله المثال  
الآتي) أي في السابغ في قوله ولا يلتفت منكم أحد والنظير هو قوله الآتي والذي أجزم به أن الخ (قوله قدر)  
أي جعل الاستثناء من فأسر بأهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم أحد لأن المختار الاتباع بعد التثنية وشبهه ولا  
ينبغي تخريج قراءة الأكثر على خلاف المختار (قوله ومن رفع قدره) أي جعله أي الاستثناء من ولا يلتفت  
منكم أحد أي فهو بدل من أحد بدل بعض من كل (قوله ويرد) أي ذلك القول وهذا لابن الحاجب (قوله  
تكون مسرى بها) أي لأن المعنى لا يلتفت منكم أحد أيها السارون إلا أمر أنك فانها من السارين وتلفت  
(قوله على قراءة الرفع) أي لأن الالتفات بعد الاسراء وحينئذ فتكون مسرى بها (قوله وفيه نظر) أي  
في الرد الذي قاله ابن الحاجب لكلام الزمخشري فنظير كلام الزمخشري وجبه ولا يرد عليه الرد  
السابق وأجاب نجم الأئمة الرضى عن رد ابن الحاجب بجواب آخر وهو أن الاسراء المأمور به مقيد بعدم  
الالتفات معنى أي أسرا أسرا غير ملتفت فيه بأهلك إلا أمر أنك فان أسرا مع التفاتها وحينئذ قراءة النصب  
تدل على انها مسرى بها كقراءة الرفع فحاصله منع أن قراءة النصب تدل على أنها غير مسرى بها وأما جواب  
المصنف فحاصله منع كون قراءة الرفع تدل على أنها مسرى بها بل إنما تدل على أنها غير مسرى بها كقراءة النصب  
أم تقرير دربر (قوله لا يدل على أنها مسرى بها) أي قصد يدل على أنها مع أي حال الاسراء (قوله وقد روى)  
سند المنع أي فيه نظر لأنه قد روى الخ (قوله انها تبعهم) أي وليست مسرى بها قصدا (قوله وبعد  
فقول الزمخشري) أي وأقول لك بعدما تقدم من البحث في كلام الزمخشري والجواب عنه تنبه فقول

الزحشرى الخ (قوله على الوجه المرجوح) أى لان الاستثناء من الكلام الغير الموجب الارجح فيه الابدال  
ولذلك جعلوا الاستثناء من بأهلك (قوله على ذلك) أى على الوجه المرجوح (قوله فان النصب فيها الخ)  
فقد خرج قراءة الاكثر على الوجه المرجوح ويتقد فنسكن هنا كذلك مخرجة على الوجه المرجوح ولا  
ضرر فيه (قوله فان النصب فيها عند سيوبه الخ) حاصل ذلك أن بعضهم قرأ إنا كل بالرفع وهذه  
القراءة يحتمل أن يكون خلقناه صفة لشيء مخصصة وبقدر خبر وهذا لا يفيد عموم القدر في جميع  
المخلوقات فبوم وجود شيء ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له وذلك لان المعنى على هذا الاحتمال  
إنا كل شيء مخلوق لما كان بقدر فيفيد أن الشيء الغير المخلوق لله ليس بقدر وهذا قول القدرية  
وهو باطل ويحتمل أن خلقناه خبر وقوله بقدر خبر ثان والمعنى كل شيء مخلوق لنا مخلوق  
بقدر وهذا الوجه يفيد المعنى المراد من الآية وهو عموم خالق الاشياء بقدر خيرا كان أو شرا كما  
يقول أهل السنة وأما قراءة النصب فلا تحتمل إلا مذهب أهل السنة إذ لا يتوهم عند نصب كل شيء  
كون خلقناه صفة لكل شيء لانه إذا نصب كل شيء لم أن يكون خلقناه منسرا لنا صبه وإذا كان  
مفسرا فلا يكون صفة وحيد فيفيد المعنى المقصود إذ انتقد خبر خلقنا كل شيء بقدر (قوله زيد اضربته) أى  
ونصب زيد على الاشتغال مرجوح والارجح الرفع على ما بين في محله فانه من افراد قول ابن مالك  
هو الرفع في غير الذى مرجح (قوله ولم ير) أى سيوبه وحاصله أن نصب كل شيء عند سيوبه في الآية من  
قيل النصب المرجوح لان قيل النصب الارجح فان قيل ليس النصب في الآية مرجوحا وإنما هو ارجح  
لانه في الرفع في الآية يخاف التباس المفسر بالصفة أى يخاف التباس ما جعل مفسرا في حالة النصب بالصفة  
وهو ترجيح للنصب إذ لا التباس فيه وأجيب بان سيوبه لم ير خوف التباس المفسر بالصفة إذ ارفع الاسم  
مرجحا للنصب على الرفع كما يراه غير هو وذلك لكثرة وقوع الالباس في العربية فلا تكون السلافة منه مرجحة  
(قوله مرجحا) أى اقراءة النصب أى انه يحتمل ما من باب الاشتغال المرجوح ولم يرتجحها بخلافها عن الالباس  
اللازم على قراءة الرفع لكثرة وقوع الالباس في العربية وأما غير سيوبه فقد جعل ذلك مرجحا للنصب  
(قوله نحو خفت) اعلم أنه يحتمل أنه مبنى للفاعل وأصله خوفت فقلت حركة الواو للغاء بعد سلب حركاتها  
حذفت الواو لانقاء الساكنين ويحتمل بناؤه للمفعول وأصله خوفت ففعل به ما تقدم (قوله وطلت)  
يحتمل أنه مبنى للفاعل فأصله طرلت بفتح الطاء وضم الواو أو مبنى للدفعول فأصله طولت بضم الطاء  
وكسر الواو فعلى الاول نقلت حركة الواو لما قبلها بعد سلب حركاتها حذفت لانقاء الساكنين وعلى الثاني  
استقلت الكسرة على الواو وحذفت الكسرة ثم الواو لانقاء الساكنين (قوله محتمل لما) لانه ان كان الأصل  
تضارر بفتح الراء الاولى فهو مبنى للمفعول وان كان أصله بكسر الراء الاولى فهو مبنى للفاعل (قوله محتمل  
لوصفها) أى لو وصف المبنى للفاعل بأن يكون اسم فاعل ولو وصف المبنى للمفعول بأن يكون اسم مفعول وذلك  
لانه ان كان أصله مختير بكسر الباء فهو اسم فاعل وان كان بفتحها فاسم مفعول (قوله في النسب) أى يحتمل  
لاحد الوصفين من اشترى فيحتمل أنه نسبة لمشتري بفتح التاء وكسر الراء اسم فاعل أو نسبة لمشتري بفتحها  
اسم مفعول (قوله كون الاول) الاول تلك وقوله والثاني خبر أى دعواهم (قوله والالباس واقع في العربية  
بدليل الخ) أى لكنه خلاف الأصل والأصل مراعاة ما يدفع الالباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول  
وابراز الضمير في مسألة جريان الوصف على غير صاحبه ومنع الترقيم في نحو ما سلة على لغة من لا ينظر وترك  
بناء فعل التعجب واسم التفضيل من الفعل المبني للمفعول (قوله والمشتركات) جمع مشتركة بمعنى كلمة مشتركة  
(قوله أن قراءة الاكثرين) وهى نصب امرئك (قوله وأن الاستثناء في الآية من جملة الامر) أى من أهلك  
الواقعة في جملة الامر (قوله وأن الاستثناء منقطع) أى لكن امرئك الخ فالمراد بآله المأمور بأسرانه بهم  
غير المرأة (قوله بدليل سقوطه الخ) أى والمتمصل لا يسهط وكل هذا من باب وخير ما فسرته بالوارد (قوله في آية

على الوجه المرجوح وقد  
التزم بعضهم جواز مجي  
قراءة الاكثر على ذلك  
مستدلا بقوله تعالى إنا كل  
شيء خلقناه بقدر فان  
النصب فيها عند سيوبه على  
حد قولهم زيدا ضربته ولم  
يرخوف التباس المفسر  
بالصفة مرجحا كما رأه بعض  
التأخرين وذلك لانه يرى  
في نحو خنت بالكسر  
وطلت بالضم أنه محتمل  
لفعل الفاعل والمفعول  
ولا خلاف أن نحو تضار  
محتمل لما وان نحو مختار  
محتمل لوصفها وكذلك  
نحو مشتري في النسب  
وقال الزجاج في ما زالت  
تلك دعواهم ان النحويين  
يميزون كون الاول اسما  
والثاني خبرا والعكس ه  
ومن ذكر الجواز فيهما  
قال الزحشرى قال ابن الحاج  
وكذا نحو ضرب موسى  
عيسى كل من الاسمين محتمل  
للفاعلية والمفعولية والذى  
التزم فاعلية الاول انما هو  
بعض المتأخرين والالباس  
واقع في العربية بدليل  
أسماء الاجناس  
والمشتركات انتهى والذى  
أجزم به أن قراءة  
الاكثرين لانكون  
مرجوحة وان الاستثناء  
في الآية من جملة الامر  
على القراءتين بدليل  
سقوط ولا يلتفت منكم  
أحد في قراءة ابن مسعود  
وان الاستثناء منقطع  
بدليل سقوطه في آية

الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من اهل بيته لاهل بيته وان لم يكونوا مؤمنين يؤيده اجام في ابن نوح عليه الصلوة والسلام يا نوح انه ليس من اهلك انه عمل غير صالح ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة ونظيره لست عليهم بسيطر الا من تولي وكفر فيعذبه الله واختار أبو شامة ما اخترته من أن الاستثناء منقطع ولكنه قال وجاء النصب على الامة الحجازية والرفع على التميمية وهذا يدل على انه جعل الاستثناء من جملة النهي وما قدمته أولى لضرب الامة التميمية ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود (٢٣٢) حكاه أبو عبيدة وغيره (الجهة التاسعة أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات

ولذلك أمثلة) (أحدها) نحو زيد أحصى ذنبا وعمرو أحصى مالا فان الاول على ان أحصى اسم تفخيل والمنصوب تمييز مثل أحسن وجها (والثاني) على ان أحصى فعل ماض والمنصوب مفعول مثل وأحصى كل شئ عند داود من الوهم قول بعضهم في أحصى للبشر أمداً انه من الاول فان الأمد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا في المعنى كزيد أكثر مالا بخلاف مال زيد أكثر مال الثاني نحو زيد كاتب شاعر فان الثاني خبر أو صفة للخبر ونحو زيد رجل صالح فان الثاني صفة لا غير لان الاول لا يكون خبرا على انفراده لعدم الفائدة ومثلها زيد عالم بفعل الخير وزيد رجل يفعل الخير وزعم الفارسي ان الخبر لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيها والمشهور فيها الجواز

الحجر) وهي فأسر باهلك بقطع من الليل وامضوا حيث تؤمرون (قوله يا نوح انه ليس من اهلك) أي الناجين (قوله ووجه الرفع) أي مع أنه استثناء من كلام تام موجب وهو واجب النصب (قوله على اللغة الحجازية) حاصله ان الاستثناء اذا كان من كلام تام غير موجب بان تقدمه نفي أو نهي فان كان متصلا فالأرجح الاتباع ويجوز النصب على الاستثناء وان كان منقطعا تعين النصب على الاستثناء عند الحجازيين وجاز الاتباع ايضا عند التميميين (قوله وهذا يدل الخ) أي لان الاستثناء لو كان من جملة الامر تحتم النصب عند الحجازيين والتميميين جميعا على تقدير الانقطاع مثل الاتصال (قوله من جملة النهي) أي من أحد الواقع في جملة النهي ووجه الانقطاع أن الخطاب في منكم للمؤمنين (قوله وما قدمته) أي من كون الاستثناء من جملة الامر على القراءةتين (قوله من سقوط جملة النهي) أي فان سقوطها في بعض القراءة يدل على أن المستثنى من جملة الامر اذا لم يجوز حذف المستثنى منه مع عامله (قوله أحصى ذنبا) قديهم أن ذنبا هنا مضبوط بالباء الموحدة بقرينة ذكر المال وليس كذلك بل هو بالنون واحد الاذهان والا كان مثل أحصى مالا والذهن قوة للناس معدة لا ككتاب الآراء وشدتها هي الذكاء وجودة تبيينها تصور ما يرد عليها هي الفطنة اه شئني (قوله تمييز) أي محمول عن الفاعل (قوله فان الامد الخ) هذا تعليل للوهم (قوله كزيد أكثر مالا) أي ففاعل الكثرة في المعنى المال لا زيد اه تقرير دردير (قوله كونه فاعلا في المعنى) أي كما قال في الخلاصة والفاعل المعنى انصب بأفعلا مفضلا كانت أعلى منزلا (قوله بخلاف مال زيد الخ) هذا تمييز مخفوض محترز المنصوب فلا يشترط كونه فاعلا في المعنى لان فاعل الكثرة مال زيد لا مطلق مال اه تقرير شيخنا دردير (قوله لعدم الفائدة) أي لان من المعلوم ان زيدا رجل وشرط الخبر أن يفيد مالا يفيد الخبر عنه إما بنفسه أو بغيره كالخبر الموطى كما هنا (قوله يفعل الخير) أي فالجملة ما خبر ثان أو صفة للخبر وقوله وزيد رجل يفعل الخير أي فهي صفة لا غير لعدم افادة الاول على انفراده (قوله صفة فيها) أي في المثالين وقوله والمشهور فيها أي في المثالين (قوله الجواز) أي جواز كون الجملة خبرا كما يجوز أن تكون صفة (قوله ذلك) أي تعدد الخبر (قوله جائز في الصفات) أي اذا كان كل منهما صفة يجوز بدعالم فاضل (قوله وعليه) أي على ذلك المشهور يخرج قول بعضهم (قوله لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل) أي فلا يجوز أن يكون صفة لقردة لان جمع الخ (قوله وفقها مفعول ثان) فان قيل لم لا تكون رأى في الاول بصرية وفقها حالاً أجيب بان الغالب في الحال أن تكون منتقلة وفقها ليس كذلك اه شئني (قوله على الاول) أي بان جعل ترك بمعنى صير (قوله فالظرف ولا يصرون مفعول ثان تكرر) وفي عبارة بحث وذلك ان الاخبار عن مجموع الظرف ولا يصرون بقر له مفعول ثان لا يصح أما أولا فلا نه مناف لغرضه من جعل كل منهم مفعولا وأما ثانيا فلان وصفه بالتكرار غير مستقيم اذا المجموع لم يتكرر فالاولى ان يقول ان الظرف مفعول ثان ولا يصرون مفعول آخر تكرر أي ذكر ثانيا لا من جهة خصوصية اللفظ بل من جهة ذاته أي كونه مفعولا لان لا يصرون لم يذكر الامر فواحدة اه تقرير شيخنا دردير (قوله مفعول ثان تكرر) معناه ان أصلها

كما ان ذلك جائز في الصفات وعليه قول بعضهم في فاذا هم قريبان يختصمون أن يختصمون خبر ثان أو صفة ويحتمل الحالية خبران أيضا أي فاذا هم مفترقون يختصمين وأوجب الفارسي في كونوا قردة خاصتين كون خاصتين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل (الثالث) رأيت زيدا فقيها ورأيت الهلال طالعا فان رأى في الاول عليه وفقها مفعول ثان وفي الثاني بصرية وطالعا حال وتقول تركت زيدا عالما فان فسرت تركت بصيرت فعلا مفعول ثان أو بخلفت فحال واذا حل قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يصرون على الاول فالظرف ولا يصرون مفعول ثان تكرر كما يتكرر الخبر أو الظرف مفعول ثان والجملة بعده حال أو بالعكس



وإن حل على الثاني فحالان (الرابع) اعترف غرقه يده أن فتحت العين ففعل مطلق أو ضممتها ففعل به ومثلها محسوت حسرة وحسوة (الجهة العاشرة أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتض) كقول مكى في لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والاذى كالذى الآية أن الكاف نعمت لمصدر محذوف أى إبطالا كالذى ويلزمه أن يقدر ابطالا كإبطال اتفاق الذى يتفق والوجه (٢٣٣) أن يكون كالذى حالاً من الواو أى

لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذى يتفق فهذا الوجه لا حذف فيه وقول بعض المصريين فى قول ابن الحاجب الحكمة لفظ أصله الكلمة هى لفظ ومثله قول ابن عصفورى شرح الجمل أنه يجوز فى زيد هو التفاضل أن يحذف مع قوله وقول غيره أنه لا يجوز حذف العائد فى نحو جاء الذى هو فى الدار لأنه لا دليل حيثن على المحذوف ورده على من قال فى بيت الفرزدق هـ وإذا ما مثلهم بشر هـ ان بشر مبتدا ومثامهم نعمت لما كان محذوف خبره وإذا ما بشر مكاناً مثل مكانهم بان مثلاً لا يختص بالمكان فلا دليل حيثن وكقول الزمخشري فى قوله هـ لا نسب إليهم ولا خله هـ ان النسب باضمار فعل أى ولا أرى وإنما النسب مثله فى لا حول ولا قوة وقول الخليل فى قوله هـ الأرجلا من أمة الله خير هـ ان التقدير ألا ترونى رجلاً معاً مكان أن يكون من باب الاشتغال وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور وقد يجاب عن هذا بثلاثة أمور (أحدها) أن رجلاً نكرة وشرط

خبر ان متعددان وهما مفعولان بعد دخول الفعل فإذا كانت الاخبار متعددة ودخل عليها فعل متعدد لاثنين مثلاً صار له مفاعيل كثيرة ثلاثة كاهناً فكثر تقول ظننت زيدا فقيها عالماً شاعراً كاتباً ظريفاً فلا امتناع فى ذلك إذا كانت تلك المفاعيل فى الأصل أخباراً وقيل يجوز تعدد الخبر (قوله وان حل على الثاني) أى بان جمل ترك بمعنى خلق (قوله فمفعول مطلق) أى لان الفرقة بالفتح اسم للفعل (قوله فمفعول هـ) أى لان غرفة بالضم اسم للمغروف وكذا تقول فى حسوة (قوله أو على خلاف الظاهر) خلاف الظاهر أعم بما قبله لأنها قد يجتمعان فيما إذا خرج الكلام على حذف وينفرد الثانى فيما إذا احتمل الكلام إعرابين وكان أحدهما لادليل عليه فهو خلاف الظاهر (قوله ان الكاف) أى فى قوله كالذى (قوله ويلزمه أن يقدر الخ) أى لان الإبطال معنى فلا يصح أن يشبه بالذات فلذا قدر مدخول الكاف إبطال (قوله كإبطال اتفاق الخ) أى انما قدر اتفاق لان الإبطال حكم لا يتعلق بالذوات وإنما يتعلق بالأفعال (قوله اتفاق الذى يتفق) ماله رناء الناس ولا يريد بانفاقه رضا الله ولا ثواب الآخرة (قوله والوجه الخ) ذكر الزمخشري فى الكشف كلام من الوجهين وصدر بالاول (قوله مشبهين الذى يتفق) أى وإنما كان هذا الاعراب هو الوجه لأنه لا حذف فى الكلام عليه إذ هو الأصل اه تقرير دردير (قوله وقول بعض المصريين) بالجر عطف على قول مكى والمراد بذلك البعض ابن الكفانى الحكيم المشهور قاله أبو العباس تليذ المصنف (قوله أن يحذف) أى ذلك الضمير (قوله لأنه لا دليل الخ) أى وإذا كان كذلك فكيف يجوز الحذف فى زيد هو التفاضل وفى الكلمة لفظ مع أنه لا دليل عليه (قوله ورده) أى ومع رده (قوله وإذا ما مثلهم بشر) هذا عجز بيت وصدره

هـ فأصبحوا أعداء قد نعمتهم هـ إذ م قرش وقوله لا نسب الخ هذا صدر بيت عجزه هـ اتسع الحرق على الواقع (قوله بأن مثلاً) متعلق برده (قوله لا يختص بالمكان) أى بل يضاف لغيره (قوله فلا دليل حيثن) أى على ذلك الخبر المحذوف أى وحيثن فلاولى أن يجعل بشر مبتدا خبره محذوف ومثله حال أى إذا بشر فى الوجود مماثلهم ولا يجوز أن يكون مثلهم خبر ما وبشر اسمها لان شرط إعمال ما عند الحجازيين ترتيب معموليها (قوله ان النسب) أى فى خلة (قوله أى ولا أرى) أى والتقدير خلاف الأصل فالنصب إنما هو مثله الخ (قوله وإنما النسب مثله) أى فهو على إلغاء الثانية والعطف على محل اسم لا الاولى (قوله وقول الخليل) قد يجاب عنه بأنه انما ارتكب خلاف الأصل لمقتضى وذلك از شرط المنصوب على الاشتغال لا بد من صحة رفعه على الابتداء ورجل لا يصح رفعه على الابتداء على أن الشاعر لم يرد أن يدعو لرجل هذه صفته وإنما قصده طلبه وحيثن تقدير الخليل أولى من تقدير غيره (قوله الأرجلا جزاء الله خيراً) هذا صدر بيت ونمائه هـ يدل على محصلة تبيت هـ (قوله وهو) أى ان نصب رجلاً فى هذا البيت على الاشتغال وهو النسب بمحذوف مفسر بمذكور أولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور (قوله وقد يجاب عن هذا) أى الاعتراض الاخير وهو قولنا ان نصب رجلاً على الاشتغال أولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور (قوله نكرة) أى خالية عن مسوغات الابتداء (قوله قابلاً للرفع بالابتداء) بان يكون معرفة أو نكرة لما مسوغ وهنا ليس كذلك وحيثن فيكون تقدير الخليل أى جعله منصوباً بمحذوف غير مفسر بمذكور أولى (قوله بان النكرة هنا موصوفة) أى وحيثن فى قابلية للرفع بالابتداء (قوله إن امرؤ هلك ليس له ولد) أى فقد فصل بالجملة المفسرة وهى هلك بين الموصوف أعنى امرؤ وصفته أعنى ليس له ولد (قوله هذه صفته) يعنى يدل وأما

[ ٣٠ - دسوقى - ثانى ]

المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلاً للرفع بالابتداء ويجاب بأن النكرة هنا

موصوفة بقوله هـ يدل على محصلة تبيت (الثانى) ان نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة ويجاب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد (الثالث) ان طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له

فكان الحمل عليه أولى وأما قول سيويه في قوله آليت حب العراق الدهر أطعمه أن أصله آليت على حب العراق مع إمكان جعله على الاشتغال وهو قياسي بخلاف حذف الجار فجوابه أن أطعمه بتقدير لا أطعمه ولا النافية في جواب القسم لها الصدر لخلوها محل أدوات الصدور كلام الابتداء وما النافية وماله الصدر (٢٣٤) لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وإنما قال في قل اللهم فاطر السموات

والأرض أنه على تقدير يا ولم يجعله صفة على المحل لأن عنده أن اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء أشبه الاصوات فلم يحذف عنه وإنما قال في قوله اعتاد قلبك من سلمى عوائده وما حازنك المكثرة الطلل \* ربيع قواء أذاع المعصرات به وكل حيران سار ماؤه خضل \* أن التقدير هو ربيع ولم يجعله على البدل من الطلل لأن الريح أكثر منه فكيف يبدل الأكثر من الأقل ولئلا يبصر الشعر معينا لتعلق أحد البيتين بالآخر إذ البدل تابع للمبدل منه ويسمى ذلك علماء القوافي تضمينا ولأن أسماء الديار قد كثرت فبأن تحمل على عامل مضمر يقال دارمية وديار الاحباب رفعا بأضمار هي ونصبا بأضمار إذ كر فهذا موضع ألف فيه الحذف وإنما قال الأخفش في ما أحسن زيدا أن الخبر محذوف بناء على أن ما معرفة موصولة أو نكرة موصوفة وما بعدها صلة أو صفة مع أنه إذا قدر ما نكرة تامة

جملة جزاء الخ فهي معترضة للدعاء على هذا الحاصل أن قصد الشاعر أنهم يرون رجلا يدلونه عليه وهو صوفا بكونه يدل على محصلة نيت وليس قصده الدعاء للرجل الموصوف بهذه الصفة لأن الأول أهم من الثاني وحينئذ فالحمل عليه أولى (قوله فكان الحمل عليه أولى) أي والحمل عليه يكون يجعل النصب محذوف غير مفسر بمذكور بخلاف لو جعل النصب على الاشتغال فإنه يفيد أن المقصود الدعاء للرجل الموصوف بالصفة المذكورة (قوله وأما قول سيويه الخ) هذا شروع في جواب عن أمور ربما يتوهم تخريجها على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر فأجاب أن يجب المصنف عنها (قوله على الاشتغال) أي فيقدر أن الأصل آليت أطعم حب العراق والاشتغال هو الظاهر فلذا كان قياسا بخلاف تقدير على فإنه لا دليل عليه فلذا كان النصب على نزع الخافض سماعيا (قوله وإنما قال) أي سيويه في قل اللهم فاطر السموات أي وكذا قال ذلك في قل اللهم مالك الملك (قوله أنه) أي فاطر وقوله على تقدير يا أي أنه نداء ثان (قوله ولم يجعله صفة على المحل) أي مع أنه الظاهر بخلاف حمله متادى ثانيا فإنه خلاف الظاهر إذ الأصل عدم الحذف ولا دليل على حذف (قوله أشبه الاصوات) فقد صار مثل هلا الميم بمنزلة صورت مضموم إلى اسم الله مع بقاءهما على معنييهما (قوله الطلل) هو ما شخص من آثار الديار والربع الدار بعينها حيث كانت والقواء بفتح القاف والمد المنزل الذي لا أنيس به وأذاع أفضى ومفعوله محذوف أي أذاع الحصب والمعصرات السحاب تعصر المطر أو تعصرها الرياح فتعطر وقوله وكل عطف على المعصرات والحصل بفتح الحاء وكسر الضاد البار د الرطب والنبث الناعم اه شئني (قوله وكل حيران) أي في سيره من السحاب لثقله وعدم الريح التي تسوقه فهو يتردد في الذهاب لأي جهة (قوله أن التقدير الخ) أي إذا رفعت وأما إذا نصبت فالتقدير إذ كرر بما فقد جوز سيويه فيه الرفع والنصب إلا أن الرسم لا يساعد الثاني (قوله ولم يجعله على البدل من الطلل) أي مع أنه ليس خلاف الأصل بخلاف جعله خبرا للاحتياج إلى تقدير (قوله لأن الريح أكثر منه) أي لأن الدار أعنى الريح أكثر من آثارها وجدارها وهو الطلل (قوله فكيف يبدل إلا كثيرا) اعترض بأنه كما يتمتع بدل الأكثر من الأقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يتمتع الأخبار بالأكثر عن الأقل لعدم الصدق أيضا وقد صرح سيويه بأن الأخبار هنا يصح ولا بدله من مصحح وأي شيء فرض مصححا للأخبار كان بعينه مصححا للدلية قال الشمني وأقول مصحح الأخبار بالأكثر عن الأقل المبالغة وهي لا معنى لها في الإبدال (قوله أن تحمل) أي يخبر بها عن عامل أي عن مبتدا محذوف وجوبا ولا يجوز إظهاره وكذا لا يجوز إظهار الفعل العامل فيها النصب وإنما لم يجر إظهار الرفع ولا الناصب مع ذكر الدار والديار لكثرة ما جرى في أشعارهم من تقدم ذكر المنازل فجرى مجرى المثل والامثال لا تعير فكذا ما جرى مجراهما دما ميني (قوله لم يحتج إلى تقدير خبر) أي بخلافه على كلامه لأن المعنى عليه الذي حسن زيدا شيء عظيم أو شيء حسن زيدا عظيم (قوله أن ما التامة) هي التي لا تحتاج لصفة أو صفة وقوله الحمل عليه أي حمل ما أحسن زيدا على حذف الخبر (قوله وإنما أجاز الخ) جواب عما يقال كيف يكون الأعراب المخالف للظاهر خطأ مع أن كثير من النحويين أجاز في نحو نعم الرجل زيد أن يكون زيد خبرا لمحذوف وهو خلاف الظاهر (قوله خبر المحذوف) أي الممدوح زيد (قوله العامين) أي في صفات المدح والذم فمعنى نعم الرجل أمدح الرجل بجميع صفات المدح ومعنى يس الرجل أذمه بجميع صفات الذم (قوله فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل) أي وحينئذ فيكون هذا الأعراب الذي أجاز به كثير من النحاة مخالفا للظاهر لمقتضى وهذا غير خطأ

والجملة بعدها خبرا كما قال سيويه لم يحتج إلى تقدير خبر لأنه رأى أن ما التامة غير ثابتة أو غير فاشية وحذف والخاطا الخبر فاش فترجح عنده الحمل عليه وإنما أجاز كثير من النحويين في نحو قولك نعم الرجل زيد كون زيد خبرا لمحذوف مع إمكان تقديره مبتدا والجملة قبله خبرا لأن نعم وبش موضوعان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل

ولهذا يجيزون في نحو هدى للمقين الذين يؤمنون أن يكون الذين نصبا بتقدير أمدح أو رفعا بتقدير هم مع إمكان كونه صفة تابعة على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدا وما قبله خبر وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش وهو ظاهر قول سيبويه وأما قولهم نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله مع قوله وإذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة (٢٣٥) عبد الله ذهب أخوه فسوى بين

تأخير المخصوص وتقديمه والذي غرأ كثر النحويين

أنه قال كأنه قال نعم الرجل فقيل له من هو فقال عبد الله ويرد عليهم أنه قال أيضا وإذا قال عبد الله فكانه قيل له ما شأنه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص وإنما أراد أن تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا تحصل الفائدة إلا بالجموع قدمت أو أخرت ويجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر أن يكون مبتدا حذف خبره ويرده أن الخبر لا يحذف وجوبا إلا إن سد شيء مسده وذلك وارد على الاختش في ما أحسن زيدا وأما قول الزمخشري في قول الله عز وجل قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقرأه يجوز أن يكون تقديره هو في آذانهم وقرأه مبتدا مؤخر ومنه أو في آذانهم منه وقرأه والخبر خبر الذين مع إمكان أن يكون لا حذف فيه فوجه أنه لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثا في القرآن قدر ما بينهما كذلك ولا يمكن أن يكون حديثا في القرآن

والخطأ إنما هو مخالفته لتبر مقتضى كما مر (قوله ولهذا) أي لاجل كون مقام المدح يقتضي الاطناب وينبغي فيه تكثير الجمل (قوله يجيزون) أي لأن المقام مدح الكتاب (قوله على أن التحقيق) أي لكن التحقيق وهذا استدراك على ما تبرهم من أن ما أجازوه كثير من النحاة هو التحقيق لكنه لمقتضى (قوله وأما قولهم الخ) هذا مقول قول سيبويه (قوله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله) أي في كون عبد الله مبتدا والجملة قبله خبر عنه (قوله مع قوله) أي قول سيبويه (قوله وإذا قال) أي القائل (قوله فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه) أي في كون عبد الله مبتدا والجملة بعده خبر عنه (قوله فسوى الخ) أي حيث جعل المخصوص في كل مبتدا والجملة خبره كانت مقدمة عليه أو متأخرة عنه (قوله والذي غرأ كثر النحويين) أي في جعلهم للمخصوص إذا تأخر عن الجملة نحو نعم الرجل زيدو نعم الرجل عبد الله خبر المبتدا محذوف (قوله أنه) أي سيبويه (قوله كأنه) أي القائل (قوله فقال عبد الله) أي هو عبد الله فظاهر هذا الكلام أن المخصوص بالمدح أو الذم إذا كان متأخرا كان الكلام جملتين ثانيتهما جواب سؤال مقدر حذف مبتدؤها وبقى خبرها (قوله أنه قال أيضا) يعني أنه يرد على أكثر النحاة أن سيبويه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها أن الكلام مع فعل المدح أو الذم إذا كان المخصوص متأخرا جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر حذف مبتدؤها وبقى خبرها قال أيضا عبارة ظاهرها أن الكلام المخصوص المتقدم جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر ولم يقل أحد أن المخصوص إذا تقدم يكون خبر المحذوف (قوله وإنما أراد) أي سيبويه بالمبارتين وهذا جواب عما يقال إذا لم يرد سيبويه بهذا الكلام ظاهره من أنه خبر لمحذوف فإذا أراد به (قوله بالكلام) أي بالجملة التي قبله أو بعده (قوله إلا بالجموع) أي مجموع جملة المدح أو الذم والمخصوص بـ قوله قدمت أي المخصوص أو أخرته وهذا يفيد أن المخصوص مبتدا والجملة قبله أو بعده خبره (قوله وجوز الخ) هذا قول ثالث (قوله في ما أحسن زيدا) حيث قال إن الخبر محذوف بناء على أن ما موصولة أو نكرة موصوفة وما بعدها صلة أو صفة لها (قوله وأما قول الزمخشري الخ) جواب عما يقال كيف يكون الأعراب المخالف للظاهر خطأ مع أن الزمخشري قد ارتكبه في هذه الآية وحاصل الجواب أنه إنما ارتكبه لمقتضى وهو توافق هذه الجملة لما قبلها وما بعدها ومخالفة الظاهر لمقتضى غير خطأ (قوله قل هو) أي القرآن فهو مبتدا خبره هدى وشفاء وقوله للذين آمنوا متعلق بالخبر أو محذوف أي بالنسبة للذين آمنوا (قوله تقديره هو في آذانهم وقرأه) أي فهو مبتدا في آذانهم حال من وقرأه الواقع خبر عن هو والجملة خبر الذين لا يؤمنون (قوله أو في آذانهم منه وقرأه) عطف على قوله هو أي تقديره هو الخ أو تقديره هو في آذانهم منه وقرأه في آذانهم خبر مقدم وقرأه مبتدا مؤخر ومنه حال من وقرأه كونه الوقر كآثام القرآن (قوله حديثا في القرآن) أي كلاما في شأن القرآن وقوله ما قبل هذه الجملة هو قوله إن الذين كفروا بالذكر إلى قوله هدى وشفاء وقوله وما بعدها هو قوله وهو عليهم عسى (قوله قدر ما بينهما) أي وهو قوله والذين لا يؤمنون في آذانهم وقرأه كذلك أي كلاما في شأن القرآن (قوله الأعلى ذلك) أي التقدير بأن بقدر في الكلام ضمير يعود على القرآن قيل قوله في آذانهم أو بعده وإعرابه وإن كان مخالفا للظاهر لكن لمقتضى وحيت فلا عيب فيه (قوله فيلزم الخ) أي فيكون حديثا في شأن القرآن من غير تقدير بشي في الكلام لكن يلزم الخ (قوله على معمولي عاملين) أي لأن العامل في الذين الأول لام الجر والعامل في هدى المبتدا وهو ضمير القرآن (قوله في أول ما أقول) أي أول قول أو أول القول الذي أقوله (قوله وجعلت الجملة خبرا) أي والمعنى أول قول هذا اللفظ (قوله

إلا على ذلك اللهم إلا أن يقدر عطف الذين على الذين وقرأه على هدى فيلزم العطف على معمولي عاملين وسيبويه لا يجيزه وعليه فيكون في آذانهم نعتا لقرأه عليه فصار حالا وأما قول الفارسي في أول ما أقول إنني أحد الله فيمن كسر الهزة إن الخبر محذوف تقديره ثابت فقد خولف فيه وجعلت الجملة خبرا ولم يذ كر سيبويه المسئلة وذكرها أبو بكر في أصوله وقال الكسر على الحكاية

فترحم الفارسي انه اراد الحكاية بالقول (٢٣٦) المذكور فقد در الجملة منصوبة المحل فبقى له المبتدأ بلاخر فقد دره وانما اراد أبو بكر انه حكى

لنا اللفظ الذي يفتح به قوله  
(خاتمة) هو واذا قد انجز بنا  
القول الى ذكر الحذف  
فلنوجه القول اليه فانه من  
المهمات فنقول ذكر شروطه  
وهي ثمانية أحدها وجود  
دليل حالي كقولك لمن رفع  
سوطا زيدا باضمار  
اضرب ومعه قالو أسلاما  
أي سلمنا سلاما او مقال  
كقولك لمن قال من ضرب  
زيدا ومنه واذا قيل لهم  
ماذا أنزل ربكم قالوا أخيرا  
وانما يحتاج الى ذلك اذا  
كان المحذوف الجملة باسرها  
كما مثلنا أو أحذر كنيها نحو  
قال سلام قوم منكرون أي  
سلام عليكم أتم قوم  
منكرون لحذف خبر  
الاولى ومبتدأ الثانية أو  
لفظا يفيد معنى فيها هي مبنية  
عليه نحو تالله فتقو أي لا تقو  
وأما اذا كان المحذوف  
فضلة فلا يشترط لحذفه  
وجدان الدليل ولكن  
يشترط أن لا يكون في  
حذفه ضرر معنوي كافي  
قولك اضربت الا زيدا  
أو صناعى كافي قولك زيد  
ضربته وقولك ضربني  
وضربته زيد وسيأتي شرحه  
ولا يشترط الدليل فيما  
تقدم امتنع حذف الموصوف  
في نحو رأيت رجلا  
أبيض بخلاف رأيت رجلا  
كاتباً وحذف المضاف في  
نحو جاءني غلام زيد  
بخلاف نحو وجاء ربك  
وحذف العائد في نحو  
جاء الذي هو في الدار بخلاف

وانما اراد الخ) يعنى أن أبابكر لم يرد بقوله والكسر على الحكاية الحكاية بالقول وانما اراد حكاية المتكلم  
بهذا الكلام اللفظ الذي يفتح به قوله (قوله واذا قد انجز الخ) كما به أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة  
الشرط نحو واذا لم يتدوا به فسيقولون واذا عتزلتموهوم وما يعبدون الا الله فاووا الى الكهف لكن يصدعن  
ذلك وجود قد لا متناع دخولها في الشرط اهدما مبنى قال الشمني وأقول اجراء اذ مجرى الشرط حتى تدخل  
الفاء بعدها لا يقتضى اعطاها حكم الشرط من كل وجه (قوله كقولك لمن رفع سوطا زيدا) أي فالدليل حالي  
(قوله أي سلمنا سلاما) أي والدليل على ذلك المقدر حالهم وهو مجيئهم ودخولهم عليه (قوله من أضرب زيدا)  
أي اضرب زيدا (قوله قالوا أخيرا) أي أنزل خبرا (قوله الى ذلك) أي الدليل مطلقا حالي أو مقالي (قوله  
ومبتدأ الثانية) أي والدليل فيهما حالي (قوله أو لفظا) أي أو كان المحذوف لفظا وهو لافى الآية يفيد ذلك  
اللفظ معنى وهو النفي مبنية الجملة عليه أي ان معناها متوقف عليه (قوله هي أي الجملة) أي معناها (قوله  
أي لا تقو) أي فالدليل حالي (قوله وأما اذا كان المحذوف فضلة) أي كما اذا قيل ضربت وأردت زيدا فانه  
يجوز مع عدم القرينة على تعيينه (قوله ولكن يشترط الخ) ظاهره ان الذى في حذفه ضرر معنوي أو صناعي  
انه لا يجوز الحذف ولو وجد دليل وليس كذلك بل القصده انه يجوز الحذف مع الدليل فهذا في قوة الاستثناء  
من قوله لا يشترط وجدان الخ تأمل (قوله ما ضربت الا زيدا) أي ولو حذفته هذه الفضلة لتوهم أنه لم  
يحصل منك ضرب أصلا مع ان القصد نفي الضرب عن غير زيد (قوله زيد ضربته) أي فلو حذف الضمير  
وأبقيت زيدا على الرفع لكان فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه عن العمل وأيضا كان فيه اعمال العامل  
الضعيف وهو الابتداء دون الفعل وهو ممنوع (قوله وسيأتي شرحه) أي شرح المانع الصناعي من هذا  
المثال أي في الشرط السابع والثامن من شروط الحذف (قوله فيما تقدم) أي فيما اذا كان المحذوف  
جملة أو ركنها أو فضلة ولكن كان في حذفها ضرر معنوي أو صناعي (قوله امتنع حذف الموصوف)  
أي لعدم الدليل مع وجود الخلل المعنوي (قوله امتنع حذف الموصوف) أي فهو وان كان فضلة لكن  
حذفه يحصل عليه خلل معنوي اذ لو حذف رجل لم يعلم هل الابيض من أنواع الحيوان أو الجماد أو النبات اذ  
الابيض يصلح وصف لكل منها فان قلت كيف يقول ولا يشترط الدليل مع انه لم يشترط لحذف مثل هذا دليلا  
وانما اشترط انتفاء الضرر المعنوي أو الصناعي قلت قد سلف ان قوله ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر  
معنوي في حكم الاستثناء من الاول فكانه قال ولا يشترط لحذفه وجدان الدليل الا عند حصول ضرر معنوي  
اه شمني (قوله بخلاف رأيت رجلا كاتباً) أي فلو حذف رجل لم يلتبس بالمرأة لانه يقال فيها كاتبة  
وفيه أنه لو حذف لاحتمل ان تقدر الموصوف شخص أو انسان وهو يصدق الذكر والانثى والصغير والكبير  
مع ان الموصوف الرجل بخصوصه الا ان يقال انه لا يحصل ابهام بحسب الشأن لان العادة أن الكاتب انما  
هو الرجل والصغير لا يراد غالبا أو الرجل بمعنى مطلق ذكر كحديث ألحقوا الفرائض باهلها فما بقى فلاولى  
رجل ذكر (قوله وحذف المضاف نحو الخ) أي وامتنع حذف المضاف في نحو الخ لما يترتب على حذفه  
من الخلل المعنوي ولا دليل عليه (قوله في نحو جاءني غلام زيد) أي فلو حذف غلام لم يعلم هل الجائي نفس  
زيد أو غلامه (قوله وجاء ربك) أي فان الاصل وجاء أمر ربك فحذف المضاف والدليل عليه حالي وهو  
استحالة مجيء الرب (قوله وحذف العائد) أي وامتنع حذف العائد في نحو الخ لما فيه من الخلل مع عدم  
الدليل الدال عليه (قوله جاء الذى هو في الدار) أي فلو حذف العائد لم يعلم هل الصلة جملة اسمية أو هي الجار  
والمرور ولذا قال ابن مالك وأبو أن يحتزل وإن صلح الباقي لوصل مكمل (قوله أيهم أشد) أي لان صلة  
أي يجوز فيها الحذف وان لم يحصل استطالة (قوله وحذف المبتدأ) أي وامتنع حذف الخ لوجود الخلل  
وعدم الدليل الذى يدل على ذلك المحذوف (قوله لأن ما بعده جملة تامة مستغنية عنه) أي فلو حذف ضمير

ومن ثم جاز حذفه في باب ان نحو ان بك زيد ما خوذ لان عدم المنصوب دليل عليه وحذف (٢٣٧) الجار في نحو ورغبت في أن تفعل أو عن أن

الشأن لم يعلم هل وجد هنا حذف أم لا وذلك نحو هو زيد كريم وهي مند مليحة (قوله ومن ثم) أي من أجل استغنائها عنه (قوله ان بك زيد ما خوذ) زيد مبتدأ وما خوذ خبر ورفع زيد هنا وعدم وجود منصوب بعد ان دليل على أن اسم ان محذوف لأن بك متعلق بما خوذ ولا يكون اسمالها (قوله وحذف الجار) أي وامتنع حذف الجار (قوله في نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل) أي لأنه اذا حذف في لم يدرياها هل هو في أو عن لاحتمال كل منهما لأن رغبت يتعدى بكل منهما ولا دليل على عينه (قوله بخلاف عجت الخ) أي فيجوز حذف الجار فيه لأن عجب انما يتعدى بمن وأما رغبت فيتعدى بفي للمرغوب فيه وعن للمرغوب عنه فإذا حذف الجار لا يدري عينه (قوله لقرينة) أي معلومة عن من نزلت في شأنهم الآية (قوله فالخلاف في الحقيقة في القرينة) أي فقيل في المحبة في نكاح من وقيل الكراهية له فعلى الأول تقدر في وعلى الثاني تقدر عن (قوله وكان) عطف على قوله سابقا امتنع أي ولا شرائط الدليل امتنع وكان مردودا الخ (قوله بتقدير مضاف) أي لحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فاتصّب انتصابه (قوله لاحتمال أن المقدّر الخ) أي فلا دليل على ما قاله وقوله وقول جماعة عطف على قول أبي الفتح وكذا قوله وقول الآ كثرين (قوله لا يثبتون الخ) أي وظاهر هذا الإطلاق أي وجد دليل يدل عليه أولم يوجد دليل كان كونا عاما أو خاصا وقوله وانما ذلك الخ أي هو مردود لأن حذفهم للخبر انما هو عند الخ ماعند عدم الدليل كافي الحديث وكافي قولك ابتداء الخ فلا يجوز الحذف (قوله وانما ذلك) أي عدم اثباته عندهم (قوله فاثبات الخبر فيه اجماع) يعني من التبيين وغيرهم أي ولا يجوز الحذف باتفاق قال الدماميني كلام المصنف هذا منافي لما بقي له وذلك أن قوله اثبات الخبر في مثل هذا اجماع يقتضي أن هذا تركيب عربي وإن اثبات الخبر على هذه الصورة أمر واجب وقوله فيما بقي ولك أن تجيب عن الجمهور الخ يقتضي أن الجمهور قائلون بأن هذا التركيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لا ولا وعند تميم في باب لا وأنه اذا أريد التعبير عن ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص لحمل مبتدأ أو اسم لا أو أضيف إلى ما كان مبتدأ في الأصل وجعل الخبر كونا عاما محذوف فاعلى سبيل الوجوب فتقول في مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولا ذهاب رجل اه كلامه قال الشنقي وأقول لا تنافي بين كلاميه فإن مراده من الإجماع على اثبات الخبر ليس إجماع النحاة بل إجماع تميم وغيرهم على ذكره أعم من أن يكون على أنه خبر كما هو مقتضى كلامه أو لا وهو قول بعض أو على أنه غير خبر كما هو مقتضى كلامه ثانيا وهو قول الجمهور (قوله ان الخبر بعد لولا واجب الحذف) ظاهره مطلقا كان كونا عاما أو خاصا دل عليه أم لا (قوله موجود) أي ولا شك أن الوجود كون عام (قوله لولا لا زيد سالما ماسلم) أي فلو قيل لولا زيد ماسلم لم يعلم سالما بخلاف الوجود (قوله وقال الجمهور) هذا كلام مستقل والمراد بالجمهور ماعدا الكسائي والانسب في التعبير وقول الكسائي أنه يجوز الخ أي وكان مردودا قول الخ (قوله لم يناسب فعل النهي) أي لأن النهي نفى في المعنى (قوله ولك أن تجيب الخ) حاصله أن قول الجمهور أن بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة أي مطلقا سواء كان كونا عاما أو خاصا دل عليه دليل أم لا مسلم لأنه اذا كان عاما أو خاصا ودل عليه دليل يحذف أصالة وإن كان خاصا ولم يدل عليه دليل فلا يثبتونه على أنه خبر بل اذا أريد التعبير عن ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص وجعل اسمالها أو أضيف لما كان اسمالها بحسب الأصل وجعل الخبر كونا عاما محذوف فاعلى سبيل الوجوب ولا شك أنه اذا كان كذلك يصدق عليه قولهم ان خبر لا الخاص لم يثبتونه أي على أنه خبر وهذا لا ينافي اثباته لا على أنه خبر وكذا يقال في قول الآ كثرين ان خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف مطلقا هذا معصله ويرد عليه أن مقتضى هذا الجواب أنه اذا كان الخبر خاصا ولم يدل عليه دليل لا يصح التصريح بهو يكون التصريح غير عربي وهو ينافي قوله سابقا وقوله مبتدأ من غير قرينة لا رجل يفعل كذا اثبات الخبر فيه اجماع فانه يقتضي أن الاتيان بالخبر الخاص الذي لم يدل عليه دليل على أنه خبر

الاسد تسلم فإن الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة ولك أن تجيب



عن الجمهور بأن الخبر إذا كان مجهولاً وجب أن يجعل نفس الخبر عنه عند الجمع في باب لولا وعند تميم في باب لا يقال لولا قيام زيد ولا قيام أي موجود ولا يقال لولا زيد ولا لارجل ويراد قائم لئلا يلزم المحذور المذكور وأما لولا قومك حديثه عهد فاعله ما يروى بالمعنى وعن الكسائي في اجازته الحزم بأنه يقدر الشرط مثبتاً مدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحاً للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً (تنبيهان) أحدهما دليل (٢٣٨) الحذف نوعان أحدهما غير صناعي وينقسم إلى حال ومقال كما تقدم والثاني صناعي وهذا

يختص بمعرفة النحويون لأنه إنما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم في قوله تعالى لا أقسم يوم القيامة أن التقدير لا أنا أقسم وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين وفي قمت وأصك عينه أن التقدير وأنا أصك لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قدر في أهلا بل أم شاء أن التقدير أم هي شاء لأن أم المنقطعة لا تعطف إلا الجمل وفي قوله أن من لام في بني بنت حساهن ألمه وأعصه في الخطوب أن التقدير أنه أي الشأن لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله ومثله قول المتنبي وما كنت ممن يدخل العشق قلبه \*

ولكن من يصرجفونك يعشقه وفي ولكن رسول الله أن التقدير ولكن كان رسول الله لأن ما بعده ليس معطوفاً بها لدخول الواو عليها ولا بالواو لأنه مثبت وما قبلها منفى ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريك في النفي والاثبات فإذا

عربي وإن اتيان الخبر على هذه الصورة واجب وهذا محصل بحث الدماميني السابق اه تقرير دردير (قوله عن الجمهور) أي الذين عبر عنهم بالاكثرين سابقا القائلين بأن الخبر بعد لولا واجب الحذف والذين عبر عنهم بالجماعة القائلين بأن تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة (قوله بأن الخبر) أي خبر لولا وخبر لا التبرئة (قوله إذا كان مجهولاً) أي بأن كان كونا خاصا لم يدل عليه دليل فالحذور المذكور الحذف من غير دليل وحاصل الجواب أن المراد أنهم لا ينطقون بالخبر الخاص الذي يحمل عند حذفه بل إذا أرادوا النطق به يجعلونه نفس الخبر عنه فلا يقولون في نحول لولا زيد كرم إذا أرادوا النطق به لولا كرم زيد أي موجودا مثلاً (قوله فاعله الخ) فيه أن هذا فتح باب لدال استدلال بحديث رسول الله الذي فتحه أبو حيان فكان يرد على ابن مالك في كل حديث استدلال به بذلك الرد (قوله فاعله ما يروى بالمعنى) أي لعله من جملة الأحاديث المروية بالمعنى وحينئذ فلا يكون فيه دليل لاحتمال أن لا يكون هذا لفظه عليه الصلاة والسلام وهذا مما يؤدي إلى عدم الاستدلال بالأحاديث النبوية على الأحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرق الاحتمال المذكور إلى كل حديث استدلال به منها وقد اتخذ أبو حيان هذا المعنى وزرا له في الرد على ابن مالك حيث استدلال على بعض أحكام النحو بالألفاظ الحديثة اه دماميني (قوله وعن الكسائي) أي ويجاب عن الكسائي (قوله والصناعة) أي صناعتهم (قوله لا أقسم) هو بلام مفتوحة وبعدها همزة مضمومة ففاف ساكنة ولكن ترسم اللام لام ألف بزيادة ألف بعدها وهمزة بعدها بصورة ألف ويقرأ بدرجة اللام مع الهمزة من غير إشباع فتحة اللام إذا الاستشهاد إنما هو على هذه القراءة (قوله أن التقدير لا أنا الخ) أي فاللام لام الابتداء لا القسم عليه (قوله لا يقسم عليه) أي لا يقسم به فعلى بمعنى الباء وقوله لأن الخ علة للحذف أي واللام الابتداء لا القسم لأن الخ (قوله لا تعطف إلا الجمل) أو قال لا يقع بعدها إلا الجمل لأن أحسن لأن كثير من النحاة لا يرى أن أم المنقطعة عاطفة كبل الداخلة على الجمل (قوله لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله) نعم ما قبله يعمل في جملة بتامها كما هنا لأنها خبران (قوله وما كنت ممن يدخل) وبعده

وبين الرضا والسخط والقرب والنوى \* مجال لدسح المقلة المترقق

وأحلى الهوى ما شك في الوصل ربه \* وفي الهجر فهو الدهر جرو وبقي

وقوله يعشق مجزوم لأنه جواب الشرط وجزمه سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسرة العارضة لاجل الروي (قوله ولكن) أي ولكنه من الخ (قوله صح تخالفها) أي في النفي والإيجاب وإن كانا متفقين في الصدق. التحق كإمتافي ولكن كان رسول الله (قوله بأن لكن تشبه الفعل) أي لأن معناها استدراك (قوله فلا تدخل عليه) أي على الفعل (قوله فالفعل مقدم في الرتبة عليه) أي على الشرط وحينئذ فلكن داخلة على الفعل (قوله ولهذا الخ) قد يقال إن المشددة مشبهة للفعل لفظاً ومعنى وأما المخففة فهي مشبهة في المعنى وحينئذ فيمكن أن سيبرها كتنفي بالشبه المعنوي ووجه كون المشددة مشبهة للفعل لفظاً البناء على

قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفها كما تقول ما قام زيد وقام عمرو وزعم سيوبه في قوله ولست بحلال التلال مخافة \* الفتح ولكن متى يسترفد القوم أرفده أن التقدير ولكن أنا ووجهه بأن لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه ويان كونها داخلة عليه أن متى منصوبة بفعل الشرط فالفعل مقدم في الرتبة عليه ورده الفارسي بأن المشبهة للفعل هو لكن المشددة لا المخففة ولهذا لم تعمل المخففة

لعدم اختصاصها بالاسماء وقيل إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو ولا هنا حيث تخلص لمعناها وتخرج عن العطف (التنبيه الثاني)  
 شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمر وأى ضارب وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور بان  
 يقدر أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى وإذا ضربتم في الأرض والآخر بمعنى الإيلام المعروف (٢٣٩) ومن ثم أجمعوا على جواز زيد

قائم وعمر وأن زيد قائم  
 وعمر وروى على منع ليت زيدا  
 قائم وعمر وكذا في لعل  
 وكان لأن الخبر المذكور  
 متمنى أو مترجى أو شبه  
 به والخبر المحذوف ليس  
 كذلك لأنه خبر مبتدأ  
 فان قلت فكيف تصنع بقوله  
 تعالى إن الله وملائكته  
 يصلون على النبي في قراءة  
 من رفع وذلك محمول عند  
 البصريين على الحذف من  
 الأول لدلالة الثاني أي أن  
 الله يصلى وملائكته  
 يصلون وليس عطفًا على  
 الموضع يصلون خبرا عنها  
 لئلا يتوارد عاملان على  
 معمول واحد والصلاة  
 المذكورة بمعنى الاستغفار  
 والمحذوفة بمعنى الرحمة وقال  
 الفراء في قوله تعالى يحسب  
 الإنسان أن لن نجعل عظامه  
 على قافرين أن التقدير  
 على ليحسبنا قافرين  
 والحسبان المذكور بمعنى  
 الظن والمحذوف بمعنى العلم  
 إذا تردد في الاعادة كفر  
 فلا يكون مأثورا به وقال  
 بعض العلماء في بيت الكتاب  
 لن تراها ولو تأملت إلاه  
 ولها في مفارق الرأس طيا  
 ان ترى المقبرة الناصبة  
 لطيا قلبية لا بصرية لئلا  
 يقتضى كون الموصوفة

الفتح كالماضى وأما معنى أنها بمعنى استدركت (قوله لعدم اختصاصها بالاسماء) لا نسب لعدم شبهها بالفعل  
 (قوله لمعناها) أي الاستدراك (قوله اللفظي) أي المقال (قوله أن يكون طبق المحذوف) أي موافقا له لفظا  
 ومعنى كما في زيد اضربه أو معنى فقط نحو زيد امررت به وبهضم لا يشترط التطابق المعنوي بل يكفي عنده  
 كون لفظ المحذوف كلفظ المذكور وإن اختلف المعنيان (قوله والآخر بمعنى الإيلام المعروف) ليس  
 هذا معناه الموضوع له لئلا يلحقه المقصود منه لأن الضرب لغة اسم لفعل بصورة معلومة وهو استعمال آلة  
 التأديب في محل صالح للتأديب والمعنى المقصود هو الإيلام فان المقصود من هذا الفعل ليس إلا الإيلام ولهذا  
 لو حذف لا يضرب فلا نافر به بعدموته لا تبحث لفوات معنى الإيلام (قوله أجمعوا على جواز زيد قائم وعمر)  
 أي قائم فقائم المذكور دليل على المحذوف الواقع خبرا عن عمر ومطابق له في اللفظ والمعنى وكذا يقال في أن  
 زيد قائم وعمر والواو في المثالين عاطفة لجملة على جملة (قوله متمنى) قال الشعبي كذا في نسخة وفي أخرى متمنى  
 عنه وهو الذي رأيته بخط المصنف (قوله لأنه خبر مبتدأ) فالمحذوف وإن طابق لفظه لفظ المذكور لكن  
 تخالفا في المعنى ثم إن في حكاية الإجماع على منع ذلك في ليت ولعل وكان أمرا غريبًا لا يحتمل مثله من المصنف فان  
 الخلاف في المسئلة مشهور مذكور في التسهيل وغيره (قوله وملائكته يصلون) أي مع أن الصلاة المذكورة غير  
 الصلاة من الله فلم يتطابقا معنى (قوله لئلا يتوارد عاملان) أن والمبتدأ وقوله على معمول هو الخبر (قوله  
 والصلاة) أي والحال أن الصلاة الخ وهذا مرتبط بقوله وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الأول  
 لدلالة الثاني (قوله بمعنى الاستغفار) وحيث أن الصلاة المذكورة مغايرة المحذوفة في المعنى فلم يتطابقا معنى  
 (قوله وقال الفراء) الأول وبقول الفراء أي وكيف يصنع بقول الفراء الخ (قوله ليحسبنا) اللام لام الأمر وقوله  
 والحسبان الواو للحال وقوله والمحذوف بمعنى العلم أي فلم يتطابق الدليل والمدلول في المعنى وإن تطابقا في  
 اللفظ (قوله إذا تردد) أي وليست المحذوفة بمعنى الظن لأن الخ (قوله وقال بعض العلماء) الأول وبقول بعض  
 الخ (قوله لا ولها) أي لا ترى لها في المفارق طيا (قوله بالخبر) هو بالخاء والفاء المتحركين (قوله مع أن رأى  
 المذكورة بصرية) أي وحيث فلم يتطابق الدليل والمدلول في المعنى (قوله الصواب عند الخ) هذا الرأي هو  
 الذي اختاره السبيل قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بنتائج الفكر فقال الصلاة كلها وإن توهم اختلاف  
 معانيها راجعة إلى أصل واحد فلا تظن اللفظة اشتراكا ولا استعارة إنعاما منها العطف ويكون محسوسا ومفعولا  
 ثم حمل العطف بالنسبة إلى الله تعالى على الرحمة لا يتأتى على وجه الحقيقة إذ الرحمة حقيقة هي رقة القلب (قوله  
 بمعنى واحد هو العطف) أي وحيث فالدليل مطابق للمحذوف في آية الأحزاب لفظا ومعنى (قوله بمعنى واحد  
 الخ) هذا القول هو المناسب لسباق الآية وذلك أن سياق الآية لا يجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة  
 في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وتأسيسهم بهم فيما ذكر وحيث فلا بد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع  
 إذا لا ارتباط في أن يقال إن الله يرحم النبي وملائكته يستغفرون له بأبيها الذين آمنوا ادعوا الله له لما في هذا  
 الكلام من غاية الركاكة ولا تفكك فعلم أنه لا بد من اتحاد معنى الصلاة لاجل ارتباط الكلام ولما رأى بعضهم  
 هذا التزم أن الصلاة معناها الدعاء مطلقا فالمراد أن الله يدعو ذاته بإيصال الخير للنبي ثم من لوازم هذا الدعاء  
 الرحمة هذا محصل ما قاله الشمني نقلًا عن صدر الشريعة في توضيحه وقد يقال إن اعتبار المشاركة في مطلق الاعتناء  
 والتعظيم أسهل من هذا وفي مطلق العطف كما قال المصنف (قوله هو العطف) أي الخنو (قوله قول الجماعة)

مكتشوفة الرأس وإنما تمدح النساء بالخبر والتصون لا بالتبذل مع أن رأى المذكورة بصرية قلت الصواب عندى أن الصلاة لغة بمعنى واحد  
 وهو العطف ثم العطف بالنسبة إلى الله تعالى الرحمة وإلى الملائكة الاستغفار وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض وأما قول الجماعة فبعيد من  
 جهات أحداها اقتضاؤه الاشتراك الأصل عدمه

لما فيه من الالباس حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقرّون متى عارضه غيره بما يخالف الأصل كالحجاز قدم عليه الثانية اننا لانعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف (٢٤٠) المستند إليه إذا كان الاسناد حقيقيا والثالثة ان الرحمة فعلها متعد والصلاة فعلها قاصر ولا يحسن

تفسير القاصر بالمتعدى والرابعة انه لو قيل مكان صلى عليه دعاء عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر واما آية القيامة فالصواب فيها قول سيويه ان قادرين حال أى على يجمعها قادرين لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان ولأن على إيجاب للمعنى وهو في الآية فعل الجمع ولو سلم قول القراء فلا يسلّم ان الحسبان في الآية ظن بل اعتقاد وجزم وذلك لا فراط كفرهم واما قول العرب في البيت فردود وأحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة لحال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر وحال أهل الوبر مختلف وبهذا أجاب الزمخشري عن ارسال شبيب عليه الصلاة والسلام ابنته اسقى الماشية وقال العادات في مثل ذلك متباينة وأحوال العرب خلاف أحوال المعجم (الشرط الثاني) ان لا يكون ما يحذف الفاعل كالجزم فلا يحذف الفاعل ولا نائيه ولا مشبهه وقد مضى الرد على ابن مالك في مرفوع افعال الاستثناء وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو ضربني وضربت زيدا ان الفاعل محذوف لا مضمر وقال ابن عطية في نفس مثل القوم الذين

أى ان الصلاة من افعاله الرحمة ومن الملائكة التضرع ومن الآدميين الدعاء (قوله لما فيه من الالباس) أى لتعدد الوضع (قوله نفوه) أى قالوا بعدم وجوده (قوله قدم عليه) يعنى وإذا حملت الصلاة على معنى كل ربهو العطف كان ذلك من قبيل التواطىء أو التشكيك وهو أولى من الاشتراك والمجاز وجوابه ان ذلك إنما يكون أولى إذا دار اللفظ بين اثلاثة من غير دليل مقتض لا حدها بخصوصه اما إذا دل الدليل على الاشتراك أو المجاز بخصوصه فانه يتعين وقد دل الدليل هنا على أن الصلاة مشتركة بين المغفرة والاستغفار لتبادر الذهن إليه عند الإطلاق اه دما ميني (قوله اننا لانعرف في العربية الخ) قال الدما ميني بل ذلك معروف يقال أرض الرجل بمعنى ارعد أو زكم وأرض الجذع بمعنى اكثته الأرض وهى دوية تأكل الخشب ومنه كئنا بمثابة وهمزة فان أسندته إلى اللب كان معناه ارتفع فوق الماء وان أسندته إلى الثبت كان معناه طلع أو غلط أو طال وان أسندته إلى القدر كان معناه أزدومته فمؤان أسندته للرجل كان معناه ذل وصغروان أسندته لشيء من الماشية كان معناه سمن ومن تتبع الأفعال في اللغة وجد من هذا القبيل شيئا كثيرا اه (قوله فعلها متعد) فيقال رحم الله زيدا (قوله ولا يحسن الخ) فيه انه شائع (قوله صحة حلول كل منهما محل الآخر) في هذه المسئلة وهى انه هل يجب صحة إقامة كل واحد من المترادفين مكان الآخر ثلاثة مذاهب أحدها أنه غير واجب واختاره الامام والثاني أنه واجب مطلقا واختاره ابن الحاجب وعليه اعتمد المصنف والثالث التفصيل فان كانا من لغة واحدة وجب الإفلا واختاره البيضاوى والصفي الهندي والمسئلة مبسوطة بادلتها في أصول الفقه (قوله على يجمعها قادرين) أى وليس مفعول ثانيا يحسبنا محذوفا (قوله من فعل الحسبان) أى ان فعل الجمع أقرب لقادرين في العبارة من فعل الحسبان فيكون هو الدليل على عاملة المحذوف (قوله وهو) أى المنفى في الآية فعل الجمع أى فيكون على اثباته فيكون المقدر يجمعها (قوله وذلك) أى جزمهم واعتقادهم أن لن يجمع الله عظام الانسان بعدموته لا فراط أى شدة كفرهم (قوله واما قول العرب في البيت) أى ان ترى المقدرة قليية وقوله فردود بل هى بصرية كالمذكرة (قوله لخال أهل المدر) أى البناء واحد مدبرة تطلقها العرب على القرية (قوله الوبر) أى الخيش وقوله وحال أهل الوبر مختلف فمنهم من يرى كشف رأس المرأة ابتداء لا منهم من لا يراه ابتداء (قوله عن ارسال شعيب) أى عن اقتضاء ارساله لها عدم المرواة وحاصل ما قاله الزمخشري ان قالت كيف ساغ لنى الله شعيب ان يرضى لابنته بسقى الماشية قلت الامر في نفسه ليس بمحظور فالدين لا ياباه واما المرواة فالناس مختلفون في ذلك والعادات متباينة وأحوال العرب فيه خلاف أحوال المعجم ومذهب البدو فيه خلاف مذهب الحضرة اه كلامه (قوله لسقى الماشية) أى فقال انهم عرب وليس هذا عندهم مخرجا للمرواة (قوله الشرط الثاني) أى من شروط الحذف الثانية (قوله ولا مشبهه) أى ولا مشبه الفاعل وهو اسم كان (قوله على ابن مالك في مرفوع افعال الاستثناء) أى القائل انها محذوفة وأن نحو قام القوم خلا زيدا تقديره خلا بعضهم زيدا فالفاعل لفظ بعض محذوف وجوبا (قوله وقال الكسائي وهشام الخ) شبهتهم في ذلك قول الشاعر وهل يرجع التسليم أو يكشف الغنا ثلاث الاتاني والذيار البلاق وذلك أنه على تقدير إعمال الثاني يجب أن يقول يرجعن وعلى تقدير إعمال الاول يجب أن يقول يكشفن ولم يقل ذلك فلزم حذف الفاعل اما من الاول أو من الثاني اه دما ميني (قوله ان الفاعل) أى لضربني وقوله محذوف أى دل عليه المذكور (قوله ان الفاعل لفظ المثل محذوفا) أى وان مثل القوم هو المخصوص وقوله فردود أى لأن الفاعل لا يحذف (قوله فأيّن تفسيره) يعنى فليس هنا تفسير للضمير ويجب إذا كان فاعل نعم ويش ضمير مستتر ان يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فأقام المصنف السؤال عن مكان التفسير

كذبوا ان التقدير بش المثل مثل القوم فان أراد الفاعل لفظ المثل محذوفا فردود وان أراد تفسير المعنى وان في نفس ضمير المثل مستتر فأين تفسيره

وهذا لازم للزخشرى فانه قال في تقديره بش مثلاً وقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبش لا يحذف والصواب ان مثل القوم فاعل وحذف المخصوص أى مثل هؤلاء أو مضاف أى مثل الذين كذبوا ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو قالوا خيراً وياعبد الله وزيدا ضربته (الثالث أن لا يكون مؤكداً) وهذا الشرط أول من (٢٤١) ذكره الاخفش منع في

نحو الذى رأيت زيدان يؤكد العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد مرید للطول والمحاذف مرید للاختصار وتبعه الفارسی فرد في كتاب الاغفال قول الزجاج في ان هذان ان التقرير ان هذان لها ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متتافيان وتبع أبا علي أبو الفتح فقال في الخصائص لا يجوز الذى ضربت نفسه زيداً كالاجوز ادغام نحو اقمسنا ما فيه جميعاً من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضرباً لان المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك وهو لا يكلم مخالفاً للخليل وسيبويه أيضاً فان سيبويه سأل الخليل عن نحو مرتت يزيد وأنا في أخوه أنفسهما كيف ينطق بالتوكيد فاجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحباً أنفسهما وينصب بتقدير أعنيهما أنفسهما ووافقهما على ذلك جماعة استدلووا بقول العرب إن علاوان مرتحلاً وإن علاوان ولد الحذفوا الخبر مع انه مؤكد بان

مقام خلود ذلك المكان عن التفسير اقامة للمسبب مقام السبب شئني (قوله وهذا) أى عدم وجود التمييز المستفاد من قولنا فأتين تفسيره ويحتمل وهذا أى ما ذكر من استتار الضمير مع حذف المميز لازم للزخشرى لانه قدر مثلاً تقرير دردير (قوله وهذا لازم) الاشارة إلى ما كنى عنه المصنف بقوله فأتين تفسيره وهو خلق فاعل بش إذا كان ضمير من يميزه اسمي (قوله بش مثلاً) أى تقديره مثلاً يفيدان فاعل نعم ضمير وهذا الذى قدره يدل على الضمير فيقال عليه ان المفسر الدال على الضمير لا يحذف (قوله وقد نص سيبويه على أن تمييز فاعل نعم وبش لا يحذف) أى لان الحذف ينافي التمييز قال الدماميني مجرد منع سيبويه لذلك لا ينهض رداعلى الزخشرى فله ان يقول الحذف لا ينافي التمييز فقد أجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون أى عشرون رجلاً وقال تعالى عليها تسعة عشر أى ملكاً وقد سمع حذفه في نعم فتمى الحديث من توصي يوم الجمعة فيها ونعمت أى فالرخصة أخذ ونعمت رخصته وادعاء شذوه ممنوع قال الشمني أقول ان أراد ان الحذف لا ينافي التمييز في الجملة فسلم ولا يضرب لان الكلام في منافاته في محل مخصوص وهو باب نعم وان أراد انه لا ينافيه في باب نعم فهو ممنوع وما ورد من ذلك فهو شاذ لا يحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو شائع ومنع شذوه مكابرة غير مسموعة (قوله وحذف المخصوص) أى حال كونه غير مضاف للذين (قوله أو مضاف) أى أر حذف والحال أنه مضاف للذين المذكور فالذين ليس صفة للقوم على هذا (قوله أو مضاف) أى أر حذف مضافاً إلى مضاف إلى الذين أى إما أن يكون المخصوص هو المحذوف برمته وإما أن يكون المخصوص الذين لكن على حذف مضاف (قوله ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله) هذا مر تبط بقوله فلا يحذف الفاعل ولا نائبه وقوله ولا خلاف الخ أى والمنوع انما هو حذف الفاعل بدون الفعل وهذا مر تبط بقوله الثاني الخ لانه مر تبط بالمسئلة قبله (قوله ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله) أى اذرب شئ جاز تبعاً ومنع استقلالاً (قوله أن لا يكون) أى المحذوف مؤكداً أى لان التأكيد يقتضى التطويل والحذف ينافيه (قوله لان المؤكد) أى لان الشخص المؤكد (قوله والمحاذف) أى والشخص المحاذف (قوله الحذف) أى للمبتدا (قوله متتافيان) قد يقال ان اللام مؤكدة لنسبة المبتدا لا للمبتدا فلا محذور حينئذ (قوله وتبع أبا علي) أى الفارسي في عدم جواز تأكيد المحذوف (قوله أبو الفتح) أى فقال لا يجوز توكيد المحذوف (قوله كالاجوز ادغام نحو اقمسنا) أى بحيث تقول اقمسنا (قوله من نقص الغرض) أى الغرض في الاول التطويل وفي الثاني الخافه باحرجم اه تقرير دردير (قوله وسيبويه أيضاً) أى من حيث انه رضى بجواب الخليل ولما كان الجواب للخليل قال في الثاني أيضاً (قوله ووافقهما) أى افاق الخليل وسيبويه وقوله على ذلك أى على توكيد المحذوف (قوله وفيه نظر) أى في استدلالهم على تأكيد المحذوف بما ذكر نظر (قوله فان المؤكد) أى فيما ذكر من قول العرب ان علاوان مرتحلاً وما بعده (قوله وقال الصغار) أى في شرح كتاب سيبويه (قوله لان مقتضى الحذف) أى حذف العائد الطول أى طول الصلة بذكر المفعول (قوله ولهذا) أى لكون مقتضى الحذف الطول لا يحذف في نحو الذى الخ لعدم الطول بذكر ما هو زائد على ركني الجملة (قوله فاذا فروا من الطول) أى يحذف الضمير فكيف يأتون بتوكيد أطول من الضمير (قوله أو ما حذف الشئ الخ) هـ امر تبط بقوله الثالث أن لا يكون المحذوف مؤكداً وكأنه قال وهذا عند عدم الدليل الدال على ذلك المحذوف وأما الخ (قوله ومع والده) أى جمال الدين صاحب الالفية والتسهيل (قوله بحث) قال بدر الدين في شرح الالفية والذى ذكره الشيخ يعنى والده في هذا الكتاب

[ ٣١ - دسوق - ثانی ] وفيه نظر فان المؤكد نسبة الخبر إلى الاسم لانفس الخبر وقال الصغار انما قر الاخفش من حذف العائد في نحو الذى رأيت نفسه زيداً لان مقتضى الحذف الطول ولهذا لا يحذف في نحو الذى هو قائم زيداً فاذا فروا من الطول فكيف يؤكدون وأما حذف الشئ لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لان المحذوف للدليل كالثابت ولبدر الدين بن مالك مع والده في المسئلة بحث اجاد فيه

يعني الالفية وفي غيره أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله  
وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك فلم يجوز أن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وإنما  
فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ولكنه مخرج ولا دليل عليه وإن أراد أن المؤكد يقصد به التقرير  
والتقوية وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلّم ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد لأنه إذا جاز أن يقرر  
معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق  
وأولى ولولم يكن هذا القياس كافياً في دفع ما قاله لكان في دفعه بالسماح كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكد  
حذفاً جائزاً إذا كان خبراً عن اسم عين من غير تكرير ولا حصر نحو أنت سير أو حذفوا اجبا في مواضع نحو  
سقبأور عيا وحدا وشكراً لا كفر افمنع هذا إما مسرور عن وروده وإما البناء على أن المسوخ الحذف العامل فيه  
نية التخصيص وهو دعوى خلاف الأصل ولا يقتضيهما فحوى الكلام أنه وحاصله أن حذف عامل المؤكد  
جائز نقلاً كما في أنت سير أى تسير سيراً أو عقلاً لان المحذوف أحوج للتأكيد ومنع ابن عقيل أن المحذوف  
مؤكد بالفتح كإدراك أن يكون مكبرة حيث قال في دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة المذكورة ليست من باب  
التأكيد لان المصدر نائب فيها مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم  
جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكيدات يتمتع بالجمع بينها وبين المؤكد (قوله الرابع) أى من شروط  
الحذف أن لا يؤدي حذفه أى المحذوف إلى اختصار المختصر أى حذف المختصر (قوله لأنه اختصار للفعل) أى  
وحذفه يؤدي إلى اختصار المختصر (قوله أيها المانح) المانح بالتحية هو الذى ينزل البر والبراءة على يده  
لقلة ماء البر وأما بالفوقية فهو الذى يجذب الدلو على رأس البر (قوله ودونك دلو) أى فدلو مفعول  
لمحذوف دل عليه المذكور (قوله ودونك دلو) أى فظاهره ان اسم الفعل قد حذف وبقي معنونه (قوله  
فقالوا) يحتمل التبرى منه ويحتمل انه عزاه لاتقواه اعتماده والظاهر انه أراد التبرى بدليل ان ابن مالك عزاه  
لسبويه انه يجوز حذف اسم الفعل وإبقاء عمله وحيث قد قاله سبويه تفسير صناعى (قوله وإنما التقدير  
خذ دلو والزم زيداً والزم الحج) أى فهو مفعولات لأفعال محذوفة (قوله ودونك خبره) أى وعلى هذا  
فدونك ظرف بمعنى قدامك لا اسم فعل (قوله الخامس أن لا يكون) أى المحذوف (قوله الا فى مواضع)  
أى كن بعد كم الاستفهامية ولام الطلب فان حذفها مطرد عند بعض ومنها حذف ان الناصبة فى مواضع  
مخصوصة بعد فاء السببية وواو المعية نحو بكم درهم اشتريت ونحو قل له يفعل ونحو ليت زيداً قائم فاقوم فذه  
المواضع الثلاثة الحذف فيها قياسى وقوله ولا يجوز القياس عليها أى فلا يجوز أن يحذف مطلق جار قياساً على  
من فى هذا الموضع ارفى غيره ولا مطلق جازم قياساً على لام الطلب ولا مطلق ناصب قياساً على أن (قوله أن  
لا يكون) أى المحذوف عوضاً عن شيء والالزم حذف العوض والمعوض (قوله فلا تحذف ما فى أما أنت  
منطلقاً انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا أملاً) قال الدمامى نص المصنف فى الباب الاول فى فصل ما من  
حرف الميم على أن ما غير الكافه نوعان أحدهما عوض والآخر غير عوض فالعوض فى موضعين أحدهما نحو  
قولهم أما أنت منطلقاً انطلقت والأصل انطلقت لان كنت منطلقاً تقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار  
وكان للاختصاص وجب بما للتعويض وادغمت النون للتقارب والثاني نحو قولهم افعل هذا أملاً وأصله ان كنت  
لا تفعل غيره فهذا تصريح منه بأن العوض فى المثال الثاني كلمة ما وهو مخالف لقوله هنا ان لا فيه عوض واجاب  
الشمى بأنه لا مخالفة لأن ما عوض عن كان ولا عوض عن الخبر المنفى وهو تفعل (قوله ولا التاء من عدة) أى  
فانها عوض من الفاء (قوله وإقامة) أى فان التاء عوض عن عين أفعال وهى الواو فالأصل إقوام نقلت حركة  
الواو للسكون قبلها فتحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن فقلت الفائم حذقت للسكونين  
وعوض عنها التاء (قوله فما يجب الوقوف عنده) أى فلا يجوز أن يتعدى ويجعل امراً يقاس عليه (قوله

(الرابع) أن لا يؤدي  
حذفه إلى اختصار المختصر  
فلا يحذف اسم الفعل  
دون معنونه لأنه اختصار  
للفعل وأما قول سبويه  
في زيدا فاقطعه في شأنك  
والحج وقوله أيها المانح  
دلوى دونكاه ان التقدير  
عليك زيدا وعليك الحج  
ودونك دلوى فقالوا  
انما أراد تفسير المعنى  
لا الاغرب وإنما تقدير  
خذ دلوى والزم زيداً والزم  
الحج ويجوز فى دلوى أن  
يكون مبتدأ ودونك  
خبره (الخامس) أن  
لا يكون عاملاً ضميماً  
فلا يحذف الجار والجارم  
والناصب للفعل الا فى  
مواضع قويت فيها الدلالة  
وكثر فيها استعمال تلك  
العوامل ولا يجوز القياس  
عليها (السادس) أن  
لا يكون عوضاً عن شيء  
فلا تحذف ما فى أما أنت  
منطلقاً انطلقت ولا كلمة  
لا من قولهم افعل هذا  
أملاً ولا التاء من عدة  
واقامة واستقامة فاما  
قوله تعالى واقام  
الصلاة فمما يجب  
الوقوف عنده ومن هنالم



مخفف خبر كان لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان ومن هنا قال ابن مالك أن العرب لم تقدر أحرف النداء عوضاً عن  
أدعو وأنادي لأجازتهم حذفها (السابع والثامن) أن لا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان  
إعمال العامل القوي وللأمر الأول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو ضربني وضربته زيداً لا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه  
برفعه بالفعل الأول ولا اجتماع الأمرين عند البصريين أيضاً حذف المفعول في نحو زيد (٢٤٣) ضربته لأن في حذفه تسليط

ضرب على العمل في زيد  
مع قطعه عنه وإعمال  
الابتداء مع التمكن من  
أعمال الفعل ثم حملوا على  
ذلك زيد ما ضربته أو هل  
ضربته فمعنوا الحذف  
وإن لم يؤدي إلى ذلك وكذلك  
منعوا رفع رأسها في أكلت  
السمة حتى رأسها إلا أن  
يذكر الخبر فتقول ما كول  
ولا اجتماعها مع الإلباس  
منع الجميع تقديم الخبر في  
نحو زيد قام ولا تنفاه  
الأمرين جاز عند البصريين  
وهشام تقديم معمول  
الخبر على المبتدأ في نحو زيد  
ضرب عمراً وإن لم يجز  
تقديم الخبر فاجازوا  
زيداً أجله أحرز وقال  
البصريون في قوله

بما كان إياهم عطية عوداً  
أن عطية مبتدأ وإياهم  
مفعول عود والجملة خبر  
كان واسمها ضمير الشأن  
وقد خفيت هذه النكتة  
على ابن عصفور فقال  
هو يوانم محذور وهو أن  
يفصلوا بين كان واسمها  
بمعمول خبرها فوقموا  
في محذور آخر وهو  
تقديم معمول الخبر  
حيث لا يتقدم خبر  
المبتدأ وقد بينا أن

فما يجب الخ) أي فهو مسموع لا يقاس عليه أي أنه شاذ وفيه شيء والآخر أن عمل عدم جواز حذف التاء  
العوض ما لم يحصل بدل التاء شيء يسد مسدداً كالضاف إليه والإجازة تقرير دردير (قوله من مصدرها)  
أي لأن القصد من نسبة الأفعال للذات مصادرهما أي الكون (قوله ومن هنا) أي من أجل اشتراط أن لا يكون  
عوضاً وكذا تقول في ومن هنا الثاني (قوله أن العرب لم تقدر الخ) أي بل يالم تكن عوضاً عن شيء بل هي أصلية  
خلافاً للغيره (قوله حذف المفعول الثاني) الآخر حذف مفعول العامل الثاني وهو الضمير الثاني من ضربته  
(قوله لا يتسلط على زيد) أي أن حق الفعل أن يكون مسلطاً عليه فينصبه مفعولاً فلا يرفع فقه قد قطعه عن العمل  
ورفعه بالأول (قوله ثم حملوا على ذلك الخ) يعني أنهم منعوا حذف المفعول فيها وإن لم يؤدي حذفه إلى تسليط  
ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه وإلى إعمال الابتداء مع التمكن من أعمال الفعل لأن ما وهل أصدرت بها  
لا يتسلط ما بعدهما على العمل فيما قبلها لأز ذلك يستلزم إخراجهما عن الصورية ووقوعها حشواً (قوله  
ثم حملوا على ذلك) أي أن علة المنع لا توجد فيه ولكن إن مانع حلا على نظيره (قوله وكذلك منعوا الخ)  
الإشارة والتشبيه لمنع البصريين حذف المفعول في زيد ضربته والحاصل أن البصريين منعوا رفع رأسها في  
هذا المثال إذ لم يذكر له خبر لأن في رفعه تهيئة حتى أو أكلت للعمل مع القطع عنه وأعمال الأضعف وهو  
الابتداء لكونه معنوياً مع إمكان إعمال الأقوى وهو حتى أو أكلت لكونه لفظياً (قوله ولا اجتماعها) أي  
الأمرين المذكورين وهما تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وإعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل  
القوي أما الأول فلان في تقديم قام على زيد تسليطه على العمل فيه مع قطعه عنه لأنك أعلته في ضمير زيد لافي  
زيد وأما الثاني فلا إعمال الابتداء في زيد إذ هو مبتدأ بالقرض مع التمكن من إعمال الفعل فيه لتقدمه وعمل  
الابتداء ضعيف وعمل الفعل قوي وأما حصول الإلباس فظاهر إذ لا يدري على هذا التقدير هل الجملة اسمية  
أو فعلية أم دمايني (قوله منع الجميع) أي جميع البصريين وأما الكوفيون فيجيزونه (قوله تقديم معمول  
الخبر) أي الفعل في نحو زيد ضرب عمراً أي فيجوز ضرب عمراً زيداً (قوله زيداً أجله أحرز) أي فالأصل أجله  
أحرز زيداً فأجله مبتدأ وزيداً معمول لأحرز والجملة خبر (قوله بما كان إياهم الخ) هو للقرز قد صدره  
قافز هداجون حول يوتهم والقافز جمع قفز بالهجمة والهداجون جمع هداج بتشديد الدال المهملة  
بمعنى متحرك من هداج الظلم إذ أمشي في ارتعاش وعطية والد جري أي أنه علم قومه السرعة (قوله هذه  
النكتة) يريد بالنكتة علة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمراً مع امتناع تقديم  
(قوله لمعنى مفقود) أي وذلك المعنى هو مجموع تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه وأعمال الضعيف مع إمكان  
إعمال القوي والإلباس المبتدأ بالفاعل (قوله فانه) أي المنع (قوله هذين الشرطين) يعني السابع وهو تهيئة العامل  
للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو إعمال الضعيف مع إمكان إعمال القوي (قوله فالأول) أي مخالفة الشرطين  
وهما أن لا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وأن لا يؤدي إلى إعمال الضعيف مع التمكن  
من إعمال القوي ومخالفة الشرطين في البيت واضحة فإن الأصل وخالد يحمده سادتنا لحذف هذا  
الضمير يؤدي إلى تسلط يحمده على العمل في خالد النصب على المفعولية وقد قطع عن ذلك ورفع خالد  
بالابتداء فاجتمع الأمران أم دمايني (قوله وخالد الخ) تمامه والحق لا يحمده بالبطل (قوله يحمده

امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على ما النافية في نحو ما ضربت  
زيداً فانه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها وهو وقوع ما النافية حشواً (تنبيه) ربما خواف مقتضى هذين  
الشرطين أو أحدهما في ضرورة أو قليل من الكلام فالأول كقوله  
\* وخالد يحمده سادتنا \* وقوله \*

كله لم أصنع وقيل هو في صيغ العموم أسهل ومنه قراءة ابن عامر وكل وعداؤه الحسنى والثاني كقولہ بعكاظ يعشى الناظرية ن إذا هم  
لحور أشعاعه فان فيه تهيئة للحوا للعمل في شعاعه مع قطعه عن ذلك بأعمال يعشى فيه وليس فيه أعمال ضعیف دون قوى وذكر ابن مالك في  
قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم (٢٤٤) فكنت مالك ذى غى وذى رشده انه يروى في غواتهم بالأوجه الثلاثة فان ثبتت رواية الرفع فهو

من الزاوي في النوع الاول  
في الشذوذ إذ لا ضرورة  
تتمنع من الجر والنصب وقد  
روى (يا زأمة قد يظن ان  
الشيء من باب الحذف  
وليس منه) جرت عادة  
التحويين أن يقولوا يحذف  
المفعول اختصارا أو اقتصارا  
ويريدون بالاختصار  
الحذف للدليل وبالاقتصار  
الحذف لغير دليل ويمثلونه  
بنحو كلوا واشربوا أى  
أوقعوا هذين الفعلين وقول  
العرب قيا يتعدى إلى اثنين  
من يسع يحل أى تكن منه  
خيلة والتحقيق ان يقال انه  
تارة يتعلق الغرض بالاعلام  
بمجرد وقوع الفعل من غير  
تعيين من أوقعه أو من  
أوقع عليه فيجاء بمصدره  
مستندا إلى فعل كونه عام  
فيقال حصل حريق أو نهب  
وتارة يتعلق بالاعلام  
بمجرد إيقاع الفاعل للفعل  
فيقتصر عليها ولا يذكر  
المفعول ولا ينوي إذا منوى  
كالنات ولا يسمى محذوفا  
لأن الفعل ينزل لهذا القصد  
منزلة ما لا مفعول له ومنه  
ربى الذى يحى ويميت هل  
يستوى الذين يعلمون  
والذين لا يعلمون وكلوا  
واشربوا ولا تسرفوا وإذا  
رأيت ثم إذ المعنى ربى

ساداتنا) أى قد هما بمحمد للعمل وقطعه والاصل بمحمد فسادا تنا فاعل بمحمد (قوله كله لم أصنع) صدره قد  
أصبحت أم الحيار تدعى على ذنبا أى فالاصل لم أصنعه فحذف هذا الضمير يؤدى إلى تهيئة أصنع للعمل في كل  
وقد قطع عن ذلك برفعها (قوله وهو في صيغ الخ) أى القطع عن العمل بعد التهيئة في صيغ العموم أسهل لأنه  
سمع (قوله وليس فيه أعمال ضعيف الخ) أى لأن العامل في البيت لأن فلا قوة لاحدهما بالنسبة إلى الآخر بل  
هما مستويان في أصل العمل وإن ترجح أعمال أسبقهما عند الكوفيين وأقربهما عند البصريين (قوله فان  
ثبتت رواية الرفع) قال الدمامنى شك المصنف في ثبوت رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الامام العدل  
الثقة بوثوقها غير مناسب وأيضا فهو مناف لجزمه بذلك في فصل حتى حيث قال هناك وقد روى بالأوجه  
الثلاثة قوله عممتهم البيت قال الشمني وأقول تصريح ابن مالك برواية الرفع وحزم المصنف بها لا يقتضى  
ثبوتها بمعنى صحتها فكم من مروى ليس به صحيح والشك إياها في الصحة (قوله في النوع الاول) يريد به  
ما خولف فيه مقتضى الشرطين وإنما كان الرفع من النوع الاول لأن الخبر بعد حتى غير مذكور فيه تهيئة حتى  
للجر مع قطعها عنه وأعمال الضعيف وهو لا يتقدم مع إمكان أعمال القوي وهو حتى  
(بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف وليس منه)

(قوله أى أوقعوا هذين الفعلين وقوله أى تكن منه خيلة) هذا يفيد تنزيلها منزلة اللازم كما يأتي له في التحقيق  
لكن هذا لا يناسب قوله والحذف اقتصارا الحذف لغير دليل لأنه يتنزل المتعدي منزلة اللازم لا يسمى  
المفعول الغير المذكور حينئذ محذوفا إلا ان يقال مراده بالحذف التبرير دليل عدم الذكر (قوله والتحقيق) أى  
تحقيق ما يقال في مقام الحذف لغير دليل (قوله بمصدره) أى وهو حرق أو نهب لا حريق وفي عبارته قلب  
تقديره فيجاء بفعل كونه عام مستندا إلى مصدره فان المصدر هو المستند اليه والفعل هو المستند (قوله فيقال) أى  
في مقام قصد فيه الاخبار بمحصل حرق أو نهب من غير إرادة بيان من أوقعه ومن وقع عليه (قوله بمجرد  
إيقاع الفاعل للفعل) أى ولا ينظر إلى مفعول معين ولذا يقولون حذف المفعول يؤذن بالعموم (قوله ولا  
يسمى) أى المفعول الغير المذكور محذوفا (قوله ومنه) أى من الذى قصد منه الاعلام بمجرد إيقاع الفاعل  
للفعل وقوله على الأصح هو قول عبد القاهر والزمخشري وقد السكاكى المفعول وفيه أنه لو كان المذود غنما  
والمسقى غنما لم يأت الترحم (قوله ومنه على الأصح الخ) ذهب عبد القاهر الجرجاني وصاحب الكشاف إلى  
أن حذف مفعول الافعال المذكورة في هذه الآية للقصد إلى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم أى يصدر منهم  
السقى ويصدر منهم الذود وقال لا يصدر مناسقى وأما كون المسقى ابلا والمذود غنما فإخراج عن المقصود بل  
تقديره يوم خلاف المقصود لذلوقيل يسقون ابلاهم وتذود غنمها لأوهم أن الترحم عليها ليس من جهة  
كونها يصدر منها الذود ويصدر من الناس السقى بل من جهة أن مذودها غنم ومسقى الناس ابل الأترى  
أنك إذا قلت مالك تمنع أخاك كنت منكرا للبع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الأخ ومن المعلوم أن  
كون مذودها غنما ومسقى الناس ابلا لا يوجب الترحم عليها (قوله انه) أى موسى عليه السلام (قوله اذا  
كاتنا على صفة الذباد) وهو امتناعها من السقى وليس الترحم على منع سقى الغنم فليس القصد المفعول فالآية  
من الذى نزل منزلة اللازم (قوله على صفة الذباد) أى لاجل كونها متصفين بالذباد كان المذود غنما أو ابلا  
وقومها متصفين بالسقى كان المسقى ابلا أو غنما (قوله ومن لم يتأمل الخ) مراده به السكاكى حيث قال في

المتاح  
الذى يفعل الاحياء الامانة وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن يتنقى عنه العلم وأوقعوا الاكل والشرب وذروا  
الاسراف وإذا حصلت منك رؤية هنالك ومنه على الأصح ولما ورد ما مدن الآية الأترى أنه عليه الصلاة والسلام إنا رحمهم إذا كاتنا على  
صفة الذباد وقومها على السقى لا لكون مذودها غنما ومسقيهم ابلا وكذلك المقصود من قولها لا نسقى السقى لا المسقى ومن لم يتأمل قدر



إذ لا تنبسط الجملة الاسمية بالفعلية \* والثاني نحو متعلق بـاء البسملة الشريفة فإن الزمخشري قدره مؤخراً عنها لأن قریشا كانت، تقول باسم اللات والعزى فعل كذا (٢٤٦) فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبوداً لهم تفخيماً لشأنه بالتقديم فوجب على

الموحد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فإنه الحقيقي بذلك ثم اعترض باقراً باسم ربك وأجاب بأنها أول سورة نزلت فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهم وأجواب عنه السكاكي بتقديرهما متعلقة باقراً الثاني وانهضه بعض المصريين باستلزامه الفصل بين المؤكد وتأكيد به معمول المؤكد وهذا سمى منه إذ لا توكد هنا بل أمر أولاً بإيجاد القراءة وثانياً بقراءة مقيدة وظاهرة الذي خلق خلق الإنسان ومثل هذا لا يسمى أحد تركيداً ثم هذا الاشكال لازم له على قوله أن الباء متعلقة باقراً الأولي لأن تقييد الثاني إذا منع من كونه توكيداً فكذا تقييد الأول ثم لو سلم فصل الموصوف من صفته معمول الصفة جائز باتفاق كمررت برجل عمر ضارب فكذا في التوكيد ثم قد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد في ولا يحزن ويرضين بما آتيتن كلن مع أنها مفردان والجل أحمل للفصل وقال الراجز إذن ظلت الدهر أبكى أجمعاً (تنبيه) ذكروا أنه إذا اعترض شرط على آخر نحو أن أكلت أن شربت فانت طالق أو أكلت أن شربت فانت طالق وغاية ما فيه طالق فان الجواب المذكور للسابق منها وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه كما قالوا في الجواب المتأخر عن القدم والشرط لهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور أنها

يكون مبتدأ مؤخراً أخبر عنه بالفعلية المقدمة عليه وهي يقوم وليس ثم ضمير شان والفرق بين الجملتين قبل دخول النسخ عليها ثابت بعد دخوله ودخوله لا يغير ما كانتا مختلفتين به باعتبار تقوى الحكم وعدمه فتجوز التقديم يوقع في الالباس بعد دخول النسخ أيضاً اه دمايني (قوله إذ لا تنبسط الجملة) أي لا يتأق الالباس لعدم الاسمية بل كلها فعلية (قوله والثاني) أي تقدير المتعلق مؤخراً لا من معنوى مقتض لذلك (قوله لأن قریشا) أي الكفار منهم (قوله تفخيماً) أي اهتماماً واعتناء بشأنه بسبب التقديم (قوله بذلك) أي بالتفخيم والاهتمام (قوله ثم اعترض) ضمير اعترض وأجاب للزمخشري (قوله باسم ربك) أي فقد قدم المتعلق على اسم الله فلو كان تأخيراً المتعلق أولى لقل باسم ربك انراً (قوله أهم) أي في خصوص عارض المقام فقدم لحق المقام وهذا لا يتأق أن اسم الله أهم في حد ذاته (قوله متعلقة باقراً الثاني) أي ومعنى الأول أوجد القراءة من غير اعتبار تعدية لقروبه كما يقال فلان يعطى أي يوجد الاطعام من غير اعتبار ملته بالمعطى بالفتح كذا في المفتاح وهذا مبني على أن تعلق باسم ربك باقراً الثاني تعلق بالمفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام والاحسن أن أقرأ الأول والثاني من لزان منزلة اللازم أي أفعّل القراءة وأوجدناها والمفعول محذوف من كليهما أي أقرأ القرآن والباء للاستعانة أو للملازمة أي مستعيناً باسم ربك أو متبركاً أو مبتدئاً باسم ربك أو أنها للتعدية على حد أخذت الحطام وأخذت بالحطام (قوله بعض المصريين) هو شهاب الدين الحلبي المشهور بالسمين (قوله بين المؤكد) وهو أقرأ الأول وقوله وتأكيد به وهو أقرأ الثاني وقوله بمعمول المؤكد بكسر الكاف أي بمعمول الثاني ولو قال بمعمول أي التأكيد أو قال بمعمول التأكيد كان أحسن (قوله وهذا سهو منه) يمكن أنه لاحظ أصول معنى القراءة (قوله بل أمر أولاً بإيجاد القراءة) أي كانه قيل له أقرأ فقال ما الذي أقرؤه فقال أقرأ باسم ربك الذي خلق أي أوجد الخلق وقوله خالق الإنسان خلق مقيد بخلاف الأول (قوله ثم هذا الاشكال) يعني لزوم الفصل بين المؤكد وتوكيده وقوله لازم له أي لهذا المعترض على قوله أن الباء متعلقة باقراً الأول فانه أثبت ذلك في إعرابه ولم يعترض عليه وإنما كان لازم له لأن أقرأ الثاني إذا منع من كونه توكيداً فكذا تقييد أقرأ الأول يمنع من كون أقرأ الثاني توكيداً (قوله فكذا تقييد الأول) أي يمنع من كون أقرأ الثاني توكيداً (قوله ثم لو سلم) يعني لو سلم أن مثل هذا يسمى توكيداً (قوله ضارب) صفة لرجل وفصل بعمر والمعمول لضراب (قوله ثم قد جاء الخ) هذا ترقق في الرد وقوله كلن توكيد لثرون النسوة في ويرضين وفصل بقوله بما آتيتن (قوله إذا ظلت الخ) لا يعلم قائله وقوله

بالتنبي كنت صيماً مرضعاً \* تحملني الذلفاء حولاً كنتا \* إذا بكيت قبلتي أربعا إذا ظلت الخ فقوله أجمعاً كيد للدهر وقد فصل بابكي (قوله إذا اعترض) أي وروداً في بعد شرط آخر (قوله مدلول الخ) أي والشرط الأول وجوابه متأخر معنى لكونه دليل الجواب (قوله المتأخر عن القسم) أي فانهم جعلوه للأول وجعلوا جواب الثاني محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الأول (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء) أي من الشافعية أما من المالكية فالطلاق بالجمع بينهما على أي ترتيب كان لاحتمال حذف العاطف وهو الواو كما في قول الشاعر كيف أصبحت كيف أمست بما \* يفرس الود في فؤاد السكتيب قال الدمايني ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين مجموع الأمرين في وقوع الطلاق مع أنه يمكن أن يكون جواب الأول محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الثاني أي أن أكلت فانت طالق أن شربت فانت طالق وغاية ما فيه حذف الجواب القرينة ولا محذور فيه بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الأول وجوابه بالشرط الثاني (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء الخ) توضيحه أنه قد وجد في هذه الصورة شرطان

وليس

بالشرط الأول وجوابه كما قالوا في الجواب المتأخر عن القدم الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه كما قالوا في الجواب المتأخر عن القدم والشرط لهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور أنها

لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم وذلك لأن التقدير حيثما شئت فان أكلت (٢٤٧) فانت طالق وهذا كله حسن ولكنهم

جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم وفيه نظر إذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب كما في المثال وكما في قول الشاعر ان تستغيثوا بنا إن تذكروا تجدوا منا معاقل عزز أنها كرم هو قول ابن دريد فان عثرت بعدها ان وألت نفسي من هانا فقولا لالعا إذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي أن يقدر الى جانبه ويكرن الاصل إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد أن يغويكم واما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له والله أعلم (بيان مقدار المقدر) ينبغي تقليده ما أمكن انقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش في ضربي زيدا قائما ضربه قائما أولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذا كان أو اذا كان قائما لانه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ أولى وكان تقديره في أنت مني فرسخان بعدك مني فرسخان

وليس فيها ما يصلح للجواب إلا شيء واحد فلا يتخلو إما أن يجعل جوابا لها معا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل وإما أن لا يجعل جوابا لها ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من الاتيان بما لا مدخل له في الكلام وترك ما له مدخل فيه وهو عيب واما أن يجعل جوابا للاخير دون الاول وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم عليه أن يكون الثاني وجوابه جوابا للاول فيجب الاتيان بالقاء الرابطة ولا فاء فتعين القسم الرابع وهو أن يكون جوابا للاول دون الثاني ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثاني فالأصل ان شربت فان أكلت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تشرب ثم تأكل فكذلك ما هو بمعناه (قوله حتى تقدم المؤخر الخ) أي لا تطلق الا بفعل الامر من مقدمة للمؤخر (قوله إذ لم يتوال شرطان) أي كما هو الموضوع (قوله إذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب) أي وإنما توالى شرطان وتقدم عليهما ما هو جواب في المعنى للشرط الاول (قوله ان تستغيثوا الخ) الاغاثة طلب الاعانة والمعاقل جمع معقل بفتح الميم وكسر القاف الملجأ وزاهازبتها من الزين خلاف الشين (قوله ان تذكروا) بضم التاء وفتح العين مبنى للمفعول أي تخوفوا وقوله تجدوا هذا هو الجواب (قوله فان عثرت) أي زلت بالتكلم بعدها أي الواقعة (قوله وألت نفسي) أي طلبت النجاة وقوله من هانا أي من هذه القضية وقوله لالعا أي لا انتعاش لك يقال للعائر لعا عليك وهو دعاء له بان ينتعش أي يرتفع (قوله فينبغي أن يقدر الى جانبه) أي ويجعل ذلك الشرط وجوابه دايلا على جواب الثاني (قوله واما أن يقدر) أي واما تقدير الخ (باب مقدار المقدر)

(قوله لتقل مخالفة الاصل) أي فالتقدير متخالف للأصل والكثرة مخالفة للأصل (قوله كان تقدير الاخفش الخ) فيه أنه يلزمه حذف المصدر وإبقاء بعض معمولاته أعني الحال وهو لا يجوز اذا المصدر بتقدير الحرف المصدرى مع الفعل الذي هو صلة والموصول لا يجوز حذفه وبقاء بعض صلتها اللهم الا أن يقال بجوازه اذا دل دليل على ذلك المحذوف كما فعل سيبويه في قوله مالك زيدا فانه قدر أن زيدا معمول للمصدر المحذوف أي مالك وملا بستك زيدا (قوله ضربي) هو مصدر مبتدأ وزيدا معمول للمصدر وقائما حال من الهاء الواقع مفعولا محذوفا أي ضربه قائما أي ضربي لزيد ضربه قائما أي أضربه حال كونه قائما هذا عند الاخفش (قوله أو اذا كان) أي فعل هذا قائما حال من اسم كان التامة (قوله أو اذا كان الخ) يريد بتقدير اذا كان اذا أريد الماضي واذا كان اذا أريد المستقبل (قوله لانه قدر اثنين) المصدر ومفعوله (قوله وقدروا خمسة) أي لان حاصل فيه ضمير وكان فيها ضمير (قوله من اللفظ) أي من جنس اللفظ (قوله أنت مني الخ) أنت مبتدأ ومني متعلق به لان الكلام على حذف مضاف وهو بعدك وهو مصدر يكفى في التعلق به وفرسخان خبر ولا بد من تقدير حتى يصح الحمل لان الخبر نفس المبتدأ فقدر الاخفش أن الاصل بعدك مني فرسخان ففرسخان خبر بعدك وحذف البعد وانفصل الضمير فقل أنت (قوله أنت مني ذو مسافة الخ) أي فهو قدر في الخبر وبقي المبتدأ على حاله (قوله لانه قدر مضافا) أي وهو البعد وقوله الظرف هو مني وقوله الى تقدير ثالث أي يتعلق به الظرف وهو مني فقوله أنت مني ذو مسافة أي أنت كائن مني ذو مسافة فرسخين فقوله كائن مني خبر أول وذو مسافة خبر ثان (قوله لانه قدر مضافا لا يحتاج الخ) الضمير في لانه في قدر عائد على الاخفش ان قلت قول المصنف قدر مضافا لم لانه قدر بعدك وهو مضاف اليه قلت لا وهم لان الاخفش يقول التقدير بعدك ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل الضمير وارفع قال الدماميني أما كون ما قدره الاخفش لا يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف فصحيح لكنه يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس نفس البعد في المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف

أولى من تقدير الفارسي أنت مني ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث وضعف قول بعضهم في وأشربوا في قلوبهم العجل ان التقدير حب عبادة العجل



والاولى تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي ومن وافقه في الالاء ينسب الآية ان الاصل واللام يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر والاولى ان يكون الاصل والالاء لم يحضن كذلك وكذا (٢٦٨) ينبغي ان يقدر في نحو زيد صنع بعمر وجميلا وبخاله سوا وبكر اي كذلك ولا يقدر عين

المذكور تقليلا للمحذوف ولان الاصل في الخبر الافراد ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المتقدم لثقل التكرار ولك ان لا تقدر في الآية شيئا البتة وذلك بان تجعل الموصول معطوفا على الموصول فيكون الخبر المذكور لها معا وكذا تصنع في نحو زيد في الدار وعمره ولا يتأتى ذلك في المثال السابق لان افراد فاعل الفعل بأباه نعم لك أن تسلم فيه من الحذف بان تقدر العطف على ضمير الفعل لحصول الفصل بينهما فان قلت لو صرح ما ذكرته في الآية واما المثال السابق لصح زيد قائمان وتقدير زيد وعمره قائمان قلت ان سلم منعه فلتبجح اللفظ وهو متبجح فيما نحن بصدده ولكن بشهد لا يجوز قوله ولست مقرا للرجال

ظلامه أي ذاك عي الاكرمان وخاليا وقد جوزوا أنت أعلم وزيد كون زيد مبتدأ محذوف خبره وكونه عطفا على أنت فيكون خبرا عنها

(بيان كيفية التقدير) إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضيفة أو موصوف وصفة مضافة أو جار ومجرور مضمير عائد على ما يحتاج إلى الرابط فلا تدر أن

يصح معه الاخبار أي مسافة بعدك مني فرسخان واجاب الشمني بان البعد مصدر أريد به هنا محله فصح الاخبار عنه بفرسخين وتعلق مني به لان الظرف يكفيه راحة الفعل (قوله تقدير الحب فقط) أي لان الكلام مستقيم عليها نحن في غنية عن تقدير عبادة وفيه ان التشبيع عليهم انما هو من حيث حب عبادته لامن حيث حبه تأمل اه تقرير دردير (قوله وبكر) أي بكر كذلك اي صنع بعمر وجميلا وبخاله سوا (قوله ولا يقدر) أي في الآية والمثال (قوله لو صرح بالخبر) اي بان قيل واللام يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر وضع بعمر وجميلا وبخاله سوا (قوله بان تجعل الموصول) اي واللام يحضن اي فتجعل العطف مفردات لاجل كما هو على التقدير وقوله معطوفا على الموصول اي الالاء لم ينسب (قوله فيكون الخبر المذكور لها معا) اي وان تقدم على المبتدأ الثاني (قوله زيد في الدار وعمره) اي فتجعل عمر اعطفا على زيد وفي الدار خبرا عنهما وان تقدم (قوله في المثال السابق) يعني به زيد صنع بعمر وجميلا وبخاله سوا وبكر (قوله لان افراد فاعل الفعل بأباه) أي لانه لو كان صنع خبرا عنهما وكان بكر عطفا على زيد لقال صنعا (قوله ان تقدر العطف) أي عطفا على بكر على ضمير الفعل أي المستتر أي والشرط موجود وهو الفصل (قوله لو صرح ما ذكرته) أي من جعل الخبر المذكور خبرا عن المبتدأ المتقدم والمتأخر عنه وقوله في الآية أي والالاء ينسب الخ (قوله والمثال السابق) أي وهو قوله زيد في الدار وعمره وبخاله سوا (قوله ان تقدر العطف) أي قلت ان سلم منعه أنه غير صحيح بل جائز سلمنا انه ممنوع فمنعه لفتح اللفظ من حيث ان فيه الاخبار بالمتي عن المفرد ضرورة لا لتقدم الخبر على المبتدأ الثاني بصدده اي الآية والمثال اعني زيد في الدار وعمره وانما كان متبجحا لانه ليس فيه الاخبار بالمتي عن المفرد صورة (قوله ولكن بشهد لا يجوز) أي لان الصفة قريبة من الخبر أي ولا جل كون الاكرمان في البيت صفة والذي فيه الكلام هو الخبر قال وبشده الخ (قوله أي ذاك) يحتمل ان أي فعل ماض أي امتنع وانه مضاف لياك المتكلم أي اني هو ذاك المعلوم بالحسب وقوله عي الخ جملة أخرى والاصل عي وخالي هما الاكرمان (قوله وخاليا) أي فالأكرمان صفة للعلم والخال وان تقدم على خالي

(بيان كيفية التقدير)

(قوله تقدير أسماء) مراده بالجمع ما فوق الواحد بدليل مثاله (قوله إلى الرابط) بان كان مبتدأ أو صاحب حال (قوله فالاول) أي وهو ما إذا كان الكلام مستدعى التقدير أسماء متضيفة (قوله كدوران) الاول أي دوران كدوران عين الخ إلا أن يقال انه نظر للمعنى المراد من المقدر فتأمل (قوله كدوران الخ) أي محذوف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فصار تدور أعينهم كعين الذي ثم حذف المضاف اليه فصار تدور أعينهم كالذي وقد يقال يمكن ان يكون قوله كالذي حالا من فاعل تدور أو من المضاف اليه لان المضاف جزء ولا حذف أصلا (قوله والثاني) أي استدعاء الكلام تقدير موصوف وصفة مضافة وقوله إذا قاتنا الخ قبله

كذابك من أم الحوirth قبلها وجارتها أم الرباب بمأسل والدأب العادق والماسل بفتح السين جبل بعينه وبكره مام بعينه والرواية بفتح السين هذا ويمكن أن نسب نصب بنزع الخافض أي كنسب وهو حال من المسك واليت من معلقة امرى القيس (قوله إذا قاتنا) أي المرأنا أم الحوirth وأم الرباب المذكورتين في بيت قبله قوله يوضوع أي ينشرو قوله بريا أي يرأنة والقرنقل معلوم عند المطار (قوله مثل توضع الخ) أي فقد حذف الموصوف أي توضع أي ثم حذف الصفة

نم

ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدرج فالاول نحو كالذي يقش عليه أي كدوران عين الذي والثاني كيفية ذلك إذا قاتنا يوضوع المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريا والقرنقل أي توضع مثل توضع نسيم الصبا

والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه ثم حذفت في فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا لا يخفوا هذا قول الاخفش وعن سيبويه أنهم حذفوا دفعة ونقل ابن السجري القول الاول عن الكسائي (٣٤٩) واختاره قال والثاني قول نحوي آخر

وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه والاخفش يجوز الأمر ان انتهى وهو نقل غريب (ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن) فيقدر في ضرتي زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدأ أو قل تقدير ادون إذا كان أو إذا كان ويقدر اضرب دون أن في زيدا ضربه فان منع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قدر ما لا مانع له فالاول نحو زيدا اضرب أخاه يقدر فيه أن دون اضرب فان قلت زيدا أن أخاه قدرت أن هو الثاني نحو زيدا امر به

تقدر فيه جاوز دون امر لان لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالجار نحو نصح في قولك زيدا نصحت له جاز أن يقدر نصحت زيدا بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به وما لا يقدر فيه مثل المذكور لما منع صناعي قوله \* أيها المائح دلوي دونكا \* إذا قدر دلوي منصوبا فالمقدر خذ لا دونك وقد مضى وقوله \* وأضرب منا بالسيف القوانس \* الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لانا فررنا بالتقدير من

ثم حذف المضاف اليها على التدرج (قوله والثالث) هو استدعاء الكلام تقدير جارو مجرور وضمير عائد على ما يحتاج إلى رابط (قوله هذا) أي حذف الجار أولا ثم حذف الضمير المجرور بعده (قوله وعن سيبويه الخ) الظاهر أن هذا الخلاف يجري فيما قبل الجار والمجرور وان كان النقل انه في الجار والمجرور (قوله فيقدر) أي كما قال الاخفش (قوله قائما) أي ضرتي له قائما (قوله اذ كان) أي فانه ليس من لفظ المبتدأ وأيضا أكثر من ضربه (قوله معنى الخ) أي انه اذا كان المانع من تقدير المذكور المعنى أو الصناعة قدر ما لا مانع له وجوبا وان كان من غير لفظ المذكور (قوله فالاول) أي ما اذا كان المانع من تقدير مثل المذكور المعنى (قوله فالاول نحو زيدا اضرب أخاه) يقدر فيه أن دون اضرب أي لأن تقدير اضرب في هذا المثال يؤدي إلى خلاف المقصود إذ غرض المتكلم الأمر بضره لا الأخ لا الأمر بضره زيدا فلما تقدير تقدير اضرب لهذا المعنى قدر ما يلزمه بحسب العرف وهو فعل الاهانة هذا وقد رفع المصنف في حواشي التسهيل أنه قال لو قدرت العامل في زيدا من قولك زيدا اضرب أخاه لفظ ضربت لم يكن عندي بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرر المذكور كناية عن الضرب الحقيقي وهذا مخالف لما قررته في المعنى من أن شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف معنى بحسب معناه كما مر فإلهو في قوله والضرر المذكور كناية عن الضرب الحقيقي نظر اه دمايني (قوله يقدر فيه أن) أي لان القصد الأمر باهانة زيد لا ضربه (قوله قدرت أن) أي لان إهانة زيد اهانة الأخ (قوله والثاني) أي ما اذا كان المانع من تقدير مثل المذكور الصناعة (قوله أن يقدر نصحت زيدا) أي فالعنى نصحت زيدا نصحت له (قوله أولى من تقدير غير الملفوظ) وهو أرشدت أي انك لا تقدر أرشدت زيدا نصحت له لان الارشاد معناه النصيح لكن ليس من اللفظ المذكور (قوله وقد مضى) أي بأنه لا يجوز حذف اسم الفعل وابقاء عمله لانه يلزم على الحذف اختصار المختصر ولا يجوز أن يكون دلوي معمولا للدونك المذكور لان اسم الفعل لا يتقدم معمولا عليه (قوله وأضرب منا الخ) القوانس جمع قونس يطلق على بيضة الحديبوعلى عظم بين أذن الفرس قال أبو عبيدة في كتاب أيام العرب غزت بنو سليم ورئيسهم عباس بن مرداس السلمي مرادا لجمع له عمرو بن معديكرب فاقتلوا قتالا شديدا حتى كره كل واحد منهما صاحبه فقال عباس بن مرداس معلقته ومنها

فدعها ولكن هل أناها مفارنا \* لا عدائنا نرجو الثقال الكوانسا  
فلم أر مثل الحى حيا مصبحا \* ولا مثنا يوم التقينا فوارسا  
أكر فأحى للحقيقة منهم \* وأضرب منا بالسيف القوانسا  
إذا ما شدتنا شدة نصبوا لها \* صدور العراى والراح المداعسا  
إذا الخيل هالت عن صريع فكرها \* عليهم فما يرجعن الا عوابسا

والقوانس المستترات والمراد بالحى اعداؤه والمصبح بفتح الباء الذى يؤتى في الصباح للغارة والكر الرجوع والحاية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل ان يحميه وصف قومه المغار عليهم بصدر البيتين أي لم أر مثل الحى الذى أغرنا عليهم صباحا ولم أر كرا مثل كرم ووصف قومه بعجز البيتين أي لم أر فوارس مثلنا عند ملاقاتهم ولم أر اضرب منا بالسيف يضرب القوانس (قوله القوانس) لا يصح نصبه بأضرب لانه أفعول تفضيل وهو لا ينصب المفعول به فهو حينئذ معمول لمحذوف لكن يقدر فعلا أي يضرب القوانس ولا يقدر اسم تفضيل دل عليه المذكور (قوله فكيف يعمل فيه المقدر) أي اسم التفضيل المقدر (قوله من أعمال اسم الفاعل الماضى المجرد) أي وإذا كان اسم الفاعل الماضى المجرد المذكور لا يعمل فإلى المقدر لانه

[ ٣٢ - دسوقى - ثانى ]  
هذا معطى زيدا من درهما التقدير أعطاء ولا يقدر اسم فاعل لانك لا تقدر بالتقدير من أعمال اسم الفاعل الماضى المجرد وقال بعضهم

في قوله تعالى ان تؤثرك على ما جاء نامن البيئات والذي فطرنا ان الواو للقسم فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة الذمى السابقة ويجب ان يقدر  
والذي فطرنا لا تؤثرك لان القسم لا يجب بل لا في الضرورة كقول ابن طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا  
وقال الفارسي ومتابعه في واللاتي لم يحضن التقدير فعدتهن ثلاثة أشهر وهذا لا يحسن وان كان يمكننا لانه لو صرح به اقتضت الفصاحة ان  
يقال كذلك ولا تعاد الجملة الثانية (٢٥٠) (إذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا فأيهما أولى) قال الواسطي

الاولى كون المحذوف  
المبتدا لان الخبر محط  
الفائدة وقال العبدى  
الاولى كونه الخبر لان  
التجوز في اواخر الجملة  
أسهل نقل القولين ابن  
اباز ومثال المسئلة فصبر  
جميل أى شأنى صبر جميل  
أو صبر جميل أمثل من غيره  
ومثله طاعة معروفة أى  
الذى يطلب منكم طاعة  
معلومة لا يرتاب فيها  
لا إيمان باللسان لا بواطنه  
القلب أو طاعتكم طاعة  
معروفة أى عرف أنها  
بالقول دون الفعل أو  
طاعة معروفة أمثل بكم من  
هذه الأيمان الكاذبة ولو  
عرض ما يوجب التعيين  
عمل به كما في نعم الرجل  
زيد على القول بانها  
جهلتان إذ لا يحذف الخبر  
وجوبا الا إذا سد شيء  
مسده ومثله حبذا زيدا إذا  
حمل على الحذف وجزم  
كثير من النحويين في نحو  
عمر ك لا فعلن وأيم الله  
لا فعلن بان المحذوف  
الخبر وجوز ابن عصفور  
كونه المبتدا ولذلك لم  
يعده فيما يجب فيه حذف  
الخبر لعدم تعيينه عنده  
لذلك قال والتقدير

ضعيف (قوله دليل الجواب) أى جواب القسم وقوله جملة الذمى أى قوله لن تؤثرك أى أن هذه الجملة دليل  
لجواب القسم لأنها جواب لتقدمها (قوله ويجب أن يقدر الخ) أى أنا تقدر جواب القسم على طبق الدليل  
لكن لا من كل وجه لا نالا تقدر لن في الجواب بل تقدر لا لأن القسم لا يجاب الخ فهنا إنما خوفا المذكور  
للصناعة (قوله ويجب أن يقدر الخ) أى كما يجب أن يقدر جواب لما في قوله تعالى واقد أهلكنا القرون من قبلكم  
لما ظنوا ما ضيا مجردا من قد وإن كان دليل الجواب مقترنا بها لما ثبت من أن لا لا يقترن جوابا بقدر هذا ان  
قلنا انها حرف وجود ولو جود وان قلنا انها ظرف بمعنى حين كان عاملا أهلكنا المذكور ولا جواب مقدر  
(قوله والله لن يصلوا اليك الخ) قدم الكلام على هذا البيت في الباب الأول في فصل لن من حرف اللام ومم  
أنه يحتمل أن يكون مما حذف منه الجواب للدلالة عليه بما بعده أى والله إنك لآمن على نفسك فلا دليل فيه  
على أن الجواب يكون جملة مصدرية بل كما سبق اه دما ميني

(إذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا فأيهما أولى)

(قوله إذا دار الامر) أى لتعارض القرائن أو للحصول الغرض بأيهما فلا تلزم قرينة بأحدهما على الخصوص  
(قوله الأولى كون المحذوف المبتدا) أى وهو الأراجيح (قوله وقال العبدى الأولى كونه الخبر) قد يقال قد تقرر  
أنه لا بد في الحذف من استحضار صورة المحذوف ضرورة أنه لا حذف إلا مع قيام القرينة المرشدة الى المحذوف  
وإذا كان كذلك فكيف جاز في كلام واحد أن يقدر المستند تارة والمستند اليه أخرى على وجه مختلفة والجواب  
أن فرض الكلام عند تعارض القرائن فباعبار كل قرينة بتعين محذوف اه دما ميني (قوله لان التجوز) أى  
التساهل والحذف وقوله أسهل أى من الحذف في أولها (قوله طاعة معروفة) أى في قوله تعالى قل لا تقسموا  
طاعة معروفة (قوله الذى يطلب منكم) أى أيها المنافقون (قوله لا إيمان) بكسر الهمزة يعنى التصديق أى  
لا تصديق باللسان (قوله أو طاعتكم الخ) هذا تنويع في تقدير المبتدا (قوله أو طاعة معروفة) إشارة التقدير  
الخبر (قوله لا إيمان) أى الخلف الدال عليه قوله تعالى وأقسموا بالله جهد أيمانهم (قوله ما يوجب التعيين) أى  
تعيين المحذوف (قوله إذ لا يحذف) علة لمحذوف أى فانه يتعين أن يكون المحذوف هنا المبتدا لانه لا يحذف  
الخ (قوله على الحذف) أى فهو محتمل لحذف المبتدا وزيد الخبر والأصل حبذا الممدوح زيد والحذف الخبر  
وزيد مبتدا والأصل حبذا زيد الممدوح وهذا كله بناء على أن حرف فعل وذافاعل لان الحذف هنا هو على هذا  
القول لا على القول بان حبذا اسم بمعنى المحبوب فانه مبتدا وزيد خبر ولا حذف (قوله بان المحذوف الخبر)  
أى لسد جواب القسم مسده (قوله لم يمتنع) أى لم يمتنع كون قسمي خبرا (قوله والباقي) أى الاسم الموجود بلا  
حذف (قوله فالثاني أولى) أى كون المحذوف مبتدا والموجود خبر أو ذلك نحو زيد جوا بالمان قام فان اعرا به  
خبر المبتدا محذوف والتقدير القائم زيد أولى من اعرا به فاعلا لفعل محذوف والتقدير قام زيد (قوله الا أن  
يعتضد الاول) أى كون المحذوف الفعل والموجود ذافاعلا فان اعتضد كان أولى (قوله أو بموضع آت على طريقته)  
هذا بمعنى ما قبله بدليل ما يأتي (قوله فالاول) أى إذا ما اعتضد المحذوف برواية أخرى في ذلك الموضع (قوله  
يسبح له فيها) الشاهد في قوله بعد رجال أى يحتمل أنه خبر والأصل هم أى المسبحون له بالقدوس والأصل رجال  
ويحتمل أنه فاعل لفعل محذوف أى يسبحه رجال وهذا أولى لانه يعتضد بقراءة كسر الباء فان رجال فيه فاعل

(قوله)

اما قسمي أيم الله أو أيم الله قسم لي انتهى  
ولو قدرت أيم الله قسمي لم يمتنع اذا المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح (إذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي  
فاعلا وكونه مبتدا والباقي خبرا فالثاني أولى) لان المبتدأ عين الخبر المحذوف عن الثابت فيكون الحذف كالحذف فاما الفعل فانه غير الفاعل  
اللهم الا أن يعتضد الاول برواية أخرى في ذلك الموضع بموضع آخر يشبهه أو بموضع آت على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسبح له فيها

بفتح الباء وكقراءة ابن كثير وكذلك يوحى اليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء موكم قوله ليك يزيد ضارع (٢٥١) لخصومة فيمن رواه مينا

للمفعول فان التقدير يسبحه رجال ويوحى الله وزينه شركاؤهم ويبيكه ضارع ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها لأن هذه الاسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فينبى للفاعل والثاني كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا خلفهم ليقولن الله خلقهم بقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله سبحانه في شبهه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفي مواضع آتية على طريقته نحو قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير قال من يحبس العظام وهي رميم قل يحبسها الذي أنشأها إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا أو ثانيًا فكونه ثانيًا أولى وفيه مسائل أحداها نون الوقاية في نحو أنعاجوني وتامروني فيمن قرأ بنون واحدة وهو قول ابن عباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين وقال سيويه واختاره ابن مالك أن المحذوف الأول والثانية نون الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله يسوء القاليات إذا قلني هذا هو الصحيح وفي البسيط

(قوله بفتح الحاء) أي قاله العزيز الحكيم يحتمل أن يكون خبر المحذوف تقديره هو أي الموحى وأن يكون فاعلا لفعل محذوف أي يوحى الله وهذا أولى لأنه تعضد بقراءة كسر الحاء فانه فيها فاعل لا خبر (قوله ورفع القتل) أي على أنه نائب الفاعل وأما رفع الشركاء فمحتمل لكونه خبر المحذوف تقديره هم أي المزينون ومحتمل لكونه فاعلا لمحذوف أي زينته شركاؤهم وهذا الثاني أولى لأنه تعضد بقراءة البناء للفاعل فان الشركاء فيها فاعل لئن مؤخر وقتل أولادهم مفعوله مقدم (قوله ليك يزيد الخ) هذا صدر بيت عجزه  
هو محتبط بما تطيح الطوائح والبيت للحرث بن ضرار النهشلي وقيل للحرث بن نبيك وقيل لمرة بن عمرو النهشلي ويزيد المذكور في البيت هو يزيد بن نهشل والضارع الذليل الخاضع وقوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه راحة الفعل أي يبيكه من يذل لاجل الخصومة لانه كان ماجا وظهرا للاذلاء والضعفاء والمحتبط من يأنيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس مطاوح لكن جمع على حذف الزوائد كراقع جمع لمحققة وما متعلق بمحتبط وما مصدرية أي يسأل من أجل اذهاب الواقع ماله أو يبيكي المقدر أي يبيكي لاجل هلاك المنايا يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضي عدل إليه استحضار الصورة ذلك الأمر الهائل قال بعضهم يحتمل أن لا يكون البيت من الحذف بالكلية باني يكون يزيد منادى أي ليك يا يزيد لفقدك ويكرن ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح باه ليك والنائب عن الفاعل ان كان بضم باه ورد بان المعروف مع بناء ليك للفاعل نصب يزيد على أنه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه في رواية الرفع نائب عن الفاعل لا منادى اه دما بني (قوله فيمن رواه مينا للمفعول) أي ويزيد بالرفع نائب فاعل وضارع يحتمل أنه خبر المحذوف تقديره هم أي الباكون عليه ويحتمل أنه فاعل لمحذوف أي يبيكه ضارع وهذا أولى لأنه تعضد برواية البناء للفاعل فان ضارع فيها فاعل ليك ويزيد بالنصب مفعوله (قوله ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت) الصواب ولا تقدر هذه المرفوعات أخبارا حذفت مبتدئاتها في الكلام قلب (قوله لان هذه الاسماء) علة لتقدير المرفوعات فواعل لا أخبار (قوله قد ثبتت فاعليتها) أي فتميز الفاعلية في هذه الرواية بعضا احتمال الفاعلية في الرواية الأخرى (قوله والثاني) وهو ما إذا اعتضد المحذوف بموضع آخر يشبهه (قوله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم) أي بحيث يجعل الله مبتدا والخبر محذوف وفيه ان هذا خلاف المبحث لأن أصل المبحث ان الموجود يحتمل انه خبر أو فاعل والمحذوف يحتمل انه مبتدا ويحتمل انه فعل فالأولى ان يقول فلا يقدر ليقولن هو الله بل يقدر خلقهم الله (قوله ليقولن خلقهن العزيز العليم) أي فلم يقل هو العزيز الخ  
(إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا أو ثانيًا فكونه ثانيًا أولى)  
(قوله أولى) أي لأن الحذف في الآخر أسهل منه في الأول (قوله نون الوقاية) أي مع نون الرفع (قوله بنون واحدة) أي بدون تشديد وهي نون الرفع والنون المحذوفة نون الوقاية لانها الثانية (قوله وهو قول الخ) أي كون المحذوف هو الثاني وهو نون الوقاية (قوله ان المحذوف الأول) أي نون الرفع (قوله يسوء القاليات الخ) جمع قالية وهي من تقش الشعر لخراج القمل وهذا عجز بيت لعمر بن معد يكرب صدره  
تراه كالثغام يعل مسكاه والضمير المنصوب في تراه للشيب والثغام نبت يكون في الجبال أيضا إذا يشبه به الشيب ومعنى يعل مسكاه يجعل فيه المسك مرة بعد أخرى من العلل وهو الشرب الثاني يقال عله يعله بالضم والكسر إذا سقاها السقية الثانية ويسوء القاليات يفعل بين ما يكرهه (قوله إذا قلني) أي فهذه النون نون الاناث وحذفت نون الوقاية (قوله هذا) أي كون المحذوف نون الوقاية هو الصحيح (قوله الأولى) وهي نون الاناث الفاعلة (قوله وأنه مذهب سيويه) وفيه أنه يلزمه حذف الفاعل مع أنه لا يجوز حذفه  
أنه يجمع عليه لان نون الفاعل لا يلبق بها الحذف ولكن في التسهيل ان المحذوف الأول وأنه مذهب سيويه

عنده ولا عند أصحابه (قوله تاء الماضي) أى التاء التى فى الماضى قبل جعله مضارعا فتلظى فعلا ماضيا إذا جعل مضارعا قيل فيه تلظى بدخول تاء المضارعة فإذا أريد حذف إحدى التاءين كان المحذوف هى الثانية وهى تاء الماضى (قوله نحو نارا تلظى) أى فهو مضارع حذفت منه تاء الماضى ولو كان ماضيا لقل تلظت لاسناده الى ضمير المؤنث (قوله فعلا مضارعا) أى وإنما هو ماضى للغائبين (قوله لأن المحذوف) أى على تقدير كونه مضارعا الثانية أى وهى تاء الماضى لا الأولى وهى تاء المضارعة (قوله والمخالف فى ذلك هشام) أى فجعل المحذوف تاء المضارع (قوله ثم ان التنزيل) هذا ترق فى الاعتراض على أبى البقاء القائل أنه يضعف كونه فعلا مضارعا وحاصله أنه يلزم حينئذ أن لا يكون فعل مضارع فى القرآن حذفت منه التاء لأن القرآن ليس فيه ضعف (قوله مشتمل على مواضع كثيرة) أى محذوف منها التاء (قوله لاشك فيها) أى لاشك فى كون الفعل فيها مضارعا (قوله ولقد كنتم تمنون الموت) أى تمنون حذفت الثانية فهو مضارع إذ لو كان ماضيا لما حقت نون علامة الرفع (قوله الرابعة الخ) فيه أن هذه المسئلة الرابعة والخامسة من مسائل الصرف فلا مدخل لهما فى الاعراب فالأولى حذفهما (قوله نحو مقول ومبيع الخ) أصل مقول ومبيع مقول ومبيع تقلت حركة الواو والياء إلى الفاء فالتقى ساكنان أحدهما عين الكلمة والآخر حرف المد وهو واو مفعول فحذف أحدهما مذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف واو مفعول كاذكر المصنف لأنها زائدة وقرينة من الطرف وبديل بقاء الياء فى مبيع ولا وجه لتكلف قلبها عن واو ومذهب الأخفش أن المحذوف عين الكلمة لأن واو مفعول جى بها لغرض ولأن الساكنين إذا التقيا فى كلمة حذفت الأولى منهما (قوله خلافا للأخفش) أى القائل أن المحذوف عين الكلمة وقوله (والباقي) أى وهو الألف المنقلبة عن الواو لأن الأصل إقوام واستقام تقلت حركة الواو للساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت ألفا فالتقى ساكنان فحذف أحدهما (قوله يازيد زيد يعملات) هذا بعض بيت من مشطور الرجز تمامه الذبل وبعده تطاول الليل عليك فانزل والذبل بضم الميم وتشديد الموحدة جمع ذابله وهى الضامرة (قوله يعملات) جمع يعمل وهى الناقصة النجبية المذلة المطبوعة على العمل بفتح الياء والميم فى المفرد والظاهر أن الجمع كذلك أيضا إذ لا ضرورة للتغيير ولكن الشائع ضم الميم فى الجمع تأمل (قوله بفتحهما) أى بفتح زيد فيهما (قوله وبين ذراعى وجهه الأسد) أى فكل فيه الحذف من الثاني لدلالة الأولى والأصل يازيد يعملات يازيد يعملات وبين ذراعى الأسد وجهه الأسد ثم حذف من الثاني ووسط زيد وجهه بين المضاف والمضاف إليه وعلى هذا الاعراب فيقال أن زيدا الأول مضاف والعملات مضاف إليه وزيد الثاني فصل بينهما وهو مضاف لمحذوف (قوله وبين ذراعى وجهه الأسد) الواو الأولى من المصنف للعطف وما بعدها مجزئ للفرزدق صدره يامن رأى عارضاً أسره والمنادى محذوف أى ياقوم ومن استفهامية ويحتمل أن تكون موصولة وهى المنادى فلا حذف والعارض السحاب الذى يعترض فى الأفق وأسر مضارع مبنى للمفعول أى اجعل مسرورا فرحابه وذراعى الأسد كوكبان معلومان من منازل القمر وجهه الأسد أربعة أنجم من منازل القمر أيضا (قوله خلافا للمبرد) أى القائل أنه حذف من الأول لدلالة الثاني لتلازم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالاجنبي وهذا وجهه ولكن الأول أرجح (قوله زيد وعمرو قائم) أى قائم خبر عن الأول وحذف من الثاني وقوله ومذهب الخ مقابل للقول الذى مشى عليه المصنف (قوله أن الحذف فيه من الأول) أى وأن قائم المذكور خبر عن عمرو وقوله سلامته من الفصل أى بين المبتدأ والخبر وقوله ولأن فيه إعطاء الخبر أى المذكور للمجاور أى لمجاوره وهو عمرو (قوله مع أن مذهب الخ) أى فقد وقع فى كلامه تعارض على أن الفصل بين المبتدأ والخبر أسهل من الفصل بين المتضايين الذى قال به (قوله قال ابن الحاجب الخ) جواب عن التعارض الواقع فى كلام سيبويه (قوله ليقى المضاف الخ) حاصل كلامه

هـ الثالثة تاء الماضى مع تاء المضارع فى نحو نارا تلظى . قال أبو البقاء فى قوله تعالى فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين يضعف كون تولوا فعلا مضارعا لأن حرف المضارعة لا يحذف انتهى وهذا فاسد لأن المحذوف الثانية وهو قول الجمهور والمخالف فى ذلك هنا السكونى ثم إن التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لاشك فيها نحو نارا تلظى ولقد كنتم تمنون الموت هـ الرابعة نحو مقول ومبيع المحذوف منها واو مفعول والباقي عين الكلمة خلافا للأخفش هـ الخامسة نحو إقامة واستقامة المحذوف منهما ألف الأفعال والاستعمال والباقي عين الكلمة خلافا للأخفش أيضا هـ السادسة نحو يازيد زيد يعملات بفتحها وهـ بين ذراعى وجهه الأسد هـ وهذا هو الصحيح خلافا للمبرد هـ السابعة نحو زيد وعمرو قائم ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الأول لسلامته من الفصل ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور مع أن مذهبه فى نحو يازيد زيد يعملات أن الحذف من الثاني قال ابن الحاجب إنما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضايين ليقى المضاف إليه المذكور فى اللفظ



أنه لو لم يوسط زيد الثاني بين المتضادين لكان في اللفظ قبح بخلاف ما لو قدم خبر المبتدأ وذكر المبتدأ بعده بلا خبر فلا قبح فلما كان لا قبح ولم يقدم الخبر علم أنه الثاني (قوله عوضا بما ذهب) أي لاجل دفع قبح نصب زيد الثاني من غير تنوين (قوله عوضا بما ذهب) بيانه أن سيويه والجماعة قالوا في يازيد زيد للعمليات ان الحذف من الثاني فزيد الأول مضاف للعمليات الملقوظ بها وزيد الثاني مضاف للعمليات محذوفة وخالف المبرد فعمد حيث ذهب إلى أن الحذف من الأول لأن الثاني وشبهته أنه يلزم على المذهب الأول محذور أن أحدهما التقديم والتأخير من غير فائدة والآخرة الفصل بين المضاف والمضاف إليه وجوابه أن الجماعة ارتكبوا ذلك لاستقامة الكلام فلا يضروا به أنه لما حذف المضاف إليه من الثاني وزيد الأول مضاف للعمليات المذكور صار التركيب هكذا يازيد للعمليات زيد بقى زيد الثاني غير تام لأن تمام الاسم إذا لم يمكن أن بالتين أو الإضافة فأخر العمليات لتكون عوضا بحسب اللفظ عن تمام زيد الثاني وتم الأول بما بعده وهكذا القول في بين ذراعي وجبهة الأسد (قوله إذا كان) كان زائدة وهذا علة لما قبله أي لأن الخبر يحذف الخ (قوله من غير قبح) أي بخلاف حذف التنوين من غير إضافة ولا ساد مسدها (قوله عامل في الخبر) أي على طريق التنازع ولم يحزم الجماعة (قوله فالأول الخ) أي لأن المذهب البصري يرجح أعمال الثاني في باب التنازع (قوله في مسألة الإضافة) أي يقال إن الاسمين تنازعا المضاف إليه وأعمل الثاني لقربه (قوله في مسألة الإضافة) أي فالمنصوص في المبتدئين لافي الإضافة فيقاس عليه (قوله الخلاف) أي في المسئلة السابقة (قوله عند التردد) أي الاحتمال وأما أن قامت قرينة على محله تعين (قوله في أن الحذف من الأول) أي لأن أفراد الخبر هو راض يعين أنه خبر عن المبتدأ الثاني وخبر الأول محذوف أي راضون (قوله هل طب) أي طيب فأي أي دنف وقوله دنفان أي ما لكان من العشق (قوله ومن الثاني) أي ولا تردد في أن الحذف من الثاني في قوله الخ (قوله قل لئن اجتمعت الانس والجن الخ) اللام موطئة للقسم وإن حرف شرط جازم واجتمعت فعل الشرط ولا يأتون جواب القسم لأنه إذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر وجوبا (قوله أذلو كان الجواب للثاني) هو الشرط (قوله فقلنا بذلك) أي يجعل الجواب للثاني في نحو أن أكلت الخ قياسا على ما سبق مما إذا اجتمع شرط وقسم قال الدماميني ظاهره أن القول بذلك في هذه العين إنما هو بطريق القياس على ما سبق فقط مع أن في اليمين دليلا على ذلك غير القياس لأن الجواب لو كان للثاني وهو جوابه جواب الأول لدخل الفاء على الشرط الثاني ولا فاء فامتنع كونه مع الجواب المتأخر جوابا (قوله وفي فاما الخ) المقصود التنظير في مطلق أن الحذف من الثاني لأن الأول وجوابه جواب الثاني (قوله فروح) جواب أما لا جواب أن لأن أما أسبق (قوله ولولا رجال مؤمنون الخ) هذا يقتضي أن يكون لعذبتنا جوابا للولا ولولا وجوابا لدليلا على جواب لو المحذوف على قاعدة توالي الشرطين وهذا مشكل في هذا الظاهر أن هذا ليس من ذلك القبيل فيجعل جواب لو لا محذوف أي لولا كراهة أن تملكونا ساما مؤمنين بين ظهري المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيحكم بأهلاكم مكروه ومشقة ما كلف أيديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه وفي الكشف بمنحمل أن لو تزيلوا أي تميزوا ومن الاختلاط كالنا كيد لما قبله وحينئذ فلا يطلب جوابا إذا كلفها واحد فقوله لعذبتنا جواب لولا وإنما كان ما لها واحد وان كانت لولا تدل على امتناع الشيء لوجود غيره ولو تدل على امتناع الشيء لا امتناع غيره لأن لو دخلت هنا على وجوده معناه العدم إذ التزيل معناه المفارقة فصار معناه ثبوتنا له ومن هذا تعلم أن قول البوصيري أن لم يكن في معادى البيت ليس من توارى شرطين إذ قوله والانا كيد لما قبله وقد زعم ذلك الرضوي في نحو يازيد زيد للعمليات فقال الثاني غير مضاف كما أن الفعل المؤكد لا فاعل له (قوله لعذبتنا) أي فهو جواب لولا وأما جواب لو فهو محذوف لدلالة جواب لو لا عليه وليس لولا وجوابا لدليلا للجواب في أول عدم

عوضا بما ذهب وأما هنا  
فلو كان قائم خبرا عن  
الأول لوقع في موضعه  
إذ لا ضرورة تدعو إلى  
تأخيره إذا كان الخبر  
يحذف بلا عوض نحو زيد  
قائم وعمر من غير قبح في  
ذلك انتهى وقيل أيضا كل  
من المبتدئين عامل في الخبر  
فالأولى أعمال الثاني لقربه  
ويلزم من هذا التعليل أن  
يقال بذلك في مسألة  
الإضافة (تنبيه)  
الخلاف إنما هو عند التردد  
والأفلا تردد في أن  
الحذف من الأول في  
قوله

نحن بما عندنا وأنت بما  
عندك راض والرأي  
مختلف وقوله  
خليلى هل طب فأي واتما  
وان لم تبوحا بالهوى دنفان  
ومن الثاني في قوله تعالى  
قل لئن اجتمعت الانس  
والجن على أن يأتوا بمثل  
هذا القرآن لا يأتون  
بمثله أذلو كان الجواب  
لثاني لجزم فقلنا بذلك في  
نحو أن أكلت أن شربت  
فانت طالق وفي فاما أن  
كان من المقربين فروح  
ونحو ولولا رجال  
مؤمنون ثم قال تعالى  
لو تزيلوا لعذبتنا وإنبنى

على ذلك المثال أنها لا تطلق حتى توخر المقدم وتقدم المؤخر إذ التقدير أن أكلت فانت طالق أن شربت وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه كما أن الجواب من حيث المعنى في أنت ظالم أن فعلت ما تقدم على إسم الشرط بل قال جماعة أنه الجواب في (٣٥٤) الصناعة أيضا ومن ذلك قوله ه فاق وقاربها لغريب ه أو قد تكلف بعضهم في البيت

الأول فرعم أن نحن للمعظم نفسه وإن راض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو ولما نحن الصافون ولما نحن المسبحون وأما قال رب ارجعون فأفرد ثم جمع فلان غير مبتدأ والخبر لا يجب لها من التناوب ما يجب لها (ذكر أما كن من الحذف يترن بها المعرب) (حذف الاسم المضاف) وجاء ربك فأتى الله بنيانهم أي أمره لاستحالة الحقيقي فأما ذهب الله بنورهم فالباء للتعدي أي أذهب الله نورهم ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي إلى ذات لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال نحو حرمت عليكم أمهاتكم أي استمتاعهن حرمت عليكم الميتة أي أكلها حرمتنا عليهم طيات أي تناولها الأكل ليتناول شرب ألان الأكل حرمت ظهورها أي منافعها ليتناول الركوب والتحميل ومثله وأحلت لكم الأنعام ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما قد وقع نحو أو فورا بالعقود وأوفوا بعهد الله فانها قولان قد وقع فلا يتصور فيهما تفضيل ولا وفاة

استقامة الكلام فهو من الحذف من الثاني لالة الأول (قوله على ذلك) أي على الحذف من الثاني (قوله على اسم الشرط) الأولى على أداة الشرط لأن المذكر وحرف لا اسم (قوله لغريب) خبر إن لا خبر عن قيار لأن خبر المبتدأ لا يقترب باللام (قوله ولا يحفظ مثل نحن قائم) قد يعترض بأن مثله محفوف بدليل قول الشاعر والمسجدان وبيت نحن عامره ه لنا وزمزم والاركان والسنن والجواب أن هذا محمول على الحذف والأصل نحن عامروه فحذف الواو اجتزاء عنها بالضممة كافي قوله إذا ما شاء ضرروا من سوامم ه ولا يأولهم أحد ضرارا (قوله ولا يحفظ الخ) أي بل المحفوظ نحن قائمون (قوله وانا نحن الصافون) فيه ان الضمير للملائكة وهم جمع لاله معظم نفسه فالاولى التتميل بقوله ونحن الوارثون لأن الضمير لله وحده (قوله فافرد) أي لانه قال ياربى فافرد الرب وجمعه ثانيا حيث قال ارجعون فجعل المستند اليه جمعا (قوله فلان) جواب أما (قوله فلان غير مبتدأ والخبر) مراده بالغير غير مخصوص وهو المستند اليه فلان في أن الحال والصفة مثل المبتدأ والخبر نحو جاء الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان راكبين (قوله لا يجب لها) أي الضمير لان غير هنا ثانياً المنادى والمستند اليه الفعل

(ذكر أما كن من الحذف يترن بها المعرب)

(قوله أي أمره) راجع للامرين وقوله لاستحالة الحقيقي أي المعنى الحقيقي (قوله أي أمره) فيه أن الأمر معنى لا بوصف بالحي ولا بالانسان وأجيب بأننا نقدر مضافا ثانيا أي جاء رسول أمر ربك وأنى رسول أمرا لله أو حامل أمره أو يقال أن المصنف لاحظ أن المحيى بمعنى الحصول والتحقق بعد عدم نحو أنى أمر الله تأمل (قوله فالباء للتعدي) أي لا للمصاحبة حتى يكون الذهاب مستندا لله تعالى ويحتاج للتقدير كما نحن فيه (قوله ومن ذلك) أي مما حذف فيه المضاف وقوله ما أي الكلام الذى (قوله لان الطالب) الأولى لان الحكم لا جل أن يشمل الاباحة لأهلها حكم ولكن ليست بطلب (قوله ليتناول الخ) أي فتقدير ألا كل لا يتناول ذلك بخلاف تناول (قوله أي منافعها) أي منافع ظهورها ولا يقدر ركوب ظهورها لعدم شموله التحميل (قوله وأحلت لكم الأنعام) أي منافعها (قوله ومن ذلك) أي مما حذف فيه المضاف وقوله ما أي الكلام الذى (قوله بما قد وقع) أي بما قد انقضى (قوله فانها) أي العقود والعهد قولان لان كلامها قول مؤكد بالقسم (قوله وهو أولى) أي تقدير المرادة أولى (قوله لانه) أي ما ذكر من المرادة أو ذكر نظرا للخبر (قوله لانه فعلها) أي الاختيارى وهو ملام عليه (قوله بخلاف الحب) أي فانه أمر قهرى لا يلام عليه نعم يلام عليه من حيث تعطى أسبابه كالتكليف بالإيمان والحاصل أن المرادة فعل لها حاصلة باكتسابها فهي قادرة على دفعها فيتأتى اللوم عليها بخلاف الحب فانه ليس فعلها ولا تقدر على دفعه لان الفرض كونه مفترط بدليل قد شغفها والحب المفروض يقهر صاحبه ولا يطبق أن يدفعه وحينئذ فلا يلام عليه فان قلت قضية هذا أن يكون تقدير فى مرادته متعينا لأولى كادعاء قلت لما كان يلام عليه باعتبار أسبابه صح تقديره اه تقرير شيخنا دردير (قوله وأسأل القرية) عطف فذلكن (قوله أي وإلى أهل مدين) أي لأن مدين بلد (قوله أي أهل القرية) ذهب قوم إلى أن القرية عبر بها عن أهلها مجازا من سلاله لاقعة المحلة ولا حذف فيه التانيث فيها نظرا للفظ وقيل أريد الحقيقة على سبيل المعجزة وقيل القرية اسم مشترك بين المسكن وأهله نقله ابن داود الظاهرى عن بعض أهل اللغة كما في عروس الافراح لابن السبكي (قوله بدليل أخاهم) أي ولم يقل أخاها وأيضا الأخ إنما

هو وإنما المراد الوفاء بمقتضاها ومنه فذلكن الذى لمتنى فيه إذا الذوات لا يتعلق بها لوم والتقدير في حبه بدليل قد شغفها حبا الوفاء هو مرادته بدليل تراود فتاها وهو أولى لانه فعلها بخلاف الحب وأسأل القرية التى كفافها والغير التى أقبلنا فيها أي أهل القرية وأهل الغير وإلى مدين أخاهم شعيا أي وإلى أهل بدليل أخاهم

وقد ظهر في وما كنت ثابرا في أهل مدن وأما وكم من قرية أهلكتها مجاعا بأسنا فقدر النحويون الأهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم الرمشري في الأولين لأن القرية تهلك وواقفهم في فجاء لأجل أوهم قائلون إذا لاذتكم ضحف الحياة وضعف المات أي ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب المات لمن كان رجوا الله أي رحته يخافون ربهم أي عذابه بدليل ويرجون رحته ويخافون عذابه يضاؤون قول الذين كفروا أي يضاؤون قولهم قول الذين كفروا وقال الاعشى ألم تغتصن عينك ليلة (٢٥٥) أرمدا وحذف المضاف إلى ليلة والمضاف إليه ليلة

وأقام صفته مقامه أي اغتاض ليلة رجل أرمدا وعكسه نياية المصدر عن الزمان جئتكم طلوع الشمس أي وقت طلوعها فتاب

المصدر عن الزمان وليس من ذلك جئتكم مقدم الحاج خلافا للزمخشري بل المقدم اسم لزم من القدوم (تنبيه) إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني أولى نحو الحج أشهر ونحو ولكن البر من آمن فيكون التقدير الحج حج أشهر والبر من آمن أولى من أن يقدر أشهر الحج أشهر وذا البر من آمن لأنك في الأول قدرت عند الحاجة إلى التقدير ولأن الحذف من آخر الجملة أولى (حذف المضاف إليه) يكثر في باب المتكلم مضافا إليه المنادى نحو رب اغفر لي وفي الغايات نحو هو الأمر من قبل ومن بعده وفي أي وكل وبعض وغير بعد ليس وربما جاء في غير من نحو فلا خوف عليهم فيمن

هو الأهل لا البلد (قوله وقد ظهر) أي المقدور في الآية قبل (قوله لأن القرية تهلك) أي بدثورها (قوله أي ضعف عذاب الحياة الخ) أي لأن الحياة والمات لا يتضاعفان بل عذابهما (قوله ألم تغتصن الخ) هذا صدر بيت من افتتاح قصيدة وبجزمه وبت كبايات السليم مسدها ومن هذه القصيدة يذكر ناقته وقصده الوفادة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتفق له ذلك لأمر أراده الله

فأليت لا أرى لها من كلاله ولا من حفي حتى تلاقي محمدا السليم اللدين كأنهم تفاؤوا له بالسلامة والمسهد اسم مفعول من قولك سهدته إذا جعلته قليل النوم وآليت حلفت ولا أرى لا أرق والكلالة الأعياء والتعب والخمى رقة أخفافها من كثرة المشي (قوله أي اغتاض ليلة رجل أرمدا) أي لحذف المضاف وهو مصدر وأقيم المضاف إليه وهو اسم زمان مقامه (قوله خلافا للزمخشري) أي حيث جعل مقدم مصدرا بمعنى القدوم وحينئذ فالأصل وقت مقدم الخ (قوله مع الثاني أولى) قال العلامة الخياطي أن الأول في الأوائيل بمنزلة قطع الحنف قبل الوصول إلى شاطئ النهر (قوله الحج أشهر) أي فالجمل لا يصح لأن الحج هو الهيئة الحاصلة من الأركان (قوله أولى من أن الخ) أي وهذا أولى الخ (قوله عند الحاجة إلى التقدير) أي لأن المسند إليه وقع في محله والخبر لم يصح فتحاج فيه لتقديره لا جمل محته (قوله رب) الأصل ياربي (قوله الغايات الخ) إنما سميت بذلك لأنها تصير غاية وأخرا عند الحذف وتبنى عند ملاحظة المعنى (قوله وفي أي الخ) نحو يمجني أي قائم وكلا وعدا لله الحسنى وفضلنا بعضهم على بعض وقبضت عشرة ليس غير (قوله فلا خوف) لا نافية لأعمل لها مثلها في قراءة من نون (قوله فيحتمل ذلك الخ) قال الدماميني لا وجه لتفريق المصنف بين الاثنين حيث جزم في الأولى بتخريج واحد وجعل الثانية محتملة للتخريج على أمرين مع أن الأولى كذلك إذ يحتمل أن يقدر فلا خوف عليهم (قوله فانها) أي شعائر الله (قوله من أفعال ذوى تقوى القلوب) الشاهد في الحذف من الثاني وهو حذف أفعال وذوى وهذا التقدير قدره الزمخشري حيث تكلم على الآية قال فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى إلا بها لأنه لا بد من الرجوع من الجزاء إلى من يرتبط به واعتراضه أبو حيان بأن ما قدره عار من الرجوع من الجزاء إلى من لا ترى أن قوله فان تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب ليس في شيء منه ضمير يعود إلى من يرتبط جملة الجزاء بجملة الشرط الذي أداته من فالأولى أن يكون التقدير فان تعظيمها منه من تقوى الخ فيكون ضمير منه عائدا على من يرتبط الجزاء بالشرط هذا كلامه قلت الذي يظهر لي أن في تقدير الزمخشري إشارة إلى الرجوع من جهة أن المصدر من قوله فان تعظيمها مضاف إلى المفعول ولا بد له من فاعل وإن لم يلزم ذكره وليس إلا ضميرا يعود إلى من والتقدير فان تعظيمه إياها فالرابط ضمير غايته أنه حذف أفهم المعنى وأضيف المصدر للمفعول فلم يلزم الاتيان به متصلا وهذا لا حرج فيه وبعده هذا كله فالظاهر أن من الجارة تعليلية لا تبعيضية أي فان تعظيمها لأجل تقوى القلوب أو لا ابتداء الغاية أي ان تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب وعليها فلا يحتاج إلى تقدير المضافين المذكورين فان قلت فلم جمع القلوب وأفراد الضمير قلت حمل على معنى من ولفظها ه دما ميني (قوله جعلتني) أي العرادة وهي الفرس المذكورة في صدر البيت (قوله وقد جعلتني الخ) نسبة هذا الرؤية سهو فانه من أهل الرجز وهذا ليس برجز ونسبه في الفصل

ضم ولم ينون أي فلا خوف شيء عليهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك أي سلام الله أو اضمار آل (حذف اسمين مضافين) فانها من تقوى القلوب أي فان تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب قبضة من أثر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول كالذي يغشى عليه أي كدوران عين الذي وقال رؤية ه وقد جعلتني من حزيمة أصيحا أي ذا مسافة أصبع (حذف ثلاث تضائفات) فكان قاب قوسين

أي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين تحذفت ثلاثة من أسمكان وواحد من خبرها كذا قدره الزحشرى (تنبه) للقاب معنيان  
القدر وما بين مقبض القوس وطرفها وعلى تفسير الذي في الآية بالثاني فقبل هي على القلب والتقدير قابي قوس ولو أريد هذا لأغنى عنه  
ذكر القوس (حذف الموصول الاسمي) (٢٥٦) ذهب الكوفيون والاختفش إلى إجازته وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه

معطوفا على موصول آخر  
ومن حجتهم آمنوا بالذي  
أنزل إلينا وأنزل إليكم  
وقول حسان  
أمنيم جورسول الله منكم  
ويمدحه وينصره سواء  
وقول آخر

ما الذي دأبه احتياط وحزم  
وهواه أطاع يستويان  
أي والذي أنزل ومن يمدحه  
والذي أطاع هواه (حذف  
الصلة يجوز قليلا لدلالة  
صلة أخرى كقوله  
وعند الذي واللات عدتك  
إحنة

عليك فلا يغرك كيد العوائد  
أي الذي عادك أو دلالة  
غيرها كقوله  
نحن الأولى فاجمع جوه  
عك ثم وجههم إلينا  
أي نحن الأولى عرفوا  
بالشجاعة وقال

بعد التيا واللتيا والتي  
إذا علتها أنفس تردت  
فقبل يقدر مع التيا فيهما  
نظرا للجملة الشرطية المذكورة  
وقبل يقدر اللتيا دقت والتيا  
دقت لأن التصغير يقتضي  
ذلك وصلة الثانية الجملة  
الشرطية وقبل يقدر مع التيا  
فيهما عظمت لادقت وأنه  
تصغير تعظيم كقوله  
دوبية تصغر منها الأمل  
(حذف الموصوف)  
قوله تعالى وعندهم

للا سودين يغفر وصدره قادر كإرفال العراة ظلمها العراة بفتح العين المهملة اسم فرس الشاعر والارقال  
بالكسر نوع من السبر والطلع العرج وحزيم اسم رجل وغلط من قال قبيلة من باهلة لقوله  
فان تنج منها يا حزيم بن طارق \* فقد تركت ما خلف ظهري بلقعا  
إذا المرء لم يغش الكربة أو شكت \* حبال الهوينا بالفتى أن تقطعا

وحزيم بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي ومعنى البيت أن هذه الفرس أدركها العرج وقد أدتني من هذا الرجل  
أو القبيلة رقي بني وبينه مقدار مسافة أصبع (قوله فكان مقدار مسافة قربه) أي من الله (قوله من اسم كان)  
أي المستر وهو البارز عند التقدير الذي أضيف إليه القرب (قوله وواحد من خبرها) وهو مثل المضاف لقاب  
قوسين (قوله القدر) أي وعلى هذا لا يحتاج لتقدير مثل (قوله وما بين) أي المقدار الذي بين (قوله وطرفها)  
أي الطرفين اللذين يشد الوتر فيهما (قوله فقبل هي على القلب) أي لأن كل قوس له قابان لأن القوسين لها  
قاب واحد هو صريح الآية فلذا كان مقولها أي قابي قوس ومعلوم أن القابين هما نفس القوس فلو أريد  
ذلك لقال فكان قوسا ويحذف قاب فتعين أنه ليس على القلب والمعنى قابان من قوسين وهو كناية عن القرب  
(قوله لأغنى عنه ذكر القوس) كيف الاغناء مع أن المراد تحديد القرب بقرب أحد القابين من الآخر  
لا تحديد القرب بالقوس وذكر القوس مجردا عن إضافة القابين إليه لا يحدد ذلك المراد بل إنما يفيد الثاني ثم أن

هذا التحديد لقربه عليه السلام من جبريل أو أن هذا التحديد تقرب للقلب المعنوي من الله (قوله آمنوا بالذي  
أنزل إلينا الخ) صوابه آمنوا كما هو التلاوة ففي سورة العنكبوت وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم (قوله  
ما الذي دأبه) الدأب بفتح الدال المهملة وسكون الهمة العادة والشأن وقد تفتح همزة والاحتياط الأخذ  
بما فيه الثقة والحزم ضبط الأمر (قوله أي والذي أنزل الخ) الداعي للتقدير في الآية أن القرآن المنزل إلينا  
مغاير لما أنزل لليهود من التوراة والداعي للتقدير في البتين الاخبار عن المبتدا بمادة التسوية وهي إنما تكون  
بين متعدد (قوله والذي أطلع هواه) أي فهو في البيت مفعول مقدم (حذف الصلة) (قوله يجوز قليلا)  
أي يجوز حذفها مع بقاء الموصول بقلة (قوله وعند الذي) خبر مقدم وإحنة مبتدا مؤخر وقوله عندك من  
العبادة وهي زيارة المريض والاحنة بكسر الهمة وسكون الحاء الحق ويجمع على إحن بكسر الهمة وفتح  
الحاء المهملة قال الدماميني وفي البيت تغليب المؤنث على المذكر إذا العوائد جمع عائدة لا عائد والمراد جميع من  
تقدم ذكره وفيه مذكر فدخوله في ذلك إنما هو بطريق التغليب ويحتمل أن يكون على حذف عاطف ومعطوف  
أي كيد العوائد والعائد فلا تغليب قال الشمني وأقول الوجه هو الثاني لأن المصنف ذكر في السادس عشر من  
الباب السادس أن تغليب المؤنث على المذكر إنما هو في مستثنين وليس ما نحن فيه واحدا منهما (قوله أي الذي  
عادك) أي بدليل اللات عندك (قوله أو دلالة غيرها) أي غير الصلة كالمقام (قوله بعد اللتيا) بفتح اللام باجماع  
النحاة إلا الاختفش فإنه أجاز الضم فيها وهو تصغير التي والشاهد في اللتيا الأولى والثانية (قوله تردت) أي  
سقطت (قوله نظرا الخ) أي فيكون من حذف الصلة لدلالة صلة مثلها مثل \* وعند الذي واللات عندك إحنة \*  
(قوله المذكورة) أي إذا علتها (قوله لأن التصغير يقتضي ذلك) أي فيكون من حذف الصلة لدلالة صلة عليها

مثل نحن الأولى فاجمع جوه \* عك ثم وجههم إلينا

(قوله سيأتي) أي في الباب السادس والمراد بالبحث كلام أي أن فيه كلاما سيأتي وحاصله أن بعضهم نقل عن  
سيبويه أن قليلا نصب على الحال من ضمير مصدر الفعل وعليه فالتقدير فليضحكه أي الضحك في حال كونه  
قليلا وليكوه أي البكا في حال كونه كثيرا وسيأتي الكلام فيه هناك (قوله أي دين الملة القيمة) هكذا وقع في

غالب  
قاصرات انطرف أي حور قاصرات وألناله الحديد أن اعمل سابقات أي دروعا سابقات  
فليضحكوا قليلا وليكوا كثيرا أي ضحكا قليلا وبكاء كثيرا كذا قبل وفيه بحث سيأتي وذلك دين القيمة أي دين الملة القيمة ولدار الآخرة  
خير أي ولدار الساعة الآخرة قاله المبرد وقال ابن الشجري

الحياة الآخرة بدليل وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور ومنه حب الحصيداى حب التبت الحصيد وقال سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا قبل تقديره انا ابن رجل جلا الامور وقيل جلا علم محكى على انه منقول من نحو قولك زيد جلا فيكون جملة لان قولك جلا زيد ونظيره قوله نبت اخوالى بنى يزيد ظلمنا علينا لم فديده فيزيد منقول (٢٥٧) من نحو قولك المال يزيد

لا من قولك يزيد المال والا لعرب غير منصرف فكان يفتح لانه مضاف اليه واختلف فى المقدر مع الجملة فى نحو منا ظمن ومنا اقام فاصحابنا بقدرى موصوفا اى فريق والسكوفون بقدرى موصولا اى الذى اومن وما قدرناه اقيس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمها ومثله ما منهما مات حتى لقينه بقدره باحد ويقدرونه بمن وان من اهل الكتاب لا يؤمن به اى الانسان او الامن وحكى الفراء عن بعض قدمائهم ان الجملة القسمية لا تكون صلة ورده بقوله تعالى وان منكم لمن ليطئن

(حذف الصفة)

ياخذ كل سفينة غصبا اى صالحة بدليل انه قرى كذلك وان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حيث تقدم كل شىء اى سلط عليه بدليل ما تذر من شىء انت عليه الآية قالوا الا ان جئت بالحق اى الواضح والا كان مفهومه كفرا وما نريهم من آية الاهى اكبر من اختها وقال فلم اعط

غالب النسخ وهو تقدير الزمخشري وجماعة معنى القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة واصافة دين للملة يانية وفى بعض النسخ اى دين الامة القيمة وهو موافق لما روى عن النضر بن شميل انه قال سالت الخليل عن القيمة فقال القيمة جمع القيم والقيم والقائم واحد ومعناه ذلك دين القائم بالتوحيد (قوله وقال سحيم) هذا هو الصواب وما فى نسخة ابن سحيم خلاف الصواب وتام البيت متى اضع العمامة تعرفونى وقد تقدم الكلام عليه فى غير (قوله علم محكى) اى علم على ايه وقوله على انه منقول اى وحيث فهو علم محكى من جملة حيث فم يصرف بل هو بنى (قوله لا من قولك جلا زيد) انما منع نقله عن هذا القائل من جلا فى قولك جلا زيد لانه لو كان كذلك لكان مفردا منصرا فالاذنه الوزن غير مؤثر فى منع الصرف عند الجمهور لانه وزن لا يخص الفعل بل يستوى فيه الفعل والاسم واما اذا جعلناه جملة كان مبني لان ما كان من قبيل المبنيات اذا حكى فانه يبقى على بناءه قبل الحكاية لان الحق ان الجملة من حيث هى جملة قبل جعلها علما مبني وان كانت اجزاؤها معربة (قوله جلا زيد) اى بحيث يكون منقولا من مفرد والالتواء لانه ليس على وزن يخص الفعل (قوله نبت اخوالى الخ) الفديده الصوت يقال فدا الرجل يفد فديدا اذا صوت وبنى يزيد منصوب على البدل من اخوالى ولهم فديده جملة فى موضع المفعول الثالث ولهم متعلق بمحذوف اى كائن وعلينا متعلق بلهم ولا يمتنع تقديمه عليه وان كان العامل معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب وليس متعلقا بفديده لانه مصدر كالنهي فلا يتقدم عليه معموله وظلما فى موضع الحال من الضمير فى علينا او انه مفعول له العامل فيه محذوف متعلق به علينا دل عليه قوله لهم فديده والتقدير حلوا علينا ارشدوا علينا ويصبحون علينا ظلما ويجوز جعل هذه الجملة مفعولا ثالثا ويجوز ايضا جعل ظلما مفعولا ثالثا اى ذوى ظالم ويكون لهم فديده على هذين الوجهين فى موضع الحال كالترسيخ لقوله ظلما ويجب ان تضبط الميم من قوله لهم بضمة مشبعة ليكون قوله ظلما علما لهم فديده موافقا لقوله نبت اخوالى بنى يزيد فى الوزن لان الوزن وان كان لا ينكسر بالاسكان لكن يلزم عليه الاختلاف اذ الثانى من مخرج البسيط قطعان سكنت الميم والاول اى ان نصف بيت من مصرع الرجز او مشطور السريع المكشوف ومثل ذلك محذور عندهم (قوله المال يزيد) اى فهو منقول من جملة فلانم يتون وحكى (قوله يزيد المال) اى حتى يكون منقولا من مفرد (قوله والا لعرب غير منصرف) اى غير ممنون لانه على وزن يخص الفعل (قوله واختلف فى المقدور الى قوله حذف الصفة) موجود فى بعض النسخ (قوله فاصحابنا) اى البصريون بدليل المقابلة بالكوفيين لان المراد المصاروة الشامل للمعاربة وان كان هو من المصاروة وهم بصريون لان المقابلة وذلك (قوله لتلازمها) علة لقوله اشد اى واذا كانا تلازمين فلا يسهل حذف احدهما وقوله قدمائهم اى الكوفيين وقوله ان الجملة القسمية لان تكون صلة اى وهذا بخلاف كلام الكوفيين فانهم لما قدروا من فى قوله وان من اهل الكتاب لا يؤمن به لم أن تكون الصلة قسمية وقوله ورده اى الفراء وقوله وان منكم لمن ليطئن اى فقد وقعت الجملة القسمية صلة

(حذف الصفة)

(قوله اى صالحة) اى للسرفيا (قوله فلا فائدة فيه) اى فى التعيب الحامل على عدم اخذها فوجب أن بقدر الوصف لا جل أن يكون للتعيب فائدة (قوله فلا فائدة فيه) اى فى تعييبها حين عدم تقدير الصفة يعنى وتعيبها يخرجها عن كونها صالحة فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة فيجب تقديرها اى شئ (قوله والا كان مفهومه) وهو أنه كان قبل الآن على الباطل (قوله وليست دارنا الخ) هذا عجز بيت صدره وليس لعبنا هذا مهابة اى صفاء ولذة وقوله هانا اى هذه اى دار الدنيا (قوله دفعا للتناقض فيهن)

[٣٣ - دسوق - ثانى] شيئا ولم امنع (وقال) وليست دارنا هانا تبادر اى من اختها السابقة وبادر طائفة ولم اعط شيئا طائلا دفعا للتناقض فيهن قل يا اهل الكتاب لستم على شىء اى نافع إن نظن لإظنا اى ضعيفا (حذف المعطوف) ويجب ان يتبعه العاطف نحو لا يستوى منكم من اتفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن



أنفق من بعده دليل التقدير  
أن الاستواء إنما يكون  
بين شيئين ودليل المقدر  
أو لك أعظم درجة من  
لذين أنفقوا من بعده فالتوا  
لا تفرق بين أحدهما ورسله  
والذين آمنوا بالله ورسله  
ولم يفرقوا بين أحد منهم  
أي بين أحد وأحد منهم  
وقيل أحدهما ليس بمعنى  
واحد مثله في قل هو الله أحد  
بل هو الموضع للعموم  
وهمز ته أصلية لا مبدلة من  
الواو فلا تقدير ورد بانه  
يقضى حيث أن المعرض  
بهم وهم الكافرون فرقوا  
بين كل الرسل وإنما فرقوا  
بين محمد عليه الصلاة  
والسلام وبين غيره في النبوة  
وفي لزوم هذا نظروا الذي  
يظهر لي وجه التقدير وأن  
المقدر بين أحد وبين الله  
بدليل ويريدون أن يفرقوا  
بين الله ورسله ونحو  
سرايل تقيمكم الحر أي  
والبرود قد يكونا كثنى  
عن هذا بقوله سبحانه في  
أول السورة لكم فيها دفة  
وله ما سكن أي وما تحرك  
وإذا فرس سكن باستقر لم  
يحتاج إلى هذا فإن أحصرتم  
فما استيسر من الهدى أي  
فإن أحصرتم فحللتهم  
فمن كان منكم مربضا أوبه  
أذى من رأسه ففدية أي  
فحلقت ففدية لا ينفع نفسا  
إيمانها لم تكن آمنت من  
قبل أو كسبت في إيمانها  
خيرا أي إيمانها وكسبها  
والآية من الف والنشر

أما التناقض في قوله دارنا فيقيد أنه له دار وقوله ليست بدار فيقيد أنه ليس له دار وقوله فلم أعط شيئا ظاهرا  
أنه لم يحصل له إعطاء شيء وقوله ولم يمنع فيقيد أنه أعطى شيئا وهو تناقض وأما الآية فقوله لإلهي أكبر من  
أختها من المعلوم أن مفاد الآية أن كل آية توصف بكونها أكبر من غير أكبر لانه إذا كان كل آية أكبر من  
غيرها فتكون هذا أكبر وغيرها مفضول والغير أيضا أكبر وهذه مفضولة فصار كل آية فاضلة ومفضولة وهو  
تناقض فإذا قلنا أكبر من أختها السابقة اندفع التناقض (قوله دليل التقدير) أي الدليل على أن الكلام  
لا بد فيه من تقدير أن الاستواء الخ وقوله ودليل المقدر أي والدليل على خصوص ذلك المقدر (قوله أي  
بين أحد وأحد منهم) أي بين واحد واحد منهم (قوله فيها) أي الآيتين (قوله مثله في قل هو الله  
أحد) أي فانه بمعنى واحد فأصله وحد أبدأت الواو همزة (قوله مثله في قل هو الله أحد) أي خلافا للقول  
الأول الذي يقدر بين أحد واحد فانه يجعل أحدهما الذي همزته منقلبة عن الواو وهذا أي أحد هو الذي  
لا يلزم النفي بخلاف أحد الذي همزته أصلية الموضوع للعموم كديار (قوله فلا تقدير) أي لأن المعنى  
ولم يفرقوا بين أحد أي أحد (قوله وفي لزوم هذا نظر) أي لأن اللازم من نفي التفريق بين كل الرسل على  
سبيل التعريض بالغير ليس تفريق المعرض بهم بين كل الرسل بل أما التفريق بين كل الرسل أو التفريق  
بين بعض منهم (قوله وفي لزوم هذا) أي الرد على هذا القول فنظر أي لأن السلب الكلي يكفي في مناقضته  
الإيجاب الجزئي وحيث نفى التفريق بين كل الرسل لا يلزم أن يكون المعرض بهم فرقا بين الكل وإيمانهم  
تعريض بمن لم يفعل ذلك فيصدق على من فرق بين بعض وبعض (قوله وأن المقدر الخ) أي ولا تقدر بين  
أحد واحد (قوله وأن المقدر بين أحد وبين الله) أي بل تؤمنون بالله وبكل أحد من الرسل (قوله بدليل  
ويريدون الخ) أي فهذا التقدير أرجح مما ذهب إليه القائل بأن أحدا هنا هو الموضوع للعموم بسبب  
ما ذكره من الدليل لأن القرآن يفسر بعضه ببعض ويستدل على التقدير في بعض مواضعه من بعض (قوله  
أن يفرقوا بين الله ورسله) أي بأن يؤمنوا بالله ويكفروا بالرسل (قوله وقد يكونا كثنى عن هذا) أي  
عن ذكر هذا هنا وحيث فلا حذف هنا (قوله أي وما تحرك) أي لأن الموجود إما متحرك أو ساكن وكل  
منهما مملوك لله (قوله لم يحتاج إلى هذا) أي لأن المستقر شامل للساكن والمتحرك (قوله أي خلق) أي بدليل  
ما قبله وهو ولا تحلقوا رؤوسكم (قوله أو كسبت) أي ولم تكن كسبت وقوله في إيمانها أي تصديقها فالمراد  
بالإيمان التصديق الذي هو إيمان لغوي وهذا على كلام المعتزلة (قوله وكسبها) يقدر بعد قوله إيمانها من  
قوله لا ينفع نفسا إيمانها (قوله والآية من الف والنشر) أي فقوله لم تكن آمنت من قبل راجع لقوله  
لا ينفع نفسا إيمانها وقوله أو كسبت في إيمانها خيرا راجع لقوله وكسبها أي أن التي لم تؤمن من قبل لا ينفعها  
إيمانها أي يوم طلوع الشمس من مغربها والتي لم تكن كسبت خيرا قبل ذلك لا ينفعها كسبها خيرا إذا ذلك  
تأمل (قوله وبهذا التقدير تندفع الخ) أي لأن قوله لم تكن راجع لقوله إيمانها وقوله أو كسبت راجع  
لحذف أي وكسبها والمعنى لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل ولا ينفع نفسا كسبها لم تكن كسبت  
فالمعنى هو النفع بالكسب وحيث فالتسوية في الآية إنما هي بين عدم النفع بالإيمان وعدم النفع بالكسب  
لا بين عدم الإيمان والإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح كإيمانهم المعتزلة (قوله تندفع شبهة المعتزلة) أي  
في قولهم أن الإيمان لا ينفع إذا كان مجردا عن العمل الصالح (قوله تندفع شبهة المعتزلة كالزخشي) حاصله  
أن الزخشي جعل لم تكن آمنت من قبل صفة لقوله نفسا وقوله أو كسبت في إيمانها خيرا عطفًا على آمنت  
والمعنى أن أشرط الساعة إذا جاءت ذهب أو أن التكليف عندها فلم ينفع الإيمان حيث نفعها غير مقدمة  
إيمانها من قبل ظهور الآيات أو مقدمة إيمانها غير كسبة خيرا في إيمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة إذا  
آمنت في غير وقت الإيمان وبين النفس التي آمنت في وقته ولم تكسب خيرا هذا حاصل كلامه وأجاب المصنف

وغيره إذا قالوا سوى الله تعالى بين عدم الإيمان وبين الإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم (٢٥٩) الاتضاع به وهذا التأويل ذكره

ابن عطية وابن الحاجب  
ومن القليل حذف أم  
ومعطوفها كقوله

فما أدري أرشد طلابها  
أي أم غي وقدم البحث فيه  
(حذف المعطوف عليه)

ان اضرب بعصاك الحجر  
فانفجرت أي فاضرب  
فانفجرت وزعم ابن عصفور

أن الفاء في فانفجرت هي  
فاء فاضرب وأن فاء  
فانفجرت حذف ليكون

على المحذوف دليل يقاء  
بعضه وليس بشيء لأن لفظ  
الفاء واحد فكيف يحصل

الدليل وجوز الزمخشري  
ومن تبعه أن تكون فاء  
الجواب أي فان ضربت فقد

انفجرت ويرده أن ذلك  
يقضي تقدم الانفجار على  
الضرب مثل أن يسرق فقد

سرق أخله من قبل إلا أن  
قل المراد فقد حكمنا  
بترتب الانفجار على ضربك

وقيل في أم حسبتم  
أن تدخلوا الجنة أن  
أم متصلة والتقدير أعلمتم

أن الجنة حفت بالمكاره  
أم حسبتم  
(حذف المبدل منه)

قل في ولا تقولوا لما تصف  
الستكم الكذب وفي كما  
أرسلنا فيكم رسولا منكم أن

الكذب بدل من مفعول  
تصف المحذوف أي لما تصفه  
وكذلك في رسولا بناء على

أن مافي كما موصول اسمي  
ويرده أن فيه إطلاق ما على  
الواحد من أولي العلم والظاهر أن ما كافة وأظهر منه أنها مصدرية لابقاء الكاف حيث أن عمل الجر وقيل في الكذب أنه مفعول إما تقولوا والجلتان بعده بدل منه أي لا تقولوا الكذب لما تصفه الستكم من البهائم بالحل أو الحرمة ولا ما المحذوف أي فتقولون

عن التمسك بالآية بأنها من قبيل اللف التقديرى فتقدر محذوفا معطوفا على فاعل ينفع وهو إيمانها أي لا ينفع نفسا إيمانها ولا كسبها أي لا ينفع نفسا إيمانها في التي لم تكن آمنت من قبل ولا كسبها خيرا في التي آمنت من قبل ولكن لم تكسب خيرا قبل فنفي تقع الإيمان راجع للنفس التي لم يصدر منها الإيمان قبل ذلك ويكون نفي تقع الكسب راجعا إلى النفس التي صدر منها الإيمان قبل ذلك ولكنها لم تكن كسبت في إيمانها خيرا وهذا التأويل توافق الآيات والأحاديث الشاهدة على أن مجرد الإيمان ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو بعد حين (قوله إذا قالوا الخ) حاصل الشبهة أن الله سوى بين عدم الإيمان وبين الإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الاتضاع فيكون الإيمان مركبا من التصديق والعمل وأن التصديق بدون العمل الصالح لا ينفع وهذا مبنى على ما فهموه من أن معنى الآية لم تكن آمنت أو كانت آمنت ولم تكن كسبت في إيمانها خيرا (قوله الذي لم يقترن بالعمل الصالح) أي وتمسكوا بظاهر الآية على أن الإيمان مجردا عن العمل الصالح لا ينفع (قوله ومن القليل الخ) أي أنه يكثر في العاطف أن يحذف مع المعطوف بخلاف أم العاطفة فإنه يقل حذفه معه (قوله كقوله) أي قول أبي ذؤيب الهذلي وصدره دعا في إليها القلب إلى لا مره سمع (قوله وقد مر الخ) حاصله أنه لا مانع من جعل المهمة بمعنى هل وهل لا معادل لها وحيث فلا حذف (حذف المعطوف عليه) (قوله أي فاضرب فانفجرت) أي فحذف المعطوف عليه والفاء الداخلة على فانفجرت عطفت تلك الجملة على الجملة المحذوفة ولا يصح أن تكون عاطفة لجملة انفجرت على جملة اضرب ولو على القول بجواز عطف الخبر على الانشاء لأنه لا يترتب على مجرد الأمر بالضرب الانفجار (قوله هي فاء فاضرب) أي فالمحذوف حيث هو المعطوف عليه والعاطف معا (قوله أن ذلك يقتضى الخ) أي لأن الجزاء إذا صدر بالفاء وقدر لم أن يكون ماضيا لفظا ومعنى وفعل الشرط الواقع هنا بعد أن مستقبل معنى فيكون الانفجار سابقا على الضرب (قوله يقتضى تقدم الانفجار على الضرب) أي مع أنه في الواقع متأخر عنه (قوله إلا أن قيل الخ) هذا استثناء بما يفيد الرد أي وتقدم الانفجار باطل الخ وتوضيحه أن المراد فقد انفجرت في حكمنا وترتيبنا لافي الخارج ولا شك أن الحكم بالانفجار وترتيبه على الضرب سابق عليه وإن كان الانفجار بالفعل متأخرا عنه ثم إن الفاء على التقديرين تسمى فصيحة لا فصاحا عن المقدور ولو غير شرط ويقال فيها أيضا فاء الفصيحة بالمعجزة لفضحها المقدور وكشفه ومن أمثاله على شرط قول الشاعر

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا ه ثم الفقول فقد جثنا خراسانا

أي إن كان الأمر كذلك فقد جثنا وفي المفتاح أنها فصيحة على التقدير الأول وهو كونها للعطف على محذوف والآخر أنها فصيحة على التقديرين (قوله فقد حكمنا بترتيب الانفجار) أي والحكم بالترتيب سابق على الانفجار والانفجار بعد الضرب (قوله أن أم متصلة) أي عاطفة على محذوف (قوله وكذلك في رسولا) أي وكذلك يقال في رسولا أي أنه بدل من مفعول أرسلنا المحذوف (قوله موصول اسمي) أي كالذي أرسلناه حال كونه فيكم رسولا (قوله من أولي العلم) أي مع أنها إيمان تكون لما لا يعقل (قوله من أولي العلم) أي وهو خلاف الظاهر (قوله والظاهر أن ما كافة) أي والكافة تبطل تعين الدخول على الأسماء وقوله والظاهر أن ما كافة أي للكاف عن عمل الجر وحيث فلا داعي لتقدير ضمير ورسولا مفعول أرسلنا (قوله أنها مصدرية) أي ورسولا مفعول أرسلنا ولا داعي لتقدير الضمير (قوله والجلتان بعده) أي هذا حلال وهذا حرام (قوله أي لا تقولوا الخ) هذا حل معنى وإلا حل التقدير ولا تقولوا الكذب هذا حلال وهذا حرام في شأن البهائم التي تصفها الستكم بالحل والحرمة بأن تقولوا هذه البهيمة حلال وهذه البهيمة حرام فقوله من البهائم بيان لما تصفه الستكم أي لا تقولوا هذه البهيمة حلال وهذه حرام كذبا واقتراء على الله (قوله وما المحذوف) أي والأصل

الواحد من أولي العلم والظاهر أن ما كافة وأظهر منه أنها مصدرية لابقاء الكاف حيث أن عمل الجر وقيل في الكذب أنه مفعول إما تقولوا والجلتان بعده بدل منه أي لا تقولوا الكذب لما تصفه الستكم من البهائم بالحل أو الحرمة ولا ما المحذوف أي فتقولون

الكذب وإما النصف على أن ماصدرية والجلتان بحكيتا القول أى لا تحلوا وتحرموا لجر دق قول تنطق به ألسنتكم وقرىء بالجر بدلا من ما على انها اسم والرفع وضم الكاف والذال جمعا للكذب صفة للفاعل وقد مر أنه قبل في لا إله إلا الله أن اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف (حذف المؤكد بقاء توكيده) قد مر أن سيبويه والخليل أجازاه وأن أبا الحسن ومن تبعه منعوه (حذف المبتدأ) يكسر ذلك في جواب الاستفهام نحو وما أدراك ما الحطمة (٣٦٠) نار الله أى هي نار الله وما أدراك ما هي نار حامية ما أصحاب اليمين في سدر مخضود ولايتين

هل أنبئكم بشر من ذلك النار وبعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فلها أى فعله لنفسه وإساءته عليها وإن تحالطوهم فإخوانكم أى فهم إخوانكم فإن لم يصبا وأبل فطل وإن مسه الشرف فيؤس قنوط فإن لم يكونا رجلين فرجل وأمر أن أن أى فالشاهد وقرأ ابن مسعود أن تعذبهم فعبادك وبعد القول نحو وقالوا أساطير الأولين إلا قالوا ساحر أو مجنون سيقولون ثلاثة آيات بل قالوا أضغاث أحلام وبعد ما الخبر صفة له في المعنى نحو للتائبون العابدون ونحو صم بكم همى ووقع في غير ذلك أيضا نحو لا يفرنك قلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل ولا تقولوا ثلاثة لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ أى هذا بلاغ وقد صرح به في هذا بلاغ للناس سورة أنزلناها أى هذه سورة ومثله قول العلماء باب كذا سيبويه بصرح به (حذف الخبر) وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من

ولا تقولوا في شأن البهائم التى تصفها ألسنتكم بالحل والحرمه هذا حلال الخ فتقولون الكذب (قوله على أن ماصدرية) أى لا على أنها موصول والا كان العائد أعنى المفعول محذوفا (قوله أى لا تحلوا الخ) هذا حل معنى إشارة الى أن فى الكلام حذف وأصل التقدير لا تقولوا هذا حلال وهذا حرام لاجل وصف ألسنتكم البهائم بالكذب (قوله وقرىء بالجر) أى للكذب وكذا تقول فيما بعد (قوله وقرىء بالجر) أى والمعنى لا تقولوا لاجل البهائم التى تصفها ألسنتكم بالحل والحرمه أى لا تقولوا الكذب هذا حلال الخ (قوله صفة الفاعل) أى وهو ألسنتكم (قوله قد مر) أى فى النوع الثانى من الجهة السادسة (قوله قد مر) أى فى الشرط الثانى من الشروط الثانية المذكورة للحذف فى الخاتمة (قوله منعوه) فشرطوا فى الحذف أن لا يكون المحذوف مؤكدا بالفتح لان الحذف ينافى التوكيد (قوله الآيتين) المراد بالآية الثانية قوله وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال فى سموم أى هم فى سدر وهم فى سموم (قوله هل أنبئكم بشر من ذلكم) صوابه أفأنبئكم لانه التلاوة وقوله من ذلكم النار أى هى النار (قوله فطل) أى فالمصيب طل (قوله فيؤس) أى فهو يؤس (قوله فإن لم يكونا رجلين) أى الشهيدين (قوله أى فالشاهد) أى للشاهد (قوله الصادق بالشاهدين وهما بمعنى الشهيدين فلا حاجة للاعتراض بأن الأولى أى فالشهيدين (قوله أى فالشاهد) قال الدمامي المناسب لقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم أن يكون هذا من حذف الفعل أى فليست شهد رجل وأمر أن أن من الاستشهاد وقدره الزمخشري فملا من الشهادة فقال فليشهد رجل وأمر أن أن وما قدرناه أولى اذ المأمورهم المخاطبون لا الشهداء وعلى تقدير أن يكون المحذوف مبتدأ كما قال المصنف فليقدر فالشهيدين لا فالشاهد اه قال الشمني وأقول المناسب لقوله فإن لم يكونا تقدير المبتدأ وإنما لم يقدره فالشهيدين لأن الشهيد هنا بمعنى الشاهد ولأن الشاهد المراد به الجنس (قوله فعبادك) أى فهم عبادك (قوله إلا قالوا ساحر أو مجنون) أى هو ساحر أو هو مجنون (قوله وقالوا أساطير الأولين) أى هو أساطير الأولين قال الدمامي ويحتمل أن أساطير الأولين مبتدأ وجملة كتبها خبر وحيد فلا حذف أصلا (قوله سيقولون ثلاثة) أى هم ثلاثة (قوله أضغاث) أى هو أضغاث (قوله وبعد ما الخبر الخ) أى وبعد شئ كالمؤمنين والقوم الذين اشتروا الضلالة بالهدى فى الآيتين الخبر صفة لذلك الشئ فى المعنى ولا شك أن التائبون هم المؤمنون ولا يصح أن يقال بعده مبتدأ لأن المبتدأ دائما كذلك (قوله متاع قليل) أى هو متاع أى تغلبهم متاع قليل (قوله ولا تقولوا ثلاثة) أى لا تقولوا هم أى مريم وعيسى والله آلهة ثلاثة أى مستوون فى استحقاق العبادة وقوله ولا تقولوا ثلاثة الخ الأولى حذفه لأن هذا فى الأمثلة المذكورة للحذف بعد القول وقد سبق والكلام هنا فى حذف المبتدأ واقعا بعد غير القول (قوله وقد صرح به) أى بذلك المبتدأ (قوله أى هذه سورة) أى فجملة أنزلناها صفة لسورة ويحتمل أن سورة مبتدأ وجملة أنزلناها صفة والخبر محذوف أى فيها أوحينا إليك سورة أنزلناها (قوله وسيبويه بصرح به) أى بالمبتدأ فى ذلك فيقول هذا باب (قوله والمحصنات من المؤمنات) أى حل لكم وقوله أى حل لكم أى بقدر فى الموضعين (قوله إلى دعوى حذف) أى أم الله أعلم (قوله لصحة كون أعلم خبرا عنها) أى فالخبر عنها واحد غاية الأمر أنه قد مر على أحدهما (قوله لزم كون أعلم الخ) أى وهذا لا يصح نظر المال لانه لا يعلم (قوله لزم كونه شريكه)

الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أى حل لكم أكلها دائم وظلها

أى دائم وأما أنتم أعلم أم الله فلا حاجة إلى دعوى حذف كما قيل لصحة كون أعلم خبرا عنهما وأما أنت أعلم ومالك فمشكل لانه أن تنطق على أنت لزم كون أعلم خبرا عنهما أو على أعلم لزم كونه شريكه فى الخبرية أو على ضمير أعلم لزم أيضا نسبة العلم

اليه والعطف على الضمير المرفوع (٣٦١) المتصل من غير توكيد ولا فصل واعمال

افعل في الظاهر وان قدر  
مبتدا حذف خبره لزم  
كون المحذوف اعلم  
والوجه فيه أن الاصل  
بمالك ثم أنيت الواو  
مناب الباء قصدا للتشاك  
اللفظي لا للاشتراك  
المعنوي كما قصد بالعطف  
في نحو وأرجلكم فيمن  
خفض على القول بأن  
الخفض للجوار ونظيره  
بعت الشاة ودرهما  
والاصل شاة بدرهم وقالوا  
الناس مجزيون بأعمالهم  
ان خبر فخير أي ان  
كان في عملهم خير فحذفت  
كان وخبرها وقاله لطف  
عليك للهفة من خائفه  
يبنى جوارك حين ليس  
بمجره أي ليس له وقالوا  
من تأني اصاب أو كاد  
ومن استجمل أخطأ أو  
كاد وقالوا ان مالا وان  
ولدا وقال الاعشى  
ان محلا وان مرتحلا  
أي ان لنا حلولا في الدنيا  
وان لنا نارحالا عنها وقد  
مر البحث في إن الذين  
كفروا ويصدون عن  
سبيل الله ان الذين كفروا  
بالذكر لما جاءهم مسترقي  
وقال تعالى قالوا لا خير  
علينا ولو ترى اذ فرغوا  
فلا فوت أي لهم وقال  
الحامسي

من صد عن نيرانها

فانا ابن قيس لا براح

وقد كثر حذف خبر

لا هذه حتى قيل انه لا يذكر

أي فليزم أن المخاطب نفس المال لأن المبتدأ نفس الخبر (قوله اليه) أي إلى المال أي ونسبة العلم للمال  
لا تصح (قوله وان قدر) أي مالك أي وجعل من عطف الجمل (قوله لزم كون المحذوف اعلم) أي بدليل  
المذكور أي ولا يصح أن يكون المال يعلم (قوله والوجه فيه الخ) هذا الترجيح مخالف للقواعد والحق  
ما قاله الرضي أن الأصل أنت أعلم بحال مالك فأنت مالك أي مقترنان لعلقة لنا بكما فلا تشير عليك فيه شيء  
فحذف بحال مالك وهو متعلق أعلم وحذف المبتدأ الثاني وهو أنت المعطوف عليه مالك لقيام القرينة عليه  
فصار أنت أعلم ومالك فالواو حرف عطف للمعية ومالك عطف على أنت المحذوفة وجملة فانت ومالك عطف  
على الجملة الأولى وأما قوله وأرجلكم فالحق أن الواو عاطفة على الوجوه مشاركة في المعنى والاعراب التقدير  
والخفض إنما جاء من الجوار لأن المجاورة تؤثر وأما قوله ودرهما فاصله دفعت شاة وأخذت درهما لحذف  
الفعل المعطوف والمعطوف عليه فهو من الباب الاتي لئلا نحذف القول بالخفض للجوار هو دليل على  
أن الواو عاطفة على وجوهكم لأنها عاطفة على الرؤس حتى تكون الواو للتشريك اللفظي والمعنوي (قوله  
قصدا للتشاك) أي التشابه في أن كلا من المتعاطفين مرفوع أي فالواو حرف عطف صورة وفي المعنى  
ناثبة عن الباء وقوله للتشاك كل اللفظي أي في الاعراب بين أعلم ومال (قوله كما قصد) أي الاشتراك المعنوي  
(قوله على القول) أي بناء على القول الخ قوله ونظيره أي نظير المثال في كون الواو ناثبة فيه مناب  
الباء قصدا للتشاك كل اللفظي (قول فحذفت كان وخبرها) أي وهو عمل الشاهد لأن المراد بالخبر في الترجمة  
المحذوف الخبر الذي للمبتدأ أو الخبر لغيره (قوله لطف عليك) اللفظ بفتح الهاء مصدر لطف بكسرهما  
بمعنى حزن ونحسر وقولهم يا لطف فلان كلمة يتحسر بها على ما فات والجوار بكسر الجيم ان تعطي الرجل  
ذمة يكون بها جارك فتحبره اه شئني وهذا يفيد أن الهاء في لطف مفتوحة ولكن في نسخ عدة سكونها أي  
ألف عليك لأجل لهفة من خائف والبيت لشمر دل اليتي بن شريك بن عبدالله بن ربيعة شاعر إسلامي  
في أيام جرير والفرزدق برئ منصور بن زياد وبعده

أما القبور فانهن أو انس • بجوار قبرك والديار قبور  
عمت فواضله فعم مصابه • فالناس فيه كلهم مأجور  
يبنى عليك لسان من لم توله • خيرا لأنك بالثناء جدير  
ردت صنائمه اليه حياته • فكانه من نشرها منشور  
والناس ما تمهم عليه واحد • في كل دار أنه وزفير  
عجا لأربع أذرع في خمسة • في جوفه جبل أشم كبير

(قوله حين ليس بمجر) الذي في توضيح المصنف حين لات مجر مستشهد بذلك على افعال لات لعدم  
دخولها على الزمان (قوله أو كاد) أي أو كاد أن يصيب (قوله أو كاد) أي أن يخطئ فقد حذف خبر  
كاد في الموضعين (قوله ان مالا وان ولدا) أي ان لنا مالا وان لنا ولدا (قوله وقد مر البحث الخ) الآية  
الأولى لم تقدم فيها كلام أصلا وأما الآية الثانية فتقدم في المثال الأول من الجهة الرابعة أن الخبر فيها  
محذوف أي ما يكون أو هو مذكور وهو قوله أولئك ينادون الخ وما بينهما اعتراض وقوله في ان  
الذين كفروا الخ قال الزمخشري خبر ان في هذه الآية محذوف أي فتذيقهم العذاب بدليل جواب الشرط  
بعد (قوله إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله) والمسجد الحرام أي ويصدون عن المسجد الحرام الذي  
جعلناه للناس سواء العاكف فيه بالباد (قوله وقال الحامسي) أي الشاعر المذكور شمره في ديوان الحماسة  
وهذا الشاعر هو سعد بن مالك (قوله لا براح) أي بالرفع كاسبق في لا (قوله وقد كثر حذف خبر لا) أي  
النافية للجنس (قوله ان ليلى) خبر ان قوله لعلم امع الخبر المحذوف (قوله جرى الخ) جواب اذا والقرن

وقال آخر • إذا قيل سيروا ان ليلى لعلمها جرى • دون ليلى مائل القرن أعضب •

أى له لقريه (ما يحتمل النوعين) يكثر بعد الفاء نحو فخر برقة فعدة من أيام أخر فاستيسر من الهذى فظرة إلى ميسرة أى فالواجب كذا  
أو فعله كذا أو فليكم كذا ويأتى في غيره (٢٦٢) نحو فصر جميل أى أسرى أو أمثل ومثله طاعة وقول معروف أى امرنا

بالتون والاعصب مكسور شبه المانع بكبش كذلك بجامع القبح (قوله ما يحتمل النوعين) أى حذف  
المبتدا أو حذف الخبر (قوله يكثر بعد الفاء) أى عقيها من غير فاصل بينهما اه شنى (قوله أى  
فالواجب) هذا هو المبتدا المحذوف وقوله كذا هو المذكور من التحرير ومامعه (قوله أو فليكم الخ) هذا  
ناظر للأخير إذ لا يصح فيه إلا ذلك أى فليكم نظرة (قوله ويأتى في غيره) أى فى غير هذه الفاء (قوله ويأتى  
في غيره) أى فى غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذى ذكرناه فلا يرد فصر جميل لأن احتمالاً للنوعين وإن كان بعد  
الفاء إلا أنه ليس بعدها بالمعنى المذكور اه شنى (قوله ويدل للأول) أى تقدير المبتدا قوله أمرك طاعة  
أى فتدويع لفظ الطاعة فى كلام العرب خبرا عن مبتدأ كور هو لفظ الأمر فتراجع بذلك أنه عند احتمال  
الحذف يجعل خبر المبتدا محذوف تقدير أمر (قوله ويدل للأول) قال الدمامنى فيه نظر لأنه لا يلزم من  
وقوع لفظ طاعة فى تركيب ما خبرا عن مبتدأ كور هو لفظ الأمر أن يكون كذلك فى كل تركيب يسم الظاهر  
أن الأمر فى البيت واحدا والأمر وهو ضد النهى أى أمرك وطاعة أى مطاع ممثل والأمر المقدر فى الآية  
واحد الأمر وهو بمعنى الشأن فكيف يجعل الأول دليلا على الثانى قال الشمنى لم يدع المصنف لزوم ذلك  
لزوما عقليا وإنما يريد أنه لما وقع فى كلام العرب لفظ طاعة فى تركيب خبرا عن مبتدأ كور هو لفظ الأمر  
ولم يقع فى كلامهم مبتدا حذف خبره ترجح بذلك أنه عند الحذف خبر المبتدا محذوف (قوله الوجهين) أى  
فيجوز لعمر ك يمينى أو يمينى لعمر ك وكذا أيمى (قوله كان من حذف المبتدا) أى ولو جعل من حذف الخبر  
لسد شىء مسدده ولم يوجد (قوله وإن أحد من المشركين استجارك) أى وإن استجارك أحد فحذف الفعل وحده  
مع الضمير المنصوب (قوله إذا السماء انشقت) أى إذا انشقت السماء انشقت فحذف الفعل وحده (قوله  
والأصل لو تملكون تملكون) أى فقد حذف الفعل وحده (قوله لو زيد قام) أى أنهم يقولون أنه لا يجوز أن  
تدخل لو لا على فعل ظاهر لا على مقدر الاندورا ورد عليهم بقوله تعالى لو أنتم تملكون (قوله وقيل لو كنتم  
أنتم) أى فحذف الفعل مع مرفوعه وبقي التوكيد (قوله مثل التمس ولو خائفا من حديد) أى ولو كان  
التمس خائفا من حديد فقد حذف الفعل مع مرفوعه (قوله ويكثر) عطف على يطرده (قوله ويكثر فى  
جواب الاستفهام) وكذا جواب النفى نحو زيد رداعلى من قال ما قام أحد وبمدفصل يستلزمه نحو ليك  
يزيد ضارع لخصومة على البناء للمفعول أى ييكه ضارع ونظم بعضهم مواضع حذف الفعل ومواضع  
حذف الفاعل فقال

عند النيابة مصدر وتجب • ومفرغ ينقاس حذف الفاعل  
والفعل بعد إذا وإن مستلزم • وجواب نفى أو جواب السائل

والمراد بالتعجب نحو أسمعهم وأبصر أى هم لكونه على صورة الفضلة كما أتى ولا يرد نحو أغرن لأن المحذوف  
لعله تصريفة كالثابت (قوله خلقن الله) أى فحذف الفعل مع الضمير المنصوب (قوله قالوا خيرا) أى  
قالوا أنزل خيرا فحذف الفعل مع ضمير الرفع (قوله حذف القول) أى حذفه إذا كان قولاً وقوله وأكثر من  
ذلك أى من حذفه إذا كان مفسرا أو واقعا فى جواب استفهام (قوله سلام عليكم) أى يقولون سلام عليكم  
وسيد كر المصنف فى حذف الحال أنه يجوز أن يكون التقدير قائلين سلام عليكم اه شنى فعلى الاحتمال  
الثانى لا تكون الآية بما حذف فيه الفعل لكنها على كل حال بما حذف فيه القول (قوله من حديث  
البحر) أى من الحديث الذى ينقل من البحر فهو مأخوذ من أمر متسع فيكون متسعا (قوله وأتوا خيرا)  
الدليل على تقدير اثبت أنك نيت فى الأول عن شىء ثم جئت بعده بما لا ينهى عنه بل هو بما يؤمر به فيجب أن  
يتنصب بآت أو أقصد أو ما يفيد هذا المعنى كذا قال الرضى (قوله يكن الانتهاء خيرا) أى فالمحذوف على هذا

أو أمثل ويدل للأول  
قوله فقالت على اسم الله  
أمرك طاعة • وقد مر  
تجوير ابن عصفور  
الوجهين فى لعمر ك لا فعلن  
وأيمى الله لا فعلن وغيره  
جزم بأن ذلك من حذف  
الخبر وفى نعم الرجل زيد  
وغيره جزم بأنه إذا جعل  
على الحذف كان من حذف  
المبتدا

(حذف الفعل وحده  
أو مع ضمير مرفوع أو  
منصوب أو معهما)

يطرد حذفه مفسرا نحو  
وإن أحد من المشركين  
استجارك إذا السماء  
انشقت قل لو أنتم تملكون  
والأصل لو تملكون  
تملكون فحذف الفعل  
انفصل الضمير قاله  
الزخشري وأبو البقاء  
وأهل البيان وعن  
البريين أنه لا يجوز لو  
زيد قام إلا فى الشعر أو  
الندور نحو لو ذات سوار

لطمنى وقيل الأصل لو كنتم  
فحذفت كان دون اسمها  
وقيل لو كنتم أنتم فحذفا  
مثل التمس ولو خائفا من  
حديد وبقي التوكيد ويكثر  
فى جواب الاستفهام نحو  
ليقولن الله أى ليقولن  
خلقن الله وإذا قيل لهم  
ماذا أنزل ربكم قالوا  
خيرا وأكثر من ذلك  
كله حذف القول نحو  
والملائكة يدخلون عليهم

كان

من كل باب سلام عليكم حتى قال أبو على حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج ويأتى حذف  
الفعل فى غير ذلك نحو أتوها خيرا لكم أى وأتوا خيرا لكم وقال السكاكى يكن الانتهاء خيرا وقال الفراء الكلام



جملة واحدة وخير انعت ناصر وعذوف أي اتها خير أو الذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم أي واعتقدوا الايمان من قبل هجرتهم وقال  
 علفتها تبنوا ماء بارداه فقبل التدبير وسقيتها وقيل لاحذف بل ضمن علفتها معنى اثلتها واعطيتها (٢٦٣) والزمو اصحة نحو علفتها ماء باردا  
 وتبنا فالزموه محتجين بقول

طرفة له سبب ترعى به  
 الماء والشجره وقالوا الحمد  
 لله أهل الحمد باضمار امدح  
 وفي التنزيل وامرأته حاملة  
 الخطب باضمار اذم  
 ونظائره كثيرة وقالوا أما  
 انت منطلقا انطلقت أي  
 لأن كنت منطلقا انطلقت  
 وقالوا الا اكله ما ان حرا  
 مكانه وما ان في السماء نجما  
 أي ماثبت ويروى نجم  
 بالرفع فان فعل ماض بمعنى  
 عرض وأصله عن

(حذف المفعول)  
 يكثر بعدلوشنت نحو فلو  
 شاء الله لهذا كم أجمعين أي  
 فلو شاء هذا يتكم وبعد نفى  
 العلم ونحوه نحو ألا إنهم  
 هم السفهاء ولكن لا يعلمون  
 أي انهم سفهاء ونحن أقرب  
 اليه منكم ولكن لا تبصرون  
 وعائد على الموصول نحو  
 أهذا الذي بعث الله رسولا  
 وحذف عائد الموصوف  
 دون ذلك كقوله  
 وماشي حميت بمسباحه  
 وعائد المخبر عنه دونها كقوله  
 على ذنبا كله لم أصنع وقوله  
 فتوب لبست وثوب أجر  
 وجاء في غير ذلك نحو فن لم  
 يجد فصيام شهرين فم لم  
 يستطع فاطعام ستين مسكينا  
 أي فن لم يجد الرقية فم لم  
 يستطع الصوم ومن غريبه  
 حذف المفعول وبقاء القول  
 نحو قال موسى أتقولون

كان واسمها (قوله جملة واحدة) أي لاجلئان كما هو على القولين الأولين (قوله أي واعتقدوا الايمان) أي  
 فالايان على هذا باق على حقيقته والعطف من قبيل عطف الجمل ويجوز أن يكون من عطف المفردات على أن  
 يكون التجوز واقعا في الايمان على طريق الاستعارة وتقريرها أن تقول شبه الايمان من حيث أن المؤمنين  
 من الانصار تمكنوا منه تمكن المالك في ملكه بمدينة من المدائن الحصينة وادعى أن المشبه فرد من أفراد المشبه  
 به واستعير اسم المشبه به للشبه في النفس وطوى ذكر المشبه به ورمز له بذكر شيء من لوازمه وهو التبوء على  
 طريق الاستعارة بالكناية وإثبات النبوة تخييل اه تقرير شيخنا دردير (قوله علفتها الخ) لا يعرف قائله  
 تمامه حتى مشث همالة عيناهاه ويروى شدت وبدت والمعنى واحد (قوله والزمو) أي من قال بالتضمنين  
 الزمو بذلك فالزموه واستدلوا لجوازه بنحو الخ (قوله له سبب الخ) صدره

ه أعمر وبن هند ما ترى رأي صرمة الهمة للنداء والصرمة بكسر المهملة وسكون الراء وفتح الميم نحو الثلاثين  
 من الابل والشاهد أنه ضمن ترعى معنى تناول فصيح تسلطه على الماء (قوله أي ماثبت الخ) راجع لكل من المثالين  
 أي ماثبت استقرار حرماكانه وماثبت استقرار نجم في السماء (قوله يكثر بعدلوشنت) أي بعد فعل المشيئة  
 الواقع شرط وكذا بعدلوا أردت ولو اخترت ونحو ذلك فان فعل الجواب يدل على المفعول المحذوف وبينه  
 نحو فلو شاء لهذا كم أجمعين أي لو شاء هذا يتكم لهذا كم أجمعين فانه متى قيل لو شاء عالم السامع ان هناك شيئا تعلقت  
 المشيئة به لكنه مبهم عنده فاذا جى بجواب الشرط صار مينا اللهم إلا أن يكون تعلق فعل المشيئة ونحوه  
 بالمفعول غريبا فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس به كقوله  
 ولوشنت أن أبكى دما ليكنه عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فان تعلق فعل المشيئة بىكاه الدم غريب فلذا صرح بالمفعول لاجل أن يتقرر في نفس السامع ويأنس به (قوله  
 ونحوه) أي وبعد نفى نحو العلم كالأبصار (قوله ولكن لا يعلمون) الأباغ في الذم أن هذا منزل منزلة اللازم  
 وحينئذ فلا حذف قاله الدمامي (قوله ولكن لا تبصرون) أي لا تبصرون القرب أو الأصل لا تبصرونا  
 (قوله وعائد على الموصول) عطف على قوله بعدلوشنت (قوله أهذا الذي بعث الله رسولا) أي بعثه (قوله  
 وحذف عائد الموصوف الخ) أي المفعول وحذف مبتدا وقوله دون ذلك خبره أي ان حذفه أقل عاقبه (قوله  
 وماشي حميت) أي حميته وهذا عجز بيت صدره حميت حتى تهامة بعد نجد (قوله على ذنبا) هذا عجز بيت  
 لابي النجم صدره قد أصبحت أم الحبار تدعى أي كلمه اصنعه (قوله لبست) أي لبست ويروى نسبت وصدره  
 فاقبلت زحفا على الركنين وهو لا مرى القيس (قوله وجاء) أي حذف المفعول (قوله في غير ذلك) أي  
 ما ذكر من الامور الخمسة (قوله ومن غريبه) أي من غريب حذف المفعول (قوله نحو قال موسى الخ) ما ذكره  
 المصنف أحد أوجه ذكرها في الكشف وعبارته فان قلت هم قطعوا بقولهم إن هذا لسحرمين على انه  
 سحر فكيف قيل لهم أتقولون أسحر هذا قلت فيه أوجه أن يكون معنى قوله أتقولون الحق أنعميونه وتظنون  
 فيه وكان عليكم أن تدعوا له وتعظموه من قولهم فلان يخاف القالة أي التعيب والظعن فيه ثم قال أسحر هذا  
 فانكر ما قالوه في عيبه والظعن فيه وان يحذف مفعول أتقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا لسحرمين كانه  
 قيل أتقولون هو سحر ثم قيل أسحر هذا (قوله أي هو سحر الخ) يمكن أن الاستهزام من مقولهم تحقيرا من  
 تجاهل المعارف وإن جزموه بالسحر أو انه توبيخ عطه ولا يفلح الساحرون فكانهم قالوا أنا نونا بما لا فلاح  
 فيه على انها حال من مقولهم (قوله وما قلى الخ) أي قلاك ولا تخشاه (قوله فاما من أعطى) فيه ان هذا لم يقصد  
 تعلقه بمفعول فهو منزل منزلة اللازم فالأولى أن يثل بنحو أعطيت جو بالهبل أعطيت زيدا (قوله ولسوف

الحق لما جاءكم أي هو سحر بدليل أسحر هذا ويكثر حذفه في الفواصل نحو وما قلى ولا تخشى ويجوز حذف مفعولي أعطى  
 نحو فاما من أعطى وثانيها فقط نحو ولسوف

يعطيك ربك وأولها فقط خلافاً للسبيل نحو حتى يبطوا الجزية (حذف الحال) أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولاً أغنى عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أي قائلين ذلك ومثله وإذ رفع إبراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا ويحتمل أن الواو للحال وإن القول المحذوف خبر أي واسماعيل يقول كما أن القول حذف خبراً للموصول في الذين اتخذوا من دونه أولياء ما بعدهم إلا ليقرّبونا ويحتمل أن الخبر هنا إن الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب أو رفع خبر أول هذا كله أو لا موضع له لأنه بدل من الصلة إن كان الذين للكفار والعائد الواو فان (٢٦٤) كان للمعبودين عيسى والملائكة والأصنام والعائد محذوف أي اتخذوهم فالخبر إن الله يحكم بينهم

وجملة القول حال أو بدل  
(حذف التمييز)  
نحو كم صمت أي كم يوم  
وقال تعالى عليها تسعة عشر  
إن يكن منكم عشرون  
صابرون وهو شاذ في باب  
نعم نحو من توفراً يوم  
الجنة فيها ونعمت أي  
فبالرخصة أخذ ونعمت  
رخصة

(حذف الاستثناء)  
وذلك بعد إلا وغير  
المسبوقين بليس يقال  
قبضت عشرة ليس إلا أو  
ليس غير وقد تقدم وأجاز  
بعضهم ذلك بعد لم يكن  
وليس بمسحوق

(حذف حرف العطف)  
بأه الشعر كقول الخطيب  
أن أمر أرملة بالشام منزله  
يبرن جارشد ما اغتربا  
أي ومنزله برمل يبرن كذا  
قالوا ولا أن تقول الثانية  
صفة ثانية لامطرفة وحكي  
أبو زيد أكلت خبز الخا  
تمراً فقيل على حذف الواو  
وقيل على بدل الاضراب  
وحكى أبو الحسن اعطه  
درهما درهمين ثلاثة

يعطيك أي خبراً وقوله حتى يعطوا أي يعطوك (قوله ربنا تقبل منا) أي قائلين ربنا الخ (قوله أي واسماعيل يقول) أي والحال أن اسماعيل يقول (قوله ما بعدهم) أي يقولون ما بعدهم فأنعدهم بقول القول الواقع خبر الذين (قوله فالقول المحذوف نصب) أي على الحال أي قائلين ما بعدهم (قوله هذا) أي ما ذكر من الاحتمالات الثلاثة في جملة القول (قوله تسعة عشر) أي مائة (قوله إن يكن منكم عشرون) أي رجلاً (قوله ونعمت رخصة) مثله نعم أنت فالفاعل ضمير مستتر فيها يميز بنكرة عذوبة يدل عليه السياق أي نعم كريماً أو شجاعاً أو فتي فأنتم هو المخصوص بالمدح (قوله حذف الاستثناء) أي المستثنى (قوله قبضت عشرة ليس إلا) أي ليس المقبوض إلا هي وقوله أو ليس غير أي ليس المقبوض غيرها (قوله بأه الشعر) أي المسحوق فيه وهذا أحد مذاهب ثلاثة وقيل أنه مختص بالأعداد المسروقة وقيل أنه قياس مطرد شعراً ونثراً وهو مذهب ابن مالك (قوله إن أرملة بالشام منزله يبرن) كذا في بعض النسخ ووقع في بعض منها منزله برمل يبرن وهو الصواب لأن البيت من بحر البسيط ولا يكون منه إلا إذا كان كذلك ويبرن اسم موضع وهو بياض مشاة تحته مفتوحة في أوله ويبرن كنعانيين اسم بلد فيه للعرب مذهبان منهم من يجعله اسماً واحداً ويلزمه الأعراب كإلزام الأسماء المفردة التي لا تنصرف ومنهم من يجريه مجرى الجمع فتقول على الأول هذه يبرن ونصيبين ورأيت يبرن وتقول على الثاني هذه يبرون ورأيت يبرن ومررت بيبرن (قوله الثانية) أي الجملة الثانية (قوله صفة ثامنة) أي لا مرأى أي أن ذلك المرموصوف يكون رمل بالشام وموصوف يكون منزله برمل يبرن (قوله وقيل على بدل الاضراب) هو ما قصد فيه الأول ولم يبقين فساد قصد، واضرب عنه إلى الثاني وجعل في حكم المتروك مخرج ما لم يقصد فيه الأول ولكن سبق إليه اللسان وهو بدل الفاظ وماتين فيه فساد القصد الأول وهو بدل النسيان (قوله وقد خرج على ذلك) أي على حذف حرف العطف (قوله ويبيعه) أي حذف العاطف من الآية الثانية (قوله بين المتعاطفين المرفوعين) أي فقد وسط بين المنصوبين وهما أنه لا إله إلا هو وقوله إن الدين عند الله الإسلام بمر فروع وهو والملائكة وفصل بين مرفوعين وهما الله والملائكة بمنصوب وهو قوله أنه لا إله إلا هو (قوله وصلتها) أي فالمعنى شهادته والملائكة إن الدين عند الله الإسلام فهو بدل اشتغال على الظاهر (قوله أو من القسط) أي أن القسط هو كون الدين الحق الإسلام أي أنه بدل اشتغال على أن أصله الخ (أي ولا يصح أن يكون معمولاً للحكيم بدون ذلك لأن الصفة المشبهة لا تعمل إلا في السببي أي المتصل بضمير الموصوف لفظاً نحو زيد حسن وجهه أو معنى نحو زيد حسن الوجه أي منه والمعمول هنا غير سببي (قوله أي وقلت) أي وعلى هذا الجواب إذا تولوا (قوله وقيل بل هو) أي قلت لا أجد ما أحكمكم عليه (قوله وقيل تولوا) أي كإسأني أن الماضي إذا وقع حالاً كان على اضمار قد (قوله على اضمار قد) أي وقلت لا أجد الجواب إذا والحاصل أنه على جعل قلت لا أجد الجوابا فقي تولوا احتمالان إما أنه مستأنف جواب لقد راو أنه حال (قوله إن يكون) أي قوله قلت لا أجد (قوله ثم وسط) أي ذلك الاستئناف

(قوله) وخرج على اضمار أو ويحتمل البدل المذكور روقه خرج على ذلك آيات أحداها وجوه يومئذ ناعمة أي ووجوه عطف على (قوله) وجوه يومئذ خاشعة والثانية إن الدين عند الله الإسلام فيمن فتح الحمزة أي إن الدين عطف على أنه لا إله إلا هو ويبيعه أن فيه فصلاً بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع وقيل بدل من أن الأولى وصلتها أو من القسط أو معمول للحكيم على أن أصله الحاكم ثم حول للمبالغة والثالثة ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد أي وقلت وقيل بل هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كأنه قيل فما حالهم إذا ذك وقيل تولوا حال على اضمار قد وأجاز الزحخشري أن يكون استئنافاً أي إذا ما أتوك لتحملهم تولوا ثم قدر أنه قيل لم تولوا باكين فقيل قلت لا أجد ما أحكمكم عليه ثم وسط بين الشرط والجزاء

(حذف فاء الجواب) هو مختص بالضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقد مر أن أبا الحسن خرج عليه أن ترك خيرا الوصية للوالدين (حذف واو الحال) تقدم في قوله نصف النهار الماء غامرة أي انتصف النهار والحال أن الماء غامر هذا الغائص (حذف قد) زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد ظاهرة نحو ومالك (٢٦٥) أن لا تأكلوا مما ذكر اسم

الله عليه وقد فصل لكم أو مضرة نحو أنؤمن لك واتبك الأرضون أو جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون واشتروا ذلك في الماضي الواقع خبراً لكان كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه أليس قد صليت معنا وقول الشاعر وكننا حسينا كل بيضاء شحوة عشية لا قينا جذاماً وحريراً وخالفهم البصريون وأجاز بعضهم أن زيد القام على ضمير قد وقال الجميع حق الماضي المثبت المحجب به القسم أن يقرن باللام وقد نحونا لله لقد أترك الله علينا وقيل في قتل أصحاب الأخدود أنه جواب القسم على ضمير اللام وقد جميعا للآطول وقال حلقت لها بالله حلقة فاجر فلنا وافيان من حديث ولا ضال به فاضمر قد وأما ولئن أرسلنا ربحاً فربأوه مصفراً اظلوا من بعده يكفرون فزعم قوم أنه من ذلك وهو سهو لأن ظلوا مستقبل لأنه مرتب على الشرط وسادس مدجواً به فلا سبيل فيه إلى قد إذا المعنى ليطئن ولكن النون لا تدخل على الماضي

(قوله وقد مر) أي في الكلام على الفاء المفردة فعنده لا يختص حذف فاء الجواب بالضرورة وقوله إن أبا الحسن أي لا خفش أقوله إن ترك خيراً المراد بالخبر المال الكثير وقوله الوصية أي فالوصية الخ وجعل غيره الوصية نائب فاعل كتب وجواب الشرط محذوف أي فليوص (قوله تقدم الخ) أي في مبحث الأشياء التي تحتاج إلى رابط في الباب الرابع والشاهد في البيت على رفع النهار فاعل نصف لأنه بمعنى انتصف على ما في الصحاح فالجمله الحالية حينئذ خالية من ضمير ذي الحال وهو النهار فاحتج إلى تقدير الواو محذوفة ليحصل الربط وقد يقال أنه لا يتعين ذلك لجواز تقدير ضمير يعود إلى النهار أي غامرة فيه ويرى بنصب النهار على أن نصف من قولك نصفت الشيء بمعنى بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد على الغائص وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال إذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال (قوله لا بد معه من قد) لعل كثير هذا الحكم بأن الفعل الماضي يحتمل كل جزء من أجزاء الزمان الماضي فإذا دخلت عليه قد قربته من الحال وانتهى عنه ذلك الاحتمال فصح للحال وهو مشكل من أن كلمة قد تقرب الماضي من الحال بمعنى الحال الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما بين هيئة الفاعل أو المفعول فإن الحال بهذا المعنى الذي فيه الكلام على حسب عاملها قد يكون ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً فهذا غلط نشأ من استعمال لفظ الحال (قوله واتبك) أي وقد أتبك (قوله حصرت صدورهم) أي وقد حصرت (قوله واشتروا ذلك) أي الاقتران بقدر ظاهرة أو مقدرة (قوله في الماضي الواقع خبراً لكان) أي وإحدى أخواتها أو أمم الحال الماضية فلا يشترط فيها الاقتران بقدر عندهم (قوله حسينا) أي قد حسينا (قوله جذاماً) بضم الجيم وذال معجمة قبيلة من اليمن تنزل بجمال حسمى وتزعم نسابة مضر أنهم من معدو حسمى بماء مبهمة مكسورة اسم أرض بالبادية فيها جبال شواق ملس الجوانب لا يكاد القمام يفارقها وحرابو قبيلة من اليمن ومراد الشاعر أنهم طمعوا في هاتين القبيلتين يظنون القوم ضعفاً فاذا هم أقوياء (قوله وخالفهم البصريون) أي فلا يقدر أن خبر كان الماضي قد (قوله إن زيد القام الخ) أي اضمار قد في خبر إن الماضي (قوله إن يقرن الخ) أي فإن لم يكونا مذكورين قدرا (قوله أنه جواب القسم) أي والسما ذات البروج (قوله للآطول) أي أن المسهل لحذف اللام وقد من جواب القسم طول الفصل بين القسم والجواب فالطول نزل القسم منزلة عدم ذكره في الجملة (قوله حلقت لها الخ) تقدم أن شاهد هذا البيت في فصل قد من حرف الفاف ومر هناك أن ابن عصفور ذكر أن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريباً من الحال جىء باللام وقد نحونا لله لقد أترك الله علينا وإن كان بعيداً جىء باللام وحدها وأنشدها البيت شاهدنا عليه وفيه بحث مضى هناك أنه دأبني (قوله لنأموا) أي لقد نأموا (قوله ولئن أرسلنا) أي والله لئن أرسلنا (قوله أنه من ذلك) أي من الماضي المثبت المحجب به القسم فتكون قد مقدرة (قوله لأن ظلوا مستقبل) أي ولا يقترن بقدر اللام إلا لجواب القسم الماضي لفظاً ومعنى (قوله لأنه مرتب على الشرط) أي وهو أرسلنا أي والشرط مستقبل والمرتب على المستقبل مستقبل (قوله غيرها) أي غير لا التبرئة وفي بعض النسخ وغيرها بالواو أي وغير لا التافية وهو الناهية والصواب النسخة الأولى إذ حذف لا الهامية لأظنه جائزاً بطريق الاستقلال فلا يجوز أن تقول تقم على أن المراد لا تقم ولهذا لم يذكر المصنف مثلاً في هذه الترجمة لحذف لا التافية نعم يجوز حذفها بطريق التبعية نحو لاتن العالم وتكرم الجاهل أي ولا تكرم (قوله يطرد ذلك) أي حذف لا (قوله إذا كان المنفى الخ) في نسخة إذا كان المنفى معنى مضارعاً (قوله نأموا الخ) أي لا تقم

قلت يمين الله أبرح تاعاده (٢٦٦) ويقل مع الماضي كقوله فان شئت آليت بين المقاهم والركن والحجر الأسود نسيك مادام عقلي معي

أمد به أمد السرد جو يسهله  
تقدم لا على القسم كقوله  
فلا والله نادى الحى قومي  
وسمع بدون القسم كقوله  
وقولى إذا ما أطلقوا عن  
بعيرهم

هـ يلاقونه حتى يؤب المنخل  
وقد قيل به في بين الله لكم  
أن تضلوا أى لئلا وقيل  
المحذوف مضاف أى كراهة  
أن تضلوا (حذف ما النافية)  
ذكر ابن معطى ذلك في  
جواب القسم فقال في ألفيته  
وان أفى الجواب متفيا بلا  
أوما كقولى والسما فاعلا  
فانه يجوز حذف الحرف هـ  
ان أمن الالباس حال  
الحذف قال ابن الجباز وما  
رأيت في كتب النحو إلا  
حذف لا وقال لى شيخنا  
لا يجوز حذف ما لان  
التصرف فى لا أكثر من  
التصرف فى ما انتهى وأشد  
ابن مالك

فراثة مانلهم ومانيل منكم  
بمعتدل وفق ولا متقارب  
وقال اصله ما مانلهم ثم في  
بعض كتبه قدر المحذوف  
بما النافية وفى بعضهم اقدره  
ما الموصولة (حذف  
ما المصدرية) قاله أبو الفتح  
فى قوله

بآية تقدمون الخيل شعنا  
والصواب ان آية مضاف  
إلى الجملة كما مر وعكسه قول  
سيبويه فى قوله

بآية ماتجربون الطما ما  
إن ما زائدة والصواب انها  
مصدرية (حذف كى  
المصدرية) أجازته السيرافى فى نحو جئت لتكرمنى وإنما يقدر الجهور هنا أن بعينها لأنها ام الباب

ولا أبرح (قوله فقلت يمين الله الخ) هذا صدر بيت لامرى القيس يحزه ولو قطعوا راسى لدبك وأوصالى  
وقيل هذا البيت فقالت سبائك الله إنك فاضحى أأست ترى السمار والناس أحوالى

سبائك الله دعاء عليه بالسبى وهو الاسر والسمار الذين يتحدثون بالليل جمع سامر وأحوالى بمعنى حولى أى  
بازائى والأوصال المعاصل أو مجتمع العظام وجمع وصل بالكسر والضم وهو كل عظم لا ينكسر ولا يختلط  
بغيره اهـ دماينى (قوله ويقل) أى حذف لامع الماضى الواقع جوابا للقسم (قوله مع الماضى) أى فكثيرته  
إذا كان جواب القسم مضارعاً أو أما إذا كان جواب القسم ماضياً فيقل الحذف (قوله نسيك) أى لانسيك  
والسرد الدائم أى أمد الزمان الدائم وهذا البيتان من بحر المتقارب والاول منهما مدرج آخر صدره  
الف المقام وأول العجز ميمه هذا هو الاولى ويحتمل أن لا يكون مدرجا بان يكون آخر الصدر ميم المقام  
وأول العجز واو والركن فيكون فيه التلم والشاهد الذى أورده له المصنف فى قوله نسيك أى لانسيك وإنما  
سهل الحذف فى هذا لأن الفعل من قوله نسيك ماضى لفظاً مستقبلي معنى لعمله فى ظرف مستقبل وهو قوله  
مادام عقلي إذا التقدير مدة دوام عقلي فسهل حذف النافى معه كما سهل حذفه مع المضارع المستقبل اهـ دماينى  
(قوله ويسهله) أى حذف لا النافية فى جواب القسم إذا كان ماضياً اهـ تقرير دردير (قوله فلا والله الخ)  
هذا صدر بيت للمنخل وعجزه هـ هـو بالمساء والعلاط هـ ويروى ضيفى بدل قومي والهدو السكون  
وزنا ومعنى وأصله هـ هـو مصدر هـأ خفف بقلب همزته واوا وأدغمت الواو الزائدة فيها كعزرو  
وبالمساء متعلق بنادى والعلاط بمهملتين الخصاص وزنا ومعنى مصدر علاطه بشر إذا ذكره بسوء أقسم  
الشاعر بالله على أن الحى لا ينادون ضيفه بما يكرهه من مساء وخصوصة بان يقولوا له اسكن ولا تتحرك  
عندنا بل ضيفه عزيز مكرم لا يقابل إلا بما يرضيه وفى ذلك إيحاء إلى شرف الشاعر وعزته وقد جعل  
المصنف وغيره النافى المحذوف من هذا البيت كلمة لا وهو قابل للبحث وذلك لأن الفعل هنا ماضى لفظاً ومعنى  
لأن الانسان لا يتمدح إلا بما وقع لا بما يتوقع فلا ينبغي أن يكون المقدر لا لأنها لا تدخل على الماضى لفظاً ومعنى  
إلا مكررة ولا تكرر فى البيت فينبغى أن يقدم ما وزعم الكوفون انه لا حذف فى هذا البيت وان المذكرة  
أولاهى ما فى الجواب قدمت اعتناء بالنفى وفيه تقديم ما فى جملة على جملة أخرى مع انه لا يتأتى فى قوله تعالى  
فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم اهـ دماينى (قوله وسمع) أى حذف لا (قوله وقولى الخ)  
هذا البيت للنمر بن تواب قال فى الصحاح والمنخل يفتح الحاء المعجمة شدد اسم شاعر يقال لأفله حتى  
يؤب المنخل وهو أحد القارظين اللذين خرجا فى طلب القرظ فلم يجعفا فقالوا لا آتيك أو يؤب القارظان  
وفى شرح الكافية لابن مالك بعد ما ذكرى المصنف أراد الله لا يلاقونه لحذف القسم وحرف النفى وهذا  
فى غاية الغرابة اهـ كلامه وجماعة من النحاة يرونه محذوف فيه لا النافية بدون اضمار القسم ومنهم المصنف  
والظاهر أن رأى المصنف أولى ليكون من قبيل ما حذفه ثبت بقياس باعتبار حذف لا فى جواب القسم والله  
أعلم اهـ دماينى (قوله عن بعيرهم) عن زائدة وقوله يلاقونه أى لا تلاقونه (قوله ذكر ابن معطى ذلك)  
أى جواز حذفها (قوله قال ابن الجباز) أى فى شرحها (قوله لا حذف لا) أى إلا جواز حذف لا فى جواب  
القسم دون جواز حذف صاحبه (قوله وأشد ابن مالك) أى دليل على جواز حذف ما فى جواب القسم  
(قوله فوالله الخ) قال فى الصحاح الوفى من الموافقة بين الشيئين يقال حلوبته وفق عياله أى لها بن قدر  
كفايتهم لا فضل فيه ثم انه يحتمل أن يجعل قوله بمعتدل مفعولاً به والباء زائدة ما المذكرة نافية فى الموضعين  
والفعلان تنازعا وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج إلى تقدير ما لا نافية ولا موصولة اهـ دماينى (قوله  
بآية تقدمون) أى ما تقدمون أى إقدامكم (قوله وعكسه) أى من جهة انه فى هذا البيت الثانى صرح بما  
دون الاول فانها حذف وت جعله عكساً بناء على مقابل الصواب (قوله لأنها أم الباب) هذا بيان لوجه تقدير

فهي أولى بالتجوز (حذف أداة الاستثناء) لا أعلم أن أحدا أجاز له إلا أن السبيل قال في قوله (٢٦٧) تعالى ولا تقولن شيئا لا يتعلق

الاستثناء بفاعل إذ لم يتنزه عن  
أن يصل إلا أن يشاء الله  
بقوله ذلك ولا بالنهي لا أنك  
إذ أفقت أنت منهي عن أن  
تقوم إلا أن يشاء الله فليست  
بمنهي فقد سلطته على أن يقوم  
ويقول شاء الله ذلك  
وتأويل ذلك أن الأصل  
إلا قائلا إلا أن يشاء الله  
وحذف القول كثير انتهى  
فتضمن كلامه حذف أداة  
الاستثناء والمستثنى جميعا  
والصواب أن الاستثناء  
مفرغ وأن المستثنى مصدر  
أو حال أي إلا قولاً  
مصحوباً بأن يشاء الله أو  
إلا ملتبساً بأن يشاء الله وقد  
علم أنه لا يكون القول  
مصحوباً بذلك إلا مع  
حرف الاستثناء فطوى  
ذكره لذلك وعليهما فالباء  
محذوفة من أن وقال بعضهم  
يجوز أن يكون أن يشاء الله  
كلمة تأييد أي لا تقولنه أبداً  
كما قيل في وما يكون لنا أن  
نعود فيها إلا أن يشاء الله  
ربنا لأن عودهم في ملتزم بما  
لا يشاؤه الله سبحانه ويجوز  
أنه مخشى أن يكون المعنى  
ولا تقولن ذلك إلا أن يشاء  
الله أن تقوله بأن يأذن لك  
فيه ولما قاله بعد وهو أن  
ذلك معلوم في كل أمر ونهي  
ومبطل وهو أنه يقتضي  
النهي عن قول إني فاعل ذلك  
غداً مطلقاً وبهذا يرد أيضاً  
قول من زعم أن  
الاستثناء منقطع وقول  
من زعم أن إلا أن يشاء الله  
كناية عن التأييد

الجمهور وفيه إشارة لوجه الرد على السيرافي (قوله فهي أولى بالتجوز) أي بالحذف الذي هو خلاف الأصل  
(حذف أداة الاستثناء) أي وحدها لأن الكلام في حذف الحروف (قوله لا أعلم أن أحدا أجاز له إلخ)  
قال الدماميني هذا عجيب كيف لا يعلم المصنف أحد أجاز له إلا السبيل والمستهلة مذكورة في التسهيل وقد كتب  
منه نسخاً وملاء بحر أشبه وفيه باب التنازع ونحو ما قام وقعد الأزيد محمول على الحذف لاعتلى التنازع  
خلافاً لبعضهم يعني أن التقدير ما قام الأزيد وما قعد الأزيد فهل هذا شيء غير حذف أداة الاستثناء والمستثنى  
جميعاً وقد صرح ابن الحاجب بالمستهلة أيضاً واختار فيها ذلك أي أنها محمولة على الحذف دون التنازع اه قال  
الشمي وأقول هذا لا يرد على المصنف فإن مراده حذف أداة الاستثناء وحدها اه كلامه ذلك أن تقول انه  
قد صرح في مبحث الآية بحذف المجموع تأمل (قوله لا يتعلق الاستثناء بفاعل) أي لأن المعنى لا تقولن  
شيئاً إني فاعل إلا أن يشاء الله أي بل قل إني فاعل ذلك بدون إلا أن يشاء الله وهو لا يصح (قوله ولا بالنهي) أي  
المنهي عنه لأن المعنى لا تقل إني فاعل ذلك إلخ ما لم يشاء الله ذلك الأمر فلك القول وحينئذ فلا يكون مخاطب  
منهياً عن شيء لأنه يمكن أن يقول إني أفعل ذلك ويدعي أن الله شاء ذلك الأمر (قوله إلا أن يشاء الله) أي القيام  
وقوله فليست بمنهي أي فلا تنه عنه (قوله فقد سلطته إلخ) أي لأن له أن يقوم ويدعي أن الله شاء القيام (قوله  
ويقول) أي إذا صدر منه ذلك ولنته (قوله وحذف القول كثير) أي فحذف قائلاً لذلك فبقى إلا أن يشاء الله  
فحذف أولى أداتي الاستثناء فبقى إلا أن يشاء الله فتكون الآية على هذا من حذف أداة الاستثناء وحدها  
لكن بعد حذف المستثنى الذي هو قول لا حرج في حذفه (قوله فتضمن كلامه) هذا اعتراض على السبيل  
بأنه قرر الآية من حذف الأداة وحدها بما تضمنتها من حذف الأداة والمستثنى جميعاً (قوله حذف أداة  
الاستثناء) أي فالحذف مما معاً لا حذف الأداة التي الكلام فيها وحينئذ فالذي تحصل أن حذف الأداة لم  
يقبل به أحد وقول المصنف فتضمن إلخ اعتراض على السبيل الذي جعل هذا إشارة إلى حذف الأداة وحدها  
مع أن المتحصل منه حذفها معاً (قوله والصواب إلخ) مفاده أن كلام السبيل ليس فيه الاستثناء مفرغاً وليس  
صواباً مع أنه أيضاً مفرغ وصواب تأمل (قوله وأن المستثنى مصدر أو حال) أي وحذف هذا المستثنى لوجود  
ما يدل عليه وهو أن شاء الله لأن معناه إلا أن يشاء الله (قوله إلا قولاً مصحوباً إلخ) إشارة إلى جملة مصدرا  
(قوله ملتبساً) إشارة إلى جملة حالا أي أو إلحال كونك ملتبساً إلخ (قوله مصحوباً بذلك) أي بأن يشاء الله  
وقوله إلا مع حرف الاستثناء أي مقروناً به أي إن تقول أنا أفعل ذلك إلا أن يشاء الله وقوله وطوى ذكره أي  
ذكر أداة الاستثناء وقوله لذلك أي لا علم أي وحينئذ فالحذف إنما هو أداة الاستثناء وقوله وقد علم أي من  
خارج (قوله مصحوباً بذلك) يعني بأن يشاء الله إلا مع حرف الاستثناء أي داخل على أن يشاء الله نحو لا فعلن  
إلا أن يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الآية حرف الاستثناء الداخلة على أن يشاء الله وهو أداة الاستثناء  
وحدها اه شمني (قوله فطوى ذكره) أي غير مقدر في الكلام ليغير كلام السبيل (قوله وعليهما)  
أي على جعل المستثنى مصدراً أو حالاً (قوله أن يذكر أن يشاء الله) الأول أن يقول أن يكون إلا أن يشاء الله  
(قوله أن ذلك معلوم في كل أمر ونهي) أي فالتنبيه المأمور بفعله إنما يفعل ما لم يشاء الله عدم فعله والمنهي  
عن فعله إنما يترك إذا لم يشأ فعله وحينئذ فلا وجه لتخصيص النهي عن القول المذكور بهذا المعنى (قوله  
مطلقاً) أي سواء قيده بشيء أو لم يقيده وهو خلاف الإجماع فإنه لا يختلف في جواز قول القائل لأفعلن غداً  
أن شاء الله وقوله وبهذا يرد أيضاً قول من زعم أن الاستثناء منقطع) أي لأنه يؤدي إلى نهى كل أحد عن  
أن يقول إني فاعل ذلك غداً مطلقاً قيده بشيء أو لم يقيده وهو خلاف الإجماع إذ لا يختلف في جواز قول القائل  
لأفعلن غداً كذا أن شاء الله وجملة منقطعاً يدرجه في النهي (قوله كناية عن التأييد) أي وليست إلا  
استثناء أصلاً لا متصلاً ولا منقطعاً ووجه الرد أن هذا لا يصح إذ لا يصدر مثل هذا إلا عن جهل



(حذف لام التوبة) وإن لم يتبها عما يقولون لم يسئ وإن أطمعتموهم إنكم لشركون وإن لم تغفروا وترحمنا لنكونن من الخاسرين بخلاف وإن لا تغفروا وترحمنا (حذف الجار) يكسر ويطرده مع أن وأن نحو بمنون عليك أن أسلموا أي بأن ومثله بل الله بمن عليكم أن هذا كم والذي أطمع أن يغفروا ونطمع أن يدخلنا ربنا وإن المساجدة أي ولأن أيعدكم أنكم إذا تم أي بأنكم وجاء في غيرهما نحو قدرناه منازل أي قدرناه ويغونها عوجا أي (٢٦٨) يغون لها إنما ذلك الشيطان يخوف أولياءه أي يخوفكم بأوليائه وقد يحذف مع بقاء الجار

كقول رؤبة وقد قيل له كيف أصبحت خير عاقل الله وقولهم بكم درهم اشتريت ويقال في القسم الله لأفعلن

(حذف أن الناصبة) هو مطرد في مواضع معروفة وشاذ في غيرها نحو خذ اللص قبل ياخذك ومره يحفرها ولا بد من تتبعها وقال به سيبويه في قوله ونهنت نفسي بعدما كدت أفعله وقال المبرد الأصل أفعلها ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء لما قبلها وهذا أولى من قول س لانه أضمر أن في موضع حتمها أن لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك بابقاء عملها وإذ أرفع الفعل بعد أضافه إلى سهل الأمر ومع ذلك لا ينقاس ومنه قل أفمير الله تأمروني أعبد ومن آياته يرثكم البرق ونسمع بالمعدي خير من أن تراه وهو الأشهر في بيت طرفة ألا يهذال الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد الذات هل أنت مخلدي وقرى أعبد بالنصب كما روى أحضر كذلك واتنصب غير في الآية

(حذف لام التوبة) (قوله وإن لم يتبها) أي ولئن لم يتبها أي والله لئن أخفقوله ليمسن جواب قسم محذوف (قوله وإن أطمعتموهم) أي ولئن أطمعتموهم أي والله أن أطمعتموهم فقوله إنكم لشركون جواب لقسم محذوف (قوله وإن لم تغفروا وترحمنا) أي ولئن لم تغفروا وترحمنا أي والله أن لم تغفروا وترحمنا جواب لقسم محذوف (قوله أكن من الخاسرين) فإن أكن جواب الشرط لا جواب قسم محذوف (قوله أن هذا كم) أي بأن هذا كم أي بسبب ذلك (قوله والذي أطمع أن يغفروا الخ) أي في أن يغفروا وفي أن يدخلنا (قوله وجاء في غيرهما) أي وجاء حذف الجار مع غير أن وأن (قوله أولياءه) نصب بنزع الخافض (قوله كقول رؤبة الخ) صرح ابن مالك بجواز حذف الجار قياسا في مثل قولك زيد جربا بمن قال لك بمن مروت قال وهذا هو الصحيح كقوله عليه الصلاة والسلام أقربهما منك بابا بالجر في جواب قولها إن لي جارين فإلى إيهما هدي ولقول العرب خير بالجر لمن قال كيف أصبحت لحذف الباء وأبقى عملها لأن معنى كيف بأي حال لجلو معنى الحرف دليلا عليه فلو لفظ به كانت الدلالة أقوى وجواز الحذف أولى قال أبو حيان وينبغي أن تثبت في القياس على ذلك أنه دمايني (قوله خير) أي أصبحت على خير (قوله بكم درهم) أي من درهم (قوله الله لأفعلن) أي والله لأفعلن (حذف أن الناصبة) (قوله في مواضع معروفة) هي تسعة مواضع أربعة أضمار أن فيها واجب وخمسة أضمار أن فيها جائز فتضمر وجوبا بعد لام الجحود وبعد حتى وبعد أو التي بمعنى إلا أو بمعنى حتى وتضمر جوازا بعد لام التعليل والركي التعاليم وبعد فاء السببية وواو المعية في الإجابة الثانية وبعد عاطف مسبوق باسم خالص من التأويل بالفعل (قوله ولا بد من تتبعها) أي من أن تتبعها (قوله ونهنت) أي كسفت وصدده فلم أر مثلا حباسته واحدة والحباسة الظلامة وزنا ومعنى ونسبه الزمخشري لا مري القيس ونسبه العيني أمام من جوين الطائي وجعل صدره أردت بها فتكا فلم أر تمض له (قوله بعدما كدت أفعله) أي فقال أن الأصل أن أفعله (قوله ونقلت حركة الهاء لما قبلها) أي بعد سلب حركتها (قوله في موضع) أي وهو خبر كاد أي أنه قدر أن في خبر كاد مع أنه عمل لا تقع فيه إلا نادرا وأيضاً اعتد بها محذوفة فنصب بها الفعل وهذا أمران خلاف الأصل (قوله ومع ذلك) أي ومع كونها مضمرة في محل حقا أن لا تقع فيه صريحا وقوله بابقاء الباء سببية (قوله بعد أضمار أن) أي بعد حذفها (قوله أفمير الله تأمروني أعبد) أي تأمروني أن أعبد لحذف أن فرغ الفعل أي تلأثمروني بعبادة غير الله (قوله يريكم البرق) أي أن يريكم البرق فارتفع الفعل والداعي لتقدير أن من آياته خبر مقدم ويرىكم مؤول بمصدر مبتدأ مؤخر (قوله وتسمع) أي فاصله أن تسمع فحذفت أن فارتفع الفعل والداعي لتقدير أن تسمع مؤول بمصدر مبتدأ خبره (قوله أحضر الوغى) أي فالأصل عن أن أحضر الوغى أي الحزب فحذفت عن لوجود أن ولما حذفت أن ارتفع الفعل (قوله وقرى أعبد بالنصب) أي فقد اعتد بان المضمرة (قوله واتنصب غير في الآية الخ) أي أفمير الله (قوله لا تعمل فيما قبل الموصول) أي لأن أعبد على تقدير أن الموصولة الحرفية (قوله في نحو قل الخ) أي من كل فعل مضارع مجزوم أوقع بعد طلب (قوله قل له يفعل) أي ليفعل (قوله جواب لشرط) أي أن تقل لهم يقيموا ويقولوا (قوله أو جواب للطلب) وهو قل (قوله والحق أن حذفها) أي حذف لام الطلب أي وحيتئذ فالآية

ليست على القراءتين لا يكون بأعبد لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمروني وإن أعبد بدل اشتغال منه أي تأمروني بغير الله عبادته (حذف لام الطلب) هو مطرد عند بعضهم في نحو قل له يفعل وجعل منه قل لمبادئ الذين آمنوا يقيموا الصلاة وقل لمبادئ يقولوا وقيل هو جواب لشرط محذوف أو جواب للطلب والحق أن حذفها مختص بالشعر كقوله محمد فقد نفست كل نفس

ليست مخرجة على حذف لام الطلب بل الجزم فيها اما بادة شرط مقدرة أو بنفس الطلب (قوله محمد الخ) هذا صدر بيت لابي طالب وعجزه اذا ما خفت من امر تبالاه وتقدم الكلام على هذا البيت وكذا الآية الاولى في مبحث اللام (قوله وشذ في اسمي الجنس والاشارة) يريد باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل بالضم أو لم تعرف نحو يا رجلا بالنصب وسواء كان مفردا كأمرا أو مضافا نحو يا غلام رجلا ويحسن الوجه أو شيئا بالمضاف نحو يا ضارب زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه أو لا والسرفى امتناعهم من حذفه في النكرة ان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما نقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة أو المرفة المتعركة بحرف النداء فامتنعوا من حذف حرف النداء منها لان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف بما يعرف به حتى لا يظن ثاقوه على أصل التنكير ألا نرى ان لام التعريف لا تحذف من المعرفة بها وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب (فان قيل) يجوز حذف حرف النداء من أي نحو أيها الثقلان وهو جنس متعرف بالنداء (والجواب) ان المقصود بالنداء هو وصف أي كما تقرر وهو معرف قبل النداء باللام فجاز حذفه لذلك واما اسم الاشارة فانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شيء وبين كون الاسم مشار اليه وكونه منادى أي مخاطبا تنافر ظاهر فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء ثم ان قيد المصنف شذوذ حذف حرف النداء بما ذكره من اسم الجنس والاشارة ظاهر في أن حذفه من منادى غير ما ليس شاذا فبرد عليه كلمة افه فانه لا يحذف حرف النداء منها الا مع تعويض الميم المشددة في الآخر وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه بأي أو باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة الكثيرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا اه دما ميني (قوله أصبح ليل) معناه باليل ادخل في الصباح وصير صبحا قالته أم جندب زوجة امرئ القيس تبرما به وكان مفركا أي تبغضه النساء ويقال انه سألها عن سبب تفريك النساء له فقالت له انك ثقیل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطي الاقامة (قوله بمثلك الخ) صدره \* اذا هملت عني لما قال صاحبى وهو لذي الرمة وأول القصيدة

عليكن يا اطلال مى بشارع \* على ماضى من عهدكن سلام

ولا زال نوء الدلو ينق وودقه \* بكن ومن نوء السهاك غمام

(قوله هذه الوعة) أي يا هذا الوعة ولوعة مبتدأ بمثلك خبر (قوله ولحن الخ) قد يقال ان المتنبي كوفي وهم يجيزون حذف حرف النداء من اسم الاشارة (قوله هذى) أي يا هذى والتلحين من حيث انه حذف حرف النداء مع اسم الاشارة (قوله فهجت رسيسا) الرئيس ابتداء الحب وتماه

ثم انشيت وما شفيت نسيسا ه والنسيس بقية الروح (قوله هذه البرزة) أي لحذف الصفة وقدم المفعول (قوله كضربت ذلك الضرب) أي وهنالم يذكر المصدر الواقع نعنا المشار اليه (قوله انشده هو) أي ابن مالك (قوله يا عمرو الخ) الذي يظهر لي أن ذلك اشارة الى الملل المفهوم من قوله مللت أو الى الامر الذي تضمنته هذا البيت والمعنى انك قد مللت محبتك إياى وصحبتى إياك فيها أخاله وأظنه وهذا الامر قليل في الاصحاح فقوله ذاك مبتدأ أخبر عنه بقليل وقوله أخال جملة أنى فعلها واتى بها بعد الجملة السابقة ليان أن الاخبار بما تقدم عليها نشأ عن الظن لا اليقين كما تقول زيد قائم أظن وحينئذ فليست الاشارة بذلك الى مفعول مطلق ولم يتضح لي وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت اه دما ميني قال الشمنى وأقول وجهه ان ذاك اشارة الى المصدر الذي هو صحابتيك ولم ينعتم اسم الاشارة بالمشار اليه بل أخبر عنه بقليل اما على أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدره حذفت ضرورة كما قال سيويه في هاتى وجدت ملاك الشيمة الادب ه في قوله هو ما أخال لدينا منك تنويل ه ان الأصل للملاك وللدينا واما أن يكون على الغاء المتوسط (قوله قد ذكر في أول الباب الخ) نحو تلك نعمة تمنها

(حذف حرف النداء)

نحو أيها الثقلان يوسف  
أعرض عن هذا أن أدوا  
الى عبادقه وشذ في اسمي  
الجنس والاشارة في نحو  
أصبح ليل وقوله

بمثلك هذا لوعة وغرام  
ولحن بعضهم المتنبي في  
قوله ه هذى برزت لنا  
فهجت رسيسا ه واجيب  
بان هذى مفعول مطلق  
أي برزت هذه البرزة  
ورده ابن مالك بانه  
لا يشار الى المصدر الا  
منعوتا بالمصدر المشار  
اليه كضربته ذلك الضرب  
ويرده بيت أنشده هو  
وهو قوله

يا عمرو انك قد مللت  
صحابتي ه وصحابتيك أخال  
ذاك قليل (حذف همزة  
الاستفهام) قد ذكر في  
أول الباب الاول من  
الكتاب حذف نون  
التوكيد

يجوز في نحو لا فعلن في الضرورة كقوله فلا وأني لأنهما جاءا ولو كانت إعراب وروم ووجب حذف الخفيفة إذا لقيها ما كان نحو اضرب الغلام بفتح الباء والاصل اضربن وقوله لا تهن القبر عليك أن تره كع بوما والدهر قد رفعه واذ وقف عليها نالية ضمة أو كسرة ويعاد حينئذ ما كان حذف لاجلها فيقال في اضربن (٢٧٠) يا قوم اضربوا في اضربن يا هند اضربن قيل وحذفها في غير ذلك ضرورة كقوله

اضرب عنك الموم طارها  
ضربك بالسيف قونس  
الفرس وقيل ربما جاء في  
النثر وخرج بعضهم عليه  
قراءة من قرأ ألم نشرح  
بالتثنية وقيل ان بعضهم  
ينصب بلم ويجزم بلم ولك  
أن تقول لعل المحذوف فيها  
الشديدة فيجاء بان تقليل  
الحذف والجر على ما ثبت  
حذفه أولى (حذف نوني  
التثنية والجمع) تحذفان  
للاضافة نحو ثبت بدا أني  
لحب وانا مرسلو الناقة  
ولشبه الاضافة نحو  
لا غلامي لزيد ولا مكرمي  
لعمرو اذ لم تقدر اللام  
مقحمة ولتقصير الصلة نحو  
الضاربان يذبا الضاربين  
وللام الساكنة قليلا نحو  
لذا تقو العذاب فيمن قرأه  
بالنصب وللضرورة نحو  
قوله هما خطنا اما سارومنة  
وامادم والقتل بالحر أجدر  
فيمن رواه برفع اسارومنة  
واما فيمن خفض فبالضافة  
وفصل بين المتضامين  
باما فلم ينفك البيت عن  
ضرورة والتلف في قوله  
لا يزلون ضاربين القباب  
فقيل الاصل ضاربين  
ضاربى القباب وقيل  
للقباب كقوله أشارت  
كليب بالاكف الاصابع  
وقيل ضاربين معرب

على أي أو تلك نعمة وكقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم همزة واحدة وكقراءة أبي جعفر سواء عليهم  
استغفرت لهم همزة واحدة وللوصل (قوله يجوز الخ) أي في الثقبلة (قوله لنا تينا) أي لنا تينها (قوله بفتح الباء)  
أي ولو قيل بكسر الباء لعلم انه ليس هنا نون تركيد لان الكسرة حيثئذ للتخاخص على الاصل (قوله واذ وقف  
عليها) أي على الخفيفة (قوله ما كان حذف لاجلها) أي الواو والياء لانهما محذوفان عند الايتان بها وقال يونس  
الواو والياء عوض عن النون (قوله اضرب عنك الموم) الاصل اضربن ويروى اصر ف قال العيني وليس  
بصحيح والسوط بدل السيف والقونس بفتح القاف والنون عظم بين الاذنين (قوله ألم نشرح) أي فالاصل  
لم نشرح فان قيل هلا جعلتها الثقيلة قلت لاجل قلة الحذف لان الثقيلة بحر فين وأيضا الذي ثبت حذفه وجوبا  
انما هو الخفيفة (قوله ينصب بلم) أي فعلى هذا انشرح منصوب بلم (قوله ولك أن تقول) أي على القول الاول  
(قوله ثبت بدا أني لطلب) الاصل يذبان (قوله وانا مرسلو الناقة) أي مرسلون الناقة (قوله ولشبه الاضافة) أي  
بان يذكر بعد النون اللام التي الاضافة على معناها وهذا بناء على ان اللام أصلية أما اذا جعلت زائدة فالحذف  
للاضافة حقيقة لا لشبهها (قوله لذا تقو العذاب) أي لذا تهنون فحذفت النون لالتقاء الساكنين (قوله فيمن  
قرأ الخ) اما الوقرى بجر العذاب فالحذف انما هو للاضافة (قوله ما خطنا) الاصل خطنا فحذفت النون  
للضرورة اذ لا اضافة حيثئذ لان اسار مبتدأ والخطة الحصلة والامر وقد ثلثا بمحصوله أخرى بقوله بعد

وأخرى أصادى النفس عنها وانها هـ لمورد حزم ان فعلت ومصدر

فرشت لها صدرى قول عن الصفا هـ به جؤ جؤ عبل ومتن مختصر

أراد بهذه الحصلة التي ذكرها الفرار بالحيلة والمصاداة تدبير الشيء واقتان رأي به والصفة الحجر الامس والجؤ جؤ  
بجيمين وهم زين الصدر وعجل ضخيم والمتن الظهور ومختصر دقيق (قوله لا يزلون الخ) اصدره رب حتى عرندس  
ذى طلال (قوله ضاربين) أي فالاضافة موجودة ولم تحذف النون (قوله ضاربى القباب) أي فحذف المضاف  
وابقى المضاف اليه على حاله (قوله وقيل للقباب) أي وقيل الاصل ضاربين للقباب فحذف الجار وبقى ما بعده  
على حاله (قوله معرب اعراب مساكين) أي انه معرب بالحركات على النون مع لزوم الياء لانه معرب بالياء  
فالنون حيثئذ متلوة بالاعراب لانالية لعم والنون انما تحذف للاضافة اذا كانت نالية له (قوله فنصبه بالفتحة)  
أي فتحة النون أي فالنون على هذا متلوة للاعراب لانالية له (قوله فهو مضاف) أي والنون حيثئذ محذوفة  
للاضافة (قوله وللوقف في غير النصب) أي واما فيه فلا يحذف بل يبدل الفاء (قوله انه غير مضاف) أي بل في  
محل نصب على المفعولية وليس في محل جر بالاضافة (قوله امسا بنى الخ) صدره وما ادرى وظنى كل ظن  
وحاصل ما فيه ان الجمهور على ان النون في مسلمنى وضاربى للوقاية دخلت في اسم الفاعل على سبيل الضرورة  
والياء في محل نصب على المفعولية لاني محل خفض على الاضافة وذهب هشام الى انها للتوئين واجاز في السعة هذا  
ضاربك وضاربى فالكاف والياء في محل نصب على انه مفعول لاني محل جر بالاضافة وفي البيت ضرورة أخرى  
وهي الترخيم في غير النداء وذلك في قوله شراح قال القراء اراد شراحيل فرخم في غير النداء قلت يمكن ان  
شراحيل منادى ومسلمنى خبر لمحذوف أي أنت مسلمنى الى قومي يا شراحيل وشراحيل اسم رجل ممنوع من  
الصرف عند سيويه كان معرفة او نكرة لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش في النكرة اهدما منى  
(قوله فضرورة) كان الاولى ان يقول فتونه للوقاية دخلت على اسم الفاعل للضرورة لاتوئين خلافا لهشام

(قوله)

اعراب مساكين فنصبه بالفتحة لالاياء (حذف التوئين) يحذف لزوما لدخول

أل نحو الرجل وللضافة نحو غلامك ولشبهها نحو لا مال لزيد اذ لم تقدر اللام مقحمة فان قدرت فهو مضاف ولما منع الصرف نحو فاطمة  
وللوقف غير النصب وللانصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف فاما قوله امسلمنى الى قومي شراح فضرورة خلافا لهشام

(قوله ثم هو نون وقاية الخ) قصد بهذا بيان مذهب الجمهور في نون مسلمي والرد على هشام فان مذهبه أن النون في نحو مسلمي ليست نون وقاية بل هي تنوين والياء مفعول لا مضاف اليه كما سبق ولا شك أن هذه الدعوى لا تتأتى له في نحو المواثيق لأن ال صادرة عن التنوين فلم يبق إلا أن يقال أن النون في كلا الموضعين نون وقاية لحقت الاسم شذوذاً (قوله) إذ لا يجتمع التنوين مع أل) هذا التعليل انما هو في المنظر به (قوله) ولكون الاسم علماً مراده بالعلم ما يشمل الاسم والكتابة واللقب وفي حكم العلم ما كنى به عنه كفلان (قوله) ولكون الاسم علماً خرج الوصف نحو جاءني كريم ابن زيد وقوله موصوفاً مخرج ما اذا كان الواقع بعده خبراً فلذا كان القياس قراءة وقالت اليهود عزير ابن الله بالتنوين (قوله) ولكون الاسم علماً الخ) وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفاً فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه وخطاً بحذف ألف ابن فان لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم ابن كريم أو زيد ابن أخين لم يحذف التنوين لفظاً والألف خطاً لقلة الاستعمال وكذا ان لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو على أنه مبتدأ وخبر لقلة استعماله أيضاً مع أن التنوين حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ وخبره اه شني (قوله) وأضيف الى علم) خرج جاءني زيد ابن كريم (قوله) وأضيف الى علم الخ) ظاهره سواء كان هذا العلم الذي أضيف اليه ابن أو ابنة اسماً لا في الأول أو جدهم به مضمناً بشرط أن يكون علماً لا ب لجد أو أم أو كان وجهه أن هذا الحذف منوط بالكثرة والأكثر نسبة الانسان الى أبيه لاجده اه دماميني (قوله) جارية من قيس بن ثعلبة) تمامه كريمة أخوها المصعب قال ابن جني الذي ارى أنه لم يرد في هذا البيت وما جرى مجراه أن يجري ابنا وصفاً على ما قبله ولو أراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر أراد أن يجري ابناً على ما قبله بدلاً منه وإذا كان بدلاً لم يجعل معه كالشيء الواحد فوجب لذلك أن يتوى انفصال ابن عما قبله وإذا قدر كذلك فقد قام بنفسه ووجب أن يبتدأ به وعلى ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كأنك قلت كلمت زيدا كلمت ابن بكر لأن ذلك حكم البدل إذ البدل في التقدير من جملة أخرى غير جملة المبتدأ منه وقال بعض المتأخرين لو كان الامر على ما قاله ابن جني لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيراً في كلامهم لانه وجه مانع من ذلك لانه قليل فقلت كان الوجه أن يحمل على أنه ضرورة اه دماميني (قوله) ويحذف الخ) عطف على قوله يحذف لزوماً (قوله) فالفيتة) أي فوجده غير طالب رضى يقال استعنته فاعتنى أي استرضيته فأرضاني (قوله) ولا إذا كراهه) أصله ولا إذا كر عطف على مستعتب والله معمول لاسم الفاعل لاعتداده على النفي فقد حذف التنوين لالتقاء الساكنين (قوله) وانما آثر) بالمد والضمير للشاعر وقوله ذلك أي الحذف لالتقاء الساكنين وقوله على حذفه متعلق بما ذكر (قوله) للاضافة لارادة الخ) اللام الأولى تعاميل للحذف والثانية للايثار وقوله للاضافة الخ أي بان كان يقول ولا إذا كراهه فيكون حذف التنوين لاجل الاضافة (قوله) تماثل المتعاطفين) أي إذا كر ومستعتب أي ولو ارتكب الاضافة لكان المعطوف معرفة لاضافته الى المعرفة ورد ذلك بان اضافة اسم الفاعل لمعموله لا نفيد التعريف وأجيب بان محل كونها لا نفيد التعريف اذا جعل اسم الفاعل للحال أو الاستقبال اما ان جعل للماضي أو للاستمرار فانه يفيد التعريف وقوله المتعاطفين أي المعطوف والمطوف عليه (قوله) قل هو الله أحد اه الصمد) أي يحذف التنوين لالتقاء الساكنين (قوله) وبنصب النهار) أي وما على جره حذف التنوين للاضافة (قوله) كقبل وبعد) أي فهي مبنية على الضم لقطعها عن الاضافة لفظاً ونية معناها وهي محتملة لأن تكون اسم ليس ومحتملة لأن تكون خبرها (قوله) لانها اسم ليس) أي متعينة لكونها اسم ليس فتقوله لانها صلة متعينة وليس على شيء (قوله) ويرده الخ) حاصل الرد أن هذا التركيب مطرد وحذف المضاف اليه ونية لفظه غير مطرد إذ لا يحذف الخ (قوله) الا ان أشبه) أي المضاف لغير المذكور في اللفظ المضاف للمذكور (قوله) وثاني) مبتدأ وقوله مع أنه أي الثاني مضاف اليه

ثم هو نون وقاية لا تنوين  
كقوله  
وليس المواثيق لير فدخا ثباً  
إذ لا يجتمع التنوين مع  
الولكون الاسم علماً  
مرصوفاً بما اتصل به  
واضيف الى علم من ابن  
أوابنة اتفاقاً وبنيت عند  
قوم من العرب فاما قوله  
جارية من قيس بن ثعلبه  
فضرورة ويحذف لالتقاء  
الساكنين قليلاً كقوله  
فالفيتة غير مستعتب  
ولا إذا كراهه الا قليلاً  
وانما آثر ذلك على حذفه  
الاضافة لارادة تماثل  
المتعاطفين في التنكير وقرى  
قل هو الله أحد الله الصمد  
ولا الليل سابق النهار بترك  
تنوين احد وسابق وبنصب  
النهار واختلاف لم ترك  
تنوين غير في نحو قبضت  
عشرة ليس غير قبل لانه  
مبنى كقبل وبعد وقبل لنية  
الاضافة وان الضمة  
اعراب وغير متعينة لانها  
اسم ليس لا محتملة لذلك  
والخبرية ويرده ان هذا  
التركيب مطرد ولا يحذف  
تنوين مضاف لغير  
مذكور باطراد الا ان أشبه  
في اللفظ المضاف نحو قطع  
الله يد ورجل من قالها  
فان الاول مضاف الى  
المذكور والثاني لمجاورته له  
مع انه المضاف اليه في المعنى  
كأنه مضاف اليه لفظاً

(حذف ال) تحذف الازافة المعنوية وللتداء نحو يا رحمن الامن اسم الله تعالى والجل المحكية قبل والاسم المشبه به نحو يا الخليفة هيبه وسمع سلام عليكم بغير تنوين فقبل على اضمار ال (٢٧٣) ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف اليه والاصل سلام الله عليكم وقال الحليل

في ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا هو على نية ال في خير ويرده أنها لا تجماع من الجارة للمفضول وقال الأخفش اللام زائدة وليس هذا بقياس والتركيب قياسي وقال ابن مالك خير بدل وابدال المشتق ضعيف وأولى عندي أن يخرج على قوله

هو لقد أمر على التثنية بسني (حذف لام الجواب) وذلك ثلاثة حذف لام جواب لو نحو لو نشاء جعلناه أجاها وحذف لام لقد يحسن مع الطول نحو وقد أفلح من زكاها وحذف لام لا فعلن يختص بالضرورة

كقول عامر بن الطفيل وقتيل مرة أثارن فانه فرغ وان اخا لم يثاره (حذف جملة القسم)

كثير جدا هو لازم مع غير الباء من حروف القسم وحيث قيل لا فعلن او لقد فعل او اثن فعل ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة نحو لا عذبه عذابا شديدا الآية ولقد صدقكم

الله وعده لئن أخرجا لا يخرجون معهم واختلف في نحو لزيد قائم ونحو ان زيدا قائما ولما تم هل يجب كونه جوابا لقسم او لا (حذف جواب القسم)

وجب إذا تقدم عليه

أى الى المذكور وخبر المبتدا وقوله لمجاورته له أى للمذكور علة مقدمة على المفعول (قوله تحذف للاضافة المعنوية) أى لان الازافة المعنوية موضوعه لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة وتعرفه ان كان معرفة فلو لم تحذف ال من المضاف اضافة معنوية لزم تعريف المرف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وكل ذلك تحصيل الحاصل (قوله الازافة المعنوية) أى لا للاضافة اللفظية نحو الضارب رأس الجاني والضارب الرجل (قوله الامن اسم الله تعالى) نحو يا الله وقوله والجل المحكية نحو يا الرجل قائم (قوله يا الخليفة هيبه) أى لان تقديره يا مثل الخليفة في الهبة فدخل يا في الحقيقة على غير الالف واللام (قوله هو على نية ال في خير) أى لتوافق الصفة موصوفها في التعريف (قوله انها) أى ال الداخلة على أفعل التفضيل (قوله الجارة للمفضول) قيد به لانها تجماع من الجارة لغير المفضول كما إذا بنى أفعل التفضيل بما يتبعه بمن كقول الحكيم فهم الأقربون من كل خير ه وهم الأبعدون من كل دم

ويجوز أيضا أن تجماع من هذه الجارة للمفضول مقدمة عليها ومؤخرة نحو زيد أقرب من عمرو من كل خير اه شمني (قوله اللام زائدة) أى اللام في الرجل (قوله وليس هذا) أى زيادة اللام وقوله والتركيب قياسي أى فسد ما قاله الأخفش (قوله وليس هذا) أى زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذي كلامنا فيه قياسي فبطل كلام الأخفش القائل ان ال في الرجل زائدة (قوله وابدال المشتق) أى من الجامد كالرجل وقوله ضعيف أى فبطل ما قاله ابن مالك قال الرضى والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم يحتاج إلى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله

فلا وأيك خير منك انى ه ليؤذني التجمع والصهيل

قدر الموصوف أى فلا وأيك رجل خير منك اه شمني (قوله وأولى عندي أن يخرج على قوله) أى على طريقة قوله الخ أى بان تجعل ال جنسية وما بعده صفة له (قوله ان يخرج على قوله الخ) أى بجعل ال لتعريف الجنس فيكون مدخولها في المعنى كالنكرة فيصح نعتها بالنكرة اه شمني (قوله وحذف لام لقد) أى لام جواب القسم الداخلة على قد (قوله يحسن مع الطول) أى مع طول الفصل بين القسم والجواب (قوله وحذف لام لا فعلن) أى حذف لام جواب القسم الداخلة على المضارع المؤكد بالنون (قوله وقتيل مرة الخ) مرة بضم الميم وراء مشددة وبهاء تأنيث أبو قبيلة من قريش وأبو قبيلة من قيس عيلان وأثارن أى أطلب دمه واقتل قاتله مضارع ثار يفتح المثناة والهمز والفرغ يكسر الفاء وفتحها وبالعين المعجمة الهدر يقال ذهب دمه فرغاهى هدرالم يطلب (قوله أثارن) أى لا تارن (قوله مع غير الباء من حروف القسم الخ) اذ لا يجوز التصريح بفعله إلا معها (قوله زيد قائم والله) حذف جواب القسم لدلالة الجملة قبله عليه (قوله ومنه ان جاء في الخ) هذا المثال الثاني ليس من القسم الاول قطعا وإنما هو من القسم الثاني وقد ضرح بذلك في أول الترجمة التي تاتي وهي حذف جملة جواب الشرط فالظاهر أن ما هنا هو قوله الدما ميني فلم يعتبر المصنف التقدم الرتبى وقال الشمني ليس هذا هو اود ذلك لان الشرط والقسم إذا اجتماعا يؤتى بجواب السابق مستغنى به عن جواب المتأخر والاصل في الجواب أن يلي ما هو جواب عنه فيكون أكرمه في المثال مقدم ما في الرتبة على القسم ويكون المثال ما حذف منه جواب القسم لتقدم ما يغنى عنه لكن في الرتبة دون اللفظ ولهذا قال المصنف ومنه اه شمني (قوله ان جاء في زيد والله أكرمه) هذا جواب الشرط وجواب القسم محذوف لدلالة ما قبله وهو الجملة الشرطية عليه (قوله زيد والله قائم) أى يزيد وقائم قاتنان مقام الجواب لجواب القسم محذوف لدلالة الجملة التي اكتشفته عليه (قوله خبرا عن المتقدم) أى فهو ما حذف فيه الجواب لاجل

ما اواكتشفه ما يغنى عن الجواب ف الاول نحو زيد قائم والله ومنه ان جاءني زيد والله أكرمه والثاني نحو زيد والله قائم فان قلت زيد والله إنه قائم او لقائم احتمال كون المتأخر عنه خبرا عن المتقدم عليه واحتمل كونه



جوابا وجملة القسم وجوابه الخبر ويجوز في غير ذلك نحو والتنازعات غرقا آيات أي اتبعه ثبوت دليل ما بعده وهذا المقدور هو العامل في يوم ترجف أو عامه اذ كرو قيل الجواب إن في ذلك لبرة وهو بعيد بعده ومثله في القرآن المجيد أي ليهلكن دليل كماله كذا أو إنك لمنذر دليل بل عجبا أن جاءهم منذر وقيل الجواب مذکور فقال لا خفش قد علمنا وحذفت اللام للطول مثل قوله أفلاح من زكاهما ابن كيسان ما يلفظ من قول الآية الكوفيون بل عجبا أو المعنى لقد عجبوا بعضهم إن في ذلك لذكرى ومثله في القرآن ذي الذكرا أي أنه لم يجر أو لأنك لمن المرسلين أو ما لا مركبا يزعمون وقيل مذکور فقال الكوفيون والزجاج إن ذلك لحق وفيه بعد لا خفش إن كل إلا كذب الرسل القراء أو ثعلب ص لأن معناه صدق الله وبرده أن الجواب لا يتقدم وقيل كماله كذا وحذفت اللام للطول (حذف جملة الشرط) هو مطرد بعد (٢٧٣) الطلب نحو فاتبعوني

يحييكم الله أي فان تتبعوني يحييكم فاتبعني أمدك ربنا آخرنا إلى أجل قريب نجب دعوتك وتبع الرسل وجاء بدونه نحو إن أرضي واسعة فأي فاعبدون أي فان لم يأت إخلاص العباد إلى في هذه البلدة فأي فاعبدون في غير هاهنا اتخذوا من دونه أولياء فآله هو الولي أي أن أرادوا وليا بحق فآله هو الولي أو تقولوا لو أنزل علينا الكتاب لكنا أهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة فمن أظلم من كذب بآيات الله أي إن صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنتم فقد جاءكم بينة وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم وإنما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط وهي من حذفها وحذف جملة الجواب لأنه تذکر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب وذلك يسمى جوابا يجوز أن يأتي وجعل منه الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر الدين

١٠ اكتفه أي دلالة عليه (قوله الخبر) أي خبر المبتدا (قوله ويجوز) أي حذف الجواب في غير ذلك أي غير إذا تقدم عليه أو اكتفه ما يعنى عنه (قوله والتنازعات) هذا قسم (قوله بدليل ما بعده) أي يوم ترجف (قوله بعده) أي من القسم (قوله ومثله) أي مثل المثال المتقدم في كون جواب القسم محذوف فافيه ولم يتقدم عليه أو يكتفه ما يعنى عنه (قوله وفيه بعد) قال القراء لا نجد هذا أقول مستقيما في العربية لنا أخره جدا عن قوله والقرآن (قوله ص) أي والقرآن ص وهذا القول مبني على جواز تقدم جواب القسم وإن ص معناه صدق الله (قوله أن الجواب لا يتقدم) أي مطلقا سواء كان جواب قسم أو شرط (قوله حذف جملة الشرط) أي مع الاداة (قوله هو مطرد بعد الطلب الخ) هذا مبني على أن الجملة الواقعة بعد الطلب لاداة شرط مقدرة مع فعل الشرط وإن الجازم للفظ فعل تلك الجملة الاداة المقدرة أو ما على القول بأن الجملة الواقعة بعد الطلب الجواب للطلب المتقدم وإن الجزم به فلا حذف في الكلام (قوله فاتبعني أمدك) أي فان تتبعني أهدك (قوله نجب دعوتك) أي أن تؤخرنا لأجل قريب نجب دعوتك (قوله وجاء) أي حذف الشرط وقوله بدونه أي بدون تقدم الطلب (قوله في هذه البلدة) أي مكة (قوله أي إن صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم) أي وجب عليكم الإيمان لأنه قد جاءكم فبوعلة الجواب المحذوف (قوله وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم) لعل الأظهر وإن كذبتم فأنتم ظالمون إذ لا ظلم الخ أمل اه تقرير رددير (قوله وهي من حذفها) أي والحال أنها من حذفها الخ (قوله لأنه قد ذكر في اللفظ جملة) أي وهي فن أظلم وقوله فقد جاءكم بينة الخ وقوله قائمة مقام الجواب أي وهي تسمى جوابا يجوز (قوله ويرده الخ) واجب بأننا لا نسلم أن الجواب هنا جاء فعلة فعلها منفى بلم بل هي جملة اسمية والتقدير فأنتم لم تقتلوهم فالأسم الدخلة عليه الفاء محذوف وقد صرح بهذا الزمخشري حيث قال والفاء جواب شرط محذوف تقديره إن افتخرتم بقتلهم بأنتم لم تقتلوهم وليكن الله قتلهم فلا معنى للاعتراض عليه تأمل (قوله لا تدخل عليه الفاء) أي وحينئذ فلا يصح أن يجعل قوله ولم تقتلوهم جوابا للشرط مقدر (قوله كثير) أي لكن إلا كثر على أن حذف جملة الشرط مع فاء الاداة جائز مطلقا وذهب بعضهم إلى أنها لا تحذف إلا مع فاء لا النافية أيضا كذا البيت اه شني (قوله هو أن فعل ظالم) هو مبتدأ وان فعل فعل فعل الشرط وظالم خبر المبتدأ والجواب محذوف دل عليه ما اكتفه أي هو ظالم (قوله وإن إن شاء الله لم يتدبر) أي إن شاء الله إن شاء الله لم يتدبر (قوله ما ككتفه) (قوله وقول ابن معطى) أي في ألفيته (قوله ما من ذلك) أي حينئذ قوله هو الكلام خبر اللفظ والجواب محذوف دل عليه ما اكتفه (قوله مع كون الشرط مضارعا) أي لأن الجواب لا يحذف إلا إذا كان الشرط ماضيا كما في الأمثلة المذكورة وأما إن كان الشرط مضارعا فلا يجوز حذف جوابه إلا في الضرورة (قوله وهي حذف الفاء) أي من

[ ٣٥ - دسوقي - ثاني ] فلم تقتلوهم أي إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ويرده أن الجواب المنفى بلم لا تدخل عليه الفاء وجعل منه أو البقاء فذلك الذي يدع اليتيم أي إن أردت معرفته فذلك وهو حسن وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله فطافها فلست لها بكيف. والإيمل مفرك الحسام أي وإن لا نطقها (حذف جملة جواب الشرط) وذلك واجب إن تقدم عليه أو اكتفه ما يدل على الجواب فالأول نحو وظالم أن فعل والثاني نحو هو أن فعل ظالم وإن إن شاء الله لم يتدبر ومنه والله إن جاءني زيدا كرمته وقول ابن معطى (اللفظ أن يفد هو الكلام ما من ذلك ففيه ضرورة وهي حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا وأما الجواب الجملة الاسمية وجملة الشرط والجواب خبر ففيه ضرورة أيضا وهي حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها

وهم ابن الحيازة قطع هذا الوجه ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو فان استطعت ان تبغى فقافى الارض الآية أى فافعل ولو ان قرآنا سیرت به الجبال الآية أى لما آمنوا به بدليل وهم يكفرون بالرحمن والنحيبون يقدر لكان هذا القرآن وما قدرته أظهر لو تعلمون علم اليقين أى لا تردعهم وما ألهاكم التكاثر ولو افتدى به أى ما قبل منه ولو كنتم في روج مشيدة أى لا دركم وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون أى أعرضوا (٢٧٤) بدليل ما بعده أن ذكرتم أى طيرتم ولو جئناكم بمثل ما مددناى لنفدوا لو ترى إذا المجرمون ناكسوا رؤسهم

أى لرايت أمرافطعا ولولا فضل الله عليكم ورحمته أن الله تواب حكيم أى لمكنتم قل أرأيتم إن كان من عند الله وكفرتم به قال الرمشى تقديره أستم ظالمين بدليل إن الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جوابا إلا بالفاء مؤخرة عن الهمزة نحو إن جئتكم أفأحسن إلى ومقدمة على غيرها نحو فهل تحبون إلى (تنبه) التحقيق أن من حذف الجواب مثل من كان رجوا لقاء الله فان أجل الله لآت لأن الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد وإنما الأصل فليبادر العمل فان أجل الله لآت ومثله وإن تجهر بالقول أى فاعلم أنه غنى عن جهرك فانه يعلم السرون إن يكذبوك أى فصبر فقد كذبت رسل من قبلك إن يمسسكم قرح أى فاصبروا فقد مس القوم قرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان أى بفعل الفواحش والمنكرات فانه يأمر بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله ورسوله

الجواب الواقع جملة اسمية (قوله) وهم ابن الحيازة أى في شرحه على الفية ابن معطى (قوله) إذ قطع هذا الوجه أى قطع بهذا الوجه يقتضى عدم صحة الأول وهو غلط (قوله) في غير ذلك أى في غير ما إذا تقدم عليه الشرط أو اكتنفه ما يقتضى عن الجواب (قوله) سیرت به الجبال أى عن مقارها وزعزت عن مضاجعها وقوله أو قطعت به الأرض حتى تتصدع وتزابل قطعاً أو كالم بالموتى تسمع وتجب (قوله) لكان هذا القرآن أى لكونه غاية في التذكير ونهاية في الانذار والتخويف كما قال تعالى لو أنزلناه هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً متصدعاً من خشية الله (قوله) وما قدرته أظهر أى للدليل المذكور وفيه أن ما قدره ما يضاد عليه قوله تعالى لو أنزلنا هذا القرآن على جبل فلم يبتين كون قدره أظهر من تقديرهم واعلم أن كلامنا الوجهين ودليل كل واحد ذكره في الرمشى فلم يقدر المصنف شيئاً انفرد به عن غيره خلافاً لما يشعر به قوله وما قدرته أظهر الخ (قوله) بدليل ما بعده أى وهو قوله وما نأتيتهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين (قوله) تقديره أستم ظالمين) هذا صريح في أن الرمشى جعل جملة الاستفهام جواباً مع أنه لم يقع في الكشف هذا الكلام على هذه الصورة وليس فيه ما يقتضى أن جملة الاستفهام جواباً ونص ما فيه والمعنى قل أخبروني أن اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفرهم به واجتمع شهادة أعلم بنى اسرائيل على نزول مثله مع إيمانه به مع استكباركم عنه وعن الإيمان بالسلم أهل الناس وأظلمهم اه كلامه فان قلت ان هذه الجملة المقدرة إذا لم تجعل جواباً للشرط فها موقها قلت موقها مفعول لا خبرونى والعامل معلق فان قلت فان جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف دل عليه الجملتان المذكورتان له والتقدير إن كان من عند الله فأخبرونى أستم ظالمين اهدم ما مبنى (قوله) ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جواباً أى وحينئذ فما قدره بقوله أستم ظالمين لا يصح أن يكون جواباً بل يقدر فأخبرونى أستم ظالمين (قوله) سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد (قوله) ويرده أن يكون قوله فان أجل الله لآت جواباً لعدم نسيبه عن الشرط (قوله) ومثله وإن تجهر بالقول (قوله) قال الدما مبنى يشكل عليه مضارعة الشرط في هذه الآية والأربعة بعدها مع أنهم نصوا على أن الجواب لا يحذف في السعة إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً وعدوا من الضرورات

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم . يعلم ربى أن يتنى واسع وقد يجاب بأنه لما سدشى مسد الجواب كأنه لم يحذف وقوله لا يحذف الجواب إلا إذا كان الشرط ماضياً مرادهم لا يحذف من غير سدشى مسده (قوله) إن صدقت النفى أى فمعنى نعم حينئذ لم يقم وقوله وبلى أى وتقول بلى إن أبطلته أى فمعنى بلى حينئذ انه قام (قوله) ما إن تزال (قوله) من زائدة أى لا تزال وقوله منوطة أى معلقة اسم مفعول من قولك نطت الشيء أنوطه إذا علقت والرجاء توقع أمر محبوب ضد اليأس فهو مادام مترجياً وقوع ما يجب خائف من عدم وقوعه (قوله) بمعنى نعم أى لأنها لو كانت المؤكدة العاملة لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جائز فيها ما صرحوا به من أن المؤكدة لا يجوز حذف جزأيا معها تقرير شيخنا دردير (قوله) خلافاً لاكثرهم أى حيث قالوا إن المعنى قللت نعم أى قد علاني فان بمعنى نعم والهاء الساكت

والذين آمنوا إلى يغلب فان حزب الله هم الغالبون وان عزموا الطلاق أى فلا تؤذوهم بقول ولا فاعل فان الله يسمع ذلك ويعلمه (قوله) فان تولوا أى فلا لوم على فقدأ بلفظكم (حذف الكلام بجملة) يقع ذلك باطراد في مواضع أحدها بعد حرف الجواب قال أقام زيد فتقول نعم والم يقم زيد فتقول نعم ان صدقت النفى وبلى إن أبطلته ومن ذلك قوله قالوا أخفت قللت ان وخيفتى . ما ان تول منوطة برجائى . فان ان هنا بمعنى نعم وما قوله ويقلن شيب قد علا . ك وقد كبرت قللت لأنه فلا يلزم كونه من ذلك خلافاً لاكثرهم

الجواز أن لا تكون الهاء للسكت بل اسم لأن على أنها المؤكدة والخبر محذوف أي أنه كذلك هو الثاني بعد نعم وبس إذا حذف المحصور وقبل أن الكلام جملتان نحو أنا وجدناه صابرا نعم العبد والثالث بعد حروف النداء في مثل ياليت قومي يعلمون إذا قبل أنه على حذف المنادى أي يا هؤلاء الرابع بعد أن الشرطية كقوله قالت بنات العم ياسلمى (٢٧٥) وإن كان فقيرا معدما قالت وإن

أي وأركان كذلك رضىته  
الخامس في قولهم أفعل  
هذا إما لا أي إن كنت  
لا تفعل غيره فافعله  
(حذف أكثر من جملة  
في غير ما ذكر)

أشد أبو الحسن  
أن يكن طبعك الدلال  
فلو في سالف الدهر  
والسنين الخوالي أي  
أن كان عادتك الدلال  
فلو كان هذا فيما مضى  
لاحتملناه منك وقالوا في  
قوله تعالى قلنا اضربوه  
بعضها كذلك يحيى الله  
الموتى التقدير فضربوه  
فحي قلنا كذلك يحيى  
الله وفي قوله تعالى أنا  
أنشكم بتأويله فارسلون  
الآية التقدير فارسلون  
إلى يوسف لاستعبده

الرؤيا فارسلوه فأناه  
وقال له يا يوسف وفي  
قوله تعالى قلنا اذهبوا إلى  
القوم الذين كذبوا بآياتنا  
فدبرناهم التقدير فأتيناهم  
فأبلغناهم الرسالة فكذبوها  
فدبرناهم (تنبيه)  
الحذف الذي يلزم النحوى  
النظر فيه هو ما انتصته  
الصناعة وذلك بأن يجد  
خبرا بدون مبتدا أو  
بالعكس أو شرطا بدون  
جزاء أو بالعكس أو

(قوله لجواز أن لا تكون الهاء للسكت) أي وأما لو جعلت للسكت لكان منه (قوله وقيل أن الكلام جملتان)  
أي والحال أنا قلنا أن الكلام جملتان أي نعم الرجل جملة والمخصوص مبتدأ خبر محذوف أو خبر لمحذوف  
وأما إذا قلنا أنه مبتدأ خبر جملة قبله فالحذف جزء الكلام (قوله نعم العبد) أي هو أيوب (قوله بعد حروف  
النداء) أي لأن المحذوف أدعو والمنادى (قوله إذا قبل أنه على حذف المنادى) احترز بهذا عما إذا  
قبل أن حرف النداء إذا ولي ما ليس بمنادى يكون لجر دلتية لأن الكلام حينئذ لا حذف فيه وإنما كان هذا  
الثالث من حذف الكلام بجملة أي بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة لأن المنادى عند سيويه وجمهور  
البصريين مفعول به لا يدعو مقدر وأصل يازيدا أدعو زيدا حذف أدعو لزوما لكثرة الاستعمال  
ودلالة النداء عليه فجاء الجملة الفعل والفاعل محذوفان فإذا حذف المنادى أيضا كان الكلام بجملة  
محذوفا أه شئ (قوله وإن كان فقيرا معدما) يروى بدل معدما (م) عيا بفتح العين المهمة وكسرا إلى  
التحيتين وتشديد الثانية من العى ضد البيان قبل هذا البيت لرؤية وقوله

قالت سلمى ليت لى زوجا يمن يغسل جلدى وينسبى الحزن  
وحاجة ما أن لها عندي تمن ميسورة قضاؤها من ومن

قالت بنات العم الخ ومن تخفيف النون وأصله التشديد وحاجة مطف على زوجها أرادت بها الشهوة وما نافية  
وأن زائدة قال الدمامي لا يخفى أنك إذا قلت أن جاء زيدا كرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب  
أن الشرطية وجملتها وليس شيء من الجملتين حال تعلق أن به وارتباطها به كلاما لعدم استقلاله بالاستفادة بل  
مجموع ذلك هو الكلام وإذا كان كذلك فالمحذوف في هذا الموضع والذي بعده بعض الكلام لا الكلام  
بجملة وجوابه أن المصنف ألقى الحرف لعدم مدخلية في الاستناد الكلامي والحكم الإهراي (قوله أي  
أن كنت لا تفعل غيره فافعله) إنما قرأه لأن المعلق عليه عزمه على عدم الفعل تدبر  
(حذف أكثر من جملة)

(قوله في غير ما ذكر) أي من الشرط وجوابه وجواب القسم (قوله أن يكن طبعك) بالباء الموحدة مثلك  
الطاء وفي نسخة طبعك وهو بمعناه والبيت من أبيات العبيد بن الأبرص وبعده  
كنت يضاه كالماء وإذا تيك نشوان مرخبا أذبالى  
فانركى خط حاجبك وعيشى معنا بالرجاء والتأمال  
قد زعمنى أى كبرت وأنى قللى مالى وضمن عنى الموالى  
أن ترينى تغير الرأس منى وعلا الشيب مفرقى وقذالى  
فبما أدخل الحباء على مضمومة الكشح طفلة كالغزال  
فتعاطيت جيدها ثم مالت ميلان الكشب بين الرمال  
ثم قالت فدا لنفسك نفسى وفدا المالى ثم أهلك مالى

(قوله ولو كان هذا فيما مضى لا احتملناه منك) أي فقد حذف جملة شرط ولو جملة جوابها وذلك أكثر من جملة  
وفيه أن هذا لا يخرج عما تقدم لأن حذف كل من الجواب والشرط قد تقدم والجواب أنه غير من حيث أن  
المحذوف لا مران مع أى وما تقدم حذف واحد فقط (قوله أو بالعكس) أن بأن يجد مبتدأ بدون خبر وقوله  
أو بالعكس أى أو جزاء بدون شرط (قوله نحو ليقول الله) أي خلقهم الله وقوله قالوا خيرا أى أنزل خيرا

مطوفا بدون معطوف عليه أو معمولا بدون عامل نحو ليقول الله ونحو قالوا خيرا ونحو خير عافاك الله وأما قولهم في نحو  
سراييل تقيمكم الحر ان التقدير والبرد ونحو وتلك نعمة تمنها على أن عبدت بنى إسرائيل ان التقدير ولم تعبدنى ففضول في فن النحو  
(م) قوله بدل معدما الصواب بدل فقيرا لأنه لا يستقيم الوزن إلا بذلك اه

بالمعكس أو للجبل به أو  
للخوف عليه أو منه  
ونحو ذلك فإنه تعامل  
منهم على صناعة البيان ولم  
أذكر بعض ذلك في  
كتابي جريا على عادتهم  
وأشده وهل ألاما لمن  
غزية إن غوت غويت  
وإن ترشد غزية أرشده  
بل لاني وضعت الكتاب  
لإفادة متعاطي التفسير  
والعربية جميعا وأما  
قولهم في ركب الافة  
طليحان انه على حذف  
عاطف ومطوف أي  
والافة فلازم لهم ليطابق  
الخبر المخبر عنه وقيل هو  
على حذف مضاف أي  
أحد طليحين وهذا  
لا يتأني في نحو غلام زيد  
ضربتهما (الباب السادس  
من الكتاب في التحذير  
من أمور اشتهرت بين  
المعربين والصواب خلافها)  
وهي كثيرة والذي  
يحضرنى الآن منها  
عشرون موضعا (أحدها)  
قولهم فلو أنها حرف امتناع  
لا امتناع وقد بينا الصواب  
في ذلك في فصل لو  
وبسطنا القول فيه بما لم  
نسق إليه (الثاني) قولهم  
في إذا غير الفجائية أنها  
ظرف لما يستقبل من  
الزمان وفيها معنى الشرط  
غالبًا وذلك معيب من  
جهات أحدا ما أنهم  
يذكرونه في كل موضع وإنما  
ذلك تفسير للأداة من

وقوله خير أي على خبر فهد أمثلة لما إذا وجد المعمول بدون عامل (قوله) وإنما ذلك للمفسر أي لان المعنى  
لا يستقيم إلا عليه (قوله جريا) علة للمعنى أي لم أذكر ذلك بحيث أكون جريا على عادتهم وأشده هذا البيت  
اعتذارا (قوله وأشده) يحتمل أن يكون منصوبا بان مضرة طنا على المصدر المتقدم وهو قوله جريا على حد  
قولنا وليس عبا. وتقرعني. ويحتمل أن يكون مرفوعا على الاستئناف أي وأنا أشده والبيت لبريد بن  
الضبة وغزية بغير معجزة مفتوحة زى قيلة والمضارعان يجوز فيهما ضم الشين وفتحها يقال رشد يرشد  
كنصر نصير ورشد يرشد كفرح يفرح وغرضه أنه لم يذكر في كتابه بعض ما أورده بما يتعلق بغير الأعراب  
لأجل انتفاء أثر غيره من فعل ذلك من المعربين حتى يحتاج إلى أن يشهد هذا البيت اعتذارا عن ذلك وإنما فعله  
لأمر آخر وهو أنه وضع كتابه ليفيده من تعاطي التفسير والعربية جميعا فلا حاجة إلى إقامة مثل ذلك العذر اه  
دمايني (قوله بل لاني الخ) الاوضح حذف الاضراب وقوله لاني الخ علة للنفي أي لان وضعت هذا الكتاب  
لإفادة متعاطي التفسير والنحو أي وبيان الاغراض التي يحذف الفاعل أو المفعول لأجلها لا تفيد متعاطيها  
فائدة لان صناعة النحو لا تتوقف عليها وكذلك استقامة معنى الكلام لا تتوقف عليها (قوله لا فائدة متعاطي  
التفسير والعربية جميعا) بل لا فائدة علم الأدب أو طائفة مطلق العلم وما أحسن قول منجك باشافي ديوانه  
بداوى السقيم بصرت رخيم \* وطبع سليم وذات تحب  
كآل غريب ولفظ عجيب \* ومعنى اللبيب بحسن الأدب

### ( الباب السادس من الكتاب )

( قوله حرف امتناع لا امتناع ) أي حرف يدل على امتناع جوابها لا امتناع شرطها وهذه العبارة فاسدة لاقتضاءها  
أن لو تكون لا انتفاء الأمرين دأبا وليس كذلك لأنها إما تتدل على انتفاء الأمرين إذا كان الجواب مساويا  
للشرط في التحقق كما في لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فإن كان أهم منه فلا تدل على انتفاء الجواب  
بل على انتفاء الشرط فقط كما في لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا إذ لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس  
انتفاء الضوء إنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط وهو ضوء الشمس وقد تكون لتقرير الجواب سواء  
وجد الشرط أولا كما في لو لم يخف الله لم همه والحاصل أن هذه العبارة التي قالوها نفيها دأبا لا امتناع الأمرين  
مع أنها قد تكون لا امتناع الأول وقد تكون لتقرير الجواب مطلقا وجد الشرط أولا ( قوله وقد بينا الصواب  
في ذلك ) أي فيما يقال فيها وهو حرف يدل على انتفاء نال يلزم لثبوته ثبوت نأليه أي حرف يدل على انتفاء نأليه  
وهو الشرط يلزم من ثبوت ذلك الشرط ثبوت نأليه وهو الجواب وإنما كانت هذه العبارة صوابا لأنها لم يمرض  
فيها النفي الثاني بل لنفي الأول وأن الثاني إنما ثبت عند ثبوت الأول وأما امتناع الثاني عند امتناع الأول فسكوت  
عنه ( قوله أنهم يذكرونه ) أي هذا التفسير ( قوله وإنما ذلك ) أي التفسير أي كونه ظرفا لما يستقبل وفيها  
معنى الشرط غالبا ( قوله من حيث هي ) في نسخة من حيث الجملة والمراد واحد أي من حيث ذاتها بقطع النظر عما  
تحل فيه من المواضع وحينئذ فلا ينبغي أن يذكرك ذلك التفسير بتمامه في كل موضع بل على المعرب أن يبين الخ  
( قوله أم لا ) تقدم أول الكتاب أن هل لا يوتي لها بمعدل فقد يشكلك ارتكاب المصنف له هنا وجوابه أن أم هنا

وأحسن مما قالوه أن يقال إذا أريد تفسيرها من حيث هي ظرف، مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك، والثانية أن العبارة التي تلقى للتدبرين بطلب فيها الإيجاز لتخفف على الألسنة الحاجة داعية (٣٧٧) إلى تكرارها وكان أخصر من قولهم

لما يستقبل من الزمان أن يقولوا مستقبله والثالثة أن المراد أنها ظرف موضوع للمستقبل والعبارة موهمة أنها محل للمستقبل كما تقول اليوم ظرف للسفر فإن الزمان قد يجعل ظرفا للزمان مجازا تقول كتبت في يوم الخميس في عام كذا فإن الثاني حال من الأول فهو ظرف له على الاتساع ولا يكون بدلا منه إذ لا يدل الأكثر من الأقل على الأصح ولو قالوا ظرف مستقبل لسلبوا من لاسباب والايام المذكورين والرابعة أن قولهم غالبا راجع إلى قولهم فيه معنى الشرط كذا يفسرونه وذلك يقتضي أن كونه ظرفا وكونه للزمان وكونه للمستقبل لا يتخلف وقد بينا في بحث إذا ان الامر بخلاف ذلك (الثالث) قولهم التمت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة وإنما ذلك في التمت الحقيقي فاما السببي فأنما يتبع في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتكبر وأما الافراد والتذكير واضدادهما فهو فيها كالفعل تقول مررت برجلين قائم ابواهما وبرجل قائم ابواهما وبرجل قائم أمه وبامرأة قائم ابوها

مقطعة لا متصلة وتسبق ما يتعلق بالمواضع المذكورة (قوله وأحسن مما قالوه) أي من جهة أن هذه العبارة ليست موهمة لخلاف المراد بخلاف عبارتهم ومن جهة إفادة هذه أن إذا صلح لضمين معنى الشرط وليست متضمنة لمعناه بالفعل كما هو ظاهر عبارتهم فإنها في بعض المواضع متضمنة لمعنى الشرط وفي بعضها غير متضمنة لذلك (قوله من حيث هي) أي من حيث ذاتها بقطع النظر عما تقع فيه من المواضع (قوله ظرف مستقبل) أي وأما ظرف لما يستقبل فهو موهوم بخلاف المراد لإفادته أن إذا ظرف للظرف لأن ما يستقبل من الزمان ظرف وقوله ظرف خبر لمخدوف أي هي ظرف والجملة مقول القول (قوله منصوب بجوابه) هذا بناء على ما للجمهور والذي اختاره هو أنها منصوبة بالشرط (قوله صالح لغير ذلك) أي كتضمنها معنى الشرط (قوله فإن الزمان الخ) علة لقوله موهمة (قوله ما الثاني حال من الأول) أي لأن المعنى حالة كونه يوم الخميس مظهروا في عام كذا وقوله فهو أي الثاني ظرف له أي الأول وقوله على الاتساع أي التجوز أي أن الظرفية مجازية لاحتمال لا بد فيها من كون الظرف له احتواء والمظروف له تحيز (قوله ولا يكون) أي الثاني بدلا منه أي من الأول (قوله على الأصح) أي خلافا لمن أجاز إبدال الكل من البعض وجعل منه قوله

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

فجعل طلحة بدلا من أعظم بدل كل من بعض (قوله الاسباب) أي التطويل (قوله وكونه للزمان) أي موضوع للزمان (قوله أن الامر بخلاف ذلك) أي فقد تخرج عن الظرفية بحيث لا تضمن معنى في فلا ينافي أنها اسم زمان فقد زعم الاخفش أنها في محل جر محتمل في قوله تعالى حتى إذا جاؤوها أي سبقوا إلى وقت مجيئهم أي ما هو زعم ابن جني في إذا وقعت الواقعة الآية فيمن نصب خافضة رافعة أن إذا الأولى مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين جالان من ضمير وقت وكذا جملة ليس ومعمولها والمعنى وقت وقوع الواقعة متحققة خافضة لقرم رافعة لا تخبرين وهو وقت رج الأرض وقد تخرج عن الاستقبال فتجى للماضى كافي وإذا رأوا نجارة أو هو انفضوا إليها ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم (قوله يتبع المنعوت في أربعة من عشرة) أي فظاهره مطلقا كان التمت حقيقيا أو سببيا وقوله من أوجه الاعراب أي الثلاثة (قوله فهو فيها كالفعل) يعني فيفرد التمت على الأصح وتضعف المطابقة بينه وبين فاعله في التثنية والجمع فكما تقول مررت برجلين أو برجال يقرم أبواهما أو أبائهم تقول مررت برجلين أو برجال قائم أبواهما أو أبائهم وكما يضعف يقومان أبواهما ويقومون أبائهم كذلك يضعف قائمين أبواهما وقائمين أبائهم إلا إذا كان التمت جمعا لا يجرى مجرى مفردة في الحركات والسكنات بأن يكون جمع تكسير لا جمع تصحيح فإن المطابقة حينئذ لا تضعف نحو مررت برجل قومود غلمانهم وان ضعف ذلك في الفعل نحو برجل يقدعون غلمانهم لأن اسم الفاعل المشبه للفعل إذا جمع جمع تكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لأن الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه أيضا شبه اجتماع فاعلين نحو قومود غلمانهم كما لزم في قاعدون غلمانهم اه شمنى (قوله الظالم أهلها) أي فقد طابق التمت مفرعة في التذكير لا المنعوت في التانيث (قوله غير أن الصفة الخ) هذا مخرج من قوله فهو فيها كالفعل وقوله الرافعة لجمع أي لجمع تكسير (قوله أن تفرد) أي بحيث يقال برجل قائم غلمانهم وان تكسر بحيث يقال برجل قومود غلمانهم أي وأما الفعل فلا يكسر (قوله وهو) أي تكسير الصفة الرافعة ارجع أي من أفرادها (قوله كقوله) أي قول زهير بن أبي سلمى وبعد هذا البيت

وأبيض فياض نداء غمامة على مقتضيه ما تغيب نوافله

وهما من القصيدة التي أولها

وأما يقول قائمين أبواهما وقائمين أبائهم من يقول أكلوني البراغيث وفي التنزيل ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها غير أن الصفة الرافعة لجمع يجوز فيها في النصيح أن تفرد وان تكسر وهو أرجح على الأصح كقوله



بكرت عليه بكرة فوجدته \* فعودا عليه بالصبرم عواذله \* رصح الاستشهاد بالبيت لأن هذا الحكم ثابت أيضا للاخبار الحال (والرابع) قولهم  
في نحو فكلما منهار غدا ان رعدا نمت (٢٧٨) مصدر محذوف ومثله واذا ذكر ربك كثيرا وقول ابن دريد واشتعل المبيض في مسوده

مشت اشتعل النار في جزل  
الغضبي

أى أكلا رعدا وذكرا  
كثيرا واشتعل مثل اشتعل  
النار قيل ومذهب سيويه  
والمحققين خلاف ذلك  
وان المنصوب حال من  
ضمير مصدر الفعل والاصل  
فكلاه واشتعله أى فكلأ  
الأكل واشتعل الاشتعال  
ودليل ذلك قولهم سير  
عليه طويلا ولا يقولون  
طويل ولو كان نعتا للمصدر  
يجاز وبديل انه لا يحذف  
الموصوف إلا والصفة  
خاصة بحسنه تقول رأيت  
كاتبوا لا تقول رأيت طويلا  
لأن الكتابة خاصة بحسن  
الإنسان دون الطول  
وعندي فيما احتجوا به نظر  
أما الأول فلجواز أن المانع  
من الرفع كراهية اجتماع  
مجازين حذف الموصوف  
وتصير الصفة مفعولا على  
السعة ولهذا يقولون دخلت  
الدار بحذف في توسعا  
ومنعوا دخلت الأمر لأن  
تعلق الدخول بالمعاني مجاز  
واسقاط الخافض مجاز  
وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك  
في صفة الأحيان فيقولون  
سير عليه زمن طويل وإذا  
حذفوا الزمان قالوا طويلا  
بالنصب لما ذكرنا وأما  
الثاني فلأن التحقيق  
أن حذف الموصوف

محيا القلب عن سلمى وأعرض باطله \* وعري أفراس الصبا ورواحله  
(قوله بكرت عليه الخ) البكرة بالضم الندوة ويقال بكرت على الشيء وإليه وفيه بكورا ويقال أيضا بكرت  
بالتشديد ابتكرت وابتكرت وابتكرت كل ذلك بمعنى أتيت بكرة وكل من أدر إلى شيء فقد ابتكر إليه في أى وقت  
كان مثل أن يقال بكروا بصلاة المغرب أى صلوا ما عند سقوط القرص كذا في الصحاح وحينئذ فقوله بكرت  
إليه بكرة معناه بادرت بالأتان إليه غدوة أى أول النهار (قوله فوجدته) الهاء مفعول أول وقعودا مفعول  
ثان وعواذله فاعل بقعود وقوله عليه أى عنده وقوله بالصبرم جمع صريمة وهى القطعة من الرمل تنقطع  
من معظمه ويطلق على الزرع المحصود وعلى الليل والنهار من أسماء الأضداد لأن كلا منها انقطع من الآخر  
(قوله رصح الاستشهاد بالبيت) أى مع أن قعودا ليس نعتا بل مفعولا ثانيا وجد (قوله هذا الحكم) أى  
وهو رجحان تكسير الصفة الرافعة لجمع وقوله أيضا مقدم من تأخير أى ثابت للاخبار والحال أيضا أى كما أنه  
ثابت للنعت ولا شك أن المفعول الثانى لوجد خبر فى الأصل (قوله والرابع قولهم الخ) قال الدمامى لا ينبغي  
أن يعد هذا فيما اشتهر بين العربيين والصواب خلافه لأنه لا الأمر من كلام المصنف إلى أن الذى اشتهر فى  
عذابين العربيين صواب وان تحطنتهم بما نقل عن سيويه وغيره لم يصادف محلا قال الشمنى وأقول إنما عده  
المصنف فيما اشتهر بين العربيين والصواب خلافه بناء على قولهم إن مذهب سيويه والمحققين خلافه  
واستدلهم على ذلك لا بناء على اعتراضه على أدلتهم (قوله نعت مصدر محذوف) أى كلاً رعدا أى واسعا  
لاحجر فيه (قوله من ضمير مصدر الفعل) أى حال من الضمير المنصوب العائد على مصدر الفعل (قوله  
قولهم) أى العرب (قوله سير عليه طويلا) أى فتائب الفاعل ضمير المصدر وطويلا حال منه (قوله ولو  
كان) أى طويلا نعتا للمصدر لجاز أى أن يقال طويل لأنه يكون صفة للمفعول المطلق ومن المعلوم أنه إذا  
جعل نائب الفاعل المصدر فصفتة تكون نائة عند حذفه (قوله إلا والصفة خاصة بحسنه) أى والرعد بمعنى  
السعة ليس خاصا بالأكل والكثرة ليست خاصة بالذكر وبماثلة اشتعال النار فى جزل الغضبي ليست خاصة  
باشتعال الشعر الأبيض فى الأسود (قوله تقول رأيت كاتباً) أى إنسانا كاتباً وقوله ولا تقول رأيت طويلا  
أى إنسانا طويلا (قوله فيما احتجوا) أى سيويه والمحققون (قوله أما الأول) أى أما النظر فى الدليل  
الأول (قوله أن المانع من الرفع) أى من رفع طويل فى قولهم سير عليه طويلا (قوله مجازين) أراد  
بهما مخالفة الأصل أما المجاز الياى فلا يكره تعدده وسبق هذا نحو أحياء الأرض شباب الزمان (قوله مفعولا)  
أى ثانيا عن الفاعل وقوله على السعة أى على خلاف الأصل لأن النائب حقيقة هو الموصوف فلما حذف قامت  
صفته مقامه فى النيابة على خلاف الأصل (قوله ولهذا) أى ولاجل كراهية اجتماع مجازين أى أمرين  
على خلاف الأصل (قوله لأن تعلق الدخول بالمعاني مجاز) وتعلقه بالأجسام حقيقة ففى دخلت الدار  
مجاز واحد وفى دخلت الأمر مجازان وهم يكرهون الثانى دون الأول (قوله وتوضيحه) أى وحاصله أنهم  
يفعلون ذلك أى الرفع أى باتون به فى صفة الأحيان لأنه لا يلزم عليه اجتماع مجازين الذى هو مستكره  
عندهم (قوله طويلا بالنصب) أى على الحال من ضمير المصدر النائب عن الفاعل (قوله لما ذكرنا) علة  
لحذف أى لا بالرفع لما ذكرنا من لزوم اجتماع مجازين وهو مستكره عندهم (قوله وأما الثانى) أى  
وأما النظر فى الدليل الثانى (قوله لا على الاختصاص) أى لا على اختصاص الصفة بحسن الموصوف (قوله  
أى دروعا سابقات) أى كوامل بجرها لا بسها على الأرض فالكمال ليس خاصا بالدرع وقد حذف الموصوف  
لدلالة قوله وأنا له الحديدي عليه لأنه يدل على أن تلك السابقات دروع (قوله وما يقدح فى قولهم) أى أن

رعدا

إنما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص بدليل وأما له الحد يدان أعمل سابقات أى دروعا سابقات

نوما يقدح فى قولهم محي

نحو قولهم اشتمل الصباء أى الشملة الصماء والحالية متعذرة لتعريفه (والخامس) قولهم الفاء جواب الشرط والصواب أن يقال رابطة لجواب الشرط وإنما جواب الشرط الجملة (والسادس) قولهم اللفظ على عاملين (٢٧٩) والصواب على ميمولى عاملين

(والسابع) قولهم بل حرف اضرب والصواب حرف استدرك واضرب فانها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء (والثامن) قولهم فى نحو اتنى اكرمك أن الفعل مجزوم فى جواب الأمر والصحيح أنه جواب لشرط مقدر وقد يكون إنما أرادوا تقرب المسافة على المتعقلين ( والتاسع ) قولهم فى المضارع فى مثل يقول زيد فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم والصواب أن يقال مرفوع لحلولة محل الاسم وهو قول البصريين وكان حاملهم على ما فعلوا ارادة التقرب وإلا فها بالمهم يحثون على تصحيح قول البصريين فى ذلك ثم إذا عرّبوا أو عرّبوا قالوا خلاف ذلك (والعاشر) قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة الزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وإنما هذا قول الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لالتنى التانيث ولهذا قال الجرجاني وينبغى أن تعد موانع الصرف ثمانية لاتسعة وإنما شرطت العلمية أو الصفة

رغدا وما معه حال (قوله الصماء) هى أن يلف الثوب على ظهره ويديه جميعاً أى فالصماء صفة لمصدر محذوف لالحال لتعذر الحال (قوله والحالية متعذرة) تعذر الحالية فى هذا التركيب لما منع لا يقتضى المنع من ارتكابها عند عدم المانع اه دماينى (قوله والخامس) قال الدماينى غاية ما فعلوه فى هذا والذي بعده أنهم حذفوا مضافاً لقيام قرينة عليه ولا محذور فى ذلك ولا يقال إن الصواب خلافه ففى كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثرة (قوله أن الفعل مجزوم فى جواب الأمر) أى فإن المتبادر من هذه العبارة أن الجازم للفعل نفس الأمر وهو خلاف الصحيح (قوله تقرب المسافة) أى والأصل مجزوم فى جواب الأمر بأداة شرط مقدرة (قوله والصواب أن يقال مرفوع الخ) أى لأن القائل بأنه إنما رفع للتجرد المذكور إنما هو الكوفيون وأورد عليهم أن التجرد المذكور عدمى والرفع أمر وجودى وكيف يصح أن يكون الأمر عدمى علة للوجودى وأجيب بمنع كون التجرد من الناصب والجازم عدمياً لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله خلاصاً عن لفظ يقتضى تغييره واستعماله والمجى على صفة ما ليس بعدمى اه شمنى وهذا الجواب كاد أن يكون مكابرة والحق أن عدم المقيد قد يكون علامة لوجودى والعامل يرجع للعلامة وقال الكسائى الرفع للفعل المضارع حرف المضارعة لأنها لما دخلت فى أول الكلمة حدث الرفع بمحذوها إذاً أصل المضارع اما الماضى أو المصدر ولم يكن فيها هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها أولى من إحالته على المعنوى الخفى كما هو مذهب البصريين ورد بان جزء الشئ لا يعمل فيه وقيل الرفع له مضارعة للاسم ورد بان المضارعة اقتضت مطلق الاعراب ولكل عامل (قوله لحلولة محل الاسم) كاد المراد حلولة فى الجملة والافتقد رفع غير حال محل الاسم كالواقعة بعد أداة التحضيض (قوله لحلولة محل الاسم) أى سواء حل محل اسم مرفوع كفى زيد يضرب أى ضارب أو مجرور أو منصوب نحو مررت برجل يضرب ورأيت رجلاً يضرب وإنما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لأنه أذن يكون كالاسم فاعلمى أسبق اعراب الاسم وأقواه وهو الرفع واعترض بأنه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كفى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم لأن حرف التنفيس من خواص الأفعال وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان ويمكن للجواب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان بأن يقال هو واقع موقعه لأنك تقول الذى ضارب هو على أن ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفي تاووقع موقع الاسم وإن كان الاعراب مع تقديره اسماً غير الاعراب مع تقديره فعلاً وعن سيقوم بأن يقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد أجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم أن أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كفى قوله وما كدت آيياً همنى (قوله إذا عرّبوا) أى عرّبوا الكلام أو عرّبوا الطالب أى جعلوه يعرب (قوله المشبهة لالتنى التانيث) أى من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معاً وقال المبرد جهة الشبه أن النون كانت فى الأصل همزة بدليل قلبها اليه فى صنعاني وبهراني فى النسبة إلى صنعاء وبهراء ورد بأنه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال إن النون أبدلت منها وأما صنعاء وبهراء فالقياس صنعاء وبهراوى كبراًوى فأبدلوا النون من الواو شذوذاً للمناسبة التى بينهما ألا ترى إلى ادغام النون فى الواو (قوله ثمانية) أى بان يراد بالفى التانيث ما يشمل مشبهها (قوله لاتسعة) يعنى لأن هذه الزيادة حكماً بحكم الفى التانيث فى الاستقلال بمنع الصرف فىنبغى إسقاطها استثناء بعد التانيث الشامل للألفين أو ما هو بمنائيهما وفيه نظر ظاهر اه دماينى (قوله وإنما شرطت) أى إنما شرطت الكوفيون ما ذكر فى منع الصرف مع الزيادة (قوله لأن الشبه) أى بالفعل لا يتقوم أى لا يتحقق فى الواقع إلا باحدهما لأن هذه الزيادة لا توجد إلا فى علم أو صفة (قوله نحو عفريت علماً) أى فإن فيه العلمية وزيادة

لأن الشبه لا يتقوم إلا باحدهما ويلزم الكوفيين أن يمتنعوا صرفت نحو عفريت علماً فان أجابوا بأن المعتبر أنما هو زيادتان باعياهما سالتانم عن علة الاختصاص

ولا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة ألفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون (والحادى عشر) قولهم في نحو قوله تعالى فانكحروا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ان الواو نائبة عن او ولا يعرف ذلك في اللغة وانما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين واما الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين (٢٨٠) الاصفهاني في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب القول فيها بان الواو بمعنى

او عجز عن ذلك الحق فاءلوا ان الاعداد التي تجمع قسما قسم يوثى به ليضم بعضها الى بعض وهو الاعداد الاصول نحو ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ثلاثين ليلة وأتمناها بعشر فتم مئتان ربه اربعين ليلة وقسم يوثى به لايضم بعضه الى بعض وانما يراى اذا انفرد لا الاجتماع وهو الاعداد المعدولة كقوله الآية وآية سورة فاطر وقال اى منهم جماعة ذو جناحين جناحين وجماعة ذو ثلاثة ثلاثة وجماعة ذو اربعة اربعة فكل جنس مفرد معدود قال الشاعر ولكننا اهل بواد آتسهم ذئاب تنى الناس مثنى وموحد ولم يقولوا ثلاث وخماس ويريدون ثمانية كما قال تعالى ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وللجهل بمواقع هذه الالفاظ استعمالها المنفى في غير موضع التقسيم فقال احاد ام سداس في واحد ليلتنا المنوطة بالتادى وقال الزمخشري فان قلت الذى اطلق للتاكح في الجمع ان يجمع بين اثنين او ثلاث او اربع فامعنى التكرار في مثنى وثلاث ورباع

(٢) قوله حال من

اليامو التا لانه من العفر وهو القوة (قوله ولا يجدون مصرفا) اى مدفعا يدفع ذلك الالزام الا كون الزيادة من مشابهتين لا فى التانيث (قوله نية عن او) نى قد اغير صواب لانه لا يعرف الخ (قوله ولا يعرف ذلك) اى جعل الواو بمعنى او خصوصا في هذا المقام الذى فيه العدد معدول عن الاصل بخلاف جعل الواو بمعنى او لانه موجود في اللغة (قوله واما الآية الخ) جواب عما يقال اذالم تجعل الواو فى الآية بمعنى او بل كانت باقية على حالها لم جواز نكاح تسعة من النساء (قوله درك) بسكون الراء اى عن ادراك الحق وعن معرفته (قوله الاعداد التي تجمع) اى يراد جمعها وضم بعضها لبعض اى والتي لا تجمع قسما (قوله الاعداد الاصول) اى غير المعدولة (قوله وسبعة) اى فاجملة عشرة ولذا قال بعد تلك عشرة (قوله كقوله الآية) اى فالقصد انكحروا ما طاب لكم من قسم الثنية والثالث والتريع على سبيل الافتراد لا الاجتماع والحال انه ليس القصد بالجمع والضم حتى تكون الآية مفيدة لجواز تزوج تسعة كما هو شبهة القائل ويحتاج للجواب عنه بان الواو بمعنى او فكلام ابي طاهر افاد انه لا حاجة لجعل الواو بمعنى او (قوله وآية سورة فاطر) وهى اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع وقوله وقال اى أبو طاهر فى معنى آية فاطر (قوله تنى) اى تنى اى تطالب الناس وقوله مثنى وموحد حال من ذئاب (٢) بمعنى سباع ولك جعلها خبرين لمخوف اى بعضها مثنى وبعضها موحد اى ان هذه الذئاب تطالب الناس حال كون بعضها اثنين اثنين وبعضها يتطلب الناس حال كونه واحدا واحدا (قوله ويريدون ثمانية) اى بحيث يريدون الضم اى وانما يريدون قسم كذا وقسم كذا وذلك لان العدد هنا معدول فلا يراد فيه الضم بخلاف غير المعدول كافي الاثنين الاوليين فانه يراد فيه الضم والحاصل ان الاعداد المعدولة انما تستعمل في موضع لم يراد فيه ضم الاعداد بعضها وبعض وانما يراد فيه الافتراد والتقسيم بخلاف غير المعدولة (قوله ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم) اى فالقصد الضم لان العدد أصلى (قوله بمواقع هذه الالفاظ) بمعنى الالفاظ المعدولة (قوله في غير موضع التقسيم) اى بل استعمالها في موضع الشك وطلب التعيين بناء على ان ام متصلة لان المعنى اى احاد ام سداس اى واحدة ام ست في واحدة ليلة فراق (٣) الاحبة وفي مقام الاخبار المجرد عن التقسيم بناء على انها منقطعة لان المعنى ليلة فراقا الاحبة ليلة واحدة ثم شك فيها لظواهرها فاضرب عن ذلك واخبر انها ست ليل في ليلة واحدة (قوله احاد الخ) اى ان قدرت ان ام متصلة فالمعنى انه استطال الليلة فشك واحدة هى ام ست اجتمعت في واحدة فطلب التعيين وهذا من تجاهل العارف وعلى هذا فقد حذف الهمزة قبل احاد ويكون تقديم الخبر وهو احاد على المبتدا وهو ليلتنا تقدما واجبا لكونه المقصود بالاحبة منهم مع سداس لان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلى ام المعادل الاخر ليقوم السامع من اول الامر الشئ المطلوب تعيينه وان قدرتها منقطعة فالمعنى انه اخبر بحسب جزئه عن ليله بانها ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فشك فجزم بعد الشك بانها ست في ليلة فاضرب اضرا با مجردا عن الاستفهام او انه لما نظر اطولها شك هل هى ست في ليله ام لا واستمر على شكه فاضرب واستفهم وعلى الانقطاع وجهه فلا همزة مقدرة قبل احاد لان الكلام خبر محض ويكون تقديم الخبر وهو احاد على المبتدا وهو ليلتنا ليس على الوجهين الاتصال لا مور ذكرها المصنف في الكلام على هذا البيت في مبحث ام (قوله المترطة) اى المتعاقبة بيوم التادى اى يوم الوصل لتادى الاحبة فيه (قوله الذى اطلق) اى ابيح (قوله في الجمع) اى فى حالة جمعه (قوله او اربع) اى لا يزيد من ذلك وحيث قد فاعنى

ذئاب لتخصيص ذئاب بما بعده لكن لا يظهر الا ان كان موحد منصوبا وليس كذلك بدليل قوله والى الخ فالماسب التكرير جعلهما صفتين فان قدر لها مبتدا فالمقرر ان الجمل بعد التكرار صفات اه (٣) قوله ليلة فراق الخ المتبادر منه انه تفسير للتادى مع انه سيفسره بالوصل والمعنى عليه اه

قلت الخطاب للجميع فوجب التكرير ليصيب كل واحد ما أراد من العدد الذي أطلق له كما تقول للجماعة انقسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ولو أفردت لم يكن له معنى فان قلت لم جاء العطف بالواو (٢٨١) دون أو قلت كما جاء به في

التكرير أي لأن معنى اثنين اثنين وثلاث وثلاث وأربعة أربعة (قوله قلت الخ) حاصل الجواب أنه لا ينافي الاعتراض إلا لو كان الخطاب واحداً ولا يراد به كذا بل الخطاب لما كان متعدداً مناسب التكرار في كل نوع لأن المختار لكل نوع متعدد فناسب تعدد كل نوع لا لجل أن يصيب كل واحد من الناس إنما كحين المريد للجمع العدد الذي أراد من أي نوع من هذه الأنواع الثلاثة ولو أفرد وقال اثنين وثلاثة وأربعة لأعرب اثنين حالاً من النساء وذلك لا يصح لأن المعنى على الضم فيفيد أن النساء اللاتي في الدنيا تسعة مائة إذا لاحظت النساء مجردات عن النكاح فان لاحظت نكاحين أفاد جواز نكاح التسعة كما أن أعراب اثنين مفعول لا محذور مفيد لجواز الجمع بين التسعة وهو باطل وأما التكرير فلا يفيد شيئاً من هذا الفساد لأنه يعرب مثني حالاً تأمل اه تقرير دردير (قوله ما أراد) مفعول يصيب وقوله الذي أطلق أي يبيع له (قوله انقسموا هذا المال) أي أقساماً - م يقسم درهمين درهمين وقسم ثلاثة ثلاثة الخ (قوله لم يكن له معنى) أي صحيح قال السعدلو أفردت وقلت انقسموا هذا المال درهمين وثلاثة وأربعة لم يكن له معنى لأن القصد للجمع والضم حيث قد لم يصح جعل درهمين حالاً من المال الذي هو ألف درهم مثلاً بخلاف ما إذا كرر فان القصد فيه إلى التفصيل والتفصيل في حكم الأقسام وكذا الطيات في حكم النكاح (قوله قلت كما جاء الخ) حاصله أنه إنما أتى بالواو لأنها لكونها لطلق الجمع تدل على جواز أخذ النكاحين من أرادوا نكاحها على وجه الجمع مع غيرها مطلقاً أي إن شاءوا مختلفين في تلك الأعداد بأن يجمع أحدهم بين اثنين مثلاً وغيره بين ثلاثة أو أربعة أو متفقين بأن يجمع كل واحد بين اثنين أو ثلاثة أو أربعة ولو أتى بالتثنية أو الثلاثين أو الأربعين لافاد أن لا يجوز للنكاحين أخذ من أرادوا نكاحها على وجه الجمع مع غيرها مطلقاً بل على وجه الاتفاق بأن يكون الجميع مشتركين في التثنية أو الثلاثين أو الأربعين وكذا لو أتى بالواو في المثال لافادت أنه لا يسوغ للمخاطبين اقتسامه إلا على وجه التثنية فقط بأن يأخذ كل واحد اثنين أو الثلاث فقط كذلك أو التثنية فقط كذلك بخلاف التعبير بالواو فإنه يفيد أمر المخاطبين بقسمه أقساماً يقسم درهمين درهمين وقسم ثلاثة ثلاثة وقسم أربعة أربعة (قوله لا علمت) أي لافادت وقوله فيجعلوا أي بحيث يجعلون الخ (قوله إن شاءوا مختلفين) أي بأن يجمع أحدهم بين اثنين ويجمع غيره بين ثلاثة أو أربعة (قوله متفقين فيها) بأن يكون الجميع مشتركين في التثنية أو الثلاثين أو الأربعين (قوله ما وراء ذلك) أي ما ذكر من الأعداد (قوله من هذه المقالة) أي أن الواو بمعنى أو (قوله واو الثمانية) وهي الواو الداخلة على لفظ الثمانية إشارة لتكثير العدد فالمعدود قبل الثمانية خال منها وأما الثمانية فهي داخلة عليها (قوله أن ذلك) أي القول (قوله واختلف فيها) أي في الواو هنا أي في هذه الآية (قوله وقيل للاستئناف) أي فهو ليس من كلام القائل هم سبعة بل من كلام الله ذكر تقرير الكلام القائل أنهم سبعة (قوله فان وكذلك يفعلون) أي فالمعنى نعم وكذلك يفعلون (قوله ليس من كلامها) أي وأنه أتى به تقريراً لكلامها وهذا غير متعين فقد جوز الزمخشري أن يكون من كلامها وذلك أنه قال نعم قالت وكذلك يفعلون أرادت وهذه عاداتهم الثابتة المستمرة التي لا تتغير لأنها كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت (قوله ويؤيده) أي القول بأن الواو في وثانهم كلهم للاستئناف (قوله في المقالتين) أي سيقولون ثلاثة رابعهم كلهم ويقولون خمسة الخ (قوله رجاء بالغيب) أي لأن رجاء بالغيب راجع لهما معا وحذف من الأولى دلالة الثانية (قوله فدل على مخالفتها) أي وحيث قد فلا يكون رجاء بالغيب أي كذباً بل صدقاً (قوله ولا يرد ذلك) أي ولا يرد كون الواو للاستئناف وأن في الكلام تقريراً لكونهم سبعة إذ مفاده أنه يعلمهم كثير اه تقرير شيخنا دردير (قوله

امثال المذكور ولو جئت فيه بأول علمت أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على ثنية وبعضها على تثنية وبعضها على تربع وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دلت عليه الواو وتحرره أن الواو دلت على إطلاق أن يأخذ النكاحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع إن شاءوا مختلفين في تلك الأعداد وإن شاءوا متفقين فيها محذور عليهم ما وراء ذلك وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قول من أنبت واو الثمانية وجعل منها سبعة وثمانهم كلهم وقد مضى في باب الواو أن ذلك لا حقيقة له واختلف فيها هنا فقبل عاطفة خبرها هو جملة على خبر مفرد والأصل هم سبعة وثمانهم كلهم وقيل للاستئناف والوقف على سبعة وأن في الكلام تقريراً لكونهم سبعة وكأنهم لما قيل وسبعة قيل نعم وثمانهم كلهم واتصل الكلامان وتظير أن الملوكة إذا دخلوا قرية الآية فان وكذلك يفعلون ليس من كلامها ويؤيده أنه جاء في المقالتين الأولى

[م ٣٦ - دسوقي - ثاني] رجاء بالغيب ولم يحج به مثله في هذه المقالة فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقاً ولا يرد ذلك بقوله تعالى ما يعلم إلا قابل لأنه يمكن أن يكون المراد ما يعلم عندهم

أو قصتهم قبل أن تتلوا عليك إلا قليل من أهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب وكلام الزمخشري يقتضي أن القليل هم الذين قالوا سبعة فيندفع الاشكال أيضا ولكنه خلاف الظاهر وقبل هي واو الحال أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد أصوق الاسم بالصيغة كمررت برجل ومعه (٢٨٢) سيف فأما الواو الأولى فلا حقيقة لها وأما واو الحال فأين عامل الحال إن قدرت هم ثلاثة

أو هؤلاء ثلاثة فإن قيل على التقدير الثاني هو من باب وهذا بعل شيخا قلنا العامل المعنوي لا يحذف (الثاني عشر) قولهم المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتانيث وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم والصواب تقييده بالمستدلى المؤنث المجازي. يكون المستدلى فعلا أو شبهه ويكون المؤنث ظاهرا وذلك نحو طلع الشمس ويطلع الشمس وأطاع الشمس ولا يجوز هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا أو هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع خلافا لابن كيسان واحتج بقوله ولا لأرض أبقل أبقالها قال وليس بضرورة تمكنه من أن يقول أبقلت أبقالها بالنقل ورد بانالاسلم أن هذا الشاعر في لفته تخفيف الهزة بنقل أو غيره (الثالث عشر) قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا أيضا عما يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بادخال قد على قولهم ينوب وحيث أنه فيتعذر استدلالهم به إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لانسلم

أو قصتهم قبل أن تتلوا عليك إلا قليل) وهذا لا ينافي أنه يعرف عدتهم كثير من المؤمنين (قوله الذين عرفوه) أي عرفوا ما ذكر من عددهم أو قصتهم (قوله فيندفع الاشكال) أي لأن السبعة قليلون بالنسبة لغيرهم ممن قال المقاتلين الأولين (قوله فيندفع الاشكال أيضا) أي وهو أن قوله تعالى ما يعلمهم إلا قليل يرد كون الواو في وثانهم كلهم للاستتفاف وكون الكلام فيه تقريرا لكونهم سبعة فإن مفاده أنه يعلمهم كثير من الناس (قوله أو الواو الداخلة) أي أن جملة وثانهم كلهم صفة لسبعة الواو زائدة لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف (قوله فأما الواو) أي فأما بطل القول بذلك (قوله فأما الواو الأولى) أي واو الثمانية والأولى حذف هذا لما سبق قريبا (قوله وأما واو الحال) أي وأما بطل كون الواو هنا واو الحال (قوله من باب الخ) أي أن العامل في الحال ما فيها التنبيه من معنى الفعل قال الدماميني الظاهر أنه لا يمتنع الحذف في مثل قولك زيد قائما جوا بالمن قال من في الدار أي زيد فيها قائما القوة الدلالة على المحذوف وفي التسهيل ويضمر عاملها أي الحال جوازا لحضور معناه أو تقدم ذكره في استفهام أو غيره وهذا يشمل المعنوي وغيره (قوله يجوز معه التذكير والتانيث) أي فإن ظاهره جواز التذكير معه في الفعل وما أشبهه وفي اسم الإشارة كان المؤنث المجازي المستدلى به الفعل وشبهه أيضا ظاهرا أو ضميرا وليس كذلك فاصواب تقييده بما قال المصنف (قوله في محاوراتهم) أي مخاطباتهم (قوله فعلا) أي لا اسم إشارة فلا يجوز تذكيره معه (قوله أو شبهه) أي اسم الفاعل واسم المفعول (قوله ويكون المؤنث) أي الذي يجوز معه تذكير الفعل وتانيثه ظاهر أي أيضا ظاهرا لا ضميرا (قوله وذلك نحو طلع الشمس الخ) أي فكما يقال طلعت الشمس وتطلع الشمس وأطالع الشمس يجوز أن يقال طلع الشمس ويطلع الشمس وأطالع الشمس (قوله ولا يجوز الخ) أي لا يجوز تذكير الضمير أو اسم الإشارة مع مجازي التانيث سواء وقع مستندا لواحد منها أو وقع واحد منهما مستندا لمجازي التانيث وقوله ولا يجوز الخ أي بل يتعين هذه الشمس وهي الشمس (قوله ولا أرض أبقل أبقالها) هذا عجريت صدره فلا مزنة ودقت ودقها المزنة السحابة البيضاء والودق المطر وضمير ودقها عائد على السحابة التي شبهها الجيش في البيت قبل هذا وأبقلت الأرض خرج بقلها يريد فلا سحابة أمطرت مثل مطر السحابة التي شبهها الجيش ولا أرض أبقلت مثل أبقال أرض أصابها مطر تلك السحابة المشبه بها (قوله دماميني) (قوله بانالاسلم أن هذا الشاعر في لفته الخ) أي وإذا كانت لفته لا يخفف الهزة بنقل أو غيره فمدوله عن أبقلت لا بقل لضرورة الشعر لأنه لو عبر بأبقلت ولم ينقل حركة الهزة للسكان قبلها ينكسر الوزن وهذا الجواب مبني على أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة أما على القول بأنها ما وقع في الشعر مطلقا فجعل هذا ضرورة ظاهرا (قوله ينوب بعض حروف الجر عن بعض) فظاهره أن كل حرف منها ينوب عن غيره وليس كذلك بل بعضها قدينوب عن بعض منها (قوله ويستدلون به) أي بهذا القول بأن يقال إن في قوله تعالى لا صلبنكم في جنوع النخل بمعنى على وبالباء في قوله تعالى فاستل به خيرا بمعنى عن لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض (قوله بادخال قد على قولهم ينوب) أي قدينوب (قوله ولو صح قولهم) أي بأبقائه على إطلاقه وقوله إجاز الخ أي مع أنه لم يسمع ولا يجوز (قوله مررت في زيد الخ) أي على معنى يزيد ودخلت على عمرو وكتبت بالقلم (قوله يرون) أي قد يرون الخ وذلك لأنهم يقولون إن الحرف موضوع لمعنى واحد واستعماله في معنى غيره إما بسبب التجوز في الحرف أو ارتكاب التضمنين في الفعل وهذا أولى لما قاله المصنف من أن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف (قوله أسهل منه في الحرف) أي

لأن أن هذا عما وقعت فيه النياية ولو صح قولهم لجاز أن يقال مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت إلى القلم على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النياية أن الحرف باق على معناه وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف



(الرابع عشر) قولهم ان النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الاولى وحلوا على ذلك ما روى لن يقلب عسر يسرين قال الزجاج ذكر العسر مع الالف واللام ثم في ذكره فصار المعنى ان مع العسر يسرين اه ويشهد للصورتين الاوليين أنك تقول اشتريت فرسا ثم بعته فرسا فيكون الثاني غير الاول ولو قلت ثم بعته الفرس لكان الثاني عين الاول والرابع قول الحماسي صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوانه عسى الايام ان يرجع من قوما كالذي (٢٨٣) كانوا يرشك على ذلك أمور

ثلاثة أحدها أن الظاهر في آية ألم نشرح أن الجملة الثانية تكرر للاولى كما تقول ان لو بدد دارا ان لو بدد دارا على هذا الثانية عين الاولى والثاني أن ابن مسعود قال لو كان العسر في حجر اطلبه اليسر حتى دخل عليه انه لن يقلب عسر يسرين مع ان الآية في قراءته وفي مصحفه مرة واحدة فدل على ما ادعيه من التأكيد وعلى انه لم يستغف تكرر اليسر من تكرره بل هو من غير ذلك كان يكون فهمه على التكرير من التفعيم فتأوله يسر الدارين والثالث أن في التنزيل آيات ترد هذه الاحكام الاربعة فيشكل على الاول قوله تعالى الله الذي خلقكم من ضعف الا بقر هو الذي في السماء له وفي الارض له والله له واحد سبحانه وعلى الثاني قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير فالصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام ولهذا يستدل به على استحباب كل صلح جائز ومثله زناهم عذابا فوق العذاب والشيء

لان الكوفيين ينكرون وجوده في الحرف (قوله وإذا أعيدت معرفة) إنما كانت عينا في هذه بناء على كون المذكور ثانيا معهودا سابقا في الذكر وقوله أو أعيدت المعرفة معرفة إنما كان الثاني عينا في هذه جملا له على المعهود الذي هو الاصل في اللام والاضافة وأما قوله أو نكرة جملة عينا في هذه بناء على أحد قرلين ذكرهما ابن السبكي في هذه ومضى العلامة السعدي التلويح على أن المعرفة إذا أعيدت نكرة تكون غير او هو القول الثاني (قوله قال الزجاج الخ) محمله أن العسر ذكر ثانيا معرفة واليسر ذكر ثانيا نكرة فوجب أن يكون عسرا واحدا ويسران وهذا معترض فان قول القائل ان مع الفارس سيفان مع الفارس سيفا لا يوجب أن يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معنى الحديث لن يقلب عسر الدنيا اليسر الذي وعد الله المؤمنين فيها واليسر الذي وعدهم به في الآخرة وإنما يطلب أحدهما وهو يسر الدنيا وأما يسر الآخرة فدائم غير زائل (قوله ذكر العسر) أى في سورة الانشراح وقوله ثم في ذكره أى معها (قوله ان مع العسر يسرين) أى ولا شك أن العسر إذا صاحبه يسران لا يغالبا (قوله ويشهد للصورتين) أى وهما إعادة النكرة نكرة وإعادة النكرة معرفة (قوله وللرابع) وهو إعادة المعرفة نكرة وقد ذكره على تأويل القسم والافمقتضى قوله الاولين أن يقول الرابع ولم يتعرض لالثالث وهو إعادة المعرفة معرفة لانه ذكر أولا ما يشهد له وهو ما حكاه عن الزجاج (قوله صفحنا الخ) معناه عفونا وحقيقته أعرضنا عنهم ووليناهم صفحة أعناقنا ووجهنا أى جانبها فلم نؤاخذهم بما كان منهم ومعنى قوله يرجعون قوما كالذي كانوا يرددن أمرهم إلى الائتلاف والتواد كالذي كانوا عليه ويجوز أن يكون المراد كالذين كانوا الخذف النون تخفيفا كما في قول الشاعر وان الذي حانت بفالج دماؤهم ه هم القوم كل القوم يأثم خاله

(قوله قوما أى أن يرجعون القوم الاول (قوله ويشكل على ذلك) هذا وارد على الاول (قوله فالثانية) أى فالنكرة الثانية (قوله لو كان العسر الخ) أى ان العسر لا ينفك عنه اليسر فاذا فرلحقه (قوله انه لن يطلب الخ) هذا يدل على أن اليسر الثاني غير الاول وقوله مع ان أى على ان الخ وقوله فدل أى ما ذكره من قراءته وما في مصحفه والحاصل أن قوله لن يطلب الخ يدل على تكرار اليسر وقراءته وما في مصحفه يدل على اتحادهما وحيتند فتكراره في الآية على غير قراءته تأكيد فلعله فهم تكرر اليسر من غير الآية وحيتند فدسوى أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غيرا لم تتم (قوله وعلى انه لم يستغف تكرر اليسر) أى في قوله لن يقلب عسر يسرين وقوله من تكرره أى في الآية (قوله يسر الدارين) أى لن يقلب عسر الدنيا يسر الدنيا ويسر الآخرة بل يسر الدنيا فقط وأما يسر الآخرة فهو دائم لا يزول (قوله الله الذي خلقكم من ضعف) أى من ذى ضعف وهو الماء المهبين وقوله ثم جعل من بعد ضعف قوة أى ثم جعل من بعد ضعف آخر وهو ضعف الطفولية قوة الشباب وقوله ثم جعل من بعد قوة أى من بعد قوة الشباب ضعفا وشيئة أى ضعف الكبر وشيب الهرم والشاهد في قوة الاول والثاني فانهما نكرتان بمعنى واحد (قوله والثاني عام) يعنى فلا يكون الثاني عين الاول لان المراد من كون الثاني عين الاول أن يكون المراد به هو المراد بالاول (قوله لم يكن في الاخبار به عنه فائدة) أى لان الخبر يجب مغايرته للمبتدأ فهو ما اتحاده معه ما صدقا (قوله

لا يكون فرق نفسه والثالث قوله تعالى قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء فان الملك الاول عام والثاني خاص هل جزاء الاحسان الا الاحسان فان الاول العمل والثاني الثواب وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس فان الاولى القاتلة والثانية المقتولة وكذلك بقية الآية وعلى الرابع يستلزم أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء وقوله لا يزال الناس ناسا الزمان زمانه فان الثاني لوساوى الاول في مفهومه لم يكن في الاخبار به عنه فائدة وإنما هذا من باب قوله أنا أبو النجم وشعري شعري

أى وشعري لم يتغير عن حاله فان ادعى ان القاعدة فيها انما هي مستمرة مع عدم القرينة فأما ان رجعت قرينة فالنحويل عليها سهل الامر وفي الكشف فان قلت ما معنى ان يغلب عسر يسرين قلت هذا حمل على الظاهر وبناء على قوة الرجاء وان وعد الله لا يحتمل الا على ما يحتمله اللفظ والقول فيه ان الجملة الثانية يحتمل أن تكون تكرير الاولى كنكرير ويل يومئذ للمكذبين لتقرير معناها في النفس وكثكرير المفرد في نحو جاء زيد وان تكون الاولى عدة بان (٢٨٤) العسر مردوف باليسر لاحالة والثانية عدة مستأنفة بان العسر متبوع باليسر لاحالة

فهما يسران على تقدير الاستئناف ولما كان العسر واحدا للام ان كانت فيه للعمد في العسر الذي كانوا فيه فهو هوان حكمه حكم زيد في قولك ان مع زيد ما الا ان مع زيد ما لا وان كانت للجنس الذي يعمله كل أحد فهو أيضا واما اليسر فنكر متناول لبعض الجنس فاذا كان الكلام الثاني مستأنفا فقد تناول بعضا آخر ويكون الاول ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه عليه السلام والثاني ما تيسر في أيام الخلفاء ويحتمل ان المراد بهما يسر الدنيا ويسر الآخرة مثل هل تربصون بنا الا إحدى الحسنيين وهما الظفر والثواب ملخصا وقال بعضهم الحق ان في تعريف الاول ما وجب الاتحاد وفي التكثير يقع الاحتمال والقرينة تعين وبيانها هنا أنه عليه الصلاة والسلام كان هو وأصحابه في عسر الدنيا فوسع عليهم بالفتوح والغنائم ثم وعد عليه الصلاة والسلام بان الآخرة خير له من الاولى فالتقدير ان مع العسر في الدنيا يسرا في الدنيا

أى وشعري لم يتغير) أى وكذا يقال في البيت أى اذا الناس لم يتغيروا والزمان لم يتغير (قوله فان ادعى أن القاعدة الخ) لا يرتاب في ان هذا قصدهم ولا يجوز حمل كلامهم على غيره وكيف يترجم أنهم أرادوا حمل الثاني على أنه عين الاول مع قيام القرينة الصارفة الى أن المراد غيره أو أراد حمل الثاني على أنه غير الاول مع وجود قرينة تدل على أن المراد به نفس الاول وهذا لا ينبغي أن يتخيل أصلا قال التفاتاني في التلويح بعد جريان هذه المسئلة واعلم أن المراد أن هذا هو الأصل عند الاطلاق وخلقوا المقام عن القرينة والافتقار تعدد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذي في السماء له وفي الارض له وقاتلوا لولا أنزل عليه آية من ربه قل ان الله قادر على أن ينزل آية الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يعنى قوة الشباب ومنه باب التأكيد اللفظي وقد تعدد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك ثم قال ان تقر لولا انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعدد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعدد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الحكم الواحد ومثله في الكلام كثير كقوله لم العلم علم كذا وكذا ودخلت الدار فرأيت دار كذا وكذا ومنه بيت الحماسي الى هنا كلامه اه دما مبنى (قوله هذا حمل على الظاهر) من الآية من ان العسر معه يسران (قوله حمل) في نسخة عمل (قوله وبناء على قوة الرجاء) أى في الله حيث وعد بان العسر يصاحبه اليسر ووعد به يحمل على أبلغ ما يحتمله اللفظ وأبلغ ما يحتمله اللفظ ان العسر معه يسران بواسطة تعريف العسر وتكثير اليسرين (قوله والقول فيه) أى وحاصل القول فيه أى في ايضاحه (قوله أن الجملة الثانية) أى في الآية وقوله لتقرير معناها أى وعلى هذا فاليسر واحد (قوله وان تكون الاولى) أى ويحتمل أن تكون الجملة الاولى عدة أى وعدا من الله بان العسر الخ وقوله والثانية أى والجملة الثانية (قوله على تقدير الاستئناف) والمعنى ان مع العسر المعهود الذي أنتم فيه نوعا من اليسر ثم وعدهم ثانيًا بان معه نوعا من يسر اليسر (قوله ان كانت فيه) أى في العسر الاول (قوله الذي كانوا فيه) أى وهو حصة معينة من العسر معهودة من المنسكلم والمخاطب (قوله فهو هو) أى فالثاني عين الاول (قوله وان كانت) أى اللام الداخلة على العسر الاول للجنس وقوله فهو أى فالثاني هو الاول أيضا (قوله يقع الاحتمال) أى احتمال الاتحاد واحتمال التعدد (قوله والقرينة تعين) أى وهنا قد عينت التعدد (قوله الخامس عشر) قال الدما مبنى عن هذا الموضع في هذا الباب مبنى على أن قول سيبويه في هذه المسئلة صواب وقد رده المصنف بعد هذا قال الامر الى سلامة ما اشتهر بينهم في ذلك من المعارض وحينئذ فلا ينبغي أن يعد من قيل ما هو من الخطا قال الشمني وأقول لم يرد المصنف قول سيبويه وانما رد ما استشهد به ولا يلزم من رد ما استشهد به لمرده (قوله وليس يلزم عند سيبويه) لم يحك الرضى عدم لزوم ذلك عن سيبويه وانما حكاها عن المالكى واختاره ونصه في باب المبتدا والتزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لادليل لهم عليه ولا ضرورة الجأهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكى اه كلامه اه شمني (قوله ويشهد لذلك) أى لعدم اللزوم (قوله فان صاحب الحال) أى هو زيد والضمير في صوته (قوله او لجار مقدر) او لحكاية الخلاف لأنه اختلف

في وان مع العسر في الدنيا يسران الآخرة للقطع بانه لا عسر عليه في الآخرة فتحقق اتحاد العسر وتيقنا أن له يسرا في الدنيا ويسرا في الآخرة (الخامس عشر) قولهم يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وهذا مشهور في كتبهم وعلى ألسنتهم وليس يلزم عند سيبويه ويشهد لذلك امور أحدها قولك أعجبنى وجه زيد متبسم صوته قارئا فان صاحب الحال معمول للمضاف أو لجار مقدر

والحال منصوبة بالفعل والثاني قوله : لية موحشا طال فان صاحب الحال عند سيوبه النكرة وهو عندهم رفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف الثالث وان هذه (٢٨٥) أمتكم أمة واحدة فان أمة حال

من معمول ان وهو أمتكم وناصب الحال حرف التثنية أو اسم الإشارة ومثله وأن هذا صراطي مستقيما وقال ما ينأذا صريح النصح فافصله العامل حرف التثنية وذلك أن تقول لانسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لأن الحال حيث حال من المعرفة وأما جواب ابن خروف بأن الظرف إنما يتحمل الضمير إذا تأخر عن المبتدأ فمخالف لاطلاقهم ولقول أبي الفتح في عليك ورحمة الله السلام أن الأولى حمله على المعطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض عليه بأنه تخلص عن ضرورة بأخرى وهي العطف مع عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل سهل لوروده في التكرار برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس وأما جواب ابن مالك بأن الحمل على طلل أولى لأنه ظاهر فأنما يصح لو ساوى الظاهر الضمير في التعريف وأما البواقي فاتحاد العامل فيها موجود تقدير إذا المعنى اشير إلى أمتكم وإلى صراطي وتنبه لصريح النصح بينا وأما مسئلتنا المضاف إليه فصلاحة المضاف فيها

في عامل الجرف المضاف إليه قليل هو المضاف وهو الصحيح وقيل حرف جر مقدور (قوله والحال) أي قوله متبسمًا وقارنا وقوله بالفعل أي أعجب (قوله فان صاحب الحال عند سيوبه النكرة) أي وهي طلل (قوله وليس فاعلا) أي بالجار والمجرور لعدم اعتياده (قوله والكوفيون) أي لأنهم لا يشترطون الاعتماد في عمل الظرف عمل الفعل وقوله والناصب للحال أعني موحشا وقوله الاستقرار الذي تعلق به الظرف أي والأصل طلل كائن لية موحشا (قوله فان أمة حال) أي فالعامل في صاحب الحال هو ان والعامل فيها ما في الهاء أو ذه من معنى الفعل وقوله من معمول ان أي من خبرها (قوله ما ينأذا الخ) هذا صديريت عجزه : وطع فطاعة مهد نصحه رشد : وقد مر إنشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الخامس في الجهة الخامسة في الترجمة التي نصها من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين (قوله العامل) أي في الحال وأما العامل في صاحبها وهو صريح الواقع خبرا عن ذاقه المبتدأ (قوله لانسلم أن صاحب الحال طلل) أي كما قال سيوبه بل ضميره المستتر وحيث قال العامل في الحال هو عامل صاحبها (قوله لان الحال حيث حال من المعرفة) هذا هو المرجح لكون موحشا حالا من المستتر في الظرف (قوله وأما جواب ابن خروف) أي عن قول من قال ردا على سيوبه لانسلم أن موحشا حال من طلل بل هو حال من الضمير المستتر في الظرف وحاصله أن بعضهم رد على سيوبه لجوز أن يكون موحشا حالا من الضمير المستتر في الظرف فأجاب ابن خروف عن هذا التجويز بأن الظرف هنا المستتر فيه لأنه إنما يكون فيه مستترا إذا أخر عن المبتدأ أو إذا تقدم عليه فلا ورده المصنف بأن هذه التفرقة مخالفة لاطلاقهم ولقول أبي الفتح مع عدم اعتراضهم عليه بها واعتراضهم عليه بخلافها فقولهم ولقول أبي الفتح معطوف على لاطلاقهم اه تقرير دردير (قوله إذا تأخر الخ) أي وأما ان تقدم عليه فلا يتحمل ضميرا وحيث تدعي أن يكون الحال من طلل كما قال سيوبه (قوله لاطلاقهم) أي ان ظاهر كلامهم تحمل الظرف للضمير تقدم على المبتدأ أو تأخر عنه (قوله عليك ورحمة الله الخ) هذا عجزيت صدره : لا بالخل من ذات عرق كنى بالخلعة عن المراقاة ذات عرق موضع بالبادية وهو ميقات أهل العراق (قوله على ضمير الظرف) أي عليك هو ورحمة الله فقد جعل الظرف المتقدم على المبتدأ متحملا للضمير (قوله لا على تقديم الخ) أي فالأصل عليك السلام ورحمة الله (قوله وقد اعترض عليه) يعني أنه اعترض على أبي الفتح في قوله ان عطف ورحمة الله على المستتر في عليك أولى من عطفه على السلام بان ما ذهب إليه فيه تخلص من ضرورة وهي تقدم المعطوف على المعطوف عليه بضرورة أخرى وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل ولم يعترض على أبي الفتح بأنه ليس في عليك ضمير لتقدمه على المبتدأ وعدم اعتراضهم بذلك يدل على أن الظرف فيه ضمير مستتر مع تقدمه على المبتدأ (قوله تخلص عن ضرورة) وهو تقدم المعطوف على المعطوف عليه وقوله بأخرى أي وهو المعطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فاصل (قوله وجوابه أن عدم الفصل أسهل) أي والجراب عما اعترض به على أبي الفتح مع أنه تخلص من ضرورة بضرورة أنه لم يتخلص من ضرورة بضرورة مثلها وإنما تخلص من ضرورة بضرورة أسهل منها وذلك ليس بممتنع (قوله وأما جواب ابن مالك) حاصله أن ابن مالك أجاب عن قولهم لانسلم أن صاحب الحال طلل بل هو الضمير المستتر في الظرف بان جعل صاحب الحال طلالا أولى من جملة الضمير المستتر في الظرف لأن جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أولى من جملة ضمير ذلك الاسم ورد ذلك الجواب بأنه إنما ثبت الأولوية لو كان الظاهر معرفة كالضمير وأما لو كان نكرة فجعل صاحب الحال ضمير الاسم أولى لكونه معرفة كما هو الأصل في صاحب الحال (قوله ضبع للمؤنث) أي فقد غلب الفرد المؤنث على الفرد المذكور لقلة الحروف وحكى ابن الأنباري أنهم قالوا للمذكر ضبع كما قالوا للأنثى

للسقوط جعل المضاف إليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا (السادس عشر) قولهم يغلب المؤنث على الذكر في مستلذين أحدهما ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث

وضبعان للمذكور إذ لم يقولوا ضبعانان والثانية التاريخ فأنهم أرخوا بالليالي دون الأيام ذكر ذلك الجرجاني وجاعة وهو سهو فان حقيقة التثنية لليب  
أن يجتمع شيان فيجري حكم أحدهما على الآخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا غنا غير عن شيئين بالفظ أحدهما على الآخر وإنما أرخت العرب  
بالليالي لسبقها إذ كانت أشهرهم (٢٨٦) قمرية والقمر إنما يطلع ليلا وإنما المسئلة الصحيحة قولك كتبت ثلاث بين يوم وليلة

وضابطها أن يكون معنا  
عدد مميز بمذكر ومؤنث  
وكلاهما لا يعقل وفصلا  
من العدد بكلمة بين قال  
فطافت ثلاثا بين يوم وليلة  
(السابع عشر) قولهم في  
نحو خلق الله السموات أن  
السموات مفعول به  
والصواب أنه مفعول مطلق  
لأن المفعول المطلق ما يقع  
عليه اسم المفعول بلا قيد  
نحو قولك ضربت ضربا  
والمفعول به ما يقع عليه  
ذلك إلا مقيدا بقولك به  
كضربت زيدا وأنت إذا  
قلت السموات مفعول كما  
تقول الضرب مفعول كان  
صحيحا ولو قلت السموات  
مفعول بها كما تقول زيد  
مفعول به لم يصح وقد  
يعارض هذا بأن يصاغ  
نحو السموات في المثال  
اسم مفعول تام فيقال  
فالسموات مخلوقة وذلك  
مختص بالمفعول به إيضاح  
آخر المفعول به ما كان  
موجودا قبل الفعل الذي  
عمل فيه ثم أوقع الفاعل به  
فعلا والمفعول المطلق ما  
كان الفعل العامل فيه موفعا  
إيجاده والذي غر أكثر  
التحويين في هذه المسئلة  
أنهم يمثلون المفعول المطلق  
بأفعال العباد وهم إنما  
يجري على أيديهم انشاء

وعلى هذا فلا تغليب (قوله وضبعان للمذكر) أي فاذا رأيت ذكرين قلت ضبعانان (قوله إذ لم يقولوا) أي  
في ثنية المذكر والمؤنث (قوله ضبعانان) أي حتى يكون غلب جانب المذكر (قوله فأنهم أرخوا بالليالي دون  
الأيام) أي يقولون لحس خلون ولا يقولون خمسة خلوت فلما قالوا خمس بلاتاء في العدد كان ذلك ظاهرا  
في أهم غلبوا الليالي (قوله ذكر ذلك الجرجاني) في نسخة الزجاجة (قوله وهو) أي جعل التاريخ بالليالي  
من قيل تغليب المؤنث (قوله أن يجتمع شيان) أي كمذكر ومؤنث والمراد أن يجتمع في الوجود كما في المسئلة  
الاولى أو في اللفظ كالمثال الثاني (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) لقائل أن يقول أن أراد لا يجتمعان في الوجود  
فمسلم لكن ليس مرادا لأن المراد بقوله أن يجتمع شيان الاجتماع في حكم من الأحكام وإن أراد لا يجتمعان  
في حكم فممنوع اه شئنا (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) الانسب ولم يجتمع الليلة واليوم أي لم يجتمعا في  
اللفظ ولا في الوجود وقت التاريخ أي بحيث يكون وقت التاريخ من اليوم واللييلة معا بل وقته إمام اليوم أو  
اللييلة فالجزء الذي يقع التاريخ منه الحكم اه تقرير دردير (قوله إذ كانت أشهرهم الخ) تعليل لما قبله  
(قوله إنما يطلع ليلا) أي فسبق الليل على الأيام بهذا الاعتبار (قوله وإنما المسئلة الصحيحة) أي المتعلقة  
بالتاريخ المشتملة على تغليب المؤنث على المذكر (قوله بين يوم وليلة) أي ما بين يوم وليلة أي أن بعض اثلاث  
أيام وبعضها ليال (قوله وضابطها الخ) قال الدماميني هذا لا يفيد اختصاص هذه المسئلة بالتاريخ فانه يقال في  
غيره اشتريت عشرة من جل وناقه وكما في البيت بل ويقع التغليب بدون هذا الضابط ففى التزيل والذين  
يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا والمراد عشرة أيام بلياليهن لكن  
أنت لتغليب الليالي وقد علم من هذه الآية أن تغليب المؤنث لا يختص بهاتين المسئلتين (قوله وضابطها الخ)  
أي ضابط المسئلة المشتملة على تغليب المؤنث على المذكر في التاريخ وغيره بقرينة ما ذكره من البيت والمثال  
قبله فاندفع اعتراض الدماميني والشئنا على المصنف (قوله ما يقع عليه اسم المفعول) الاولى لفظ المفعول إلا أن  
تجمل الاضافة يانية (قوله بلا قيد) أي بجار ومجرور أو ظرف فلا يقال مفعول به ولا فيه لا معه (قوله لم يصح)  
هذه دعوى بلا دليل وهذه الدعوى مبنية على أن السموات في قوله تعالى خلق الله السموات مفعول مطلق وهو  
ممنوع اه دماميني (قوله وقد يعارض هذا) أي التعليل وهو قوله لأن المفعول المطلق ما يقع الخ وحاصل هذه  
المعارضة أن دليلكم هذا وإن أفاد أن السموات مفعول مطلق لكن عندنا ما يدل على خلافه وأنه مفعول به وهو  
حجة أن يصاغ من الفعل العامل فيه اسم مفعول ويحمل عليه وكل ما كان كذلك فهو مفعول به (قوله بأن يصاغ  
لنحو السموات) أي يصاغ من الفعل العامل فيه والحاصل أن ضابط المفعول به أن يؤخذ من العامل فيه اسم  
مفعول ويحمل على المفعول به فيقال في ضرب زيد عمر وعمر ومضروب والسموات مخلوقة والضابط صدق على  
السموات فهذا يفيد أنها مفعول به (قوله إيضاح آخر) أي بوضح كون السموات مفعول لا مطلقا فلا يصح الأول  
لما كان معارضا في هذا الإيضاح الثاني والمراد بالايضاح التعليل الموضح (قوله ثم أوقع الفاعل به) أي بذلك  
المفعول فعلا أي الفعل العامل فيه (قوله فعل لإيجاده) أي وحيدته فلا يكون موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه  
(قوله في هذه المسئلة) أي حيث قالوا أن السموات مفعول به (قوله بأفعال العباد) نحر الضرب في ضربته ضربا  
(قوله أنه) أي المفعول المطلق وقوله لا يختص بذلك أي بالحدث بل تارة يكون حدثا وتارة يكون ذاتا (قوله لأن  
الله تعالى موجد للذوات والأفعال جميعا) ففعل العبد مستند إلى الله تعالى من جهة الإيجاد وإلى العبد من جهة  
الكسب وتحقيق ذلك أن عرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذاك خلق

والمقدور

الأفعال لا الذات فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون

إلا حدثا ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك لأن الله تعالى موجد للذوات والأفعال جميعا لا موجد لهما  
في الحقيقة سواء سبحانه

ومن قال بهذا الذي ذكرته الجر جاني وابن الحاجب في أماليه وكذا البحث في أنشأت كتابا وعمل فلان خير أو آمنوا وحملا الصالحات وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة وجعل من ذلك نحو قال زيد عمرو منطلق وقدم مضى رده وزعم أيضا في أنبات زيدا عمرا فاضلا أن الأول مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق لأنهما نفس أثر قال بخلاف الثاني والثالث في أعلمت زيدا عمرا فاضلا فأنهما متعلقا العلم لأنفسه وهذا خطأ بل هما أيضا متباينان نفس التأويل وهذا الذي قاله لم يقله أحد ولا يقتضيه النظر الصحيح (الثامن عشر) قولهم في كاد إثباتها نفى ونفيها إثبات فاذ قيل كاد يفعل فعناه أنهم يفعل وإذا قيل لم يكده فعناه أنه فعله دليل الأول (٢٨٧) وإن كادوا ليفتوتك عن الذي

أو حينئذ بك وقوله كادت النفس أن تفيض عليه \*  
ودليل الثاني وما كادوا يفعلون وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري لغزا فقال له أنحوى هذا العصر ما هي لفظة جرت في لسان جرهم وثموده إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحد \*  
والصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها نفى وإثباتها إثبات ويأتي أن معناها المقاربة ولا شك أن معنى كاد يفعل قارب الفعل وأن معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخيرها منفى دائما أما إذا كانت منفية فواضح لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليله إذا أخرج يده لم يكديرها وهذا كان أبلغ من أن يقال لم يرها لأن من لم يرقد يقارب الرؤية وأما إذا كانت المقاربة المثبتة فلأن الأخبار بقرب الشيء يقتضى عرفا عدم حصوله وإلا لكان

والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين ففعل العبد مقدور لله تعالى لإيجاد أو مقدور للعبد كسبا أم شعنى (قوله) ومن قال بهذا الذي ذكرته (قوله) أي من كون السموات مفعولا مطلقا (قوله) قال زيد عمرو ومنطلق (قوله) أي فجملة عمرو ومنطلق في محل نصب على أنها مفعول مطلق عنده لا مفعول به لأنها نفس القول (قوله) وقدم مضى رده (يعنى في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الأعراب وقوله مضى رده أي بانها متعلق القول لأنفسه (قوله) وإن كادوا ليفتوتك (قوله) أي فان معناه أنهم لم يفتوتك (قوله) أن تفيض عليه (قوله) أي على هذا المرثى لما مات وصار في كنفه لم تفيض نفس أصحابه لأجله إذ لو فاضت لما تواتر (قوله) أن تفيض (بالفاء مع الضاد المعجمة أو الظاء المشالة) وتماه \* مذغدا حشوريطه وبرود \* وهو لمحمد بن منذر شاعر البصرة وقوله

إن عبد الحميد حين توفى \* هد ركننا ما كان بالمهدود

مادرى نعشه ولا حاملوه \* ما على الذئب من عقاف وجود

(قوله) وما كادوا يفعلون (قوله) أي فقد فعلوا الذبح (قوله) في أن نفيها نفى وإثباتها إثبات (قوله) أي فالنفي الموجود في تلك الحالة مستفاد من المعنى لأن الأخبار بقرب الشيء يقتضى عرفا عدم حصوله (قوله) أما إذا كانت الخ (قوله) أي أما وجه انتفاء خبرها إذا كانت منفية (قوله) ودليله (قوله) أي دليل كون خبرها منفيًا إذا كانت منفية (قوله) لم يكديرها (قوله) أي لم يقرب من رؤيتها وإذا انتفى مقاربة رؤية اليد انتفت رؤيتها (قوله) ولهذا (قوله) أي لكونه يلزم من نفى مقاربة الفعل انتفاؤه (قوله) كان أي لم يكديرها (قوله) أما إذا كانت الخ (قوله) أي أما وجه انتفاء خبرها إذا كانت مثبتة (قوله) فلأن الأخبار بقرب الشيء يقتضى عرفا عدم حصوله (قوله) هذه دعوى وقوله) والخ دليل عليها وحاصله أنه لو لم يكن الأخبار بقرب الشيء يقتضى عدم حصوله لكان مقتضيا لحصوله لكن التالي وهو كون الأخبار بقرب الشيء مقتضيا لحصوله باطل إذ لا يحسن أن يقال في العرف لمن صلى قارب الصلاة وإنما يقال ذلك لمن لم يصل وإذا بطل التالي بطل المقدم وثبت نفيه وهو المطلوب (قوله) وال (قوله) أي لا يمكن مقتضيا لعدم حصوله لكان مقتضيا لحصوله (قوله) وال (قوله) الخ (قوله) فيه ادخال اللام على جواب أن الشرطية وهو ممنوع إلا أن يقال أنه حملها على (قوله) إذ لا يحسن الخ (قوله) دليل للاستثنائية المطلوبة (قوله) على ذلك (قوله) أي على ما ذكر من الصواب (قوله) أنه أخبار عن حالهم في أول الأمر (قوله) أي وقوله) فذبحوها أخبار عن حالهم ثانيا فالأخبار لا تكون امتنعين من الذبح ثم ذبحوها بعد ذلك (قوله) فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل (قوله) أي فيقال زيد فعل ذلك الفعل وما كاد يفعل (قوله) أن هذا الفعل (يعنى ما كاد) (قوله) وال (قوله) الخ (قضية هذا أن يكون تعبيرهم بحرف التنفيس حسنا وكل حسن صواب فيلزم أن يكون عد هذا الموضوع في هذا الباب غير صواب لأن الباب معقود لأن يذكر فيه ما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه وقد بينا أن عبارة تقتضى أن يكون ما اشتهر بينهم صوابا لا خطأ فليس من موضوع هذا الباب في شيء اهدم ما بيني (قوله) فإن هذا الحرف ينقل الخ (قوله) أي لأن المضارع محتمل للحال والاستقبال فاذ دخلت عليه السين

الأخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله إذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة ولا فرق فيما ذكرناه بين كادوا يكادون أو رد على ذلك وما كادوا يفعلون مع أنهم قد فعلوا إذا المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب أنه أخبار عن حالهم في أول الأمر فأنهم كانوا لا بعداء من ذبحها بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرار سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أو لاشم فعله بعد ذلك توهم من توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه وليس كذلك وإنما فهم حصول الفعل من دلائل آخر كما فهم في الآية من قوله تعالى فذبحوها (التاسع عشر) قولهم في السين وسوف حرف تنفيس والاحسن حرف استقبال لأنه أوضح ومعنى التنفيس التوسيع فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال



(وهنا تنبيهان) (أحدهما) أن الزمخشري قال في أولئك سيرهم الله أن السنين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للزعم واعتراضه بعض الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السنين وبأن الوجوب المشار إليه بقوله لا محالة لا إشعار للسين به وأجيب بأن السنين موضوعة للدلالة على الوقوع (٢٨٨) مع التأخر فإذا كان المقام ليس مقام تأخر لكونه بشارة تمحضت لفائدة الوقوع وتحقق

الوقوع يصل الى درجة الوجوب (الثاني) قال بعضهم في استجدون آخرين السنين للاستمرار لا الاستقبال مثل سيقول السفهاء فانها نزلت بعد قولهم ما ولاهم عن قبلتهم الآية ولكن دخلت السنين اشعارا بالاستمرار اه والحق انها للاستقبال وان يقول بمعنى يستمر على القول وذلك مستقبل فهذا في المضارع نظير يا أيها الذين آمنوا آمنوا في الامر هذا ان سلم أن قولهم سابق على النزول وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري فانه سالها الحكمة في الاعلام بذلك قبل وقوعه (تمام العشرين) قولهم في نحو جلست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب أن يقال مخفوض بالاضافة فانه لا مدخل في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفا (خاتمة) ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أو جزها أو جمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضرب فعل ماض لم يسم فاعله ولا يقول مبنى لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه وأن يقول

أوسوف نخلص للاستقبال وعلى هذا فالسين لا تفيد تبعا في الاستقبال إنما تخلص لأصل الاستقبال (قوله وهنا تنبيهان الخ) قد تقدم في مبحث السنين ما عدا الاعتراض على الزمخشري والجواب عنه فانه زائد على ماسبق (قوله في مؤكدة للوعد) أي لأن وعد المولى لا يتخلف (قوله مستفاد من الفعل) أي لانه يدل على الوجود بعدم (قوله ويتحقق الوقوع) أي من كون المنام بشارة ووعدا ووعد الكريم لا يتخلف وقوله ويتحقق الوقوع يصل الخ أي وحيث تم ما قاله الزمخشري وسقط اعتراض بعضهم عليه (قوله الثاني قال بعضهم الخ) قد تقدم هذا كله في حرف السين (قوله للاستمرار) أي أنها تحمل الفعل مستمرا ومتجددا وقتا بعد وقت وإن كان قد مضى فاق بالسين في الآية إشارة إلى أن لعبيهم بالمؤمنين أمر مستمر وإن كان قد مضى وحاصله أن رجلا من الكفار وهم أسدو غطفان كانوا إذا أتوا المدينة أسدوا الأجل أن لا يقاتلوا وإذا أتوا قومهم كفروا فأتى المولى بالسين في الاخبار عنهم إشارة إلى أن حالتهم هذه مستمرة ولم يتركوا ما كان ذلك قد مضى فقوله ان يا منكم أي بالاسلام وقوله ويا من أقمهم أي بالكفر وقوله كما ردوا إلى الفتنة أي دعوا إلى الشرك أركسوا فيها أي وقعوا فيها أشد وقوع (قوله لا للاستقبال) أي لأن هذا اخبار عن ماض (قوله اشعارا بالاستمرار) أي اشعارا بان مقولهم هذا مستمر لا ينقطع وان كان قد مضى (قوله وان يقول بمعنى يستمر) أي وكذا استجدون بمعنى تستمرون على وجوده (قوله يا أيها الذين آمنوا آمنوا) أي فان المعنى استمروا على الايمان (قوله فانه سألها الحكمة) أي فان سؤاله عن ذلك يقتضي ان الآية نزلت قبل قولهم وحيث فكون السين للاستقبال ظاهر وكذا يقال في قوله استجدون آخرين فانه يحتمل انه اخبار عما يحصل لاحاصه وعبارته فان قلت أي فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجأة بالمكروه أشد العلم به قبل وقوعه بعد عن الاضطراب إذا وقع اه يعني ان قول الكفار ما ولاهم عن قبلتهم هذا مكروه فاذا وقع منهم ذلك قبل أن يخبر المولى به حصل للصحابه كرب شديد واضطراب في أنفسهم فاذا أعلننا الله بذلك قبل صدور من الكفار اطمانات الانفس وبعدت عن الاضطراب (قوله والصواب الخ) فيه أن الصحيح أن العامل في المضاف اليه هو المضاف ولا شك أن امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خافضا لزيد الذي هو المضاف اليه فالتعبير حينئذ بقولهم زيدا مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث هو ظرف وإنما أرادوا من حيث هو مضاف وتركوا التصريح بهذه الحقيقة لظهور المراد ودعوا اه ان الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا قول مرجوح عند فالباء في تحطئة الجماعة عليه واه اه دمايني قال الشمني قلت قولهم مخفوض بالظرف يوم ان لخصوصية الظرف دخلا في خفضه وليس كذلك فينبغي الاحتراز منه مراد المصنف بالاضافة في قوله الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى المصدرى لانه ذكر في الخامس عشر ان العامل في المضاف اليه المضاف أو الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد القول بانها عاملة قولاه كلامه (قوله خاتمة الخ) لا معنى لذلك كرهه الخاتمة في هذا الباب إذ ليس فيها تحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وكان اللائق اثباتها في الباب السابع اه دمايني ولك أن تقول ان المصنف لاحظ أن خلاف المنبغى من قبيل خلاف الصواب اه تقرير دردير (قوله مبنى) أي مستند وقوله لما أي المفعول (قوله لذلك) أي للطول والخفاء (قوله وحدث الآتي) أي وتقليل حدث الآتي وحاصله أن قد ان دخلت على ماض كانت دالة على تقليل زمانه وان دخلت على مضارع دلت على تقليل حدثه نحو قد قام زيد وقد يصدق الكذب وتارة تدخل على كل منهما فتفيد تحقيق حدثه نحو قد

أفصح في المرفوع به نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول مالم يسم فاعله لذلك ولصدق هذه العبارة بالنصب من نحو أعطى زيد ديناراً ألا ترى انه مفعول لأعطى وأعطى لم يسم فاعله وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق الا على المرفوع وأن يقول في قد حرف لتقليل زمن الماضي وحدث الآتي ولتحقيق حديثهما وفي

أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وفي لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا ويند في الما الجازمة متصلا فيه متوقفا بثبوته وفي الواو حرف عطف لجر الجمع أو المطلق الجمع ولا نقول للجمع المطلق وفي حتى حرف عطف للجمع والغاية (٢٨٩) وفي ثم حرف عطف للترتيب والمهلة

وفي الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب وإذا اختصرت فينبى فقل عطف ومعطوف وناصب ومنصوب وجازم ومجزم كما نقول جار ومجرور انتهى (الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب)

والمخاطب بمعظم هذا الباب المتدنون ه اعلم أن اللفظ المعبر عنه ان كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل أو الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل كما بلغني عن بعض المعلمين إذ لا يكون اسم هكذا فأما الكاف الاسمية فانه ملازمة للإضافة فاعتمدت على المضاف إليه ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جئت باسمها فقلت في نحو قوله

وما هذا كإلى أرض كما ملها الكاف فاعل ولا نقول ك فاعل لروال ما تعتمد عليه ويجوز في نحو م الله وق نفسك وش الثوب ول هذا الأمر أن تنطق بلفظها فتقول م مبتدا وذلك على القول بأنها بعض أمين وتقول ق فعل أمر لأن الحذف فينبى عارض فاعتبر فينبى الأصل وتقول الباء حرف جر والواو حرف عطف ولا تنطق بلفظها وإن كان اللفظ على حرفين نطق به

ألمح المؤمنون وقد يعلم ما أتم عليه (قوله حرف شرط الخ) أما إفادتها الشرطية أي التعليل والتوكيد فهو دائم وأما إفادتها التفصيل فقل كذلك فيقدر فيها بجمل ومعاذل لها ان لم يكن قد ذكر وقيل انه غالب لا دائم (قوله متصلا فيه) أي بالحال (قوله أو لمطلق الجمع) أي للجمع لا بقيد معينة ولا لاحقية ولا ساقية (قوله ولا نقول للجمع المطلق) وذلك لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وإتمامه للجمع لا بقيد كذا قال المصنف سابقا والحق ان الجمع المطلق ومطلق الجمع في اللغة معناه شئ واحد وانما عبارة عن الماهية لا بقيد شئ لا الماهية بقيد لا شئ وما أقول الفقهاء فرق بين الماء المطلق ومطلق الماء فهو اصطلاح لهم طارىء ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم

### (الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب)

(قوله ان كان حرفا واحدا) يعني وليس ببعض كلمة لأن ما هو بعضها يعبر عنه بلفظها (قوله أو المشترك) أي ولا يعبر عنه بلفظه (قوله التاء فاعل أو الضمير فاعل) الأول تعبير باسم المعبر عنه الخاص به والثاني باسمه المشترك بينه وبين غيره والثالث بلفظه (قوله إذ لا يكون اسم) أي اسم ظاهر وإلّا ما قيدناه لأن الضمائر المتصلة أسماء ومنها ما هو على حرف واحد وهو في هذه الحالة يجب أن يعبر عنه باسمه فيكون اسما ظاهرا وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد (قوله هكذا) أي موضوع على حرف ولذلك إذا سمي بحرف متحرك ولم يكن بعض كلمة كمل بتضعيف يجانس حركته فتقول في التسمية بناء المتكلم تو وفي التسمية بناء المخاطب المذكر نا (١) بأنف مدودة بناء على قلب الثانية همزة كما في حرما وفي التسمية بناء المخاطبة في قال الدما ميني والظاهر جواز ذلك أي جواز أن يقال ت فاعل إذا أريد منه لفظه فانه علم على نفسه حتى انه يجمع من الصرف لعله أخرى وحينئذ فوله إذا لا يكون اسم هكذا ممنوع تأمل (قوله فاما الكاف الخ) هذا جواب عن سؤال واد على قوله إذ لا يكون اسم هكذا تقدير السؤال ان الكاف الاسمية اسم ظاهر ومضى على حرف واحد وحاصل الجواب الخ (قوله ولهذا) أي لأجل اعتماد الكاف الاسمية على المضاف إليه (قوله وق) أصله أوق من الوقاية فحذفت الواو وحل الأمر على المضارع وكذا يقال في شول فإن أصله اول حذفت الواو لما ذكر (قوله وش) أصله اوش من الوشى وهو التزيين بالخطوط (قوله بعض أمين) أي فاصله أمين فخفض بالحذف (قوله لأن الحذف) متعلق بجوز وقوله فينبى أي في م وق وش ول (قوله ولا تنطق بلفظها) أي بلفظها بالجر وواله لطف فلا نقول ب حرف جر ولا وحرف تطف لان كلا منهما كلمة مستقلة لا ببعض كلمة (قوله على حرفين الخ) والاكثر فيه الحكاية ويجوز فيه الاعراب فيكمل بالتضعيف وهذا كله حيث كان علما على لفظه أما ان جعل علما لغير لفظه فلا يجب التضعيف بل يلحق يودوم (قوله نطق به) أي بلفظه أي لأن اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه هنا وإنما موضوع اللفظ لنفسه لانهم يحتاجون إلى التعبير عنه فلو وضعوا اللفظ آخر لكان الوضع له ضائعا إذ نفس اللفظ كاف في التعبير عنه قال التفتازاني ولا يخفى في أن هذا ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على أنه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر الزوم لانا إذا قلنا ضرب فعل ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليست إلا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع علمي لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك وإلا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به اه وظاهر كلام المصنف ان اللفظ إذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضى وغيره ان الكلمة الثنائية إذا جمعت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف

[٣٧ - دسوقي - ثاني] فقل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام ونا فاعل أو مفعول والاحسن ان تعبر عنه بقولك الضمير للثاني

(١) قوله تاء بأنف مدودة هكذا بخطه وله سهو لأن تضعيف حرف اللين وقلبه همزة محلة في النسب اه

ولا يجوز أن ينطق باسم شيء من (٢٩٠) ذلك كراهية الإطالة وعلى هذا فقوله ألم أقيس من قولهم الألف واللام وقد استعمل التعبير بهما الخليل

وسبويه وإن كان أكثر من ذلك نطق به أيضا فليل  
سوف حرف استقبال  
وضرب فعل ماضٍ وضرب  
هذا اسم ولهذا أخبر عنها  
يقولك فعل ماضٍ وإيما  
فتحت على الحكاية بذلك  
على ما ذكرنا أن الفعل ماضٍ  
على حدث وزمان وضرب  
هنا لا تدل على ذلك وأن  
الفعل لا يخلو عن الفاعل في  
حالة التركيب وهذا لا يصح  
أن يكون له فاعل وما يوضح  
لك ذلك أنك تقول في زيد  
من ضرب زيد يذمر فوع  
بضرب أو فاعل بضرب  
قد دخل الجار عليه أو قال لي  
بعضهم لا دليل في ذلك لأن  
المعنى بكلمة ضرب فقلت له  
وكيف وقع ضرب مضافا  
إليه مع أنه في ذلك ليس باسم  
في زعمك فإن قلت فإذا كان  
اسما فكيف أخبرت عنه  
بأنه فعل قلت هو نظير  
الأخبار في قولك زيد قائم  
الأنرى أنك أخبرت عن  
زيد باعتبار مسماه لا باعتبار  
لفظه وكذلك أخبرت عن  
ضرب باعتبار مسماه وهو  
ضرب الذي يدل على  
الحدث والزمان فهذا في  
أنه لفظ مسماه لفظ كاسماء  
السور واسماء حروف  
المعجم ومن هنا قلت  
حرف التعريف أل  
قطعت الهمزة وذلك  
لأنك لما قلت اللفظ من  
الحرفية إلى الاسم  
أجريت عليه قياس همزات

علة نحو أكثر من السكم ومن الحل ومن اللو ليكون على أقل أو زان المعربات وأما إذا جعلت علما لغير اللفظ  
أولم يقصد إعرابها فلا يشدد ثانيها إذا كان صحيحا نحو جاءني كم ورأيت من الابل يلزم التغير في اللفظ والمعنى  
جميعا اه شني (قوله ولا يجوز أن ينطق باسم شيء من ذلك) أي بما كان على حرفين بأن تقول في قد القاف  
والدال وفي هل الماء واللام (قوله أقيس) هذا مناف لقوله ولا يجوز أن ينطق باسم شيء من ذلك كراهية  
الإطالة اه دمايني (قوله وإن كان) أي اللفظ المعبر عنه أكثر من ذلك أي من حرفين نطق به أي باللفظ  
لا باسماء حروفه وقوله أيضا أي كما أنه ينطق به إذا كان موضوعا على حرفين لا باسماء حروفه كراهية  
الإطالة (قوله وضرب هذا اسم) قال الرضي اعلم أنه إذا قصد بكلمة اللفظ دون معناها كقولك أن كلمة  
استفهام وضرب فعل ماضٍ فمضى علم وذلك لأن مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو مقول لأنه  
قل عن مدلول هو المعنى إلى مدلول هو اللفظ اه شمني واعلم أن الكلمة المبنية إذا جمعت علما على اللفظ سواء  
كان ذلك اللفظ في الأصل اسما أو فعلا أو حرفا فالأكثر الحكاية كقولك من يستفهم بها وضرب فعل ماضٍ  
وسوف حرف استقبال ولك الأعراب فتقول مثلثايت حرف تمن قال الشاعر  
ليت شعري وأين متى ليت ه ان ليئا وان لوا غناء  
ثم إن أوله بذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وإن أوله بالكلمة أو اللفظة فإن كان ثلاثيا اسما كن الوسط  
كسوف وليت فهو كمن تدف الصرف وتركه وإن كان على أكثر أو ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعاً  
اه دمايني (قوله بذلك على ما ذكرنا) أي من أن ضرب اسم وقوله لا تدل على ذلك أي ولا تماثل على لفظ  
وقوله وما يوضح لك ذلك أي اسمية ضرب (قوله فتدخل الجار عليه) أي والجار إنما يدخل على الاسم (قوله  
قلت هو نظير الأخبار الخ) حاصله أن الأخبار عنه باعتبار مسماه لأن ضرب هذا علم على ضرب الواقعة في  
التركيب كضرب زيد وضرب عمرو (قوله باعتبار مسماه) أي وهو الذات (قوله الذي يدل على الحدث)  
أي وهو الواقع في التركيبي من ضرب زيد وضرب عمرو الخ (قوله مسماه لفظ) أي وهو لفظ ضرب المستند  
للفاعل مثلاً وهذا وضع غير عمدي لا يوجب الاشتراك وإنما كانت جميع الألفاظ مشتقة لأن الواضع لما  
استحضره بنفسه عند الوضع تضمن وضعه لنفسه أفاده السعد وتعبه السيد بأنه يلزم في نحو جسق مهمل ثبوت  
وضع في المهملات فله يكفى في هذا باستحضار المتكلم لا الواضع تدبر (قوله كاسماء السور واسماء حروف  
المعجم) وذلك أنها ألقاظ مسماها ألقاظ فإن آل عمران مثلاً اسم مسماه السورة المخصوصة المؤلفة من  
الكلمات وجيم مثلاً مسماه الحرف المخصوص وهو وجه وهو لفظ (قوله ومن هنا) وهو أن الكلمة إذا قصد  
لفظها تكون اسماً (قوله وذلك) أي ويان ذلك (قوله لما قلت اللفظ) أي لفظ أل (قوله إلى الاسم) أي لأن  
المراد من حرف التعريف هذا اللفظ والكلمة متى أريد لفظها كانت اسماً لنفسها (قوله أجريت عليه قياس  
همزات الاسم) أي الصرفة وهي التي ليست جارية مجرى الفعل ومن المعلوم أن قياس همزات الاسم  
الصرفة تقتضي القطع وذلك لأن همزة الوصل إنما تكون في الاسم الصرف إذا كان من الاسم العشرة  
المحفوظة أل ليست منها فيجب قطع همزته وتقييد الاسم بالصرفة بتدفع إيراد المصدر كالانطلاق والافتقار  
لأنه ليس باسم صرف بالتفسير المذكور لأنه جار مجرى الفعل اه دمايني (قوله أجريت عليه قياس  
همزات الاسم) أي لأن أل عند التسمية بها تكون اسماً صرفاً والاسماء الصرفة يجب قطع همزتها إذا لم  
تكن من الاسم العشرة المحفوظة أل ليست منها (قوله إذا سميت بأضرب قطعت همزته) أي لأنه حيثئذ  
اسم صرف ولا وجود لهمزة الوصل في شيء من الاسماء الصرفة إلا إذا كان من الاسم العشرة وهذا ليس  
منها فوجب قطع همزته فإن قلت فيلزم إذن قطع همزة مثل الانطلاق إذا سمى به لأنه عند التسمية به غير مصدر  
وليس من الاسم العشرة قلت أقيمت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل إلى قبيل

يكون في الأسماء والأفعال والحروف وأن الذي يختص به الاسم هو الاسناد المعنوي فلا تحقيق فيه وقال لي بعضهم كيف تقول أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف فقلت كيف تقول ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا في قولهم أن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وأن الحرف لا يخبر به ولا عنه ومن قال ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان ولا بد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه كقولك مبتدأ خبر فاعل مضاف إليه وأما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشئ لأن هذه الأشياء لا تستحق إعراباً مخصوصاً فلا تقصاري الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم بموقعها من الأعراب وأن كان المبحث فيه مفعولاً (٢٩١) عين نوعه ففعل مفعول مطلق أو مفعول به

أو لأجله أو معه أو فيه  
وجرى اصطلاحهم على  
أنه إذا قيل مفعول وأطلق  
لم يرد إلا المفعول به لما  
كان أكثر المفاعيل دوراً  
في الكلام خفف الاسم وإنما  
كان حق ذلك أن لا يصدق  
إلا على المفعول المطلق  
ولكنهم لا يطلقون على  
ذلك اسم المفعول إلا  
مقيداً بقيد الإطلاق وإن  
عين المفعول فيه ففعل  
ظرف زمان أو مكان  
فحسن ولا بد من بيان  
متعلقه كافي الجار والمجرور  
الذي له متعلق وإن كان  
المفعول به متبوعاً بعين  
كل واحد فقلت مفعول  
أول أو ثان أو ثالث  
وينبغي أن تعين للمبتدئ  
نوع الفعل فتقول فعل ماضٍ  
أو فعل مضارع أو فعل أمر  
وتقول في نحو تظلي فعل  
مضارع أصله تظلي وتقول  
في الماضي مبنى على الفتح  
وفي الأمر مبنى على ما يحجرم  
به مضارع وفي نحو يتر بصي  
مبنى على السكون لأنضاله  
بنون الاناث وفي نحو لينين  
مبنى على الفتح لما شرته لينون

فاستصحب ما كان ثابتاً لما قبل التسمية بها بخلاف آل واضرباه دما مبنياً (قوله يكون في الأسماء) نحو  
زيد ثلاثي أي هذا اللفظ ثلاثي وقوله والأفعال نحو ضرب فعل ماضٍ أي هذا اللفظ الواقع في أي تركيب فعل  
ماضٍ وقوله والحروف أي نحو من حرف جر أي هذا اللفظ الواقع في أي تركيب حرف جر (قوله هو الاسناد  
المعنوي) أي الاسناد للمعنى نحو زيد قائم فإن المسند له القيام معنى زيد ومساء لالفظه (قوله فلا تحقيق  
فيه) أي لأن التحقيق أن الاسناد اللفظي للمعنى خاص بالاسم لأن الكلمة متى أريد لفظها كانت اسماً  
كانت في الأصل اسماً أو فعلاً أو حرفاً (قوله أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم الخ) حيث قال أن الاسناد  
اللفظي يكون في الثلاث وليس من خواص الاسم أي كيف تقول ابن مالك ذلك وهم وغلط منه (قوله  
كيف تقول ابن مالك الخ) لئلا أن يقول أن كلام ابن مالك السابق لا يقتضي تعليل الحاجة في ذلك القول  
ولما يقتضي اختصاص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظي المسند إليه لفظ سواء عبر عنه بلفظه وحده كضرب  
كلمة أو عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضرب كلمة أو عبر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضي كلمة هشمى (قوله غلطوا  
الخ) الفظ من حيث عموم الاسناد وإطلاق المقيّد خطأ فسقط ما في الشئ (قوله أن الفعل يخبر به ولا يخبر  
عنه الخ) أي فإن هذا صريح في أن الفعل والحرف لا يستدليهما لا باعتبار لفظهما ولا باعتبار معناهما (قوله لما  
كان الخ) لما بالتشديد شرطية وجوابها قوله خففوا والجملة استئناف جواب عن سبب اصطلاحهم على  
إطلاق المفعول من غير تقييد على المفعول به (قوله فحسن) أي لأنه يترتب على تعيينه فائدة وهي البحث في  
كونه مختصاً أو غير مختص بتقدير كونه ظرف مكان فع الاختصاص ينظر هل هو من الألفاظ التي تسامحوا في  
اتصافها على أنها ظرف مكان مع اختصاصها أولاً وإن كان غير مختص أي مبهما فلا كلام وكذا إن كان  
ظرف زمان لم يحتاج إلى البحث في الاختصاص لا تنصافه من غير شرط أه دما مبنياً (قوله ولا بد من بيان متعلقه) أي  
الظرف كان زمانياً أو مكانياً (قوله الذي له متعلق) وهو الذي ليس بزائد ولا شبيهاً بالزائد ولا بما يستقنى به  
(قوله وتقول في نحو تظلي) يعني من نحو نارا تظلي وأما في مثل ذلك تظلي النار فيمتل أن يكون ماضياً حذف  
منه علامة التأنيث لاسناد الفعل إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي ويحتمل أن يكون مضارعاً أه دما مبنياً (قوله  
علامة الرفع) من كونها ضمة ظاهرة أو مقدرة أو الواو أو الألف أو ثبوت النون وقوله وعلامة النصب أي  
من كونها فتحة ظاهرة أو مقدرة أو الياء أو الكسرة أو حذف النون وقوله وعلامة الجزم أي من كونه  
السكون أو حذف النون أو حذف حرف العلة (قوله كفى الخ) كفى فعل ماضٍ وجسمي فاعل والباء فيه  
زائدة وأنتي رجل مؤول بمصدر مفعول ونحو لا تميز والبيت للمتنبي من قصيدة

أبلى الهوى أسفاً يوم النوى بدني \* وفرق الظن بين الجفن والوسن

(قوله أنتي رجل) هذا عمل الشاهد فإن رجل خبر موطن لأن من المعلوم أن المتكلم رجل فالقصد به التوطئة  
لوصف بعده (قوله ولهذا) أي لكون الخبر موطناً غير مقصود لئلا (قوله لا إليهما) أي ولا لغيرهما

التوكيد وتقول في المضارع المعرب مرفوع لحلوله على الاسم وتقول منصوب بكذا أو بأخبار أن ومجزوم بكذا وبين علامة الرفع والنصب  
والجزم وإن كان الفعل ناقصاً نص عليه فقال مثلاً كان فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وإن كان المعرب حالاً في غير محله عين ذلك  
فقبل في قائم ثلاث من نحو قائم زيد خبر مقدم ليعلم أنه فارق موضع الأصل ولا يطلب مبتدأ في نحو ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة الذين  
مفعول مقدم ليعلم أن الخبر متلا غير مقصود لئلا (قوله خبر موطن) ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله  
كفى بجسمي نحو لا أنتي رجل ولو لا عظامي إياك لم ترني \* ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل للمقابل لهما لا إليهما ومثله الحال الموطئة في نحو

إنا أنزلناه قرآنا عربيا وإن كان المبحوث فيه حرفا بين نوعه ومعناه وعمله أن كان عاملا فقال مثلا أن حرف تو كيد تنصب الاسم وترفع الخبر لن حرف نفى ونصب واستقبال أن حرف مصدرى ينصب الفعل المضارع لم حرف نفى يحزم المضارع ويقلبه ما ضيا ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل ألها محل من الأعراب أم لا (فصل) وأول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الأعراب ثلاثة أمور (أحدها) أن يأتى عليه الأصلي بالزائد مثله أنه إذا سمع أن آل من علامات الاسم وأن حرف نأيت من علامات المضارع وأن تاء الخطاب من علامات الماضي وأن الواو والتاء من أحرف العطف وأن (٢٩٣) الباء واللام من أحرف الجر وأن فعل مالم بسم فاعله مضموم الأول سبق وهمه

ولو لا غطى إياه بالغية فيهما لأن قوم ورجل كل منهما اسم ظاهر وهو من قبيل الغيبة (قوله بين نوعه) أعني كونه حرفا ومعناه كالتركيد والنفي والمصدرية (قوله ثم بعد الكلام على المفردات) أى بأعرابه لها وبيان معانيها وعملها

### ( فصل وأول ما يحترز منه المبتدئ )

(قوله ما يحترز منه) أى يتباعد منه (قوله أحدها) أى أحد الأمور التي يحترز ويتباعد عنها أولا التباس الحرف الأصلي بالزائد والتحترز من هذا الالتباس بمعرفة الحروف الأصول في الكلمة وزوائدها (قوله ألفيت وأهليت اسمان) أى لوجود آل فيهما فإذا علم أن آل فيهما أصلية لأنهما من الألفاء وهو الوجود ومن اللهم ولم يتوهم أنهما اسمان لأن آل المعرفة زائدة على بنية الكلمة المعرفة لها (قوله مضارعان) أى لوجود الهزرة والتاء في أولهما وهما من حروف نأيت ولو علم أن الألف والتاء من أصلين لأنهما من الأكرام والتعلم ما توهم ذلك لأن أحرف المضارعة زائدة على بنية الكلمة (قوله) وأن نحو ادخرج الخ) هذا ليس فيه التباس أصلي يزائد تأمل (قوله) وقد سمعت من يعرب الخ) فديقال لا عيب على هذا المعرب إلا إذا صرح بأن ألها كم نفسه هو المبتدئ وأما إذا أطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز أن يحمل كلامه على أن التكاثر مبتدأ مؤخر وألها كم خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين من تجويز تقديم مثل هذا الخبر وإن وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على أن ذلك المعرب قصد أن ألها كم مبتدأ والتكاثر خبره دامنى (قوله بحذف الألف) توهم أن هذه الهزرة همزة وصل فأنها همزة آل المعرفة وليس كذلك بل هي همزة قطع وأن ألها فعل ماض من اللهم فالهزرة من بنية الكلمة لازادة على بنيتها للتعريف (قوله) كما تحذف في أول السورة) أى مع كسر التوئين أما أن فتح فهو قتل ورش (قوله ريان الخ) هو ضد العطشان والكبرى النوم والمسوع الذى أصابه ذو سم بآبرته كالمقرب مثلا وفي البيت استعاره تبعية حيث شبه امتلاء جفون المحب من النوم بالرى وهو امتلاء الجوف من الماء المذهب لشقة العطش بجمع حصول الراحة في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الرى ريان بمعنى تمتلئ الجفون وفي البيت كناية وذلك أنه كنى بلبلة المسوع عن لبلة السهر لأن السهر والارى من لوازم ذلك وفيه طباق بين الترم المستفاد من الصدر صريحا والسهر المستفاد من المجر كناية (قوله بأن مضمرة بعد واو المصاحبة) أى في جواب الاستفهام (قوله على حد) أى طريقة قول الخطيئة في كون المضارع فيه منصوبا بأن مضمرة بعد واو المصاحبة في جواب الاستفهام (قوله قول الخطيئة) أى مخاطب الزيرقان وكان جارم ثم انتقل الى بنى ربيع وأول القصيدة

ألا قالت إمامة هل تعزى • فقلت إمام قد غلب العزاء  
إذا ما العين فاض الدمع منها • أقول بها قذى وهو البكاء  
لعمرك ما رأيت المرء تبقى • طريقته وإن طال البقاء

إلى أن ألفيت وأهليت اسمان وإن أكرمت وتعلمت مضارعان وأن وعظ وفسخ عاطفان ومعطوفان وإن نحويت وبين وهو ولعب كل منهما جاروه جروران نحو ادخرج مبنى للمسمى فاعله وقد سمعت من يعرب ألها كم التكاثر مبتدأ وخبر فظنهما مثل قولك المنطلق زيد ونظير هذا الوم قراءة كثير من العوام نازحامة ألها كم التكاثر بحذف الألف كما تحذف في أول السورة في الوصل فيقال تحجير القارعة وذكر عن رجل كبير من الفقهاء من يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى أنيت ريان الجفون من الكبرى وأيت لك لبلة المسوع وقال كيف ضم التاء من نيت وهي المخاطب لا المتكلم وتحتج من آيت وهو المتكلم لا للمخاطب فينت الحاكى أن الفعلين مضارعان وأن التاء

إذا فيها لام الكلمة وأن الخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني مستفاد من الهزرة والأول مرفوع لحلوله محل الاسم والثاني منصوب بأن مضمرة بعد واو المصاحبة على حد قول الخطيئة • ألم لك جاركم ويكون بيني • وبينكم المودة والاختاء • وحكى العسكري في كتاب التصحيف أنه قيل لبعضهم ما فعل أبوك بجاره فقال باعه فقيل له لم قلت باعه قال فلم قلت أنت بجاره فقال أنا جررت به بالياء فقال فلم تجر بأوك وبائى لا تجر ومثله من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخي في كتاب أخبار النخوين أن رجلا قال لسماك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان



فضحك الرجل فقال السباك أنت أحمق سمعت سيوبه يقول ثمنها درهمان وقلت يومًا ترد الجملة الاسمية الحالية بغير واو فيصيح الكلام خلافا  
للمخشي كقوله تعالى ويوم القيامة نرى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو في أولها وقلت يوما الفقهاء  
يلحنون في قولهم البائع بغير همز فقال قائل فقد قال الله تعالى فبايعهم وقال الطبري في قوله تعالى أثم إذا (٣٩٣) ما وقع أن هم بمعنى هنالك

وقال جماعة من المربين في  
قوله تعالى وكذلك نجى  
المؤمنين في قراءة ابن عامر  
وأى يكرينون واحدة ان  
الفعل ماض ولو كان كذلك  
لكان آخره مفتوحا  
والمؤمنين مرفوعا فان قيل  
سكنت الياء للتخفيف  
كقوله هو الخليفة فارضوا  
مارضى لكم وأقيم ضمير  
المصدر مقام الفاعل قلنا  
الاسكان ضرورة وإقامة  
غير المفعول به مقامه مع  
وجوده متعته بل إقامة ضمير  
المصدر بمنتهى ولو كان  
وحده لانه مبهم وما يشبهه  
نحو تولوا بعد الجازم  
والتائب والقرائن تبين  
فهو في نحو فان تولوا فقل  
حسي الله ماض وفي نحو  
فان تولوا فاني أخاف عليكم  
فان تولوا فاما عليه ما حمل  
وعليكم ما حملتم مضارع  
وقوله تعالى وتعاونوا على  
البر والتقوى ولا تعاونوا  
على الاثم والعدوان  
الأول أمر والثاني  
مضارع لأن النهي لا يدخل  
على الأمر وتلظي في  
فانذرتكم نارا تلظي  
مضارع ولا لقل تلظت  
وكذا تمنى من قوله  
تمنى ابتائى أن يعيش أبوها  
وهم ابن مالك فجعله ماضيا من  
باب ولا أرض أبقل أبقالها

إذا ذهب الشباب فبان منه هـ فليس لما مضى منه لقاء

أبلغ بنى عرف بن كعب هـ فهل قوم على خلق سواء

ألم اك جارك الخ (قوله يقول ثمنها درهمان) أى فقام درهمان في التركيب الأول على الذى في الثانى لأن  
الذى في الأول مجرور والذى في الثانى مرفوع (قوله في أولها) أى أول الجملة الاسمية وهى قوله وجوههم  
مسودة فظن أن هذه الواو زائدة لربط الجملة بصاحب الحال مع أنها من بنية الكلمة (قوله فقد قال الله تعالى  
الخ) أى ولم يدرك أن بائع اسم فاعل من البيع وبايع من فعل من المبيعة (قوله بمعنى هنالك) أى فتوهم أن هم  
هنا المضمومة التاء التى هى حرف عطف اسم إشارة للمكان كثم المفتوحة التاء (قوله ان الفعل ماض) أى  
مبنى للمفعول (قوله والمؤمنين مرفوعا) أى نائب فاعل (قوله الاسكان ضرورة) قد يقال انه لا بعد  
في تخفيف الياء بالاسكان في غير الضرورة ولا بعد أيضا في إقامة المصدر مقام الفاعل لأن اقضاء الفعل  
للمصدر أبلغ من اقضاءه للمفعول به لأن كل فعل لازم أو متعدلا بدله من مصدر إلا ما شذ فمكان قيامه مقام  
الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو النتيجة هنا وإذا أقيم  
المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لأن المصدر مقام مقام الفاعل فبقى المؤمنين مفعولا به صريحا  
وتقديره ونجى النجاء المؤمنين أو تقول نجى فعل مضارع ادغم نونه في الجيم وأصله تنجى ونقول هذه القراءة  
تدل على جواز هذا الادغام فان العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته وقول من قال انه لم يجى عن العرب  
مثل هذا مشير إلى أنه أحاط بجميع كلام العرب فيه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ بأقوال  
نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالته ويترك الاخذ والنسك بما ثبت تواتره عن ثبت  
عصمته عن الغلط رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى إنا نحن نزّلنا الذكر وإنا  
له لحافظون اه دما مبنى (قوله ولو كان وحده) أى بأن لم يكن هناك مفعول به فبالك إذا كان هناك مفعول  
به كما هنا وحيث بطل كونه فعلا ماضيا فتمين جملة مضارعا وأصله تنجى يسكون ثانياه فأدغمت  
التون في الجيم وضعف هذا التخريج بأن التون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد ذكر المصنف في آخر الحجة  
الرابعة من الباب الخامس أنه قد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مخرج فلا حرج على مخرجه كقراءة  
ابن عامر وعاصم وكذلك نجى المؤمنين وذكر هناك التخريج الذى ذكره هنا والتخريج الذى ذكرناه (قوله  
فان تولوا فاما عليه الخ) أى فاصله تولوا (قوله لأن النهي لا يدخل على الأمر) أى وحيث أنه فاصله  
ولا تعاونوا (قوله تلظت) أى لأن الفعل الماضى إذا أسند لضمير مجازى التانيث يجب تانيثه بالتاء (قوله  
تمنى ابتائى) أى فالأصل تمنى إذ لو كان ماضيا لوجب أن يقال تمنى لأن الفاعل حقيقى التانيث (قوله من  
باب ولا أرض أبقل أبقالها) يعنى من باب هـ في حذف تاء التانيث من الماضى الذى وجب لحاقها به وإن كان  
تمنى مسندا إلى ظاهر مؤنث حقيقى وأقبل مسندا إلى ضمير مؤنث غير حقيقى (قوله وهذا حمل على  
الضرورة الخ) أى لأن حذف التاء من الماضى المسند إلى ظاهر مؤنث حقيقى أو إلى ضمير مؤنث غير حقيقى  
لضرورة الشعر ولا ضرورة تدعو إلى جعل تمنى في البيت كذلك لجواز جملة مؤنثا محذوفا من أوله  
إحدى التاءين اه شمنى (قوله فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا) أى فان زان فاعل ينسحبها  
وفي آخره كسرة وكان هذا السائل لعدم قطاعته لا يدرك الفاعل في الكلام لكونه ما يدرك بالعقل وإنما

وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة وما يلتبس على مبتدئ أن يقول في نحو مررت بقاؤن الكسرة علامة الجر حتى أن بعضهم يشكك قوله تعالى  
لا ينسحبها إلا زان أو مشرك وقد سألت بعضهم عن ذلك فقال كيف عطف المرفوع على المجرور فقلت فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا  
ويثبت له أن الأصل زان ياء مضمومة بهم حذف الضمة للاستقلال ثم حذف الياء لالتقاء الساكنة هى والتون

فيقال فيه فاعل وعلامة رفعة مفعلة مقدرة على الياء المحذوفة ويقال في نحو مرث بقاض جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة وفي نحو والفجر و ليل عشر والفجر جار ومجرور و ليل عاطف ومعطوف وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة وانما قدرت الفتحة مع ختم النيات بها عن الكسرة فونائب (٢٩٤) الثقل ثقل ولهذا حذفت الواو في هب كما حذفت في يعدولم تحذف في يوجل لان فتحة ليست

ناتبة عن الكسرة لان ماضيها وجل بالكسر قياس مضارعه الفتح وما ضيها فعل بالفتح قياس مضارعها الكسر وقد جاء بعد على ذلك وما يهب فان الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق ومن هنا ايضا قال ابو الحسن في باعلام ما غلام محذف الالف وان كانت أخف الحروف لان أصلها الياء ومن ذلك أن يادرفي نحو المصطفين والاعين الى الحكم بأنه مثنى والصواب ان ينظر او لا في نونه فان وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى ولهم عندنا لمن المصطفين الاخيار حكم بأنه جمع وفي الآية دليل ثان وهو وصفه بالجمع وثالث وهو دخول من التبعية عليه بعد وانهم ومحال أن يكون الجمع من الاثنين وقال الاحنف تحلم على الاذنين واستبق ودمه ولن تستطيع الحلم حتى تحلما ومن ذلك ان يعرب الياء والكاف والهاء في نحو غلامي اكرمك وغلامك اكرمك وغلامه اكرمه اعرابا واحدا أو يعكس الصواب فيعلم أنهم اذا اتصل بالفعل كن مفعولات وان اتصل بالاسم

يعرف ما يدرك بالحس كالمرفع والمجرور المذكورين فانهما مدركان بحاسة السمع (قوله على الياء المحذوفة) أي لالتقاء الساكنين نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله ولهذا) أي لاجل كون النائب عن الثقل ثقيل (قوله قياس مضارعها الكسر) فأصل مضارعها يوهب ويوعد بكسر الهاء والعين فوقعت الواو بين عدوتها الفتحة والكسرة لحذفت ولا عبرة بفتح الهاء في هب لانها ثابتة عن الكسرة (قوله ومن هنا) أي ومن أجل ذلك أي من أجل أن النائب عن الثقل يكون ثقيل وقوله ومن هنا الخ عطف على قوله ولهذا حذفت الواو مشاركاله في الترتيب على كون نائب الثقل ثقيل (قوله لان أصلها الياء) أي أصل الالف في باعلاما الياء لان ياء غلامي يجوز فيه اسكان الياء وفتحها واذا فتحت جاز قلب الكسرة فتحة فتقلب الياء ألفا (قوله لان أصلها الياء) أي وهي ثقيلة والنائب عن الثقل ثقيل (قوله فان وجدها مفتوحة الخ) أي وإن وجدها مكسورة كان مثنى نحو جاء المصطفين والاذنين (قوله وقال الاحنف بن قيس) نسب السيوطي القصيدة لحاتم الطائي الجواد وأولها أتعرف أطلا لا وتويا مهدما \* كخطك في ررق كتابا منمنما أذاعت به الأرياح بعد أنيسه \* شهورا وأياما وحولا محرما ففسك أكرمها فانك إن تبين \* عليك فلن تلقى لها الدهر مكرما أمن في الذي تهوى التلاد فانه \* اذا مت صار المال نهبا مقسما ولا تشقين فيه فيسهل وارث \* به حين تحشى أغبر الجوف مظلا قليلا \* ما محمدك وارث \* اذا احتازما كنت تجمع مغنا تحلم البيت والاذنين جمع أدنى من الذنوب وهو القرب أي أظهر الحلم لا قاربك وأطلب جوادهم (قوله ومن ذلك) أي الذي يلتبس على المبتدئ (قوله اعرابا واحدا) أي بان يجعلها في الجميع مفعولات أو مضافا اليها في محل جر (قوله أو يعكس الصواب) أي أو يعربها اعرابا ويعكس الصواب بان يجعلها عند اتصالها بالفعل مضافا اليها وعند اتصالها بالاسم مفعولات (قوله لمن) أي الياء والكاف والهاء وقوله بالاسم نحو غلامك وغلامه وغلامي (قوله اذا اتصل بالفعل) نحرأ اكرمك وأكرمك وأكرمك وقوله كن مفعولات أي في محل نصب (قوله كن مضافا اليهن) أي في محل جر (قوله ويستثنى من الاول) أي وهو أنهم اذا اتصل بالفعل كن مفعولات (قوله أرايت فعل وفاعل وزيدا مفعول أول وما صنع مفعول ثان والكاف حرف خطاب أي أخبرني زيدا ما صنع أي أخبرني عن صنعه (قوله فان الكاف فيها حرف خطاب) أي فلا عمل لها وفي نسخة فيه أي في النحو (قوله ومن الثاني) أي يستثنى من الثاني وهو أنهم اذا اتصل بالاسم كن مضافا اليهن (قوله في محل نصب) أي لافي محل جر بالاضافة (قوله نحو الضاربك) أي اسم الفاعل المتصل بمعموله فان الضمير في محل نصب لافي محل جر بالاضافة لان اسم الفاعل المحلى لا يضاف الا للمحلى والضمير ليس محلى بال بل خاليا (قوله ونحو قولهم) عطف على نحو الضاربك والام أفعل تفضيل من لؤم الرجل لؤما على وزن فعل (قوله لاعبدك) لانا في الجنس وعهد اسمها مبنى على الفتح ولي متعلق بمحذوف خبر لؤما وقوله باللام جار ومجرور ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل متعلق بالخبر المقدور منه متعلق باللام

وقا كن مضافا اليهن ويستثنى من الاول نحو أرايتك زيدا ما صنع وأبصر كزيدا فان الكاف فيها حرف خطاب ومن الثاني توعان نوع لا تحل وفي هذه الالفاظ وذلك نحو قولهم ذلك وتلك وإياي وإياك وإياه فانهم أحرف تكلم خطاب وغيبة ونوع هي فيه في محل نصب وذلك نحو الضاربك والضارب على قول سيدييه لانه لا يضاف الوصف الذي يال الى عار منها ونحو قولهم لاعبدك باللام فقامته

ولا أوضعه بفتح العين فالهاء في موضع نصب كالهاء في الضاربه الا ان ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب  
المفعول اجماعا وليست مضافا اليها والاخفض أوضع بالكسرة وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل أبيض الوجه لا أحمه فان  
فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وان كسرتها فهي مجرورة ومن ذلك قوله (٢٩٥) فان نكاحها مطر حرام فيمن زواه بجر

مطر فالضمير منصوب  
على المفعولية وهو فاصل  
بين المتضامين (تنبيه)  
اذقلت رويدك زيدافان  
قدرت رويدا اسم فعل  
فالکاف حرف خطاب وان  
قدرته مصدرا فهو اسم  
مضاف اليه وعمله الرفع  
لانه فاعل (الثاني) ان  
يجرى لسانه الى عبارة  
اعتادها فيستعملها في غير  
محلها كان يقول في كنت  
وكانوا في الناقصة فعل  
وفاعل لما ألفت من قول  
ذلك في تحرفت وقلوا  
وأما تسمية الاقدمين  
الاسم فاعلا والخبر  
مفعولا فهو اصطلاح غير  
مألوف وهو مجاز كتسميتهم  
الصورة الجميلة دمية  
والمبتدى اما بقوله على  
سبيل الغلط فذلك يعاب  
عليه (والثالث) ان  
يجرب شيئا طالبا لشيء  
ويحمل النظر في ذلك المطلوب  
كان يعرب فعلا ولا يتطلب  
فاعله او مبتدأ ولا يتعرض  
لخبره بل ربما مر به فاعربه بما  
لا يستحقه ونسى ما تقدم له  
فان قلت فهل من ذلك قول  
الزخشرى في قوله تعالى  
وطائفة قد أهمتهم أنفسهم  
الاية قد أهمتهم صفة  
لطائفة ويطنون صفة

وقفا يميز (قوله ولا أوضعه) الواو عاطفة ولا لتوكيد النفي وأوضع عطف على الام والمعطوف على المجرور  
مجرور وجره الفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف للوصفية ووزن الفعل والهاء في محل نصب اشبهها  
بالمفعول به (قوله ولا أوضعه) اي ولا أوضع حقاقته أي ان قفاه دني (قوله الا ان ذلك) أي الهاء في الضاربه  
(قوله وهذا) أي الهاء في أوضعه (قوله لان اسم التفضيل) علة لكون الضمير في أوضعه ليس مفعولا (قوله  
وليست) أي الهاء مضافا اليها (قوله والاخفض أوضع بالكسر) أي لان المنوع من الصرف اذا اضيف  
أو دخله لام التعريف انجر بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ما هو من خواص الاسماء  
عليه بما يتغير به نفس مدلوله ومقابلته شبه الفعل بخلاف كونه مسندا اليه ومفعولا ودخلا عليه حرف جر فان  
ذلك بالعامل والعامل لا يغيره عن مدلوله وقال الاكثر امتناع الكسر تبعا لامتناع التنوين للعتين فاذا زال  
التنوين بغيرهما زال مرجب المنع من الكسر فدخل فيمتنع على هذا ما لم يزل أحد سببيه كالمساجد والحرما  
والجبل والاحمر والسكران وينصرف غيره اه شئني (قوله فان فتحت الراء) أي لكونه غير منصرف  
للو صفة ووزن الفعل فالهاء منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان احر لا ينصب بالمفعول به وقوله فان فتحت  
الراء أي وكذا يقال في أبيض الوجه ان فتحت أبيض كان الوجه منصوبا وان كسرت كان الوجه مخفوضا  
(قوله منصوبة المحل) أي على التشبيه بالمفعول به (قوله وان كسرتها الخ) أي لان ما لا ينصرف اذا اضيف  
أو دخلت عليه لام التعريف انجر بالكسرة فالهاء مجرورة المحل على الاضافة (قوله مجرورة) أي بالاضافة  
(قوله ومن ذلك) أي ما استثنى من الثاني (قوله بجر مطر) أي فهو من اضافة المصدر للفاعل وفصل  
بالمفعول وهو الضمير واما على رفع مطر فالمصدر مضاف لمفعوله (قوله فان قدرت رويدا اسم فعل) أي ان  
جعلته اسم فعل امر وهو أهمل وقوله وان قدرته مصدرا اي جعلته مصدرا بمعنى الارواد والامهال فهو على  
هذا منصوب بفعل محذوف أي ارود رويدك وهو مضاف والكاف مضاف اليه (قوله فالکاف حرف خطاب)  
أي وزيد مفعول والفاعل ضمير مستتر (قوله فهو اسم مضاف اليه) فهو من اضافة المصدر لفاعله (قوله  
الثاني) أي من الامور التي يحترز منها المبتدى (قوله الاسم فاعلا) أي اسم كان (قوله مجاز) أي والفاعل  
الحقيقي مصدر الخبر المضاف للاسم (قوله كتسميتهم الصورة الخ) أي مع أنها في الاصل اسم للصورة الحسنة  
من العاج أو البقس (قوله على سبيل الغلط) أي لا على سبيل التجوز (قوله والثالث) أي من الامور التي  
يحترز عنها المبتدى (قوله طالبا) أي ذلك الشيء (قوله ولا يتطلب فاعله) أي ويحمل النظر في فاعله أي  
لا يتعرض له (قوله ما تقدم له) أي من المبتدا (قوله وطائفة) مبتدا (قوله قد أهمتهم صفة لطائفة) مفعول  
قول الزخشرى (قوله أو حال) عطف على صفة (قوله أو استئناف) أي او ان يظنون استئناف وقوله للجملة  
قبلها أعني قد أهمتهم الخ (قوله قلت لعله رأى) حاصله ان كلام الزخشرى ليس من هذا القبيل لاحتمال ان  
الزخشرى رأى ان الخبر محذوف فالمصنف لم يتعرض على الزخشرى ولم يشنع عليه خلافا للشارح في قوله في  
ايراد هذا من الازدراء بالزخشرى ما لا يخفى ولم يكن ايراده بالذي يليق من المصنف والادب مطلوب مع  
الاساغر فضلا عن الاكابرو ورسوخ قدم الزخشرى في علوم اللسان وعلوشانه فيها لا ينكره منصف (قوله أي  
ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت) أي أو أمة طائفة أو فيكم طائفة على ان الخطاب للجميع من المؤمنين  
والمنافقين او وطائفة اخرى لم ينشهم النعاس (قوله والظاهر ان الجملة الاولى) أي قد أهمتهم خبر او ان

أخرى أو حال بمعنى قد أهمتهم أنفسهم طائفتين أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون فكانه نسي المبتدا فلم  
يجعل شيئا من هذه الجمل خبرا لعله رأى ان خبره محذوف أي ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت والظاهر ان الجملة الاولى خبر وان  
الذي سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة أي وطائفة من غيركم مثل السمن منوان بدرهم

اي منه او اعتاده على او الحال كما جاء في الحديث دخل وبرمة على النار وسألت كثيرا من الطلبة عن اعراب أحق ماسأل العبد مولاه فيقولون مولاه مفعول فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر والصواب أنه الخبر والمفعول العائد المحذوف أي سأله وعلى هذا فيقال أحق ماسأل العبد به بالرفع وعكسه ان مصابك المولى قبيح يذهب الوهم فيه إلى أن المولى خبر بناء على أن المصাব اسم مفعول وإنما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة بدليل مجيء الخبر بعده ومن هنا أخطأ من قال (٢٩٦) في مجلس الواقف بقوله أظلم ان مصابكم رجلا هدى السلام تحية ظلم انه رفع

رجل وقدمت الحكاية (تنبيه) فديكون للشيء اعراب إذا كان وحده فاذا اتصل به شيء آخر تغير اعرابه فيبقى التحرز في ذلك من ذلك ما أنت وشانك فانها مبتدأ وخبر إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع او ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير واقتصر وارتقاء بالفاعلية أو على انه اسم لكان وشانك بتقدير ما يكون وما فيها في موضع نصب خبر أليكون أو مفعولا لتصنع ومثل ذلك كيف أنت وزيدا إلا أنك إذا قدرت تصنع كان كيف حالا إذ لا تقع مفعولا به وكذلك يختلف اعراب الشيء باعتبار المحل الذي يحل فيه وسألت طالبا ما حقيقة كان إذا ذكرت في قولك ما أحسن زيدا فقال زائدة بناء منه على أن المثال المسؤول عنه ما كان أحسن زيدا وليس في السؤال تعيين ذلك والصواب الاستفصال فانها في هذا الموضع زائدة كما ذكر وليس لها اسم ولا خبر لانها قد جرت مجرى الحروف كما ان قل في قلبا يقوم زيد لما استعملت استعمال ما النافية لم تحتج لفاعل هذا قول الفارسي لا يتاني والمحققين وعند أبي سعيد تامة وفاعلها ضمير الكون وعند بعضهم هي ناقصة واسمها ضمير ما والجملة بعدها خبرها وان ذكرت بعدها فعل التعجب وجب الايتان قبلها بالمصدرية وقيل ما أحسن ما كان زيد وكان تامة وأجاز بعضهم انها ناقصة على تقدير ما اسمها موصولا وأن نصب زيد على انه الخبر ما أحسن الذي كان زيد او رد بان ما أحسن زيد ما من عنده انتهى (الباب الثامن من الكتاب في ذكر امور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية) وهي احدى عشرة قاعدة (القاعدة الاولى) قد يعطى الشيء حكما ما شبهه في معناه ولفظه او فيها فاما الاول فله صور

الاولى صفة وجملة يظنون خبر كما قال الزجاج (قوله دخل وبرمة على النار) أي ف قوله وبرمة مبتدأ (قوله والمفعول العائد المحذوف) وفيه انه أوقع ما على العالم ويمكن أن يجعل مولاه الخبر ويجعل ما مصدرية فيقدر في الآخرة أي أحق سؤال العبد لا حد سؤال مولاه (قوله فيقال أحق ماسأل العبد به) أي فاحق مبتدأ وما اسم موصول وسأل فعل ماض والعبد فاعل والمفعول العائد المحذوف ور به خبر (قوله وعكسه) أي من جهة أن المولى في الاول يتوهم انه مفعول والصواب انه خبر وفي الثاني يتوهم انه خبر والصواب انه مفعول (قوله يذهب الوهم) أي عند عدم الالتفات لقبيح (قوله أن المصاب اسم مفعول) والمعنى ان الذي أصبته المولى (قوله وإنما هو مفعول) أي والخبر قبيح وقد يقال لا يمتنع أن يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال وليس مصدرا والمولى هو الخبر وقبيح خبر المبتدأ محذوف والتقدير ان الذي أصبته هو مولاه هذا قبيح وهذا معنى صحيح ينطبق عليه التركيب فلا سيل إلى انكاره دما بيني (قوله ومن هنا أخطأ الخ) قد يقال ان رفع رجل صواب أيضا على انه خبر ان وان مصاب اسم مفعول وظلم خبر محذوف والتقدير يا ظلم ان الذي أصبتموه رجل أهدى السلام وهذا ظلم منكم (قوله برفع رجل) أي على انه خبر ان والصواب ان مصاب مصدر ورجلا مفعول به وظلم خبر ان أي يا ظلم ان أصابكم رجلا ظلم (قوله وقد قدمت الحكاية) أي في آخر الجملة الاولى من الباب الخامس (قوله ما أنت وشانك) مثلا ان أي ما أنت وما شانك (قوله فانها مبتدأ وخبر) أي فاما اسم استفهام مبتدأ وانت خبر أي شيء أنت وأي شيء شانك (قوله فان جئت به) أي رفقت ما أنت وزيدا وما شانك وزيدا (قوله والاصل ما تصنع الخ) أي وأصل ما أنت وزيدا ما تصنع او ما تكون وقوله بعد وشانك الخ أي وأصل ما شانك وزيدا بتقدير ما يكون فأنت وزيدا محتمل احتمالين باعتبار أصله واما ما شانك وزيدا فاصله واحد لا يحتمل غيره (قوله وما فيها) أي في ما شانك وزيدا وفي ما أنت وزيدا (قوله خبرا ليكون) راجع لما شانك وزيدا ولقوله ما أنت وزيدا ان قدر تكون (قوله ار مفعولا) راجع لما أنت وزيدا (قوله اذ لا تقع مفعولا به) أي وان قدر تذكرن كانت كيف خبر أنت تكون (قوله وكذلك يختلف اعراب الشيء الخ) مثل كان في المثال الذي ذكره المراد باعرابه تطبيقه على القواعد (قوله والصواب الخ) أي وكلام الطالب فيه اجمال في مقام التفصيل فهو خطأ (قوله وفاعلها ضمير الكون) أي ضمير يعود على مصدرها (قوله وقيل ما أحسن ما كان زيد) أي ما احسن اكون زيد وقوله ما كان زيد الخ أن يرفع زيد بناء على انه فاعل بكان التامة والصواب ما قاله الطالب لان نصبه لزيد في السؤال دليل على ان كان إنما تقع قبل أحسن تأمل والحاصل انه لا عيب على ذلك الطالب في عدم التفصيل اذ انه يقول متى وقعت كان بعد احسن وجب الايتان بما المصدرية وهو لفظ زائد على ما كان في التركيب ووجب رفع زيد وهو في المثال منصوب لحيث يتخرج التركيب بذلك إلى تركيب آخر وهو طلاف ظاهر السؤال اه دما بيني (قوله على تقدير ما) أي الواقعة بعد فعل التعجب اسما موصولا

### (الباب الثامن من الكتاب)

(قوله فاما الاول) أي وهو اعطاء الشيء حكما ما شبهه في معناه (قوله في خبر ان) أي التي عمل فيها فعل منفى لانه

لا يتاني ولا خبر لانها قد جرت مجرى الحروف كما ان قل في قلبا يقوم زيد لما استعملت استعمال ما النافية لم تحتج لفاعل هذا قول الفارسي لا يتاني والمحققين وعند أبي سعيد تامة وفاعلها ضمير الكون وعند بعضهم هي ناقصة واسمها ضمير ما والجملة بعدها خبرها وان ذكرت بعدها فعل التعجب وجب الايتان قبلها بالمصدرية وقيل ما أحسن ما كان زيد وكان تامة وأجاز بعضهم انها ناقصة على تقدير ما اسمها موصولا وأن نصب زيد على انه الخبر ما أحسن الذي كان زيد او رد بان ما أحسن زيد ما من عنده انتهى (الباب الثامن من الكتاب في ذكر امور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية) وهي احدى عشرة قاعدة (القاعدة الاولى) قد يعطى الشيء حكما ما شبهه في معناه ولفظه او فيها فاما الاول فله صور

كثيرة إحداهما دخول الباء في خبر أن في قوله تعالى أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر لانه في معنى أو ليس الله بقادر الذي سهل ذلك التقدير تباعدا بينهما ولهذا لم تدخل في أولم يروا أن الله الذي خلق السموات (٢٩٧) والأرض قادر على أن يخلق

مثلهم ومثله إدخال الباء في كفى بالله شهيدا لما دخله من معنى اكتشف بالله شهيدا بخلاف قوله قليل منك يكفيني وفي قوله سود المحاجر لا يقرآن بالسورة لما دخله من معنى لا يتقرآن بقراءة السور ولهذا قال السهيلي لا يجوز أن تقول وصل إلى كتابك فقزلت به على حد قوله لا يقرآن بالسور لانه عار عن معنى التقریب والثانية جواز حذف خبر المبتدأ في نحو إن زيدا قائم وعمر واكتفاء بخبر أن لما كان إن زيدا قائم في معنى زيد قائم ولهذا لم يجزئ زيد قائم وعمر (والثالثة) جواز أن زيدا غير ضارب لما كان في معنى أن زيدا لا أضرب ولولا ذلك لم يجز إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله لا تقول أنا زيدا أول ضارب أو مثل ضارب ودليل المسئلة قوله تعالى وهو في الخصام غير مبين وقول الشاعر قتي هو حقا غير ملغز له ولا تتخذ يوماسوا خيلا وقوله

ان امرأ خصى يوماه وده على التثاني لعندي غير مكفوره ويحتمل أن يكون منه فذلك يومئذ يوم غير على الكافرين غير

لا يتأتى لها شبه بليس إلا عند ذلك وتوضيح ذلك انه لما كان العامل في أن فعلا منفيًا فالنفي صير الكلام الذي من جملته خبر أن منفيًا فشا به خبر ليس من حيث أن كلامه في (قوله لانه في معنى الخ) أي لأن التركيب بتأمله في معنى الخ والثنى يحمل على ما كان بمعناه (قوله أوليس الله بقادر) أي بدليل انه جاء مصرحاً به في قوله تعالى أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر (قوله والذي سهل ذلك التقدير) أي المجوز لدخول الباء في خبر أن (قوله تباعدا بينهما) أي ما بين أن والخبر بذكر الجملة المعطوفة على الصلة فتباعداً من الخبر صير أن كأنها غير مذكورة (قوله ولهذا) أي ولاجل كون المسهل لذلك التقدير التباعداً وقوله لم تدخل أي الباء في خبر أن في أولم يروا الخ لعدم التباعداً (قوله ومثله) أي مثل خبر أن في جواز دخول الباء عليه عند مشابهته خبر ليس (قوله في كفى بالله شهيدا) أي فكفى لا يتعدى بالباء بل بنفسه ولكن لما ضمنه معنى اكتف عدى بالباء ولما كان من باب التضمنين فصله وقال ومثله الخ (قوله قليل منك يكفيني) أي فقد تعدى بنفسه لعدم تضمنه (قوله لما دخله الخ) ذكر المصنف في حرف الباء أن يقرآن مضمن معنى يقرآن ويترك ولم يذكر هناك تضمنه معنى يتقرآن وذكره هنا فكانه يشير بذلك إلى جواز إرادة الجميع في البيت وعدم إرادته في المثال (قوله ولهذا) أي لكون الباء إنما دخلت بعد يقرآن لتضمنه معنى يتقرآن (قوله لانه) أي قرأت به أي لأن قراءة الكتاب عارية من معنى التقریب فلا يصح أن يضمه (قوله ليت زيدا قائم وعمر) أي لأن ليت زيدا قائم ليس في معنى زيد قائم لأن ليت زيد قائم لا يحتمل الصدق والكذب وزيد قائم يحتملها (قوله جواز أن زيدا غير ضارب) قال السيرافي والزمخشري وابن مالك يجوز تقديم معمول ما أضيف إليه غيره مطلقاً وقال ابن السراج يمنع مطلقاً قيل إن كان المعمول ظرفاً جازوا لإلزامه (قوله لا تقول أنا زيدا أول ضارب الخ) هذا عند الجمهور وحكي ثعلب عن الكسائي جواز التقديم في المثال الأول وحكي ابن الحاج عن بعضهم جواز التقديم في الثاني (قوله ودليل المسئلة) أعني تقدم معمول ما أضيف إليه غير عليها سواء كان ذلك المعمول ظرفاً أو غيره فالأدلة على جواز تقديم الجار والمجرور إذ قوله في الخصام متعلق بالمضاف إليه من قوله غير مبين (قوله قتي الخ) هذا البيت دليل على جواز تقديم الاسم الذي هو معمول لما أضيف إليه غير عليها والحال أن ذلك الاسم ليس ظرفاً ولا شبه إذ قوله حقا مفهول به للمضاف إليه من قوله غير ملغز قتي منصوب بعامل محذوف على شريطة التفسير أي تول قتي هو غير ملغز حقا وجملة النهى معطوفة على جملة الأمر المحذوفة لا المذكورة لأن المحذوفة هي المقصودة بالأصالة والمذكورة إنما سبقت لغرض التفسير اه دمايني (قوله ان امرأ الخ) هذا البيت دليل على جواز تقديم الظرف فان عندي متعلق بمكفور من قوله غير مكفور فقد استوفيت أقسام المعمول الثلاثة ومعنى خصني بكذا أفردني به بحيث لا أشارك في فيه والثاني التباعداً وعلى للمصاحبة كعم نحو وإن ربك لدومغفرة للناس على ظلمهم والكفر هنا وجود النعمة ويقابله الشكر أي ان امرأ بهذه المثابة لغير مجرود النعمة عندي وقوله مودته نصب بخصني على إسقاط الخافض أو منصوب به على تضمنه معنى منح وأعطى أي منحني مودته (قوله ويحتمل أن يكون منه) أي من تقديم معمول ما أضيف إليه غير عليها أي فعل الكافرين متعلق بيسير (قوله لم يجز التقديم) أي تقديم زيد على غير وفي بعض النسخ لم يجز التقدير أي غير ضارب زيداً بلا أضرب زيداً اه شمني (قوله لا يحل مكان غير) حكم المصنف بجواز أن زيدا غير ضارب لانه عنده في معنى أن زيدا لا أضرب وجعل لادخاله على المضارع ليكون تكريرها غير واجب فذلك قال لأن الثاني لا يحل هنا عمل غير إذ لو قلت جاني لا أضرب زيداً لم يجز اه دمايني (قوله غير قائم الخ) غير مبتدأ وقائم مضاف إليه والزيدان فاعل سدمسد

[ ٣٨ - نسوق - ثاني ] يسير ويحتمل تعلق على يسير أو بمحذوف هو نعت له أو حال من ضمير هو ولو قلت جاني غير ضارب زيداً لم يجز التقديم لأن الثاني هنا لا يحل مكان غير (والرابعة) جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى ما قائم الزيدان



ولو لا ذلك لم يجز لأن المبتدا (٢٩٨) إيمان يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يعني عن الخبر ودليل المسئلة قوله غير لاه عداك فاطرح اللهم و

ولا تغتر بعارض سلم  
وهو أحسن ما قيل في بيت  
أبي نواس

غير مأسوف على زمن  
ينقضي بالهم والحزن

(والخامسة) أعطاهم

ضارب زيد الآن أو غدا

حكم ضارب زيد في التكثير

لأنه في معناه ولهذا وصفوا

به التكررة ونصبوه على

الحال وخفضوه برب

وادخلوا عليه ال وأجاز

بعضهم تقديم حال مجروره

عليه نحو هذا ملئنا شارب

السويق كما يتقدم عليه حال

منصوبه ولا يجوز شيء من

ذلك إذا أريد المعنى لأنه

حيث ليس في معنى الناصب

(السادسة) وقع الاستثناء

المفرغ في الإيجاب في نحو

وأنا الكبيرة إلا على الخاشعين

ويأبى الله إلا أن يتم نوره لما

كان المعنى وأنها لا تسهل إلا

على الخاشعين ولا يريد الله

إلا أن يتم نوره . السابعة

المطف بولا بعد الإيجاب

في نحو . أبي الله أن أسمو

بأم ولا أب . لما كان معناه

قال الله لا نسلم بأم ولا

أب . الثامنة زيادة لا في قوله

تعالى ما منعك أن تسجد

قال ابن السيد المانع من الشيء

أمر للممنوع أن لا يفعل

فكانه قيل ما الذي قال لك

لا تسجد والأقرب عندي

أن يقدر في الأول لم يرده الله

لي وفي الثاني ما الذي أمرك

بوضعه في هذا أن التامية

لا تصاحب الناصبة بخلاف

الخبر وكذا يقال في قوله غير لاه عداك (قوله ولو لا ذلك لم يجز) يعني ولو لا أن غير قائم الزيدان بمعنى ما قائم

الزيدان لم يجز هذا التركيب لأن جوازه إنما هو ليكون غير مبتدا وهو لا يجوز لأن المبتدا إما أن يكون ذا خبر

أو ذا مرفوع يعني عن الخبر وغير في غير قائم الزيدان ليس واحدا منهما (قوله غير لاه الخ) هذا البيت مدرج من

بحر الخفيف وآخر صدره هاء الله وواو عجزه الواو متعوا لا غترار الانخداع والطمع والعدي بمعنى الأعداء

فوجع والعارض ما يبدو ويظهر من غير ثبات والسلم بكسر السين وفتحها الصلح يقول إن أعداءك ليسوا بأبلاهي

عن الحرب والاعتداد لما قاعدت أنت أيضا ولا تله ولا تتدع بما عرض من صلح لا ثبات له ووجه الاستدلال

بالبية أن عداك إيمان يرفع على أنه مبتدا خبره ما تقدم أو على أنه فاعل بالوصف ليكون التركيب في معنى ماله

عداك لا سبيل إلى الأول لأن غير مضاف إلى لاه وهو مفرد فيؤدى إلى قولك الأعداء غير لاه وهو متشع إذ

لا يقال الزيدون غير قائم فعين الثاني فثبت المطلوب ولما منع أن يمنع كون لاه مفردا لفظا ومعنى لجواز كونه

صفة لفريق أو نحوه فيكون في معنى الجمع ولا يخفى أنك لو قلت عداك غير فريق لاه لصح فيه بطل الاستدلال

حيث أنه دما ميني (قوله وهو أحسن ما قيل في بيت أبي نواس) تقدم الكلام عليه في الباب الأول وذكر هناك

فيه أعاريب ثلاثة أحدها هذا وهو أن الظرف مرفوع بالوصف وغير مبتدا لا خبر له والثاني أن غير آخر

مقدم والمبتدا محذوف وجملة ينقضي صفته والأصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه والثالث أنه

خبر لمحذوف ومأسوف مصدر كالمعسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى أنا غير آسف وسبق ما في ذلك من

البحث (قوله أعطاهم ضارب زيد الخ) أي اسم الفاعل المضاف لمرفة الذي بمعنى الحال وقوله حكم ضارب زيدا

أي اسم الفاعل المتون (قوله ولهذا) أي لكونه أعلى حكمه في التكثير (قوله وصفوا به التكررة) نحو هذا بالخ

الكعبة (قوله ونصبوه على الحال) نحو ثاني عطيه (قوله وخفضوه برب) بحورب راجينا (قوله وأدخلوا عليه

ال) نحو الضارب زيد قال الدما ميني ظاهر هذا الكلام أن النحاة والعرب أجازوا إدخال ال على اسم الفاعل من

نحو قولك ضارب زيدا لا أو غدا فتقول الضارب زيد مجزى زيد ومثل هذا عند الجمهور بمنع لأن الوصف

المضاف لا تدخل عليه ال إلا إذا دخلت على معموله أو على ما أخيف له معموله (قوله وأدخلوا عليه ال) أي

لكن الجمهور يشترطون لذلك وجود ال في المضاف إليه (قوله تقديم حال مجروره) أي الوصف وقوله كما يتقدم

عليه أي على الوصف وقوله حال منصوبة نحو هذا ملئنا شارب سويقا (قوله إذا أريد) أي من الوصف

(قوله لأنه حيث) أي حين إذا أريد به المعنى ليس بمعنى الناصب أي ليس بمعنى الوصف الناصب للمفعول لأنه

بمعنى الحال أو الاستقبال فاضافته لفظية لا تفيد تعريفا وأما الذي بمعنى الماضي فاضافته محضة تفيد التعريف

(قوله وقع الاستثناء المفرغ في الإيجاب) أي مع أنه إنما يقع في النفي (قوله لما كان المعنى الخ) أي لكون

الإيجاب هنا في معنى النفي (قوله بولا) فيه تسمح لأن المطف بالواو وحدها ولا تؤكد النفي عند الاجتماع

(قوله بعد الإيجاب) أي مع أنه إنما يطف بها بعد النفي (قوله في نحو أبي الله الخ) هذا عجزيت لعامر بن الطفيل

وصدره . فما سودتني علم عن وراثته . وقبل هذا البيت

ولاني وإن كنت ابن سيد عامر . وفارسها المشهور في كل موكب

وبعد . ولكنني أحى حماها وأنتى . إذاها وأرمى من وراها بمنكب

عامر قبيلة من العرب وضمير فارسها يعود إليها والمضاف مجرور بالمطف على سيد عامر ومعنى سودتني جعلتني

سيدي يعني أنه ساد بنفسه لا بنسبه وخبر أن محذوف وأن وصاية والجملة حالية والتقدير واني لا أفخر بنسبي

وأن كان من العظمة بهذا المحل والقاء في البيت الثاني فصيحة أي وإذا كان الأمر كذلك فاسودتني الخ (قوله

ما الذي قال لك) أي ما الأمر الذي قال لك لا تسجد والمانع له إنما هو كبره فلما كان مامعك في معنى ما الأمر

الذي قال لك صح الاتيان بلا (قوله في هذا) أي التقدير الأخير (قوله أن التامية) أي أن التامية لا تصاحب

لما كان رضي الله عنه بمعنى أقبل عليه بوجه وده وقال الكسائي انما جاز هذا لاجل نقيضه وهو سخطه العاشره رفع المستثنى على ابداله من الموجب في قراءة بعضهم قشربو امته الا قليل لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني وقيل الا وما بعدها صفة فقيل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف اليان وهذا لا يخلص (٢٩٩) من الاعتراض ان كان لازما لان عطف

اليان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدا حذف خبره أي لم يشربوا الحادية عشر تذكير الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان مع ان المشار اليه اليد والصا وهما مؤثتان ولكن المبتدا عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا فيمن نصب الفتنة وأنت الفعل الثانية عشر قوله علمت زيد من هو برفع زيد جواز الانه نفس من في المعنى الثالثة عشر قوله علم ان احدا لا يقول ذلك فأوقع احدا في الاثبات لانه نفس الضمير المستتر في بقول الضمير في سياق النفي فكان احدا كذلك وقال

في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها فرفع كواكبها بدلا من ضمير يحكي لانه راجع الى احدا وهو واقع في سياق غير الايجاب فكان الضمير كذلك وهذا الباب واسع ولقد حكى ابو عمرو بن العلاء انه سمع شخصا من اهل اليمن يقول فلان لغوب الله كتابي فاحتقرها فقال له كيف قلت الله كتابي فقال ليس

أن الناصبة وهذا انما يلزم على تقدير ان السيد لا على تقدير المصنف ثم ان كونها نافية أو نافية انما هو باعتبار الملحق به أو ما اللفظ الملحق فهي فيه زائدة (قوله أقبل عليه) أي وأقبل يتعدى بعلى (قوله فشربو امته الا قليل) بدل من الواو مع ان الاستثناء واجب النصب اذا كان الكلام تاما موجبا (قوله فلم يكونوا منه) أي لكون ذلك الايجاب بمعنى النفي فاعطى حكمه من صحة الابدال (قوله بدليل فمن شرب منه فليس مني) أي من أتباعي فهذا يدل على ان قوله فشربو امته في معنى فلم يكونوا من أتباعه الا قليل منهم وهم الذين لم يشربو امته (قوله وقيل الا وما بعدها صفة) أي للضمير أعنى الواو (قوله قليل ان الضمير الخ) جواب عما يقال ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به (قوله يوصف في هذا الباب) أي فقر لهم الضمير لا يوصف ولا يوصف به أي لا يوصف بغيره الا التي بمعنى غير أو ما هي فيجوز وصفه بها (قوله في هذا) أي في باب الاستثناء (قوله وقيل مرادهم الخ) حاصله أنا لا نسلم أن الضمير يوصف في باب الاستثناء وحينئذ فمراد القائل بالوصف عطف اليان (قوله وهذا) أي جعل الصفة بمعنى عطف اليان (قوله لا يخلص من الاعتراض) أي لان اليان في الجوامد مثل النعت في المشتقات وحينئذ فلا ينعى كالضمير لا يبين فقول الشارح فلا يتبع الضمير أي ببيان كما لا يتبع نعت (قوله ان كان لازما) أي ان كان الاعتراض لازما أي والواقع أنه لازم على هذا القول فهو مثل زيد لا يعيب فيه ان كان له (قوله وقيل قليل مبتدا) تحصل من هذا وما قبله ان قليل اما بدليل من الواو في قشربوا او أنه مبتدا خبره محذوف وكلاهما يرى أن الاحرف وقيل أنها اسم بمعنى غير وعليه فقيل هي صفة للضمير وقيل عطف يان وظهر اعرابها على ما بعدها لكونها على صورة الحرف (قوله ولكن المبتدأ عين الخبر) أي وهذا هو المراد بقولهم انه ذكر باعتبار الخبر (قوله ولكن المبتدأ الخ) حاصله ان اليد والعصا وان كانا معرفتين لكن لما كانا في معنى البرهانين والبرهان مذكر أعطى حكم المذكر فاشير اليهما باشارته (قوله ومثله) أي بطرق العكس لانه ان كانت هنا باعتبار الخبر أي انه انتك الفعل أي تسكن وان كان الاسم مذكرا وهو المصدر الماخوذ من قول الان قالوا السكون الاسم مؤنثا في المعنى (قوله علمت زيد) زيد مبتدأ ومن مبتدأ ثان وهو خبر عن من والجملة خبر عن زيد والجملة سدت مسد مفعولي علمت فمن لما كانت نفس زيد في المعنى وهي يجب لها الصدارة في جملتها والرفع حمل زيد عليها واعطى حكمها فرفع فلا يرد انه مفعول علم فلا يشي برفع (قوله جواز) أي على أنه مبتدأ اول ومن مبتدأ ثان وهو خبره ويجوز نصبه ومن هو في محل المفعول الثاني (قوله نفس من) أي وهي بما يجب لها الصدارة بالابتداء ولا يعمل فيها ما قبلها فكذلك زيد (قوله فأوقع احدا في الاثبات) أي مع انها لا تقع الا في النفي (قوله لانه نفس الضمير الخ) حاصله ان هذا الاثبات في معنى النفي فلما كان بمعناه أعطى حكمه من وقوع احدا في سياقه (قوله يحكي علينا) أي ينم علينا (قوله فكان الضمير كذلك) أي منفي هذا اذا كان ما بعد الابدال منه (قوله وهذا الباب) أي اكتساب الشيء من الشيء حكمه لكونه بمعناه (قوله لغوب) أي احمق (قوله فيها خطوط) الضمير للخيل (قوله ان اردت) أي يقولك (قوله فأنال اردت ذلك) أي وذلك مفرد مذكر واسم الاشارة الموضوع للواحد يجوز أن يكتفى به عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في ناويل اذكر وما تقدم كما يجوز أن يكتفى به عن افعال كثيرة سابقة بلفظ فعل لفصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكرت لك افما لا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا أنه في اسم الاشارة كنز ولهذا قال رؤبة اردت ذلك وأردفه بلفظ وبلغك على عادة العرب تحقير أو تنبيها (قوله ابى عشرة) أي أولاده عشرة (قوله فرفعوا الفاعل) أي الضمير في أبى وفي عرب وعرفج وقوله الاسماء أعنى أبى والعرب والعرفج

الكتاب في معنى الصحيفة وقال أبو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما أنشده فيها خطوط من سواد وبلق \* كأنه في الجاد توليع البوق \* ان اردت الخطوط فقل كأنها أو السواد والبلق فقل كأنهما فقال أردت ذلك وبلغك وقالوا مرتب رجل ابى عشرة نفسه وبقوم عرب كلهم وبقاع عرفج كله برفع التوكيد فيهن فرفعوا الفاعل بالاسماء الجامدة واكدوه

لما لفظوا فيها المعنى إذ كان العرب بمعنى النصحاء والعرفج بمعنى الحشن والاب بمعنى الوالد (تنبيهان) الأول أنه وقع في كلامهم ابلغ بما ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجودا منزلة لفظ آخر لكونه بمعنىا وهو تنزيلهم اللفظ الصالح للوجود منزلة الموجود كما في قوله بد إلى أي لست مدرك ما مضى (٣٠٠) ولا سابق شيئا إذا كان جاتيا به وقد مضى ذلك (والثاني) أنه ليس بلازم أن يعطى الشيء حكم ما هو

في معناه لا ترى أن المصدر قد لا يعطى حكم أو أن وصلتها بالعكس دليل الأول أنهم لم يعطوه حكمها في جواز حذف الجار ولا في سدها مسد جزأى الاسناد ثم أنهم شركوها بين أن وأن في هذه المسئلة في باب ظن وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسدها مسدها في باب عسى وخصوا الشديدة بذلك في باب لو ودليل الثاني أنها لا يعطيان حكمه في الثبابة عن ظرف الزمان تقول عجت من قيامك وعجت أن تقوم وأنت قائم ولا يجوز عجت قيامك وشذ قوله

فأماك إياك المرأ فانه إلى الشر دعاهم للشر جالب فأجرى المصدر مجرى أن يغفل في حذف الجار وتقول حسبت أنه قائم أو أن قائم ولا تقول حسبت قيامك حتى تذكر الخبر وتقول عسى أن تقوم ويمتنع عسى أنك قائم ومثله في ذلك لعل وتقول لو أنك تقوم ولا تقول لو أن تقوم وتقول جئتك صلاة العصر ولا يجوز جئتك أن تصلي العصر خلافا لابن جني والزمخشري . والثاني

(قوله فرفعوا الفاعل) أي فاعل الولادة والفصاحة والخشونة بالاسماء الجامدة وهي الاب والعرب والعرفج لأنها بمعنى الوالد والفصحاء والخشن وكل من هذه لو وقع هنا لرفع مستترافيه فاعلا له أم شئني (قوله لما لفظوا فيها المعنى) أي فبى جوامد في معنى المشتق فاعطوها حكمها من تحملها للضمير ورفعها على الفاعلية (قوله إذ كان) أي لكون العرب (قوله ولا سابق شيئا إذا كان جاتيا) أي فقد جاءه لو سابق عطفا على خبر ليس على سبيل التوهم أي توهم أن الباء داخلة على مدرك فقد نزل اللفظ الصالح للوجود وهو بمدرك منزلة الموجود فلذا عطف عليه بالجر (قوله وقد مضى ذلك) أي في الباب الرابع في أقسام العطف (قوله والثاني) أي من التنبيهين (قوله دليل الأول) أي وهو أن المصدر لا يعطى حكم أن وأن وقوله ودليل الثاني وهو أن أن وأن لا يعطيان حكم المصدر (قوله في جواز حذف الجار) أي فإن الجار يحذف معهما اطراد دون المصدر فيجزأ أن يقال عجت أنك قائم ولا يقال عجت قيامك (قوله ولا في سدها الخ) أي أن وأن يقومان مقام جزأى الاسناد كفعول ظن بخلاف المصدر نحو ظننت أن زيد أفاضل أو أن يقوم زيد ولا يجوز ظننت الفضل أو القيام (قوله في هذه المسئلة) أي سدها مسدركنى الاسناد (قوله وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسدها الخ) أي ما سدت أن الخفيفة وصلتها مسد الجزأين في باب عسى على قول ابن مالك أن عسى حيث ذنا قصة لا على أي فهم من كلامهم أنها فعل تام مسند إلى أن والفعل (قوله في باب عسى) نحو عسى أن يقوم زيد (قوله في باب لو) أي نحو لو أن زيدا قائم لكان كذا أي لو ثبت قيامه كان كذا (قوله ولا يجوز) أي على حذف الجار بخلاف قولك عجت أن تقوم أرجعت أنك فاضل فإن الأصل من أن تقوم ومن أنك فاضل فقد حذف من فيها (قوله عجت الخ) تمثيل لقوله أنهم لم يعطوه حكمها في جواز حذف الجار (قوله في حذف الجار) أي فالأصل من المراء (قوله وتقول حسبت أنه قائم) مثال لقوله ولا في سدها مسد جزأى الاسناد (قوله حتى تذكر الخبر) أي كان تقول حسبت قيامك حاصلا مثلا (قوله وتقول عسى أن تقوم) مثال لقوله وخصوا أن الخفيفة الخ (قوله ومثله في ذلك لعل) يعني أن لعل مثل عسى في سدان الخفيفة مع صلتها مسد جزأها وفي امتناع سدان المشددة مع صلتها مسدها ما شئني فيجزأ أن تقول لعل أن تقوم ويمتنع لعل أنك قائم (قوله وتقول لو أنك تقوم) مثال لقوله وخصوا الشديدة الخ (قوله وتقول جئتك صلاة العصر) مثال لقوله ودليل الثاني أنها لا يعطيان الخ (قوله لأنها بلفظ ما الثانية) أي التي تزد أن بعدها (قوله ما أن رأيت) أي مدة رؤيته (قوله ما أن) أي الذي لا يراه (قوله ما أن رأيت) أي لم أرو هذا البيت لدردين الصمة وقيل للخنساء وبعده

متبذلا تبذو محاسنه • يضع الهناء مواضع النقب

والمتبذل بالذال المعجمة غير المصنوع والهناء بكسر الهاء والمد القطران والنقب بضم النون وسكون القاف بعدها باء موحدة جمع نقيب وهي أول ما يبد ومن الجرب قطعا متفرقة (قوله ما أن رأيت الخ) قال النائي في أماليه حدثنا أبو بكر حدثنا أبو حاتم عن أبي عبيدة قال خرجت تماضروهي الخنساء في ذود لها جرباء ثم نضت عنها ثيابها واغتسلت ودردين الصمة يراها وهي لا تراه فأنشد حيواتماضرو واربعوا صحبي • وقفوا فإن وقوفكم حسبي أخناس قد هام القواد بكم • واعتاده داء من الحب

وهو ما أعطى حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه له وهو كثيرة أيضا أحداها زيادة أن بعدما المصدرية فسلهمو الظفية وبعدها إلى بمعنى الذي لأنها بلفظ ما الثانية كقوله ورج ألقى للخبر ما أن رأيت • على السن خبرا لا يزال يزيده وقوله يرجي المرء ما أن لا يراه • ويعرض دون أدناه الخطوب به فذان محمولان على نحو قوله ما أن رأيت ولا سميت بمثله •

كاليوم هاني. أنيق جرب. الثانية دخول لام الابتداء على ما الزافية حملا في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدا كقوله \* لما أغفلت  
شرك ناصطنعني فكيف ومن عطئك جل مالي \* فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك لما نصنعه (٣٠٩) حسن (الثالثة) تؤكد المضارع

بالنون بعد الزافية حملا  
لها في اللفظ على لا التامة  
نحو ادخلوا مساكنكم  
لا يحطمنكم سليمان وجنوده  
ونحو واتقوا فتنة لا تصيبن  
الذين ظلموا منكم خاصة  
فهذا محمول في اللفظ على  
نحو ولا تحسبن الله غافلا  
ومن أولها على النهي لم  
يخرج إلى هذا \* الرابعة  
حذف الفاعل في نحو قوله  
تعالى أسمع بهم وأبصر  
لما كان أحسن يزيد مشبها  
في اللفظ لقولك امرر  
يزيد \* الخامسة دخول  
لام الابتداء بعد ان التي  
بمعنى نعم لشيئها في اللفظ  
بان المؤكدة قاله بعضهم  
في قراءة من قرأ ان  
هذان لساحران وقد  
مضى البحث فيها \* السادسة  
قولهم اللهم اغفر لنا  
أيتها العصابة بضم أية  
ورفع صفتها كما يقال  
يا أيتها العصابة وإلما  
كان حقها وجوب  
النصب كقولهم نحن  
العرب أقرى الناس  
للضيف ولكنها لما  
كانت في اللفظ بمنزلة  
المستعملة في النداء  
أعطيت حكمها وإن  
انقضى موجب البناء وأما  
نحن العرب في المثال  
فانه لا يكون منادى  
لكونه بأل فأعطى  
الحكم الذي يستحقه

فسلموه عني خناس إذا غرض الجميع هناك ما خطبي

ومنها البيت المذكور (قوله هاني) الهاني هو الطال بالهاء وقوله كاليوم في موضع نصب كان في الأصل  
صفة لهاني أنيق ثم قدم عليه وانصب على الحال منه والتقدير ما ان رأيت هاني أنيق كهاني اليوم لحذف  
المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وحصل التقديم (قوله أنيق) بتقديم النون جمع ناقة وقد تقدم الياء  
على القلب (قوله لما أغفلت شرك) أي فاللام للابتداء داخلة على ما الواقعة نافية المشبهة للموصولة  
(قوله لا يحطمنكم) أي لاجل أن لا يحطمنكم الخ (قوله ومن أولها الخ) الضمير عائد للآتي في الآيات  
التي أكد فيها المضارع بالنون بعد لا إلا أن قوله لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تأويله بالنهي ان كان  
صفة لفتنة فلا بد من إضمار القول أي مقولا فيها لا تصيبن وإن كان غير صفة فالنهي وإن كان للفتنة إلا أن  
المراد نهى القوم عن التعرض للظلم الذي هو سبب إصابتهم بالفتنة اه شئني (قوله ومن أولها على النهي)  
أي والمقصود بالنهي السبب كما مر (قوله في نحو الخ) أي في أفعل في التعجب وهو فعل ماض أتى به على  
صورة الأمر لاجل التعجب والضمير بعده فاعل به والباء الداخلة عليه زائدة لقبح رفع صورة الأمر للظاهر  
والشاهد في قوله وأبصر أي بهم فهم وإن كان عمدة لكنه شبهه بالفضلة في اللفظ في قولك امرر يزيد والفضلة  
تحذف فكذا ما أشبهها (قوله قاله بعضهم في قراءة الخ) حاصله أن هذه القراءة مشككة إذ مقتضى القواعد  
أن هذين لساحران فأجاب بعضهم بأن ان حرف جواب بمعنى نعم وهذان مبتدا وساحران خبر وإنما دخلت  
لام الابتداء على خبر المبتدا لشبه ان التي بمعنى نعم بان المؤكدة في اللفظ والمؤكد تقع بعدها لام الابتداء  
فأعطى هذا الحكم لما أشبهها (قوله ان هذان) أي نعم هذان (قوله وقد مضى البحث فيها) أي الكلام  
على هذه القراءة أو على ان التي بمعنى نعم في الباب الأول في الكلام على ان المكسورة المشددة (قوله كما يقال  
يا أيتها العصابة) أي كما يقال ذلك بضم أية وصفتها لان أية منادى مبني على الضم في محل نصب والعصابة نعت  
لاي باعتبار اللفظ (قوله وإنما كان حقها) أي أية وصفتها في اللهم اغفر لنا أيتها العصابة (قوله وجوب النصب)  
أي وجوب نصب الآية وصفتها لان الآية معمول لمحذوف أي أخص أيتها العصابة (قوله نحن العرب)  
أي أخص العرب (قوله ولكنها لما كانت الخ) الضمير في لكنها وكانت وأعطيت لا في اغفر لنا أيتها العصابة  
والضمير في حكمها لا في المستعملة في النداء وأراد بموجب البناء موجب بناء المنادى وهو وقوعه موقع  
حرف الخطاب اه شئني (قوله أعطيت حكمها) وهو البناء على الضم (قوله وان انقضى) أي وان كان  
موجب بناء المنادى وهو وقوعه موقع كاف الخطاب منتفيا وهذه الجملة حالية (قوله لكونه بأل) أي فلم  
يشابه المنادى في اللفظ (قوله فأعطى الحكم الذي يستحقه) أي وهو النصب على الاختصاص بمامل محذوف  
(قوله سواء اعتبر حاله) أي من حيث انه معمول لمحذوف (قوله أو حال ما يشبهه وهو المنادى) أي لان  
معاشرنا مضاف والمنادى المضاف بنصب (قوله باب حذام) أراد به ما كان على وزن فعال من أعلام الأعيان  
المؤنثة سواء كان في آخره راء أو لا وحذام بالحاء المهمة فالذال المعجمة علم على امرأة وإنما قال في لغة أهل  
الحجاز لان أكثر بني تميم بنى ما كان من ذوات الراء من هذا القسم على الكسر كحضار وغير ذوات الراء كقظام  
وحذام يعربه غير منصرف للعداية والتأنيث وأقلام على أن جميع هذا القسم معرب غير منصرف كان من  
ذوات الراء أو لا اه شئني (قوله تشبها لها بدرالك ونزال) أي في أربعة أمور الوزن والعدل والتعريف  
والتأنيث وهذا بناء على قول الأكران نزال اسم للمنازلة لا لانزل كما قال بعض وذهب الرضى إلى ان علة بناء  
باب حذام عند الحجازيين تضمنته معنى هاء التأنيث وذهب المبرد إلى أنها بنيت لتوالي العلل لأنها كانت ممنوعة

في نفسه وأما نحو نحن معاشر الأنبياء لا نرث فواجب النصب سواء اعتبر حاله أو حال ما يشبهه وهو المنادى \* السابعة  
بناء باب حذام في لغة الحجاز على الكسر تشبها لها بدارك ونزال

وذلك مشهور في المعارف ووربما جاف في غيرها وعليه وجه قوله . ياليت حظي من جدارك الصافي والفضل أن تركني كفاف . فالأصل كفافا فهو حال أو ترك كفاف فمصدر ومنه ( ٣٠٢ ) عند أبي حاتم قوله . جاءت انصرغني فقلت لها انصرغي . أي امرؤ صرغي عليك حرام .

والصرف للعلمية والتأنيث فلما زادوا التعريف بنوا إذ ليس بعدم منع الصرف إلا البناء أه شئني ( قوله وذلك ) أي بناء باب خدام على الكسر ( قوله في غيرها ) أي وهو النكرات ( قوله ياليت حظي الخ ) الجدا بفتح الجيم والداله المهملة مقصور وهو النفع والعطية والصافي السالم من السكدر وهذا على سبيل التهم أي ياليت حظي من أحسانك وعطائك التي تزعم أنه لا شيء يكدره من من وغيره أن تركني كفافا عن إساءتك إلى أو تركني ترك كفاف من ذلك فلا ولا على ( قوله فالأصل الخ ) بيان لكون كفاف هنا نكرة ( قوله جاءت الخ ) هذا البيت لامرئ القيس وصف فرسا جحت به لترمي فأمرها أن ترفق بنفسها إذ لا تنال الغرض من رمية لقوته وثباته وقوله جاءت كذا في غالب النسخ وفي نسخة المؤلف جاءت من الجولان أي تحولات كما أن الذي في نسخة المؤلف قتل بدل صرغي وفيها أيضا أقصد بكسر الصاد والبدال من القصد وهو الفرق بدل اقصرى والذي في نسخة المؤلف هو الموافق لا كثير روايات البيت ( قوله صرغي ) مبتدأ وحرام خبر مبني على الكسر عند أبي حاتم في محل رفع والجملة صفة لامرؤ عليك متعلق بحرام ( قوله إذ ليس لفعله ) أي وهو حرم فاعل أي وصف على زنة فاعل أو فاعلة حتى يكون معدولا عن واحد منهما ( قوله والدهر بالانسان دوارى ) ثم خفف ولو أقوى لكان أولى وأما قوله هـ طلبوا صلحنا ولات أو ان هـ فأجبتنا أن ليس حين بقاء فعلة بنائه قطعه عن الإضافة ولكن علة كسره وكونه لم يسلك به في الضم مسلك قبل وبعد شبهه بنزال هـ الثامنة بناء حاشا في وقلن حاشا لله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشا بالتونين على أعرابها كما تقول تنزيها لله وإتماما لأنها ليست حرفا لدخولها على الحرف ولا فعلا إذ ليس بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم أنها فعل حذف مفعوله أي جانب يوسف المصيبة لأجل الله وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع يقال لك أفعل كذا أو أفعلت كذا فتقول حاشا لله فأنما هذه بمعنى تبارأت لله براءة من هذا الفعل ومن نونها أعرابها على إلغاء هذا الشبه كما أن بني تميم أعرابوا باب خدام لذلك هـ التاسعة قول بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه

والتأنيث فلما زادوا التعريف بنوا إذ ليس بعدم منع الصرف إلا البناء أه شئني ( قوله وذلك ) أي بناء باب خدام على الكسر ( قوله في غيرها ) أي وهو النكرات ( قوله ياليت حظي الخ ) الجدا بفتح الجيم والداله المهملة مقصور وهو النفع والعطية والصافي السالم من السكدر وهذا على سبيل التهم أي ياليت حظي من أحسانك وعطائك التي تزعم أنه لا شيء يكدره من من وغيره أن تركني كفافا عن إساءتك إلى أو تركني ترك كفاف من ذلك فلا ولا على ( قوله فالأصل الخ ) بيان لكون كفاف هنا نكرة ( قوله جاءت الخ ) هذا البيت لامرئ القيس وصف فرسا جحت به لترمي فأمرها أن ترفق بنفسها إذ لا تنال الغرض من رمية لقوته وثباته وقوله جاءت كذا في غالب النسخ وفي نسخة المؤلف جاءت من الجولان أي تحولات كما أن الذي في نسخة المؤلف قتل بدل صرغي وفيها أيضا أقصد بكسر الصاد والبدال من القصد وهو الفرق بدل اقصرى والذي في نسخة المؤلف هو الموافق لا كثير روايات البيت ( قوله صرغي ) مبتدأ وحرام خبر مبني على الكسر عند أبي حاتم في محل رفع والجملة صفة لامرؤ عليك متعلق بحرام ( قوله إذ ليس لفعله ) أي وهو حرم فاعل أي وصف على زنة فاعل أو فاعلة حتى يكون معدولا عن واحد منهما ( قوله والدهر بالانسان دوارى ) ثم خفف ولو أقوى لكان أولى وأما قوله هـ طلبوا صلحنا ولات أو ان هـ فأجبتنا أن ليس حين بقاء فعلة بنائه قطعه عن الإضافة ولكن علة كسره وكونه لم يسلك به في الضم مسلك قبل وبعد شبهه بنزال هـ الثامنة بناء حاشا في وقلن حاشا لله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشا بالتونين على أعرابها كما تقول تنزيها لله وإتماما لأنها ليست حرفا لدخولها على الحرف ولا فعلا إذ ليس بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم أنها فعل حذف مفعوله أي جانب يوسف المصيبة لأجل الله وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع يقال لك أفعل كذا أو أفعلت كذا فتقول حاشا لله فأنما هذه بمعنى تبارأت لله براءة من هذا الفعل ومن نونها أعرابها على إلغاء هذا الشبه كما أن بني تميم أعرابوا باب خدام لذلك هـ التاسعة قول بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه

فقالبك من ذكرى حبيب وعرفان ورسم غفت آثار منذ أزمان

بالإطلاق فالنون مكسورة وقال بعد ذلك في هذه القصيدة

بنات بني عوف طهار نقيه وأوجههم يبيض المسافر غران

بضم النون وحيث فالأمر في الأقوال خفيف بالنسبة إلى ما ذكر في التخريج أهدما ميني ( قوله فعلة بنائه ) أي بناء أو ان وبقاء وقوله قطعه عن الإضافة أي فالأصل ولات أو ان واصلح حذف المضاف إليه واصلح ونوى معناه فبني أو ان وقوله شبهه بنزال أي في اللفظ وكذا قوله ان ليس حين بقاء فأصله ان ليس حين حين بقاء حذف المضاف إليه ونوى معناه فبني وكسر لشبهه بنزال ( قوله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية ) تقدم الكلام على هذا في حرف الخاء وتقدم ان مجرد مشابهة الاسم للحرف في اللفظ لا ينهض مقتضيا لبناء ذلك الاسم ( قوله ومن نونها الخ ) قال الدماميني تقدم في فصل حاشا من حرف الخاء المهمة في الباب الأول أنه يجوز كون هذا التثنية للتذكير لا للتثنية فلا يدل ثبوته على الأعراب ( قوله لذلك ) أي لإلغاء الشبه بنزال ( قوله وآمنه ) عطف على أكثر أي أكثرهم أو كانوا وآمنه ( قوله إعطاء الحرف الخ ) قال الدماميني هذا لا مدخل له في الأعراب فما باله قد ذكر مع أنه التزم تجنب مثله كما سبق في دياجة الكتاب قال الشمني وأقول إنها التزم تجنب مثله على سبيل القصد دون الاستطراد ما ذكره هنا أنها هو على سبيل الاستطراد ( قوله حتى أدغم فيه ) أي بعد ابدال الأول من الثاني والشأن ادغام المثنائين ( قوله وحتى اجتمعا ) أي الحرفان المتقاربان في

في المخرج حتى أدغم فيه بحر خلق كل شيء ذلك تصوروا وحتى اجتمعا رويين كقوله هـ بني ان البر شيء هـ المنطق الطيب والطيم



وقول أبي جهل ما انتقم الحرب العوان مني • باذل عامين حديث سني • مثل هذا ولدتي أمي • (٣٠٣) وقول آخر إذا ركبنا فاجعلوني

وسطا • إني كبير لا أطيع  
العندا • ويسمى ذلك  
كفا. والثالث وهو ما أعطى  
حكم الشيء لمشابهته لفظا  
ومعنى نحو اسم التفضيل  
وأفعل في التعجب فانهم  
منعوا أفعل التفضيل أن  
يرفع الظاهر لشبهه بأفعل  
في التعجب وزنا وأصلا  
وإفادة للمبالغة وأجازوا  
تصغير أفعل في التعجب  
لشبهه بأفعل التفضيل فيما  
ذكرنا قال

يا ما أملح غزلا ناشدنا  
ولم يسمع ذلك إلا في أحسن  
وأملح ذكره الجوهرى  
ولكن التحوين مع هذا  
قاسوه ولم يحك ابن مالك  
اقتباسه إلا عن ابن كيسان  
وليس كذلك قال أبو بكر  
ابن الأنبارى ولا يقال إلا  
لمن صغر سنه

### (القاعدة الثانية)

أن الشيء يعطى حكم الشيء  
إذا جاوره كقول بعضهم  
هذا جحر ضرب خرب بالجر  
والأكثر الرفع وقال  
كبير أماس في مجاز مزل  
وقيل به في وحوور عين فيمن  
جرهما فان العطف على  
ولدان مغلدون لا على  
أكواب وأباريق إذ ليس  
المعنى أن الولدان يطوفون  
عليهم بالحوور وقيل العطف  
على جنات وكأنه قيل  
المقربون في جنات وفاكة  
ولحم طير وحوور وقيل  
على أكواب باعتبار المعنى

المخرج والروى هو الحرف الأخير من القافية والقافية آخر كلمة من البيت وقيل هي من آخر حرف في البيت  
إلى أول ساكن قبله مع الحركة التي قبل الساكن وقيل مع الحرف الذي قبل الساكن (قوله وحتى اجتماع) أى  
لكونهما كحرف واحد (قوله العندا) جمع عاند وهو الجمل الذي يحد عن الطريق (قوله ويسمى ذلك)  
أى اجتماع رويين متقاربين في المخرج في شعر واحد كفاء مؤخوذ من أ كفات بمعنى قلبت أو بمعنى أملت  
لأن الشاعر يقلب الروى ويميله عن طريقه إلى آخر ثم ان ثبوته في البيتين الأولين مقطوع به لعدم صلاحية  
الواو فيها لأن تكون رويًا لإدخال حرف إطلاق فالروى ما قبلها وهو التون في الأول والميم في الثاني وهما  
متقاربان في المخرج وكذا الكلام في البيتين الآخرين فإن الألف فيهما لا إطلاق فلا تكون رويًا وإنما هو  
ما قبلها وهو الطاء في الأول والدة في الثاني وهما متقاربان وأما آيات أبي جهل فلا نسلم أن فيها أكفاء لجواز  
جعل ياء المتكلم رويًا فقد نص بعض علماء القوافي على جواز جعل الياء الساكنة التي لم يفتح ما قبلها رويًا  
سواء كانت للمتكلم أو لغيره وإن كان ذلك قليلا كقوله

روح ونفسو لحاجاتنا • وحاجة من عاش لا تنقضى  
تموت مع المزمع حاجاته • وتبقى له حاجة ما بقي

أه دما ميني (قوله وإفادة للمبالغة) اللام للتقوية (قوله لشبهه بأفعل التفضيل) أى فانه يصغر فيقال زيد أملح  
من عمرو وأحسن منه (قوله فيما ذكرنا) أى الوزن وإرادة المبالغة (قوله يا ما أملح) بكسر ما قبل آخره  
وكذا تقول في يا ما أحسن وتماه من هو ليا تكن الضال والسرير يقال شدن الغزال يشدن شدونا إذا قوى  
وطلع قرناه واستغنى عن أمه وفي الصباح عطلون مكان شدن مأخوذ من العطو وهو التناول ورفع الرأس  
والظاهر أن المراد هنا الثاني أى رفع رأسه لئلا يشدن شدة من العطو وهو التناول ورفع الرأس  
بفتح السين المهملة وضم الميم شجر عظيم ذو شوك يقال له الطالع (قوله ولم يسمع ذلك) أى تصغير أفعل  
في التعجب (قوله مع هذا) أى مع كونه لم يسمع تصغير أفعل في التعجب إلا في هذين اللفظين (قوله قاسوه)  
أى فأجازوا أن يقال ما ليطاف زيدا (قوله وليس كذلك) فقد قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك في ذلك عن  
ابن كيسان هو كلام من لم يطلع على كلام التحوين في المسئلة وما حكاه عن ابن كيسان هو نص كلام  
البصريين والكوفيين أما الكوفيون فاعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فقصوا  
على ذلك في كتبهم وإن كان غار جاعا عن القياس (قوله ولا يقال) أى أفعل في التعجب مصغر إلا لمن صغر سنه  
(قوله حكم الشيء) أى في الأعراب وغيره على ما يأتي له وإن اعترض بالنظر لغيره إذا دخل له في هذا الفن  
(قوله خرب) صفة لجحر فكان حقه الرفع ولكن جرح مجاورته المجرور فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة  
على آخره منع منها اشتغال المحل بحركة المجاورة فحركة المجاورة ليست حركة بناء ولا أعراب أى وانما هي حركة  
اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين فلا تحتاج لعامل لأن الاتيان بهما انما هو مجرد أمر استحسانى لفظى  
لا يتعلق له بالمعنى (قوله كبير أناس) صدره كان أبانا في عرائن وبه • فلفظ مزل في المثال وإن كان مخفوضا  
لفظا فهو مرفوع تقديرًا والعامل انما يتسلسل على تلك الحركة المقدرة لاقتضائه إياها من جهة المعنى ولا  
تسلسله على الحركة اللفظية لأنه غير مقتضى لها وانما يقتضيهما طلب المشاكلة اللفظية (قوله مزل) بالجر  
وهو صفة لكبير فكان حقه الرفع جرح مجاورته المجرور (قوله وقيل به) أى بالجر على الجوار (قوله وقيل  
العطف الخ) أى وحينئذ فلا شاهد فيه وكذا فيما بعده (قوله على جنات) أى من قوله في جنات النعيم  
(قوله على أكواب) المراد بها الاقداح التي لا أعرا لها أو الأباريق التي لها أعرا وخراطيم (قوله انه عطف على  
أيدىكم) أى وحينئذ فهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة (قوله كما مثلنا) أى ببحر

إذ هنى يطوف عليهم ولدان مغلدون باكواب يتعمون باكواب وقيل في وأرجلكم بالخفض انه عطف على أيدىكم لا على رؤسكم إذا لارجل  
منسولة للمسحوخة ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في التمتع قليلا كما مثلنا

وفي التوكيد نادرا كقولہ (٣٠٤) باصاح بلغ ذوى الزوجات كلم \* أن ليس وصل اذا انحلت عر الذنب قال الفراء انشدني أبو الجراح

بخفض كلم فقلت له هلا قلت كلم بمعنى بالنصب فقال هو خير مما قلته أنا ثم استشدته آناه فانشدني بالخفض ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع من التجاور وقال الزمخشري لما كانت الأرجل من بين الاعضاء الثلاثة المفصلة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا فعطف على المسوح لالتسح ولكن لئلا على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل الى الكعبين على بالغاية اماطة لظن من يظن لئلا يفسد لئلا يفسد لم تضرب له غاية في الشربة انتهى (نفيه) انكر السيراني وابن جني الخفض على الجوار وتأولا قولهم خرب بالجر على انه صفة لضرب ثم قال السيراني الاصل خرب الجحر منه بتوين ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به وحول الاستناد الى ضمير الضرب وخفض الجحر كما تقول مررت برجل حسن الوجه بالاضافة والاصل حسن الوجه منه ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الاصل خرب جحره ثم أنيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمها استتار الضمير

ضرب خرب وبالييت بعده (قوله وفي التوكيد نادرا) اي ولا يكون في العطف لأن العاطف فاصل بين المتجاورين فيمنع من المجاورة والبذل على نية تكرار العامل فالعامل المقدر مانع منها لفصله (قوله باصاح الخ) صاح مرخم صاحب وهو نكرة مقصودة عارية من ماء التانيث فترخيمه شاذ وقال ابن خروف أصله باصاحي فرخم أولا بحذف الكلمة الثانية اجراء له مجرى المركب المزجي ثم رخم ثانيا بحذف الباء من صاحب وهو تعسف لاداعي اليه (قوله كلم) هو بالجر لمجاورة المجرور أي الزوجات مع انه في المعنى توكيد لذوى المنسوب (قوله اذا انحلت عر الذنب) أراد بالذنب الذكر كتابة أي بلغ الأزواج اي أنه ان انحلت رأس الذكروا كوا الجماع لضعفهم لا يوجد حيث وصل من الزوجات لهم (قوله هو خير) أي لكن المسموع عنهم هكذا (قوله ثم استشدته) أي لعله أن يرجع عما قاله أولا (قوله ولا يكون في النسق) أي لا يكون الجر على المجاورة في النسق وقوله وقال الخ جواب عما يقال اذا لم يجر الجر بالعطف على المجاورة فأتضع بالآية فأجاب بما ذكره (قوله تغسل) أي شأنها ان تغسل وقوله بصب الماء عليها أي وأما الاسترخان فيقل الماء اليهما أي الشأن أنه ينقل بالتعرف الى وجهه ويد وأما في الرجلين الشأن أن يصب عليهم ما ولا يرفع لها كما فيما قبلهما (قوله فعطف على المسوح) أي لا على الأيدي حتى يكون من الجر على المجاورة في العطف (قوله لا تمسح) أي مسح حقيقيا (قوله ولكن لئلا الخ) أي وحيث فالتسح مستعمل في حقيقة بالنسبة للرأس وفي مجازه بالنسبة للرجل أو أنه من عموم المجاز بمعنى الانالة (قوله اماطة) أي ازالة (قوله لان المسح الخ) الحاصل ان الاثنيان بالغاية يدل على ما ذكر من أن الأرجل تغسل ولا تمسح لان المسح لم يجعل له غاية في الشرع وإنما جعلت الغسل وحيث فعطفها على المسوح إنا هو للتنبيه على طالب الاقتصاد في صب الماء عليها (قوله الخفض على الجوار) أي في الوصف والتوكيد وغيرهما (قوله ثم قال السيراني) أي في بيان التأويل (قوله الاصل خرب الجحر منه) أي فالأصل الاصيل خرب الجحر منه فخرب نعت لضرب جار على غير من هو له والجحر فاعل بخرب لانه صفة مشبهة ومنه متعلق بخرب ثم حذف منه للعلم به وان كان ضمير الصفة ثم حول الاستناد لضمير الموصوف فتقبل هذا جحر ضرب خرب الجحر ثم أضيف فتقبل هذا جحر ضرب خرب الجحر ثم أتى بضمير الجحر مكان الجحر وقيل خرب واستتر الضمير في خرب فقد تحمل خرب ضميرين ضمير الجحر وضمير الموصوف الذي استتر أو لا يقول المصنف واستتر أي في خرب فعنده يجوز تحمل الوصف لضميرين (قوله بتوين) أي خرب وقوله ورفع الجحر أي على الفاعلية (قوله مع جريان الصفة الخ) وذلك لأن الصفة انما هي للضرب واجريت على الجحر (قوله لا قاعدين) عطف على قائم الذي هو صفة لرجل جارية على غير من هي له وقوله وقيل السيراني أي في الجواب عن الالتزام وحاصله ان قاعدين في المثال صفة لرجل لأن المعطوف على الصفة صفة وهي جارية على غير من هي له لأن ضمير قاعدين للأبوين ولم يبرز الضمير فيها وإلا لقبل قاعدين هاء فكمما جاز عدم الابرار في قاعدين فليجز في خرب (قوله لان ذلك) أي جعل الوصف الجاري على غير من هو له غير محتو على الضمير إنما يجوز الخ (قوله انما يجوز في الوصف الثاني) أي لاشتماله على ضمير الموصوف استلزاما فكانه جار على من هو له يان ذلك ان الضمير في قاعدين عائد على الأبوين المشتمل على ضمير الرجل لأن الضمير في أبواه لرجل وضمير قاعدين عائد على الأبوين المشتمل على ضمير الرجل وحيث فاقاعدين مستلزم لضمير الرجل فمحل تعيين ابراز الضمير في الصفة اذا جرت على غير من هي له اذا لم تكن محتوية على ضمير الموصوف استلزاما ولا لم يجب الابرار (قوله انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول) أي وخرب في المثال ليس وصفا ثانيا مثل قاعدين فقياس خرب على قاعدين قياس مع الفارق (قوله على ماسياتي) أي في القاعدة الثامنة (قوله ومن ذلك) أي بما يعطى حكم المجاور واعلم ان ما ذكره من الامثلة ما عدا قوله سلا سلا

مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين ولأن أمن اللبس وقول السيراني ان هذا مثل مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين مردود لان ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الاول على ماسياتي ومن ذلك قولهم

هنائي ومرأى والأصل

أمرأى وقولهم هو رجس

نجس بكسر النون

وسكون الجيم والأصل

نجس بفتحة فكسرة كذا

قالوا وإنما بهم هذا لو كانوا

لا يقولون هنا نجس

بفتحة فكسرة وحينئذ

فيكون محل الاستشهاد إنما

هو الالتزام للتناسب وأما

اذالم يلزم فهذا جائز بدون

تقدم رجس اذ يقال فعل

بكسرة فسكون في كل فعل

بفتحة فكسرة نحو كتف

ولبن ونق وقولهم أخذه

ما قدم وما حدث بضم دال

حدث وقرأة جماعة سلا

وأغلا بصرف سلا

وفي الحديث ارجعش

ما زورات غير ما جورات

والأصل موزرات بالواو

لانه من الوزر وقرأة

أني حبة يؤقنون بالهمزة

وقوله

أحب المؤمنين إلى موسى

وجعده اذا ضامهما الوقود

بهمز المؤمنين وموسى على

اعطاء الواو المجاورة

للمضمة حكم الواو المضومة

فهمزت كما قبل في وجوه

أجوه وفي وقت أقت من

ذلك قولهم في صوم صم حلا

على قولهم في عصو عصي

وكان أبو على يشد في مثل

ذلك قد يؤخذ الجار

بجرم الجار

(القاعدة الثالثة)

تدشرون لفظا معنى لفظ

فيه طونه حكمه ويسمى

ذلك تضدينا وفائدته أن

تؤدي كلمة مؤدبة المتين

في الآية الأولى حذفه لانه لا دخل له في الاعراب الذي عد أنه إنما يأتي في كتابه بالأحكام المتعلقة به (قوله  
هنائي) أي أنا هنينا بلا مشقة وقوله ومرأى أي جعل عيشي مريئاً أي حيد المعيشة مستحسناً إلا أن الهمزة  
حذفت منه عند اقترانه بهنائي طلباً للمشاكلة (قوله بفتحة فكسرة) أي فكسروا النون وسكنوا الجيم طلباً  
للمشاكلة ما قبله (قوله كذا قالوا) أي قال العلماء أن الكسر والسكون في رجس نجس لاجل المشاكلة  
(قوله وإنما بهم هذا) أي ما قالوه وقوله أن لو كانوا أي العرب لا يقولون هنا أي عند اجتماع رجس ونجس  
(قوله وحينئذ) أي وحينئذ كانوا لا يقولون عند الاجتماع نجس بفتح فكسروا وقوله إنما هو الالتزام أي  
الالتزام الكسر والسكون وقوله للتناسب متعلق بالاستشهاد (قوله وأما اذالم يلزم) أي الكسر مع السكون  
عند الاجتماع بأن كانوا تارة يكسرون النون ويسكنون الجيم وتارة يفتحون النون ويكسرون الجيم فلا  
يكون الكسر مع السكون إلا سلكاً شاهداً للتناسب لأن هذا جائز بدون تقدم رجس (قوله في كل فعل) أي في كل كلمة  
على وزن فعل سواء كانت اسماً أو فعلاً سواء كانت عينها حرف حلق مثل فخذ وشهد أو غير حرف حلق كما ذكره  
من الأمثلة ولهم في تخفيف ذلك وجه آخر وهو اسكان العين وبقاء الفاء على الفتح كفتح وكتف هذا في الاسم  
وأما الفعل فإن كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذي عينه حرف حلق من جواز الوجهين المذكورين  
وجواز اتباع فائه لعينه في الحركة فيكون لك في نحو شهد وفخذ من الوجوه الفرعية ثلاثة فتح الأول واسكان  
الثاني وكسر الأول واسكان الثاني وكسرهما وإن لم تكن عينه حرفاً حلقاً نحو علم فليس فيه من الفرعية الأوجه  
واحد وهو اسكان العين مع بقاء الفاء على فتحها وعلى هذا يخرج اللغز وهو قوله

عظمي دمع العين حزنا كوى القلب بسكون الميم وفتح العين من دمع ورفع العين (قوله وقولهم) عطف على  
قوله سابقاً وقولهم هنائي (قوله بضم دال حدث) أي والأصل بفتحها فضمت قصداً للمناسبة الأزواج (قوله  
بصرف سلا) أي ليناسب ما بعده وهو أغلا لا وسعيراً (قوله ما زورات غير ما جورات) أي فهمز الأول  
لتناسب همز الثاني ومشاكلة أي ارجعن وعليكن الوزر لا الأجر وقال النبي صلى الله عليه وسلم لمن ذلك  
لأنهم كن جالسات ينظرن جنازة (قوله بالهمزة) أي لمجاورة الهموز وهو الآخرة (قوله أحب المؤمنين  
الخ) البيت لجرير بن عبد الحميد بن عبد الملك وموسى ابنه وجعده بنه وكان أبو قدان نازراً القرى (قوله على اعطاء  
الواو الخ) أي وكذا يؤقنون في الآية (قوله حكم الواو المضومة) أي والواو إذا كانت مضومة بالفعل  
يجوز قلبها همزة ولكن في هذا شيء وذلك لأن القاعدة اعطاء الشيء حكم مجاور ذلك الشيء وهنالك الأمر  
كذلك اه تقرير دردير (قوله ومن ذلك الخ) حاصله أن لام الكلمة إذا كانت واو قبلها واو فتدغم  
وتقلب الواو المنطرفة ياء وتدغم فاجرى عين الكلمة في ذلك مجرى لام الكلمة وأنت خير بان هذا خارج  
عن القاعدة تأمل اه تقرير دردير (قوله في عصو) أصله عصو وقمت الواو منطرفة فقلبت ياء ثم قلبت  
الواو الأولى ياء (قوله قد يشربون لفظاً معنى لفظ) هذا ظاهر في تعاريف المعنيين فلا يشمل نحو وأحسن بي أي  
لطف فإن اللطف والإحسان واحد فالأولى أن التضمين الحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها ولو في الجملة أعني  
باتحاد أو تناسب (قوله أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين) ظاهر في أن الكلمة تستعمل في حقيقتها وبجازها لا ترى  
أن الفعل من قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم ضمن معنى يمتنعون من نسائهم بالخلف وليس حقيقة الإيلاء  
الإلحاق فاستعماله في الامتناع منوط المرأة إنما هو بطريق المجاز من باب إطلاق السبب على المسبب فقد  
أطلق فعل الإيلاء مراد به ذاك المعنيان جميعاً وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك وهو أي الجمع المذكور  
إنما يتأتى على قول الأصوبين أن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة أماً على طريقة اليانين من اشتراط  
كونها مانعة من إرادة المعنى الحقيقي فقل أن التضمين حقيقة ملوحة لغيرها وقد راعى السعد العامل مع بقاء الفعل  
... متبعاً في معناه الحقيقي فالفعل المذكور يستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال ما خوذ من الفعل الآخر

قال الزمخشري ألا ترى كيف رجع معنى ولا تعد عينك عنهم إلى قولك ولا تقتحم عينك مجاوزين إلى غيرهم ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم أي ولا تضموها إليها آكلين انتهى ومن مثل (٣٠٦) ذلك أيضا قوله تعالى الرث إلى نساكم ضمن الرث معنى الافضاء فعدي بالمثل وقد

أضفى بعضهم إلى بعض وإنما أصل الرث أن يتعدى بالياء يقال أرث فلان بامرأته وقوله تعالى وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أي فلن تحرموه أي فلن تحرموا ثوابه ولهذا عدي إلى اثنين لا إلى واحد وقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح أي لا تنوا لهذا عدي بنفسه لا بعلى وقوله تعالى لا يسمعون إلى الملا الأعلى أي لا يصغون وقولهم سمع الله لمن حده أي استجاب فعدي يسمع في الأول بالي وفي الثاني باللام وإنما أصله أن يتعدى بنفسه مثل يوم يسمعون الصيحة وقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح أي يميز ولهذا عدي بمن لا بنفسه وقوله تعالى للذين يقولون من نسائهم أي يمتنعون من وطء نسائهم بالخلف فلها عدي بمن ولما خفي التضمن على بعضهم في الآية ورأى أنه لا يقال حلف من كذا بل حلف عليه قال من متعلقة بمعنى للذين كما تقول لي منك مبرة قال وأما قول الفقهاء آلى من امرأته فقاط أرقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية وقال أبو كبير الهذلي حملت به في ليلة مزودة كرها وعقد نطاقها لم يحلل وقال قبله \* عن حملن به

بمعونة القرينة اللفظية فقولنا أحد اليك فلانا معناه أحده منها اليك حده ويقاب كفيه على كذا أي نادما على كذا فعني الفعل المتروك وهو المضمن معتبر على أنه يقدم المعنى الفعل المذكور وزعم بعضهم أن التضمن بالمعنى الذي ذكره السعد وهو جعل وصف الفعل المتروك حالا من فاعل المذكور يسمى تضمينا بيانيا وأنه مقابل للنحو وقيل إن التضمن من باب المجاز ويعتبر المعنى الحقيقي قيداً وهذا الذي اعتبره الزمخشري فعلى مذهب السعدي يقال ولا تأكلوا أموالهم ضامياً إلى أموالكم وعلى مذهب الزمخشري تقول ولا تضموها إليها آكلين وقيل إن التضمن من الكتابة أي لفظ أریده لازم معناه فلا قول خمسة وانظر ما بين صحة الأخير منها تأمل اه تقرير دردير (قوله مجاوزين إلى غيرهم) أي في حال كونهما مجاوزين ومنصرفين إلى غير الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي أغنى الفقهاء (قوله لا إلى واحد) أي فائت الفاعل واحد والمصرح به الثاني (قوله في الأول) أي في الموضع الأول وقوله في الثاني مراده أنه ثان في المادة والأول يسمعون والثاني سمع (قوله وإنما أصله أن يتعدى بنفسه) قال في الكشف فان قلت أي فرق بين سمعت فلا تاتحدث وسمعت حديثه وبين قولك سمعت إلى حديثه قلت المعدي بنفسه يفيد الإدراك فقط والمعدي بالي يفيد الاصغاء مع الإدراك (قوله بالخلف) أشار بذلك إلى أن يؤلون مضمن معنى يمتنعون مع معناه الأصلي وهو الخلف (قوله بمعنى للذين) أي لا بقوله يؤلون والأوضح بمتعلق للذين أي التبرص كائن للذين وكائن من نسائهم (قوله لي منك مبرة) أي مبرة كائنتلي وكائنته منك (قوله عدم فهم المتعلق) أي عدم فهمه فيها صحيحاً ذهبوا أن قوله من نسائهم متعلق بيؤلون (قوله وقال أبو كبير) أي في وصف ربه تأبطشرا والطلاق بكسر النون شقة تلبسها المرأة فيشد وسطها ثم ترسل الأعلى على الأسفل إلى الركبة والأسفل ينجر إلى الأرض وإنما ذكر أن أمه كانت مكرمة لأن ذلك عند العرب من الحالات التي تقتضي نجاسة الولد ومن كلام بعضهم إذا أردت أن تنجب الولد أي تأني بالولد نجيباً كريماً فاغضبها عند الجماع بحيث تكون كرامة له وكان السبب فيه أن غضب المرأة في تلك الحالة يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها في الولد حظ كامل ويكون كال الشهوة لا يه فيكتسب بذلك إتمام خصال الرجولية (قوله لم يحلل) أي غير مفكوك وبعبده

فانت به حوش الفؤاد مبطناً سهدا إذا ما نام ليل الهوجل

(قوله بمن حملن) ضمير حملن للنساء وإن لم يحجر لمن ذكر لأن المراد مفهوم وعرا قد لحكاة الحال الماضية ولهذا أعمله نحو وكلمهم بأسط ذراعيه وإضافة جك للنطاق من إضافة الصفة للوصف أي النطاق المحبوك أي المنقوش والحبك شقة تشد به المرأة وسطها والحبك الطي والطريق في الرمل ونقش يشبهه وقوله فشب أي فسكن في زمن الشباب غير مهبل أي غير كثير اللحم من قولك هبل اللحم أنقله والضمير في به عائد على من باعتبار لفظها والمعنى أن هذا الفتى من الفتيان الذين حملت بهم الامهات وهن غير مستعدات للفراش فنشأ مجوداً مرضياً (قوله مزودة) بالزاي كما قاله الشمني وقوله ويروى أي وهو يروى لأنه لا يروى إلا بالاجر صفة أو بالنصب (قوله مثل الليل اذا يسرى) أي مثله في الاسناد المجازي أذ الليل لا يخاف بل يخاف منه ولا يسرى بل يسرى فيه (قوله وليس بقوى) أي ليس المعنى على النصب على الحال بقوى وقوله مع أنه الحقيقة أي لأن الذكور وهو الخوف من أوصاف المرأة فهو حال منها (قوله حيثند) أي حين نصب مذعورة على الحال (قوله لا كبير فائدة الخ) أي لأنه لبيان الواقع فلا دخل له في المدح لأن كون حملها إيلاً أو نهاراً لا دخل له في المدح وأما على رواية الجرف المعنى قوى لأن كون حملها في ليلة يتوقع فيها الخرف يفيد أن

وهن عواقد جك النطاق فشب غير مهبل مزودة أي مذعورة ويروى بالجر صفة لليلة مثل الليل اذا يسرى وبالنصب حالا من المرأة وليس بقوى مع أنه الحقيقة لأن ذكر الليلة حيثند لا كبير فائدة فيه والشاهد

هنائي ومرأى والأصل

أمرأى وقولهم هو رجس  
نجس بكسر النون  
وسكون الجيم والأصل  
نجس بفتح فسكرة كذا  
قالوا وإنما هم هذا لو كانوا  
لا يقولون هنا نجس  
بفتح فسكرة وحينئذ  
فيكون محل الاستشهاد إنما  
هو الالتزام للتناسب وأما  
إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون  
تقدم رجس إذ يقال فعل  
بفسرة فسكون في كل فعل  
بفتح فسكرة نحو كتف  
وابن وبق وقولهم أخذه  
ما قدم وما حدث بضم دال  
حدث وقرأة جماعة سلاسل  
وأغلا لا صرف سلاسل  
وفي الحديث أرجعن  
أزورات غير مأجورات  
والأصل موزرات بالواو  
لأنه من الوزر وقرأة  
أني حبة يؤقنون بالهمزة  
وقوله

أحب المؤمنين إلى موسى  
وجعده إذا ضامهما الوقود  
بهمز المؤمنين وموسى على  
إعطاء الواو المجاورة  
للمضمة حكم الواو المضومة  
فهمزت كما قيل في وجوه  
أجوه وفي وقت أقت ومن  
ذلك قولهم في صوم صيم حملا  
على قولهم في عصو عصي  
وكان أبو علي يفتش في مثل  
ذلك قد يؤخذ الجار

بجرم الجار

(القاعدة الثالثة)

أديشربون لفظا معني لفظ  
فيه طرته حكمه ويسمى  
ذلك تضييئا وفانته أن  
تؤدي كلمة مؤدبة التين

في الآية الأولى حذفه لأنه لا دخل له في الأعراب الذي عد أنه إنما يأتي في كتابه بالأحكام المتعلقة به (قوله  
هنائي) أي أتاني هنينا بلام مشقة وقوله ومرأى أي جعل عيشي مرثيا أي حيدا المعيشة مستحسنا إلا أن الهمزة  
حذفت منه عند اقترانه بهنائي طلبا للمشاكل (قوله بفتح فسكرة) أي فكسروا النون وسكنوا الجيم طلبا  
لمشاكله ما قبله (قوله كذا قالوا) أي قال العلماء أن الكسر والسكون في رجس نجس لاجل المشاكل  
(قوله وإنما هم هذا) أي ما قالوه وقوله أن لو كانوا أي العرب لا يقولون هنا أي عند اجتماع رجس ونجس  
(قوله وحينئذ) أي وحينئذ كانوا لا يقولون عند الاجتماع نجس بفتح فسكرة وقوله إنما هو الالتزام أي  
الالتزام بالكسر والسكون وقوله للتناسب متعلق بالاستشهاد (قوله وأما إذا لم يلتزم) أي الكسر مع السكون  
عند الاجتماع بأن كانوا تارة يكسرون النون ويسكنون الجيم وتارة يفتحون النون ويكسرون الجيم فلا  
يكون الكسر مع الأسكان شاهدا للتناسب لأن هذا جائز بدون تقدم رجس (قوله في كل فعل) أي في كل كلمة  
على وزن فعل سواء كانت اسما أو فعلا سواء كانت عينها حرف حلق مثل فخذ وشهد أو غير حرف حلق كما ذكره  
من الأمثلة ولهم في تخفيف ذلك وجه آخر وهو أسكان العين وإبقاء الفاء على الفتح كفتح وكتف هذا في الاسم  
وأما الفعل فإن كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذي عينه حرف حلق من جواز الوجهين المذكورين  
وجواز اتباع فائه لعينه في الحركة فيكون لك في نحو شهد وفخذ من الوجوه الفرعية ثلاثة فتح الأول وأسكان  
الثاني وكسر الأول وأسكان الثاني وكسرهما وإن لم تكن عينه حرفا حلقا نحو علم فليس فيه من الفرعية الأوجه  
واحد وهو أسكان العين مع إبقاء الفاء على فتحها وعلى هذا يخرج اللغز وهو قوله

خليل دمع العين حزنا كوى القلب بسكون الميم وفتح العين من دمع ورفع العين (قوله وقولهم) عطف على  
قوله سابقا قولهم هنائي (قوله بضم دال حدث) أي والأصل بفتحها فضمت قصدا لمنااسبة الأزواج (قوله  
بصرف سلاسل) أي ليناسب ما بعده وهو أغلا لا وسعيرا (قوله مأزورات غير مأجورات) أي فهمز الأول  
لتناسب همز الثاني ومشاكلته أي أرجعن وعليكن الوزر لا الأجر وقال النبي صلى الله عليه وسلم لمن ذلك  
لأنهم كن جالسات ينتظرن جنازة (قوله بالهمزة) أي لمجاورة الميموز وهو الآخرة (قوله أحب المؤمنين  
الخ) البيت لجرير بمدح هشام بن عبد الملك وموسى ابنه وجعده بفتح وكاتبه قدان نار القرى (قوله على إعطاء  
الواو الخ) أي وكذا يؤقنون في الآية (قوله حكم الواو المضومة) أي والواو إذا كانت مضومة بالفعل  
يجوز قلبها همزة ولكن في هذا شيء وذلك لأن القاعدة إعطاء الشيء حكم مجاور ذلك الشيء وهنالك الأمر  
كذلك اه تقرير دردير (قوله ومن ذلك الخ) حاصله أن لام الكلمة إذا كانت واو قلبها واو فتدغم  
وتقلب الواو المنطرفة ياء وتدغم فاجرى عين الكلمة في ذلك مجرى لام الكلمة وأنت خير بان هذا خارج  
عن القاعدة تأمل اه تقرير دردير (قوله في عصو) أصله عصو وقمت الواو منطرفة فقلبت ياء ثم قلبت  
الواو الأولى ياء (قوله قد يشربون لفظا معني لفظ) هذا ظاهر في تغاير المعنيين فلا يشمل نحو وأحسن في أي  
لطف فان اللطف والإحسان واحد فالأولى أن التضمين الحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها ولو في الجملة أعني  
باتحاد أو تناسب (قوله أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين) ظاهر في أن الكلمة تستعمل في حقيقتها وبجازها لا ترى  
أن الفعل من قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم ضمن معنى يمتعون من نسائهم بالخلف وليس حقيقة الإيلاء  
إلا الخلف فاستعماله في الامتناع من وطء المرأة إنما هو بطريق المجاز من باب إطلاق السبب على المسبب فقد  
أطلق فعل الإيلاء مراد به ذلك المعنيان جميعا وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك وهو أي الجمع المذكور  
إنما يأتي على قول الأصوابين أن قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة أما على طريقة اليبانيين من اشتراط  
كونها مانعة من إرادة المعنى الحقيقي فقل أن التضمين حقيقة ملوحة بغيرها وقدرة السعد العامل مع بقاء الفعل  
... متصلا في معناه الحقيقي فالفعل المذكور يستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال ما خوذ من الفعل الآخر



قال الزمخشري ألا ترى كيف رجع معنى ولا تعد عينك عنهم إلى قولك ولا تقتحم عينك مجاوزين إلى غيرهم ولا تأكلوا أموالهم إلى أمر الكم أي ولا تضموها إليها آكلين انتهى ومن مثل (٣٠٦) ذلك أيضا قوله تعالى الرث إلى نساءكم ضمن الرث معنى الافضاء فعدي بالي مثل وقد

أضنى بعضكم إلى بعض وإنما أصل الرث أن يتمدى بالياء يقال أرث فلان بأمر أنه وقوله تعالى وما تفعلوا من خير فإن تكفروا أي فلن تحرموه أي فلن تحرموا ثوابه ولهذا عدي إلى اثنين لا إلى واحد وقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح أي لا تنأوا لهذا عدي بنفسه لا بعلى وقوله تعالى لا يسمعون إلى الملأ الأعلى أي لا يصغون وقولهم سمع الله لمن حمده أي استجاب فعدي يسمع في الأول بالي وفي الثاني باللام وإنما أصله أن يتمدى بنفسه مثل يوم يسمعون الصيحة وقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح أي يميز ولهذا عدي بمن لا بنفسه وقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم أي يمتنعون من وطء نسائهم بالخلف فلذا عدي بمن ولما خفي التضمن على بعضهم في الآية ورأى أنه لا يقال حلف من كذا بل حلف عليه قال من متعلقة بمعنى للذين كما تقول لي منك مبرة قال وأما قول الفقهاء آلى من أمراته فغلط أرفعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية وقال أبو كبير الهذلي حلت به في ليلة مزودة كرها وعقد نطاقها لم يحلل وقال قبله \* عن حملن به

بمعونة القرينة اللفظية فقولنا أحد اليك فلانا معناه أحده منها اليك حده ويقاب كفيه على كذا أي نادما على كذا فعنى الفعل المتروك وهو المضمن معتبر على أنه قيد لمعنى الفعل المذكور وزعم بعضهم أن التضمن بالمعنى الذي ذكره السعدو هو جعل وصف الفعل المتروك حالا من فاعل المذكور يسمى تضمينا يائيا وأنه مقابل للنحو وقيل إن التضمن من باب المجاز ويعتبر المعنى الحقيقي قيداً وهذا هو الذي اعتبره الزمخشري فعلى مذهب السعديقال ولا تأكلوا أموالهم ضامياً إلى أموالكم وعلى مذهب الزمخشري تقول ولا تضموها إليهم آكلين وقيل إن التضمن من الكتابة أي لفظاً أريد به لازم معناه فالأقوال خمسة وانظر ما يبان صحة الأخير منها تأمل اه تقرير دردير (قوله مجاوزين إلى غيرهم) أي في حال كونهما مجاوزين ومنصرفين إلى غير الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي أعني الفقراء (قوله لا إلى واحد) أي فئانب الفاعل واحد والمصرح به الثاني (قوله في الأول) أي في الموضع الأول وقوله وفي الثاني مراده أنه ثان في المادة والأقوال يسمعون والثاني سمع (قوله وإنما أصله أن يتمدى بنفسه) قال في الكشف فإن قلت أي فرق بين سمعت فلانا يتحدث وسمعت حديثه وبين قولك سمعت إلى حديثه قلت المعدي بنفسه يفيد الإدراك فقط والمعدي بالي يفيد الاصغاء مع الإدراك (قوله بالخلف) أشار بذلك إلى أن يؤلون مضمن معنى يمتنعون مع معناه الأصلي وهو الخلف (قوله بمعنى للذين) أي لا بقوله يؤلون والأوضح بمتعلق للذين أي التبرص كائن للذين وكائن من نسائهم (قوله لي منك مبرة) أي مبرة كائنة لي وكائنة منك (قوله عدم فهم المتعلق) أي عدم فهمه فيها صححوا ذهبوا أن قوله من نسائهم متعلق يؤلون (قوله وقال أبو كبير) أي في وصف ربييه تأبطشرا والتطلى بكسر التون شقة تلبسها المرأة فيشد وسطها ثم ترسل الأعلى على الأسفل إلى الركبة والأسفل ينجر إلى الأرض وإنما ذكر أن أمه كانت مكرمة لأن ذلك عند العرب من الحالات التي تقتضي نجاسة الولد ومن كلام بعضهم إذا أردت أن تنجب الولد أي تأتى بالولد نجيباً كريماً فاغضبها عند الجماع بحيث تكون كارهة له وكان السبب فيه أن غضب المرأة في تلك الحالة يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها في الولد حظ كامل ويكون كال الشهوة لا يه فيكتسب بذلك إتمام خصال الرجولية (قوله لم يحلل) أي غير مفكوك وبعبده

فانت به حوش الفؤاد مبطناً \* سهدا إذا ما نام ليل الهوجل

(قوله من حملن) ضمير حملن النساء وإن لم يجر لمن ذكر لأن المراد مفهوم وعواقد لحكاية الحال الماضية ولهذا أعمله نحو وكلمهم بأسطذراعيه وإضافة حبك للنطاق من إضافة الصفة للموصوف أي النطاق المحبوك أي المنقوش والحبك شقة تشد به المرأة وسطها والحبك الطي والطريق في الرمل ونقش يشبهه وقوله فشب أي فكان في زمن الشباب غير مهبل أي غير كثير اللحم من قولك هبل اللحم أنقله والضمير في به عائد على من باعتبار لفظها والمعنى أن هذا الفتى من الفتيان الذين حملت بهم الامهات وهن غير مستعدات للفراس فنشأ محوذاً مرضياً (قوله مزودة) بالزاي كما قاله الشمني وقوله ويروى أي وهو يروى لأنه لا يروى إلا بالجر صفة أو بالنصب (قوله مثل الليل إذا يسرى) أي مثله في الاستناد المجازي أذالليل لا يخاف بل يخاف منه ولا يسرى بل يسرى فيه (قوله وليس بقوى) أي ليس المعنى على النصب على الحال بقوى وقوله مع أنه الحقيقة أي لأن الذكور وهو الخوف من أوصاف المرأة فهو حال منها (قوله حيثند) أي حين نصب مذعورة على الحال (قوله لا كبير فائدة الخ) أي لأنه لبيان الواقع فلا دخل له في المدح لأن كون حملها إيلاً أو نهاراً لا دخل له في المدح وأما على رواية الجرف فالمعنى قوى لأن كون حملها في ليلة يتوقع فيها الخرف يفيد أن

فيها انه ضمن حل معنى علق ولو لا ذلك لعدى بنفسه مثل حملته امه كرها وقال الفرزدق (٣٠٧) كيف ترائي قاليا بحنى قد قتل الله زيادا

عنى أى صرفه عني بالقتل وهو كثير قال أبو الفتح في كتاب التمام أحسب لو جمع ما جاء منه لجا منه كتاب يكون مئين أو راقاه

(القاعدة الرابعة)

انهم يغلبون على الشيء. ما الغيرة لتناسب بينهما أو اختلاط فلماذا قالوا الأيون في الآب والام ومنه ولا يوبه لكل واحد منهما السدس وفي الآب والحالة ومنه ورفع أبويه على العرش والمشرقين والمغربين ومثله الخافقان في المشرق والمغرب وإنما الخافق المغرب ثم إنما سمي خافقا مجازا وإنما هو مخفوق فيه والقمرين في الشمس والقمر قال المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهاه فارتى القمرين في وقت معاه أى الشمس وهو وجهاه وقمر السماء وقال التبريزي يجوز انه أراد قمرًا وقمرًا لأنه لا يجتمع قران في ليلة كما انه لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه امدح والقمران في العرف الشمس والقمر وقيل ان منه قول الفرزدق

أخذنا بافاق السماء عليكم لنا قمرها وان نجوم الطوارق وقيل إنما أراد محمدًا والخليل عليها الصلاة والسلام لأن نسبة راجع اليهما بوجه وان المراد بالنجوم الصجابة وقالوا القمرين

أما كانت كارهة للججاج (قوله فيهما) أى في البتين حيث قال حملت به وقال عن حملن به (قوله بحنى) المجن بكسر الميم الترس والججاج بجان بفتحها أخذًا من الجنة وهى الستر لأن صاحبه يستتر به عما يقصد به من مكروه وقالوا بالياء المثناة التحتية أى بأغضاهما جرا وضبطه الشمنى بالموحدة ولعل معناه وضعه على عكس الانقاء فيوافق نسخة المثناة أى هاجرا وزياد هو ابن أبيه الذى استلحقه معاوية بن أبي سفيان بنسبه واعترف بأنه أخره من أبيه أسلم في زمان أبى بكر وولد في عام الفتح على فراش الحارث ابن كعدة من زوجته سلية جاريته وولى العراق سنة ثمان وأربعين ومات سنة ثلاث وخمسين (قوله وهو) أى التضمنين كثير وقوله قال أبو الفتح دليل لقوله وهو كثير (قوله قال أبو الفتح الخ) هذا ربما يؤيد القول بأن التضمنين قياسى وقيل الثانى فقط وظاهره أنه ليس كل حذف مقيسا وكذا المجاز إذا ترتب عليه حكم زائد (قوله أنهم يغلبون على الشيء) ما لغيره وذلك بأن يطلق اسمه على الآخر ويثنى بهذا الاعتبار قصدا اليه وإلى الآخر جميعا حتى يكون معنى الأيون المسميين بالآب قال التفازانى أما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وأنه من أى أنواعه لم أر أحدا حام حوله لكن انت خير بان قول المصنف للتناسب يقتضى أن الأول أعنى التغليب للتناسب استعارة للمشابهة والثانى وهو التغليب للاختلاط مجاز مرسل للضدية أو المجاورة وهو ظاهر في جعل الأم أبامثلا وأما أيون حقيقة ومجاز باعتبارين أو أنه من عموم المجاز بان يفسر الأيون بالوالدين اه تقرير شيخنا دردير (قوله لتناسب بينهما) أى بان كانا متصاحبين أو متشابهين أو متقابلين (قوله فلماذا قالوا الأيون الخ) هذا مثال التغليب للتناسب وكذا المشرقين والمغربين والعمرين ومثال التغليب للاختلاط ما يأتى بعد (قوله لكل واحد) دفع به توهم أن السدس للجمع (قوله وفي الآب والحالة) أى بناء على أن زوجة يعقوب في ذلك الوقت هى حالة يوسف وأن أمه مانت وقيل ان الموجودة إذ ذاك إنما هى أمه وعلى الأول فالتغليب لمناسبة أى وجود التصاحب (قوله والمشرقين) هذا عطف على الأيون أى وقالوا المشرقين والمغربين قيل انه لا تغليب في هذا والمراد مشرق الصيف ومشرق الشتاء ومغربها وقيل مشرق الشمس ومشرق الفجر ومغرب الشمس ومغرب الشفق (قوله وإنما الخافق المغرب) أى وأما المشرق فهو محل الطلوع فالخافق محل الخفوق أى الغروب (قوله مخفوق فيه) من خفق النجم غرب وقيل انه لا تغليب وأمه من خفق اضطرب لا اضطراب الأرياح أو الكواكب أو الليل والنهار فيها (قوله والقمرين) أى وقالوا القمرين فطلب هنا المذكر على المؤنث إذ لا بد للتغلب من مزية فيغلب المذكر على المؤنث والأشرف على غيره (قوله واستقبلت الخ) قبله نشرت ثلاث ذوائب من شعرها فى ليلة فارت ليلالى أربعا

(قوله يجوز انه أراد قمرًا وقمرًا) أى وحينئذ فلا تغليب بل فيه حقيقة ومجاز وقوله لانه لا يجتمع الخ علة لمخدوف أى انه أراد قمرًا وقمرًا وصح التعجب لانه الخ اه تقرير دردير (قوله انه أراد قمرًا وقمرًا) أى ان القمر انطبع في صفاء وجهها فأرأيتها كما قال

وإذا نظرت إلى محاسن وجهه ألفيت وجهك في سناء غريفا

هذا هو الأبلغ ويشير له قوله معالاما يتبادر من أنه نظر لها والقمر في محله والحاصل ان كلام التبريزي محتمل لأمريين وحمله على ما قلناه أبلغ وعلى كل منهما لا تغليب في البيت وما قاله المصنف من التغليب امدح (قوله امدح) أى لان جعل وجهها شمسًا أبلغ وأعظم ولان القمرين في العرف للشمس والقمر فالمصنف ذكر وجها واحد الأمدحية (قوله والقمران في العرف) أى كما يشهد به التعريف بال مفيدة للعهد ومقتضى كلام التبريزي التنكير (قوله ان منه) أى من التغليب (قوله لنا قمرها) أى الشمس والقمر والمراد بالنجوم الكواكب (قوله إنما أراد) أى بالقمرين محمدًا والخليل مجازا (قوله وقالوا القمرين) غلبوا الأخف وقيل لطول مدة عمره فكثرت استعماله وقوله فلا تغليب أى في كل ما ورد فيه القمرين (قوله قيل لعنان) أى وقد

في أبى بكر وعمر وقيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرد بأنه قيل لعنان رضى الله عنه

نسألك سيرة العمرين قال نعم (٣٠٨) قال قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد وهذا المراد به عمر وعمر وقالوا

كان قبل عمر بن عبد العزيز (قوله سيرة العمرين) أي أبي بكر وعمر (قوله وهذا) أي قوله أعتق العمران (قوله) أطلقت الخ أي على وجه التغليب وهذا مثال التغليب للاختلاط (قوله كل دابة من ماء) أي أن قوله من ماء فيه اختلاط وفصله بقوله فمنهم من يمشى على بطنه الخ رفيه أيضا اختلاط آخر لأن الذي يمشى على رجلين يعم الإنسان وغيره (قوله واسم المخاطبين) عطف على من من قوله أطلقت من على ما لا يعقل أي لاجل الاختلاط أطلقت من على ما لا يعقل وأطلق اسم المخاطبين على الغائبين بطريق التغليب في هذه الآية وبيان ذلك أن لعلكم متعلقة أي لها تعلق وارتباط بخلقكم والحلق واقع على المخاطبين وعلى الغائبين وهم المعبر عنهم بالموصول المعطوف وحاصل المعنى خلقكم والذين من قبلكم لاجل التقوى فكان مقتضى الظاهر أن يقال لعلكم تتقون ولعلمهم بتقون لكن غلب المخاطبين على الغائبين فقل لعلكم تتقون والمراد الجميع وليست لعل متعلقة بأعبدوا لينفي التغليب لظهور أنه ليس المراد أعبدوا ربكم لاجل التقوى لما يقضى إليه من تعليل الشيء بنفسه (قوله على الغائبين) أي للعموم السابق (قوله لعلكم تتقون) أي خلقكم وخلق من قبلكم لاجل التقوى والحاصل أنه تقدم غائب وهو الذين من قبلكم ومخاطبون وهو مدلول خلقكم وأطلق ضمير المخاطب في لعلكم عليها (قوله لا بأعبدوا) أي لا يلزم تعليل الشيء بنفسه أي أعبدوا لاجل التقوى والتقوى هي العبادة (قوله والمذكرون) أي ولجل الاختلاط أطلق اسم المذكرين فهو عطف على المخاطبين أي أطلق اسم المخاطبين وأطلق اسم المذكرين (قوله والمذكرون على المؤنث الخ) يعني ولجل الاختلاط أطلق وصف المذكرين على المؤنث وهذا هو تغليب المذكور على المؤنث في صفة مشتركة بينهما تطلق على كل منهما بصيغة تمتاز عن الصيغة الأخرى بعلامة فاذا أريد ما أتى بصيغة المذكور كقوله تعالى وكانت أي مريم من القاتنين أي المطيعين فعدت الأنثى من الذكور حيث جعلت بمنزلة في التعبير بلفظ يخص به المذكور وضعاءه دما ميني (قوله في وكانت من القاتنين) أي فلولم يغلب نعال من القاتنات (قوله والملائكة) أي وأطلق اسم الملائكة وهذا من تغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من جنس آخر مغفور فيما بين تلك الأفراد بان يطلق اسم ذلك الجنس متناولاً لذلك الفرد كقوله تعالى وإذ قلنا للملائكة اسجدوا الآية فإن إبليس داخل فيما أريد بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الأمر بالسجود وكان استثناءه من قوله تعالى فسجدوا متصلاً على ما هو الأصل في الاستثناء (قوله ويجوز أن يكون منقطعاً) وجهه أنه ليس بملك فلا يتناوله اسم الملائكة لكن ذكر الأباة والاستكبار يدل على أنه مأثور بالسجود تبعاً كالعادة مع العلماء وإن يتناوله لفظ الملائكة (قوله ويجوز أن يكون منقطعاً) أي بالنظر للمعنى الحقيقي أي نظراً لكونه ليس من الملائكة (قوله بخلاف الذين آمنوا معه) أي فأنهم كانوا من أهل ملتهم فقلبو إلى العود عليه وإن كان حقه أن لا يستعمل إلا في قومه وفي الخطاب أي في قوله لتعودن تغليباً أيضاً للاختلاط لأن الخطاب في أول تعودن حيث عبر بالجمع شامل لشعب وللذين معه مع أن المخاطب إنما هو شعيب فقط والحاصل أن الآية فيها تغليبان أحدهما تغليب اتباعه عليه في نسبة العود إلى تلك الملة وهذا مذكور في المتن والثاني تغليب شعيب في الخطاب عليهم حيث عبر بالجمع مع أن المخاطب هو فقط (قوله يذروكم فيه) أي فإن الملم شامل للماعول ولغيره فلو لا أنه غلب لقال يذروكم ويذروكم وغلب الخطاب على الغيبة لأن الكاف في يذروكم صادق بالانعام الذي هو من قبيل الغيبة وصادق بالضمير المخاطب في لكم فلو لا أنه غلب المخاطب لقال يذروكم وإياهم (قوله فإن الخطاب فيه) أي في قوله يذروكم (قوله فقلب المخاطبون والمعاقلون الخ) أي ففى الآية تغليبان لأن المعنى جعل لكم أي خلق لكم أيها الناس من أنفسكم أي من جنسكم أزواجاً أي حلائل أو ذكورا وإنا أنالو خلقاً للأنعام من جنسها أزواجاً يذروكم أي يترككم ويكثركم أيها الناس والآنعام فيه أي في هذا الجعل الذي هو منبع التكثير بالتناسب والتوالد ففى لفظكم غلب المخاطبون أعنى الناس على الغيب أعنى الأنعام وإلا لقال يذروكم وإياهم وغلب فيه أيضا

المعاجين في رؤيته والمعاج والموتين في الصفات المروية ولاجل الاختلاط أطلقت من على ما لا يعقل في نحو فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع فإن الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى كل دابة من ماء في من يمشى على رجلين اختلاط آخر في عبارة التفصيل فإنه يعم الإنسان والطائر واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى أعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لأن لعل متعلقة بخلقكم لا بأعبدوا والمذكرون على المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من القاتنين والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم في فسجدوا إلا إبليس قال الزحشرى والاستثناء متصل لأنه واحد من بين أظهر الأولوف من الملائكة فغلبوا عليه في فسجدوا ثم استثنى منهم استثناء أحدهم ثم قال ويجوز أن يكون منقطعاً ومن التغليب أو لتعودن في ملتنا بعد لنخرجك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه ومثله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام أزواجاً يذروكم

فيه فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام فقلب المخاطبون والمعاقلون على الغائبين والأنعام ومعنى يذروكم فيه يترككم ويكثركم العقل

في هذا التدبير وهو أن جعل للناس والانعام أزواجا حتى حصل بينهم التوالد لجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فلهذا جيء بنى دون الباء ونظيره ولكم في القصاص حياة وزعم جماعة أن منه يا أيها الذين آمنوا ونحو بل أنتم قوم تجهلون وإنما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ (القاعدة الخامسة) أنهم يعبرون بالفعل عن أمور (٣٠٩) أحدها وقرعه وهو الأصل والثاني

مشاركته نحو وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن أي فشارفن انقضاء العدة والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم أي والذين يشارفون الموت وترك الأزواج يوصون وصية وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية أي لو شارفوا أن يتركوا وقد مضت في فصل لو نظارها وعمالم يتقدم ذكره قوله

إلى ملك كاد الجبال لفقده نزول وزال الراسيات من الصخرة الثالث إرادته وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله إذا قمتم إلى الصلاة فأغسلوا إذا قضى أمرا فأنما يقول له كن وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط وإن عاقبتم فاعاقبوا بمثل ما عرقتم به إذا تناجيتهم فلا تتناجوا بالآثم والعدوان إذا ناجيتهم الرسول فقدموا الآية إذا طلقتم النساء فطلقوهن امدتهن وفي الصحيح إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل ومنه في غيره فأخرجنا من كان فيهم من المؤمنين فأوجدنا فيها غيريت من المسلمين أي فأردنا الإخراج ولقد

العقلاء على غيرهم وإلّا لقال يذرون أي أيا كن قال بعض ونعم ما قال لتغليب المخاطبين على الغيب جيء بالكاف لا بالهاو لتغليب العقلاء جيء بالميم لا باليرن أهدما ميني (قوله) وهو أن جعل للناس الخ أي وهو جعل الأزواج للناس والانعام (قوله) ولكم في القصاص حياة لما كان مشروعية القصاص يترتب عليه الحياة بولع فيه حتى جعل للحياة لها فلذلك عبر بنى دون الباء (قوله) أي من التغليب (قوله) يا أيها الذين آمنوا أي فالتداء مفيد للخطاب والذين من قبيل الغيبة فغلب الغيبة وقال آمنوا ولو غلب الخطاب لقال أنتم (قوله) بل أنتم قوم تجهلون أي أن أنتم هذا من قبيل الخطاب وقوله قوم من قبيل الغيبة فغلب الخطاب وقال تجهلون (قوله) ولما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ) يعني أن الآية الثانية من قبيل ما روعي فيه المعنى دون اللفظ وذلك لأن تجهلون صفة لقوم فمقتضى الظاهر أن يكون الضمير العائد عليه ضمير غيبة إذ هو اسم ظاهر فطريقه الغيبة لكن لما كان القوم المعنى به هنا المخاطبون بقوله أنتم روعي معناه فجعل ضمير خطاب وترك رعاية لفظه فلم يجعل ضميره ضمير غيبة وأما الآية الأولى فروعى فيها اللفظ لأن الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالتداء والمنادى مخاطب فروعى لفظه دون معناه فقل آمنوا بطريق الغيبة ولم يقل أنتم بطريق الخطاب اه دما ميني (قوله) وإنما هذا أي قوله بل أنتم قوم تجهلون من مراعاة المعنى وذلك لأن تجهلون وصف لقوم الذي هو من قبيل الغيبة لكن لما كان في المعنى عبارة عن المخاطبين غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة حيث قيل تجهلون بالتاء قال الشمني لا يخفى أن مراعاة المعنى لا تدفع التغليب إذ لا منافاة بين التغليب ومراعاة جانب المعنى على اللفظ بل فيه تحقيق لتغليب المعنى (قوله) والاول من مراعاة اللفظ المراد بالاول يا أيها الذين آمنوا أي أن الذين في اللفظ من قبيل الغيبة وإن كان في المعنى هو المنادى فهو مخاطب وروعى اللفظ فقل آمنوا ولم يراع المعنى بحيث يقال أنتم لأن من حق العائد على الموصول أن يكون بلفظ الغيبة والتغليب وإن كان للمعنى على اللفظ لا يكون للفظ على المعنى (قوله) أحدها وقوعه نحو قام زيد وضرب زيد عمرا (قوله) أي فشارفن انقضاء العدة أي لأنه إذا مضت العدة فلا إمساك (قوله) أي لو شارفوا أن يتركوا أي لأنهم إذا ماتوا لم يأت حصول خوف منهم (قوله) وقد مضت أي هذه الآية (قوله) وزال الراسيات أي شارفت الزوال لأن الراسيات من الصخر لم تزل بالفعل (قوله) إرادته أي إرادته وقوع الفعل (قوله) فاذا قرأت القرآن أي أردت القراءة ويمكن هنا المشاركة لكن الإرادة أصوب (قوله) إذا قمتم إلى الصلاة أي أردتم القيام لها (قوله) إذا قضى أمرا أي إذا أراد قضاءه وفيه أن القضاء نفس تعلق الإرادة وضما والمصنف رأى أنه فعل الشيء وامضاؤه اه تقرير دردير (قوله) وإن حكمت أي أردت الحكم (قوله) وإن عاقبتم أي أردتم ذلك (قوله) إذا تناجيتهم أي أردتم المناجاة وقوله إذا ناجيتهم الرسول أي أردتم ذلك (قوله) إذا أتى أحدكم الجمعة أي إذا أراد أحدكم الاتيان إليها (قوله) ومنه أي من التعبير بالفعل عن إرادته وقوله في غيره أي في غير الشرط (قوله) ولقد خلقناكم الخ الخطاب للموجودين حين نزول الآية وظاهر الآية أن القول للملائكة اسجدوا بعد وجود الصحابة وليس كذلك فيقول بحمل الفعل على إرادته (قوله) وقيل هما أي خلقناكم وصورناكم أو أن ثم للترتيب الذكرى لا الرتبة في هذه الآية محامل ثلاثة (قوله) أي خلقناكم أي آدم أي خلقناه حينما غير مصور ثم صورناه نزل خلقه وتصويره منزلة خلق الكل وتصويره (قوله) أردنا إلهلاكها أي فظاهر الآية أن يجيء إلهلاكها بعد الإهلاك مع أن البأس يحصل قبل الإهلاك (قوله) أراد الدواخ أي أن جبريل تمثل للنبي على صورته الحقيقية في الأفق أي أفق السماء عند مطلع الشمس فرآه فسد الأفق إلى المغرب فخر مقشيا عليه وكان قد سأله أن يريه نفسه على صورته التي خلق

خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لأن ثم للترتيب ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر فاذا حمل خلقنا وصورنا على إرادة الخلق والتصوير لم يشكل وقيل هما على حذف مضافين أي خلقنا أباكم ثم صورناكم ومثلهوكم من قرية أهلكتها فجاءها بأسنا أي أردنا إلهلاكها ثم دنى فتدلى أي أراد الدنو من محمد عليه الصلاة

والسلام فتدلى فتعلق في الهواء وهذا اولى من قول من ادعى القلب في هاتين الايتين وان التقدير وكم من قرية جاءها بأسنانا فأهلكنا ثم تدلى فتدلى وقاله فارقتنا من ( ٣١٠ ) قبل ان تفارقه لما قضى من جماعتنا وطرا أى اراد فراقنا وفي كلامهم عكس

عليها فواعده بحرام ثم انه انتقل الى صفته التي ينزل عليه فيها واراد الدنوم من محمد فتدلى أى تعلق في الهواء الى ان وصل الى النبي وقرب منه فكان منه قدر قوسين او أدنى من ذلك حتى افاق النبي وسكن روعه فواضح انه الى عبده جبريل ما لوحاه جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم ( قوله فتعلق في الهواء ) تفسير لتدلى ( قوله وهذا اولى الخ ) أى لان القلب خلاف الاصل ( قوله في هاتين الايتين ) أى وان المعنى ثم تدلى النبي محمد من السماء فدنا من بيت المقدس وحله على القلب ان المتبادران الشخص يتدلى من العلو الى السفلى ثم يدنو فلذا قال بالقلب واما المعنى الاول فليس المعنى عليه التدلى من السماء كما علت ( قوله لما قضى من جماعتنا وطرا ) أى اجتماعنا وفي التعبير بجماعتنا فخش خصوصاً مع قضاء الوطر والعجب من المصنف في ايراد هذا البيت الشنيع الفاحش مع انه في غنية عن ايراده بما أورده من الكتاب والسنة ونظير هذا البيت ما وقع في الحاشية لابى تمام من قول الربيع بن مالك يرثى مالك بن زهير العيسى

من كان مسروراً بمقتل مالك \* فليات نسرتنا بوجه نهار

يجد النساء حواسرا يندبته \* بالصبح قبل تلبج الاسحار

ويروى بلطمنا أرجهين بالاسحار قال الامام المرزوقي انى لا تعجب من ان تمام مع تكلفه رم جوانب ما اختاره من الايات كيف ترك قوله فليات نسرتنا وهي لفظة شنيعة وأصلحه المرزوقي بقوله فليات ساحتنا بوجه نهاره واعرّض على الربيع في قوله بالصبح قبل تلبج الاسحار بان الصبح لا يكون الا بعد تلبج الاسحار فكيف يقول قبله وأجيب بان المراد بقوله يندبته بالصبح أى بالمزايا الواضحة كالصبح ( قوله عكس هذا ) أى بظهور الارادة على الوقوع بالفعل ( قوله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ) أى فهم فرقة بالفعل فأمنوا بالله وكفروا برسله بدليل المقابلة بالمؤمنين بقوله تعالى والذين آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين أحد منهم وأدلة الادباء يكشفها الظهور ولا يشترط أن تكون قطعية ( قوله القدرة عليه ) أى أنهم يعبرون بالفعل ويريدون القدرة عليه ( قوله وعدا علينا انا كنا فاعلين ) قبله كما بدأنا أول خلق نعيده الكاف متعلقة بنعيده وضميره عائد على أول خلق وما مصدرية أى نعيد أول خلق بعد إعدامه كبدنا اياه وقوله وعدا منصوب بوعدا مقدر أى ووعدا بذلك وعدا علينا انا كنا فاعلين أى قادرين على ما وعدنا به من الاعادة ( قوله وأصل ذلك ) أى سبب ما ذكر من التعبير بالفعل عن ارادة وقوعه والتعبير بالارادة عن وقوعه وإيجاده والتعبير بالفعل عن القدرة عليه فقوله وهم يقيمون السبب مقام المسبب هذا بالنظر للحالة الثانية وقوله والعكس بالنظر للحالة الاولى والاخيرة ( قوله أى ونعلم ) أى بحسب ما عندكم أى تعلموا انا علمنا ( قوله يحصل العلم ) أى فاطلق الابتلاء وهو السبب وأريد المسبب وهو العلم ( قوله لانه شرطه ) أى فاطلق الشرط وهو سبب لغوى وأراد المسبب وهو الفعل ( قوله أى هل ينزل ) هذا تفسير لقوله هل يفعل ربك أى فالمراد بالفعل الانزال والحاصل أن قوله أى هل ينزل تفسير لفعل الانزال أى الحاصل المعنى لا للفعل فقط والا كان لا معنى له ينزل الانزال تامل ( قوله فمعر عن المزاخذة الخ ) أى انه اطلق الشرط وهو القدرة وهو سبب لغوى وأراد المسبب وهو المزاخذة ( قوله وأما قراءة الكسائي ) أى هل تستطيع ربك بالخطاب ونصب ربك وادغام لام هل في تاء تستطيع ( قوله هل تستطيع سؤال ربك ) أى هل تقدر على سؤاله أن ينزل علينا مائدة فالمراد بالاستطاعة على هذا القدرة وقوله وهل تطالب الخ بشير الى أن السنين والتأني الاستطاعة للطلب ( قوله ومن الثاني ) أى إقامة المسبب مقام السبب ( قوله أى فائقوا التعناد الخ ) أى فقد اطلق المسبب وهو النار وأريد السبب فيها وهو التعناد ( قوله يعبرون عن الماضى ) أى عن الامر الماضى والامر الآتى وقوله كما يعبرون عن الشئ الحاضر أى بعبارة مماثلة لما يعبرون به عن الشئ الحاضر ( قوله قصد الاحضاره )

هذا هو التعبير بارادة الفعل عن إيجاده نحو ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله بدليل انه قول بقوله سبحانه وتعالى ولم يفرقوا بين أحد منهم \* والراجح القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين أى قادرين على الاعادة وأصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس فالاول نحو ونبو أخباركم أى ونعلم أخباركم لان الابتلاء الاختبار وبالاختبار يحصل العلم وقوله تعالى هل يستطيع ربك الآية في قراءة غير الكسائي يستطيع بالنية وربك بالرفع معناه هل يفعل ربك فمعر عن الفعل بالاستطاعة لانها شرطه أى هل ينزل علينا ربك مائدة ان دعوته ومثله فظن أن لن تقدر عليه أى لن نؤاخذه فمعر عن المزاخذة بشرطها وهو القدرة عليها وأما قراءة الكسائي فتدبرها هل تستطيع سؤال ربك حذف المضاف أو هل تطالب طاع ربك في انزال المائدة أى استجابته ومن الثاني فائقوا التعناد أى فائقوا التعناد الموجب للنار ( القاعدة السادسة )

انهم يعبرون عن الماضى والآتى كما يعبرون عن الشئ الحاضر قصدا لاحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة



لأن لام الابتداء للحال ونحو هذا من شيعته وهذا من غير ما إذا ليس المراد تقريب الرجلين من النبي عليه الصلاة والسلام كما تقول هذا كتابك فخذ  
ولما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا حكيت ومثله والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا (٣١١) قصد بقوله سبحانه وتعالى فتثير  
احضار تلك الصورة البديعة

أى الامر الماضى أو الآتى (قوله لأن لام الابتداء للحال) أى فاذا دخلت على مضارع صيرته نصا فى  
الحال وأولى بها مع أن الحكم مستقبل قصد الاستحضار الصورة فاندفع ما يقال أن المضارع صالح للاستقبال  
(قوله إذ ليس المراد تقريب الرجلين) أى قريبا كما تفيد الإشارة بهذا (قوله حكيت) أى إلى  
النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ما وقعت (قوله قصد الخ) أى ولا فكان مقتضى الظاهر أن يقال فأنار سحابا  
(قوله قطعا) أى متفرقة وقوله ثم تتضام أى فتصير قطعة واحدة (قوله ركاما) أى بعبثه فوق بعض (قوله أى  
فكان) أى فهو مجاز فى الهيئة عكس أى امر الله فان التجوز فيه فى المادة (قوله فكانما خر من السماء) أى  
يخر لأن يشرك مستقبل (قوله ونريد أن نمن) أى وأردنا أن نمن الخ وأرنا فرعون الخ (قوله أى يبسط  
الخ) أى فهو من حكاية الحال الماضية حيث فرض البسط الواقع فى الماضى واقعا فى الحال وعبر عنه باسم  
الفاعل (قوله وبهذا التقرير) أى من أن باسط للحال تأويلا أو على أنه على تقدير فعل (قوله والله مخرج  
الخ) قبله واذقتم نفسا فادارأتم فيها أى واذا كروا أى يا بنى اسرائيل اذ قلتم نفسا فادارأتم أى تخاصمتم  
وتدافعتم بسببها والله مخرج أى يخرج ويظهر ما كنتم تكتمونه من أمرها فالأخراج مستقبل بالنسبة لوقت  
التدأى لأنه كان حاصل فى الحال فهو من حكاية الحال المستقبلية حيث فرض الأخراج الواقع فى المستقبل  
حين التدأى واقعا فى الحال وعبر عنه باسم الفاعل (قوله والله مخرج) أى يخرج ذلك بالفعل عند وقوع  
الحكومة عند موسى لأن الأخراج حاصل فى الحال (قوله وقت التدأى) أى التخاصم والتدافع وان كانت  
ماضية وقت نص ذلك على الذى <sup>في الآية</sup> وانزال هذه الآية عليه (قوله وفى الآية الأولى) أى باسط (قوله  
حكيت الحال الماضية) أى لأن البسط وقع من الكلب فيما مضى قبل اعلام النبي بذلك ففرض واقعا فى الحال  
وعبر عنه باسم الفاعل (قوله ومثلا) أى مثل الآية الأولى وهى وكلهم باسط ذراعيه فى حكاية الحال  
الماضية وقوله جارية بالرفع خبر مبتدأ محذوف يرجع لما تقدم أن كان أولمعى محبوبى جارية ويجوز الجريب  
محذوف والاباض لمح البصر وهو محبوب من المحبوب (قوله فى رمضان) متعلق بتقطع بمعنى قطعت فهو من  
حكاية الحال الماضية (قوله يغشون) أى يغشاهم الناس وبأوتنهم الضيافة طائفة بعد طائفة حتى أن كلاهم  
صارت لم تهر على أحد أى لم تصوت عليه لاعتياده ما على محب الضيفان فقوله لا تهر بمعنى لم تهر لكنه عبر بالمضارع  
لحكاية الماضى فهو من حكاية الحال الماضية وقوله يغشون الخ هذا صدر بيت عجزه

ه لا يسألون عن السواد المقبل ه ومر الكلام على هذا البيت فى مبحث حتى وقبل هذا البيت

أولاد جفنة حول قبر أبيهم ه قبر ابن مارية الكريم المفضل

بيض الوجوه كريمة أحسابهم ه شم الأنوف من الطراز الأول

(قوله لم يصح الرفع) أى لتهرو وقوله لأنه لا يرفع أى الفعل الواقع بعد حتى إلا إذا كان للحال حقيقة أو تأويلا  
كما فى البيت والآية قال فى الخلاصة

وبعد حتى حالا أو مؤولا ه به ارفعن وانصب المستقبلا

(قوله ومنه) أى ومن الحال الواقع بعد حتى وزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع فى قول (قوله ان  
اللفظ) أى كان والفعل مثلا وقوله يكون على تقدير أى بان يكون مؤولا بمصدر وذلك المصدر يكون على  
تأويل آخر بان يؤول باسم الفاعل أو اسم المفعول (قوله والافتراء مؤول بمفتر) قال الدمامنى قد تقدم  
فى الباب الأول فى فصل أن المفتوحة الممزة الساكنة الون انه لوقيل بان كان تامة وان يفترى فى محل  
رفع على انه بدل اشتغال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار إلى تأويل

الدالة على القدرة الباهرة  
من اثاره السحاب تبدو  
أولا قطعا ثم تتضام متقبلة  
بين أطوار حتى تصير ركاما  
ومن ثم قال له كن فيكون  
أى فكان ومن يشرك بالله  
فكانما خر من السماء فنخطفه  
الطير أو تهوى به الريح فى  
مكان سحق ونريد أن نمن  
على الذين استضعفوا فى  
الأرض إلى قوله تعالى  
ونرى فرعون وهامان  
ومنهم عند الجمهور وكلهم  
باسط ذراعيه أى يبسط  
ذراعيه بدليل وتقليبهم ولم  
يقبل وقتلناهم وهذا التقرير  
يندفع قول الكسائى ومشام  
أن اسم الفاعل الذى بمعنى  
الماضى يعمل ومثله والله  
مخرج ما كنتم تكتمون  
إلا أن هذا على حكاية حال  
كانت مستقبلية وقت  
التدأى وفى الآية الأولى  
حكيت الحال الماضية ومثلا  
قوله جارية فى رمضان الماضى  
تقطع الحديث بالاباض  
ولولا حكاية الحال فى قول  
حسان

يغشون حتى لا تهر كلاهم  
لم يصح الرفع لأنه لا يرفع  
إلا وهو الحال ومنه قوله  
تعالى حتى يقول الرسول  
بالرفع

(القاعدة السابعة)  
ان اللفظ قد يكون على

تقدير ذلك المقدر على تقدير آخر نحو قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله فأن يفترى مؤول بالافتراء والافتراء  
مؤول بمفترى وقال

ثم ترك ما الفتيان ان ثبت اللحي (٣١٢) ولكن الفتيان كل فتى نده وقالوا عسى زيد ان يقوم فقبل هو على ذلك وقيل على حذف مضاف

على تأويل (قوله ان ثبت) أي نبات ثم يؤول بنابت فالصدر مؤول باسم الفاعل أي ما الفتيان نابت اللحي  
ويحتمل أن يكون ثم مضاف محذوف ولا يحتاج لهذا التأويل على التأويل أي ما فتوة الفتيان نبات اللحي  
ولكن عجز البيت يناسب الاحتمال الأول (قوله اللحي) بكسر اللام وضمها وكلاهما جمع لحيه بالكسر  
فأما الكسر فيهما فهو مثل قرينة وقرب وأما الضم في الجمع والكسر في المفردات فمثل ذروة وذرى (قوله ند)  
الندى الجواد يقال ندى إذا جاد فهو ند (قوله على ذلك) أي على التأويل بالمصدر والمصدر على التأويل  
باسم الفاعل أي القائم (قوله عدم صلاحيتها) أي صلاحية ان وقوله في الآخر الذي هو وقرعها بدعسى  
فان لما تقع كثير ابدعسى فهذا يدل على عدم الزيادة (قوله خلافا لابن الحسن) أي الاخفش القائل بعمل  
الزائدة (قوله وأما قول أبي الفتح) هذا جواب عما يقال كيف تكون الزائدة لا تعمل مع انها قد عملت  
في البيت وهي زائدة كما نص على زيادتها فيه أبو الفتح (قوله في بيت الحامسة) هو يزيد بن حاد السلوقي  
(قوله حتى يكون عزيزا الخ) قبله

اني حدثت بني شيان إذ خدعت نيران قومي وفيهم شبت النار

ومن تكرمهم في المحل أنهم لا يعلم الجار فيهم انه جار

حتى يكون الخ والمعنى أنهم لا يرضون في وقت المجاعة والقحط بما طبعوا عليه من الكرم بل يتكفون أكثر منه  
ومن تكلفهم أنهم يحلون جارهم من العناية به والاحسان اليه محلا يتشكك به في نفسه هل هو جارهم أو من  
أنفسهم وضميتهم وعلى هذا تتعلق حتى من قوله حتى يكون عزيزا بالمعنى الذي دل عليه قوله لا يعلم الجار فيهم  
انه جار أي يعاملونه بهذه المعاملة إلى أن يكون عزيزا بمنابة واحدا من أنفسهم أو أن يبارق وهو مجتمع  
الشمول والحال مختار لذلك غير مضطر وقوله في نفوسهم في نسخة من بدل (قوله أو أن يبين جميعا) أي أو أن  
يفارق مجتمع الشمول والحال (قوله يجوز كون ان زائدة) هذا مقول أبي الفتح أي ويجوز أن تكون أن الناصبة  
كما قاله غيره وفيه أن أن الناصبة لا تظهر بعد حتى وأجيب بأنه إنما ظهرت أن في المعطوف على المنصوب بعد  
حتى وإن كانت لازمة الاضمار بعدها لانه يقتصر في التابع ما لا يقتصر في المتبوع (قوله يجوز كون ان زائدة الخ) أي  
وأما غير أبي الفتح فيرى أنها ليست زائدة في البيت وأنها ظهرت في المعطوف على المنصوب بعد حتى وإن كانت  
لازمة الاضمار في الأول نظرا إلى أنه يقتصر في الثواني ما لا يقتصر في الأوائل فيكون البيت من أمثلة القاعدة  
الثامنة الآتية ويمكن وجه ثالث وهو أن تكون مصدرية كما يراه غير أبي الفتح لكن ليس اللفظ على ما بعد حتى  
بل على خبر يكون وهو عزيزا على تأويل المصدر باسم الفاعل أي حتى يكون عزيزا أو باننا فيكون البيت من  
أمثلة القاعدة السابعة التي الكلام فيها الآن اه دما مني (قوله فلان النصب الخ) أي فلا يرد لان النصب  
بالمعطف لا بان (قوله أي يعودون للمقول فيهن) أي بالامساك لهن والعزم على وطنهن (قوله وهن  
الزوجات) وقيل ان المعنى يعودون لضد ما قالوا (قوله والمصدر) أي حتى تنفقوا من الحب وقوله في تأويل  
اسم المفعول أي حتى تنفقوا من الأمر المحبوب (قوله أن غير أبي على لا يجوز ذلك) أي وهو كذلك لانه يعني  
عن هذا التكلف جمل ما موصولا اسميا محذوفا عائد (قوله وهي وصلتها حال) أي قاموا حال كونهم خلوا  
زيد (قوله والتأويل الخ) أي قد أزلت ما وصلتها بالمصدر وأول المصدر باسم الفاعل (قوله لان معنى  
الاستثناء) أي وهو الاخراج قائم بما بعدها وهو زيد في المثال أي فكيف يقال ان ما وصلتها نصب على  
الاستثناء (قوله على معنى) أي على الاستثناء أي وهو ما بعدها (قوله لا يليق) أي لا يليق قيام ذلك المعنى  
أعني الاستثناء والوضح لا يقوم وقوله بغير مصدوقه هنا ما وصلتها (قوله وسختها) السخلة ولد الشاة  
ذكر أو أتى وهو عطف على شاة فيلزم تسلط كل عليها مع ان كلا لا تضاف لمعرفة مفردة فيجاء بأنه يدخر

أي عسى أمر زيد أو عسى  
زيد صاحب القيام وقيل  
ان زائدة ويرده عدم  
صلاحيتها للسقوط في  
الآخر وانها قد عملت  
والزائد لا يعمل خلافا  
لأبي الحسن وأما قول  
أبي الفتح في بيت الحامسة  
حتى يكون عزيزا في نفوسهم  
أو أن يبين جميعا وهو مختار  
يجوز كون ان زائدة فلان  
النصب هنا يكون بالمعطف  
لا بان وقيل في ثم يعودون  
لما قالوا ان ما قالوا بمعنى  
القول والقول بتأويل  
المقول أي يعودون للمقول  
فيهن لفظ الظاهر وهن  
الزوجات وقال أبو الفتح  
في حتى تنفقوا بما تحبون  
يجوز عند أبي على كون  
ما مصدرية والمصدر في  
تأويل اسم المفعول انتهى  
وهذا يقتضي ان غير أبي  
على لا يجوز ذلك وقال  
السيرا في اذا قيل قاموا  
ما خلا زيدا وما عدا زيدا  
فما مصدرية وهي وصلتها  
حال وفيه معنى الاستثناء  
قال ابن مالك فوقعت الحال  
معرفة لتأويلها بالنكرة  
ينتهي والتأويل خالين عن  
زيد ومتجاوزين زيد أو أما  
قول ابن خروف  
والشلوين ان ما وصلتها  
نصب على الاستثناء فقط  
لان معنى الاستثناء قائم بما  
بعدها لا بها والمنصوب  
على معنى لا يليق ذلك المعنى

(القاعدة الثامنة) كثيرا ما يقتصر في الثواني ما لا يقتصر في الأوائل فن ذلك كل شاة وسختها بدرهم

في

هو أى فتى هيجاء أنت وجارها وورب رجل وأخيه وإن نشأ نزل عليهم من السماء آية نظلت ولا (٣١٣) يجوز كل سخلمها ولا أى

جارها ولا رب أخيه ولا يجوز أن يقيم زيد قام عمرو في الأصح إلا في الشعر كقوله ه إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحاه

عنى وما يسمعون من صالح دفنوا ه إذ لا تضاف كل وأى إلى معرفة مفردة كأن اسم التفضيل كذلك ولا تجرب إلا التكررات

ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً وقال الشاعر

إن تركبوا فركب الخيل عادتاً

أو تنزلون فاما معشر نزل فقال يونس أراد أو أنتم

تنزلون فعطفت الجملة الاسمية على جملة الشرط

وجعل سيويه ذلك من العطف على التوهم قال

فكانه قال أنركبون فذلك عادتاً أو تنزلون

فنحن معروفون بذلك ويقولون فررت برجل

قائم أبواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد

أبواه على إعمال الثاني وربط الأول بالمعنى

(القاعدة التاسعة)

أنهم يسمعون في الظرف والمجرور ما لا يسمعون في

غيرهما فلذلك فصلوا بينهما الفعل الناقص من مغموله

نحو كان في الدار أو عندك زيد جالساً وفعل

التهجب من المتعجب منه نحو ما أحسن في

اشيخاء لقاء زيد وما أثبت

في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله وأى فتى) مضاف ومضاف إليه فتى مضاف إليه وجارها عطف على فتى والمطوف على المجرور مجرور وفيه أنه يلزم عليه تسليط أى على جارها مع أن أى لا تضاف لمعرفة مفردة وأجيب بأنه يغتفر في الثاني ما لا يغتفر في الأول (قوله وأخيه) عطف على رجل ويغتفر في الثاني لأن رب لا تجر إلا التكررة لا معرفة (قوله نزل عليهم) جواب الشرط وقوله فظلت تابع له (قوله ولا يجوز أن يقيم الخ) الأوضح ولا يجوز أن نشأ فظلت لأنه الواقع في الآية إلا أنه تجانب الآية (قوله في الأصح) هذا مذهب الجمهور وقال القراء لا يختص بالشعر بل يقع في النثر واختاره ابن مالك مستدلاً عليه بحديث من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه (قوله إن يسمعوا سبة) السبة هي ما يسب فاعلمها وقبله كما في الحامسة

صم إذا سمعوا خيراً ذكرت به ه وإن ذكرت بشر عديم أذنوا

جهداً علينا وجبنا من عدوم ه فبست الخلتان الجهل والجهن

أى جمعوا جهلاً على القريب وجبنا من العدو (قوله إذ لا تضاف الخ) علة لقوله ولا يجوز كل سخلمها الخ وقوله إذ لا تضاف كل وأى الخ هذا مسلم فى أى وأما كل فغير مسلم لأن كلا تضاف للمعرفة فتكون لاستغراق الأجزاء نحو كل زيد حسن أى كل جزء حسن ويجاب بان المراد إذ لا تضاف كل أى المراد منها استغراق الأفراد كما هنا وهذا لا ينافى أن المراد منها استغراق الأجزاء تضاف للمعرفة والحاصل أنه إذا أريد منها استغراق الأجزاء أضيفت لمعرفة وإن أريد استغراق الأفراد فأنها تضاف لتكررة ولا تضاف لمعرفة فاذا قلت أكلت كل رغيف لزيد كانت له موم الأفراد وإن قلت أكلت كل رغيف زيد كانت للعموم أجزاء فرد واحد (قوله كأن اسم التفضيل) هذا تنظير وقوله كذلك أى لا يجوز إضافة لمعرفة مفردة فلا يجوز زيد أفضل عمرو (قوله ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً) لا فائدة لهذا بعد قوله ولا ولا يجوز أن يقيم زيد قام عمرو إلا في الشعر وقوله والجواب مرفوع بالعطف على المضاف من قوله فعل الشرط ولا يجوز خفضه بالعطف على الشرط لأنه يؤدى للعطف على معمولى عاملين وهو ممنوع فى مثل هذا على الصحيح (قوله إن تركبوا) جملة تركبوا مجزوم بان وقوله فركب جواب الشرط وقوله أو تنزلون قال يونس أنه خبر محذوف أى أو أنتم تنزلون (قوله فعطفت الجملة الاسمية الخ) يعنى وجهلة الشرط لا تكون إلا فعلية فيكون عطفت الاسمية عليها جارياً على قاعدة اغفارهم في التوابع ما لا يغتفرونه في الأوائل ويذغى أن يكون مثل هذا عند الكوفيين ولا يخفى جازراً من غير حاجة إلى هذا الاعتذار لأنهم يجوزون فى نحو وإن امرأة خافت من بعلها الخ كون امرأة مبتدأ خبره خافت (قوله من العطف على التوهم) أى أنه توهم أن الاستهزام حال عمل أداة الشرط (قوله لا قاعدين) عطف على قائم الذى وصفه فيلزم أن يكون الآخر أيضاً صفة وفيه أنه كيف يوصف الواحد بالثنى وأجيب بأنه يغتفر في الثاني (قوله على إعمال الثاني) أى وهو قاعد فى أبواه في فرد ويضمرفى الأول وقوله وربط الأول أى قائمين وقوله بالمعنى أى بالضمير المقتصر فى التوابع (قوله فلذلك فصلوا بينهما الفعل الناقص الخ) هذا مذهب جمهور البصريين وأجاز ابن السراج والفارسي ومن تبعهما الفصل بغيرهما إذا اتصل بعامله نحو كان طعامك يأكل زيد ولا يجوز كان طعامك زيد يأكل وأجاز الكوفيون الفصل بغيرهما مطلقاً تسمكاً بقوله

فناقد هذا جون حول بيوتهم ه بما كان إياهم عطية عودا

وخرج على الضرورة أو اضمار ضمير الشأن فى الفعل الناقص وحينئذ فليس ذلك الغير فاصلاً بين الفعل الناقص ومعموله وما تسمكوا به أيضاً وليس كل النوى تاتى المساكين ه قال الدمامي ولو صح ما قالوا ل قيل تلقون فوجب أن كان شائفة وفيه أن ضمير الجماعة يصح فيه الأفراد والتأنيث نعم لو قيل ياتى بالتحية كان ما قاله متجهاً (قوله أو عندك زيد جالساً) أى فزيد اسمها وجالساً خبر وقد فصل بمعمول الخبر لأن

أى فلا تتهيبها وقال ابن مقبل (٣١٦) ولا تتهيبنى المومة أركبها إذا تجاوبت الاصداء بالجره أى ولا تتهيبها وقال كعب

كان أوب ذراعها إذا  
ترقتة وقد ترفع بالقرور  
المساقيل والقور جمع قارة  
وهى الجبل الصغير  
والعساقل اسم لاوائل  
السرايب ولا واحد له  
والتلفع الاشتغال وقال  
عروة بن الورد

فديت بنفسه نفسى ومالى  
وما آلوك إلا ما أطبق  
وقال القطامي  
فلما أن جرى سمن عليها  
كاطينت بالفدن السباعا  
القدن القصر والسباع  
الطين ومنه فى الكلام  
أدخلت القلنسوة فى رأسى

وعرضت الناقة على الحوض  
وعرضتها على الماء قاله  
الجوهري وجماعة منهم  
السكاكى والزخشرى  
وجعل منه يوم يعرض  
الذين كفروا على النار وفى  
كتاب التوسعة ليعقوب بن  
الحق السكيت أن عرضت  
الحوض على الناقة مقلوب  
وقال آخر لا قلب فى واحد  
منهما واختاره أبو حيان  
وردد على قول الزخشرى  
فى الآية وزعم بعضهم فى  
قول المتنى وعذلت أهل  
العشق حتى ذقته

فعمجت كيف يموت من  
لا يشق أن أصله كيف  
لا يموت من يشق  
والصواب خلافه وأن المراد  
أنه صار يرى أن  
لا سبب للموت سوى  
العشق ويقال إذا طلعت  
الجوزاء اتصب العود  
فى الجوزاء

القدوم بمعنى الاقدام والكاف مفعول وقرله يتهيبك أى يتخوفك أى إذا أنت لا فئت شدة فلا تتخوفن من  
الاقدام عليها فظاهره أن الاقدام يتخوف مع أن الذى يتخوف إنما هو الشخص فهو مقلوب والاصل فلا  
تتخوف أنت من الاقدام عليها ولذا قال الشارح فلا تتهيبها أى الشدة أى لا تتهيب القدوم عليها (قوله ولا تتهيبنى  
المومة) التيب الخوف وأصله تتهيبنى حذف إحدى التاءين والمومة المفاضة والاصداء جمع صدى وهو هنا  
ذكر اليوم أو طير يصغر بالليل والسحر الزمن الذى قبل الصبح يسير والمعنى ولا تتخوف منى المفاضة التى أركبها  
فظاهره أن المفاضة تخاف منه مع أنه هو الذى يخاف من المفاضة فهو مقلوب والاصل أتهيب المومة (قوله وقال  
كعب) أى ابن زهير فى قصيدته بانت سعاد (قوله أوب ذراعها) أى الناقة وقوله وقد ترفع حال (قوله اسم  
لاوائل السرايب) أى وظاهر أن الجبال ترفع بالسرايب أى تشتمل عليه لأن السرايب ترفع بالجبال كما هو  
ظاهر والمراد بالسرايب ما يترأى للظلم أن فى شدة الحر أنه ماء والحال أنه غير ماء (قوله فديت بنفسه الخ)  
الاصل فديت نفسه بنفسى فالفدى نفس المحبوب والمفدى به نفس الشاعر لا العكس كما هو ظاهر البيت وقوله  
ما آلوك أصله ما أمتك ثم ضمن فى البيت معنى المنح والاعطاء فعدى إلى اثنين أى وما أمتك إلا ما أطيعه  
وأقدر عليه وهو فداء نفسك بنفسى وقال السيوطى المعنى ولا أمتك الفداء بنفسى ومالى أى لا أقدر  
على ذلك لاني مجبول عليه (قوله فلما أن جرى سمن) بكسر السين وفتح الميم والضمير للناقة  
وجواب لما قوله بعد

أمرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن أن لن نستطاعا  
وصحف بعضهم سمن بفتح سمن فسكرن وجعله فى وصف قصعة تريد عليه سمن وهو غاط فان قلبه ما يعين وصف الناقة  
وهو قوله  
فلما أن مضت سستان عنه وصارت حقها تعلو الجذاعا  
عرفنا ما يرى البصراء فيها فإلينا عليها أن تباعا  
وقلنا مهلوا لثينتها لكى تزداد للسفر اطلاعا

فلما أن جرى الخ (قوله كما طينت) أى وصارت كاطينت أى كططين السباع بالفدن (قوله والسباع  
الطين) فالمعنى كاطينت الطين بالقصر وهذا المعنى مقلوب لأن القصر هو الذى يطين ويلبس بالطين لأن  
الطين بطين ويلبس بالقصر كما هو ظاهره (قوله القصر) أى الذى يسكن فيه (قوله أدخلت القلنسوة  
فى رأسى) أى فالأصل أدخلت فى القلنسوة رأسى لأن فى أى تدخل على الظرف والظرف القلنسوة لا الرأس  
(قوله وعرضت الناقة على الحوض) أى فالأصل عرضت الحوض على الناقة لأن المعروض عليه ما له ميل  
كالناقة لا الحوض وقوله وعرضتها على الماء فالأصل عرضت الماء عليها (قوله قاله الجوهري) أى قال  
بالقلب فى المتالين (قوله على النار) أى فالأصل ويوم تعرض النار على الذين كفروا والآن المعروض عليه  
هو ما له ميل فيختار المعروض وخلافه (قوله مقلوب) كما ترى أن المعروض هو المساق وهو الذى عنده  
ميل (قوله ورد على قول الزخشرى فى الآية) وهى ويوم يعرض الذين كفروا على النار بأن عرض  
الكفار على النار ليس بمقلوب لأن الكفار مقهورون فكانهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم كالمتاع  
الذى يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والزانى  
على السوط (قوله كيف لا يموت من يشق) أى لانه لما ذاقه وعلم بشدته تعجب من حياة أربابه (قوله أن  
لا سبب للموت سوى العشق) أى فتعجب من موت من لا عشق عنده لعدم وجود سبب الموت (قوله إذا  
طلعت الجوزاء) هى نجم يطلع مع الفجر فى مبدأ الخزا الحرباء دوية أكبر من ابن عرس لا عظم فيها وهى  
المسماة الحرباية وهى ضيقة تحصل بقوة الحرارة اشتدادها تدور كيف دارت الشمس لمحبتها لها (قوله إذا  
طلعت الجوزاء) هى برج فى السماء إذا دخلت الشمس به قصر الليل وطال النهار وذلك بعكس برج القوس  
فاذا حلت الشمس فى قصر النهار وطال الليل وإلى هذا المعنى يشير قول القاتل فى وصف حاله عند زيارة الحبيب

أي انتصب الحرباء في العود وقال ثعلب في قوله تعالى ثم في سلسلة ذرعه امسجود ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منه وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا ثم دنا فتدلى وقد مضى تأويلها وتقل الجوهرى في (٣١٧) فكان قاب قوسين أن أصله قابي قوس

وقلبت الثنية بالافراد وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيتها أي طرفها ولها طرفان فله قبان ونظير هذا انشاد ابن الاعرابي

إذا أحسن ابن العم بعد إساءة فليست لشرى فعله بحموله أي فليست لشرى فعله قيل ومن القلب اذهب بكتاني هذا الآية وأجيب بان المعنى ثم تول عنهم إلى مكان يقرب منهم ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون وقيل في فعميت عليهم ان المعنى فعميت عنها وفي حقيق على ان لا أقول الآية فيمن جر بعلى ان وصلتها على أن المعنى حقيق على بادخالها على ياء المتكلم كقرا أنا فاع وقيل ضمن حقيق معنى حريص وفي ما إن مفتاحه لتتوه بالعصبة ان المعنى لتتوه العصبة بها أي لتنهض بها متناقلة وقيل الباء للتعدي كالهجرة أي لتتوه العصبة أي تجعلها تنهض متناقلة

(القاعدة الحادية عشر)

من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الاحكام ولذلك أمثلة \* أحدها إعطاء غير حكم لا في الاستثناء بها نحو لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر فيمن نصب غير أو إعطاء

حكم ما المصدرية حكم ما المصدرية

والشمس بالقوس أمست و \* نازلة \* ان لم يزرني وبالجوزاء ان زارا أي ان لم يزر كان الليل طويلا وان زار كان الليل قصيرا وقوله في الحرباء أي الحرباء (قوله أي انتصب الخ) أي تعلق لان الحرباء هي التي تعلق بالعود عند شدة الحر وقوله في العود أي به (قوله ان المعنى اسلكوا فيه) أي أدخلوا فيه أي في عنقه سلسلة أي طرف سلسلة وهو الطوق فطرف السلسلة وهو الطارق مسلك وعنقه مسلك فيه لأن الشخص مسلك والسلسلة مسلك فيها كما هو ظاهر الآية وقد يقال انه لا قلب في الآية لأن في تدخل على الظرف وهو ماله احتواء فالمعنى ثم في طرف سلسلة فاسلكوه أي فاسلكوا عنقه فطرف السلسلة ظرف وعنقه مظروف (قوله فجاءها باسنا) أي لان بجي. البأس قبل الاهلاك أي جاءها باسنا فاهلكناها (قوله ثم دنا الخ) أي فالأصل ثم بعد ان كان بالافق الاعلى تدلى فدنا من النبي صلى الله عليه وسلم وقرب منه أو المعنى ثم بعد ان كان النبي في السماء تدلى في الهواء فدنا من بيت المقدس (قوله وقد مضى تأويلها) أي بان المراد من الفعل الارادة فالمعنى أردنا إهلاكها فجاءها وأراد الدنو فتدلى وقوله الثنية بالافراد أي بالافراد بالثنية (قوله وهو حسن ان فسر الخ) أي لان فسر القاب بالقدر فلا يحسن (قوله ولها طرفان) أي وهما عل ربط الوتر (قوله بحمول) أي بمحمول وحاقد بل اصرفه عنى (قوله لشرى فعله) أي لست متحملا لشر الفعلين أي للشر من الفعلين وهما الاحسان والاساءة فهو له فعلان ولا يتحمل أحدهما وهو الاساءة حاقدًا بل يصرفها وليس المراد ان فعله واحد لذلك الفعل شران (قوله اذهب بكتاني هذا الآية) أي فألقه إليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون أي فالأصل فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم وارجع إلى وأخبرني لان النظر انما هو قبل التولي والانصراف عنهم (قوله فعميت عنها) الأولى فعموا عنها أي عن الانباء ليناسب الغيبة في عليهم (قوله وفي حقيق) أي وقيل بالقلب في حقيق الخ وحاصله ان حقيق على أن لا أقول معناه أي وجب على قول الحق حقيق خبر مقدم وقوله الحق مبتدأ مؤخر على جار ومجرور متعلق بحقيق وهذا المعنى قلب المعنى قراءة الجماعة حقيق على أن لا أقول حقيق خبر لمبتدأ محذوف أي أنا حقيق وعلى حرف جر وان لا أقول مجرور بعلى فما كان مبتدأ صار مجرور بعلى وما كان مجرور بعلى صار مبتدأ وهو المقدّر قبل حقيق أي أنا حقيق حقيق على قول الحق ولا شك أن قلب هذا قول الحق واجب على (قوله على أن المعنى) أي بناء على ان المعنى بناء على أن معنى قراءة التخفيف هو معنى قراءة التشديد أي لا على التضمين إذ لا قلب عليه (قوله قل أي لتنهض بحملها متناقلة أي ان الجماعة العصبة أي القوية إذا حملوا المفاتيح لتنهض بحملها متناقلة العصبة في قلب أي لتتوه العصبة بالمفاتيح أي لتنهض بالمفاتيح متناقلة (قوله لتتوه بالعصبة) أي تنهض بحمل العصبة متناقلة هذا ظاهره وليس مراد او المعنى المراد لتتوه العصبة بالمفاتيح أي تنهض بالمفاتيح متناقلة (قوله وقيل الباء للتعدي) أي فالماضي أصله ناءت العصبة أي نقلت فاذا قلت ناءت أي نقلت المفاتيح بالعصبة أي ناءت العصبة أي صيرت العصبة متناقلة والمضارع منه المعنى لتتوه المفاتيح العصبة أي تجعلها وتصيرها ناهضة بها على نقل (قوله ملح) جمع ملح كغرفة وعرف والملحة ما يستملح ويستظرف ويستحسن من الكلام (قوله تقارض اللفظين) من القرص أي السلف فشبّه تلبس أحد اللفظين بحكم الآخر بتسلف كل من شخصين شيئا من صاحبه واستير اسم المشبه به وهو التقارض للمشبّه على طريق الاستعارة التصريحية (قوله إعطاء غير حكم لا في الاستثناء بها) أي في الاخراج بها لما بعدها عما قبلها وان كانت غير تنصب بخلاف إلا فانها لا تعرب فالنصب لغير ليس ملحوظا في الحكم المعطى لما قبله في الاستثناء يان للحكم (قوله لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا) أي فالمراد غير الله أي موصوفون

إلا حكم غير في الوصف بها نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا \* الثاني إعطاء أن المصدرية حكم ما المصدرية في الاممال كقوله



أن تقرأ على أسماء ويحكمه مني السلام وأن لا تشعر أحدا بالشاهد في أن الأولى وليست مخففة من الثقل بدليل أن المعطوفة عليها وأعمال  
ما حلا على أن يروى من قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب والمعروف في الرواية كما تكونون (والثالث)  
إعطاء ان الشرطية حكم في الإهمال (٣١٨) كما روى في الحديث فإن لا تراه فإنه يراك وإعطاء لوحكم إن في الجزم كقوله لو يشاء

طار بها ذو ميعه ذكر الثاني  
ابن الشجري وخرجه غيره  
على أنه جاء على لغة من يقول  
شائشا بالالف ثم أبدلت  
الالف همزة على حذف  
بعضهم العالم والخاتم بالهمز  
ويؤيده أنه لا يجوز مجيء  
ان الشرطية في هذا الموضع  
لأنه إخبار عما مضى فالمعنى  
لو شاء وهذا يدرج أيضا  
في تخريج الحديث السابق  
على ما ذكر وهو تخريج  
ابن مالك والظاهر أنه  
يخرج على إجراء المعتل  
يجرى الصحيح كقراءة قبل  
أنه من يتقى ويصبر فإن  
الله بآيات ياء يتقى وجزم  
يصبر الرابع إعطاء إذا  
حكم متى في الجزم بها  
كقوله

وإذا تفعلت خصاصة فتحمل  
ه وإهمال متى حكما لها بحكم  
إذا كقول عائشة رضى  
الله عنها وأنه متى يقوم  
مقامك لا يسمع الناس ه  
والخامس إعطاء لم حكم  
ان في عمل النصب ذكره  
بعضهم مستشهدا بقراءة  
بعضهم لم نشرح بفتح الحاء  
وفيه نظر إذ لا تحمل لن هنا  
ولا يما يصح أو يحسن حمل  
الشيء على ما يحمل عمله كما قدمنا  
وقبل أصله نشرح ثم  
حذفت النون الخفيفة  
وبقي الفتح دليلا عليها وفي

بكونهم غير الله وليس المراد الاستثناء وإلا لورد أنه لو كان هناك آلهة منهم الله لفسدتا (قوله أن تقرأ الخ)  
يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيتما كتننا لا قيتنا رشدا  
ان تحملنا حاجة لي خف محملها تستوجبا نعمة عندى بها وبدا  
(قوله الشاهد في أن الأولى) أى فإنها مهلة اذ لو نصب بها لحذف النون (قوله بدليل ان المعطوفة عليها) أى  
فإنها مصدرية والأصل تناسب المماطيف ثم ان قوله بدليل ان المعطوفة عليها فيه تسامح اذ ليس المعطوف ان  
وحدها بل هي وصلتها فالأولى أن يقول المعطوفة مع صلتها عليها وقوله بدليل ان المعطوفة فيه أنه يمكن أن تعطف  
أن المصدرية وصلتها على أن المخففة وصلتها وهو من عطف المصدر على المصدر كما تقول عندى أن لا نسى إلى  
محكم وأن لا تحسن إلى عدوك برفع نسى على أن ان مخففة من الثقيلة ونصب تحسن على أن أن ناصبة وحينئذ  
فلا دليل على أن الأولى مصدرية بل يجوز أن تكون مخففة وأجيب بأن هذا دليل على الرجحان لأن الأصل  
التناسب لا على تعين كونها مصدرية (قوله كما تكونوا) أى فلم يقل تكونون وذلك ليس إلا لأعمالها حلا على  
ان المصدرية وفيه ان هذا اثبات لحكم بما لا دليل عليه اذ لم يوجد في غير هذا المحل فالأولى ان النون حذفت  
للتخفيف وقد جاء ذلك نظائرنا فاما الأول ففى قوله ه آيت أسرى وتيتى تدلكنى ه فلم يقل تيتيتن تدلكنى  
لأجل الخفة وأما ثرا فكم في قراءة وقالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظاء فان النون حذفت للخفة اه تقرير  
در دبر فالأصل انما ساحران تظاهرا ان حذفت النون تخفيفا وأدغمت التاء في الظاء وفي الحديث لا تدخلوا  
الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الشاهد فيما بدلا (قوله فان لا تراه) أى فلم يقل تراه قال الدماميني قد  
مضى في لم تخريج ابن السيد البطليوسي ه كان لم تراه قبل أسير أيماننا ه على لغة واه يراه كخاف يخاف حذفت  
الالف للساكنين وأبدلت الهمزة الساكنة بعد فتحة ألفا فكذا الحديث وتعبه الشئنى بأنه كان يقول فإنه  
يراك لبعد الجمع بين لغتين (قوله ميعه) أى نشاط وتام البيت ه لاحتى الأطلال نهد ذو خصله الأطلال جمع  
اطل وهي الخاصرة ونهد بفتح النون جسيم (قوله ذكر الثاني) وهو إعطاء لوحكم ان واستدل بهذا البيت  
(قوله ه يؤيده) أى التخريج الثاني الراد الأول (قوله في هذا الموضع) أى لأن لو شرط لا فائدة المعنى  
موصوع لا مادة الزمن المستقبل فلا يصح أن يقوم أحدهما مقام الآخر (قوله لانه) أى البيت  
مضى أى فلا يصح أن يحمل على لو ان وإذا لم يصح حلول ان محلا لم يصح أن يحمل عليها لأن  
شئ فرع عن صحة حوله محله (قوله وبهذا) أى بهذا التأييد المقتضى أنه لا بد من حلول المقيس على  
وقوله في الحديث السابق أعنى قوله فان لا تراه الخ ووجه القدر أن لو تفيد امتناع الجواب لا  
والمعنى انتفى روق المولى لك عند امتناع عدم رؤيتك أى عند رؤيتك له وهذا لا محالة وأيضا لو  
لأن التافيه فلا تحمل له في الحديث حتى تحمل عليها ان (قوله على إجراء المعتل مجرى الصحيح) أى  
بحذف الحركة فالجزم حذف الحركة المقدره على حرف العلة (قوله بآيات ياء يتقى الخ) تقدم في  
أقسام العطف ان الظاهر تخريج هذه القراءة على ان من موصولة لا شرطية فآيات ياء يتقى حينئذ  
بل واجب وإسكان الراء ليس جزميا بل هو تخفيف بحذف حركة الرفع مثل وما يشعركم باسكان الراء وهو فصيح  
(قوله إذ لا تحمل لن الخ) أى لأن لا فائدة المستقبل ولم لا فائدة الماضي والقصد تقرير الماضى (قوله كقول  
عائشة) أى في استنابة أيها في مرضه عليه السلام يصلى بالناس (قوله وقيل أصله نشرح الخ) يمكن ان فتحة الحاء  
اتباعا للام بعدها (قوله مع أنه كالفعل الماضى في المعنى) أى والماضى لا يؤكد (قوله الرواية بكسر الباء)

ويجب

هذا شدوذان تؤكد المعنى بل مع أنه كالفعل الماضى في المعنى وحذف النون  
لغير مقتضى مع أن المؤكد لا يلقى به الحذف وإعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله لن يجب الآن من رجائك من ه  
حرك دون بابك الحلقة ه الرواية بكسر الباء

ويجب مجزومين وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين وفيه أنه لا يصح هنا حلول لم محل لأن للماضى ولن للمستقبل ومراد الشاعر الاستقبال كذا قال الشارح وفيه أن محل كون ان تفيد الاستقبال اذ لم يقيد الفعل بما يفيد خلافه وهذا قيد بالان فلم يكن القصد الا النفي لا المضى ولا الاستقبال وحملها على لم في النفي لأن لم ينفي بها الماضى الى الحال وان هنا القصد منها نفي الحال تأمل (قوله الرواية بكسر الباء) فيه أنها ما يصح أو يحسن حمل لى على ما يحل محله ولم لا يصح حلولها هنا لأن لن للنفي في المستقبل لا الماضى ولم بالعكس اه دما بيني وتكلف الشئى بالانفكات لمطلق النفي (قوله والسادس) أى من أمثلة تقارض اللفظين في الاحكام (قوله اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال) أى وان كان الاصل في ما الاعمال ولو كان عملها عند الحجاز بين بشروط أربعة ان لا تقع بعدها وان لا تنتقض بنفى وترتيب معموليها وان لا يفصل بينها وبين معموليها بمعمول الخبر الا اذا كان ظرفا ومعلوم ان العمل بشرط خلاف الاصل وأعملها بنو تميم مطلقا ومنه قوله

ومنه يف الاعطاف قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام

(قوله وهى لغة بنى تميم) أى وأما غيرهم فيعمل ليس مطلقا (قوله في العمل) أى وهو نصب الاسم ورفع الخبر فالسكاف في عساك اسمها في محل نصب لاني محل رفع لأن السكاف ليست من ضمائر الرفع (قوله اعطاء الفاعل الخ) وذلك لأن القصد من الاعراب بيان المعنى فاذا ظهر لم يبالوا بمخالفة ما تقتضيه القواعد ولا يقاس وظاهر المصنف أنه يقال فاعل منصوب ومفعول مرفوع وقيل بقدر للفاعل رفع وللمفعول نصب منع منه الحركة التي جلبها ظهور المعنى وقيل يعرب الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا وهو قلب (قوله وعكسه) أى اعطاء المفعول اعراب الفاعل وهو الرفع (قوله القنافة) بالذال المعجمة جمع قنفذ وهو الدابة المألوفة وقوله هداجون أى في مشيهم ارتعاش ونجران اسم بلد باليمن وكذا هجر وقوله سواتهم فاعل ونصبه وهجر مفعول ورفع له لأن اللبس وسواتهم منصوب بالكسرة (قوله وسمع أيضا نصيبها) أى الفاعل والمفعول (قوله الحيات) فاعل وهو منصوب بالكسرة القدماء مفعول وهو منصوب بالكسرة قوافله للاطلاق وتامه

ه الافعوان والشجاع الشجعاء الافعوان ذكر الافاعي والشجاع قوى الحيات والشجعما الجرى توكيد له (قوله في رواية من نصب الحيات) وأما على رواية الرفع فالامر ظاهر (قوله هما خطنا) تشبيه خطه بمعنى الامر وتامه وهما مادم والقتل بالحر أجدره والشاهد في خطنا فان أصله خطان حذف نونه للضرورة (قوله فيمن رواه الخ) أما من رواه بجر اسارو منه فقد حذف النون للاضافة ولكن فصل بين المضاف والمضاف اليه باما (قوله كيف من صاد عققان وبوم) عققان مرفوع بالالف وبوم عطف عليه وهو مفعول وصاد فاعله ضمير مستتر في محل رفع ويمكن أن يؤول هذا بان يجعل قوله وبوم مبتدأ حذف خبره أى ومعهما وبوم وقوله عققان مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الالف فلا شاهد فيه حينئذ (قوله التاسع اعطاء الحسن الوجه الخ) تحصل من هذا ان الصفة المشبهة المقترنة هى ومعمولها بال الاصل فيها عملها الجرو انما انتصب المفعول حملا على اسم الفاعل المائل لها وكذا الاصل في اسم الفاعل المقرون هو ومعموله بال عمله النصب والجر انما هو بالحل والسر في ذلك أن الصفة المشبهة مأخوذة من اللازم واسم الفاعل مأخوذ من المتعدى فالاصل عمله وانما كان الجر غير أصل فيه لان اضافته لا تفيد تخفيفا بخلاف اضافتها لان الحسن الوجه أصله حسن وجهه بالرفع ثم لما أرادوا الاضافة حولوا الاسناد عن الوجه الى الضمير العائد على الموصوف كالرجل ثم أتى بالوجه ونصبه ثم جروه بالاضافة فالجر انما هو بعد صيرورته منصوبا تشبيها بمفعول اسم الفاعل وحكمة الاضافة التخفيف بحذف الضمير في وجهه واستتاره في حسن واما الضارب الرجل فليس فيها تخفيفا وان كانت لفظية فهي مقيسة على الحسن الوجه (قوله اعطاء الحسن الوجه الخ) لا يخفى أن نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه لا يصح على جهة المفعولية اذ الصفة مأخوذة من فعل لازم لكنهم شبهوه بالمفعول به في قولك الضارب الرجل فاعطى النصب واما اعطاء الضارب

هو السادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال وهى لغة أهل الحجاز نحو ما هذا بشر او اعطاء ليس حكم ما في الاعمال عندا تنقاض النفي بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك وهى لغة بنى تميم والسابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله يا ابتاعك أو عسا كاه واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان ومنه الحديث فاعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ه والثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه عندا من اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال الشاعر مثل القنافة هداجون قد بلغت ه نجران أو بلغت سواتهم هجره وسمع أيضا نصيبها كقوله قد سالم الحيات منه القدماء في رواية من نصب الحيات وقيل القدماء تشبيه حذف نونه للضرورة كقوله هما خطنا إما اسارو منه ه فيمن رواه برفع اسارو منه وسمع أيضا رفعها كقوله ان من صاد عققا لمشوم كيف من صاد عققان وبوم ه التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه

في الجرح العاشر اعطاء  
أفعل في التعجب حكم أفعل  
التفضيل في جواز  
التصغير واعطاء أفعل  
التفضيل حكم أفعل في  
التعجب في أنه لا يرفع  
الظاهر وقدم ذلك ولو  
ذكرت أحرف الجر  
ودخول بعضها على بعض  
في معناه لجاء من ذلك  
أمثلة كثيرة وهذا آخر  
ما يسر إبراده في هذا  
التأليف وأسأل الله الذي  
من على بانشائه وإتمامه  
في البلد الحرام في شهر  
ذي القعدة الحرام ويسر  
على إتمام ما لحقت به من  
الزوائد في شهر رجب  
الحرام أن يحرم وجهي  
على النار وأن يتجاوز  
عما تحمته من الأوزار  
وأن يوقظني من رقدة  
الغفلة قبل الفوت وأن  
يلطف لي عند معالجة  
سكرات الموت وأن يفعل  
ذلك باهلي وأحبائي وجميع  
المسلمين وأن يهدي  
أشرف صلواته وأزكى  
تحياته إلى أشرف العالمين  
وإمام العالمين محمد نبي  
الرحمة الكاشف في يوم  
الجنش بشفاعته الغمة وعلى  
آله الهادين وأصحابه الذين  
شادوا النافذ أعلام الإسلام  
وأن يسلم تسليما كثيرا  
إلى يوم الدين اللهم صل  
وسلم وبارك على حبيبتنا  
محمد عذد الرمل والدقيق  
وعندد الموج والدقيق  
وسلم تسليما

الرجل حكم الحسن الوجه في الجر فتقريره أن الإضافة في المحلين لفظية إذ هي إضافة الصفة إلى معمولها وشرطها  
أن تفيد تخفيفا في اللفظ وهذا متحقق في الحسن الوجه لأن أصله الحسن وجهه برفع وجهه على أنه فاعل الصفة  
فقصود التخفيف فيه بالاضافة وإضافته إلى الفاعل على خلاف الأصل لأنه هو في المعنى فشبها مرفوعه  
بالمصوب فقصود تصح الإضافة إليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره وأضمر وأقبلها الضمير المتصل وحذف  
الضمير من الوجه وعوض عنه ال لا يزول تعريفه ثم أضافوا الصفة إليه فحصل التخفيف بحذف الضمير  
الوجه واستتاره في الحسن ومثل هذا في الضارب الرجل غير متحقق فعلم أنه محمول في الجر على الحسن الوجه  
أه دما بني رحمه الله تعالى (قوله في الجر) أي الإضافة (قوله اعطاء أفعل في التعجب) أي فاعل التفضيل  
اسم فيصغر بخلاف فعل التعجب فهو فعل فلا يصغر لإقيا ساعلى اسم التفضيل (قوله في جواز التصغير) أي فان  
أصله للأسماء (قوله في أنه لا يرفع الظاهر) هذا يقتضي أن الأصل في عدم رفع الظاهر أفعل في التعجب وأن  
أفعل التفضيل مقيس عليه بجامع مطلق الزيادة والحاصل أن الأسماء التي تعمل عمل الفعل كلها ترفع الاسم  
الظاهر والضمير المنفصل ولا يستتر فيها الضمير وجوبا لأفعل التفضيل لعله على أفعل في التعجب  
بجامع مطلق الزيادة (قوله الظاهر) أراد به ما يشمل الضمير المنفصل (قوله وقد مر ذلك) أي في  
آخر القاعدة الأولى (قوله أن يحرم وجهي) مفعول أسأل وأراد بوجهه ذاته فهو مجاز مرسل  
علاقته البعضية أو الكلية أو ما بناء على الخلاف في أن العلاقة وصف المعبر به أو المعبر عنه أوها  
(قوله من رقدة الغفلة) من إضافة المشبه به للمشبه أي من الغفلة الشبيهة بالرقدة مثل

والريح تعبت بالغصون وقد جرى ه ذهب الأصل على لجين الماء

أي على ماء كاللجين (قوله قبل الفوت) أي قبل فوات الأعمال أو التوبة بالموت (قوله شادوا)  
أي رفعوا أو قووا (قوله والدقيق) أي كل شيء دقيق فهو عطف عام (قال المؤلف رحمه الله تعالى) لازم  
شيخنا العلامة الشيخ أحمد الدردير في قراءته لهذا الكتاب من أوله إلى آخره من ابتداء سنة ١١٧٣ إلى  
تمام سنة ١١٧٤ سادس سنة من مجاورتي في الأزهر والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب  
وقد وافق تمام هذا التجريد الذي على نسخة والدناومربي روحنا أسكنه الله في أعلى الجنان مصاحبا لسيد  
ولد عدنان ليلة الاثنين المبارك سابع ليلة خلت من شهر جمادى الثاني الذي

هو من شهور سنة ثلاث وثلاثين ومائتين بعد تمام الألف وأسأل

الله الكريم المنان الرحيم الرحمن أن يفرق لنا ولوالدينا

ومشايخنا وإخواننا في الله تعالى أحياء وأمواتا

خصوصا من كان سببا في إعانتني عليه جعلنا

الله وإياه من حزبه المفلحين

وسلام على جميع الأنبياء

والمرسلين والحمد لله

رب العالمين

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمدا لمن فضل اللغة العربية على سائر اللغات . وجعل فضلها على غيرها كفضله على سائر المخلوقات . وشكرا على ما أنعم به على أهل العرفان .

وبعد ، فلما كانت اللغة العربية عمدة العلماء وحجة البلغاء . لذا اهتم بها أهل الذوق والوجدان ، وتبارت هممهم حتى صارت حلبة النبغاء . وكان من السابقين في هذا المضمار الامام ابن هشام الانصارى ، وصار على هذا الدرب العالم العلامة والخبر البحر الفهامة الشيخ مصطفى محمد عرفه الدسوقي ، فكتب حاشية على متن معنى اللبيب للعلامة ابن هشام ، فقرب قاصيها ، وأبان معانيها ، فجاءت بعون الملك العلامة درة في بابها ونورا يهتدى به من شاء ، وقد حليت هوامشها بهذا المتن الشريف ، ليطمئنه به النفع للناس أجمعين

وذلك بالمطبعة الحميدية بمصر المحروسة ، بجوار سيدنا الحسين رضى الله عنه ، ادارة الفاضل عبد الحميد احمد حنفى في شهر جمادى الاولى سنة ١٣٥٨ من هجرة سيد الانام عليه افضل الصلوات وأتم التسليمات ، وعلى آله وصحبه أجمعين  
عنى بتصحيحه بعد مراجعته على النسخة الأميرية

محمد احمد الطماوى  
بالازهر الشريف





صفحة	صفحة
١١٥	مسوغات الابتداء بالذكرة
١١٩	أقسام العطف
١٢٨	عطف الخبر على الانشاء وبالعكس
١٣٠	عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس
١٣١	العطف على معمولي عاملين
١٣٣	المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة
١٣٧	شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا
١٤١	روابط الجلة بما هي خبر عنه
١٤٥	الاشياء التي تحتاج إلى رابط
١٥٣	الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة
١٦٠	الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا
١٦٢	الامور التي يتعدى بها للفعل القاصر
١٦٦	(الباب الخامس من الكتاب) في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المغرب من جهةها
١٦٦	الجهة الاولى أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة
١٧٦	الجهة الثانية أن يراعى المغرب معنى صحيحا ولا ينظر الخ
١٨١	الجهة الثالثة أن يخرج على ما لم يثبت في العربية الخ
١٨٣	الجهة الرابعة أن يخرج على الامور البعيدة الخ
١٩٠	الجهة الخامسة أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ الخ وفيها مسائل مرتبة على الأبواب
١٩٠	باب المبتدا
١٩٣	باب كان وما جرى مجراها
١٩٥	باب المنصوبات المتشابهة
١٩٥	ما يحتمل المصدرية والمفعولية
١٩٥	ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية
١٩٥	ما يحتمل المصدرية والحالية
١٩٦	ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله
١٩٦	ما يحتمل المفعول به والمفعول معه
١٩٧	باب الاستثناء
١٩٨	ما يحتمل الحالية والتمييز
١٩٨	من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول
١٩٨	من الحال ما يحتمل باعتار عام له وجهين
١٩٩	من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل
١٩٩	باب اعراب الفعل
٢٠٠	باب الموصول
٢٠٢	باب التوابع
٢٠٣	باب حروف الجر
٢٠٣	باب في مسائل مفردة
٢٠٤	الجهة السادسة أن لا يراعى الشروط المختلفة الخ
٢٢٦	الجهة السابعة أن يحمل كلاما على شيء الخ
٢٢٩	الجهة الثامنة أن يحمل المغرب على شيء الخ
٢٣٢	الجهة التاسعة أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات
٢٣٣	الجهة العاشرة أن يخرج على خلاف الاصل الخ
٢٣٦	خاتمة وإذ قد انجزنا القول إلى ذكر الحذف الخ
٢٤٤	بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف وليس منه
٢٤٥	بيان مكان المقدر
٢٤٧	بيان مقدار المقدر
٢٤٨	بيان كيفية التقدير
٢٤٩	ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن انشتم
٢٥٠	إذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا فإيهما أولى
٢٥٠	إذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والبلقي فاعلا وكونه مبتدا والباقي خبرا فالثاني أولى
٢٥١	إذا دار الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى
٢٥٤	ذكر أماكن من الحذف يترن بها المغرب
٢٥٤	حذف الاسم المضاف
٢٥٥	حذف المضاف إليه
٢٥٥	حذف اسمين مضافين
٢٥٥	حذف ثلاث متضافات
٢٥٦	حذف الموصول الاسمي

## صحيفة

- ٢٥٦ حذف الصلة  
 ٢٥٦ حذف الموصوف  
 ٢٥٧ حذف الصفة  
 ٢٥٧ حذف المعطوف  
 ٢٥٩ حذف المعطوف عليه  
 ٢٥٩ حذف المبدل منه  
 ٢٦٠ حذف المؤكد وبقاء توكيده  
 ٢٦٠ حذف المتبدا  
 ٢٦٠ حذف الخبر  
 ٢٦٢ حذف الفعل وحده أو مع مضمع مرفوع  
 أو منصوب أو معها  
 ٢٦٣ حذف المفعول  
 ٢٦٤ حذف الحال  
 ٢٦٤ حذف التمييز  
 ٢٦٤ حذف الاستثناء  
 ٢٦٤ حذف حرف العطف  
 ٢٦٥ حذف فاء الجواب  
 ٢٦٥ حذف واو الحال  
 ٢٦٥ حذف قد  
 ٢٦٥ حذف لا النبرنة  
 ٢٦٥ حذف لا النافية غيرها  
 ٢٦٦ حذف ما النافية  
 ٢٦٦ حذف ما المصدرية  
 ٢٦٦ حذف كي المصدرية  
 ٢٦٧ حذف أداة الاستثناء  
 ٢٦٧ حذف لام التوطئة  
 ٢٦٨ حذف الجار  
 ٢٦٨ حذف أن الناصبة  
 ٢٦٨ حذف لام الطلب  
 ٢٦٩ حذف حرف النداء  
 ٢٦٩ حذف همزة الاستفهام

## صحيفة

- ٢٧٠ حذف نونى الشئبة والجمع  
 ٢٧٠ حذف التنوين  
 ٢٧٢ حذف أل  
 ٢٧٢ حذف لام الجواب  
 ٢٧٢ حذف جملة القسم  
 ٢٧٢ حذف جواب القسم  
 ٢٧٣ حذف جملة الشرط  
 ٢٧٣ حذف جملة جواب الشرط  
 ٢٧٤ حذف الكلام بجملة  
 ٢٧٥ حذف أكثر من جملة غير ما ذكر  
 ٢٧٦ (الباب السادس من الكتاب) في التحذير من أمور اشتهرت بين العرب بين والصواب خلافها  
 ٢٨٨ خاتمة  
 ٢٨٩ (الباب السابع من الكتاب) في كيفية الاعراب  
 ٢٩٢ فصل أول ما يحترز منه المبتدى الخ  
 ٢٩٦ (الباب الثامن من الكتاب) في ذكر أمور كلية الخ  
 ٢٩٦ القاعدة الأولى  
 ٣٠٣ القاعدة الثانية  
 ٣٠٥ القاعدة الثالثة  
 ٣٠٧ القاعدة الرابعة  
 ٣٠٩ القاعدة الخامسة  
 ٣١٠ القاعدة السادسة  
 ٣١١ القاعدة السابعة  
 ٣١٢ القاعدة الثامنة  
 ٣١٥ القاعدة التاسعة  
 ٣١٥ القاعدة العاشرة  
 ٣١٧ القاعدة الحادية عشر